

إِتِّخَافُ الْكَائِنَاتِ

بَيَانُ مَذْهَبِ السَّلَفِ وَ الْخَلْفِ فِي الْمُتَشَابِهَاتِ وَ رَدُّ شُبْهِ
الْمُلْحَدَةِ وَ الْمَجَسِّمَةِ وَ مَا يُعْتَقَدُ مِنْهُ مِنَ الْمُفْتَرِيَّاتِ

الإمام مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ خَطَّابُ السُّبْكِيِّ

دِرَاسَةٌ وَ تَعْلِيقٌ

الْأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ

عَلِيٌّ عَايِدٌ مِقْدَادِي الْحَاتِمِي الْأَشْعَرِي

الممكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٣٦ / ٤ / ٢٠٢١) ، السبكي ، محمود محمد

خطاب السبكي . إتحاف الكائنات / محمود محمد خطاب السبكي ، تحقيق: علي عايد

إبراهيم / إريد ، المؤلف ، ٢٠٢١ / () ص . ر.إ. : ٢٠٣٦ / ٤ / ٢٠٢١

الواصفات : الله / الربوبية ، الإيمان بالله / العقيدة الإسلامية

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ، ولا يعبر هذا المصنف عن

رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الرقم المعياري الدولي للكتاب

ردمك (٧-١٩-٧٤٩-٩٩٢٣-٩٧٨) ISBN

المُقَدِّمَة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَغْفِرُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسَنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢] ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ، وَقَالَ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١] ، أَمَّا بَعْدُ :

فَقَدْ قَامَتْ عَقِيدَةُ أَهْلِ الْحَقِّ عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ جَمِيعِ النَّقَائِصِ ، وَسِمَاتِ الْحُدُوثِ ... فَاللَّهُ تَعَالَى تَقَدَّسَ عَنْ أَنْ يَحْوِيَهُ مَكَانٌ ، كَمَا تَنْزَهُ عَنْ أَنْ يَحْدَهُ زَمَانٌ ، وَوُجُودُهُ سَابِقُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، فَقَدْ كَانَ وَلَا زَمَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خَالِقُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، وَهُوَ الْأَوَّلُ بِلَا ابْتِدَاءٍ ، وَالْآخِرُ بِلَا انْتِهَاءٍ ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ ، لَمْ يَتَغَيَّرْ عَمَّا كَانَ .

وَقَدْ دَلَّتِ الْأَدَلَّةُ الصَّرِيحَةُ الْمُحْكَمَةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَذَا الْعَقْلُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنْزَهُ عَنِ الْهَيْئَةِ وَالصُّورَةِ وَالْحُلُولِ وَالِاتِّحَادِ وَالِاتِّصَالِ وَالِانْفِصَالِ ، وَمَنْزَهُ عَنِ الْإِنْتِقَالِ وَالْحَرَكَةِ وَالْحَدِّ وَالْمَكَانِ وَالْجَسَمِيَّةِ ، فَلَا يَقَالُ : لَهُ يَمِينٌ وَلَا شِمَالٌ ، وَلَا خَلْفٌ وَلَا أَمَامٌ ، وَلَا فَوْقَ الْعَرْشِ وَلَا تَحْتَهُ ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلَا عَنْ شِمَالِهِ ، وَلَا هُوَ دَاخِلٌ فِي الْعَالَمِ وَلَا خَارِجٌ عَنْهُ ، وَلَا يَقَالُ : لَا يَعْلَمُ مَكَانَهُ إِلَّا هُوَ ، لِأَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ فِي مَكَانٍ ...

وَقَدْ اتَّفَقَ جَمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الظُّوَاهِرِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الَّتِي يَوْهَمُ ظَاهِرُهَا بِكَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرٍ مَعْنَاهَا ، بَلْ مَتَأَوَّلَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ ، وَيُرَادُ بِهَا عَلَوُّ الْقَدْرِ وَالرُّتْبَةِ وَالْكَرَامَةِ وَالْمَنْزِلَةِ لَا عَلَوُ الْمَكَانِ ، لِأَنَّ اللَّهَ مَنْزَهُ عَنِ التَّحْيِيزِ وَالْجِهَاتِ وَالْحُدُودِ ... لِأَنَّهَا صِفَاتُ الْأَجْسَامِ ...

ومن المعلوم لدى الدارسين في هذا الباب أنَّ الكثير من العقائد التَّجسيمية الباطلة التي دخلت إلى عقائد بعض المسلمين مصدرها الروايات الإسرائيلية المروية عن مثل : كعب الأحبار ، ونوف البكالي ، وعبد الله بن سلام ، ووهب بن منبّه ، وابن جريج ، وغيرهم ... ومن المؤسف حقاً أن يتبنّى تلك العقائد الباطلة المنكرة بعض أبناء المسلمين وينشرونها على أنَّها الحقّ الذي لا محيد عنه ، وأنّ من اعتقد غيرها وقع في الضلال والكفر والخروج من رِبة الدّين ، مع أنَّها عقائد تتناقض مع واجب تنزيه الله تعالى عن مُشابهة الحوادث ...

وقد امتلأت وغصّت بتلك العقائد الباطلة المنكرة العديد من الكتب التي تبنّاها الذين يدّعون التّمذهب بمذهب السّلف ، وعمدوا إلى نشرها وانتشارها ... ككتاب : نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله عزّ وجلّ من التّوحيد لأبي سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدّارمي السّجستاني (٢٨٠هـ) ، وكتاب : الرّد على الجهميّة لـ : عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد أبو سعيد الدّارمي ، وكتاب : الرّد على الجهميّة لأبي عبد الله محمّد بن إسحاق بن محمّد بن يحيى بن منبّه العبدي (٣٩٥هـ) ، وكتاب : الإبانة عن شريعة الفرقة النّاجية ومجانبة الفرق المذمومة لأبي عبد الله عبيد الله بن محمّد بن بطّة العكبري الحنبلي (٣٨٧هـ) ، وكتاب : السّنة المنسوب ظلماً وعدواناً لـ : عبد الله بن أحمد بن محمّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشّيباني (٢٩٠هـ) ، وكتاب : السّنة ، لأبي بكر أحمد بن محمّد بن هارون بن يزيد الحلال البغدادي الحنبلي (٣١١هـ) ، وكتاب : شرح السّنة ، لأبي محمّد الحسن بن علي بن خلف البرهاري (٣٢٩هـ) ، والقصيدة النّونية ، لأبي عبد الله محمّد بن صالح القحطاني ، المعافري الأندلسي - المالكي (٣٧٨هـ) ، وكتاب : رسالة السّجزي إلى أهل زبيد في الرّد على من أنكر الحرف والصّوت ، لـ : عبيد الله بن سعيد بن حاتم السّجزيّ الوائلي البكري ، أبو نصر (٤٤٤هـ) ، وكتاب : العلو للعلّيّ الغفّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها ، لأبي عبد الله محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايّماز الذهبي (٧٤٨هـ) ، وكتاب معارج القبول بشرح سلّم الوصول إلى علم الأصول ، حافظ بن أحمد بن علي الحكمي (١٣٧٧هـ) ،

وكتاب : عقيدة أهل الايمان في خلق آدم على صورة الرحمن لـ : حمود التويجري ، وكتب ابن تيمية ، وكتب ابن قيم الجوزية ، وكتب محمد بن عبد الوهاب ، وغير ذلك الكثير ...

ومما يؤسف له حقاً أنَّ من اعتنقوا تلك العقائد الباطلة ودعوا إليها استمروا أو إثبات أعضاء وجوارح وردت في بعض الآيات والأحاديث سمّوها بالصّفات مع أنّها لا تعدو عن كونها إضافات ، وليس كلّ مُضاف صفة ، كـ : اليد والكفّ والأصابع والوجه والعين والسّاق والقدم والرجل والجنب والحقو والجلوس والحركة والنزول والهبوط والهرولة والحدّ والجهة ... حتى أكملوا ما يضاهي ويشابه صورة الإنسان التي لم يتورّعوا ولم يتردّدوا في وصف الله تعالى بها وبغيرها من صفات المحدثات ... ولم ينظروا عند إثباتهم لتلك الصّفات إلى كون اللفظ الذي جاء في الآية أو الحديث خرج مخرج المجاز أم لا ... لأنّ ابن تيمية - معتمدهم في هذه المسألة - أنكر المجاز في القرآن الكريم والحديث الشريف ... وهذا هو السّبب الذي جعلهم يلجئون باب التشبيه والتّجسيم من أوسع أبوابه ، والعياذ بالله تعالى ...

والطّامة الكبرى في هذا الباب أنّهم سمّوا بعض ما اعتقدوا بـ " توحيد الأسماء والصّفات " !!! بمعنى أنّهم حكموا على من خالفهم في اعتقادهم بتلك الإضافات بالكفر والزّندقة والخروج من ربة الدّين ، لأنّه لم يوحّد الله تعالى بذلك التّوحيد ، وهو أمر لم يسبقوا إليه ... حيث أنّ مُخترع هذا التّوحيد هو ابن تيمية الذي لا يجيّدون عن أقواله قيّد أنملة ... وهو أمرٌ أدّى للأسف إلى التّنازع والتّناحر والتّشردم بين أبناء الأُمَّة الواحدة ... وكان مفتاحاً للتّبديع والتّكفير الذي انتشر - شرره وبلاؤه وخطره بين أبناء الأُمَّة ... حيث كفر الوهابيّة عموم الأُمَّة المحمّديّة ...

وقد برهنت على ذلك في كتابي : " تَكْفِيرُ الْوَهَابِيَّةِ لِعُمُومِ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّديَّةِ " ... وهو كتاب يقع في (٦٨٧) صفحة من القطع الكبير ، وقد تمّ نشره بحمد الله تعالى ... فابن تيمية بتقسيمه التّوحيد إلى ثلاثة أقسام فتح باباً للشّرّ مستطيّراً ، وهذا مصداق ما قاله الإمام محمّد زاهد الكوثري في كتابه الرّائع : " الإشفاق على أحكام الطّلاق " ، فقد قال : " ولو قلنا لم يربّل الإسلام في الأدوار الأخيرة

بمن هو أضرُّ من ابن تيمية في تفريق كلمة المسلمين لما كنَّا مبالغين في ذلك ، وهو سهِّل متسامح مع اليهود يقول عن كتبهم : إنَّها لم تحرَّف تحريفاً لفظياً " . انظر : الإشفاق على أحكام الطلاق (ص ٦٧) .

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ ما ذكره البعض من عقائد نسبها للسلف الصالح ، كقولهم : يد لا كالأيدي ... والتي تمسك الوهابية بظاهر معناها فأجروها عليه ... فقد وضح ذلك وأجاب عنه العلامة الشيخ سلامة هندي القضاعي العزامي الشافعي (١٣٧٩هـ) ، فقال : « إذا سمعت في بعض عبارات بعض السلف : إنَّنا نؤمن بأنَّ له وجهاً لا كالوجه ، ويداً لا كالأيدي ، فلا تظنَّ أنَّهم أرادوا أنَّ ذاته العلية منقسمة إلى أجزاء وأبعاض ، فجزء منها يد وجزء منه وجه ، غير أنَّه لا يشابه الأيدي والوجوه التي للخلق .

حاشاهم من ذلك ، وما هذا إلاَّ التشبيه بعينه ، وإنَّما أرادوا بذلك أنَّ لفظ الوجه واليد قد استعمل في معنى من المعاني وصفة من الصفات التي تليق بالذات العلية ، كالعظمة والقدرة ، غير أنَّهم يتورَّعون عن تعيين تلك الصفة تهيئاً من التهجُّم على ذلك المقام الأقدس ، وانتهاز المجسِّمة والمشبَّهة مثل هذه العبارة فغرَّوا بها العوام ، وخدعوا بها الأغمار من النَّاس ، وحملوها على الأجزاء فوقعوا في حقيقة التَّجسيم والتَّشبيه ، وتبرَّأوا من اسمه ، وليس يخفى نقدهم المزيَّف على صياغة العلماء وجهابذة الحكماء " . انظر : فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان (ص ٧٠-٧١) .

مع العلم أنَّ جمهور السلف الصالح أجرى تلك الألفاظ على ظاهر لفظها لا على ظاهر معناها ...

لكنَّ البعض أشاحوها بوجوههم عن نور التَّنزيه ، فغرقوا في أحوال التَّجسيم ، لدرجة أنَّ المدعو عبد الرحمن السَّنْجَرِي قال في كتابه : " إلى الذي سأل أين الله " قال : " ما هو شَكْلُ الله ؟ !!! لا نعرف الله شكلاً ، وهو أمر خارج عن نطاق البحث العقلي ، ولذلك فنحن حين أدركنا وجود هذه المخلوقات وأدركنا تبعاً لذلك وجود خالق خلقها وهو الله تعالى ، أمَّا رؤية الله تعالى فهي فوق عقولنا وإدراكنا ، ولذلك تستحيل رؤية الله في الدُّنيا ، بل لا يجوز أن نبحث عن ذلك مطلقاً . فلو أنَّني أخذت قلم الحبر الذي في يدي وهو من صنع إحدى الدُّول الأجنبية فأنا مؤمن كما أنَّك أنت

مؤمن بوجود مهندس صمَّم القلم ، وأنَّ هناك آلة صنعته ... فنحن آمنّا بوجود قوى أو بوجود
ماكينة صنعت القلم، إلّا أنَّنا لا نعرف شكل هذه الماكينة المتعلقة التي صنعت القلم. لكنني أستطيع
أن أذهب إلى تلك الدولة وأشاهد الماكينة التي صنعت القلم " . انظر : إلى الذي سأل ابن الله (ص ١٠٠) .

فانظر إليه كيف قاس الخالق بال مخلوق !!! وهم قد تعودوا في كتبهم على ذلك ، وهي شئنة
نعرفها من أخزم ، وقياسهم الخالق بالمخلوق قياس مع الفارق ... فأنني يُقاس الخالق بالمخلوق !!؟
وهذا هو قول الفلاسفة والمشبّهة وبما أوحى إليهم أفكارهم وأوهامهم ، مع العلم أنَّ الخالق
العظيم لا يمكن تصوُّره ، وكيف نتصوُّره وهو القائل سبحانه : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، و
﴿لِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠] ، و ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ...

وقبل ما يقربُ من خمسة عشر عاماً اطلّعت على هذا الكتاب الطيّب للعلامة الكبير محمود
خطّاب السُّبكي ، فدرسته بعناية فائقة ، ونصحت الإخوة والأصدقاء بقراءته ، خاصّة بعد أن
ألقيته كتاباً نافعا يناقش بعجالة متسلّفة الزّمان الذين ما وُجدوا في بلد إلّا أفسدوه ، ونشروا بين
أهله الفرقة والتّنازع والخصومة ، بسبب اتّباعهم الهوى وتعصّبهم الأعمى لمشايخهم الذين
علّموهم أنَّ الحق يفارق قولهم، فهو الحق والصّواب الذي لا يحتمل الخطأ ، وكلام غيرهم هو
الخطأ الذي لا يحتمل الصّواب ...

ونظراً لحبّي لهذا الكتاب - رغم صغر حجمه - فقد قرّرت دراسته والتعليق عليه بما يزيده قوّه
وحصانة علميّة في جميع المسائل التي طرقها ، مع التأكيد على أنّني وجدت في الكتاب نقصاً في كلام
من نقل الإمام السُّبكي عنهم ... ولعلّ ذلك بسبب أخطاء النّسخ ، حتّى أنَّ بعض الأخطاء وقعت
في متن بعض الأحاديث التي استدلّ بها ...

ونظراً لطول المدة التي بذلتها في دراسة الكتاب ، فقد اختلفت طبعات بعض الكتب التي
رجعت إليها - كما سيجد القارئ الكريم - ذلك أنَّ دراسة الكتاب بدأت قبل أكثر من عشرة
أعوام ثم انشغلت عنها بأمور أخرى كثيرة ... ثم رجعت لدراسة الكتاب ، وبقيت حاضراً مع
دراسته حتّى انتهيت من الدّراسة ، والحمد لله تعالى الذي بحمده تتمّ الصّالحات ...

وقد جعل الإمام محمود خطّاب السُّبكي كتابه في سبعة عناوين ... أضفت لها اسم (المبحث)
لغاية التّمييز ، ومسايرة التّصنيف الحديث ... ومباحث الكتاب هي :

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ : الاسْتِوَاء .

المَبْحَثُ الثَّانِي : الْيَدُ .

المَبْحَثُ الثَّالِثُ : الْوَجْهُ .

المَبْحَثُ الرَّابِعُ : السَّاقُ ، وَالْقَدَمُ ، وَالرَّجُلُ .

المَبْحَثُ الْخَامِسُ : الْفَوْقِيَّةُ وَالْجِهَةُ .

المَبْحَثُ السَّادِسُ : الْمَجِيءُ ، وَالذَّهَابُ ، وَالْقُرْبُ .

المَبْحَثُ السَّابِعُ : النُّزُولُ .

المَبْحَثُ الثَّامِنُ : جُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي الْمُتَشَابِهِ .

المَبْحَثُ التَّاسِعُ : حِكْمَةُ ذِكْرِ الْمُتَشَابِهِ فِي الْقُرْآنِ .

المَبْحَثُ الْعَاشِرُ : عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَأَحْوَالِهِمْ .

والله تعالى أسأل أن يرزقنا سُبُلَ الْهُدَى ، وأن يُجِنِّبَنَا مَوَارِدَ الْهَوَى وَالرَّدَى ، وسُبُلَ الْغَوَايَةِ
وَالْعَمَى ، ونسأله تعالى أن يعلمنا ما ينفعنا ، وأن ينفعنا بما علّمنا ، وأن يزيدنا علماً ، وأن يرزقنا
الإخلاص في القول والعمل ، في السِّرِّ والعلَن ، إِنَّهُ أَهْلُ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ ...

وَسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ نَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ

إِلَّا أَنْتَ نَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ ،

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ

تَرْجَمَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ مُحَمَّدٌ خَطَّابُ السُّبْكِيِّ :

ولد الشيخ محمود خطّاب السُّبكي في أوّل يوليو (١٨٥٨م) ، بقرية سُبُك الأحُد، من قرى مركز أشمون ، محافظة المنوفية بمصر، وحفظ القرآن في كُتّاب القرية، وظلّ حتى مشارف العشرينيّات من عمره أميّاً، لا يقرأ ولا يكتب ، ثمّ ارتبط بالطريقة الصُوفيّة الخلوتيّة، فتعلّم القراءة والكتابة حبّاً في العلم... وكان يُجيد البناء والنّجارة والحياكة ونحو ذلك .

وعمل في كثير من أعمال والده في البداية مثل : رعي الغنم ، وسياسة الحيل ، ونبغ في صيد الأسماك ، والطّيور، كما اهتمّ بتعلّم الفروسيّة ، وتدرّب على السّلاح ، مثل الرّمي بالبندقية، وظلّت الرّماية من أحبّ الهوايات إليه حتى آخر حياته، وظلّ يمارس الزّراعة والرّعي فترة من حياته حتّى حدث التّحوّل الكبير الذي أدّى به إلى طلب العلم في الأزهر في سنة (١٢٩٧هـ) ، أي : بعد أن وصل إلى سنّ كبيرة نسبياً حوالي (٢٣) عاماً، وظلّ يحصّل العلوم الشّرعية على مذهب الإمام مالك، حتّى حصل على العالميّة سنة (١٨٩٦م/١٣١٣هـ) ، وبعدها أخذ يُلقّي الدّروس بالأزهر بجدارة وتفوّق، ثمّ قام بدعوته في إحياء السُّنّة وإماتة البدعة والخرافات، واستطاع أن ينقل علاقة المسلم بالقرآن، من المتلقّي إلى علاقة المتدبّر المنفد للإسلام، بطريقة عمليّة، وقام بتأسيس الجمعيّة الشّرعية لتعاون العاملين بالقرآن والسُّنّة المحمّديّة في غرة المحرم (١٣٣١هـ/١٩١٢م) ، ووضع لها قانونها وأغراضها ونظامها، وقاوم المتنفّعين بالبدع ، وجذب إلى دعوته الفاقهين النّابّين من علماء الأزهر وطلّابه ، ومن تجار الخياميّة ، ورجال بلدته ، وأتبع دعوته الإصلاحية بالعمل الجاد المثمر ، فأنشأ مصنع المنسوجات الشّرعية ، نواة للاستقلال الاقتصادي وتشغيل الأيدي العاملة ، ومن آثار الجمعية الشّرعية في عهده بالإضافة إلى مصنع المنسوجات الشّرعية : إعداد الوعاظ الذين قاموا بالدّعوة إلى الله ، وأسهموا في حلّ المشكلات الاجتماعيّة ، إنشاء عدد كبير من المساجد ... وهو الذي تولّى رئاستها ، ثمّ خلفه من بعده ابنه الشيخ يوسف محمود خطّاب ، والشيخ عبد اللطيف مشتهري ، ثمّ الشيخ عبد الناصر فاضل علي ... وكلّهم من علماء الأزهر.

امتاز الشيخ محمود السُّبكي بالعديد من الصّفات الأصليّة ، من أهمّها :

المنهجية الأزهرية الوسطية ، الاستعداد لتحمل المسؤولية ، المبادرة إلى التغيير والتجديد ،
التمسك بالدعوة، والتفرغ لها ، عدم الكلل والملل ، صفاء القلب و صفاء العقل و صفاء النفس ...
... وكان من أكابر المتصوفين العارفين بالله رب العالمين ...

شيوخه:

من شيوخه الذين تلقى عنهم بالأزهر الشريف:

الإمام محمد بن محمد عlish المالكي ، وشيخ الإسلام الشمس الأنباري ، وشيخ الإسلام سليم
البشري ... وقد ذكر هؤلاء الأعلام الثلاثة في مقدمة شرحه على سنن أبي داود ...
ومن مشايخه بالأزهر أيضاً : الشهاب أحمد الرفاعي ، والشيخ إبراهيم الظواهري .
مؤلفاته:

ترك رحمه الله عدداً كبيراً من المؤلفات العلمية، منها :

* أعذب المسالك المحمودية في التصوف والأحكام الفقهية / أربعة أجزاء .

* حكمة البصير على مجموع الأمير، في فقه الإمام مالك / أربعة أجزاء .

* إصابة السهام فؤاد من حاد عن سنة خير الأنام .

* الرسالة البديعة الرفيعة في الرد على من طغى فخالف الشريعة .

* العهد الوثيق لمن أراد سلوك أحسن طريق .

* النصيحة النونية في الحث على العمل بالشريعة المحمدية .

* سيوف إزالة الجهالة عن طريق سنة صاحب الرسالة .

* المقامات العلية في الشأفة الفخمة النبوية .

* السم الفعال في أمعاء فرق الضلال .

* الصارم الرنان من كلام سيد ولد عدنان .

* الرياض القرآنية في الخطب المنبرية .

* خلاصة الزاد لمن أراد سلوك سبيل الرشاد .

* رسالة البسملة.

* إتحاف الكائنات ببيان مذهب السلف والخلف في المتشابهات/ وهو الكتاب الذي ندرسه ونعلّق عليه ...

* المنهل العذب المورد، شرح سنن الإمام أبي داود.

* الدّين الخالص، أو إرشاد الخلق إلى دين الحقّ.

* محور الوصول إلى حضرة الرّسول ...

رِحْلَةُ الشَّيْخِ فِي النَّضَالِ ضِدَّ الاسْتِعْمَار :

عاش الشَّيْخُ محمود خطَّاب السُّبكي فترة الشَّباب والرُّجولة والكهولة تحت حكم الاستعمار الإنجليزي لمصر، وكان من الطَّبعي أن يصطدم الشَّيْخ بسلطات الاحتلال؛ نظراً لأنَّ النِّشاط الدِّيني للشَّيْخ كان يحمل في طيَّاته نشاطاً سياسياً ظاهراً وباطناً.

فإنشاء الشَّيْخ لجمعية إسلامية تنظِّم شئون الأعضاء وترعاهم وتحقِّق نوعاً من التكافل بينهم هو في ذاته تقوية للتَّمسك الاجتماعي المصري ضد الاحتلال، وكذلك دعوة الشَّيْخ إلى التَّميُّز في السُّلوك والزِّي والأخلاق والتَّمسك في ذلك كلّه بشرائع الإسلام الحنيف يحمل في طيَّاته دعوة لمقاطعة ورفض القيم والسُّلوك الغربي عموماً والإنجليزي خصوصاً.

ولا شكَّ أنَّ التَّميُّز في السُّلوك والزِّي والأخلاق وغيرها تُعد إحدى وسائل الصُّمود أمام الاستعمار ورفضه، ومنعه من تسريب قيمه وجعلها مقبولة من الشَّعب وتقليل هامش الرِّفْض الشَّعبي له.

كما لجأ السُّبكي إلى العديد من الطَّعنات المباشرة، فلقد دعا إلى مقاطعة المنسوجات والبضائع الإنجليزيَّة، وقام بإنشاء بعض مصانع النِّسيج المصريَّة الصَّغيرة لتحلَّ محلَّ المنسوجات الأجنبيَّة، ولا شكَّ أنَّ سلاح المقاطعة الاقتصاديَّة كان من أهمِّ الأسلحة التي واجهت الاستعمار وحرص على جعل مستعمراته سوقاً لمنتجاته.

ووفقاً لسجل محاضر جلسات مجلس إدارة الجمعية، فإنَّ شهرة المنسوجات التي أنتجتها المعامل التابعة للجمعية شجعت مصلحة الصناعة والتجارة على أن توافي المصانع والمعارض التابعة لجمعية القناصل المصرية في الخارج بعينات من مصنوعات المختلفة مع بيان مقاساتها وأثمانها وعناوين تلك المؤسسات القائمة بهذا النوع من النشاط الصناعي، وبالفعل أرسلت المؤسسات التابعة للجمعية العينات المطلوبة.

حَرْبُ الْأَفْكَارِ :

وفي هذا الإطار أيضاً كان الشَّيْخ ينشر العديد من الآراء والأفكار والمحاضرات التي تحثُّ على محاربة الإنجليز، ففي كتابه : " الدِّينُ الخالِص " ، يقول : " إِنَّ المسلمين الآن تحت سيطرة الاستعمار ؛ لأنَّهم لم يقيموا الدِّين كما أمروا فلم يتخلَّوا عن النَّواهي ، ولم يتحلَّوا بالأوامر ، بل أفرطوا في تقليد الأجنبي في الضَّارِّ دون النَّافع ، قلَّدوه في أكل الرِّبَا ، وشرب الخمر ، وإباحة الزَّنا ، والتَّبَرُّج ، وخروج النساء ، واستحمامهنَّ في البحار ، قلَّدوه في الحكم بالقانون الوضعي ونبد القانون السَّماوي ولم يرتدعوا بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المائدة: ٤٤] ، وتركوا ما أمرهم مولاهم به بقوله : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ [الأنفال: ٦٠] ، فخذلهم الله ، وسلَّط عليهم من لا يرحمهم ؛ لأنَّهم تركوا الدِّين وراء الظَّهر فتركوا إلى الدُّلِّ والهوان ، وذلك لأنَّ الانتصار على الأجنبي خاصٌّ بمن نصر دين الله وتمسَّك به وسلك طريق النَّبي صَلَّى الله عليه وسلَّم ، قال الله تعالى : ﴿ إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾ [محمد: ٧] ، وقال تعالى : ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ [غافر: ٥١] ، فنصر الدِّين من الإيمان ، ومن نصره نصره في الدُّنيا والآخرة ، ومن لم ينصره فقد باء بالخزي والدُّلِّ والهوان في الدَّارين .

ويوضَّح الشَّيْخ السُّبكي من خلال كلماته أسباب خضوعنا للاستعمار فيدعو إلى الإقلاع عنها ثمَّ يحدِّد طريق مقاومة الاستعمار بإعداد القوَّة اللازمة والممكنة ، وبالتَّمسُّك بالإيمان .

ونتيجة الخطورة التي يمثلها الشيخ على الإنجليز فرضت سلطات الاحتلال الرقابة على دروسه وعلى ما يصله من رسائل. وبعد اكتشاف حركة اشتعال الثورة التي يشارك فيها الشيخ بالاتصال بالعثمانيين بادرت سلطات الاحتلال إلى اعتقال الشيخ السبكي سنة (١٩١٤م) ، وتمّ تفتيش منزله ومنزل أسرته.

تمّ إيداعه بعد ذلك بسجن باب الخلق لمدة ثلاثة أشهر مارس خلالها أسلوب الإضراب عن الطعام للضغط على الإنجليز والسلطات للسماح له بزيارات الأهل، ثمّ تمّ الإفراج عنه إلا أنّه حُرّم من مزاولة النشاط طوال فترة الحرب العالمية أي من (١٩١٤م-١٩١٨م) .

ومن الآثار الهامة للجمعية الشرعية أنّ الكثيرين من مناضلي ثورة (١٩١٩م) ، ومن أعضاء المنظمات السريّة المسلّحة في ذلك الوقت كانوا أعضاء في الجمعية الشرعيّة ، مثل: الشيخ أحمد جاد وهو زعيم عمّالي وشخصيّة هامة من الشخصيّات التي اتّخذت طريق الكفاح المسلّح، وقد صدر حكم الإعدام على الشيخ أحمد جاد الله مع زعماء الثورة.

تَفْكِيرٌ نَقَابِيٌّ مُبَكِّرٌ :

يقول د. عبد العظيم حامد خطّاب: "نشأ التّفكير في إنشاء جمعيّة تضمّ العاملين بالسّنة ليتكاتفوا ويتضامنوا لتأمين حياتهم ضدّ البطالة والعوز والحاجة، فكان أن وجدت الجمعية الشرعيّة لتعاون العاملين بالكتاب والسّنة المحمّديّة في وقت لم تكن قوانين العمل تعطي العامل أي حقّ، ولم تكن نقابات أو هيئات تحفظ على العامل حقّه أو تُنصفه إذا ما التجأ إليها".

أليس هذا تفكيراً مبكّراً في العمل النقابي، والنّواة الأولى للنّقابات العماليّة والمهنيّة.

وعلى الشيخ السبكي ضرورة إقامة مؤسسات بديلة وموازية للمؤسّسات الحكوميّة التابعة لسلطات الاحتلال، وخاصّة في مجالي الاقتصاد والقانون باعتبارهما أهمّ مجالين من مجالات الممارسات التّابعة للاحتلال والمحقّقة لأهداف هذا الاحتلال، وفي إطار المؤسّسات الاقتصاديّة قام الشيخ بعمل صندوق خاصّ يحفظ موارد الجمعية واشترابات الأعضاء واستثمار ذلك في مشروعات الجمعية، ونبّه الشيخ الجماهير إلى ضرورة مقاطعة البنوك الرّبويّة.

مَعَ الْقَضِيَّةِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ :

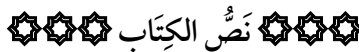
برغم أنَّ الهجمة الاستعماريَّة الصهيونيَّة على فلسطين كانت في بداياتها الأولى، فإنَّ الشَّيخ السُّبكي وبوعيِّ متقدِّم تنبَّه إلى المخاطر الحقيقيَّة لتلك الهجمة الصُّهيونيَّة. وانطلاقاً من واجبه تجاه الشَّعب الفلسطيني قامت الجمعية الشَّرعيَّة بإرسال كميَّة من المنسوجات إلى بيت المقدس لتوزيعها على منكوبي فلسطين، وتلقَّى مجلس إدارة الجمعية رسالة محرَّرة في (١٧) رجب (١٣٤٩هـ) الموافق (٨) كانون الأوَّل ، ديسمبر (١٩٣٠م) موقعاً عليها من رئيس المجلس الشَّرعي الإسلامي الأعلى بفلسطين ، وهو الشَّيخ محمد أمين الحسيني يشكر الجمعية على تبرُّعها وتضامنها مع الشَّعب الفلسطيني.

وفي الأربعينيَّات فتحت الجمعية الشَّرعيَّة مجال التبرع لمساعدة الشَّعب الفلسطيني، وكان أعضاء الجمعية يحملون الدَّفاتر في الأماكن العامَّة، وشاركت الجمعية في المظاهرات الصَّاخبة مع العديد من الجمعيات الأخرى التي شهدتها القاهرة عقب الإعلان عن قيام دولة إسرائيل سنة (١٩٤٨م) .

وَفَاتُهُ :

توفيَّ الشَّيخ محمود السُّبكي رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته، في (٧) يوليو (١٩٣٣م) عن عمر يُناهز (٧٥) عاماً.

انظر : موقع الجمعية الشرعية الرئيسية ، موقع رسالة الإسلام ، موقع : منتديات ستار تايمز ، موقع المعرفة ...



قال الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ خَطَّابُ السُّبْكِيِّ : " الحمد لله ربَّ العالمين المنزَّه (١) عن صفات المخلوقين ، كالجهة (٢) ، والجسميَّة (٣) ،

(١) قال الإمام ابن منظور في لسان العرب (٣/ ٦٢٠) : " التَّنْزِيْهُ: تَسْبِيْحُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِبْعَادُهُ عَمَّا يَقُولُ الْمُشْرِكُونَ. الْأَزْهَرِي: تَنْزِيَهُ اللَّهِ تَبْعِيْدُهُ وَتَقْدِيْسُهُ عَنِ الْأَنْدَادِ وَالْأَشْبَاهِ، وَإِنَّمَا قِيلَ لِلْفَلَاةِ الَّتِي نَأَتْ عَنِ الرَّيْفِ وَالْمِيَاهِ نَزِيْهَةً لِيُبْعِدَهَا عَنْ غَمَقِ الْمِيَاهِ وَذِبَانِ الْقُرَى وَوَمَدِ الْبِحَارِ وَفَسَادِ الْهَوَاءِ. وَفِي الْحَدِيثِ: كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ فَلَا يَمُرُّ بِأَيَةٍ فِيهَا تَنْزِيَهُ اللَّهِ إِلَّا نَزَّهَهُ ؛ أَصْلُ النَّزْهِ الْبَعْدُ، وَتَنْزِيَهُ اللَّهِ تَبْعِيْدُهُ عَمَّا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مِنَ النَّقَائِصِ ؛ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ فِي تَفْسِيرِ سُبْحَانَ اللَّهِ: هُوَ تَنْزِيْهُهُ أَيَّ إِبْعَادُهُ عَنِ السُّوءِ وَتَقْدِيْسُهُ؛ وَمِنْهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الْإِيمَانُ نَزْهٌ، أَيَّ بَعِيدٌ عَنِ الْمَعَاصِي. وَفِي حَدِيثِ الْمُعَذَّبِ فِي قَبْرِهِ: كَانَ لَا يَسْتَنْزِيهِ مِنَ الْبَوْلِ ، أَيَّ: لَا يَسْتَبْرِئُ وَلَا يَنْطَهِّرُ وَلَا يَسْتَبْعِدُ مِنْهُ".

(٢) من ضروريَّات التَّنْزِيهِ: تنزيه الله تعالى عن الاختصاص بالجهات "فإنَّ الجهة إمَّا فوق ، وإمَّا أسفل ، وإمَّا يمين ، وإمَّا شمال ، أو قدام ، أو خلف . وهذه الجهات هو الذي خلقها وأحدثها بواسطة خلق الإنسان ، إذ خلق له طرفين : أحدهما يعتمد على الأرض ويسمَّى رِجْلًا ، والآخر يقابله ويسمَّى رأسًا ، فحدث اسم الفوق لما يلي جهة الرَّأْس ، وحدث اسم السَّفْل لما يلي جهة الرَّجْل ، حتَّى أنَّ النَّمْلَةَ التي تدبُّ منكسَّة تحت السَّقْف تنقلب جهة الفوق في حقِّها تحتًا ، وإن كان في حَقِّنا فوقًا ، وخلق للإنسان اليدين وإحدهما أقوى من الأخرى في الغالب ، فحدث اسم اليمين للأقوى ، واسم الشَّمال لما يقابله ، وتسمَّى الجهة التي تلي الرَّأس يمينًا ، والأخرى شمالًا ، وخلق له جانبيين يُبَصِّرُ من أحدهما ويتحرَّك إليه ، فحدث اسم القدام للجهة التي يتقدَّم إليها بالحركة ، واسم الخلف لما يقابلها . فالجهات حادثة بحدوث الإنسان ، ولو لم يُخلَق الإنسان بهذه الخلقة ، بل خُلِقَ مستديرًا كالكرة ، لم يكن لهذه الجهات وجود البتَّة ، فكيف كان في الأزل مختصًّا بجهة والجهة حادثة ، أو كيف صار مختصًّا بجهة بعد أن لم يكن له ؟ أَبَانَ خلق العالم فوقه ، وتعالى عن أن يكون له فوق ، إذ تعالى أن يكون له رأس ، والفوق عبارة عمَّا يكون جهة الرَّأْس ، أو خلق العالم تحته ، فتعالى عن أن يكون لله تحت ، إذ تعالى عن أن يكون له رِجْل ، والتَّحت عبارة عمَّا يلي الرِّجْل ، وكل ذلك ممَّا يستحيل في العقل ...". انظر : قواعد العقائد للغزالي (ص ١٦٢-١٦٣) .

(٣) قال الإمام الأصفهاني في "معجم مفردات ألفاظ القرآن" (ص ٩١) : "الجسم ما له طول وعرض وعمق ، ولا تخرج أجزاء الجسم عن كونها أجسامًا ، وإن قُطِعَ ما قُطِعَ ، وجزئ ما قد جزئ ، قال الله تعالى : ﴿ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي

الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ [البقرة : ٢٤٧] ، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون : ٤] . تنبيهاً أن لا وراء الأشباح معنى معتد به .

وقال الإمام الجرجاني في "التعريفات" (ص ٤١) : "الجسم : جوهر قابل للأبعاد الثلاثة ، وقيل : الجسم هو المركب المؤلف من الجواهر" .

وقال الإمام الغزالي في "قواعد العقائد" (ص ١٥٩) : " ... الجسم عبارة عن المؤلف من الجواهر ، وإذا بطل كونه جوهرًا مخصوصاً بحيزٍ بطل كونه جسماً ، لأنَّ كلَّ جسم مختصَّ بحيزٍ ومركَّب من جوهر ، فالجوهر يستحيل خلوه من الافتراق والاجتماع ، والحركة والسكون ، والهيئة والمقدار" .

وقال الإمام الشيرازي في كتابه "الإشارة إلى مذهب أهل الحق" (ص ١٩١) : "ثمَّ يعتقدون أنَّ الله عزَّ وجلَّ ليس بجسم ، لأنَّ الجسم هو المؤلف ، وكلُّ مؤلَّف لا بدَّ له من مؤلَّف" .

وجاء في "اللمع" (ص ٢٤) قول الأشعري : "فإنَّ قال قائل : لم أنكرتم أن يكون الله تعالى جسماً؟ قيل له : أنكرنا ذلك لأنَّه لا يخلو أن يكون القائل لذلك أراد ما أنكرتم أن يكون طويلاً عريضاً مجتمعاً ، أو أن يكون أراد تسميته جسماً وإن لم يكن طويلاً عريضاً مجتمعاً عميقاً" .

فإن كان أراد أن يكون طويلاً عريضاً مجتمعاً ، كما يقال ذلك للأجسام فيما بيننا ، فهذا لا يجوز ، لأنَّ المجتمع لا يكون شيئاً واحداً ، لأنَّ أقلَّ قليل الاجتماع لا يكون إلّا من شيئين ، لأنَّ الشيء الواحد لا يكون لنفسه مجامعاً ، وقد بيَّنَّا أنَّ الله عزَّ وجلَّ شيء واحد ، فبطل أن يكون مجتمعاً" . وانظر : التَّوْحِيدُ لِلْمَاتَرِيدي (ص ٣٨-٣٩) ، الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٧٢-٧٣) .

وسنأتي على الكلام -لاحقاً- على تنزيه الله تعالى عن الجسميّة ، وأنَّ ذلك من مستلزمات التَّنْزِيهِ المتضمَّن مخالفة الله تعالى لسائر الحوادث ، قال تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] .

(٤) قال الإمام الأصفهاني في "معجم مفردات ألفاظ القرآن" (ص ٤٩١) : " الْمَكَانُ عند أهل اللُّغة: الموضع الحاوي للشيء ، وعند بعض المتكلمين : أنَّه عَرَض ، وهو اجتماع جسمين حاوٍ ومحوي ، وذلك أن يكون سطح الجسم الحاوي محيطاً بالمحوي ، فالمكان عندهم هو المناسبة بين هذين الجسمين ، قال تعالى : ﴿مَكَانًا سُوءًا﴾ [طه : ٥٨] ، ﴿وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَكَانًا ضَبَقًا﴾ [الفرقان : ١٣] . وقد أجمع علماء الأئمة على أنَّ الله تعالى لا يحويه مكان ، ولا يجري عليه زمان ... ومن أقوال العلماء في تَنْزِيهِهِ الله تَعَالَى عَنِ الْمَكَانِ :

قال الإمام عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ) : " قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (٤٠هـ) رضي الله عنه :
" إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْعَرْشَ لِظَهَارِ لِقْدَرَتِهِ ، لَا مَكَانًا لِدَاتِهِ ، وَقَالَ أَيْضًا : قَدْ كَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا كَانَ
" . انظر : الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية (ص ٣٢١) .

وروى الإمام الزبيدي بسنده عن الإمام السجّاد زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٩٥هـ) رضي
الله عنهم أجمعين أنّه كان يقول في يوم عرفة : " ... أنت الله الذي لا يحويك مكان ... " . انظر : إتحاف السادة المتقين
بشرح إحياء علوم الدين (٤١٣/٤) .

وقال الإمام جعفر الصادق (١٤٨هـ) : " من زعم أنّ الله تعالى في شيء ، أو من شيء أو على شيء فقد أشرك ، لأنّه لو
كان على شيء لكان محمولاً ، ولو كان في شيء لكان محصوراً ، ولو كان من شيء لكان محدثاً ، والله يتعالى عن ذلك
" . انظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، الباقلاني (ص ٤٠) .

وقال الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن إبراهيم (١٥٠هـ) : " لا يُوصف الله تعالى بصفات المخلوقين ... قلتُ :
أرأيتَ لو قيل : أين الله تعالى ؟ فقال : يقال له : كان الله تعالى ولا مكان قبل أن يخلق الخلق ، وكان الله تعالى ولم
يكن أين ولا خُلِقَ ولا شيء ، وهو خالق كل شيء " . انظر : الفقه الأيسر ، أبو حنيفة النعمان (ص ٥٧) .

وقال الإمام الزبيدي نقلاً عن الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) : " ... والدليل عليه هو أنّه تعالى كان ولا مكان ، فخلق
المكان وهو على صفة الأزليّة كما كان قبل خلقه المكان ، لا يجوز عليه التّغيير في ذاته ، ولا التّبديل في صفاته " . انظر :
إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين (٢٣/٢) .

وقال الإمام تاج الدّين السبكي نقلاً عن ذي النّون المصريّ (٢٤٥هـ) رضي الله عنه أنّه سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، فَقَالَ : أثبت ذاته ونفى مكانه ، فهو موجود بذاته ، والأشياء بحكمتها كما شاء " .
انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٤٢/٩) . وقال الإمام تاج الدّين السبكي أيضاً نقلاً عن يحيى بن معاذ الرّازي (٢٥٨هـ)
أنّه قيل له : " أخبرنا عن الله عزّ وجلّ ؟ قال : إله واحد ، فقيل له : كيف هو ؟ فقال : مالك قادر ، فقيل له : أين هو ؟
فقال : بالمرصاد ، فقال السائل : لم أسألك عن هذا ؟ فقال : ما كان غير هذا كان صفة المخلوق ، فأما صفته فما
أخبرت عنه " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٤٢/٩) .

وقال اللغوي إبراهيم بن السري الزّجاج (٣١١هـ) : " العليّ : هو فعيل في معنى فاعل ، فالله تعالى عالٍ على خلقه ،
وهو عليّ عليهم بقدرته ، ولا يجب أن يذهب بالعلو ارتفاع مكان ، إذ قد بيّنّا أن ذلك لا يجوز في صفاته تقدّست ،
ولا يجوز أن يكون على أن يتصوّر بذهن ، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً " . انظر : تفسير أسماء الله الحسنى (ص ٤٨) .

وقال أيضاً: " والله تعالى عال على كل شيء ، وليس المراد بالعلو ارتفاع المحل ، لأن الله تعالى يجل عن المحل والمكان ، وإنما العلو علو الشأن وارتفاع السلطان " . انظر : تفسير أسماء الله الحسنى ، (ص ٦٠) .

وقال الإمام الماتريدي (٥٣٣هـ) : " وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِنَفِي الْوَصْفِ بِالْمَكَانِ ، وَكَذَلِكَ بِالْإِمْكِنَةِ كُلِّهَا إِلَّا عَلَى حِجَازِ اللَّغَةِ ، بِمَعْنَى : الْحَافِظِ لَهَا وَالْقَائِمِ بِهَا ... الْأَصْلُ فِيهِ : أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ كَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَجَائِزُ ارْتِفَاعِ الْإِمْكِنَةِ وَبِقَاوِهِ عَلَى مَا كَانَ ، فَهُوَ عَلَى مَا كَانَ وَكَانَ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْآنَ ، جَلَّ عَنِ التَّغْيِيرِ وَالزَّوَالِ وَالِاسْتِحَالَةِ وَالْبَطْلَانِ ، إِذْ ذَلِكَ أَمَارَاتُ الْحَدَثِ الَّتِي بِهَا عَرَفَ حَدَثَ الْعَالَمِ وَدَلَالَةُ احْتِمَالِ الْفَنَاءِ ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ الزَّوَالِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، لِيَعْلَمَ أَنَّ حَالَهُ الْأَوَّلَى لَمْ تَكُنْ لِذَاتِهِ ، إِذْ لَا يَحْتَمِلُ زَوَالُ مَا لَزِمَ ذَاتَهُ وَبَيَّنَّ أَنَّهَا لَيْسَتْ لِذَاتِهِ ، لِمَا احْتَمَلُ هُوَ قَبُولُ الْأَعْرَاضِ وَانْتِقَالِ الْأَحْوَالِ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

وبعد ، فإن في تحقيق المكان له والوصف له بذاته في كل مكان ، تمكين الحاجة له إلى ما به قراره على مثل جميع الأجسام والأعراض التي قامت بالإمكانية ، وفيها تقلبت وقرت على خروج جملة عنها عن الوصف بالمكان ، فمن أنشأها وأمسك كليتها لا بمكان ، يتعالى عن الحاجة إلى مكان أو الوصف بما عليه العالم أن كليته لا في مكان ، وأنه بجزئياته في المكان .

ثم إن الله تعالى لو جعل في مكان لجعل بحق الجزئية من العالم ، وذلك أثر التقصان بل لما استقام قيام جميع العالم لا بالإمكانة للجملة فقيمه على ذلك أحق وأولى ، ولا قوة إلا بالله .

قال أبو منصور رحمه الله : ثم القول بالكون على العرش وهو موضع بمعنى كونه بذاته أو في كل الإمكانة ، لا يعدو من إحاطة ذلك به أو الاستواء به أو مجاوزته عنه وإحاطته به ، فإن كان الأول فهو إذا محدود به محاط ، منقوص عن الخلق ، إذ هو دونه ، ولو جاز الوصف له بذاته بما يحيط به من الإمكانة لجاز بما يحيط به من الأوقات ، فيصير متناهيًا بذاته ، مقصراً عن خلقه ، وإن كان على الوجه الثاني ، فلو زيد على الخلق لا ينقص أيضاً ، وفيه ما في الأول ، وإن كان على الوجه الثالث فهو الأمر المكره الدال على الحاجة وعلى التقصير من أن ينشئ ما لا يفضل عنه مع ما يذم ذاً من فعل الملوك أن لا يفضل عنهم من المعامد شيئاً . وبعد ، فإن في ذلك تجزئة بما كان بعضه في ذي أبعاد وبعضه يفضل عن ذلك ، وذلك كله وصف الخلائق والله يتعالى عن ذلك ... " . انظر : التوحيد ، الماتريدي ، (ص ٦٨- ٧٠ ببعض الاختصار) .

وقال أيضاً : " ... وَذَلِكَ دَلِيلُ تَعَالِيهِ عَنِ الْوَصْفِ بِالْمَكَانِ ، إِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ كَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَلَيْسَ فِي الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ أَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى تَثْبِيتُ مَكَانَ ، كَمَا لَمْ يَكُنْ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ ، وَقَوْلِهِ : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْهُ

نَجَوَى ثَلَاثَةَ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَقَوْلُهُ : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ ، ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِالْمَكَانِ لَيْسَ مِنْ نَوْعِ التَّعْظِيمِ وَالتَّبَجِيلِ ، بَلِ الْأَمْكَنَةُ إِنَّمَا شَرَفَتْ بِهِ ، وَتَفَاوُتْ أَقْدَارُهَا بِتَفْضِيلِهِ مَكَانًا عَلَى مَكَانٍ يَجْعَلُهُ مَخْصُوصًا لِأَخْيَارِ خَلْقِهِ أَوْ لِمَا جَعَلَ لِعِبَادَتِهِ وَتَعْظِيمِهِ فِيهِ ، فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُ تَعْلُو رَتْبَتِهِ بِالْمَكَانِ مِنْ مُلُوكِ الْأَرْضِ أَوْ الْأَخْيَارِ ، فَلَيْسَ بِهِ فَكَيْفَ بِالْمَلِكِ الْجَبَّارِ الَّذِي مَا ارْتَفَعَ قَدْرُ مَكَانٍ وَلَا جَلَّ خَطَرُهُ إِلَّا بِهِ ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ بَطُلَ أَنْ يَكُونَ فِي الْإِضَافَةِ تَعْظِيمُهُ ثُمَّ يَكُونَ فِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ ، وَهُوَ يَتَعَالَى عَنْهَا .

فَلَذَلِكَ لَمْ يَجِبْ بِقَوْلِهِ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، مَعْنَى الْكُونِ فِي الْمَكَانِ ، إِذْ ذَلِكَ الْحَرْفُ يَعْبَرُ بِهِ عَنِ الْعُلُوِّ وَالْجَلَالِ ، وَحَالٍ مِثْلُهُ لَهُ بِخَلْقِهِ .

فَقُبْتُ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَسْتَحَقُّهُ بِذَاتِهِ مِنَ الْعُلُوِّ وَالرَّفْعَةِ ، وَمَا هُوَ بِذَاتِهِ عَلَيْهِ ، فَهُوَ كَانَ كَذَلِكَ وَلَا خَلْقَ لَمْ يَجِزِ الْوَصْفُ لَهُ بِالْخَلْقِ ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " . انظر : التوحيد (ص ١٠٥) .

وَقَالَ أَيْضًا : " ... وَلَا يُوصَفُ شَيْءٌ بِالْقُرْبِ إِلَى اللَّهِ مِنْ طَرِيقِ الْمَسَافَةِ وَالْمَسَاحَةِ ، وَلَا هُوَ بِالْقُرْبِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ ، إِذْ ذَلِكَ جِهَةُ الْحُدُودِ وَالتَّقْدِيرِ بِالْأَمْكَنَةِ ، وَقَدْ كَانَ وَلَا مَكَانَ ، فَهُوَ عَلَى مَا كَانَ ، يَتَعَالَى عَنِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ، إِذْ إِلَيْهِمَا تَرْجِعُ حُدُودُ الْأَشْيَاءِ وَنَهَائِهَا ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ " . انظر : التوحيد (ص ١٠٦) .

وَقَالَ أَيْضًا : " ... تَسْأَلُ عَنِ الْمَكَانِ ، وَقَدْ كَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَهُوَ يَتَعَالَى عَنِ الْوَصْفِ بِالْأَمْكَنَةِ ، بَلِ هُوَ عَلَى مَا كَانَ بِلَا تَغْيِيرٍ وَلَا زَوَالٍ " . انظر : التوحيد ، الماتريدي (ص ١٢٦) .

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَبَّانٍ (٣٥٤هـ) : " الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَيْسَ لَهُ حَدٌّ مُحْدُودٌ فِيحْتَوِي ، وَلَا لَهُ أَجَلٌ مُعْدُودٌ فِيَفْنِي ، وَلَا يُحِيطُ بِهِ جَوَامِعُ الْمَكَانِ ، وَلَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ تَوَاتُرُ الزَّمَانِ ، وَلَا يَدْرِكُ نِعْمَتَهُ بِالشَّوَاهِدِ وَالْحَوَاسِ ، وَلَا يُقَاسُ صِفَاتُ ذَاتِهِ بِالنَّاسِ ، تَعَاطَمَ قَدْرُهُ عَنِ مَبَالِغِ نَعْتِ الْوَاصِفِينَ ، وَجَلَّ وَصْفُهُ عَنِ إِدْرَاكِ غَايَةِ النَّاطِقِينَ " . انظر : الثقات ، ابن حبان البستي (١/ ٢) .

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَبَّانٍ أَيْضًا فِي كَلَامِهِ عَلَى حَدِيثٍ : " .. أَتَيْنَ كَانَ رَبُّنَا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ؟ قَالُوا : فِي عَمَاءٍ ، مَا فَوْقَهُ هَوَاءٌ وَمَا تَحْتَهُ هَوَاءٌ " : " قَالَ أَبُو حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ : وَهُمْ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ حَمَازُ بَنٍ سَلَمَةٍ مِنْ حَيْثُ " فِي غَمَامٍ " إِنَّمَا هُوَ " فِي عَمَاءٍ " يُرِيدُ بِهِ : أَنَّ الْخَلْقَ لَا يَعْرِفُونَ خَالِقَهُمْ مِنْ حَيْثُ هُمْ ، إِذْ كَانَ وَلَا زَمَانَ وَلَا مَكَانَ ، وَمَنْ لَا يَعْرِفُ لَهُ زَمَانٌ ، وَلَا مَكَانٌ ، وَلَا شَيْءٌ مَعَهُ ، لِأَنَّهُ خَالِقُهَا ؛ كَانَ مَعْرِفَةُ الْخَلْقِ إِيَّاهُ ، كَأَنَّهُ كَانَ فِي عَمَاءٍ عَنْ عِلْمِ الْخَلْقِ ، لَا أَنَّ اللَّهَ كَانَ فِي عَمَاءٍ ، إِذْ هَذَا الْوَصْفُ شَبِيهِه بِأَوْصَافِ الْمَخْلُوقِينَ " . انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٤/ ١٠) .

وَقَالَ أَيْضًا : " ... كَذَلِكَ يَنْزِلُ بِلَا آلَةٍ ، وَلَا تَحْرُكٍ ، وَلَا انْتِقَالٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ ...

وَكَذَلِكَ يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ ، بِلَا آلَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقْنَسَ نُزُولُهُ إِلَى نُزُولِ الْمَخْلُوقِينَ ، كَمَا يُكَيِّفُ نُزُولُهُمْ ، جَلَّ رَبُّنَا وَتَقَدَّسَ مِنْ أَنْ تُشَبَّهَ صِفَاتُهُ بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ " . انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (٢٠١ / ٣) .

وقال الإمام تاج الدين السبكي نقلاً عن مُحَمَّد بن محبوب خَادِم أَبِي عُثْمَانَ المغربي ، قَالَ لِي أَبُو عُثْمَانَ المغربي (٣٧٣هـ)
يَوْمًا : يَا مُحَمَّد ، لَوْ قَالَ لَكَ قَائِلٌ : أَيُّنْ مَعْبُودِكَ ؟ أَيُّشْ تَقُولُ : قُلْتُ : أَقُولُ حَيْثُ لَمْ يَزَلْ . قَالَ : فَإِنْ قَالَ : فَأَيُّنْ كَانَ فِي الْأَزَلِ أَيُّشْ تَقُولُ ؟

قُلْتُ : حَيْثُ هُوَ الْآنَ ، يَعْنِي : أَنَّهُ كَانَ وَلَا مَكَانَ فَهُوَ الْآنَ كَمَا كَانَ ، قَالَ : فَارْتَضَى ذَلِكَ مِنِّي وَنَزَعَ قَبِيصَهُ وَأَعْطَانِيهِ " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٤٣ / ٩) .

وقال أيضاً نقلاً عن أَبِي عُثْمَانَ المغربي (٣٧٣هـ) ، قَالَ :

" كُنْتُ أَعْتَقِدُ شَيْئًا مِنْ حَدِيثِ الْجَهَّةِ ، فَلَمَّا قَدِمْتُ بَعْدَادَ زَالَ ذَلِكَ عَنْ قَلْبِي ، فَكُتِبَتْ إِلَيَّ أَصْحَابِي بِمَكَّةَ : أَنِّي أَسْلَمْتُ جَدِيدًا ، قَالَ فَرَجَعَ كُلٌّ مِنْ كَانَ تَابِعَهُ عَنْ ذَلِكَ " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٤٣ / ٩) . وللاستزادة في هذه المسألة انظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، أبو بكر محمد الباقلاني السالكي (ص ٣٩ - ٤٠) ، مشكل الحديث وبيانه (ص ١٥٣) ، (ص ١٧٣) ، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية (ص ٣٢١) ، شرح صحيح البخاري ، ابن بطال (١٠ / ٤٥٣) ، الأسماء والصفات للبيهقي (٢ / ٢٨٧) ، كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص ٣٩) ، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (٢٩ / ٤٤٩) ، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٥ / ٧٤) ، طرح الشريب في شرح التقریب (٨ / ٢٤٨) ، طبقات الشافعية الكبرى (٩ / ٤٢ - ٤٤) . شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن) (٤ / ١٣٤٥) ، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٤ / ٧٠) ، (٢٥ / ١٠٨) ، الإفادات والإنشادات ، الشاطبي (ص ٣) ، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٣ / ٢٤٨) ، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٤ / ٢٥٤) ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٣ / ٣٠) ، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٦ / ١٣٦) ، (٧ / ١٢٤) ، (١١ / ٥٥٥) ، (١٣ / ٤١٣) ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١ / ٢٥) ، (١١٧ / ٢٥) ، التقرير والتحرير (٣ / ١٨) ، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور (٢٠ / ٢٤٨) ، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة (ص ٥٤٤) ، السيوطي على سنن النسائي (٢ / ٢٢٦) ، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١ / ٤١٩) ، (١ / ٤٢٢) ، (١٠ / ٣٩٣) ، (١٠ / ٣٩٦) ، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، (٤ / ١٥٤٠) ، (٥ / ١٨٢٦) ، فيض القدير شرح الجامع الصغير (١ / ٦٠٦) ، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٦ / ٣٧١) ، الجامع لإيضاح الدرر المنظومة في سلك جمع الجوامع (٣ / ١٠٦) ، براءة الأشعرين من عقائد المخالفين (ص ٧٩) ، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) (٢٠ / ٢٠) ، (٢٩ / ٣٣) ، الفتاوى الهندية ، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي (٢ / ٢٥٩) ...

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، الَّذِي جَاءَ يَمْحُو الشِّرْكَ (٥)

وَالْإِحَادَ (٦)، وَأَمَرْنَا بِتَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ صِفَاتِ الْعِبَادِ، وَالْمَنْزَلِ عَلَيْهِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اهْتَدَى يَهْدِيهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ: فَيَقُولُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ خَطَّابُ الشُّبْكِيِّ: قَدْ سَأَلَنِي بَعْضُ الرَّاعِبِينَ فِي مَعْرِفَةِ عَقَائِدِ الدِّينِ، وَالْوُقُوفِ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ (٧) وَالْخَلْفِ فِي الْمِثْلَابَةِ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ بِمَا نَصَّهُ:

مَا قَوْلُ السَّادَةِ الْعُلَمَاءِ حَفِظَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فَيَمُنُّ بِعَقِيدَةِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ جِهَةٌ، وَأَنَّهُ جَالِسٌ عَلَى الْعَرْشِ فِي مَكَانٍ مُخْصُوصٍ، وَيَقُولُ: ذَلِكَ هُوَ عَقِيدَةُ السَّلَفِ، وَيَحْمِلُ النَّاسُ عَلَى أَنْ يَعْتَقِدُوا هَذَا الْإِعْتِقَادَ وَيَقُولُوا لَهُمْ: مَنْ لَمْ يَعْتَقِدْ ذَلِكَ يَكُونُ كَافِرًا، مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [المك: ١٦]، أَهَذَا الْإِعْتِقَادُ صَحِيحٌ أَمْ بَاطِلٌ؟ وَعَلَى كَوْنِهِ بَاطِلًا: أَكْفَرُ ذَلِكَ الْقَائِلُ بِاعْتِقَادِهِ الْمَذْكُورِ، وَيَبْطُلُ كُلُّ عَمَلِهِ مِنْ صَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ الدِّينِيَّةِ، وَتَبَيَّنَ مِنْهُ زَوْجُهُ؟ وَإِنْ مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ قَبْلَ أَنْ يُتُوبَ لَا يُغْسَلُ

(٥) قَالَ الْإِمَامُ الْفَيْرُوزَابَادِيُّ فِي "بَصَائِرِ ذَوِي التَّمْيِيزِ فِي لَطَائِفِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ" (٣/٣١٣-٣١٤): "الشِّرْكَةُ وَالْمِشَارَكَةُ: خَلَطُ الْمَلَكَيْنِ. وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَوْجَدَ شَيْءٌ لِاثْنَيْنِ فِصَاعِدًا، عَيْنًا كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ أَوْ مَعْنَى... وَشِرْكُ الْإِنْسَانِ فِي الدِّينِ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا: الشِّرْكُ الْعَظِيمُ، وَهُوَ إِثْبَاتُ شَرِيكَ لِلَّهِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ، يُقَالُ: أَشْرَكَ فُلَانٌ بِاللَّهِ. وَذَلِكَ أَعْظَمُ كُفْرٍ. وَالثَّانِي: شِرْكٌ صَغِيرٌ، وَهُوَ مُرَاعَاةُ غَيْرِ اللَّهِ مَعَهُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ، وَذَلِكَ كَالرِّيَاءِ وَالنَّفَاقِ الْمَشَارِكِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا﴾ [الأعراف: ١٩٠].

(٦) قَالَ ابْنُ فَارَسٍ فِي "مَعْجَمِ مَقَايِيسِ اللُّغَةِ" (٥/٢٣٦): "الْلَامُ وَالْحَاءُ وَالذَّالُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى مِيلٍ عَنْ اسْتِقَامَةٍ. يُقَالُ: أَحَدُ الرَّجُلِ، إِذْ مَالَ عَنْ طَرِيقَةِ الْحَقِّ وَالْإِيمَانِ. وَسَمِّيَ اللَّحْدُ لِأَنَّهُ مَائِلٌ فِي أَحَدِ جَانِبَيْ الْجَدْتِ" (٧) فِي الْحَقِيقَةِ لَا يَوْجَدُ مَذْهَبٌ يُسَمَّى (مَذْهَبُ السَّلَفِ)، وَسُتِرَى مَا فِيهِ مَقْنَعٌ وَكَفَايَةٌ عِنْدَمَا تَطَالَعُ مَا عُلِّقَ عَلَيْهِ عَلَى كَلِمَةِ السَّلَفِيَّةِ فِي ثَنَائِهَا هَذَا الْكِتَابِ .

ولا يصلّي عليه، ولا يُدفن في مقابر المسلمين، وهل من صدّقه في ذلك الاعتقاد يكون كافراً مثله؟ وما قولكم فيما يقوله بعض النَّاس من أنَّ القول بنفي الجهات السّت عن الله تعالى باطل، لأنّه يلزم عليه نفي وجود الله تعالى. أفيدونا مأجورين مع بيان مذهب السّلف والخلف في هاتين الآيتين ونحوهما من الآيات المتشابهة كـ ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وأحاديث الصّفات كحديث: "ينزل ربُّنا إلى سماء الدُّنيا" (٨)، وحديث الجارية (٩) بيّناً شافياً، مع ذكر أقوال علماء التّفسير، والحديث والفقه، والتّوحيد، مع الإيضاح الكامل، لتتقطع ألسنة المجازفين الذين يشبّهون الله تعالى بخلقه، ويعتقدون أنّ ما ذهب إليه علماء الخلف من التّأويل كُفر، زاعمين أنّه مذهب الجهميّة الكفرة، وأشاعوا ذلك بين العوام. جزاكم الله تعالى عن الدّين وأهله أحسن الجزاء.

﴿الله﴾ ﴿الله﴾ ﴿الله﴾ فَأَجَبْتُ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَقُلْتُ : ﴿الله﴾ ﴿الله﴾ ﴿الله﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، الحمد لله الهادي (١٠) إلى الصّواب، والصّلاة والسّلام على من أوتي الحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله وأصحابه الذين هداهم الله ورزقهم التّوفيق والسّداد. أمّا بعد: فالحكم أنّ هذا الاعتقاد باطل، ومعتقده كافر بإجماع من يعتدُّ به من علماء المسلمين (١١).

(٨) روي عن الرّسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ ، يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ " ؟ . أخرجه مالك في الموطأ (١/٢١٤ برقم ٣٠) ، البخاري (٢/٥٣ برقم ١١٤٥) ، مسلم (١/٥٢١ برقم ٧٥٨) ، الأجرى في الشريعة (٣/١١٢٩ برقم ٦٩٩).

(٩) سنتكلّم عن حديث الجارية لاحقاً .

(١٠) "الهادي" اسم من أسماء الله تعالى الحسنی ، وقد جاء اسم الهادي في قوله تعالى : ﴿وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان : ٣١] ، وقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الحج : ٥٤] ، وفي آيات عديدة جاءت الإشارة إلى أنّ الله تعالى هو الهادي كقوله سبحانه : ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى : ٣] ، ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة : ٢١٣] . وقد عرّف الإمام الغزالي "الهادي" في حقّ الله تعالى بأنّه "الذي هدى خواصّ عباده أولاً إلى معرفة ذاته حتّى استشهدوا بها على الأشياء ، وهدى عوامّ عباده إلى مخلوقاته حتّى استشهدوا بها على ذاته ، وهدى كلّ مخلوق إلى ما لا بدّ له منه في قضاء حاجاته ، فهدى الطّفّل إلى التّقام الثّدي عند انفصاله ، والفرخ إلى

التِّقَاطُ الْحَبِّ وَقْتُ خُرُوجِهِ ، وَالتَّحَلُّ إِلَى بِنَاءِ بَيْتِهِ عَلَى شَكْلِ التَّسْدِيسِ ، لَكُونِهِ أَوْفَقَ الْأَشْكَالِ لِبَدْنِهِ وَأَحْوَاهَا وَأَبْعَدَهَا عَنْ أَنْ يَتَخَلَّلَهَا فَرْجُ ضَائِعَةٍ " . انظر : المقصد الأسنى للغزالي (ص ١١٦) .

(١١) اختلف العلماء في حكم معتقد الجبهة ، فذهب البعض إلى عدم تكفيره ، وذهب البعض الآخر إلى تكفيره ، وبعضهم فصل الأمر ، وها أنذا أنقل أقوال العلماء في هذه المسألة :

قال الإمام الباجوري في " ثخفة المريد " (ص ٦٠) : " واعلم أن معتقد الجبهة لا يكفر ، قاله العزُّ بن عبد السلام ، وقيدَه النووي بكونه من العامة ، وابن أبي حمزة بعسر فهم نفيها ، وفصل بعضهم ، فقال : إن اعتقد جهة العلو لم يكفر ، لأنَّ جهة العلو شرف ورفعة في الجملة . وإن اعتقد جهة السفلى كفر ، لأنَّ جهة السفلى فيها خسة ودناءة " .

ونقل الإمام ابن حجر الهيتمي في " الفناوى الحديثية " (ص ١٥٢) عن الإمام العزُّ بن عبد السلام قوله : " والأصحُّ أنَّ معتقد الجبهة لا يكفر ، لأنَّ علماء المسلمين لم يخرجوهم عن الإسلام ، بل حكموا لهم بالإرث من المسلمين ، وبالدفن في مقابر المسلمين ، وتحريم دمائهم وأموالهم وإيجاب الصلاة عليهم ، وكذا سائر أرباب البدع لم يزل الناس يُجرون عليهم أحكام الإسلام ، ولا مبالاة بمن كفرهم لمراغمتهم لما عليه الناس .

قال ابن حجر : وَقَالَ بعض من يَنْسَبُ إِلَى الطَّلَبِ : هَذَا كَلَامُ كُفْرٍ وَالْقَائِلُ بِهِ كَافِرٌ ، لِأَنَّ مِنْ عَقْدِ الْجِهَةِ فِي حَقِّ اللَّهِ جَلًّا وَعَلَا فَهُوَ كَافِرٌ بِالْإِجْمَاعِ ، وَمَنْ تَوَقَّفَ فِي كُفْرِهِ فَهُوَ كَافِرٌ ، فَعُورِضُ هَذَا الطَّلَبِ فِي ذَلِكَ بِمَا وَقَعَ بَيْنَ الْأُيُومَةِ مِنَ الْإِخْتِلَافِ فِي تَكْفِيرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ ، وَبِمَا قَالَ الْقَاضِي فِي (الشَّفَاءِ) وَغَيْرِهِ مِنْ جَرَيَانِ الْخِلَافِ فِي الْمَشْهُبَةِ وَغَيْرِهِمْ ، وَبِمَا ذَكَرَهُ ابْنُ التَّلْمِصَانِيِّ فِي عَيْنِ الْمُسْأَلَةِ مِنَ الْخِلَافِ فَلَمْ يَقْبَلْ شَيْئاً مِنْ هَذَا ، وَاسْتَدَلَّ لِنَقْلِهِ الْإِجْمَاعَ فِي الْمُسْأَلَةِ بِالْحُلُولِيَّةِ وَجَعَلَهَا أَنَّهَا هِيَ عَيْنُ جَوَابِ عَزِّ الدِّينِ وَأَنَّ الْحُلُولِيَّةَ كُفْرٌ بِالْإِجْمَاعِ . وَأَجَابَ بعضُ الْمُتَتَبِعِينَ عَنْ كَلَامِ هَذَا الطَّلَبِ بِمَا نَصَّه : الصَّحِيحُ قَوْلُ الشَّيْخِ عَزِّ الدِّينِ وَلَا إِجْمَاعَ فِي الْمُسْأَلَةِ وَالْخِلَافُ فِيهَا عَلَى وَجْهِ آخِرٍ ، وَهُوَ أَنَّ الْمَشْهُبَةَ هَلْ عُرِفُوا أَمْ لَا ؟ وَاحْتِجَاجُ هَذَا الرَّجُلِ بِمُسْأَلَةِ الْحُلُولِيَّةِ عَلَى الْمُسْأَلَةِ مِنْ أَدْلٍ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْحُلُولِيَّةَ وَلَا الْمَشْهُبَةَ ، وَأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَكْفِيرِ الْقَائِلِ بِالْحُلُولِ يُلْزَمُ مِنْهُ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَكْفِيرِ الْقَائِلِ بِالتَّشْبِيهِ بِكَلَامٍ غَيْرِ مُحْصَلٍ . وَالْحَقُّ أَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ صِحَّةِ الْمُلْزُومِ صِحَّةُ اللَّازِمِ وَمِنْ بَطْلَانِ اللَّازِمِ بَطْلَانُ الْمُلْزُومِ ، لَا أَنَّهُ يُلْزَمُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى قُضِيَّةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى لَازِمِهَا ، وَلَا مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى بَطْلَانِ لَازِمِ قُضِيَّةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى بَطْلَانِ مِلْزُومِهَا فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ طَرِيقَهُ النُّقْلَ لَا الْعَقْلَ ، وَيَبْعَدُ بَيْنَ لَهُ أَدْنَى مَسْكَةٍ مِنْ عَقْلِ وَدِينٍ أَنْ يَحْكُمَ لِلْأُيُومَةِ النَّبِيِّ شَهِيدَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْإِيْنِ ، وَأَنْ يَتَجَاسَرَ عَلَى الشَّهَادَةِ عَلَيْهَا بِالْكَفْرِ ، فَكَيْفَ بِحُكَايَةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ ، وَمَسْأَلَةُ التَّكْفِيرِ بِالْحُلُولِ شَهِيرَةٌ ، وَلَوْ قَالَ مُتَبَدِّعٌ : إِنَّ اللَّهَ غَيْرُ عَالِمٍ أَوْ غَيْرُ قَادِرٍ كَفَرَ إِجْمَاعاً مَعَ أَنَّهُ يَنْفِي صِحَّةَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَغَيْرَهَا مِنَ الصِّفَاتِ ، وَيُلْزِمُهُ قَطْعاً أَنْ يَكُونَ

الْبَارِي غير عَالِمٍ، وَلَا قَادِرٍ، مَعَ شَهْرَةِ الْخِلَافِ فِي تَكْفِيرِهِ وَأَنَّهُ غَيْرُ كَافِرٍ، وَقَدْ جَمَعَ الْحَوَارِجُ مِنَ الْأَقْوَالِ الْفَاسِدَةِ وَالْأَرَاءِ الْبَاطِلَةِ مَا لَمْ يَحْفَظْ لغيرهم .

وَقَالَ سُحُنُونُ: أَنَّهُ يَخَافُ عَلَى مَنْ كَفَرَهُمْ بِمَقَالَتِهِمْ أَنْ يَسْلُكَ مَسْلَكَهُمْ فِي التَّكْفِيرِ بِالذُّنُوبِ أَوْ كَلَاماً هَذَا مَعْنَاهُ، فَقَدْ حَصَلَ مِنْ حِكَايَةِ هَذَا السُّؤَالِ أَنَّهُمْ لَيَسُوا بِكَفَارٍ مَعَ حِكَايَةِ الْخِلَافِ فِيهِمْ، وَأَنَّهُ جَازَ عَلَى الْخِلَافِ فِي لَازِمِ الْقَوْلِ هَلْ هُوَ كَالْقَوْلِ أَمْ لَا؟ وَمَذْهَبُ ابْنِ رِشْدٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَيْسَ كَالْقَوْلِ ، وَأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى قَضِيَّةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى لَازِمِهَا، وَلَا مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى بَطْلَانِ لَازِمِ قَضِيَّةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى بَطْلَانِ مِلْزُومِهَا. إِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَقَائِلُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ الَّتِي هِيَ الْقَوْلُ بِالْجِهَةِ فَوْقَ إِنْ كَانَ يَعْتَقِدُ الْحُتُولَ وَالِاسْتِقْرَارَ وَالظَّرْفِيَّةَ أَوْ التَّحْزِيضَ فَهُوَ كَافِرٌ، يُسْلِكُ بِهِ مَسْلَكَ الْمُتَرَدِّينَ إِنْ كَانَ مَظْهَرًا لِلذَّكَاءِ، وَإِنْ كَانَ اعْتِقَادَهُ مِثْلَ أَهْلِ الْمَذْهَبِ الثَّانِي فَقَدْ تَقَرَّرَ الْخِلَافُ فِيهِ، فَعَلَى الْقَوْلِ بِالتَّكْفِيرِ يَرْجِعُ لِمَا قَبْلَهُ وَعَلَى الصَّحِيحِ يَنْظُرُ فِيهِ، فَإِنَّ دَعَا النَّاسَ إِلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ وَأَشَاعَهُ وَأَظْهَرَهُ فَيَصْنَعُ بِهِ مَا قَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَيَمْنُ بِدَعْوِهِ إِلَى بَدْعِهِ ، وَنَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي آخِرِ الْجِهَادِ مِنَ الْمُدَوَّنَةِ وَتَأْلِيفِ ابْنِ يُونُسَ، وَإِنْ لَمْ يَدْعُ إِلَى ذَلِكَ وَكَانَ يَظْهَرُ فَعَلَى مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ رَدَّعَهُ وَزَجَرَهُ عَنْ هَذَا الْإِعْتِقَادِ ، وَالتَّشْدِيدِ عَلَيْهِ حَتَّى يَنْصَرِفَ عَنْ هَذِهِ الْبِدْعَةِ" .

قلت :

وما أراه في المسألة هو أَنَّ الْقَائِلَ بِالْجِهَةِ مَتَنَكِّبٌ لِسَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ، صَاحِبُ جَهْلٍ مُطَبَّقٍ بِالذِّينِ وَبِأَسَاسِيَّاتِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، أَمَّا التَّكْفِيرُ فَبَابُهُ ضَيِّقٌ .

قال الإمام الشَّعْرَانِيُّ فِي "البِوَاقِيتِ وَالْجَوَاهِرِ" (١٢٣/٢-١٢٧ باختصار) : " لا يَنْبَغِي لِمُتَدَيِّنٍ أَنْ يَكْفُرَ أَحَدًا مِنَ الْفِرَقِ الْخَارِجَةِ عَنْ طَرِيقِ الْإِسْتِقَامَةِ مَا دَامُوا مُسْلِمِينَ يَتَدَيَّنُونَ بِأَحْكَامِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ...

ثُمَّ قَالَ : قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَأَوَّلُ مَا وَقَعَ مَفَارِقَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي زَمَنِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ ؑ ، وَكَانَ هَؤُلَاءِ الْمَخْلُفُونَ هُمُ الَّذِينَ أَخْبَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُمْ : " يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ " . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٠/٤ برقم ٣٦١٠) .

قال : وَقَدْ وَسَّيَلَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقِيلَ أَكْفَارٌ هُمْ؟ قَالَ: مِنَ الْكُفْرِ قُرُوءًا، فَقِيلَ: أَمَنَافِقُونَ هُمْ؟ قَالَ: إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا، وَهَؤُلَاءِ يَذْكُرُونَ اللَّهَ بَكْرَةً وَأَصِيلًا، قِيلَ: مَنْ هُمْ؟ قَالَ: قَوْمٌ أَصَابَتْهُمْ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُوا .

قال الخطَّابِيُّ : وَإِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْهُمْ كُفَّارًا لِأَنَّهُمْ تَعَلَّقُوا بِضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ .

والمُرَادُ بِقَوْلِهِ ﷺ : " يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ " أَي : الطَّاعَةِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ﴾ [يُوسُف : ٧٦] . أَي : طَاعَتِهِ . قَالَ : وَحِجَّةٌ مِنْ قَالَ بِعَدَمِ تَكْفِيرِ الْمُتَأْوِيلِينَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَصَمَةُ دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ بِقَوْلِهِمْ : لَا إِلَهَ إِلَّا

الله محمد رسول الله ، ولم يثبت لنا أن الخطأ في التأويل كفر ، وإلا فلا بد من دليل على ذلك من نص أو إجماع أو قياس صحيح على أصل صحيح من نص أو إجماع ، ولم نجد من ذلك شيئاً ، فبقي القوم على الإسلام ...
وقد سئل الإمام المزني رحمه الله عن مسألة في علم العقائد ، فقال : حتّى انظر وأثبت ، فإنه دين الله ، وكان ينكر على من يبادر إلى تكفير أهل الأهواء والبدع .

ويقول : إن المسائل التي يقعون فيها لطاف تدق عن النظر العقلي . وكان إمام الحرمين رحمه الله يقول :
لو قيل لنا : فصلوا ما يقتضي التكفير من العبارات مما لا يقتضيه ، لقلنا :

هذا الجمع طمع في غير مطعم ، فإن هذا بعيد المدرك ، وعمر المسلك ، يستمد من تيار بحار التوحيد ، ومن لم يحيط علماً بنهايات الحقائق ، لم يتحصّل من دلائل التكفير على وثائق . وكان أبو المحاسن الروياني (٣٠٧هـ) وغيره من علماء بغداد قاطبة يقولون : لا يكفر أحد من أهل المذاهب الإسلامية ، لأن رسول الله ﷺ قال : «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَلَيْكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ» . أخرجه البخاري (١٨٧/١ برقم ٣٩١) .

وبعد أن نقل الإمام الشعراني كلام العديد من العلماء والقاضي بعدم تكفير أهل القبلة ، قال : " فقد علمت يا أخي ممّا قرّره لك في هذا المبحث أن جميع العلماء المتديّنين أمسكوا عن القول بالتكفير لأحد من أهل القبلة بذنب ، فبهذههم اقتده ... " .

(١٢) لم يرد لفظ القديم في القرآن صريحاً ، وإنما ورد ضمناً في قوله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد : ٣] ، والأوّل هو الذي لا ابتداء لوجوده ، وقد جاء في الحديث : " إِنَّ اللَّهَ تَسَعَّةٌ وَتَسْعِينَ اسْمًا ، مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا ... وذكر منها : الْقَدِيم " . أخرجه ابن ماجه (١٢٦٩/٢ برقم ٣٨٦١) ، والقدم معني عدم لا وجودي ، وهي صفة سلبية معناها : عدم افتتاح الوجود أو عدم أوليّة الوجود ، فمعني أنّه تعالى قديم : أنّه لا أوّل لوجوده ، وضده الحدوث . وقد ساق المتكلمون العديد من الأدلة العقلية والنقلية على قدمه تعالى ، منها : أنّه لو لم يكن تعالى قديماً لكان حادثاً ، لكن التّالي باطل ، فبطل ما أدّى إليه ، وهو كونه تعالى غير قديم ، وثبت نقيضه ، وهو اتّصافه تعالى بصفة القدم . ودليل بطلان التّالي هو أنّه لو كان تعالى حادثاً ، لاحتاج إلى محدث ، ومحدثه إلى محدث ، فيدور الأمر أو يتسلسل وهما باطلان ... وأنّه تعالى لو لم يكن قديماً لكان حادثاً ، ولو كان حادثاً لاحتاج محدثه إلى محدث ، فلا يكون واجب الوجود ، لكن قد ثبت اتّصافه بوجوب الوجود ، فاستحال عليه تعالى الحدوث ، وثبت اتّصافه بالقدم . انظر : الإنصاف (ص ٣٣) ، مع

الأدلة (ص ٩٧) ، التمهيد لقواعد التوحيد (ص ٤٩) . أمّا الأدلة النقلية على هذه الصفة ، فكثيرة ، منها : قوله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد : ٣] . والأوّل - كما قلنا آنفاً - الذي لا ابتداء لوجوده . وقوله ﷺ : " اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ ... " . أخرجه مسلم (٤/ ٢٠٨٤ برقم ٢٧١٣) .

وفي كتابه "إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين" (٢/ ٢١) ذكر الإمام الزبيدي أن الأئمة أجمعت على وصف الله تعالى بالقديم .

وفي تفسيره لقوله تعالى : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص : ٣] قال الإمام السلفي الطبري : " ولكنّه تعالى ذكره قديم لم يزل ، ودائم لم يبد ولا يزول ولا يفنى " . انظر : تفسير الطبري (٣٠/ ٤٥٢) .

وقال أيضاً في "تاريخ الأمم والملوك" (١/ ١٢) : " والدلالة على أن لا قديم إلا الله الواحد القهار ، الذي له ملك السموات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى ... " .

وقال فيه أيضاً (١/ ٢٥) : " القول في الدلالة على أن الله عز وجل القديم الأوّل قبل شيء ... " .

فأنت ترى أن الإمام السلفي ابن جرير الطبري وصف الله تعالى بالقديم ، ومع هذا سمعنا من يشنع على من وصف الله بالقديم زاعماً بأن السلف لم يقولوا بذلك !! مع العلم أننا حين نطلقه على الله تعالى لا نريد إلا معنى الأوليّة التي تضمّنها قوله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد : ٣] . وقد فسّر المفسّرون الأوّل بأنّه الذي ليس لوجوده بداية ... قال الإمام ابن عطية في "المحرر الوجيز" (٥/ ٢٥٧) : ﴿الْأَوَّلُ﴾ : الذي ليس لوجوده بداية مفتتحة " .

وقال الإمام البغوي في "معالم التنزيل" (٥/ ٢٦) : " يعنّي هو الأوّل قبل كلّ شيء بلا ابتداء بل كان هو ولم يكن شيء موجودا والآخر بعد فناء كلّ شيء بلا انتهاء " .

وقال الإمام الزمخشري في "الكشاف" (٤/ ٦١) : ﴿الْأَوَّلُ﴾ : القديم الذي كان قبل كلّ شيء " .

وقال الإمام ابن الجوزي في "زاد المسير" (ص ١٣٩٦ ، طبع بيت الأفكار) : " قوله عز وجل : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ قال أبو سليمان الخطّابي : الأوّل هو السّابق للأشياء " .

وقال الإمام الألوسي في "روح المعاني" (١٤/ ١٦٦) : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ السّابق على جميع الموجودات ، فهو سبحانه موجود قبل كلّ شيء حتّى الزّمان ، لأنّه جلّ وعلا الموجد والمحدث للموجودات " .

وقال الإمام أبو السّعود في تفسيره (٨/ ٢٠٣) : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ السّابق على سائر الموجودات لما أنّه مبدئها ومبدعها " .

وقال الإمام أبو حيان في "البحر المحيط" (٢١٦/٨) : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ : الذي ليس لوجوده بداية مفتتحة" .

وقال الإمام إسماعيل حقي البروسوي في "روح البيان" (٤١١/٩) : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ السَّابِق على سائر الموجودات بالذَّات والصفات لما أنَّه مبدئها ومبدعها ، فالمراد بالسَّبق والأوَّلِيَّة هو الذَّاتي لا الزَّماني ، فإنَّ الزَّمان من جملة الحوادث" .

وقال الإمام الأصفهاني في "معجم ألفاظ مفردات القرآن" (ص٢٧) : "وإذا قيل في صفة الله : هو ﴿الْأَوَّلُ﴾ فمعناه أنَّه الذي لم يسبقه في الوجود شيء" . وللاستزادة انظر : تفسير الرَّاзи (٢٩/١٨٢-١٨٥) .

وعليه ، فمعنى القديم هو ما ذهب إليه العلماء في تفسير اسمه تعالى ﴿الْأَوَّلُ﴾ ، ومن المعلوم أنَّه لا مشاحة في الاصطلاح ...

(١٣) الحوادث جمع حادث ، وهي كلُّ ما سوى الله تعالى ... وصفة المخالفة للحوادث هي إحدى الصفات السَّلبِيَّة الواجبة لله تعالى ، وهي : القَدَم ، البقاء ، القيام بالنَّفْس ، الوجدانيَّة ، المخالفة للحوادث . وسُمِّيَت سَلْبِيَّةً لأنَّ مدلولها نفي صفة لا تليق بالله تعالى ، أو لأنَّها تسلب عن الله كلُّ ما لا يليق به سبحانه . والخمس المذكورة هي أَمَّهَات السُّلُوب ، بمعنى أنَّ الصفات السَّلبِيَّة أكثر من أن تُحصى ، وأنَّ الصفات الخمس المذكورة هي الأصول التي يرجع إليها ما عداها ، فنفي الوالد ، والوالدة ، والصَّاحبة داخل تحت صفة الوجدانيَّة وراجع إليها ... وهكذا . ومعنى المخالفة للحوادث : عدم المماثلة والموافقة لشيء من الحوادث في الذَّات وفي الصفات وفي الأفعال . فليس كذاته ذات ، ولا كصفاته صفات ، ولا كأفعاله أفعال . فالله تعالى ليس بجِزْم ، ولا عَرَض ، ولا كُلٌّ ، ولا جزء ، ولا مُصَوَّر ، ولا محدود ، ولا متحرِّك ، ولا ساكن ، ولا يُوصف بالكِبَر ولا بالصَّغر ، ولا بالأمام ولا بالخلف ، ولا باليمين ولا بالشَّمال ، ولا بغير ذلك من صفات الحوادث ...

والدَّلِيل العقلي على ذلك : أنَّه تعالى لو لم يكن مخالفاً للحوادث لكان ماثلاً لها ، ولو كان ماثلاً لكان حادثاً مثلها ، ولو كان حادثاً لاحتاج إلى مُحدث ، ومُحدثه يحتاج إلى مُحدث ... وهكذا فيلزم التَّسلسل أو الدَّور ، وكلاهما باطل ، فثبتت مخالفته للحوادث . كما أنَّه تعالى لو لم يكن مخالفاً للحوادث لكان ماثلاً لها ، ولو كان ماثلاً لكان حادثاً ، ولو كان حادثاً لما ثبت قَدَمه ، ولكن قد ثبت قَدَمه فاستحال حدوثه ، فثبت أنَّه سبحانه مخالف للحوادث .

والدَّلِيل النَّقْلي على ذلك :

(١) قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] .

فهذه الآية من أدل الأدلة على تنزيه الله تعالى عن الجسميّة والحيز والجهة ، وكذا عن سائر الوجوه التي لا تليق إلا بالمحدثات . قال الإمام الفيروزآبادي في "بصائر ذوي التمييز" (٤/٤٨١) : "المثل أعم الألفاظ الموضوعات للمشابهة ، وذلك أن النّد يقال فيما يشاركه في الجوهرية فقط ، والشكل فيما يشاركه في القدر والمساحة ، والشبه فيما يشاركه في الكيفية فقط ، والمساوي فيما يشاركه في الكمية فقط ، والمثل عام في جميع ذلك" .

وقال الإمام الرّازي في "التفسير" (٢٧/١٣١) : " المِثْلَانِ هُمَا اللَّذَانِ يَقُومُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقَامَ الْآخَرِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَاهِيَّتِهِ " . " فَلَا يُسَمَّى مِثْلًا حَقًّا إِلَّا الْمِثْلُ فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَاهِيَةِ وَأَجْزَائِهَا وَلَوَازِمُهَا دُونَ الْعَوَارِضِ ، فَلَا يَتَنَبَّهُ أَنَّ يَكُونُ شَيْءٌ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ مِثْلًا لِلَّهِ تَعَالَى فِي صِفَاتِ ذَاتِهِ ، لِأَنَّ ذَاتَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يُمِثِّلُهَا ذَوَاتُ الْمَخْلُوقَاتِ ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ لِلْمَخْلُوقَاتِ فِي مُحْسُوسِ ذَوَاتِهَا ، فَهُوَ مُنْتَفٍ عَنْ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى " . انظر : التحرير والتنوير (٢٥/٤٧)

وقد يرد إشكال مفاده : أن نفي المثل في قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] يؤهم وجود المثل ، لأن الكاف بمعنى مثل ، فيصير المعنى : ليس مثل مثله شيء ، فالتنفي يكون لمثل المثل ... والجواب على هذا الإشكال بعدة أجوبة :

أن الكاف صلة ، أي زائدة لتأكيد نفي المثل ، فالمعنى : انتفى المثل انتفاء مؤكداً .

أن المثل بمعنى الصفة ، فالمعنى : ليس كصفة الله تعالى شيء .

أن الآية من باب الكناية على حد قولك (مثلك لا يبخل) ، أي : أنت لا تبخل .

ووجه كونها من باب الكناية أنه يلزم من نفي مثل المثل نفي المثل ، وهذا هو المراد . فالقصد نفي مثله تعالى على أبلغ وجه ، إذ الكناية أبلغ من التصريح لتضمنها إثبات الشيء بدليله . وعليه ، فالآية الكريمة تنفي عن الله تعالى المماثلة لشيء من الحوادث ، ونفي المماثلة يفيد : نفي الجسميّة ، والعرضيّة ، والجوهرية : لأن الجسم مؤلف من جواهر وأعراض ، وهما حادثان . قال السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب : "حكم الجواهر والأعراض كلّها الحدوث ، وعلى هذا إجماع المسلمين ، ومن خالف في ذلك كافر ، لمخالفة الإجماع القطعي" . انظر : إتخاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين (٢/١٦) .

وقال الإمام الغزالي في كتابه : "إلجام العوام عن علم الكلام" (ص ٧) : "فإن خطر بباله أن الله جسم مركّب من أعضاء فهو عابد صنم ، فإن كلّ جسم مخلوق ، وعبادة المخلوق كفر ، وعبادة الصنم كانت كفراً لأنّه مخلوق ، وكان مخلوقاً لأنّه جسم ، فمن عبد جسماً فهو كافر بإجماع الأئمة السلف منهم والخلف ، سواء كان ذلك الجسم كثيفاً كالجبال الصمّ الصلاب ، أو لطيفاً كالهواء والماء ، وسواء كان مظلماً كالأرض ، أو مشرقاً كالشمس والقمر" .

وقال الإمام الدسوقي في شرحه على أم البراهين (ص ١٢٧): "واعلم أن من اعتقد أن الله جسم كالأجسام فهو كافر ، ومن اعتقد أنه جسم لا كالأجسام فهو عاص غير كافر ، والاعتقاد الحق اعتقاد أن الله ليس بجسم ، ولا صفة ، ولا يعلم ذاته إلا هو ". فمن قال بأنه تعالى جسم لا كالأجسام ، فإنه يهرف بما لا يعرف ، وأن هذا كلام من لم يعرف ويفهم لغة العرب ، ذلك " أن الأسماء مأخوذة من الشريعة واللغة ، وأهل اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض وسُمْك وتركيب وصورة وتأليف ، والله سبحانه خارج عن ذلك كله ، فلم يجوز أن يُسمَّى جسماً لخروجه عن معنى الجسميّة ، ولم يجيء في الشريعة ذلك فبطل ". انظر : مقدمة الكوثري لكتاب الأسماء والصفات للبيهقي ، وانظر أيضاً : فرقان القرآن للقضاعي العزامي (ص ٥) ، وانظر للتوسع في نفي الجسميّة عن الله تعالى : المطالب العالِي للرازي (٢/ ٢٥) فما بعدها) ، فإنه كفى وشفئ ...

فمما سبق يتبين لنا أن الجسميّة منتفية عن الله تعالى ، لأنه لو كان جسماً لكان مركّباً ، ولو كان مركّباً لكان محتاجاً إلى الأجزاء التي تركّب وتألّف منها ، والاحتياج دليل الحدوث ، والحدوث عليه مستحيل .
يضاف لذلك أنه تعالى لو كان جسماً لكان متحيّزاً ومحتاجاً إلى غيره ، والاحتياج اِمارة الإمكان ، وقد ثبت وجوب وجوده تعالى ... ولما كان الجسم يستلزم ما سبق ذكره ... فقد صرّح علماء الإسلام بأنه لا يصح أن يقال عن الله بأنه : جسم لا كالأجسام ...

قال الإمام الرّمحشري في "الكشّاف" (٩/٢) : "الشيء أعمّ العام لوقوعه على كلّ ما يصح أن يعلم ويُخبر عنه ، فيقع على القديم والجُرم والعَرَض والمحال والمستقيم ، ولذلك صحّ أن يقال في الله عزّ وجلّ : شيء لا كالأشياء ، كأنك قلت : معلوم لا كسائر المعلومات ، ولا يصحّ جسم لا كالأجسام".

وفي كلامه على حديث الصّورة نقل الإمام النّووي عن الإمام المازري قوله : " وَقَدْ غَلَطَ بَن قُتَيْبَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَأَجْرَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَقَالَ : اللَّهُ تَعَالَى صُورَةٌ لَا كَالصُّورِ ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ ظَاهِرُ الْفَسَادِ ، لِأَنَّ الصُّورَةَ تُفِيدُ التَّرْكِيبَ ، وَكُلَّ مَرْكَبٍ مُحَدَّثٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِمُحَدَّثٍ ، فَلَيْسَ هُوَ مَرْكَبًا ، فَلَيْسَ مُصَوَّرًا ، قَالَ : وَهَذَا كَقَوْلِ الْمُجَسِّمَةِ جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ ، لَمَّا رَأَوْا أَهْلَ السُّنَّةِ يَقُولُونَ : الْبَارِي سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ ، طَرَدُوا الْإِسْتِعْمَالَ ، فَقَالُوا : جِسْمٌ لَا كَالْأَجْسَامِ ، وَالْفَرْقُ أَنَّ لَفْظَ شَيْءٍ لَا يُفِيدُ الْحُدُوثَ ، وَلَا يَتَضَمَّنُ مَا يَقْتَضِيهِ ، وَأَمَّا جِسْمٌ وَصُورَةٌ فَيَتَضَمَّنَانِ التَّأْلِيفَ وَالتَّرْكِيبَ ، وَذَلِكَ دَلِيلُ الْحُدُوثِ ". انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٦/ ١٦٦).

وكما انتفت الجسميّة انتفت العَرَضِيّة ، لأنّ العَرَضَ حادث يحتاج إلى مُحدث ، والله تعالى قديم يستحيل عليه الحدوث ، كما أن العَرَضَ محتاج إلى محله الذي يقوم به ، إذ العَرَضَ لا يقوم بنفسه ، بل يقوم بغيره ، والافتقار ينافي كونه تعالى واجب الوجود ... ومما يؤسف له حقاً أن نجد الشّيخ ابن تيمية -غفر الله له- يُدافع عن المجسّمة ، وينافح عن

قولهم ، حيث ابتدأ كتابه "بيان تلبس الجهمية" بالثناء على محمد بن كرام السجستاني ، وهو مجسم مشهور ، كان يرى أنَّ ربَّه سبعة أشبار بشبر نفسه ، كما نجد ذلك في الجزء الأوَّل منه (ص ٨) ، وانظر الجزء الثاني منه (ص ٣٤٠) .

وقال في نفس الكتاب (٩/١) : "وإثبات لفظ الجسم ونفيه بدعة لم يتكلَّم به أحد من السلف والأئمة ، كما لم يثبتوا لفظ التَّحْيُز ولا نفوه ، ولا لفظ الجهة ولا نفوه ... " . وقال في (١٠٠/١) : "ولم يذم أحد من السلف أحداً بأنَّه مجسم ، ولا ذمَّ المجسِّمة ... " . وقال في (١٠١/١) : "وليس في كتاب الله ولا سنَّة رسوله ولا قول أحد من سلف الأئمة وأئمَّتها أنَّه ليس بجسم ، وأنَّ صفاته ليست أجساماً وأعراضاً ؟ فنفي المعاني الثابتة بالشَّرع والعقل بنفي ألفاظ لم ينف معناها شرع ولا عقل جهل وضلال " . وقال في (١١٨/١) : فمن المعلوم أنَّ الكتاب والسنَّة والإجماع لم تنطق بأنَّ الأجسام كلُّها محدثة ، وأنَّ الله ليس بجسم " . وقال في (١٠/٢) : "... بخلاف لفظ الجسم والمتحيز ، فإنَّ هذا لم يثبت السلف والأئمة مطلقاً ، ولا نفوه مطلقاً ... " . وقال في (١٠١/٢) : "وكثير من أهل السنَّة والحديث يقولون بأنَّه يلمس أيضاً !!! " . وانظر المزيد من أقواله في هذا الباب في كتابه : بيان تلبس الجهمية : (١٠/١) ، (٥٤/١) ، (٩٤/١) ، (٩٥/١) ، (٩٦/١) ، (٩٧/١) ، (١١٨/١) ، (٣٣٥/١) ، (٥٥٠/١) ، (٣٤٠/٢) ، (٣٥٠/٢) ، (٣٦٢/٢) ...

وكلام من يدعون ويزعمون السَّلفية في هذا الباب كثير ، وهم في ذلك مُحالِفون للأدلة النَّقلية والنَّقلية التي نَزَّهت الله تعالى عن الجسمية ... وإذا انتفى أن يكون الله تعالى جسماً أو عَرَضاً أو مُتَحَيِّزاً في مكان ، فقد انتفت عنه الكلية والجزئية ، فلا يُوصَف بالكِبَر ولا بالصَّغَر ، ولا بالحركة ولا بالسُّكون ، ولا بالفوقية ولا بالتَّحتية ، ولا يحلُّ في مكان ، ولا يتَّصف بالأمام ولا بالخلف ، ولا باليمين ولا بالشَّمال ، ولا بغير ذلك من الصِّفات التي تعزِّي الحوادث ، كالنَّوم والغفلة والنَّسيان ... فذاته تعالى ليست كذوات الحوادث ، وصفاته ليست كصفات الحوادث ، كما أنَّ أفعاله ليست كأفعال الحوادث . وبالإضافة لما سبق بيانه ، فإنَّ نفي المماثلة يشمل :

- أنَّه تعالى ليس بعَرَض ، لأنَّ العَرَض يحتاج إلى جسم يقوم به .
- وأنَّه ليست له صورة أو لون أو رائحة أو عوارض النَّفس من لذة وألم ، لأنَّ ذلك من خواص الأجسام .
- وأنَّه غير مختصَّ بجهة .
- وأنَّه لا يجري عليه زمان .
- وأنَّه لا يجوز عليه الاتِّصال والانفصال ...

(٢) ومن الأدلة على مخالفته تعالى للحوادث ، قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١-٤] .

قال الإمام الرّازي في "أساس التّقيّدس" (ص ٣٠-٣٣ ببعض الاختصار) : "اعلم : أنّه قد اشتهر في التّفسير : أنّ النّبي ﷺ سئل عن ماهيّة ربّه ، وعن نعتة وصفته ؟ فانتظر الجواب من الله تعالى ، فأنزل الله سبحانه وتعالى هذه السّورة . إذا عرفت هذا فنقول : هذه السّورة يجب أن تكون من المحكمات ، لا من المتشابهات ، لأنّه تعالى جعلها جواباً عن سؤال السّائل وأنزلها عند الحاجة ، وذلك يقتضي كونها من المحكمات ، لا من المتشابهات ، وإذا ثبت هذا ، وجب الجزم بأنّ كلّ مذهب يخالف هذه السّورة يكون باطلاً . فنقول : إنّ قوله تعالى : ﴿أَحَدٌ﴾ يدلّ على نفى الجسميّة ونفي الحيّز والجهة ، أمّا دلالته على أنّه تعالى ليس بجسم ، فذلك لأنّ الجسم أقلّه أن يكون مركّباً من جوهرين ، وذلك ينافي الوحدة ، ولما كان قوله ﴿أَحَدٌ﴾ : مبالغة في الواحديّة ، كان قوله ﴿أَحَدٌ﴾ منافياً للجسميّة ...

واعلم : أنّه تعالى ، كما نصّ على أنّه تعالى واحد ، فقد نصّ أيضاً على البرهان الذي لأجله يجب الحكم بأنّه أحد ، وذلك أنّه قال : ﴿هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ ، وكونه إلهاً يقتضي كونه غنيّاً عمّا سواه ، وكلّ مركّب فإنّه مفتقر إلى كلّ واحد من أجزائه ، وكلّ واحد من أجزائه : غيره ، فكلّ مركّب فهو مفتقر إلى غيره .

وكونه إلهاً يمنع من كونه مفتقراً إلى غيره ، وذلك يُوجب القطع بكونه أحداً . وكونه أحداً يوجب القطع بأنّه ليس بجسم ولا جوهر ولا في حيّز وجهة ، فثبت : أنّ قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١] : برهان قاطع على ثبوت هذه المطالب .

وأما قوله سبحانه وتعالى : ﴿اللهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص : ٢] ، فالصّمد هو السيّد المصمود إليه في الحوائج ، وذلك يدلّ على أنّه ليس بجسم ، وعلى أنّه غير مختصّ بالحيّز والجهة .

أمّا بيان دلالته على نفى الجسميّة فمن وجوه :

الأوّل : أنّ كلّ جسم فهو مركّب ، وكلّ مركّب فهو محتاج إلى كلّ واحد من أجزائه ، وكلّ واحد من أجزائه غيره ، فكلّ مركّب فهو محتاج إلى غيره ، والمحتاج إلى غيره لا يكون غنيّاً متّجهاً إليه فلم يكن صمداً مطلقاً .

الثّاني : لو كان مركّباً من الجوارح والأعراض لاحتاج في الإبصار إلى العين ، وفي الفعل إلى اليد ، وفي المشي إلى الرّجل . وذلك ينافي كونه صمداً مطلقاً .

الثّالث : أنّنا نقيم الدّلالة على أنّ الأجسام متماثلة . والأشياء المتماثلة يجب اشتراكها في اللوازم . فلو احتاج بعض الأجسام إلى بعض ، لزم كون الكلّ محتاجاً إلى ذلك الجسم ، ولزم أيضاً كونه محتاجاً إلى ذلك الجسم ، ولزم أيضاً كونه محتاجاً إلى نفسه ، وكلّ ذلك مُحال ، ولما كان ذلك مُحالاً ، وجب أن لا يحتاج إلى شيء من الأجسام . ولو كان كذلك لم يكن صمداً على الإطلاق .

وأما بيان دلالة على أنه تعالى منزّه عن الحيّز والجهة ، فهو أنّه سبحانه وتعالى لو كان مختصّاً بالحيّز والجهة ، لكان إمّا أن يكون حصوله في الحيّز المعيّن واجباً ، أو جائزاً . فإنّ كان واجباً فحينئذ يكون ذاته تعالى مفتقراً في الوجود والتحقّق إلى ذلك الحيّز المعيّن ، وذلك الحيّز المعيّن يكون غنياً عن ذاته المخصوص . لأنّ لو فرضنا عدم حصول ذات الله تعالى في ذلك الحيّز المعيّن ، لم يبطل ذلك الحيّز أصلاً ، وعلى هذا التّقدير يكون تعالى محتاجاً إلى ذلك الحيّز ، فلا يكون صمداً على الإطلاق .

وأما قوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ٤] فهذا أيضاً يدلّ على أنّه ليس بجسم ولا جوهر ، لأنّا سنقيم الدّلالة على أنّ الجواهر متماثلة ، فلو كان تعالى جوهرّاً ، لكان مثلاً لجميع الجواهر فكان كلّ واحد من الجواهر : كفواً له . ولو كان جسماً لكان مؤلفاً من الجواهر ، لأنّ الجسم يكون كذلك وحينئذ يعود الإلزام المذكور . فثبت : أنّ هذه السّورة من أظهر الدّلائل على أنّه تعالى ليس بجسم ولا بجوهر ، ولا حاصل في مكان وحيّز

وللاستزادة انظر : زاد المسير (ص ١٦٠٢-١٦٠٣) ، تفسير الرّازي (١٧٨/٣٢) ، تفسير النسفي (٣٨٢/٤) ، البحر المحيط (٥٢٩/٨) ، تفسير ابن كثير (ص ١٨٩٢-١٨٩٣) ، نظم الدرر (٥٨١/٨) ، بصائر ذوي التمييز (٩٢/٢) ، أضواء على مشاهبات القرآن (٣٤٦/٢-٣٤٧) ، فتح القدير (ص ١٩٩٠-١٩٩١) ، فتح البيان (٤٨٣/١٠) .

(٣) ومن الأدلّة على مخالفته تعالى للحوادث ، قوله تعالى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥] .

فقد روى ابن جرير الطّبري بسنده إلى ابن عبّاس أنّه قال في تفسير هذه الآية : " هل تعلم للرّبّ مثلاً أو شبيهاً " . انظر : تفسير الطّبري (١٣٣/١٦) . وروى بسنده عن مجاهد ، في هذه الآية ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ ، قال : هَلْ تَعْلَمُ لَهُ شَيْهًا ، هَلْ تَعْلَمُ لَهُ مِثْلًا تَبَارَكَ وَتَعَالَى " . انظر : تفسير الطّبري (١٣٣/٦) . وروى بسنده عن قتادة قوله : " لا سميّ لله ولا عدل له ... " . انظر : تفسير الطّبري (١٣٣/٦) . وروى بسنده عن ابن جريج قوله : " لا شريك له ولا مثيل " . انظر : تفسير الطّبري (١٣٣/٦) .

وقال ابن عطية في "المحرّر الوجيز" (٢٥/٤) : " وقال ابن عبّاس وغيره : قوله ﴿سَمِيًّا﴾ معناه مثيلاً أو شبيهاً أو نحو ذلك ، وهذا قول حسن " .

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن (١٣٠/١١) : " قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يُرِيدُ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ وَلَدًا أَيْ نَظِيرًا ، أَوْ مِثْلًا أَوْ شَيْهًا يَسْتَحَقُّ مِثْلَ اسْمِهِ الَّذِي هُوَ الرَّحْمَنُ ... " . وبنحو ذلك قال ابن كثير في تفسيره (ص ١٠٨٨) ، البغوي في معالم التنزيل (ص ٨٠٧) ، ابن الجوزي في زاد المسير (ص ٨٩٢) ، الشّوكاني في فتح القدير (ص ١٠٨٦) ، البروسوي في روح البيان (٤١٤-٤١٣/٥) .

وَالنَّفْلِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] (١٤).

فكُلُّ مَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ تَعَالَى حَلَّ فِي مَكَانٍ أَوْ اتَّصَلَ بِهِ أَوْ بَشِيَءٍ مِنَ الْحَوَادِثِ (١٥)

(١٤) "وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى مخالف للحوادث". انظر: تهذيب السنوسية (ص ٣٧).

(١٥) الحوادث هي كُلُّ مَا سَوَّى اللَّهُ ، وقد ناقش علماء أهل السُّنَّة مسألة أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ مَتَّصِلًا بِالْعَالَمِ وَلَا مَنفَصِلًا عَنْهُ مَنَاقِشَةً عَقْلِيَّةً مُسْتَفِيزَةً ، نَجْمِلُهَا بِالنُّقَاطِ التَّالِيَةِ :

[١] جَاءَ الْغَلْطُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ قِيَاسِ الْغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ ، حَيْثُ تَوَهَّمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جِسْمٌ يَأْخُذُ حِيزًا فِي الْفَرَاغِ كَبَقِيَّةِ الْأَجْسَامِ .

[٢] مَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ أَيُّ : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مَتَّصِلٌ بِالْعَالَمِ وَكَذَلِكَ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ مَنفَصِلٌ عَنِ الْعَالَمِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِتِّصَالَ وَالْإِنْفَصَالَ مِنْ أَوْصَافِ الْأَجْسَامِ ، فَالْجِسْمُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَتَّصِلًا بِالْآخِرِ أَوْ مَنفَصِلًا عَنْهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

[٣] إِنَّ الْمُنْطَقَةَ الَّتِي يَتَخَيَّلُهَا الْمَشْبُهَةُ فَوْقَ الْعَرْشِ ، وَالَّتِي وَضَعُوا اللَّهَ تَعَالَى فِيهَا !!! وَيَسْمُونَهَا بِالْمَكَانِ الْعَدْمِيِّ !!! هِيَ مَكَانٌ بَلَا شَكٍّ وَلَا رَيْبٍ .

[٤] فِي عَقِيدَتِنَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُمَكِّنُ إِدْرَاكَهُ وَتَصَوُّرَهُ ، وَأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ كُلِّ مَا يَجُولُ فِي الْأَوْهَامِ وَيَجُولُ فِي الْخَوَاطِرِ وَالنُّفُوسِ ، (فَكُلُّ مَا خَطَرَ بِبَالِكَ فَاللَّهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ) وَ(الْعَجْزُ عَنْ دَرْكِ الْإِدْرَاكِ إِدْرَاكِ ، وَالْبَحْثُ فِي ذَاتِ الْإِلَهِ إِشْرَاكِ) .

[٥] هُنَاكَ نَصُوصٌ عَدِيدَةٌ تُبْطِلُ الْمَكَانَ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَبِالتَّالِيِ تُبْطِلُ أَنَّ يَتَصَوَّرَ وَجُودَهُ دَاخِلَ الْعَالَمِ مَتَّصِلًا بِهِ أَوْ خَارِجَ الْعَالَمِ مَنفَصِلًا عَنْهُ ، مِنْ ذَلِكَ :

(أ) رَوَى مُسْلِمٌ (٤/٢٠٨٤ بِرَقْمِ ٢٧١٣) بِسَنَدِهِ عَنْ سُهَيْلٍ ، قَالَ: كَانَ أَبُو صَالِحٍ يَأْمُرُنَا، إِذَا أَرَادَ أَحَدُنَا أَنْ يَنَامَ، أَنْ يَضْطَجِعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ يَقُولُ:

« اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ ، أَقْضِ عَنَّا الدَّيْنَ، وَأَغْنِنَا مِنَ الْفَقْرِ » وَكَانَ يَرَوِي ذَلِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْأَسْأَاءِ وَالصِّفَاتِ (ص ٥٠٦) : " وَاسْتَدَلَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي نَفْيِ الْمَكَانِ عَنْهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ » . وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ " . وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فَوْقَهُ شَيْءٌ وَلَا دُونَهُ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ فِي مَكَانٍ " .

وقال الإمام عبد القاهر البغدادي في "الفرق بين الفرق" (ص ٣٢١) : " وأجمعوا على أنه لا يحويه مكان ولا يجري عليه زمان ، خلاف قول من زعم من الهشامية والكرامية أنه ماس لعرشه ، وقد قال امير المؤمنين على رضي الله عنه أن الله تعالى خلق العرش إظهارا لقدرته لا مكاناً ، لذاته وقال أيضاً : قد كان ولا مكان وهو الآن على ما كان .

(ب) روى البخاري (١٠٦/٤ برقم ٣١٩٤) ، مسلم (٢١٠٧/٤ برقم ٢٧٥١) بسندهما عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لَمَّا فَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي» .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥٢٦/١٣) : " وَالْعَرْشُ مِنْهُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ اللَّوْحَ الْمُحْفُوظَ فَوْقَ الْعَرْشِ " . فلو كان الله تعالى -كما يزعمون- في المكان العدمي فوق العرش لكان كاللوح المحفوظ الذي يشاركه أيضاً في كونه فوق العرش ، والدليل القطعي «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى : ١١] ينفي هذا الأمر يقيناً واضحاً قاطعاً .

[٦] يقولون : كل موجود لا بد أن يكون في جهة ، نقول : الأعداد : الواحد ، الإثنين ، الثلاث ... الخ ، لا شك أن لها وجوداً في عقولنا ، لا ينكر هذا إلا جاهل ، فأين هي جهة الواحد مثلاً ، وهل يمكن أن نشير إلى الواحد بالإصبع أو على الأقل أن نحدد جهته نفوسنا ؟

[٧] الذي يكون خارج شيء لا بد -بهذا المعنى- أن يكون إما ماساً للشيء أو منفصلاً عنه .

فإن قلت : ماس ، فأنت مبتدع مجسم ، وإن قلت غير ماس ، فهذا هو معنى الانفصال المنفي ، فيقال له : إذن توجد مسافة بين الله وبين العالم ، فإما أن تكون وجودية -أي هذه المسافة- أو عدمية ، فإن كانت عدمية رجعنا إلى المماسة ، وإن كانت وجودية . فنقول لك : هل هي من ضمن العالم أو أمر غير العالم ، فإن قلت بالثاني تبين لنا جهلك بمعاني ما تقول ، لأن كل ما سوى الله فمن العالم ، وهو مخلوق ، وإن قلت هي من العالم ، فيلزمك القول بأن الله منفصل عن العالم بشيء من العالم ، وهذا تناقض ، ويلزمك أيضاً أن الله ماس للعالم .

[٨] أمّا من يقول : إذا قلنا لا داخل العالم ولا خارجه فيلزمنا رفع النقيضين وهذا باطل . فهذا الاعتراض ساقط كما قال العلماء ، لأن التناقض إنما يعتبر حين يتصف المحل بأحد النقيضين ويتواردان عليه ، أمّا حين لا يصح تواردهما على المحل ، ولا يمكن الأنصاف بأحدهما فلا تناقض ، كما يقال مثلاً : الحائط لا أعمى ولا بصير ، فلا تناقض ، لصدق النقيضين فيه لعدم قبوله لهما على البدلية .

[٩] نسأل القوم : قبل أن يخلق الله العالم ، هل كان خارج العالم أو داخله ؟!

إن قالوا : داخل العالم ، فيقال لهم : فالعالم غير موجود بعد . وإن قالوا خارجه فكذلك العالم غير موجود ، فكيف يكون خارجه أو داخله ، فقولهم هذا تهافت ، ونلزمهم أن يقولوا : الله في هذه الحالة لا خارج العالم ولا داخله ، وإن أنكروا هذا أقرُّوا على أنفسهم بالجهل .

[١٠] إن قالوا : هذا الكلام صحيح قبل أن يخلق الله العالم ، ولكن بعد خلقه ، فإمّا أن يكون خارجه أو داخله ، فنقول : أنّه يلزم من هذا أنّ الله تعالى تغيّر وطراً عليه وصف ، وهذا القول باطل ، وبالتّالي لزمكم القول أنّ الله كان ناقصاً لصفة كمال ثمّ اكتسبها ، وإن قلتم أنّه لم يتغيّر قبل وبعد خلق العالم ، فكيف تقولون أنّه صار في جهة من العالم ، والعالم في جهة منه بعد أن خلقه ؟ وهذا تناقض ، لا سيّما وأنكم تزعمون أنّ الجهة وصف كمال لا نقص .

[١١] من مخاطبات المشبهة أنّهم يقولون : ينزل بذاته إلى السّماء الدُّنيا بلا كيف ، فإذا قيل لهم : هذا محال ، لأنّه الحلول في الخلق بعينه ، أليست السّماء مخلوقة له سبحانه ؟ فكيف ينزل فيها بذاته ، وبلا حلول ؟ فيقولون : ينزل بذاته إلى السّماء الدُّنيا بلا كيف ، ويغالطون أنفسهم قائلين : بكيفية لا نعلمها ، والكيف مجهول ، ثمّ نراهم هنا يريدون أن يعقلوا الكيف الذي يزعمون أنّهم لا يقولون به ، فيقولون : كيف يكون لا داخل العالم ولا خارجه ، لا متّصلاً به ولا منفصلاً عنه ، مع أنّه يلزمهم أن يوضّحوا لنا كيف ينزل بذاته إلى السّماء الدُّنيا أو فيها بلا حلول ولا انفصال ، وهم الذي يخاطبون المفوّضة بقولهم : (أنّ الله لا يخاطبنا بما لا نفهمه ، بل يخاطبنا بما نعقله ونفهمه) .

[١٢] من الأمثلة التي يصحّ بها نفي الضدّين عن الله تعالى ، بل عن بعض خلقه :

(أ) الذّكورة والأنوثة ، فالملائكة لا يوصفون بالذكورة ولا بالأنوثة ...

(ب) متزوّج وأعزب . والملائكة أيضاً لا يوصفون بالعزوبية ولا بالزّوجية ، لأنّهم لا يقبلون أحدهما ...

(ج) النّور والظلمة : لأنّهما مخلوقان لله تعالى ، قال تعالى : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام : ١] أي خلقهما ، فلا يجوز وصفه سبحانه تعالى أنّه في ظلمة أو ضياء ، فوجب تنزيه المولى عن هذين الضدّين ، مع أنّ العقل لا يمكن أن يتصوّر موجوداً في غير ظلمة ولا نور ، لأنّ عقل الإنسان لا يستطيع أن يدرك إلّا الأشياء المادّية التي رآها ، فلا يتصوّر إلّا أشكالاً وهيئات . وكذلك نقول : لا يُوصف بأنّه متّصل بالعالم داخله أو خارجه ، بل نؤمن بوجوده ونكفّر كلّ من أنكر وجود الصّانع العظيم . انظر : حسن الحاجة في بيان أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ، صحيح شرح الطحاوية (ص ٣٢٤-٣٣٥) باختصار وتصرف .

هذا ولقد صرّح علماء الإسلام من فحول أهل الحديث وحذّاق الأئمّة بتنزيه الله عن أن يكون الله تعالى داخل العالم أو خارجه ، من ذلك :

(١) قال الإمام الغزالي في إحياء علوم الدين (٤/٤٣٤): "أن الله تعالى مقدس عن المكان، ومنزه عن الأقطار والجهات، وأنه ليس داخل العالم ولا خارجه، ولا هو متصل بالعالم ولا هو منفصل عنه، قد حير عقول أقوام حتى أنكروه إذ لم يطبقوا سماعه ومعرفته".

(٢) وقال الإمام النووي في روضة الطالبين (١٠/٦٤): "قال الإمام المتولي: من اعتقد قدم العالم، أو حدوث الصانع، أو نفى ما هو ثابت للقديم بالإجماع، أو أثبت له الاتصال أو الانفصال كان كافراً".

(٣) وقال الإمام العز بن عبد السلام في كتابه القواعد (ص ٢٠١): "أن من جملة العقائد التي لا يستطيع العامة فهمها، هو أنه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه، ولا منفصل عن العالم ولا متصل به".

(٤) وقال الإمام الاسفراييني في كتابه التبصير في الدين (ص ٩٧): "أن الحركة والسكون، والذهاب والمجيء، والكون في المكان، والاجتماع والافتراق، والقرب والبعد من طريق المسافة، والاتصال والانفصال... والجهات كلها لا تجوز عليه تعالى، لأن جميعها يوجب الحد والنهائية...".

(٥) وقال الإمام ابن الجوزي في كتابه دفع شبه التشبيه (ص ١٣٠): "كذلك ينبغي أن يقال: ليس بداخل في العالم وليس بخارج منه، لأن الدخول والخروج من لوازم المتحيّزات، وهما كالحركة والسكون وسائر الأعراض التي تختص بالأجرام". وللاستزادة: صحيح شرح الطحاوية (ص ٣٣١-٣٣٥)، دفع شبه من شبه وتمرد (ص ١٠٩)، مقدمات الكوثري (ص ٢٥٣-٢٥٤)، فتح الباري (١٣/٣٩٠)، البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائعة (ص ٢٢٥ فما بعدها).

(١٦) جاءت الإضافة والإشارة إلى عرش الله تعالى في القرآن الكريم إحدى وعشرين مرة. والعرش يطلق ويُرَاد به عدة معاني. قال الإمام الأصفهاني في المفردات (ص ٣٤١): "العرش في الأصل: شيء مسقف، وجمعه عروش". قال تعالى: ﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ومنه قيل: عَرِشْتُ الكرمَ وعَرِشْتُهُ: إذا جعلت له كهية سقف، وقد يقال لذلك العرش. قال تعالى: ﴿مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٤١]، ﴿وَمِنَ الشَّجَرِ وَرَمًا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل: ٦٨]، ﴿وَمَا كُنَّا يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]. قال أبو عبيدة: يبنون، واعتَرَشَ العنب: رَكَّبَ عَرِشَهُ، والعرش: شبه هودج للمرأة شبيها في الهيئة بعرش الكرم، وعَرِشْتُ البئر: جعلت له عريشاً. وسمي مجلس السلطان عَرِشاً اعتباراً بعلوه. قال: ﴿وَرَفَعَ أَبُوهُ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، ﴿إِيَّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرِشُهَا﴾ [النمل: ٣٨]، ﴿نَكَرُوا لَهَا عَرْشَهَا﴾ [النمل: ٤١]، ﴿أَهْكَذَا عَرْشُكَ﴾ [النمل: ٤٢]، وكني به عن العز والسلطان والمملكة، قيل: فلان ثَلَّ عَرِشَهُ. وروي أن عمر رضي الله عنه رؤي في المنام فقيل: ما فعل بك ربك؟ فقال: لولا أن تداركني برحمته لثَلَّ

عَرْشِي . وَعَرْشُ اللَّهِ : ما لا يعلمه البشر على الحقيقة إلا بالاسم، وليس كما تذهب إليه أوهام العامة، فإنه لو كان كذلك لكان حاملاً له، تعالى عن ذلك، لا محمولاً، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١] ... وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]، تنبيه أن العرش لم يزل منذ أوجد مستعلياً على الماء، وقوله: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥]، ﴿رَفِيعَ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥]، وما يجري مجراه قيل: هو إشارة إلى مملكته وسلطانه لا إلى مقر له، يتعالى عن ذلك". وانظر أيضاً ما قاله الفيروزآبادي في البصائر (٤١/٤ - ٤٣)، البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٩٧).

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/٤٠٥): "قَوْلُهُ بَابُ «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»، «وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ»: كَذَا ذَكَرَ قُطَيْبِيُّ بْنُ أَبِي ثَيْبٍ، وَتَلَطَّفَ فِي ذِكْرِ الثَّانِيَةِ عَقِبَ الْأَوَّلَى، لِرَدِّ مَنْ تَوَهَّمَ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ: "كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ"، أَنَّ الْعَرْشَ لَمْ يَزَلْ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَذْهَبُ بَاطِلٍ، وَكَذَا مَنْ زَعَمَ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ أَنَّ الْعَرْشَ هُوَ الْخَالِقُ الصَّانِعُ. وَرَبُّهَا تَمَسَّكَ بَعْضُهُمْ، وَهُوَ أَبُو إِسْحَاقَ الْهَرَوِيُّ بِمَا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ هُوَ الرَّمَانِيُّ بِالرَّاءِ وَالتَّشْدِيدِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ بِنِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى عَرْشِهِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ شَيْئًا، فَأَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ. وَهَذِهِ الْأَوَّلِيَّةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِمَا، فَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي تَفْسِيرِهِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾، قَالَ هَذَا بَدَأَ خَلْقَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاءَ، وَعَرْشُهُ مِنْ يَاقُوتَةٍ حُمْرَاءَ، فَأَرْدَفَ الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ: رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْعَرْشَ مَرْبُوبٌ، وَكُلُّ مَرْبُوبٍ مَخْلُوقٌ. وَخَتَمَ الْبَابَ بِالْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ: فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى أَخَذَ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ، فَإِنَّ فِي إِبْتِاطِ الْقَوَائِمِ لِلْعَرْشِ دَلَالََةً عَلَى أَنَّهُ جِسْمٌ مُرَكَّبٌ لَهُ أِبْعَاضٌ وَأَجْزَاءٌ، وَالْجِسْمُ الْمَوْلُفُ مُحَدَّثٌ مَخْلُوقٌ. وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ: اتَّفَقَتْ أَقَاوِيلُ هَذَا التَّفْسِيرِ عَلَى أَنَّ الْعَرْشَ هُوَ السَّرِيرُ، وَأَنَّهُ جِسْمٌ خَلَقَهُ اللَّهُ وَأَمَرَ مَلَائِكَتَهُ بِحَمَلِهِ وَتَعَبَّدَهُمْ بِتَعْظِيمِهِ وَالطَّوَافِ بِهِ، كَمَا خَلَقَ فِي الْأَرْضِ بَيْتًا وَأَمَرَ بَنِي آدَمَ بِالطَّوَافِ بِهِ وَاسْتِقْبَالِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَفِي الْآيَاتِ أَيْ الَّتِي ذَكَرَهَا وَالْأَحَادِيثُ وَالْآثَارُ دَلَالَةٌ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ". وللاستزادة انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٤٩٧)، التوحيد للماتريدي (ص ٦٧ فما بعدها)، شرح العقيدة الطحاوية للغنيمي (ص ٩٠-٩١).

وعليه، فالعرش مخلوق عظيم تعبد الله بعض ملائكته بحمله في الآخرة لقوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَلَاثِينَ﴾ [الحاقة: ١٧]، خلقه الله تعالى لحكمة يعلمها هو سبحانه ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣] كما وأخبرت الأحاديث والآثار بأن اللوح المحفوظ موضوع فوق العرش، وقد تضافرت الأحاديث الصحيحة الدالة على ذلك، منها ما رواه البخاري (٩/١٢٥ برقم ٧٤٢٢)، مسلم (٤/٢١٠٧ برقم ٢٧٥١) بسندهما عن

أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ لَمَّا فَضَى الْخَلْقَ، كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي".

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٥٢٦/١٣): "وَالْعَرْشُ مِنْهُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ اللَّوْحَ الْمُحْفُوظَ فَوْقَ الْعَرْشِ". ومع أنه مخلوق عظيم إلا أننا لا نستطيع أن نحيط علماً بحقيقته، لأنه من الغيب الذي لا سبيل إلى درك كنهه وحقيقته، فالذي يلزمنا هنا هو أن نؤمن به ونفوض العلم بحقيقته إلى الله تعالى.

أما ما قاله الحافظ من أن العرش ياقوته حمراء، فهذا مما لا نصّ عليه في صحيح الأخبار... وبناء على ما سبق بيانه، فإنَّ العرش أمر غيبي لا يسعنا حياله إلا التسليم المطلق، حيث لم يرد في حقيقته نصٌّ صريح صحيح، ومع ذلك وجدنا الشيخ ابن تيمية يحشر نفسه فيما لا يعنيه... فحاض في الكلام عن حقيقة العرش الذي لا يعلمه إلا الله...

فقد جاء في كتاب مجموعة الرسائل والمسائل له (١١٧/٢-١٢٦ باختصار): "سُئِلَ تَقِي الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ تَيْمِيَّةٍ: مَا تَقُولُ فِي الْعَرْشِ، هَلْ هُوَ كَرِيٌّ أَمْ لَا؟ فَإِذَا كَانَ كَرِيًّا وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِ مُحِيطٌ بِأَثْنِ عَنْهُ، فَمَا فَائِدَةُ أَنَّ الْعَبْدَ يَتَوَجَّهُ إِلَى اللَّهِ حِينَ دَعَاهُ وَعِبَادَتُهُ فَيَقْصِدُ الْعُلُوَّ دُونَ غَيْرِهِ؟... الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الْجَوَابُ عَنْ هَذَا ثَلَاثُ مَقَامَاتٍ: الْمَقَامُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ الْعَرْشَ هُوَ الْفَلَكَ النَّاسِعُ، وَأَنَّ الْحَوَادِثَ نَاشِئَةٌ عَنْ حَرَكَةِ الْأَفْلَاقِ.

أحدها: أَنَّ لِقَائِلَ أَنْ يَقُولَ: لَمْ يَثْبُتْ بِدَلِيلٍ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْعَرْشَ فَلَكَ مِنَ الْأَفْلَاقِ الْمُسْتَدِيرَةِ الْكَرِّيَّةِ الشَّكْلِ لَا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ وَلَا دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ طَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ نَظَرُوا فِي عِلْمِ الْهِئَةِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَجْزَاءِ الْفَلَسَفَةِ فَرَأَوْا أَنَّ الْأَفْلَاقَ تِسْعَةٌ، وَأَنَّ النَّاسِعَ - وَهُوَ الْأَطْلَسُ - مُحِيطٌ بِهَا مُسْتَدِيرٌ كَاسْتِدَارَتِهَا، وَهُوَ الَّذِي يَحْرُكُهَا الْحَرَكَةُ الْمَشْرِقِيَّةَ، وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ فَلَكَ حَرَكَةٌ تَخْصُهُ غَيْرَ هَذِهِ الْحَرَكَةِ الْعَامَّةِ، ثُمَّ سَمِعُوا فِي أَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ ذَكَرَ عَرْشِ اللَّهِ وَذَكَرَ كُرْسِيِّهِ وَذَكَرَ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ، فَقَالُوا بِطَرِيقِ الظَّنِّ: أَنَّ الْعَرْشَ هُوَ الْفَلَكَ النَّاسِعُ، لَا عَقْدَاهُمْ أَنْ لَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ النَّاسِعِ شَيْءٌ، مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا أَنَّهُ لَيْسَ وَرَاءَهُ مَخْلُوقٌ... وَقَدْ اسْتَدَلَّ مِنْ اسْتَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْعَرْشَ مَقْبَبٌ بِالْحَدِيثِ الَّذِي فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ عَنْ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَهَدْتَ الْأَنْفُسَ وَجَاعَ الْعِيَالِ، وَهَلَكَ الْمَالُ، فَادْعِ اللَّهَ لَنَا. فَإِنَّا نَسْتَشْفَعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ، وَنَسْتَشْفَعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ. فَسَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى عَرَفَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ أَصْحَابَهُ، وَقَالَ "وَيْحُكَ، أَتَدْرِي مَا تَقُولُ؟ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَشْفَعُ بِهِ عَلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ. شَأْنُ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ. إِنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ، وَإِنَّ عَرْشَهُ عَلَى سِوَاوَاتِهِ، وَسِوَاوَاتُهُ فَوْقَ أَرْضِهِ، لِهَكَذَا" وقال بأصابعه مثل القبة".

وقد أكد ابن تيمية ذلك وأصرّ عليه في "الفتاوى" (١٦/٤٣٥ فما بعدها) ، مع أنّ الحديث الذي ذكره مستشهداً به حديث ضعيف جداً ، وقد اعترف الألباني بضعفه في تحريجه لمشكاة المصابيح (٣/١٥٩٦) ، ضعيف الجامع (٦١٣٧) ، السلسلة الضعيفة (٢٦٣٩) .

(١٧) جاء الكرسي مضافاً إلى الله تعالى في قوله تعالى : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، قال الإمام الأصفهاني في المفردات (ص ٤٥٥) : " الكرسي في تعارف العامة: اسم لما يقعد عليه. قال تعالى: ﴿وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ﴾ [ص: ٣٤] .

وهو في الأصل منسوب إلى الكرسي، أي: المتلبّد ، أي: المجتمع ، ومنه: الكرّاسة للْمُتَكَرِّسِ من الأوراق، وكرّست البناء فتكرّس، قال العجاج:

يا صاح هل تعرف رسماً مكرسا قال نعم أعرفه وأبلسا

والكرّس: أصل الشيء، يقال: هو قديم الكرّس. وكلّ مجتمع من الشيء كرّس، والكرّوس: المتركّب بعض أجزاء رأسه إلى بعضه لكبره، وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فقد روي عن ابن عبّاس أنّ الكرسيّ العلم، وقيل: كرسيه ملكه .

وقال الإمام ابن الجوزي في زاد المسير (ص ١٥٦) : " وفي المراد بالكرسي ثلاثة أقوال : أحدها : أنّه كرسي فوق السّماء السّابعة دون العرش ، قال النّبي ﷺ : " ما السّماوات السّبع في الكرسي إلّا كحلقة ملقاة في أرض فلاة " . وهذا قول ابن عبّاس في رواية عطاء ، والثّاني أنّ المراد بالكرسي علم الله تعالى ، رواه جبير عن ابن عبّاس . والثّالث : أنّ الكرسي هو العرش ، قاله الحسن " .

قلت : أمّا حديث : " ما السّماوات السّبع ... " فقد رواه البيهقي في الأسماء والصفّات (ص ٥١٠) ، وقال عقبه : " نفرد به يحيى بن سعيد السّعدي وله شاهد بإسناد أصح " . وقد علّق الإمام الكوثري في الهامش على ذلك فقال عن يحيى : " وهو منكر الحديث لا يحتجّ به إذا انفرد ، وقد انفرد به عن ابن جريج " . أمّا الشّاهد الذي ساقه البيهقي وزعم أنّه أصحّ من الرّواية السّابقة فهو : " أنبأني أبو عبد الله الحافظ إجازة ، أبو بكر بن اسحق الفقيه ، أنا الحسن بن سفيان بن عامر ، ثنا إبراهيم بن هشام بن يحيى الغساني ، ثنا أبي عن جدّي ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي ذر رضي الله عنه ، قال

: قلت يا رسول الله أيما أنزل عليك أعظم؟ قال ﷺ: "آية الكرسي، ثم قال: يا أبا ذر ما السموات السبع مع الكرسي إلا كحلقة..." . وقد علق الإمام الكوثري على إبراهيم بن هشام، فقال: "كذب أبو زرعة وأبو حاتم، وأقل ما يقال فيه أنه متروك الحديث، وهم ابن حبان حيث وثقه، فلا يكون هذا الإسناد أصح من ذلك، بل كلاهما واه". ولا يتقوى الحديث بهذا الشاهد الضعيف.

وأما القول الثالث: وهو أن الكرسي هو العرش، فهذا لا يصح عن الحسن، لأن في سنده إليه جوير، قال في "التقريب": ضعيف جداً، وفي كاشف الذهب: متروك، وفي مراسيل أبي زرعة: جوير بن سعيد عن الضحاك روايته عنه في سنن ابن ماجه وجل روايته عنه، ومع ذلك قال ابن الجوزي في التحقيق: لم يلقه. انظر: التقريب ومعه بعض الكتب (ص ١٢٢).

قلت: ويضاف للأقوال الثلاثة التي ذكرها ابن الجوزي قول رابع، وهو ما روي عن ابن عباس ؓ أنه قال: كرسيه موضع قدميه، والعرش لا يقدر قدره.

وهذه الرواية غير صحيحة... جاء في صحيح الطحاوية (ص ٤٤٠-٤٤١ باختصار): "رواه مرفوعاً الخطيب البغدادي في تاريخه (٢٥١/٩)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٢/١)، ورواه موقوفاً الطبراني في الكبير (٣٩/١٢)، والحاكم (٢٨٢/٢)، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، في كتاب العرش، قال ابن كثير في تفسيره (٣١٧/١): "كذا أورد هذا الحديث الحافظ أبو بكر بن مردويه من طريق شجاع بن مخلد الفلاس فذكره، وهو غلط، ثم قال بعد ذلك بقليل: وقد رواه ابن مردويه من طريق الحاكم بن ظهير الفزاري الكوفي وهو متروك، عن السدي عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً ولا يصح أيضاً..." .

وقد روي نحو هذا الحديث عن أبي موسى الأشعري موقوفاً كما في الأسماء والصفات (ص ٤٠٤) للحافظ البيهقي رحمه الله، قال: "وقد تأول هذا النص البيهقي هناك بقوله: "ذَكَرْنَا أَنَّ مَعْنَاهُ فِيمَا تَرَى أَنَّهُ مَوْضُوعٌ مِنَ الْعَرْشِ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ مِنَ السَّرِيرِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِثْبَاتُ الْمَكَانِ لَلَّهِ سُبْحَانَهُ".

هذا ولم يورد ابن جرير الطبري في تفسيره عن سيدنا ابن عباس ؓ غير تأويله الآية ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] بالعلم... وقد ذكر الطبري في تفسيره (١١/٣) في ختام تفسير هذه العبارة من آية الكرسي: "وأما الذي يدل على صحته ظاهر القرآن فقوله: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ الَّذِي رَوَاهُ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي الْمَغِيرَةِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ عِلْمُهُ، وَذَلِكَ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ: ﴿وَلَا يَتُودُّهُ حِفْظُهَا﴾ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَذَلِكَ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يَتُودُّهُ حِفْظُ مَا عَلِمَ، وَأَحَاطَ بِهِ بِمَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ...". وللاستزادة في موضوع الكرسي انظر: شرح العقيدة الطحاوية للغنيمي (ص ٩١ فما بعدها).

وروى البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٥١٠) بسنده إلى أبي موسى الأشعري ، قال : الكرسي موضع القدمين ، "وله أطيّط كأطيّط الرّحل" . وقد ضعّف الكوثري هذا الأثر في تعليقه على الأسماء والصفات .

وقال ابن عطية في المحرّر الوجيز (١/ ٣٤٢) : " قال أبو موسى الأشعري: الكرسي موضع القدمين ، وله أطيّط كأطيّط الرّحل، وقال السّديّ: هو موضع قدميه .

قال القاضي أبو محمّد: وعبرة أبي موسى مخرصة ، لأنّه يريد هو من عرش الرّحمن كموضع القدمين في أسرة الملوك، وهو مخلوق عظيم بين يدي العرش نسبته إليه نسبة الكرسي إلى سرير الملك، والكرسي هو موضع القدمين، وأمّا عبارة السّديّ فقلقة، وقد مال إليها منذر البلّوطي وتأولها بمعنى: ما قدم من المخلوقات على نحو ما تأوّل في قول النّبي عليه السّلام وفي كتاب الله، وأمّا في عبارة مفسّر فلا، وقال الحسن بن أبي الحسن: الكرسي هو العرش نفسه" . وقال البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٥١٠) تعليقا على الأثر السّابق : " أَنَّ مَعْنَاهُ فِيمَا نَرَى أَنَّهُ مَوْضِعُ مَنْ الْعَرْشِ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ مِنَ السَّرِيرِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِثْبَاتُ الْمَكَانِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ" .

وقال الإمام القرطبي في "الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى (٢/ ٦٨) : "وتأويله عند أهل النّظر أنّ مقدار الكرسي من العرش كمقدار كرسي يكون عند سرير قد وضع لقدمي القاعد على السّير ، فيكون السّير أعظم قدراً من الكرسي الموضوع دونه موضعاً للقدمين ، هذا هو المقصود من الخبر عند أهل النّظر ، والله أعلم . والخبر موقوف لا يصحّ رفعه إلى النّبي ﷺ" .

(١٨) قال الأصفهاني في المفردات (ص ٢٤٩) : " سَمَاءُ كُلِّ شَيْءٍ: أعلاه، قال الشّاعر في وصف فرس:

وأحمر كالديباج أمّا سَمَاؤُهُ فريّاً وأمّا أرضه فمحول

قال بعضهم: كلّ سماء بالإضافة إلى ما دونها فسماء، وبالإضافة إلى ما فوقها فأرض إلّا السّماء العليا فإنّها سماء بلا أرض، وحمل على هذا قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] ، وسمّي المطر سماء لخروجه منها، قال بعضهم: إنّما سمّي سماء ما لم يقع بالأرض اعتباراً بما تقدّم، وسمّي الثّبات سماء، إمّا لكونه من المطر الذي هو سماء، وإمّا لارتفاعه عن الأرض" .

وقد ورد لفظ السّماء في القرآن على وجوه: الأوّل: بمعنى سَقْف البيت: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾: إلى السّقف. الثّاني: بمعنى السّحاب: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ أي: من السّحاب. الثّالث: بمعنى المطر: ﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مَدْرَارًا﴾ أي: المطر. الرّابع: بمعنى سماء الجنّة وأرضها: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ

أو غير ذلك فهو كافر قطعاً (٢٠)، ويبطل جميع عمله من صلاة وصيام وحج وغير ذلك،

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»، وفي الحديث: "أَرْضُ الْجَنَّةِ مِنْ ذَهَبٍ وَسِوَاهَا عَرْشُ الرَّحْمَنِ". الْخَامِسُ: بِمَعْنَى سِوَاهَا جَهَنَّمَ: «فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا فِي النَّارِ» إِلَى قَوْلِهِ «مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ». السَّادِسُ: بِمَعْنَى الْمَقَابِلِ لِلْأَرْضِ: «وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ»، «أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ»، «لَهُ تِلْكَ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ»، «فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ». ونظائرها كثيرة. انظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٣/ ٢٦٣-٢٦٤).

(١٩) وَهُوَ الْجِرْمُ الْمَقَابِلُ لِلسَّمَاءِ، وَجَمْعُهُ أَرْضُونَ، وَيَعْبَرُ بِهِ عَنْ أَسْفَلِ الشَّيْءِ، كَمَا يَعْبَرُ بِالسَّمَاءِ عَنْ أَعْلَاهُ. وَذَكَرَ الْأَرْضَ فِي الْقُرْآنِ عَلَى أَرْبَعَةِ عَشَرَ وَجْهًا:

الْأَوَّلُ: بِمَعْنَى الْجَنَّةِ: «أَنَّ الْأَرْضَ يَرِيهَا عِبَادِي الصَّالِحُونَ». الثَّانِي: بِمَعْنَى أَرْضِ الشَّامِ وَبَيْتِ الْمُقَدَّسِ: «كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ» يَعْنِي أَرْضَ الشَّامِ.

الثَّالِثُ: بِمَعْنَى الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ: «أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً»، «إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُون»، «يَجِدُ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِمًا كَثِيرًا». الرَّابِعُ: بِمَعْنَى أَرْضِ مِصْرَ خُصُوصًا: «إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ»، «اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ»، «وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا فِي الْأَرْضِ». الْخَامِسُ: بِمَعْنَى أَرْضِ دِيَارِ الْإِسْلَامِ «إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ». السَّادِسُ: بِمَعْنَى جَمِيعِ الْأَرْضِ: «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ»، «وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ»، «خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ». السَّابِعُ: بِمَعْنَى تَرَابِ الْقَبْرِ «لَوْ تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ» أَيِ الْقَبْرِ. الثَّامِنُ: بِمَعْنَى تِيهِ بَنِي إِسْرَائِيلَ: «أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ». التَّاسِعُ: كِتَابَةُ عَنْ الْقُلُوبِ: «وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمُكِّتُ فِي الْأَرْضِ» يَعْنِي: مَنْفَعَةُ مَوَاقِعِ الْقُرْآنِ فِي قُلُوبِ الْخَلْقِ. الْعَاشِرُ: بِمَعْنَى سَاحَةِ الْمَسْجِدِ وَصَحْنِهِ: «فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ». الْحَادِي عَشَرَ: بِمَعْنَى الْمَقَامِ: «وَمَا تَذَرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ» أَيِ: بِأَيِّ مَقَامٍ. الثَّانِي عَشَرَ: بِمَعْنَى أَرْضِ مَكَّةَ شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى: «قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ». الثَّالِثُ عَشَرَ: بِمَعْنَى أَرْضِ قُرَيْظَةَ وَبَنِي النَّضِيرِ: «وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطْنُوهَا». الرَّابِعُ عَشَرَ: بِمَعْنَى أَرْضِ الْمُحْشَرِ- «يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ». انظر: بصائر ذوي التمييز (٢/ ٥٣-٥٦).

(٢٠) نَصَّ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ مَنْ نَسَبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فَهُوَ كَافِرٌ، فَعَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ جَاءَ فِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ (٢/ ٢٥٩): "يَكْفُرُ بِإِبْنَاتِ الْمَكَانِ اللَّهُ تَعَالَى فَلَوْ قَالَ: اذْخُدَا هَيْجَ مَكَانِ خَالِي نَيْسَتْ يَكْفُرُ وَلَوْ قَالَ: اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ فَإِنَّ قَصْدَهُ بِهِ حِكَايَةَ مَا جَاءَ فِيهِ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ لَا يَكْفُرُ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْمَكَانَ يَكْفُرُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ يَكْفُرُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَهُوَ الْأَصَحُّ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

وَتَبَيَّنُ مِنْهُ زَوْجُهُ (٢١)، ووجب عليه أن يتوب فوراً، وإذا مات على هذا الاعتقاد -والعياذ بالله تعالى- لا يُغَسَّل ولا يُصَلَّى عليه، ولا يُدفن في مقابر المسلمين (٢٢)، ومثله في ذلك كله من صدقه في اعتقاده (٢٣)، أعاذنا الله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، وأمّا حمله الناس على أن يعتقدوا هذا

وَيَكْفُرُ بِقَوْلِهِ اللَّهُ تَعَالَى جَلَسَ لِلْإِنِّصَافِ، أَوْ قَامَ لَهُ بِوَصْفِهِ اللَّهُ تَعَالَى بِالْفَوْقِ وَالتَّحْتِ كَذَا فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ .

(٢١) عقد نكاحه في مثل هذه الحالة يفسخ قبل الدخول بالإجماع ، أمّا بعد الدخول فيفسخ العقد عند الشافعية بعد انتهاء العدة ، أمّا عند الأحناف فيفسخ العقد فوراً ، كما هو مسطر في كتب الفقه ...

(٢٢) هذه بعض الأمور التي تترتب على المسلم إذا كفر ، وبالإضافة لذلك : فإنّ حسناته كلّها تذهب ، فلا تبقى له حسنة واحدة ، لقوله تعالى : ﴿وَقَدْ مَنَّا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنْثُورًا﴾ [الفرقان] ، ويضاف لذلك أنّه لا يرث ولا يورث ، ويودع ماله كفيء في بيت مال المسلمين .

(٢٣) لما كان الدّين رأس مال المسلم وضياعه من أكبر الخُسران ، فإنّ الواجب يحتم على المسلم أن لا يسأل إلّا المتمكّن من العلم الشرعي ، صاحب الباع والذراع فيه ، قال الشّاعر :

لا تأخذ العلم إلا عن جهابذة بالدين نحيا وبالأرواح نفديه

أمّا ذوو الجهل فارغب عن مجالسهم قد ضلّ من كانت العميان تهديه

فإذا كان الإنسان متعلّماً فالواجب عليه أن لا يقلّد الرّجال ، قال الإمام اللّقاني في جوهرته :

إذ كلّ من قلّد في التّوحيد إيمانه لم يخل من ترديد

ففيه بعض القوم يحكي الخلفا وبعضهم قد حقّق فيه الكشف

فقال إن يجزم بقول الغير كفى وإلّا لم يزل في الضّـير

"والتقليد هو الأخذ بقول الغير من غير أن يعرف دليله" . انظر : تحفة المريد ص(٢٢) .

وقد اختلف العلماء في صحّة إيمان المقلّد ... الإيـان المنجي في الآخرة ، على عدّة أقوال :

أمّا المقلّد الذي صدّق بمسائل التّوحيد وجزم بها عن دليل ، فلا شكّ في صحّة إيمانه .

وأمّا المقلّد الذي لو رجع المقلّد رجع معه عمّا قلّد فيه من أمور الإيمان ، فهذا لا شكّ في عدم صحّة إيمانه ، لأنّ الإيمان هو التّصديق الجازم ، وهذا تصديقه لم يكن جازماً .

وأمّا المقلّد الجازم بمسائل العقيدة تبعاً لغيره دون معرفة بالدليل ، فقد اختلف فيه العلماء على عدّة أقوال :

(أ) فمنهم من قال : أنّ إيمانه صحيح ، لأنّه موافق للحقّ ، معتقده .

الاعتقاد المكفر وقوله لهم : من لم يعتقد ذلك يكون كافراً ، فهو كفر وبهتان عظيم ، واستدلالة على زعمه الباطل بهاتين الآيتين (٢٤) استدلال فاسد . وكيف يفهم عاقل من هاتين الآيتين ونحوهما أن الله عز وجل يجلس على عرشه ، أو يجلس عليه ، أو يجلس في سماء (٢٥) ، أو نحو ذلك مما تزعمه تلك الشرذمة !!؟

(ب) ومنهم من قال : إن قلّد القرآن والسنة القطعية إيمانه صحيح ، لأنه أتبع القول المعصوم ، وإن قلّد غيرهما إيمانه غير صحيح ، لأنه قلّد غير المعصوم .

(ج) ومنهم من قال : أن إيمانه صحيح إلا أنه آثم لأنه ترك الاستدلال الذي يقدر عليه ، وهذا فيمن يقدر على الاستدلال ، أمّا غير القادر فيكفيه التقليد الجازم .

(د) ومنهم من قال : إيمانه غير صحيح ...

وهذا الخلاف في إيمان المقلّد إنّما هو من حيث النجاة في الآخرة ، أمّا الأحكام الدنيوية فيكفي فيها الظاهر ، فمن نطق بالشهادتين ولم يصدر منه ما يناقض التوحيد ، فهذا يحكم له بالإسلام ، ويعامل في الأحكام الدنيوية معاملة المسلمين ، ودليل هذا قوله ﷺ : « مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا ، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ ، فَلَا تُخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ » . أخرجه البخاري (١/ ٨٧ برقم ٣٩١) .

وللاستزادة في هذه المسألة انظر : المختصر المفيد في شرح جوهرة التوحيد (ص ٢٥-٢٦) ، تحفة المريد على جوهرة التوحيد (ص ٢٢-٢٣) ، هداية المريد إلى جوهرة التوحيد (ص ١٧-١٨) ، الشرح الجديد لجوهرة التوحيد (ص ١٨-١٩) ، المنهج السديد في شرح جوهرة التوحيد (ص ٣٢-٣٤) .

(٢٤) المقصود بهاتين الآيتين قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] ، وقوله تعالى : ﴿أَأَمِنتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ [الملك : ١٦] .

(٢٥) مسألة جلوس الله على العرش وردت عن مجاهد ، رواها عنه الطبري في التفسير (١٥/ ١٤٥) ، قال : " وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ ذَلِكَ الْمَقَامُ الْمُحْمَدُ الَّذِي وَعَدَ اللَّهُ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبْعَثَهُ إِيَّاهُ ، هُوَ أَنْ يُقَاعِدَهُ مَعَهُ عَلَى عَرْشِهِ . ذَكَرَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَسَدِيُّ ، قَالَ: ثنا ابْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ كَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، فِي قَوْلِهِ: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء : ٧٩] قَالَ: يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَى عَرْشِهِ " .

وهذه الرواية ضعيفة جداً ، وعلتها : الليث بن أبي سليم ، قال ابن حجر في التقریب (ص ٥١٩) : " صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك " . يضاف لذلك أن هناك رواية صحيحة عن مجاهد بيّن فيها أن المقام المحمود هو

الشَّفَاعَةُ الْعَظُمَى ، وقد رواها الطَّبْرِي في تفسيره (١٤٩/١٥) . وقد أجمع المسلمون على أَنَّ المراد بالمقام المحمود إِنَّمَا هو الشَّفَاعَةُ الْعَظُمَى ، كما نقل ابن عبد البر في التَّمْهِيد (١٩/٦٤) .

وبالرَّغْم من ذلك كُلِّهِ فقد ذهب ابن تيمية - غفر الله له - إلى اعتقاد إقعاد الله تعالى لِنَبِيِّهِ ﷺ على العرش معه ، فقال في الفتاوى (٣٧٤/٤) : " إِذَا تَبَيَّنَ هَذَا فَقَدْ حَدَّثَ الْعُلَمَاءُ الْمُرْضِيُّونَ وَأَوَّلِيَاؤُهُ الْمَقْبُولُونَ : أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُجْلِسُهُ رَبُّهُ عَلَى الْعَرْشِ مَعَهُ " .

وفي كتابه : " بيان تلبس الجهميَّة " (١/٥٧٢) ، قال : " وروى أيضاً عثمان بن سعيد ، قال : حَدَّثَنَا عبد الله بن رجاء ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عن أبي إِسْحَاق ، عن عبد الله بن خليفة ، قال : أَتَتْ امرأةُ سُدَّاءِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ : ادْعِ اللَّهَ أَنْ يَدْخُلَنِي الْجَنَّةَ فَعَظَّمَ الرَّبُّ وَقَالَ : إِنَّ كُرْسِيَهُ وَسِعَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَأَنَّهُ لَيَقْعُدُ عَلَيْهِ فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ إِلَّا قَدْرُ أَرْبَعَةِ أَصَابِعٍ وَمَدَّ أَصَابِعَهُ الْأَرْبَعَةَ ، وَإِنَّ لَهُ أَطِيطًا كَأَطِيطِ الرَّحْلِ الْجَدِيدِ إِذَا رَكِبَهُ مِنْ ثِقَلِهِ " .

والحديث واه جداً ، رواه البزار (١/٢٩١) برقم ٣٩ كشف الأستار ، والطَّبْرِي في تفسيره (٣/١٠) ، وأبو يعلى في مسنده كما قال الهيثمي في المجمع (١٠/١٥٩) من طريق أبي إِسْحَاق السَّيِّعِي عن عبد الله بن خليفة عن سَيِّدِنَا عمر مرفوعاً . وفي السَّنَدِ عِلَّتَانِ : الْأَوَّلَى : أَنَّ أَبَا إِسْحَاق السَّيِّعِي اختلط بآخره كما في التَّقْرِيب وغيره . والثَّانِيَّةُ : عبد الله بن خليفة ، قال عنه الذَّهَبِيُّ في الميزان : لَا يَكَادُ يُعْرَفُ ، وقال عنه ابن كثير في البداية والنهاية (١/١١) في سماعه من عمر نظر " . انظر : هامش دفع شبه التَّشْبِيهِ (ص ٢٤٧) .

وبالرَّغْم من ضعف الحديث الشَّدِيد - كما تَبَيَّنَ - إِلَّا أَنَّ ابن تيمية قال في الفتاوى (١٦/٤٣٥) : " وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ تَرُدُّهُ لِاضْطِرَّائِهِ ، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَبْنُ الْجَوْزِيِّ وَغَيْرُهُمْ . لَكِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَبِلُوهُ !!! وَفِيهِ قَالَ : " إِنَّ عَرْشَهُ أَوْ كُرْسِيَّهٖ وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، وَأَنَّهُ يُجْلِسُ عَلَيْهِ فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ قَدْرُ أَرْبَعَةِ أَصَابِعٍ أَوْ فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ إِلَّا قَدْرُ أَرْبَعَةِ أَصَابِعٍ ، وَأَنَّهُ لَيَطِيطُ بِهِ أَطِيطُ الرَّحْلِ الْجَدِيدِ بِرَاكِبِهِ " .

ثمَّ أسهب ابن تيمية في الكلام على هذا الحديث فقال في مجموع الفتاوى (١٦/٤٣٥-٤٣٨) : " لَكِنَّ كَثِيرًا مِنْ رَوَاهُ رَوَوْهُ بِقَوْلِهِ : " إِنَّهُ مَا يَفْضُلُ مِنْهُ إِلَّا أَرْبَعُ أَصَابِعٍ " ، فَجَعَلَ الْعَرْشَ يَفْضُلُ مِنْهُ أَرْبَعُ أَصَابِعٍ . وَاعْتَقَدَ الْقَاضِي وَأَبْنُ الزَّاعُونِي وَخَوُّهُمَا صِحَّةَ هَذَا اللَّفْظِ فَأَمَرُوهُ وَتَكَلَّمُوا عَلَى مَعْنَاهُ بِأَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ لَا يَحْصُلُ عَلَيْهِ إِلَّا سِتْوَاءٌ . وَذَكَرَ عَنْ ابْنِ الْعَايِذِ أَنَّهُ قَالَ : هُوَ مَوْضِعُ جُلُوسِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . وَالْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِي فِي تَفْسِيرِهِ وَغَيْرُهُ وَلَفْظُهُ : " وَإِنَّهُ لَيَجْلِسُ عَلَيْهِ فَمَا يَفْضُلُ مِنْهُ قَدْرُ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ " بِالنَّفْيِ . فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا اخْتِلَافُ الرَّوَايَتَيْنِ هَذِهِ تَنْفِي مَا أَثْبَتَتْ هَذِهِ . وَلَا يُمْكِنُ مَعَ ذَلِكَ الْجُزْمُ بِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ الْإِثْبَاتَ وَأَنَّهُ

يَفْضُلُ مِنَ الْعَرْشِ أَرْبَعَ أَصَابِعَ لَا يَسْتَوِي عَلَيْهَا الرَّبُّ. وَهَذَا مَعْنَى غَرِيبٌ لَيْسَ لَهُ قَطُّ شَاهِدٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ. بَلْ هُوَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الْعَرْشُ أَعْظَمَ مِنَ الرَّبِّ وَأَكْبَرَ. وَهَذَا بَاطِلٌ مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْعَقْلِ. وَيَقْتَضِي أَيْضًا أَنَّهُ إِنَّمَا عَرَفَ عَظَمَةَ الرَّبِّ بِتَعْظِيمِ الْعَرْشِ الْمَخْلُوقِ وَقَدْ جَعَلَ الْعَرْشُ أَعْظَمَ مِنْهُ. فَمَا عَظَمَ الرَّبُّ إِلَّا بِالْمَقَاسَةِ بِمَخْلُوقٍ وَهُوَ أَعْظَمُ مِنَ الرَّبِّ. وَهَذَا مَعْنَى فَاسِدٌ مُخَالِفٌ لِمَا عَلِمَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْعَقْلِ. فَإِنَّ طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُبَيِّنَ عَظَمَةَ الرَّبِّ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ مِنْ كُلِّ مَا يَعْلَمُ عَظَمَتَهُ. فَيَذْكُرُ عَظَمَةَ الْمَخْلُوقَاتِ وَيُبَيِّنُ أَنَّ الرَّبَّ أَعْظَمُ مِنْهَا.

كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ الَّذِي فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِمَا حَدِيثُ الْأَطِيطِ لَمَّا قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: "إِنَّا نَسْتَشْفِعُ بِاللَّهِ عَلَيْكَ وَنَسْتَشْفِعُ بِكَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فَسَبِّحْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى عُرِفَ ذَلِكَ فِي وُجُوهِ أَصْحَابِهِ ثُمَّ قَالَ: وَيَحْكُ أَتَدْرِي مَا تَقُولُ؟ أَتَدْرِي مَا اللَّهُ؟ شَأْنُ اللَّهِ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ. إِنَّ عَرْشَهُ عَلَى سَمَوَاتِهِ هَكَذَا وَقَالَ بِيَدِهِ مِثْلَ الْقُبَّةِ وَأَنَّهُ لَيُطِطُّ بِهِ أَطِيطُ الرَّحْلِ الْجَدِيدِ بِرَاكِبِهِ". فَيَبَيِّنُ عَظَمَةَ الْعَرْشِ وَأَنَّهُ فَوْقَ السَّمَوَاتِ مِثْلَ الْقُبَّةِ. ثُمَّ بَيَّنَ تَصَاغُرَهُ لِعَظَمَةِ اللَّهِ وَأَنَّهُ يَطِطُّ بِهِ أَطِيطُ الرَّحْلِ الْجَدِيدِ بِرَاكِبِهِ. فَهَذَا فِيهِ تَعْظِيمُ الْعَرْشِ وَفِيهِ أَنَّ الرَّبَّ أَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ. كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ؟ لَأَنَا أَغَيْرُ مِنْهُ وَاللَّهُ أَغَيْرُ مِنِّي". أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٣/٨) بِرَقْم (٦٨٤٦)، مُسْلِمٌ (١١٣٦/٢) بِرَقْم (١٤٩٩).

وَقَالَ: "لَا أَحَدٌ أَغَيْرُ مِنَ اللَّهِ. مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ". أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٩/٦) بِرَقْم (٤٦٣٧)، مُسْلِمٌ (٢١١٤/٤) بِرَقْم (٢٧٦٠).

وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ. وَهَذَا وَغَيْرُهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّوَابَ فِي رِوَايَتِهِ النَّفْيِ وَأَنَّهُ ذَكَرَ عَظَمَةَ الْعَرْشِ وَأَنَّهُ مَعَ هَذِهِ الْعَظَمَةِ فَالرَّبُّ مُسْتَوٍ عَلَيْهِ كُلُّهُ لَا يَفْضُلُ مِنْهُ قَدْرٌ أَرْبَعَةَ أَصَابِعَ. وَهَذِهِ غَايَةُ مَا يُقَدَّرُ بِهِ فِي الْمَسَاحَةِ مِنْ أَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ كَمَا يُقَدَّرُ فِي الْمِيزَانِ قَدْرُهُ فَيَقَالُ: مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرٌ كَفِّ سَحَابًا. فَإِنَّ النَّاسَ يُقَدَّرُونَ الْمُسْوَحَ بِالْبَاعِ وَالذَّرَاعَ وَأَصْغَرُ مَا عِنْدَهُمُ الْكَفُّ. فَإِذَا أَرَادُوا نَفْيَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ قَدَّرُوا بِهِ فَقَالُوا: مَا فِي السَّمَاءِ قَدْرٌ كَفِّ سَحَابًا كَمَا يَقُولُونَ فِي النَّفْيِ الْعَامِّ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ وَ﴿مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

فَيَبَيِّنُ الرَّسُولُ أَنَّهُ لَا يَفْضُلُ مِنَ الْعَرْشِ شَيْءٌ وَلَا هَذَا الْقَدْرُ الْيَسِيرُ الَّذِي هُوَ أَيْسَرُ مَا يُقَدَّرُ بِهِ وَهُوَ أَرْبَعُ أَصَابِعَ. وَهَذَا مَعْنَى صَحِيحٌ مُوَافِقٌ لِللُّغَةِ الْعَرَبِ وَمُوَافِقٌ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مُوَافِقٌ لَطَرِيقَةِ بَيَانِ الرَّسُولِ لَهُ سَوَاهِدٌ. فَهُوَ الَّذِي يُجْزَمُ بِأَنَّهُ فِي الْحَدِيثِ. وَمَنْ قَالَ "مَا يَفْضُلُ إِلَّا مِقْدَارُ أَرْبَعِ أَصَابِعَ" فَمَا فَهِمُوا هَذَا الْمَعْنَى فَظَنُّوا أَنَّهُ اسْتَسْنَى فَاسْتَسْنَوْا فَغَلِطُوا. وَإِنَّمَا هُوَ تَوْكِيدٌ لِلنَّفْيِ وَتَحْقِيقٌ لِلنَّفْيِ الْعَامِّ. وَإِلَّا فَأَيُّ حِكْمَةٍ فِي كَوْنِ الْعَرْشِ يَبْقَى مِنْهُ قَدْرٌ أَرْبَعِ أَصَابِعَ خَالِيَةٍ وَتِلْكَ الْأَصَابِعُ أَصَابِعُ مِنَ النَّاسِ وَالْمَفْهُومُ مِنْ هَذَا أَصَابِعُ الْإِنْسَانِ. فَمَا بَالُ هَذَا الْقَدْرِ الْيَسِيرِ لَمْ يَسْتَوِ الرَّبُّ عَلَيْهِ؟ وَالْعَرْشُ صَغِيرٌ فِي عَظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى. وَقَدْ جَاءَ حَدِيثٌ رَوَاهُ أَبُو حَاتِمٍ فِي قَوْلِهِ ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾

لَمَعْنَاهُ شَوَاهِدُ تَدُلُّ عَلَى هَذَا. فَيَنْبَغِي أَنْ نَعْتَبِرَ الْحَدِيثَ فَنُطَابِقَ بَيْنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ. فَهَذَا هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ". أخرجه البخاري (٥٧/٦ برقم ٤٦٣٤)، مسلم (٤/٢١١٤ برقم ٢٧٦٠).

قلت: والحديث الذي احتج به ابن تيمية هنا حديث منكر، وهو الحديث الذي يُعرف بحديث الأُطيط... جاء في هامش دفع شبه التشبيه (ص ٢٦٦-٢٦٧): "رواه أبو داود في سننه (٤/٢٣٢ برقم ٤٧٢٦)، وابن أبي عاصم في سننه (٢٥٢)، وفي سننه:

(أ) وهب بن جرير: قال فيه ابن حبان: كان يخطئ، وكان عفان يتكلم فيه، وغمزه أحمد فعرض به مع أنه من رجال السنة، كذا في التهذيب (١١/١٤٢ فكر).

(ب) وأبوه جرير له أوهام واختلط.

(ج) محمد بن إسحاق، عن ابن حبان: هذا الحديث فلا حجة بحديثه إذا عنعن عند من يحسن حديثه، والحقيقة أنه قد كذبه وطعن فيه جماعة من كبار الأئمة كما في ترجمته في التهذيب (٩/٣٤ فكر)، فقد طعن فيه الإمام أحمد بن حنبل، وكذبه الإمام مالك أيضاً، وسليمان التيمي، ويحيى القطان، وهيب بن خالد. وهؤلاء من أئمة هذا الشأن.

(د) جبير بن محمد مقبول كما في التقریب، والراجح أنه لم يتابعه فيه يعقوب بن عتبة وإنما رواه عنه.

وهذا الحديث هو الذي صنّف فيه الحافظ ابن عساكر كتابه: "بيان الوهم والتخليط فيما أخرجه أبو دود من حديث الأُطيط..."

وعلى أية حال، فإن ابن تيمية يرجّح رواية الجلوس على الكرسي بكلّيته -والعياذ بالله- على الرواية التي صرّحت بترك ما مقداره أربعة أصابع من الفراغ. يؤكّد ذلك ما قاله في منهاج السنة (١/٢٦١)، حيث قال: "فَإِذَا قِيلَ: أَنَّهُ مَا يَفْضُلُ مِنَ الْعَرْشِ أَرْبَعُ أَصَابِعَ، كَانَ الْمَعْنَى: مَا يَفْضُلُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا بَيَانُ أَنَّ اللَّهَ أَعْظَمُ وَأَكْبَرُ مِنَ الْعَرْشِ". وهذا الكلام يوحى بالتجسيم الصريح، والعياذ بالله... ثم إذا كان الأمر كذلك فأين سيكون جلوس سيّدنا

محمد ﷺ عند ابن تيمية وعند غيره من أتباعه ومريديه؟! ولما كانت طريقة ابن تيمية هي اللف والدوران عن طريق بثّ الفكرة التي يريد ثم محاولة التملص منها، كما ذكر ذلك ابن الزمكاني في مناظرته الشهيرة له، فإن ابن تيمية قال بعد إثباته السابق للجلوس: "وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْحَدِيثَ إِنْ لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَدْ قَالَهُ فَلَيْسَ عَلَيْنَا مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَهُ فَلَمْ يَجْمَعْ بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ، وَإِنْ كَانَ قَالَهُ بِالنَّفْيِ لَمْ يَكُنْ قَالَهُ بِالْإِثْبَاتِ؛ وَالَّذِينَ قَالُوهُ بِالْإِثْبَاتِ ذَكَرُوا فِيهِ مَا يَنْبَسِبُ أَصُولُهُمْ، كَمَا قَدْ بَسِطَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. فَهَذَا وَأَمْثَالُهُ - سَوَاءٌ كَانَ حَقًّا أَوْ بَاطِلًا - لَا يَقْدَحُ فِي مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَلَا يَضُرُّهُمْ، لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ بَاطِلًا لَيْسَ هُوَ قَوْلَ جَمَاعَتِهِمْ، بَلْ غَايَتُهُ أَنَّهُ قَدْ قَالَتْهُ

طَائِفَةٌ وَرَوَاهُ بَعْضُ النَّاسِ، وَمَا كَانَ بَاطِلًا رَدَّهُ جُمُهورُ أَهْلِ السُّنَّةِ كَمَا يَرُدُّونَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَقُولُ كَثِيرًا مِنَ الْبَاطِلِ، فَمَا يَكُونُ هَذَا صَارًّا لِلدِّينِ الْمُسْلِمِينَ". انظر: منهاج السُّنَّة (١/٦٢١).

والغريب في هذا الأمر أن نجد من يسمون أنفسهم بالحنابلة يُدافعون عن هذا الهراء ، فقد جاء في كتاب أقاويل الثقات للكرمي الحنبلي (ص ١١٩) : "قال الحنابلة : أمّا هذا الحديث فنحن لم نقله من عند أنفسنا ، فقد رواه عامة أئمة الحديث في كتبهم !!! التي قصدوا فيها نقل الأخبار الصحيحة !!! وتكلّموا على توثيق رجاله وتصحيح طرقه ، ورواه من الأئمة جماعة ، أحدهم أحمد ، وأبو بكر الخلال صاحبه ، وابن بطّة ، والدّارقطني في كتاب الصفات الذي جمعه وضبط طرقه وحفظ عدالة روايته ، وهو حديث ثابت لا سبيل إلى دفعه ورده ، إلّا بطريق العناد والمكابرة..."

فهذا الكلام عليه عدّة مؤآخذات ، هي :

(١) أمّا نسبة هذا الأمر للإمام أحمد فهذا لم يثبت عنه ، وينقصه الدليل .

(٢) وأمّا استشهاده بابن بطّة ، فابن بطّة رجل مجسّم ، قال الإمام الحافظ ابن حجر في ترجمته في لسان الميزان (١٣٣/٤) : "قال أبو القاسم الأزهري : ابن بطّة ضعيف ضعيف ، وقد وقفت لابن بطّة على أمر استعظمته واقشعرّ جلدي منه . قال ابن الجوزي في الموضوعات : أخبرنا علي بن عبيد الله الزاغوني ، أخبرنا علي بن أحمد البصري ، أنبأنا أبو عبد الله ابن بطّة ، حدّثنا إسماعيل بن محمّد الصّفّار ، حدّثنا الحسن بن عرفة ، حدّثنا خلف بن خليفة ، عن حميد الأعرج ، عن عبد الله بن الحارث ، عن عبد الله بن مسعود ؓ ، قال : قال النّبي محمّد ﷺ : "كلم الله تعالى موسى يوم كلمه وعليه جبة صوف ، وكساء صوف ، ونعلان من جلد حمار غير ذكي ، فقال من ذا العبراني الذي يكلمني من الشّجرة؟ قال : أنا الله..."

(٣) وأمّا استشهاده بالدّارقطني ، فهذا من أعجب العجب ، لأنّ كتاب الصفّات لا يثبت للدّارقطني ، ونحن ننزّه ساحة الحافظ الدّارقطني عمّا جاء فيه من سقّط الكلام ، ويكفي أن يكون في سند كتاب الصفّات وكذا كتاب الرّؤية للدّارقطني الكذابان المجسّمان : ابن كادش والعشاري .

ومن الغريب أيضاً أنّ أغلب الكتب التي يعتمد عليها من ذهبوا هذا المذهب اشتملت على ذكر مسألة الجلوس هذه ، حيث فسّروا بها المقام المحمود الوارد في قوله تعالى : ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء : ٧٩] .

فعلى سبيل المثال : جاء في كتاب السُّنَّة للخلّال ذكر هذا الكلام المنكر المتهافت ، وخُصّصت له أكثر من خمسين صفحة ، واشتمل على تسع وسبعين رواية ، كلّ منها يهايف الأخرى .

ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل اعتبروا أن من لم يؤمن بذلك : كافراً زنديقاً خارجاً من رتبة الدين .

فقد جاء في الرواية رقم (٢٥٣ ص ٢١٩) : «لَيْسَ يُنْكِرُ حَدِيثَ ابْنِ فُضَيْلٍ عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ إِلَّا الْجَهْمِيَّةُ» .

ولما خالفهم الإمام الترمذي في ذلك بدعوه وكذبوه وكفروه ... و و و ...

فقد جاء في الرواية رقم (٢٦٦ ص ٢٤٤) قوله : " فَبَلَّغَنِي أَنَّ قَوْمًا مِّنْ طُرْدٍ إِلَى طَرْسُوسَ مِنْ أَصْحَابِ التِّرْمِذِيِّ الْمُتَّبِعِ !!! أَنْكَرُوهُ ... " .

وجاء في (ص ٢٣٦) : " ... أَنَّ هَذَا التِّرْمِذِيَّ الَّذِي رَدَّ حَدِيثَ مُجَاهِدٍ مَا رَأَاهُ قَطُّ عِنْدَ مُحَدِّثٍ، وَلَا يَعْرِفُهُ بِالطَّلَبِ، وَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَا يُنْكِرُهُ إِلَّا مُتَّبِعُ جَهْمِيٍّ، فَتَحْنُ نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ مِنْ بَدْعِهِ وَضَلَالَتِهِ، فَمَا أَعْظَمَ مَا جَاءَ بِهِ هَذَا مِنَ الضَّلَالَةِ وَالْبَدْعِ، عَمَدٌ إِلَى حَدِيثٍ فِيهِ فَضِيلَةٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَرَادَ أَنْ يُزِيلَهُ وَيَتَكَلَّمَ فِي مَنْ رَوَاهُ" . وجاء في الرواية برقم (٢٦٩ ص ٢٣٤) : " ... وَأَنَا أَشْهَدُ عَلَى هَذَا التِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ جَهْمِيٌّ خَبِيثٌ " . وجاء في الرواية رقم (٢٧٣ ص ٢٣٧) : " ... إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ الْمَعْرُوفَ بِالتِّرْمِذِيِّ قَدْ تَبَيَّنَ لَنَا وَلِأَصْحَابِنَا بِدَعْوَتِهِ وَإِلْحَادِهِ فِي الدِّينِ " .

وجاء في مقالات الإمام الكوثري (ص ٣٤٧) قوله : " والتاريخ يحدِّثنا أنهم سألوا الإمام ابن جرير الطبري عن المقام المحمود ببغداد ينتظرون منه أن يوافقهم على زيغهم القائل بإبعاد الرسول ﷺ بجانبه على العرش -جلَّ جلاله- ، فنهرهم قائلاً :

سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ لَهُ أُنَيْسٌ وَلَا لَهُ فِي عَرْشِهِ جَلِيسٌ

فثاروا عليه يرمونه بالمحابر والأحجار حتَّى أوشكوا أن يقتلوه ، وقد تمكَّنت الجنود بشقِّ الأنفس من استنقاذ هذا الإمام الجليل من أيديهم حتَّى أوصوله إلى بيته ، وعاش تحت حراسة الجنود في بيته إلى أن مات سنة (٣١٠هـ) ، ولم ينفع سعيه في إرضائهم بإدخال كليبات في تفسيره ، وفي بعض كتبه الآخر ، والمكره له أحكام ، والحكاية مبسوطه في تجارب الأمم لابن مسكويه ، ومعجم الأدباء لياقوت ، وكامل ابن الأثير " .

(٢٦) الكلام صفة ذاتية أزليَّة قائمة بذاته تعالى ، ليست بحرف ولا صوت ، منزَّهة عن التَّقَدُّمِ والتَّأَخُّرِ والإعراب والبناء ، ومنزَّهة عن السُّكُوت والآفة ، تدلُّ على جميع الواجبات والجائزات والمستحيلات ، يعبرُ عنها عن طريق الكتابة أو الإشارة أو العبارة ... وقد جاءت الآيات القرآنيَّة والأحاديث النَّبَوِيَّة تترى تدلُّ على اتِّصافه سبحانه وتعالى بصفة الكلام ، قال تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة : ٦] .

وروى البخاري (١٣٢/٩) برقم (٧٤٤٣) بسنده عن عدي بن حاتم، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَكْلُمُهُ رَبُّهُ، لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ، وَلَا حِجَابٌ يَحْجُبُهُ» .

"وأجمعت الأمة على أن الله تعالى يتكلم بكلام قديم أزلي" . انظر: تهذيب السنوسية (ص ٥٩) .

ومسألة الكلام مسألة عويصة لدرجة أن هذا العلم الشريف سُمي بعلم الكلام ، لأن مسألة الكلام هي أعوص مسائله ، وهي المسألة التي افرقت وتباينت فيها الأقوال ، حتى قائل القائل : مسألة الكلام حيرت عقول الأنام .. وحتى يسهل الإلمام بجميع جوانب المسألة ، ولأجل تسهيلها ، رأيت أنه أسبر غورها عبر نقاط متعاقبة مرتبة ، وهي :

(١) يرى العلماء بأن الكلام على الحقيقة الوجودية يخرج من فم المتحدث نتيجة تطابق الهواء الخارج من الصدر من التلاحم الحنجري أو الفلكي أو اللساني أو الأسناني أو الشفهي .

انظر : مختصر كتاب تصحيح المفاهيم العقديّة في الصفات الإلهية (ص ١٠٧) ، والله تعالى يتنزّه عن ذلك كله ...

(٢) انقسم الناس في مسألة الكلام إلى مقالات عديدة ، من أشهرها :

أولاً : المعتزلة : ويرى المعتزلة أن كلامه تعالى حروف وأصوات يخلقها الله تعالى في غيره كاللوح المحفوظ ، وجبريل ، والشجر ، وغير ذلك ، ومن ثم فهي ليست قائمة في ذاته ، وبالتالي فليس لله تعالى صفة ذاتية قديمة تسمى الكلام ، وإنما هو فعل من أفعاله .

وبناء على ذلك قالوا بخلق القرآن . انظر تفصيل ذلك في : "شرح الأصول الخمسة" (ص ٥٢٧ فما بعدها) . المغني في أبواب التوحيد والعدل (٣٣/٤ ، ١٣٩ ، ١٧٦) .

ثانياً : حشوية الحنابلة : وهؤلاء قالوا : أن كلام الله تعالى هو الحروف والأصوات المتوالية المترتبة القديمة القائمة بذاته تعالى ، حتى غالى بعضهم وقال بقدّم الورق والحبر ... فالله تعالى -بحسب رأيهم- يتكلّم بحروف وأصوات ، وأنه يوصف بالسكوت ، على ما ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٧٩/٦) .

ويقولون بأن هذه الحروف والأصوات تقوم بذاته سبحانه ، فالكلام عندهم صفة ذات باعتبار أصله وصفة فعل باعتبار تعلقه بالمشيئة والإرادة ، أي أن الله تعالى يُوجد الحروف والأصوات في ذاته بعد أن لم تكن موجودة ، فكلام الله تعالى عندهم قديم النوع حادث الآحاد . انظر : فتاوى ابن تيمية (٢٩١-٢٩٢) .

ولم يقتصر الشيخ ابن تيمية -غفر الله له- على ذلك ، بل تعداه إلى تشبيه صوت الله تعالى بأصوات الصّواعق ، فقد قال في مجموع الفتاوى (١٥٤/٦) : " وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ قَالَ : لَمَّا سَمِعَ مُوسَى كَلَامَ رَبِّهِ قَالَ : يَا رَبِّ هَذَا الَّذِي سَمِعْتَهُ

هُوَ كَلَامُكَ؟ قَالَ: نَعَمْ يَا مُوسَى هُوَ كَلَامِي وَإِنَّمَا كَلَّمْتُكَ بِقُوَّةِ عَشْرَةِ آلَافِ لِسَانٍ وَلِي قُوَّةُ الْأَلْسِنِ كُلِّهَا وَأَنَا أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا كَلَّمْتُكَ عَلَى قَدْرِ مَا يُطِيقُ بَدَنُكَ؛ وَلَوْ كَلَّمْتُكَ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ لَمِتَ قَالَ فَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ قَالُوا لَهُ صِفْ لَنَا كَلَامَ رَبِّكَ. فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَهَلْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَصِفَهُ لَكُمْ قَالُوا: فَشَبِّهْ قَالَ: سَمِعْتُمْ أَصْوَاتَ الصَّوَاعِقِ الَّتِي تُقْبَلُ فِي أَحَلَى حَلَاوَةٍ سَمِعْتُمُوهَا؟ فَكَأَنَّهُ مِثْلُهُ". وقد كرّر ابن تيمية هذا الهراء في أكثر من كتاب من كتبه ...

ثَالِثًا: الأشاعرة والماتريدية: وهؤلاء يقولون بنوعين من الكلام:

(أ) الكلام اللفظي الحادث، وهو الحروف والأصوات والألفاظ، وهو لا يقوم بالله تعالى، ويمثله القرآن الكريم، والتّوراة، والزّبور، والإنجيل ...

(٢) الكلام النّفسي، وهو الكلام الحقيقي الذي يُعبّر عنه بالألفاظ، وهو ما ليس بحرف ولا صوت، ولا يُوصف بتقديم ولا تأخير، ولا تقسيم، ولا بداية، ولا نهاية، ولا يقبل الانفصال عنه والانتقال إلى القلوب والأوراق، فكلامه سبحانه صفة له وصفاته قائمة بذاته لا تقبل الانفصال عنه والافتراق، يتعلّق بما يتعلّق به العلم، وهو قديم وليس بمخلوق، وهو الكلام حقيقة، المعبّر عنه بالألفاظ. فالكاتب السّماويّة دالّة على بعض مدلول الكلام النّفسي، ولا يحيط بكلّ مدلوله إلّا هو سبحانه ...

وهذه الكتب بما اشتملت عليه من عبارات تدلّ على كلامه القديم الأزلي القائم بذاته، وتسمّى هذه العبارات كلام الله، وهي محدثة مخلوقة.

ومن الأدلّة على إثبات الكلام النّفسي:

(١) قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨].

(٢) وقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾ [الأعراف: ٢٠٥].

(٣) وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلِمُ مَا تُوسِسُ بِهِ نَفْسُهُ﴾ [ق: ١٦].

(٤) وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَافِئَةً مِّنكُمْ وَطَافِئَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبَيِّنَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

(٥) وقوله تعالى: ﴿وَنُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

(٦) وقوله تعالى: ﴿فَأَمَرَ هَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٧٧].

(٧) وروى البخاري (١٢١/٩) برقم ٧٤٠٥، مسلم (٢٠٦٧/٤) برقم ٢٦٧٥ بسندهما عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنِ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي ...".

(٨) وذكر عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه قال يوم السقيفة: "زوّرت في نفسي مقالة". انظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير (ص ٢٧٨).

(٩) وقد "شاع فيما بين أهل اللسان إطلاق اسم الكلام والقول على المعنى القائم بالنفس، يقولون: في نفسي كلام، وزوّرت في نفسي مقالة، وقال الأخطل:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفَوَادِ وَإِنَّمَا
جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفَوَادِ دَلِيلًا

انظر شرح المقاصد (٤/١٥٠).

والكلام النَّفْسِي ليس من جنس الحروف والأصوات "لأنَّ الحروف والأصوات نعتنا وصفتنا ومنسوبة إلينا، نقرأ بها كلام الله تعالى ونفهمه بها، والكاف والنون وجميع الحروف، القراءة والمقروء والمفهوم بها كلام الله تعالى، أفهمنا بها كلام الله القديم الأزلي، كما أفهم موسى بالعبرانية، وعيسى بالسريانية، وداود باليونانية.

ولا يقال: إِنَّ كلام الله عزَّ وجلَّ لغات مختلفة، لأنَّ اللغات صفات المخلوقين، بل المفهوم من هذه اللغات كلام الله القديم الأزلي...". انظر: الإشارة إلى مذهب أهل الحق للشيرازي (ص ٥١٢-٥١٣).

والكلام النَّفْسِي سابق في الوجود للكلام اللفظي المكوّن من الحرف والصّوت ... وهو ليس محصوراً بكمّ معيّن، بل هو لا نهاية له كعلمه، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

وذهب جمهور العلماء إلى أَنَّ الله عزَّ وجلَّ متكلمٌ فيها لم يزل ولا يزال، ومنعوا إطلاق الشُّكوت عليه جلَّ جلاله، لأنَّ الشُّكوت عقيب الكلام من تغَيُّر الأحوال، والله سبحانه لا يتغيَّر ولا يحول ولا يزول". انظر: الكتاب الأسنى شرح أساء الله الحسن للقرطبي (٢/١٥٥).

(٣) لخص الإمام القرطبي مذهب أهل الحق في كلام الله تعالى، فقال: "مذهب أهل الحق أَنَّ كلام الله سبحانه الذي هو القرآن، مكتوب في المصاحف، محفوظ في الصدور، وهو سور وآيات، وله نصف وربع، فنصفه آخر سورة الكهف إلى آخر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]، وله مع ذلك ثُمس وسُبع وعُشر، وفي الكتابة الموجودة في المصحف، والقراءة الموجودة في الألسنة، ستّة آلاف آية ومثتا آية وآية، وفيها من الحروف ثلاثمائة ألف حرف، وأحد عشر ألف ومائتان وخمسون حرفاً، وكلام الله القديم الذي هو صفته تعالى لا نصف له ولا رُبع ولا ثُمس ولا

شُبَّع ، ولا هو ألوف ولا مئون ولا آحاد ، وإنَّها هو صفة واحدة لا ينقسم ولا يتجزأ . وهذا ما يدلُّ على أنَّ التَّلَاوة غير المتلو ، والقراءة غير المقروء .

وقال أبو المعالي : لا استنكار في تسمية عين كلام الله قرآنًا ، ولا بُعد في تسمية التَّلَاوة والقراءة قرآنًا ، وإن لم تكن التَّلَاوة عين المتلو ، ومن الدَّلِيل على أنَّ التَّلَاوة تسمَّى قرآنًا قول القائل في مرثية عثمان ؓ :

صَحُّوا بِأَشْمَطِ عَنَوَانِ السُّجُودِ بِهِ يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقِرْآنًا

ومعناه : يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وقراءة ، فإنَّ الشَّاعر رام ذكر عباداته وقراءته ومجاهدته في أوقاته وساعاته ، فذكر من جملة ما ذكر تسييحه وقرآنه وأراد قراءته للقرآن ، والقرآن القديم لا يكتسبه المكلف ولا يجلبه ولا يُعدُّ ممَّا يتكلَّفُه من المشاق ويعانيه من شاق الأعمال ، ويطلق القرآن والمراد به المصحف نفسه ، وإن اتَّفقت الأُمَّة على أنَّ أجزاء المصحف ليس بكلام الله ، وإنَّما كلام الله المكتوب فيه . وقال كثير من المفسِّرين في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ في كِتَابٍ مَكْنُونٍ [الواقعة : ٧٧-٧٨] : أنَّه أراد بالكتاب المكنون المصحف ، ثمَّ المصحف ليس بكلام الله ، لكن المكنون فيه كلام الله تعالى ، وقد قال ؓ : " لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو " . أخرجه مسلم (٣/ ١٤٩١) برقم (١٨٦٩) بلفظ : «لَا تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لَا أَمْنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُو» .

وأراد النَّهي والزَّجر عن المسافرة بالمصحف إلى بلاد الكفرة ، تحذيرًا من تعريض المصحف للوقوع في أيديهم ، وليس الغرض من الحديث النَّهي عن نقل كلام الله من قطر إلى قطر ، إذ الصِّفَّة القديمة الأزلِيَّة يستحيل فيها تقدير النَّقل والتَّحويل والتَّرديد والتَّبديل ، ومن الدَّلِيل على ما قلناه أنَّ الرَّبَّ سبحانه سَمَّى صلاة الفجر قرآنًا ، فقال عزَّ من قائل : ﴿ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ [الإسراء : ٧٨] . وقد اتَّفقت المفسِّرون على أنَّ المراد به صلاة الفجر ، فإنَّ ملائكة الليل في عروجهم وملائكة النَّهار في نزولهم يشهدونها ، فإذا لم يبعد تسمية صلاة مشتملة على أركان متغايرة وأفعال وأقوال وقراءة وتسييح وتمجيد قرآنًا ، لم يبق لما استبعده الخصوم وجه " . انظر : الكتاب الأسنى شرح أسماء الله الحسنَى للقرطبي (٢/ ١٩٠-١٩٥) .

وعليه ، فإنَّ القرآنَ بمعنى الكلام النَّفسي الذي هو صفة الله تعالى قديم ، أمَّا القرآنَ بمعنى المكتوب في المصحف ، والمحمول في المصحف ، والمكوَّن من حروف ، وله بداية ونهاية وأبعاد ... فهذا لا شكَّ في أنَّه مخلوق ...

وفي كلامه عن كلام الله تعالى ، قال الإمام البزدي في كتابه "أصول الدِّين" (ص ٦٥) : " وشبهة أخرى خاصَّة في هذه المسألة ، هي : أنَّ القرآنَ ذو بدءا ونهاية وذو أبعاد ، وهذا من أمارات المخلوق ، وكذا نسخ بعضه ببعض وأنَّه أنزل من اللوح إلى السَّماء الدُّنيا ، وهذا لا يتصوَّر إلَّا فيها هو مخلوق ، وكذا هو حروف وبعضه عربي ، وبعضه

عبري ، وهذا كله من صفات المخلوقين ، وكذا يكتب ويُقرأ ويُحفظ ويُسمع ويُنقل من موضع إلى موضع ، ويُمحى بعد ما كُتِب ، وهذا كله من صفات المخلوقين ، وقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف : ٣] ، وقال : ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٌ ﴾ [الأنبياء : ٢] ، وقال : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، وقال : ﴿ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران : ٧٠] . والمتشابه من أمارات الحدوث ، وكذلك سمّاه ذكراً محدثاً ، وذكر أنّه جعل قرآنًا ، والجعل هو الخلق والإيجاد لغة . " والدليل على أن الحروف مخلوقة : أن الحروف في الحقيقة جوانب الفم ، ثمّ الأصوات التي تقع على الجوانب تسمّى حروفاً ، وجوانب الفم والأصوات كلّها مخلوقة ، وما يكتب على الكاغد (الورق) يسمّى حروفاً .

لأنّها دالة على تلك الحروف ، وذلك خبر وهو مصنوع مخلوق ، وأمّا العربي والعبري فذاك أيضاً صفة المنظوم لا صفة كلام الله تعالى ، فإنّ كلام الله تعالى ليس بعربي ولا عبري ، فإنّ العربي والعبري من جملة اللغات ، وكلام الله تعالى عربي وهو القرآن ، والتّوراة عبري ، وهو المنظوم ، وأمّا النّقل من موضع إلى موضع فهو للمنظوم أيضاً لا لكلام الله تعالى . انظر : أصول الدّين للبزدوي (ص ٧٠) .

و" الحروف في الحقيقة أصوات مختلفة ، فإنّ الكاف صوت يقع على اللهاة ، والحاء صوت يقع في الحلق ، والباء صوت يقع على الشّفة ، ولهذا سمّيت حروفاً لأنّ الحرف هو الجانب ، وهذه الحروف تصير حروفاً بوقوعها على حروف الفم من حيث الصّوت ، والله تعالى مُوجد الأصوات ومُوجد كلّ حادث ، والصّوت عَرَض لا يتصوّر بقاؤه فلا يتصوّر الانتظام ، فكذا الأصوات لا يتصوّر تقطيعها لأنّها أعراض ، والتّقطيع لا يتصوّر إلّا في الأجسام ، ولأنّ الحروف هي الأصوات ... " . انظر : أصول الدّين للبزدوي (ص ٦٣-٦٤) .

" فإذا كانت الحروف لا تخرج إلّا من مخارج ، والربُّ عزَّ وجلَّ منزّه عن ذلك ، لأنّه ليس ذا ألفاظ ومخارج يتقدّم بعضها على بعض ، فإنّه في حال ما يتكلّم بالكاف ، النّون معدومة ، وفي حال ما يوجد النّون ويتكلّم بها ، الكاف معدومة ، وما هذه صفته لا يكون إلّا مخلوقاً ، ولأنّ هذه الكاف والنّون شاهدهما في مصاحفنا أجساماً مخلوقة ، فتارة تكون بالحبر ، وتارة تنقش بالحصّ والآجر على المساجد ، وغيرها ، فإذا قلنا بقدّمها ونحن لا نشاهد إلّا هذه الأجسام والألوان المخلوقة ، فقد قلنا بقدّم العالم ، لأنّ القديم لا يحلّ في المحدث ، ولأنّ القول بهذا يؤدّي إلى القول بما يعتقد النّصارى ، لأنّهم يقولون : إنّ كلمة الله القديمة حلّت في عيسى ، فصار عيسى قديماً أزليّاً ، بل يكون هذا القول أعظم قولاً من قول النّصارى لأنّهم لم يقولوا إلّا بقدّم عيسى " . انظر : الإشارة إلى مذهب أهل الحق لأبي إسحاق الشّيرازي (ص ٢١٣) .

(٤) من الأدلة على أن القرآن بمعنى الكلام الحسي مخلوق هو أن الله تعالى أنزله إلى اللوح المحفوظ فقال سبحانه : ﴿بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج : ٢١-٢٢] ، وهنا نسأل : هل ما وضع في اللوح المحفوظ المخلوق الحادث : قديم أم حادث ، والجواب : لا شك بأنه حادث ، لأن القديم لا يحل في الحادث ... وإذا ما احترق القرآن أو طمس أو محي ، فهل المحترق أو المطموس المحي هو الصفة القديمة أم الحادث؟ كما ونسأل : هل القرآن هو الله ، أم قسم من الله ، أم غير ذلك ، والجواب قطعاً أنه غير الله ، وبديهي أن كل ما سوى الله مخلوق .

ثم إن القرآن العظيم هو معجزة الرسول ﷺ : والمعجزة كما يعرفها العلماء : أمرٌ خارقٌ للعادة يُحدثه الله ويُجريه على يد مُدعي النبوة ... فالقرآن وسائر معجزات الأنبياء أمور مخلوقة حادثة ...

وأخيراً فليس من شرط الكلام أن يكون بصوت وحرف ، فإن الله تعالى سمى الإشارة كلاماً ، فقال سبحانه مخاطباً سيّدنا زكرياً عليه الصّلاة والسّلام : ﴿قَالَ آيَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران : ٤١] . فالإشارة أو الرمز تُعتبر كلاماً ، وقد شاع في زماننا لغة الصّم والبكم ، وإشارات المرور ، والرّموز التي تدلّك على الهيئات والمؤسسات العامّة والخاصّة والتي على ضوءها يفهم الإنسان ويعي ما تدلّ وترشد إليه هذه الإشارة أو تلك ...

وبالإجمال ، فلو كانت الحروف والألفاظ قديمة كما زعموا ، ما قبلت شيئاً من المحو والنسخ والإحراق ، وقد ذكر أن سيّدنا عثمان ؓ أحرق جميع المصاحف المخالفة لمصحفه ، فهل حين أحرقها أحرق القرآن بمعنى الصّفة القديمة؟ والجواب كلاً ، لأن القديم لا يقبل الزوال ، ولا المحو والتّبديل ، ولا الانقضاء والتّناهي ، وكلّ ذلك من أمارات الحادث ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث .

وعلى ضوء ما تقدّم ، فإنّ أساس الاختلاف بين أهل السّنة والمعتزلة هو في إثبات الكلام النّفسي ، قال الإمام التّفّتا زاني في شرح المقاصد (١٤٦/٤) : " وهو - أي الخلاف - في التّحقيق عائد إلى إثبات كلام النّفس ونفيه ، وأنّ القرآن هو المتلو هذا المؤلّف من الحروف الذي هو كلام حسيّ ، وإلّا فلا نزاع لنا في حدوث الكلام الحسّ ، ولا لهم في قديم النّفس لو ثبت " .

ولذلك فلن نتوقّف مع المعتزلة ، وإنّما وقفنا مع الحشويّة الذين قالوا بإثبات الصّوت والحرف لله تعالى ... والنّاظر في قولهم يجد أنّهم ما قالوا ذلك إلّا بسبب قياس الخالق على المخلوق ، وهو قياس فاسد ، لأنّ الصّوت عرّض لا يقوم بنفسه ، كما أنّه لا يحدث إلّا عند تضافر عدد من الأجهزة المختلفة التي تتضافر معاً لإخراج الصّوت ، والله تعالى فردٌ صمدٌ أحدٌ ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ، وليس كمثله شيء ، يضاف لذلك أنّ اللغة العربيّة مخلوقة كسائر اللغات ، وأنّي يكون الله تعالى محلاً للحوادث .

(٥) يجِدُ النَّاطِرُ أَنَّ الْقَوْمَ اسْتَشْهَدُوا عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ إِثْبَاتِ الصَّوْتِ لِلَّهِ تَعَالَى بِثَلَاثَةِ أَحَادِيثٍ ضَعِيفَةٍ وَوَاهِيَةٍ ، ذَكَرَهَا صَاحِبُ صَحِيحِ شَرْحِ الطَّحَاوِيَّةِ (ص ٢٩٨-٢٩٩) ، قَالَ : " وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْمُبْتَدِعَةِ إِلَى أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ حُرُوفٌ وَأَصْوَاتٌ ، وَاسْتَدَلُّوا بِثَلَاثَةِ أَحَادِيثَ : (الْأَوَّلُ) : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً : " يَحْشُرُ اللَّهُ الْعِبَادَ فَيَنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَكَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرَبَ ... " الْحَدِيثُ . (وَالثَّانِي) حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ مَرْفُوعاً " عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَقُولُ اللَّهُ : يَا آدَمُ ، قِيْلُ : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، فَيَنَادِي بِصَوْتٍ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تُخْرَجَ مِنْ دُرَّتِكَ بَعَثًا إِلَى النَّارِ " . رواه البخاري (١٣/١٥٣ فتح) . (الثَّالِثُ) : مَا عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (١٣/٤٥٢-٤٥٣) مَوْقُوفاً عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ : «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ سَمِعَ أَهْلُ السَّمَوَاتِ شَيْئاً ، فَإِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ ، عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ وَنَادَوْا» : «مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ» [سبأ: ٢٣] .

والجواب على ذلك :

أَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ : فَضَعِيفٌ . رواه البخاري في كتاب "خلق أفعال العباد ، وهذا الكتاب غير كتابه الصحيح ، وفيه الضَّعِيفُ وَالصَّحِيحُ ، وفي سند الحديث : عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو ضعيف ، كما تعرف ذلك من ترجمته في "تهذيب التهذيب" (١٣/٦) . وقال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٦/٢٠٥) : "قلت : لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج" . وفي سند هذا الحديث أيضاً القاسم بن عبد الواحد ، قال أبو حاتم ما معناه : لا يحتجُّ به . انظر كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرَّاظِي (٧/١١٤) . وبذلك ثبت ضعف الحديث ، فلا حجة فيه ، وخاصة في أبواب العقائد التي لا يحتجُّ فيها بالآحاد ، وخاصة المعارض الذي ليس له شاهد من القطعيَّات .

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّانِي : فَصَحِيحٌ لَكِنْ لَا حُجَّةَ فِيهِ ، لِأَنَّ قَوْلَهُ فِيهِ "فَيَنَادِي بِصَوْتٍ" ، أَي : يَنَادِي أَحَدَ الْمَلَائِكَةِ بِصَوْتٍ ، لِأَنَّهُ جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ) فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمَنَادِي هُوَ اللَّهُ تَعَالَى لَرِيقَلُ : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ) بَلْ يَقُولُ مُبَاشَرَةً : (أْمُرُكَ) وَالذَّلِيلُ مَتَى طَرَأَ الْإِحْتِمَالُ سَقَطَ بِهِ الِاسْتِدْلَالُ ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ الْأَصُولِ ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى هَذَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ حَيْثُ قَالَ فِي الْفَتْحِ (١٣/٤٦٠) : " وَوَقَعَ فَيَنَادِي مَضْبُوطاً لِلْأَكْثَرِ بِكُسْرِ الدَّالِّ ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ بِفَتْحِهَا عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ ، وَلَا مَحْذُورَ فِي رِوَايَةِ الْجُمُهورِ ، فَإِنَّ قَرِينَةَ قَوْلِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكَ تَدُلُّ ظَاهِراً عَلَى أَنَّ الْمَنَادِي مَلَكٌ يَأْمُرُهُ اللَّهُ بِأَنْ يُنَادِيَ بِذَلِكَ " . وبذلك ثبت أن لا دلالة في هذا الحديث على إثبات الصَّوْتِ لِلَّهِ تَعَالَى ، لِأَنَّ الصَّوْتَ هُنَا لِأَحَدِ الْمَلَائِكَةِ .

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّالِثُ : فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ أَيْضاً عَلَى إِثْبَاتِ الصَّوْتِ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ فِيهِ " فَإِذَا فُزِعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَ الصَّوْتُ " الصَّوْتُ هُنَا لِلْسَّمَاءِ لَا لِلَّهِ تَعَالَى ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ بَاقِيَ الرِّوَايَاتِ بَيَّنَّتْ ذَلِكَ ، فَفِي سَنَنِ أَبِي

داود (٤/ ٢٣٥) حديث رقم (٤٧٣٨) ، وغيره بإسناد صحيح عن عبد الله بن مسعود أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِذَا تَكَلَّمَ اللَّهُ بِالْوَحْيِ، سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ لِلسَّمَاءِ صَلَصلةً كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى الصِّفَا، فَيَصْعُقُونَ، فَلَا يَرَالُونَ كَذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَهُمْ جَبْرِيلُ، حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ جَبْرِيلُ فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ» قَالَ: " فَيَقُولُونَ: يَا جَبْرِيلُ مَاذَا قَالَ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: الْحَقُّ، فَيَقُولُونَ: الْحَقُّ، الْحَقُّ " .

أقول : فتبين أَنَّ الصَّوْتِ لِلسَّمَاءِ لَا لِلَّهِ تَعَالَى ، فلا دلالة في الحديث على إثبات الصَّوْتِ لله كما توهم الآخرون .
والأحاديث الثلاثة من الأحاد أيضاً ، ولا تثبت بها عقيدة ، والحمد لله ربَّ العالمين " .

(٦) قد يستدلُّ البعض على الحرف والصَّوْتِ بقول الله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء : ١٦٤] . ويقولوا بأنَّ الفعل إذا أكَّد بالمصدر كان كلاماً على الحقيقة ...

والحقُّ أَنَّ قَوْلَهُ ﴿تَكْلِيمًا﴾ مصدرٌ للتَّوَكُّيدِ . والتَّوَكُّيدُ بِالمصدرِ يَرْجِعُ إِلَى تَأْكِيدِ النِّسْبَةِ وَتَحْقِيقِهَا مِثْلَ (فَدَّ) وَ (إِنَّ) ، وَلَا يُقْصَدُ بِهِ رَفْعُ احْتِمَالِ الْمُجَازِ ، وَلِذَلِكَ أَكَّدَتِ الْعَرَبُ بِالمصدرِ أفعالاً لَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا مُجَازًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ ، فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنَّهُ يُطَهِّرُهُم الطَّهَارَةَ الْمُعَنَوِيَّةَ ، أَيِ الْكَمَالِ النَّفْسِيِّ ، فَلَمْ يُفِيدِ التَّأْكِيدَ رَفْعَ الْمُجَازِ . وَقَالَتْ هِنْدُ بِنْتُ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ تَذَمُّ زَوْجَهَا رُوحَ بْنَ زَنْبَاعٍ :

بَكَى الْخُزْمُ مِنْ رُوحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدُهُ وَعَجَّتْ عَجِيجًا مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ

وَلَيْسَ الْعَجِيجُ إِلَّا مُجَازًا ، فَالمصدرُ يُؤَكِّدُ ، أَيِ يُحَقِّقُ حُصُولَ الْفِعْلِ الْمَوْكَّدِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْنَى قَبْلَ التَّأْكِيدِ .

فَمَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿تَكْلِيمًا﴾ هُنَا : أَنَّ مُوسَى سَمِعَ كَلَاماً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، بِحَيْثُ لَا يُحْتَمَلُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ جَبْرِيلَ بِكَلَامٍ ، أَوْ أَوْحَى إِلَيْهِ فِي نَفْسِهِ . وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ صُدُورِ هَذَا الْكَلَامِ عَنْ جَانِبِ اللَّهِ فَعَرَضَ آخَرُ هُوَ مُجَالٌ لِلنَّظَرِ بَيْنَ الْفَرَقِ ، وَلِذَلِكَ فَاحْتِجَاجٌ كَثِيرٌ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى كَوْنِ الْكَلَامِ الَّذِي سَمِعَهُ مُوسَى الصِّفَةِ الذَّاتِيَّةِ الْقَائِمَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى احْتِجَاجٌ ضَعِيفٌ " . انظر : التحرير والتنوير (٦/ ٣٨) .

والصَّحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -والله أعلم- هو ما ذهب إليه السَّادَةُ الماتريدِيَّةُ حيث ذهبوا إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ صَوْتًا وَحَرْفًا دَلَّ الْحَرْفَ وَالصَّوْتِ عَلَى مَعْنَى أَدْرَكَهُ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَفِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى السَّيْفِ الصَّقِيلِ لِلْسُّبْكِيِّ أورد الإمام الكوثري طائفة من فتاوى العلماء التي رَدَّتْ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالْحَرْفِ وَالصَّوْتِ ، قال الكوثري : "وأرى من النَّصْحِ لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ أُنْقَلَ هُنَا أَجُوبَةُ الْإِمَامِ الْعَزَّازِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ، وَالْإِمَامِ جَمَالِ الدِّينِ أَبِي عَمْرٍو عِثَانَ بْنِ الْحَاجِبِ الْمَالِكِيِّ ، وَالْإِمَامِ عِلْمِ الدِّينِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّخَاوِيِّ مُؤَلَّفَ "جمال القراء" وكمال الإقراء" حينما استفتوا في هذه المسألة ، ومكانتهم السَّامِيَّةُ فِي الْعِلْمِ مَعْرُوفَةٌ .

وَنَصُّ السُّؤَالِ : ما يقول السَّادَةُ الفقهاء ﷺ في كلام الله القديم القائم بذاته؟ هل يجوز أن يقال أَنَّهُ عين صوت القارئ وحروفه المقطَّعة ، وعين الأشكال التي يَصوِّرُها الكاتب في المصحف؟ وهل يجوز أن يقال : إِنَّ كلام الله القديم القائم بذاته حروف وأصوات على المعنى الظَّاهر فيها ، وأنَّهُ عين ما جعله الله معجزة لرسوله ﷺ؟ وما الذي يجب على من اعتقد جميع ذلك وأذاعه وغرَّ به ضعفاء المسلمين؟ وهل يحلُّ للعلماء المعتبرين إذا علموا أَنَّ ذلك قد شاع أن يسكتوا عن بيان الحقِّ في ذلك وإظهاره والرَّد على من أظهر ذلك واعتقده؟ أفتونا مأجورين .

صورة جواب الإمام عز الدِّين بن عبد السَّلام رحمه الله : القرآن كلام الله صفة من صفاته قديم بقدِّمه ، ليس بحروف ولا أصوات ، ومن زعم أن الوصف القديم هو عين أصوات القارئ وكتابة الكاتبين فقد ألحد في الدِّين وخالف إجماع المسلمين ، بل إجماع العقلاء من غير أهل الدِّين ، ولا يحلُّ للعلماء كتمان الحقِّ ولا ترك البدع سارية في المسلمين ، ويجب على ولاة الأمر إعانة العلماء المتزَّهين الموحِّدين ، وقمع المبتدعة المشبَّهين المجسِّمين ، ومن زعم أن المعجزة قديمة فقد جهل حقيقتها ، ولا يحلُّ لولاة الأمر تمكين أمثال هؤلاء من إفساد عقائد المسلمين !!! ويجب عليهم أن يلزموهم بتصحيح عقائدهم بمباحثة العلماء المعتبرين ، فإنَّ لم يفعلوا أجتأوا إلى ذلك بالحبس والضَّرب والتَّعزير ، والله أعلم .

كتبه عبد العزيز بن عبد السَّلام .

وصورة جواب الإمام جمال الدِّين أبي عمرو عثمان بن الحاجب المالكي : من زعم أن أصوات القارئ وحروفه المتقطَّعة والأشكال التي يَصوِّرُها الكاتب في المصحف هي نفس كلام الله تعالى القديم فقد ارتكب بدعة عظيمة وخالف الضَّرورة ، وسقطت مكالمته في المناظرة فيه ، ولا يستقيم أن يقال : إِنَّ كلام الله تعالى القائم بذاته هو الذي جعله الله معجزة لرسوله ﷺ ، فإنَّ ذلك يعلم بأدنى نظر ، وإذا شاع ذلك أو سئل عنه العلماء وجب عليهم بيان الحقِّ في ذلك وإظهاره ، ويجب على من له الأمر وفقه الله أخذ من يعتقد ذلك ويعرِّ به ضعفاء المسلمين ، وزجره وتأديبه وحبسه عن مخالطة من يخاف منه إضلاله إلى أن يظهر توبته عن اعتقاده مثل هذه الخرافات التي تأبأها العقول السَّليمة ، والله أعلم . كتب عثمان بن أبي بكر الحاجب :

وصورة جواب الإمام علم الدِّين أبي الحسن علي السَّخاوي : كلام الله عزَّ وجلَّ قديم ، صفة من صفاته ، ليس بمخلوق؛ وأصوات القرَّاء وحروف المصاحف أمر خارج عن ذلك ، ولهذا يقال : صوت قبيح ، وقراءة غير حسنة ، وخطُّ غير جيِّد ، ولو كان ذلك كلام الله لم يجز ذمُّه على ما ذكر ، لأنَّ أصوات القرَّاء به تختلف باختلاف مخارجها ، والله تعالى منزَّه عن ذلك ، والقرآن عندنا مكتوب في المصاحف ، متلو في المحاريب ، محفوظ في الصُّدور ، غير حال

في شيء من ذلك ، والمصحف عندنا معظم محترم لا يجوز للمحدث مسّه ، ومن استخفّ به أو ازدراه فهو كافر مباح الدّم ، والصّفة القديمة القائمة بذاته سبحانه وتعالى ليست المعجزة ، لأنّ المعجزة ما تحدّث به الرّسول ﷺ وطالب بالإتيان بمثله ، ومعلوم أنّه لم يتحدّاهم بصفة الباري القديمة ، ولا طالبهم بالإتيان بمثله ، ومن اعتقد ذلك وصرّح به أو دعا إليه فهو ضال مبتدع ، بل خارج عمّا عليه العقلاء إلى تخليط المجانين ، والواجب على علماء المسلمين إذا ظهرت هذه البدعة إخمادها وتبيين الحقّ ، والله أعلم .

وقد أطنب الإمام الكوثري في ذكر الفتاوى التي قيلت في الرّد على الحرفيّة والصّوتيّة ... انظر : السّيف الصّقيل في الرّد على ابن زفيل (ص ٤٤٦-٤٤٧) ، ضمن مجموعة رسائل للإمام الكوثري بعنوان : العقيدة وعلم الكلام . وفي مقالاته (ص ٥٧-٥٨) ، وتحت عنوان : "بدعة الصّوتيّة حول القرآن" قال الإمام الكوثري : "يوجد بين البشر من يرضى لنفسه أن يقول :

إنّ القرآن كلام الله بحرف وصوت ، ومع ذلك فهو غير مخلوق ، وفي هؤلاء يقول الإمام أبو بكر الباقلاني في "النّقض الكبير" : من زعم أنّ السّين من بسم الله بعد الباء ، والميم بعد السّين الواقعة بعد الباء لا أوّل له ، فقد خرج عن المعقول وجحد الصّرورة ، وأنكر البديهة ، فإنّ اعترف بوقوع شيء بعد شيء فقد اعترف بأوّلّيته ، فإذا ادّعى أنّه لا أوّل له فقد سقطت محاجّته وتعيّن لحوقه بالسّفسطة . وكيف يُرجى أن يُرشد بالدّليل من يتوآقح في جحد الصّروري . راجع "الشامل" لإمام الحرمين ، و"نجم المهتدي" لابن المعلم القرشي .

وقال الحلبي في "شعب الإيمان" : ومن زعم أنّ حركة شفتيه أو صوته أو كتابته بيده في الورقة هو عين كلام الله بذاته ، فقد زعم أنّ صفة الله قد حلّت بذاته ومسّت جوارحه وسكنت قلبه ، وأي فرق بين من يقول هذا وبين من يزعم من النّصارى أنّ الكلمة اتّحدت بعيسى عليه الصّلاة والسّلام!! وبعد إحاطة الفارئ علماً بهذا وذاك لينظر قول الموفّق بن قدامة صاحب المغني -الذي يقول عنه ابن تيمية : أنّه ما دخل دمشق مثله بعد الأوزاعي- في مناظرته مع بعض الأشاعرة في صدد نفي الكلام النّفسي ، المسجّلة في المجموعة المحفوظة تحت رقم (١١٦) بظاهريّة دمشق : "قال أهل الحقّ : القرآن كلام الله غير مخلوق ، وقالت المعتزلة هو مخلوق ، ولم يكن اختلافهم إلّا في هذا الموجود دون ما في نفس الباري ممّا لا ندري ما هو ولا نعرفه" . أهـ . وله أيضاً "الصّراط المستقيم في إثبات الحرف القديم" ، وفيه عجائب ، فيكون اعترف في أوّل خطوة أنّ الحقّ بيد المعتزلة وهو لا يشعر . فإذا كان حال الموفّق هكذا فماذا يكون حال من دونه؟! نسأل الله الصّون . وقد أجاد الألووسي المفسّر الرّدّ عليه وعلى إخوانه من نفاة الكلام النّفسي في مقدّمة تفسيره ، فنستغني بذلك عن الإفاضة فيه هنا . والواقع أنّ القرار في اللوح ، وفي لسان

جبريل عليه السَّلام ، وفي لسان النَّبي ﷺ والشَّئْنَةُ التَّالِينَ وقلوبهم وألواحهم مخلوق حادث محدث ضرورة ، ومن ينكر ذلك يكون مسفسطاً ساقطاً من مرتبة الخطاب ، وإنَّما القديم هو المعنى القائم بالله سبحانه بمعنى الكلام النَّفْسِي في علم الله جلَّ شأنه في نظر أحمد بن حنبل وابن حزم ، وقد صحَّ عند أحمد قوله في المناظرة : " القرآن من علم الله وعلم الله غير مخلوق " أو بمعنى صفة الكلام القائمة بالله سبحانه كقيام صفات العلم والقدرة ونحوهما به جلَّ شأنه على تقدير ثبوت إطلاق القرآن عليها ، فدلالة القرآن على المعنى القائم بالله بالاعتبار الأوَّل دلالة اللفظ على مدلوله الوضعي ، ويشمل وجوده العلمي اللفظ والمعنى في آن واحد ، لأنَّ كليهما في علم الله ، ودلالته على الصِّفة القائمة به سبحانه بالاعتبار الثَّاني تكون دلالة عقلية كما لا يخفى .

فقولهم : " القرآن مكتوب في مصاحفنا ، محفوظ في قلوبنا ، مقروء بألسنتنا ، مسموع بأذاننا " من وصف المدلول باسم الدَّالِّ مجازاً ، كما نصَّ على ذلك العلامة السَّعد في " شرح المقاصد " ، بل قال في شرح النَّسْفِيَّة عند شرح قول النَّسْفِي " غير حالٍّ فيها " : أي مع ذلك ليس حالاً في المصاحف ولا في القلوب والألسنة والأذان ، بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى ، يُلفظ ويُسمع بالنَّظم الدَّالِّ عليه ، ويحفظ بالنَّظم المخيل ، ويكتب بتقوش وصور وأشكال موضوعة للحروف الدَّالة عليه ، كما يقال : " النَّار جوهرٌ مُحْرَق ، يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ، ولا يلزم منه كون حقيقة النَّار صوتاً وحرفاً " أ هـ .

(٧) وقبل أن ننهي الحديث عن مسألة الكلام ، تجدر الإشارة هنا إلى مسألة شائكة كانت مثار تساؤل من الكثيرين ، وهي إحدى المسائل التي اختلف فيها السَّلف الصَّالح ، ورمى بعضهم بعضاً بشأنها بالضلال والبدعة وعظائم الأمور ، مع العلم أنَّ الباحث المستقرئ لما كان عليه الأوَّلون ، يجد أنَّهم لم يتطرَّقوا لمسألة اللفظ ، اللهمَّ إلَّا ما نقل عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله ، والذي أشار إلى ذلك بقوله : " ما قام بالله تعالى غير مخلوق ، وما قام بالخلق مخلوق ... واستمرَّ الحال على ذلك إلى أن جاء الإمام الحسين بن علي الكرابيسي (٢٤٥هـ) ، وكان كما قال الذَّهبي في " سير أعلام النبلاء " (٨٠/١٢) : " من بحور العلم ، ذكياً فطناً فصيحاً لسنّاً ، تصانيفه في الفروع والأصول تدلُّ على تبحُّره " .

وقد أشار الذَّهبي في " سير أعلام النبلاء " (٨٠/١٢) إلى أنَّ الكرابيسي هو أوَّل من فتق اللفظ ، فقال : " قَالَ حُسَيْنٌ فِي الْقُرْآنِ : لَفْظِي بِهِ مَخْلُوقٌ ، فَبَلَغَ قَوْلُهُ أَحْمَدَ ، فَأَنْكَرَهُ ، وَقَالَ : هَذِهِ بِدْعَةٌ . فَأَوْصَحَ حُسَيْنٌ الْمَسْأَلَةَ ، وَقَالَ : تَلَفُّظُكَ بِالْقُرْآنِ - يَعْنِي : غَيْرِ الْمَلْفُوظِ - . وَقَالَ فِي أَحْمَدَ : أَيُّ شَيْءٍ نَعْمَلُ بِهَذَا الصَّبِيِّ ؟ إِنْ قُلْنَا : مَخْلُوقٌ ، قَالَ : بِدْعَةٌ ، وَإِنْ قُلْنَا : غَيْرُ مَخْلُوقٍ ، قَالَ : بِدْعَةٌ . فَغَضِبَ لِأَحْمَدَ أَصْحَابُهُ ، وَنَالُوا مِنْ حُسَيْنٍ ... وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَا ابْتَدَعَهُ الْكَرَابِيسِيُّ ،

وَحَرَّرَهُ فِي مَسْأَلَةِ التَّلْفِظِ، وَأَنَّهُ مَخْلُوقٌ هُوَ حَقٌّ، لَكِنَّ أَبَاهُ الْإِمَامَ أَحْمَدُ، لِئَلَّا يُتَدَرَّعَ بِهِ إِلَى الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، فَسَدَّ الْبَابَ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقْدِرُ أَنْ تَفَرِّقَ التَّلْفِظَ مِنَ الْمَلْفُوظِ الَّذِي هُوَ كَلَامُ اللَّهِ إِلَّا فِي ذَهْنِكَ .

وتابع الكراييسي في مقالته هذه العديد من الأئمة ، قال الإمام ابن عبد البر في كتابه : "الانتقاء" (ص ١٦٥) : أثناء كلامه عمن أخذ عن الشافعي علمه : " وَكَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ صَدَاقَةٌ وَكَيْدَةٌ ، فَلَمَّا خَالَفَهُ فِي الْقُرْآنِ ، عَادَتْ تِلْكَ الصَّدَاقَةُ عِدَاوَةً ، فَكَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَطْعَنُ عَلَى صَاحِبِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ كَانَ يَقُولُ : مَنْ قَالَ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ فَهُوَ جَهَنَّمِيٌّ ، وَمَنْ قَالَ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ وَلَا يَقُولُ غَيْرَ مَخْلُوقٍ وَلَا مَخْلُوقٌ فَهُوَ وَاقِفِيٌّ ، وَمَنْ قَالَ : لَفْظِي بِالْقُرْآنِ مَخْلُوقٌ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ ، وَكَانَ الْكِرَائِيسِيُّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ كِلَابٍ ، وَأَبُو نَوْرٍ ، وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَطَبَقَاتُهُمْ يَقُولُونَ : أَنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي تَكَلَّمَ بِهِ اللَّهُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ ، لَا يُجُوزُ عَلَيْهِ الْخُلُقُ ، وَإِنَّ تِلَاوَةَ التَّالِي وَكَلَامِهِ بِالْقُرْآنِ كَسَبَتْ لَهُ وَفِعَلَهُ ، وَذَلِكَ مَخْلُوقٌ ، وَأَنَّهُ حِكَايَةٌ عَنْ كَلَامِ اللَّهِ ، وَلَيْسَ هُوَ الْقُرْآنُ الَّذِي تَكَلَّمَ اللَّهُ بِهِ ، وَشَبَّهَهُ بِالْحَمْدِ وَالشُّكْرِ لِلَّهِ ، وَهُوَ غَيْرُ اللَّهِ ، فَكَمَا يُوجَرُّ فِي الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ وَالتَّهْلِيلِ وَالتَّكْبِيرِ فَكَذَلِكَ يُوجَرُّ فِي التَّلَاوَةِ " .

ثم قال الذهبي في السير (١١/ ٢٩٠) : " فَقَدْ كَانَ هَذَا الْإِمَامُ لَا يَرَى الْخَوْصَ فِي هَذَا الْبَحْثِ؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يُتَدَرَّعَ بِهِ إِلَى الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ، وَالْكَفُّ عَنْ هَذَا أَوَّلَى، آمَنَّا بِاللَّهِ -تَعَالَى- وَبِمَلَائِكَتِهِ، وَبِكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَأَقْدَارِهِ، وَالْبَعْثِ وَالْعَرْضِ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الدِّينِ ... وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّلْفِظَ شَيْءٌ مِنْ كَسْبِ الْقَارِئِ غَيْرِ الْمَلْفُوظِ، وَالْقِرَاءَةُ غَيْرُ الشَّيْءِ الْمَقْرُوءِ، وَالتَّلَاوَةُ وَحُسْنُهَا وَتَجْوِيدُهَا غَيْرِ الْمُتَلَوِّ، وَصَوْتُ الْقَارِئِ مِنْ كَسْبِهِ فَهُوَ يُعَدُّ التَّلْفِظَ وَالصَّوْتُ وَالْحَرَكَةُ وَالنُّطْقُ، وَإِخْرَاجَ الْكَلِمَاتِ مِنْ أَدَوَاتِهِ الْمَخْلُوقَةِ، وَلَمْ يُعَدِّثْ كَلِمَاتِ الْقُرْآنِ، وَلَا تَرْتِيبَهُ، وَلَا تَأْلِيفَهُ، وَلَا مَعَانِيَهُ " .

وقال الذهبي في السير (١٢/ ٥٧٢) : " ...كَانَ مُسْلِمٌ بِنَ الْحَجَّاجِ يُظْهِرُ الْقَوْلَ بِاللَّفْظِ، وَلَا يَكْتُمُهُ، فَلَمَّا اسْتَوْطِنَ الْبُخَارِيَّ تَيْسَابُورَ أَكْثَرَ مُسْلِمِ الْاِخْتِلَافِ إِلَيْهِ، فَلَمَّا وَقَعَ بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَالدَّهْلِيِّ مَا وَقَعَ فِي مَسْأَلَةِ اللَّفْظِ، وَنَادَى عَلَيْهِ، وَمَنَعَ النَّاسَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ إِلَيْهِ، حَتَّى هُجِرَ، وَسَافَرَ مِنْ تَيْسَابُورَ، قَالَ: فَقَطَعَهُ أَكْثَرُ النَّاسِ غَيْرِ مُسْلِمٍ. فَلَبِغَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، فَقَالَ يَوْمًا: إِلَّا مَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَحْضَرَ مَجْلِسَنَا. فَأَخَذَ مُسْلِمٌ رِدَاءَهُ فَوَقَّ عِمَامَتَهُ، وَقَامَ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ. ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْهِ بِمَا كَتَبَ عَنْهُ عَلَى ظَهَرِ جَمَالٍ. قَالَ: وَكَانَ مُسْلِمٌ يُظْهِرُ الْقَوْلَ بِاللَّفْظِ وَلَا يَكْتُمُهُ " .

وقال الإمام الشُّبَكِيُّ فِي الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى (٢/ ١١٩) : " وَمَقَالَةُ الْحُسَيْنِ هَذِهِ قَدْ نَقَلَ مِثْلَهَا عَنْ الْبُخَارِيِّ ، وَالْحَارِثِ بْنِ أَسَدِ الْمَحَاسِنِيِّ ، وَمُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ الْمَرْوَزِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ " .

ويطيب لي هنا أن أثبت فتوى الإمام العز بن عبد السلام في هذا الشأن كما جاءت في رسالته "الملحة في الاعتقاد" (ص ١٩-٢١) ، قال : " فكيف يظنُّ بأحمد بن حنبل وغيره من العلماء أن يعتقدوا أنَّ وصف الله القديم بذاته هو عين

لفظ اللافتين ، ومداد الكاتبين ، مع أن وصف الله قديم ، وهذه الألفاظ والأشكال حادثة بضرورة العقل وصريح النقل ، وقد أخبر الله تعالى عن حدوثها في ثلاثة مواضع من كتابه :

المَوْضِعُ الْأَوَّلُ : قوله : ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء : ٢] جعل الآتي محدثاً ، فمن زعم أنه قديم فقد ردّ على الله سبحانه وتعالى ، وإنّما هذا المحدث دليل على القديم ، كما أنّنا إذا كتبنا اسم الله عزّ وجلّ في ورقة لم يكن الرّب القديم حالاً في تلك الورقة ، فكذاك الوصف القديم إذا كتب في شيء لم يحل الوصف المكتوب حيث حلّت الكتابة . المَوْضِعُ الثَّانِي : قوله : ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ * وَمَا لَا تُبْصِرُونَ * أَنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة : ٣٨-٤٠] ، وقول الرسول صفة للرّسول ، ووصف الحادث حادث يدلّ على الكلام القديم ، فمن زعم أن قول الرسول قديم فقد ردّ على رب العالمين . ولم يقتصر سبحانه وتعالى على الإخبار بذلك حتّى أقسم على ذلك بأنّهم الأقسام ، فقال تعالى : ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ﴾ أي تشاهدون ، ﴿وَمَا لَا تُبْصِرُونَ﴾ أي ما لا ترونه ، فاندرج في هذا القسم ذاته وصفاته ، وغير ذلك من مخلوقاته . المَوْضِعُ الثَّالِثُ : قوله جلّ قوله : ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ * الْجَوَارِ الْكُنَّسِ * وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ * وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ * أَنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكوير : ١٥-١٩] . والعجب ممّن يقول : القرآن مركّب من حرف وصوت ، ثمّ يزعم أنّه في المصحف ، وليس في المصحف إلّا حرف مجرّد لا صوت معه ، إذ ليس فيه حرف متكوّن من صوت ، فإنّ الحرف اللفظي ليس هو الشّكل ، ولذلك يدرك الحرف اللفظي بالأذان ، ولا يشاهد بالعيان ، ويشاهد الشّكل الكتابي بالعيان ، ولا يسمع بالأذان ، ومن توقّف في ذلك فلا يعدّ من العقلاء فضلاً عن العلماء ، فلا أكثر الله في المسلمين من أهل البدع والأهواء والإضلال والإغواء .

(٨) خلاصة الكلام في هذه المسألة أنّ القرآن بمعنى الكلام النّفسي قديم ليس بمخلوق ، ومن قال بخلقه فقد كفر ، وأمّا القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه والصّوت الذي نسمعه ، والورق الذي نحمله فهو مخلوق ، وهو دالّ على معنى كلام الله تعالى "دلالة عقلية أو عرفية" ، لأنّ الألفاظ مركّبة وحادثة ، والصفة النّفسيّة التي هي الكلام لا يجوز أن تكون كذلك ، لأنّ الحوادث لا تقوم بالخالق عزّ وجلّ . انظر : تهذيب السنوسية (ص ٥٧) .

لكن هذا لا يقال إلّا في مقام التّعليم ، قال الإمام الباجوري : " وأمّا القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق ، لكن يمتنع أن يقال : القرآن مخلوق ويراد به اللفظ الذي نقرؤه إلّا في مقام التّعليم ، لأنّه ربّاً أوهم أنّ القرآن بمعنى كلامه تعالى مخلوق ... " . انظر : تحفة المريد (ص ٥٨) .

وللاستزادة في صفة الكلام انظر : المختصر المفيد في شرح جوهره التوحيد (ص ٦٧-٧٠) ، أصول الدّين للبغدادي (ص ١٠٦-١٠٨) ، حاشية ابن الأمير (ص ١٦٠-١٦٤) ، حاشية الدسوقي على أمّ البراهين (ص ١٧٥-١٨٠) ، الأربعين في أصول الدّين للرازي (ص ٢٤٤-٢٥٨) ، شرح الفقه الأكبر (ص ٧٠-٧٣) ، عون المريد لشرح جوهره التوحيد (ص ٣٦٣-٣٧٥) ، شرح الصاوي على

وهو من صفات (٢٧) الله تعالى القديمة (٢٨) الموجودة قبل وجود العرش والسَّمَاوَات، فالله تعالى موصوف بأنه استوى على العرش قبل وجود العرش (٢٩)، وهل كان جالساً على زعمهم على

جوهره التوحيد (ص ١٧٧-١٨٣)، خير القلائد شرح جواهر العقائد (ص ٦٨-٧٦)، المسامرة بشرح المسامرة (ص ٧٨-٩٠)، أصول الدِّين للغزنوي (ص ١٠٠-١٠٥)، أبقار الأفكار (١/ ٢٦٥-٣١١)، الاقتصاد في الاعتقاد (ص ١٤٠-١٥٤)، الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ٢١١-٢٣٢)، الإنصاف للباقلاني (ص ٦٨-١٤٢)، أصول الدِّين للبزدوي (ص ٦٢-٧٦)، المواقف (ص ٢٩٣-٢٩٦).
(٢٧) عرّف العلماء الصِّفة بتعريفات عديدة منها ما عرفها به الإمام الجرجاني حيث قال: "الصِّفة هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو: طويل وقصير وعاقل وأحمق وغيرها، وهي الأمانة اللازمة بذات الموصوف الذي يُعرف بها". انظر: التعريفات للجرجاني (ص ١٣٦).

وقال الباجوري في شرح السنوسيَّة (ص ١٥): "تُطلق الصِّفة على المعنى الوجودي القائم بالموصوف، وعلى ما ليس بذات". ومن المعلوم أنَّ الصِّفات قضِيَّة اعتباريَّة تُعرف بالعقل والنقل، وأنها ليست أمراً حسيّاً تُدركه بالحواس، بل ما تُدركه منها هو آثارها، كما أنَّ الذات غير مستقلة عن الصِّفات، فلا يتصور وجود ذات بلا صفة أو العكس.
وقد قسّم علماء أهل الحق ما يجب لله من صفات من حيث معناها إلى أقسام أربعة هي:

(١) النَّفْسِيَّة: وهي صفة الوجود، وسمّيت بذلك لأنها تدلُّ على نفس الذات دون معنى زائد عليها.
(٢) السَّلْبِيَّة: وهي ما كان مدلولها سلب صفة لا تليق به سبحانه، وهي صفات: القَدَم، والبقاء، والمخالفة للحوادث، والقيام بالنفس، والوحدانيَّة، وقد سبقت الإشارة إليها.

(٣) المَعَانِي: وهي التي تدلُّ على معنى قائم بذاته تعالى، والمعاني جمع معنى، وهي كلّ صفة قائمة بموصوف، موجبة له حكماً نحو القدرة مثلاً، فهي صفة قائمة بالذات، توجب كونه تعالى قادراً، وصفات المعاني هي صفات: القدرة، والإرادة، والعلم، والسمع، والبصر، والكلام، والحياة.

(٤) المَعْنَوِيَّة: وهي الأحكام التي تترتب على ثبوت صفات المعاني، وسمّيت بذلك لأنها تستلزم صفات المعاني، وهي صفات: كونه عزَّ وجلَّ قادراً، ومريداً، وعالماً، ومتكلماً...

(٢٨) قال الإمام الطَّحاوي في عقيدته: "مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيماً قَبْلَ خَلْقِهِ، لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئاً لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، كَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزَلِيّاً، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيّاً أَزَلِيّاً".

العرش المعدوم قبل وجوده؟ وهل كان جلّ جلاله في السَّاء قبل خلق السَّاء؟ هذا ممَّا لا يتوهمه عاقل. وهل العقل (٣٠) يصدق بحلول القديم في شيء من الحوادث (٣١)؟ فإنَّا لله وإنا إليه راجعون. وعلى الجملة فهذا القائل المجازف وأمثاله قد ادَّعوا ما لا يقبل الثبوت لا عقلاً ولا نقلاً، وقد كفروا وهم يحسبون أنَّهم يحسنون صنعاً (٣٢). والطَّامة الكبرى التي نزلت بهؤلاء دعواهم أنَّهم سلفيُّون (٣٣)، وهم عن سبيل الحقِّ زائغون، وعلى خيار المسلمين يعيبون، فلا حول ولا قوَّة إلاَّ بالله العلي العظيم.

فصفاته سبحانه وتعالى قديمة، لأنَّها لو كانت حادثة وقامت به، للزم قيام الحوادث به سبحانه، وهو محال لما يلزم عليه من اجتماع الوجوب والجواز في ذاته تعالى، وهذا باطل، ولذا فالحكم على أزليَّة الصِّفات مبني على أزليَّة الذات، ولما كانت الذات أزليَّة فالصِّفات كذلك أزليَّة لأنَّها تابعة لها... (٢٩) سيأتي الكلام على موضوع الاستواء في البحث الخاص به لاحقاً.

(٣٠) قال الفيروز آبادي في البصائر (٨٥/٤): "العقل ضدَّ الحمق كالمعقول، والجمع عقول... وسُمِّي العقل عقلاً لأنَّه يعقل صاحبه عمَّا لا يحسن. وهو القوَّة المتهيئة لقبول العلم، ويقال للعلم الذي يستفيده الإنسان بتلك القوَّة العقل أيضاً".

(٣١) معنى الحلول: نفوذُ بعد في بُعد آخر، وهذا يستحيل على الله تعالى، لأنَّ الحال مفتقر إلى المحلِّ، ومنقسم بانقسامه، والله تعالى هو الغني عمَّا سواه، والمنزَّه عن الانقسام والتركيب، ولذا فمن المستحيل أن تحلَّ صفة من صفاته بغيره لاستحالة انفصال الصِّفة عن الذات.

(٣٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]. (٣٣) السِّلَفِيَّة فترة زمنيَّة مباركة تنتهي في العام العاشر بعد المائة الثالثة من هجرة الحبيب ﷺ، ومرجع ذلك إلى ما رواه الشَّيْخَان بسندهما إلى عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوكُهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُوكُهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ». أخرجه البخاري (١٧١/٣) برقم (٢٦٥٢)، مسلم (١٩٦٣/٤) برقم (٢٥٣٣).

ومن المعروف أنَّ القَرْنَ الأوَّل ينتهي بموت آخر صحابي وهو أبو الطُّفَيْل عامر بن واثلة، وذلك في العام العاشر بعد المائة الأولى. ولما كان القَرْنَ مائة عام، إذن ففترة قرون الخيرِيَّة تنتهي في العام العاشر بعد المائة الثالثة.

"ومما لا شك فيه أن سبب هذه الخيرية لأهل تلك القرون الثلاثة من المسلمين ، أنهم يمتثلون الحلقات القريبة الأولى من السلسلة الموصولة بينبوع النبوة وتعاليم الرسالة ، فالحلقة الأولى منها مظهر لذلك الرعيل الأول الذي تلقى عقائد الإسلام ومبادئه من رسول الله ﷺ مباشرة ، واستقرت أحكامه وآدابه الربانية في عقولهم وأفئدتهم صافية عن شوائب الابتداع وكدورات الوسوس والأوهام . والحلقة الثانية منها تمثل التابعين الذين غمرهم ضياء النبوة باتباعهم لأصحاب رسول الله ﷺ ، والاهتداء بهديهم ، والنيل من إشرافاتهم التي اكتسبوها من رؤية رسول الله ﷺ ومجالسته والتأثر بوصاياه ونصائحه . أمّا الحلقة الثالثة ، وهي التي تمثل تابعي التابعين ، فقد كانت إيذاناً بنهاية مرحلة الصفاء الفكري وخلوص الفطرة الإسلامية من الشوائب الدخيلة . حيث بدأ في هذا الوقت ظهور البدع ظهوراً فاشياً ، وتتابعت الفرق الضالة تشدّ عن صراط تلك العصور الثلاثة ، كل فرقة تشق لنفسها عن ذلك الصراط العريض سبيلاً متعرجة تقف على فمه وتدعو إليه مخالفة بذلك قول الله عز وجل : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] .

وظلت رياح الأهواء والبدع والضلالات ، تتكاثر وتتسع ، بعد ذلك ، من عصر إلى عصر ، إلى يومنا هذا ، مصداق قول رسول الله ﷺ فيما رواه الشيخان عن أنس بن مالك : " ... لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ " . أخرجه البخاري (٩/ ٤٩ برقم ٧٠٦٨) .

ولكن ، فما الذي تدعونا إليه هذه الحقيقة التي لا ريب فيها؟ إنّهّا تدعونا إلى أن نربط عقولنا وسلوكنا برابطة الولاء للسلف والاعتداء بهم ، والانضباط بقواعد فهمهم للنصوص ، والتقيّد بكل ما اتفق عليه جميعهم أو جلهم من المبادئ الاعتقادية والأحكام السلوكية ، ونبتدئ ذلك مما ابتدعه المضللون أو الجاهلون ... إن اتباع السلف لا يكون بالانحباس في حرفية الكلمات التي نطقوا بها أو المواقف الجزئية التي اتخذوها ، لأنهم هم أنفسهم لم يفعلوا ذلك . وإنّما يكون بالرجوع إلى ما احتكموا إليه من قواعد تفسير النصوص وتأويلها وأصول الاجتهاد والنظر في المبادئ والأحكام ... " . انظر : السلفية للبوطي (ص ١٠-١٢ باختصار) .

ومن المعلوم أنّ الحجب على العقول لا يؤدي إلا إلى التجهيل وتعطيل العقول ، لأنّ مؤدّى مثل هذه الدّعوى يقول لنا : حمّدوا عقولكم ولا تفكّروا بها ، لأنّ السلف فكّروا وأغنوكم عن عناء التفكير ، مع أنّه لا يوجد في كتاب الله تعالى ولا سنة الحبيب ﷺ ولا أقوال السلف أنفسهم ما يفيد تجميد العقول وتعطيلها . ومما يقطع الشّغب في هذه المسألة قوله تعالى : ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣] . كما أنّ الله

تعالى يخاطبنا ويأمرنا إن نحن تنازعنا في شيء أن نرد ذلك المتنازع فيه إلى الله والرسول ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء : ٥٩] . ولم يقل : ردُّوه إلى فهم السلف .

جاء في دفع شبه التشبيه (ص ١١١) : " وقد سئل الإمام أحمد عن مسألة فأفتى فيها ، فقيل له : هذا لا يقول به ابن المبارك ، فقال : ابن المبارك لم ينزل من السماء " .

وعلاوة على ما قدّمنا ، فإنَّ النّاطر فيما كان عليه السلف يجد أنّهم قد اختلفوا في العديد العديد من فروع العقيدة "وها نحن ذا نذكر نماذج من اختلاف السلف بعض الفروع العقديّة ، فنقول :

المثال الأوّل : اختلافهم في مسألة خلق القرآن ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ...

المثال الثاني : اختلافهم في رؤية سيّدنا محمد ﷺ لله تعالى ليلة الإسراء ، وقد وقع الخلاف فيها بين السيّدّة عائشة وابن عبّاس ؓ ، كما تجد ذلك في البخاري (ص ٩٥٤ برقم ٤٨٥٥) ، مسلم (ص ٩٧ برقم ١٧٦-١٧٧) .

المثال الثالث : اختلافهم في مسألة الميزان : قال الحافظ أبو حيّان في البحر المحيط (١٤/٥) : " اختلفوا هل ثَمَّ وزن وميزان حقيقة أم ذلك عبارة عن إظهار العدل التام والقضاء السويّ والحساب المحرّر ؟ فذهبت المعتزلة إلى إنكار الميزان ، وتقدّمهم إلى هذا مجاهد والضحاك والأعمش وغيرهم ، وعبر بالثقل عن كثرة الحسنات وبالحفة عن قليتها ...

وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٣/٥٣٨) : " وقد ذهب بعض السلف إلى أن الميزان بمعنى العدل والقضاء " . والأمثلة في ذلك كثيرة ...

" وإذا كان هذا الذي قلناه واضحاً ، وما إخاله يخفى على أحد ، فإنَّ من الخطأ بمكان أن نعتمد إلى كلمة (السلف) فنصوغ منها مصطلحاً جديداً ، طارئاً على تاريخ الشريعة الإسلامية والفكر الإسلامي ، إلّا وهو (السلفيّة) فنجعله عنواناً مميّزاً تندرج تحته فئة معيّنة من المسلمين ، تتخذ لنفسها من معنى هذا العنوان وحده مفهوماً معيّنًا ، وتعتمد فيه على فلسفة متميّزة ، بحيث تغدو هذه الفئة بموجب ذلك جماعة إسلاميّة جديدة ، في قائمة جماعات المسلمين المتكاثرة والمتعارضة بشكل مؤسف في هذا العصر ، تمتاز عن بقيّة المسلمين بأفكارها وميولاتها ، بل تختلف عنهم حتّى بمزاجها النفسي ومقاييسها الأخلاقيّة ، كما هو الواقع اليوم فعلاً .

بل إننا لا نعدو الحقيقة إن قلنا : إن اختراع هذا المصطلح بمضامينه الجديدة التي أشرنا إليها ، بدعة طارئة في الدين ، لم يعرفها السلف الصالح لهذه الأمة ولا الخلف الملتزم بنهجه " . انظر : السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي (ص ١٣) .

ومما يؤكد بدعية هذه الدعوة أن الكثير مما أضافوه إلى السلف وقالوا بأن السلف يقولون به ما هو إلا كسراب ببقية إذا ما عُرض على المسبار العلمي ، فإن السلف لم يقولوا بما قوَّهم إياه هؤلاء .

يقول الإمام أبو زهرة في كتابه تاريخ المذاهب الإسلامية (ص ١٩٢ فما بعدها) ناقلاً عن ابن تيمية : " ... ومذهب السلف بين التعطيل والتتمثيل ، فلا يمثلون صفات الله تعالى بصفات خلقه ، كما لا يصفون ذاته بذوات خلقه ، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ﷺ فيعطّلوا أسماؤه الحسنی وصفاته العلاء ، يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويلحدون في أسماء الله وآياته ، وكل واحد من فريق التعطيل والتتمثيل جامع بين التعطيل والتتمثيل ، ويكرّر هذا المعنى فيقول مؤكداً : أن الله ينزل ويكون في فوق وتحت من غير كيف .

وليس في كتاب الله تعالى ، ولا في سنة رسول الله ﷺ ، ولا عن أحد من سلف الأمة ولا من الصحابة والتابعين ، ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف ، حرف واحد يخالف ذلك لا نصّاً ولا ظاهراً ، ولم يقل أحد منهم أن الله ليس في السماء ، ولا أنه ليس على العرش ، ولا أنه بذاته في كل مكان ، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء ، ولا أنه داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل ولا منفصل ، ولا أنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ونحوها " . (المجموعة الكبرى في مجموعة الرسائل الكبرى (ص ٤٠٩) .

قال أبو زهرة : " وعلى ذلك يقرّر ابن تيمية أن مذهب السلف هو إثبات كل ما جاء في القرآن الكريم من فوقية وتحتية واستواء على العرش ، ووجه ويد ومحبة وبغض ، وما جاء في السنة من ذلك أيضاً من غير تأويل وبالظاهر الحرفي ، فهل هذا هو مذهب السلف حقاً؟ ونقول في الإجابة عن ذلك : لقد سبقه بهذا الحنابلة في القرن الرابع الهجري كما بيّنّا ، وادّعوا أن ذلك مذهب السلف ، وناقشهم العلماء في ذلك الوقت وأثبتوا أنه يؤدي إلى التشبيه والجسمية لا محالة ، وكيف لا يؤدي إليهما ، والإشارة الحسية إليه جائزة ، لذا تصدّى لهم الإمام الفقيه الحنبلي الخطيب ابن الجوزي ، ونفى أن يكون ذلك مذهب السلف ، ونفى أيضاً أن يكون ذلك رأي الإمام أحمد . وقال ابن الجوزي في ذلك : " رأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح ... فصنّفوا كتباً شانوا بها المذهب ، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام ، فحملوا الصفات على مقتضى الحس ، فسمعوا أن الله خلق آدم على صورته ، فأثبتوا له صورة ووجهاً زائداً على الذات ، وفماً ولهوات وأضراساً ، وأضواء لوجهه ، ويدين وأصبعين وكفّاً

وخنصرأ وإيهامأ ، وصدراً وفخذأ وساقين ورجلين ، وقالوا : ما سمعنا بذكر الرأس !!! وقد أخذوا بالظاهر في الأسماء والصفات ، فسَمُّوها بالصفات تسمية مبتدعة ، ولا دليل في ذلك من النقل ولا من العقل ، ولم يلتفتوا إلى النُصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى ، ولا إلى إلغاء ما توجهه الظواهر من صفات الحدوث ، ولم يقتنعوا أن يقولوا صفة فعل ، حتَّى قالوا صفة ذات ، ثمَّ لما أثبتوا أنَّها صفات ، قالوا : لا نحملها على توجيه اللغة ، مثل يد على نعمة وقدرة ، ولا مجيء وإتيان على معاني برّ ولطف ، ولا ساق على شدَّة ، بل نحملها على ظواهرها المتعارفة ، والظاهر هو المعهود من نعوت الأدميين ، والشَّيء إِنَّمَا يُحمل على حقيقته إن أمكن ، فإنَّ صرف صارف حل على المجاز . ثمَّ يتحرَّجون من التَّشبيه ، ويأنفون من إضافته إليهم ، ويقولون نحن أهل السُّنَّة ، وكلامهم صريح في التَّشبيه ، وقد تبعهم خلق من العوام . وقد نصحت التَّابع والمتبوع ، وقلت : يا أصحابنا ، أنتم أصحاب نقل وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل رحمه الله يقول وهو تحت السيَّاط : كيف أقول ما لم يُقل ، فإيَّاكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه ، ثمَّ قلت : الأحاديث تُحمل على ظاهرها ، فظاهر القدم الجارحة ، ومن قال استوى بذاته المقدَّسة فقد أجراه سبحانه مجرى الحسيَّات ، وينبغي إلَّا يهمل ما ثبت به الأصل وهو العقل ، فإنَّما به عرفنا الله تعالى ، وحكمنا له بالقدم ، فلو أنكم قلتُم : نقرأ الأحاديث ونسكت ما أنكر أحد عليكم ، وإنَّما حملكم إيَّاه على الظاهر قبيح ، فلا تُدخلوا في مذهب هذا الرَّجل السَّلَفي ما ليس منه " .

وقد أفاض ابن الجوزي في بيان بطلان ما اعتمدوا عليه من أقوال ... ولقد قال بذلك القول الذي ينقده ابن الجوزي القاضي أبو يعلى الفقيه الحنبلي المشهور المتوفَّى سنة (٤٥٧هـ) ، وكان مثار نقد شديد وُجِّه إليه ، حتَّى لقد قال فيه بعض فقهاء الحنابلة : "لقد شان أبو يعلى الحنابلة شيئاً لا يغسله ماء البحار" . وقال مثل ذلك القول من الحنابلة ابن الزَّاغوني المتوفَّى (٥٢٧هـ) وقال فيه بعض الحنابلة أيضاً : "إنَّ في قوله من غرائب التَّشبيه ما يحارُّ فيه النِّبيه" ، وهكذا استنكر الحنابلة ذلك الاتِّجاه ، عندما شاع في القرن الرَّابع والقرن الخامس ، ولذلك استتر ذلك المذهب حتَّى أعلنه ابن تيمية في جرأة وقوَّة ، وزاد آراءه انتشاراً اضطهاده بسببها ، فإنَّ الاضطهاد يذيع الآراء وينشرها ، ولذلك كثر أتباعه بسبب الاضطهاد ، وكسب الرَّأي ذيوماً وانتشاراً .

ونرى هنا أنَّه يجب أن نذكر أنَّ ادعاء أنَّ هذا مذهب السَّلَف موضع نظر ، وقد رأينا رأي ابن الجوزي في ذلك الرَّأي عندما شاع في عصره .

ولنا أن ننظر نظرة أخرى ، وهو من النَّاحية اللغويَّة ، لقد قال سبحانه : ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح : ١٠] ، وقال : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص : ٨٨] ، أهذه العبارات يُفهم منها تلك المعاني الحسيَّة ، أم أنَّه تفهم منها أمور

أخرى تليق بذات الله تعالى؟ فيصح أن تفسر اليد بالقوة أو النعمة ، ويصح أن يفسر الوجه بالذات ، ويصح أن يفسر النزول إلى السماء الدنيا بمعنى قرب حسابه ، وقربه سبحانه وتعالى من العباد ، وأن اللغة تتبع هذه التفسيرات ، والألفاظ تقبل هذه المعاني؟

وكذلك فعل الكثيرون من علماء الكلام ، ومن الفقهاء والباحثين ، وهو أولى بلا شك من تفسيرها بمعانيها الظاهرة الحرفية والجهل بكيفياتها ، كقولهم : أن الله يداً ولكن لا نعرفها ، وليست كأيدي الحوادث ، والله نزولاً وليس كنزولنا ، إلخ آخره ، فإن هذه إحالات على مجهولات لا نفهم مؤداها ولا عاقبتها ، بينما لو فسرناها بمعان تقبلها اللغة وليست غريبة عنا لوصلنا إلى أمور قريبة فيها تنزيه ، وليس فيها تجهيل ... إن هذا يؤدّي عند ابن تيمية إلى أن الأسلم هو التفويض الذي يدعيه وينسبه إلى السلف الصالح ، فيأخذ الألفاظ بظواهرها الحرفية ، ويطلقها على معانيها الظاهرة في أصل الدلالة ، ولكنه يقرّر أنها ليست كالحوادث ، ويفوض فيها بعد ذلك ، ولا يفسر ، ويقول : إن محاولة التفسير زيف ، ويعتمد على قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدَ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران : ٧] .

فابن تيمية يعتقد أنه بهذا يجمع بين التفسير والتفويض ، فهو يفسر بالمعنى الظاهر ، وينزه عن الحوادث ، ويفوض في الكيف والوصف ، فهو يرى أن الصحابة كانوا يعلمون معاني الآيات المتشابهات التي فيها وصف اليد والرجل والوجه والاستواء والنزول وغير ذلك ، ويعلمونها على معانيها الظاهرة ، ولا يحاولون تعرف كيفها وحقيقتها ، كما لا يحاولون معرفة حقيقة الذات . هذا ما يقرره ابن تيمية مذهباً للسلف ، ولكن يخالفه في ذلك الغزالي فيقرّر في كتابه "إلجام العوام عن علم الكلام" ، أن هذه الألفاظ التي تجري في العبارات القرآنية والأحاديث النبوية لها معان ظاهرة ، وهي الحسية التي نراها ، وهي محالة على الله تعالى ، ومعان أخرى مجازية مشهورة يعرفها العربي من غير تأويل ، ولا محاولة تفسيره ، فيقول في ذلك ﷺ : "التفديس معناه أنه إذا سمع اليد والإصبع" وقوله ﷺ : "إن الله خمر طينة آدم بيده" وما ورد قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن "فينبغي أن يعلم أن هذه الألفاظ تُطلق على معنيين : (أحدهما) : وهو الوضع الأصلي ، وهو عضو مركّب من لحم وعظم وعصب ، وللحم والعظم والعصب جسم مخصوص وصفات مخصوصة ، وأعني بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو إلا أن يتنحى عن ذلك المكان ، وقد يستعار هذا اللفظ أعني اليد لمعنى آخر ليس هذا المعنى بجسم أصلاً ، كما يقال : البلدة في يد الأمير ، فإن ذلك مفهوم ، وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلاً ، فعلى العملي وغير

وَأَمَّا مَذْهَبُ السَّلَفِ والخلف بالنسبة للآيات والأحاديث المتشابهة . فقد اتَّفَقَ الكلُّ على أَنَّ الله تعالى منزَّه عن صفات الحوادث (٣٤)،

العامِّي أن يتحقَّق قطعاً وبقيناً أَنَّ الرَّسول ﷺ لم يرد بذلك جسماً هو عضو مركَّب من لحم ودم وعظم ، وأنَّ ذلك في حقِّ الله تعالى مُحال ، وهو عنه مقدَّس ، فإنَّ خطر بباله أَنَّ الله جسم مركَّب من أعضاء فهو عابد صنم ، فإنَّ كلَّ جسم مخلوق ، وعبادة المخلوق كفر ، وعبادة الصَّنم كانت كفراً لأنَّه مخلوق . ونرى من هذا أَنَّ حُجَّةَ الإسلام الغزالي بيِّن معاني هذه الألفاظ بمجازها المشهور الذي هو واضح فيها كلُّ الوضوح ، ولا شكَّ أَنَّ السَّلَف الصَّالح الذين يفهمون مجازي اللغة وحقيقتها كانوا يطلقون هذه الألفاظ على معانيها المجازية المشهورة التي كانوا هم يستعملونها ، فهل يتصوَّر أَنَّ الذين يبايعون النَّبي ﷺ تحت الشَّجرة عندما يتلون قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِيسُورٌ إِلَيْهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح : ١٠] . يفهمون أَنَّ اليد هنا يد ليست كيد المخلوقات ، ولا يفهمون أَنَّ المراد سلطان الله تعالى وقدرته ، بدليل ما فيها من تهديد لمن ينكث بأنَّ مغبَّة النكث تعود عليه . ولذلك نحن نرجِّح منهاج الماتريدي ومنهاج ابن الجوزي ومنهاج الغزالي ، ونرى أَنَّ الصَّحابة كانوا يفسِّرون بالمجاز إن تعذَّر إطلاق الحقيقة ، كما يفسِّرون بالحقيقة في ذاتها" . (٣٤) قال الإمام الأصفهاني في "حلية الأولياء" (٧٣/١) : " حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْحَارِثِ ، ثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الْحَبَّابِ الْجُمَحِيُّ ، ثَنَا مُسَدَّدٌ ، ثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ سَعْدٍ ، قَالَ : كُنْتُ بِالْكُوفَةِ فِي دَارِ الْإِمَارَةِ ، دَارِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، إِذْ دَخَلَ عَلَيْنَا نَوْفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِالْبَابِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : عَلَيَّ بِهِمْ ، فَلَمَّا وَقَفُوا بَيْنَ يَدَيْهِ قَالُوا لَهُ : يَا عَلِيُّ صِفْ لَنَا رَبَّكَ هَذَا الَّذِي فِي السَّمَاءِ ، كَيْفَ هُوَ ، وَكَيْفَ كَانَ ، وَمَتَى كَانَ ، وَعَلَى أَيِّ شَيْءٍ هُوَ ؟ فَاسْتَوَى عَلِيٌّ جَالِسًا وَقَالَ : مَعْشَرَ الْيَهُودِ اسْمِعُوا مِنِّي ، وَلَا تُبَالُوا أَنْ لَا تَسْأَلُوا أَحَدًا غَيْرِي ، إِنَّ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الْأَوَّلُ لَمْ يَبْدُ بِمَاءٍ ، وَلَا مُتَأَزِّجٌ مَعِيٍّ ، وَلَا حَالٌ وَهْمًا ، وَلَا شَيْءٌ يَنْقُصُ ، وَلَا مُحْجُوبٌ فِيْهِ حَوَى ، وَلَا كَانَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَيَقَالُ : حَدِثْ ، بَلْ جَلَّ أَنْ يُكَيَّفَ الْمُكَيَّفَ لِلْأَشْيَاءِ كَيْفَ كَانَ ، بَلْ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزُولُ لِإِخْتِلَافِ الْأَرْزَامِ ، وَلَا لِتَقَلُّبِ شَأْنٍ بَعْدَ شَأْنٍ ، وَكَيْفَ يُوصَفُ بِالْأَشْبَاحِ ، وَكَيْفَ يُنْعَتُ بِالْأَلْسُنِ الْفِصَاحِ ، مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَشْيَاءِ فَيَقَالُ : بَائِنٌ ، وَلَمْ يَكُنْ عَنْهَا فَيَقَالُ : كَائِنٌ ، بَلْ هُوَ بِلَا كَيْفِيَّةٍ ، وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ، وَأَبْعَدُ فِي الشَّيْءِ مِنْ كُلِّ بَعِيدٍ ، لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ عِبَادِهِ شَخْصٌ لِحُطَّةٍ ، وَلَا كُرُورٌ لِفُظَةٍ ، وَلَا اِزْدِلَافٌ رُبُوعَةٍ ، وَلَا انْبِسَاطٌ خُطُوعَةٍ ، فِي غَسَقٍ لَيْلٍ دَاجٍ ، وَلَا إِذْلَاجٍ لَا يَتَغَشَّى عَلَيْهِ الْقَمَرُ الْمُنِيرُ ، وَلَا انْبِسَاطُ الشَّمْسِ ذَاتِ النُّورِ ، بِضَوْوِهَا فِي الْكُرُورِ ، وَلَا إِقْبَالٌ لَيْلٍ مُقْبِلٍ ، وَلَا إِذْبَارٌ نَهَارٍ مُدْبِرٍ ، إِلَّا وَهُوَ مُحِيطٌ بِمَا يُرِيدُ مِنْ تَكْوِينِهِ ، فَهُوَ الْعَالِمُ بِكُلِّ

مَكَانٍ، وَكُلَّ حِينٍ وَأَوَانٍ، وَكُلَّ نَهَائَةٍ وَمُدَّةٍ، وَالْأَمَدُ إِلَى الْخَلْقِ مَضْرُوبٌ، وَالْحَدُّ إِلَى غَيْرِهِ مَنْسُوبٌ، لَمْ يَخْلُقِ الْأَشْيَاءَ مِنْ أُصُولٍ أَوَّلِيَّةٍ، وَلَا بِأَوَائِلٍ كَانَتْ قَبْلَهُ بَدِيَّةً، بَلْ خَلَقَ مَا خَلَقَ فَأَقَامَ خَلْقَهُ، وَصَوَّرَ مَا صَوَّرَ فَأَحْسَنَ صُورَتَهُ، تَوَحَّدَ فِي عُلُوِّهِ .

فَلَيْسَ لِسَيِّئٍ مِنْهُ امْتِنَاعٌ، وَلَا لَهُ بِطَاعَةِ شَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ انْتِفَاعٌ، إِجَابَتُهُ لِلدَّاعِينَ سَرِيعَةٌ، وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ لَهُ مُطِيعَةٌ، عِلْمُهُ بِالْأَمْوَاتِ الْبَائِدِينَ كَعِلْمِهِ بِالْأَحْيَاءِ الْمُتَقَلِّبِينَ، وَعِلْمُهُ بِمَا فِي السَّمَوَاتِ الْعُلَى كَعِلْمِهِ بِمَا فِي الْأَرْضِ السُّفْلَى، وَعِلْمُهُ بِكُلِّ شَيْءٍ، لَا تُحِيرُهُ الْأَصْوَاتُ، وَلَا تَشْغَلُهُ اللَّغَاتُ، سَمِيعٌ لِلْأَصْوَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ، بِلَا جَوَارِحَ لَهُ مُؤْتَلِفَةٍ، مُدَبِّرٌ بِصِيرٍ عَالِمٌ بِالْأُمُورِ، حَيٌّ قَيُّومٌ. سُبْحَانَهُ كَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا بِلَا جَوَارِحَ وَلَا أَدَوَاتٍ، وَلَا شَفَةَ وَلَا هَوَاتٍ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ تَكْيِيفِ الصِّفَاتِ، مَنْ زَعَمَ أَنَّ إِلَهَنَا مُحَدِّودٌ، فَقَدْ جَهَلَ الْخَالِقَ الْمُعْبُودَ، وَمَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْأَمَّاكِينَ بِهِ مُحِيطٌ، لَزِمَتْهُ الْحَيْرَةُ وَالتَّخْلِيطُ، بَلْ هُوَ الْمُحِيطُ بِكُلِّ مَكَانٍ، فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا أَيُّهَا الْمُتَكَلِّفُ لَوْصِفِ الرَّحْمَنَ بِخِلَافِ التَّنْزِيلِ وَالْبُرْهَانِ، فَصِفْ لِي جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، هِيَئَاتِ أَنْعِجْزُ عَنْ صِفَةِ مُخْلُوقٍ مِثْلِكَ، وَتَصِفْ الْخَالِقَ الْمُعْبُودَ، وَأَنْتَ تُدْرِكُ صِفَةَ رَبِّ الْهَيْئَةِ وَالْأَدَوَاتِ، فَكَيْفَ مَنْ لَمْ تَأْخُذْهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ، لَهُ مَا فِي الْأَرْضِينَ وَالسَّمَوَاتِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ". هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانِ كَذَا رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْهُ مُرْسَلًا . ذكره صاحب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (١/ ٤٠٨ برقم ١٧٣٧) .

وعلى تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث مضت الأمة ، ولم يشذ في ذلك إلا المشبهة الذين تنكَّبوا طريق الحق وحادوا عن سواء السبيل ، فشبَّهوا الله تعالى بخلقه ، فما كان من علماء الأمة إلا أن بينوا عوارهم ، وأبطلوا زيفهم وما ذهبوا إليه بالحجج البيِّنات والأدلة الدامغات ...

(٣٥) نسبة المكان إلى الله تعالى نسبة المخلوق إلى الخالق ، وأتَّى يحتاج الخالق لشيء خلقه؟!

قال الحافظ البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٤٠٠) : " اسْتَدَلَّ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي نَفْيِ الْمَكَانِ عَنْهُ بِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ» . وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ" . وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فَوْقَهُ شَيْءٌ وَلَا دُونَهُ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ فِي مَكَانٍ" .

وقال الإمام علي رضي الله عنه : " قد كَانَ وَلَا مَكَانَ وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا كَانَ " . انظر : الفرق بين الفرق (ص ٣٢١) .

وقال الإمام زين العابدين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ أجمعين : " أَنْتَ اللَّهُ الَّذِي لَا يَحْوِيكَ مَكَانٌ ... " . انظر : إتحاف السادة المتقين (٤/ ٣٨٠) .

ولا في السَّماء (٣٦)، ولا في غيرهما، ولا يَتَّصِف بالحلول في شيء من الحوادث، ولا بالاتِّصال بشيء منها، ولا بالتَّحوُّل والانتقال ونحوهما من صفات الحوادث، بل هو سبحانه وتعالى على ما كان عليه قبل خلق العرش والكرسي والسَّموات وغيرها من الحوادث.

وقال الإمام الأكبر أبو حنيفة في كتابه الفقه الأيسر (ص ٥٧) ضمن مجموعة العالم والمتعلِّم : "قلت : رأيت لو قيل : أين الله تعالى؟ فقال : يُقال له : كان الله تعالى ولا مكان قبل إن يخلق الخلق، وكان الله تعالى ولم يكن أين ولا خلق ولا شيء، وهو خالق كل شيء ...".

وقال الإمام الطَّحاوي في عقيدته : "وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْغَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ ". وقد ذكر الإمام السُّبكي في الطَّبَقَات أَنَّ الْأُمَّة تَلَقَّتْ عَقِيدَةَ الْإِمَامِ الطَّحَاوي بالقبول ...

وقال الإمام العزَّ بن عبد السَّلام كما في عقيدته التي ذكرها الإمام السُّبكي في الطَّبَقَات (٢١٩/٨) : " ... الْوَاحِدُ الْأَحَدُ ، الْفَرْدُ الصَّمَدُ ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ، لَيْسَ بِجِسْمٍ مُصَوَّرٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ مُحْدُودٍ مُقَدَّرٍ ، وَلَا يَشَبْهُ شَيْئًا وَلَا يُشَبَّهُهُ شَيْءٌ ، وَلَا تَحِيطُ بِهِ الْجِهَاتُ ، وَلَا تَكْتَنِفُهُ الْأَرْضُونَ وَلَا السَّمَوَاتُ ، كَانَ قَبْلَ أَنْ كَوْنَ الْمَكَانَ ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ ... ". وهذا القدر من النُّقُولِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِنَفْيِ الْمَكَانِ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى اكْتَفَى ، إِذْ لَوْ أَرَدْنَا الْإِسْتِرْسَالَ لَطَالَ بَنَاءُ الْمَقَامِ ، وَيَكْفِي فِي هَذَا أَنْ نَرُدَّ مَعَ الْإِمَامِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْبَغْدَادِيِّ قَوْلَهُ فِي كِتَابِهِ : "الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ" (ص ٣٣٣) : "وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْوِيهِ مَكَانٌ ، وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ ". وللاستزادة انظر : أبحاث الأفكار (٢/ ٣٩٥ فما بعدها) ، شرح المقاصد (٤/ ٤٤٤) ، فتح الباري (٣/ ٤١٥) ، (١٣/ ٤١٨-٤١٩) ، (١٣/ ٤٣٣) ، (١٣/ ٤٨٤) ، أصول الدِّين للغزنوي (ص ٦٩-٧١) ، معالم أصول الدِّين للرازي (ص ٣٦-٣٧) ، الأربعين في أصول الدِّين للرازي (ص ١٥٢-١٦٤) ، ردود على السَّلَفِيَّة (ص ٧٤-٧٩) ، مختلف الحديث (ص ١٤٩).

(٣٦) قال الإمام السُّبكي في طبقاته الكبرى (٥/ ٢٢) : " قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : سَأَلْتُ مَالِكًا عَنِ التَّوْحِيدِ ، فَقَالَ : مَحَالٌ أَنْ نَظُنَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ عَلَّمَ أُمَّتَهُ الْإِسْتِجْنَاءَ وَلَمْ يَعْلَمَهُمُ التَّوْحِيدَ ، وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : "أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" الْحَدِيثُ ، فَبَيَّنَ مَالِكُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْمَطْلُوبَ مِنَ النَّاسِ فِي التَّوْحِيدِ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ ، وَلَمْ يَقُلْ : مِنَ التَّوْحِيدِ اعْتِقَادُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي جِهَةِ الْعُلُوِّ .

وَسُئِلَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ صِفَاتِ اللَّهِ ، فَقَالَ : حَرَامٌ عَلَى الْعُقُولِ أَنْ تُمَثِّلَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَعَلَى الْأَوْهَامِ أَنْ تَحْدِّ ، وَعَلَى الظُّنُونِ أَنْ تَقْطَعَ ، وَعَلَى النُّفُوسِ أَنْ تَتَفَكَّرَ ، وَعَلَى الصُّمَائِرِ أَنْ تَعَمَّقَ ، وَعَلَى الْخَوَاطِرِ أَنْ تَحِيطَ إِلَّا مَا وَصَفَ بِهِ

قال الحافظ في الفتح (٣٧): اتَّفَقَ الفقهاء كلُّهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثَّقَات عن رسول الله ﷺ في صفة الرَّب من غير تشبيه ولا تفسير أهـ (٣٨).

نَفْسُهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَمَنْ تَقَصَّى وَفَتَشَ وَبَحَثَ وَجَدَ أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالتَّابِعِينَ وَالصَّدْرَ الْأَوَّلَ لَمْ يَكُنْ دَابَّهُمْ غَيْرَ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْخَوْضِ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ، وَتَرَكَ ذِكْرَهَا فِي الْمَشَاهِدِ، وَلَمْ يَكُونُوا يَدُسُّونَهَا إِلَى الْعَوَامِ، وَلَا يَتَكَلَّمُونَ بِهَا عَلَى الْمَنَابِرِ، وَلَا يَوْقَعُونَ فِي قُلُوبِ النَّاسِ مِنْهَا هَوَاجِسَ كَالْحَرِيقِ الْمَشْعَلِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ مِنْ سِيرِهِمْ، وَعَلَى ذَلِكَ بَنِينَا عَقِيدَتَنَا وَأَسَسْنَا نَحْلَتَنَا".

(٣٧) هو الإمام أبو الفضل، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر الكِنَانِي العسقلاني المصري الشَّافِعِي، حَافِظُ الدُّنْيَا، وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْحَدِيثِ، دَرَسَ الْعِلْمَ عَلَى أَيْدِي خَيْرَةِ الْعُلَمَاءِ، مِنْ أَمْثَالِ: الْإِمَامِ الْعِرَاقِيِّ (٨٠٦هـ)، الْبَلْقِينِيِّ (٨٠٥هـ)، ابْنِ الْمَلَقَنِ (٨٠٤هـ)، الْفَيْرُوزِآبَادِيِّ (٨١٧هـ)، وَغَيْرِهِمْ كَثِيرٌ، تَوَلَّى مَنَصِبَ قَاضِي الْقَضَاةِ، وَدَرَّسَ مُخْتَلَفَ مَتُونِ الشَّرِيعَةِ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ كُلُّ مَنْ تَرَجَّمَ لَهُ، (تَوَفَّى يَوْمَ السَّبْتِ ٢٨ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ ٨٥٢هـ)، وَدُفِنَ فِي الْقِرَافَةِ الصُّغْرَى عَلَى مَقْرَبَةٍ مِنْ قَبْرِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. انظر: شذرات الذهب (٧/ ٢٧٠-٢٧٣)، الْبَدْرِ الطَّابِعِ (١/ ٨٧-٩٢)، الضَّوءُ اللَّامِعُ (٢/ ٣٦-٤٠)، الْأَعْلَامُ (١/ ١٧٤)، مَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ (٢/ ٢٠-٢٢).

(٣٨) هذا الكلام من الحافظ ابن حجر غير مقبول، لأنَّه احتوى على بعض الأمور التي تحتاج إلى تفسير: مثل:

(أ) أَنَّهُ اعْتَبَرَ أَوْ أَقَرَّ بِأَنَّ الْعَدِيدَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي رَوَاهَا الثَّقَاتُ هِيَ مِنْ بَابِ الصِّفَاتِ، وَهَذَا لَيْسَ صَحِيحاً لاعتبارين اثنين هما:

(ب) أَوَّلاً: أَنَّ الصِّفَةَ هِيَ: "الاسم الدَّالُّ عَلَى بَعْضِ أَحْوَالِ الدَّاتِ"، وَذَلِكَ نَحْوُ طَوِيلٍ وَقَصِيرٍ وَعَاقِلٍ وَأَحْمَقٍ

وغيرها، وهي الأَمَارَةُ اللَّازِمَةُ بِذَاتِ الْمَوْصُوفِ الَّتِي يَعْرِفُ بِهَا". انظر: التعريفات للجرجاني (١/ ١٣٦).

وعليه فالصِّفَةُ قِصَّةٌ عَتَبَارِيَّةٌ، تُعْرَفُ بِالْعَقْلِ وَالنَّقْلِ، وَلَيْسَتْ حَسِّيَّةً تُدْرِكُ بِالْحَسِّ، وَإِنَّمَا الَّتِي يُدْرِكُ هُوَ أَثَارُهَا.

ثَانِيًا: أَنَّهُ اعْتَبَرَ كُلَّ مُضَافٍ لِلَّهِ تَعَالَى صِفَةً، وَهَذَا خَطَأٌ، قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: "وَقَدْ وَقَعَ غَلَطُ الْمُصَنِّفِينَ الَّذِينَ ذَكَرْتَهُمْ فِي سَبْعَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ سَمَّوْا الْأَخْبَارَ أَخْبَارَ صِفَاتٍ، إِنَّمَا هِيَ إِضَافَاتٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مُضَافٍ صِفَةً،

فَإِنَّهُ قَالَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩].

وليس لله صفة تسمَّى رُوحاً، فَقَدْ ابْتَدَعَ مَنْ سَمَّى الْمُضَافَ صِفَةً.

الثَّانِي : أَنَّهُمْ قَالُوا : إِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ، ثُمَّ قَالُوا : نَحْمِلُهَا عَلَى ظَوَاهِرِهَا ، فَوَا عَجَبًا !! مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ أَيُّ ظَاهِرٍ لَهُ ؟ ! فَهَلْ ظَاهِرُ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَّا الْقُعُودُ ، وَظَاهِرُ التَّنْزِيلِ إِلَّا الْإِنْتِقَالُ ؟

الثَّالِثُ : أَنَّهُمْ أَثْبَتُوا لِلَّهِ تَعَالَى صِفَاتٍ ، وَصِفَاتُ الْحَقِّ لَا تُثَبَّتُ إِلَّا بِمَا يَثْبُتُ بِهِ الذَّاتُ مِنَ الْأَدَلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ ...

الرَّابِعُ : أَنَّهُمْ لَمْ يَفَرِّقُوا فِي الْأَحَادِيثِ بَيْنَ خَبَرٍ مَشْهُورٍ كَقَوْلِهِ : (يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا) وَبَيْنَ حَدِيثٍ لَا يَصِحُّ كَقَوْلِهِ : " رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ " بَلْ أَثْبَتُوا هَذَا صِفَةً وَهَذَا صِفَةً . الْخَامِسُ : أَنَّهُمْ لَمْ يَفَرِّقُوا بَيْنَ حَدِيثٍ مَرْفُوعٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ حَدِيثٍ مَوْقُوفٍ عَلَى صَحَابِيٍّ أَوْ تَابِعِيٍّ ، فَأَثْبَتُوا هَذَا مَا أَثْبَتُوا هَذَا .

السَّادِسُ : أَنَّهُمْ تَأَوَّلُوا بَعْضَ الْأَلْفَاظِ فِي مَوْضِعٍ ، وَلَمْ يَتَأَوَّلُوهَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، كَقَوْلِهِ : " مَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرُولَةً " ، قَالُوا : هَذَا ضَرْبٌ مِثْلُ اللَّانِعَامِ .

السَّابِعُ : " أَنَّهُمْ حَمَلُوا الْأَحَادِيثَ عَلَى مُقْتَضَى الْحَسِّ ، فَقَالُوا : يَنْزِلُ بِذَاتِهِ ، وَيَنْتَقِلُ وَيَتَحَرَّكُ ، ثُمَّ قَالُوا : لَا كَمَا يَعْقِلُ ، فَغَالَطُوا مَنْ يَسْمَعُ فَكَابَرُوا الْحَسَّ وَالْعَقْلَ ، فَحَمَلُوا الْأَحَادِيثَ عَلَى الْحَسِّيَّاتِ ، فَرَأَيْتَ الرَّدَّ عَلَيْهِمْ لِأَزْمًا لَثَلًا يُنْسَبُ إِلَى الْإِمَامِ إِلَى ذَلِكَ ... " . انظر : دفع التشبيه (ص ١٠٤-١٠٧ باختصار) .

(ب) أَنَّ الْوَاقِعَ يَشْهَدُ بِأَنَّ الْعَدِيدَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْفُقَهَاءِ ، فَسَّرُوا عَشْرَاتِ النُّصُوصِ الَّتِي ذَكَرَ الْحَافِظُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُمْ لَمْ يَفْسِّرُوهَا ، وَكَتَبَ التَّفْسِيرَ بِالْمَأْثُورِ تَشْهَدُ بِذَلِكَ ، وَنَسْعَمَلُ عَلَى ذِكْرِ طَائِفَةٍ مِنْ تِلْكَ النُّصُوصِ فِيمَا سَيَأْتِي مِنْ كَلَامٍ ...

(ج) أَنَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ سَكَنُوا عَنْ تَفْسِيرِ تِلْكَ النُّصُوصِ الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الْحَافِظُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ بِمَعَانِيهَا ، وَهَذَا السُّكُوتُ لَمْ يَكُنْ لِيَتَعَلَّقَ بِأُمُورِ الْعَقِيدَةِ فَحَسَبَ ، بَلْ وَبِالْفُرُوعِ أَيْضًا . وَكَيْفِيْنَا هُنَا أَنَّ نَشِيرَ لِلتَّنْدِيلِ عَلَى مَا قُلْنَا ، بِمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْأَصْفَهَانِي فِي حُلِيِّ الْأَوْلِيَاءِ (٣/٣٢٩) ، قَالَ : " حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، أَنَّهُ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ » ، فَسَأَلْتُ الزُّهْرِيَّ عَنْهُ : مَا هَذَا ؟ فَقَالَ : مِنْ اللَّهِ الْعِلْمُ ، وَعَلَى رَسُولِهِ الْبَلَاغُ ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ ، أَمَرُوا أَحَادِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا جَاءَتْ .

وعليه ، فَإِنَّ مَا وَرَدَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ مِنْ أَنَّهُ سَكَتَ عَنْ تَفْسِيرِ بَعْضِ النُّصُوصِ ، فَإِنَّ سَكُوتَهُ نَاشِئٌ عَنْ كَوْنِهِ لَا يَعْرِفُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ مِنَ النَّصِّ ، تَمَامًا كَمَا وَرَدَ عَنْ سَيِّدِنَا أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ ﷺ . فَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ (١٠/٥١٢ بِرَقْم ٣٠٧٢٧) بِسَنَدِهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، قَالَ : أَدْرَكْتُ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَصْحَابَ عَلِيٍّ وَلَيْسَ هُمْ لِسَيِّئٍ مِنَ الْعِلْمِ أَكْرَهُ مِنْهُمْ لَتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، قَالَ : وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَقُولُ : أَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تُقِلُّنِي إِذَا قُلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَا أَعْلَمُ .

وإنما اختلفوا في بيان المعنى المراد من هذه الآيات والأحاديث، فالسلف ﷺ يؤمنون بها كما وردت معتقدين أنها مصروفة عن ظاهرها (٣٩)، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

(٣٩) أي : ظاهرها المتبادر إلى الأذهان ، لأنَّ الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، ويكون هذا الصَّرف عندما لا يمتدي الإنسان إلى المعنى المقصود من النَّص ، فيؤمن الإنسان بكلام الله تعالى وإن لم يفهم المعنى المراد .

لكن الطَّائفة الكبرى أن تمرَّ هذه الألفاظ على ظاهر معناها المعروف باللغة ، فإنَّ ظاهر اليد -مثلاً- الجارحة ، والله تعالى تنزَّه عن الجوارح والأعضاء ... والغريب في الأمر هنا أنَّ ابن تيمية صرَّح بأنَّ هذا هو ما يجب على الإنسان المسلم في المسائل التي لا يفهم معناها ، فقال : " فالواجب على المسلم أن يؤمن بكلِّ ما ورد في الكتاب والسُّنة ، وإن لم يفهم معناها " . انظر : مجموع الفتاوى ٣ (٤١/٣) ، الموافقة المطبوع بهامش منهاج السُّنة له (١/١٨٠) . قلت : وقد تناقض الشيخ في هذه المسألة الخطيرة واعتبر التفويض من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد . انظر الموافقة المطبوع بهامش منهاج السُّنة له (١/١١٨) .

وعلى كلِّ ، فقد اتَّفَق سلف هذه الأمة الصَّالح الموقَّع على صرف هذه التشابهات عن هذه الظواهر الماديَّة ، لا خلاف في ذلك في أوائلهم وأواخرهم وكذا الخلق ، وسُمُّوا من فسَّرها بتلك الظواهر بالمجسِّمة والحشويَّة ، إيماء منهم ﷺ إلى أنَّ ما أتى به هؤلاء من التفسير من اللغو الذي لا يُلتفت إليه ، والحشو الذي لا يعوِّل أهل العلم بالكتاب والسُّنة عليه ... " . انظر : فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان للقضاعي (ص ٧٢) .

والحقُّ أنَّه ما تسنَّى لهؤلاء الإمرار على الظَّاهر ، إلَّا بعد أن ألغوا أهمَّ خصائص اللغة العربيَّة المتمثِّلة بالمجاز في القرآن الكريم ، وعلى ضوء ذلك أنكروا التَّأويل ...

يقول الشيخ ابن باز -رحمه الله- في فتاويه (١٣١/٤) : " التَّأويل في الصِّفات مُنكر ولا يجوز !!! بل يجب إقرار الصِّفات كما جاءت على ظاهرها اللائق بالله جلَّ وعلا ، بغير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، وعلى هذا سائر أهل العلم من أصحاب النَّبي ﷺ ومن بعدهم أئمة المسلمين كالأوزاعي ، والثوري ، ومالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وإسحاق " .

وكم كنت أتمنّى على الشيخ ابن باز أن يسمّي لنا واحداً من الصحابة رضوان الله عليهم أجرى التشابه على ظاهر معناه ... إنَّ هذا محض تقوُّل نَزَّهَ ساحتهم ، رضوان الله عليهم عن مثال هذا الهُراء ، بل إنَّ الناظر المتفحّص يجد أنَّ من سكت منهم سكت عن علم ويقين بأنَّ الظاهر الحسبي الذي هو من لوازم الأجسام غير مراد .

وجاء في فتاوى الألباني - رحمه الله - (ص ٥٠٩) سؤال يقول : هل العقيدة التي يحملها السلفيون هي عقيدة الصحابة؟ وإن كان هناك من الناس من يزعم إن كانت عقيدة الصحابة فأتونا ولو بصحابي واحد يقول في الصفات نؤمن بالمعنى ونفوض الكيف .

فأجاب الألباني ، "هل هناك صحابي تأوَّل تأويل الخلف ، نريد مثالا أو مثالين؟! .

وقال البغوي في تفسير قوله : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف : ٥٤] قال الكلبي ومقاتل : استقرَّ ، وقال أبو عبيدة صعد ، وأولت المعتزلة الاستواء بالاستيلاء ، وأمَّا أهل السنة فيقولون ، الاستواء على العرش صفة الله بلا كيف ، يجب على الرّجل الإيمان به ويكل العلم فيه إلى الله ، وسأل رجل مالك بن أنس عن قوله : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] ، كيف استوى؟

فأطرق مالك رأسه ملياً وعلاه الرُّحضاء ثم قال : الاستواء غير مجهول؛ والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلّا ضالاً ، ثم أمر به فأخرج .

هذا ما قاله الألباني - رحمه الله - وقد اشتمل كلامه على جملة من المؤاخذات منها :

أولاً : أنَّه أنكر أن يكون الصحابة قد أولوا كتاويلات الخلف ، وطالب بمثال أو مثالين ، وهذه جرأة ما بعدها جرأة ، لأنَّ من له أدنى إلمامه في مثل هذه البابة يجد عشرات النُّقول عن السلف ، ومن ذلك :

(أ) أوَّل ابن عباس ؓ الكرسي الوارد في قوله تعالى : ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، بالعلم . انظر : تفسير الطبري (١٥/٣) .

(ب) وأوَّل ابن عباس أيضاً الساق الوارد في قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم : ٤٢] ، بالشدة . انظر : تفسير الطبري (٢٩/٤٢) ، صحيح مسلم بشرح النووي (٢٧/٣) ، معاني القرآن للفراء (١٧٧/٣) ، مشكل الآثار لابن فورك (ص ٤٤٢) ، الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٤٣٦-٤٣٨) .

قال ابن حجر في الفتح (١٣/٤٢٨) : وأسند البيهقي من وجه آخر صحيح عن ابن عباس ، قال : يريد يوم القيامة .

(ج) وأوَّل مالك التزول الوارد في الحديث بنزول أمره . انظر : التمهيد لابن الر (٧/١٤٣) ، سير أعلام النبلاء (٨/١٠٥) .

(د) ونقل البيهقي عن البخاري في معنى الضحك الوارد في قوله ﷺ : "ضَحِكَ اللَّهُ اللَّيْلَةَ، أَوْ عَجِبَ، مِنْ فَعَالِكُمَا" . أخرجه البخاري (٥/٣٤ برقم ٣٧٩٨) .

قال : الرَّحمة . انظر : الأسماء والصفات لليهقي (ص ٥٩٣) .

وأكد ذلك الإمام الخطّابي بقوله : وقد تأوّل البخاري الضّحك في موضع آخر على معنى الرَّحمة . انظر : فتح الباري (٤٠/٦) .

فهذه بعض التّأويلات التي وردت عن السّلف الصّالح ، وهي غيضة من فيض ، ولو أردنا الاستقصاء لطال بنا المقام ، مع أنّك ستجد ذلك باستفاضة في كتابي : "إعلام الخلف بتأويلات السّلف" ...
والمؤاخذة الثّانية التي اشتمل عليها كلام الألباني : أنّه لم يجد من يستشهد به على كلامه إلّا الكلبي ومقاتل ، وهما متّهان :

أمّا الكلبي ، فقد قال عنه البخاري في التّاريخ الكبير (١/١٠١) : "تركه يحيى بن سعيد وابن مهدي ، وقال لنا علي : حدّثنا يحيى بن سعيد عن سفيان ، قال : قال لي الكلبي ، قال لي أبو صالح كلّ شيء حدّثتك فهو كذب" .
وقال المزني في تهذيب الكمال (٢٥/٢٤٨) : "قال أبو بكر بن خلّاد الباهلي ، عن معتمر بن سليمان ، عن أبيه ، كان بالكوفة كذابان أحدهما الكلبي . وقال عبّاس الدّوري ، عن يحيى بن معين : ليس بشيء ، وقال عبّاس الدّوري ، عن يحيى بن يعلى المحاربي : قيل لزائدة ثلاثة لا تروي عنهم : ... وذكر منهم الكلبي . وقال : وأمّا الكلبي فكنّ اختلف إليه فسمعتة يقول يوماً : مرضت مرضةً فنسيت ما كنت أحفظ ، فأتيت آل محمّد فتفلوا فيّ فحفظت ما كنت نسيت ، فقلت : والله لا أروي عنك شيئاً ، فتركته . وقال الأصمعي ، عن أبي عوانة : سمعت الكلبي يتكلّم بشيء من تكلم به كفر ، وقال مرّة : لو تكلم به ثانية كفر ، فسألته عنه فجحدته ... وقال أبو حاتم : النّاس مجمعون على ترك حديثه ، لا يشتغل به ، هو ذاهب الحديث . وقال النّسائي : ليس بثقة ولا يكتب حديثه" . وانظر سير النّبلاء (٦/٢٤٨) . وأمّا مقاتل فهو متّهم بالكذب ، قال الذّهبي في السّير (٧/٢٠٢) : "أجمعوا على تركه ، قال وكيع : كان كذاباً ، وعن أبي حنيفة ، قال : أتانا من المشرق رأيان خبيثان : جهم معطل ، ومقاتل مشبه ، وقال البخاري : مقاتل لا شيء البتّة" . وقال المزني في تهذيب الكمال (٢٨/٤٤٥) فما بعدها : "روي عن يحيى بن سليمان الجعفي ، قال : ما سمعت وكيعاً يتكلّم في أحد قط إلّا أنّه ذكر مقاتل بن سليمان يوماً ، فقال : كان كذاباً ليس حديثه بشيء ، وعن يحيى بن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال ابن عمّار الموصلي : لا شيء . وقال عمرو بن علي وأبو حاتم : متروك الحديث ، وزاد عمرو : كذاباً . وقال البخاري : منكر الحديث ، سكتوا عنه ، وقال في موضع آخر : لا شيء البتّة ، وقال في موضع آخر : ذاهب . وقال أبو داود : تركوا حديثه . وقال النّسائي كذاب ..."

فهذان هما اللذان استدللّ بأقوالهما الألباني على ما ذهب إليه !!!

وأما المؤاخذة الثالثة التي اشتمل عليها كلام الألباني : فهي عدّه الاستواء على العرش صفة من صفات الله تعالى الذاتيّة ، وسأرجئ الحديث عن هذا الموضوع هنا ، لأنّ الإمام السُّبكي أفرد له بحثاً خاصّاً سيأتي معنا لاحقاً ...
والمؤاخذة الرَّابِعة التي اشتمل عليها كلامه : فهي ما نسبته إلى الإمام مالك من قوله : "الاستواء غير مجهول .." .
والحقّ أنّ هذا الكلام نُسب إلى السيِّدة أمّ سلمة رضي الله عنها ، وربّعة بن عبد الرحمن ، ومالك بن أنس ، وهو كلام تناقلته الكتب مع أنّه وبعد عرضه على المسبار العلمي تبَيَّن أنّه لا يثبت عن واحد من هؤلاء الثلاثة ...
قال الأستاذ العلامة حسان عبد المنان :

"ليس لها إسناد يثبت وإليك تفصيله :

رواه اللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٦٦٤) ، وإسماعيل بن عبد الرحمن الصّابوني في "عقيدة السلف" (١١٠/١-١١١) (من الرسائل المتيريّة) ، وأبو نعيم في "الحلية" (٣٢٥-٣٢٦) من طريق سلمة بن شبيب ، عن مهدي بن جعفر ، عن جعفر بن عبد الله ، عن مالك بن أنس . وتابعه الدّارمي في (الرّد على الجهميّة) (ص ٢٨٠) ، فقال : عن مهدي بن جعفر ، عن جعفر بن عبد الله ، عن رجل قد سمّاه لي ، قال : جاء رجل إلى مالك بن أنس ... وفي هذا الإسناد ثلاث علل : رواية الدّارمي المخالفة لرواية سلمة بن شبيب ، فزاد فيها رجلاً مجهولاً ، وجهالة جعفر بن عبد الله فإنّي لم أثبتّه ، وما عند الدّارمي في روايته من توثيقه لا يُحسن أمره وحاله ، وأما مهدي بن جعفر - وهو الرّملي - ففيه نظر ، إذ نقلوا أنّ ابن عدي قال : يروي عن الثّقات أشياء لا يتابعه عليها أحد ، وهذا يُشعر بنكارة حديثه ، وهو ما حكم به البخاري ، فقال : حديثه منكر (التّهذيب) . ورواه ابن عبد البر في (المّتهيد) (١٥١/٧) من طريق بقي بن مخلد ، حدّثنا بكّار بن عبد الله القرشي ، حدّثنا مهدي بن جعفر ، عن مالك بن أنس به ، وفي هذه الرّواية وهمّ وتدليس كأنّه من بكّار بن عبد الله ، فقد أسقط من بين مهدي بن جعفر ومالك ، وقد بيّنا ذلك في الرّواية السّابقة . ورواه إسماعيل بن عبد الرحمن الصّابوني (١١٠/١) عن أبي الحسن بن إسحاق المدني ، حدّثنا أحمد بن الحضر أبو الحسن الشّافعي ، حدّثنا شاذان ، حدّثنا ابن مخلد بن يزيد القهستاني ، حدّثنا أحمد بن ميمون ، قال : سئل مالك بن أنس ... وهذا إسناد لا يصحّ أيضاً ، فجعفر بن ميمون هو الأنماطي ، وهو ضعيف ، وشاذان وشيخه لم أعثر لهما على ترجمة!! ورواه البيهقي في (الأسماء والصفّات) (ص ٤٠٨) عن أبي عبد الله ، أخبرني أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن مهران ، حدّثنا أبي ، حدّثنا أبو الرّبيع ابن أخي رشدين بن سعد ، قال : سمعت عبد الله بن وهب يقول : كُنّا عند مالك بن أنس ... فذكره . وهذا إسناد لا يصحّ أيضاً - وإنّ جودّ إسناده ابن حجر في (الفتح) (٤٠٧/١٣) ، فأبو الرّبيع لم أعرفه ، وأحمد : لم أعثر له على ترجمة ، وأبوه مترجم في (اللسان) (٨١-٨٢)

وفيه نظر وضعف في آخر ست سنوات من عمره . ورواه البيهقي (ص ٤٠٨) عن أبي بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه الأصفهاني ، أخبرنا أبو محمد - عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان المعروف بأبي الشيخ ، حدّثنا أبو جعفر بن زيرك البزي ، سمعت محمد بن عمرو بن النضر النيسابوري يقول : سمعت يحيى بن يحيى يقول : كُنّا عند مالك بن أنس فجاء رجل ... فذكره .
وهذا إسناد لا يصحّ أيضاً .

فابن زيرك لم أجد له ترجمة ، ومحمد بن عمرو بن النضر ذكره ابن حجر في (نزهة الألباب) (٩٢/٢) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . انظر : سير أعلام النبلاء (٨/١٠٠-١٠١) .

ورواه ابن عبد البر في (التمهيد) (٧/١٥١) عن محمد بن مالك ، قال حدّثنا عبد الله بن يونس قال : حدّثنا بقي بن مخلد ، قال : حدّثنا أيوب بن صلاح المخزومي بالرملة ، قال : كُنّا عند مالك إذ جاءه عراقي ، فقال له : إنّما ... فذكره .

كذا في المطبوع : (أيوب بن صلاح) وهو تحريف ، إنّما هو أيوب بن صالح بن سلمة الحرّاني المخزومي ، وهو ضعيف ، ضعّفه ابن معين وغيره . انظر ترجمته في (اللسان) (١/٤٨٣-٤٨٤) .

وهذا يتبين لك خطأ الذّهبي في قوله في (العلو) (ص ١٤١ مختصره) : (هذا ثابت عن مالك) ومن ثمّ خطأ كلّ من سلّم بما نُسب إلى الإمام مالك رحمه الله ، لأنّ أسانيد لا تقوم لذلك .

وقد يرد علينا أنّ ذلك بمجموع هذه الطُّرق والأسانيد يصحّ .

فنقول : إنّ مثل هذه الأسانيد لا تتقوَّى وليس عجيباً أن تتكثّر ، لأنّ الفتنة في هذه المسألة قد انتشرت في ذلك الحين ، ونسب زوراً هذا القول إلى مالك وغيره ، فتناقله مجاهيل من النّاس لا يُعرفون بصحيح علم ، ولا توثيق ، فانتشرت لشائعتها ، وإلّا فقل لي - برّبك - : "أين الثّقات من تلامذة الإمام مالك ، وتلامذتهم عن مثل هذه الحادثة وهذا القول؟ وفي الباب ممّا روي بنحوه :

(١) قول أمّ سلمة : رواه اللالكائي (٦٦٣) ، والصّابوني في (عقيدة السّلف) (١/١١٠) ، وابن قدامة في (العلو) (٨٢) ، وفي إسناده محمد بن أشرس ، وهو متّهم في الحديث ، وقد تركه غير واحد ، وقال ابن تيمية في (الفتاوى) (٥/٣٦٥) : وقد روي هذا الجواب عن أمّ سلمة ﷺ موقوفاً ومرفوعاً ، ولكن ليس إسناده ممّا يعتمد عليه .

(٢) قول ربيعة شيخ الإمام مالك : رواه اللالكائي (٦٦٥) ، والبيهقي (ص ٤٠٨-٤٠٩) ، ابن قدامة في (العلو) (٩٠) ... بأسانيد لا تصحّ . وعلى أيّ فالقضيّة تبقى رأياً من عالم غير ملزم للنّاس ، ولا قاطع للجدل والفهم ، ولا محدّد

ويفوضون علم المراد منها إلى الله تعالى (٤٠)، لقوله عز وجل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، فيقولون في آية: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]:

لفهم واحد، بل لكل متسع فيما يرى... والله أعلم). انظر: مجموعة رسائل محمد نسيب الرفاعي للعلامة حسّان عبد المّان، (ص ٢٨-٢٩)، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٣ م.

(٤٠) معنى التفويض هو: "رد العلم بالنصوص الموهمة للتشبيه، وكذا التي لا يتوصّل الباحث إلى درك معانيها إلى الله تعالى، وعدم التعرّض لمعانيها، وإمرارها كما جاءت من غير تحريف ولا تكيف، ولا زيادة، ولا نقصان، مع تنزيه الله واعتقاد أنّ الظاهر المتبادر إلى الأذهان غير مراد". انظر: الترويض في بيان حقيقة التفويض، للباحث (ص ٤٨). هذه هي الأطر العامة لمعنى التفويض في الاصطلاح، والذي دعا إلى هذه المحدّدات أنّ ألفاظ اللغة المحدودة لا تستطيع أن تصوّر للعقل الإنساني القاصر الحقائق الإلهية إلّا في صورة يألفها، ويقوى على إدراكها... وعلى ضوء ما سبق بيانه، فإنّه لما كان جلّ جلاله متعالياً عن الشّبيه والنّظير: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، و﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فإنّ من العبث أن يحاول المخلوق اكتناه الخالق الواجب الوجود المتعالي عن الشّبيه والنّظير، فإنّ هذا غير ممكن، ولهذا قيل: كلّ ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك. قال الشّاعر:

لا يعرف الله إلّا الله فاتندوا
وللعقول حدود لا تجاوزها
وقال أيضاً:

يا أيّها المدّعي الله عرفانا
وتطلب الحقّ بالعقل الضّعيف وبا
ظننت جهلاً بأنّ الله تُدرّكه
أو العقول أحاطته بديتها
الله أعظم قدراً أن يحيط به
هذا اعتقادي فإنّ قصّرت في عملي
وقد تفوّّه بالتّوحيد إعلاناً
لقياس والرّأي تحقيقاً وتبياناً
ثواقب الفكر أو تدريبه إيقاناً
أو هل أقامت به لولاه برهاناً
علم وعقل ورأي جلّ سلطاناً
فأسأل الله توفيقاً وغفراناً

وما ذلك إلّا لأنّ للعقل حدوداً إذا جاوزها عجز وضل، وخبط في غير فهم ولا إدراك. وهناك ظواهر كثيرة تقع تحت حسّ الإنسان، وهو مع ذلك يعجز عن الوصول إلى كنهها وحقيقتها، كالصّوء، والكهرباء، و...

فإذا كان هذا حال الإنسان مع المخلوق ، فكيف حاله مع الخالق؟

ولذلك فإنَّ كلَّ ما يعجز العقل عن التَّوصُّل إلى معرفته والإحاطة بمعناه فالأولى أن يفوِّض العلم بحقيقته إلى الله تعالى ، وهذا هو صنيع المفوِّضة مع النُّصوص التي لا سبيل إلى درك معناها ، فهم وإن أثبتوا اللفظ لكنَّهم توقَّفوا في تعيين المراد به في حقِّ الله تعالى ، بل يمنعون أن يكون ظاهره مراداً ، ويقولون : الله أعلم بمراده ...

إنَّ الواجب على الإنسان أن يفكِّر في آثار صنَّع الله ، ليعرف عظمة الله من خلال خلقه ، وليهتدي إلى منافع خلقه ، ويشبع رغبته في البحث ضمن الدائرة التي من شأنه أن يجول فيها ويصوِّل ، وقد جاء في الأثر : "نفكَّروا في خلق الله ، ولا تفكَّروا في ذاته فتهلكوا" . ذكره ابن حجر موقوفاً على ابن عبَّاس ، وقال : وسنده جيِّد . انظر : فتح الباري (٣٨٣/١٣) .

"فالصَّواب إذن أن لا يتعرَّض لمجاري الفِكر في ذات الله وصفاته ، فإنَّ أكثر العقول لا تحتمله ، بل القدر اليسير الذي صرَّح به بعض العلماء وهو : أنَّ الله تعالى مقدَّس عن المكان ، ومنزَّه عن الأقطار والجهات ، وأنَّه ليس داخل العالم ولا خارجه ، ولا هو متَّصل بالعالم ولا منفصل عنه ، قد حيرَّ عقول أقوام حتَّى أنكروه ، إذ لم يطبقوا سماعه ومعرفته ، بل ضعفت طائفة عن احتمال أقلَّ من هذا ، إذ قيل لهم أنَّه يتعاطم ويتعالى عن أن يكون له رأس ورجل ويد وعين وعضد ، وأن يكون جسماً مشخَّصاً ، له مقدار وحجم ، فأنكروا هذا وظنُّوا أنَّ ذلك قدح في عظمة الله وجلاله ، حتَّى قال بعض الحمقى من العوام : إنَّ هذا وصف بطيخ هندي لا وصف الإله!!! لظنَّ المسكين أنَّ الجلالة والعظمة في هذه الأعضاء ، وهذا لأنَّ الإنسان لا يعرف إلَّا نفسه فلا يستعظم إلَّا نفسه ، فكلُّ ما لا يساويه في صفاته فلا يفهم العظمة فيه ، نعم غايته أن يقدر نفسه جميل الصُّورة ، جالساً على سريه وبين يديه غلمانة يمثلون أمره ، فلا جرم غايته أن يقدر ذلك في حقِّ الله -تعالى وتقدَّس- حتَّى يفهم العظمة ...". انظر : إحياء علوم الدِّين (٤٣٤/٤) .

وفي كتاب "التَّرويض في تبيان حقيقة التَّفويض" ، وكتاب "القولُ العريضُ في الكلامِ عن التَّفويضِ" ذكرتُ عشرات النُّصوص التي من شأنها أن تدلُّ على أنَّ التَّفويض الذي عرفه السَّلف الصَّالح كان متضمِّناً تفويض الكَيْف والمعنى ، لا تفويض الكَيْف فحسب ، كما يزعم المتسلِّفة ، ومع ذلك رأيناهم يشعُّون على من فوِّض الكَيْف والمعنى ، ويتَّهمونه بأنَّه من أهل البدع والإلحاد ، قال ابن تيمية في موافقة المعقول لصحيح المنقول ، المطبوع على هامش منهاج السُّنة (١١٨/١) : "فتبيَّن أنَّ قول أهل التَّفويض الذين يزعمون أنَّهم متَّبِعون للسُّنة والسَّلف من شرِّ أقوال أهل البدع والإلحاد" .

استوى استواء يليق به، لا يعلمه إلا هو عز وجل (٤١)،

وفي آية ﴿أَأَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [المك: ١٦]: نؤمن بها على المعنى الذي أراه سبحانه وتعالى، مع كمال التنزيه عن صفات الحوادث والحلول (٤٢)، ويقولون في آية ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّا يُبَايِعُونَكَ﴾

(٤١) قال الإمام الأشعري في الإبانة (ص ٢١): "وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله، وبالمعنى الذي أراه، استواء منزهاً عن المماسّة والاستقرار، والتّمكّن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش، بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته، ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش وفوق كلّ شيء إلى تخوم الثرى، فوقيّة لا تزيده قرباً إلى العرش والسّماء، بل هو رفيع الدّرجات عن العرش، كما أنّه رفيع الدّرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كلّ موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كلّ شيء شهيد".

وقال الإمام الذهبي: "قال سهل بن عبد الله (٢٨٣هـ): العقل وحده لا يدلّ على قديم أزلي فوق عرش محدث، نصبه الحقّ دلالة وعلماً لنا، لتهتدي القلوب به إليه ولا تتجاوز به، وليركّف القلوب علم ماهيّة هويّته، فلا كيف لاستوائه عليه، ولا يجوز أن يقال: كيف الاستواء لمن أوجد الاستواء؟ وإنّا على المؤمن الرّضى والتّسليم". انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/٣٣٢). وللاستزادة، انظر كتابنا التّرويض في تبيان حقيقة التّفويض (ص ١١٩-١٢٧).

فلا يقال لمن كيف الكيف: كيف، ولا لمن أين أين أين: فالله تعالى كان ولا مكان، ولذلك فإنّ نسبة المكان لله تعالى هي نسبة مخلوق لخالق، قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١/٢٢٠): "إنّ إدراك العقول لأسرار الرّبوبيّة قاصر، فلا يتوجّه على حكمه لولا كيف، كما لا يتوجّه عليه في وجوده أين وحيث". ولذلك فإنّي تعجبت طويلاً وأنا أقرأ في فتاوى الشّيخ ابن باز -رحمه الله- حيث قال في فتاويه (١/٣١٧)، السّؤال (٥٣) من الفتوى رقم (٧٣٥١):

"سؤال: ماذا يكون ردّي إذا سألتني سائل عن المكان الذي يوجد فيه الله؟ جواب: تقول: فوق عرشه كما قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]. وعليك أيّها القارئ الكريم أن تلاحظ أنّ السّؤال الموجّه عن (المكان) الذي يحوي الله تعالى، وكان الأوّل بالشّيخ -غفر الله له- أن يصحح للسّائل سؤاله، وأن يرشده إلى أنّ الله تعالى لا يتوجّه عليه في وجوده أين ...

(٤٢) قال الإمام النووي: "قال القاضي عياض (٥٤٤هـ): لا خلاف بين المسلمين قاطبةً فيهمهم ومُحدّثهم ومُتكلّمهم ونظائرهم ومقلّدهم أنّ الظواهر الواردة بذكر الله تعالى في السّماء كقوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾ ونحوه ليست على ظاهرها بل متأوّلة عند جميعهم، فمن قال بإثبات جهة فوق من غير تحديد ولا تكييف من المحدثين والفُقهاء والمتكلّمين تأوّل (في السّماء)، أي على السّماء، ومن قال من دهماء النّظار

الله يَدُ اللهَ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ» [الفتح: ١٠]: له يد لا كأيدينا، ولا يعلمها إلا هو تعالى (٤٣)، وهكذا في سائر الآيات المتشابهة. قال الإمام ابن كثير (٤٤) في الجزء الثالث من تفسيره صفحة (٤٨٨) ما نصّه (٤٥): "وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٤٥]: فللنّاس في هذا المقام مقالات كثيرة جداً، ليس هذا موضع بسطها.

وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصّالح مالك (٤٦)، والأوزاعي (٤٧)، والثوري (٤٨)، والليث بن سعد (٤٩)، والشافعي (٥٠)، وأحمد بن حنبل (٥١)، وإسحق بن راهويه (٥٢)، وغيرهم من

وَالْمُتَكَلِّمِينَ وَأَصْحَابِ النَّزْهِهِ بَنِي الْحَدِّ وَاسْتِحَالَةِ الْجَهَةِ فِي حَفِّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، تَأَوَّلُوهَا تَأْوِيلَاتٍ بِحَسَبِ مُقْتَضَاهَا، وَذَكَرَ نَحْوَ مَا سَبَقَ، قَالَ: وَيَا لَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي جَمَعَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْحَقُّ كُلُّهُمْ عَلَى وَجُوبِ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْفِكْرِ فِي الذَّاتِ كَمَا أُمِرُوا وَسَكَنُوا لِحِرَةِ الْعَقْلِ وَاتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ التَّكْيِيفِ وَالتَّشْكِيلِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ وَفُوفِهِمْ وَإِمْسَاكِهِمْ غَيْرُ شَاكٍّ فِي الْوُجُودِ وَالْمَوْجُودِ وَغَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّوْحِيدِ بَلْ هُوَ حَقِيقَتُهُ". انظر: صحيح مسلم بشرح النووي (٢٤/٥-٢٥).

(٤٣) قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح (ص ٢٠٨): "اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْيَدِ الْجَارِحَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ صِفَاتِ الْمَحْدُثَاتِ، وَأَثْبَتُوا مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ، وَأَمَّنُوا بِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ وَقَفَ وَلَمْ يَتَأَوَّلْ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَ كُلَّ لَفْظٍ مِنْهَا عَلَى الْمَعْنَى الَّتِي ظَهَرَ لَهُ".

(٤٤) هو الإمام الحافظ الفقيه عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الشافعي، برع في العديد من العلوم، تتلمذ على أيدي العديد من فحول العلم أمثال: ابن الزمكاني، الذهبي، أبو الفاكهاني، ابن البرزالي، برهان الدين الغزالي، علاء الدين القونوي، وغيرهم كثير. له العديد من الكتب، توفي سنة (٧٧٤هـ). انظر: معجم المؤلفين (٢٨٣/٢)، الأعلام (٣١٧/١)، البدر الطالع (١٥٣/١).

(٤٥) انظر: تفسير ابن كثير (ص ٦٨٤)، طبعة بيت الأفكار الدولية، الرياض، ط ١، ١٩٩٩ م.

(٤٦) هو مالك بن أنس، إمام دار الهجرة. وردت بفضلته العديد من الأخبار، مات سنة (١٧٩هـ). انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٤٨/٨) فيما بعدها، تهذيب الكمال (٩١/٢٧) فيما بعدها.

(٤٧) هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد، أبو عمرو الأوزاعي، عالم أهل الشام، ولد في حياة الصحابة، كان كبير الشّان، صاحب علم وفهم، مات سنة (١٥١هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (١٠٧/٧) فيما بعدها، تهذيب الكمال (٣٠٧/١٧) فيما بعدها.

أئمة المسلمين قديماً وحديثاً، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف (٥٣) ولا تشبيه ولا تعطيل (٥٤)، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله تعالى، فإن الله لا يشبه شيئاً من خلقه: ﴿لَيْسَ

(٤٨) هو سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب بن رافع الثوري الكوفي المجتهد، كان رجلاً فاضلاً زاهداً فقيهاً، مات سنة (١٢٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٧/٢٢٩ (في بعدها)، تهذيب الكمال (١١/١٥٤) (في بعدها).

(٤٩) هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن، عالم الديار المصرية، ثقة من العلماء الزاهدين الورعين، مات سنة (١٧٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء ٨/١٣٦ (في بعدها)، تهذيب الكمال (٢٤/٢٥٥).

(٥٠) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي الهاشمي، عالم العصر، فقيه الملة، صاحب المذهب المشهور، مات سنة (٢٠٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/٥) (في بعدها)، تهذيب الكمال (٢٤/٣٥٥) (في بعدها).

(٥١) هو أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أحد الأئمة الأعلام، وصاحب المذهب المشهور، إمام حافظ، توفي سنة (٢٤١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١١/١٧٧) (في بعدها)، تهذيب الكمال (١/٤٣٧) (في بعدها).

(٥٢) هو إسحق بن راهوية -شيخ المشرق، وسيّد الحفاظ، إمام عصره في الحفظ، والفتوى، مات سنة (٣٢٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١١/٣٥٨) (في بعدها).

(٥٣) قال الإمام المناوي: "الكيف هيئة قارة في الشيء لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته، وقال أبو البقاء: الكيفية منسوبة إلى كيف، وهي معرفة الحال، لأن كيف سؤال عن الحال، كيف كلمة مدلولها استفهام عن عموم الأحوال التي شأنها أن تدرك بالحواس". انظر: التوقيف على مهمات التعاريف (ص ٦١٤).

وعليه فإن الله تعالى لا كيف له، لأن الكيف أمر مخلوق يختص بالمحدثات. ولذلك فقد شنع العلماء -ومنهم الإمام المازري- على ابن قتيبة حين قال: "الله صورة لا كالصور" لأن إثبات الصورة في حق الله تعالى أمر مستحيل، لأن الصورة عبارة عن هيئة وتخطيط وتآليف، وتفتقر إلى مصور ومؤلف، وقول القائل لا كالصور نقض لما قال. انظر: دفع شبه التشبيه (ص ١٤٧).

(٥٤) انتشر واشتهر عند الحشوية وصف المنزهة بأنهم معطلة، لأنهم يؤولون ما ظاهره تشبيه الله بخلقه، قال ابن القيم في نونيته:

لكن أخو التعطيل شرٌّ من أخي	الإشراك بالمعقول والبرهان
إنَّ المعطل جاحد للذات أو	لكمالها هذان تعطيلان
والمشركون أخفُّ في كفرانهم	وكلاهما من شيعه الشيطان

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: ١١] ، بل الأمر كما قاله الأئمة منهم: نعيم بن حماد المروزي (٥٥) شيخ البخاري (٥٦)، قال: من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر (٥٧)، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله تعالى، ونفى عن الله تعالى النقائص، فقد سلك سبيل الهدى. أ.هـ (٥٨). ونحوه في سائر تفاسير الأئمة المحققين (٥٩). ويقولون في حديث: "يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا" (٦٠): ينزل نسخ الكلام في الصلاة من طريق معاوية بن الحكم (٦١)، وفيه: أن نزولاً يليق به، لا يعلمه إلا هو تعالى (٦٢).

وهم يقصدون بالمعطلة ، كما قال شارح التوثيق الدكتور محمد خليل هراس (٢٧/١) : "الفلاسفة والمعتزلة والأشعرية والقرامطة والصوفية" ... وهو بهذا يكفر عموم أمة محمد ﷺ ، والعياذ بالله تعالى .

(٥٥) هو نعيم بن حماد بن معاوية المروزي ، الإمام العلامة ، قال أبو زرعة الدمشقي : يصل أحاديث يوقفها الناس ، وقال الذهبي : لا تركز النفس إلى رواياته ، وكان يضع الحديث في تقوية السنة ، وحكايات عن العلماء في ثلب أبي حنيفة كذب ، وقد ضعفه غير واحد من العلماء ، مات سنة (٢٢٨هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (١٠/٥٩٥ فما بعدها) ، الكامل لابن عدي (٧/٢٤٨٢) .

(٥٦) هو محمد بن إسماعيل البخاري ، الإمام الحافظ العلامة ، العابد ، الزاهد ، صاحب الجامع الصحيح ، مات سنة (٢٥٦هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (١٢/٣٩١ فما بعدها) .

(٥٧) هذا الكلام يعتبر صحيحاً إذا كان الإنكار والجحود لصفة وردت في الكتاب والسنة ، لا مجرد إضافة من الإضافات ، فإنه ليس كل مضاف إلى الله تعالى يعتبر صفة ، فقد قال تعالى : ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر : ٢٩] ، وليس لله تعالى صفة تُسمَّى : صفة الروح ...

(٥٨) انظر : كلامه في كتاب العلو (ص ٤٤٩) .

(٥٩) سنأتي على ذكر العديد من كلام هؤلاء الأئمة الأعلام في المسألة فيما يأتي من كلام .

(٦٠) أخرجه البخاري (٢/٥٣ برقم ١١٤٥) ، مسلم (١/٥٢١ برقم ٧٥٨) .

(٦١) هو معاوية بن الحكم السلمي الصحابي الجليل . انظر ترجمته في : الاستيعاب (٢/٢٤٢) ، الإصابة (٦/١١٨) ، أسد الغابة (٤/١٥٣) .

وأما حديث الجارية، وهو ما أخرجه مسلم (٦٣)، وأبو داود (٦٤) في باب النبي ﷺ قال للجارية: أين الله؟ قالت في السماء. قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله. قال أعتقها فإنها مؤمنة (٦٥). فيقولون فيه ما قالوا في آية: ﴿أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ،

(٦٢) بما أن المؤلف أفرد لموضوع النزول فصلاً خاصاً ، فسرجى الحديث عنه إلى مكانه من هذا السفر ...
(٦٣) هو مسلم ابن الحجاج بن مسلم النيسابوري ، والإمام الكبير ، الحافظ ، المجود ، الحجة ، الصادق ، صاحب الصحيح ، من أوعية العلم ، مات سنة (٢٦١هـ) . انظر سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٥٧) فيما بعدها) .
(٦٤) هو سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو بن عامر السجستاني ، صاحب السنن ، إمام ، حافظ ، من أوعية العلم ، مات سنة (٢٧٥هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٣) فيما بعدها) .

(٦٥) أخرج حديث الجارية مسلم (١/ ٣٨١ برقم ٥٣٧) بسنده إلى معاوية بن الحكم السلمي قال ، كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرَعَى غَنَمًا لِي قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَانِيَّةُ ، فَاطْلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّبُّ قَدْ ذَهَبَ بِشَاؤٍ مِنْ غَنَمِهَا ، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ ، آسَفُ كَمَا يَأْسَفُونَ ، لَكِنِّي صَكَّتُهَا صَكَّةً ، فَاتَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَظَمَ ذَلِكَ عَلَيَّ ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ : «أَتَبْنِي بِهَا» فَاتَّيْتُهَا بِهَا ، فَقَالَ لَهَا : «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ : فِي السَّمَاءِ ، قَالَ : «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ : أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ ، قَالَ : «أَعْتَقُهَا ، فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ» .

والحق أن الحديث ضعيف بسبب ضعف هلال بن ميمونة -أحد رجال السند- قال عنه أبو حاتم الرازي : "شيخ يكتب حديثه" ، وهذا تضعيف له ، فقد ذكر ابنه في "الجرح والتعديل" (١٠٩/٦) أن لفظ "الشيخ" عنده هو : الضَّعِيفُ ، وقال الذهبي في السير (٦/ ٣٦٠) : "قلت : قد علمت بالاستقراء التَّام أن أبا حاتم الرازي إذا قال في رجل يكتب حديثه أنه عنده ليس بحجة" .

ورواية معاوية السلمي مضطربة ، فقد جاءت بلفظ آخر من طريق سعيد بن زيد عن توبة العنبري عن عطاء بن يسار ، قال : حدثني صاحب الجارية ... وأوردها الذهبي في العلو (ص: ٣) . وذكر سندها الحافظ المزي في تحفة الأشراف (٨/ ٤٢٨) ، وهي بلفظ : فمَدَّ النَّبِيُّ يَدَهُ إِلَيْهَا مُسْتَفْهِمًا : من في السماء؟ "قالت : الله ... أي : دون أن يقول لها : أين الله؟

وهذه الرواية تُعَكِّرُ على رواية هلال بن أبي ميمونة ، لأنها مروية عن شيخه عطاء ، وليس فيها "أين الله" ، بل وتحكم باضطراب لفظ "أين الله" . لذلك حاول الألباني أن يُغَيِّرَ عليها بالتَّضْعِيفِ في مختصر العلو (ص ٨٢) ، فزعم

أنَّ في الإسناد سعيد بن زيد وهو ضعيف ، ولرفلح في ذلك لأنَّه وثَّقه في إرواء الغليل (٣٣٨/٥) ، وهو من رجال مسلم في الصحيح ، وروايته ذكرها المزي في تحفة الأشراف (٤٢٧/٨) .

وقد روى حديث الجارية عطاء ، وهو الذي روي عنه حديث معاوية بن الحكم السلمي بلفظ : "أين الله" بسند صحيح أصحَّ من السند الذي وردت فيه لفظة : "أين الله" بلفظ : "أَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" ، وذلك في مصنَّف عبد الرزَّاق (١٧٥/٩) ، التَّوْحِيد لابن خزيمة (ص ١٢٢) ، وهذه الرواية تؤكِّد بطلان الرواية التي فيها لفظ : "أين الله" وشدوذاها ، وترجِّح رواية : "أَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" من جهة أخرى .

وقد جاء لرواية "أَشْهَدِينَ" شواهد عديدة منها : ما رواه الدَّارمي في السُّنن (١٨٧/٢) بسنده عن الشَّريد بن سويد الثقفي ، قال : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : إِنَّ عَلَى أُمِّي رَقَبَةً ، وَإِنَّ عِنْدِي جَارِيَةً سَوْدَاءَ نُوبِيَّةً ، أَفْتَجِرُئُ عَنْهَا ، قَالَ : «ادْعُ بِهَا» فَقَالَ : أَتَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : «اعْتَقِهَا فَإِنَّهَا مُؤَمِّنَةٌ» .

وروى البزار والطَّبْراني بسندهما عن سيِّدنا ابن عَبَّاس رضي الله عنهما ، قال : أتى رجل النَّبي ﷺ فقال : إِنَّ عَلَى أُمِّي رَقَبَةً وَعِنْدِي أُمَةٌ سَوْدَاء ، فقال : «اِئْتَنِي بِهَا» ، فقال لها رسول الله ﷺ : "أَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟" قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ "فَاعْتَقِهَا" . أخرجه البزار (١٤/١) ، كشف الطَّبْراني في الكبير (٢٧/١٢) ، وقال الحافظ الهيثمي في المجمع (٢٤٤/٤) عن سند الحديث : فيه مُحَمَّد بن أَبِي لَيْلَى وهو سَيِّئ الحفظ وقد وثِّق .

وروى في مالك في الموطأ بسنده عن عبد الله بن عتبة أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ بجارية سوداء ، فقال : يا رسول الله إن عليَّ رَقَبَةً مُؤَمِّنَةً ، فَإِنْ كُنْتُ تَرَاهَا مُؤَمِّنَةً أَعْتَقَهَا ، فقال لها رسول الله ﷺ : "أَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟" قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : "أَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟" قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : "أَتُوقَتِينَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟" قَالَتْ : نَعَمْ ، فقال رسول الله ﷺ : "اعْتَقِهَا" . أخرجه مالك في الموطأ (ص ٧٧٧) ، وعبد الرزَّاق في المصنَّف (١٧٥/٩) ، أحمد في المسند (٤٥١/٣ ، ٤٥٢) ، وقال ابن كثير في التفسير (٥٤٧/١) وإسناده صحيح وجهاله الصَّحابي لا تضر . وقال ابن عبد البر في التمهيد (١١٤/٩) : ظاهره الإرسال ، لكنَّه محمول على الاتِّصال للقاء عبيد الله جماعة من الصَّحابة ، وقال الحافظ الهيثمي في المجمع (٢٣/١) : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح .

وروى ابن حَبَّان في صحيحه (٤١٩/١ برقم ١٨٩) بسنده عن أَبِي سَلَمَةَ عَنِ الشَّارِدِ بْنِ سُؤَيْدِ الثَّقَفِيِّ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي أَوْصَتْ أَنْ نَعْتِقَ عَنْهَا رَقَبَةً وَعِنْدِي جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ قَالَ : «ادْعُ بِهَا» فَجَاءَتْ فَقَالَ : «مَنْ رَبُّكَ؟» قَالَتْ : اللَّهُ قَالَ : «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ : رَسُولُ اللَّهِ قَالَ : «اعْتَقِهَا فَإِنَّهَا مُؤَمِّنَةٌ» . روى هذا اللفظ من طريق حمَّاد عن مُحَمَّد بن عمرو عن أَبِي سَلَمَةَ عَنِ الشَّارِدِ : النَّسَائِي فِي الصَّغَرَى (٢٥٢/٦) ، وفي الكبرى (١١٠/٤) ، وأحمد (٢٢٢/٤) ، ٣٨٨ ،

٣٨٩)، والطَّبْراني (٧/ ٣٢٠ برقم ٧٢٥٧)، والبيهقي (٧/ ٣٨٨)، ورواه من طريق زياد بن الربيع عن ابن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن الشَّريد : ابن خزيمة في التَّوحيد (ص ١٢٢)، الطَّبْراني في الأوسط . وقال الهيثمي في المجمع (٢٤/١) : ورجاله موثَّقون . انظر : تنقيح الفهوم العالية ص ٩ فما بعدها ، العلو (ص ١١٧ فما بعدها) .
فمَّا سبق بيانه يتبيَّن لنا أَنَّ الرُّوَاةَ تصرَّفوا في ألفاظ الحديث ، فروي بلفظ : أين الله ، كما في الرُّوَاة الأولى ، وبلغوا :
أشْهدين أن لا إله إلا الله ، وبلغوا : من ربك ...

وقد استوعب تلك الألفاظ بأسانيدها الحافظ البيهقي في السُّنن الكبرى ، بحيث يجزم الواقف عليها أَنَّ اللفظ المذكور هنا مروى بالمعنى حسب فهم الرَّاوي ...

وبهذا ثبت ثبوتاً لا شك فيه حسب قواعد المصطلح وتصريحات أهل الحديث في القديم والحديث ، اضطراب متن حديث الجارية ، بحيث لا يمكن التَّعويل على لفظ من ألفاظه ، وأخصَّ أسانيد كما رأيت بلفظ : "أشْهدين أن لا إله إلا الله" ، لأنَّها الأصحُّ إسناداً .

ولأنَّ المعهود من حال النَّبي ﷺ الثَّابت عنه بالتَّواتر أَنَّهُ كان يأمر النَّاسَ ويقاطلهم ويختبر إيمانهم بالشَّهادتين ، فتكون رواية : أين الله شاذَّة ، أو منكرة . انظر : تنقيح الفهوم العالية (ص ٢٣ فما بعدها) .
وفيماء يلي نماذج من أحاديثه ﷺ التي تُثبت ذلك :

(١) روى البخاري (٢/ ٩٣ برقم ١٣٥٤) بسنده عن ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِابْنِ صَيَّادٍ : «تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ؟» .

(٢) وروى (١/ ١٤ برقم ٢٥) بسنده عن عَنِ ابْنِ عمرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ...» . فهذه الأحاديث وغيرها تثبت وبلا مَرِيَّة بأنَّ رسول الله ﷺ ما كان يحكم بدخول الإنسان في الإسلام إِلَّا بعد نُطقه بالشَّهادتين ، إذ النُّطق بهما مفتاح الدُّخول في دين الله تعالى .

وعليه ، فإنَّ حديث الجارية مضطرب المتن ، وقد صرَّح غير واحد من العلماء بذلك ، ومن أقوالهم :

(أ) قال الحافظ البيهقي : "وهذا صحيح قد أخرجه مسلم مقطوعاً من حديث الأوزاعي ، وحجَّاج الصَّوَّاف ، عن يحيى بن أبي كثير دون قصَّة الجارية ، وأظنُّه إِنَّمَا تركها من الحديث لاختلاف الرُّوَاة في لفظه ، وقد ذكرت في كتاب الظُّهار من السُّنن مخالفة من خالف معاوية بن الحكم في لفظ الحديث" . انظر : تنقيح الفهوم (ص ٢٠) نقلاً عن الأسماء والصفات (ص ٤٢٢) .

(ب) وقال الإمام البزار بعد أن روى الحديث عن طرق من طرقه: "قد روي نحوه بألفاظ مختلفة". انظر تنقيح الفهوم (ص ٢١) نقلاً عن كشف الأستار (١٤/١).

(ج) وفي تعليقه على الأسماء والصِّفات للبيهقي حكم العلامة الكوثري على حديث الجارية بالاضطراب حيث قال: "فعلت الراوية بالمعنى في الحديث ما تراه من الاضطراب"، وكذا قال في تعليقه على السِّيف الصَّقِيل في الرَّد على ابن زفيل. انظر: تنقيح الفهوم (ص ٢٢)، نقلاً عن الأسماء والصِّفات (ص ٤٢٢)، السِّيف الصَّقِيل (ص ٩٤).

ويضاف لذلك أنَّ جماعات كثيرة من العلماء في القديم والحديث لم يأخذوا بظاهر لفظ أين الله، منهم ابن الجوزي كما في دفع شبه التشبيه (ص ٣٢٩)، الرَّايزي كما في شرح أسماء الله الحسنى (ص ٣٢٩)، ابن حجر العسقلاني كما في الفتح (١/٢٢٠-٢٢١)...

(٦٦) الأولى بالمصنَّف أن يقول بدلاً من الصِّفات المتشابهة: الألفاظ المتشابهة أو المضافة إلى الله تعالى، لأنَّه كما قلنا سابقاً: ليس كلُّ مضاف إلى الله تعالى يُعتبر صفة، وقد أخطأ من سمَّى المضاف صفة...

وقد اتَّفَق العلماء على أنَّ القرآن يشتمل على المحكم، كما يشتمل على المتشابه، وحتى نحيط علماً بالمحكم والمتشابه وأقوال العلماء فيه، ارتأيت أن أطرق بابَه من خلال النقاط التَّالية:

أَوَّلًا: مَعْنَى الْمُحْكَمِ وَالتَّشَابُه فِي اللُّغَةِ:

الإِحْكَامُ لُغَةٌ: من حكم، وهو المنع. وأوَّل ذلك الحُكْم، وهو المنع من الظُّلم.

وسمَّيت حَكْمَةُ الدَّابَّةِ لِأَنَّهَا تَمْنَعُهَا، يقال: حَكَمْتُ الدَّابَّةَ وأَحْكَمْتُهَا. ويقال: حَكَمْتُ السَّفِيه وأَحْكَمْتُه، إذا أخذت على يديه، قال جرير:

أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم
إني أخاف عليكم أن أغضباً

والحِكْمَةُ هذا قياسها، لِأَنَّهَا تَمْنَعُ من الجهل، وتقول: حَكَمْتُ فلاناً تحكيماً منعه عما يريد. انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٢/٩١).

وجاء في البصائر: "حَكَمَهُ وأَحْكَمَهُ: أتقنه ومنعه من الفساد، وأصل المادة موضوع لمنع يُقصد به إصلاح". انظر: بصائر ذوي التمييز (٢/٤٨٧-٤٩١).

والمحكم من القرآن هو ما لم ينسخ منه شيء. وقيل: هو ما لم يكن متشابهاً، لأنَّه أحكم بيانه بنفسه ولم يفتقر إلى غيره. انظر لسان العرب (١/٦٨٨-٦٨٩).

وعليه، فالإحكام هو منع الاختلاط بين الشَّيئين، وهو إتقان الشَّيء وإحسانه، وكلا المعنيين يعصَّد بعضهما بعضاً.

وَأَمَّا الْمُتَشَابِهُ لُغَةً :

قال ابن فارس : "الشَّيْنُ والبَاءُ والهَاءُ أصل واحد يدلُّ على الشَّيْءِ وتشاكله لوناً ووصفاً . يقال : شَبَّهَ وشَبَّهَ . والمَشَبَّهَاتُ من الأمور : المشكلات . واشتبه الأُمُرَان ، إذا أشكلا " . انظر : معجم مقاييس اللغة (٢٤٣/٣) .
وقال صاحب اللسان : " ... والشُّبْهَةُ : الالتباس . وأمور مشتبهة ومشبَّهة : مشكلة يشبه بعضها بعضاً . والمتشابه : ما لم يتلق معناه من لفظه . وقال الليث : المشتبّهات من الأمور ، المشكلات . وتقول : شَبَّهْتُ عَلِيَّ يَا فُلَانٌ إذا خلط عليك . واشتبه الأمر إذا اختلط " . انظر : لسان العرب (٢٦٦/٢)

ثَانِيًا : الْمُحْكَمُ وَالْمُتَشَابِهُ فِي الْقُرْآنِ :

لقد وصف الله سبحانه وتعالى القرآن كله بأنه محكم ، وبأنه كله متشابه ، وبأن بعضه محكم وبعضه متشابه .
أَمَّا مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ كُلُّهُ مُحْكَمُ فَهُوَ قَوْلُهُ : ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس : ١] ، وقوله : ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود : ١] .

فبيّن في هاتين الآيتين أنّ كلّهُ مُحْكَمُ . والمراد من المحكم بهذا المعنى كونه كلاماً حقّاً فصيحاً ألفاظاً صحيح المعاني ... ولن يتمكّن أحد من الإتيان بكلام يساوي القرآن في هذين الوصفين . والعرب تقول في البناء الوثيق والعقد الوثيق الذي لا يمكن حله : " مُحْكَمٌ " . فهذا معنى وصف جميعه بأنه محكم .

وَأَمَّا مَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ كُلُّهُ مُتَشَابَهُ فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ﴾ [الزمر : ٢٣] .
والمعنى : أنّه يشبه بعضه بعضاً في الحُسْنِ : ويصدق بعضه بعضاً ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء : ٨٢] .

أي : لكان بعضه وارداً على نقيض الآخر ، ولتفاوت نسق الكلام في الفصاحة والركاكة .
وَأَمَّا مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ بَعْضَهُ مُحْكَمُ وَبَعْضُهُ مُتَشَابَهُ فَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران : ٧] . انظر : استحالة المعية بالذات للشيخ محمّد الحضر - الشنقيطي ، ص ٧٥ . وانظر : تفسير الرّازي (١٤٥/٧) ، الإتيان ، للسيوطي (٢/٢) ، أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصّفات والآيات المحكمات والمتشابهات ، لمري الكرمي (ص ٤٨-٤٩) ، تفسير القرطبي (١٠/٤) .

وهذا النّوع هو المراد هنا ، وهو الذي وقع الخلاف في تعيين المراد به بين العلماء ...

ولتوضيح الأمر لا بدّ من ذكر أقوال العلماء ومذاهبهم في المحكم والمتشابه ، وهذه هي :

أَوَّلًا: أَنَّ المحكم هو المعمول به من الآيات ، وهنَّ النَّاسَخَات ، أو المثبتات للأحكام . والمتشابه من الآيات هو المتروك العمل بهنَّ ، المنسوخات ... وقد قال بهذا القول ابن عباس ، وقتادة ، والضَّحَّاك . انظر : تفسير الطَّبري (٣/ ٢٣٤) ، تفسير الرَّازي (٧/ ١٤٨) ، تفسير القرطبي (٤/ ١٠) ، الفقيه والمتفقه (١/ ٩٥) .

ثَانِيًا: مَا أَحْكَمَ اللَّهُ فِيهِ مِنْ آيِ الْقُرْآنِ وَقَصَصِ الْأُمَمِ وَرُسُلِهِمُ الَّذِينَ أُرْسِلُوا إِلَيْهِمْ ، فَصَلَّهٗ بَيِّنَانِ ذَلِكَ لِمُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ ، وَالتَّشَابِهِ هُوَ مَا اشْتَبَهَتْ الْأَلْفَاظُ بِهِ مِنْ قَصَصِهِمْ عِنْدَ التَّكْرِيرِ فِي السُّورِ فَقِصَّةٌ بِاتِّفَاقِ الْأَلْفَاظِ وَاخْتِلَافِ الْمَعَانِي ، وَقِصَّةٌ بِاخْتِلَافِ الْأَلْفَاظِ وَاتِّفَاقِ الْمَعَانِي ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي قِصَّةِ نُوْحٍ : ﴿اسْلُكْ فِيهَا﴾ [المؤمنون : ٢٧] ، ﴿اجْمَلْ فِيهَا﴾ [هود : ٤٠] ، ﴿اسْلُكْ يَدَكَ﴾ [القصص : ٣٢] ، ﴿أَدْخُلْ يَدَكَ﴾ [النمل : ١٢] . وقد قال بهذا القول ابن زيد . انظر : تفسير الطَّبري (٣/ ٢٣٧) ، زاد المسير (ص ١٧٨) .

ثَالِثًا: مَا عَرَفَ الْعُلَمَاءُ الْمُرَادَ مِنْهُ ، قِيلَ : وَلَوْ بِالتَّأْوِيلِ . والمتشابه : مَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بَعْلَمَهُ كَالْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ : إِنَّ الْمَحْكَمَ هُوَ الْمَكْشُوفُ الْمَعْنَى الَّذِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ إِشْكَالٌ وَاحْتِمَالٌ ، وَالتَّشَابَهُ : مَا يَتَعَارَضُ فِيهِ الْإِحْتِمَالُ وَيَجُوزُ أَنْ يَعْبَرَّ بِهِ عَنِ الْأَسْمَاءِ الْمَشْرُوكَةِ كَالْقُرْءِ ، وَكَالْمَسِّ الْمُرْتَدِّدِ بَيْنَ الْمَسِّ وَالْوُطْءِ ، وَقَدْ بَطُلَ عَلَى مَا وَرَدَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يُوْهِمُ ظَاهِرُهُ الْجَهَةَ وَالتَّشْبِيهَ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِهِ . وَهَذَا قَوْلُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ ، كَمَا حَكَاهُ الْقُرْطُبِيُّ وَاسْتَحْسَنَهُ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي جَعْفَرِ الطَّابَّرِيِّ . انظر : أقاويل الثقات (ص ٤٩-٥٠) ، تفسير الطَّبري (٣/ ٢٣٧-٢٣٨) ، تفسير القرطبي (٤/ ١٠) ، فتح الباري (٨/ ٢١٠) .

رَابِعًا: أَنَّ الْمَحْكَمَ مَا كَانَ قَائِمًا بِنَفْسِهِ ، لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَرْجَعَ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ ، نَحْوُ : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ٤] ، ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه : ٨٢] ، وَالتَّشَابَهُ مَا احتاج إلى بيان ، نَحْوُ : ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر : ٥٣] ، يَرْجَعُ فِيهِ إِلَى قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا : ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه : ٨٢] ، وَإِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : [النساء : ٤٨] .

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ قَوْلُ النَّحَّاسِ . انظر : فتح الباري (٨/ ٢١١) .

خَامِسًا: أَنَّ الْمَحْكَمَ مِنْ أَيِّ الْكِتَابِ مَا لَمْ يَحْتَمِلْ مِنَ التَّأْوِيلِ غَيْرَ وَجْهِ وَاحِدٍ ، وَالتَّشَابَهُ مِنْهَا مَا احْتَمَلَ مِنَ التَّأْوِيلِ أَكْثَرَ مِنْ وَجْهِ . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ : هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ فِيهِنَّ حُجَّةُ الرَّبِّ ، وَعَصْمَةُ الْعِبَادِ ، وَدَفْعُ الْخُصُومِ وَالْبَاطِلِ ، لَيْسَ لَهَا تَعْرِيفٌ وَلَا تَصْرِيفٌ عَمَّا وَضَعْتَ عَلَيْهِ ، وَأُخْرُ مُتَشَابِهَةٍ فِي الصَّدَقِ ، لَهُنَّ تَصْرِيفٌ وَتَحْرِيفٌ وَتَأْوِيلٌ ابْتُلِيَ اللَّهُ فِيهِنَّ الْعِبَادُ كَمَا ابْتَلَاهُمْ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، لَا يَصْرِفُنَّ إِلَى الْبَاطِلِ وَلَا يَحْرِفُنَّ عَنِ الْحَقِّ .

وَنَقَلَ هَذَا الْمَذْهَبَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَابْنِ إِسْحَاقَ ، وَاسْتَحْسَنَهُ ابْنُ عَطِيَّةٍ . انظر : تفسير الطَّبري (٣/ ٢٣٦) .

وهو المنقول عن الشافعي ، وأحمد في رواية . انظر : زاد المسير (ص ١٧٨) .

وعزاه ابن الجوزي إلى الشافعي وابن الأنباري . انظر : زاد المسير (ص ١٧٨) .

وهناك أقوال أخرى ذكرها الإمام الطبري ...

وقد الإمام الغزالي : " ... في القرآن محكم ومتشابه كما قال تعالى ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ [آل عمران: ٧] .

واختلفوا في معناه وإذا لم يرد توقيف في بيانه فينبغي أن يفسر بما يعرفه أهل اللغة ويناسب اللفظ من حيث الوضع ، ولا يناسبه قولهم : المتشابه هي الحروف المقطعة في أوائل السور ، والمحكم ما وراء ذلك ، ولا قولهم : المحكم ما يعرفه الراسخون في العلم ، والمتشابه ما ينفرد الله تعالى بعلمه ، ولا قولهم المحكم الوعد والوعيد والحلال والحرام ، والمتشابه القصص والأمثال ، وهذا أبعد ، بل الصحيح أن المحكم يرجع إلى معنيين :

أحدهما : المكشوف المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال واحتمال والمتشابه ما تعارض فيه الإحتمال

الثاني : أن المحكم ما انتظم وترتب ترتيباً مفيداً ما على ما ظاهر أو على تأويل ما لم يكن فيه متناقض ومختلف ، لكن هذا المحكم يقابله المبيح والفساد دون المتشابه ، وأما المتشابه فيجوز أن يعبر به عن الأسماء المشتركة ، كالقرء وكقوله تعالى : ﴿ الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النَّكَاحِ ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ، فإنه مردد بين الزوج والولي ، وكاللمس المردد بين المس والوطء . وقد يطلق على ما ورد في صفات الله ممّا يوهّم ظاهره الجهة والتشبيه ويحتاج إلى تأويله " . انظر : المستصفى (١/ ٢٠٢-٢٠٣) ، صحيح النووي بشرح مسلم (١٦/ ٢١٧-٢١٨) .

فالإمام الغزالي يصرح وبوضوح أن بعض الألفاظ تحتاج إلى تأويل ، فالتأويل حق من أجل أن لا يقع المؤمن في تناقضات حين يقرأ من الآيات التي فيها إضافة العين إليه سبحانه والأيدي واليدين والأيدي ، وأنه سبحانه في السماء وفي الأرض ، وهو مع خلقه أينما كانوا ، وما إلى غير ذلك .

فأما إذا تركنا النصوص على ظاهرها وقعنا في التناقض ، وهو محال في القرآن : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] .

فهذه هي أشهر أقوال العلماء في المحكم والمتشابه ، وهي بمجموعها لا تخرج عن كون المحكم ممّا وضع وبيان ولم يحتاج إلى توضيح وتفسير ، والمتشابه ما احتاج إلى كشف وبيان وتأويل ، وإن كان أوضحها وأدقها هو القول الخامس ... ومن المعلوم أن هناك ألفاظاً مشتركة في القرآن الكريم تحتمل أكثر من معنى ، على أن لها معنى أصلياً في

الوضع العربي ، وهو أرجح المعاني . ومع ذلك فإنَّ هنالك العديد من الألفاظ التي تحتمل أكثر من معنى ، ولذا فلا بدَّ من قانون يُعرف به المعنى المراد منها ، لأنَّ الكلام عنها يكون متشابهاً ...

يقول الإمام الرَّازي في " التفسير " (١٣٩/٧) مبيناً القانون الذي يُعرف به المُحكم من المُتشابه في القرآن : " ... فَلَا بُدَّ هَاهُنَا مِنْ قَانُونٍ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ فَنَقُولُ : اللَّفْظُ إِذَا كَانَ مُحْتَمِلًا لِمَعْنَيْنِ وَكَانَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى أَحَدِهِمَا رَاجِحًا ، وَبِالنَّسْبَةِ إِلَى الْآخَرِ مَرْجُوحًا ، فَإِنَّ حَمْلَهُ عَلَى الرَّاجِحِ وَلَمْ نَحْمِلْهُ عَلَى الْمَرْجُوحِ ، فَهَذَا هُوَ الْمُحْكَمُ وَأَمَّا إِنْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الْمَرْجُوحِ وَلَمْ نَحْمِلْهُ عَلَى الرَّاجِحِ ، فَهَذَا هُوَ الْمُتَشَابِهُ " .

فالتأويل سواء كان إجمالياً أو تفصيلياً هو مسلك السلف الصالح من الصحابة ومن بعدهم ... وهو الأمر العاصم للعامة خاصة من الوقوع في التشبيه والتجسيم ...

والمستقرئ يجد وبكل وضوح أنَّ السلف شدّدوا في صرف العامة عن تأويل التشابه ، وزجرهم عن تفسيره ، مع التقرير البالغ والتأكيد التام في بيان أنَّه تعالى منزّه عن المعنى الظاهر الجسماني الذي يتبادر للعامة عادة ، خوفاً من تسرّع الجاهلين إلى اعتقاد ما لا يليق في حقّه تعالى ، مستدلّين عليه بأنَّ هذا هو تأويل الكتاب أو السنّة ، وكان هذا القدر من التحذير يكفي في صرف أهل زمانهم عن الخوض في تفسير هذه المتشابهات . ولما لجّ كثير من الجهلة ومن أشباههم في طلب تأويل هذه المتشابهات ، اضطر كثير من السلف أيضاً إلى بيان التأويلات الصحيحة على ما تقتضيه اللغة التي نزل بها القرآن ، وأفاضوا في بيان الأدلّة العقلية والنقلية الدالّة على أنَّ ما سمّوه تأويلاً ليس هو بالتأويل الصحيح ، ولا بمراد الله ولا رسوله ﷺ .

وبهذا تعلم أنَّ السلف كلُّهم متفقون على أنَّ كلَّ ما أوهم من النصوص : الجسميّة أو شيئاً من لوازمها في حقّه عزَّ وجلَّ ، فالله منزّه عن الاتّصاف بشيء منه ، وهذا الظاهر غير مراد منه قطعاً ، لا خلاف بينهم في ذلك ، ومن تأوّل النصوص بهذه المعاني الظاهرة عند العوام فليس هو من السلف ولا تابعاً لهم ، ومع اتّفاق السلف على ما ذكر من الصّرف عن الظاهر الذي يتوهمه الجاهلون ، فأكثرهم اكتفوا بهذا القدر ولم يخوضوا في بيان التأويل المراد ، لأنّه ليس ممّا يجب معرفته على التّعيين ، وقد يكون للفظ معنيان صحيحان ، فالحكم على أحدهما بكونه المراد دون الآخر تهجّم على حرم الغيب ، لا مسوغ له في نظرهم ، والكثير منهم ﷺ كشفوا القناع عمّا يصحُّ أن يكون مراداً من التأويل ، دفعاً في نحور المبتدعة ومن انخدع بهم ، حيث يزعمون أنّه لا معنى للآية أو الحديث إلّا ما فهموه من التأويل الباطل .

فقول كثير من أهل العلم : إن التأويل هو طريقة الخلف وليس طريقة السلف ، إنها هو من ضيق الاطلاع . انظر :
البراهين الساطعة (ص ٢٣١-٢٣٢) .

وفي كتابه "أساس التّقيّدس" عقد الإمام الرّازي باباً سماه : "تأويل المتشابهات من الأخبار والصفّات" ، ذكر فيه
كثيراً من الأخبار الواردة في الكتاب والسُنّة ، كالصورة ، والمجيء ، والتّزول ، والوجه ، والعين ، والنّفس ، واليد ،
والقبضة ، والأصابع ، والجنب ، والسّاق ... ثمّ أنّه عقد باباً آخر ذكر في فصله الأوّل حكم ذكر هذه المتشابهات .
انظر : أساس التّقيّدس (ص ٩١) ، (٢١٧) .

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه القيمّ : "العواصم من القواصم" : "والأحاديث الصّحيحة في هذا الباب
—يعني في باب الصفّات ، على ثلاث مراتب : الأوّل : ما ورد من الألفاظ كمال محض ليس للآفات والنّقائص فيه
حظ ، فهذا يجب اعتقاده . الثّانيّة : ما ورد وهو نقص محض ، فهذا ليس لله فيه نصيب ، فلا يضاف إليه إلّا وهو
محجوب عنها في المعنى ضرورة ، كقوله (عبدى مرضتُ فلم تعديني) وما أشبهه . الثّالثيّة : ما يكون كمالاً ، ولكنّه يوهّم
تشبيهاً .

فأمّا الذي ورد كمالاً محضاً كالوحدانية ، والعلم ، والقدرة ، والإرادة ، والحياة ، والسّمع ، والبصر- ، والإحاطة ،
والتّقدير ، والتّدبير ، وعدم المثل والنّظير فلا كلام فيه ولا توقف .

وأما الذي ورد بالآفات المحضة والنّقائص كقوله : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ
كَرِيمٌ﴾ [الحديد : ١١] . وقوله : (جعلتُ فلم تطعمني ، وعطشتُ ...) ، فقد علم المحفوظون والمفوضون ، والعالم
والجاهل أنّ ذلك كناية ، وأنّه واسطة عمّن تعلّق به هذه النّقائص ، ولكنّه أضافها إلى نفسه الكريمة المقدّسة ، تكرمة
لوليّهِ وتشريعاً واستلطافاً للقلوب وتلييناً .

وهذا أيّها العاقلون تنبيه لكم على ما ورد من الألفاظ المحتملة ، فإنّه ذكر الألفاظ الكاملة المعاني السّالمة ، فوجبت له
، وذكر الألفاظ النّاقصة والمعاني الدّنيّة ، فتنزّه عنها قطعاً ، فإذا جعلت الألفاظ المحتملة التي تكون للكمال بوجه ،
وللنّقصان بوجه ، وجب على كلّ مؤمن حصيف أن يجعله كناية عن المعاني التي تجوز عليه ، وينفي عنه ما لا يجوز
عليه ، فقوله في اليد ، والسّاعد ، والكفّ ، والإصبع عبارات بديعة تدلّ على معاني شريفة ، فإنّ السّاعد عند العرب
عليه كانت تعوّل في القوّة والبطش والشّدّة ... فأضاف السّاعد إلى الله ، لأنّ الأمر كلّهُ لله ، كما أضاف إليه الموسى ،
وكذلك قوله : (إنّ الصّدقة تقع في كفّ الرّحمن) عبّر بها عن كفّ المسكين ، تكرمة له انظر : العواصم والقواصم
(ص ٢٢٨-٢٢٩) .

وقال صاحب البصائر : "والمتشابه من القرآن : ما أشكل تفسيره ، لمشابهته غيره ، أمّا من حيث اللفظ ، أو من حيث المعنى ... إلى أن قال : والمتشابه من جهة المعنى أوصاف الله عزّ وجلّ ، وأوصاف القيامة ، فإنّ تلك الصّفات لا تتصوّر لنا ، إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسّه ، أو لم يكن من جنس ما نحسّه " . انظر بصائر ذوي التّمييز (٢٩٣-٢٩٤) .

وفي تفسيره الموسوم بـ : "الجواهر الحسان في تفسير القرآن" ذكر الإمام الثّعالبي بأنّ من المتشابه ما ظاهره التّشبيه مثل من "رُوحِي" ، و "أيدينا" ، و "بيدي" ، و "يستهنّئ" ، و "مكر الله" ونحوه . انظر : الجواهر الحسان في تفسير القرآن للثّعالبي (١/٢٤٣) . ومع أنّ هذه الإضافات التي ذكرها الإمام الثّعالبي من المتشابه ، إلّا أنّ لها تأويلات صحيحة عند العلماء الرّاسخين في العلم سلفاً وخلفاً ، وستجد ذلك مبسوطاً في كتابي : "إعلام الخلف بتأويلات السّلف" ... أمّا الإمام السيوطي في كتابه : "الإتقان" فقد عقد فصلاً خاصّاً لذلك قال فيه : "مِنَ الْمُتَشَابِهِ آيَاتُ الصّفَاتِ وَلِابْنِ اللَّبَّانِ فِيهَا تَصْنِيفٌ مُفْرَدٌ نَحْوُ : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص : ٨٨] ... " . انظر : الإتقان في علوم القرآن (٦/٢) .

وعلى هذا الطّريق سار الكثير من المحدثين كالأستاذ البوطي ، الذي قرّر في كتابه "كبرى اليقينيات الكونية" : أنّ آيات الصّفات من المتشابه ، وأنّ المقصود بالمتشابه كلّ نصّ تجاذبته الاحتمالات حول المعنى المراد منه وأوهم بظاھرہ ما قامت الأدلّة على نفيه ... " . انظر : كبرى اليقينيات الكونية (ص ١٣٧) .

ومنهم الأستاذ عبد الرّحمن الميداني ، حيث عقد فصلاً في كتابه : "العقيدة الإسلامية وأسسها" تحدّث فيه عن النّصوص المتشابهات في صفات الله تعالى . انظر : العقيدة الإسلامية وأسسها للميداني (ص ٢٤٦) . وكذلك قال الأستاذ الدّسوقي في كتابه : "محاضرات في العقيدة الإسلامية" حيث ذكر بأنّ الآيات المتشابهة هي التي تتحدّث باللفاظ بشرية عن صفات الله عزّ وجلّ ، التي ليس كمثليها صفات بين المخلوقات قاطبة . انظر : محاضرات في العقيدة الإسلامية للدسوقي (ص ٨١) .

ومن الجدير بالذّكر هنا أنّ السّبب الرّئيس الذي دفع هؤلاء العلماء وغيرهم إلى ما ذهبوا إليه هو التّنزيه ، لأنّ الأخذ بظاھر تلك الأخبار يؤدّي إلى التّشبيه والتّجسيم ، فأطلقوا على تلك الآيات وصف المتشابه .

وهنا يبرز تساؤل وهو : لماذا لم يبيّن النّبي ﷺ معاني النّصوص المتشابهة ؟ وللجواب عليه نقول : إنّ النّاظر بأنّ عينيه في هذه القضية يجد أنّ النّبي ﷺ لم يبيّن معاني نصوص الصّفات ، لأنّه لو فعل لوصل ذلك إلينا ، ولكن ...

وليبيان هذه المسألة أنقل نصَّ هذه المسألة والجواب عليها من المناظرة التي وقعت بين العلامة محمَّد الزمزمي والشيخ الألباني .

"المسألة الأولى : هل بيّن النبي ﷺ معاني نصوص الصفات ؟"

"الجواب" : وقد أجبت -أي الزمزمي- عن هذا السؤال : بأنَّ النبي ﷺ لم يبيّن معاني نصوص الصفات اكتفاءً ببيان القرآن ، لأنَّ البيان المحتاج إليه في آيات الصفات موجود في القرآن . وهو قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، وقوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ٤] .

فقال الألباني : معنى هذا الكلام أنَّ النبي ﷺ كتم معاني آيات الصفات .

قال الزمزمي : لا تقل : كتم ، لأنَّ كتمان العلم مذموم في الشرع ، إذ الكتمان في اصطلاح الشرع هو : البخل بالعلم على المحتاج إليه .

وآيات الصفات لم يكن بالنَّاس حاجة إلى بيان معنى لها زائد على المعنى الذي بيَّنه القرآن ، إذ لو حدَّثهم النبي ﷺ بما يزيد على المعنى الذي بيَّنه القرآن لقصرت عقولهم عن فهمه ، وكان فتنة لهم كما قال سيدنا علي -كرم الله وجهه- : «حَدِّثُوا النَّاسَ ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَمْحِجُونَ أَنْ يُكَذِّبَ، اللَّهُ وَرَسُولُهُ» . أخرجه البخاري (١/ ٣٧ برقم ١٢٧) .

فلأجل هذا ... نقول :

أنَّ النبي ﷺ لم يبيّن معاني آيات الصفات ، ولا نقول : كتم معانيها ، لأنَّه لا حاجة بالنَّاس إلى بيان معانيها ، والكتمان في اللغة أعم من الكتمان في الشرع ، لأنَّ الكتمان في اللغة يطلق على عدم البيان مطلقاً ، وفي الشرع لا يكون عدم البيان كتماناً إلا بالقيد الذي ذكرته . انظر : المناظرة بين الزمزمي والألباني (ص ١١-١٣) .

وقال الحافظ ابن الجوزي الحنبلي في "دفع شبه التشبيه" (ص ١٠٧-١٠٩) :

"فإن قال قائل : ما الذي دعا رسول الله ﷺ أن يتكلَّم بألفاظ موهمة للتشبيه؟

قلنا : إنَّ الخلق غلب عليهم الحسَّ ، فلا يكادون يعرفون غيره ، وسببه المجانسة لهم في الحديث ، فعبد قوم النُّجوم وأضافوا إليها المنافع والمضار ، وعبد قوم النُّور وأضافوا إليه الخير ، وأضافوا الشرَّ إلى الظلمة ، وعبد قوم الملائكة ، وقوم الشَّمس ، وقوم عيسى ، وقوم عُزير ، وعبد قوم البقر ، والأكثر من الأصنام ، فأنست نفوسهم بالحسَّ المقطوع بوجوده ، ولذلك قال قوم سيدنا موسى عليه السَّلام : ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا﴾ [الأعراف : ١٣٨] ، فلو جاءت الشرائع بالتَّزويه المحض ، جاءت بما يُطابق النَّفي ، فلمَّا قالوا : "صِفْ لَنَا رَبَّكَ" نزلت : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١] ، ولو قال لهم : ليس بجسم ولا جوهر ، ولا عَرَض ، ولا طول ، ولا عريض ، ولا يشغل الأمكنة ، ولا يحويه مكان ،

ولا جهة من الجهات الست ، وليس بمتحرك ولا ساكن ، ولا يدركه الإحساس ، لقالوا : حُدِّلْنَا النَّفْيَ بِأَنْ تَمَيِّزَ مَا تَدْعُونَا إِلَى عِبَادَتِهِ عَنِ النَّفْيِ ، وَإِلَّا فَأَنْتَ تَدْعُو إِلَى عَدَمٍ .

فلَمَّا علم الحقُّ سبحانه ذلك جاءهم بأسماء يعقلونها من السَّمْع والبصر والحلم والغضب ، وجاء بذكر الوجه ، واليدين ، والقدم ، والاستواء ، والنُّزول ، لأنَّ المقصود الإثبات ، فهو أهم عند الشَّرْع من التَّنْزِيهِ ، وإن كان التَّنْزِيهِ منها ... فلَمَّا أثبت وجوده بذكر صور الحسيَّات نفى خيال التَّشْبِيهِ بقوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ... ثُمَّ هو عربي وله التَّجَوُّز .

رَابِعًا : اختلف العلماء في موقفهم من التشابه ، والخلاف مبنيٌّ على تقدير الوقف في قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران : ٧] .

وللعلماء فيه مذهبان :

الأوَّل : الوقف على لفظ الجلالة ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وما بعده مستأنف ، وهو مروىٌّ عن ابن عباس ، وابن مسعود ، وعائشة ، وأبي نبيك ، وهو مذهب الجمهور . انظر : تفسير الطَّبْرِي (٣٠/٢٤٨-٢٤٩) ، زاد المسير (ص ١٧٩) ، إيضاح الوقف والابتداء للأنباري (٢/٥٦٥) .

أدلة هذا المذهب :

(١) ما رواه ابن جرير عن ابن أبي مُليكة ، عن عائشة ، قَوْلُهُ : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران : ٧] قَالَتْ : «كَانَ مِنْ رُسُوخِهِمْ فِي الْعِلْمِ أَنْ آمَنُوا بِمُحْكَمِهِ وَتَشَابِهِهِ ، وَلَمْ يَعْلَمُوا تَأْوِيلَهُ» . انظر : تفسير الطَّبْرِي (٣/٢٤٨) .

(٢) ما رواه ابن جرير عن هشام بن عروة : كَانَ أَبِي يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران : ٧] أَنَّ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ لَا يَعْلَمُونَ تَأْوِيلَهُ ، وَلَكِنَّهُمْ يَقُولُونَ : ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾ [آل عمران : ٧] . انظر : تفسير الطَّبْرِي (٣/٢٤٩) .

(٣) ما رواه ابن جرير عن أبي نبيك الأسدي ، قَوْلُهُ : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران : ٧] فَيَقُولُ : «إِنَّكُمْ تَصْلُونَ هَذِهِ الْآيَةَ وَإِنَّهَا مَقْطُوعَةٌ» ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾ [آل عمران : ٧] «فَأَنْتَهَى عِلْمُهُمْ إِلَى قَوْلِهِمُ الَّذِي قَالُوا» . انظر : تفسير الطَّبْرِي (٣/٢٤٩) .

الثَّانِي : عدم الوقف ، بل عطف الرَّاَسِخِينَ فِي الْعِلْمِ عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ التَّشَابِهَ مِمَّا يَعْلَمُهُ الرَّاَسِخُونَ فِي الْعِلْمِ .

وهذا مروىٌّ عن ابن عباس -في رواية ثانية- ، ومجاهد ، والرَّبِيع ، ومحمد بن جعفر بن الزُّبَيْر ، وغيرهم . انظر : تفسير الطَّبْرِي (٤/١٧) ، صحيح مسلم بشرح النووي (١٦/٢١٨) ، إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله (٢/٥٦٦) .

أدلة هذا المذهب :

- (١) ما رواه ابن جرير عن ابن عباس ، رضي الله عنهما أنه قال : "أنا ممن يعلم تأويله" . انظر : تفسير الطبري (٢٤٩/٣)
- (٢) ما رواه ابن جرير عن مجاهد والربيع أنهما قالا : الراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمناً به . انظر الطبري (٢٤٩/٣) ، الفقيه والمتفقه (٦٣/١) .
- (٣) لو كان المتشابه لا يعلم للزم عليه أن يتعبد الله خلقه بالشئ المجهول ، ويخاطب عباده بما لا يفهمون ، كما أنه يخالف وصفه تعالى للقرآن بأنه تبيان لكل شيء .
- (٤) لو لم يكن المتشابه معلوماً للراسخين في العلم لم يكن لهم مزية ولا فضيلة على العامة ، لأن الجميع يقولون آمناً به . انظر : العدة للقاظمي أبي يعلى (٦٩٢/٢) ، حقائق التأويل في مشابه التنزيل للشريف الرضي (ص ٧٠) .
- قال الإمام ابن قتيبة : "ولسنا ممن يزعم أن المتشابه في القرآن لا يعلمه الراسخون في العلم ، وهذا غلط من متأوليّه على اللغة والمعنى ، ولم ينزل الله شيئاً من القرآن إلا لينفع به عباده ، ويدلُّ به على معنى أرادّه" . انظر : تأويل مشكل القرآن (ص ٧٢) .
- وقال الإمام البغدادي : "إن المتشابه يعلمه الراسخون في العلم ، ولم ينزل الله في كتابه شيئاً إلا وقد جعل للعلماء طريقاً إلى معرفته" . انظر : الفقيه والمتفقه (٦٣/١) .
- التحقيق في المسألة :** من خلال استعراضنا لكلام العلماء يتبين لنا أن المتشابه نوعان :
- (١) ما استأثر الله بعلمه وتفرّد بمعرفته ، فلا يستطيع الإنسان أن يصل إليه ، كالعلم بذات الله ، وحقائق صفاته ، وكوقت قيام الساعة ، وأشراطها ، وغيرها من الغيبات التي لا يعلمها إلا الله تعالى ، مصداق قوله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام : ٥٩] .
- (٢) ما يعلمه العلماء عن طريق البحث وبذل الوسع والطاقة ، وإن كان قد يخفى على كثير من الناس ، فالمتشابهات التي نشأ التشابه والخفاء فيها من الإجمال والبسط ، ونحوها .
- والتحقيق في هذه المسألة إنما يعتمد على تقدير الوقف في قوله تعالى : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران : ٧] . فمن ذهب هذا المذهب منهم يخرج العلماء عن أن يعلموا كنه التأويل وحقائقه ، ويطلعوا طبعه ، ويستنبطوا غوامضه ، ويستخرجوا كوامنه ، وحطهم بذلك عن رتبة قد استحقوا الإيفاء عليها وإطلاع شرفها ، لأن الله سبحانه قد أعطاهم من نهج السبيل وضياء الدليل ما يفتتحون به المبهم ويصدعون المظلم ، كل ذلك بتوفيق الله إليهم ، ونصب منار الأدلة لهم ، فعلمهم بذلك مستمد من علم الله سبحانه ، فلا معنى للوقوف بهم دون هذه المنزلة ، والإحجام عند إيصالهم إلى أقصى هذه الرتبة .

وأما الذين يجعلون الوقف عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، فيوفون الاستثناء حقّه بإدخال العلماء فيه، ويجعلون لهم مزية العلم بتأويل القرآن، ومعرفة مداخله ومخارجه، وسلوك محاجّه ومناهجه، وهذا القول مروى عن ابن عبّاس، ومجاهد، والرّبيع.

فأمّا المحقّقون من العلماء فيقفون في ذلك على منزلة وسطى وطريقة مثلى، فلا يخرجون العلماء ههنا عن أن يعلموا شيئاً من تأويل القرآن جملة، ولا يعطونهم منزلة العلم بجميعه، والاستيلاء على قليله وكثيره، بل يقولون: إنّ في التّأويل ما يعلمه العلماء، وفيه ما لا يعلمه إلّا الله، من نحو تعيين الصّغيرة، ووقت السّاعة، وما بيننا وبينها من المدة، ومقادير الجزاء على الأعمال، وما أشبه ذلك.

وهذا قول جماعة من متقدّمي العلماء، منهم: الحسن البصري، وغيره، وإليه ذهب أبو علي الجبائي، لأنّه يجعل المراد بالتّأويل في هذه الآية مصائر الأمور وعواقبها...

ومما يؤكّد ذلك أنّ مجاهداً قال في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٥]: أنّه سبحانه أراد بالتّأويل ههنا: الجزاء على الأعمال. فهذا المعنى يلامح ما نحن في ذكره، لأنّ الجزاء إنّما هو الشّيء الذي آلوا إليه وحصلوا عليه.

وقد قيل أيضاً: إنّ المراد: وما يعلم تأويله على التّفصيل إلّا الله تعالى، أو لا يعلم تأويله بعينه إلّا الله، لأنّ كثيراً من المتشابه يحتمل الوجوه الكثيرة، وكلّها غير خارج عن أدلّة العقول، فيذكر المتأولون جميعها، ولا يقع القطع منهم على مراد الله تعالى بعينه منها، ولا يعلم ذلك إلّا الله، لأنّ الذي يلزم المكلف من ذلك أن يعلم في الجملة أنّه سبحانه لم يرد ما يخالف أدلّة العقول، ولأنّه ليس من تكليفنا أن نعلم أنّ المراد من ذلك بعينه، وإن كان العلماء يعلمونه على الجملة وعلى الوجه الذي يمكن أن يعلم عليه.

وفي قول الرّاسخين في العلم: ﴿أَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] دلالة على استسلامهم في ما لم يعلموا من تأويل المتشابه، وما استبدّ الله بعلمه من قبيل ما ذكرنا: كوقت السّاعة، وتمييز الصّغائر من الكبائر، إلى ما أشبه ذلك، فقد بان أنّ في تأويل المتشابه ما لا يعلمونه، وإن كانوا يعلمون كثيراً منه". انظر: حقائق التّأويل في متشابه التّنزيل (ص ٧-٩)، حاشية الشّهاب علي البيضاوي (٧/٣).

والحق أنّه إنّ أريد بالمتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق، فالحقّ الوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وإن أريد ما لا يتّضح بحيث يتناول المجمل والمؤول فالحقّ العطف، ويجوز الوقف أيضاً، لأنّه لا يعلم جميعه، أو لا يعلمه بالكلّنه إلّا الله، وأمّا إذا فسّر بها دلّ القاطع - أي النّص القطعي - أو الدّليل الجازم العقلي على أنّ ظاهره غير مراد، ولم يرقم دليل على ما

هو المراد ففيه مذهبان : فمنهم من يجوز الخوض فيه وتأويله بما يرجع إلى الجادة في مثله ، فيجوز عنده الوقف وعدمه ، ومنهم من يمنع الخوض فيه ، فيمتنع تأويله ويجب الوقف عنده .

وعلى ضوء ما سبق بيانه يتبين لنا أن الواجب على المسلم إزاء المتشابه إننا هو التسليم مع تفويض العلم بحقيقته إلى الله تعالى ، أو تأويله التأويل الذي ينسجم مع الثوابت العقديّة ، وكذا قواعد اللغة العربيّة ...

وفي ذلك يقول الإمام الخطّابي : " الْمُتَشَابِهُ عَلَى صَرِيحٍ أَحَدُهُمَا مَا إِذَا رُدَّ إِلَى الْمُحْكَمِ وَاعْتَبِرَ بِهِ عُرْفَ مَعْنَاهُ وَالْآخَرُ مَا لَا سَبِيلَ إِلَى الْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَهُوَ الَّذِي يَتَّبِعُهُ أَهْلُ الزَّيْغِ فَيَطْلُبُونَ تَأْوِيلَهُ وَلَا يَبْلُغُونَ كُنْهَهُ فَيَرْتَابُونَ فِيهِ فَيُفْتَنُونَ " . انظر : فتح الباري (٢١٢/٨-٢١٣) .

وقد حذّر الله تعالى من تتبّع المتشابه فقال : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ، وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ﴾ [آل عمران : ٧] .

وروى البخاري (٣٣/٦ برقم ٤٥٤٧) بسنده عن عائشة رضي الله عنها ، قالت : تَلَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ ، قالت : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ » .

و" الْآيَةُ دَلَّتْ عَلَى دَمِّ مُتَّبِعِي الْمُتَشَابِهِ لَوْصِفِهِمْ بِالزَّيْغِ وَابْتِغَاءِ الْفِتْنَةِ ، وَصَرَحَ بِوَقْفٍ ذَلِكَ حَدِيثُ الْبَابِ ، وَدَلَّتْ الْآيَةُ عَلَى مَدْحِ الَّذِينَ فَوَّضُوا الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ ، وَسَلَّمُوا إِلَيْهِ كَمَا مَدَحَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْغَيْبِ " . انظر : فتح الباري : (٢١٠/٨) .

والمُتَّبِعُونَ المذمومون هنا هم أولئك الذين اتَّبَعُوا المتشابه لأجل الفتنة وابتغاء تأويله والتأويل الفاسد الذي يتعارض مع القواطع العقديّة التي تلزم تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث .

أمّا إذا كان التأويل منضبطاً بالضوابط الشرعيّة واللغويّة فهو ممدوح ومرغّب فيه ، وإلا فما ميزة الراسخ في العلم على غيره من العوام ؟ ! .

قال الإمام الطّحاوي : " أَخْبَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِعَجْزِ الْخَلْقِ عَنْ تَأْوِيلِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِيهَا بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ٧] .

، ثُمَّ أَخْبَرَ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا يَقُولُهُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ ؛ لِيَمْتَثِلُوهُ وَيَتَمَسَّكُوا وَيَقْتَدُوا بِهِمْ فِيهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران : ٧] ، فَهَكَذَا يَكُونُ أَهْلُ الْحَقِّ فِي الْمُتَشَابِهِ

واستدلُّوا على ذلك بقول الله عزَّ وجلَّ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] .

قالوا: الوقف هنا تام. وأمَّا الراسخون في العلم ... الخ.

فكلام مستأنف لبيان أن أكابر ذوي العلم مصدِّقون بثبوت المتشابه في القرآن، وأمَّا الخلف رحمهم الله تعالى فيقولون في هذه الآيات والأحاديث: هي معروفة المعنى، فمعنى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى

مِنَ الْقُرْآنِ يَرُدُّوهُ إِلَى عَالِمِهِ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ يَلْتَمِسُونَ تَأْوِيلَهُ مِنَ الْمُحْكَمَاتِ اللَّاتِي هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ، فَإِنَّ وَجْدَهُ فِيهَا عَمِلُوا بِهِ كَمَا يَعْمَلُونَ بِالْمُحْكَمَاتِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدُوهُ فِيهَا لِنَقْصِيرِ عُلُومِهِمْ عَنْهُ لَمْ يَتَجَاوَزُوا فِي ذَلِكَ الْإِيمَانَ بِهِ، وَرَدَّ حَقِيقَتِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا فِي ذَلِكَ الظُّنَّوْنَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ اسْتِعْمَالَهَا فِي غَيْرِهِ، وَإِذَا كَانَ اسْتِعْمَالُهَا فِي غَيْرِهِ حَرَامًا كَانَ اسْتِعْمَالُهَا فِيهِ أَحْرَمَ. انظر: مشكل الآثار للطَّحَاوِي (٦/٣٣٩-٣٤٠).

فالطَّحَاوِي هنا يصرِّح بأنَّ الواجب على العلماء أن يعملوا على تأويل المتشابه ما أمكنهم، فيفرغوا فيه وسعهم وطاقاتهم، ولا يلجأوا للتفويض إلَّا عند قصورهم عن درك المعنى المناسب لذلك اللفظ، على أن يكون ذلك التأويل ملتزماً بقواعد اللغة العربية، وكذا الثوابت العقديَّة القطعيَّة.

وعليه، فإنَّ الواجب على المسلم أن يؤمن بالكتاب كلَّ محكمه ومتشابهه. كما أنَّه يجب عليه أن يعلم أن فتح هذا الباب على مصراعيه هو سبيل أهل الزَّيغ والإلحاد ليفتنوا النَّاسَ عن دينهم، لتمكُّنهم من تحريفه إلى عقائدهم الفاسدة، كاحتجاج النَّصارى بأنَّ القرآن نطق بأنَّ عيسى روح الله وكلمته، وتركوا الاحتجاج بقوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا عَبْدٌ أَنْعَمْنَا عَلَيْهِ وَجَعَلْنَاهُ مَثَلًا لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الزخرف: ٥٩]،

و﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، وهذا بخلاف المحكم فلا نصيب لهم فيه.

وقد قال الإمام عليُّ: «حَدَّثُوا النَّاسَ، بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ، اللَّهُ وَرَسُولُهُ». أخرجه البخاري (١/٣٧ برقم ١٢١) وروى مسلم (١١/١) بسنده عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، أنَّ عبدَ الله بن مسعود، قال: «مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لَا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلَّا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةٌ».

الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿طه: ٥﴾، استولى بالقهر والتَّصَرُّف (٦٧)، ومعنى: ﴿أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]:
من في السَّمَاء عذابه أو سلطانه ومصدر أمره (٦٨)

أو هو كناية (٦٩) عن تعظيم الله بوصفه بالعلو والعظمة، وتنزيهه عن السُّفْل والتَّحْتَ، لا أَنَّهُ
سبحانه وتعالى حَالٌ فيها، لأنَّ الحلول من صفات الأجسام وأمارات الحدوث، والله منزَّه عن

(٦٧) وهذا ليس بعيداً عن اللغة العربية، بل إنَّ من معاني الاستواء: الاستيلاء، فقد جاء في معجم مفردات ألفاظ
القرآن (ص ٢٥٧) تحت مادة: سوا: "... ومتى عُدِّي بعلی اقتضى معنى الاستيلاء، كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى
الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وبنحوه قال الإمام الفيروز أبادي في: بصائر ذوي التَّمييز (٣/ ٢٨٥)، ابن منظور في:
اللسان (٢/ ٢٤٨/ ٢٤٩).

وعند حديثنا على موضوع الاستواء سنذكر طائفة واسعة من كلام العلماء في هذه البابة ...

(٦٨) قال الإمام الزَّخَّشِيُّ في الكَشَّاف (٤/ ١٣٨): "في تأويل هذه الآية وجهان:
أَحَدُهُمَا: من ملكوته في السَّمَاء، لأنَّها مسكن ملائكته، وثُمَّ عرشه وكرسيه واللوح المحفوظ، ومنها تنزل قضاياه،
وكتبه، وأوامره، ونواهيهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُمْ كانوا يعتقدون التَّشْبِيهِ، وَأَنَّهُ في السَّمَاء، وَأَنَّ الرَّحْمَةَ والعذاب ينزلان منه، وكانوا يدعونه من جهتها،
فقليل لهم على حسب اعتقادهم: أَمِنتُمْ من تزعمون أَنَّهُ في السَّمَاء، وهو متعال عن المكان أن يعذبكم".
وقال القاضي عبد الجَبَّار في تأويل الآية السَّابِقَة: "إن في السَّمَاء نقيته، وضروب عقابه، لأنَّ عادته أن ينزلها من
هناك". انظر: المختصر في أصول الدِّين ص (٣٣٣)، ضمن رسائل العدل والتوحيد. وانظر للاستزادة: البحر المحيط (٨/ ٢٩٦)،
مشكل الحديث وبيانه (ص ٣٩٢)، تفسير النَّسْفِي (٤/ ٢٧٦)، أساس التَّقْدِيس (ص ٨٤).

وفي الفصل الذي خَصَّصَهُ الإمام السُّبْكِيُّ للحديث عن العلوِّ والفوقية، سنذكر جملة وافرة من أقوال العلماء في
تفسير هذه الآية ...

(٦٩) يُعَرَّفُ العلماء الكناية بأنَّها: إطلاق اللفظ مع إرادة لازم معناه مع قرينة لا تمنع من إرادة المعنى الحقيقي.
ويقسمونها إلى ثلاثة أقسام، هي:

(أ) الكناية عن الصِّفَةِ: وضابط هذا القسم أن تذكر الموصوف، وتنسب له صفة، ولكنك لا تريد هذه الصِّفَةِ،
وإنَّما تريد لازمها. كقولنا: محمَّد كثير الرَّمَاد، فالموصوف هنا هو محمَّد، وصفته هي كثرة الرَّمَاد، ولكننا نرد هذه

ذلك. ومعنى: "ينزل ربنا إلى سماء الدنيا": ينزل رسوله أو رحمته (٧٠)، وأمّا إقرار الرسول ﷺ الجارية على إشارتها نحو السماء، فاكتفاء منها بما يدل على عدم شركها لتعتق، لأنّه بإشارتها إلى السماء علم أنّها ليست ممن يعبد الأصنام التي في الأرض (٧١)، وهكذا في سائر الآيات والأحاديث،

الصفة بعينها، بل أردنا لازمة لها وهي الكرم، لأنّ كثرة الكرم تنشأ عن كثرة الرماد، وهذه تنشأ عن كثرة الحطب، وهي تنشأ عن كثرة الطبخ، وذلك نتيجة كثرة الضيفان، والكرم لازم لذلك كلّ.

(ب) الكناية عن الموصوف: وضابط هذا النوع من الكناية أن نذكر الصفة والنسبة ولا نذكر الموصوف المكتئ عنه. ففي الكناية عن الصفة ذكرنا الموصوف، ونسبنا له صفة ما، ولكن لم تكن هي الصفة المرادة. والغرض من ذكر الصفة في هذا القسم أن تتوصل بها إلى الموصوف، ومن ثمّ فهي من خصائص الموصوف المحذوف المكتئ عنه. قال تعالى: ﴿أَوَمَنْ يُنَشِّئُ فِي الْحَلِيةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨]. فهذه الآية جاءت ردّاً على العرب في جاهليتهم، وقد كانوا يكرهون البنات، ويثدونهنّ. فاللفظ المكتئ هو: من ينشأ في الحلية، والمكتئ عنه: النساء. ومن المعلوم أنّ التّشئة في الحلية مختصة بالنساء.

(ج) الكناية عن النسبة: وفي هذا القسم تنسب الصفة لشيء آخر، لا لصاحبها، وقد عرّف العلماء النسبة بأنّها إثبات شيء لشيء أو نفيها عنه، ومثال هذا القسم قولنا: فلان المجذّب ثوبيه، والكرم بين برديه، فالكرم والسيادة لم ينسبهما لصاحبهما بل نسبناهما لشيء آخر هو: البردين والثوبين. انظر: البلاغة: فنونها وأفانها، د. فضل عبّاس ص (٢٤٧-٢٥٩). بتصرف، دار الفرقان، عمان، ط ٩، ٢٠٠٤ م.

(٧٠) وقد أوّل مالك رحمه الله التّزول الوارد في الحديث بنزول أمره تعالى. فقد روى الحافظ ابن عبد البر في التمهيد (١٤٣/٧)، والحافظ الذهبي في السير (١٠٥/٨) أنّ الإمام مالكا رحمه الله تعالى أوّل التّزول الوارد في الحديث بنزول أمره سبحانه، حيث قال: يتنزّل ربنا تبارك وتعالى أمره، فأما هو فدائم لا يزول. (توفي مالك سنة ١٧٩هـ).

وسنأتي على ذكر أقوال أهل التّزنية فيما يتعلّق بالتّزول، سيّما وأنّ المصنّف قد أفرد له فصلاً خاصّاً...

(٧١) قد ذكرنا سابقاً أقوال العلماء في حديث الجارية، وذكرنا أنّ حديث ضعيف ومضطرب، وعلى فرض ثبوته فإنّه قابل للتأويل، ومن التأويلات الحسنة له: أنّ النّبي ﷺ عرف بإشارتها تعظيمها لربّها، تماماً كما تقول لمن سألك عن شخص ما وقد آلت حاله إلى رفع منزلته وقدره: فلان في السماء، وتعني بذلك أنّ شهرته وسيرته انتشرت حتّى وصلت الآفاق...

وسنذكر عند حديثنا عن مسألة العلوّ طائفة وفيرة من تأويلات العلماء لهذا الحديث...

بناء منهم على كون الوقف في الآية الشريفة على قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] ، مستدلين على ذلك بكون القرآن عربياً، ولغة العرب ناطقة بتلك المعاني. فمذهب السلف والخلف صحيحان تشهد الأدلة لهما، والفضل الزائد للسلف، فمن نسب إلى علماء السلف أو الخلف شيئاً خلاف ذلك فهو ضالٌّ مضلٌّ، ومن قال: إنَّ مذهب علماء الخلف هو مذهب الجهمية فهو مفتر كذاب.

فإنَّ الجهمية أتباع جهم بن صفوان (٧٢)، الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأنكر الاستطاعات كلها، وزعم أنَّ الجنة والنار تبيدان وتفتيان (٧٣)، وزعم أيضاً أنَّ الإيمان هو المعرفة

(٧٢) كان الجهم من الجبرية الخالصة، ظهرت بدعته "بترمذ" وقتله سالم بن أحوز المازني "بمرو" في آخر ملك بني أمية، وكان مغالياً في تعطيل صفات الله تعالى، فنفي أن يوصف الله تعالى بصفة يوصف بها خلقه، لأنَّه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة والفعل، وقد دلَّ الحديث بقوله ذلك على أنَّه مجنون مسلوب العقل، إذ كيف يُوصف بالقدرة من لم يكن حياً، وقد أكفرته الأمة لأنَّه أنكر صفات الله الثابتة بصرائح الآيات القرآنية المحكمة، أليرقرأ قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ،

وقوله تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩] . انظر: الحجة الدامغة لشبهات المجسمة الرائعة (ص ١٨) . ومن جهة أخرى فإنَّ المستقرئ يجد أنَّه لم تكن في يوم من الأيام فرقة تسمَّى بالجهمية حيث لم يكن للجهم أتباع ومريدون، وإنَّما أطلق مصطلح الجهمية لاحقاً على جمهور المنزَّهين الذين نزَّهوا الله تعالى عن مشابهة الحوادث، فلم يشبوا له الجوارح والأعضاء، ولذلك اعتبرهم دعاة التشبيه معطلة جهميون .

(٧٣) من المعلوم أنَّ القول بفناء النار هو أحد المزالق الخطيرة التي وقع فيها ابن تيمية -غفر الله له- وقد ذكر ذلك عنه تلميذه ابن القيم وانتصر له في كتابه: "حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح" (ص ٢٥٣-٢٧٧)، "شفاء العليل" (ص ٤٣١-٤٥١) .

وقد ذكر الدكتور سعيد فودة في تحقيقه لكتاب "رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألة حوادث لا أول لها" للعلامة الأحميمي (ص ٩٧)، "أنَّ لابن تيمية تصنيفاً مستقلاً في هذه المسألة، ذكره تلميذه ابن القيم، والصَّغدي في: "الوافي بالوفيات" (٢٦/٧)، وابن شاكر في "فوات الوفيات" (٧٨/١)، وغيرهم . وأنَّ لهذا التصنيف نسخة مخطوطة تامة ضمن مجموع محفوظ في مكتبة تشتري بيتي تحت الرِّقم ٣٤٠٦ (٦) ... " .

والحق أن القول بفناء النار مصادم لعشرات الآيات المصرحة بدوام العذاب على الكفرة والمنافقين والمجرمين ، كقوله سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء : ٥٦] . قال الإمام الألوسي في "روح المعاني" (٥٨/٣) ، عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ أي : ليدوم ذوقه ولا ينقطع . وانظر : البحر المحيط (٢٨٦/٣) ، الكشف (٥٣٤/١) .

وكقوله سبحانه : ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الحج : ٢٢] . ومعنى الآية : أنهم كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غمٍّ فخرجوا ، أُعيدوا فيها . ومعنى الخروج ما يروى عن الحسن : أن النار تضربهم بلهبها فترفعهم ، حتى إذا كانوا في أعلاها ضربوا بالمقامع فهوا فيها سبعين خريفاً ... انظر : الكشف (٩/٣) ، تفسير البضاوي (٦٨/٤) ، تفسير روح البيان (٢٦/٦) ، تفسير القرطبي (٢٨/١٢) .

وكقوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا مِنَّا كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة : ١٦٧] . قال القرطبي في تفسيره (٢٠٧/٢) : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ دَلِيلٌ عَلَى خُلُودِ الْكَافِرِ فِيهَا وَأَنَّهُمْ لَا يَخْرُجُونَ مِنْهَا . وَهَذَا قَوْلُ جَمَاعَةِ أَهْلِ الشُّنَّةِ ، لِهَذِهِ الْآيَةِ .

وكقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف : ٤٠] .

قال القرطبي في تفسير هذه الآية : " قَوْلُهُ : ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ ، وَالْجَمَلُ لَا يَلِجُ فَلَا يَدْخُلُونَهَا الْبَتَّةَ . وَهَذَا دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ لَا يَجُوزُ الْعَفْوُ عَنْهُمْ . وَعَلَى هَذَا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ الَّذِينَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الْخَطَأُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَغْفِرُ لَهُمْ وَلَا لِأَحَدٍ مِنْهُمْ " .

وكقوله تعالى : ﴿فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبا : ٣٠] .

قال الإمام ابن عاشور في "التحرير والتنوير" : (٣٨/٣٠) : "... وَالْمَعْنَى : فَسَنَزِيدُكُمْ عَذَابًا زِيَادَةً مُسْتَوْرَةً فِي أَزْمِنَةِ الْمُسْتَقْبَلِ ، فَصِغَ التَّعْيِيرُ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى بِهَذَا التَّرْكِيبِ الدَّقِيقِ ، إِذْ ابْتَدَى بِنَفْيِ الزِّيَادَةِ بِحَرْفِ تَأْيِيدِ النَّفْيِ وَأُرْدَفَ الْإِسْتِثْنَاءُ الْمُقْتَضِي ثُبُوتَ نَقِيضِ حُكْمِ الْمُسْتَشْنِئِ مِنْهُ لِلْمُسْتَشْنِئِ فَصَارَتْ دِلَالَةٌ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى مَعْنَى : سَنَزِيدُكُمْ عَذَابًا مُؤَبَّدًا . وَهَذَا مِنْ تَأْكِيدِ الشَّيْءِ بِمَا يُشَبِّهُ ضِدَّهُ وَهُوَ أَسْلُوبٌ طَرِيفٌ مِنَ التَّأْكِيدِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِعَادَةُ لَفْظٍ فَإِنْ زِيَادَةُ الْعَذَابِ تَأْكِيدٌ لِلْعَذَابِ الْحَاصِلِ .

وَلَمَّا كَانَ الْمَقْصُودُ الْوَعِيدُ بِزِيَادَةِ الْعَذَابِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ جِيءَ فِي أَسْلُوبِ نَفْيِهِ بِحَرْفِ نَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَهُوَ (لَنْ) الْمُبِيدُ تَأْكِيدَ النَّسَبَةِ الْمُنْفِيَّةِ وَهِيَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مَجْمُوعُ النَّفْيِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ ، فَإِنَّ قِيْدَ تَأْيِيدِ نَفْيِ الزِّيَادَةِ الَّذِي يُفِيدُهُ حَرْفُ (لَنْ) فِي

جَانِبِ الْمُسْتَشَى مِنْهُ يَسْرِي إِلَى إِبْطَاتِ زِيَادَةِ الْعَذَابِ فِي جَانِبِ الْمُسْتَشَى، فَيَكُونُ مَعْنَى جُمْلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ: سَنَزِيدُكُمْ عَذَابًا أَبَدًا، وَهُوَ مَعْنَى الْخُلُودِ فِي الْعَذَابِ. وَفِي هَذَا الْأُسْلُوبِ ابْتِدَاءُ مُطْمَعٍ بِانْتِهَاءِ مُؤَيِّسٍ وَذَلِكَ أَشَدُّ حُزْنًا وَعَمَّا يَمَّا يُؤْهِمُهُمْ أَنَّ مَا أَلْفُوا فِيهِ هُوَ مُنْتَهَى التَّعْذِيبِ حَتَّى إِذَا وَلَجَ ذَلِكَ أَسْمَاعُهُمْ فَحَزَنُوا لَهُ، أَتَبَعَ بِأَتَمِّهِمْ يَنْتَظِرُهُمْ عَذَابٌ آخَرُ أَشَدُّ، فَكَانَ ذَلِكَ حُزْنًا فَوْقَ حُزْنٍ، فَهَذَا مِنْوَالُ هَذَا النَّظْمِ وَهُوَ مُؤَدَّنٌ بِشِدَّةِ الْغَضَبِ".

وكقوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾ [الإسراء: ٩٧]. أي: كلما سكنت ﴿زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا﴾، أي نار تتلَهَّب. وَسَكُونُ الْبَهَائِمِ مِنْ غَيْرِ نُقْصَانٍ فِي آلِيهِمْ وَلَا تَخْوَيفٍ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهِمْ. وَقِيلَ: إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَخْبُوَ. كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ﴾. انظر الجامع لأحكام القرآن (١٠/٣٣٣-٣٣٤).

وكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]. قال الإمام ابن عطية في "المحرر الوجيز" (١٨٧/٢): "أخبر تعالى عن هؤلاء الكفار أنهم ليسوا بخارجين من النار، بل عذابهم فيها مقيم متأبد...".

وكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥]. قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن: (٧٢/١٣): ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾، أي: لَا زِمًا دَائِمًا غَيْرَ مُفَارِقٍ. وَمِنْهُ سُمِّيَ الْغَرِيمُ لِلْأَزْمَةِ. وكقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعَصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: ٢٣]. قال صاحب روح البيان (١٠/٢٣٤): ﴿فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا﴾، أي في النار أو في جهنم، والجمع باعتبار المعنى ﴿أَبَدًا﴾ بلا نهاية، فهو دفع لأن يراد بالخلود المكث الطويل. وانظر: المحرر الوجيز (٥/٣٨٥).

وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا * إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [النساء: ١٦٨-١٦٩]. قال الإمام الألوسي في روح المعاني (٣/١٩٧): وقوله تعالى: ﴿أَبَدًا﴾ نصب على الظرفية، رافع احتمال أن يراد بالخلود المكث الطويل "كان ذلك" أي انتفاء غفرانه وهدايته سبحانه إيَّاهم وطرحهم في النار إلى الأبد ﴿عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ سهلاً لا صارف عنه...".

والحق أن الآيات التي دلَّت على خلود الكفرة في النار كثيرة، وقد ذكر عدداً كثيراً منها الإمام السبكي في كتابه: "الاعتبار ببقاء الجنة والنار" والذي ردَّ فيه على ابن تيمية في زعمه بفناء النار.

وكذا ردَّ عليه الإمام الصنعاني في كتاب: "رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار" وقد قام الشيخ الألباني - رحمه الله - بتحقيق هذا الكتاب، وقال في مقدمته له: "فأخذت في البطاقات نظراً وتقليباً، عمّا قد يكون فيها من

الكنوز بحثاً وتفتيشاً، حتّى وقعت عيني على رسالة للإمام الصّنعاني تحت اسم "رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النّار" في مجموع رقم الرّسالة فيه (٢٦١٩)، فطلبت، فإذا فيه عدّة رسائل، هذه الثّالثة منها، فدرستها دراسة دقيقة واعية، لأنّ مؤلّفها الإمام الصّنعاني رحمه الله تعالى ردّها فيها على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ميلهما إلى القول بفناء النّار، بأسلوب علمي رصين دقيق، من غير عصبية مذهبيّة، ولا متابعة أشعريّة!!! ولا معتزليّة، كما قال هو نفسه رحمه الله تعالى في آخرها. وقد كنت تعرّضت لردّ قولها هذا منذ أكثر من عشرين سنة بإيجاز في: "سلسلة الأحاديث الضّعيفة" في المجلد الثّاني منه (ص ٧١-٧٥) بمناسبة تخريجي فيه بعض الأحاديث المرفوعة، والآثار الموقوفة التي احتجّ ببعضها على ما ذهبوا إليه من القول بفناء النّار، وببست هناك وهاءها، وأنّ لابن القيم قولاً آخر، وهو أنّ النّار لا تفتنى أبداً، وأنّ لابن تيمية قاعدة في الردّ على من قال بفناء الجنّة والنّار. وكنت توهمت يومئذ أنّه يلتقي فيه مع ابن القيم في قوله الآخر، فإذا بالمؤلّف الصّنعاني يبيّن بما نقله عن ابن القيم، أنّ الردّ المشار إليه، إنّما يعني الردّ على من قال بفناء الجنّة فقط من الجهميّة دون من قال بفناء النّار، وأنّه هو نفسه - أعني ابن تيمية - يقول بفنائها، وليس هذا فقط وأنّ أهلها يدخلون بعد ذلك جنّات تجري من تحتها الأنهار. وذلك واضح كلّ الوضوح في الفصول الثّلاثة التي عقدها ابن القيم لهذه المسألة الخطيرة في كتابه "حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح" (٢/١٦٧-٢٢٨).

وقد حشد فيها من خيل الأدلّة ورّجلها، وكثيرها وقليلها، ودقّها وجلّها، وأجرى فيها قلمه، ونشر فيها عمله، وأتى بكلّ ما قدر عليه من قال وقيل، واستنفر كلّ قبيل وجيل، كما قال المؤلّف رحمه الله، ولكنّه أضفى بهذا الوصف على ابن تيمية وابن القيم أولى به وأحرى، لأنّنا من طريقه عرفنا رأي ابن تيمية في هذه المسألة، وبعض أقواله فيها، وأمّا حشد الأدلّة المزعومة وتكثيرها، فهي من ابن القيم وصياغته، وإن كان ذلك لا ينفي عنه أنّه تلقّى ذلك كلّّه أو جلّه من شيخه في بعض مجالسه.

ثمّ إنّ الألباني قال في (ص ٢٥): "فكيف يقول ابن تيمية: ولو قدر عذاب لا آخر له لم يكن هناك رحمة البتّة!! فكأنّ الرّحمة عنده لا تتحقّق إلّا بشمولها للكفّار المعاندين الطّاعنين!! أليس هذا من أكبر الأدلّة على خطأ ابن تيمية وبُعده هو ومن تبعه عن الصّواب في هذه المسألة الخطيرة".

ومن العجيب أنّنا رأينا في هذه الأيام كتاباً لرجل معاصر مقلّد لابن تيمية وهو يرّد فيه على الألباني في تعدّيه بزعمه على ابن القيم وابن تيمية سمّاه "القول المختار لبيان فناء النّار" واسم مؤلّفه: عبد الكريم صالح الحميد (طبع مطبعة السّفير، الرياض، ١٤١٢هـ)، وخلاصة ما تضمّنّه الكتاب المشار إليه في النّقاط الثّالثة:

(١) اتهم الكاتب الألباني صاحب الحق في هذه المسألة عليه رحمة الله - بأنه تكلم بحق ابن القيم وابن تيمية بما لا يصلح ، وأنه سقط بما سقط به أهل البدع والأهواء من الغلو في التأويل ، وأن ابن القيم قد انتصر لشيوخه في ذلك .
(٢) كما اتهم الكاتب الشيخ الألباني بأنه يعيب على ابن تيمية حشده لكل ما يتوهمه من الأدلة ، وأنه يتكلف في الرد على الأدلة المخالفة له تكلفاً ظاهراً .

(٣) كما اتهم الكاتب الشيخ الألباني بأنه بلغ الأمر بابن تيمية وتلميذه ابن القيم إلى تحكيم العقل فيما لا مجال فيه ، كما يفعل المعتزلة تماماً ، حتى زعم أن تأويل المعتزلة والأشاعرة لآيات وأحاديث الصفات كاستواء الله على عرشه ، ونزوله إلى السماء ، ومجيئه يوم القيامة ، وغير ذلك من التأويل أيسر من تأويل ابن القيم للنصوص من أجل القول بفناء النار .

(٤) وأخيراً ، أوضح الكاتب بأن الباعث له على الكتابة هو الدفاع عن ابن تيمية وابن القيم ، وبيان أن الحق معها في قولهما بفناء النار ... انظر : مجموع رسائل السقاف (ص ١٨-٢٠ باختصار) .

والنّاظر في مجموع الأدلة التي استدلوها بها على ما ذهبوا إليه من القول بفناء النار ، يرى أنّها انطوت على سفسطة من الكلام ، ولعلّ أبرز دليل استدلوأ به هو قوله تعالى : ﴿النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام : ١٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَيُنْفِقُونَ فِي النَّارِ هُمُ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ * خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود : ١٠٦-١٠٧] .

وفي كتابه " البراهين الساطعة " (ص ٢٨٣ فما بعدها) تكفل الإمام العزّامي بالرد على أدلتهم ، فقال : " فإن قلت : فما معنى قوله تعالى في سورة الأنعام في خطاب الكفار يوم القيامة : ﴿النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام : ١٢٨] ، قلت : معنى هذا الاستثناء في الكلام العزيز : المبالغة في أن خلودهم أبدي في دار العذاب ، لا خلاص لهم منه البتة إلا أن يشاء الله خلاصهم منه ، وهو ممّا لا يشاؤه ، كما قال : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء : ٤٨] ، وكما قال : ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء : ١٣٧] ، وكما قال : ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة : ٣٧] ، ولكنه أخرجه خارج الاستثناء ، وعلى صورة الإطعام لهم تهكماً بهم ، وتشديداً للأمر عليهم ببيان أن ذلك الخلاص الذي يطلبونه ليس مربوطاً إلا بمشيئته وحده ، وهو لا يشاؤه ، وفيه من الفوائد غير ما ذكر ، أن الأمور كلّها مربوطّة بمشيئته ، لا يجب عليه منها شيء ، فلو شاء إلا يخلدهم في دار العذاب خلوداً أبدياً لفعل ، ولكنه لا يشاء ذلك كما أخبر عن نفسه وإلى هذه الفائدة أشار الحبر ابن عباس فيها روى علي بن أبي طلحة عنه أنه قال في قوله : ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام : ١٢٨] : " إن هذه الآية آية لا ينبغي لأحد أن يحكم على الله في خلقه ألا ينزلهم جنة ولا ناراً " ومعناه : أنه لا يجب عليه

إدخال المؤمنين الجنة ولا إدخال الكافرين النار ، بل ذلك راجع إلى محض مشيئته ، فما شاء كان ، ولم يرد الله أن لا نحكم على الكافرين بتأييد عذابهم في دار العقاب وتخليد المؤمنين إلى غير النهاية في دار النعيم ، فإن هذا الحكم على الفريقين ليس حكماً مطلقاً على الله ، وإنما هو حكم مطلق بما أخبر الله به عن نفسه أنه فاعله لا محالة . فهكذا ينبغي أن تفهم كلام الخبر ، وإياك وما قال الجاهلون فيه .

وكذلك القول في قوله تعالى في سورة هود في خلود الأشقياء في النار أبداً والسعداء في الجنة أبداً : ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود : ١٠٧] : المقصود منه تأكيد الدوام والأبدية ببيان أنه لا يقطع تلك الأبدية للفريقين وداريهما إلا مشيئته وحده ، وقد أعلمهم في غير ما آية من كتابه أنه لا يشاء قطع تلك الأبدية ، كما قال في الجنة وأهلها : ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [الرعد : ٣٥] ، وكما قال في أصحاب النار وفي عذابها : ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ * لَا يُفَرِّغُهُمْ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف : ٧٤-٧٥] ، أي : يائسون من الفرج أبداً الآباد ، نعوذ بالله من ذلك .

فمعنى الكلام : أن أهل الشقاء من الكفار خالدون في النار أبداً إلا الوقت الذي يشاء الله خلاف ذلك فيه ، وأن هذا الوقت الذي تقع فيه تلك المشيئة غير كائن البتة ، وأن أهل الجنة خالدون فيها أبداً إلا الزمان الذي يشاء الله فيه قطع تلك الأبدية ، وأن هذا الزمان الذي تحصل فيه تلك المشيئة لا يوجد قطعاً . ومن فوائد الاستثناء في الآيتين : الإعلام بأن الأمر في الثواب والعقاب ودوامها مربوط بمحض مشيئته لا لوجوب عليه سبحانه ، ولا تختم ، فإن العظمة الإلهية أرفع من ذلك وأعلى . ولما كان مما يستبعده الجاهلون بتأييد العذاب والمعذنين ، ولا سيما إذا كانت دار العذاب هي النار ، وقد أخبرهم أنه فاعل ذلك لا محالة بمشيئته ، دفع ذلك الاستبعاد بخاتمة الآية الأولى ، وهي قوله سبحانه : ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود : ١٠٧] . مهما كان المراد بعيداً في أنظار القاصرين عن معرفة سعة القدرة الربانية وعظم نفوذ الإرادة الإلهية ، فليس شيء على ذلك الجنب بعيد ، وزاد عز وجل أهل الجنة طمأنينة على أن مشيئة انقطاع نعيمهم غير واقعة منه سبحانه في وقت من الأوقات ، فقال وله الحمد : ﴿عَطَاءٌ غَيْرُ مَجْدُوذٍ﴾ [هود : ١٠٨] ، يعني : غير مقطوع . قال المولى أبو السعود في تفسير قوله : ﴿إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود : ١٠٧] في الآية الأولى : "يعني أنهم مستقرّون في النار في جميع الأزمنة إلا في زمان مشيئة الله تعالى لعدم قرارهم فيها ، وإذا لا إمكان لتلك المشيئة ولا لزمانها بحكم النصوص القاطعة الموجبة للخلود ، فلا إمكان لانتها مدة قرارهم فيها ، ولدفع ما عسى أن يتوهم من كون استحالة تعلق مشيئة الله تعالى بعدم الخلود بطريق الوجوب على الله تعالى ، قال : ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ

بأنَّه تعالى فقط، وأنَّ الكفر هو الجهل به فقط، وقال: لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى، وإنَّما تُنسب الأعمال إلى المخلوقين على المجاز (٧٤)، كما يقال: زالت الشمس، ودارت الرِّحى من غير أن

لما يُريدُ [هود: ١٠٧]، يعني أنَّه في تخليد الأَشقياء في النَّار بحيث يستحيل وقوع خلافه، فعَّال بموجب إرادته، قاض بمقتضى مشيئته الجارية على سنن حكمته الدَّاعية إلى ترتيب الأجزىة على أفعال العباد" أهـ.

ومن أهل العلم من جعل الاستثناء من الخلود في عذاب النَّار ونعيم الجنَّة، وذلك بأنَّ أهل النَّار لا يخلَّدون في عذاب النَّار وحده، بل يعذبون بالزَّمهير، وبأنواع من العذاب سوى عذاب النَّار، وبما هو أغلظ منها كلَّها، وهو سخط الله عليهم وخسؤه لهم بقوله سبحانه لهم: ﴿اُخْسُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، وإهانته إيَّاهم، وكذلك أهل الجنَّة لهم سوى الجنَّة ما هو أكبر منها وأجلَّ موقعاً منهم، وهو رضوان الله، كما قال تعالى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، وكشف الحجاب عنهم، وإباحتهم النَّظر إلى ذاته العليَّة، كما قال تعالى: ﴿وَجُوهٌ يُّوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وكما قال ﷺ: "فيرفع عنهم الحجاب فما أعطوا شيئاً أحبَّ إليهم من النَّظر إلى ربِّهم عزَّ وجلَّ". ومعنى قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]: أنَّه يفعل بأهل النَّار ما يريد من أنواع العذاب، وعذاب النَّار وسواه لا مانع لما أراده، وعلى هذا الوجه الثَّاني اقتصر- الزَّخشي-، وعلى هذين الوجهين في تفسير الآيتين الكريمتين.

فالمراد من الذين شقُّوا: مَنْ مات كافراً، ومن الذين سعدوا: مَنْ مات مؤمناً، وإن كان فاسقاً، فإنَّ الأوَّلين في النَّار خالدون في دار عقابهم أبداً ودارهم باقية أبداً، والآخرين مشتركون في الحكم بخلودهم في الجنَّة أبداً، وإن اختلفوا في ابتداء الدُّخول، كما تدلُّ عليه صحاح الأحاديث.

(٧٤) من المعلوم أنَّ ألفاظ اللغة العربيَّة تنقسم إلى قسمين: حقيقة ومجاز، وهذا أمر لا يخفى على ذي لبٍّ، إلَّا أنَّ البعض لما رأى أنَّ القول بالمجاز ينسف ما بناه من عقائد مبهرجة، عاند من خلاهما ما سارت عليه الأُمَّة قروناً طوَّالاً، فكابر وجاهد جهاداً مرَّاً لطمس الحقائق، وكأنَّه في ذلك يخاطب الأطفال الرُّضَّع الذين لا عقل لهم يمكنهم من الوقوف على الحقائق...

ولا نقصد في هذه العجالة أن نناقش أصالة الاستعمال المجازي في اللغة والقرآن، وإنَّما غرضنا هو التَّطوُّف السَّريع في رحاب أهم القضايا التي تمسَّك بها المُتسلِّفة، تلك القضايا التي تشبَّثوا بها حتَّى صرَّحوا بأنَّ المجاز لا وجود له في القرآن، كما وصرَّح بعضهم بأنَّه لا وجود له في لغة العرب ...

أمّا من أحب الاستزادة فعليه بالعكوف على ما دبّجه يراع الأستاذ الدكتور عبد العظيم المطعني -رحمه الله- في أطروحته لنيل درجة الدكتوراة : "المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع" ، وهو كتاب جدير بالعناية والدراسة ، وكذا كتاب : "مختصر الإجهاز على منكري المجاز" للشيخ مانع الحميري ، ومن خلال هذين الكتابين تسنّى لي جمع ما ضمّنته هذا الهامش ... وقبل كلّ شيء لا بدّ من تعريف كلّ من الحقيقة والمجاز ، فنقول : الحقيقة هي : الكلمة التي استعملت في معناها الأصلي الذي وضعت له في اللغة ، مثل (الأسد) للحيوان المعروف ، (الغيث) للمطر الساقط من السحاب ...

والمجاز هو : كلّ لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي . ففي قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة : ١٩] ، ندرك أنّ الأصابع المقصود بها (الأنامل) ، فهي مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة أن الأنملة جزء من الإصبع ، فاستعمل الكلّ بدل الجزء ، وقرينة ذلك أنّه لا يمكن جعل الأصابع بتمامها في الأذان .

وللدلالة على كون اللفظ مجازاً لا بدّ من علاقة وقرينة :

فالعلاقة هي الارتباط الملحوظ بين المعنى الأصلي للفظ ، والمعنى العارض الذي استعمل فيه ، كالمشابهة في الحُسن بين الكلمة الفصيحة والدُّرر في قولنا : (فلان يتكلّم بالدُّرر) .

فالعلاقة إذاً قد تكون المشابهة ، وقد تكون غيرها ...

والقرينة هي ما ينبّه الذّهن إلى أنّ اللفظ مستعمل بمعناه الحقيقي ، ويفصح عن المعنى المراد منه . مثل : "رأيت بحراً يُعطي المحتاجين" ، فكلمة (يُعطي) هي القرينة التي دلّت على أنّ لفظ البحر لم يستعمل بمعناه الحقيقي ، كما أوضحت أنّ المراد منه رجلٌ جوادٌ كريم .

وهي نوعان : لفظيّة ، وحاليّة؛ فاللفظيّة هي التي تذكر في الكلام ، كما في المثال السّابق . والحاليّة هي التي تفهم من السّياق وتدرّك بالفعل ، كقول المتنبيّ في سيف الدولة :

عَيْبٌ عَلَيْكَ تُرَى بِسَيْفٍ فِي الْوَعْنِ مَا يَفْعَلُ الصَّصَمَاءُ بِالصَّصَمَامِ

فالصّصام الأول مجاز ، لأنّها استعملت بغير معناها الأصلي ، وهو السيف ، وأراد بها سيف الدولة نفسه ، كما يفهم من الشّطر الأوّل ، والعلاقة هي المشابهة في المضاء ، والقرينة حاليّة تفهم من المقام .

والنّاظر يجد أنّ السّبب في الحملة الضّارية التي قادها ابن تيمية ومن معه - غفر الله لهم - ضدّ المجاز في القرآن الكريم والقائلين به هو أنّ المجاز له علاقة في مباحث العقيدة والتّوحيد ، ومتعلّق بصفات الله .

وقد اعتمد ابن تيمية - رحمه الله - في إنكاره المجاز في اللغة وفي القرآن على عدّة دعائم من أهمها :

(١) أن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة ، لم يتكلّم به أحد من الأئمّة المشهورين ، وكذا أئمّة اللغة .

(٢) أن هذا التقسيم لم يوجد في كلام أحد من أهل الفقه والأصول والتفسير والحديث ونحوهم من السلف ... اللهمّ إلّا في كلام الإمام أحمد بن حنبل فإنه قال في كتاب الردّ على الجهميّة في قوله: (إِنَّا، وَنَحْنُ) وَنَحْنُ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ: هَذَا مِنْ حِجَازِ اللَّغَةِ يَقُولُ الرَّجُلُ: إِنَّا سَنُعْطِيكَ. إِنَّا سَنَفْعُلُ؛ فَذَكَرَ أَنَّ هَذَا حِجَازُ اللَّغَةِ. وَهَذَا احْتِجَّ عَلَى مَذْهَبِهِ مِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ قَالَ: إِنَّ فِي " الْقُرْآنِ " حِجَازًا كَالْقَاضِي أَبِي يَعْلَى وَابْنِ عَقِيلٍ وَأَبِي الْخَطَّابِ وَعَيْرِهِمْ . انظر: مجموع الفتاوى (٨٩/٧) .

وذكر ابن قيّم الجوزيّة في كتابه (الصّواعق) (٥/٢) ، أن أوّل من أنكر المجاز في اللغة العربيّة عموماً: أبو إسحق الإسفراييني المتوفّى سنة (٤١٨هـ) . وانظر: المزهري ، للسيوطي (١/٣٦٤) .

وقد شكك إمام الحرمين الجويني في التلخيص ، والغزالي في " المنخول " في نسبة هذا القول إلى الأستاذ أبي إسحق الإسرائيلي ، قال الغزالي في " المنخول من تعليقات الأصول " (ص ١٣٧) : " ولا نظنُّ بالأستاذ إنكاره الاستعارات مع كثرتها في النّظم والنثر وتسويته بين تسمية الشجاع والأسد أسداً " .

ومن الجدير بالذكر هنا أن إنكار الإمام الإسفراييني للمجاز في اللغة لا يوجد في أيّ من كتبه ، وإنّما هو منقول عنه كما رأيت في كتاب الصّواعق لابن الفقيّم؟؟!!

ومن ناحية أخرى فإنّ الذي دفع القائلين بإنكار المجاز في القرآن هو الأسس التي بنوا عليها مذهبهم القائم على إمرار النصوص على ظاهر معناها ، الأمر الذي أدّى إلى إثبات الجوارح لله تعالى ، معتبرين كلّ مُضاف إليه سبحانه صفة ، وقد خطّأهم في ذلك الإمام ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (ص ١٠٤) مستشهداً على ذلك بقوله تعالى : ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر : ٢٩] ، مع العلم أنّه ليس لله تعالى صفة تُسمّى (روحاً) .

فاليد مثلاً حقيقة - عند الإطلاق - في الجارحة ومجاز في بعض آثارها كمثّل قوله تعالى : ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبأ : ٤٦] ، والمراد بـ ﴿يَدَيْ﴾ أمام . فهل هذا المعنى وضعته العرب في إطلاق يد أم بما انضاف إليه بما وجد من الاشتراك في صفة معنى من معاني اليد؟؟ وحينا يقال : ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح : ١٠] ، أي قدرته ، فالقاسم المشترك بين حقيقة اليد ، وبين ما تؤدّي إليه من المعاني هو القدرة والقوّة ، فلم يثبت عن العرب

يوماً من الأيام أن اعتبروا معاني اليد حقيقة في اليد ، إلّا في جنسها ، فحينما أرادوا المعاني التي تشير إليها اليد لتقوية المعنى جاءوا بلفظ اليد عوضاً عن المعنى ، فالحقيقة لا تتعدّد صورها في ذاتها ، ولكن تتعدّد في معانيها وصفاتها .
وفراراً من أن يلزموا بهذا الاسم سمّوا الجوارح والأعضاء صفات ، والأصل فيها أوصاف لا صفات ، ومن هنا وُلِدَ التّجسيم .

أمّا إنكار ابن تيمية وابن القيم -رحمهما الله- وجود المجاز عند المتقدّمين من اللغويين والنحويين كأبي عمرو بن العلاء ، والخليل ، وسيبويه ، فهذا الكلام باطل ، بدليل : أن عمرو بن العلاء شيخ قرّاء العربية ، المتوفّي سنة (١٥٤هـ) ، روى عنه ابن رشيق في "كتاب العمدة في معرفة صناعة الشعر ونقده وعيوبه" (٢٦٩/١) نصّاً فيه اسم الاستعارة على ما هو استعارة فعلاً .

ومنهج البحث العلمي يقتضي ترجيح رواية ابن رشيق على دعوى ابن تيمية ، بسبب قرب زمن ابن رشيق من زمان ابن العلاء ، خاصّة وأنّه يسبق زمان ابن تيمية بأربعة قرون ، وبسبب أن ابن رشيق حفظ وابن تيمية لم يحفظ ، ومن حفظ حجّة على من لم يحفظ .

وهذا أبو زيد محمد بن أبي الخطّاب القرشي ، المتوفّي سنة (١٧٠هـ) ، وهو أوّل من عُرف عنه بأنّه صرّح بلفظ المجاز ، وذلك في كتابه : "جمهرة أشعار العرب" (ص ١٥) ، فقد قال : "اللفظ المختلف ومجاز المعاني" ، وكذا قال في (ص ١٦) ، (٣٧) .

وهذا إمام اللغة الخليل بن أحمد الفراهيدي ، المتوفّي سنة (١٧٥هـ) ، ينقل عنه تلميذه سيبويه العديد من النصوص المصروفة صرفاً مجازياً . انظر : الكتاب لسيبويه (٢٤٠-٢٤١) .

أمّا سيبويه المتوفّي سنة (١٨٠هـ) ، فقد سمّى المجاز بـ (سعة الكلام) ، فقال : " ... غير أنّهم أوقعوا الفعل عليه (لسعة الكلام) ومثل ما أجرى مجرى هذا في سعة الكلام والاستخفاف ، قوله عزّ وجلّ : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ : ٣٣] ، فالليل والنّهار لا يمكن أن يكونا ، ولكن المكرّ فيهما . انظر الكتاب لسيبويه (٨٩/١) ، وانظر أيضاً : تحصيل عين الذهب للشتمري (٩٠/١) . وقال سيبويه أيضاً في الكتاب (١٠٨-١٠٩) : "ومأ جاء فيه على اتّساع الكلام والاختصار قوله تعالى : ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف : ٨٢] ، إنّما يريد أهل القرية ، فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا ، ومثله : ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ : ٣٣] . انظر أمثلة الاتّساع في الكتاب (٦٨/١) - ، ١٦٩ ، وأمثلة الاستعارة في (١/٧٢ ، ١٧٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٠) .

ومن المعلوم أنّه لا مشاحة في الاصطلاح ، فإنّ ما سمّاه سيبويه توسّعاً سمّاه المتأخرون مجازاً ...

وهذا أبو عبيدة معمر بن المثنى النحوي المتوفى سنة (٢٠٩هـ) صاحب كتاب (مجاز القرآن) يشير في كتابه هذا إلى الاستفهام ، والمجاز المرسل ، والمجاز العقلي ، والاستعارة ، والمشاكلة ، والكناية ، ومجاز الحذف ، وهذا كله من المجاز .

ومن أمثلة ذلك : قال في كتابه المجاز (١/ ١٨٦) في قوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا﴾ [الأنعام : ٦] : مجاز السَّاء هاهنا مجاز المطر ، يقال : ما زلنا في سماء ، أي : مطر ، أي أثر المطر ، وأتَّى أخذتكم السَّاء؟ وما زلنا نطأ السَّاء ، ومجاز أرسلنا ، أنزلنا وأمطرنا . وهذا مجاز مرسل علاقته المجاورة .

وهذا الإمام الأخفش الأوسط ، إمام اللغة ، المتوفى سنة (٢١٥هـ) يصرِّح بالمجاز في كتابه معاني القرآن (١/ ٥٥) فقال : "باب من المجاز ، أمَّا قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة : ٢٩] ، فإنَّ ذلك لم يكن من الله تعالى لتحوُّل ، ولكنه يعني (فعله) ، كما تقول : كان الخليفة في أهل العراق يولِّيهمْ ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى أَهْلِ الشَّامِ ، إنَّما يريد : تحوُّل فعله . وقال في قوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدِّ اللَّهُ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة : ٦٤] . فذكروا أنَّها "العَطِيَّة" و "النَّعْمَة" . وكذلك ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ، كما تقول : "إِنَّ لِفُلَانٍ عِنْدِي يَدًا" أي : نَعْمَة . وقال : ﴿أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ ، أي : أُولَى النَّعْم . وقد تكون "اليد" في وجوه ، تقول "بَيْنَ يَدَيِ الدَّارِ" تعني : قُدَامَهَا ، وليست للدَّارِ يدان " ، والأمثلة على ذلك كثيرة . وهذا الإمام ابن الأعرابي إمام اللغة والأدب المتوفى سنة (٢٣١هـ) ينصُّ على : أنَّ الاستعارة إحدى صور المجاز . انظر : العمدة لابن رشيق (١/ ٢٧٤) .

وفي كتابه الحيوان (٢/ ٢٨٢) ، (٤/ ٢٧٣) ، (٥/ ٢٣-٣٨) أشار الإمام الجاحظ المتوفى سنة (٢٥٠هـ) إلى المجاز وبعض ضروبه كالاستعارة .

كما تكلم الإمام الإخباري اللغوي ابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦هـ) عن المجاز وبعض ضروبه كالاستعارة ، فقال في كتابه : تأويل مشكل القرآن (ص ٢٠) : " وللعرب المجازات في الكلام " ، وفي (ص ١٠٣-١٣٤) عقد باباً خاصاً سمَّاه "باب القول في المجاز" ، وفي (ص ١٣٥-١٨٤) تكلم عن أنواع المجاز ...

وهذا إمام العربية المبرد المتوفى سنة (٢٨٦هـ) ، يُشير إلى المجاز في مواطن كثيرة من كتابه " الكامل " ، وكذا فعل الإمام أحمد بن ثعلب المتوفى سنة (٢٩١هـ) في كتابه "قواعد الشعر" .

وهذا الإمام الرماني إمام النحو والعربية المولود سنة (٢٦٩هـ) ، والمتوفى سنة (٣٦٨هـ) ، يؤلِّف كتابه "النُّكْت في إعجاز القرآن الكريم" ، ويقسِّمه إلى الإيجاز والتشبيه ، والاستعارة ، والتلازم ، والفواصل ، التَّجانس ... انظر (ص ٧٦ فما بعدها) .

وهذا الإمام الحسن بن بشر الأمدي ، أحد أعلام الأدب والنقد ، المتوفى سنة (٣٧٠هـ) يحشد في كتابه "الموازنة" العديد من التحليلات المجازية من القرآن وكلام العرب . انظر : الموازنة (١/٦-١٧٤ و ٢٣٠-٢٣٥ و ٢٦١-٢٦٨) .
وهذا الإمام ابن جني ، إمام العربية المتوفى سنة (٣٩٢هـ) ، يعقد في كتابه الخصائص (٢/٤٤٢) باباً سماه (باب الفرق بين الحقيقة والمجاز) .

وهذا الإمام الجرجاني العلامة الفقيه ، الشاعر ، الأديب ، المتوفى سنة (٣٩٢هـ) ، يفيض في ذكر الاستعارة ، وتحليلها ، والتشبيه ، وغير ذلك من صور المجاز . انظر كتابه "الوساطة" صفحة (٤١، ٤١٥، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٥٢، ...) .
وكذا فعل كل من أبي هلال العسكري المتوفى سنة (٣٩٥هـ) في كتابه "الصناعتين" صفحة (٢٠٧، ٢٠٨، ٢١١، ٢١٢، ٢١٧) .

وأحمد بن فارس المتوفى سنة (٢٩٥هـ) في كتابه "الصاحبي" صفحة (٢٩٠، ٢٩٨، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٦٨، ٢٩٣، ٣٩٣، ٣٣٤، ٤٣٩) .

والشريف الرضي محمد بن الحسين المتوفى سنة (٤٠٤هـ) حيث ألف كتابيه "البيان في مجازان القرآن" ، "المجازات النبوية" ، والحسن بن رشيق المتوفى سنة (٤٥٦هـ) في كتابه "العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده" . انظر : العمدة (١/٣٦٥ فما بعدها) .

والإمام عبد القاهر الجرجاني إمام النحو والبلاغة المتوفى سنة (٤٧١هـ) في كتابيه : "الإعجاز" ، "أسرار البلاغة" ، حيث قام بالرد على منكري المجاز برداً علمي بالغ ، وجعل إثبات المجاز سلاحاً تحمى به العقيدة ، ويصد به أهل الحق مكائد الشيطان التي يوسوس بها في قلوب من أثبتوا الله تعالى الجوارح والأعضاء .
- المَجَازُ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ :

(١) المجاز عند الإمام أبي حنيفة (المولود سنة ٨٠هـ والمتوفى سنة ١٥٠هـ) : نقل صاحب كشف الأسرار عن الإمام أبي حنيفة أنه قال : "أنَّ المجاز خلف عن الحقيقة في التَّكَلُّمِ لا في الحُكْمِ ، بل هو في الحُكْمِ أصل" . انظر : كشف الأسرار (٢/٧٧-٨٠) .

(٢) المجاز عند الإمام مالك (المولود سنة ٩٣هـ والمتوفى سنة ١٧٠هـ) : قال الإمام ابن القاسم : "سمعت مالكا يقول في تفسير قوله تعالى : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [آل عمران : ٧] ، أي : ثوابه . انظر : القبس لابن العربي (١/١٠٦٣) ، تفسير ابن كثير (٢/٢٢١) .

وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿وَدَكَّرَهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم : ٥] أي : بلاءه الحسن وأياديه عندهم . انظر : القبس (١/١٠٦٩) .

وجاء في : "الفقيه والمتفقه" للخطيب البغدادي (ص ١٩٣-١٩٤) : فمن المجاز قول رسول الله ﷺ "أمرتُ بقرية تأكل القرى" رواه البخاري (برقم ١٨٧١) ، قال ابن وهب : قلت لمالك : ما تأكل القرى؟

قال : تفتح القرى . أ. هـ . وهذا التفسير من الإمام مالك حمل للفظ على المجاز ، فقد صرف اللفظ عن ظاهره واستعمله في غير ما وضع له .

(٣) المجاز عند الإمام الشافعي (المولود سنة ١٥٠ هـ والمتوفى سنة ٢٠٤ هـ) : جاء في مناقب الشافعي للبيهقي (٢/٢٣٩) أن الإمام الشافعي صرح بلفظ المجاز بمعناه الاصطلاحي ، وقد سماه في الرسالة باسم (الاتساع) . انظر : الرسالة (ص ٥٢ فيما بعدها) .

وفي صفحة (٦٤) من الرسالة صرح الإمام الشافعي بالمجاز وهو يفسر قوله تعالى : ﴿وَسَلِّ الْقُرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف : ٨٢] ، فقال : "فهذه الآية في مثل معنى الآيات قبلها لا تختلف عند أهل العلم باللسان أنهم إنما يخاطبون أباهم بمسألة أهل القرية وأهل العير ، لأن القرية والعير لا يُنبئان عن صدقهم" . وانظر للاستزادة كتاب (الأسماء والصفات) للبيهقي صفحة (١٥٠) ، حاشية الأنباي على الرسالة البيانية (١٧٣) ، (المستصفى) للغزالي (١/٣٥٧) ، (جمع الجوامع) للسبكي (١/٣١٣) .

وقال البزدوي في كتابه (الأصول) (٢/٦٣) : "قال الشافعي رحمه الله : أنَّ الطَّلَاق يقع بلفظ التحرير مجازاً ، والعِتَاق يقع بلفظ الطَّلَاق مجازاً ، ولم يمنع أحد من أئمة السلف عن استعمال المجاز" .

وقال علاء الدين البخاري في (كشف الأسرار) (٢/٦٣) : "استعمال المجاز في الألفاظ الشرعية كثير في مسائل أصحابنا - الحنفية - وكذا الشافعي رحمه الله يُجيز استعارة لفظ التحرير للطَّلَاق كما هو مذهبنا ، وعلى العكس على مذهبه ، وكذا لم يمنع أحد من السلف عن استعمال المجاز في الألفاظ الشرعية ، فثبت أن لا خلاف في هذا الفصل بين الجمهور" .

(٤) المجاز عند الإمام أحمد (المولود سنة ١٦٤ هـ والمتوفى سنة ٢١٤ هـ) : قال ابن النجار في كتابه (الكوكب المنير) (١/١٩٢) : "نص الإمام أحمد على أن المجاز ثابت في القرآن ، فقال في قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر : ٩] : هذا من مجاز اللغة" .

وقال أحمد : "احتجوا عليَّ يوم المناظرة فقالوا : "وتجئ يوم القيامة سورة البقرة وتجي سورة تبارك" ، قال : فقلت لهم : إنما هو الثواب . قال الله جل ذكره ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر : ٢٢] ، (وإنما تأتي قدرته) . انظر : (الجوهر المحصل في مناقب الإمام أحمد) صفحة (٥٨) ، والخبر أورده ابن تيمية في (نقض التأسيس) (٢/١١٧) ونسبه إلى الخلل ، وكذا في (الاستقامة) لابن تيمية (١/٧٤) .

وفي قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] قال أحمد: "قدرته وأمره". انظر: دفع شبه التشبيه (ص ١٤١).

وجاء في البداية والنهاية (٢٣٧/١٠): أن البيهقي نقل في مناقب أحمد بن حنبل أنه تأول قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] فقال: جاء ثوابه. قال البيهقي: "وهذا إسناد لا غبار عليه". والمتبّع يجد أن الإمام أحمد صرف نصوصاً عديدة عن ظاهرها وأجرى فيها المجاز...

- المجاز عند المحدثين والمفسرين في القرون الثلاثة الأولى:

قال ابن تيمية - رحمه الله - في الفتاوى (١٩٢/٢): "وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير ابن جرير الطبري، فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين". وهذا نص نفيس ننقله عن ابن تيمية، من أجل إتباعه بالمجازات العديدة الموجودة في تفسير الطبري، منها: أخرج ابن جرير في التفسير (٤٥٧/٢) بسنده عن مجاهد: "في قول الله عز وجل: ﴿فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] قَالَ: قِيلَ اللَّهُ، فَأَيُّهَا كُنْتَ مِنْ شَرِّ أَوْ غَرِبَ فَاسْتَقْبِلْهَا".

وأخرج في (٥٩٧/١٣) بسنده عن ابن عباس، عن أبي، عن النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿وَذَكَّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ﴾، قَالَ: «نَعَمْ اللَّهُ».

ولو استقصينا ذلك من تفسير ابن جرير لطال بنا المقام...!!

وأول الإمام البخاري الضحك الوارد في الحديث بـ(الرحمة). انظر: فتح الباري (٤٠/٦)، الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٥٩٣)، وكذا قال الخطابي كما في دفع شبه التشبيه (ص ١٨٠).

- المجاز عند الفقهاء والأصوليين:

تقدم الكلام عن الأئمة الأربعة... وقد حذا حذوهم في ذلك جمهور الفقهاء والأصوليين. انظر مثلاً: الإحكام (٤٣٧/٤) لابن حزم المتوفى سنة (٤٥٦هـ)، المستصفى (٣٤١/١)، المنحول ص ٧٤ وكلاهما للغزالي المتوفى سنة (٥٠٥هـ)، العدة في أصول الفقه لأبي يعلى الفراء (١٠٧/١)، المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين محمد بن علي البصري (١٤/١) فما بعدها، الجويني في البرهان (١٧٤/١)، أبو الوفاء بن عقيل كما في الصواعق (٢/١)، منصور بن محمد السمعاني كما في المحيط للزركشي (١٩٤-١٩٥)، الدبوسي المتوفى سنة (٤٣٠هـ) حيث قال: "إن الغالب على اللغة المجاز"، كما في البحر المحيط للزركشي (١٨١/٣)، والعلامة الأصولي الفقيه أحمد بن سريج الشافعي المتوفى سنة (٣٠٣هـ) حيث رد على داود الظاهري بقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صَوَامِعُ وَبِعِعَ

وَصَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا» [الحج : ٤٠] ، فقال : " الصَّلوات لا تهدم ، وإنَّما أراد به مواضع الصَّلوات ، وعبر بالصَّلوات عنها على سبيل المجاز ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه . قال : فلم يكن له عنه جواب " . انظر : البحر المحيط للزركشي (٣/ ١٨٣) .

ومنهم الإمام الفقيه الأصولي يوسف الدينوري المتوفى سنة (٤٠٥هـ) حيث ردَّ على منكري المجاز ، وذكر أدلة إثباته كما في "البحر المحيط" (٣/ ١٨٥) ، والإمام السرخسي المتوفى سنة (٤٩٠هـ) كما في "أصول السرخسي" (١/ ١٧٠-٢٠٠) .

ومنهم الإمام الفقيه الأصولي ابن الخطَّاب الحنبلي المتوفى سنة (٥١٠هـ) . انظر : التمهيد في أصول الفقه (٢/ ٢٧٢-٢٧٤) ، والإمام ابن قدامة المقدسي الحنبلي المتوفى سنة (٦٢٠هـ) حيث قال في : "روضة الناظر" (ص ٦٢) : والقرآن يحتوي على الحقيقة والمجاز ، وهو اللفظ المستعمل في غير موضعه الأصلي على وجه يصح ، كقوله تعالى : ﴿وَخُفِّضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء : ٢٤] ، ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [يوسف : ٨٢] ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً مُهِيناً﴾ [الأحزاب : ٥٧] ، أي : أولياء الله ، وذلك كله مجاز ، لأنَّ استعمال اللفظ في غير موضعه ، ومن منع كابر ، ومن سلم وقال : لا إسميَّة مجازاً ، فهو نزاع في عبارة لا فائدة في المشاحنة فيه ، والله أعلم .

ومنهم الإمام الأصولي ابن فورك المتوفى (٤٠٦هـ) في كتابه : "مشكل الحديث" .

فتبيَّن ممَّا سبق أنَّ كلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم -غفر الله لهما- ليس بصحيح ، وأنَّ الجمَّ الغفير من السلف الصَّالح قد أثبت المجاز ، وما نقلناه من النُّصوص والأقوال السَّابقة أكبر دليل على عمق الهوَّة والخطأ الذي وقع فيه ، ومن أراد المزيد فلدينا المزيد والمزيد ...

ومن الغريب العجيب بعد هذا أن يصفَ ابنُ تيمية -رحمه الله- كلَّ من سبق ذكرهم من العلماء سلفاً وخلفاً بأنَّهم مُبتدعة ، مخالفون للعقل ... انظر : الفتاوى (١٤/ ٤٣٠) ، الإيَّان (ص ٩٢) .

فهل أبو حنيفة ، ومالك ، والشَّافعي ، وأحمد ، و... مُبتدعة...؟؟!! وأعجب من هذا أنَّ ابن تيمية -رحمه الله- يصفُ استهزاء الله بالكفرة بأنَّه استهزاء على الحقيقة !!! . انظر : الإيَّان (ص ١٠٧) .

ويحقُّ لنا القول هنا : وهل يُمْكُرُ الله ، ويمرُضُ ، ويهرُؤُ ، ويطلب الطَّعام ، وهل يكون الله تعالى رَجُلًا ، كما جاء في الحديث : "كنتُ رَجُلَه ... " ، وينسى؟؟! نعم هل ينسى الله؟؟! لن يجروُ أحد منهم أن يقول ذلك؟ لأنَّ الله تعالى قال : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم : ٦٤] .

وثالثة الأثافي أن ابن تيمية ساق في كتبه العديد من المجازات ، مثال ذلك :

(١) قال في مجموع الفتاوى (٢٧٧/١٢) : " ثُمَّ إِنَّهُ لَا رَبَّ أَنَّ الْمَجَازَ قَدْ يَشْبَعُ وَيَشْتَهَرُ حَتَّى يَصِيرَ حَقِيقَةً " ، وأعاد ذلك عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت : ١١] ، فقال في مجموع الفتاوى (٢٠٨/٥) : " فَمَنْ ظَنَّ أَنَّ هَذَا الْإِسْتِواءَ إِذَا كَانَ حَقِيقَةً يَتَنَاوَلُ شَيْئًا مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ مَعَ كَوْنِ النَّصِّ قَدْ خَصَّهُ بِاللَّهِ كَانَ جَاهِلًا جِدًّا بِدَلَالَةِ اللَّغَاتِ وَمَعْرِفَةِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ " .

(٢) أول المعية في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة : ٧] بالعلم . انظر : الفتاوى (٤٩٦/٥) .

(٣) أول مجيء البقرة وآل عمران يوم القيامة بالعمل . انظر : مجموع الفتاوى (٣٩٩/٥) .

(٤) وفي الفتاوى (٤٢٧/٢-٤٣٤) ذكر ابن تيمية العديد من التأويلات للوجه المضاف إلى الله تعالى ...

أمّا تلميذه ابن القيم فقد سار على نهج شيخه ابن تيمية -غفر الله لهما- وأثبت المجاز في غير ما موضع من كتبه .
مثال ذلك :

(١) سمى كتابه الذي شنع فيه على من قال بوجود المجاز في القرآن الكريم بـ(الصَّواعق) ، وهذه اللفظة بحد ذاتها مجاز ، فلو فتحنا الكتاب من ألفه إلى يائه لن نجد صواعق ولا بروقا ولا رعوداً ...

(٢) قال في بدائع الفوائد (٣٩٨/٢) : " ولَمَّا لَمْ يَنْقُلْ ذَلِكَ عَنْ مُؤْمِنٍ وَلَا كَافِرٍ عَلِمَ أَنَّ الْأَمْرَ كَانَ فِيهَا عَنْدهم جَلِيًّا لَا خَفِيًّا ، وَأَنَّهَا صِفَةٌ سَمِيَّتُ الْجَارِحَةِ بِهَا مَجَازًا ثُمَّ اسْتَمَرَّ الْمَجَازُ فِيهَا حَتَّى نُسِبَتِ الْحَقِيقَةُ ، وَرَبَّ مَجَازٍ كَثُرَ وَاسْتَعْمَلَ حَتَّى نُسِيَ أَصْلُهُ وَتَرَكْتَ حَقِيقَتَهُ " . انظر للاستزادة : بدائع الفوائد (١٥-٢٠) و (١٦٤ و ٢٠٥) و (٢/٢-٨ فما بعدها) ، شفاء العليل (ص ١١٥) ...

وفي الختام نُورد جملة من الآيات القرآنية التي نتمنى على الذين يأخذون بالظواهر الإجابة عنها بالظواهر الذي به يقولون ، ومنها على سبيل المثال :

قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحَتِ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦] .

وقوله تعالى : ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩] .

وقوله تعالى : ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] .

يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفتا به. وزعم أيضاً أن علم الله تعالى حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء (٧٥)، أو حي (٧٦)، أو عالم (٧٧) أو مُريد (٧٨). وقال : لا أصفه بوصفٍ يجوز إطلاقه

وقوله تعالى : ﴿وَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] .

وقوله تعالى : ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤] .

وقوله تعالى : ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [الأنفال: ٣٠] .

وقوله تعالى : ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢] .

وقوله تعالى : ﴿وَسْتَلِ الْقُرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [يوسف: ٨٢] .

وقوله تعالى : ﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤] .

وقوله تعالى : ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ﴾ [الكهف: ٧٧] .

وقوله تعالى : ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] .

وقوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفُتَّتْ صَوَامِعُ وَبِيعَ وَصَلَوَاتُ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ

كَثِيرًا﴾ [الحج: ٤٠] . وقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَاهُمْ كَسْرَابٌ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا

جَاءَهُمْ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُ فَوْقَاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [النور: ٣٩] .

وقوله تعالى : ﴿أَمْ تَرَى إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسُ عَلَيْهِ دَلِيلًا (٤٥) ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا

قَبْضًا يَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٥-٤٦] .

وقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧] .

وقوله تعالى : ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [سبأ: ٤٦] .

وقوله تعالى : ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت: ٤٢] ...

(٧٥) جاء في القرآن والسنة ما يدل على جواز إطلاق لفظ الشيء على الله تعالى . أمّا القرآن فقد جاء فيه قوله تعالى :

﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٩] . وترجم البخاري لذلك في صحيحه (١٢٤/٩)

بـ "بَابُ ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾" [الأنعام: ١٩] ، «فَسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ شَيْئًا، وَسَمَّى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ الْقُرْآنَ شَيْئًا، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ» ، وَقَالَ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] .

والشيء عند أهل السنة يُطلق على الموجود . جاء في الفقه الأكبر لأبي حنيفة : " ومعنى الشيء إثباته بلا جسم ، ولا جوهر ، ولا عرض ، ولا حد له ، ولا ضد له ، ولا ند له ، ولا مثل له " . انظر : الفقه الأكبر (ص ٨٩-٩٠) .

وقال صاحب البصائر في كلامه عن الشيء : " قيل : هو ما صحَّ أن يعلم ويخبر عنه . وعن كثير من المتكلمين : اسم مشترك المعنى ، إذ استعمل في الله وفي غيره ، ويقع على الموجود والمعدوم . وعند بعضهم عبارة عن الموجود . وأصله مصدر شاء ، فإذا وصف الله تعالى به فمعناه شاء ، وإذا وصف به غيره فمعناه المنيء . وعلى الثاني قوله تعالى : ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد : ١٦] ، فهذا على العموم بلا مثوية ، إذ كان الشيء هاهنا مصدراً في معنى المفعول . وقوله : ﴿أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً﴾ [الأنعام : ١٩] .

وقال الزمخشري : " الشيء أعم العام لوقوعه على كل ما يصحُّ أن يعلم ويخبر عنه ، فيقع على القديم ، والجزم ، والعرض ، والمحال ، والمستقيم ، ولذلك صحَّ أن يقال في الله عزَّ وجلَّ : شيء لا كالأشياء ، كأنك قلت : معلوم لا بالمعلومات ، ولا يصحُّ : جسم لا كالأجسام " . انظر : الكشف (٩/٢) .

وقال الحافظ ابن حجر في الآية : " يصحُّ أن يسمَّى الله شيئاً ، وتكون الجلالة خبراً مبتدأً محذوف ، أي : ذلك الشيء هو الله ، ويجوز أن يكون مبتدأً محذوف الخبر ، والتقدير : الله أكبر شهادة ، والله أعلم .

قوله : وسمَّى النبي صلى الله عليه وسلم القرآن شيئاً وهو صفة من صفات الله يشير إلى الحديث الذي أوردته من حديث سهل بن سعد ، وفيه : " أمعك من القرآن شيء " ؟ وهو مختصر من حديث طويل في قصة الوهبة ، تقدَّم بطوله مسروراً في كتاب النكاح ، وتوجيهه أن بعض القرآن قرآن ، وقد سمَّاه الله شيئاً .

قوله : وقال : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ الاستدلال بهذه الآية للمطلوب ينبني على أن الاستثناء فيها متصل ، فإنه يقتضي اندراج المستثنى في المستثنى منه وهو الراجح ، على أن لفظ شيء يطلق على الله تعالى ، وهو الراجح أيضاً ، والمراد بالوجه الذات ، وتوجيهه أنه عبر عن الجملة بأشهر ما فيها ، ويحتمل أن يراد بالوجه ما يعمل لأجل الله أو الجاه ، وقيل : إن الاستثناء منقطع ، والتقدير : لكن هو سبحانه لا يهلك ، والشيء يساوي الموجود لغة وعرفاً ، وأما قوهم : فلأن ليس بشيء فهو على طريق المبالغة في الدَّم ، فلذلك وصفه بصفة المعدوم ، وأشار بن بطال إلى أن البخاري انتزع هذه الترجمة من كلام عبد العزيز بن يحيى المكي ، فإنه قال في كتاب الحيدة : سمَّى الله تعالى نفسه شيئاً إنباتاً لوجوده ونفياً لعدم عنه ، وكذا أجرى على كلامه ما أجراه على نفسه ولم يجعل لفظ شيء من أسائه ، بل دلَّ على نفسه أنه شيء تكديماً للدهرية ومنكري الإلهية من الأسم ، وسبق في علمه أنه سيكون من يلحد في أسائه ويلبس على خلقه ويدخل كلامه في الأشياء المخلوقة ، فقال : ﴿ليس كمثل شيء﴾ ، فأخرج نفسه وكلامه من

الْأَشْيَاءِ الْمَخْلُوقَةِ ثُمَّ وَصَفَ كَلَامَهُ بِهَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، فَقَالَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾، فَدَلَّ عَلَى كَلَامِهِ بِمَا دَلَّ عَلَى نَفْسِهِ لِيُعْلَمَ أَنَّ كَلَامَهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ، فَكُلُّ صِفَةٍ تُسَمَّى شَيْئًا بِمَعْنَى أَنَّهَا مَوْجُودَةٌ. وَحَكِي بْنُ بَطَّالٍ أَيْضًا أَنَّ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَنَارِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ النَّاشِئُ الْمُتَكَلِّمُ وَغَيْرُهُ، وَرَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ، وَقَدْ أَطْبَقَ الْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّ لَفْظَ شَيْءٍ يَقْتَضِي إِثْبَاتَ مَوْجُودٍ وَعَلَى أَنَّ لَفْظَ لَا شَيْءٍ يَقْتَضِي نَفْيَ مَوْجُودٍ إِلَّا مَا تَقَدَّمَ مِنْ إِطْلَاقِهِمْ لَيْسَ بِشَيْءٍ فِي الدَّمِّ فَإِنَّهُ بِطَرِيقِ الْمَجَازِ". انظر: فتح الباري (١٣/ ٤٠٢-٤٠٣).

(٧٦) الحياة: صفة من الصفات الواجبة لله تعالى، ويعرفها العلماء بأنها: صفة أزلية تقتضي صحة الاتصاف بالعلم وبغيره من الصفات الواجبة، وضدها الموت.

وصفة الحياة ليست كسائر الصفات الواجبة لله تعالى من العلم والقدرة والإرادة، "لأنَّها لا تتعلَّق بشيء، بمعنى أنَّها لا تقتضي أمراً زائداً على القيام بمحلِّها، بخلاف غيرها من صفات المعاني، فإنَّه تقتضي أمراً زائداً على القيام بمحلِّها، فالقدرة تقتضي مقدوراً يتأتَّى بها إيجادُه وإعدامه..." . انظر: تهذيب السنوسية (ص ٥٢). ولذا تُسَمَّى هذه الصِّفَةُ صِفَةً مُصَحَّحَةً تُصَحِّحُ لِمَنْ قَامَتْ بِهِ أَنْ يَتَّصِفَ بِالصِّفَاتِ الْوَاجِبَةِ الْآخَرَى، ذَلِكَ أَنَّ حَيَاتِهِ تَعَالَى لَا يَلْحَقُهَا عَدَمٌ، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا بِالْإِنْقِضَاءِ أَوْ الْفَنَاءِ. وَالْأَدَلَّةُ النَّقْلِيَّةُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [غافر: ٦٥].

وقوله تعالى: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١١].

وروى الحاكم في "المستدرک على الصحيحين" (١/ ٦٩٢ برقم ١٨٨٤) بسنده عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "مَنْ قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ، وَاتَّوَبَ إِلَيْهِ ثَلَاثًا، عُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ، وَإِنْ كَانَ قَارًا مِنَ الرَّحْفِ «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرِّطِ الشَّيْخَيْنِ، وَلَمْ يُجَرِّجَاهُ»".

وجاء في تهذيب شرح السنوسية أم البراهين (ص ٥٣): "وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى حي بحياة".

"ولو لم يتَّصف الله تعالى بالحياة، لما صحَّ اتِّصافه بالقدرة والإرادة والعلم، لأنَّه لا يتصوَّر قيامها بغير حيٍّ، وهو محال، والحياة صفة كمال، ونقيضها نقص، والله منزَّه عن النِّقائص. كما أنَّ اتِّصافه تعالى بضدِّ الحياة، لا يجعله واهب الحياة، لأنَّ فاقِدَ الشَّيْءِ لَا يُعْطِيهِ. انظر: أصول الدِّين الإسلامي للدوري وزميله (ص ١٤٩-١٥٠).

فالحَيُّ في صفة الله تعالى هو الباقي حيًّا بذاته أزلاً وأبداً ، له الإطلاق الكلي ، والنَّفوذ الفعلي ، وكلُّ حيٍّ سواه ليس حيًّا بذاته ، إنَّما هو بمدد الحي .

يقول الإمام القشيري : "إنَّ الله تعالى حيٌّ ، وحياته صفة من صفاته ، زائدة على بقاءه ، فهو دائم البقاء لا سبيل إلى فناءه" . انظر : (له الأسماء الحسنی) للشرابي (١/٣٢٧) .

وقال الإمام الطَّبري : "وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿الْحَيُّ﴾ [البقرة: ٢٥٥] فَإِنَّهُ يَعْنِي: الَّذِي لَهُ الْحَيَاةُ الدَّائِمَةُ وَالْبَقَاءُ الَّذِي لَا أَوَّلَ لَهُ يُحَدُّ، وَلَا آخِرَ لَهُ يُؤَمَدُ، إِذْ كَانَ كُلُّ مَا سِوَاهُ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ حَيًّا فَلِحَيَاتِهِ أَوَّلٌ مُحَدودٌ وَآخِرٌ مُدَوَّدٌ، يَنْقَطِعُ بِانْقِطَاعِ أَمْدِهَا وَيَنْقُضِي بِانْقِضَاءِ غَايَتِهَا. وَبِمَا قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ ...

ثمَّ نقل ذلك عن محمد بن جعفر بن الزبير والرَّبيع ... قال : " وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ لَهُ الْحَيَاةَ الدَّائِمَةَ الَّتِي لَمْ تَزَلْ لَهُ صِفَةً ، وَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ. وَقَالُوا: إِنَّمَا وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْحَيَاةِ ، لِأَنَّهُ لَهُ حَيَاةٌ كَمَا وَصَفَهَا بِالْعِلْمِ لِأَنَّهَا عِلْمٌ ، وَبِالْقُدْرَةِ لِأَنَّهَا قُدْرَةٌ. وَمَعْنَى ذَلِكَ عِنْدِي: أَنَّهُ وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْحَيَاةِ الدَّائِمَةِ الَّتِي لَا فَنَاءَ لَهَا وَلَا انْقِطَاعَ ، وَنَفَى عَنْهَا مَا هُوَ خَالٍ بِكُلِّ ذِي حَيَاةٍ مِنْ خَلْقِهِ ، مِنَ الْفَنَاءِ وَانْقِطَاعِ الْحَيَاةِ عِنْدَ حَيْجِ أَجَلِهِ ، فَأَخْبَرَ عِبَادَهُ أَنَّهُ الْمُسْتَوْجِبُ عَلَى خَلْقِهِ الْعِبَادَةَ وَالْأَلُوهَةَ ، وَالْحَيُّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ، وَلَا يَبِيدُ كَمَا يَمُوتُ كُلُّ مَنْ اخْتَذَ مِنْ دُونِهِ رَبًّا ، وَيَبِيدُ كُلُّ مَنْ ادَّعَى مِنْ دُونِهِ إِلَهًا ، وَاحْتَجَّ عَلَى خَلْقِهِ بِأَنَّهُ كَانَ يَبِيدُ فَيَزُولُ وَيَمُوتُ فَيَفْنَى ، فَلَا يَكُونُ إِلَهًا يَسْتَوْجِبُ أَنْ يُعْبَدَ دُونَ الْإِلَهِ الَّذِي لَا يَبِيدُ وَلَا يَمُوتُ ، وَأَنَّ الْإِلَهَ هُوَ الدَّائِمُ الَّذِي لَا يَمُوتُ ، وَلَا يَبِيدُ ، وَلَا يَفْنَى ، وَذَلِكَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ " . انظر : تفسير الطَّبري (٣/٢٢٣-٢٢٤) .

وقال ابن عطية : "الحَيُّ صفة من صفات الله تعالى ذاتية ... وحكى عن قوم أنَّه حيٌّ بحياة هي صفة له ، وحكى عن قوم أنَّه يقال : حيٌّ كما وصف نفسه ، ويسلم ذلك دون أن ينظر فيه" . انظر : تفسير ابن عطية (١/٣٤٠) .

وعليه ، فإنَّ الواجب يقضي بأن نصف الله تعالى بصفة الحياة ، مع تفويض العلم بحقيقتها إلى الله تعالى وحده ، مقرونًا بالتَّسليم مع تنزيهه سبحانه عن مشابهة الحوادث .

(٧٧) العلم : صفة من الصفات الواجبة لله تعالى ، وقد عرَّفها الإمام الباجوري بأنها : "صفة أزليَّة متعلِّقة بجميع الواجبات ، والجانِّات ، والمستحيلات على وجه الإحاطة على ما هي به من غير سبق خفاء" . انظر : شرح جوهر التوحيد (ص ١٢٦) . والأدلة على هذه الصِّفة كثيرة منها : قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء : ٣٢] .

وقوله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام : ٥٩] .

وجاء في حديث الاستخارة : " وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَأَقْضِرْهُ لِي وَيَسِّرْهُ لِي، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ فِي عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ ... " . أخرجه البخاري (٥٧/٢) .

وجاء في تهذيب السنوسيَّة (ص ٥٢) : " وقد أجمع أهل السُّنَّة على أن الله تعالى عالم بعلم " .
 "والله تعالى لو لم يكن عالماً لكان جاهلاً ، ولو كان جاهلاً ، لما وجد هذا العالم على هذا النظام الدقيق الذي يدلُّ على أن خالقه عالم بما تقتضيه مصلحته علماً كاملاً ، ولو كان جاهلاً لكان ناقصاً ، والنقص على الإله محال ، ولو كان ناقصاً لاحتاج إلى من يكمله ومكملته يحتاج إلى مكمل آخر ... وهكذا ، فيلزم الدور أو التسلسل وكلاهما باطل ، فثبت علمه تعالى " . انظر : أصول الدين الإسلامي للدوري وزميله (ص ١٤٢) .

وعلمه سبحانه وتعالى شامل لجميع " المَعْلُومَاتِ ، مُحِيطٌ بِمَا يَجْرِي مِنْ تَحْوَمِ الْأَرْضِينَ إِلَى أَعْلَى السَّمَوَاتِ ، وَأَنَّهُ عَالِمٌ لَا يَعْزُبُ عَنْ عِلْمِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ، بَلْ يَعْلَمُ دَيْبَ النَّمْلَةِ السَّودَاءِ عَلَى الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ فِي اللَّيْلَةِ الظُّلُمَاءِ ، وَيُدْرِكُ حَرَكَةَ الذَّرَّةِ فِي جَوِّ الْهَوَاءِ ، وَيَعْلَمُ السَّرَّ وَأَخْفَى وَيَطْلُعُ عَلَى هَوَاجِسِ الضَّمَائِرِ وَحَرَكَاتِ الْخَوَاطِرِ وَخَفِيَّاتِ السَّرَائِرِ بِعِلْمٍ قَدِيمٍ أَزَنِي لَمْ يَزَلْ مَوْصُوفًا بِهِ فِي أَزَلِ الْأَزَالِ لَا يَعْلَمُ مُتَجَدِّدٌ حَاصِلٌ فِي ذَاتِهِ بِالْحُلُولِ وَالِاتِّقَالِ " . انظر : إحياء علوم الدين (٩٠/١) .

ولا يغيب عنا أن علم الله تعالى ليس كعلمنا ، فعلمنا قليل محدود ، مكتسب من بعد جهل ، أمّا علم الله جلَّ وعلا ، فهو علم شامل ، محيط بكلِّ شيء من الموجودات ، الممكن وجودها ، وهو غير مكتسب ، ولا مسبوق بجهل ، فالله عليم بكلِّ شيء من الأزَل . انظر : العقيدة الإسلامية وأسسها (ص ١٦٩) .

قال الإمام الرَّازِي : " اعلم أن علم الله تعالى مخالف علوم المحدثات من وجوه : أَحَدُهَا : أَنَّهُ بِالْعِلْمِ الْوَاحِدِ يَعْلَمُ جَمِيعَ الْمَعْلُومَاتِ ، بخلاف العبد . وَثَانِيهَا : أَنَّ عِلْمَهُ لَا يَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الْمَعْلُومَاتِ ، بخلاف العبد . وَثَالِثُهَا : أَنَّ عِلْمَهُ غَيْرُ مُسْتَفَادٍ مِنَ الْخَوَاسِ ، وَلَا مِنَ الْفِكْرِ ، بخلاف العبد .

وَرَابِعُهَا : أَنَّ عِلْمَهُ ضَرُورِي الثَّبُوتِ ، مِمْتَنِعُ الزَّوَالِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، وَقَالَ : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ [مريم : ٦٤] . وَعِلْمُ الْعَبْدِ جَائِزُ الزَّوَالِ . وَخَامِسُهَا : أَنَّ الْحَقَّ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَشْغَلُهُ عِلْمٌ عَنْ عِلْمٍ ، بخلاف العبد . وَسَادِسُهَا : أَنَّ مَعْلُومَاتِ الْحَقِّ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ ، بخلاف العبد " . انظر : شرح أسماء الله الحسنى للرازي (ص ٢٤١) .

ويتعلّق علم الله تعالى بجميع الواجبات ، والجائزات ، والمستحيلات ، تعلّق انكشاف على وجه الإحاطة على ما هي عليه من غير سبق خفاء .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أنّه وردت آيات في كتاب الله تعالى يُفهم من ظاهرها أنّ علم الله تعالى حادث ، وأنّه ليس تامّاً ، كقوله تعالى : ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَنَّكُمْ﴾ [محمد : ٣١] .

وعن معنى الآية يقول الإمام البيهقي : " فِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْعَرَبَ تَشْتَرِطُ لِلجَاهِلِ إِذَا كَلَّمَتْهُ شَبَهَ هَذَا شَرْطًا تُسَيِّدُهُ إِلَى أَنْفُسِهَا وَهِيَ عَالِمَةٌ ، وَخَرَجَ الْكَلَامُ كَأَنَّهُ لِمَنْ لَا يَعْلَمُ : مِنْ ذَلِكَ أَنَّ يَقُولَ الْقَائِلُ : النَّارُ تَحْرِقُ الْحَطَبَ ، فَيَقُولُ الْجَاهِلُ : بَلِ الْحَطَبُ يَحْرِقُ النَّارَ فَيَقُولُ الْعَالِمُ : سَنَأْتِي بِحَطَبٍ وَنَارٍ لِنَعْلَمَ أَيُّهُمَا يَأْكُلُ صَاحِبَهُ ، أَوْ قَالَ : أَيُّهُمَا يَحْرِقُ صَاحِبَهُ ، وَهُوَ عَالِمٌ فَهَذَا وَجْهٌ بَيِّنٌ .

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : أَنَّ يَقُولَ : ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِينَ مِنْكُمْ﴾ ، وَمَعْنَاهُ : حَتَّى نَعْلَمَ عِنْدَكُمْ ، فَكَأَنَّ الْفِعْلَ هُمُ فِي الْأَصْلِ ، وَمِثْلُهُ يَمَّا يَدُلُّكَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ : ﴿وَهُوَ الَّذِي بَدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم : ٢٧] عِنْدَكُمْ يَا كَفَرَةُ ، وَلَمْ يَقُلْ عِنْدَكُمْ وَذَلِكَ مَعْنَاهُ ، وَمِثْلُهُ : ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدخان : ٤٩] أَيْ : عِنْدَ نَفْسِكَ إِذَا كُنْتَ تَقُولُهُ فِي ذُنُوبِكَ ، وَمِثْلُهُ قَالَ اللَّهُ لِعِيسَى : ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة : ١١٦] ، وَهُوَ يَعْلَمُ مَا يَقُولُ وَمَا يُجِيبُهُ ، فَردَّ عَلَيْهِ عِيسَى ، وَعِيسَى يَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِجَابَتِهِ ، فَكَمَا صَلَحَ أَنْ يَسْأَلَ عَمَّا يَعْلَمُ وَيَلْتَمِسُ مِنْ عَبْدِهِ وَنَبِيِّهِ الْجَوَابَ ، فَكَذَلِكَ يَشْتَرِطُ مَا يَعْلَمُ مِنْ فِعْلٍ نَفْسِهِ حَتَّى كَأَنَّهُ عِنْدَ الْجَاهِلِ لَا يَعْلَمُ ، وَحَكَى الْمَزْنِي عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾ [البقرة : ١٤٣] يَقُولُ : إِلَّا لِنَعْلَمَ أَنَّ قَدْ عَلِمْتُمْ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ ، وَعَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى كَانَ قَبْلَ اتِّبَاعِهِمْ وَبَعْدَهُ سَوَاءً وَقَالَ غَيْرُهُ : إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ بِوُقُوعِ الْإِتِّبَاعِ مِنْهُ كَمَا عَلِمْنَاهُ قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَتَّبَعُهُ " . انظر : الأساء والصفات (١/ ٣١٠) .

(٧٨) المرید اسم من أسمائه سبحانه وتعالى ، والإرادة صفة من صفاته تعالى ، وقد عرّفها العلماء بأنّها : "صفة أزلّية تخصّص الممكن ببعض ما يجوز عليه ، من وجود أو عدم ، ومقدار ، وزمان ، ومكان ، وجهة" . انظر : شرح الخريدة البهية (ص ٧٨) .

وضدّها الإكراه .

ومن الأدلّة على صفة الإرادة :

قوله تعالى : ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة : ٢٥٣] .

وقوله تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود : ١٠٧] .

على غيره كشيء موجود، وحيي، وعالم، ومريد، ونحو ذلك. ووصفه بأنه قادر (٧٩)، وموجد وفاعل، وخالق، ومحیی، وممیت. لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده. وقال بحدوث كلام الله

وروي أن النبي ﷺ قال لبنت من بناته: "﴿قُولِي حِينَ تُصْبِحِينَ سُبْحَانَ اللَّهِ، وَبِحَمْدِهِ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ مَا شَاءَ اللَّهُ، كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ فَإِنَّهُ مَنْ قَالَهُنَّ حِينَ يُصْبِحُ حَفِظَ حَتَّى يُمْسِيَ، وَمَنْ قَالَهُنَّ حِينَ يُمْسِي حَفِظَ حَتَّى يُصْبِحَ﴾". أخرجه أبو داود (٣١٩/٤ برقم ٥٠٧٥)، النسائي في السنن الكبرى (١٠/٩ برقم ٩٧٥٦)، عمل اليوم والليلة (ص ١٤٠ برقم ١٢)، البيهقي في الأسماء والصفات (١/٤٢٠ برقم ٣٤٢)، البغوي في شرح السنة (٥/١١٤ برقم ١٣٢٧).

وقد أجمع أهل السنة على أن الله تعالى متَّصف بالإرادة. انظر: تهذيب السنوسية أم البراهين (ص ٥٠).

"ولو لم يكن الله تعالى مُريدًا، لكان مُكرهاً، ولو كان مُكرهاً لكان عاجزاً، ولو كان عاجزاً ما وجد شيء من هذه المخلوقات، وعدم وجود شيء من هذه المخلوقات باطل بالمشاهدة، فثبتت إرادته تعالى". انظر: أصول الدين الإسلامي للدوري وزميله (ص ١٣٥).

والإرادة تتعلق بالممكن دون الواجب والمستحيل، تماماً كالقدرة، إلا أن هناك ثمة فرق بين صفتي القدرة والإرادة، فالإرادة صفة من شأنها تخصيص الممكن ببعض ما يجوز عليه في العقل، كالوجود، والعدم، والمادية والمعنوية، والطول والقصر، والليونة والصلابة، والقُبْح والجمال، والذكاء والبلادة، ونحو ذلك مما لا يُحصى، وأمَّا القدرة: فهي صفة من شأنها تنفيذ ما خصَّصته الإرادة، كإخراج الممكن من العدم إلى الوجود فعلاً إذا توجَّهت الإرادة لإيجاده، أو صرفه من الوجود إلى العدم إذا توجَّهت الإرادة لإعدامه. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]. فهذه الآية تدلُّ على أن تنفيذ الإيجاد إنما يكون بعد تخصيص الإرادة.

وقال تعالى: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاءُ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٩]. وهذه الآية تدلُّ أيضاً على أن جمعهم بقدرته تعالى إنما يكون بعد مشيئته. انظر: العقيدة الإسلامية وأسسها (ص ١٦٦-١٦٧).

(٧٩) القادر اسم من أسماء الله تعالى، والقدرة صفة من صفاته سبحانه، وقد عرَّفها العلماء بأنها: "صفة أزليَّة يتأتَّى بها إيجاد كلِّ ممكن وإعدامه". انظر: شرح الخريدة البهية (ص ٧٨).

وضدّها العجز.

قال الإمام الأصفهاني في المفردات (ص ٤٠٩): "الْقُدْرَةُ إذا وصف بها الإنسان فاسم لهيئة له بها يتمكَّن من فعل شيء ما، وإذا وُصف الله تعالى بها فهي نفى العجز عنه، ومُحال أن يُوصف غير الله بالقدرة المطلقة معنى وإن أطلق عليه لفظاً، بل حقّه أن يقال: قَادِرٌ على كذا، ومتى قيل: هو قادر، فعلى سبيل معنى التقييد، ولهذا لا أحد غير الله يوصف

بالقدرة من وجه إلا ويصح أن يوصف بالعجز من وجه، والله تعالى هو الذي ينتفي عنه العجز من كل وجه. والقدير:

هو الفاعل لما يشاء على قدر ما تقتضي الحكمة، لا زائداً عليه ولا ناقصاً عنه، ولذلك لا يصح أن يوصف به إلا الله تعالى، قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] .

والمُقْتَدِر يقاربه نحو: ﴿عِنْدَ مَلِكٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥] ، لكن قد يوصف به البشر، وإذا استعمل في الله تعالى فمعناه القدير، وإذا استعمل في البشر فمعناه: المتكلف والمكتسب للقدرة، يقال: قَدَرْتُ عَلَى كَذَا قُدْرَةً. قال تعالى: ﴿لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا كَسَبُوا﴾ .

والأدلة الثقلية على هذه الصفة كثيرة، منها :

(١) قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْسِكُمْ شَيْعاً وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ أَنْظِرْ كَيْفَ نَصَرَفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾ [الأنعام: ٦٥] .

(٢) وقوله تعالى: ﴿وَأِنَّا عَلَى أَنْ نُرِيكَ مَا نَعِدُهُمْ لِقَادِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٥] .

(٣) وقوله تعالى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ [القيامة: ٤] .

وقد أجمعت الأمة على أن الله تعالى متَّصف بالقدرة . انظر : تهذيب السنوسية (ص ٥٠) .

وضدّها العجز والضعف .

"ولو لم يتَّصف سبحانه وتعالى بالقدرة لكان عاجزاً ، ولو كان عاجزاً ، لما وجد شيء من هذه الحوادث المحكمة الصفة ، المرتبة المتقنة ، وعدم وجود شيء من الحوادث باطل بالمشاهدة ، ولو كان عاجزاً لكان ناقصاً ، والنقص على الإله محال . ولو كان عاجزاً ، لكان ناقصاً ، ولو كان ناقصاً لاحتاج إلى من يكمله ، ومكمله يحتاج إلى مكمل آخر ... وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل وكلاهما باطل" . انظر : أصول الدين الإسلامي للدوري وزميله (ص ١٣٢-١٣٣) .

وعليه فإن قدرة الله تعالى وقوته لا تشبه قدراتنا وقواتنا ، لأن قدرته تعالى قدرة كاملة تتعلق بجميع الممكنات ، غير مستمدة من شيء ، أمّا قدراتنا ، فهي قدرات محدودة ناقصة ، مستمدة من غيرها ، إذ هي من صفات المخلوقات . انظر : العقيدة الإسلامية وأسسها (ص ١٦٠-١٦١) .

من جهة أخرى فإن القدرة لا تتعلق إلا بالممكن دون الواجب والمستحيل ، أي لا تؤثر القدرة إلا في الممكنات فقط ، لأن الممكن هو الذي يقبل الوجود والعدم . أمّا الواجب : فلا يقبل التأثير ، لأنه موجود لا يقبل العدم . وكذا المستحيل : فلا يقبل التأثير أيضاً ، لأنه معدوم ، لا يقبل الوجود . انظر : أصول الدين الإسلامي (ص ١٣٥) .

تعالى، كما قالته القدريّة (٨٠)، ولم يسم الله تعالى متكلماً به. وأكفره أصحابنا في جميع ضلالاته، وأكفرته القدريّة في قوله بأن الله تعالى خالق أعمال العباد. فاتّفق أصناف الأئمة على تكفيره. أ.هـ. من كتاب: "الفرق بين الفرق" للإمام أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (٨١)، صفحة تسع وتسعين ومائة (٨٢).

(٨٠) هو عبد القادر ابن طاهر أبو منصور البغدادي، العلامة، البارع، المتفنّن، الأستاذ، أحد أئمة الأصول، له العديد من المصنّفات، مات سنة (٤٢٩هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٥٧٢-٥٧٢).

(٨١) انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢١١-٢١٢)، طبعة دار المعرفة، بيروت، بلا.

(٨٢) قال الإمام العزّامي في البراهين الساطعة (ص ٢٢) مناقشاً القوم في هذه المسألة، تحت عنوان: "بيان ما زعموه حُججاً عقليّة": "أمّا العقليّات الظّاهرة في نظرهم فهي قولهم: أنّ كلّ موجودين لا بدّ أن يكون أحدهما في جهة من الآخر، جهة الفوق أو غيرها، فأما موجود لا جهة له فهو معدوم لا موجود. فتتزيه الله عن الجهة معناه الحكم بأنّه معدوم لا موجود.

فالقول بنفي الجهة تعطيل بلا شكّ، وكذلك قول المنزّمين: أنّه سبحانه لا داخل العالم ولا خارجه، هو رفع للنقيضين، فهو قول بعدم وجوده عزّ وجلّ، فهذا هو الكفر الصّريح، فكُل هؤلاء المنزّمين كافرون بالقرآن وبمن أنزل القرآن، وبما عليه أهل الفطر السليمة، ويزيدون في بيان هذا ما شاء، وإنّما يجتذب إليهم كلّ غرّ جاهل، وعامّي هو من زينة المعقولات الصّحيحة عاطل، والنور الذي يكشف لك هذه الضّلالة أن تعرف أنّهم عمّموا المقسم حيث يجب تخصيصه، فإنّ الموجودين اللذين يقال فيهما ما ذكره إنّما يكون لهم ذلك إذا كانا جسمين، فإنّ الجسم هو الذي لا بدّ أن يكون لهم ذلك إذا كانا جسمين، فإنّ الجسم هو الذي لا بدّ أن يكون في جهة، ولا بدّ أن تكون نسبته مع الأجسام الأخرى الدخول أو الخروج، فإذا نفيت الجهة أو هذه النسبة كان قولاً بانتفاء وجوده، أمّا إذا كان أحد الموجودين ليس مما تجوز عليه الجهة، لأنّه ذات مقدّس متعال كلّ التّعالّي عن الجسميّة ولوازمها، فنسبته الثّابتة له مع غيره من الموجودات هي التّنزّه عن الدّخول والخروج، والاتّصال والانفصال، والقرب والبعد للحسيّات، فإنّها -أي هذه الحسيّات- لا تعقل إلّا بين موجودين كلّ منهما جسم، والحكم بأنّه لا يكون موجود إلّا وهو في جهة وله أحد هذه النّسب مع الآخر، إنّما هو حكم وهمي عامّي لا يعرفه العقل الصّحيح، ولا الفطرة السليمة.

ويقرب ذلك لك بعض التّقريب قول القائل : (زياد إمّا أن يكون في الدّار ، وإمّا أن يكون في الحقل ، وقد ثبت أنّه ليس في الدّار ولا في الحقل ، فهو إذاً معدوم) . فهذا حكم فاسد غلب على وهم صاحبه من كثرة وجوده بين أحد هذين الموضعين ، أمّا العقل فإنّه لا يحكم بعدمه بمقتضى هذين التّفيين ، لأنّ من الجائر أن يكون في المسجد مثلاً - وإنّما قلنا (من بعض الوجوه) ، لأنّ هذا الكلام انفصال مانع جامع فظنه الواهم انفصلاً حقيقياً ، فحكم حكماً كاذباً ، ولو أردنا بيانه على الوجه الصّحيح لقلنا على الله بما لا يجوز عليه كمثّل صبي لم يتكامل إدراكه بعد ، ولم يستأهل لدخول المدرسة فوجد في داره حوضاً ممتلئاً ماء وفي دار جاره مثل ذلك ، وكان هذا الحوض يسمّى له بحراً ، فسمع مرّة بالبحر الذي يقال له (المحيط الإقيانوسي) فنفاه وكذب بوجوده واستدلّ هكذا : البحر إمّا في دارنا أو في دار جارنا ، فإذا كان هذا البحر الذي تذكرونه لا في داري ولا في دار جاري فهو معدوم قطعاً ، فهذه القضية المنفصلة القائلة (البحر إمّا في الدّار وإمّا عند الجار) إذا حمل موضوعها على ما هو البحر حقيقة كانت كاذبة لا صدق لها أصلاً ، ولكن الذي ساق إليها الوهم الكاذب والظنّ الخاطئ ، وهو ظنّ أنّه لا بحر إلّا في ذلك الحوض ، فإذا كبر وعقل فهم قطعاً أنّ ذلك الحوض لا يطلق عليه جدول فضلاً عن أن يكون نهراً - بل كونه بحراً - ودع كونه محيطاً ، فكذلك هؤلاء الواهمون لما لم يروا ولم يلمسوا ولم يحسّوا بوجود إلّا وهو جسم ، ومن لوازمه أن يكون في مكان وفي جهة وبينه وبين أخواته من الأجسام إحدى هذه النّسب الجثمانية - حكموا بذلك على الموجود الحقّ ، والخالق العليّ بما حكموا به على ما عرفوا من تلك الموجودات المحصورة في قيود الإمكان ولوازم الحدوث ...

والخلاصة أنّ قول القائل : إنّ الموجود الحقّ سبحانه إمّا أن يكون في جهة الفوق أو غيرها ، أو داخل العالم أو خارجه منفصلة كاذبة لا صدق لمحمول من محمولاتها ، وبعبارة أوضح : إنّ الإخبار عنه سبحانه بأنّه في مكان كذا وجهة كذا أو داخل في كذا أو خارج عن كذا كذب صرف ، فإنّه لا يجوز عليه تعالى ذلك إلّا إذا كان ممّا يجوز عليه المكان ويدخل في دائرة الإمكان ...

فإن قال قائل : إنّ التّركيب والكون في الجهة والمكان ليس من لوازم الإمكان ولا من سمات الحدوث ، فقد كابر في المعقول والمنقول فسقطت المكالمة معه ...

وقال الزّبيدي في إتخاف السّادة المتّقين (١٠٩/٢) : "قال القشيري : والذي يدحض شبههم - أي شبه المشبهة - أن يقال لهم : قبل أن يخلق العالم أو المكان ، هل كان موجوداً أم لا؟ فمن ضرورة العقل أن يقولوا : بلى ، فيلزمه لو صحّ قوله لا يعلم موجوداً إلّا في مكان أحد أمرين : إمّا أن يقول : المكان والعرش والعالم قديم - يعني لا بداية

ومنه تعلم أنَّ علماء الخلف برآء من هذا المذهب ومن أهله. وأمَّا ما قيل من أنَّه يلزم من نفي الجهات الست عن الله تعالى نفي وجوده، فهو قول باطل بالبدهة لما هو معلوم من أنَّ الله عزَّ وجلَّ

لوجودها- وإمَّا أن يقول: الرَّبُّ تعالى محدث، وهذا مآل الجهلة الحشويَّة، ليس القديم بالمحدث والمحدث بالقديم" أ.هـ.

"فالله تعالى ليس مختصًّا بجهة، لأنَّ الجهات التي هي الفوق والتَّحت، واليمين... إلى آخرها، حادثة بإحداث الإنسان ونحوه ممَّا يمشي على رِجلَيْن، فإنَّ معنى الفوق ما يحاذي رأسه من فوقه والباقي ظاهر، وفيما يمشي- على أربع أو على بطنه ما يحاذي بطنه من فوقه. ثمَّ هي اعتباريَّة، فإنَّ النَّملة إذا مشت على سقف كان الفوق بالنسبة إليها جهة الأرض، لأنَّه المحاذي لظهرها، ولو كان كل حادث مستديرًا كالكرة لم توجد واحدة من هذه الجهات، وقد كان تعالى في الأزل ولم يكن شيء من الموجودات، فقد كان تعالى لا في جهة، ولأنَّ معنى الاختصاص بالجهة اختصاصه بحيز هو كذا، وقد بطل اختصاصه بالحيز لبطلان الجوهرية والجسمية...". انظر: المسامرة شرح المسامرة (ص ٤٢-٤٣).

فالله تعالى لا يوصف بكونه متمكَّنًا في مكان أو في حيِّز. فالتَّمكُّن من لوازم الحوادث، وهو تعالى لا يوصف بالتحيز لأنَّه لو كان متحيِّزًا لم يخل: إمَّا أن يكون ساكنًا في حيِّزه أو متحرِّكًا عنه، ولا يجوز أن يوصف بحركة ولا سكون ولا اجتماع ولا افتراق، ومن جاور أو باين فقد تناهى ذاتًا. والمتناهي إذا خَصَّ بمقدار استدعى مخصَّصًا، وكذا ينبغي أن يقال: ليس بداخل في العالم ولا بخارج منه، لأنَّ الدُّخول والخروج من لوازم المتحيِّزات، فهما بالحركة والسُّكون وسائر الأعراض التي تختصُّ بالأجرام.

أمَّا قولهم: خلق الأماكن لا في ذاته فثبت انفصاله عنها، قلنا: ذاته المقدَّسة لا تقبل أن يخلق فيها شيء، ولا أن يحلَّ فيها شيء، والفصل من حيث الحسَّ يوجب عليه ما يوجب على الجواهر، ومعنى الحيِّز أنَّ الذي يختصَّ به يمنع مثله أن يوجد، وكلام هؤلاء مبني على الحسَّ، وقد حملهم الحسَّ على التَّشبيه والتَّخليط". انظر: دفع شبه التَّشبيه (ص ٤١).

وبناءً على ما سبق، فإنَّ الذين يحتجُّون بالنصوص الظَّاهرة على الجهة، والجسمية، والصُّورة، والجوارح، يقعون في الوهم المحض، فهم يحكمون على غير المحسوس بأحكام المحسوس، والأدلة القطعية قائمة على التَّزيهات، فيجب أن يفوِّض علم النصوص إلى الله تعالى على دأب السلف إثارة للطريق الأسلم، أو تؤول بتأويلات صحيحة على ما اختاره المتأخرون، دفعًا لمطاعن الجاهلين. انظر: شرح العقائد النسفية (٩٦-٩٧).

كان موجوداً قبل وجود الجهات الست المذكورة، وهي فوق وتحت، وأمام وخلف، ويمين وشمال، بل كان موجوداً قبل وجود العالم كله بإجماع السابقين واللاحقين.

فكيف يتوهم من عنده أدنى شائبة عقل أنه يلزم من نفي تلك الجهات عنه سبحانه وتعالى نفي وجوده جلّ وعلا، وكيف يتصور أن الله عزّ وجلّ القديم يتوقّف وجوده على وجود بعض الحوادث أو كلّ الحوادث التي خلقها، سبحانه هذا بهتان عظيم، كيف وقد قال جمع من السلف والخلف: إنَّ من اعتقد أن الله في جهة فهو كافر، كما صرّح به العراقي (٨٣)، وبه قال أبو حنيفة (٨٤)، ومالك، والشافعي، وأبو الحسن الأشعري (٨٥)، والباقلاني (٨٦)، ذكره الملاء علي قاري (٨٧) في "شرح المشكاة" من الجزء الثاني صفحة (١٣٧)، قال الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ

(٨٣) هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن الكردي الرازاني الأصل، المصري، الشافعي، ويعرف بالعراقي، محدّث، حافظ، فقيه، أصولي، أديب، لغوي له العديد من المصنّفات، مات سنة (٨٠٦هـ). انظر: معجم المؤلفين (٢٠٤/٥).

(٨٤) هو النعمان بن ثابت بن زوطي التميمي، الكوفي، أبو حنيفة، الإمام، فقيه الملة، عالم العراق، إمام المذهب، قال عنه الشافعي: الناس في الفقه عيال على أبي حنيفة. وقال الذهبي: الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام. وهذا أمر لا شك فيه، توفي شهيداً سنة (١٥٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٦/٣٩٠) فما بعدها.

(٨٥) هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن سالم الأشعري، ينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري، العلامة، إمام المتكلمين. مات في بغداد سنة (٣٢٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٨٥) فما بعدها.

(٨٦) هو محمد بن الطيّب بن محمد البصري، ثمّ البغدادي، ابن الباقلاني، صاحب التصانيف، وكان يضرب المثل بفهمه وذكائه. حدث أن قال لراهب: كيف الأهل والأولاد؟ فقال الراهب: أما علمت أن الراهب يتنزّه عن هذا؟ فقال: تنزّهونه عن هذا، ولا تنزّهون رب العالمين عن الصّاحبة والولد. مات سنة (٤٠٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/١٩٠) فما بعدها.

(٨٧) هو علي بن سلطان بن محمد الهروي، القارّي، الحنفي، له العديد من المصنّفات، مات سنة (١٠١٤هـ). انظر: معجم المؤلفين (٧/١٠٠).

يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ [الحج:

٤٦] (٨٨) .

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النور: ٤٠] (٨٩) .

نسأله تعالى أن يهدينا جميعاً إلى الطريق المستقيم، ويحول بيننا وبين نزعات الشيطان الرجيم، والصلاة والسلام على خاتم النبيين (٩٠)، وعلى من كان بهديه من العاملين.

(٨٨) قال الله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦] ، قال الحافظ أبو حيان في تفسيرها في " البحر المحيط " (٧/ ٥٢١) : " لَمَّا ذَكَرَ تَعَالَى مَنْ كَذَبَ الرُّسُلَ مِنَ الْأُمَمِ الْحَالِيَةِ ، وَكَانَ عِنْدَ الْعَرَبِ أَشْيَاءٌ مِنْ أَحْوَالِهِمْ يَقُولُوهَا وَهُمْ عَارِفُونَ بِلَادِهِمْ وَكَثِيرًا مَا يَمُرُّونَ عَلَى كَثِيرٍ مِنْهَا ، قَالَ : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ فَاحْتَمَلَ أَنَّ يَكُونَ حَتًّا عَلَى السَّفَرِ لِيُشَاهِدُوا مَصَارِعَ الْكُفَّارِ فَيَعْتَبِرُوا ، أَوْ يَكُونُوا قَدْ سَافَرُوا وَشَاهَدُوا فَلَمْ يَعْتَبِرُوا فَجَعَلُوا كَأَنَّهُمْ لَا يُسَافِرُونَ وَلَمْ يَرَوْا ... وَالْمَعْنَى : أَنَّ أَبْصَارَهُمْ سَالِمَةٌ لَا عَمَى بِهَا ، وَإِنَّمَا الْعَمَى بِقُلُوبِهِمْ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَبْصَارَ قَدْ تَعْمَى لَكِنَّ الْمَنِيَّ فِيهَا لَيْسَ الْعَمَى الْحَقِيقِي وَإِنَّمَا هُوَ ثَمَرَةُ الْبَصَرِ وَهُوَ التَّأْدِيَةُ إِلَى الْفِكْرَةِ فَبِمَا يُشَاهِدُ الْبَصَرُ لَكِنَّ ذَلِكَ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْعَقْلِ الَّذِي مُحَلُّهُ الْقَلْبُ ، وَوُصِفَتِ الْقُلُوبُ بِالَّتِي فِي الصُّدُورِ " . وانظر : تفسير ابن عطية (٤/ ١٢٧) ، روح المعاني (٩/ ١٦٠-١٦١) .

(٨٩) قال ابن عطية في " المحرر الوجيز (٤/ ١٨٨) : " وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ ، قالت فرقة : يريد في الدنيا، أي من لم يهده الله لم يهتد، وقالت فرقة : أراد في الآخرة أي: من لم يرحمه الله وينور حاله بالعفو والرحمة فلا رحمة له، والأول أبين وأليق بلفظ الآية، وأيضاً فذلك لازم نور الآخرة إنَّما هو لمن نور قلبه في الدنيا وهدى، وقد قرَّرت الشريعة أنَّ من مرَّ لآخرته على كفره فهو غير مرحوم ولا مغفور له " .

(٩٠) تضافرت الأدلة على ختم النبوة بسيد الخلق محمد ﷺ ، من ذلك : قوله تعالى : ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب : ٤٠] . وقوله ﷺ : " ... وَأَنَا خَاتَمُ النَّبِيِّينَ لَا نَبِيَّ بَعْدِي ... " . أخرجه أحمد في المسند (٣٧/ ٧٩ برقم ٢٢٣٩٥) ، قال الأرناؤوط : " إسناده صحيح على شرط مسلم . وأخرجه مطولاً ومختصراً أبو داود (٤٢٥٢) ، وأبو عوانة في "الجهاد" (٧٥٠٩) ، وفي الفتن كما في "تحف المهرة" ٤٨/٣ ، وأبو عمرو الداني في "الفتن" (٤) و (٥٥) و (٣٦١) ، وأبو نعيم في "دلائل النبوة" (٤٦٤) ، والقضاعي في "مسند الشهاب" (١١٣) من طريق سليمان بن حرب، بهذا الإسناد. وأخرجه مطولاً ومختصراً أيضاً الطيالسي- (٩٩١) ، وابن أبي شعبة ٤٥٨/١١ ، ومسلم (١٩٢٠) ، وأبو داود (٤٢٥٢) ، والترمذي (٢١٧٦) و (٢٢٠٢) و (٢٢١٩) و (٢٢٢٩) ، وابن أبي عاصم في "السنن" (٢٨٧) ، وفي "الآحاد والمثاني" (٤٥٦) و (٤٥٧) ، وأبو عوانة في الجهاد (٧٥٠٩) ، وفي الفتن، وابن حبان (٧٢٣٨) ، وأبو نعيم في "الدلائل" (٤٦٤) ، وأبو عمرو الداني (٣٦٠) ،

هذا وقد عرضت هذه الإجابة على جمع من أفاضل علماء الأزهر فأقرّوها، وكتبوا عليها أسماءهم، وهم أصحاب الفضيلة: الشيخ محمد النجدي شيخ السادة الشافعية، والشيخ محمد سبيع

والقضاعي (٩١٤) و (١١٦٦)، والبيهقي في "دلائل النبوة" ٥٢٦-٥٢٧، والبغوي (٤٠١٥) من طرق عن حماد بن زيد، به وأخرجه الحاكم ٤٤٨/٤ من طريق عباد بن منصور، عن أيوب، به مختصراً بقوله: "لن تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من أمتي بالمشرّكين وحتى تعبد الأوثان. وأخرجه مطولاً ومختصراً مسلم (٢٨٨٩)، وابن ماجه (١٠) و (٣٩٥٢)، وبحشل في "تاريخ واسط" ص ١٦٤، وأبو عوانة، وابن حبان (٦٧١٤)، والطبراني في "الأوسط" (٨٣٩٢)، وفي "الشاميين" (٢٦٩٠)، والبيهقي ١٨١/٩ من طريق قتادة، والحاكم ٤٤٩/٤-٤٥٠ من طريق يحيى بن أبي كثير، كلاهما عن أبي قلابة، به ...".

وقوله ﷺ: "إِنَّ مِثْلِي وَمِثْلَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي، كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ، إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَبَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ، وَيَعْبَجُونَ لَهُ، وَيَقُولُونَ هَلَا وَضَعْتَ هَذِهِ اللَّبَنَةَ؟ قَالَ: فَأَنَا اللَّبَنَةُ وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ". أخرجه البخاري (١٨٦/٤) برقم (٣٥٣٥) ...

وقوله ﷺ: في حديث الشفاعة، حيث ذكر أنهم يقولون: "يَا مُحَمَّدُ أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتِمُ الْأَنْبِيَاءِ ...". أخرجه البخاري (٨٤/٦) برقم (٤٧١٢)، مسلم (١٨٤/١) برقم (١٩٤).

وقوله ﷺ لسيدنا علي: "أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بَعْدِي نَبِيٌّ". أخرجه أحمد في المسند (٤٥/١٤) برقم (٢٧٠٨١)، قال الارنؤوط: "إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح، غير فاطمة بنت علي وهو ابن أبي طالب- فقد روى عنها جمع، وذكرها ابن حبان في "الثقات"، وقال الحافظ في "التقريب": ثقة، وروى لها النسائي وابن ماجه في "التفسير"، وغير صحابة الحديث، فقد روى لها أصحاب السنن. أبو مهَل: هو عروة بن عبد الله بن قشير. وهو عند أحمد في "فضائل الصحابة" (١٠٢٠)، ومن طريقه أخرجه المزي في "تهذيبه" (في ترجمة فاطمة بنت علي)، بهذا الإسناد. وأخرجه النسائي في "الكبرى" (٨١٤٣) من طريق يحيى بن سعيد، به. وأخرجه عبد الله بن أحمد في زياداته على "فضائل الصحابة" (١٠٩١) من طريق الحسن بن علي، والطبراني في "الكبير" ٢٤/ (٣٨٦) من طريق سعيد بن حازم، والخطيب في "تاريخه" ٤٣/١٠، والمزي (في ترجمة فاطمة بنت علي) من طريق جعفر بن عون، والخطيب ١٢/٣٢٣ من طريق غياث بن إبراهيم، أربعتهم عن موسى الجهني، به. وأخرجه الطبراني ٢٤/ (٣٨٤) و (٣٨٥) و (٣٨٧) و (٣٨٨) و (٣٨٩) من طريق الحسن بن صالح، وجعفر بن زياد الأحمر، وعلي بن صالح، وحفص ابن عمران، وعمر بن سعد البصري، ومروان بن معاوية، كلهم عن موسى الجهني، عن فاطمة بنت الحسين، عن أسماء بنت عميس، به. فرووه عن موسى، عن فاطمة بنت الحسين، بدل: فاطمة بنت علي. قلنا: ولرذركرو موسى الجهني في الرواة عن فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب، ولعله وهم سبق من أحد الرواة، أو وهم وقع في كتاب الطبراني، أو هو اضطراب من موسى الجهني، والله أعلم. وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد" ١٠٩/٩، وقال: رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح غير فاطمة بنت علي، وهي ثقة".

والأدلة في هذه الباب كثيرة، وهي بالغة التواتر، وهي مما أعلم من الدين بالضرورة، لذا فما من شك في أن منكر ختم النبوة بالحبيب محمد ﷺ كافر ...

الذهبي شيخ السادة الحنابلة، والشيخ محمد العزبي رزق المدير بالقسم العالي، والشيخ عبد الحميد عمار المدرّس بالقسم العالي، والشيخ علي النحراوي المدرّس بالقسم العالي، والشيخ دسوقي عبد الله العربي من هيئة كبار العلماء، والشيخ علي محفوظ المدرّس بقسم التخصص بالأزهر، والشيخ إبراهيم عيارة الدلجموني المدرّس بقسم التخصص بالأزهر، والشيخ محمد عليّان من كبار علماء الأزهر، والشيخ أحمد مكّي المدرّس بقسم التخصص بالأزهر، والشيخ محمد حسين حمدان.

هذا وقد عرض السؤال المتقدّم على حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي (٩١)، مفتي الديار المصريّة سابقاً، فأجاب بما نصّه:

"الحمد له وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، اطّلنا على هذا السؤال، ونفيد أنّ الأُمَّة الإسلاميّة في آيات الصّفات وأحاديثها على طريقتين، فمذهب السّلف بقاؤها على ظاهرها (٩٢) وعدم التّأويل مع التّزويه عمّا يشبه الحوادث، أو يوهّم نقص. ففي النّوازل لأبي الليث

(٩١) هو محمد بخيت بن حسين المطيعي، الحنفي، كان مفتياً للديار المصريّة، له العديد من المصنّفات، مات سنة (١٣٥٤هـ). انظر: معجم المؤلّفين (٩٨/٩).

(٩٢) هذا الكلام ليس صحيحاً البتّة، إلّا إذا كان المقصود بالظّاهر هنا: ظاهر اللفظ لا ظاهر المعنى... فإنّ ظاهر القدم، والعين... الجارحة، ومن الخطأ البين تسمية تلك الآيات بآيات الصّفات، وإنّما هي إضافات "وهذه الإضافات لها معاني مجازيّة في لغة العرب، فالقرآن الكريم نزل على المعهود من أساليب العرب ومذاهبها البيانيّة، وأنّ منه الحقيقة، والمجاز، والكناية، وغير ذلك من ألوان البيان، وأنّ بعض ألفاظه قد تدلّ القرائن على أنّ المراد منها غير معانيها الوضعيّة، سواء أكانت القرائن لفظيّة أم معنويّة أم نصوصاً أخرى تفسّر المراد ممّا أشكل ظاهره، فاعلم أنّ الآيات المتشابهات التي ضلّ المجسّمة في فهمها لكون ظواهرها تُوهّم تشبيه الله بخلقه لم تخرج عن كونها كلاماً عربياً جارياً على نهج البيان العربي، وحيث كانت ظواهرها تُوهّم خلاف ما دلّت عليه محكمات القرآن الكريم، فهي غير مرادة قطعاً بإجماع أهل العلم من السّلف والخلف، بل هي إمّا مجازات وإمّا كنايات عن معانٍ تليق بكمال قدس الله تعالى...

ولكن المجسّمة -هداهم الله- جهلوا كلّ ذلك أو تجاهلوه لأغراض في نفوسهم، فجمدوا على ظواهر المتشابهات جهوداً حال بينهم وبين فهمها على الوجه الصّحيح، فارتكسوا في أحوال التّجسيم الذي خالفوا به العقل واللغة

السَّمَرَقَنْدِي (٩٣)، روي عن شَدَّاد بن حَكِيم (٩٤) أَنَّهُ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى مُحَمَّدَ بْنِ الْحَسَنِ (٩٥) أَسْأَلُهُ عَنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الَّتِي رُويَتْ فِي نَزُولِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحَادِيثِ فَكَتَبَ: أَنَّهُ كُلُّ مَا رَوَتْهُ الثَّقَاتُ فَإِنَّا نُؤْمِنُ بِهِ وَلَا نَفْسِرُهُ (٩٦).

وَقَالَ أَبُو مَطِيْع (٩٧): قُلْتُ لِأَبِي حَنِيفَةَ: قَدْ قَالَ جَهْمُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَا قَدْ بَلَغَكَ، وَقَالَ مُقَاتِلُ (٩٨) بْنُ سُلَيْمَانَ مَا قَالَ يَعْنِي بِالتَّشْبِيهِ، وَجَهْمُ يَقُولُ بِنَفْيِ الصِّفَاتِ، وَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ نَصِفَهُ بِصِفَةِ

وَالدِّينِ، وَلَيْتَهُمْ جَعَلُوا مَعْتَقَدَاتِهِمْ وَقَفًّا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَمْ يَحْمِلُوا مِنْهَا إِلَى النَّاسِ بِضَاعَةَ مَزْجَاءَ بَائِرَةٍ، إِذَا لَا رَاحُوا النَّاسَ مِنْ شَرِّهِمْ، وَلَكِنْ أَبَى لَهُمْ فَسَادُ الطَّوَيَّةِ، إِلَّا أَنْ يَسْمُمُوا أَفْكَارَ النَّاسِ بِتَرْهَاتِهِمْ، فَأَخْزَاهُمُ اللَّهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ". انظر: الحجة الدامغة (ص ٥٣-٥٤ باختصار).

(٩٣) هُوَ الْإِمَامُ الْفَقِيه أَبُو اللَّيْثِ، نَصَرَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّمَرَقَنْدِي الْحَنْفِي، مَفْسِّرٌ، مُحَدِّثٌ، لَهُ الْعَدِيدُ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ مِنْهَا: النَّوَازِلُ، تَنْبِيهِ الْغَافِلِينَ، بَسْتَانَ الْعَارِفِينَ فِي الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ، تُوِّفِّيَ سَنَةَ (٣٧٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/٣٢٢)، معجم المؤلفين (١٣/٩١).

(٩٤) هُوَ شَدَّادُ بْنُ حَكِيمٍ، مِنْ أَصْحَابِ زُفَرٍ، مَاتَ آخِرَ سَنَةِ عَشْرٍ وَمِائَتَيْنِ. انظر: تاج التراجم (ص ١٠٥-١٠٦).
(٩٥) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فَرْقَدٍ، الْعَلَّامَةُ، فَقِيهُ الْعِرَاقِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِي، الْكُوفِيُّ، صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَلِيَ الْقَضَاءَ بَعْدَ أَبِي يُوسُفَ، مَاتَ سَنَةَ (١٨٩هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٩/١٣٤) فَمَا بَعْدَهَا.

(٩٦) إِذَا كَانَ الْقَصْدُ مِنْ عَدَمِ التَّفْسِيرِ هُوَ لِأَنَّنَا لَا نَعْرِفُ مَعْنَاهُ فَهَذَا حَقٌّ وَصَدَقَ وَلَا غِبَارَ عَلَيْهِ، وَالْوَاجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ لَا يَتَكَلَّمَ إِلَّا بِعِلْمٍ، فَإِذَا عَلِمَ الْمَعْنَى الْمُرَادَ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَبَيِّنَهُ، أَمَّا إِذَا جَهِلَ الْمَعْنَى الْمُرَادَ فَعَلِيهِ أَنْ يَتَوَقَّفَ، وَيَكُونُ تَوَقُّفُهُ عَنْ عِلْمٍ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَخَاطِبْنَا إِلَّا بِلُغَتِنَا الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي أَنْزَلَ بِهَا الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ، وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ.

(٩٧) هُوَ الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو مَطِيْعِ الْبَلْخِيِّ الْفَقِيه، صَاحِبُ أَبِي حَنِيفَةَ، كَانَ بَصِيرًا بِالرَّأْيِ، عَلَّامَةُ كَبِيرِ الشَّأْنِ، ضَعَّفَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، مَاتَ سَنَةَ (١٩٩هـ). انظر: ميزان الاعتدال (٢/٣٣٩-٣٤٠).

(٩٨) هُوَ مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْبَلْخِيِّ الْمَفْسِّرُ، قَالَ عَنْهُ أَبُو حَنِيفَةَ: أَفْرَطُ مُقَاتِلٍ -يَعْنِي فِي الْإِثْبَاتِ- حَتَّى جَعَلَهُ -أَيَّ اللَّهُ- مِثْلَ خَلْقِهِ، وَقَالَ وَكِيعٌ: كَانَ كَذَّابًا، وَقَالَ سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ: سَمِعْتُ مُقَاتِلًا يَقُولُ: إِنَّ لِمَنْ يَخْرُجُ الدَّجَالَ فِي سَنَةِ خَمْسِينَ وَمِائَةٍ فَاعْلَمُوا أَنِّي كَذَّابٌ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: كَانَ مُقَاتِلُ يَكْذِبُ، وَقَالَ الْجَوْزْجَانِيُّ: كَانَ رَجُلًا جَسُورًا، وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ: كَانَ يَأْخُذُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ عِلْمِ الْقُرْآنِ الَّذِي يُوَافِقُ كِتَابَهُمْ، وَكَانَ يَشْبَهُ الرَّبَّ بِالْمَخْلُوقَاتِ،

توافق الكتاب والخبر والعقل، قال أبو حنيفة: عليك بما في كتاب الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى، ١١]، فكما لا تُشبه قدرته بقدره غيره، فكذلك صفته لا تُشبه صفة غيره أ.هـ.

وفي تهذيب التهذيب: وقال محمد بن سماعه (٩٩) عن أبي يوسف (١٠٠) عن أبي حنيفة: أفرط جهنم في النفي حتى قال: أنه ليس بشيء، وأفرط مقاتل في الإثبات حتى جعل الله تعالى مثل خلقه. أ.هـ (١٠١).

وذهب جمهور الخلف إلى تأويل آيات الصفات وأحاديثها (١٠٢)، قال في شرح مسلم الثبوت: واعلم أن مذهب السلف في أمثال هذه الآيات والأحاديث أن يؤمن بها ولا يسأل عن كيفيتها،

وكان يكذب في الحديث، وقال أبو معاذ الفضل بن خالد المروزي: سمعت خاروجة بن مصعب يقول: لم أستحل دم يهودي، ولو وجدت مقاتل بن سليمان خلوة لشققت بطنه، مات سنة (١٥٠هـ). انظر: ميزان الاعتدال (٥٠٣/٦) فما بعدها، تهذيب التهذيب (٢٥١/١٠) فما بعدها. قلت: وبرغم ما قيل في هذا الكذاب الأشر، فقد رأينا الكثيرين -وللأسف- يستدلون بأقواله على العقائد، ولا حول ولا قوة إلا بالله...

(٩٩) هو محمد بن سماعه بن عبيد الله الكوفي، ثقة، مات سنة (٢٣٦هـ). انظر: تهذيب التهذيب (١٧٥/٩-١٧٦). (١٠٠) هو الإمام المجتهد العلامة قاضي القضاة أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي، صاحب أبي حنيفة، كان مجتهداً مطلقاً، مات سنة (١٨٢هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (٥٣٥/٨) فما بعدها.

(١٠١) انظر: تهذيب التهذيب (٢٥٣/١٠)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م. (١٠٢) من الغريب العجيب أن نرى الشيخ الألباني -غفر الله له- يشن حرباً شعواء على المؤولة، فيقول في فتاويه (ص ٥٢٢-٥٢٣): "ونحن نعتقد أن كثيراً من المؤولة ليسوا زنادقة، لكن في الحقيقة أنهم يقولون بقول الزنادقة..." وقد نسى الألباني هذا أو تناسى أن من يقول قول الزنادقة معتقداً به فهو زنديق... سبحانه ربّي هذا بهتان عظيم. ومن المعلوم أن الرسول ﷺ دعا لسيدنا ابن عباس رضي الله عنهما بقوله: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْحِكْمَةَ، وَتَأْوِيلَ الْكِتَابِ». أخرجه ابن ماجه (٥٨/١) برقم (١٦٦)، وقد سبق أن قدمنا طائفة من تأويلات السلف الصالح...

ولذا قال الإمام مالك "الإيمان بها واجب والسؤال عنها حرام (١٠٣)، والمتأخرون أولوا تلك النصوص أ.هـ (١٠٤).

وقال إمام الحرمين في الرسالة النظامية: اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصح من السُّنن، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل (١٠٥)، وإجراء الظواهر على موارد (١٠٦)، وتفويض معانيها إلى الله عز وجل أ.هـ.

(١٠٣) أورد البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣٠٤ برقم ٨٦٦) بسنده عن أبي الربيع ابن أخي رشدين بن سعد قال: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهْبٍ، يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كَيْفَ اسْتَوَاؤُهُ؟ قَالَ: فَأَطْرَقَ مَالِكٌ وَأَخَذَتْهُ الرُّحَصَاءُ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ، وَكَيْفَ عَنْهُ مَرْفُوعٌ، وَأَنْتَ رَجُلٌ سُوءٌ صَاحِبٌ بِدْعَةٍ، أَخْرِجُوهُ. قَالَ: فَأَخْرَجَ الرَّجُلُ".

(١٠٤) سنأتي على كلامهم في التأويل فيما يأتي من كلام.

(١٠٥) ذكرنا سابقاً بعض التأويلات عن السلف، وسنذكر لاحقاً العديد منها، تلك التأويلات التي غصت بها كُتُب أهل العلم المختلفة ...

(١٠٦) المقصود بإجراء الظواهر على موارد، أي إمرارها على ظاهر اللفظ لا ظاهر المعنى ...

قال الإمام الرّازي في كتابه: "أساس التّقدّيس" تحت عنوان: "المقدّمة في بيان أنّ جميع فرق الإسلام مقرون بأنّه لا بدّ من التّأويل في بعض ظواهر القرآن والأخبار"، قال: "... ورد في القرآن ذكر الوجه، وذكر العين، وذكر الجنب الواحد، وذكر الأيدي، وذكر السّاق الواحدة. فلو أخذنا بالظاهر، يلزمنا إثبات شخص له وجه واحد، وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة، وله جنب واحد، وعليه أيّد كثيرة، وله ساق واحدة ولا نرى في الدّنيا شخصاً أقبح صورة من هذه الصّورة المتخيّلة، ولا اعتقد أنّ عاقلاً يرضى بأن يصف ربّه بهذه الصّفة.

وإنّه ورد في القرآن أنّه تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، وأنّ كلّ عاقل يعلم بالبدئية: أنّ إله العالم ليس هو هذا الشّيء المنبسط على الجدران والحيطان، وليس هو هذا النّور الفاض من جرم الشمس والقمر والنّار، فلا بدّ لكلّ واحدٍ منّا، من أن يفسر قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ بأنّه منور السّموات والأرض، أو بأنّه هادٍ لأهل السّموات والأرض، أو بأنّه مصلح السّموات والأرض، وكلّ ذلك تأويل.

ثُمَّ مَنْ تَوَهَّم أَنَّ كُونَ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ بِمَعْنَى أَنَّ السَّمَاءَ تَحِيطُ بِهِ وَتَحْوِيهِ، وَأَنَّ كَوْنَهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ بِمَعْنَى اسْتَقَرَّ وَجَلَسَ عَلَيْهِ، وَأَنَّ هَذَا مَذْهَبُ السَّلَفِ، فَهُوَ كَاذِبٌ إِنْ ادَّعَى أَنَّهُ نَقَلَهُ عَنْ غَيْرِهِ، وَضَالٌّ إِنْ اعْتَقَدَهُ فِي رَبِّهِ، لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى تَكْيِيفٌ وَتَمَثِيلٌ، وَإِنَّمَا مَذْهَبُ السَّلَفِ الْإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ، مِنْ غَيْرِ تَمَثِيلٍ وَلَا تَحْرِيفٍ، وَلَا تَكْيِيفٍ، وَلَا تَعْطِيلٍ، بَلْ يُؤْمِنُونَ بِأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ، فَالْقَائِلُونَ بِالْجَهَةِ الَّتِي يُلْزَمُ مِنْهَا التَّجْسِيمُ تَرَكُوا النَّصَّ الصَّرِيحَ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وَعَمِلُوا بِالنُّصُوصِ الْمُحْتَمَلَةِ.

وإِيَّاكَ أَنْ تَظَنَّ مَنْ أَنَّ بَعْضَ الَّذِينَ لَا يُؤُولُونَ صَرَحَ بِأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ حَقِيقَةٌ، كَابَنُ زَيْدٍ الْقَيْرَوَانِي (١٠٧)، حَيْثُ صَرَحَ فِي عَقِيدَتِهِ وَفِي الرِّسَالَةِ (١٠٨)، بِأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ عَرْشِهِ بِذَاتِهِ (١٠٩)، أَنَّ هَذَا

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَدِيدَ مَا نَزَلَ جَرْمُهُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ. وَقَالَ: ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر: ٦]. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَنْعَامَ مَا نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وَقَالَ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] وَقَالَ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، وَكُلُّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ: أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ: الْقُرْبُ بِالْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةِ الْإِلَهِيَّةِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩]، فَإِنَّ هَذَا الْقُرْبَ لَيْسَ إِلَّا بِالطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ، فَأَمَّا الْقُرْبُ بِالْجَهَةِ: فَمَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، أَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِسَبَبِ السُّجُودِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّمَا تُؤَلُّوا فَنَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ التَّأْوِيلِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَآتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النحل: ٢٦]، وَلَا بَدَّ فِيهِ مِنَ التَّأْوِيلِ.

وَقَالَ تَعَالَى لِمُوسَى وَهَارُونَ: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]. وَهَذِهِ الْمَعْنَى لَيْسَتْ إِلَّا بِالْحِفْظِ وَالْعِلْمِ وَالرَّحْمَةِ. فَهَذِهِ وَأَمْثَالُهَا مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي لَا بَدَّ لِكُلِّ عَاقِلٍ مِنَ الْاعْتِرَافِ بِحَمْلِهَا عَلَى التَّأْوِيلِ. انْظُرْ: أَسَاسُ التَّقْدِيسِ (ص ٩١-٩٣).

(١٠٧) هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ أَبُو مُحَمَّدٍ النَّفَرِيِّ الْقَيْرَوَانِي الْمَالِكِي، الْعَلَّامَةُ، الْفَقِيهَ، الْمُتَكَلِّمُ، كَانَ يَعْرِفُ بِإِلَهِ الْصَّغِيرِ، لَهُ الْعَدِيدُ مِنَ الْمَوْلاَفَاتِ، تَوَفَّى سَنَةَ (٣٨٦هـ)، وَدُفِنَ بِالْقَيْرَوَانِ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي: تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ لِعِيَاضَ (٦/٢١٥-).

(٢٢٢) ، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٠-١٣) ، الوافي بالوفيات للصفدي (١٧/ ٢٤٩-٢٥٠) ، الديباج المذهب لابن فرحون (١/ ٢٧-٤٣٠) .

(١٠٨) وهذا الكتاب شرحه القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي ، وقد حقق حديثاً بعناية الأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف ، وأصدرته دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بالإمارات العربية المتحدة؛ ويقع في (٥١٩) صفحة .

(١٠٩) جاء في حاشية إتحاف الكائنات (ص ١١) : سيأتي إن شاء الله تعالى في آخر مبحث الاستواء ، بيان أن هذه العبارة مدسوسة على ابن أبي زيد ، وعلى فرض ثبوتها عنه فهي محمولة على محامل تليق بجلال الله تعالى .
وقد رأيت كلاماً طيباً لمحقق عقيدة ابن أبي زيد أحببت أن أثبتة هنا لما فيه من الفائدة ، قال :

قوله : "المجيد بذاته" . هذا ما جاء في الأصل ، أمّا ما نقله الشُّبكي فهو مبتور حيث حُذفت لفظة (المجيد) هكذا يستقيم ضبط النص ، على أن المجيد خبر ثاني " (لأن) أو خبر لمبتدأ محذوف ، والجار والمجرور "بذاته" يتعلّقان به لا بما تعلّق به الظرف -أي : "فوق" - ، والمعنى : أن مجده وعظمته ذاتية ، ليست مكتسبة بالعرش ولا بغيره ؛ فغناه - سبحانه - مطلق لا يقتصر إلى شيء من مخلوقاته . ولفظ المجيد إن كان في قواعد الإعراب يحتمل هنا الجر على أنّه صفة للعرش ، والرفع على أنّه خبر ؛ فمجرد الاحتمال لا يكفي ، بل لا بدّ من الأدلة التي تُوجب أحد الوجهين أو ترجّحه ، وقد قامت الأدلة على وجوب الرفع ، وهي :

- أن ابن أبي زيد كان على مذهب السلف في الأصول ، كما صرّح به الذهبي في ترجمته له في سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٢) . وهذه الكلمة "بذاته" لم يثبت عن أحد من السلف أنّه قالها .

- أن الشّارح رحمه الله لم يعرج على هذه اللفظة ، ولم يستشكلها ، وهي أولى بالاستشكال من لفظ "فوق" ، وإن كانت لفظة "فوق" تعني العلو ، ولا يلزم منها التّمكّن والاستقرار ، ولكن بيّن وجه اعتراضه بأنّ الفوقية لم يرد استعمالها في مثل هذا المقام المُشعر بالحسيّة والاستقرار والتّمكّن في الشّرع ، وإنّها ورد استعمالها مطلقة كقوله تعالى : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل : ٥٠] ، وكان على المصنّف تحاشيها .

- أن الشّارح لو فهم من عبارة المؤلّف "بذاته" ما فهمه بعض الشّراح ؛ لبادر إلى إنكار هذا اللفظ -؛ لأنّ الشّارح أشعري- ، وهو أولى بالإنكار من لفظ الفوقية ، إذ لم يسبق إلى هذا الاستعمال ولم يخطر على بال الشّارح هذا الفهم ، وهو أعلم بكلام المصنّف . ولفظة "بذاته" لم ترد في الكتاب والسنة ولا في كلام الصحابة رضي الله عنهم . قال الحافظ الذهبي في كتابه (العلو للعلّي العظيم) (٢/ ١٢٩٢) عند ذكرها في كلام ابن أبي زيد القيرواني : "وقد نعموا عليه في قوله

(بذاته) فليته تركها". وقال أيضاً في (سير أعلام النبلاء) (١٩/٦٠٦-٦٠٧) في ترجمة الإمام أبي الحسن بن الزاغوني البغدادي الحنبلي (المتوفى سنة ٥٢٧هـ) بعد أن ذكر قوله من قصيدة له :

عال على العرش الرفيع بذاته سبحانه عن قول غاو ملحد

"قد ذكرنا أن نقطة (بذاته) لا حاجة إليها ، وهي تُشغِب النفوس ، وتركها أولى . والله تعالى أعلم" .

وقال الذهبي أيضاً في (سير أعلام النبلاء) (٢٠/٨٥-٨٦) عند ترجمة الإمام أبي القاسم التيمي الأصبهاني الملقب بقوام السُّنَّة (المتوفى سنة ٥٣٥هـ) : "الصَّواب الكفّ عن إطلاق ذلك ، إذ لم يأت فيه نصٌّ ، ولو فرضنا أن المعنى صحيح ، فليس لنا أن نتفوّه بشيء لم يأذن به الله ، خوفاً من أن يدخل القلب شيء من البدعة ، اللهم احفظ علينا إيماننا" .

- أن هذا الاستعمال يساير استعمال القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج : ١٥] ، هي القراءة المشهورة (برفع المجيد) . والمجيد القوي في ذاتيته ، ولذا ذيلتها الآية التي بعدها بقوله تعالى : ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج : ١٦] ؛ لأنَّ عظمته ذاتية وليست مكتسبة ممَّا خلق وذراً ، وليس لأحد عليه سلطان فيما يريد ، بل إرادته مطلقة ، يفعل ما يريد .

- أن ابن زيد أشعري المذهب ، والأشعرية لا يقولون بهذه الكلمة بل ينكرونها ، فحمل كلامه على ما يوافق مذهبه مقدّم على حمله على غير مذهبه ثمّ الرد عليه . وممّا يدلُّ على أن ابن أبي زيد على مذهب أبي الحسن الأشعري : ذكر ابن عساكر له في كتابه (تبيين كذب المفتري) وعدّه من الأشاعرة ، ومن الدّائين عن مذهبهم وأنتمتهم؛ فقد قال عنه في (ص ١٢٢) : "ومن الشُّيوخ المتأخّرين المشاهير أبو محمّد بن أبي زيد وشهرته تغني عن ذكر فضله ، اجتمع فيه العقل والدّين والعلم والورع ، وكان يلقّب بهالك الصّغير . وخاطبه من بغداد رجل معتزلي يرغب في مذهب الاعتزال ويقول له : أنّه مذهب مالك وأصحابه ، فجأوبه بجواب من وقف عليه علم أنّه كان نهاية في علم الأصول ﷺ" .

قلت : هذا يبيّن عدم دقّة الذهبي رحمه الله حين أراد أن يدافع عن ابن أبي زيد في قضية (بذاته) حين ترجم له ؛ حيث قال في سير أعلام النبلاء (١٧/١٢) : "وكان رحمه الله على طريقة السّلف في الأصول ، لا يدرى الكلام ولا يتأوّل" . ويبدو أنّه لم يطلع على هذه الرّسالة وما اشتملت عليه من علم غزير في علم الأصول (علم الكلام) .

وقال ابن عساكر أيضاً في موضع آخر (ص ٤٠٥-٤٠٨) : "وقد قرأت بخط علي بن بقاء الوراق المحدث المصري ، رسالة كتب بها أبو محمّد عبد الله بن أبي زيد القيرواني الفقيه المالكي - وكان مقدّم أصحاب مالك رحمه الله بالمغرب

التَّصْرِيحُ يَنَافِي التَّنْزِيهَ أَوْ يُوجِبُ التَّشْبِيهَ، أَلَا تَرَى أَنَّ ذَاتَ اللَّهِ ثَابِتَةٌ حَقِيقَةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَخْلُوقَاتِ، كَمَا أَنَّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مَوْصُوفٌ بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْمَحَبَّةِ وَالرِّضَا وَنَحْوَهَا حَقِيقَةٌ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُنْهَ ذَاتِهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ لَنَا، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَدْرِكَهَا الْعُقُولُ الْبَشَرِيَّةُ، بِخِلَافِ ذَوَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَصِفَاتِهِمْ، فَإِنَّ كُنْهَهَا مَعْلُومٌ غَيْرُ مَجْهُولٍ.

وَمِنَ الْمُسَلَّمِ بِهِ أَنَّ صِفَاتَ كُلِّ مَوْصُوفٍ تَنَاسَبُ ذَاتَهُ وَتَلَاثُمُ حَقِيقَتَهُ، فَمَنْ فَهَمَ أَنَّ تِلْكَ كَهَذِهِ فَقَدْ ضَلَّ فِي عَقْلِهِ وَدِينِهِ. وَبِالْجُمْلَةِ فَجَمِيعُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنْزَعٌ عَنِ الْحُلُولِ فِي الْأَمَكْنَةِ وَمَنْزَعٌ عَنِ الْجِهَةِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ فَوْقَ (١١٠) الْجَرْمِ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ يَمِينِهِ أَوْ شِمَالِهِ أَوْ خَلْفَهُ أَوْ أَمَامَهُ، وَلَا يَقَالُ: أَنَّهُ مَتَّصِلٌ بِذَاتِهِ فِي غَيْرِهِ أَوْ مُفْصَلٌ عَنْ غَيْرِهِ، فَلَا يَقَالُ: أَنَّهُ مُفْصَلٌ عَنِ الْعَالَمِ أَوْ مُتَّصِلٌ بِهِ عَلَى مَعْنَى أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَالَمِ نِسْبَةُ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ مِنْ كُلِّ مَا كَانَ مِنْ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ، وَأَمَّا الْقَائِلُونَ بِأَنَّ اللَّهَ فِي جِهَةٍ فَوْقَ، فَإِنْ كَانَ مَرَادُهُمْ أَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يَوْصَفَ بِكَوْنِهِ فِي جِهَةٍ

فِي زَمَانِهِ - إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَغْدَادِيِّ الْمُعْتَزَلِيِّ جَوَاباً عَنْ رِسَالَةِ كُتُبِهَا إِلَى الْمَالِكِيِّينَ مِنْ أَهْلِ الْقَيْرَوَانَ يُظْهِرُ نَصِيحَتَهُمْ بِمَا يَدْخُلُهُمْ بِهِ فِي أَقَاوِيلِ أَهْلِ الْإِعْتَزَالِ، فَذَكَرَ الرِّسَالَةَ بِطَوْلِهَا فِي جُزْءٍ - وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ - فَمِنْ جُمْلَةِ جَوَابِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ لَهُ أَنْ قَالَ: ... وَذَكَرَتِ الْأَشْعَرِيُّ فَنَسَبَتْهُ إِلَى الْكُفْرِ، وَقُلْتُ أَنَّهُ كَانَ مَشْهُوراً بِالْكَفْرِ، وَهَذَا مَا عَلِمْنَا أَنَّ أَحَدًا رَمَاهُ بِالْكَفْرِ غَيْرُكَ، وَلَمْ تَذَكَرِ الَّذِي كَفَرَ بِهِ، وَكَيْفَ يَكُونُ مَشْهُوراً بِالْكَفْرِ، مَنْ لَمْ يَنْسَبْ هَذَا إِلَيْهِ أَحَدٌ عَلِمْنَاهُ فِي عَصْرِهِ، وَلَا بَعْدَ عَصْرِهِ؟ ... ثُمَّ قَالَ: فَكَيْفَ يَسْعُكَ أَنْ تَكْفُرَ رِجَالاً مُسْلِمِينَ بِهَذَا، وَلَا سَبِيحاً رَجُلٌ مَشْهُورٌ أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ وَعَلَى الْقُدْرَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ، مَتَمَسِّكٌ بِالسُّنَنِ". أ. هـ.

فَابْنُ أَبِي زَيْدٍ وَالْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ كِلَاهُمَا مِنْ مَدْرَسَةِ وَاحِدَةٍ تَوَيَّدُ الْأَشْعَرِيَّ وَتَنَاصَرَهُ، وَتَنَاصَرُ أَقْوَالُهُ، وَلِذَا عَدَّهُمَا ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي الْمَشَاهِيرِ الَّذِينَ اقْتَدَوْا بِمَذْهَبِهِ. وَبِهَذَا الضَّبْطِ - أَيِ: بَرَفِ الْمَجِيدِ - يَرْتَفِعُ اللَّبْسُ وَالْإِشْكَالُ، وَالِاسْتِعْمَالُ الْمَحْذُورُ فِي الْفَلْظِ الْمَذْكُورِ - أَيِ: بِذَاتِهِ - الَّذِي عِيبٌ عَلَى الْمُصَنِّفِ اسْتِعْمَالُهُ، وَكَانَ سَبَباً فِي التَّعَقُّبِ عَلَيْهِ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ". انظر: عقيدة ابن أبي زيد، بتحقيق الدكتور: أحمد محمد نور سيف (ص ١٧١-١٧٤).

(١١٠) سنأتي على الكلام عن الفوقية فيما سيأتي من كلام.

فوق، لأنَّ الشَّرع ورد بتخصيصها، ولذا يتوجَّه إليها في الدُّعاء (١١١)، كما خَصَّص الكعبة بكونها بيت الله، وينزّهون الله عن صفات الحوادث، ويفوّضون معرفة كُنْه الفوقيَّة وحقيقتها إلى الله تعالى، فهذا هو مذهب السَّلف بعينه الذي قدَّمناه.

وأما إن كان مرادهم أنَّ الله جهة فوق على معنى أنَّه في مكان في جهة العلو، فذلك كفرٌ صريح إن أرادوا مكاناً كأمكنة الحوادث، وبدعة وضلال إن أرادوا مكاناً ليس كأمكنة الحوادث، وهؤلاء هم المجسِّمة الذين قالوا: أنَّه تعالى جسم لا كالأجسام (١١٢)، وله حيِّز لا كالأحيار، ونسبته إلى

(١١١) يتمسَّك الحشويَّة برفع الأيدي إلى السَّماء للتَّدليل على أنَّ معبودهم موجود في السَّماء، ويصوغون الدَّلِيل بقولهم: أنَّه تقرَّر في جميع عقول الخلق كون الإله في جهة فوق.

والجواب على ذلك: أنَّ هذا معارض بما تقرَّر في جميع عقول الخلق عند تعظيم خالق العالم يرضعون جباههم على الأرض، ولمَّا لم يدل هذا على كون خالق العالم على الأرض، لم يدل ما ذكره على أنَّه في السَّماء.

وأيضاً: فالخلق إنَّما يُقدِّمون على رفع الأيدي إلى السَّماء لوجوه أخرى منها:

أنَّ الله تعالى جعل العرش قِبْلَه لدعائنا، كما جعل الكعبة قِبْلَه لصلاتنا. انظر: أساس التَّقديس (ص ٨٤-٨٥).

قال الإمام الغزالي في كتابه: الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٧٧-٧٨): "فإنَّ قيل: فإنَّ لم يكن مخصوصاً بجهة فوق فما بال الوجوه والأيدي ترفع إلى السَّماء في الأدعية شرعاً وطبعاً؟ وما باله ﷺ قال للجارية التي قصد إعتاقها فأراد أن يستيقن إيمانها: أين الله؟ فأشارت إلى السَّماء. فقال: أنَّها مؤمنة. فالجواب عن الأوَّل: أنَّ هذا يضاهي قول القائل: إنَّ لم يكن الله تعالى في الكعبة وهو بيته، فما بالنَّا نحجّه ونزوره؟ وما بالنَّا نستقبله في الصَّلاة؟ وإنَّ لم يكن في الأرض فما بالنَّا نتذلَّل بوضع وجوهنا على الأرض في السُّجود؟ وهذا هذيان، بل يقال: قصد الشَّرع من تعبُّد الخلق بالكعبة في الصَّلاة ملازمة الثُّبوت في جهة واحدة. فإنَّ ذلك لا محالة أقرب إلى الخشوع وحضور القلب من التَّردُّد على الجهات. ثمَّ لما كانت الجهات متساوية من حيث إمكان الاستقبال خصَّص الله بقعة مخصوصة بالتَّشريف والتَّعظيم وشرفها بالإضافة إلى نفسه، واستمال القلوب إليها بتشريفه، ليشبَّ على استقبالها، فكذلك السَّماء قِبْلَه الدُّعاء، كما أنَّ البيت قِبْلَه الصَّلاة، والمعبود بالصَّلاة والمقصود بالدُّعاء منزَّه عن الحلول في البيت والسَّماء". وانظر أيضاً: قواعد العقائد للغزالي (ص ١٦٥).

(١١٢) قال الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم (١٦/١٦٦)، أثناء حديثه عن حديث الصُّورة؛ قال: "وقد غلط ابن قتيبة في هذا الحديث، فأجراه على ظاهره، وقال: لله تعالى صورة لا كالصُّور، وهذا الذي قاله ظاهر الفساد،

حيّزه ليست كنسبة الأجسام إلى أحيائها، وهكذا ينفون خواصّ الأجسام عنه حتى لا يبقى إلّا اسم الجنس، وهؤلاء لا يكفرون، بخلاف القائلين بأنّه جسم حقيقة، وأنّه جالس فوق العرش كجلوس الحوادث فوق الأمكنة، فمن اعتقد ذلك فهو كافر بلا شكّ، فإن كان مسلماً واعتقد ذلك كفر بهذا الاعتقاد، وخرج عن دين الإسلام، وصار مرتدّاً وحبط عمله، والعياذ بالله تعالى.

واعلم أنّ أهل السُنّة اختلفوا في تكفير المخالف في بعض العقائد بعد أن اتفقوا على أنّ ما كان من أصول الدّين وضروريّاته يكفر المخالف فيه، كاستحلال المحرّمات المقطوع بحرمتها، كالزّنا، وقتل النّفس مثلاً، والقول بقَدَم العالم (١١٣)، ونفي حشر الأجساد، ونفي علمه تعالى بالجزئيّات أو

لأنّ الصّورة تفيد التّركيب، وكلّ مركّب محدث، والله تعالى ليس بمحدث، فليس هو مركّباً، فليس هو مصوّراً، قال: وهذا كقول المجسّمة: جسم لا كالأجسام لمّا رأوا أهل السُنّة يقولون: الباري سبحانه وتعالى شيء لا كالأشياء، طردوا الاستعمال فقالوا: جسم لا كالأجسام، والفرق أنّ لفظ الشّيء لا يفيد الحدوث، ولا يتضمّن ما يقتضيه، وأمّا جسم وصورة فيتضمّنان التّأليف والتّركيب، وذلك دليل الحدوث...".

(١١٣) وملخص هذا القول يكمن في أنّ عالمنا الذي نشاهد، كان يوجد قبله عالم آخر، وقبل هذا العالم الآخر كان يوجد عالم، وهكذا إلى ما لا بداية، فالعالم قديم بالنّوع حادث للأفراد.

وهذا القول من الخطورة بمكان، لدرجة أنّ العديد من العلماء حكوا الإجماع على تكفير من قال بقَدَم العالم. قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٢٠٢/١٢): "وقد حكى عياض وغيره الإجماع على تكفير من يقول بقَدَم العالم"، نسأل الله السّلامة.

وقال الإمام عبد القاهر البغدادي في كتابه "الفرق بين الفرق" (ص ٢٦): "وقد زعم البصريون من القدرية أنّ الجواهر والأعراض كانت قبل حدوثها جواهر وأعراضاً، وقول هؤلاء يؤدّي إلى القول بقَدَم العالم، والقول الذي يؤدّي إلى الكفر كفر في نفسه".

وقال الإمام التّفنّازي في شرح المقاصد (٢٢٧/٥): "المبحث السّابع: في حكم مخالف الحقّ من أهل القبلة: ليس بكافر ما لم يخالف ما هو من ضروريّات الدّين كحدوث العالم...".

وقال الإمام السّبكي في تعليقه على النّونية (ص ٣١): "... مقصوده أنّ الله ما زال يفعل، وهذا يستوجب القول بقَدَم العالم، وهو كفر".

وقال الإمام الغزالي في "الاقتصاد في الاعتقاد" (ص ٢٦٨): "الرتبة الثالثة: الذين يصدّقون بالصانع ويصدّقون النّبي ، ولكن يعتقدون أموراً تخالف نصوص الشّرع ... وهؤلاء هم الفلاسفة ، ويجب القطع بتكفيرهم في ثلاث مسائل ... والثالثة قولهم : أنّ العالم قديم ، وأنّ الله تعالى متقدم على العالم بالرّتبة مثل تقدّم العلة على المعلول ، وإلّا فلم ير في الوجود إلّا متساويين ...". وفي هذا المزلق -وللأسف- زلّت قدم الشّيخ ابن تيمية -غفر الله تعالى له- ولأجله شنّ عليه العلماء حرباً شعواء ... وقوله بالقدّم النوعي مبثوث في غير ما كتاب من كتبه ، من ذلك :

(١) قوله في بيان تلبيس الجهميّة (١/١٥٢): "لم يقل أحد من سلف الأمتّة ولا أئمّتها أنّ هذه السّموات والأرض خلقتا وحدثتا من غير أن يتقدّمهما مخلوق".

(٢) وقال أيضاً في نفس المصدر (١/٢٩١): "وكذلك لم يقل أحد من سلف الأمتّة وأئمّتها أنّ السّموات والأرض لم تخلقا من مادّة ، بل المتواتر عنهم أنّهما خلقتا من مادّة وفي مدّة".

قلت : وهذه جرأة عجيبة من ابن تيمية ، فهلاً ذكر لنا واحداً من سلف الأمتّة وأئمّتها قال بقوله ، سبحانه ربّي هذا بهتان عظيم .

(٣) وقال في الموافقة المطبوع بهامش منهاج السّنّة له (٢/٧٥): "وأما أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فإنّهم لا يجعلون النّوع حادثاً بل قديماً ، ويفرّقون بين حدوث النّوع وحدوث الفرد من أفرادها ، كما يفرّق جمهور العقلاء بين دوام النّوع ودوام الواحد من أعيانه".

(٤) وقال في الموافقة أيضاً (١/٢٤٥): "قلت : هذا من نمط الذي قبله فإنّ الأزلي اللازم هو نوع الحادث لا عين الحادث . قوله : لو كانت حادثة في الأزل لكان الحادث اليومي موقوفاً على انقضاء ما لا نهاية له ، قلنا لا نسلم بل يكون الحادث اليومي مسبوقاً بحوادث لا أوّل لها ...". قلت وعلى هذا الكلام فإنّ النّوع دائم أبداً لا يفنى ولا يزول . وقد علّق الإمام الكوثري على هذا التّخرّص ، فقال في تعليقه على النّونيّة (ص ٨٤): "وأين قدّم النّوع مع حدوث أفرادها؟ وهذا لا يصدر إلّا ممّن به مسّ بخلاف المستقبل وقد سبق بيان ذلك ، وقال أبو يعلي الحنبلي في "المعتمد" : والحوادث لها أوّل ابتدأت منه خلافاً للملاحدة . وهو من أمتّة النّاظم ، يعني ابن القيم . فيكون هو وشيخه من الملاحدة على رأي أبي يعلي هذا ، فيكونان أسوأ منه في الرّيع ، نسأل الله السّلامة".

(٥) وقال في منهاج السّنّة (١/٢٢٤): "فإنّ قلّتم لنا: قدّ قلّتم بقيام الحوادث بالربّ. قالوا لكم: نعم، وهذا قولنا الذي دلّ عليه الشّرع والعقل ...".

قلت : والتعليق متروك لك يا قارئ ...

(٦) وقال في منهاج السنّة (١٠٩/١): "وَحَيْثُ فَيَمْتَنَعُ كَوْنُ شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِ أَرْزَلِيًّا، وَإِنْ جَازَ أَنْ كُونَ نَوْعُ الْحَوَادِثِ دَائِمًا لَمْ يَزَلْ، فَإِنَّ الْأَرْزَلَ لَيْسَ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ مُحَدَّدٍ، بَلْ مَا مِنْ وَقْتٍ يُقَدَّرُ إِلَّا وَقَبْلَهُ وَقْتُ آخَرٍ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ دَوَامِ النَّوعِ قَدَمُ شَيْءٍ بِعَيْنِهِ".

(٧) وقال في منهاج السنّة (٢٢٤/١): "وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هُوَ يَقَعُ بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا لَكِنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُتَّصِفًا بِهِ، فَهُوَ حَادِثُ الْآحَادِ قَدِيمُ النَّوعِ، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ أَئِمَّةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَسَائِرِ الطَّوَائِفِ".

(٧) وقال في بيان تلبس الجهميّة (٥٩٩/١): "ويقول الخصم: قولك الحركة حادثة، قلت: حادثة النوع أو الشخص، الأول ممنوع، والثاني مسلم".

وهذا تنصيص منه على أن نوع الحركات قديم ...

(٨) وقال في شرح حديث النزول (ص ١٥٨): "وَأَمَّا الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: وَهُوَ مَنَعُ دَوَامِ نَوْعِ الْحَادِثِ، فَهَذِهِ يَمْنَعُهَا أَئِمَّةُ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ ...".

(٩) وقال في "مجموعة الرسائل والمسائل" (٣٥٤/٢): "... وَكُلُّ مَخْلُوقٍ مُحَدَّثٌ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، وَإِنْ كَانَ قَدْ خُلِقَ مِنْ مَادَّةٍ ...".

(١٠) وقال في "مجموعة الرسائل والمسائل" (٣٧٤-٣٧٥/١): "وَأَمَّا جِنْسُ الْحَوَادِثِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ فَهَذَا شَيْءٌ تَنَازَعُ فِيهِ النَّاسُ، فَقِيلَ أَنَّ ذَلِكَ مَمْتَنَعٌ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ كَقَوْلِ الْجَهْمِ وَأَبِي الْهَذِيلِ. فَقَالَ الْجَهْمُ بَفَنَاءِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ. وَقَالَ أَبُو الْهَذِيلِ بَفَنَاءِ حَرَكَاتِ أَهْلِهَا. وَقِيلَ: بَلْ هُوَ جَائِزٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ دُونَ الْمَاضِي، لِأَنَّ الْمَاضِي دَخَلَ فِي الْوُجُودِ دُونَ الْمُسْتَقْبَلِ، وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنْ طَوَائِفِ النُّظَّارِ. وَقِيلَ: بَلْ هُوَ جَائِزٌ فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ، وَهَذَا قَوْلُ أَئِمَّةِ أَهْلِ الْمَلَلِ وَأَهْلِ السُّنَّةِ، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَغَيْرِهِمَا ...".

قلت: وأين قال ابن المبارك وابن حنبل هذا الهراء، نبئوني بعلم إن كنتم صادقين؟!

(١١) وقد اعترض ابن تيمية على ابن حزم في نقد مراتب الإجماع لنقله الإجماع على أن الله تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، فقال: "وأعجب من ذلك حكايته الإجماع على كفر من نازع أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه ...". انظر: نقد مراتب الإجماع المطبوع في ذيل مراتب الإجماع لابن حزم (ص ٣٠٣).

(١٢) كما أشار إلى هذا الاعتراض في "مجموع الفتاوى" (٢٢٢/١٨)، فقال: "أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَجْعَلُونَ هَذَا عُمْدَتَهُمْ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ: أَنَّ الْحَوَادِثَ لَهَا أَيْدَاءٌ وَأَنَّ جِنْسَ الْحَوَادِثِ مَسْبُوقٌ بِالْعَدَمِ إِذْ لَمْ يَجِدُوا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا

يَنْطِقُ بِهِ؛ مَعَ أَنَّهُمْ يَحْكُونُ هَذَا عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَا يُوجَدُ مِثْلُ هَذَا فِي كُتُبِ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُبْتَدِعِ فِي الْإِسْلَامِ الَّذِي ذَمَّهُ السَّلَفُ؛ وَخَالَفُوا بِهِ الشَّرْعَ وَالْعَقْلَ. وَبَعْضُهُمْ يَحْكِيهِ إِجْمَاعًا لِلْمُسْلِمِينَ وَلَيْسَ مَعَهُمْ بِذَلِكَ نَقْلٌ لَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَلَا عَنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ هُوَ قَوْلَ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ" (١٣) وقال في شرح حديث عمران بن حصين ، كما في مجموع الفتاوى (٢٣٩/١٨) : " وَإِنْ قُدِّرَ أَنَّ نَوْعَهَا لَمْ يَزَلْ مَعَهُ فَهَذِهِ الْمُعِيَّةُ لَمْ يَنْفَعِهَا شَرْعٌ وَلَا عَقْلٌ بَلْ هِيَ مِنْ كَمَالِهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ ، وَالْخَلْقُ لَا يَزَالُونَ مَعَهُ " .

قلت : والقول بقدّم العالم بالنوع قولٌ لم يسبق ابن تيمية إليه إلا الفلاسفة . وهو قول مخالف لمنطوق قول الله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد : ٣] . وقد أفضنا فيها سبق الكلام على هذه الآية الكريمة ...

ومخالف لقوله ﷺ فيما رواه البخاري في صحيحه (١٠٥ / ٤) برقم (٣١٩١) بسنده عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَقَلْتُ نَافِثِي بِالْبَابِ ، فَأَتَاهُ نَاسٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ : «اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا بَنِي تَمِيمٍ» ، قَالُوا : قَدْ بَشَّرْتَنَا فَأَعْطِنَا ، مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ ، فَقَالَ : «اقْبَلُوا الْبُشْرَى يَا أَهْلَ الْيَمَنِ ، إِذْ لَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ» ، قَالُوا : قَدْ قَبَلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالُوا : جِئْنَاكَ نَسْأَلُكَ عَنْ هَذَا الْأَمْرِ ؟ قَالَ : «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ ، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ » فَدَادَى مُنَادٍ : ذَهَبَتْ نَافِثُكَ يَا ابْنَ الْحَصِينِ ، فَأَنْطَلَقْتُ ، فَإِذَا هِيَ يَقْطَعُ دُونَهَا السَّرَابُ ، فَأَوَّاهُ لَوْدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ تَرَكْتُهَا " .

قال الإمام ابن حجر الهيتمي في "الفتاوى الحديثية" (ص ١٩٢) أثناء كلامه على هذا الحديث : "مَعْنَاهُ : وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ ، أَيْ : فِي أَزَلِهِ ، وَأَمَّا بَعْدُ أَنْ أَوْجَدَ بَعْضُ خَلْقِهِ فَكَانَ الْعَرْشُ حِينَئِذٍ عَلَى الْمَاءِ ، فَقَوْلُ السَّائِلِ : وَالْحَالُ أَنَّ عَرْشَهُ مَعَهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ فِي الْأَزَلِ فَبَاطِلٌ ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ كَانَ مَعَهُ فِيهَا لَا يَزَالُ فَصَحِيحٌ ، فَحِينَئِذٍ هُوَ لَا يُنَاسِفُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ كَمَا لَا يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ " .

وقد جاء حديث عمران بن حصين بلفظ آخر ، رواه البخاري في الصحيح (١٢٤ / ٩) برقم (٧٤١٨) بلفظ "كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ" .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤١٠ / ١٣) : "تَقَدَّمَ فِي بَدْءِ الْخَلْقِ بِلَفْظٍ : «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ» ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ : «كَانَ اللَّهُ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ» ، وَهُوَ بِمَعْنَى : كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءٌ مَعَهُ ، وَهِيَ أَصْرَحُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ أَثَبَتْ حَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا مِنْ رِوَايَةِ الْبَابِ ، وَهِيَ مِنْ مُسْتَشْنَعِ الْمَسَائِلِ الْمُنْسُوبَةِ لِابْنِ تَيْمِيَّةَ . وَوَقَفْتُ فِي كَلَامٍ لَهُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ

يُرْجَحُ الرَّوَايَةُ الَّتِي فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى غَيْرِهَا ، مَعَ أَنَّ قَضِيَّةَ الْجَمْعِ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ تَقْتَضِي حَمْلَ هَذِهِ عَلَى الَّتِي فِي بَدْءِ الْخَلْقِ لَا الْعَكْسَ ، وَالْجَمْعُ يُقَدَّمُ عَلَى التَّرْجِيحِ بِالِاتِّفَاقِ .

وقال الإمام الطَّيْبِيُّ في شرح المشكاة (٣١٠-٣١١) : قوله : " ولم يكن شيء قبله " حال ... وعلى مذهب الكوفي خبر ، والمعنى يساعده إذ التَّقدير : كان في الأزل منفرداً متوحّداً ، وهو مذهب الأخفش ، فإنه جَوَزَ دخول الواو في خبر كان وأخواتها نحو : " كان زيد وأبوه قائم " على جعل الجملة خبراً مع الواو تشبيهاً للخبر بالحال .

والقول بِقَدَمِ الْعَالَمِ بِالنَّوْعِ مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ، قال الإمام ابن حزم في " مراتب الإجماع " (ص ٢٦٧) : " باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع : اتَّفَقُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ غَيْرِهِ ، وَأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ وَحْدَهُ وَلَا شَيْءٌ غَيْرُهُ مَعَهُ ، ثُمَّ خَلَقَ الْأَشْيَاءَ كُلَّهَا كَمَا شَاءَ ، وَأَنَّ النَّفْسَ مَخْلُوقَةً ، وَالْعَرْشَ مَخْلُوقَ ، وَالْعَالَمَ كُلَّهُ مَخْلُوقٌ ... " .

وقال الإمام ابن حجر الهيتمي في " الفتاوى الحديثية " (ص ١٥٩) ، ذاكراً الأمور التي خرق فيها ابن تيمية الإجماع : " ... وَأَنَّ الْعَالَمَ قَدِيمَ بِالنَّوْعِ ، وَلَمْ يَزَلْ مَعَ اللَّهِ مَخْلُوقاً دَائِماً ، فَجَعَلَهُ مُوجِباً بِالذَّاتِ لَا فَاعِلاً بِالِاخْتِيَارِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ ... " .

وقد ردَّ على ابن تيمية في هذه المسألة غير واحد من جهابذة العلماء ، ومن ذلك :

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٠٢/٢) : " وَقَالَ بَنُ دَقِيقِ الْعِيدِ : وَقَعَ هُنَا مَنْ يَدَّعِي الْحَدَقَ فِي الْمَعْقُولَاتِ ، وَيَمِيلُ إِلَى الْفَلَسَفَةِ ، فَظَنَّ أَنَّ الْمُخَالَفَ فِي حُدُوثِ الْعَالَمِ لَا يُكْفَرُ ، لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ مُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ ، وَتَمَسَّكَ بِقَوْلِنَا : إِنَّ مُنْكَرَ الْإِجْمَاعِ لَا يُكْفَرُ عَلَى الْإِطْلَاقِ حَتَّى يَنْبُتَ النَّقْلُ بِذَلِكَ مُتَوَاتِراً عَنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ ، قَالَ : وَهُوَ تَمَسُّكٌ سَاقِطٌ إِمَّا عَنْ عَمَلٍ فِي الْبَصِيرَةِ أَوْ تَعَامٍ ، لِأَنَّ حُدُوثَ الْعَالَمِ مِنْ قَبِيلِ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ وَالتَّوَاتُرُ بِالنَّقْلِ " .

وقال الإمام الكوثري في تعليقه على التَّوْنِيَّةِ (ص ٣٤) : " وَالنَّاطِمُ الْمُسْكِنُ قَائِلٌ بِحَوَادِثَ لَا أَوَّلَ لَهَا انْخِدَاعاً مِنْهُ بِشُبْهِ أَوْرَدَهَا الْفَلَسَفَةُ فِي بَحْثِ الْحُدُوثِ غَيْرِ مُتَصَوِّرٍ أَتَّصَافَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِصِفَاتِهِ الْعَلِيَا قَبْلَ صُدُورِ الْأَفْعَالِ مِنْهُ تَعَالَى . وَاسْتِنْكَارُ شَيْخِهِ " كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ " مِمَّا اسْتَبْشَعَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي جَدًّا اسْتَبْشَاعَ . وَحُدُوثُ الْأَفْعَالِ فِيهَا لَا يَزَالُ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَعْطِيلُ الصِّفَاتِ أَصْلاً ، لَا فِي زَمَنِ حَدُوثِ الْأَفْعَالِ وَلَا فِي غَيْرِهِ ، وَهُوَ تَعَالَى سَرِيعُ الْحِسَابِ وَشَدِيدُ الْعِقَابِ قَبْلَ خَلْقِ الْكَوْنِ وَقَبْلَ النُّشُورِ . وَهَلْ يَتَصَوَّرُ عَاقِلٌ أَنْ يَحَاسِبَ اللَّهُ خَلْقَهُ أَوْ يِعَاقِبَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ ؟ ! وَهَذَا يَهْدُ مَزَاعِمَ النَّاطِمِ الَّذِي يُجْرِي الصِّفَاتَ عَلَى مَجْرَى وَاحِدٍ ، فَاللَّهُ الْقَادِرُ مُخْتَارُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ مَتَى يَشَاءُ " .

وقد أنكر هذه العقيدة الفاسدة المنكرة الشيخ الألباني -رحمه الله- في السلسلة الصحيحة (٢٠٨/١) عند تعليقه على حديث: "إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، ثُمَّ قَالَ: أَكْتُبْ فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَاتِبٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ" يَا بُنَيَّ إِنَّ مِثَّ وَلَسْتَ عَلَى ذَلِكَ دَخَلْتَ النَّارَ". أخرجه أحمد في المسند (٣٧٨/٣٧) برقم (٢٢٧٠٥)، قال الأرناؤوط: "حديث صحيح، وهذا إسناد حسن. ليث: هو ابن سعد، ومعاوية: هو ابن صالح بن حدير الحضرمي، وأيوب بن زياد من رجال "التعجيل". وأخرجه ابن أبي شيبة ١١٤/١٤، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٧)، والآجري في "الشريعة" ص ٨٣-٨٤ و ١٧٧-١٧٨ و ١٨٧ من طريق زيد بن الحباب، والطبراني في "الشاميين" (١٩٤٩) من طريق عبد الله بن صالح، كلاهما عن معاوية بن صالح، بهذا الإسناد. واقتصر ابن أبي شيبة وابن أبي عاصم على المرفوع منه، وتحرف عند الآجري في الموضع الأول "الوليد بن عبادة" إلى: محمد بن عبادة. وأخرجه مطولاً ومختصراً الطيالسي (٥٧٧)، والترمذي (٢١٥٥) و (٣٣١٩)، وابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٤) و (١٠٥)، والشاشي في "مسنده" (١١٩٢)، وابن قانع في "معجم الصحابة" ٢/ ١٩١-١٩٢، والآجري في "الشريعة" ص ٢١١، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (٣٥٧) و (١٠٩٧)، والمزي في ترجمة عبد الواحد بن سليم من "تهذيب الكمال" ١٨/ ٤٥٦-٤٥٧ و ٤٥٧ من طريق عطاء بن أبي رباح، وابن أبي عاصم (١١١)، والشاشي (١١٩٣)، والطبراني في "الشاميين" (١٦٠٨)، والآجري ص ١٨٦ و ٢١٠-٢١١، واللالكائي (١٢٣٣) من طريق سليمان بن حبيب، كلاهما عن الوليد بن عبادة، به. وقال الترمذي عند الموضع الأول: غريب من هذا الوجه، وقال عند الموضع الثاني: حسن صحيح غريب. وجعل سليمان بن حبيب قوله: "من مات على غير هذا دخل النار" مرفوعاً، والإسناد إليه ضعيف. وسأيت الحديث برقم (٢٢٧٠٧) من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الوليد بن عبادة. وأخرجه مطولاً ومختصراً أبو داود (٤٧٠٠)، والطبراني في "الشاميين" (٥٩)، وأبو نعيم في "الحلية" ٥/ ٢٤٨، والبيهقي في "السنن" ١٠/ ٢٠٤، وفي "الاعتقاد" ص ١٣٦ من طريق يحيى بن حسان التميمي، عن رباح بن الوليد، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي حفصة -وهو جيش الحبشي- عن عبادة. وجعل قوله: "من مات على غير هذا، فليس مني" مرفوعاً، وأبو حفصة مجهول. وخالف يحيى بن حسان مروان بن محمد الطاطري عند الطبراني في "الشاميين" (٥٨) فرواه عن رباح بن الوليد، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي يزيد الأزدي، عن عبادة. وأبو يزيد مجهول. وبإسناد الطبراني هذا نفسه رواه ابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٢) إلا أنه جعل مكان أبي يزيد الأزدي: أبا عبد العزيز الأزدني، ولم نجد له في هذه الطبقة ترجمة. وقوله: "ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك" سلف مرفوعاً من حديث زيد بن ثابت برقم (٢١٥٨٩). وعن ابن عباس عند الترمذي (٢١٤٤)، والطبراني (١١٢٤٣)، والحاكم ٢/ ٥٤٢، ورواية الأخيرين جاءت ضمن حديث طويل. وعن ابن عمر عند الطبراني في "الأوسط" (١٩٧٦). وفي باب "أول ما خلق الله القلم" عن ابن عباس عند أبي يعلى (٢٣٢٩)، وابن جرير ٢٩/ ١١، والطبراني (١٢٢٢٧)، والبيهقي ٩/ ٣. وعن ابن عمر عند ابن أبي عاصم في "السنة" (١٠٦)، والآجري ص ١٧٥، والطبراني في "الشاميين" (٦٧٣) و (١٥٧٢). وعن أبي هريرة عند الآجري ص ١٧٧، وابن عدي ٦/ ٢٢٧٢-٢٢٧٣. وانظر الكلام على هذا الحديث في "شرح الطحاوية" ٢/ ٣٤٥.

قال الألباني: "وفيه ردٌّ أيضاً على من يقول بحوادث لا أول لها، وأنه ما من مخلوق إلا ومسبق بمخلوق قبله، وهكذا إلى ما لا بداية له، بحيث لا يمكن أن يقال: هذا أول مخلوق. فالحديث يبطل هذا القول ويعين أن القلم هو أول مخلوق، ولقد أطل ابن تيمية ... الكلام في ردّه على الفلاسفة محاولاً إثبات حوادث لا أول لها، وجاء في أثناء

إنكاره النبوة. والمذهب المنصور أن لا نكفر أحداً من أهل القبلة إلا من اعتقد ما تقدّم، وأمّا ما عدها فيما ليس من أصول الدّين وضروريّاته، كنفي زيادة مبادئ صفات المعاني، والقول بخلق القرآن، أو أنّ الله فوق عرشه حقيقة، فالقائل به مبتدع غير كافر، لأنّه متأوّل، فإنّ من نفى صفات المعاني (١١٤) يقول أنّه عالم بذاته، مريد بذاته، وهكذا، ولا ينفي مبادئ تلك الصّفات، وإنّما ينفي زيادتها في الوجود على الذات (١١٥). والقائل بخلق القرآن يقول: هو اللفظ فقط، وينفي الكلام

ذلك بما تحار فيه العقول، ولا تقبله أكثر القلوب... كذلك القول منه غير مقبول، بل هو مرفوض بهذا الحديث، وكم كنّا نودّ أن لا يلج ابن تيمية هذا المولج، لأنّ الكلام فيه شبيه بالفلسفة وعلم الكلام...".

وقال الألباني في شرحه المختصر للعقيدة الطحاوية (ص ٣٥) ما نصّه:

"فإنّي أقول الآن: سواء كان الراجح هذا أم ذاك، فالاختلاف المذكور يدلّ بمفهومه على أنّ العلماء اتّفقوا على أنّ هناك أوّل مخلوق، والقائلون بحوادث لا أوّل لها مخالفون لهذا الاتّفاق، لأنّهم يصرّحون بأنّ ما من مخلوق إلاّ وقبله مخلوق، وهكذا إلى ما لا أوّل له، كما صرّح بذلك ابن تيمية في بعض كتبه، فإنّ قالوا: العرش أوّل مخلوق، كما هو ظاهر كلام الشّارح، نقضوا قولهم بحوادث لا أوّل لها. وإن لم يقولوا بذلك خالفوا الاتّفاق. فتأمّل هذا فإنّه مهم، والله الموفّق". انظر الرّد المحكم المبين المتين على عقيدة القَدَم النّوعي للعالم في الصّفحة (٢٠٢) إلى الصّفحة (٢١١) من كتاب "البراهين السّاطعة في ردّ بعض البدع الشّائعة" للعلامة سلامة القضاعي العزّامي الشّافعي.

(١١٤) صفات المعاني هي كلّ صفة قائمة بموصوف أو جبت له حكماً. فقيام الإرادة بذات الله تعالى، مثلاً: أوجبت له حكماً، هو: كونه مريداً، وهكذا بقيّة صفات المعاني من القدرة، والسّمع، والبصر، والحياة، والعلم، والكلام.

(١١٥) يقصد الإمام السّبكي هنا المعتزلة الذين ذهبوا إلى إنكار صفات المعاني، واستدلّوا على ذلك بـ"أنّه تعالى لو كان عالماً بعلم، لكان لا يخلو: إمّا أن يكون معلوماً، أو لا يكون معلوماً، فإنّ لم يكن معلوماً لم يحز إثباته، لأنّ إثبات ما لا يعلم يفتح باب الجهالات. وإن كان معلوماً فلا يخلو: إمّا أن يكون موجوداً أو معدوماً. لا يجوز أن يكون معدوماً. وإن كان موجوداً فلا يخلو: إمّا أن يكون قديماً، أو محدثاً، والأقسام كلّها باطلة، فلم يبق إلاّ أن يكون عالماً بذاته". انظر: شرح الأصول الخمسة (ص ١٨٣)، (ص ١٨٦).

والحقّ أنّه لا حجة لهم في هذه المسألة، لأنّه متى أمكن حمله على الظّاهر، لا يجوز العدول عن معناه الحقيقي إلى معنى آخر، خاصّة وأنّ الحمل على الظّاهر هنا لا يتعارض مع تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث...

النَّفْسِي (١١٦)، والقائل بالفوقية الحقيقية يقول: إنَّ الفوقية وإن كانت حقيقة لكنَّها لا تقتضي المماثلة للحوادث، بل يقولون بها مع التَّنْزِيهِ عن المماثلة، ولذلك قال في (المنتقى) عن أبي حنيفة: أنَّه لم يكفر أحداً من أهل القبله، وهو ظاهر قول الشَّافعي، والمنقول عن جمهور المتكلمين والفقهاء، فإنَّ الشَّيْخ أبا الحسن الأشعري قال في أوَّل كتاب "مقالات الإسلاميين": اختلف المسلمون بعد نبيِّهم في أشياء ضلَّ بعضهم بعضاً، وتبرَّأ بعضهم من بعض، فصاروا فِرَقاً متباينين، إلَّا أنَّ الإسلام يجمعهم ويعمهم أ.هـ. وكون الفوقية حقيقة لا يقتضي كونها فوقية معلومة الكُنْه كفوقية الحوادث، ألا ترى أنَّ قدرة الله تعالى قدرة حقيقية، وإن كانت تغاير قدرة الحوادث، والله أعلم. أ.هـ. كلام الشَّيْخ بخيت في ٩ ربيع الآخر سنة (١٣٤٨هـ).

وقد عُرِضَ السُّؤال أيضاً على فضيلتي الأستاذين الجليلين الشَّيْخ عبد المجيد اللَّبَّان من هيئة كبار العلماء بالأزهر، والشَّيْخ مُحَمَّد أمين عثمان محمود الإمام الحنفي، فأجابا بما نصَّه:

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم، الحمد لله الواحد (١١٧) في صفاته، والصَّلَاة والسَّلَام على سيِّدنا مُحَمَّد وآله وصحبه الذين اتَّقوا الله حقَّ تَقَاتِهِ، أمَّا بعد: فحاصل الحكم في الموضوع أنَّه تعالى مخالف

وأما أهل السُّنَّة من أشاعرة وماتريدية ومن وافقهم، فقد ذهبوا إلى إثبات صفات المعاني -كما مرَّ معنا- وقالوا بأنَّها قديمة، قائمة بذاته تعالى، واستدلُّوا على إثباتها بأدلة العقل والنقل التي سبق الحديث عنها ...

(١١٦) سبقت الإشارة إلى هذا الموضوع عند حديثنا عن صفة كلام الله تعالى ...

(١١٧) الواحد اسم من أسماء الله تعالى الحسنَى . وقد جاءت تسميته سبحانه وتعالى بالواحد في آيات عديدة، قال تعالى: ﴿وَالْهُكْمُ إِلَهُ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال: ﴿إِنَّا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]. وانظر: [سورة البقرة: ١٣٣، المائدة: ٧٣، الأنعام: ١٩، التوبة: ٣١، يوسف: ٣٩، الرعد: ١٦، إبراهيم: ٤٨، ٥٢، النحل: ١٢، ٥١، الكهف: ١١٠، الأنبياء: ١٠٨، الحج: ٣٤، العنكبوت: ٤٢، الصافات: ٤، ص: ٦٥، الزمر: ٤، غافر: ١٦، فصلت: ٦].

وعن معنى هذا الاسم يقول الإمام الغزالي في المقصد الأسنى (ص ١٠٣): "هو الذي لا يتجزأ ولا يتشظى، أمَّا الذي لا يتجزأ فكالجوهر الواحد الذي لا ينقسم، فيقال: أنَّه واحد، بمعنى أنَّه لا جزء له، وكذا النُّقْطة لا جزء لها، والله تعالى واحد، بمعنى أنَّه يستحيل تقدير الانقسام في ذاته .

وأما الذي لا يتثنى ، فهو من لا نظير له كالشمس مثلاً ، فإنها وإن كانت قابلة للانقسام بالوهم ، متجزئة في ذاتها ، لأنّها من قبيل الأجسام ، فهي لا نظير لها ، إلّا أنّه يمكن أن يكون لها نظير . فإن كان في الوجود موجود ينفرد بخصوص وجوده تفرداً لا يتصور أن يشاركه غيره فيه أصلاً ، فهو الواحد المطلق أزلاً وأبداً .

فالله تعالى واحد في ذاته ، بمعنى أنّه لا توجد ذات كذاته ، وواحد في صفاته بمعنى أنّه ليس لغيره صفة كصفاته ، وواحد في أفعاله ، بمعنى أنّه لا يوجد لأحد فعل كفعله سبحانه .

وقد جاء في عداد أسمائه تعالى اسم "الأحد" ، قال تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١] ، وعن معنى اسمه (الأحد) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٧٣/١٣) : "أما أَحَدٌ فَمَعْنَاهُ الَّذِي لَا ثَانِي لَهُ وَلَا مِثْلٌ" .

وجاء في شرح أسماء الله الحسنى للرزازي (ص ٢١٣) بعض الوجوه في الفرق بين الأحد والواحد ، قال : "واعلم أنّ الفرق بين الواحد والأحد من وجوه :

الأوّل : أنّ الواحد اسم لمفتوح العدد ، فيقال : واحد ، اثنان ، وثلاثة ، ولا يقال : أحد ، إثنان ، ثلاثة .
والثاني : أنّ أحداً في النّفي أعمّ من واحد ، يقال : ما في الدّار واحد ، بل فيها إثنان ، أمّا لو قال : ما في الدّار أحد بل فيها إثنان ، كان خطأ .

الثالث : أنّ لفظ الواحد يمكن جعله وصفاً لأي شيء أُريد ، فيصحّ أن يقال : رجل واحد ، وثوب واحد ، ولا يصحّ وصف شيء في جانب الإثبات بالأحد إلّا الله الأحد ، فلا يقال : رجلٌ أحد ، ولا ثوبٌ أحد ، فكأنّه استأثر بهذا النّعت .

أمّا في جانب النّفي ، فقد يذكر هذا في غير الله ، فيقال : ما رأيت أحداً ، الأحد والواحد كالرحمن والرحيم ، قد يحصل فيه المشاركة ، وكذلك الأحد قد اختصّ به الباري سبحانه ، أمّا الواحد فحصل فيه المشاركة ، ولهذا السّبب لم يذكر سبحانه لام التعريف في أحد ، فقال : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ١] ، وذلك لأنّه صار نعتاً لله عزّ وجلّ على الخصوص ، فصالح معرفة ، فاستغنى عن التعريف .

وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣٥٧/١٣) نقلاً عن الإمام أحمد بن عمر القرطبي ، قال : "الواحد والأحد وإن رجعا إلى أصل واحد فقد اختلفا استعمالاً وعرفاً ، فالوحدة راجعة إلى نفي التعدّد والكثرة ، والواحد أصل العدد من غير تعرّض لنفي ما عداه ، والأحد يثبت مدلوله ، ويتعرّض لنفي ما سواه ، ولهذا يستعملونه في النّفي ، ويستعملون الواحد في الإثبات ، قال : ما رأيت أحداً ، ورأيت واحداً ، فالأحد في أسماء الله تعالى مشعرٌ بوجوده الخاصّ به الذي لا يشاركه فيه غيره" .

للحوادث منزّه عن المماثلة في ذاته (١١٨) وصفاته بالدليل العقلي والنقلي، ومن النقلي قوله تعالى: **﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾** [الشورى: ١١] .

فمن اعتقد أنّه تعالى مشابه لشيء من الحوادث بوجه من وجوه المشابهة كالحلول أو الجسميّة على الوجه الذي هو معروف في الحوادث، فهو كافر بإجماع المسلمين، وأمّا من اعتقد أنّه تعالى منزّه عن المماثلة، وأنّ الحلول أو الاستقرار الواردين في قوله تعالى: **﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾** [الملك: ١٦] (١١٩)، وقوله: **﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾** [طه: ٥] ، وأمثالها من نصوص الكتاب والسنة هما بمعنى يناسب تنزيهه تعالى وعلوّه عن مشابهة الحوادث، ولا تصل إلى كُنّه حقيقتها عقولنا، فهو مؤمن على عقيدة السلف، رضوان الله عليهم، في كلّ ما جاء من المتشابهات من نصوص الكتاب والسنة.

وللخلف رضوان الله عليهم فيها تأويلات تظهر معناها في مرآة العقول واضحة جليّة، كقولهم في تأويل آية الاستواء على العرش: إنّ الاستواء بمعنى القهر والغلبة، وتأويلهم الوجه بالذات في آية **﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾** [الرحمن: ٢٧] ، والظرفيّة (١٢٠) بحلول سلطانه وأمره وسائر تصرفاته في آية **﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾** [الملك: ١٦] الآية، والله سبحانه وتعالى أعلم أ.هـ. وعلى الجملة، فإنّ اعتقاد أنّ الله تعالى جالس على العرش أو كائن في السّماء باطل وعقيدة فاسدة من وجوه:

الأوّل: أنّ الله تعالى إله قديم مستغن عن كلّ ما سواه، وغيره مفتقر إليه، فكيف يحلّ في مكان والحلول دليل الاحتياج.

(١١٨) كلمة الذات لم ترد لا في كتاب الله ولا في حديث مقطوع به ، قال الإمام الذهبي في سير النبلاء (١٩/٦٠٧) في ترجمة ابن الرّاعواني : " قد ذكرنا أنّ لفظة "بذاته" لا حاجة إليها ، وهي تُشغِبُ النُّفوسَ ، وتركها أولى ، والله أعلم " .

(١١٩) كان الأوّل بالمصنّف أن يقول : وأنّ ما يؤمّم الحلول أو الاستقرار ...

(١٢٠) قال الإمام الفيروزأبادي في القاموس المحيط (ص ١٠٩١) : "الظرف : الوعاء" .

الثاني: أن الله تعالى ليس عَرَضاً (١٢١)، ولا جوهرًا (١٢٢)، ولا يقوم بالمكان إلا العَرَضُ أو الجوهر.

الثالث: أن الله تعالى كان موجوداً قبل أن يخلق المكان والجهة، وهو سبحانه وتعالى على ما كان لم يتحوّل.

ذكر الإمام الرّازي (١٢٣) في أساس التّقديس (١٢٤) أن عمران بن الحصين قال: يا رسول الله أخبرنا عن أوّل هذا الأمر، فقال: "كان الله ولم يكن معه شيء" (١٢٥).

(١٢١) العَرَضُ هو ما يقوم بالجوهر، وقيل: ما يطرأ على الجواهر كالألوان، والطُّعوم والرّوائح والعلوم والقدر والإرادات الحادثة وأضدادها والحياة والموت.

انظر: لمع الأدلّة في قواعد عقائد أهل السُنّة والجماعة لإمام الحرمين الجويني (ص ٨٧)، ت. د. فوقية حسين، شرح المقاصد (١٥٠/٢).
(١٢٢) اختلفت عبارات المتكلمين في تعريف الجوهر: فقال بعضهم: الجوهر المتحيّز، وقال بعضهم الآخر: الجوهر هو الذي يوجد قائماً بذاته. وقال آخرون: الجوهر هو الجسم... انظر: شرح المقاصد ٢ (١٤١/١)، أبحار الأفكار (١/٤٤٢)، خلاصة علم الكلام للدكتور عبد الهادي الفضلي (ص ٢٥-٢٦).

(١٢٣) هو محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين المعروف بالفخر الرّازي، مفسّر، متكلم، فقيه، أصولي، حكيم، أديب، شاعر، طبيب، له العديد من المصنّفات، مات سنة (٦٠٦ هـ). انظر: معجم المؤلّفين (١١/٧٩-٨٠).
(١٢٤) انظر أساس التّقديس (ص ١٦٧-١٧٧)، طبعة دار الجليل، بيروت.

(١٢٥) الوارد في الحديث هو لفظ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ»، وهذا اللفظ أخرجه البخاري (١٠٥/٤) برقم (٣١٩١)، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/٢٨٩): "قَوْلُهُ: "كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ" فِي الرَّوَايَةِ الْآتِيَةِ فِي التَّوْحِيدِ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ".

وَفِي رَوَايَةٍ غَيْرِ الْبُخَارِيِّ: "وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مَعَهُ"، وَالْقِصَّةُ مُتَّحِدَةٌ، فَاقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ الرَّوَايَةَ وَقَعَتْ بِالْمَعْنَى، وَلَعَلَّ رَاوِيَهَا أَخَذَهَا مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دُعَائِهِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ كَمَا تَقْدُمُ مِنْ حَدِيثِ بْنِ عَبَّاسٍ: "أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ"، لَكِنَّ رَوَايَةَ الْبَابِ أَصْرَحُ فِي الْعَدَمِ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ، لَا الْمَاءُ، وَلَا الْعَرْشُ، وَلَا غَيْرُهُمَا، لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ غَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى".

أمّا رواية (لا شيء معه)، فقد ذكرها الإمام العجلوني في كشف الخفاء (٢/١٣٠)، وقال: رواه ابن حبان والمحاكم، وابن أبي شيبة عن بريدة...

وسئل الإمام علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه: أين كان تعالى قبل خلق السموات والأرض؟ قال: أين سؤال عن المكان، وكان الله تعالى ولا مكان، وهو اليوم على ما كان. أ. هـ من روح البيان (١٢٦).

الرَّابِعُ: أَنَّ الله تعالى ليس بجسم، والدليل عليه أَنَّ الجسم لا ينفك عن الحركة والسكون، وهما حادثان، وما لا ينفك عن الحادث فهو حادث، وهو تعالى قديم بالإجماع، فيستحيل عليه تعالى أن يكون له مكان، لأنَّ ذلك إنَّما يكون للجسم أو الجوهر أو العَرَض.

الخَامِسُ: أَنَّهُ تعالى لو كان في مكان لكان متناهي المقدار، وما كان متناهيًا في المقدار فهو حادث، والله تعالى قديم، فيستحيل عليه الحلول في مكان أو جهة.

السَّادِسُ: أَنَّ الجالس على العرش لا بدَّ أن يكون الجزء الحالُّ منه في يمين العرش غير الحالِّ في يسار العرش، فيكون مركَّبًا من أجزاء، وكلُّ ما كان كذلك احتاج إلى من يركَّب أجزائه ويؤلِّفها، وكلُّ ما كان كذلك فهو حادث، والحادث مُحالٌّ على الله تعالى بالإجماع.

السَّابِعُ: أَنَّ الجالس على العرش إمَّا أن يكون قادرًا على الانتقال والحركة أو غير قادر، فإن كان قادرًا عليها صار محلَّ الحركة والسكون فيكون حادثًا لا محالة، وإن كان غير قادر على ما ذكر كان عاجزًا، والعجز مستحيل على الله تعالى.

الثَّامِنُ: قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَيَجْمَلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٧] فإذا كانت الملائكة حاملين للعرش والعرش مكان الله تعالى، يلزم أن تكون الملائكة حاملين لخالقهم جلَّ جلاله فيكون محتاجًا، والله منزَّه عن ذلك.

التَّاسِعُ: أَنَّ دعوى كون الله في السماء باطلة، لأنَّ الله تعالى قال: ﴿قُلْ لِمَنَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلُوبٌ لِّهِ﴾ [الأنعام: ١٢]، فلو كان الله في السماء لوجب أن يكون مالكا لنفسه وهو مُحال، ولأنَّ

(١٢٦) ألَّف تفسير روح البيان العلامة إسحاق حقي البروسوي، المتوفى سنة (١١٣٧هـ)، وقد صدر عن دار إحياء التراث العربي، بيروت، في عشرة مجلِّدات، بتعليق الشيخ أحمد عزَّو عناية (٢٠٠١م).

كونه في السماء يقتضي كون السماء مُحِيطة به من جميع الجوانب فيكون أصغر من السماء، والسماء أصغر من العرش بكثير، فيلزم أن يكون الله تعالى شيئاً حقيراً بالنسبة إلى العرش والسموات، وذلك باطل باتفاق أهل الإسلام.

العاشِرُ: قال العلامة إسماعيل حقي (١٢٧) في تفسيره روح البيان: من قال إن الله في السماء عالم إن أراد به المكان كفر وإن أراد به الحكاية عمّا جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، لأنّها مؤوَّلة، والأذهان السليمة والعقول المستقيمة لا تفهم بحسب السليقة من مثل هذه التشبيهات إلّا عين التّزيه أ.هـ.

الحاديّ عشر: وقال أيضاً: يُقال لمن قال: إن الله تعالى مكاناً: أين كان قبل خلق هذه العوالم؟ ألم يكن له وجود متحقّق؟ فإن قالوا لا فقد كفروا، وإن قالوا بالحلول والانتقال فكذلك (١٢٨)، لأنّ الواجب لا يقارن الحادث إلّا بالتأثير والفيض وظهور كمالاته، لكن لا من حيث أنّه حادث مطلقاً بل من حيث إنّ وجوده مُستفاض منه فافهم أ.هـ.

الثاني عشر: وقال في روح البيان أيضاً: من يثبت له تعالى مكاناً فهو من المجسّمة، ومنهم جهلة المتصوّفة القائلون بأنّه تعالى في كلّ مكان، ومن يليهم من العلماء الزائغين عن الحقّ، الخارجين عن طريق العقل والنقل والكشف. أ.هـ.

الثالث عشر: قال الإمام الفخر الرّازي: لا يمكن حمل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] على الجلوس والاستقرار وشغل المكان والحيز أ.هـ.

الرابع عشر: أن اعتقاد أنّ الله تعالى جالس على العرش أو كائن في السماء فيه تشبيه الله تعالى بخلقه وهو كفر. قال أبو نعيم بن حمّاد الخزاعي شيخ البخاري: من شبّه الله تعالى بخلقه كفر. أ.هـ.

وإجماع الأئمة المحمّديّة على ذلك.

(١٢٧) هو إسماعيل حقي بن مصطفى الإسلامبولي الحنفي الخلوتي طريقة، له العديد من المصنّفات، مات سنة (١١٢٧هـ). انظر: إيضاح المكنون (١/ ٥٨٥).

(١٢٨) أي: كفروا.

الخامس عشر: قال الشيخ زادة (١٢٩) في حاشيته على تفسير البيضاوي: تمسك المشبهة بهذه الآية ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] في أن معبودهم جالس مستقر على العرش ، وهو باطل بالعقل والنقل. أ.هـ.

السادس عشر: قال الإمام البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] استوى أمره أو استولى، وعن أصحابنا أن الاستواء على العرش صفة الله بلا كيف، والمعنى أن له تعالى استواء على العرش على الوجه الذي عناه، منزهاً عن الاستقرار والتمكن أ.هـ. ومثله للإمام أبي السعود (١٣٠)، والإمام الخطيب (١٣١) في تفسيريهما.

السابع عشر: قال الخطيب في تفسيره: تعالى الله عن اتصال بالعالم ومماسّة أو انفصال عنه بغية أو مسافة أ.هـ، وقال أيضاً في تفسيره: ثبت بالدليل القطعي أنه تعالى ليس بمتحيّز لئلا يلزم التجسيم أ.هـ.

الثامن عشر: قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] .

وقال عز وجل: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، إلى غير ذلك من الآيات، فهل يعقل أن الذات الواحدة توجد في أماكن متعددة في آن واحد.

(١٢٩) انظر: تفسير البيضاوي (١٦/٢) ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩٨ م .

والبيضاوي هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي الشيرازي الشافعي ، عالم الفقه والتفسير ، والأصلين والعربية ، والمنطق ، والحديث ، له العديد من المصنّفات ، مات سنة (٦٨٥هـ) . انظر: معجم المؤلفين (٩٧/٦) .

وزادة هو : محمد بن علي المعروف بابن هلال الشافعي العرضي الأصل ، ثم الحلبي ، مفسّر - ، متكلم ، نحوي ، صرفي ، له العديد من المصنّفات ، مات سنة (٩٣٣هـ) . انظر: معجم المؤلفين (٦٩/١١) .

(١٣٠) انظر: تفسير أبي السعود (٢٣٢/٣) ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(١٣١) هو محمد بن أحمد الشربيني ، فقيه شافعي ، مفسّر ، من أهل القاهرة ، له العديد من المصنّفات ، مات سنة (٩٧٧هـ) . انظر: الأعلام (٦/٦) .

التَّاسِعُ عَشَرَ: قال الخطيب في تفسيره أيضاً: الله تعالى لا يتَّصف بالأماكن والجهات والحدود (١٣٢)، لأنَّها صفات الأجسام، ولأنَّه تعالى خلق الأمكنة، وهو غير متحيِّز، وكان في أزلِّه قبل خلق المكان والزَّمان، ولا مكان له ولا زمان، وهو الآن على ما عليه كان أ.هـ.

(١٣٢) قال الإمام الطَّحاوي في عقيدته: "تَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْعَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ".

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ الشَّيخ ابن أبي العزِّ خالف الإمام الطَّحاوي في عقيدته أثناء شرحه لها في العديد من الأمور، حيث اشتمل شرحه للعديد من الطَّامَّات التي تخالف عقيدة الأُمَّة، من ذلك:

(١) قوله: أنَّ نوع الحوادث يُمكن دوامها في الماضي والمستقبل، كما يقوله أئمَّة الحديث. انظر: شرح العقيدة الطَّحاويَّة (ص ١٣٤).

(٢) إثباته الجهة لله تعالى، كما في (ص ٢٤٢)، من شرحه للطَّحاويَّة، مع أنَّ الإمام الطَّحاوي يقول: (لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ).

(٣) إثباته الدُّنو لله تعالى، حيث يقول في (ص ٣١٥): "فكيف يستبعد العقل مع ذلك أنَّه يدنو سبحانه من بعض أجزاء العالم وهو على عرشه فوق سہاواته؟ أو يديني إليه من يشاء من خلقه؟" وهذا هو التَّجسيم بعينه.

(٤) تصريحه بالنُّزول الحسِّي للحقِّ سبحانه وتعالى، وهو النُّزول المعقول عند جميع الأمم والذي يكون من علو إلى سفلى. انظر شرحه للطَّحاويَّة (ص ٣٢٠).

(٥) زعمه أنَّ الله تعالى يتكلَّم بصوت يُسمع، مع أنَّ الصَّوت لم يأت بحديث آحاد صحيح فضلاً عن غيره من القطعي، وقد أفضنا في الكلام على ذلك عند الحديث على صفة كلام الله تعالى.

(٦) قوله بفناء النَّار، كما ذهب إلى ذلك كلُّ من الشَّيخ ابن تيمية وتلميذه ابن القيم. انظر شرح الطَّحاويَّة (ص ٤٨٣)، وقد سبق الكلام على بطلان ذلك.

(٧) إثباته الحدَّ لله تعالى، زاعماً أنَّه ليس وراء نفيه إلَّا نفي وجود الرَّبِّ ونفي حقيقته. انظر شرح العقيدة الطَّحاويَّة (ص ٢٤٠): "مع أنَّ الإمام الطَّحاوي يقول في عقيدته: "تَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْعَايَاتِ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ".

قلت: والقول بأنَّ الله تعالى حدًّا يعلمه هو سبحانه، من العقائد التي قال بها ابن تيمية -غفر الله تعالى له- وهي مبثوثة في غير ما كتاب من كتبه، من ذلك:

(١) قوله في بيان تلبيس الجهمية (٤٣٣/١) : "فهذا الكلام من الإمام أبي عبد الله أحمد رحمه الله يبين أنه نفى أن العباد يحدّون الله تعالى صفاته بحدّ ، أو يقدرّون ذلك بقدر ، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك ، وذلك لا ينافي ما تقدّم من إثبات أنه في نفسه له حدّ يعلمه هو لا يعملّه غيره ...".

(٢) نقل في (٤٤٠/١) من المرجع السابق مُقَرَّاً عن أبي إسحاق الأنصاري الهروي ، قال : سألت يحيى بن عمّار عن أبي حاتم ابن حبان البستي ، قلت : رأيته؟ قال : كيف لم أره ، ونحن أخرجناه من سجستان ، كان له علم كثير ، ولم يكن له كبير دين ، قَدِمَ علينا فأنكر الحدّ لله ، فأخرجناه من سجستان".

(٣) وقال فيه أيضاً (٤٤٥/١) : "قد دلّ الكتاب والسُّنَّة على معنى ذلك كما تقدّم احتجاج الإمام أحمد لذلك بما في القرآن ، ممّا يدلّ على أنه تعالى له حدّ يتميِّز به عن المخلوقات".

(٤) وقال فيه أيضاً (٤٢٦/١) مُقَرَّاً : "وقال أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه الذي سمّاه : "نقض عثمان ابن سعيد على المريسي الجهمي العنيد ، فيما افتري على الله في التّوحيد" ، قال فيه : (باب الحدّ والعرش) وادّعى المعارض أيضاً أنه ليس له حدّ ولا غاية ولا نهاية ، قال : هذا الأصل الذي بنى عليه جهم جميع ضلالاته ، واشتقّ منه أغلوطاته ، وهي كلمة لم يبلغنا أنه سبق جهماً إليها أحد من العالمين .

فقال له قائل ممّن حاور : قد علمت مرادك أيّها الأعجمي ، تعني أن الله تعالى لا شيء ، لأنّ الخلق كلهم علموا أنّه ليس يقع عليه اسم الشّيء إلّا وله حدّ وغاية وصفة ، وأنّه لا شيء ليس له حدّ ولا غاية ولا صفة ، فالشّيء أبداً موصوف لا محالة ، ولا شيء يوصف بلا حدّ ولا غاية ، وقولك : لا حدّ له ، تعني أنّه لا شيء .

قال أبو سعيد : والله تعالى له حدّ لا يعلمه غيره ، ولا يجوز لأحد أن يتوهّم الحدّ غاية في نفسه ، ولكن نؤمن بالحدّ ، ونكلّ علم ذلك إلى الله تعالى ، ولمكانه أيضاً حدّ ، وهو على عرشه فوق سمواته ، فهذان حدّان اثنان ...".

(٥) وقال في الموافقة المطبوع بهامش منهاج السُّنَّة (٢٩/٢) : "... فهذا كله وما أشبه شواهد ودلائل على الحدّ ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله ، وجحد آيات الله ...".

قلت : هذا الكلام يقتضي تكفير عموم الأئمة من أشاعرة وما تريدية ، ومن وافقهم و... سبحانه ربّي هذا بهتان عظيم .

وحتى يتسنى لابن تيمية -غفر الله له- أن يمرّر هذه العقيدة ، استشهد بكلام يروى عن الإمام عبد الله بن المبارك عليه رحمة الله ، ذكره الخلال في كتاب السُّنَّة بسنده إلى ابن المبارك أنّه قيل له : كيف نعرف الله عزّ وجلّ؟ قال : على العرش بحدّ...". انظر : بيان تلبيس الجهمية (٤٢٨/١).

وقد "ذكر الحافظ البيهقي في "الأسماء والصفات" (ص ٤٢٧) كلام عبد الله بن المبارك في بيان أن الله تعالى غير ممازج لشيء من المخلوقات راداً به على من زعم من أهل الضلال أنه بكل مكان ، حيث قال ابن المبارك : أن الله تعالى على العرش ، وليس في كل مكان ، فقل له بحد؟ قال : بحد .

فأوضح الإمام البيهقي معنى كلمة بحد ، وذكر أن معناها : بدليل ، أي : أن عبد الله بن المبارك سئل فقل له : هل قلت بأن الله تعالى غير ممازج للخلق خلافاً لقول الجهمية بدليل سمعي أم لا؟ فأجابهم بأنه أبطل قولهم بحد ، أي : بدليل سمعي من القرآن ، وهو قوله سبحانه ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] ، أي : بصفة العلو ، وهي علو الله تعالى وتعالیه عن المكان ، كما أوضح ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني في "فتح الباري" (١٣٦/٦) حيث قال : "وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ جِهَتِي الْعُلُوِّ وَالسُّفْلِ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا يُوصَفَ بِالْعُلُوِّ ، لِأَنَّ وَصْفَهُ بِالْعُلُوِّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى ، وَالْمُسْتَحِيلُ كَوْنُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الْحِسِّ " .

يعني قطعاً علو الرفعة والجلال ، لقوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام : ١٨] ، فعلوه سبحانه وفوقيته بالقهر والعظمة والجلال لا بالمكان الحادث المخلوق له سبحانه ، لأنه ليس كمثله شيء ، فلا يتوهم أيضاً أن عبد الله بن المبارك يقول بالاتصال أو الانفصال حاشاه .

فالإمام البيهقي وضح مراد عبد الله بن المبارك بقوله (بحد) أي أن المراد بذلك حد السمع ، أي : دليل السمع ، وقد جاء في اللغة كما في المفردات للراغب وغيره أن الحد يستعمل بمعنى حكم الله ، وأحكام الله تعالى آياته وأحاديث نبيه ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى ، ويؤكد ما قررناه أن البيهقي أكد ذلك برواية أخرى ليس فيها لفظة (حد) أوردتها عن ابن المبارك عقب الرواية الأولى التي فيها لفظ الحد ، ذكرها الإمام البيهقي في "الأسماء والصفات" (ص ٤٢٧) في باب قول الله لسيدنا عيسى : ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران : ٥٥] .

فإبن المبارك لم يثبت حداً لله تعالى البتة ، فاستغل ابن تيمية ومن تبعه لفظة (حد) التي وردت في بعض الروايات عن ابن المبارك بمعنى الدليل ، لإيهام السذج والمغفلين بأن ابن المبارك يقول بالحد .

وبعد هذا التقرير نقول : هب جدلاً أن عبد الله بن المبارك أثبت الحد ، فليس في ذلك أي استدلال على ثبوت الحد لله تعالى ، لأن كلام ابن المبارك ليس قرآناً ولا سنة معصومة مع مخالفته للقرآن ، والإجماع أيضاً على خلافه ، ومن قال إن الناس وافقوا عبد الله على هذا الذي تخيله الزاعم من إثبات الحد ، قلنا له : لم تصب أيها الألعى لوجوه عديدة ، منها : أن الروايات اختلفت عن ابن المبارك فبعضها يذكر فيها لفظ (الحد) وبعضها لا يذكره ، ومنها : أن لفظة حد لا علاقة لها بذات الله كما قدمناه ، إنما هي عائدة على الدليل النقلي .

العشرون: قال العارف الصّاوي (١٣٣) في حاشيته على الجلالين (١٣٤)، عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]: المراد بالفوقية القهر لا الجهة، لأنّها مستحيلة عليه تعالى. أ.هـ.

الحادي والعشرون (١٣٥): قال الإمام القرطبي (١٣٦) في تفسير قوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]: المراد بها توقيره وتنزيهه تعالى عن الفوق والتّحت ووصفه بالعلو والعظمة، لا بالأماكن

يضاف لذلك أنّ عقيدة الأئمة قامت على تنزيه الله عن الحدّ، وبذلك قال علماء الأئمة، فمن ذلك: قال الإمام أبو حنيفة في الفقه الأكبر (ص ٥٧) من شرحه: "ولا حدّ له ولا ضدّ له".

وقال الإمام الطّحاوي في عقيدته المشهورة التي ذكر في مقدّماتها أنّها عقيدة الإمام أبي حنيفة، ومحمّد بن الحسن، وأبو يوسف ما نصّه: "وتعالى عن الحدود والغايات، والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الستّ كسائر المبتدعات".

وأبطل الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في "لسان الميزان" (١١٤/٥) قول من قال بالحدّ، وبَيَّن أنّ قول من قال لمن نفى الحدّ: "ساويت ربك بالشيء المعدوم إذ المعدوم لا حدّ له قول نازل، فإنّا لا نسلم أنّ القول بعدم الحدّ يفضي إلى مساواته بالمعدوم بعد تحقّق وجوب وجوده".

وكذا قال الإمام الحافظ ابن دقيق العيد في كتابه "الاقتراح" والإمام الحافظ العلاني كما ذكر ذلك الإمام الحافظ السبكي في كتابه "قاعدة في الجرح والتعديل" (ص ٣٠-٣١).

قال الإمام الحافظ البيهقي في "الأسماء والصفات" (٣١١/٢): "وَمَا تَقَرَّدَ بِهِ الْكَلْبِيُّ وَأَمَثَلُهُ يُوجِبُ الْحَدَّ، وَالْحَدُّ يُوجِبُ الْحَدَّثَ لِحَاجَةِ الْحَدِّ إِلَى حَادِّ خَصَّهُ بِهِ، وَالْبَارِي قَدِيمٌ لَمْ يَزَلْ".

(١٣٣) هو أحمد بن محمّد الصّاوي المصري، المالكي، له العديد من المصنّفات، مات سنة (١٢٤١هـ). انظر: معجم المؤلفين (١١١/٢).

(١٣٤) هما: جلال الدّين السيوطي، وجلال الدّين المحلي، ويقصد المؤلف: تفسير الجلالين الذي صنّاه.

(١٣٥) هو محمّد بن أبي بكر بن فرّح الأنصاري، الخزرجي، الأندلسي، القرطبي، المالكي، المفسّر، له العديد من المصنّفات، من أشهرها: الجامع لأحكام القرآن، مات سنة (٧٦١هـ). انظر: معجم المؤلفين (٢٣٩/٨-٢٤٠).

(١٣٦) انظر: تفسير القرطبي (٢١٦/١٨)، طبعة دار الكتاب العربي.

والجهات والحدود، لأنّها من صفات الأجسام، ولأنّهُ خلق الأمكنة وهو غير محتاج إليها، وكان في أزلّه قبل خلق المكان والزّمان، ولا زمان ولا مكان، وهو الآن على ما عليه كان أ.هـ.

الثاني والعشرون: قال الإمام الجليل أبو حيّان (١٣٧) في تفسيره: تَقَرَّرَ فِي الْعُقُولِ مِنْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَسْتَحِيلُ أَنْ يَتَّصِفَ بِالِإِتِّقَالِ الْمُعْهُودِ فِي غَيْرِهِ تَعَالَى، وَأَنْ يَحِلَّ فِيهِ حَدِيثٌ أَوْ يَحِلَّ هُوَ فِي حَدِيثٍ أ.هـ.

الثالث والعشرون: وقال في تفسيره أيضاً: مُعْتَقَدُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ وَلَا جَارِحَةٍ لَهُ، وَلَا يُشَبَّهُ بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَلَا يُكَيَّفُ، وَلَا يَتَحَيَّزُ، وَلَا تُحِلُّهُ الْحَوَادِثُ، وَكُلُّ هَذَا مُقَرَّرٌ فِي عِلْمِ أَصُولِ الدِّينِ أ.هـ.

الرابع والعشرون: وقال أيضاً في تفسيره: قَامَ الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ عَلَى اسْتِحَالَةِ حُلُولِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَمَاكِنِ وَمُتَاسَسَةِ الْإِجْرَامِ وَمُحَاذَاتِهِ لَهَا وَتَحْيِيزِهِ فِي جِهَةٍ أ.هـ.

الخامس والعشرون: وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨] (١٣٨): أَنَّهُ فَوْقَ عِبَادِهِ بِالرُّتْبَةِ وَالْمَنْزِلَةِ وَالشَّرَفِ لَا بِالْجِهَةِ، إِذْ هُوَ الْمَوْجِدُ لَهُمْ وَلِلْجِهَةِ غَيْرُ الْمُفْتَقِرِ لَشَيْءٍ مِنْ خُلُوقَاتِهِ أ.هـ.

السادس والعشرون: قال الإمام أبو حيّان في تفسيره: قَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى أَنَّ تَعَالَى لَيْسَ بِمُتَحَيَّزٍ فِي جِهَةٍ أ.هـ.

(١٣٧) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان النفري الأندلسي، الغرناطي المولد والمنشأ، أبو حيّان، شيخ النُّحَاة، العلم الفرد، والبحر الذي لم يعرف الجزر، بل المدّ، سيبويه الزّمان، والمبرد إذا حمي الوطيس بتشاجر الأقران ز

له العديد من المصنّفات، من أشهرها: تفسيره المسمّى بـ "البحر المحيط"، مات سنة (٧٤٥هـ). انظر: طبقات الشّافعيّة الكبرى (١٥٤/٥) فيها بعدها).

(١٣٨) انظر: البحر المحيط (٩٣/٤ - ٩٤).

السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ: قال الإمام النِّسابوري في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: يقطع بكونه تعالى متعالياً عن المكان والجهة أ.هـ.

ومثله في تفسير الإمام ابن العادل الدَّلْجي.

الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ دَعْوَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَالِسٌ عَلَى الْعَرْشِ تَقْتَضِي - أَنَّهُ تَعَالَى جِسْمًا. وقال الإمام عماد الدِّين الكندي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] رَدًّا عَلَى الْمَجَسِّمَةِ: اعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي إِبْطَالِ هَذَا الْقَوْلِ مَبْنِي عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْجِسْمَ لَا يَنْفَكُّ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالشُّكُونِ، وَهُمَا مُحْدَثَانِ، وَمَا لَا يَنْفَكُّ عَنِ الْمُحْدَثِ فَهُوَ مُحْدَثٌ، وَلِأَنَّ كُلَّ جِسْمٍ مُتَنَاهٍ فِي الْمَقْدَارِ، وَكُلُّ مَا كَانَ مُتَنَاهِيًّا فِي الْمَقْدَارِ فَهُوَ مُحْدَثٌ، وَلِأَنَّ كُلَّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ مِنْ أَجْزَاءٍ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ افْتَقَرَ إِلَى مَا يَرْكَبُهُ وَيُؤَلَّفُهُ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحْدَثٌ، فَثَبِتَ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ أَنَّهُ يَمْتَنَعُ كَوْنُهُ تَعَالَى جِسْمًا أ.هـ.

ومثله في تفسير العلامة ابن العادل الدَّلْجي، فيستحيل كونه تعالى جالساً على العرش أو كائناً في السَّمَاءِ.

التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ: وقال المحقق عماد الدِّين الكندي أيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]: حلول الله تعالى في الأماكن مستحيل، وكذلك مماسَّته الأجرام، أو محاذاته لها، أو تحيُّزه في جهة، لامتناع جواز التَّغْيِيرِ عَلَيْهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَقَدْ اسْتَقَرَّتِ الْقَوَاعِدُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْجِهَةُ وَلَا الظَّرْفِيَّةُ أ.هـ.

الثَّلَاثُونَ: وقال العلامة عماد الدِّين الكندي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]: الْفَوْقِيَّةُ تَمَثِيلٌ لِلْقَهْرِ لَا لِلْقَاهِرِ، وَمَا أُغْبِي الْحُشَوِيَّةُ وَأَجْمَدُهُمْ حَيْثُ التَّزَمُوا فَوْقِيَّةَ الْجِهَةِ وَالْجِسْمِيَّةِ فَيَمْنُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، فَمَا بِالْحُشَوِيَّةِ (١٣٩) إِلَّا مَكَايِدَةُ الْمَعْقُولِ وَمَكَابِرَةُ الْمَنْقُولِ أ.هـ.

(١٣٩) قال الإمام الكوثري في تكملة الرَّدِّ عَلَى نَوَيْيَّةِ ابْنِ الْقَيْمِ (ص ١٤-١٥): "وسبب تسميتهم حشويةً أَنَّ طَائِفَةً مِنْهُمْ حَضَرُوا مَجْلِسَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بِالْبَصْرَةِ وَتَكَلَّمُوا بِالسَّقَطِ عِنْدَهُ فَقَالَ: رَدُّوا هَؤُلَاءِ إِلَى حِشَا الْحَلْقَةِ - أَيِ

جانبيها- فتسمع النَّاسُ ذلكَ وسُمُّوهم الحشويَّةَ ، بفتح الشَّينِ ، ويصعُّ إسكانها لقولهم بالتَّجسيم ، لأنَّ التَّجسيم محشو -والحشويَّةُ هم الذين حادوا عن التَّنزيه ، وتقوَّلوا في الله بأفهامهم المعوجَّةَ وأوهامهم الممجوجة ، وهم مهملات تظاهروا باتباع السَّلف إنَّما يتَّبعون السَّلف الطَّالِح دون السَّلف الصَّالح ، ولا سبيل إلى استنكار ما كان عليه السَّلف الصَّالح من إجراء ما ورد في الكتاب والسُّنة المشهورة في صفات الله سبحانه على اللسان ، مع القول بتنزيه الله سبحانه تنزيهاً عاماً بموجب قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، بدون خوض في المعنى ، ولا زيادة على الوارد ، ولا إبدال ما ورد بها ليرد ، وفي ذلك تأويل إجمالي بصرف الوارد في ذات الله سبحانه عن سمات الحدوث من غير تعيين المراد ، وهم لم يخالفوا في أصل التَّنزيه الخلف الذين يعيِّنون معنى موافقاً للتَّنزيه ، بما يرشد إليه استعمالات العرب وأدلة المقام وقرائن الحال ، على أنَّ الخلف يفوِّضون علم ما لم يظهر لهم وجهه كوضح الصُّبح إلى الله سبحانه .

فالخلاف بين الفريقين هين يسير وكلاهما منزّه ، وإنَّما السَّبيل على الذين يحملون تلك الألفاظ على المعاني المتعارفة بينهم عند إطلاقها على الخلف ، ويستبدلون بها ألفاظاً يظنونها مرادفة ، ويستدلُّون بالمفاريد والمناكير والشَّواذ والموضوعات من الروايات ، ويزيدون في الكتاب والسُّنة أشياء من عند أنفسهم ، ويجعلون الفعل الوارد صفة إلى نحو ذلك . فهو لا يلزمون مقتضى كلامهم وهم الحشويَّة . فمن قال أنَّه استقرَّ بذاته على العرش ، وينزل بذاته من العرش ، ويقعد الرُّسول ﷺ على العرش معه في جنبه ، وإنَّ كلامه القائم بذاته صوت ، وإنَّ نزوله بالحركة والثَّقله وبالذَّات ، وإنَّ له ثقلاً يثقل على حملة العرش ، وأنَّه متمكِّن بالسَّماء أو العرش أو أحداً من خلقه ، ونحو ذلك من المخازي ... فلا نشكُّ في زيغهِ وخروجه وبُعده عمَّا يجوز في الله سبحانه . وهذا مكشوف جداً ، فلا يمكن ستر مثل تلك المخازي بدعوى السَّلفيَّة ، والذين يدنُّون بها هم الذين نستنكر عقائدهم ونستسخر أحلامهم ، ونذكرهم بأنَّهم نوابت حشويَّة " .

وقال الإمام السُّبكي في ردِّه على التُّونيَّة (ص ١٦) : " وأما الحشويَّة فهي طائفة رذيلة جهَّال يتسبون إلى أحمد ، وأحمد مبرراً منهم ، وسبب نسبتهم إليه أنَّه قام في دفع المعتزلة وثبت في المحنة ﷺ ، نقلت عنه كلمات ما فهمها هؤلاء الجُهَّال ، فاعتقدوا هذا الاعتقاد السيِّئ ، وصار المتأخرون منهم يتبع المتقدم إلّا من عصمه الله ، وما زالوا من حين نبغوا مستذلِّين ، ليس لهم رأس ولا من يناظر ، وإنَّما كانت لهم في كل وقت ثورات ، ويتعلَّقون ببعض أتباع الدُّول !!! ، ويكفي الله شرَّهم ، وما تعلَّقوا بأحد إلّا كانت عاقبته إلى سوء ... " .

الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ: قال العلامة ابن العادل الدَّلْجِي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]: قال ابن الخطيب (١٤٠): وهذه الآية من أدلِّ الدلائل على أنه تعالى غير مستقرٍّ في السماء، لأنه تعالى بيَّن في هذه الآية أنَّ نسبته بإلهية السماء كنسبته بإلهية الأرض، فلمَّا كان إلهًا للأرض مع أنه غير مستقرٍّ فيها، فكذلك وجب أن يكون إلهًا للسماء مع أنه لا يكون مستقرًّا فيها أ.هـ.

الثَّانِي وَالثَّلَاثُونَ: وقال ابن العادل أيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]: الإجماع منعقد على أنه سبحانه وتعالى ليس معنا بالمكان والحين والجهة، فإذا قوله ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ لا بدَّ فيه من التَّأْوِيل، فإذا جَوَّزْنَا التَّأْوِيلَ في موضع وجب تجويزه في سائر المواضع أ.هـ.

الثَّالِثُ وَالثَّلَاثُونَ: وقال أيضاً في تفسير قوله تعالى: ﴿أَأَمْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [سورة الملك: ١٦]: قال ابن الخطيب: هذه الآية لا يمكن إجراؤها على ظاهرها باتِّفاق المسلمين، لأنَّ ذلك يقتضي -إحاطة السماء به من جميع الجوانب، فيكون أصغر منها، والعرش أكبر من السماء بكثير، فيكون حقيراً بالنسبة إلى العرش، وهو باطل بالاتِّفاق، ولأنَّه قال: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٢]، فلو كان فيها لكان مالكا لنفسه، فالمعنى: إمَّا من في السماء عذابه، وإمَّا من في السماء سلطانه، وملكه وقدرته، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، فإنَّ الشَّيْءَ الواحد لا يكون دفعة في مكانين، والغرض من ذكر السماء تفخيم سلطان الله تعالى وتعظيم قدرته أ.هـ.

الرَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ: قال الحافظ ابن حجر في شرح البخاري في تفسير الاستواء على العرش (١٤١): وَأَمَّا قَوْلُ الْمُجَسِّمَةِ فَفَاسِدٌ أَيْضًا، لِأَنَّ الْإِسْتِقْرَارَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ الْحُلُولُ وَالتَّنَاهِي، وَهُوَ مُحَالٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا تَقْبُلُ بِالْمَخْلُوقَاتِ أ.هـ.

(١٤٠) هو أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب بن قنفذ القسطيني، المغربي، الشهير بابن الخطيب، عالم مشارك في كثير من العلوم. له العديد من المصنَّفات، مات سنة (٨١٠هـ). انظر: معجم المؤلفين (١/ ٢٠٥-٢٠٦).

(١٤١) انظر: فتح الباري (١٣/ ٤٠٦).

الخَامِسُ وَالثَّلَاثُونَ: قال الحافظ أيضاً في شرحه المذكور عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحَ إِلَيْهِ﴾ [فاطر: ١٠] الخ: وَقَالَ بَطَّال (١٤٢): غَرَضُ الْبُخَارِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ الْمَجْسَمَةِ فِي تَعَلُّقِهَا بِهَذِهِ الظَّوَاهِرِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِجِسْمٍ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى مَكَانٍ يَسْتَقَرُّ فِيهِ فَقَدْ كَانَ وَلَا مَكَانَ وَإِنَّمَا أَضَافَ الْمُعَارِجَ إِلَيْهِ إِضَافَةً تَشْرِيفٍ أ.هـ.

السَّادِسُ وَالثَّلَاثُونَ: قال العلامة الأبي (١٤٣) في شرح صحيح مسلم في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨]: وَلَمَّا اسْتَحَالَ عَلَيْهِ تَعَالَى التَّخْصِصُ بِالْجِهَةِ وَجِبَ التَّأْوِيلُ أ.هـ.

السَّابِعُ وَالثَّلَاثُونَ: وقال أيضاً في شرحه المذكور: قال القاضي عياض (١٤٤): لم يختلف المسلمون في تأويل ما يوهم أَنَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ، كقوله تعالى: ﴿أَأَمْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقد أطلق الشَّرْع أَنَّهُ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ، وَأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، فَالْتِمَسُكَ بِالْآيَةِ الْجَامِعَةِ لِلتَّنْزِيهِ الْكُلِّيِّ الَّذِي لَا يَصْحُحُ فِي الْعَقْلِ غَيْرُهُ هِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، عَصَمَةُ لِمَنْ وَفَّقَهُ اللَّهُ تَعَالَى أ.هـ.

الثَّامِنُ وَالثَّلَاثُونَ: قال العلامة النووي (١٤٥) في شرح مسلم: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ التَّجَسُّمِ وَالْإِنْتِقَالِ وَالتَّحْيِيزِ فِي جِهَةٍ وَعَنْ سَائِرِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ أ.هـ.

(١٤٢) هو علي بن خلف بن بَطَّال البكري، القرطبي، شارح صحيح البخاري، كان من أهل العلم والمعرفة، مات سنة (٤٤٩هـ).

انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/٤٧). وانظر كلامه في فتح الباري (١٣/٤١٦).

(١٤٣) هو مُحَمَّد بن خليفة بن عمر التُّونِسِي، المشهور بالأبي، محدِّث، حافظ، فقهِي، مفسِّر، ناظم، له العديد من المصنَّفات، مات سنة (٨٢٨هـ). انظر: معجم المؤلفين (٩/٢٨٧).

(١٤٤) هو الإمام عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، الأندلسي المالكي، إمام، حافظ، علامة، له العديد من المصنَّفات، مات سنة (٥٤٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/٢١٢) فيها بعدها.

(١٤٥) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسين ابن حسين النُّووي، الدَّمَشْقِي، الشَّافِعِي، فقيه، محدِّث، حافظ، لغوي له العديد من المصنَّفات، مات سنة (٦٧٧هـ). انظر: معجم المؤلفين (١٣/٢٠٢).

التَّاسِعُ وَالثَّلَاثُونَ: وقال أيضاً في شرحه المذكور: قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ قَاطِبَةً، فَقِيهِهُمْ وَمُحَدِّثُهُمْ وَمُتَكَلِّمُهُمْ وَنُظَّارُهُمْ وَمُقَلِّدُهُمْ، أَنَّ الظَّوَاهِرَ الْوَارِدَةَ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، أَنَّ يَخْسِفُ بِكُمْ الْأَرْضَ وَنَحْوِهِ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا بَلْ مُتَأَوَّلَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ "أهـ".

الأَرْبَعُونَ: قال العلامة أحمد زروق المالكي (١٤٦) في شرحه على رسالة ابن زيد القيرواني: قال أبو حامد (١٤٧): أَنَّهُ تَعَالَى مُسْتَوٍ عَلَى الْعَرْشِ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالَهُ، وَبِالْمَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ، اسْتَوَاءً مَنْزَهاً عَنِ الْمَهَاسَةِ وَالِاسْتِقْرَارِ، وَالتَّمَكُّنِ وَالْحُلُولِ وَالِانْتِقَالِ، لَا يَحْمِلُهُ الْعَرْشُ، بَلِ الْعَرْشُ وَحَمَلْتَهُ مَحْمُولُونَ بِمَحْضِ قُدْرَتِهِ وَمَقْهُورُونَ فِي قَبْضَتِهِ أَهـ. وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ وَمِنْهُمْ الْأَثَمَةُ الْمُجْتَهِدُونَ. الْحَادِي وَالْأَرْبَعُونَ: وقال أيضاً في شرحه المذكور: قالت الكَرَامِيَّةُ (١٤٨) وَالْمَشْبَهَةُ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِمْ: أَنَّهُ تَعَالَى فَوْقَ الْعَرْشِ، وَهُوَ كَفَرٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الدِّينِ، أَعَاذَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ أَهـ.

الثَّانِي وَالْأَرْبَعُونَ: قال العلامة الكبير زين الدِّين الحنفي (١٤٩) فِي كِتَابِهِ الْبَحْرَ الرَّائِقَ شَرْحَ كَنْزِ الدَّقَائِقِ: وَيَكْفُرُ بِقَوْلِهِ: يَجُوزُ أَنْ يَفْعَلَ اللَّهُ فِعْلاً لَا حِكْمَةَ فِيهِ، وَيُثَبِّتُ الْمَكَانَ لِلَّهِ تَعَالَى. فَإِنْ قَالَ: اللَّهُ

(١٤٦) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عِيْسَى الْبَرْلِسِيِّ، الْفَارِسِيِّ، الْمَالِكِيِّ، الشَّهِيرُ بِزُرُوقٍ، صُوفِيٍّ، فَقِيهٍ، مُحَدِّثٌ، لَهُ الْعَدِيدُ مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ، مَاتَ سَنَةَ (٨٩٩هـ). انظر: معجم المؤلفين (١/١٥٥).

(١٤٧) هُوَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الطُّوسِيِّ الشَّافِعِيِّ الْغَزَالِيِّ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ وَأَعْجُوبَةُ الزَّمَانِ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْبَدِيعَةِ الْعَدِيدَةِ، مَاتَ سَنَةَ (٥٠٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/٣٢٢) فَمَا بَعْدَهَا.

(١٤٨) الْكَرَامِيَّةُ: هِيَ إِحْدَى فِرْقِ الْمَرْجَنَةِ، وَسُمُّوا بِذَلِكَ نِسْبَةً إِلَى مُحَمَّدَ بْنِ كَرَامٍ السُّجِسْتَانِيِّ، وَهُمْ يَثْبُتُونَ صِفَاتَ اللَّهِ تَعَالَى، إِلَّا أَنَّهُمْ يَنْتَهَوْنَ فِيهَا إِلَى التَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ، فَرَعِيْمُهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ كَرَامٍ كَانَ يَرَى أَنَّ رَبَّهُ سَبْعَةُ أَشْبَارٍ بِشِيرِ نَفْسِهِ، وَلَهُمْ فِي الْإِبْيَانِ قَوْلٌ مُنْكَرٌ، حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّ الْإِيْمَانَ هُوَ الْإِقْرَارُ وَالتَّصْدِيقُ دُونَ الْقَلْبِ، وَالْمُنَافِقُونَ عِنْدَهُمْ مُؤْمِنُونَ. انظر: الفرق بين الفرق (ص ٢١٥) فَمَا بَعْدَهَا.

وَمِنَ الْغَرِيبِ الْعَجِيبِ أَنَّ نَجْدَ الشَّيْخِ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- يُثْنِي عَلَى الْكَرَامِيَّةِ وَيَعْتَبِرُهُمْ مِنْ نَظَّارِ الْمُسْلِمِينَ، كَمَا جَاءَ فِي مِنْهَاجِ السُّنَّةِ لَهُ (١/١٨١).

في السَّماء، فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهرها الأخبار لا يكفر، وإن أراد المكان كفر، وإن لم يكن له نيَّة كفر عند الأكثر، وهو الأصحَّ وعليه الفتوى، وبقوله: الله جلس للإنصاف أو قام له وبوصفه تعالى بالفوق أو بالتَّحت. أهـ.

الثَّالِثُ وَالْأَرْبَعُونَ: قال العلامة ملاّ علي القاري في شرحه على متن الفقه الأكبر صفحة (١٣) (١٥٠) وفي القونوي: قال نعيم بن حمَّاد: من شبَّه الله بشيء من خلقه فقد كفر، ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر. وقال إسحاق بن راهويه (١٥١): من وصف الله فشبهه بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم أهـ.

الرَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ: وقال أيضاً في شرحه المتقدِّم ذكره: ومجمل الكلام وزبدة المرام أنَّ الواجب لا يُشبه الممكن ولا الممكن يشبه الواجب، فليس بمحدود، ولا معدود، ولا متصوَّر، ولا متبعض، ولا متحيِّز، ولا مركَّب، ولا متناه، ولا يوصف بالمائيَّة والماهيَّة (١٥٢)، ولا بالكيفيَّة من اللون، والطَّعم، والرَّائحة، والحرارة، والبرودة، واليبوسة، وغير ذلك ممَّا هو من صفات الأجسام، ولا

(١٤٩) هو الإمام فخر الدِّين أبو عمر الزَّيلعي الصُّوفي البارع عثمَان بن علي بن محجن . مات سنة (٧٤٣هـ) . انظر: طبقات الحنفيَّة (ص ٢٩٤) .

(١٥٠) انظر: شرح الفقه لعلِّي القاري (ص ٥١)، طبعة دار النفائس، بيروت، ط ١٩٩٧م .

وشرح القونوي اسمه (الرُّبْدَة شرح العمدة) أي شرح العمدة في أصول الدِّين، لأبي المعين ميمون النَّسفي .

(١٥١) هو إسحاق بن راهوية، أبو يعقوب، سيِّد الحفَّاظ، شيخ المشرق، كان فقيهاً عارفاً، مات سنة (٢٣٨هـ) . انظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٥٨ فما بعدها) .

(١٥٢) المائيَّة؛ ترادف الماهيَّة: وإن اختلف وجه التَّسمية، فالماهيَّة منسوبة إلى ما هو، وتطلق على الحقيقة باعتبار صلوحها للجواب عن السُّؤال بما هو، كما تطلق عليها باعتبار أن تحقِّق الشَّيء بها، والمائيَّة منسوبة إلى ما باعتبار صلوحها للجواب عن السُّؤال بما، لأنَّ معنى قولنا ما هو: من أي جنس هو . يعني أنَّ المراد بالمائيَّة المجانسة بعلاقة أنَّ معنى قولنا ما هو من أي جنس هو ... ثمَّ إنَّ قوله: لا يوصف بالمائيَّة معناه أنَّه لا يليق أن يسأل عنه بما المقيدة للمجانسة، لأنَّها للسُّؤال عن الماهيَّة المشتركة، وهو تعالى منزَّه عنها . انظر: هامش شرح العقائد النَّسفية (ص ٩٤) .

متمكّن في مكان لا علو ولا سفلى، ولا غيرهما ولا يجري عليه زمان كما يتوهّمه المشبّهة والمجسّمة والحلوليّة، وليس حالاً ولا محلاً أهـ.

الخامس والأربعون: وقال أيضاً في شرحه المذكور بعد قول الإمام أبي حنيفة "ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة" (١٥٣):

أي: لا في غاية من القرب ولا في نهاية من البعد ولا يوصف تعالى بالاتّصال، ولا ينعت بالانفصال، ولا بالحلول والاتّحاد، كما يقوله الوجوديّة (١٥٤)، المائلون إلى الاتحاد أهـ.

(١٥٣) لأنّ المسافة لا تتحقّق إلّا بين جسمين ، ولما كان الله تعالى يتعالى عن الجسميّة ، إذن انتفت المسافة بينه وبين خلقه سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] . روى البخاري (١٥٧/٩ برقم ٧٥٣٦) بسنده عن أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم يرويه عن ربه، قال: «إِذَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِذَا أَتَانِي مَشْيًا أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً» . وهنا نسأل إخواننا وأحبّتنا الذين يدعون السلفيّة : كيف يتقرّب العبد من ربه شبراً -على الظاهر- وأنتم تضعونه على العرش، أم كيف يُقاس هذا التقرّب بالذراع ؟ أم كيف يذهب الإنسان إلى خالقه تعالى ماشياً؟! وكيف يأتيه الله تعالى مهزولاً -على الظاهر-؟ لا مناص هنا من التأويل ، التأويل الذي هاجمتم ورجتم كلّ من قال به ، ورميتموه -أي المؤولة- بأفدع الألفاظ وأقساها . يقول الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٥١٣/١٣) في تعليقه على هذا الحديث : " قَالَ بَن بَطَّال : وَصَفَ سُبْحَانَهُ نَفْسُهُ بِأَنَّهُ يَتَقَرَّبُ إِلَى عَبْدِهِ ، وَوَصَفَ الْعَبْدَ بِالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ ، وَوَصَفَهُ بِالِاتِّبَانِ وَهُرَوَلَةٍ ، كُلُّ ذَلِكَ يَحْتَمِلُ الْحَقِيقَةَ وَالْمَجَازَ ، فَحَمَلُهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ يَقْتَضِي قَطْعَ الْمَسَافَاتِ وَتَدَانِي الْأَجْسَامِ ، وَذَلِكَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى مُحَالٌ ، فَلَمَّا اسْتَحَالَتِ الْحَقِيقَةُ تَعَيَّنَ الْمَجَازُ لِشَهْرَتِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَيَكُونُ وَصْفُ الْعَبْدِ بِالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ شَبْرًا وَذِرَاعًا ، وَإِتْيَانُهُ وَمَشْيُهُ مَعْنَاهُ : التَّقَرُّبُ إِلَيْهِ بِطَاعَتِهِ وَأَدَاءِ مُفْتَزَضَاتِهِ وَنَوَافِلِهِ ، وَيَكُونُ تَقَرُّبُهُ سُبْحَانَهُ مِنْ عَبْدِهِ وَاتِّبَانُهُ وَالْمَشْيُ -عِبَارَةٌ عَنْ إِثَابَتِهِ عَلَى طَاعَتِهِ وَتَقَرُّبِهِ مِنْ رَحْمَتِهِ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ : " أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً " ، أَيُّ : أَنَّهُ تَوَابَى مُسْرِعًا . وَنُقِلَ عَنِ الطَّبْرِيِّ : أَنَّهُ إِنَّمَا مَثَلُ الْقَلِيلِ مِنَ الطَّاعَةِ بِالشَّبْرِ مِنْهُ ، وَالضَّعْفُ مِنَ الْكَرَامَةِ وَالنَّوَابِ بِالذِّرَاعِ ، فَجَعَلَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى مَبْلَغِ كَرَامَتِهِ لِمَنْ أَدَمَّنَ عَلَى طَاعَتِهِ أَنَّ ثَوَابَ عَمَلِهِ لَهُ عَلَى عَمَلِهِ الضَّعْفُ ، وَأَنَّ الْكَرَامَةَ مُجَاوِزَةٌ حَذَهُ إِلَى مَا يُشَبِّهُهُ اللَّهُ تَعَالَى " .

(١٥٤) ليست الوجوديّة نظريّة فلسفيّة واضحة المعالم ، محدّدة الاتجاه شاملة لمسائل الكون والحياة ، ولا هي حلول إيجابيّة -أو حتّى سلبية- للمشاكل الكثيرة التي تُجابه الإنسان . وإنّما هي في واقع الأمر اتّجاهات متعدّدة ، وأفكار

متباينة ، قلقه ، لم تختمر حتّى في أذهان الدّاعين لها . وللوجوديّة في العصر - الحاضر مدرستان : إحداهما مؤمنة ، والأخرى ملحدة ، ومن أبرز رجال الوجوديّة المؤمنة الفيلسوف الألماني الكاثوليكي المعاصر "كارل جاسبرز" . أمّا الفيلسوف الفرنسي "جان بول سارتر" فمن أبرز رجال الوجوديّة الملحدة . كما يعترف نفسه بذلك في كتابه "الوجوديّة مذهب إنساني" .

والجدير بالذكر أنّ الوجوديّة الملحدة هي التي تتولّى القيادة ، وهي المقصودة بمفهوم الوجوديّة الحاضرة المتداولة على السّنة المراهقين والمراهقات في الغرب ، وفي الشّرق أيضاً . ذلك لأنّ الوجوديّة المؤمنة تنحصر في دائرة ضيّقة ، لم يلتف حولها إلّا جمع من المفكرين المبعثرين هنا وهناك .

إنّ الوجوديّة في أبسط مفاهيمها تمرد على الواقع التّاريخي الإنساني ، وحرب شعواء على التّراث الضّخم الذي بناه الأنبياء والمصلحون والفلاسفة والشّعراء ، وأصحاب العقول النّيّة .

والوجوديون يؤمنون إيماناً مطلقاً بالوجود الإنساني ، ويتّخذونه منطلقاً لكلّ تفكير ، ويعتقدون أنّ النظريّات الفلسفيّة التي سادت في القرون الوسطى والحديثة لم تحل مشكلة الإنسان ، ولم تعالج واقعه القلق الكئيب المضطرب . وبالتالي فإنّ الإنسان من حيث هو موجود لم يتسن له أن يحلم حتّى بأماله في ظلّ تلك الفلسفات . وأنّ فرديّته وتفكيره الشّخصي ووجوده الحرّ وغرائزه وعواطفه ، لم تجد الصّدر الرّحب من المثاليّات أو المعالجات التي لا تتّصل بأعماق الإنسان النّفسيّة .

فالوجوديّة من حيث المبدأ هي محاولة لإعادة الاعتبار الكلّي إلى الإنسان نفسه دون سواه ، حتّى وإن كان سواه خالقاً ، وهي كذلك ثورة على اتّجاه يدعو إلى نزع الفرديّة الكاملة منه .

ويقول سارتر في إثبات وجود الإنسان من خلال تفكيره : "الإنسان ليس فقط موجوداً كما يتصوّر وجود نفسه ، لأنّه وحده متصوّر لها" ثمّ يقول : "فنحن نريد أن نقول : أنّ الإنسان موجود قبل كلّ شيء" .

وفي سبيل أن تُثبت الوجوديّة للإنسان الوجود المطلق ، ذهبت إلى إنكار وجود الله والأديان والمعارف العقليّة ، لأنّ تلك الأمور ليست لها علاقة بوجود الإنسان على الأرض . وهي -في زعمها- عائق أمام تطلّع الإنسان نحو المستقبل .

يقول سارتر : ليست القضية أن نؤمن بوجود الخالق ، ولكننا نعتقد أنّ المشكلة ليست وجوده أم لا . المشكلة هي أنّ الإنسان يجب أن يجد نفسه الضّائعة . ويجب أن يقتنع أنّ آية قوّة لا تستطيع أن تخلّصه من نفسه ، ولكي يكون الإنسان كذلك وجب أن يكون حرّاً فيما يفعل . يثبت وجوده كما يشاء ، وبأي وجه يريد .

السَّادِسُ وَالْأَرْبَعُونَ: وقال أيضاً في كتابه السَّالِفُ الذِّكْرُ (١٥٥): قال الإمام الأعظم رحمه الله تعالى في كتابه الوصية: نَقَرُ بأنَّ الله على العرش استوى من غير أن يكون له حاجة إليه، واستقرار عليه، وهو الحافظ للعرش وغير العرش، فلو كان محتاجاً لما قدر على إيجاد العالم وتدبيره، كالمخلوق، ولو صار محتاجاً إلى الجلوس والقرار، فقبل خلق العرش أين كان الله تعالى؟ فهو منزَّه عن ذلك، وتعالى عنه علواً كبيراً أهـ.

وقال في شرح قول الإمام: "ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة": أي لا في غاية من القرب ولا في نهاية من البعد، ولا يُوصف تعالى بالاتِّصال، ولا ينعت بالانفصال، ولا بالحلول والاتحاد، كما يقوله الوجودية المائلون إلى الاتحاد، فرويته ثابتة بالكتاب والسُّنَّة إلا أنها متشابهة من حيث الجهة

فالوجوديون يصوغون فكرتهم في هذه الفرضية "الوجود قبل الجوهر" أي قبل الماهية، ويقولون: "أنا حرٌّ كلّ الحرية، وليس لي اختيار في ذلك، فأنا مجبر أن أكون حرّاً اختار ما أريد"، وبها أن تقيد الإنسان بماضيه، وبما فيه مخالف لهذا الاختيار وجب أن يكون الإنسان مخيراً في طرح هذا الماضي، وإنكار القيود كلّها، سواء أكانت تلك القيود دينية أو اجتماعية أو فلسفية أو منطقية .

إنَّ هذا الاتجاه عام بين الوجوديين كلّهم، ملحدتهم ومؤمنهم، فالأخرون يقولون: إنَّ الإنسان يجب أن لا يعيش الدِّين إلا لتجربة صوفيّة في ضميره . أمّا حياته العلميّة الإنسانيّة فمقودة لإرادته المطلقة في اختياره الصّفة التي يريدّها، والتي تتفق وتنسجم مع رغباته وميوله في الحياة، وهذه هي العلمانيّة في أجلى صورها والتي تريد أن تسلب خالق الكون ومبدع الوجود ألوهيته وربوبيته وإرادته .

وهذا في نظري إلغاء لوجود الله في صورة أخرى .

ومجمل القول: إنَّ الوجودية لا تؤمن بقيم خالدة توجه سلوك النّاس، لأنّها منذ البداية لا تؤمن بخالق القيم، وباعث الأكوان، استمع إلى سارتر يقول: "فإذا كان الله غير موجود فإنّنا لا نجد أمامنا قيماً تسير تصرّفاتنا وتجعلها شرعيّة" . وهكذا اعتمدت الوجودية الإلحاد مبداً تنطلق منه إلى النّاتج الطبيعيّة التي تتبع ذلك . يقول سارتر: "الوجودية ليست جهداً لاعتماد الإلحاد بمبدأ تنطلق منه، لنخلص إلى جميع النّاتج الممكنة" . انظر: الوجودية، للدكتور محسن عبد الحميد (ص ٣ فما بعدها) .

(١٥٥) انظر: الفقه الأكبر (ص ٩٤-٩٥)، طبعة دار النّفّاس .

والكمية والكيفية، فنثبت ما أثبتته النقل، وننفي عنه ما نزهه العقل، كما أشار إلى هذا المعنى بقوله:
﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أهـ.

السَّابِعُ وَالْأَرْبَعُونَ: قال الإمام الشَّافعي رحمته الله في كتابه "الفقه الأكبر" صفحة (١٧) (١٥٦): فصل:
واعلموا أنَّ الباري لا مكان له، والدليل عليه هو أنَّ الله تعالى كان ولا مكان فخلق المكان وهو على
صفته الأزليَّة كما كان قبل خلقه المكان، لا يجوز عليه التَّغيير في ذاته ، والتَّبديل في صفاته، ولأنَّ ما
له مكان وله تحت يكون متناهى الذات محدوداً والمحدود مخلوق. تعالى الله عن ذلك، ولهذا المعنى
استحال عليه الزَّوجة والولد، لأنَّ ذلك لا يتمُّ إلَّا بالمباشرة والاتِّصال والانفصال، فكذاك الزَّوجة
والولد في صفته تعالى مُحال. فإن قيل: قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، يقال له:
إنَّ هذه الآية من المشابهة التي يحار في الجواب عنها وعن أمثالها لمن لا يريد التَّبَحُّر في العلم، أي:
يمرَّ بها كما جاءت، ولا يبحث عنها، ولا يتكلَّم فيها، لأنَّه لا يأمن الوقوع في الشُّبه والورطة إذا لم
يكن راسخاً في العلم، ويجب أن يعتقد في صفة الباري ما ذكرناه، وأنَّه لا يحويه مكان، ولا يجري
عليه زمان، منزَّه عن الحدود والنِّهايات، مستغن عن المكان والجهات: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ
السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ويتخلَّص عن هذه المهالك. ولهذا زجر مالك السَّائل حين سأله عن
هذه الآية، فقال: الاستواء مذكور، وكيفيَّته مجهولة، والإيمان به واجب، والسُّؤال عنه بدعة، ثمَّ
قال: فإن عدت إلى مسألتك أمرت بضرب رقبتك، أعاذنا الله تعالى وإياكم من التَّشبيه أهـ. كلام
الإمام الشَّافعي رضي الله تعالى عنه.

الثَّامِنُ وَالْأَرْبَعُونَ: قال الإمام الكمال بن الهمام (١٥٧) في "المسيرة" وشارحه ابن أبي
شريف (١٥٨)، ما ملخصه (١٥٩): ليست ذات الله المقدَّسة في جهة من الجهات الست ، ولا في مكان

(١٥٦) انظر: الفقه الأكبر للشافعي (ص ٢٠-٢١).

(١٥٧) هو محمَّد بن عبد الواحد السِّيَاسي ثمَّ السَّكندري ، كمال الدِّين الحنفي المعروف بابن الهمام ، له العديد من
المصنَّفات ، مات سنة (٨٦١هـ) . انظر: كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون (٦/ ٢٠١).

من الأمكنة، لأنَّ الجهات السَّت حادثة بإحداث الإنسان ونحوه ممَّا يمشي- على رجلين كالطَّير، فقبل خلق العالم لم يكن فوق ولا تحت إذ لم يكن ثمَّ حيوان، وقد كان تعالى موجوداً في الأزل ولم يكن شيء من الموجودات، فقد كان تعالى لا في جهة لثبوت حدوث الجهة، ولا يتحيَّز لبطلان الجوهرية والجسمية في حقِّه تعالى، إذ الحيَّز مختصُّ بذلك، وهو سبحانه وتعالى منزَّه عن ذلك أهد. التَّاسِعُ وَالْأَرْبَعُونَ: قال العلامة الجليل سعد الدين التَّفْتَازاني (١٦٠) في كتابه: تهذيب الكلام صفحة (١١٣):

والقول بأنَّه تعالى جسم على صورة إنسان أو غيره، وفي جهة العلو مماساً للعرش أو محاذياً له، تمسكاً بأنَّ كلَّ موجود جسم أو جسماني ومتحيَّز أو حالٌّ فيه ومتَّصل بالعالم أو منفصل عنه، جهالة والنصوص مؤوَّلة أهد.

وقال محشية محمد وسيم الكردستاني في صفحة (١١٤) تعليقاً عليه بعد كلام ما نصَّه: وأما ما تقرَّر في فِطْرة العقلاء مع اختلاف آرائهم من التَّوجُّه إلى العلو في الدُّعاء، ورفع الأيدي إلى السَّماء، فليس من جهة اعتقادهم أنَّه في تلك الجهة، بل من جهة أنَّ السَّماء قِبلة الدُّعاء، منها تتوقَّع الخيرات والبركات، وهبوط الأنوار، ونزول الأمطار المحيى للأقطار أهد. الخَمْسُونَ: قال المحقِّق الجلال الدَّواني على العقائد العضدية: ويستحيل عليه تعالى التَّحيَّز والجهة، ولا يصحُّ عليه الحركة والانتقال أهد.

(١٥٨) هو محمد بن محمد بن أبي بكر علي بن شريف مسعود رضوان المَري، كمال الدِّين المقدسي الشَّافعي، له العديد من المصنَّفات، مات سنة (٨٣٣ هـ). انظر: كشف الظُّنون (٦/٢٢٢).

(١٥٩) انظر: المسامرة شرح المسامرة (ص ٤٢-٤٣)، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ هـ.

(١٦٠) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التَّفْتَازاني (سعد الدِّين)، عالم مشارك في النُّحو، والتَّصريف، والبيان، والفقه، والأصليين والمنطق، وغير ذلك، له العديد من المصنَّفات، مات سنة (٧٩١ هـ). انظر: معجم المؤلفين (٢٨٨/١٢).

الْحَادِي وَالْخَمْسُونَ: قال الإمام السَّنُوسِي (١٦١) في عقيدة أهل التَّوْحِيد الكَبْرَى: ومن هنا (يعني من وجوب قدمه وبقائه تعالى) تعلم وجوب تنزُّهه تعالى عن أن يكون جَرْمًا أو قائمًا به أو محاذيًا له أو في جهة له أو مرتسمًا في خياله، لأنَّ ذلك كلُّه يُوجب مماثلته للحوادث، فيجب له ما وجب لها، وذلك يقدر في وجوب قدمه وبقائه، بل وفي كلِّ وصف من أوصاف ألوهيَّته أهـ.

الثَّانِي وَالْخَمْسُونَ: قال العَلَّامة الدَّسُوقِي (١٦٢) في حاشيته على أمِّ البراهين (١٦٣): أنَّه يستحيل عليه تعالى أن يكون له جهة، لأنَّ الجهات من عوارض الجسم، والله تعالى يستحيل عليه أن يكون جسمًا أهـ.

الثَّالِثُ وَالْخَمْسُونَ: قال العَلَّامة الهدهدي (١٦٤) في شرحه على السَّنُوسِيَّة: وكذا يستحيل عليه تعالى أن يكون في جهة، لأنَّه لو كان في جهة لزم أن يكون متحيِّزًا أهـ.

الرَّابِعُ وَالْخَمْسُونَ: قال الفخر الرَّازِي في كتابه "محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين" (١٦٥): إنَّ الله تعالى ليس في شيء من الجهات خلافاً للكرامِيَّة، لنا: أنَّه ليس بمتحيِّز ولا حال في المتحيِّز، وما كان كذلك لم يكن في جهة أصلاً، وذلك معلوم بالضرورة أهـ. وأطال في ذلك.

الخَامِسُ وَالْخَمْسُونَ: قال المحقِّق القاضي عضد الدِّين عبد الرَّحمن الإيجي في كتاب "المواقف" (١٦٦): إنَّ الله تعالى ليس في جهة من الجهات، ولا مكان من الأمكنة، وخالف فيه

(١٦١) هو محمَّد بن يوسف بن عمر بن شعيب السَّنُوسِي، التَّلَمْسَانِي الحَسَنِي، محدِّث، متكلم، منطقي، مقرئ، له العديد من المصنَّفات، مات (٨٩٥هـ). انظر: معجم المؤلِّفين (١٢/١٣٢).

(١٦٢) هو محمَّد بن أحمد بن عرفة الدَّسُوقِي، المالكي، عالم مشارك في الفقه، والكلام، والنحو، والبلاغة، والمنطق، له العديد من المصنَّفات، مات سنة (١٢٣٠هـ). انظر: معجم المؤلِّفين (٨/٢٩٢).

(١٦٣) انظر: حاشية الدَّسُوقِي على أمِّ البراهين (ص ٢٠١-٢٠٢)، طبع المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، ١٩٨٤ م.

(١٦٤) انظر: حاشية الشرقاوي على أمِّ البراهين (ص ٨٦).

(١٦٥) انظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين (ص ٢٢٧)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١،

المشبهة وخصصوه بجهة الفوق، لنا: في إثبات هذا المطلوب وجوه: الأول: لو كان الرب تعالى في مكان أو جهة لزم قدم المكان أو الجهة، وقد برهنّا على أنّه لا قديم سوى الله تعالى، وعليه الاتفاق من المتخاصمين. والثاني: المتمكّن محتاج إلى مكان، بحيث يستحيل وجوده بدونه، والمكان مستقلّ عن المتمكّن، لجواز الخلاء، فيلزم إمكان الواجب ووجوب الممكن، وكلاهما باطل. وأطال رحمه الله تعالى في ذلك.

السادس والخمسون: قال العلامة نجم الدين نصر- الله البغدادي في كتابه "إشارة التّبيه في كشف شبه أهل التّشبيه": قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] الجواب عن كشف شبهتهم من طريق العلم الأصولي: أنّ المماسّة والمحاذاة مستحيلة عليه عزّ وجلّ، لأنّه سبحانه وتعالى لو كان محاذياً لبعض أجزاء العالم، لم يخل ذلك الجزء أن يكون أكبر أو أصغر أو مساوياً، فإن كان أصغر، فقد قدر سبحانه وتعالى ببعض الأجزاء، وذلك مستحيل، وإن كان بقدره، فقد جعل له مثلاً، وهو مستحيل، وإن كان أكبر، فقد قدر سبحانه وتعالى ببعض الأجزاء، وهي فاضلة عنه (١٦٧)، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، وهو سبحانه وتعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وأطال رحمه الله تعالى في ذلك.

السابع والخمسون: قال الفخر الرّازي في كتابه "أساس التّقديس" (١٦٨)، في تفسير قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: لا يجوز أن يكون مراد الله تعالى من ذلك الاستواء هو الاستقرار على العرش، ويدلّ عليه وجوه وأطال بذكر الوجوه.

(١٦٦) انظر: المواقف (ص ٢٧٠-٢٧١)، مكتبة المتنبّي، القاهرة.

والإيجي هو: عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، الشّيرازي، الشّافعي، عضد الدّين، عالم مشارك في العديد من العلوم، له العديد من المصنّفات، مات سنة (٧٥٦هـ). انظر معجم المؤلّفين (١١٩/٥).

(١٦٧) أي: زائدة.

(١٦٨) انظر: أساس التقديس (ص ١٧٧-١٧٨)، طبع دار الجليل، بيروت، ط ٣، ١٩٩٣ م.

الثَّامِنُ وَالْخَمْسُونَ: وقال أيضاً في كتابه المذكور: "الثَّامِنُ" أَنَّهُ تَعَالَى كَانَ وَلَا عَرْشَ وَلَا مَكَانَ، فلما خلق العرش فيستحيل أن يقال: أَنَّهُ تَعَالَى صَارَ مُسْتَقَرًّا عَلَى الْعَرْشِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وكلمة ثُمَّ لِلتَّارِيخِيِّ أَهـ.

التَّاسِعُ وَالْخَمْسُونَ: وقال أيضاً في كتابه المذكور (١٦٩): "التَّاسِعُ" أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، ينفي كونه مُسْتَقَرًّا عَلَى الْعَرْشِ، وليس تأويل هذه الآيات أولى من تأويل الآية التي يتمسكون بها يعني: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] أَهـ.

السُّتُونَ: وقال الرَّازِي أيضاً في كتابه المتقدِّم ذكره: "العاشر": أَنَّ الدَّلَائِلَ الْعَقْلِيَّةَ الْقَاطِعَةَ الَّتِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا تَبْطُلُ كَوْنَهُ تَعَالَى مُخْتَصَّصًا بِشَيْءٍ مِنَ الْجِهَاتِ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْإِسْتِوَاءِ الْإِسْتِقْرَارُ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ هُوَ الْإِسْتِيلَاءُ وَالْقَهْرُ وَنَفَازُ الْقَدْرِ، وَجَرِيَانُ أَحْكَامِ الْإِلَهِيَّةِ، وَهَذَا مُسْتَقِيمٌ عَلَى قَانُونِ اللَّغَةِ، وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ (١٧٠).

الْحَادِي وَالسُّتُونَ: وقال أيضاً في كتابه سابق الذِّكْرَ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي جِهَةٍ مَا نَصَّه (١٧١):

البرهان الثاني: في بيان أَنَّهُ يَمْتَنَعُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَيِّزًا، هُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُتَحَيِّزًا لَكَانَ مُتَنَاهِيًا، وَكُلُّ مُتَنَاهٍ مُمْكِنٌ، وَكُلُّ مُمْكِنٍ مُحْدَثٌ، فَلَوْ كَانَ مُتَحَيِّزًا لَكَانَ مُحْدَثًا، وَهَذَا مُحَالٌ فَذَلِكَ مُحَالٌ. وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ. الثاني والسُّتُونَ: قال المحقِّقُ الفخر الرَّازِي في كتابه السَّالِفِ الذِّكْرَ (١٧٢) مَا نَصَّه: البرهان الرابع: لو كان إله العالم متحيزًا، لكان مركَّبًا، وهذا مُحَالٌ، فَكَوْنُهُ مُتَحَيِّزًا مُحَالٌ. وَأَطَالَ فِي شَرْحِ ذَلِكَ.

(١٦٩) انظر أساس التقديس (ص ١٧٨).

(١٧٠) انظر أساس التقديس (ص ١٧٨).

(١٧١) انظر أساس التقديس (ص ٤٧).

الثَّالِثُ وَالسُّتُونُ: وقال حجة الإسلام الغزالي في كتابه: إجمال العوام عن علم الكلام (١٧٣) ما نصّه: من خطر بباله، يعني: واعتقد أنّ الله جسم مركّب من أعضاء فهو عابد صنم، فإنّ كلّ جسم مخلوق، وعبادة المخلوق كفر، وعبادة الأصنام كانت كفراً، لأنّه مخلوق، وكان مخلوقاً لأنّه جسم، فمن عبد جسماً فهو كافر بإجماع الأئمة السلف منهم والخلف. أهـ.

الرَّابِعُ وَالسُّتُونُ: وقال العلامة المحقق محمد بن أحمد اللبّان (١٧٤) في كتابه: رد الآيات المتشابهات إلى الآيات المحكمات (١٧٥)، ما نصّه: ومن المتشابهة صفة الفوقيّة: وقد جاء بها الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وقوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، فوق كلمة موضوعة لإفادة جهة العلو، والله تعالى منزّه عن الجهات، وإنّما المراد منها حيث أطلقت على الله سبحانه وتعالى إفادة العلو الرتبي (١٧٦). ومما يدلّ على عدم اختصاصه بجهة فوق، قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُهُ﴾

(١٧٢) انظر أساس التقديس (ص ٤٩).

(١٧٣) انظر إجمال العوام عن علم الكلام (ص ٧).

(١٧٤) هو العلامة محمد بن أحمد بن عبد المؤمن بن اللبّان الأسعدي: شمس الدّين الدمشقي الأصل والمولد، المصري المقام، الشافعي المذهب، الأشعري المعتقد، الشاذلي الطّريقة، برع في عدّة من العلوم كالفقه، والأصول، والنحو، والتّصوّف، له العديد من المنظّمات، منها: رد معاني الآيات المتشابهات إلى معاني الآيات المحكمات، إزالة الشُّبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات، ألفيّة في النّحو، مات بالطّاعون سنة (٧٤٩هـ)، أثناء توجّهه لأداء فريضة الحجّ. انظر: شذرات الذهب (٣/ ١٦٥)، طبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٥٤).

(١٧٥) وقد طُبِعَ الكتاب حديثاً باسم: "إزالة الشُّبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات" وأصدرته دار البيان العربي، القاهرة، وانظر كلام ابن اللبّان فيه (ص ٩٧).

(١٧٦) حدث تلاعبٌ في النسخة التي أصدرتها دار البيان العربي بالقاهرة، وكذا تزيف وتحرّيف، فبدلاً من قول المؤلّف: "إفادة العلو الرتبي" حرّفت إلى: "إفادة العلو الحقيقي" وهذا بحدّ ذاته خيانة علميّة. مع أن الكلام اللاحق للمؤلّف ينسف ما حرّفوه نسفاً.

الله» [البقرة: ١١٥] ، وقوله : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] ، وقوله : ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] ، وآيات كثيرة يطول ذكرها (١٧٧). ولو كان في جهة العلو لتعارضت هذه الآيات واختلفت، وهو مناف لقوله تعالى:

(١٧٧) ومن تلك الآيات والأحاديث :

قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨] .

وقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩] .

وقوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] .

وقوله تعالى : ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧] .

قوله تعالى : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] .

وقوله تعالى : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] .

وقوله تعالى : ﴿كَلَّا لَا تَطِعُهُمْ وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩] .

وقوله ﷺ : «إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ، أَوْ إِنْ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ، فَلَا يَبْزُقَنَّ أَحَدُكُمْ قَبْلَ قِبَلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ» . أخرجه البخاري (٩٠/١) برقم (٤٠٥) .

وقوله ﷺ : «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يَصَلِّي، فَلَا يَبْصُقْ قَبْلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى» . أخرجه البخاري (٩٠/١) برقم (٤٠٦) .

وقوله ﷺ : «مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ رَبِّهِ فَيَتَنَخَّعُ أَمَامَهُ، أُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يُسْتَقْبَلَ فَيَتَنَخَّعَ فِي وَجْهِهِ؟ فَإِذَا تَنَخَّعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَخَّعْ عَنْ يَسَارِهِ، تَحْتَ قَدَمَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقُلْ هَكَذَا» وَوَصَفَ الْقَاسِمُ -أحد رجال السند- فِتْقَلَ فِي ثَوْبِهِ، ثُمَّ مَسَحَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ . أخرجه مسلم (٣٨٩/١) برقم (٥٥٠) .

وقوله ﷺ : «أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، إِنَّكُمْ لَيْسَ تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا، وَهُوَ مَعَكُمْ» . أخرجه البخاري (٥٧/٤) برقم (٢٩٩٢) ، مسلم (٢٠٧٦/٤) برقم (٢٧٠٤) واللفظ له .

وقوله ﷺ : يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَالٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَالٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشَيْءٍ تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذَرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذَرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْسِيهِ أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً " . أخرجه البخاري (١٢١/٩) برقم (٧٤٠٥) ، مسلم (٢٠٦١/٤) برقم (٢٦٧٥) .

﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] . وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ» (١٧٨). فنفى تقييده بجهة فوق، وهو لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

والذي يجمع بين الآيات والأحاديث يعلم أن العلو له اعتباران: اعتبار إضافي واعتبار حقيقي، فعلو المخلوقات بعضها فوق بعض إنما هو علو إضافي، لأن ما من مخلوق له جهة علو إلا هو مستعل بالنسبة إلى مخلوق آخر. وهذا العلو الإضافي قسمان: قسم حسي، وهي الجهات المكائنة المخصوصة بالجواهر المقتضية للحيز. وقسم معنوي، وهو المفهوم بالنسبة إلى درجات الكمال العرفاني لأرباب القلوب. والكمال الوهمي لأرباب التقوى، قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الزخرف: ٣٢] ، وقال: ﴿انْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٢١] ، هذا كله في العلو الإضافي. وأمّا العلو الحقيقي فإنما هو الله سبحانه وتعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، وهذا العلو محقق قبل الجهات والأماكن، مفهوم بدون اعتبار النسب والإضافات في جميع تجلياته على مخلوقاته بأسماؤه وصفاته، وإنما يعرفه ويشهده أرباب البصائر والقلوب.

تنبيه: إذا أردت أن تحقق أن فوقيته ليست فوقية مكانية، وإنما هي الفوقية الحقيقية بقهر الربوبية للعبودية ففكر في حديث: "كان الله ولا شيء معه" (١٧٩)، ولم يتجدد بخلقه للسموات علو، ولا لخلقه للأرض نزول، ولا لخلقه للعرش استواء، وإنما عن تجلي أسمائه وصفاته نشأت أعداد

(١٧٨) أخرجه مسلم (١/٣٥٠ برقم ٤٨٢).

(١٧٩) الحديث الصحيح هو بلفظ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرُهُ...». أخرجه البخاري (٤/١٠٥ برقم ٣١٩١)، وقد سبق الكلام على ذلك...

مخلوقاته غير مماسة له، ولا منتسبة إليه بفوق ولا تحت، ولا شيء من الجهات، قال الله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾ [الأعلى: ١-٢]. فوصفه بالأعلى حال اتصافه بالخلق، فدلّ على أنّ علوه محقق قبل الخلق، ولذا قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]. وصف نفسه آخر الآية بالعلو والتنزيه في قوله سبحانه وتعالى بعد ذكره قبضه الأرض وطيه للسماء، فدلّ على أنّ علوه حقيقي لا مكاني أهـ وأطال رحمه الله تعالى في شرح ذلك المقام.

الخامس والسُّتون: قال المحقق ابن اللبّان في كتابه المتقدّم ذكره (١٨٠) في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]:

الاستواء بمعنى الاستقرار لا يصحّ نسبته إليه تعالى، لاستحالته في حقّه تعالى، وعدم وضع اللفظ له، لأنّ استوى افتعل من السَّواء، وأصله العدل، وحقيقة الاستواء المنسوب إلى ربّنا تعالى في كتابه بمعنى اعتدل، أي: أقام العدل، وأصله من قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨].

والعدل هو استواءه، ويرجع معناه إلى أنّه أعطى بعزّته كلّ شيء خلقه موزوناً بحكمته للتعرّف إلى خلقه بوحدانيّته، ولذا قرنه بقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨] أهـ، وأطال في ذلك.

السادس والسُّتون: وقال أيضاً في كتابه سالف الذكر: من الأحاديث المشابهة أحاديث نزوله سبحانه وتعالى كلّ ليلة إلى سماء الدنيا، وهو لا يستلزم إثبات الجهة، ولا اتّصافه تعالى بالحركة والنقل، فإنّ ذلك محال كما ثبت في كتب الكلام (١٨١). أهـ، وأطال رحمه الله تعالى في شرح ذلك المقام.

(١٨٠) انظر: إزالة الشُّبهات عن الآيات والأحاديث المشابهات (ص ١٠٥-١٠٦).

(١٨١) انظر: إزالة الشُّبهات عن الآيات والأحاديث المشابهات (ص ١١٧).

السَّابِعُ وَالسُّتُونَ: قال العلامة جمال الدين عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي في كتابه "دفع شبه التشبيه" صفحة (٢٠) (١٨٢) ما نصّه: الحق سبحانه وتعالى لا يُوصف بالتحيز، لأنّه لو كان متحيّزاً لم يخل إمّا أن يكون ساكناً في حيّزه أو متحرّكاً عنه، ولا يجوز أن يُوصف بحركة ولا سكون ولا اجتماع ولا افتراق، ومن جاور أو باين فقد تناهى ذاتاً، والتّناهي إذا اختصّ بمقدار استدعى تخصّصاً. وكذا ينبغي أن يقال: ليس بداخل العالم وليس بخارج منه، لأنّ الدخول والخروج من لوازم المحتيّزات، فهما كالحركة والسكون وسائر الأعراض التي تحسّ بالأجرام. أهـ.

الثَّامِنُ وَالسُّتُونَ: وقال أيضاً في كتابه المتقدّم ذكره (١٨٣): قد قال القاضي أبو يعلى (١٨٤) "في كتابه (المعتمد): إنّ الله عزّ وجلّ لا يوصف بالمكان أهـ.

التَّاسِعُ وَالسُّتُونَ: وقال أيضاً في كتابه المذكور صفحة (٢٢) (١٨٥): ومن الآيات قوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [المك: ١٦]، قد ثبت قطعاً أنّ الآية ليست على ظاهرها، لأنّ لفظة ﴿فِي﴾

(١٨٢) انظر: دفع شبه التشبيه (ص ١٢٩-١٣٠)، طبع دار الإمام النووي، عمان.

وابن الجوزي هو الإمام العلامة، الحافظ المفسّر، شيخ الإسلام، جمال الدين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمّد، ينتهي نسبه إلى سيّدنا أبي بكر الصديق، القرشي، التيمي البكري البغدادي، صاحب التّصانيف البديعة، مات سنة (٥٩٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٢١/٣٦٥ فما بعدها).

(١٨٣) انظر: دفع شبه التشبيه (ص ١٣٧-١٣٨)، طبع دار الإمام النووي، عمان.

(١٨٤) هو محمّد بن الحسين بن محمّد بن خلف الفراء، البغدادي، الحنبلي، أبو يعلى، نُقلت عنه فظائع في التّجسيم والتّشبيه، وخاصّة في كتابه (إبطال التّأويلات). ويظهر - والله أعلم - أنّه تاب منها، حيث جاء في كتابه "المعتمد في المعتقد" ما يناقض ما ذهب إليه في كتاب التّأويلات، قال الإمام الكوثري في تعليقه على النّونية (١١٤-١١٥): "قال أبو يعلى الحنبلي في "المعتمد في المعتقد": ولا يجوز عليه الحد ولا النّهاية، ولا قبل ولا بعد، ولا تحت ولا قدّام ولا خلاف، لأنّها صفات لم يرد الشّرع بها، وهي صفات تُوجب المكان. ولعلّه آخر مؤلّفاته، بدليل أنّ امتحانه في الصّفات كان سنة (٤٢٩هـ)، قبل وفاته بنحو ثلاثين سنة". مات أبو يعلى سنة (٤٥٨هـ). انظر: معجم المؤلّفين (٩/٢٥٤).

(١٨٥) انظر: دفع شبه التشبيه (ص ١٣٩)، طبع دار الإمام النووي، عمان.

للظرفية، والحق سبحانه وتعالى غير مطروف، وإذا منع الحس أن ينصرف إلى مثل هذا، بقي وصف العظيم بما هو عظيم عند الخلق أهـ.

السَّبْعُون: وقال أيضاً في كتابه سالف الذكر: من زعم أن الله سبحانه وتعالى يتَّصف بالانتقال والتَّحوُّل، فهو لا يعرف ربَّه تعالى. ومن نسب هذا إلى الإمام أحمد فقد كذب (١٨٦).

(١٨٦) من الجدير بالذكر في هذا المقام أن الحنابلة كذبوا وكذبوا كثيراً على الإمام أحمد، هذا الكذب المشين هو الذي جعل الحافظ ابن الجوزي عليه رحمة الله يتنفذ محذراً إيَّاهم من الكذب على الرَّجل، فقال "في دفع شبه التشبيه" (ص ١٠١): "فإيَّاكم أن تتبدعوا في مذهبه ما ليس فيه"، وقال في (ص ١٠٢): "فلا تُدخلوا في مذهب هذا الرَّجل الصَّالح السَّلَفي ما ليس منه".

وقال الإمام تقي الدين الحصني في كتابه "دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى السيّد الجليل الإمام أحمد" (ص ١٤): "لما رأى الحساد للإمام أحمد ما حصل من الرِّفعة ونفاضة مذهبه لتشبيده بالكتاب والسُّنة، انتموا إلى مذهبه ليدخلوا عليه النِّقص والخلل وصرف النَّاس عنه حسداً من عند أنفسهم، فصرَّحوا بالتَّشبيه والتَّجسيم، ولم يستحيوا من القدير العليم، ونسبوه إليه افتراء عليه".

ومن شعر ابن الجوزي في ذلك :

وجاءك قوم يدعون تمذهباً	بمذهبه ما كل زرع له أكل
ومالوا إلى التشبيه أخذاً بصورة الذ	ي نقلوه في الصّفات وهم غفل
وقالوا الذي قلناه مذهب أحمد	فمال إلى تصديقهم من به جهل
فصار الأعداء قائلين لكلنا	مشبهة قد ضرنا الصّحب والخل
فقد فضحوا ذاك الإمام بجهلهم	ومذهبه التّزيه لكن هم اختلوا
لعمرى لقد أدركت منهم مشايخاً	وأكثر من أدركته ما لله عقل

ومن كذب الحنابلة على الإمام أحمد أنّهم نسبوا إليه بعض الكتب التي احتوت على ما ذهبوا إليه من التَّجسيم، مثال ذلك كتاب: "الرّد على الجهميّة" المنسوب للإمام أحمد، وقد ردّ نسبة الكتاب للإمام أحمد الإمام الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٢٨٦/١١). وقد أجاد المعلق على السّير، فيها علّق على كلام الذهبي المتعلّق بنفي نسبة الكتاب للإمام أحمد.

الحَادِي وَالسَّبْعُونَ: قال المحقق الجليل علي القاري في "شرح المشكاة" (١٨٧): قال جمع من السلف والخلف: إنَّ معتقد الجهة كافر، كما صرَّح به العراقي، وقال: أنَّه قول لأبي حنيفة ومالك الشَّافعي والأشعري والباقلاني. أهـ.

وفي تعليقه على "دفع شبه التشبيه" (ص ٦٩ فما بعدها) أجاد السَّقَاف في نفي ما نسبته مجسِّمة الحنابلة من كتب وأقوال لأعلام الأُمَّة، كأبي حنيفة الذي نسبوا إليه أنَّه قال: "من قال لا أعرف ربي في السَّماء أم في الأرض فقد كفر. لأنَّ الله يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وعرشه فوق سبع سموات". فهذا الكلام كذب بحت لأنَّ راويه عن الإمام أبي حنيفة هو أبو مطيع البلخي، وكان وضاعاً كذاباً، قال الذَّهبي في ترجمته في الميزان (٥٧٤/١): قال الإمام أحمد: لا ينبغي أن يُروى عنه شيء، وعن يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال الحافظ في لسان الميزان (٣٣٥/٢): قال أبو حاتم الرَّاзи: كان مرجئاً كذاباً... وقد جزم الذَّهبي بأنَّه قد وضع حديثاً، فينظر من ترجمة عثمان بن عبد الله الأموي".

كما نقلوا عن الشَّافعي أنَّه قال: "القول في السُّنَّة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عنهم مثل: سفيان، ومالك وغيرهما: الإقرار بالشَّهادة أن لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمداً رسول الله، وأنَّ الله تعالى على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء، وأنَّ الله ينزل من السَّماء الدُّنيا كيف شاء..."، وذكر سائر الاعتقاد. انظر: مختصر العلو (ص ١٧٦).

ونقل هذا الكلام عن الإمام الشَّافعي هو أبو الحسن الهكَّاري الملقَّب بشيخ الإسلام، وهو وضاع كذاب أشر، كما تجد ذلك في ترجمته في ميزان الاعتدال (١١٢/٣)، لسان الميزان (١٩٥/٤).

ومن نقلة هذا الكلام عن الإمام الشَّافعي أيضاً: أبو محمَّد المقدسي، وهو ممَّن أباح العلماء دمه لكونه مجسِّماً صِرْفاً، كما تجد ذلك في "الدَّليل على الرُّوضتين" لأبي شامة (ص ٤٦-٤٧).

وليعلم أيضاً أنَّ من تقدَّم ذكرهما نقلاً ذلك عن الإمام الشَّافعي من طريق أبي شعيب، وأبو شعيب هذا ولد بعد وفاة الشَّافعي بستين، كما تجد ذلك في تاريخ بغداد (٤٣٦/٩).

وقد أشار الذَّهبي في الميزان (٦٥٦/٣) إلى أنَّ تلك العقيدة مدسوسة على الإمام الشَّافعي، كما نفاه عنها الإمام الكوثري في تعليقه على التَّوْنِيَّة. انظر: دفع شبه التشبيه (ص ٦٩ فما بعدها باختصار)، وانظر: للاستزادة: (ص ١١٢ فما بعدها) من كتاب "قراءة في كتب العقائد".

(١٨٧) انظر: شرح المشكاة (١٣٧/٢).

الثاني والسبعون: قال العلامة نجم الدين نصر الله بن العزّ البغدادي في كتابه: "إشارة التنبيه في كشف شبه أهل التشبيه" ما نصّه: إنّ الله عزّ وجلّ لا يشبه الجواهر والأعراض، لأنّ الجواهر لها تحيُّز والأعراض غير باقية، والتَّحْيِزُ مُحَالٌ في مُحَالٍ في حقّ الله عزّ وجلّ، فلذلك لا يُنسب إلى الاستقرار على عرش ولا غيره. والأعراض فانية، والله عزّ وجلّ دوام البقاء، والله عزّ وجلّ قديم لا تحله الحوادث، لأنّ ما تحله الحوادث لا يخلو عنها، وما لا يخلو عن الحوادث لا يسبقها، وما لا يسبق الحوادث، فهو حادث، والله سبحانه وتعالى قديم، فاستحال اتصافه بالحوادث. أه وأطال في ذلك.

الثالث والسبعون: وقال الإمام حجّة الإسلام فخر الدّين محمّد بن عمر الرّازي في كتابه "المسائل الخمسون في أصول الكلام": المسألة العاشرة في أنّه سبحانه وتعالى منزّه عن المكان والجهة والحيّز، وأطال في الاستدلال على ذلك، والرّد على الفرق الضّالة.

الرابع والسبعون: وقال الإمام الرّازي في كتابه "أساس التّقديس" (١٨٨): إنّ جمهور العقلاء المعتبرين اتّفقوا على أنّه تعالى ليس بمتحيّز ولا مختصّ بشيء من الجهات، وأنّه تعالى غير حالّ في العالم، ولا مباين عنه في شيء من الجهات أه، وأطال في ذلك المقام.

الخامس والسبعون: وقال أيضاً في فصل تقرير الدلائل السّميّة على أنّه سبحانه تعالى منزّه عن الجسميّة والحيّز والجهة (١٨٩):

الحجّة الأولى: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ، لَمْ يَلِدْ * وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١-٤] قد اشتهر أنّ النّبي ﷺ سئل عن ماهيّة ربّه وصفته، فانتظر الجواب من الله تعالى، فأنزّل الله جلّ شأنه هذه السّورة (١٩٠).

(١٨٨) انظر: أساس التّقديس (ص ١٧)، طبع دار الجليل، بيروت.

(١٨٩) انظر: أساس التّقديس (ص ٣٠-٤٤)، طبع دار الجليل، بيروت.

(١٩٠) أخرجه الترمذي (ص ٥٣٣ رقم ٣٣٦٤)، وذكره الطّبري في التفسير (١٥/٤٤٦-٤٤٧).

فيجب أن تكون من المحكم الواضح لا من المشابه، لأنَّه تعالى أنزلها عند الحاجة جواباً للسؤال، فيجب الجزم بأنَّ كلَّ مذهب يخالف هذه السُّورة يكون باطلاً، هذا وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] يدلُّ على نفي الجسميَّة والشَّريك، لأنَّ الجسم أقلُّه أن يكون مركَّباً من جوهرين، وهذا ينافي الوحدة، وكونه إلهاً يقتضي كونه غنياً عن كلِّ ما سواه، والمركَّب مفتقر إلى كلِّ واحد من أجزائه، وإلى من يركِّبه، والاحتياج ينافي الإلهيَّة، فلزم القطع بكونه واحداً، وهو يوجب القطع بأنَّه ليس بجسم ولا جوهر ولا في حيِّز ولا جهة، وكذا قوله: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢]، يدلُّ على ما ذكر، لأنَّ الصَّمَد هو السيِّد الغني (١٩١) عن كلِّ ما سواه، المحتاج إليه كلُّ ما عداه، فلو كان جسماً أو مختصاً بحيِّز أو جهة لكان محتاجاً، فلا يكون صمداً على الإطلاق، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، يدلُّ على أنَّه ليس بجسم ولا جوهر، لأنَّ الجواهر متماثلة، فلو كان جوهرًا لكان مثلاً للجواهر، ولو كان جسماً لكان مؤلفاً من الجواهر أهـ بتصرُّف.

وقال: فثبت أنَّ هذه السُّورة من أظهر الدلائل على أنَّه تعالى ليس بجسم ولا بجوهر، ولا حاصل في مكان وحيِّز. واعلم أنَّ الكفار لما سألوا الرِّسول ﷺ عن صفة ربِّه أجاب الله بهذه السُّورة الدَّالة على كونه تعالى منزهاً عن أن يكون جسماً أو جوهرًا أو مختصاً بالمكان. أهـ.

السَّادِسُ وَالسَّبْعُونُ: وقال أيضاً في كتابه سالف الذكر بعد كلام ما نصَّه: فثبت بما ذكرناه أنَّ العظماء من الأنبياء (١٩٢) صلوات الله وسلامه عليهم كانوا قاطعين بتنزيه الله تعالى وتقديسه عن الجسميَّة والجوهريَّة والجهة، فبالله التَّوفيق.

(١٩١) انظر: لسان العرب (٢/٤٧٣).

(١٩٢) الأنبياء كلُّهم عظماء، وعبارة المصنِّف فيها نوع إيهام، اللهمَّ إلَّا إن قصد أولي العزم من الرُّسل، قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، مع أنَّ العلماء اختلفوا في هذه الآية، وقد ذهب الأكثر منهم إلى حصر أولي العزم من الرُّسل ب: نوح، إبراهيم، موسى، عيسى، محمَّد، عليهم جميعاً صلوات الله وسلامه

السَّابِعُ وَالسَّبْعُونَ: وقال أيضاً في كتابه المذكور: الْحَجَّةُ الثَّلَاثَةُ: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ﴾ [محمد: ٣٨]: دَلَّتْ هذه الآية على كونه تعالى غنياً، ولو كان جسماً لما كان غنياً، لأنَّ كلَّ جسم مرَّكَّبٌ، وكلُّ مرَّكَّبٍ محتاج إلى كلِّ واحد من أجزائه. وأيضاً لو وجب اختصاصه بالجهة لكان محتاجاً إلى الجهة، وذلك يقدر في كونه غنياً على الإطلاق.

الثَّامِنُ وَالسَّبْعُونَ: وقال أيضاً في كتابه المتقدِّم ذكره: الْحَجَّةُ الرَّابِعَةُ: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، والقَيُّوم من يكون قائماً بنفسه مقوماً لغيره، فكونه قائماً بنفسه عبارة عن كونه غنياً عن كلِّ ما سواه، وكونه مقوماً لغيره عبارة عن احتياج كلِّ ما سواه إليه، فلو كان جسماً لكان هو مفتقراً إلى غيره، وهو جزؤه، ولكان غيره غنياً عنه، وهو جزؤه، فحينئذ لا يكون قَيُّوماً. وأيضاً لو وجب حصوله في شيء من الأحياء لكان مفتقراً محتاجاً إلى ذلك الحيِّز فلم يكن قَيُّوماً على الإطلاق.

التَّاسِعُ وَالسَّبْعُونَ: وقال أيضاً: الْحَجَّةُ الْخَامِسَةُ: قوله تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، قال ابن عَبَّاس رضي الله عنهما: هل تعلم له مثلاً، ولو كان متحيِّزاً لكان كل واحد من الجواهر مثلاً. أهد.

الثَّامِنُونَ: وقال أيضاً في كتابه المتقدِّم ذكره: الْحَجَّةُ التَّاسِعَةُ: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦] الآية، وسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ أَقْرَبُ رَبُّنَا فَنَاجِيهِ أَمْ

، وهم الذين شملهم قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقاً غَلِيظاً﴾ [الأحزاب: ٧].

ومن الجدير ذكره هنا أنَّ الأنبياء متفاضلون فيما بينهم، وقد جاء التَّنْصِيفُ على التَّفْضِيلِ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وقد أفاض العلماء في شرح هذه المسألة، وهي مبثوثة في كتب العقائد...

بعيد فنناديه؟ فأنزل الله تعالى هذه الآية، ولو كان تعالى في السَّماء أو في العرش لما صَحَّ القول بأنَّه تعالى قريب من عباده. أهـ.

الحَادِي وَالْثَمَانُونَ: وقال أيضاً في كتابه المذكور: الحُجَّةُ العاشرة: لو كان تعالى في جهة فوق لكان سماء، ولو كان سماء لكان مخلوقاً لنفسه، وذلك مُحال، فكونه في جهة فوق مُحال. وإنَّما قلنا أنَّه تعالى لو كان في جهة فوق لكان سماء لوجهين: أنَّ السَّماء مشتقٌّ من السُّمو، وكلُّ شيء سماء فهو سماء، فهذا هو الاشتقاق الأصلي اللغوي. وأطال في ذلك، إلى أن قال: قامت القواطع العقلية والنقلية على امتناع كونه تعالى في الجهة. أهـ.

الثَّانِي وَالْثَمَانُونَ: وقال أيضاً في كتابه سابق الذكر: الحُجَّةُ الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢]، وهذا مشعرٌ بأنَّ المكان وكلُّ ما فيه ملك لله تعالى، وقوله: ﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣]، وذلك يدلُّ على أنَّ الزَّمان وكلُّ ما فيه ملك لله تعالى، ومجموع الآيتين على أنَّ المكان والمكانيَّات، والزَّمان والزَّمانيَّات، كُلُّها ملك لله تعالى، وذلك يدلُّ على تنزيهه عن المكان والزَّمان أهـ. وهذا الوجه ذكره أبو مسلم الأصبهاني رحمه الله تعالى (١٩٣) في تفسيره أهـ.

الثَّالِثُ وَالْثَمَانُونَ: قال أيضاً في كتابه المتقدِّم ذكره: الحُجَّةُ الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٧].

ولو كان الخالق في العرش لكان حامل العرش حاملاً لمن في العرش، فيلزم احتياج الخالق إلى المخلوق. أهـ.

الرَّابِعُ وَالْثَمَانُونَ: وقال الرَّازي أيضاً في كتابه المذكور: الحُجَّةُ السَّابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، والندُّ: المثل، ولو كان تعالى جسماً لكان مثلاً لكلِّ واحد

(١٩٣) هو محمَّد بن علي بن محمَّد بن الحسين بن مهريزد، الأصبهاني، المعتزلي، أبو مسلم، مفسِّر، محدِّث، أديب، نحوي، له العديد من المصنَّفات، مات سنة (٤٥٩هـ). انظر: معجم المؤلِّفين (٤٩/١١).

من الأجسام، لما سنبينه إن شاء الله تعالى أنَّ الأجسام كُلُّها متماثلة، فحينئذ يكون النَّد موجوداً على هذا التقدير، وذلك على مضادة هذا النص.

الخامس والثمانون: وقال الفخر الرازي أيضاً في ذلك الكتاب: **الحجة الثامنة عشرة:** الحديث المشهور، وهو ما روي عن عمران بن الحصين قال يا رسول الله أخبرنا عن أول هذا الأمر، فقال: "كان الله ولم يكن معه شيء" (١٩٤). وقد دللنا مراراً كثيرة على أنَّه تعالى لو كان مختصاً بالحيِّز والجهة لكان ذلك الحيِّز شيئاً موجوداً معه تعالى، وذلك على نقيض هذا النص أھـ.

والحاصل: أنَّه قد ثبت في القرآن والأخبار دلائل كثيرة تدلُّ على تنزيه الله تعالى عن الحيِّز والجهة والمكان.

السادس والثمانون: من الأدلة العقلية التي تدلُّ على أنَّ الله تعالى ليس جسماً ولا متحيِّزاً ما قاله الإمام فخر الدين الرازي في كتابه المتقدم ذكره ما نصّه:

البرهان الرابع: لو كان إله العالم متحيِّزاً لكان مركَّباً، وهذا محال، فكونه متحيِّزاً محال. أھـ، وأطال في ذلك.

السابع والثمانون: وقال أيضاً في كتابه المذكور ما نصّه: البرهان الثاني: في بيان أنَّه يمتنع أن يكون - يعني الله تعالى - مختصاً بالتحيز والجهة، أنَّه لو كان مختصاً بالحيِّز والجهة لكان محتاجاً في وجوده إلى ذلك الحيِّز وتلك الجهة، وهذا محال، فكونه في الحيِّز والجهة محال. أھـ، وأطال في بيان ذلك.

وعلى الجملة: فالبراهين والأدلة العقلية والنقلية الناطقة بأنَّ الله تعالى ليس له جهة، وليس في جهة، وليس جالساً على العرش، ولا حالاً في السماء، ولا غيرها، ولا يتَّصف بالتحوُّل والانتقال، وليس جسماً ولا عرضاً ولا جوهرًا، ولا غير ذلك ممَّا هو من صفات الحوادث، أكثر من أن تُحصى، وهذا ملخصها.

(١٩٤) تقدَّم الكلام عليه .

وقد فصلها العلماء تفصيلاً شافياً كافياً حتّى أفردوا كثير منهم بالتأليف. منهم الإمام جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي المتوفى سنة (٥٩٧هـ)، فقد وضع كتاباً في الردّ على المجسّمة من يتحل مذهب الإمام أحمد رحمه الله سَمَاهُ: "دفع شبهة التشبيه والردّ على المجسّمة" (١٩٥)، قال مبيناً سبب تأليفه الكتاب المذكور في صفحة (٥) ما نصّه: ورأيت من أصحابنا من تكلم في الأصول بما لا يصلح، وانتدب للتصنيف ثلاثة: أبو عبد الله بن حامد، وهو شيخ الحنابلة الحسن بن حامد بن علي البغدادي، وصاحبه القاضي أبو يعلي (هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الحنبلي)، وابن الزاغوني (هو أبو الحسن بن عبيد الله الحنبلي)، فصنّفوا كتباً شأنوا بها المذهب، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام، فحملوا الصّفات على مقتضى الحسّ، فسمعوا أنّ الله سبحانه وتعالى خلق آدم عليه الصّلاة والسّلام على صورته، فأثبتوا له صورة، ووجهاً زائداً على الذات، وعينين وفماً، ولهوات، وأضراساً، وأضواء لوجهه هي سباحات، ويدين، وأصابع، وكفأ، وخنصرأ، وإبهامأ، وصدراً، وفخذأ، وساقين، ورجلين، وقالوا: ما سمعنا بذكر الرّأس، وقالوا: يجوز أن يمس ويُمس ويُدني العبد من ذاته، وقال بعضهم: ويتنفّس، ثمّ أنّهم يرضون العوام بقولهم: لا كما يُعقل. وقد أخذوا بالظّاهر في الأسماء والصّفات فسَمّوها بالصّفات تسمية مبتدعة، لا دليل لهم في ذلك من النّقل ولا من العقل، ولم يلتفتوا إلى النّصوص الصّارفة عن الظّواهر إلى المعاني الواجبة لله تعالى، ولا إلى إلغاء ما توجهه الظّواهر من سمات الحدوث، ولم يفتنعوا بأن يقولوا صفة فعل حتّى قالوا صفة ذات.

ثمّ لما أثبتوا أنّها صفات قالوا: لا نحملها على توجيه اللغة مثل يد على نعمة وقدرة، ولا مجئ وإتيان على معنى بر وعطف، ولا ساق على شدّة، بل قالوا نحملها على ظواهرها المتعارفة، والظّاهر على المعهود من نعوت الآدميين، والشّيء إنّما يحمل على حقيقته إذا أمكن، فإن صرف صارف حمل

(١٩٥) والكتاب طُبِعَ لأوّل مرّة بتحقيق العلامة محمّد زاهد بن الحسن الكوثري، ثمّ أعاد تحقيقه السّقاف وخرّج أحاديثه، وجلّى ما اشتمل عليه من حقائق دامغة، أجزل الله المثوبة للجميع ...

على المجاز. ثمَّ يتحرَّجون من التشبيه ويأنفون من إضافته إليهم، ويقولون: نحن أهل السُّنة. وكلامهم صريح في التشبيه. وقد تبعهم خلق من العوام، وقد نصحت التَّابع والمتبوع فقلت لهم: يا أصحابنا أنتم أصحاب نقل واتباع، وإمامكم الأكبر أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى يقول وهو تحت السَّياط: كيف أقول ما لم يقل، فإياكم أن تبتدعوا في مذهبه ما ليس منه.

ثمَّ قلت في الأحاديث: تُحمل على ظاهرها، فظاهر القدم الجارحة، فإنَّه لما قيل في عيسى عليه الصَّلاة والسَّلام: روح الله (١٩٦)، اعتقدت النَّصارى لعنهم الله تعالى: أنَّ الله سبحانه وتعالى صفة هي روح ولجت في مريم. ومن قال: استوى بذاته المقدَّسة، فقد أجراه سبحانه وتعالى مجرى الحسيَّات. وينبغي أن لا يهمل ما ثبت به الأصل وهو العقل، فإنَّنا به عرفنا الله تعالى وحكمنا له بالقدِّم.

فلو أنكم قلتم: نقرأ الأحاديث ونسكت لما أنكر أحد عليكم. إنَّما حملكم إيَّاهما على الظَّاهر قبيح. فلا تُدخلوا في مذهب هذا الرَّجل الصَّالح السَّلفي ما ليس منه، فلقد كسيتم هذا المذهب شيئاً قبيحاً حتى صار لا يُقال عن حنبلي إلاَّ مجسَّم.

ثمَّ زينتُم مذهبكم أيضاً بالعصبيَّة ليزيد بن معاوية، وقد علمتم أنَّ صاحب المذهب أجاز لعنته، وقد كان أبو محمَّد التَّميمي (١٩٧) يقول في بعض أئمَّتكم: - يعني القاضي أبا يعلى - لقد شان المذهب شيئاً قبيحاً لا يغسل إلى يوم القيامة. أهـ

ثمَّ بيَّن أنَّ المصنِّفين الذين ذكرهم غلطوا في وجوه، منها: أنَّهم قالوا هذه الأحاديث من المشابه الذي لا يعلمه إلاَّ الله تعالى، ثمَّ قالوا: نحملها على ظواهرها، فواعجباً ما لا يعلمه إلاَّ الله أي ظاهر

(١٩٦) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

(١٩٧) هو غياث بن إبراهيم التَّميمي، الأسيدي، أبو محمَّد، فاضل، روى عن الصَّادق، من آثاره: كتاب مقتل أمير المؤمنين عليه السَّلام. انظر: معجم المؤلِّفين (٨/ ٤٢).

له، وهل ظاهر الاستواء إِلَّا القعود، وظاهر النزول إِلَّا الانتقال. ومنها: أَنَّهُمْ لَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ خَبَرٍ مشهور كقوله ﷺ: "يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا" (١٩٨)، وبين حديث لا يصحُّ كقوله: "رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ" (١٩٩)، بل أثبتوا بهذا صفة وبهذا صفة.

(١٩٨) أخرجه البخاري (٥٣/٢ برقم ١١٤٥)، مسلم (٥٢١/١ برقم ٧٥٨).

(١٩٩) هذا حديث تالف موضوع، قال السَّقَافُ في رسالته المطبوعة بذيّل "دفعُ شُبُه التَّشْبِيهِ" (ص ٢٨١ فما بعدها): رواه التِّرْمِذِيُّ في سننه (٣٦٦/٥)، وحسَّنه الخطيب البغدادي في تاريخه (١٥٢/٨)، وابن الجوزي في الموضوعات (١٢٥/١)، والطَّبْرَانِيُّ في الكبير (٣١٧/١)، وأورده الحافظ الشُّيُوطِيُّ في كتابه (اللائل المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) (٣١/١)، وذكر أَنَّ في سنده حمَّاد بن سلمة، وقد رُوِيَ الحديث عن حمَّاد بلفظ آخر، كما قال الشُّيُوطِيُّ في: اللائِل المصنوعة (٣١/١)، وذكر هذا اللفظ الحافظ الذهبي في الميزان، وابن عدي في (الكامل في الضعفاء)، ففي الميزان - أعني ميزان الاعتدال - (٥٩٣/١) قال: رأيت ربي جعداً أُمرد عليه حلَّة خضراء.

قلت: أورد الذهبي صدر الحديث الذي نحن بصدده والذي اضطرب فيه الرواة وماجوا اضطراباً عجيباً في كتابه القيم: (سير أعلام النبلاء) (١٠/١١٣-١١٤) من طريق حمَّاد هذا، وقال: وهو بتمامه في تأليف البيهقي، وهو خبر مُنكَر، نسأل الله السَّلامة في الدين. أهـ.

قلت: قال الإمام الحافظ البيهقي في كتابه الصِّفَات والأَسْمَاء (ص ٣٠٠ بتحقيق المحدث الكوثري): (وقد رُوِيَ من وجه آخر وكلُّها ضعيف). أهـ.

وهذا تصريح من البيهقي بضعف طرق هذا الحديث، وقول الذهبي معه بأنَّه مُنكَر، مع إيراد الحافظ الشُّيُوطِيُّ وابن الجوزي له في الموضوعات يثبت وضعه بلا شكٍّ ولا ريب. كما أَنَّ الحافظ ابن خزيمة أطل في ردِّ أحاديث الصُّورَة في كتابه في الصِّفَات.

فإن قال قائل: قد حسن التِّرْمِذِيُّ الحديث، بل قد صحَّحه في بعض الروايات عنه، قلنا: هذا لا ينفع لوجه: منها: أَنَّ التِّرْمِذِي رحمه الله تعالى متساهل في التَّصْحِيح والتَّحْسِين، كما هو مشهور، مثله مثل الحاكم رحمه الله في (المستدرک)، يصحِّح الموضوعات، كما هو مشهور عند أهل الحديث.

ومنها: أَنَّ تَضْعِيفَ هؤلاء الحفَّاظ الذين ذكرناهم وهم جهابذة أهل الحديث الذين حكموا على الحديث بأنَّه مُنكَر وموضوع، وغير ذلك، مقدَّم على تحسين التِّرْمِذِي أو تصحيحه.

ومنها : أنَّ الثَّابِتَ في كلام التِّرْمِذِي رحمه الله من نسخ سننه أنَّه قال : حسن غريب ، كما نقل ذلك عنه الحافظ المِزِي في تُحْفَةِ الأَشْرَاف (٤ / ٣٨٢) ، والمنذري في التَّرْغِيبِ والتَّرْهيبِ ، وقد فَصَّلَ القول في المسألة الحافظ ابن حجر العسقلاني ، حيث قال في كتابه : (النُّكْتُ الطَّرَاف) المطبوع مع تحفة الأشراف معلقاً على قول التِّرْمِذِي : حسن غريب ما نصَّه :

حديث : (أتاني ربِّي في أحسن صورة ...) الحديث . قلت : قال مُحَمَّدُ بن نصر - المرزوري في كتاب (تعظيم قدر الصَّلَاة) : هذا حديث اضطرب الرواة في إسناده ، وليس يثبت عند أهل المعرفة . أهـ كلام ابن حجر العسقلاني . وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التَّهْذِيب (٦ / ١٨٥ طبعة دار الفكر) : " قال أبو زرعة الدِّمَشْقِي : قلت لأحمد : إنَّ ابن جابر يحدث عن ابن اللجلاج عن عبد الرَّحْمَنِ بن عائش حديث : رأيت ربِّي في أحسن صورة ، ويحدث به قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن ابن عَبَّاس قال : هذا ليس بشيء . أهـ

وقال ابن الجوزي في كتابه (العلل المتناهية) (١ / ٣٤) عقب هذا الحديث : (أصل هذا الحديث وطُرقه مضطربة ، قال الدَّارِقُطْنِي : كُلُّ أَسانيده مضطربة ليس فيها صحيح) أهـ . قلت : والمضطرب من أقسام الضَّعِيف كما هو معلوم .

(تنبيه) : حصل أيضاً عند التِّرْمِذِي مزجٌ بين هذا الحديث ، وحديث آخر عن سَيِّدنا ابن عَبَّاس في إثبات أن رسول الله ﷺ رأى الله عزَّ وجلَّ ليلة الإسراء ولفظ الحديث : (رأيت ربِّي) فقط دون قوله (في أحسن صورة) . وهذا الذي جعل الإمام التِّرْمِذِي ينقل تصحيح الحديث أو تحسينه خطأ ، ولذلك لم يوافق الحَفَاز .

وقد نقل بعض العلماء عن ابن صدقة عن أبي زرعة أنَّه قال : حديث ابن عَبَّاس صحيح لا ينكره إلَّا معترلي أهـ أي حديث ابن عَبَّاس في رؤية الرَّسُول ﷺ لله تعالى ليلة الإسراء ، وهذا موضوع آخر ، وهو مفصَّل في كتاب (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع) للمحدث علي القاري بتحقيق فضيلة العلامة الشَّيْخ عبد الفتاح أبو غَدَّة (ص ١٠٢) .

(تنبيه آخر) : بيَّن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى اصطلاح التِّرْمِذِي في قوله حسن غريب في كتابه : النُّكْتُ على ابن الصَّلَاح (١ / ٣٨٦ وما بعده) أنَّه يعني به الضَّعِيف .

وهناك نقاط حديثية عديدة أعرضت عنها ولم أذكرها ههنا خوف التَّطْوِيل والمَلَل .

الوجه الثاني : هناك ألفاظ منكرة في متن الحديث تؤكد وضعه ، منها إثبات الصُّورة لله تعالى ، وكذلك إثبات الكفِّ له سبحانه وتعالى عن ذلك ، وأنها بقدر ما بين كتفي سَيِّدنا رسول الله ﷺ ، وإثبات علم ما في السَّمَوَات والأَرْض للنَّبِيِّ ﷺ ، وغير ذلك ممَّا لا أودُّ الآن الإطالة بسرده ، فأقول مجيباً عن بعض هذه المسائل :

(١) أمّا الأولى : فالله عزَّ وجلَّ ليست له صورة ، بلا شك ، وذلك لأنّه يَبَيِّنُ أنَّ المخلوقات ومنها الإنسان مركَّبة من صورة ، وهو سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] إذ قال سبحانه : ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار : ٦-٨] . وأجمع أهل السُّنَّة على استحالة الصُّورة على الله عزَّ وجلَّ ، كما نقل ذلك الإجماع الشَّيخ الإمام عبد القاهر البغدادي في كتابه العظيم (الفرق بين الفرق) (ص ٣٣٢) .

(٢) وقال الشَّافعي رحمه الله تعالى ورضي عنه كما في (سير أعلام النبلاء) (١٠ / ٢٠) ، والحُلِّيَّة (٩ / ١٠٥) ، وآداب الشَّافعي لابن حاتم (٢٣١) وغير ذلك : (الإجماع أكبر من الحديث المنفرد) . أهـ . أي أنَّ الإجماع إذا صادمه حديث آحاد أسقط الاحتجاج به ، بل يدلُّ ذلك على وضعه ، وأنّه لا أصل له ، كما يقول الحافظ الخطيب البغدادي في (الفتاوى والمتنقّه) (١ / ١٣٢) .

(٣) إثبات الكفِّ هنا إثبات جراحة الله تعالى ، ويبعد تأويلها بالقدرة ، لأنَّ قدرة الله عزَّ وجلَّ شاملة لجسد رسول الله ﷺ الشَّريف ، وإثبات أنّه وجد برَّد كفَّ الله تعالى عن ذلك بين ثدييه صَلَّى الله عليه وآله وسلم يُبعد التَّأويل بالقدرة ، ويؤكِّد وضع الحديث ، لا سيَّما وأنَّ الحفَّاظ كالذهبي قالوا عنه : مُنكر لأجل هذه الألفاظ وأشباهها . كما أنَّ تأويل قوله : في أحسن صورة ، أي : أحسن صورة للنبي ﷺ فيه تكلف لا يخفى ، والحديث موضوع لا يثبت .

(٤) وقوله فيه (فعلمت ما بين السَّموات والأرض) تنقضه نصوص صحيحة صريحة ، منها : قوله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام : ٥٩] ، فالله عزَّ وجلَّ أوضح لنا ويبيِّن أنَّ علمه بهذه الأشياء الموجودة في ظلمات الأرض ممَّا لا يعلمها إلَّا هو ، وأمَّا الملائكة فكلُّ منهم موكل بشيء محدود معلوم في السَّماء أو في الأرض ، أمَّا علم جميع وظائفهم وما في السَّماء والأرض فهو لله عزَّ وجلَّ . ومنها : قوله سبحانه : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحجرات : ١٨] ، فلو كان سيِّدنا مُحَمَّدٌ ﷺ يعلم ذلك أيضاً لقال : إنَّ الله ورسوله يعلمان غيب السَّموات والأرض .

وفي الحديث الصَّحيح سئل النبي ﷺ :

أَيُّ الْبِقَاعِ خَيْرٌ؟ فَقَالَ : «لَا أَدْرِي» قَالَ : فَأَيُّ الْبِقَاعِ شَرٌّ؟ فَقَالَ : «لَا أَدْرِي» فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ فَقَالَ : «سَلْ رَبَّكَ» فَقَالَ جَبْرِيلُ : مَا سَأَلَهُ عَنْ شَيْءٍ فَاَنْتَقَضَ اِتِّفَاقُهُ ، كَادَ أَنْ يُصَعَّقَ مِنْهُمَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا صَعِدَ جَبْرِيلُ قَالَ اللهُ تَعَالَى : سَأَلَكَ مُحَمَّدٌ أَيُّ الْبِقَاعِ خَيْرٌ؟ فَقُلْتَ : لَا أَدْرِي . وَسَأَلَكَ : أَيُّ الْبِقَاعِ شَرٌّ؟ فَقُلْتَ : لَا أَدْرِي . قَالَ : فَقَالَ : نَعَمْ .

ومنها: أَنَّهُمْ تَأَلَّوْا بَعْضَ الْأَلْفَاظِ فِي مَوْضِعٍ وَلَمْ يَتَأَوَّلُوهَا فِي مَوْضِعٍ، كَقَوْلِهِ: " وَإِنْ أَتَانِي يَمَشِي - أَتَيْتُهُ هَرَوَكَةً " (٢٠٠)، قَالُوا ضَرَبَ مَثَلًا لِلْأَنْعَامِ. وَمِنْهَا: أَنَّهُمْ حَمَلُوا الْأَحَادِيثَ عَلَى مُقْتَضَى - الْحَسِّ، فَقَالُوا: يَنْزِلُ بِذَاتِهِ وَيَنْتَقِلُ وَيَتَحَوَّلُ، ثُمَّ قَالُوا: لَا كَمَا نَعْقِلُ، فَغَالَطُوا مَنْ يَسْمَعُ وَكَابَرُوا الْحَسَّ وَالْعَقْلَ، فَحَمَلُوا الْأَحَادِيثَ عَلَى الْحَسِّيَّاتِ. وَقَالَ: فَرَأَيْتَ الرَّدَّ عَلَيْهِمْ لَازِمًا، لِسَلَا يُنْسَبُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْقَوْلِ بِذَلِكَ، وَإِذَا سَكَتُ نُسِبْتُ إِلَى اعْتِقَادِي ذَلِكَ. وَلَا يَهُولُنِي أَمْرُ يَعْظُمُ فِي النُّفُوسِ، لِأَنَّ الْعَمَلَ عَلَى الدَّلِيلِ خُصُوصًا فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ تَعَالَى، فَإِنَّهَا لَا يَجُوزُ فِيهَا التَّقْلِيدُ. أَهْ كَلَامُ الْإِمَامِ جَمَالِ الدِّينِ أَبِي الْفَرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْجُوزِيِّ الْحَنْبَلِيِّ.

وَمِنَ الْمُؤَلِّفِينَ فِي هَذَا الشَّأْنِ: الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الرَّاكِبِيِّ الشَّافِعِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٠٦هـ)، وَضَعَ فِي ذَلِكَ كِتَابًا سَمَاهُ: "أَسَاسُ التَّقْدِيرِ" (٢٠١) فِي عِلْمِ الْكَلَامِ، وَقَدْ ضَمَّنَهُ فَوَائِدُ جَلِيلَةٍ وَأَدَلَّةٌ كَثِيرَةٌ تَدْحِضُ شُبُهَةَ الْمُلْحِدِينَ، وَتَرَدُّ كَيْدَهُمْ فِي نَحْوِهِمْ. وَلِذَا أَكْثَرْنَا النِّقْلَ عَنْهُ.

وَمِنْهُمْ: الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ اللَّبَّانِ الْمِصْرِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٧٤٩هـ). فَقَدْ أَلَّفَ فِي ذَلِكَ كِتَابًا سَمَاهُ: "رَدُّ الْآيَاتِ الْمُتَشَابِهَاتِ إِلَى الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ" (٢٠٢) قَالَ مُخَاطَبًا مَنْ سَأَلَهُ عَنِ الْآيَاتِ

قَالَ: فَحَدَّثَنِي أَنَّ «خَيْرَ الْبِقَاعِ الْمُسَاجِدُ، وَأَنَّ شَرَّ الْبِقَاعِ الْأَسْوَاقُ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (١/ ٩٠)، وَغَيْرُهُ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَمِنَ الْمَشْهُورِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا ذَهَبَ إِلَى الْيَهُودِ بِقَرَبِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ أَرَادُوا أَنْ يَمَكُرُوا بِهِ وَيُلْقُوا عَلَيْهِ الصَّخْرَةَ لِيَقْتُلُوهُ بِزَعْمِهِمْ، فَأَعْلَمَهُ سَيِّدُنَا جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْأَمْرِ، فَانصَرَفَ وَتَرَكَهُمْ، وَلَوْ كَانَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: (رَأَيْتُ رَبِّي بِأَحْسَنِ صُورَةٍ...) لَمَا احتاجَ إِلَى إِعْلَامِ سَيِّدُنَا جَبْرِيلَ لَهُ بِمَكْرِ الْيَهُودِ. وَفِي حَدِيثِ الْإِفْكَ الثَّابِتِ فِي الصَّحِيحِينَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مَكَثَ شَهْرًا لَا يُوحَى إِلَيْهِ، وَلَا يَدْرِي كَيْفَ سَيَصْنَعُ فِي الْأَمْرِ، حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ فَعَلِمَ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ، وَالشَّوَاهِدُ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ كَثِيرَةٌ، وَكُلُّهَا تُبْطِلُ هَذَا الْحَدِيثَ، نَسَأَلُ اللَّهَ أَنْ يَعْلَمَنَا وَيُلْهِمَنَا الصَّوَابَ، وَنَسَأَلُهُ التَّوْفِيقَ.

(٢٠٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٩/ ١٢١) بِرَقْمِ (٧٤٠٥).

(٢٠١) وَقَدْ طُبِعَ الْكِتَابُ عِدَّةَ طَبْعَاتٍ، وَلَعَلَّ مَنْ أَفْضَلُهَا تِلْكَ الَّتِي حَقَّقَهَا الدُّكْتُورُ أَحْمَدُ حِجَازِي السَّقَّاءُ، وَالنِّيَّةُ تَتَجَّهُ الْآنَ إِلَى تَحْقِيقِ الْكِتَابِ وَالتَّعْلِيقِ عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِ الْعَبْدِ الْفَقِيرِ، نَسَأَلُ اللَّهَ التَّوْفِيقَ.

المتشابهات: أمّا بعد: فإنّك سألتني عن أمر عظيم في هذا الزّمان خطبه، وعمّ ضرره، وهو ما تظاهر به بعض المبتدعة الذين انتسبوا زوراً وبهتاناً إلى الحديث والفقه من اعتقاد ظاهر الآيات المتشابهة في أسمائه تعالى وصفاته من غير تعرّض لصرفها عمّا لا يليق بجلاله وكبريائه. ويزعم أنّه في ذلك متمسّك بالكتاب والسّنّة، سائر على طريق السّلف الصّالح، ويشنّع على من تعرّض إلى صرف شيء منها عن ظاهره إلى ما تعارف في عرف العرب الذين نزل القرآن بلغتهم. وحيث سألتني عن ذلك ورغبت في إملاء شيء، فلا بدّ من الإجابة على سبيل النّصيحة لله ولرسوله ولأئمّة المسلمين وعامّتهم. أهـ

ثمّ ذكر الآيات والأحاديث المتشابهة وشرحها شرحاً وافياً بالأدلّة والبراهين التي تقصم ظهر المشبّهين والمجسّمة والملحدّين. ولنفاسته اخترنا نقل طرف من نصوصه بعد.

ومنهم الإمام العلامة الكبير قاضي المسلمين بدر الدّين بن جماعة (٢٠٣) فقد ألّف في ذلك كتاباً سمّاه: "إيضاح الدّليل في قطع حجج أهل التّعطيل" (٢٠٤)، قال في مقدّمته: ولما شاع في الخاصّة مذهب المعتزلة المؤدّي إلى التّعطيل، وفي العامّة مذهب المشبّهة المؤدّي إلى التّجسيم والحلول، انتصب أهل العلم من أهل الحقّ للردّ على المذهبيين. وبيان الحقّ المبين المبين للقولين. فأما مذهب الاعتزال فقد عُي في بلادنا رسمه، ولم يبق فيها إلّا ذكره واسمه.

وأما مذهب التّشبيه، فإنّ جماعات من العوام المجانين للعلماء الأعلام أحسنوا الظنّ في بعض من ينسب إليهم، فاعتمدوا في تقليد دينهم عليهم، إذ كان هذا المذهب أقرب إلى ذهن العامّي

(٢٠٢) وقد صدر الكتاب حديثاً كما أشرت لذلك فيما مضى .

(٢٠٣) هو محمّد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة ابن علي بن حازم الكناي، الحموي، البياني، الشّافعي، بدر الدّين، مفسّر، فقيه، أصولي، متكلم، محدّث، مؤرّخ، أديب... له العديد من المصنّفات، مات سنة (٧٣٣هـ).
انظر: معجم المؤلّفين (٢٨ / ٨) .

(٢٠٤) الطّبعة الأخيرة من هذا الكتاب كانت بدراسة وعناية وتحقيق الأستاذ وهبي سليمان غاوجي الألباني، وقد أضاف للكتاب العديد من الفوائد، جزاه الله خيراً .

وفهمه ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾ [يونس: ٣٩] أه، ولا شتماله على فوائد جمّة ذكرنا لك طرفاً من نصوصه بعد.

فترى هؤلاء الأئمة الأعلام نصّوا على وجوب صرف الآيات والأحاديث المتشابهة عن ظاهرها، وحملها على محامل تليق بجلال الله تعالى، وبالغوا في الرّد والتّشنيع على من حملها على ظاهرها، ويّتّوا أنّ ضلال بعض المنسويين إلى العلم وخروجهم عن طريق الجادة هو السّبب في ضلال العوام، وذلك واضح بالمشاهدة. فقد اغترّ كثير من بسطاء العقول بقول وتأليف بعض المنسويين إلى العلم، المتضمّن تشبيه الله تعالى بخلقه، واعتقدوا أنّه جسم يحلّ في الأمكنة، وله جهة، وأنّه تعالى جالس على العرش بذاته، وكائن في السّماء، إلى غير ذلك من المكفّرات.

ومن المعلوم أنّ غالب العوام ليس عندهم من العلوم والمعارف ما يقيهم من الوقوع في العقائد الفاسدة وفي شرك الضّالّين. فترى زائغ العقيدة يقول للعاميّ: الله جالس على العرش، بدليل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وبدليل قول فلان المؤلّف: إنّ الله استوى على العرش بذاته، وأنّه يحلّ في السّماء بدليل قوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، وبدليل إشارة الجارية إلى السّماء حينما سأها رسول الله ﷺ بقوله: "أين الله؟" (٢٠٥)، والله له جهة بدليل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، والله جسم، والله يتّصف بالتّحوّل والانتقال، بدليل قوله ﷺ: "يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا" (٢٠٦) الحديث، إلى غير ذلك من الشّبه والتّمويهات.

ولتلك الشّرزمة دسائس وأذنان يتجولون في القرى والمدن ليضلّوا ضَعْفَ العقول من جهلة العوام ببثّ العقائد الفاسدة في أذهانهم، فيكفرون باعتقاد أنّ الله تعالى جسم شبيه بخلقه، جالس على عرشه، حالّ في سمائه، يتّصف بالتّحوّل والانتقال، إلى غير ذلك من صفات الحوادث، مع

(٢٠٥) سبق تخريج هذا الحديث والكلام عليه .

(٢٠٦) أخرجه البخاري (٥٣/٢ برقم ١١٤٥)، مسلم (٥٢١/١ برقم ٧٥٨) .

العلم بأنّ الجاهل لا يعذر بجهله بأمور دينه، ولا سيّما ما يتعلّق بالعقائد، فالواجب عليه أن يتبيّن أمر دينه وأحكامه وعقائده حتى يقف على ما كان عليه سلف الأئمة وخلفها، من أنّ الله تعالى ليس كمثله شيء، فلا مكان له ولا جهة، ولا يتّصف بالتحوّل والانتقال، وليس جسماً ولا جوهرًا ولا عَرَضًا.

وعلى الجملة فكلُّ ما خطر ببالك فالله بخلافه، وهذا هو الذي حملني على تأليف هذا الكتاب، مفرداً كلّ مسألة يبحث خاصّ تشتمل على النصوص الواردة عن أئمة الدّين الذين لم يألوا جهداً في ردّ شبه المضلّين وبيان عقائد الدّين بالأدلّة والبراهين.

وفيه جملة نصوص:

النَّصُّ الْأَوَّلُ

قال الإمام الفخر الرازي في تفسير قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] (٢٠٧)، من

سورة طه،

(٢٠٧) جاء ذكر الاستواء في كتاب الله تعالى في تسع آيات هي :

قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩] .

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤] .
وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكَكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣] .

وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ [الرعد: ٢] .
وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] .

وقوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسُئِلَ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] .

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١] .

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِأَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] .

ويطلق الاستواء في اللغة ويراد به عدة معان :

قال الإمام الرَّاعِب الأصفهاني في المفردات (ص ٢٥٧): "اسْتَوَى يقال على وجهين: أحدهما: يسند إليه فاعلان فصاعدا، نحو: اسْتَوَى زيد وعمرو في كذا، أي: تَسَاوَا، وقال: ﴿لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٩]، والثاني: أن يقال لاعتدال الشيء في ذاته، نحو: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾ [النجم: ٦]، وقال: ﴿فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ﴾ [المؤمنون: ٢٨]، ﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، ﴿فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، واستوى فلان على عماله، واستوى أمر فلان، ومتى عدّي بعلی اقتضى معنى الاستيلاء، كقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وقيل: معناه استوى له ما في السموات وما في الأرض، أي: استقام الكل على مراده بِتَسْوِيَةِ الله تعالى إياه، كقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقيل: معناه استوى كل شيء في النسبة إليه، فلا شيء أقرب إليه من شيء، إذ كان تعالى ليس كالأجسام الحائلة في مكان دون مكان، وإذا عدّي بإلى اقتضى معنى الانتهاء إليه، إمّا بالذات، أو بالتدبير، وعلى الثاني قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١].

وقال الإمام ابن منظور في اللسان (٢/ ٢٤٨-٢٤٩): "استوى الشيء: اعتدل، والإسْمُ السَّوَاءُ، يُقَالُ: سَوَاءٌ عَلَيَّ قَمْتُ أَوْ قَعْدَت. واستوى الرجل: بلغ أشده، وقيل: بلغ أربعين سنة. وقوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩]؛ كما تقول: قد بلغ الأمير من بلد كذا وكذا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى بَلَدٍ كَذَا، مَعْنَاهُ قَصَدَ بِالْإِسْتِوَاءِ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: ﴿اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ صَعَدَ أَمْرُهُ إِلَيْهَا، وَفَسَّرَهُ نَعَلَبَ فَقَالَ: أَقْبَلَ إِلَيْهَا، وَقِيلَ: اسْتَوَى. الْجَوْهَرِيُّ: اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ أَي قَصَدَ، واسْتَوَى أَي اسْتَوَى وَظَهَرَ، وَقَالَ:

قَدِ اسْتَوَى بِشَرْ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

الْفَرَاءُ: الْإِسْتِوَاءُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَسْتَوِيَ الرَّجُلُ وَيَنْتَهِيَ شَبَابُهُ وَقَوْتُهُ، أَوْ يَسْتَوِيَ عَنِ اعْوِجَاجٍ، فَهَذَانِ وَجْهَانِ، وَوَجْهٌ ثَالِثٌ أَنْ تَقُولَ: كَانَ فُلَانٌ مُقْبِلًا عَلَى فُلَانَةٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَيَّ وَإِلَيَّ يُشَاغِبُنِي، عَلَى مَعْنَى أَقْبَلَ إِلَيَّ وَعَلَى، فَهَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾؛ قَالَ الْفَرَاءُ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ صَعَدَ، وَهَذَا كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: كَانَ قَائِمًا فَاسْتَوَى قَاعِدًا، وَكَانَ قَاعِدًا فَاسْتَوَى قَائِمًا، قَالَ: وَكُلُّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ جَائِزٌ. وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: صَعَدَ إِلَى السَّمَاءِ أَي صَعَدَ أَمْرُهُ إِلَى السَّمَاءِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَبِيبٍ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]؛ قَالَ الْإِسْتِوَاءُ الْإِقْبَالُ عَلَى الشَّيْءِ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: اسْتَوَى أَي عَلَا، تَقُولُ: اسْتَوَيْتُ فَوْقَ الدَّائِيَةِ وَعَلَى ظَهْرِ الْبَيْتِ أَي عَلَوْتُهُ. واسْتَوَى عَلَى ظَهْرِ دَائِيَةِ أَي اسْتَقَرَّ. وَقَالَ الزَّجَّاجُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾؛ عَمَدٌ وَقَصَدَ إِلَى السَّمَاءِ، كَمَا تَقُولُ: فَرَّغَ الْأَمِيرُ مِنْ بَلَدٍ كَذَا وَكَذَا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى بَلَدٍ كَذَا وَكَذَا، مَعْنَاهُ قَصَدَ بِالْإِسْتِوَاءِ إِلَيْهِ ... " . وللاستزادة انظر: بصائر ذوي التمييز (٣/ ٢٨٥)، القاموس المحيط (ص ٨٦٨-٨٦٩).

صفحة (٤) من الجزء السادس (٢٠٨) ما نصّه: "المشبهة تعلّقت بهذه الآية في أنّ معبودهم جالس على العرش (٢٠٩)، وهذا باطل بالعقل والنقل من وجوه:

(٢٠٨) انظر تفسير الرازي (٦/٢٢) فما بعدها، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م.

(٢٠٩) قال الإمام الكوثري في تعليقه على السيف الصّقيل (ص ٩٧-٩٨): "لو كان (استوى) بمعنى (جلس) لأتى لفظ (جلس) في أحد المواضع السبعة. ومما يقصّر المسافة في الردّ على الحشوية التي تدعي التمسك بالظاهر أنّ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، صيغة فعل مقرونة بما يدل على التراخي، وذلك يدل على أنّ الاستواء فعل له تعالى متقيّد بالزمن وبالتراخي، شأن سائر الأفعال، وعدّ ذلك صفة إخراج للكلام عن ظاهره، وهذا ظاهر جدّاً، ولم يرد (المستوي) في عداد أسماء الله الحسنى، لا في الكتاب ولا في السنة حتّى يصح إطلاقه على الذات العلية على أنّه صفة أو علماً، وقد أجمعت الأمة على أنّ الله تعالى لا تحدث له صفة، فلا مجال لعدّ ذلك صفة" "فمن جعل الاستواء على العرش بمعنى الاستقرار والتمكّن فقد ساوى بينه عز وجل وبين خلقه، وذلك من الأمور الواضحة التي لا يقف في تصوّرها بليد فضلاً عن هو حسن تصوّر جيّد الفهم والذوق، وحينئذ فلا يقف في تكذيبه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وذلك كفر محقق.

ثمّ من المعلوم أنّ الاستواء من الألفاظ الموضوعية بالاشتراك، وهو من قبيل المجمل، فدعواه أنّه بمعنى الاستقرار في غاية الجهل، لجعله المشترك دليلاً على أحد أقسامه خاصّة، فالحمار مع بلادته لا يرضى لنفسه أن يكون ضحكة لجعله القسم قسماً". انظر: دفع شبه من شبه وتمرد (ص ١٠٧).

وقال الإمام أبو إسحق الشيرازي في كتابه الطيّب "الإشارة إلى مذهب أهل الحق" (ص ٢٣٥-٢٣٦): "ثمّ يعتقدون أنّ الله عز وجل مستو على العرش، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكَكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣]. وأنّ استواءه ليس باستقرار ولا ملاصقة، لأنّ الاستقرار والملاصقة صفة الأجسام المخلوقة، والرّب عز وجل قديم أزليّ أبداً كان وأبداً يكون، لا يجوز عليه التغيّر ولا التبدّل ولا الانتقال ولا التحريك.

فلو أنّ المراد بالاستواء: الاستقرار والملاصقة، لأدّى إلى تغيّر الرّب وانتقاله من حال إلى حال، وهذا محال في حقّ القديم، فإنّ كل متغيّر لا بدّ له من مغيّر، ولأنّ العرش مخلوق محدود، فلو كان الرّب عز وجل مستقراً عليه، لكان لا يخلو إمّا أن يكون أكبر أو أصغر أو مثله، فلو كان أكبر منه يكون متبعضاً بعضه خال من العرش، والبعض صفة الأجسام المؤلّفة، وإن كان أصغر منه فيكون العرش مع كونه مخلوقاً أكبر منه، وذلك نقص، وإن كان مثله يكون

أَحَدُهَا: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَانَ وَلَا عَرْشَ وَلَا مَكَانَ، وَلَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى مَكَانٍ بَلْ كَانَ غَنِيًّا عَنْهُ فَهُوَ بِالْصَّفَةِ الَّتِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهَا (٢١٠).

محدوداً كالعرش ، فإن كان العرش مربّعاً فيكون الرَّبُّ مربّعاً ، وإن كان مَحْمَساً فيكون الرَّبُّ مَحْمَساً ، وما هو محدود له شبه وله مثل لا يكون قديماً . فدلّ على أَنَّهُ كان ولا مكان ، ثم خلق المكان ، وهو الآن على ما عليه كان .
ومع كلّ ما سبق فإن الإمام ابن القيم - رحمه الله - يفسّر الاستواء بالجلوس فيقول في مختصر - الصّواعق (ص ٤١٩) :
"وترفع إليه الأيدي ، ويجلس على كرسیه ...". وقد تقدّم أَنَّهُ يفسّر المقام المحمود بأن الله تعالى سيجلس محمّداً إلى جواره على العرش معه ، وكذا فعل شيخه الإمام ابن تيمية ، غفر الله للجميع . انظر : مجموع الفتاوى (٤/ ٣٧٤) ، منهاج السُّنة (١/ ٢٦٠-٢٦١) . وقال الإمام ابن تيمية في بيان تلبیس الجهمیة (١/ ٥٧٢) : "وروى أيضاً عثمان بن سعيد ، قال : حدّثنا عبد الله بن رجاء ، حدّثنا إسرائيل عن ابن إسحاق ، عن عبد الله بن خليفة ، قال : أتت امرأة إلى النَّبِيِّ ﷺ فقالت : ادع الله أن يدخلني الجنّة ، فعظم الرَّبُّ ، وقال : "إنَّ كرسیه وسع السّماوات والأرض ، وأنّه ليقعد عليه فما يفضل منه إلّا قدر أربعة أصابع ، ومدّ أصابعه الأربعة ، وإنّ له أطيّطاً كأطيّط الرَّحْلِ الجديد إذا ركبته من ثقله".
وقال في مجموع الفتاوى (٥/ ١٤٩) ناقلاً عن يزيد بن هارون : "إنّ من قال ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] خلاف ما تقرّر في نفوس العامة فهو جهمي".

مع أنّي لم أجد هذا النّقل عن يزيد بن هارون في أيّ من المصادر الأخرى ...

وقال الإمام ابن القيم في نونيته

فَلَهُمْ عِبَارَاتٌ عَلَيْهَا أَرْبَعٌ	قَدْ حُصِّلَتْ لِلْفَارِسِ الطَّعَانِ
وَهِيَ اسْتَفَرَّ وَقَدْ عَلَا وَكَذَلِكَ أَرُ	تَفَعَّ الَّذِي مَا فِيهِ مِنْ نُكْرَانِ
وَكَذَاكَ قَدْ صَعِدَ الَّذِي هُوَ رَابِعٌ	وَأَبُو عُيَيْدَةَ صَاحِبُ الشَّيْبَانِ
يُخْتَارُ هَذَا الْقَوْلُ فِي تَفْسِيرِهِ	أَدْرَى مِمَّنَّ الْجَهْمِيُّ بِالْقُرْآنِ

انظر : شرح القصيدة النونية (١/ ٢٣٣) .

وفي العصر الحديث فسّر العديد من المتسلفّة الاستواء بالاستقرار كما فعل الشيخ ابن عثيمين في لمعة الاعتقاد ، حيث قال (ص ٤١) : "وهو استواء حقيقي معناه العلو والاستقرار ...".

(٢١٠) قال الإمام الإسفراييني في كتابه "التبصير في الدين" (ص ١٥٦) : "أنّ الباري سبحانه وتعالى لا يجوز وصفه بالحاجة ، فإنّه يلزمه أن يخرج من وصف الحاجة إلى وصف الاستغناء ، وذلك يتضمّن بطلان صفة وحدوث صفة .

وثانيها: أن الجالس على العرش لا بُدَّ وأنَّ يَكُونَ الجزء الحاصل منه في يمين العرش غير الحاصل في يسار العرش فيكون في نفسه مؤلفاً مركباً (٢١١)، وكل ما كان كذلك احتاج إلى المؤلف والمركب وذلك محال.

وثالثها: أن الجالس على العرش إما أن يكون متمكناً من الانتقال والحركة أو لا يمكنه ذلك فإن كان الأول فقد صار محل الحركة والسكون فيكون محدثاً لا محالة (٢١٢).

وإن كان الثاني كانا مركباً (٢١٣)، بل كان كالزمن (٢١٤)، بل أسوأ منه فإن الزمن إذا شاء الحركة في رأسه وحدقته (٢١٥) أمكنه ذلك وهو غير ممكن على معبودهم.

ورابعها: هو أن معبودهم إما أن يحصل في كل مكان أو في مكان دون مكان فإن حصل في كل مكان لزمهم أن يحصل في مكان النجاسات

والقديم سبحانه وتعالى لا يجوز عليه البطالان ولا الحدوث، وأصله قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨]. بين بهذا أن صفة الحاجة والافتقار عليه محال. وأضاف قائلاً: "إنَّ خالق العالم قائم بنفسه، ومعناه أنه بوجوده مستغن عن خالق يخلقه، وعن محل يحلّه، وعن مكان يقبله. قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] مبالغة عن القيام والثبات على الإطلاق من غير حاجة إلى صانع يصنعه، أو مُوجد يُوجده، أو مكان يحلّه".

(٢١١) وقد قدمنا ما قاله علماء الأمة من نفي التأليف والتركيب عنه سبحانه.

(٢١٢) إذ الانتقال والحركة من علامات المحدث، وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث.

(٢١٣) أي المقيّد المكبّل.

(٢١٤) قال الإمام ابن منظور في اللسان (٤٩/٢): "الزمن: ذو الزمانية. والزمانية: آفة في الحيوانات. ورَجُلٌ رَمَنَ أَيُّ مُبْتَلًى بَيْنَ الزَّمانَةِ. والزَّمانَةُ: العَاهَةُ...". وانظر: معجم مقاييس اللغة (٢٢-٢٣).

(٢١٥) قال الإمام ابن منظور في اللسان (٥٨٨/١): "الحَدَقَةُ: السَّوَادُ المُسْتَدِيرُ وَسَطُ الْعَيْنِ، وَقِيلَ: هِيَ فِي الظَّاهِرِ سَوَادُ الْعَيْنِ وَفِي الْبَاطِنِ خَرَزَتُهَا. الْجَوْهَرِيُّ: حَدَقَةُ الْعَيْنِ سَوَادُهَا الْأَعْظَمُ، وَالْجَمْعُ حَدَقٌ وَأَحْدَاقٌ وَحِدَاقٌ...". وانظر: القاموس المحيط (ص ٣٥٢).

وَالْقَادُورَاتِ (٢١٦)، وَإِنْ حَصَلَ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ (٢١٧) افْتَقَرَ إِلَى مُحْصَصٍ يُحْصَصُهُ بِذَلِكَ الْمَكَانِ فَيَكُونُ مُحْتَاجًا وَهُوَ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ .

وَحَامِسُهَا: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشُّورَى: ١١] يَتَنَاوَلُ نَفْيَ الْمُسَاوَاةِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ بِدَلِيلِ صَحَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَإِنَّهُ يُحْسَنُ أَنْ يُقَالَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ إِلَّا فِي الْجُلُوسِ وَإِلَّا فِي الْمَقْدَارِ وَإِلَّا فِي اللَّوْنِ وَصَحَّةِ الْإِسْتِثْنَاءِ تَقْتَضِي دُخُولَ جَمِيعِ هَذِهِ الْأُمُورِ تَحْتَهُ، فَلَوْ كَانَ جَالِسًا لَحَصَلَ مِنْ يَمَانُئِلُهُ فِي الْجُلُوسِ فَحِينَئِذٍ يَبْطُلُ مَعْنَى الْآيَةِ.

وَسَادِسُهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الْحَاقَّةُ: ١٧] فَإِذَا كَانُوا حَامِلِينَ لِلْعَرْشِ وَالْعَرْشُ مَكَانٌ مَعْبُودُهُمْ فَيَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الْمَلَائِكَةُ حَامِلِينَ لِحَالِقِهِمْ وَمَعْبُودِهِمْ وَذَلِكَ غَيْرُ مَعْقُولٍ لِأَنَّ الْخَلْقَ هُوَ الَّذِي يَحْفَظُ الْمَخْلُوقَ أَمَّا الْمَخْلُوقُ فَلَا يَحْفَظُ الْحَالِقَ وَلَا يَحْمِلُهُ (٢١٨).

(٢١٦) جاءت إضافة في نسخة دار الكتب العلمية، وهي قوله: "وَذَلِكَ لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ" .

(٢١٧) ذهب الإمام ابن تيمية -رحمه الله- في كتابه "بيان تلبيس الجهمية" (١/٥٧٩-٥٨٠) إلى أن العرش مكان لله تعالى، فقال: "إذا كان قد خلق العرش قبل أن يخلق السموات والأرض، وكان ذلك مناسباً في العقل لأن يكون العرش مكاناً له والسموات مكان عبيده، كان الثابت بالآية التي تلاها وبغيرها من الآيات والأحاديث واتفاق المسلمين دليل على مذهب منازعه دون مذهبه" .

قلت: ومن المعلوم أن جمهور أهل الحق من الأشاعرة والماتريدية ومن وافقهم يخالفونه فيما ذهب إليه، وينزّهون الله تعالى عن المكان، لذا فإن قوله -عفا الله عنه- بأن ما ذهب إليه هو محل اتفاق المسلمين، قول مجانب للصواب، بل الحق وأهله يذهبون خلاف ما ذهب إليه ...

(٢١٨) نقل الإمام ابن تيمية في "بيان تلبيس الجهمية" (١/٥٦٨) عن عثمان بن سعيد الدارمي قوله: "وقد بلغنا أنهم حين حملوا العرش وفوقه الجبار في عزته وبهائه ضعفوا عن حمله واستكانوا، وجثوا على ركبهم، حتّى لقنوا "لا حول ولا قوة إلا بالله" فاستقلوا به بقدرة الله وإرادته، ولولا ذلك ما استقلّ به العرش ولا الحَمَلَةُ، ولا السموات والأرض ولا من فيهن؛ ولو قد شاء لاستقرّ على ظهر بعوضة فاستقلّت به بقدرته ولطف ربوبيّته، فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات والأرض. وكيف تنكر أثينا النفاج -يقصد المريسي- أن عرشه يقلّه والعرش أكبر

من السَّمَوَاتِ السَّبْعِ والأَرْضِينَ السَّبْعِ ، ولو كان العرش في السَّمَوَاتِ والأَرْضِينَ ما وسعته ، ولكنه فوق السَّاء السَّابعة" .

وابن تيمية -عفا الله عنه- عندما ينقل هذا الكلام ، ينقله مُقَرَّرًا له ، معتقداً به ، مستسلماً له ، بل أنه يعدّه لبّ التَّوحيد ، فقد جاء في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٢١٢) قول الشَّيخ ابن القَيِّم : "وكتابه -أي : عثمان بن سعيد الدَّارمي- من أجل الكتب المصنَّفة في السُّنَّة وأنفعها ، وينبغي لكلِّ طالب سُنَّة مُراد الوقوف على ما كان عليه الصَّحابة والتَّابعون والأئمَّة أن يقرأ كتابه ، وكان شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يوصي بهذين الكتابين -ويقصد بالكتابين : كتاب الرَّد على الجهميَّة ، وكتاب الرَّد على بشر المريسي -أشد الوصيَّة ويعظَّمهما جداً ، وفيها من تقرير التَّوحيد والأسماء والصفات بالعقل والنقل ما ليس في غيرهما" .

إذن لبّ التَّوحيد عنده هو أنَّ الله تعالى لو شاء لاستقرَّ على ظهر بعوضة ... والله في خلقه شؤون ، سبحان ربُّك ربَّ العزَّة عَمَّا يصفون . ساعهم الله وعفا عنهم .

ومن الغريب العجيب أن تجد الإمام ابن تيمية -رحمه الله- يثبت لله تعالى ثقلًا ، مع أنَّ الثَّقل لا يكون إلَّا للكتل والأجسام ... فقد قال في بيان تلبس الجهميَّة (١/ ٥٧٢) : "وقال أيضاً موسى بن إسماعيل : حدَّثنا حماد وهو ابن سلمة ، عن الزُّبير بن عبد السَّلام ، عن أيُّوب بن عبد الله الفهري ، أنَّ ابن مسعود قال : إنَّ ربَّكم ليس عنده ليل ولا نهار ، نور السَّمَوَاتِ والأرض نور وجهه ، وإنَّ مقدار كلِّ يوم من أيَّامكم عنده ثنتا عشرة ساعة ، فنعرض عليه أعمالكم بالأمس أو النَّهار ، فينظر فيها ثلاث ساعات ، فيطلع فيها على ما يكره فيغضبه ذلك ، فأولَّ من يعلم بغضبه الذين يحملون العرش يجدونه يتقل عليهم الذين يحملون العرش وسرادقات العرش والملائكة" . ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله!!!

والأدهى من هذا وذلك أنَّ البعض يستدلُّون بحديث الأوعال على العلو الحسِّي ، والحديث باطل . كُنَّا جُلُوسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْبَطْحَاءِ ، فَمَرَّتْ سَحَابَةٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَتَدْرُونَ مَا هَذَا؟ " قَالَ : قُلْنَا : السَّحَابُ ، قَالَ : " وَالْمَزْنُ " قُلْنَا : وَالْمَزْنُ ، قَالَ : " وَالْعَنَانُ " ، قَالَ : فَسَكَنَّا ، فَقَالَ : " هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ؟ " قَالَ : قُلْنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : " بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِ مِائَةِ سَنَةٍ ، وَمِنْ كُلِّ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِ مِائَةِ سَنَةٍ ، وَكَيْفَ كُلِّ سَمَاءٍ مَسِيرَةُ خَمْسِ مِائَةِ سَنَةٍ ، وَفَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ بَحْرٌ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَوْعَالٍ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ وَأَظْلَاهِمَنْ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ الْعَرْشُ بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلَاهُ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَوْقَ ذَلِكَ وَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ أَعْمَالِ بَنِي آدَمَ شَيْءٌ " .

أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٢٩٢ برقم ١٧٧٠)، قال الأرئوط : "إسناده ضعيف جداً، يجيئ بن العلاء- وهو الرازي البجلي- قال عمرو بن علي الفلاس والنسائي والدارقطني: متروك الحديث، وقال أحمد: كذاب يضع الحديث، وقال أبو داود: ضعفه، وسماك بن حرب- وإن كان صدوقاً- كان ربهما لقن، فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة كما قال الحافظ في "التهذيب"، وقد تفرد بالرواية عن عبد الله بن عميرة كما قال مسلم في "الوحدان" ص ١٤٠، وعبد الله بن عميرة ذكره العقيلي وابن عدي في جملة الضعفاء، وقال الذهبي؟ لا يعرف، وذكره ابن حبان في "الثقات" على عادته في توثيق المجاهيل، وهو إلى ذلك معضل بإسقاط الأحنف بن قيس من الإسناد، وبإثباته فهو منقطع، فإنه لا يعلم له سماع منه فيما قاله البخاري. وأخرجه محمد بن عثمان بن أبي شيبة في "العرش" (١٠)، وأبو يعلى (٦٧١٣)، والحاكم ٥٠١/٢ من طريق عبد الرزاق، بهذا الإسناد. إلا أن الحاكم زاد فيه "عن الأحنف بن قيس!" وأخرجه ابن طهman في "مشيخته" (١٨)، ومن طريقه أبو داود (٤٧٢٥)، والآجري في "الشرعة" ص ٢٩٢-٢٩٣، والبيهقي في "الأسماء والصفات" ص ٣٩٩، والجورقاني في "الأباطيل والمناكير" ٧٧/ ١-٧٨، وأخرجه أبو داود (٤٧٢٤)، والترمذي (٣٣٢٠)، وابن أبي عاصم في "السنن" (٥٧٧)، وابن خزيمة في "التوحيد" ص ١٠١-١٠٢، واللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" ٣/ ٣٨٩-٣٩٠ من طريق عمرو بن أبي قيس، كلاهما (إبراهيم بن طهمان وعمرو بن أبي قيس) عن سماك بن حرب، عن عبد الله بن عميرة، عن الأحنف بن قيس، عن العباس- وبعضهم يزيد فيه على بعض. ووقع عندهم: "إن بعد ما بينها إما واحدة أو اثنتان أو ثلاث وسبعون سنة...". وأخرج قصة الأوعال الحاكم ٥٠٠/٢ من طريق شريك، عن سماك، به موقوفاً. ويأتي نحوه في مسند أبي هريرة ٣٧٠/٢، وهو ضعيف أيضاً، ويخرج هناك. البطحاء: هي المَحْصَبُ، وهو موضع معروف بمكة. والعنان: السحاب. وَكُتِفَ بكسر الكاف وفتح الثاء- بوزن غَلَطَ ومعناه، قال أحمد شاكر: ولكن مادة "كتف" لم أجد منها هذا الوزن، أعني كسر الكاف وفتح الثاء، بل قالوا: كُتِفَ يَكْتِفُ كثافة، بضم الثاء في الماضي والمضارع، وفتح الكاف في المصدر. والأوعال: جمع وَعِلَ بفتح الواو وضمها مع كسر العين، وأصله تيس الجبل، والمراد هنا ملائكة على صورة الأوعال على ما قاله ابن الأثير في "النهاية".

وفي كتابه "سبيل التوفيق في ترجمة عبد الله بن الصديق" (ص ٤٦-٤٧) يبين الإمام عبد الله بن الصديق الغماري ما في الحديث من نكارة، فقال: "وبَيَّنْتُ بطلان حديث الأوعال بأن إسناده ضعيف ومعناه منكرو من وجوه:

- (١) أن القرآن يُفيد أن حملة العرش يوم القيامة ثمانية لا اليوم.
- (٢) أن القرآن نعى على الكفار تسميتهم الملائكة إناثاً، والحديث يفيد أنهم أوعال، والإناث أشرف من الوعل.
- (٣) أن الوعل هو التيس الجبلي، والوصف به يدل على الذم، فقد سَمَّى النَّبِيُّ ﷺ المحلل تيساً مُستعاراً، ووصف الذين يتخلفون في نساء المجاهدين بالفاحشة بأنهم ينبون نبيب التيس.
- (٤) أن القرآن والسنة يصفان الملائكة بأنهم ذوو أجنحة، وهذا الحديث جعلهم أوعالاً.

إذا عرفت ذلك فلك أن تتعجب معي من دفاع ابن تيمية عن حديث الأوعال حيث قال في فتاويه (٣/ ١٩٢): "فَقُلْتُ: كَأَنَّكَ قَدْ اسْتَعْدَدْتَ لِلطَّعْنِ فِي حَدِيثِ الْأَوْعَالِ: حَدِيثِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ - وَكَأَنَّا قَدْ تَعَتَّبْنَا حَتَّى ظَفَرُوا بِمَا تَكَلَّمَ بِهِ زَكِيُّ الدِّينِ عَبْدُ الْعَظِيمِ مِنْ قَوْلِ الْبُخَارِيِّ فِي تَأْرِيخِهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمِيرَةَ لَا يَعْرِفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ

وَسَابِغُهَا: أَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَقَرُّ فِي الْمَكَانِ إِيَّاهَا فَكَيْفَ يُعْلَمُ أَنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيْسَ بِإِلَهِ
لأن طريقنا إلى نفس إلهية الشمس والقمر أتمها موصوفان بالحركة والسكون (٢١٩)، وما كان كذلك
كان محذواً ولم يكن إلهاً فإذا أبطلتم هذا الطريق أنسد عليكم باب القدح في إلهية الشمس والقمر.

الأحنف - فقلت: هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن كأبي داود وابن ماجه والترمذي وغيرهم: فهو مروى من
طريقين مشهورين فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر. فقال: أليس مداره على ابن عميرة وقد قال البخاري: لا
يعرف له سماع من الأحنف؟ . فقلت: قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب التوحيد الذي أشرط فيه أنه لا يحتج
فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم قلت والإثبات مقدم على النفي، والبخاري
إنما نفى معرفة سماعه من الأحنف لم ينف معرفة الناس بهذا فإذا عرف غيره - كإمام الأئمة ابن خزيمة - ما ثبت به
الإسناد: كانت معرفته وإثباته مقدماً على نفي غيره وعدم معرفته . وانظر للاستزادة: ما قاله الكوثري في مقدماته
(ص ١٤٣).

(٢١٩) وهذا الدليل هو أحد الأدلة التي استخدمها سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام في حاجته لقومه ، قال
الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ * فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِعًا قَالَ
هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِنْ لَمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ * فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِعَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا
أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٦-٧٨] .

"وجه الاستدلال بالأفول على عدم استحقاق الإلهية أن الأفول مغيبٌ وانتعادٌ عن الناس، وشأن الإله أن يكون
دائماً المراقبة لتدبير عبادِه فلما أفَلَ النجم كان في حالة أفوله محجوباً عن الإطلاع على الناس، وقد بنى هذا الاستدلال
على ما هو شائع عند القوم من كون أفول النجم مغيباً عن هذا العالم، يعني أن ما يغيب لا يستحق أن يتخذ إلهاً لأنه
لا يُعني عن عبادِه فيما يحتاجونه حين مغيبه. وليس الاستدلال منظوراً فيه إلى التغير لأن قومه لم يكونوا يعلمون
الملازمة بين التغير وانتفاء صفة الإلهية، ولأن الأفول ليس بتغير في ذات الكوكب بل هو عرض للأبصار المشاهدة
له، أما الكوكب فهو باق في فلكه ونظامه يغيب ويعود إلى الظهور وقوم إبراهيم يعلمون ذلك فلا يكون ذلك مقبلاً
هَمَّ.

ولأجل هذا احتج بحالة الأفول دون حالة البروز فإن البروز وإن كان طراً بعد أفول لكن الأفول السابغ غير
مُشاهد هَمَّ فكان الأفول أخصر في الاحتجاج من أن يقول: إن هذا البازع كان من قبل أفلاً". انظر: التحرير والتنوير
(١٧٨/٦) . وللاستزادة انظر: تفسير الرازي (١٣/٣٨-٤٧) ، روح البيان (٣/٧٤) ، تفسير البغوي ، (ص ٤٣٠) ، زاد المسير

وَتَأْمِنُهَا: أَنَّ الْعَالَمَ كُرَّةٌ (٢٢٠)، فَالْجِهَةُ الَّتِي هِيَ فَوْقَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا هِيَ تَحْتَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيَّ سَاكِنِي ذَلِكَ الْجَانِبِ الْآخَرَ مِنَ الْأَرْضِ وَبِالْعَكْسِ (٢٢١)،

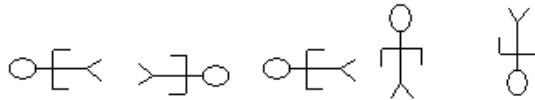
فَلَوْ كَانَ الْمُبْعُودُ مُحْتَصًا بِجِهَةٍ فَبِتِلْكَ الْجِهَةِ وَإِنْ كَانَتْ فَوْقًا لِبَعْضِ النَّاسِ لَكِنَّهَا تَحْتَ لِبَعْضٍ آخَرِينَ (٢٢٢)، وَبِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ الْمُبْعُودُ تَحْتَ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ. وَتَأْسِئُهَا: أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]

(ص ٤٤٩-٤٥٠)، فتح القدير (ص ٥٣٤)، البحر المحيط (٤/ ١٧٢-١٧٣)، المحرر الوجيز (٢/ ٣١٢-٣١٤)، الجامع لأحكام القرآن (٧/ ٢٥-٢٨)، روح المعاني (٤/ ١٨٧/ ١٨٩). (٢٢٠) وهذا ثابت مشاهد ...

(٢٢١) قال الإمام ابن الهمام في المسامرة (ص ٤٢-٤٣): "الجهات التي هي الفوق والتحت واليمين إلى آخرها، حادثة بإحداث الإنسان ونحوه ممّا يمشي على رجلين، فإنّ معنى الفوق ما يحاذي رأسه من فوقه والباقي ظاهر، وفيما يمشي على أربع أو على بطنه ما يحاذي ظهره من فوقه. ثمّ هي اعتباريّة، فإنّ النملة إذا مشت على سقف كان الفوق بالنسبة إليها جهة الأرض، لأنّه المحاذي لظهرها، ولو كان كل حادث مستديراً كالكرة لم توجد واحدة من هذه الجهات، وقد كان تعالى في الأزل ولم يكن شيء من الموجودات. فقد كان تعالى لا في جهة، ولأنّ معنى الاختصاص بالجهة اختصاصه بحيز هو كذا، وقد بطل اختصاصه بالحيز لبطلان الجوهرية والجسمية ...".

(٢٢٢) وقد قدّم ابن الهمام فيما تقدّم من كلام مثلاً على ذلك النملة، فإنّها إذا مشت على السقف من الدّاخل تكون جهة العلو بحقّها سفلاً بالنسبة إلينا، كما أنّنا إذا ما خرجنا خارج إطار ونطاق الجاذبيّة الأرضيّة فإنّنا في الفضاء نسبح كيف نشاء، حيث لا جاذبيّة للأرض هناك -فلو كان مثلاً ثمانية أشخاص لكانت جهة العلو بالنسبة لكل واحد منّا مخالفة تماماً لجهة العلو بالنسبة للآخر، هكذا:

(أ) (ي) (ط) (د) (و)



فما يعتبره (أ) سفلاً، يعتبره (ي) علوّاً، وما يعتبره (د) علوّاً، يعتبره (و) سفلاً، وما يعتبره (ط) علوّاً، يعتبره (د) سفلاً، وما يعتبره (ح) علوّاً، يعتبره (ز) سفلاً، وهكذا ... فالجهات نسبيّة وليست حقيقيّة.

مِنَ الْمُحْكَمَاتِ (٢٢٣) لَا مِنْ الْمُتَشَابِهَاتِ ، فَلَوْ كَانَ مُحْتَصًّا بِالْمَكَانِ لَكَانَ الْجَانِبُ الَّذِي مِنْهُ يَلِي مَا عَلَى يَمِينِهِ غَيْرَ الْجَانِبِ الَّذِي مِنْهُ يَلِي مَا عَلَى يَسَارِهِ فَيَكُونُ مُرَكَّبًا مُتَقَسِّمًا فَلَا يَكُونُ أَحَدًا فِي الْحَقِيقَةِ فَيَبْطُلُ قَوْلُهُ: قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ. وَعَاشِرُهَا: أَنَّ الْحَلِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «لَا أَحَبُّ الْآفِلِينَ» [الأنعام: ٧٦] ، وَلَوْ كَانَ الْمُعْبُودُ جَسَمًا (٢٢٤) لَكَانَ أَفَلًا أَبَدًا غَائِبًا أَبَدًا فَكَانَ يَنْدَرُجُ تَحْتَ قَوْلِهِ: لَا أَحَبُّ الْآفِلِينَ فَثَبَّتَ بِهَذِهِ الدَّلَائِلِ أَنَّ الْإِسْتِقْرَارَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ. أ.هـ.

فقد بيّن هذا الإمام بجملة براهين بطلان قول من يقول: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَالِسٌ عَلَى عَرْشِهِ، وَحَكَمَ بِضَلَالٍ وَإِضْلَالٍ مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ. فمن اعتقد أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَالِسٌ عَلَى الْعَرْشِ فَهُوَ كَافِرٌ، وَكَذَا مَنْ صَدَّقَهُ فِي ذَلِكَ.

وقد أطل هذا الإمام في بيان مذهب السلف والخلف في معنى هذه الآية، وحاصله: أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ الْقَطْعُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَنْزَهُ عَنِ الْمَكَانِ وَالْجَهَةِ، وَتَرْكُ التَّأْوِيلِ فِي الْآيَةِ وَتَفْوِيضُ عِلْمِ مَعْنَاهَا (٢٢٥) إِلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ، بِأَنَّهُ نَعْتَقِدُ أَنَّ اللَّهَ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ اسْتِوَاءً يَلِيْقُ بِهِ، لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، مَعَ الْجَزْمِ بِأَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ حَالًّا فِي الْعَرْشِ ، وَلَا جَالِسًا عَلَيْهِ ، وَلَا مُتَّصِلًا بِهِ ، وَلَا جَهَةً لَهُ جَلَّ وَعَلَا (٢٢٦)، (وَأَنَّ الْخُلَفَ) يُوَوِّلُونَ الْاسْتِوَاءَ بِالْإِقْتِدَارِ وَالتَّصَرُّفِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

(٢٢٣) انظر: أساس التقديس (ص ٣٠) ، طبعة دار الجيل ، بيروت .

(٢٢٤) وقد سبق الكلام على نفي الجسميّة عنه سبحانه وتعالى .

(٢٢٥) قد قدّمنا أَنَّ التَّفْوِيضَ لِمَنْ يَكُنْ يَلْجَأُ إِلَيْهِ إِلَّا مِنْ عَجْزٍ عَنْ دُرْكِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنَ النَّصِّ أَيًّا كَانَ ، وَأَنَّ سَكُوتَهُ كَانَ عَنْ عَدَمِ عِلْمٍ ، أَوْ أَنَّهُ عِلْمُ الْمَعْنَى بِصُورَةٍ إِجْمَالِيَّةٍ مَعَ تَنْزِيهِ اللَّهِ عَنْ مِثَالَةِ الْحَوَادِثِ ، أَمَّا إِذَا كَانُوا عَالِمِينَ بِالْمَعْنَى فَمَا كَانُوا لِيَتَرَدَّدُوا فِي تَوْضِيحِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ . وقد قدّمنا الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ بِمَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا ...

(٢٢٦) والغريب العجيب أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ تَيْمِيَّةَ فِي كِتَابِهِ: "بيان تلبيس الجهمية" (١٦٤/٢) يَصْرَحُ بِأَنَّ مَا كَانَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مَسْأَلَةِ التَّفْوِيضِ إِنَّهَا هِيَ تَفْوِيضُ الْكَيْفِ وَالْمَعْنَى ، قَالَ: "وقال الخلال: وأخبرني علي بن عيسى أَنَّ حَنْبَلًا حَدَّثَهُمْ ، قَالَ: سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروى: "أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا" و"أَنَّ اللَّهَ يَضَعُ قَدَمَهُ" وما أشبه هذه الأحاديث ، فقال أبو عبد الله: نؤمن بها ، ونصدّق بها ، ولا كيف ، ولا

النَّصُّ الثَّانِي

قال العلامة الألوسي في تفسيره (روح المعاني) في الجزء الخامس صفحة (٢٢٣) ثلاث وعشرين ومائتين (٢٢٧) في آية: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ما نصّه: "والإستواء على الشَّيْءِ جاء بِمَعْنَى الِارْتِفَاعِ وَالْعُلُوِّ عَلَيْهِ (٢٢٨)، وبِمَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]، و﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، وَحَيْثُ كَانَ ظَاهِرُ ذَلِكَ مُسْتَحِيلًا عَلَيْهِ تَعَالَى قِيلَ: الْإِسْتِوَاءُ هُنَا بِمَعْنَى الْإِسْتِيلَاءِ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ

وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ الْإِسْتِيلَاءَ مَعْنَاهُ حُصُولُ الْغَلْبَةِ بَعْدَ الْعَجْزِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى، وَأَيْضًا إِنَّهَا يُقَالُ: اسْتَوَى فُلَانٌ عَلَى كَذَا إِذَا كَانَ لَهُ مُنَازَعٌ يُنَازِعُهُ وَهُوَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى مُحَالٌ أَيْضًا، وَأَيْضًا إِنَّهَا يُقَالُ

معنى، ولا نردُّ منها شيئاً، ونعلم أنَّ ما جاء به الرَّسُولُ حَقٌّ. إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا نردُّ على الله قوله، ولا يُوصَفُ بِأَكْثَرِ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ بِلَا حَدٍّ وَلَا غَايَةٍ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...، ومع ذلك أَصَرَّ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ عَلَى أَنَّ تَفْوِيضَ السَّلَفِ إِنَّهَا هُوَ تَفْوِيضُ الْكِيفِ دُونَ الْمَعْنَى، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

كما أَنَّهُ - عفا الله عنه - يَصْرَحُ بِالْحَدِّ لِلَّهِ تَعَالَى فِي غَيْرِ مَا كَتَبَ مِنْ كِتَابِهِ، كَمَا وَيَصْرَحُ - كما في الموافقة (٢٩/٢)، بِأَنَّ مَنْ لَمْ يَعْترَفْ بِالْحَدِّ لِلَّهِ تَعَالَى فَهُوَ كَافِرٌ بِتَنْزِيلِ اللَّهِ وَجَاهِدَ بآيَاتِهِ تَعَالَى، وَالسُّؤَالُ الَّذِي نُوْجِّههُ لَهُ هُنَا: أَيْنَ وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ بِالْحَدِّ؟ وَأَيْنَ وَصَفَهُ رَسُولُهُ ﷺ بِذَلِكَ؟، نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ...

(٢٢٧) والنَّصُّ فِي الطَّبْعَةِ الْأُولَى لِدَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بِيْرُوتَ، جَاءَ فِي الْجُزْءِ الثَّامِنِ (ص ٤٧٠-٤٧١).

(٢٢٨) قال الإمام الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (٢٧٧/١) عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]: "وَالْعَجَبُ مِمَّنْ أَنْكَرَ الْمَعْنَى الْمَفْهُومَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْعُلُوِّ وَالِارْتِفَاعِ هَرَبًا عِنْدَ نَفْسِهِ مِنْ أَنْ يُلْزِمَهُ بِرَعْمِهِ إِذَا تَأَوَّلَهُ بِمَعْنَاهُ الْمَقْهَمُ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا عَلَا وَارْتَفَعَ بَعْدَ أَنْ كَانَ تَحْتَهَا، إِلَى أَنْ تَأَوَّلَهُ بِالْمَجْهُولِ مِنْ تَأْوِيلِهِ الْمُسْتَنَكِرِ، ثُمَّ لَوْ يَنْجُ بِمَا هَرَبَ مِنْهُ. فَيُقَالُ لَهُ: رَعِمْتَ أَنْ تَأْوِيلَ قَوْلِهِ: ﴿اسْتَوَى﴾ [البقرة: ٢٩] أَقْبَلَ، أَفَكَانَ مُدْبِرًا عَنِ السَّمَاءِ فَأَقْبَلَ إِلَيْهَا؟ فَإِنْ رَعِمَ أَنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِقْبَالٍ فِعْلٍ وَلَكِنَّهُ إِقْبَالٌ تَدْبِيرٍ، قِيلَ لَهُ: فَكَذَلِكَ فَقُلْ: عَلَا عَلَيْهَا عُلُوُّ مُلْكٍ وَسُلْطَانٍ لَا عُلُوُّ اتِّقَالَ وَزَوَالَ"

ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُسْتَوَى عَلَيْهِ مَوْجُودًا قَبْلَ وَالْعَرْشِ إِنَّمَا حَدَّثَ بِتَخْلِيْقِهِ تَعَالَى وَتَكْوِينِهِ سُبْحَانَهُ، وَأَيْضًا
الِاسْتِيلَاءُ (٢٢٩)، وَاحِدٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى كُلِّ الْمَخْلُوقَاتِ فَلَا يَبْقَى لِتَخْصِيصِ الْعَرْشِ بِالذِّكْرِ فَائِدَةٌ"
(٢٣٠). وَأَجَابَ الْإِمَامَ الرَّازِي بِأَنَّهُ إِذَا فَسَّرَ الْاسْتِيلَاءُ بِالْاِقْتِدَارِ زَالَتِ هَذِهِ الْمَطَاعِنُ بِالْكَلِمَةِ. وَلَا
يُخْفِي حَالُ هَذَا الْجَوَابِ عَلَى الْمُنْصَفِ، إِلَى أَنْ قَالَ (٢٣١): وَقَدْ تَوَسَّطَ ابْنُ الْهَمَامِ فِي الْمَسَايِرَةِ، وَقَدْ بَلَغَ
رَتَبَةَ الْجَاهِدِ كَمَا قَالَ عَصْرِيْنَا ابْنُ عَابِدِينَ (٢٣٢) الشَّامِي فِي رَدِّ الْمُحْتَارِ حَاشِيَةِ الدُّرِّ الْمُخْتَارِ (٢٣٣)
تَوَسَّطًا أَخْصَصَ مِنْ هَذَا التَّوَسُّطِ، فَذَكَرَ مَا حَاصِلُهُ وَجُوبَ الْإِيْمَانِ بِأَنَّهُ تَعَالَى اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ مَعَ
نَفْيِ التَّشْبِيهِ (٢٣٤).

(٢٢٩) أَخْرَجَ الْإِمَامَ الرَّبِيعَ بْنَ حَبِيبٍ فِي مَسْنَدِهِ (٣/٣٩) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالضَّحَّاكَ بْنِ مَزَاحِمٍ أَنَّهُمَا قَالَا: اسْتَوَى
عَلَى الْعَرْشِ، أَيُّ: اسْتَوَى عَلَيْهِ وَعَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا فَخَضَعَتْ وَدَانَتْ. وَقَدْ تَقُولُ الْعَرَبُ: اسْتَوَتْ لِفُلَانٍ دَنِيَاهُ: أَيُّ
أَتَتْهُ عَلَى مَا يَرِيدُ، وَاسْتَوَى بَشَرٌ عَلَى الْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ، وَاسْتَوَى لَنَا الْأَمْرُ، وَاسْتَوَى فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ، يَرِيدُونَ:
اِحْتَوَى عَلَيْهِ وَحَازَهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَيْضًا: "وَقَالَ الْحَسَنُ -الْبَصْرِيُّ- ارْتَفَعَ ذِكْرُهُ وَثَنَاؤُهُ وَمَجْدُهُ عَلَى خَلْقِهِ، وَلَا يُوصَفُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِزَوَالٍ
مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ". انْظُرْ: الْمَسْنَدُ الْجَامِعُ الصَّحِيحُ (٣/٣٦).

(٢٣٠) قَالَ أَبُو الثَّنَاءِ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ اللَّامِثِيُّ الْمَاتَرِيدِيُّ فِي كِتَابِهِ: "التَّهْمِيدُ لِقَوَاعِدِ التَّوْحِيدِ" (ص ٦٤): "وَأِنَّمَا خَصَّ
الْعَرْشَ بِالذِّكْرِ تَعْظِيمًا لَهُ، كَمَا خَصَّهُ بِالذِّكْرِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٢٩]، وَإِنْ كَانَ هُوَ رَبُّ
كُلِّ شَيْءٍ".

(٢٣١) الْقَائِلُ هُوَ الْأَلُوسِيُّ، وَانْظُرْ كَلَامَ الرَّازِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ (٧/٢٢)، طَبْعَةُ دَارِ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ.
(٢٣٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَمِينُ بْنُ عَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَابِدِينَ، الْحُسَيْنِيُّ، الدَّمَشْقِيُّ، الْحَنْفِيُّ، (عِلَاءُ الدِّينِ)، فَفِيهِ
، لَهُ الْعَدِيدُ مِنَ الْمَصْنُفَاتِ، مَاتَ سَنَةَ (١٣٠٦ هـ). انْظُرْ: مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ (١١/١٩٣).

(٢٣٣) وَاشْتَهَرَ الْكِتَابُ بِاسْمِ: "حَاشِيَةِ ابْنِ عَابِدِينَ".

(٢٣٤) وَهَذَا هُوَ مِنْهُجُ الْمَفْوُضَةِ، وَهُوَ مَنَقُولٌ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ. قَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْكِتَابِ الْأَسْنَى
(١٢٢/٢): "قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ: أَثْبَتَهُ مُسْتَوِيًّا عَلَى عَرْشِهِ، وَأَنْفِي كُلِّ اسْتِوَاءٍ يُوجِبُ حَدُوثَهُ، فَجَعَلَ
الْاِسْتِوَاءَ فِي هَذَا الْقَوْلِ مِنْ مَشْكَالِ الْقُرْآنِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ عَلَى التَّفْصِيلِ". وَانْظُرِ الْمَسَايِرَةَ (ص ٤٥-٤٧).

وَأَمَّا كَوْنُ الْمُرَادِ اسْتَوَى (٢٣٥) فَأَمْرٌ جَائِزٌ الْإِرَادَةَ لَا وَاجِبَهَا إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ. وَإِذَا خِيفَ عَلَى الْعَامَّةِ عَدَمُ فَهْمِ الْإِسْتَوَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى الْإِسْتِيلَاءِ إِلَّا بِالْإِتِّصَالِ وَنَحْوِهِ مِنْ لَوَازِمِ الْجِسْمِيَّةِ فَلَا بَأْسَ بِصَرْفِ فَهْمِهِمْ إِلَى الْإِسْتِيلَاءِ، فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ لُغَةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ:

(٢٣٥) وَالْإِسْتَوَاءُ بِمَعْنَى الْإِسْتِيلَاءِ مَعْرُوفٌ فِي اللُّغَةِ، وَجَاءَ فِي غَيْرِ مَا مَصْدَرٍ مِنْ مَصَادِرِ الْعَرَبِيَّةِ... قَالَ فِي الصَّحَاحِ: "وَاسْتَوَى، أَيِ اسْتَوَى وَظَهَرَ. وَقَالَ:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقٍ

انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٦/٢٣٨٥).

وَجَاءَ فِي الْمَفْرَدَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ: "... وَمَتَى عَدِّي بَعْلَى اقْتَضَى مَعْنَى الْإِسْتِيلَاءِ، كَقَوْلِهِ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ اسْتَوَى لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، أَيِ: اسْتِقَامَ الْكُلُّ عَلَى مَرَادِهِ بِتَسْوِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِيَّاهُ، كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩]، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ اسْتَوَى كُلُّ شَيْءٍ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهِ، فَلَا شَيْءَ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ، إِذْ كَانَ تَعَالَى لَيْسَ كَالْأَجْسَامِ الْحَالَةِ فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ، وَإِذَا عَدِّي يَلِيْلُ اقْتَضَى مَعْنَى الْإِنْتِهَاءِ إِلَيْهِ، إِمَّا بِالذَّاتِ، أَوْ بِالتَّوْبِيخِ...". انظر: المفردات في غريب القرآن (ص ٤٣٩).

وَجَاءَ فِي "شَمْسِ الْعُلُومِ وَدَوَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الْكُلُومِ": "وَاسْتَوَى عَلَى بَلَدٍ كَذَا: أَيِ اسْتَوَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾. قَالَ الرَّاجِزُ:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ بَعِيرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقٍ

انظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٥/٣٢٨٢).

وَجَاءَ فِي "مَخْتَارِ الصَّحَاحِ": "وَاسْتَوَى أَيِ اسْتَوَى وَظَهَرَ. قَالَ الشَّاعِرُ:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقٍ

انظر: مختار الصحاح (١/١٥٨).

وَجَاءَ فِي "بَصَائِرِ ذَوِي التَّمْيِيزِ فِي لَطَائِفِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ": "بِمَعْنَى الْقَهْرِ وَالْقُدْرَةِ: ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، أَيِ: أَقْبَلَ عَلَى أَمْرِهِ، وَاسْتَوَى عَلَى مِلْكِهِ، وَقَدَّرَ عَلَيْهِ بِالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ. وَهُوَ أَعْظَمُ الْمَخْلُوقَاتِ، وَأَكْبَرُ الْمَوْجُودَاتِ. فَإِذَا قَهَرَهُ وَقَدَّرَ عَلَيْهِ، فَكَيْفَ مَا دُونَهُ لَدَيْهِ.

قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ: اسْتَوَى يُقَالُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا يُسْنَدُ إِلَى فَاعِلَيْنِ فِصَاعِدًا، نَحْوُ اسْتَوَى زَيْدٌ وَعَمْرُوهُ فِي كَذَا، أَيِ: تَسَاوَا. أَوْ

فلما علونا واستوينا عليهم جعلناهم مرعى لنسر وطائر

وقوله "قد استوى بشر" وعلى نحو ما ذكر كل ما ورد ممّا ظاهره الجسميّة في الشاهد كالإصبع والقدم واليد. ونقل العلامة أحمد زروق (٢٣٦) عن أبي حامد أنّه قال: لا خلاف في وجوب التّأويل عند تعيّن شبهة لا ترتفع إلّا به. وأنت تعلم أنّ طريقة كثير من العلماء الأعلام وأساطين الإسلام، الإمساك عن التّأويل مطلقاً مع نفي التشبيه والتّجسيم. منهم الإمام مالك، والإمام أبو حنيفة،

الثاني: أن يقال لاعتدال الشّيء في ذاته، نحو قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾، ومتى عدّى بعلى اقتضى معنى الاستيلاء، نحو ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾. وقيل معناه: استوى له ما في السّماوات، وما في الأرض بتسويته تعالى إيّاه؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ﴾. وقيل: معناه استوى كل شيء في النسبة إليه، فلا شيء أقرب إليه من شيء؛ إذ كان تعالى ليس كالأجسام الحالّة في مكان دون مكان". انظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (١٩٧-١٠٦/٢).

وجاء في "لسان العرب (٤١٤/١٤)": "وَاسْتَوَى، أَي: اسْتَوَى وَظَهَرَ؛ وَقَالَ:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَقِ

وجاء في "تاج العروس": "وقال الفراء: من معاني الاستواء أن يقول كان فلان مقبلاً على فلان ثم استوى عليّ وإلى يشائني عليّ، معنى أقبل، فهذا معنى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾. (أو استوى) وظهر؛ نقله الجوهري ولكنه لم يُفسّر به الآية المذكورة.

قال الراغب: ومتى ما عدّى بعلى اقتضى معنى الاستيلاء كقوله، عز وجل: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؛ ومنه قول الأخطل أنشدّه الجوهري:

قَدْ اسْتَوَى بِشْرٌ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَقِ

ثم قال الراغب: وقيل معناه استوى كل شيء في النسبة إليه، فلا شيء أقرب إليه من شيء إذ كان، عز وجل، ليس كالأجسام الحالّة في مكان دون مكان". انظر: تاج العروس من جواهر القاموس (٣٣٠/٣٨).

(٢٣٦) هو أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرلسي، الفاسي، المالكي، الشهير بزروق (شهاب الدّين أبو الفضل) صوفي، فقيه، محدّث، له العديد من المصنّفات، مات سنة (٨٨٩ هـ). انظر: معجم المؤلّفين (١٥٥/١).

والإمام أحمد، والإمام الشافعي، ومحمد بن الحسن، وسعد بن معاذ المروزي (٢٣٧)، وعبد الله بن المبارك (٢٣٨)، وأبو معاذ خالد بن سليمان (٢٣٩)، صاحب سفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن إسماعيل البخاري، والترمذي (٢٤٠)، وأبو داود السجستاني (٢٤١). ونقل القاضي أبو العلاء صاعد بن محمد (٢٤٢) في كتاب الاعتقاد عن أبي يوسف عن الإمام أبي حنيفة أنه قال: لا ينبغي لأحد أن ينطق في الله تعالى بشيء من ذاته، ولكن يصفه بما وصف سبحانه به نفسه، ولا يقول فيه برأيه شيئاً تبارك الله تعالى رب العالمين.

وأخرج ابن أبي حاتم (٢٤٣) في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى (٢٤٤)، قال: سمعت الشافعي يقول: لله تعالى أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه

(٢٣٧) هو سعد بن معاذ، أبو عصمة المروزي، مجهول، وحديثه باطل. انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ١٨٥).

(٢٣٨) هو عبد الله بن المبارك ابن واضح المروزي، الحافظ، الغازي، أحد الأعلام مات سنة (١٨١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٧٨) فيها بعدها.

(٢٣٩) هو خالد بن سليمان، أبو معاذ البلخي، ضعفه ابن معين، روى عن الثوري ومالك. انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٤١٣).

(٢٤٠) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى الضحّاك، الحافظ، العلم، الإمام، البارع، صاحب الجامع، مات سنة (٢٧٩هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٧٠) فيها بعدها.

(٢٤١) هو سليمان بن الأشعث بن شدّاد بن عمرو بن عامر السجستاني، الإمام، الحافظ، محدّث البصرة، مات سنة (٢٧٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٠٣) فيها بعدها.

(٢٤٢) هو صاعد بن محمد بن أحمد بن عبد الله القاضي أبو العلاء الاستوائي، النيسابوري، الفقيه الحنفي، مات سنة (٤٣١هـ). انظر: الوافي بالوفيات (١٦/ ١٣٦).

(٢٤٣) هو عبد الله بن محمد بن إدريس بن المنذر الرّازي، من بحور العلم، له العديد من المصنّفات، مات سنة (٣٢٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٤٧) فيها بعدها، الأعلام (٣/ ٣٢٤).

(٢٤٤) هو يونس بن عبد الأعلى ابن ميسرة بن حفص بن حيّان، الإمام، أبو موسى الصّدي، المقرئ، الحافظ، مات سنة (٢٦٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٤٨) فيها بعدها.

كفر، وأمّا قبل قيام الحجّة فإنّه يعذر بالجهل، لأنّ علم ذلك لا يُدرك بالعقل ولا الرويّة والفكر، فنُثبت هذه الصّفات ونفّي عنها التّشبيه كما نفّي سبحانه عن نفسه وقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

وذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري أنّه قد اتّفق على ذلك أهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة صاحب الشّريعة صلّى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم. وكلام إمام الحرمين (٢٤٥) في الإرشاد (٢٤٦) يميل إلى طريقة التّأويل، وكلامه في الرّسالة النّظاميّة مصرّح باختياره طريقة التّفويض حيث قال فيها: والذي نرتضيه رأياً وندين به عقداً أتباع سلف الأئمّة، فالأولى الاتّباع وترك الابتداع، والدّليل السّمعى القاطع في ذلك إجماع الصّحابة رضي الله تعالى عنهم، فإنّهم درجوا على ترك التّعرّض لمعاني المتشابهات مع أنّهم كانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة والتّواصي بحفظها، وتعليم النّاس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الطّواهر مسنوناً أو محتوماً لكان اهتمامهم به فوق الاهتمام بفروع الشّريعة (٢٤٧).

وقد اختاره أيضاً الإمام أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي صنّفه في اختلاف المصلين ومقالات الإسلاميين، وفي كتاب الإبانة في أصول الدّيانة، وهو آخر مصنّفاته فيما قيل. وقال البيضاوي في الطّوابع (٢٤٨): والأولى اتّباع السّلف في الإيمان بهذه الأشياء، يعني المتشابهات ورد العلم إلى الله تعالى بعد نفّي ما يقتضي التّشبيه والتّجسيم عنه تعالى أ.هـ.

(٢٤٥) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي، شيخ الشّافعيّة، صاحب التّصانيف البديعة، مات سنة (٤٧٨هـ). انظر: سير أعلام النّبلاء (١٨/٤٦٨ فما بعدها).

(٢٤٦) واسم الكتاب: "الإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أصول الاعتقاد" وهو كتاب مطبوع متداول.

(٢٤٧) انظر: العقيدة النّظاميّة (ص ٣٢-٣٣)، طبع مكتبة الكليّات الأزهرية، القاهرة، (١٩٧٨م).

وهذا الكلام من الإمام الجويني موضع نظر، فالتّأويل مسنون ومشروع، وجنّبات كتب أهل الحقّ، وكذا كتب التّفسير بالرّواية تغصّ وتعجّ بمئات التّأويلات...

(٢٤٨) اسم الكتاب: (شرح المطالع في المنطق) كما جاء في معجم المؤلّفين (٦/٩٨).

وعلى ذلك جرى محققو الصُّوفية: فقد نقل عن جمع منهم أنهم قالوا: إنَّ النَّاسَ ما احتاجوا إلى تأويل الصِّفات إلَّا من ذهولهم عن اعتقاد أنَّ حقيقته تعالى مخالفة لسائر الحقائق. وإذا كانت مخالفة فلا يصحُّ في آيات الصِّفات قط تشبيه، إذ التَّشبيه لا يكون إلَّا مع موافقة حقيقته تعالى لحقائق خلقه، وذلك مُحال. وعن الشَّعراني (٢٤٩): أنَّ من احتاج إلى التَّأويل فقد جهل أوَّلًا وآخرًا. أمَّا أوَّلًا فبتعقُّله صفة التَّشبيه في جانب الحقِّ، وذلك مُحال. وأمَّا آخرًا فلتأويله ما أنزل الله تعالى على وجه لعلَّه لا يكون مراد الحقِّ سبحانه وتعالى (٢٥٠).

وفي "الدُّر المنثور" (٢٥١) له: إنَّ المؤول انتقل عن شرح الاستواء الجسماني على العرش المكاني بالتَّزويه عنه إلى التَّشبيه بالأمر السُّلطاني الحادث، وهو الاستيلاء على المكان، فهو انتقال عن التَّشبيه بمحدث ما إلى التَّشبيه بمحدث آخر، فما بلغ عقله في التَّزويه مبلغ السَّرع فيه في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ألا ترى أنَّه استشهد في التَّزويه العقلي في الاستواء بقول الشَّاعر:

قد استوى بِشَرٍ ... الخ .

وأيْن استواء بِشَرٍ على العراق من استواء الحقِّ سبحانه وتعالى على العرش؟ فالصَّواب أن يلزم العبد الأدب مع مولاه ، ويكِل معنى كلامه إليه عزَّ وجلَّ.

ونقل الشَّيخ إبراهيم الكوراني (٢٥٢)

(٢٤٩) هو عبد الوهَّاب بن أحمد بن علي الشَّعراني ، الأنصاري ، الشَّافعي ، الشَّاذلي ، المصري ، فقيه ، أصولي ، محدِّث ، صوفي ، له العديد من المصنَّفات ، مات سنة (٩٧٣هـ) . انظر : معجم المؤلِّفين (٢١٨/٦) .

(٢٥٠) وهذا يتنفى إذا قلنا بأنَّ ما أضيف إلى الله تعالى من الألفاظ إنَّما هي إضافات ، وليست بصفات ، كما نصَّ على ذلك غير واحد من العلماء ، وعلى رأسهم الحافظ ابن الجوزي في "دفع شُبُه التَّشبيه" .

(٢٥١) اسم الكتاب : (الدُّر المنثور في زبد العلوم المشهورة) .

(٢٥٢) هو إبراهيم بن حسن الكوراني ، الشَّهرزوري ، الكردي ، الشَّافعي ، فقيه ، محدِّث ، له العديد من المصنَّفات ، مات سنة (١١٠١هـ) . انظر : معجم المؤلِّفين (٢١/١) .

في "تنبيه العقول" عن الشيخ الأكبر قدس سرّه (٢٥٣) أنّه قال في "الفتوحات" (٢٥٤) أثناء كلام طويل عجب فيه من الأشاعرة والمجسّمة: الاستواء حقيقة معقولة معنويّة تنسب إلى كل ذات بحسب ما تعطيه حقيقة تلك الدّات، ولا حاجة لنا إلى التّكلف في صرف الاستواء عن ظاهره. والفقير قد رأى في الفتوحات ضمن كلام طويل أيضاً في الباب الثالث منها ما نصّه: ما ضلّ من ضلّ من المشبّهة إلا بالتأويل وحمل ما وردت به الآيات والأخبار على ما يسبق منها إلى الفهم من غير نظر فيما يجب لله تعالى من التّنزيه، فقادهم ذلك إلى الجهل المحض والكفر الصّراح، ولو طلبوا السّلامة وتركوا الأخبار والآيات على ما جاءت من غير عدول منهم فيها إلى شيء البتّة، ويكلون علم ذلك إلى الله تعالى ولرسوله ﷺ ويقولون: لا ندري، كان يكفيهم قول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

ثمّ ذكر بعد في الكلام على قوله ﷺ الذي رواه مسلم: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ» (٢٥٥)، التّخيير بين التّفويض والتّأويل، لكن بشرط نفي الجارحة، ولا بدّ من تبين ما في ذلك اللفظ من وجوه التّنزيه. وذكر أنّ هذا واجب على العالم عند تعيينه في الرّد على بدعي مجسّم مشبّه.

وقال تلميذه الشيخ صدر الدّين القنوي في "مفتاح الغيب" بعد بسط كلام في قاعدة جليّة الشّأن حاصلها: أنّ التّغاير بين الدّوات يستدعي التّغاير في نسبة الأوصاف إليها ما نصّه: وهذه قاعدة من عرفها أو كشف له عن سرّها عرف سرّ الآيات والأخبار التي تُوهم التّشبيه عند أهل العقول الضّعيفة واطلع على المراد منها فيسلم من ورطتي التّأويل والتّشبيه، وعاین الأمر كما ذكر مع کمال التّنزيه . أهـ.

(٢٥٣) هو الإمام ابن عربي، مات سنة (٦٣٨هـ) .

(٢٥٤) واسم الكتاب : (الفتوحات المكيّة في معرفة الأسرار المالكية والملكيّة) .

(٢٥٥) أخرجه مسلم (٢٠٤٥/٤) .

وخلاصة الكلام في هذا المقام: أنه قد ورد في الكتاب العزيز والأحاديث الصَّحيحة ألفاظ تُوهم التشبيه والتَّجسيم وما لا يليق بالله تعالى الجليل العظيم فتشَبَّثت المجسِّمة والمشَبَّهة (٢٥٦) بما

(٢٥٦) قد والله أعجبني هذا الكلام ، وهو حقٌّ ، فإنَّ البعض تشبَّث - من أجل ما ذهب إليه - بما هو أوهى من خيوط العنكبوت ، فالشيخ ابن القيم - غفر الله له - يستدلُّ بالحُمر الوحشيَّة في اجتماع الجيوش الإسلامية (ص ٣٩٦) للتدليل على علوِّ الله الحقيقي ، فيقول " وفي هذا الباب قصَّة حُمر الوحش المشهورة التي ذكرها غير واحد ، أنَّها انتهت إلى الماء لترده ، فوجدت النَّاس حوله ، فتأخَّرت عنه ، فلمَّا جهدها العطش رفعت رأسها إلى السَّماء ، وجأرت إلى الله سبحانه بصوت واحد ، فأرسل الله سبحانه عليها المطر حتَّى شربت وانصرفت " .

وقال أيضاً في (ص ٢٩٧) : " ذكر شيخ الإسلام الهروي بإسناده عن عبد الله بن وهب ، قال : أكرموا البقر فإتَّها لم ترفع رأسها إلى السَّماء منذ عُبد العجل ، حياء من الله عزَّ وجلَّ " .

قال محقِّق اجتماع الجيوش (ص ٢٩٧) : ذكره ابن الجوزي في الموضوعات (٣/٣) ثمَّ قال : هذا حديث موضوع ، والمتَّهم به عبد الله بن وهب النَّسوي ، قال ابن حَبَّان : كان دَجَّالاً يضع الحديث على الثَّقَات ، لا يحلُّ ذكره إلى على سبيل القدح فيه ، اللآلئ (٢/٢٢٧) . وذكره في تنزيه الشريعة (٢/٢٣٨-٢٣٩) .

وفي كتابه : " عقيدة أهل الإيَّان في خلق آدم على صورة الرحمن " استدلَّ حمود التَّوَجْرِي على إثبات الصورة لله تعالى بالتوراة المحرفة ، فقد جاء في (ص ٧٦) من الكتاب المذكور قوله : " وأيضاً فهذا المعنى عند أهل الكتاب من الكتب الماثورة عن الأنبياء كالتوراة ، فإنَّ في السفر الأوَّل منها : سنخلق بشراً على صورتنا يشبهها . . . " !!!

وقال ابن تيمية في " بيان تلبس الجهميَّة (١/٥٧٢-٥٧٣) : " قال عثمان بن سعيد في " ردِّه على الجهميَّة " حدَّثنا عبد الله بن صالح المصري ، قال : حدَّثني الليث وهو ابن سعد ، حدَّثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال ، أنَّ زيد بن أسلم حدَّثه عن عطاء بن يسار ، قال : أتى رجل كعباً وهو في نفر ، فقال : يا أبا إسحق حدَّثني عن الجبَّار ، فأعظم القوم قوله ، فقال كعب : دعوا الرَّجل ، فإنَّ كان جاهلاً يعلم ، وإن كان عالماً ازداد علماً ، قال كعب : أخبرك أن الله خلق سبع سموات ، ومن الأرض مثلهنَّ ، ثمَّ جعل ما بين كلِّ سماءين كما بين السَّماء الدُّنيا والأرض ، وكثفهنَّ مثل ذلك ، ثمَّ رفع العرش فاستوى عليه ، فما في السَّموات سماء إلَّا لها أطيظ كأطيظ الرَّحل العلا في أوَّل ما يرتحل من ثقل الجبَّار فوقهنَّ " . ثمَّ علق ابن تيمية على النَّص السَّابِق فقال : " وهذا الأمر وإن كان هو رواية كعب ، فيحتمل أن يكون من علوم أهل الكتاب ، ويحتمل أن يكون ممَّا تلقَّاه عن الصَّحابة ، ورواية أهل الكتاب التي ليس عندنا شاهد هو لا يدافعها ولا يصدِّقها ولا يكذبها ، فهؤلاء الأئمَّة المذكورة في إسناده هم من أجلِّ الأئمَّة ، وقد حدَّثوا به

هم وغيرهم ، ولر ينكروا ما فيه من قوله : " من ثقل الجبار فوقهن " فلو كان هذا القول منكراً في دين الإسلام عندهم لم يحدثوا به على هذا الوجه " .

وهذا الكلام من ابن تيمية - عفا الله عنه - عليه عدة مؤآخذات :

(١) أنه ينقل عن عثمان بن سعيد ، صاحب " الرد على بشر المريسي " وقد اشتمل هذا الكتاب على العديد من الطمائم التي سنشير إليها لاحقاً ...

(٢) وصف ابن تيمية رجال الإسناد بأنهم من أجل الآئمة ... مع أن بعضهم منهم .

قال الإمام الذهبي في الميزان (١٢١/٤) في ترجمة عبد الله بن صالح المصري - أحد رجال السند - : له مناكير قال أحمد بن حنبل : كان أول أمره متماسكاً ، ثم فسد بآخره ، وقال أبو حاتم : أخرج أحاديث في آخر عمره أنكروها عليه نرى أنها مما افتعل خالد بن نجيع ، وكان أبو صالح يصحبه . وقال صالح جزرة : كان ابن معين يوثقه ، وهو عندي يكذب في الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال ابن المديني : لا أروي عنه شيئاً . وقال ابن حبان : كان في نفسه صدوقاً ، إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له ، فسمعت ابن خزيمة يقول : كان له جار كان بينه وبينه عداوة ، كان يضع الحديث على شيخ أبي صالح - وهي كنية عبد الله بن صالح - ويكتبه بخط يشبه خط عبد الله ويرميه في داره بين كتبه ، فيتوهم عبد الله أنه خطه فيتحدث به ... " . وعليه فالحديث منكر .

(٣) أنه نقل عن كعب الأخبار ، ومن المعلوم أن كعب الأخبار كان يحدث بما عند أهل الكتاب . فقد جاء في صحيح البخاري (١١٠/٩) : " وَقَالَ أَبُو الْيَمَانِ ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، سَمِعَ مُعَاوِيَةَ ، يُحَدِّثُ رَهْطًا مِنْ قُرَيْشٍ بِالْمَدِينَةِ ، وَذَكَرَ كَعْبَ الْأَخْبَارِ فَقَالَ : «إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ الَّذِينَ يُحَدِّثُونَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَإِنْ كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الْكَذِبَ» .

وقال محققاً الجزء الثالث من سير أعلام النبلاء في هامش الجزء الثالث صفحة (٤٨٩) : " قال الحافظ ابن كثير في تفسير سورة النمل ، بعدما أورد طائفة من الأخبار في قصة ملكة سبأ مع سليمان عليه السلام : " والأقرب في مثل هذه السياقات أنها متلفاة عن أهل الكتاب ، مما وجد في صُحفهم ، كروايات كعب ووهب ، سألهم الله فيما نقلناه إلى هذه الأمة من أخبار بني إسرائيل ، من الأوابد والغرائب والعجائب ، مما كان وما لم يكن ، ومما حُرف وبُدل ونُسَخ . وقد أغنانا الله سبحانه عن ذلك بما هو أصح منه وأنفع وأوضح وأبلغ ... وهذا عمر رضي الله عنه يقول له - أي لكعب - فيما أخرجه أبو زرعة الدمشقي في تاريخه (٥٤٤/١) : لتتركن الأحاديث ، أو لألحقنك بأرض القردة - وليس كل ما نسب إليه في الكتب بثابت عنه ، فإن الكذابين من بعده قد نسبوا إليه أشياء كثيرة لم يقلها " .

توهمه، فضّلوا وأضلّوا ونكبوا عن سواء السبيل وعدلوا. وذهب جمع إلى أنّهم هالكون وبرهم كافرون. وذهب آخرون إلى أنّهم مبتدعون. وفصل بعض فقال: هم كفرة إن قالوا: هو سبحانه وتعالى جسم كسائر الأجسام، مبتدعة إن قالوا جسم لا كالأجسام. وعصم الله تعالى أهل الحق مما ذهبوا إليه وعولوا في عقائدهم عليه، فأثبت طائفة منهم ما ورد كما ورد مع كمال التنزيه المبرراً عن

(٤) أن ابن تيمية يسوّغ ويجوّز نقل واعتقاد ما في كتب أهل الكتاب المحرّفة وهم قوم مجسّمة، وهذا كثير في كتبه، من ذلك ما جاء في "مجموع الفتاوى" (٤٠٦/٥)، قال: "وفي "الإنجيل" أن المسيح عليه السلام قال: لا تحلفوا بالسماء فإنّها كُرسيّ الله. وقال لِحَوَارِيّين: إِنَّ أَنْتُمْ غَفَرْتُمْ لِلنَّاسِ فَإِنَّ آبَاكُمْ - الَّذِي فِي السَّمَاءِ - يَغْفِرُ لَكُمْ كُلَّكُمْ أَنْظَرُوا إِلَى طَيْرِ السَّمَاءِ: فَإِنَّهُمْ لَا يَزْرَعُونَ وَلَا يَحْصُدُونَ وَلَا يَجْمَعُونَ فِي الْأَهْوَاءِ وَأَبْوَكُمْ الَّذِي فِي السَّمَاءِ هُوَ الَّذِي يَرْزُقُهُمْ أَفَلَسْتُمْ أَفْضَلَ مِنْهُمْ؟ وَمِثْلُ هَذَا مِنَ الشَّوَاهِدِ كَثِيرٌ يَطُولُ بِهِ الْكِتَابُ".

فهل يصحّ لنا أن نسمي الله تعالى بالأب، وهل ورد في الكتاب والسنة تسمية الله تعالى بالأب؟ وأين هم من كلامهم: "لا نصف الله إلّا بما وصف به نفسه أو وصفه محمد ﷺ به".

إذا عرفت ذلك، فاسمع معي ما يقوله الشيخ ابن تيمية -غفر الله له- في منهاج السنة (٥٦٢/٢): "وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ التَّوْرَةَ مَمْلُوءَةٌ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ الَّتِي تُسَمِّيهَا النُّفَاةُ تَجْسِيماً، وَمَعَ هَذَا فَلَمْ يُنْكِرْ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَصْحَابُهُ عَلَى الْيَهُودِ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ، وَلَا قَالُوا: أَنْتُمْ مُجَسِّمُونَ. بَلْ كَانَ أَحْبَابُ الْيَهُودِ إِذَا ذَكَرُوا عِنْدَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شَيْئاً مِنَ الصِّفَاتِ أَقْرَهُمُ الرَّسُولُ عَلَى ذَلِكَ وَذَكَرَ مَا يُصَدِّقُهُ، كَمَا فِي حَدِيثِ الْحَرِيرِ الَّذِي ذَكَرَ لَهُ إِمْسَاكَ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِلْسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْمَذْكُورَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الآية سُورَةُ الزُّمَرِ: ٦٧].

قلت: يا سبحان الله، أمر يقرأ الشيخ في الحديث أن النبي ﷺ قرأ الآية إلى نهاية قوله سبحانه وتعالى: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]، فقراءته ﷺ لنهاية الآية الكريمة إنكار لما زعمه الخبر؟!؟ انظر صحيح البخاري

(١٢٦/٦ برقم ٤٨١١)، صحيح مسلم (٤/٢١٤٧ برقم ٢٧٨٦).

قال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم (١٣٠/١٧): "قَالَ الْقَاضِي: وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ: لَيْسَ صَحِيحُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَعَجُّبُهُ وَتَلَاوَتُهُ لِلآيَةِ تَصْدِيقاً لِلْحَرِيرِ، بَلْ هُوَ رَدُّ لِقَوْلِهِ وَإِنْكَارٌ وَتَعَجُّبٌ مِنْ سُوءِ اعْتِقَادِهِ، فَإِنَّ مَذْهَبَ الْيَهُودِ التَّجْسِيمُ، فَفُهِمَ مِنْهُ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ تَصْدِيقاً لَهُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ الرَّائِي عَلَى مَا فُهِمَ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ".

التَّجْسِيم والتَّشْبِيه . فحقيقة الاستواء مثلاً المنسوب إليه تعالى شأنه، لا يلزمها ما يلزم في الشاهد، فهو جلّ وعلا مستو على العرش مع غناه سبحانه وتعالى عنه وحمله بقدرته للعرش وحملته وعدم مماسته له أو انفصال مسافي بينه تعالى وبينه (٢٥٧).

ومتى صحّ للمتكلّمين أن يقولوا أنّه تعالى ليس عين العالم ولا داخلاً فيه ولا خارجاً عنه، مع أنّ البداهة تكاد تقضي ببطان ذلك بين شيء وشيء، صحّ لهؤلاء الطائفة أن يقولوا ذلك في استوائه تعالى الثابت بالكتاب والسنة، فالله سبحانه وصفاته وراء طور الفكر (٢٥٨)، فإنّ القوّة المفكرة شأنها

(٢٥٧) لأنّ المسافة خاصّة بالأجسام ، حيث أنّنا لا نستطيع أن نقيس مسافة ما إلّا إذا كانت محصورة بين جسمين . (٢٥٨) إنّ ممّا لا شكّ فيه أنّ التّفكّر والتّدبّر في عظيم خلق الله تعالى عبادة لا يثقفها إلّا من ذاق حلاوتها ، بعد أن غاص في بحارها ومحيطاتها ، وهو أمرٌ لا شكّ في أنّه قائد للإنسان إلى تعظيم جلال الله تعالى والخشوع والمناجاة والتّذلّ والتّواضع له ... فيزداد به إيمانه ، وتصفو روحه ، وتطمئنّ نفسه ويكثر من مراقبتها ومحاسبتها، فتقلّ ذنوبه ، ويحيا قلبه ، وتزداد خشيته وإنابته وخوفه من الله تعالى ، وأخيراً يحصل على محبّة الله تعالى ورضاه ...

ونظراً لأهميّة الفكر والتّفكّر وجدنا العديد من آيات القرآن العظيم خُتمت بـ : تتفكّرون ، يتفكّرون ... ومن الآيات القرآنيّة التي دعت الخلق للتّفكّر في عظيم خلق الله تعالى : قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٩٩] ، وقوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥] ، وقوله تعالى : ﴿قُلِ انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١] ، وقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [النحل: ٦٥] ، وقوله تعالى : ﴿قُلِ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [العنكبوت: ٢٠] ، وقوله تعالى : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَيُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَكَذَلِكَ نُخْرِجُكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ * وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ * وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ

* وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُسْمِعُونَ * وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ السَّبَاقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْجِي بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ [الروم: ١٩-٢٥] ، وقوله تعالى : ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ﴾ * خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ * يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ * إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ * يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ [الطارق: ٥-٩] ... كما أنه تعالى مدح في كتابه المتفكرين بقوله : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ * الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ [آل عمران: ١٩٠-١٩١] .

قال الإمام ابن كثير في " التفسير " (٢ / ١٨٤ - ١٨٦) : " وَمَعْنَى الْآيَةِ أَنَّهُ يَقُولُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ أَي : هَذِهِ فِي ارْتِفَاعِهَا وَاتِّسَاعِهَا ، وَهَذِهِ فِي انْخِفَاضِهَا وَكثَافَتِهَا وَاتِّصَاعِهَا وَمَا فِيهَا مِنَ الْآيَاتِ الْمُشَاهِدَةِ الْعَظِيمَةِ مِنْ كَوَاكِبَ سَيَّارَاتٍ ، وَثَوَابِتَ وَبِحَارٍ ، وَجِبَالٍ وَقِفَارٍ وَأَشْجَارٍ وَنَبَاتٍ وَزُرُوعٍ وَثِمَارٍ ، وَحَيَوَانَ وَمَعَادِنَ وَمَنَافِعَ ، مُخْتَلِفَةً الْأَلْوَانِ وَالطُّعُومِ وَالرَّوَائِحِ وَالْخَوَاصِّ وَ﴿ اخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ أَي : تَعَاقُبُهَا وَتَقَارُضُهَا الطُّوْلَ وَالْقِصْرَ ، فَتَارَةً يَطُولُ هَذَا وَيَقْصُرُ هَذَا ، ثُمَّ يَتَعَدَّلَانِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ هَذَا مِنْ هَذَا فَيَطُولُ الَّذِي كَانَ قَصِيرًا ، وَيَقْصُرُ الَّذِي كَانَ طَوِيلًا وَكُلُّ ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ؛ وَلِهَذَا قَالَ : ﴿ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ أَي : الْعُقُولُ النَّامَّةُ الذَّكِيَّةُ الَّتِي تُدْرِكُ الْأَشْيَاءَ بِحَقَائِقِهَا عَلَى جَلِيَّاتِهَا ، وَلَيْسُوا كَالضَّمِّ الْبُكْمِ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ الَّذِينَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِمْ : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾ * وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ [يوسف: ١٠٥-١٠٦] . ثُمَّ وَصَفَ تَعَالَى أُولِي الْأَلْبَابِ فَقَالَ : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ ﴾ كَمَا ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " صَلِّ قَائِمًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا ، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبِكَ ، أَي : لَا يَقْطَعُونَ ذِكْرَهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ بَسْرَائِرِهِمْ وَصَرَائِرِهِمْ وَالسَّتِيرَةِمْ ﴾ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ أَي : يَفْهَمُونَ مَا فِيهَا مِنَ الْحُكْمِ الدَّالَّةِ عَلَى عَظَمَةِ الْخَالِقِ وَقُدْرَتِهِ ، وَعِلْمِهِ وَحِكْمَتِهِ ، وَاخْتِيَارِهِ وَرَحْمَتِهِ . وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو سُلَيْمَانَ الدَّارَانِيُّ : إِنِّي لَأُخْرِجُ مِنْ مَنْزِلِي ، فَمَا يَقَعُ بَصَرِي عَلَى شَيْءٍ إِلَّا رَأَيْتُ اللَّهَ عَلَى فِيهِ نِعْمَةً ، أَوْ لِي فِيهِ عِبْرَةٌ . رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ " التَّفَكُّرِ وَالْإِعْتِبَارِ " .

وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : تَفَكَّرْ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ قِيَامٍ لَيْلَةٍ . وَقَالَ الْفُضَيْلُ : قَالَ الْحَسَنُ : الْفِكْرَةُ مِرَاةُ تَرِيكِ حَسَنَاتِكَ وَسَيِّئَاتِكَ .

وَقَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ : الْفِكْرَةُ نُورٌ يَدْخُلُ قَلْبَكَ . وَرَبَّنَا تَمَلَّ بِهَذَا الْبَيْتِ :

إِذَا الْمُرءُ كَانَتْ لَهُ فِكْرَةٌ فَنَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ عِبْرَةٌ

وَعَنْ عِيسَى، عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ قَالَ: طُوبَى لِمَنْ كَانَ قِيْلُهُ تَذَكُّرًا، وَصَمْتُهُ تَفَكُّرًا، وَنَظَرُهُ عِبْرًا.

وَقَالَ لُقْمَانُ الْحَكِيمُ: إِنَّ طُولَ الْوَحْدَةِ أَهْمٌ لِلْفِكْرَةِ، وَطُولَ الْفِكْرَةِ دَلِيلٌ عَلَى طَرَقِ بَابِ الْجَنَّةِ.

وَقَالَ وَهْبُ بْنُ مُثَنَّبٍ: مَا طَالَتْ فِكْرَةُ امْرِئٍ قَطُّ إِلَّا فَهَمٌ، وَمَا فَهَمَ امْرِئٌ قَطُّ إِلَّا عِلْمٌ، وَمَا عِلِمَ امْرِئٌ قَطُّ إِلَّا عَمَلٌ.

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: الْكَلَامُ بِذِكْرِ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ، حَسَنٌ، وَالْفِكْرَةُ فِي نِعَمِ اللَّهِ أَفْضَلُ الْعِبَادَةِ. وَقَالَ مُغِيثُ

الْأَسْوَدُ: زُورُوا الْقُبُورَ كُلَّ يَوْمٍ تَفَكَّرْتُمْ، وَشَاهِدُوا الْمُوقِفَ بِقُلُوبِكُمْ، وَانْظُرُوا إِلَى الْمُنْصَرَفِ بِالْفَرِيقَيْنِ إِلَى الْجَنَّةِ أَوْ

النَّارِ، وَأَشْعِرُوا قُلُوبَكُمْ وَأَبْدَانَكُمْ ذِكْرَ النَّارِ وَمَقَامِعَهَا وَأَطْبَاقَهَا، وَكَانَ يَبْكِي عِنْدَ ذَلِكَ حَتَّى يُرْفَعَ صَرِيحًا مِنْ بَيْنِ

أَصْحَابِهِ، قَدْ ذَهَبَ عَقْلُهُ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: مَرَّ رَجُلٌ بِرَاهِبٍ عِنْدَ مَقْبَرَةٍ وَمَرْبَلَةٍ، فَتَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَاهِبُ، إِنَّ عِنْدَكَ كَثْرَيْنِ مِنْ كُنُوزِ الدُّنْيَا

لَكَ فِيهِمَا مُعْتَبَرٌ، كَثُرَ الرَّجَالُ وَكَثُرَ الْأَمْوَالُ.

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَعَاهدَ قَلْبَهُ، يَأْتِي الْحَرَبَةَ فَيَقِفُ عَلَى بَابِهَا، فَيُنَادِي بِصَوْتِ حَزِينٍ فَيَقُولُ: أَيْنَ

أَهْلُكَ؟ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ فَيَقُولُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفَصَص: ٨٨].

وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: رَكْعَتَانِ مُقْتَصِدَتَانِ فِي تَفَكُّرٍ، خَيْرٌ مِنْ قِيَامٍ لَيْلَةٍ وَالْقَلْبُ سَاهٍ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: يَا ابْنَ آدَمَ، كُلْ فِي ثُلُثِ بَطْنِكَ، وَاشْرَبْ فِي ثُلُثِهِ، وَدَعْ ثُلُثَهُ الْآخَرَ تَتَنَفَّسَ لِلْفِكْرَةِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: مَنْ نَظَرَ إِلَى الدُّنْيَا بَغَيْرِ الْعِبْرَةِ انْطَمَسَ مِنْ بَصَرِ قَلْبِهِ بِقَدَرِ تِلْكَ الْغَفْلَةِ.

وَقَالَ بِشْرُ بْنُ الْحَارِثِ الْحَافِي: لَوْ تَفَكَّرَ النَّاسُ فِي عَظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى لَمَا عَصَوْهُ.

وَقَالَ الْحَسَنُ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ قَيْسٍ قَالَ: سَمِعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ وَلَا اثْنَيْنِ وَلَا ثَلَاثَةً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ يَقُولُونَ: إِنَّ ضِيَاءَ الْإِيمَانِ، أَوْ نُورَ الْإِيمَانِ، التَّفَكُّرُ.

وَعَنْ عِيسَى، عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَنَّهُ قَالَ: يَا ابْنَ آدَمَ الضَّعِيفَ، اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَكُنْ فِي الدُّنْيَا صَافِيًا، وَاتَّخِذِ الْمَسَاجِدَ

بَيْتًا، وَعَلِّمْ عَيْنَيْكَ الْبُكَاءَ، وَجَسَدَكَ الصَّبْرَ، وَقَلْبَكَ الْفِكْرَ، وَلَا تَهْتَمْ بِرِزْقِ عَدٍ.

وَعَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ بَكَى يَوْمًا بَيْنَ أَصْحَابِهِ، فُسِّلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ:

فَكَّرْتُ فِي الدُّنْيَا وَلِذَاتِهَا وَشَهَوَاتِهَا، فَاعْتَبَرْتُ مِنْهَا بِهَا، مَا تَكَادُ شَهَوَاتُهَا تَنْقُضِي حَتَّى تُكَدِّرَهَا مَرَارَتُهَا، وَلَكِنْ لَمْ يَكُنْ

فِيهَا عِبْرَةٌ لِمَنْ اعْتَبَرَ إِنَّ فِيهَا مَوَاعِظَ لِمَنْ اذْكُرَ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا: أَنْشَدَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ:

نَزَهَةَ الْمُؤْمِنِ الْفَكْرُ
نَحْمَدُ اللَّهَ وَحَمْدَهُ
رُبَّ لَاهٍ وَعُمٍّ رُءُ
رُبَّ عَيْشٍ قَدْ كَانَ قَوْ
فِي خَرِيرٍ مِنَ الْعُيُ
وَسُرُورٍ مِنَ النَّبَا
غَيْرَتَهُ وَأَهْلَهُ
نَحْمَدُ اللَّهَ وَحَمْدَهُ
إِنَّ فِي ذَا لَعَلَّةٍ

لَذَّةِ الْمُؤْمِنِ الْعِبرُ
نَحْنُ كُلُّ عَلَى خَطَرُ
قَدْ تَقْضَى وَمَا شَعْرُ
قِ الْمُنَى مُونَقِ الزَّهَرُ
نِ وَظِلٍ مِنَ الشَّجَرُ
تِ وَطِيبٍ مِنَ الثَّمَرُ
سِرْعَةُ الدَّهْرِ بِالْغَيْرُ
إِنَّ فِي ذَا مُعْتَبَرُ
لِلْبَيْبِ إِنْ اِعْتَبَرُ

وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ لَا يَتَعَبَّرُ بِمَخْلُوقَاتِهِ الدَّلَالَةَ عَلَى ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَسَرِّهِ وَقَدْرِهِ وَآيَاتِهِ، فَقَالَ: ﴿وَكَايْنٍ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُمِرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ * وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يُوسُفَ: ١٠٥-١٠٦] وَمَدَحَ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ قَائِلِينَ: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا﴾ أَي: مَا خَلَقْتَ هَذَا الْخَلْقَ عَبَثًا، بَلْ بِالْحَقِّ لِتَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا بِمَا عَمِلُوا، وَتَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى. ثُمَّ نَزَّهَهُ عَنِ الْعَبَثِ وَخَلَقِ الْبَاطِلِ فَقَالُوا: ﴿سُبْحَانَكَ﴾ أَي: عَنْ أَنْ تَخْلُقَ شَيْئًا بَاطِلًا ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾: يَا مَنْ خَلَقَ الْخَلْقَ بِالْحَقِّ وَالْعَدْلِ يَا مَنْ هُوَ مُنْزَهٌ عَنِ النَّقَائِصِ وَالْعَيْبِ وَالْعَبَثِ، قِنَا مِنْ عَذَابِ النَّارِ بِحَوْلِكَ وَقُوَّتِكَ وَقِيضْنَا لِأَعْمَالِ تَرْضَى بِهَا عَنَّا، وَوَفَّقْنَا لِعَمَلٍ صَالِحٍ تَهْدِينًا بِهِ إِلَى جَنَّاتِ النَّعِيمِ، وَتُخْجِرُنَا بِهِ مِنْ عَذَابِكَ الْآلِيمِ". فَالتَّفَكُّرُ فِي عَظِيمِ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى فَرِيضَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ، دَأْبٌ عَلَيْهَا السَّلَفُ الصَّالِحُ، وَكَانَتْ عَنْدهُمْ مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَادَاتِ، وَسَبِيلٌ كَبِيرٌ لِلتَّعَرُّفِ عَلَى عَظَمَةِ وَجَلَالِ الْخَالِقِ الْعَظِيمِ، وَبِالتَّالِي مَعْرِفَةِ مَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الطَّاعَةِ وَالْإِنَابَةِ وَالْخُضُوعِ ...

فَقَدْ رَوَى أَبُو نَعِيمٍ فِي حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتِ الْأَصْفِيَاءِ (١/ ٢٤١ برقم ٢٣) بِسَنَدِهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: كَانَ عُبَيْدُ الْغَلَامِ يَقْطَعُ اللَّيْلَ بِثَلَاثِ صِيحَاتٍ، يُصَلِّيُ الْعَتَمَةَ، ثُمَّ يَضَعُ رَأْسَهُ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ يُفَكِّرُ، فَإِذَا مَضَى ثُلُثُ اللَّيْلِ صَاحَ صِيحَةً، ثُمَّ يَضَعُ رَأْسَهُ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ يَتَفَكَّرُ، فَإِذَا كَانَ السَّحَرُ صَاحَ صِيحَةً " قَالَ أَحْمَدُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ عَبْدَ الْعَزِيزِ، فَقَالَ لِي: حَدَّثْتُ بِهِ بَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ، فَقَالَ: لَا تَنْظُرْ إِلَى الصَّبِيحَةِ، وَلَكِنْ أَنْظُرْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي كَانَ مِنْهُ فَيَبَيِّنْ الصَّبِيحَةَ الَّذِي صَاحَ مِنْهُ .

وروى في (٢٤٣/١) برقم ٢٥) بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ» [البقرة: ٢١٩]، «فِي الدُّنْيَا» [البقرة: ٢٢٠] يَعْنِي زَوَالَ الدُّنْيَا وَفَنَائِهَا، وَإِقْبَالَ الْآخِرَةِ وَبَقَائِهَا " .

وروى في (٢٤٤/١) برقم ٢٦) بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما، ثم قال: «وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى» [الإسراء: ٧٢]، يَقُولُ: مَنْ كَانَ فِي الدُّنْيَا أَعْمَى عَمَّا يَرَى مِنْ قُدْرَتِي مِنَ خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ وَالْبَحَارِ وَالنَّاسِ وَالِدَوَابِّ، وَأَشْبَاهِ هَذَا، فَهُوَ عَمَّا وَصَفْتُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ وَلَمْ يَرَهُ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا يَقُولُ: وَابْعَدُ حُجَّةً " .

وروى في (٢٥١/١) برقم ٣٠) بسنده داؤد بن رُشيد، قال: قَالَ بِشْرُ بْنُ الْحَارِثِ: "تَفَكَّرَ فِي عَظَمَةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى تَعَلَّمَ كَيْفَ تَقْدَمُ عَلَيْهِ؟" .

وروى في (٢٦٣/١) برقم ٣٩) بسنده عن عبد الله بن المبارك رحمه الله، أن رجلاً بالبصرة كان يقول: التَّفَكُّرُ مَادَّةُ الْعِبَادَةِ، قَالَ: وَبَلَّغَنِي عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ: «التَّفَكُّرُ مِفْتَاحُ الرَّحْمَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَتَفَكَّرُ فَيَتَوَّبُ» .

وروى ابن المبارك في الزهد (٣٣٢/١) برقم ٩٤٩) بسنده عن مكحول أن أبا الدرداء كان يقول: «مِنَ النَّاسِ مَفَاتِيحُ لِلْخَيْرِ، وَمَعَالِيْقُ لِلشَّرِّ، وَهُمْ بِذَلِكَ أَجْرٌ، وَمِنَ النَّاسِ مَفَاتِيحُ لِلشَّرِّ، وَمَعَالِيْقُ لِلْخَيْرِ، وَعَلَيْهِمْ بِذَلِكَ إِصْرٌ، وَتَفَكُّرٌ سَاعَةٌ خَيْرٌ مِنْ قِيَامٍ لَيْلَةٍ» ، قَالَ ابْنُ صَاعِدٍ: «تَفَرَّدَ بِهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ غَرِيبُ الْإِسْنَادِ صَحِيحٌ» . وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٠٧/١٣) برقم ٣٥٧٢٨) ، أبو داود في الزهد (ص ١٩١ برقم ١٩٩) ، البيهقي في شعب الإيمان (٢٦١/١) برقم ١١٧) ، أحمد في الزهد (ص ١٣٩ برقم ٧٤١) ، هناد بن السري الكوفي في الزهد (٤٦٨/٢) برقم ٩٤٣) ، ابن أبي شيبة في المصنف (٥٠٧/١٣) برقم ٣٦٣٧١) ، وأبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٢٧١/٦) ، وأحمد في الزهد (ص ٢٧٢ برقم ١٥٤٤) بسنده عن الحسن ، ورواه أبو الشيخ في " العظمة (٢٩٧/١) برقم ٤٢) .

وروى أبو الشيخ في العظمة (٣٠١/١) برقم ٤٤) بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «رَكْعَتَانِ مُقْتَصِدَتَانِ، فِيهِمَا تَفَكُّرٌ خَيْرٌ مِنْ قِيَامٍ لَيْلَةٍ، وَالْقَلْبُ سَاهٍ» .

وروى أبو الشيخ في العظمة (٣٠٤/١) برقم ٤٦) بسنده عن عون بن عبد الله، قال: قِيلَ لِأُمِّ الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: " مَا كَانَ أَكْثَرَ عَمَلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؟ قَالَتْ: التَّفَكُّرُ " .

وروى أبو الشيخ في العظمة (٣٠٥/١) برقم ٤٨) بسنده عن عمرو بن قيس الملائي، قال: «بَلَّغَنِي أَنَّ تَفَكُّرَ سَاعَةٍ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ دَهْرٍ مِنَ الدَّهْرِ» .

قال الإمام ابن الجوزي في "صيد الخاطر" (ص ١٧٠): " عرض لي في طريق الحجَّ خوفٌ من العرب ، فسرنا على طريق خيبر، فرأيت من الجبال الهائلة، والطُّرُق العجيبة ما أذهلني، وزادت عظمة الخالق عزَّ وجلَّ في صدري، فصار يعرض لي عند ذكر تلك الطُّرُق نوع تعظيم لا أجده عند ذكر غيرها. فصحت بالنفس: ويحك! اعبري إلى

البحر، وانظري إليه، وإلى عجائبه بعين الفكر، تشاهدي أهوالاً هي أعظم من هذه. ثم اخرجي إلى الكون، والتفتي إليه، فإنك تريه بالإضافة إلى السماوات والأفلاك كذرة في فلاة، ثم جولي في الأفلاك، وطوفي حول العرش، وتلمحي ما في الجنان والنيران. ثم اخرجي عن الكل، والتفتي إليه، فإنك تشاهدين العالم في قبضة القادر الذي لا تقف قدرته عند حد. ثم التفتي إليك، فتلمحي بدايتك ونهايتك، وتفكر في فيما قبل البداية، وليس إلا العدم، وفيما بعد البلى، وليس إلا التراب. فكيف يأنس بهذا الوجود من نظر بعين فكره المبدأ والمنتهى؟! وكيف يغفل أرباب القلوب عن ذكر هذا الإله العظيم؟! وبالله، لو صحت النفوس من سكر هواها، لذابت من خوفه، أو لغابت في حبه؛ غير أن الحس غلب، فعظمت قدرة الخالق عند رؤية جبل، وإن الفطنة لو تلمحت المعاني، لدلت القدرة عليه أوفى من دليل الجبل، سبحان من شغل أكثر الخلق بها هم فيه عما خلقوا له! سبحانه".

وقال الإمام ابن قيم الجوزية في "مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة" (١٨٠/١-١٨١): "قال الفضل: التّفكّر مرّة تريك حسناتك وسيئاتك، وقيل لإبراهيم: إنك تُطيل الفكرة، فقال: الفكرة مخ العقل، وكان سُفيان كثيراً ما يتمثل:

إذا المرء كانت له فكرة ففني كل شيء له عبّرة

وقال الحسن في قوله تعالى: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾، قال: أمنعهم التّفكّر فيها، وقال بعض العارفين: لو طالعت قلوب المتّقين بفكرها إلى ما قدر في حجب الغيب من خير الآخرة لم يصف لهم في الدنيا عيش، ولم تقرهم فيها عين. وقال الحسن: طول الوحدة أتم للفكرة، وطول الفكرة دليل على طريق الجنة. وقال وهب: ما طالت فكرة أحد قط إلا علم، وما علم امرؤ قط إلا عمل. وقال عمر بن عبد العزيز: الفكرة في نعم الله من أفضل العبادة. وقال عبد الله بن المبارك لبعض أصحابه وقد رآه مُفكراً: أين بلغت؟ قال: الصراط. وقال بشر: لو فكر الناس في عظمة الله ما عصوه. وقال ابن عباس: رُكعتان مقتصدتان في تفكير خير من قيام ليلة بلا قلب. وقال أبو سليمان: الفكر في الدنيا حجاب عن الآخرة، وعقوبة لأهل الولاية، والفكرة في الآخرة تُورث الحكمة وتجلي القلوب. وقال ابن عباس: التّفكّر في الخير يدعو إلى العمل به. وقال الحسن: أن أهل العلم لم يزالوا يعودون بالذكر على الفكر، والفكر على الذكر، ويناطقون القلوب حتى نطقت بالحكمة. ومن كلام الشافعي: استعينوا على الكلام بالصمت، وعلى الاستنباط بالفكرة. وهذا لأن الفكرة عمل القلب، والعبادة عمل الجوارح، والقلب أشرف من الجوارح، فكان عمله أشرف من عمل الجوارح، وأيضاً فالتّفكّر يُوقع صاحبه من الإيمان على ما لا يوقعه عليه العمل المجرد، فإن التّفكّر يُوجب له من انكشاف حقائق الأمور وظهورها له، وتميز مراتبها في

الْحَيْرَ وَالشَّرَّ ، وَمَعْرِفَةَ مَفْضُولِهَا مِنْ فَاضِلِهَا ، وَأَقْبَحَهَا مِنْ قَبِيحِهَا ، وَمَعْرِفَةَ أَسْبَابِهَا الْمَوْصَلَةَ إِلَيْهَا ، وَمَا يُقَاوَمُ تِلْكَ الْأَسْبَابَ ، وَيُدْفَعُ مُوجِبَهَا ، وَالتَّمْيِيزَ بَيْنَ مَا يَنْبَغِي السَّعْيَ فِي تَحْصِيلِهِ وَبَيْنَ مَا يَنْبَغِي السَّعْيَ فِي دَفْعِ أَسْبَابِهِ ، وَالْفَرْقَ بَيْنَ الْوَهْمِ وَالْخَيَالِ الْمُنَافِعِ لِأَكْثَرِ النَّفُوسِ مِنْ انْتِهَازِ الْفُرْصِ بَعْدَ إِمْكَانِهَا ، وَبَيْنَ السَّبَبِ الْمُنَافِعِ حَقِيقَةً ، فَيَشْتَغِلُ بِهِ دُونَ الْأَوَّلِ ، فَمَا قَطَعَ الْعَبْدُ عَنْ كَمَالِهِ وَفَلَاحِهِ وَسَعَادَتِهِ الْعَاجِلَةِ وَالْآجِلَةِ قَاطِعَ أَعْظَمِ مِنَ الْوَهْمِ الْعَالِبِ عَلَى النَّفْسِ وَالْخَيَالِ الَّذِي هُوَ مَرْكَبُهَا بَلْ بَحَرُهَا الَّذِي لَا تَنْفَكُ سَابِحَةٌ فِيهِ ، وَإِنَّمَا يَقْطَعُ هَذَا الْعَارِضَ بِفِكْرَةٍ صَحِيحَةٍ وَعَزْمٍ صَادِقٍ يُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ الْوَهْمِ وَالْحَقِيقَةِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا فَكَّرَ فِي عَوَاقِبِ الْأُمُورِ وَتَجَاوَزَ فِكْرَهُ مَبَادِيهَا وَضَعَهَا مَوَاضِعَهَا ، وَعَلِمَ مَرَاتِبَهَا فَإِذَا وَرَدَ عَلَيْهِ وَارِدُ الذَّنْبِ وَالشَّهْوَةِ ، فَتَجَاوَزَ فِكْرَهُ لَذَّتِهِ وَفَرَحَ النَّفْسِ بِهِ إِلَى سُوءِ عَاقِبَتِهِ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَلَمِ وَالْحُزَنِ الَّذِي لَا يُقَاوَمُ تِلْكَ اللَّذَّةَ وَالْفَرَحَةَ ، وَمَنْ فَكَّرَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يَقْدُمُ عَلَيْهِ ...

وَكَذَلِكَ إِذَا فَكَّرَ فِي آخِرِ الْأَطْعَمَةِ الْمَفْتَحَةِ الَّتِي تَفَانَتْ عَلَيْهَا نَفُوسُ أَشْبَاهِ الْأَنْعَامِ وَمَا يَصِيرُ أَمْرُهَا إِلَيْهِ عِنْدَ خُرُوجِهَا ، ارْتَفَعَتْ هَمَّتُهُ عَنْ صَرْفِهَا إِلَى الْإِعْتِنَاءِ بِهَا وَجَعَلَهَا مَعْبُودَ قَلْبِهِ الَّذِي إِلَيْهِ يَتَوَجَّهُ وَلَهُ يَرْضَى وَيَغْضَبُ ، وَيَسْعَى وَيَكْذَحُ ، وَيُوَالِي وَيَعَادِي ، كَمَا جَاءَ فِي الْمُسْنَدِ (١٦١/٣٥) بِرَقْمِ (٢١٢٣٩) عَنْ النَّبِيِّ أَنَّهُ قَالَ : " إِنْ مَطَعَمَ ابْنِ آدَمَ جُعِلَ مَثَلًا لِلدُّنْيَا ، وَإِنْ قَرَحَهُ ، وَمَلَحَهُ فَانْظُرُوا إِلَيَّ مَا يَصِيرُ " أَوْ كَمَا قَالَ ، فَإِذَا وَقَعَ فِكْرُهُ عَلَى عَاقِبَةِ ذَلِكَ وَآخِرِ أَمْرِهِ وَكَانَتْ نَفْسُهُ حَرَّةً أَبْيَةً رَبًّا بِهَا أَنْ يَجْعَلَهَا عَبْدًا لَمَّا آخَرَهُ أَتْنَنُ شَيْءٍ وَأَخْبَثُهُ وَأَفْحَشُهُ .

فَصَلُّ : إِذَا عَرَفَ هَذَا فَالْفِكْرُ هُوَ إِحْضَارُ مَعْرِفَتَيْنِ فِي الْقَلْبِ لِيَسْتَمُرَّ مِنْهُمَا مَعْرِفَةٌ ثَالِثَةٌ ، وَمِثَالُ ذَلِكَ إِذَا أَحْضَرَ فِي قَلْبِهِ الْعَاجِلَةَ وَعَيْشَهَا وَنَعِيمَهَا وَمَا يَقْتَرِنُ بِهِ مِنَ الْآفَاتِ وَانْقِطَاعِهِ وَزَوَالِهِ ثُمَّ أَحْضَرَ فِي قَلْبِهِ الْآخِرَةَ وَنَعِيمَهَا وَلَذَّتَهُ وَدَوَامَهُ وَفَضْلَهُ عَلَى نَعِيمِ الدُّنْيَا ، وَجَزَمَ بِهِذَيْنِ الْعَلَمَيْنِ أَثْمَرَ لَهُ ذَلِكَ عِلْمًا ثَالِثًا ، وَهُوَ أَنَّ الْآخِرَةَ وَنَعِيمَهَا الْفَاضِلُ الدَّائِمُ أَوْلَى عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ بِإِيثارِهِ مِنَ الْعَاجِلَةِ الْمُنْقَطِعَةِ الْمَنْغُصَّةِ .

فَالْأَصْلُ أَنْ يَعْكِفَ الْإِنْسَانُ عَلَى الْفِكْرِ فِيمَا خُلِقَ عَقْلُهُ لِلصُّوْلِ وَالْجَوْلِ فِيهِ مِنْ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ الْعِظَامِ الَّتِي بَثَّهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ... وَمِنْ الْخَطُورَةِ بِمَكَانٍ أَنْ يَسْمَحَ الْإِنْسَانُ لِعَقْلِهِ أَنْ يَفْكَرَ فِي ذَاتِ الْخَالِقِ الَّذِي هُوَ أَسُّ الْغُيُوبِ ... لِأَنَّ عَقْلَ الْإِنْسَانِ لَا يَسْتَطِيعُ الْبَيِّنَةُ أَنْ يَتَجَاوَزَ مَا خُلِقَ مَهِيًّا لَهُ ... وَلَا مَجَالَ لِعَقْلِ الْإِنْسَانِ إِلَّا عَالَمُ الشَّهَادَةِ دُونَ عَالَمِ الْغَيْبِ ...

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ خَلْدُونٍ فِي " الْمَقْدِمَةِ " (ص ٢٦٥) : " الْعَقْلُ مِيزَانٌ صَحِيحٌ ، فَأَحْكَامُهُ يَقِينَةٌ لَا كَذِبَ فِيهَا . غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَطْمَعُ أَنْ تَرْنَ بِهِ أُمُورَ التَّوْحِيدِ وَالْآخِرَةِ ، وَحَقِيقَةَ النَّبُوَّةِ ، وَحَقَائِقَ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ ، وَكُلَّ مَا وَرَاءَ طَوْرِهِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ طَمَعٌ فِي مَحَالٍ " .

فَالْفَكْرُ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَمْنُوعٌ ، وَلَا يَجُوزُ الْبَتَّةُ ، فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ (٦٨هـ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : " فَكَّرُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَلَا تُفَكِّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى " . أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في كتاب العظمة (١/ ٢٤٠ برقم ٢٢) ، البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٤٦ برقم ٦١٨) ، (٢/ ٣٢٣ برقم ٨٨٧) ، ابن بطة في الإبانة الكبرى (٧/ ١٥٠ برقم ١٠٨) ، وقال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني : " مَوْفُوفٌ ، وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٣/ ٣٨٣) .
وروي مثله عن مالك .

وروى أبو الشيخ في العظمة (١/ ٢١٠) ، واللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة " (٣/ ٥٨٠ برقم ٩٢٧) ، الطبراني في " المعجم الأوسط " (٦/ ٢٥٠ برقم ٦٣١٩) ، والبيهقي في " شعب الإيمان " (١/ ٢٦٢ برقم ١١٩) بسندهم عن سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَفَكَّرُوا فِي آلاءِ اللَّهِ ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ » .

وروى في العظمة (١/ ٢١٤) بسنده عن أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ ، وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ فَتَهْلِكُوا » .

وروى في العظمة (١/ ٢١٧) بسنده عن سُفْيَانَ ، فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَأَن إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾ [النجم: ٤٢] ، قَالَ : « لَا فِكْرَةَ فِي الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ » .

وروى في العظمة (١/ ٢٣٦) ، (١/ ٢٥٥) بسنده عن يُونُسَ بْنِ مَيْسَرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَصْحَابِهِ ، وَهُمْ يَذْكُرُونَ عَظَمَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَقَالَ : « مَا كُنْتُمْ تَذْكُرُونَ ؟ » ، قَالُوا : كُنَّا نَتَفَكَّرُ فِي عَظَمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلَا فِي اللَّهِ فَلَا تَفَكَّرُوا إِلَّا فِي اللَّهِ فَلَا تَفَكَّرُوا ، إِلَّا فَتَفَكَّرُوا فِي عِظَمِ مَا خَلَقَ اللَّهُ ، إِلَّا فَتَفَكَّرُوا فِي عِظَمِ مَا خَلَقَ اللَّهُ » .

وروى هناد بن السري الكوفي في " الزهد " (٢/ ٤٦٩ برقم ٩٤٦) بسنده عن الحسن قال : تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ وَلَا تَفَكَّرُوا فِي اللَّهِ . قال الإمام السخاوي في " المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة " (ص ٢٦١) بعد أن ذكر العديد من الروايات السابقة : " وأسانيدها ضعيفة ، لكن اجتماعها يكتسب قوة ، والمعنى صحيح ، وفي صحيح مسلم (١/ ١١٩ برقم ١٣٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً : " لَا يَزَالُ النَّاسُ يَسْأَلُونَ حَتَّى يُقَالَ : هَذَا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ ؟ فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً ، فَلْيَقُلْ : آمَنْتُ بِاللَّهِ " . وقال الإمام الطحاوي (٣٢١هـ) في عقيدته : " ... لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ ، وَقَالَ : وَلَا نَحْوُصُ فِي اللَّهِ ، وَلَا نُهَارِي فِي دِينِ اللَّهِ " .

وقال الإمام ابن أبي زيد القيرواني (٣٨٦هـ) في رسالته : " لا يبلغ كنه صفته الواصفون ، ولا يحيط بأمره المتفكرون ، يعتبر المتفكرون بآياته ، ولا يتفكرون في مائيته ذاته " . انظر : الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني (١/ ٩) .

والمائيّة هي الماهيّة، والمقصود : حقيقة الذات .

قال الإمام اللالكائي في " شرح أصول اعتقاد أهل السُنّة والجماعة " (٥٢٨/٣ برقم ٩٢٩) : " ... ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ : وَجَدْتُ فِي كِتَابِ أَبِي نُعَيْمٍ بْنِ حَمَّادٍ ، قَالَ : " حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يُؤْمِنَ بِجَمِيعِ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَيَتْرَكَ التَّفَكُّرَ فِي الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَيَتَّبِعَ حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « تَفَكَّرُوا فِي الْخَلْقِ وَلَا تَتَفَكَّرُوا فِي الْخَالِقِ » . قَالَ نُعَيْمٌ : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ » [الشورى : ١١] ، وَلَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ " .

قال الإمام الغزالي في " إحياء علوم الدين " (٤٣٤/٤ - ٤٣٥) : " الْفِكْرُ فِي جَلَالِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ وَكِبَرِيَّاتِهِ : وفيه مقامان ، المقام الأعلى : الْفِكْرُ فِي ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَمَعَانِي أَسْمَائِهِ ، وهذا ممّا منع منه ، حيث قيل : تَفَكَّرُوا فِي خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا تَفَكَّرُوا فِي ذَاتِ اللَّهِ ، وذلك لِأَنَّ الْعُقُولَ تَحْتَجِرُ فِيهِ ، فلا يُطِيقُ مَدَّ الْبَصَرِ إِلَيْهِ إِلَّا الصَّادِقُونَ ثُمَّ لَا يُطِيقُونَ دَوَامَ النَّظَرِ ، بل سائر الخلق أحوال أبصارهم بالإضافة إلى جلال الله تعالى ، كحال بصر الحفّاش بالإضافة إلى نور الشّمس فإنّه لا يُطِيقُه الْبَتَّةَ ، بل يختفي نهاراً ، وإنّا يتردّد ليلًا ينظر في بقيّة نور الشّمس إذا وقع على الأرض .

وأحوال الصّديقين كحال الإنسان في النّظر إلى الشّمس ، فإنّه يقدر على النّظر إليها ولا يطيق دوامه ، ويخشى على بصره لو أدام النّظر ، ونظره المختطف إليها يورث العمش ويفرق البصر .

وكذلك النّظر إلى ذات الله تعالى يُورث الْحَيْرَةَ وَالْأَدْمَشَ واضطراب العقل ، فالصّواب إذن أن لا يتعرّض لمجاري الْفِكْرِ فِي ذَاتِ اللَّهِ سبحانه وصفاته ، فإنّ أكثر العقول لا تحتمله ، بل القدر اليسير الذي صرّح به بعض العلماء وهو أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُقَدَّسٌ عَنِ الْمَكَانِ ، وَمُنَزَّهٌ عَنِ الْأَفْطَارِ وَالْجِهَاتِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ ، وَلَا هُوَ مُتَّصِلٌ بِالْعَالَمِ وَلَا هُوَ مُنْفَصِلٌ عَنْهُ ، قد حَيَّرَ عقول أقوام حتّى أنكروه إذ لم يطبقوا سماعه ومعرفته .

بل ضعفت طائفة عن احتمال أقلّ من هذا إذ قيل لهم : إِنَّهُ يَتَعَاضَمُ وَيَتَعَالَى عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ رَأْسٌ وَرَجُلٌ وَيَدٌ وَعَيْنٌ وَعُضْوٌ ، وَأَنْ يَكُونَ جَسَماً مُشَخَّصاً لَهُ مَقْدَارٌ وَحِجْمٌ ، فَأَنكَرُوا هَذَا وَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ قَدْحٌ فِي عَظَمَةِ اللَّهِ وَجَلَالِهِ ، حتّى قال بعض الحمقى من العوام : إِنَّ هَذَا وَصَفٌ بِطِيخٍ هِنْدِيٍّ لَا وَصَفٌ لِلَّهِ ، لَظَنُّ الْمُسْكِينِ أَنَّ الْجَلَالََةَ وَالْعَظَمَةَ فِي هَذِهِ الْأَعْضَاءِ !!! وهذا لأنّ الإنسان لا يعرف إلّا نفسه ، فلا يستعظم إلّا نفسه ، فكلّ ما لا يساويه في صفاته فلا يفهم العظمة فيه ، نعم غايته أن يقدر نفسه جميل الصّورة ، جالساً على سريره ، وبين يديه غلمان يمثلون أمره ، فلا جرم غايته أن يقدر ذلك في حقّ الله تعالى وتقدّس حتّى يفهم العظمة .

بل لو كان للذُّبَابِ عقل وقيل له : لَيْسَ لَخَالِقِكَ جَنَاحَانِ ، وَلَا يَدَ ، وَلَا رِجْلَ ، وَلَا لَهُ طَيْرَانِ ، لِأَنكَ ذَلِكَ ، وقال : كيف يكون خالقي أنقص منّي ؟ !! أفيكون مقصوص الجناح ، أو يكون زَمْنًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الطَّيْرَانِ ، أو يكون لي آلة

وقدرة لا يكون له مثلها ، وهو خالقي ومصوري ، وعقول أكثر الخلق قريب من هذا العقل ، وإنَّ الإنسان لجهول ظلم كَفَّار ، ولذلك أوحى الله تعالى إلى بعض أنبيائه : لا تُخبر عبادي بصفاتي فينكروني ، ولكن أخبرهم عنِّي بما يفهمون . ولَمَّا كان النَّظَرُ في ذات الله تعالى وصفاته خطراً من هذا الوجه اقتضى أدب الشَّرْع وصلاح الخلق أن لا يتعرَّض لمجاري الفكر فيه ، لكنَّا نعدل إلى المقام الثَّاني وهو النَّظَرُ في أفعاله ومجاري قدره ، وعجائب صنعه ، وبدائع أمره في خلقه ، فإنَّها تدلُّ على جلاله وكبريائه ، وتقدَّسه وتعاليه ، وتدلُّ على كمال علمه ، وحكمته ، وعلى نفاذ مشيئته وقدرته .

فينظر إلى صفاته من آثار صفاته ، فإنَّنا لا نُطبق النَّظَرُ إلى صفاته ، كما أنَّنا نُطبق النَّظَرُ إلى الأرض مهما استنارت بنور الشَّمْس .

ونستدلُّ بذلك على عظم نور الشَّمْس بالإضافة إلى نور القمر وسائر الكواكب ، لأنَّ الأرض من آثار نور الشَّمْس ، والنَّظَرُ في الآثار يدلُّ على المؤثِّر دلالة ما ، وإن كان لا يقوم مقام النَّظَرُ في نفس المؤثِّر .
وجميع موجودات الدُّنيا أثر من آثار قدرة الله تعالى ، ونور من أنوار ذاته ، بل لا ظلمة أشدَّ من العدم ، ولا نور أظهر من الوجود .

ووجود الأشياء كُلِّها نور من أنوار ذاته تعالى وتقدَّس ، إذ قوام وجود الأشياء بذاته القيُّوم بنفسه ، كما أنَّ قوام نور الأجسام بنور الشَّمْس المضيئة بنفسها ، ومهما انكشف بعض الشَّمْس ، فقد جرت العادة بأن يوضع طشت ماء حتَّى ترى الشَّمْس فيه ، ويمكن النَّظَرُ إليها فيكون الماء واسطة يغض قليلاً من نور الشَّمْس حتَّى يطاق النَّظَرُ إليها ، فكذلك الأفعال واسطة نشاهد فيها صفات الفاعل ولا نبهر بأنوار الذات بعد أن تباعدنا عنها بواسطة الأفعال ...
وبعد أن ذكر الإمام الغزالي المجالات التي يجول فيه العقل ويصول ... قال في " إحياء علوم الدِّين " (٤/٤٤٧) :
فهذا بيان معاهد الجُمْل التي تجول فيها فكر المتفكِّرين في خلق الله تعالى ، وليس فيها فكر في ذات الله تعالى ، ولكن يُستفاد من الفكر في الخلق لا محالة معرفة الخالق وعظمته وجلاله وقدرته ، وكلَّما استكثرت من معرفة عجيب صنع الله تعالى كانت معرفتك بجلاله وعظمته أتمَّ ، وهذا كما أنَّك تعظَّم عالماً بسبب معرفتك بعلمه ، فلا تزال تطلِّع على غريبه من تصنيفه أو شعره فتزداد به معرفة وتزداد بحسنه له توقيراً وتعظيماً واحتراماً ، حتَّى إنَّ كلَّ كلمة من كلماته ، وكلَّ بيت عجيب من أبيات شعره يزيدك محلاً من قلبك يستدعي التَّعظيم له في نفسك .

فهكذا تأمَّل في خلق الله تعالى وتصنيفه وتأليفه ، وكلَّ ما في الوجود من خلق الله وتصنيفه والنَّظَر والفكر فيه لا يتناهى أبداً ، وإنَّما لكلِّ عبد منها بقدر ما رزق .

وقال الإمام إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني في "الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة" (٤٥٧/٢): "ومن تفكر في الله وفي صفاته ضلَّ، ومن تفكر في خلق الله وآياته ازداد إيماناً".

وقال الإمام ابن الجوزي في "تلبس إبليس" (ص ٣٤٣): "الباب الثاني عشر: في ذكر تلبس إبليس على العوام. قد بينا أن إبليس إنما يقوى تلبسه على قدر قوة الجهل وقد أفتن فيما فتن به العوام وحضر ما فتنهم ولبس عليهم فيه لا يمكن ذكره لكثرة، وإنما نذكر من الأمهات ما يستدل به على جنسه، والله الموفق. فمن ذلك: أنه يأتي إلى العامي فيحملة على التفكير في ذات الله عز وجل وصفاته فيتشكك، وقد أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تسألون حتى تقولوا هذا الله خلقنا فمن خلق الله؟ قال أبو هريرة: فوالله إني لجالس يوماً إذ قال لي رجل من أهل العراق: هذا الله خلقنا فمن خلق الله؟ قال أبو هريرة: فجعلت أصبعي في أذني ثم صحت: صدق رسول الله، الله الواحد الأحد الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد".

وقال الإمام القرطبي (٦٧١هـ): "ولقد أحسن من قال:

وَلَا تُفَكِّرَنَّ فِي ذِي الْعَلَا عَزَّ وَجَّهْ فَإِنَّكَ تُرَدَّى إِنْ فَعَلْتَ وَتُخَذَّلُ
وَدُونَكَ مَصْنُوعَاتُهُ فَاغْتَبِرْ بِهَا وَقُلْ مِثْلَ مَا قَالَ الْخَلِيلُ الْمُبَجَّلُ

انظر: الجامع لأحكام القرآن (١١٦/١٧).

وقال الإمام ابن قيم الجوزية في "الفوائد" (ص ١٩٨): "الفكر في آلاء الله ونعمه، وأمره ونهييه، وطرق العلم به وبأسائه وصفاته من كتابه وسنة نبيه وما ولاهما، وهذا الفكر يثمر لصاحبه المحبة والمعرفة، فإذا فكر في الآخرة وشرورها ودوامها وفي الدنيا وخسستها وفنائها، أثمر له ذلك الرغبة في الآخرة، والزهد في الدنيا، وكلما فكر في قصر الأمل وضيق الوقت أورثه ذلك الجد والاجتهاد وبذل الوسع في اغتنام الوقت، وهذه الأفكار تعلي همته وتحببها بعد موتها وسفولها، وتجعله في واد والناس في واد، وبإزاء هذه الأفكار الرديئة التي تجول في قلوب أكثر هذا الخلق، كالفكر فيما لم يكلف الفكر فيه، ولا أعطى الإحاطة به من فضول العلم الذي لا ينفع، كالفكر في كيفية ذات الرب وصفاته بما لا سبيل للعقول إلى إدراكه".

وقال الإمام الباجوري (١٢٧٧هـ):

لا يعرف الله إلا الله فأتندوا والدين دينان إيمان وإشراك

وللعقول حدودٌ لا تجاوزها والعجز عن ذلك الإدراك إدراكٌ

انظر : كفاية العوام (ص ٨٧) .

وقال الإمام ابراهيم الدسوقي :

يَا أَيُّهَا الْمُدَّعِيُ لِلَّهِ عِرْفَانًا
وَتَطْلُبُ الْحَقَّ بِالْعَقْلِ الضَّعِيفِ فَهَلْ
ظَنَنْتَ جَهْلًا بَأَنَّ اللَّهَ تُدْرِكُهُ
أَوْ الْعُقُولَ أَحْصَا طَهَّهُ بِدِيَّتِهَا
إِذْ الْعُلُومُ وَمَا سَطَّرْنَ مِنْ كُتُبٍ
اللَّهُ أَعْظَمُ شَأْنًا أَنْ يُحِيطَ بِهِ
إِدْرَاكَ عَقْلِكَ إِنْ عَطَلْتَهُ عَدَمًا
إِيَّاكَ وَجَحَكَ وَالتَّعْطِيلُ فِي صِفَةٍ
فَإِنْ سَمِعْتَ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ فَقُلْ
إِنْ قُلْتَ كَيْفَ اسْتَوَى فَقُلْ كَيْفَ شَاءَ وَلَا
أَوْ قُلْ أَيْنَ فَقُلْ حَيْثُ انْجَبَتْ تَجِدُ
وَهُوَ الَّذِي فَوْقَ كُلِّ الْفُوقِ رُبَّنَّهُ
مَنْ ظَنَّ جَهْلًا بَأَنَّ الْعَرْشَ يَحْمِلُهُ
الْعَرْشُ وَالْفَرْشُ وَالْكُرْسِيُّ صَنَعَتُهُ
الْعَرْشُ مَنْ طَلَبَ قَدْ عَزَّ مَطْلَبُهُ
الْخَلْقُ فِي الْعِلْمِ تَاهُوا فِي تَطْلُبِهِ
فَالْعِلْمُ دَلٌّ بِسِرٍّ فِي غَوَامِضِهِ
وَعَيْنُ ذَلِكَ الْمُسَمَّى لَيْسَ يُدْرِكُهُ
هَذَا اعْتِقَادِي وَإِنْ قَصُرَتْ فِي عَمَلِي

وَقَدْ تَفَوَّهَ بِالتَّوْحِيدِ إِعْلَانًا
أَدْرَكَتْ وَيَحْكُ تَحْقِيقًا وَتَبْيَانًا
ثَوَاقِبَ الْفِكْرِ أَوْ تُخَصِّصُهُ إِتْقَانًا
أَوْ هَلْ أَقَامَتْ بِهِ لَوْلَاهُ بُرْهَانًا
هَلْ هُنَّ إِلَّا عَلَى التَّحْقِيقِ عِرْفَانًا
عِلْمٌ وَعَقْلٌ وَرَأْيٌ جَلَّ سُلْطَانًا
وَخَانَكَ الْعَقْلُ إِنْ صَوَّرْتَ دِيَانًا
وَاحْذَرْ تَكُنْ عَابِدًا بِالْوَصْفِ أَوْ ثَانًا
أَمَنْتَ بِاللَّهِ تَصْدِيقًا وَإِيمَانًا
تُصْغِي إِلَيَّ كَيْفَ تَضَحَّى أَنْتَ نَدْمَانًا
مَوْلَاكَ مَا غَابَ طَرَفًا وَلَا بَانًا
وَحَيْثُ كُنْتَ وَجَدْتَ اللَّهَ دِيَانًا
قَدْ افْتَرَى وَاجْتَرَى ظُلْمًا وَعُدْوَانًا
وَقَدْ بَرَاهُنَّ أَحْكَامًا وَإِتْقَانًا
وَلَمْ يَزَلْ فِي طُلَابِ الْحَقِّ وَلَهَانًا
فَالْعِلْمُ فِي الْأَسْمِ لَا يُبْقِيكَ حَيْرَانًا
عَلَى الْمُسَمَّى فَصَارَ الْأَسْمُ عِنْوَانًا
شَيْءٌ وَلَوْحٌ وَلَا إِنْسٌ وَلَا جَانًا
فَأَسْأَلُ اللَّهَ تَوْفِيقًا وَغُفْرَانًا

ومن المعلوم أن السلف الصالح لم يتطرقوا في كلامهم لـ " الذات " ، لأنهم علموا من المحكمات أن لا سبيل لمعرفة كنه الخالق تعالى الذي ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، لدرجة أن بعض العلماء ذكر أنه لا

حاجة للفظه الذات ، لأنها تُشغِب النفوس ، وأنها لم تكن معروفة في عهد الصحابة ، قال الإمام الذهبي في " سير أعلام النبلاء " (٦٠٧/١٩) : " قد ذكرنا أنَّ لفظه (بذاته) لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا ، وَهِيَ تُشْغِبُ النَّفُوسَ ، وَتَرْكُهَا أَوَّلَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - " .

وقد اعترف الألباني بأنَّ لفظه الذات لم تكن معروفة في عهد الصحابة ، وهي من أمور الغيب ، وفي ذلك قال في " مختصر العلو للعلّي العظيم " (ص ١٧) : " ومن هذا العرض يَتَبَيَّنُ أَنَّ هَاتَيْنِ اللَّفْظَتَيْنِ : " بذاته " و " بائن " لم تكونا معروفتين في عهد الصحابة ، رضي الله عنهم " .

ومن المعلوم أنَّ أمور الغيب وحقائقها لَا تُدْرَكُ بالعقل البشريِّ محدود التَّفْكير ، وما على المؤمن إِلَّا أن يُؤْمِنَ بها كما أُنْزِلَتْ في القرآن الكريم ، وكما جاءت في السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ ، لِأَنَّ العقل البشريَّ لَا يستطيع الخوض إِلَّا في عالم الشَّهادة ، قال الإمام ابن خلدون في " ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشَّأن الأكبر " (٥٨٢/١) : " ... وليس ذلك بقادح في العقل ومداركه ، بل العقل ميزان صحيح ، فأحكامه يقينية لَا كذب فيها . غير أنَّكَ لَا تطمع أن تزِنَ به أمور التَّوحيد والآخرة وحقيقة التَّبوَّة وحقائق الصِّفات الإلهية وكلَّ ما وراء طوره ، فَإِنَّ ذلك طمع في محال .

ومثال ذلك مثال رجل رأى الميزان الَّذي يوزن به الذَّهب ، فطمع أن يزِنَ به الجبال ، وهذا لَا يُدْرَكُ . على أَنَّ الميزان في أحكامه غير صادق ، لكنَّ للعقل حدٌّ قد يقف عنده ولا يتعدَّى طوره ، حتَّى يكون له أن يحيط بالله وبصفاته ، فَإِنَّهُ ذَرَّةٌ من ذَرَّاتِ الوجود الحاصل منه . وتفظن من هذا الغلط من يقدِّم العقل على السَّمْع في أمثال هذه القضايا ، وقصور فهمه واضمحلال رأيه ، فقد تبيَّن لك الحق من ذلك ، وإذ تبيَّن ذلك ، فلعلَّ الأسباب إذا تجاوزت في الارتقاء نطاق إدراكنا ووجودنا ، خرجت عن أن تكون مدركة ، فيضللَّ العقل في بيداء الأوهام ، ويحارُّ وينقطع . فإذا التَّوحيد هو العجز عن إدراك الأسباب وكيفيات تأثيرها ، وتفويض ذلك إلى خالقها المحيط بها ، إذ لَا فاعل غيره . وكلُّها ترتقي إليه وترجع إلى قدرته ، وعلمنا به إِنَّهَا هُوَ من حيث صدورنا عنه لَا غير " .

وقال الإمام محمَّد عبده في " رسالة التَّوحيد " (ص ٦١) مبيناً عجز العقل البشري عن إدراك كُنْهِ العديد من الحقائق الكونية : " إِنَّمَا مع جهلنا بكنْهِ الكَوْنِ وحقيقته ، فللكون أو بعبارة أخرى : فللمخلوق صفات وظواهر وأعراض تحدّد مخلوقيته واحتياجه لخالقه ... فإذا ما ورد نصُّ أوهم ظاهره التَّشبيه فليس كافياً في التَّنْزيه أن نفسّر اللفظ بحقيقته اللغوية ، ثُمَّ تتناقض ونظنُّ أَنَّا منزَّهين حينما نقول : إِنَّمَا نجعل كُنْهُ الذات ، بل يجب أن ننفي عن الله عزَّ وجلَّ المعنى الظَّاهر ، ولا نتفكَّر في ذات الخالق ، لِأَنَّ التَّفَكُّر في الذات عبثٌ ومهلكة ، وطلب للاكتناه وهو

مستحيل على العقل البشري . فكل ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] .

وقد أفتى أهل العلم بتحريم الكلام في مثل هذه الأمور ، قال الإمام النووي في "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج" (٢٥/٥) : "وَيَا لَيْتَ شِعْرِي مَا الَّذِي جَمَعَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْحَقُّ كُلُّهُمْ عَلَى وَجُوبِ الْإِمْسَاكِ عَنِ الْفِكْرِ فِي الذَّاتِ ، كَمَا أُمِرُوا وَسَكَنُوا لِحَيْرَةِ الْعَقْلِ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ التَّكْيِيفِ وَالتَّشْكِيلِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ وَقُوفِهِمْ وَإِمْسَاكِهِمْ غَيْرُ شَاكٍّ فِي الوجود والوجود ، وَغَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّوْحِيدِ ، بَلْ هُوَ حَقِيقَتُهُ ثُمَّ تَسَامَحَ بَعْضُهُمْ بِإِثْبَاتِ الْجِهَةِ خَاشِيًا مِنْ مِثْلِ هَذَا التَّسَامُحِ ، وَهَلْ يَبَيِّنُ التَّكْيِيفَ وَإِثْبَاتِ الْجِهَاتِ فَرْقٌ ؟ !!!

فلا سبيل إلى التَّعَرُّفِ على ذاته وصفاته تعالى ، إِلَّا بما أخبرنا به رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، من خلال ما نزل عليه من كلام الله تعالى ، وهو القرآن وما أوحى به إليه من السُّنَّةِ الْمَشْرُفَةِ . وإن غاية ما تصل إليه العقول في معرفة الله تعالى ، أن يعرف بصفاته التي تُبرهن عليها آثار خلقه وشواهد مصنوعاته ، أمَّا حقيقة الذَّاتِ ، فلا يعلمها إِلَّا هو سبحانه وتعالى ، ولقد قطع القرآن كلَّ سبيل إلى التَّفَكُّرِ في حقيقتها؛ فقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، فتضمنت هذه الآية ، نفي أن يكون شيء من الموجودات ، ماثلاً لله تعالى في ذاته أو صفاته أو أفعاله ، وأن ذات الله تعالى لا يماثلها ذوات المخلوقات ، فكل ما ثبت للمخلوقات في ذواتها فهو منتف عن ذات الله تعالى .

ومن جهة أخرى فإنَّ التَّفَكُّرَ في ذات الله تعالى لا يصل بالإنسان إِلَّا لطريق مسدود ، لأنَّ كل ما يخطر ببال الإنسان ما هو إِلَّا الصُّور التي سجَّلها العقل عبر الحياة طالت أو قصرت ، وما هذه الصُّور مهما كثرت إِلَّا صور لمخلوقات هي خلق الله تعالى ، يسري عليها ما يسري على الإنسان من نقص وضعف وافتقار ، فالواجب على العبد أن ينزه الله تعالى فلا يشبَّهه بخلقه؛ ومن ثمَّ قال أهل الحقِّ : "كل ما خطر ببالك فالله بخلاف ذلك" .

وأمَّا صفات الله تعالى فقد ذكر منها في القرآن والسُّنَّة ما يكفي لتصوُّر عظمة الله سبحانه وتعالى وجلاله وجماله وكماله ، وإنَّ المقرَّر في عقيدتنا أنَّ كمالات الله تعالى لا تتناهي وأنَّ صفاته الكماليَّة لا حصر لها ، فنؤمن بذلك إجمالاً ، ونؤمن بما ورد به النَّص وقرَّره العقل من الصِّفات تفصيلاً ، مع اليقين التَّام بأنَّه لا يشارك الله تعالى في هذه الصِّفات أحد ، فهو الواحد في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله .

وفي المناظرة التي جرت بين نبي الله موسى عليه السَّلام وبين فرعون ، وخاطبه هو وأخوه هارون عليه السَّلام بقولهما: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧] ، سألهما فرعون عن ذات الله سبحانه وتعالى : ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾

[الشعراء: ٢٣] ، والسؤال بـ(ما) سؤال عن حقيقة الذات، فكأنه قال: وأي شيء رب العالمين؟ وقد كان موسى عليه السلام -بوصفه نبياً- عارفاً بربه عالماً بأحكام الألوهية ، وعالماً أنه لا يصح السؤال عن الله تعالى بـ(ما) بحثاً عن ماهية أو حقيقة . فأجاب سيدنا موسى بما حكاه القرآن: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنُتُمْ مُوقِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٤] ، ﴿قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ٢٦] ، ﴿قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنُتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الشعراء: ٢٨] . وفي واقعة أخرى أجاب موسى بقوله: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠] ، ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى﴾ [طه: ٥٣] . وهو جواب يفيد أن السبيل إلى معرفة الله عز وجل -وهو الكافي في ذلك- أن نعرف الله تعالى بصفاته، وأن نستدل بأفعاله وآثاره على ذلك. وأما التفتيش عن حقيقته الخاصة التي هي فوق فطر العقول، فتفتيش عمّا لا سبيل إليه، والسائل عنه متعنّت غير طالب للحقّ" . من فتاوى دار الإفتاء المصرية بتصرّف .

فلا يجوز ولا ينبغي التّفكّر في ذات الله تعالى ، لأنّ التّفكير فيه لا طائل له ، وهو سبيل للشكّ وقائد للوهم والتّوهم ، وهو إحدى سُبُل الشّيطان إلى قلب ابن آدم ، ليخرجه من الإيمان إلى الكفر ... قال الإمام الصّنعاني في " التّنوير شرح الجامع الصّغير " (٨١/٥) : " وإنّما نهى عن التّفكّر في ذاته تعالى لأنّه لا تفكّر إلّا فيما يعرفه العبد ويعلمه ، وقد تعالى الله سبحانه أن يُحاط به علماً، ومن كلام أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه: " من تفكّر في الخالق أُلحد، ومن تفكّر في المخلوق وحّد " .

فلا سبيل البتّة لإحاطة العقل البشري المحدود بالله تعالى ، قال سبحانه : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] ، وقال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

فمِمّا لا شكّ فيه أنّ الله تعالى زوّد الإنسان بأعضاء وجوارح أعدّت لخدمته في وظيفة الاستخلاف المناطة به ... ولكلّ عضو منها وظيفة وقوّة محدّدة لا تتعدّاها ... فليدين قوّة محدّدة ، وكذا للعينين ، وللأذنين ، وللرّجلين و و و وللعقل قوّة كذلك ... وقوّته متفاوتة بين شخص وآخر ، وهي تجول وتصول في عالم الشّهادة فقط دون عالم الغيب الذي لا سبيل له إليه ، فمن العبث أن يُحاول أو يُفكّر الإنسان أن يكتنه شيئاً من عالم الغيب المخلوق فضلاً عن الخالق العظيم سبحانه وتعالى ... فلو قامت الخلائق جميعاً في صعيد واحد وحاولوا الوصول إلى حقيقة الرّوح المخلوق ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً ، وكيف لا والله تعالى يقول : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] ... فما بالك باكتناه حقيقة الخالق العظيم جلّ جلاله !!!

التَّصَرُّفُ فيما في الخيال والحفاظة من صور المحسوسات والمعاني الجزئية ومن ترتيبها على القانون يحصل للعقل على آخر بينه وبين هذه الأشياء مناسبة، وحيث لا مناسبة بين ذات الحقَّ جَلَّ وعلا وبين شيء، لا يستنتج من المقدمات التي يرتبها العقل معرفة الحقيقة، فأكفَّ الكَيْفَ مشلولة، وأعناق التطاول إلى معرفة الحقيقة مغلوطة، وأقدام السعي إلى التَّشبيه مكبلة، وأعين الأبصار والبصائر عن الإدراك والإحاطة مسملة.

مرام شطَّ مرمى العقل فيه ودون مداه يبدُّ لا تبيد

وقد أخرج اللالكاني (٢٥٩) في كتابه السُّنَّة (٢٦٠) من طريق الحسن عن أمِّه عن أمِّ سلمة أنَّها قالت: الاستواء غير مجهول والكَيْفُ غير معقول، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر. ومن طريق ربيعة بن عبد الرحمن (٢٦١) أنَّه سئل: كيف استوى على العرش؟ فقال الاستواء غير مجهول، والكَيْفُ غير معقول، وعلى الله تعالى الرِّسالة، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم (٢٦٢). ومتى قالوا بنفي اللوازم بالكلية اندفع عنهم ما تقدَّم من الاعتراضات وحفظوا عن سائر الآفات. وهذه الطائفة قيل هم السلف الصالح وقيل: إنَّ السلف بعد نفي ما يتوهم من التَّشبيه يقولون: لا ندري ما معنى ذلك، والله تعالى أعلم بمراده أه كلام الإمام الألويسي ببعض تصرُّف. فقد بيَّن أنَّ سبيل المؤمنين إثبات ما ورد من التشابه مع كمال التنزيه عن التَّشبيه والتَّجسيم، وأنَّ من شبه الله تعالى بخلقه فقد ضلَّ سواء السبيل، وباء بالكفر والخسران المبين، والعياذ بالله تعالى.

﴿النَّصُّ الثَّالِثُ﴾

(٢٥٩) هو هبة الله بن الحسن بن منصور، أبو القاسم الطَّبْرِي الرَّازِي، مات سنة (٤١٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٤١٩).

(٢٦٠) واسم الكتاب هو: (شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة).

(٢٦١) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن المعروف بريعة الرَّأْي، أحد مفتي المدينة، توفيَّ سنة (١٣٦هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٩/١٢٣) فما بعدها.

(٢٦٢) تقدَّم تخريج ذلك، وثبت أنَّه لم يصح عن مالك، ولا عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، ولا عن أمِّ سلمة.

قال العلامة إسماعيل حقي في تفسيره "روح البيان" في الجزء الثالث صفحة (٦٩٠) تسعين وستائة (٢٦٣) في الكلام على قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ما نصّه: اعلم أنّ العرش سرير الملك، والاستواء: الاستقرار، والمراد هنا: الاستيلاء، ومعنى الاستيلاء عليه كناية عن الملك، لأنّه من توابع الملك فذكر اللازم وأريد الملزوم، يقال: استوى فلان على سرير الملك على قصد الإخبار عنه بأنّه ملك، وإن لم يقعد على السرير المعهود أصلاً (٢٦٤).

(٢٦٣) انظر روح البيان (٥/ ٤٣٣)، طبعة دار إحياء التراث العربي، ط ١، ٢٠٠١ م.

(٢٦٤) جلوس الملوك على العرش ليس جلوساً عادياً، ولكنّه له معنى خاص بإصدار الأوامر اللازمة لتدبيرهم المملكة، ولذلك يكون جلوسهم مصحوباً بإلقاء خطبة العرش لبيان تدبيرهم. أمّا جلوسهم المعتاد فلا يكون على العرش أصلاً حتّى ولو جلس على العرش في غير الميعاد المحدّد لبيان برنامج تدبيره، فلا يعبر عنه بأنّه جالس على العرش، كما أنّ الملك يُعتبر جالساً على العرش، وإن كان متغيّباً في جهات أخرى، فهذا الجلوس كناية عن قيامه بالحكم والتدبير. انظر: "شرح معنى الاستواء" ضمن كتاب المشبهة والمجسّمة (ص ٨٢).

وقال الإمام الكوثري في تعليقه على نونية ابن القيم (ص ٩٧-٩٨): "ومّا يقصر المسافة في الرّدّ على الحشويّة التي تدعي التمسك بالظاهر أنّ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] صيغة فعل مقرونة بما يدلّ على التراخي، وذلك يدلّ على أنّ الاستواء فعل له تعالى متقيّد بالزمن وبالتراخي شأن سائر الأفعال، وعدّ ذلك صفة إخراج للكلام عن ظاهره، وهذا ظاهر جدّاً. وليرد (المستوي) في عداد أسماء الله الحسنى، لا في الكتاب ولا في السنّة، حتّى يصحّ إطلاقه على الذات العليّة على أن يكون صفة أو علماً. وقد أجمعت الأئمّة على أنّ الله تعالى لا تحدث له صفة، فلا مجال لعدّ ذلك صفة".

وقال الإمام الكوثري في "مقالاته" (ص ٢٩٢): قوله سبحانه وتعالى في سورة الحديد: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] فجمعه تعالى بين الاستواء والمعيّة في آية واحدة ممّا يدلّ دلالة قطعيّة على أنّ الاستواء ليس بمعنى الاستقرار المكاني وإلاّ نافي "المعيّة"، وليست المعيّة بأجدر بالتأويل من الاستواء، فوضح الحقّ وبطل ما كانوا يعملون".

فالمراد بيان تعلُّق إرادته الشَّريفة بإيجاد الكائنات وتدبير أمرها، إذ البارئ مقدَّس عن الانتقال والحلول، وإنَّما خلق العرش العظيم ليعلم المتعبِّدون إلى أين يتوجَّهون بقلوبهم في العبادة والدُّعاء في السَّماء، كما خلق الكعبة ليعلموا إلى أين يتوجَّهون بأبدانهم في العبادة في الأرض. إلى أن قال: قال بعضهم: إنَّنا نقطع بأنَّ الله تعالى منزَّه عن المكان، وإلَّا لزم قَدَم المكان، وقد دلَّ الدَّلِيل على أن لا قديم سوى الله، وأنَّه تعالى لم يرد من الاستواء الاستقرار والجلوس بل مراده به شيء آخر، إلَّا أنا لا نشتغل بتعيين ذلك المراد خوفاً من الخطأ ونفوذ تأويل المتشابهات إلى الله تعالى، كما هو رأي من يقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وعليه أكثر السَّلف، كما روي عن مالك وأحمد (٢٦٥): الاستواء معلوم، والكيفيَّة مجهولة، والبحث عنها بدعة.

وما كان مقصود الإمامين الأجلين بذلك إلَّا المنع من الجدل، وقد أحسنا حيث حسما بذلك باب الجدل، وكذلك فعل الجمهور، لأنَّ في فتح باب الجدل ضرراً عظيماً على أكثر عباد الله تعالى. وقد روي أن رجلاً سأل عمر رضي الله تعالى عنه عن آيتين متشابهتين فعلاه بالدِّرَّة (٢٦٦). أهـ. ثمَّ قال (٢٦٧): ومن لم يفرق بين استواء الدَّات واستواء الصِّفة فقد أخطأ، وذلك أنَّ الله تعالى غني بذاته عن العالمين جميعاً، متجلِّ بصفاته وأسمائه في الأرواح والأجسام بحيث لا يرى في مرائي الأكوان إلَّا صور التَّجليات الأسمائيَّة والصِّفاتيَّة.

ولا يلزم من هذا التَّجلي أن تحل ذاته في كون من الأكوان، إذ هو الآن على ما كان عليه قبل من التَّوَحُّد والتَّجَرُّد والتَّفَرُّد والتَّقديس، ولذا كان أعلى المراتب الوصول إلى عالم الحقيقة المطلقة إطلاقاً ذاتياً، كما أشار إليه قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، وفي الحديث: "إنَّ الله احتجب

(٢٦٥) قد قدَّمنا أنَّه لم يصح شيء من ذلك عنهم .

(٢٦٦) واسم الرَّجل : صبيغ بن عسل ، وقصَّته معروفة مشهورة .

(٢٦٧) القائل هو : إسماعيل حقي البروسوي .

عن البصائر كما احتجب عن الأبصار ، وإنَّ الملاء الأعلى يطلبونه كما يطلبونه أنتم" (٢٦٨). ذكره في الروضة.

فهذا يدلُّ على أنَّ الله تعالى ليس في السَّماء ولا في الأرض، ولو كان لا تقطع الطَّلَب. وأمَّا في قوله عليه السَّلام "يارب أنت في السَّماء ونحن في الأرض فما علامة غضبك من رضاك؟ قال: إذا استعملت عليكم خياركم فهو علامة رضاي عنكم، وإذا استعملت عليكم شراركم فهو علامة سخطي عليكم" (٢٦٩). على ما ذكره الشَّيخ الأكبر (٢٧٠) قدَّس سرُّه الأظهر في كتاب المسامرة. وقوله عليه السَّلام لجارية معاوية بن الحكم السُّلمي: «أَيْنَ اللهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ ، قَالَ: «أَعْتَقَهَا، فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ» (٢٧١)، ونحو ذلك من الأخبار الدالَّة على ثبوت المكان له تعالى (٢٧٢) فمصرفه عن ظواهرها ، محمولة على محمل ظهور آثار صفاته العلا، ولذا خص السَّماء بالذكر لأنَّها مهبط الأنوار ومحلَّ النوازل والأحكام .

ومن هذا ظهر أنَّ من قال: إنَّ الله في السَّماء، إنَّ أراد به المكان كفر، وإنَّ أراد به الحكاية عمَّا جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر، لأنَّها مؤولة (٢٧٣) ، والأذهان السَّليمة والعقول المستقيمة لا تفهم بحسب السَّليقة من مثل هذه التَّشبيهاً إلَّا عين التَّنزيه. يروى أنَّ إمام الحرمين (٢٧٤) رفع الله تعالى درجته في الدَّارين نزل ببعض الأكابر ضيفاً فاجتمع عنده العلماء والأكابر، فقام واحد من أهل

(٢٦٨) لم أعثر عليه فيما بين يديَّ من كُتُب السُّنَّة .

(٢٦٩) لم أعثر عليه فيما بين يديَّ من كُتُب السُّنَّة .

(٢٧٠) هو الإمام ابن عربي عليه رحمه الله .

(٢٧١) سبق تخريجه والكلام عليه .

(٢٧٢) الأصح أن تكون العبارة هكذا: "الأخبار الموهمة بإثبات المكان له تعالى" .

(٢٧٣) والتَّأويل منحى بديع جميل من مناحي اللغة العربيَّة ، وليس طارئاً عليها . وقد ذكر الإمام الزَّركشي- في البرهان أنَّ المجاز للغة يعني نصف جملها .

(٢٧٤) هو عبد الملك الجويني .

المجلس فقال: ما الدليل على تنزيهه تعالى عن المكان، وهو قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥٠]. فقال: الدليل عليه قول يونس عليه السلام في بطن الحوت: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧] فتعجب منه الناظرون. فالتمس صاحب الضيافة بيانه، فقال الإمام: إنَّها هنا فقيراً مديوناً بألف درهم أدَّ عنه دينه حتى أبيته؟ فقبل صاحب الضيافة دينه، فقال: إنَّ رسول الله ﷺ لما ذهب في المعراج إلى ما شاء الله من العلا، قال هناك: «أُحْصِيَ ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» (٢٧٥). ولما ابتلى يونس عليه السلام بالظلمات في قعر البحر بيطن الحوت، قال: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]. فكلُّ منهما خاطب بقوله: أنت، وهو خطاب الحضور، فلو كان هو في مكان لما صحَّ ذلك، فدل ذلك على أنَّه ليس في مكان (٢٧٦).

فإن قلت: فليكن في كلِّ مكان. قلت: قد أشرت إلى أنَّه في كلِّ مكان بآثار صفاته وأنوار ذاته لا بذاته، كما أنَّ الشمس في كلِّ مكان بنورها وظهورها لا بوجودها وعينها (٢٧٧)، ولو كان في كلِّ مكان بالمعنى الذي أراده جهلة المتصوفة، فيقال: فأين كان هو قبل خلق هذه العوالم؟ ألم يكن له وجود متحقّق؟ فإن قالوا: لا، فقد كفروا، وإن قالوا بالحلول والانتقال فكذلك (٢٧٨)، لأنَّ الواجب لا يقارن الحادث إلَّا بالتأثير والفيض وظهور كماالاته، لكن لا من حيث أنَّه حادث مطلقاً، بل من حيث أنَّ وجوده مستفاض منه فأفهم.

فإن قلت: فإذا كان تعالى منزهاً عن الجهة والمكان فما معنى رفع الأيدي إلى السَّماء وقت الدُّعاء. قلت: معناه الاستعطاء من الخزان، لأنَّ خزائنه تعالى في السَّماء، كما قال تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢]، وقال: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾

(٢٧٥) أخرجه مسلم (١/٣٥٢ برقم ٤٨٦).

(٢٧٦) انظر: روح البيان (٥/٤٣٥)، طبعة دار إحياء التراث العربي.

(٢٧٧) يجب أن يلاحظ هنا أنَّ القياس هنا لتقريب المعنى وإلَّا فلا يقاس الخالق بال مخلوق ...

(٢٧٨) أي: كفروا.

[الحجر: ٢١] ، فثبت أنَّ العرش مظهر استواء الصِّدْفَةِ الرَّحْمَانِيَّةِ ، وأنَّ من يثبت له تعالى مكاناً فهو من المجسِّمة . ومنهم جهلة المتصوِّفة القائلون بأنَّه تعالى في كلِّ مكان ومن يليهم من العلماء الزَّائِغِينَ عن الحقِّ ، الخارجين عن طريق العقل والنقل والكشف ، فمثل مذهبهم وقدره كمثل مذهبهم وقدره ، فنعوذ بالله تعالى من التَّلَوُّثِ بلوث الجهل والزَّيغِ والضَّلالِ ، ونعتصم به عمّا يصم من الوهم والخيال ، والحقُّ حقٌّ والأشياءُ أشياء ، ولا ينظر إلى الحقِّدِ بعين الأشياءِ إلَّا من ليس في وجهه حياءُ أهـ . فقد علمت ممَّا ذكره هذا المحقِّق كفر من اعتقد أنَّ الله عزَّ وجلَّ له مكان أو محلٌّ في شيء من مخلوقاته ، كالعرش أو السَّماءِ ، وأنَّ الآيات والأحاديث التي تُوهم ذلك مصروفة عن ظاهرها بإجماع من عقل من المسلمين .

﴿النَّصُّ الرَّابِعُ﴾

قال المحقِّق علاء الدِّين علي بن محمَّد بن إبراهيم البغدادي المعروف بالخازن (٢٧٩) في الجزء الثَّاني من تفسيره صفحة (١٩٦) ست وتسعين ومائة (٢٨٠) في الكلام على قوله تعالى في سورة الأعراف ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] ما نصَّه : العرش في اللغة السَّرِير ، وقيل : هو ما علا فأُظِل ، وسَمِّي مجلس السُّلطان عرشاً اعتباراً بعلوِّه ، ويكنى عن العزِّ والسُّلطان والمملكة بالعرش على الاستعارة والمجاز ، يقال : فلان ثلَّ عرشه ، بمعنى : ذهب عزُّه وملكه وسلطانه . قال الرَّاغِب في كتابه : "مفردات القرآن" (٢٨١) : وعرش الله عزَّ وجلَّ ممَّا لا يعلمه البشر إلَّا بالاسم على الحقيقة . وليس هو كما تذهب إليه أوهام العامَّة ، فإنَّه لو كان كذلك لكان حاملاً له ، تعالى الله عن ذلك . وليس كما قال قوم : أنَّه الفلك الأعلى ، والكرسي فلك الكواكب . وقال البيهقي في كتاب : "الأسماء

(٢٧٩) هو علاء الدِّين علي بن محمَّد بن إبراهيم البغدادي الشَّهير بالخازن ، مفسِّر - ، فقيه ، محدث ، مؤرِّخ ، له العديد من المصنَّفات ، مات سنة (٤٧١هـ) . انظر : معجم المؤلِّفين (١٧٧/٧) .

(٢٨٠) انظر : تفسير الخازن (٥١٧/٢) ، ومعه تفسير البغوي .

(٢٨١) انظر : مفردات القرآن (ص ٣٤١) ، طبعة دار الفكر .

والصِّفَاتِ" (٢٨٢): أَمَّا الْإِسْتِوَاءُ فَلَمَّا تَقَدَّمُوا مِنْ أَصْحَابِنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كَانُوا لَا يُفَسِّرُونَهُ وَلَا يَتَكَلَّمُونَ فِيهِ كَنَحْوِ مَذْهَبِهِمْ فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ. وروى بسنده عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» [طه: ٥] كَيْفَ اسْتَوَاؤُهُ؟ قَالَ: فَأَطْرَقَ مَالِكٌ وَأَخَذَتْهُ الرَّحْضَاءُ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» [طه: ٥] كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ، وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ، وَكَيْفَ عَنْهُ مَرْفُوعٌ، وَأَنْتَ رَجُلٌ سُوءٍ صَاحِبٌ بِدْعَةٍ، أَخْرِجْهُ. قَالَ: فَأَخْرَجَ الرَّجُلُ. وفي رواية يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (٢٨٣)، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» [طه: ٥] فَكَيْفَ اسْتَوَى؟ قَالَ: فَأَطْرَقَ مَالِكٌ بِرَأْسِهِ حَتَّى عَلَاهُ الرَّحْضَاءُ ثُمَّ قَالَ: الْإِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ، وَمَا أَرَاكَ إِلَّا مُبْتَدِعًا. فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُخْرَجَ.

وروى البيهقي بسنده عن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ (٢٨٤)، قَالَ: كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ فَتَفْسِيرُهُ تِلَاوَتُهُ، وَالسُّكُوتُ عَلَيْهِ. قَالَ: كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَتَفْسِيرُهُ تِلَاوَتُهُ وَالسُّكُوتُ عَنْهُ (٢٨٥).

قال البيهقي: والآثار عن السلف في مثل هذا كثيرة، وعلى هذه الطريقة يدلُّ مذهب الشافعي رحمته، وإليه ذهب أحمد بن حنبل، والحسن بن الفضل البجلي (٢٨٦)،

(٢٨٢) انظر: الأسماء والصفات (ص ٥١٤-١٥١)، طبعة دار الكتب العلمية.

(٢٨٣) هو يحيى بن يحيى بن كثير ابن وسلاس البربري، القرطبي، إمام، حافظ، مات سنة (٢٣٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥١٩) فيما بعدها.

(٢٨٤) هو سفيان بن عيينة ابن أبي عمران ميمون، أبو محمد الهلالي الكوفي ثم المالكي، الإمام الكبير، حافظ العصر، مات سنة (١٩٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٥٤) فيما بعدها.

(٢٨٥) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٩٧).

(٢٨٦) هو الحسين بن الفضل البجلي، العلامة، المفسر، الإمام اللغوي، المحدث، عالم عصره، مات سنة (٢٨٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤١٤-٤١٦).

ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي (٢٨٧).

قال البغوي (٢٨٨): "أهل السنة يقولون: الاستواء على العرش صفة لله تعالى بلا كيف، يجب على الرجل الإيمان به، ويكمل العلم فيه إلى الله عز وجل، وسأل رجل مالك بن أنس عن قوله الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟ فأطرق رأسه ملياً وعلاه الرخصاء ثم قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أظنك إلا ضالاً، ثم أمر فأخرج.

وروي عن الثوري والأوزاعي والليث وابن عيينة وابن المبارك وغيرهم من علماء السنة في هذه الآيات التي جاءت في الصفات والمتشابهات: أمرؤها (٢٨٩) كما جاءت بلا كيف.

وقال الإمام فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى بعد ذكره الدلائل العقلية والسمعية: "إنه لا يمكن حمل قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ عَلَى الْجُلُوسِ وَالِاسْتِقْرَارِ وَشَغْلِ الْمَكَانِ وَالْحِيزِ، وَعِنْدَ هَذَا حَصَلَ لِلْعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ مَذْهَبَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ نَقْطَعَ بِكَوْنِهِ تَعَالَى مُتَعَالِيًا عَنِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ وَلَا نَحُوصُ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ عَلَى التَّفْصِيلِ بَلْ نَقُوضُ عِلْمَهَا إِلَى اللَّهِ، وَهُوَ الَّذِي قَرَّرْنَاهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ [آل عمران: ٧]، وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ الَّذِي نَخْتَارُهُ وَنَقُولُ بِهِ وَنَعْتَمِدُ عَلَيْهِ.

وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي: أَنَّا نَحُوصُ فِي تَأْوِيلِهِ عَلَى التَّفْصِيلِ، وَفِيهِ قَوْلَانِ مُلَخَّصَانِ: الْأَوَّلُ: مَا ذَكَرَهُ الْقَفَّالُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: الْعَرْشُ فِي كَلَامِهِمْ هُوَ السَّرِيرُ الَّذِي يَجْلِسُ عَلَيْهِ الْمُلُوكُ ثُمَّ جُعِلَ الْعَرْشُ كِنَايَةً عَنِ نَفْسِ الْمَلِكِ، يُقَالُ: ثَلَّ عَرْشُهُ، أَيْ: انْتَقَضَ مُلْكُهُ وَفَسَدَ. وَإِذَا اسْتَقَامَ لَهُ مُلْكُهُ

(٢٨٧) هو حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي، الحافظ، اللغوي، العلامة، صاحب التصانيف.

مات سنة (٣٨٨هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٢٣-٢٨).

(٢٨٨) هو الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي، الشافعي، المفسر، صاحب التصانيف، مات سنة

(٥١٦هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/٤٣٩ فما بعدها).

(٢٨٩) وجاء في روايات أخرى بلفظ: (اقرؤها كما جاءت)، (قراءتها تفسيراها)، (تفسيرها قراءتها) ...

وَاطْرَدَ أَمْرُهُ وَحُكْمُهُ قَالُوا: اسْتَوَى عَلَى عَرْشِهِ وَاسْتَقَرَّ عَلَى سَرِيرٍ مُلْكِهِ ، هَذَا مَا قَالَهُ الْقَفَّالُ ، حَقٌّ وَصِدْقٌ وَصَوَابٌ ...

ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهُ تَعَالَى لَمَّا دَلَّ عَلَى ذَاتِهِ وَعَلَى صِفَاتِهِ وَكَيْفِيَّةِ تَدْبِيرِهِ الْعَالَمَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَلْفُوهُ مِنْ مُلُوكِهِمْ وَرُؤُوسَائِهِمْ اسْتَقَرَّ فِي قُلُوبِهِمْ عَظَمَةُ اللَّهِ وَكَمَالُ جَلَالِهِ إِلَّا أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ مَشْرُوطٌ يَنْفِي التَّشْبِيهِ ... وَالْمُرَادُ مِنْهُ نَفَازُ الْقُدْرَةِ وَجَرَيَانُ الْمُشِيئَةِ ...

قال: وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا قَوْلُهُ فِي سُورَةِ يُوسُفَ: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ [يُوسُفَ: ٣] فَقَوْلُهُ: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ جَرَى مَجْرَى التَّفْسِيرِ لِقَوْلِهِ: ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ .

وأورد على هذا القول أن الله تعالى لم يكن مستوياً على الملك قبل خلق السموات والأرض، والله تعالى منزّه عن ذلك. وأجيب عنه بأن الله تعالى كان قبل خلق السموات والأرض مالِكها، لكن لا يصحُّ أن يقال: شَبَعَ زَيْدٌ إِلَّا بَعْدَ أَكْلِهِ الطَّعَامَ ، فإذا فُسِّرَ العرش بالملك صحَّ أن يقال: أَنَّهُ تَعَالَى إِنَّمَا اسْتَوَى عَلَى مَلِكِهِ بَعْدَ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ .

والقول الثاني: أن يكون استوى بمعنى استولى، وهذا مذهب المعتزلة (٢٩٠) وجماعة من المتكلمين، واحتجوا عليه بقوله الشاعر:

قد استوى بِشْرُ عَلَى الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مَهْرَاقِ

وعلى هذا القول إنما خَصَّ العرش بالإخبار عنه بالاستيلاء عليه لأنَّه أعظم المخلوقات، وردَّ هذا القول بأنَّ العرب لا تعرف استوى بمعنى استولى (٢٩١)، وإنَّما يقال: استولى فلان على كذا إذا لم يكن في ملكه ثُمَّ ملكه واستولى عليه. والله تعالى لم يزل مالِكاً للأشياء كلّها ومستوياً عليها، فأَيُّ

(٢٩٠) انظر أقوال المعتزلة في: تنزيه القرآن عن المطاعن (ص ١٧٥)، (١٩٩)، (٢٥٣)، المختصر- في أصول الدِّين (ص ٣٣٣) ضمن رسائل العدل والتوحيد، شرح الأصول الخمسة (ص ٢٢٦) .

(٢٩١) هذا الكلام ليس صحيحاً، فقد جاء ذكر الاستواء بمعنى الاستيلاء في العديد من كتب اللغة المعتمدة . انظر مثلاً: لسان العرب (٢/ ٢٤٨)، مفردات القرآن (ص ٢٥٧) ...

تخصيص للعرش هنا دون غيره من المخلوقات (٢٩٢). ونقل البيهقي عن أبي الحسن الأشعري أن الله تعالى فعل في العرش فعلاً سَمَاءً استواء (٢٩٣)، كما فعل في غيره فعلاً سَمَاءً رزقاً ونعمة وغيرهما من أفعاله ثم لم يَكِيف الاستواء إلا أَنَّهُ جعله من صفات الفعل لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] ، و ﴿ثُمَّ﴾ للتراخي (٢٩٤)، والتَّراخي إنما يكون في الأفعال ، وأفعال الله تعالى توجد بلا مباشرة منه إياها ولا حركة.

وحكى الأستاذ أبو بكر بن فورك (٢٩٥) عن بعض أصحابنا أَنَّهُ قال: استوى بمعنى علا من العلو، قال: ولا يريد بذلك علواً بالمسافة والتَّحْيِزُ والكون في المكان متمكناً فيه، ولكن يريد معنى نفي التَّحْيِزِ عنه، وَأَنَّهُ ليس ممَّا يحويه طبق أو يحيط به قطر. ووصف الله بذلك طريقه الخبر ولا يتعدَّى ما ورد به الخبر (٢٩٦). قال البيهقي رحمه الله تعالى: وَهُوَ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مِنْ صِفَاتِ

(٢٩٢) قد تقدَّمت الإشارة إلى ذلك فيما مضى .

(٢٩٣) انظر : الأسماء والصفات (ص ٥١٧) .

(٢٩٤) وقد علّق الإمام الكوثري على كلمة ﴿ثُمَّ﴾ الواردة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] ، فقال في تعليقه على الأسماء والصفات للإمام البيهقي (ص ٢٩٣) : "أي : بدأ يصدر إليكم أمره ونبيه على الاستعارة التَّمثِيلِيَّة كما هو الأقعد في المعنى ، يعني أَنَّ الله الذي يربيكم ويوصل إليكم نعمة ظاهرة وباطنة بعد أن مهَّد لكم أسباب الحياة ووسائل استئثار نعم الله بخلق السموات والأرض ، وما تتعاقب به الفصول والأيام والليالي قد بدأ يأمركم بها يعود إليكم نفعة ، وينهاكم عما يرجع إليكم ضرّه برحمته الشاملة ، وهو الحقيق بالاثتار بأمره والانتهاه عما نهى عنه ، وقد تعودتم أن تُطيعوا أصحاب العروش والملوك منكم ، مع أَنَّهُم ليسوا بخالقين لكم ، ولا لوسائل حياتكم ، والله سبحانه هو الأجدر بالطَّاعة" .

(٢٩٥) هو محمد بن الحسن بن فُورك الأصبهاني ، الإمام ، العلامة ، شيخ المتكلِّمين ، صاحب التّصانيف البديعة ، مات سنة (٤٠٦هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢١٤-٢١٦) .

(٢٩٦) جاء في "مشكل الحديث وبيانه" لابن فورك (ص ٤٥٣) قوله : "وقد ذكرنا فيما قبل معنى وصف الله سبحانه بأنّه فوق عرشه ، وأنّ ذلك راجع إلى فوقيّة المنزلة والرُّتبة وفوقيّة القدرة والعظمة ، وأمّا الفوقيّة بالمسافة والمكان فمُحال في وصفه" .

الذات، وكَلِمَةُ ﴿ثُمَّ﴾ تَعَلَّقَتْ بِالمُسْتَوَى عَلَيْهِ، لَا بِالِاسْتِوَاءِ، قَالَ : وَقَدْ أَشَارَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ حِكَايَةً، فَقَالَ : وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِنَّهُ صِفَةُ ذَاتٍ، قَالَ : وَجَوَابِي هُوَ الْأَوَّلُ ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ وَأَنَّهُ فَوْقَ الْأَشْيَاءِ بَائِنٌ مِنْهَا (٢٩٧)، بِمَعْنَى أَنَّهَا لَا تَحُلُّهُ وَلَا يَحُلُّهَا، وَلَا يَمَسُّهَا وَلَا يُشَبِّهُهَا، وَلَيْسَتْ الْبَيِّنَةُ بِالْعُزْلَةِ ، تَعَالَى اللَّهُ رَبُّنَا عَنِ الْحُلُولِ وَالْمَاسَةِ عُلُوًّا كَبِيرًا .

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِنَّ الْإِسْتِوَاءَ صِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى تَنْفِي الْإِعْوِجَاجَ عَنْهُ،

وروي أن ابن الأعرابي (٢٩٨) جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، مَا مَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] فَقَالَ لَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : إِنَّهُ مُسْتَوٍ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا أَخْبَرَ . فَقَالَ الرَّجُلُ : إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿اسْتَوَى﴾ [الأعراف: ٥٤] أَيُ : اسْتَوَى . فَقَالَ لَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : مَا يُدْرِيكَ؟ الْعَرَبُ لَا تَقُولُ اسْتَوَى عَلَى فُلَانٍ عَلَى الشَّيْءِ ، حَتَّى يَكُونَ لَهُ فِيهِ مُضَادٌّ، فَأَيُّهُمَا غَلَبَ قِيلَ : قَدْ اسْتَوَى عَلَيْهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا مُضَادَّ لَهُ فَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا أَخْبَرَ أَهـ (٢٩٩) . فَقَالَ الرَّجُلُ : إِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿اسْتَوَى﴾ [الأعراف: ٥٤] ، أَيُ : اسْتَوَى . فَقَالَ لَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : مَا يُدْرِيكَ؟ الْعَرَبُ لَا تَقُولُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ فُلَانٌ، حَتَّى يَكُونَ لَهُ فِيهِ مُضَادٌّ، فَأَيُّهُمَا غَلَبَ قِيلَ : قَدْ اسْتَوَى عَلَيْهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا مُضَادَّ لَهُ فَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ كَمَا أَخْبَرَ لَا كَمَا يَظُنُّهُ الْبَشَرُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ . أ.هـ

(٢٩٧) قال الإمام ابن فورك في "مشكل الحديث وبيانه" (ص ٤٥٤) : "... وَأَنَّهُ بَائِنٌ مَّا خَلَقَ ، بَيْنُونَةُ الصِّفَةِ وَالنِّعَتِ ، لَا بِالتَّحْيِيزِ وَالْمَكَانِ وَالْجِهَةِ " .

وقال الإمام الكوثري في تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٥٠٢) : "والمعنى أَنَّهُ غير مَازَجٍ لِلخَلْقِ لَا بِمَعْنَى أَنَّهُ مُتَبَاعِدٌ عَنِ الْخَلْقِ بِالمَسَافَةِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ الْقُرْبِ وَالبَعْدِ الْحَسِينِ وَالبَيْنُونَةِ الْحَسِيَةِ ، فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَطْمَعُ الْمَجَسِّمَةُ فِي كَلَامِهِ ، وَسَيَأْتِي مِنَ الْمُصَنِّفِ عِنْدَ الْكَلَامِ فِي آيَةِ الْإِسْتِوَاءِ (لَا قَاعِدَ وَلَا قَائِمَ وَلَا مَمَّاسَ وَلَا مَبَايِنَ عَنِ الْعَرْشِ) ثُمَّ قَالَ : لِأَنَّ الْمَاسَةَ وَالْمَبَايِنَةَ بِالمَسَافَةِ الَّتِي هِيَ ضِدُّهَا ، كِلَاهُمَا مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ " .

(٢٩٨) هو مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادِ بْنِ الْأَعْرَابِيِّ الْهَاشِمِيُّ ، إِمَامُ اللُّغَةِ ، لَهُ الْعَدِيدُ مِنَ الْمُصَنَّفَاتِ ، مَاتَ سَنَةَ (٢٣١هـ) . انظر : سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ، (١٠ / ٦٨٧ - ٦٨٨) .

(٢٩٩) وقد تقدَّم الجواب عن ذلك .

﴿النَّصُّ الْخَامِسُ﴾

قال الإمام أبو حيان في الجزء الأول من البحر المحيط صفحة (١٣٤) أربع وثلاثين ومائة (٣٠٠) في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]: في الاستواء هنا أقوال: منها: أقبل وعمد إلى خلقها وقصد من غير أن يريد فيما بين ذلك خلق شيء آخر، وهو استعارة من قولهم: استوى إليه كالسهم المرسل، إذا قصدته قصداً مستوياً. ومنها: أن تكون إلى بمعنى على (٣٠١)، أي: استوى على السماء، أي: تفرّد بملكها ولم يجعلها كالأرض ملكاً لخلقها... وهذه التأويلات كلها فراغ عما تقرر في العقول من أن الله تعالى يستحيل أن يتصف بالانتقال المعهود في غيره تعالى، وأن يحل فيه حادث أو يحل هو في حادث أهـ. ملخصاً. فتراه نص على أن الله عز وجل يستحيل عليه الانتقال والحلول. فمن اعتقد أنه تعالى حال في السماء أو العرش فهو ضالٌّ مضلٌّ كافر قد بطل كل عمله.

﴿النَّصُّ السَّادِسُ﴾

قال العلامة الشيخ زاده (٣٠٢) في حاشيته على البيضاوي في الجزء الثاني صفحة (٣٠٣) ثلاث وثلاثمائة في تفسير قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ما نصّه: قد تمسك المشبهة بهذه الآية في أن معبودهم جالس مستقر على العرش، وهو باطل بالعقل والنقل. واختلف أهل الحق في تأويل هذه الآية، فقال بعضهم: إنّنا نقطع بأن الله تعالى منزّه عن المكان والجهة، وأنه تعالى لم يرد من

(٣٠٠) انظر البحر المحيط (١/ ٢٨٠-٢٨١) طبعة دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٣ م.

(٣٠١) قال الإمام الأخفش في معاني القرآن (١/ ٥٥-٥٦): "وأما قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩]: فإن ذلك لم يكن من الله تبارك وتعالى لتحول، ولكنه يعني فعله، كما تقول: كان الخليفة في أهل العراق يوليهم، ثم تحول إلى أهل الشام، إنّما يريد تحول فعله".

(٣٠٢) هو محمد بن علي المعروف بابن هلال الشافعي، مفسر، متكلم، نحوي، صوفي، له العديد من المصنفات. مات سنة (٩٣٣هـ). انظر: معجم المؤلفين (١١/ ٦٩).

الاستواء الاستقرار بل مراده به شيء آخر إلا أننا لا نشتغل بتعيين ذلك المراد خوفاً من الخطأ. لا وقال البعض الآخر: لما قامت الأدلة العقلية على امتناع الاستقرار، ودلّ ظاهر لفظ الاستواء على معنى الاستقرار لم يمكن العمل بمقتضى الدليلين ضرورة استحالة كون الشيء الواحد منزهاً عن المكان حاصلاً فيه معاً. ولا سبيل أيضاً إلى ترك العمل بهما لأنه يستلزم ارتفاع النقيضين معاً، وهو باطل، ولا إلى ترجيح النقل على العقل، لأنّ العقل أصل للنقل، فإنه ما لم يثبت بالدلائل العقلية وجود الصانع وعلمه وقدرته وبعثه للرّسول لم يثبت النقل، فالقدح في العقل لأجل تصحيح النقل يقتضي القدح في العقل والنقل معاً. فلم يبق إلا أن يقطع بصحة العقل ويشتغل بتأويل النقل. ثمّ أنّهم اختلفوا في تأويله، فقال بعض العلماء: المراد من الاستواء الاستيلاء والاقتدار، كما في قول الشاعر: قد استوى بإشر على العراق. والمراد من العرش الذي تحمله الملائكة.

وقال صاحب الكشف (٣٠٣): العرش سرير الملك، والاستيلاء عليه كناية عن الملك لأنّه من توابع الملك وروافده، فإنه يقال: استوى فلان على العرش قصداً للإخبار عنه بأنّه ملك وإن لم يقعد على العرش البتّة، والتّعبير عن الشيء بطريق الكناية أبلغ وأوقع من الإيضاح بذكره، لأنّك مع الكناية كمدعي الشيء بالبيّنة. أهـ.

فقد نصّ على أنّ من اعتقد أنّ الله تعالى جالس على العرش فقد شبّهه تعالى بالحوادث، ولا ريب أنّ هذا كفرٌ بإجماع العقلاء، والأدهى اعتقاد أولئك المشبّهة أنّهم هم المؤمنون، وأنّ من اعتقد تنزيه الله تعالى عن سمات الحوادث كافر، فلا حول ولا قوّة إلا بالله، وإنا لله وإنا إليه راجعون (٣٠٤).

(٣٠٣) هو الزّنجشري، انظر الكشف (٢/ ٥٣٠)، طبعة دار الفكر، ط ١، ١٩٨٣ م.

(٣٠٤) التّكفير مظهر خطير من مظاهر التّطرّف والغلو، يترتّب عليه استباحة الدّماء والأموال، والتّفريق بين المسلم وزوجته وولده، وإذا مات لا يغسّل ولا يكفّن ولا يصلّى عليه، ولا يُدفن في مقابر المسلمين، ولا يرث ولا يورث... ولذلك حذّر الرّسول ﷺ أشدّ التحذير من تكفير المسلم فقال: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا؟» «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرٌ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا». أخرجه البخاري (٨/ ٢٦) برقم (٦١٠٤)، مسلم (١/ ٧٩) برقم (٦٠).

وقال ﷺ: «لَا يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالْفُسُوقِ، وَلَا يَرْمِيهِ بِالْكُفْرِ، إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ». أخرجه البخاري (١٥/٨) برقم ٦٠٤٥.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٦٦/١٠): "وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ قَالَ لَا خَرَ أَنْتَ فَاسِقٌ أَوْ قَالَ لَهُ أَنْتَ كَافِرٌ فَإِنْ كَانَ لَيْسَ كَمَا قَالَ كَانَ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْوَصْفِ الْمَذْكُورِ".

ولذلك كله نقول: إن باب التكفير في ديننا ضيق الضيق كله، فإذا ما ارتكب إنسان أمراً مكفراً فإن الواجب يقضي بضرورة محاورته وتقديم الأدلة النقلية والعقلية على أن الأمر الذي وقع هو من باب المكفرات، مع الشرح والبيان عما يترتب على كفره... لا أن نفرغ جام غضبنا وتكفيرنا عليه لأول وهلة...

فمسألة التكفير مسألة عويصة، وهي من الخطورة بمكان، طالما تعثرت بها أقدام، وزلت فيها أقلام، وضلت فيها أفهام، تشتت فيها الآراء، وتناوشتها الأهواء، لأن التكفير حكم شرعي مرده إلى الله ورسوله، فلا يجوز للمسلم أن يكفر أحداً إلا ببينة وبرهان قطعي لا تحوم حوله الشبهات، فقد يكون المكفر مكرهاً، والله تعالى يقول: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦].

وقد يكون المكفر غير قاصد الكفر، بل صدر منه ما به كفر سبق لسان، فمن لم يقصد الكفر لا يكفر ولو صدر عنه ما يوجب الكفر، فإن غلط لسانه ونطق بالكفر من غير قصد فإنه لا يكفر بذلك، لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "لِلَّهِ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ، مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ وَشِرَابُهَا، فَآيسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً، فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ آيسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا، فَائِمَّةٌ عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخَطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ". أخرجه مسلم (٢١٠٤/٤) برقم ٢٧٤٧.

وقد يكون جاهلاً، فيعذر، لما رواه أبو واقد الليثي، قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَنَيْنٍ وَنَحْنُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرِ، فَمَرَرْنَا عَلَى شَجَرَةٍ يَضَعُ الْمُشْرِكُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا هُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، قُلْتُمْ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابِ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَمْكُنُونَ عَلَى أَنْصَانٍ هُمْ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨]، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّكُمْ سَتَرْكَبُونَ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ "

. أخرجه الطيالسي في المسند (٦٨٢/٢) برقم ١٤٤٣، أحمد في المسند (٢١٨/٥) برقم ٢٢٢٤٢، الحميدي في المسند (٣٧٥/٢) برقم ٨٤٨، ابن أبي شيبة في المصنف (١٠١/١٥) برقم ٣٨٥٣٠، الترمذي (٤٥/٤) برقم ٢١٨٠، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، ابن

أي عاصم في السنة (٣٧/١ برقم ٧٦) ، محمد بن نصر بن الحجاج المروزي في السنة (١٧/١ برقم ٣٩) ، ابن حبان في الصحيح (٩٤/١٥) برقم ٦٧٠٢ ، الطبراني في المعجم الكبير (٣/٢٤٤ برقم ٣٢٩١) ، أبو يعلى في المسند (٣/٣٠ برقم ١٤٤١) .

وقد يكون المكفر في حالة وجل وخوف وغيبوبة فتفوه بما لم يرده ، بدليل ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : " كَانَ رَجُلٌ يُسْرِفُ عَلَى نَفْسِهِ فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ قَالَ لِنَبِيِّهِ : إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي ، ثُمَّ أَطْحَنُونِي ، ثُمَّ ذَرُونِي فِي الرِّيحِ ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ قَدَرَ عَلَى رَبِّي لَيُعَذِّبَنِي عَذَاباً مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا ، فَلَمَّا مَاتَ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْأَرْضَ فَقَالَتْ : أَجْمَعِي مَا فِيكَ مِنْهُ ، فَفَعَلَتْ ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ ، فَقَالَتْ : مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ ؟ قَالَ : يَا رَبِّ خَشْيَتُكَ ، فَغَفَرَ لَهُ " وَقَالَ غَيْرُهُ : " تَخَافُكَ يَا رَبِّ " . أخرجه البخاري (٤/١٧٦ برقم ٣٤٨١) ، مسلم (٤/٢١١٠ برقم ٢٧٥٦) .

وقد يكون المكفر ممن لم تقم عليهم الحجة ، فمن لم تقم عليه الحجة وثبت موجب الكفر عليه ، فلا يجوز تكفيره ، لقول الله تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥] .

وقد دللت آيات الكتاب العزيز ، وكذا أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم على خطورة التكفير ، من ذلك : قوله تعالى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا [النساء: ٩٤] ، قال الإمام الرازي : " ... ثُمَّ قَالَ تَعَالَى : وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا . أَرَادَ الْإِنْفِيَادَ وَالِاسْتِسْلَامَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ : وَأَلْقُوا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ [النحل: ٨٧] ، أَيِ اسْتَسْلَمُوا لِلْأَمْرِ ، وَمَنْ قَرَأَ السَّلَامَ بِالْأَلِفِ فَلَهُ مَعْنِيَانِ : أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ السَّلَامَ الَّذِي يَكُونُ هُوَ نَحْيَةَ الْمُسْلِمِينَ ، أَيِ : لَا تَقُولُوا لِمَنْ حَيَّاكُمْ بِهَذِهِ النَّحْيَةِ أَنَّهُ إِنَّمَا فَالَهَا تَعَوُّذًا فَتَقْدِمُوا عَلَيْهِ بِالسَّيْفِ لِتَأْخُذُوا مَالَهُ ، وَلَكِنْ كُفُّوا وَقَبِلُوا مِنْهُ مَا أَظْهَرَهُ . وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : لَا تَقُولُوا لِمَنْ اعْتَزَلَكُمْ وَلَمْ يُقَاتِلْكُمْ لَسْتَ مُؤْمِنًا ، وَأَصْلُ هَذَا مِنَ السَّلَامَةِ لِأَنَّ الْمُعْتَزَلَ طَالِبٌ لِلْسَّلَامَةِ " . انظر : مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (١٠/١٨٩) .

وقال الإمام ابن حجر العسقلاني : " وَفِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَظْهَرَ شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ الْإِسْلَامِ لَمْ يَحِلَّ دُمُهُ حَتَّى يُجْتَبَرَ أَمْرُهُ ، لِأَنَّ السَّلَامَ نَحْيَةُ الْمُسْلِمِينَ ، وَكَانَتْ نَحْيَتُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، فَكَانَتْ هَذِهِ عِلَامَةً " . انظر : فتح الباري شرح صحيح البخاري (٨/٢٥٩) .

وقد جاءت السنة المطهرة بالوعيد الشديد لمن تجرأ على التكفير ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " أَيُّهَا امْرِئُ قَالَ لِأَخِيهِ : يَا كَافِرُ ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا ، إِنَّ كَانَ كَمَا قَالَ ، وَإِلَّا رَجَعْتَ عَلَيْهِ " . أخرجه مسلم (١/٧٩ برقم ٦٠) ، أحمد في المسند (٢/٦٠ برقم ٥٢٥٩) .

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ ، فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا " . أخرجه البخاري (٢٦/٨) برقم ٦١٠٣ ، الطيالسي في المسند (٣/٣٧٥ برقم ١٩٥٢) ، ابن المقرئ في المعجم (ص ٩٩ برقم ٢٣٢) ، ابن منده في الإيمان (٢/٦٤٠ برقم ٥٩٤) ، اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٦/١١٠١ برقم ١٨٩٦) .

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لَا يَرْمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالْفُسُوقِ ، وَلَا يَرْمِيهِ بِالْكُفْرِ ، إِلَّا أَرْتَدَّتْ عَلَيْهِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ " . أخرجه البخاري (٨/١٥ برقم ٦٠٤٥) ، الأدب المفرد (ص ٢٠١ برقم ٤٣٢) ، البغوي في شرح السنة (١٣/١٣٢ برقم ٣٥٥٢) .

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " ... وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ " . أخرجه البخاري (٨/٢٦ برقم ٦١٠٥) ، أحمد في المسند (٤/٣٣ برقم ١٦٤٣٢) ، الرُّوْيَانِي في المسند (٢/٤٣١ برقم ١٤٥٠) ، الطبراني في المعجم الكبير (٢/٧٢ برقم ١٣٢٦) ، البيهقي في السنن الكبرى (٨/٤٣ برقم ١٥٨٧٦) ، شعب الإيمان (٩/٤٥ برقم ٦٢٣٨) .

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ إِلَّا وَبَيْنَهُمَا سِتْرٌ مِنَ اللَّهِ ، فَإِذَا قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ هُجْرًا هَتَكَ سِتْرَهُ ، وَإِذَا قَالَ : يَا كَافِرُ ، فَقَدْ كَفَرَ أَحَدُهُمَا " . أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠/٢٢٤ برقم ١٠٥٤٤) ، البزار في المسند (٥/٢٥٣ برقم ١٨٦٩) ، البيهقي في شعب الإيمان (٧/٦٩ برقم ٤٦٦٢) ، وقال : قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ : " وَنَا مَرَّةً أُخْرَى مَوْفُوفًا " قَالَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ : الصَّوَابُ مَوْفُوفٌ كَمَا رَوَاهُ الْأَعْمَشُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/٧٣٢ برقم ١٠٠١) .

وَعَنْ أَبِي سَفْيَانَ قَالَ : سَأَلْتُ جَابِرًا وَهُوَ مُجَاوِرٌ بِمَكَّةَ ، وَهُوَ نَازِلٌ فِي بَنِي فِهْرٍ ، فَسَأَلَهُ رَجُلٌ : هَلْ كُنْتُمْ تَدْعُونَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقَبِيلَةِ مُشْرِكًا ؟ قَالَ : مَعَاذَ اللَّهِ ، فَفَزِعَ لِذَلِكَ . قَالَ : هَلْ كُنْتُمْ تَدْعُونَ أَحَدًا مِنْهُمْ كَافِرًا ؟ قَالَ : لَا . ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/١٠٧ برقم ٤٠٨) ، وقال : رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى وَالتَّطَبَّرَانِي فِي الْكَبِيرِ ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ . ومع كل ما ورد في الكتاب والسنة من التحذير من المجازفة في التكفير الذي لا يلج بابه ويسارع فيه إلا من لا عنده مسكة من ورع وخافة ... وذلك لما يترتب عليه من أحكام عديدة ...

فقد رأينا أقواماً ابتليت الأمة بهم قديماً وحديثاً لا هم لهم إلا تكفير المخالفين ، ولو كان المخالف لهم جمهور الأمة ، على ما سترى في هذا الكتاب ... والغريب في الأمر : أنك إن حاورت بعضهم في هذه المسألة أنكروا واستكبروا وعبس وبسر ، وقال : نحن لا نكفر ... والمخالفون هم من يكفروننا ، ويتهموننا بالتكفير ...

فالتكفير شرٌ مستطير ، وخطرٌ كبير ، تتجنب ولوجه القلوب المؤمنة ، وتنفر منه النفوس الساكنة المطمئنة ، وما ذلك إلا بسبب ما يترتب عليه من أحكام مفزعة ، من أعظمها : غضب الجبار والخلود في النار ، قال الإمام أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ) : " إِدْخَالُ كَافِرٍ فِي الْمِلَّةِ وَإِخْرَاجُ مُسْلِمٍ عَنْهَا عَظِيمٌ فِي الدِّينِ " . انظر : الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/٢٧٧) .

وانسجاماً مع ما جاء في القرآن والسنة من الوعيد الشديد لمن يتجرأؤون على تكفير الآخرين ، فقد حذر العلماء الربانيون من التكفير ، فعَنِ الْعَلَاءِ بْنِ زِيَادٍ ، قَالَ : مَا يَضُرُّكَ شَهِدْتَ عَلَى مُسْلِمٍ بِكُفْرٍ أَوْ قَتَلْتَهُ . انظر : حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٢/ ٢٤٦) ، سير أعلام النبلاء (٥/ ١١٥) .

وقال الإمام ابن عبد البر (٤٦٣هـ) : " فَالْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ يَنْهَيَانِ عَنْ تَفْسِيْقِ الْمُسْلِمِ وَتَكْفِيرِهِ بَيَّانٍ لَا إِشْكَالَ فِيهِ ، وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ الَّذِي لَا مَدْفَعَ لَهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ ثَبَتَ لَهُ عَقْدُ الْإِسْلَامِ فِي وَقْتٍ بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْباً أَوْ تَأَوَّلَ تَأْوِيلاً فَاخْتَلَفُوا بَعْدَ فِي خُرُوجِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ لَمْ يَكُنْ لِاخْتِلَافِهِمْ بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ مَعْنَى يُوجِبُ حُجَّةً ، وَلَا يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ الْمُتَّفِقَ عَلَيْهِ إِلَّا بِاتِّفَاقٍ آخَرَ أَوْ سُنَّةٍ ثَابِتَةٍ لَا مُعَارِضَ لَهَا . وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَهُمْ أَهْلُ الْفَقْهِ وَالْأَثَرِ عَلَى أَنَّ أَحَدًا لَا يُخْرِجُهُ ذَنْبُهُ وَإِنْ عَظُمَ مِنَ الْإِسْلَامِ ، وَخَالَفَهُمْ أَهْلُ الْبِدْعِ ، فَالْوَاجِبُ فِي النَّظَرِ أَنَّ لَا يُكْفَرُ إِلَّا مَنْ اتَّفَقَ الْجَمِيعُ عَلَى تَكْفِيرِهِ أَوْ قَامَ عَلَى تَكْفِيرِهِ دَلِيلٌ لَا مَدْفَعَ لَهُ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ " . انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٧/ ٢١-٢٢) .

وقال الإمام الزركشي (٧٩٤هـ) : " لَا نُكْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ ، أَيٌّ : لَا نُكْفِرُهُمْ بِالذُّنُوبِ الَّتِي هِيَ الْمَعَاصِي كَالزَّئِى وَالسَّرِقَةِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ ، خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ حَيْثُ كَفَرُوا بِهِمْ . أَمَّا تَكْفِيرُ بَعْضِ " الْمُتَبَدِّعَةِ لِغَيْبَةِ تَقْتَضِي - " كُفْرُهُ حَيْثُ يَقْتَضِي الْحَالُ الْقَطْعَ بِذَلِكَ أَوْ تَرْجِيحَهُ فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ ، وَهُوَ خَارِجٌ يَقُولُنَا : بِذَنْبٍ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقْطَعُ بِكُفْرِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْطَعُ بِعَدَمِ كُفْرِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ مَحَلُّ التَّرَدُّدِ . فَمِنْ الْأَوَّلِ : تَكْفِيرُ مَنْ صَارَ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ إِلَى قَدَمِ الْعَالَمِ " وَإِنْكَارُ حَشْرِ الْأَجْسَادِ وَعِلْمِ اللَّهِ " تَعَالَى بِالْكُلِّيَّاتِ دُونَ الْجُزْئِيَّاتِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ . وَقَدْ حَكَى الرُّوْيَانِيُّ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْإِمَامِ " الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : لَا يُكْفَرُ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ إِلَّا وَاحِدٌ ، وَهُوَ مَنْ نَفَى عِلْمَ اللَّهِ عَنِ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ كَوْنِهَا فَهُوَ كَافِرٌ . وَمِنْ الثَّانِي : الْمُتَبَدِّعُ الَّذِي لَا تَبْلُغُ بِدَعْتِهِ إِنْكَارَ أَصْلِ فِي الدِّينِ .

وَمِنْ الثَّالِثِ : مَنْ خَالَفَ أَهْلَ السُّنَّةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعَقَائِدِ كَالْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي كِتَابِ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الْإِسْلَامِ وَالزُّنْدَقَةِ : فَهُوَ لَا أَمْرُهُمْ فِي مَحَلِّ الْاجْتِهَادِ وَالَّذِي يَنْبَغِي الْإِحْتِرَازُ عَنْ التَّكْفِيرِ مَا وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، فَإِنْ اسْتَبَاحَ الدِّمَاءُ وَالْأَمْوَالُ مِنَ الْمُصَلِّينَ إِلَى الْقِبْلَةِ الْمُصَرِّحِينَ بِالتَّوْحِيدِ خَطَأً ، وَالْحَطَأُ فِي تَرْكِ آلْفِ كَافِرٍ فِي الْحَيَاةِ أَهْوَنُ مِنَ الْحَطَأِ فِي سَفْكِ دَمِ مُسْلِمٍ " . انظر : المنثور في القواعد الفقهية (٣/ ٨٧-٨٨) .

وقال الإمام ابن ناصر الدين (٨٤٢هـ) : " فاعْلَمُ الْمُسْلِمُ الْمُعِينُ حَرَامَ وَأَشَدَّ مِنْهُ رَمِيهِ بِالْكَفْرِ وَخُرُوجِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ ، وَفِي ذَلِكَ أُمُورٌ غَيْرُ مَرَضِيَّةٍ مِنْهَا : إِشْمَاتُ الْأَعْدَاءِ بِأَهْلِ هَذِهِ الْمِلَّةِ الزَّكِيَّةِ ، وَتَمْكِينُهُمْ بِذَلِكَ مِنَ الْقَدَحِ فِي الْمُسْلِمِينَ ، وَاسْتِضْعَافُهُمْ لَشُرَائِعِ هَذَا الدِّينِ .

وَمِنْهَا : أَنَّهُ رُبَّمَا يَقْتَدِي بِالرَّامِي فِيمَا رَمَى ، فَيَتَضَاعَفُ وَزْرُهُ بِعَدَدِ مَنْ تَبِعَهُ مَأْثِمًا ، وَقَدْ أَنْ يَسْلَمَ مِنْ رَمَى بِكَفَرٍ مُسْلِمًا ، فَقَدْ خَرَجَ أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " مَا أَكْفَرُ رَجُلًا رَجُلًا إِلَّا بَاءَ بِأَحَدِهِمَا بَهَا ، فَإِنْ كَانَ كَافِرًا وَإِلَّا كَفَرَ بِتَكْفِيرِهِ . وَلَهُ شَاهِدٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ وَأَبْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا .

وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لَهُ شَاهِدٌ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، وَصَحَّ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " وَمَنْ رَمَى مُؤْمِنًا بِكَفَرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ " ، وَخَرَجَ أَبُو بَكْرِ الْبَزَّارِيُّ مُسْنَدُهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٍ فَهُوَ كَقَتْلِهِ " .

وَرَوَيْنَا مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ يَزِيدِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ : مَا مِنْ مُسْلِمٍ إِلَّا وَبَيْنَهُمَا سِتْرٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، فَإِنْ قَالَ أَحَدُهُمَا لِأَخِيهِ كَلِمَةً هَجَرَ خَرَقَ سِتْرَ اللَّهِ الَّذِي بَيْنَهُمَا ، وَلَا قَالَ أَحَدُهُمَا : أَنْتَ كَافِرٍ إِلَّا كَفَرَ أَحَدُهُمَا .

تَابِعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْفَرَارِيُّ ، عَنْ يَزِيدٍ . فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْوَعِيدِ مِنْ مَزِيدٍ فِي التَّهْدِيدِ !!؟ وَلَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَزِينُ لِمَنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ وَرَمَى بِالْكَفْرِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْإِسْلَامِ أَخَاهُ أَنْ تَكْلِمَ فِيهِ بِحَقِّ وَرَمَاهُ ، وَأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْجُرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لَا يَسَعُهُ السُّكُوتُ عَنْ الْقَلِيلِ مِنْ ذَلِكَ فَكَيْفَ بِالْجَلِيلِ .

هَبَّهَاتُ هَبَّهَاتٍ إِنْ فِي مَجَالِ الْكَلَامِ فِي الرِّجَالِ عَقَبَاتُ مَرْتَقِيهَا عَلَى خَطَرٍ وَمَرْتَقِيهَا هَوًى لَا مَنَاجِي لَهُ مِنَ الْأَثَمِ وَلَا وَزَرَ ، فَلَوْ حَاسِبَ نَفْسَهُ الرَّامِي أَخَاهُ مَا السَّبَبُ الَّذِي هَاجَ ذَلِكَ لِتَحَقُّقِ أَنَّهُ الْهُوَى الَّذِي صَاحَبَهُ هَالِكٌ " . انظر : الرد الوافر (ص ١١-١٣) .

وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ الشُّوكَانِي الْيَمَنِي (١٢٥٠هـ) فِي كَلَامِهِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : بَعَثَ عَلِيٌّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَهُوَ بِالْيَمَنِ إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِذَهَبِيَّةٍ ، فَكَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : اتَّقِ اللَّهَ ، فَقَالَ : وَيْلَكَ أَوْ لَسْتُ أَحَقُّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ ، ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ ، فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَضْرِبُ عَنْقَهُ ؟ فَقَالَ : لَا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي ، فَقَالَ خَالِدٌ : وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : إِنْ لَمْ أَوْمَرْ أَنْ أَتَقَبَّ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ " : " قَالَ النَّوَوِيُّ بَعْدَ أَنْ صَرَّحَ هُوَ وَالْخَطَّابِيُّ بِأَنَّ الْحَدِيثَ وَأَمْثَالَهُ يَدُلُّ عَلَى كُفْرِ الْخَوَارِجِ ، وَقَدْ كَادَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَكُونُ أَشَدَّ إِشْكَالًا مِنْ سَائِرِ الْمَسَائِلِ ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ أَبَا الْمُعَالِي وَقَدْ رَغَبَ إِلَيْهِ الْفَقِيهَ عَبْدُ الْحَقِّ فِي الْكَلَامِ عَلَيْهَا ،

فَاعْتَدَرَ بِأَنَّ الْغَلَطَ فِيهَا يَصْعُبُ مَوْفَعُهُ ؛ لِأَنَّ إِدْخَالَ كَافِرٍ فِي الْمِلَّةِ وَإِخْرَاجَ مُسْلِمٍ مِنْهَا عَظِيمٌ فِي الدِّينِ . وَقَدْ اضْطَرَبَ فِيهَا قَوْلُ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيِّ ، وَنَاهَيْكَ بِهِ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ ، وَأَشَارَ أَبُو الْبَاقِلَانِيِّ إِلَى أَنَّهَا مِنَ الْمُعْوَصَّاتِ ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ لَمْ يُصَرِّحُوا بِالتَّكْفِيرِ ، وَإِنَّمَا قَالُوا قَوْلًا يُؤَدِّي إِلَى ذَلِكَ .

وَأَنَا أَكْثِفُ لَكَ نُكْتَةَ الْخِلَافِ وَسَبَبَ الْإِشْكَالِ وَذَلِكَ أَنَّ الْمُعْتَزِلِيَّ مَثَلًا إِذَا قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ وَلَكِنْ لَا عِلْمَ لَهُ ، وَحَيٌّ وَلَا حَيَاةَ لَهُ وَفَعَّ الْإِشْتِبَاهُ فِي تَحْفِيرِهِ ؛ لِأَنَّا عَلِمْنَا مِنْ دِينِ الْأُمَّةِ ضُرُورَةَ أَنْ مَنْ قَالَ إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِحَيٍّ وَلَا عَالِمٍ كَانَ كَافِرًا ، وَقَامَتِ الْحُجَّةُ عَلَى اسْتِحَالَةِ كَوْنِ الْعَالِمِ لَا عِلْمَ لَهُ ، فَهَلْ يَقُولُ إِنَّ الْمُعْتَزِلِيَّ إِذَا نَفَى الْعِلْمَ نَفَى أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَالِمًا ، أَوْ يَقُولُ قَدْ اعْتَرَفَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَالِمٌ فَلَا يَكُونُ نَفْيُهُ لِلْعِلْمِ نَفْيًا لِلْعَالِمِ هَذَا مَوْضِعُ الْإِشْكَالِ . قَالَ : هَذَا كَلَامُ الْمُأَوَرَدِيِّ وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَجَمَاهِيرِ أَصْحَابِهِ وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْخَوَارِجَ لَا يُكْفَرُونَ " . انظر : نيل الأوطار (١/ ٣٩٥) .

ولذلك يجب على غير العالم أن يتعد عن دائرة التكفير ، بل عن الكلام في المسائل الشرعية عامة ، كما يجب على العالم - غير المتخصص بالأصول - أن يُحِيطَ علماً بشروط التكفير حتى لا يقع في المحذور ، لأن الكلام والفتيا في الدين هي من الخطورة بمكان ، وهي عبارة عن توقيع بالنبأية عن الله تعالى ، " وَإِذَا كَانَ مَنْصِبُ التَّوْقِيعِ عَنِ الْمُلُوكِ بِالْمَجْلَلِ الَّذِي لَا يُنْكَرُ فَضْلُهُ ، وَلَا يُجْهَلُ قَدْرُهُ ، وَهُوَ مِنْ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ السَّنِيَّاتِ ، فَكَيْفَ بِمَنْصِبِ التَّوْقِيعِ عَنِ رَبِّ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ ؟ فَحَقِيقٌ بِمَنْ أَقِيمَ فِي هَذَا الْمَنْصِبِ أَنْ يَعِدَّ لَهُ عِدَّتُهُ ، وَأَنْ يَتَأَهَّبَ لَهُ أَهْبَتُهُ ، وَأَنْ يَعْلَمَ قَدْرَ الْمَقَامِ الَّذِي أَقِيمَ فِيهِ ، وَلَا يَكُونُ فِي صَدْرِهِ حَرَجٌ مِنْ قَوْلِ الْحَقِّ وَالصَّدَقِ بِهِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ نَاصِرُهُ وَهَادِيهِ ، وَكَيْفَ هُوَ الْمَنْصِبُ الَّذِي تَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ رَبُّ الْأَرْبَابِ ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : ١٢٧] ، وَكَفَى بِمَا تَوَلَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ شَرَفًا وَجَلَالَةً ؛ إِذْ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ : ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ [النساء : ١٧٦] ، وَلِيَعْلَمَ الْمُفْتِيَّ عَمَّنْ يَنْتُوبُ فِي فِتْوَاهُ ، وَلِيُوقِنَ أَنَّهُ مَسْئُولٌ غَدًا وَمَوْقُوفٌ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ " . انظر : إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين (٩/ ١) .

مع العلم أننا رأينا وسمعنا من لا يحسن الكلام في نواقض الوضوء أو أركان الصلاة ... يتجاسر في التكفير بل في تكفير عموم الأمة ، والعياذ بالله ... ومع ذلك كله رأينا بعضاً من أبناء المسلمين يهون التكفير ، بل أنهم يصرون بتكفير من خالفهم فيما ذهبوا إليه من آراء ، حتى لو كان ذلك في الفروع فضلاً عن الأصول ، وفيما يلي باقات مضمخة بدماء من صرّحوا بتكفيره ...

أولاً : جاء في كتاب " السنة " المنسوب لعبد الله بن أحمد جملة وافرة من النصوص التالفة والهزيلة والمكذوبة المصروفة بتكفير الإمام الأعظم أبي حنيفة ، من ذلك :

جاء في (١/ ١٨٠) : عن إسحاق بن منصور الكوسج قال : قلت لأحمد بن حنبل : يؤجر الرَّجل على بُغض أبي حنيفة وأصحابه؟ قال : إي والله .

وجاء في (١/ ١٨٤) : قال سفيان الثوري : قال لي حماد بن أبي سليمان : اذهب إلى الكافر يعني أبا حنيفة ...

وجاء في (١/ ١٨٧) : ما وُلِدَ في الإسلام مولود أشتر من أبي حنيفة ...

وجاء في (١/ ١٨٧) : ما وُلِدَ في الإسلام مولود أشأم عليهم من أبي حنيفة ...

وجاء في (١/ ١٩٢) : استتاب أصحاب أبي حنيفة أبا حنيفة مرتين من الكفر ...

وجاء في (١/ ١٩٤) : استتَب أصحاب أبي حنيفة من الكفر مرتين ...

وجاء في (١/ ١٩٦) : ما وضع أحد في الإسلام ما وضع أبو حنيفة إلا أن يكون أبو الخطايا ...

وجاء في (١/ ١٩٧) : ضرب الله عزَّ وجلَّ على قبر أبي حنيفة طاقاً من النار ...

وجاء في (١/ ٢٠٢) : الحمد لله الذي كبس به بطن الأرض ...

وجاء في (١/ ٢٠٣) : لأنَّ يكون في كل ربع من أرباع الكوفة خمَّار يبيع الخمر خير من أن يكون فيه من يقول بقول أبي حنيفة .

وجاء في (١/ ٢٠٤) : أصحاب أبي حنيفة جرب .

وجاء في (١/ ٢١١) : قال حماد بن سلمة عن أبي حنيفة : ذاك أبو حنيفة ، سدَّ الله عزَّ وجلَّ به الأرض .

وجاء في (١/ ٢١٤) : قطع الطريق أحياناً أحسن من كلام أبي حنيفة ...

وجاء في (١/ ٢٢٣) : ... والله إني لأرجو أن يدخله الله عزَّ وجلَّ نار جهنم .

وجاء في (١/ ٢٢٣) : الداء العضال الهلاك في الدِّين ، أبو حنيفة الداء العضال .

وجاء في (١/ ٢٢٨) : رأيت أبا حنيفة وقد أخذ بلحيته كأنه تيس ، وهو يُدار به على الخلق يُستتاب من الكفر .

وهناك الكثير الكثير من مثل ذلك ، فارجع إلى الكتاب لترى العجائب والغرائب ، ومع ذلك يسمَّى هذا الكتاب

بكتاب "السُّنَّة" ، فأَيُّ سُنَّة هذه التي احتوت على تكفير إمام كبير ، يتبع رأيه مئات الملايين ممَّن يقولون : لا إله إلاَّ

الله محمَّد رسول الله؟!!!!

ثانياً : وجاء في كتاب "شرح السُّنَّة" للبرهاري (ص ١٠٠-١٠١) : "فإنَّه من استحلَّ شيئاً خلاف ما في هذا الكتاب ،

فإنَّه ليس يدين الله بدين ، وقد ردَّه كلُّه ، كما لو أنَّ عبداً آمناً بجميع ما قال الله تبارك وتعالى ، إلاَّ أنَّه شكَّ في حرف ،

فقد ردَّ جميع ما قال الله تعالى ، وهو كافر ..."

أقول : لا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، فإنَّ البرهاري قال بما لم يسبق إليه ، مع أنَّ النَّاطِرَ يجد أنَّ كتابه قد احتوى على العديد العديد من الأخبار والآثار الموضوعية والمكذوبة على رسول الله ﷺ ، وقد أشار محقق الكتاب إلى ذلك ، فارجع إليه لترى المصائب .

وجاء في شرح السُّنَّة للبرهاري - كذلك - (ص ١١٣) : " وإذا سمعت الرَّجل تأتبه بالأثر فلا يريده ، ويريد القرآن ، فلا يُشكَّ أنَّه رجل قد احتوى على الزَّندقة ، فقم من عنده ودعه " .

فهل بعد هذا الغلو غلو ، وهل بعد هذا التَّطَرُّف تطرُّف ، بل هل بعد هذه المصائب والمعاطب بلاء ، نسأل الله السَّلامة ...

وجاء فيه أيضاً (ص ١١٤-١١٥) : " وإذا رأيت الرَّجل من أهل السُّنَّة رديء الطَّرِيق والمذهب ، فاسقاً فاجراً ، صاحب معاصي ضالاً وهو على السُّنَّة ، فاصحبه ، واجلس معه ، فإنَّه ليس يضرَّك معصيته ، وإذا رأيت الرَّجل مجتهداً في العبادة ، متقشفاً محترفاً بالعبادة ، صاحب هوى ، فلا تجالسْه ، ولا تقعد معه ، ولا تسمع كلامه ، ولا تمش معه في طريق ، فإني لا آمن أن تستحلي طريقته ، فتهلك معه " .

وأنا لا أرى السُّنَّة التي دعا إليها البرهاري إلاَّ السُّنَّة التي اشتمل عليها كتابه الذي أنقل منه ، وقد اشتمل على طامَّات ودواهي وأمور مستشنعات ، أمَّا السُّنَّة الصَّحيحة التي جاءت عن حبيبتنا وسيدتنا رسول الله ﷺ فلا شكَّ في أنَّها تشكِّل المصدر الثَّاني من مصادر الشَّريع الإسلامي ، «وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ» [الحشر : ٧] .

وجاء في كتاب البرهاري أيضاً (ص ١٢٥) : " فمن أقرَّ بما في هذا الكتاب وآمن به واتَّخذه إماماً ، ولم يشك في حرف منه ، ولم يجحد حرفاً واحداً ، فهو صاحب سنة وجماعة ، كامل قد كملت فيه السُّنَّة ، ومن جحد حرفاً ممَّا في هذا الكتاب ، أو شكَّ ووقف ، فهو صاحب هوى " .

وهذا الكلام ينطوي على عظام لا تغيب عن الفطن اللبيب ...

وجاء فيه أيضاً (ص ١٢٦) : " الإسلام هو السُّنَّة ، والسُّنَّة هي الإسلام " .

أقول : وأين القرآن ، أين القرآن ، أما له اعتبار فيما تذهبون إليه؟! مع أنَّ كلامه صريح في أن من لم يكن على السُّنَّة التي اشتمل عليها كتابه فإنَّه ليس بمسلم ، والعياذ بالله تعالى .

أمَّا الإمام ابن تيمية - غفر الله له - فمن المعلوم أنَّه قال وجاء بعقائد خالف بها ما عليه الأُمَّة ، كقوله بحوادث لا أوَّل لها ، ولأجل ذلك رجَّح رواية "كان الله ولم يكن شيء قبله" على رواية "كان الله ولم يكن شيء غيره" مع أنَّ

قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل الرواية الأولى على ما بعدها ، لا العكس ، والجمع يقدم على الترجيح بالاتفاق ...

والأمور التي خالف بها ما عليه الأمة كثير ، وقد ناقشه فيها معاصروه ، ومن أشهرها قوله بالحدّ الله تعالى ، وقوله بالحدّ ، ماثوث في العديد من كتبه ، وقد أكثر من الكلام عليه في كتابه "بيان تلبيس الجهميّة" في غير موضع ، والغريب العجيب في كلامه عن الحدّ أنّه اعتبر من لم يعترف بالحدّ لله تعالى كافراً والعياذ بالله ، فقد قال في الموافقة المطبوع بهامش منهاج السنّة له (٢٩/٢) : "... فهذا كلّ وما أشبهه شواهد ودلائل على الحدّ ، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الآيات ووجد آيات الله ...". فانظر ودقّق النظر فيما قاله ، غفر الله له ...

والكلام الموجود في كتبه من مثل ذلك كثير ، ولعلنا نفرّد لذلك رسالة خاصة ، إن شاء الله تعالى ...
كما وجدناه -غفر الله له- يستهين بدماء المسلمين ، فيفتي بهدرها وإراقتها لأنفه الأسباب ، دليل ذلك ما تجده في مجموع الفتاوى (٢٣٦/٢٢) أفتى بقتل من جهر بالنبيّة في الصلّة ، فقال : " الْجَهْرُ بِلَفْظِ النَّبِيِّ لَيْسَ مَسْرُوعًا عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا فَعَلَهُ أَحَدٌ مِنْ خُلَفَائِهِ وَأَصْحَابِهِ وَسَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَنْمَتِهَا وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ ذَلِكَ دِينُ اللَّهِ وَأَنَّهُ وَاجِبٌ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَعْرِيفُهُ الشَّرِيعَةَ وَاسْتِثَابَتُهُ مِنْ هَذَا الْقَوْلِ فَإِنْ أَصَرَ عَلَى ذَلِكَ قُتِلَ ...".

أمّا الإمام ابن القيم -رحمه الله- فقد اشتملت بعض كتبه على نصوص تكفيرية عديدة ، وسأقتصر -على بعض ما جاء في نونيته :

جاء في نونيته تحت عنوان : "فصل في تلازم التّعطيل والشّرك" :

كانا هما لا شكّ مصطحبان	واعلم بأنّ الشّرك والتّعطيل مذ
حتماً وهذا واضح التّبيان	أبداً فكلّ معطّل هو مشرك
إشراك بالمعقول والبرهان	لكن أخو التّعطيل شر من أخي الـ
وكلاهما من شيعة الشّيطان	والمشركون أخفّ في كفرانهم

انظر : النونية وشرحها للهراس (٣٠٧-٣٠٩) .

والمؤلّف يقصد بالمعطّلة : المعتزلة ، والفلاسفة ، ومتأخري الأشعرية ، والقرامطة الباطنية والصوفية ... انظر : النونية وشرحها للهراس (٢٣/١) .

مع أنّ الأشاعرة -الذين كفرهم المصنّف- يشكّلون السّواد الأعظم من أمة محمّد ﷺ ، وقد اعترف بذلك الدكتور سفر حوالي في كتابه : "نقد منهج الأشاعرة" حيث يقول : "فالمسألة أكبر من ذلك وأخطر ، أنّها مسألة مذهب

بدعي له وجوده الواقعي الضخم في الفكر الإسلامي ، حيث تمتلئ به كثير من كتب التفسير ، وشرح الحديث ، وكتب اللغة ، والبلاغة ، والأصول ، فضلاً عن كتب العقائد والفكر ، كما أن له جامعاته الكبرى ، ومعاهده المنتشرة في أكثر بلاد الإسلام من الفلبين إلى السنغال .

والذي قاله الدكتور سفر صحيح كل الصحة ، فإنَّ جلَّ كتب التفسير ، والفقه ، والحديث ، والعقائد ، والبلاغة ، والبيان ... صنَّفها علماء الأشاعرة الذين يشكِّلون مع الماتريديَّة ومن وافقهم من أهل الحديث ، أهل السُّنَّة والجماعة ...

جاء في لوامع الأنوار البهية (ص ٧٣) قول الإمام السفاريني : "أهل السُّنَّة والجماعة ثلاث فرق : الأثرية والأشعرية ، والماتريديَّة" .

وجاء في لوائح الأنوار السنيَّة (١٥/٢) قول الإمام السفاريني -كذلك- : "وهذا قول عامة أهل السُّنَّة والجماعة من أهل الحديث والفقه ، والكلام من الأثرية ، والأشعرية ، والماتريديَّة ، وغيرهم" .

ومع كل ذلك فقد هاجمهم الإمام ابن القيم وكذا شارح النونية الدكتور الهراس ...

سئل الإمام ابن رشد الملقَّب عند المالكية بشيخ المذهب عن السادة الأشاعرة وحكم من ينتقصهم ، فقال : "وهؤلاء الذين سميت من العلماء أئمة خير وهدي ، ومَن يجب بهم الاقتداء ، لأنَّهم قاموا بنصر الشريعة ، وأبطلوا شبه أهل الزيغ والضلالات ، وأوضحوا المشكلات ، وبيَّنوا ما يجب أن يدان به من المعتقدات ، فهم بمعرفتهم بأصول الديانات العلماء على الحقيقة ، لعلمهم بالله عزَّ وجلَّ وما يجب له وما يجوز عليه وما ينتفي عنه ، إذ لا تُعلم الفروع إلَّا بعد معرفة الأصول ، فمن الواجب أن يعترف بفضائلهم ويقرَّ لهم ، فهم الذين عنى رسول الله ﷺ بقوله : "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين" .

فلا يعتقد أنَّهم على ضلالة وجهالة إلَّا غبي جاهل !!! أو مبتدع زائع عن الحقِّ مائل !!! ولا يسبِّهم وينسب إليهم خلاف ما هم عليه إلَّا فاسق ، وقد قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب : ٥٨] . والله أسأل العصمة والتوفيق برحمته . قاله محمَّد بن رشد" . انظر : فتاوى ابن رشد (٨٠٢/٢) .

ومن المناسب هنا أن نذكر أن البعض يحلوه دائماً أن يجمع بين الأشاعرة والملحدة والمجسِّمة !! والمشبهة !!! فيجعلهم في العقيدة والديانة سواء ، تماماً كما فعل الدكتور سفر حوالى في كتابه "نقد منهج الأشاعرة" فانظره لتعرف ...

وقد وصل الأمر عند البعض -ساحمهم الله- إلى استعمال القوة والإرهاب من أجل نصرة ما ذهبوا إليه من أفكار مغايرة لعقائد الأمة ، ولذلك تجدهم يستخدمون القوة من أجل إبعاد ونفي من قال بغير قولهم ، ومن أنصع الأدلة على ذلك ما فعلوه مع الإمام ابن حبان -عليه رحمة الله- ذلك أنه حينما خالفهم في إثبات الحد لله تعالى ، طردوه من بلده ، وأقصوه ، وأبعدوه . . .

قال الإمام الذهبي في "سير أعلام النبلاء" (٩٧/١٦) : "وقال أبو إسحاق الأنصاري : سمعت يحيى بن عمار الواعظ ، وقد سأله عن ابن حبان ، فقال : نحن أخرجناه من سجستان ، كان له علم كثير ، لم يكن له كبير دين ، قدم علينا فأنكر الحد لله فأخرجناه" .

قال الذهبي : إنكاركم عليه بدعة أيضاً ، والخوض في ذلك مما لم يأذن به الله ، ولا أتى نص بإثبات ذلك ولا بنفيه . "ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه" (أخرجه الترمذي (٢٣١٧) ، ابن ماجه (٣٩٧٦) ، أحمد (٢٠١/١) ، الطبراني (٢٨٨٦) .

وتعالى الله أن يُحدَّ أو يوصف إلّا بما وصف به نفسه ، أو علّمه رسله بالمعنى الذي أراد بلا مثل ولا كيف ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] .

"وَكَانَ الْأَنْصَارِيُّ الْمَشَارِئِ إِلَيْهِ رَجُلًا كَثِيرَ الْعِبَادَةِ مُحَدِّثًا إِلَّا أَنَّهُ يَتَظَاهَرُ بِالتَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ وَيُنَالُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَقَدْ بَالِغٌ فِي كِتَابِهِ ذَمَّ الْكَلَامَ حَتَّى ذَكَرَ أَنَّ ذَبَائِحَ الْأَشْعَرِيَّةِ لَا تَحِلُّ... " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٥١٧/٢) .

قلت : والأنصاري -سالف الذكر- بكلامه السابق يجعل الأشاعرة الذين يشكّلون السواد الأعظم من أمة محمد ﷺ مع إخوانهم المنزهين من الماتريدية ومن وافقهم ، يجعلهم أكفر من اليهود والنصارى ، لأن الله تعالى أحلّ لنا طعام أهل الكتاب ، فقال سبحانه : ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾ [المائدة : ٥] ، ولا حول ولا قوة إلّا بالله ...

فمن المعلوم أنّ الأشاعرة يشكّلون مع الماتريدية السواد الأعظم من أمة محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ذلك أنه وبعد ظهور مذهب الإمام الأشعري ، ومذهب الإمام الماتريدي ، ذهب أغلب الناس إليها ، وقد ثبت بالاستقراء أنّ أغلب المفسرين ، والمحدثين ، والفقهاء ، والأصوليين ، والمتكلمين ، وأهل اللغة ، والمؤرخين ، والقادة ، والمصلحين ، هم أشاعرة أو ماتريدية ، أو موافقين لهم ، وعلى منهجهم ، سواء من تقدّمهم أو تأخّر عنهم ...

فمن أهل التفسير وعلوم القرآن على سبيل المثال لا الحصر : أبو محمد سهل بن عبد الله التستري (٢٨٣هـ) ، والزمجّاج (٣١٠هـ) ، والطبراني (٣٦٠هـ) ، والسمرقندي (٣٧٣هـ) ، وابن أبي زَمَنِين المالكي (٣٩٩هـ) ، والماوردي (٤٥٠هـ) ،

والقشيري (٤٦٥هـ)، والواحدي النيسابوري (٤٦٨هـ)، وأبو المظفر السمعاني (٤٨٩هـ)، وتاج القراء محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرمانى (٥٠٥هـ)، والبغوي (٥١٦هـ)، وابن عطية (٥٤٢هـ)، وابن العربي (٥٤٣هـ)، وابن الجوزي (٥٩٧هـ)، والرّازي (٦٠٦هـ)، والقرطبي (٦٧١هـ)، والبيضاوي (٦٨٥هـ)، والنسفي (٧١٠هـ)، والخازن (٧٤١هـ)، وأبو حيّان (٧٤٥هـ)، وابن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (٧٧٥هـ)، والزركشي (٧٩٤هـ)، والفيروزآبادي (٨١٧هـ)، وابن الجزري (٨٣٣هـ)، ونظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القميّ النيسابوري (٨٥٠هـ)، والمحليّ (٨٦٤هـ)، والثعالبي (٨٧٥هـ)، والبقاعي (٨٨٥هـ)، ومحمد بن عبد الرحمن الإيجي الشافعيّ (٩٠٥هـ)، والسبّوطي (٩١١هـ)، وأبو السّعود (٩٨٢هـ)، والشّهاب الخفّاجي (١٠٦٩هـ)، والزرقاني (١١٢٢هـ)، والبروسوي (١١٢٧هـ)، والجمل (١٢٠٤هـ)، وابن عجيبة (١٢٢٤هـ)، والصّاوي (١٢٤١هـ)، والآلوسي (١٢٧٠هـ)، والمراغي (١٣٧١هـ)، وسيّد قطب (١٣٨٥هـ)، والطّاهر بن عاشور (١٣٩٣هـ)، والشّعراوي (١١٨هـ)، ووهبة الزّحيلي، وغيرهم كثير ..

ومن أهل الحديث وعلومه: الخطّابي (٣٨٨هـ)، والحاكم (٤٠٥هـ)، وابن فورك (٤٠٦هـ)، وأبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، وابن بطّال (٤٤٩هـ)، والبيهقي (٤٥٨هـ)، والخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، والمازري (٥٣٦هـ)، والقاضي عياض (٥٤٤هـ)، وابن عساكر (٥٧١هـ)، والمنذري (٦٠١هـ)، ومحمد بن سعيد بن يحيى بن الديلمي الواسطي (٦٣٧هـ)، وابن الصّلاح (٦٤٣هـ)، وأبو العبّاس القرطبي (٦٥٦هـ)، والعز بن عبد السّلام (٦٦٠هـ)، ومحمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢هـ)، والنّوّوي (٦٧٦هـ)، وابن المنير (٦٨٣هـ)، وابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، وابن الزّمكاني (٧٢٧هـ)، وابن جماعة (٧٣٣هـ)، وعبد الكريم بن عبد الثّور بن منير الحلبي (٧٣٥هـ)، والمزّي (٧٤٢هـ)، والزّيلعي (٧٤٣هـ)، وصلاح الدّين، خليل بن كيكليدي العلائي (٧٦١هـ)، وأحمد بن أحمد الكردي (٧٦٣هـ)، ومحمد بن بهادر الزّركشي (٧٩٤هـ)، وعمر بن علي بن الملقن (٨٠٥هـ)، والعراقي (٨٠٦هـ)، والهيتمي (٨٠٧هـ)، أبو زرعة العراقي (٨٢٦هـ)، ومحمد بن أبي بكر الدّماميني (٨٢٧هـ)، وأبو عبد الله محمّد بن خلفه الوشتاني الأبّي المالكي (٧٢٨هـ)، وبرهان الدّين بن محمّد بن خليل الحلبي سبط ابن العجمي (٨٤١هـ)، ومحمّد بن أحمد بن محمّد مرزوق الحفيد (٨٤٢هـ)، ومحمّد بن أحمد بن موسى الكفيري (٨٤٦هـ)، ومحمد بن محمّد بن محمّد بن موسى الشّافعي الحنبلي (٨٤٦هـ)، وابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، ومحمود بن أحمد العيني بدر الدّين أبو محمّد (٨٥٥هـ)، والسّخاوي (٩٠٢هـ)، والسّبيوطي (٩١١هـ)، وأحمد بن محمّد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العبّاس، شهاب الدّين (٩٢٣هـ)، وابن علّان (١٠٥٧هـ)، والمنّاوي (١٠٣١هـ)، وعلي القاري (١٠١٤هـ)،

والبيقوني (المتوفى نحو ١٠٨٠هـ)، والسّندي (١١٣٦هـ)، والزّبيدي (١٢٠٥هـ)، وعلي بن سليمان البجمعي المغربي المالكي (١٢٩٨هـ)، واللكنوي (١٣٠٤هـ)، وشبير العثماني (١٣٦٩هـ)، وغيرهم كثير ...

ومن أهل الفقه وأصوله :

فمن الحنفيّة: الجصاص (٣٧٠هـ)، أبو الليث نصر بن محمّد بن أحمد بن إبراهيم السّمرقندي (٣٧٣هـ)، وعبد العزيز البخاري (٤٤٩هـ)، والبزدوي (٤٨٢هـ)، والسّرّخي- (٥٥٢هـ)، والكاساني (٥٨٧هـ)، والميرغنائي (٥٩٣هـ)، والزليعي (٧٤٣هـ)، والكمال بن الهمام (٨٦١هـ)، وابن أمير الحاج (٨٧٩هـ)، ابن نُجيم (٩٧٠هـ)، والشّرنبلاي (١٠٦٩هـ)، والحصكفي (١٠٨٨هـ)، وابن عابدين (١٢٥٢هـ)، وأحمد بن محمّد بن إسماعيل الطّحطاوي الحنفي (١٢٣١هـ)، وغيرهم كثير

ومن المالكيّة: ابن رشد (٥٢٠هـ)، وابن الحاجب (٦٤٤هـ)، والقرافي (٦٨٤هـ)، وابن جرّي (٧٠٨هـ)، وابن الحاج (٧٣٧هـ)، والشّاطبي (٧٩٠هـ)، والسّنوسي (٨٩٥هـ)، وزرّوق (٨٩٩هـ)، والدردير (١٢٠١هـ)، والزّرْقاني (١١٢٢هـ)، والثّراوي (١١٢٥هـ)، والدّسوقي (١٢٣٠هـ)، وابن عليش (١٢٩٩هـ)، وغيرهم كثير ...

ومن الشافعيّة: ابن النقيب (٤٥١هـ)، والجويني (٤٧٨هـ)، والغزالي (٥٠٥هـ)، والاسفرائيني (٤١٨هـ)، والباقلاني (٤٠٣هـ)، والشّيرازي (٤٧٦هـ)، والمتولّي (٤٧٨هـ)، والسّمعاني (٥٦٢هـ)، والرّازي (٦٠٦هـ)، والرّافعي (٦٢٣هـ)، والآمدي (٦٣١هـ)، وابن الصلاح (٦٤٣هـ)، والعز بن عبد السلام (٦٦٠هـ)، والنووي (٦٧٦هـ)، والبيضاوي (٦٨٥هـ)، وابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، وابن الرّفعة (٧١٠هـ)، والسّبكي تقي الدّين (٧٥٦هـ)، وتاج الدّين السّبكي (٧٧١هـ)، والأذري (٧٨٣هـ)، والحصني (٨٢٩هـ)، وابن المقرّي (٨٣٧هـ)، والرّملي (٨٤٤هـ)، والمحلّي (٨٦٤هـ)، وزكريا الأنصاري (٩٢٦هـ)، وابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ)، والشّرّيني (٩٧٧هـ)، والبحيرمي (١٢٢١هـ)، والبيجوري (١٢٧٦هـ)، وغيرهم كثير ...

ومن أهل التّواريخ والسير والتراجم: وأبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠هـ)، والخطيب البغدادي (٤٦٣هـ)، وابن عساكر (٤٩٩هـ)، والقاضي عياض (٥٤٤هـ)، والشّهيلي (٥٨١هـ)، وابن الأثير (٦٣٠هـ)، وابن خُلّكان (٦٨١هـ)، والمحبّ الطّبري (٦٩٤هـ)، والصّفدي (٦٩٦هـ)، والمزّي (٧٤٢هـ)، والتّلسماني (٧٧١هـ)، وابن خلدون (٨٠٨هـ)، وابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، والسّيوطي (٩١١هـ)، والصّالحي (٩٤٢هـ)، وغيرهم كثير ...

ومن أهل اللغة: الجرجاني (٤١٧هـ)، وابن الأنباري (٣٧٧هـ)، والسّيوطي (٩١١هـ)، وابن مالك (٦٧٢هـ)، وابن عقيل (٥١٣هـ)، وابن هشام (٧٦١هـ)، وابن منظور (٧١١هـ)، والفيروزآبادي (٨١٧هـ)، والزّبيدي (١٢٠٥هـ)،

وابن الحاجب (٦٤٤هـ)، والأزهري (٣٧٠هـ)، وأبو حيان (٧٤٥هـ)، وابن فارس (٣٩٥هـ)، والكفوي (٩٩٠هـ)، وابن أجروم (٧٢٣هـ)، وغيرهم كثير ...

ومن القادة: نور الدين الشهيد (١١٧٤م)، وصلاح الدين الأيوبي (٥٨٩هـ)، والمظفر قطز (٦٥٨هـ)، والظاهر بيبرس (٦٧٦هـ)، والسلطان محمد الفاتح (١٤٨١م)، وغيرهم كثير ... فهؤلاء هم الفحول الذي اعتنقوا عقيدة التنزيه التي خالفها وعارضها من يدعون السلفية، فإذا استثنينا هؤلاء الصيدين الميامين وغيرهم الكثير الكثير ممن هم على منهجهم، من أهل الكتاب والسنة، فلا يتبقى إلا الرعاع الشراذم الذين لا تقوم بهم للدين قائمة، ولا تهتدي بهم في دروب الهلاك هائمة ... ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ...

قال الإمام عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ) بعد أن عدّد أئمة أهل السنة والجماعة في علم الكلام من الصحابة والتابعين وتابعيهم: "... ثم بعدهم شيخ النظر وإمام الآفاق في الجدل والتحقيق: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري الذي صار شجاً في حلوق القدرية، والنجارية، والجهمية، والجسمية، والروافض، والخوارج، وقد ملأ الدنيا كتبه، وما رزق أحد من المتكلمين من التبّع ما قد رزق، لأن جميع أهل الحديث وكل من لم يتمعزل من أهل الرأي على مذهبه ". انظر: أصول الدين (ص ٣٠٩-٣١٠).

فالإمام عبد القاهر البغدادي يؤكّد على أن الإمام الأشعري كان شوكة في حلوق القدرية، والنجارية، والجهمية، والجسمية، والروافض، والخوارج، وكان سبباً في كدرهم وحزنهم ...

ويؤكّد أيضاً على أن أهل الرأي والحديث على مذهبه، وأن فقهاء هذين الفريقين قرأوهم ومحدّثوهم ومتكلّموهم متفقون على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته وعدله وحكمته، وفي أسمائه وصفاته، وفي أبواب النبوة والإمامة، وفي أحكام العقبي، وفي سائر أصول الدين، وأن اختلافهم منحصر في فروع الحلال والحرام، وأنهم يربأون بأنفسهم عن تضليل ونفسيق بعضهم بعضاً، وأنهم مجمعون على الإقرار بتوحيد الصانع، وقدمه، وقدم صفاته الأزلية، وإجازة رؤيته من غير تشبيه ولا تعطيل، مع الإقرار بكتب الله ورسله، وبتأييد شريعة الإسلام، وإباحة ما أباحه القرآن، وتحريم ما حرّمه القرآن، مع قيود ما صحّ من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، واعتقاد الحشر والنشر، وسؤال الملكين في القبر، والإقرار بالحوض والميزان، وبالتالي فمن كان منهم فهو من الفرقة الناجية إن ختم الله له بها، وقد دخل في هذه الجملة جمهور الأمة وسوادها الأعظم من أصحاب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، والأوزاعي، والثوري، وأهل الظاهر ... وفي ذلك يقول: " فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السنة والجماعة من فريقي الرأي والحديث دون من يشترئ لهو الحديث. وفقهاء هذين

الْفَرِيقَيْنِ وَقَرَأُوهُم وَمَحَدَّثُوهُم وَامْتَكَلَمُوا أَهْلَ الْحَدِيثِ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ مَتَّفِقُونَ عَلَى مَقَالَةٍ وَاحِدَةٍ فِي تَوْحِيدِ الصَّانِعِ وَصِفَاتِهِ وَعَدْلِهِ وَحُكْمَتِهِ ، وَفِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ ، وَفِي أَبْوَابِ النُّبُوَّةِ وَالْإِمَامَةِ ، وَفِي أَحْكَامِ الْعَقْبَى ، وَفِي سَائِرِ أَصُولِ الدِّينِ . وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُونَ فِي الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مِنْ فُرُوعِ الْأَحْكَامِ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمْ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْهَا تَضْلِيلٌ وَلَا نَفْسِيقٌ ، وَهُمْ الْفَرْقَةُ النَّاجِيَةُ ، وَيَجْمَعُهَا الْإِقْرَارُ بِتَوْحِيدِ الصَّانِعِ ، وَقِدَمِهِ ، وَقَدَمِ صِفَاتِهِ الْأَزَلِيَّةِ ، وَإِجَازَةِ رُؤْيَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَلَا تَعْطِيلٍ ، مَعَ الْإِقْرَارِ بِكُتُبِ اللَّهِ وَرُسُلِهِ ، وَبِتَأْيِيدِ شَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ ، وَإِبَاحَةِ مَا أَبَاحَهُ الْقُرْآنُ ، وَتَحْرِيمِ مَا حَرَّمَهُ الْقُرْآنُ ، مَعَ قِيُودِ مَا صَحَّ مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَاعْتِقَادِ الْحَشَرِ وَالنَّشْرِ ، وَسُؤَالِ الْمَلَائِكَةِ فِي الْقَبْرِ ، وَالْإِقْرَارِ بِالْحَوْضِ وَالْمِيزَانِ ، فَمَنْ قَالَ بِهَذِهِ الْجِهَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا وَلَمْ يَخْلُطْ إِيمَانَهُ بِهَا بِشَيْءٍ مِنْ بَدْعِ الْخَوَارِجِ ، وَالرَّوَافِضِ ، وَالْقَدَرِيَّةِ ، وَسَائِرِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ ، فَهُوَ مِنْ جَمَلَةِ الْفَرْقَةِ النَّاجِيَةِ إِنْ خَتَمَ اللَّهُ لَهُ بِهَا ، وَقَدْ دَخَلَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ مُجْمَعُ الْأُمَّةِ وَسَوَادُهَا الْأَعْظَمُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَهْلِ الظَّاهِرِ " . انظر : الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية (ص ١٩-٢٠) .

ومن المعلوم أنَّ الإمام عبد القاهر البغدادي كان أحد أساطين العلم وفُحُولِهِ ، قَالَ عَنْهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ : " الْعَلَامَةُ ، الْبَارِعُ ، الْمُتَفَنُّنُ ، الْأُسْتَاذُ ، أَبُو مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيِّ ، نَزِيلُ خُرَاسَانَ ، وَصَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْبَدِيعَةِ ، وَأَحَدُ أَعْلَامِ الشَّافِعِيَّةِ ... وَكَانَ أَكْبَرَ تَلَامِذَةِ أَبِي إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ ، وَكَانَ يُدْرَسُ فِي سَبْعَةِ عَشَرَ فَنَاءً ، وَيُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ ، وَكَانَ رَئِيسًا مُحْتَشِمًا مُثْرِيًا ، لَهُ كِتَابُ (التَّكْمِلَةِ) فِي الْحِسَابِ . قَالَ أَبُو عَثْمَانَ الصَّابُؤِيُّ : كَانَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ مِنْ أَيْمَةِ الْأَصُولِ ، وَصُدُّورِ الْإِسْلَامِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْفَضْلِ ، بِدَيْعِ التَّرْتِيبِ ، غَرِيبِ التَّأْلِيفِ ، إِمَامًا مُقَدِّمًا مُفَخِّخًا ، وَمِنْ خَرَابِ نَيْسَابُورِ خُرُوجُهُ مِنْهَا " . انظر : سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٢-٥٧٣) .

وقال الإمام البيهقي عن الإمام الأشعري على ما نسب له الشُّبُكِيُّ فِي الطَّبَقَاتِ : " ...إِلَى أَنْ بَلَغَتْ النُّوبَةُ إِلَى شَيْخِنَا أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَلَمْ يَحْدِثْ فِي دِينِ اللَّهِ حَدَثًا ، وَلَمْ يَأْتِ فِيهِ بِبَدْعَةٍ ، بَلْ أَخَذَ أَقَاوِيلَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْأَيْمَةِ فِي أَصُولِ الدِّينِ ، فَنَصَرَهَا بِزِيَادَةِ شَرْحٍ وَتَبْيِينٍ ، وَأَنَّ مَا قَالُوا وَجَاءَ بِهِ الشَّرْعُ فِي الْأَصُولِ صَحِيحٌ فِي الْعُقُولِ ، بِخِلَافِ مَا زَعَمَ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ مِنْ أَنَّ بَعْضَهُ لَا يَسْتَقِيمُ فِي الْآرَاءِ ، فَكَانَ فِي بَيَانِهِ وَثُبُوتِهِ مَا لَمْ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَنَصَرَهُ أَقَاوِيلَ مِنْ مَضَى مِنَ الْأَيْمَةِ كَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ ، وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ مِنْ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ ، وَمَنْ نَحَا نَحْوَهُمَا مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَغَيْرِهَا مِنْ سَائِرِ الْبِلَادِ ... " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٩٧) ، وللاستزادة انظر : ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٢/ ٥٢٤-٥٢٦ باختصار) ، تبين كذب المفتري تبين كذب المفتري فيها نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص ٣٦٠-٣٦٢) ، (ص ٣٩٧-٣٩٨) ، (ص ٤١٠) ، معبد النعم ومبيد النقم (ص ٢٢-٢٣) ، طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٣٧٣) ، (٣/ ٣٧٧) ، حاشية

الكلنبوي على شرح الدواني (٣٤-٣٩)، العين والأثر في عقائد أهل الأثر (ص ٥٣)، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية (١/٧٣)، (١/٧٦)، حاشية الشيخ محمد نجيب المطيعي على شرح الدردير على الخريدة في علم التوحيد (ص ١٩٣-١٩٤)، تحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين (٢/٧-٦)، رد المحتار على الدر المختار (١/٤٩)، براءة الأشعرين من عقائد المخالفين (ص ١١٢)، تبسيط العقائد الإسلامية (ص ٢٩٩).

فالحنفية، والمالكية، والشافعية، وفضلاء الحنابلة أشعريون، أو ماتريديون... ولم يشذ عن ذلك إلا الهمج الرعاع الذين لا يُسمع قولهم، ممن مالوا إلى التجسيم... وبرغم ما تقدّم من كون الأشاعرة ومن وافقهم يشكّلون السواد الأعظم من أمة محمد صلى الله عليه وسلّم، فقد عكف المتسلفون على تكفيرهم وتبديعهم وتفسيقهم، حتى لم يُبقوا على الإيمان إلا من كان منهم أو على شاكلتهم...

ومن أقوالهم ونصوصهم في تكفير الأشاعرة وعلمائهم:

[١]: جاء في " الدرّ السنيّة في الأجوبة النجدية ": "... قول الأشاعرة المخالف للكتاب والسنة!!! وما عليه السلف والأئمة ". انظر: الدرر السنية في الكتب النجدية (١٥/٣٦٥).

[٢]: جاء في " الدرّ السنيّة " في أثناء الكلام عن عقيدة ابن تيمية: "... وله الكتب المشهورة في أصول الدين؛ وهو الذي ردّ على الفلاسفة والمعتزلة والجهمية، وأتباعهم من الأشعرية والكرامية، والماتريديّة، فإنّ هذه الطوائف الثلاث، وافقوا الجهميّة في الكثير من بدعتهم، وخالفوهم في شيء، وغلطوا على السلف، وادعوا أنّ مذهبهم الإيمان باللفظ، وتفويض المعنى؛ ويبيّن شيخ الإسلام وجه غلطهم على السلف، وأوضح ذلك في أكثر مصنفاته ". انظر: الدرر السنية في الكتب النجدية (١١/٣٦١).

[٣]: قام مدّعو السلفية بإخراج الحافظ ابن حجر العسقلاني، والإمام النووي، وغيرهما من أساطين وجهابيد العلم من أهل السنة والجماعة...

[٤]: قال إمامهم محمد بن صالح العثيمين، وهو من أبرز دعاة الوهابية عندما قيل له: " سؤال: النووي وابن حجر، نجعلهما من غير أهل السنة والجماعة؟! ": " فيما يذهبان إليه في الأسماء والصفات، ليسا من أهل السنة والجماعة... سؤال: بالإطلاق ليسوا من أهل السنة والجماعة؟ قال العثيمين: لا نطلق "، انتهى بحروفه. انظر كتاب " لقاء الباب المفتوح ": (ص ٤٢) دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.

فابن العثيمين يتهم الحافظين الإمامين: النووي وابن حجر العسقلاني بأنهما مُبتدعين، وهذا استخفاف بجبلين وفحلين من فحول العلم، وجراءة على التبديع والتضليل والتكفير ليس لها نظير، مع أنّ لحوم العلماء مسمومة، قال الإمام ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (٥٧١هـ): " وأعلم يا أخي وفقتنا

الله وَإِيَّاكَ لمرضاته مَن يَخْشَاهُ وَيَتَّقِيهِ حَقَّ تَقَاتِهِ : إِنَّ لِحُومِ الْعُلَمَاءِ رَحْمَةً اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَسْمُومَةٌ ، وَعَادَةُ اللَّهِ فِي هَتَكَ أَسْتَارِ
مَنْتَقِصِيهِمْ مَعْلُومَةٌ ، لِأَنَّ الْوَقِيعَةَ فِيهِمْ بِمَا هُمْ مِنْهُ بَرَاءٌ ، أَمْرُهُ عَظِيمٌ ، وَالتَّنَاولُ لَأَعْرَاضِهِمْ بِالزُّورِ وَالْإِفْتِرَاءِ مَرْتَعٌ
وَخِيمٌ ، وَالِاخْتِلَاقُ عَلَى مَنْ اخْتَارَهُ اللَّهُ مِنْهُمْ لِنَعَشِ الْعِلْمِ خُلُقٌ ذَمِيمٌ ، وَالِاقْتِدَاءُ بِمَا مَدَحَ اللَّهُ بِهِ قَوْلَ الْمُتَّبِعِينَ مِنْ
الْأَسْتِغْفَارِ لِمَنْ سَبَقَهُمْ وَصَفٌ كَرِيمٌ ، إِذْ قَالَ مَثْنِيًّا عَلَيْهِمْ فِي كِتَابِهِ وَهُوَ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَصَدَّهَا عَلِيمٌ : ﴿وَالَّذِينَ
جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ
رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠] ، وَالْإِرْتِكَابُ لِنَهْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ لَاقِطِ الْأَمْوَاتِ جَسِيمٌ ،
﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] . انظر : تبين كذب المفتري فيما
نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص ٢٩-٣٠) .

والعبارة قالها الحافظ ابن عساكر في أثناء الذبِّ عن الإمام الأشعري ، وعنَى بها أوباش الحشوية الذين ما فتئوا
يُبدعون ويُضللون ويُكفرون من ليس على شاكلتهم ومنهجهم ، ونظيرهم في زماننا من يدعون السلفية ، الذين
صنّف هذا المصنّف لتبصيرهم بعظيم جرمهم ، وهم يعكفون على تكفير من سواهم ...

[٥] : اعتبر عالمهم سفر الحوالي أنّ الحافظ ابن حجر العسقلاني كان متذبذباً في عقيدته ، فقال : " ولو قيل : أنّ
الحافظ - رحمه الله - كان متذبذباً في عقيدته لكان ذلك أقرب إلى الصواب ، كما يدلُّ عليه شرحه لكتاب التوحيد .
انظر : منهج الاشاعرة في العقيدة (ص ٢٨) .

[٦] : قال عالمهم : عبد المحسن البدر : " ومن العلماء الذين مضوا وعندهم خلل في مسائل من العقيدة ، ولا
يستغني العلماء وطلبة العلم عن علمهم ، بل إنّ مؤلفاتهم من المراجع المهمة للمشتغلين في العلم ، الأئمة : البيهقي
، والنووي ، وابن حجر العسقلاني . انظر : رفقاً أهل السنة بأهل السنة (ص ٣٢-٣٣) .

[٧] : اتهمت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء !!! الإمام النووي بأنَّ عنده أغلاط في العقيدة ، فلا يقتدى به
... فقد جاء في فتاويها :

س ١٢ : بالنسبة للإمام النووي بعض الإخوة يقول : إنّه أشعريٌّ في الأسماء والصفات فهل يصحُّ هذا ؟ وما الدليل
؟ وهل يصحُّ التكلّم في حقِّ العلماء بهذه الصورة ؟ ومنهم من قال : إنّ له كتاباً يسمّى : " بستان العارفين " ، وهو
صوفيٌّ فيه ، فهل يصحُّ هذا الكلام ؟

ج ١٢ : له أغلاط !!! في الصفات ، سلك فيها مسلك المؤولين ، وأخطأ في ذلك ، فلا يقتدى به في ذلك ، بل
الواجب التمسك بقول أهل السنة : وهو إثبات الأسماء والصفات الواردة في الكتاب العزيز والسنة الصحيحة
المطهرة ، والإيمان بذلك على الوجه اللائق بالله جلَّ وعلا ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكيف ولا تمثيل

؛ عملاً بقوله سبحانه : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، وما جاء في معناها من الآيات ، وبالله التوفيق ، وصلى الله على نبينا محمد ، وآله وصحبه وسلم . اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء . انظر : فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ٢٢١-٢٢٢) .

[٨] : اتهم الشيخ ابن باز الإمامين : النووي ، وابن حجر العسقلاني - رحمهما الله - بأنَّ لهما أغلاط في العقيدة ، ولذا فهما ليسا من أهل السنة والجماعة ... فقد جاء في فتاوى ابن باز : " سائل يقول : هناك من يحذر من كتب الإمام النووي وابن حجر رحمهما الله تعالى ، ويقول : إنهما ليسا من أهل السنة والجماعة ، فما الصحيح في ذلك ؟ ج : لهم أشياء غلطوا فيها في الصفات ، ابن حجر والنووي وجماعة آخرون ، لهم أشياء غلطوا فيها ، ليسوا فيها من أهل السنة ، وهم من أهل السنة فيما سلموا فيه ولم يجزفوه هم وأمثالهم ممن غلط " . انظر : مجموع فتاوى عبد العزيز بن باز (٤٧/٢٨) .

[٩] : صنّف المدعو : عبد الله سعدي الغامدي العبدلي كتاباً سمّاه : " الأخطاء الأساسية في العقيدة وتوحيد الألوهية من فتح الباري بشرح صحيح البخاري " ، تأليف : أحمد بن حجر العسقلاني فيا للعجب

[١٠] : اعتبر عالمهم سفر حوالي الأشاعرة ليسوا من أهل السنة . انظر : منهج الأشاعرة في العقيدة (ص ٢٢) .

[١١] : أخرج الشيخ ابن عثيمين الأشاعرة والماتريدية من عموم الأمة ، مع العلم أنَّهم يمثلون السواد الأعظم من علماء الأمة ، فقد قال في شرحه للواسطية : " علم من كلام المؤلف - رحمه الله - أنه لا يُدخل فيهم من خالفهم في طريقتهم ، فالأشاعرة - مثلاً - والماتريدية ، لا يعدّون من أهل السنة والجماعة في هذا الباب ، لأنهم مخالفون لما كان عليه النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه في إجراء صفات الله سبحانه وتعالى على حقيقتها !!! ولهذا يخطئ من يقول : أن أهل السنة والجماعة ثلاثة : سلفيون ، وأشعريون ، وماتريدون ، فهذا خطأ ، نقول : كيف يمكن الجميع أهل السنة وهم مختلفون ؟! فإذا بعد الحق إلا الضلال ؟! وكيف يكونون أهل السنة وكل واحد يردُّ على الآخر ؟! هذا لا يمكن ، إلا إذا أمكن الجمع بين الضدين ، فنعم ، وإلا فلا شك أن أحدهم وحده هو صاحب السنة ، فمن هو ؟!! الأشعرية أم الماتريدية أم السلفية ؟ نقول : من وافق السنة ، فهو صاحب السنة ومن خالفها فهو ليس بصاحبها ، فنحن نقول : السلف هم أهل السنة والجماعة ، ولا يصدق الوصف على غيرهم أبداً ، والكلمات تعتبر معانيها لننظر كيف نسبي من خالف السنة أهل السنة ؟ لا يمكن ، وكيف يمكن أن نقول عن ثلاث طوائف مختلفة : أنَّهم مجتمعون ؟ فإين الاجتماع ؟ فأهل السنة والجماعة هم السلف معتقداً حتى المتأخر إلى يوم القيامة إذا كان على طريقة النبي ، صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه فإنَّه سلفي " . انظر : هامش شرح الواسطية (ص ٦٥-٦٦) .

[١٢]: كَفَرُ أَتْبَاعُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ ، الْأَشَاعِرَةُ ، وَأَنْتَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مَعْنَى الشَّهَادَتَيْنِ . انظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١/٣٢، ٣٢٠، ٣٦٤) .

[١٣]: جاء في مجموع فتاوى ابن باز: " مذهب الأشاعرة هل هو حقُّ أم ضلال ؟ : ذكر أنَّ الخلافات في العقيدة ضيقة وقال : الذين يقولون بضلال مذهب الأشاعرة نقول لهم ارجعوا إلى فتاوى ابن تيمية واقرأوا ماذا كتب ابن تيمية عن أبي الحسن الأشعري حتى نفهم أنَّ هؤلاء جهلة(أ. هـ. والجواب أن يقال : لا شكَّ أنَّه ضلَّ بسبب الخلاف في العقيدة فرق كثيرة ، كالمعتزلة ، والجهميَّة ، والرَّافضة ، والقدريَّة وغيرهم ، وأيضاً الأشاعرة ضلُّوا فيما خالفوا فيه الكتاب والسُّنة وما عليه خيار هذه الأُمَّة من أئمة الهدى من الصَّحابة رضي الله عنهم والتَّابعين لهم بإحسان والأئمة المهتدين فيما تأوَّلوه من أسماء الله وصفاته على غير تأويله ، وأبو الحسن الأشعري - رحمه الله - ليس من الأشاعرة . وإن انتسبوا إليه لكونه رجع عن مذهبهم واعتنق مذهب أهل السُّنة ، فمدح الأئمة له ليس مدحاً لمذهب الأشاعرة . ولا يصحُّ أن يُرمى من اعترض على الأشاعرة فيما خالفوا فيه عقيدة أهل السُّنة بالجهل ، لأنَّ حقيقة الجهل هو القول على الله بغير علم ، أمّا من أخذ بالكتاب والسُّنة وقواعد الشَّرْع المعتمدة وسار على طريق سلف الأُمَّة وأنكر على من تأوَّل أساء الله وصفاته أو شيئاً منها على غير تأويلها ، فإنَّه لا يُرمى بالجهل " .
انظر : مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز (٣/٥٣) .

[١٤]: ختم ابن عثيمين كتابه : " القواعد المثلّية " بالحكم على مذهب الأشاعرة ومن وافقهم من أهل الحقِّ بالبطلان ، فيقول : " الخاتمة : إذا قال قائل : قد عرفنا بطلان مذهب أهل التَّأويل في باب الصِّفات ، ومن المعلوم أنَّ الأشاعرة من أهل التَّأويل لأكثر الصِّفات ، فكيف يكون مذهبهم باطلاً ، وقد قيل : إنَّهم يمثلون اليوم خمسة وتسعين بالمائة من المسلمين ؟ . وكيف يكون باطلاً وقدوتهم في ذلك أبو الحسن الأشعري ؟ وكيف يكون باطلاً وفيهم فلان وفلان من العلماء المعروفين بالنَّصيحة لله ولكتابه ولرسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولأئمة المسلمين وعامَّتْهم ؟ قلنا : الجواب عن السُّؤال الأوَّل : أنَّنا لا نسلِّم أن تكون نسبة الأشاعرة بهذا القدر بالنسبة لسائر فرق المسلمين ، فإنَّ هذه دعوى تحتاج إلى إثبات عن طريق الإحصاء الدَّقيق . ثمَّ لو سلَّمنا أنَّهم بهذا القدر أو أكثر فإنَّه لا يقتضي عصمتهم من الخطأ !!! لأنَّ العصمة في إجماع المسلمين لا في الأكثر . ثمَّ نقول : إنَّ إجماع المسلمين قديماً ثابت على خلاف ما كان عليه أهل التَّأويل ، فإنَّ السَّلف الصَّالح من صدر هذه الأُمَّة ، وهم الصَّحابة الذين هم خير القرون ، والتَّابعون لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم ، كانوا مجمعين على إثبات ما أثبتته الله لنفسه ، أو أثبتته له رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأسماء والصِّفات ، وإجراء النُّصوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى ، من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل . وهم خير القرون بنصِّ الرِّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وإجماعهم

حِجَّةٌ مُلْزَمَةٌ ، لِأَنَّهُ مَقْتَضِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَقَدْ سَبَقَ نَقْلُ الْإِجْمَاعِ عَنْهُمْ فِي الْقَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ مِنْ قَوَاعِدِ نصوص الصِّفَاتِ . وَالْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ الثَّانِي : أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ وَغَيْرَهُ مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ لَا يَدْعُونَ لِأَنْفُسِهِمُ الْعَصْمَةَ مِنَ الْخَطَأِ ، بَلْ لَمْ يَنَالُوا الْإِمَامَةَ فِي الدِّينِ إِلَّا حِينَ عَرَفُوا قَدْرَ أَنْفُسِهِمْ ، وَنَزَلُوهَا مِنْزِلَتَهَا ، وَكَانَ فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ تَعْظِيمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مَا اسْتَحَقُّوا بِهِ أَنْ يَكُونُوا أَئِمَّةً ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة: ٢٤] ، وَقَالَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [النحل: ١٢٠] ثُمَّ إِنَّ هَؤُلَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ لَمْ يَقْتَدُوا بِهِ الْاِقْتِدَاءَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونُوا عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ كَانَ لَهُ مَرَاهِلُ ثَلَاثٌ فِي الْعَقِيدَةِ : الْمَرَحَلَةُ الْأُولَى : مَرَحَلَةُ الْاِعْتِرَالِ . اعْتَنَقَ مَذْهَبَ الْمُعْتَزَلَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا ، يَقْرَرُهُ ، وَيَنَظُرُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ ، وَصَرَّحَ بِتَضْلِيلِ الْمُعْتَزَلَةِ ، وَبَالَغَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ . الْمَرَحَلَةُ الثَّانِيَّةُ : مَرَحَلَةُ بَيْنِ الْاِعْتِرَالِ الْمُحْضِ وَالسُّنَّةِ الْمُحْضَةِ . سَلَكَ فِيهَا طَرِيقَ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كُلاب ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ (ص ٤٧١) مِنَ الْمَجْلَدِ السَّادِسِ عَشَرَ مِنْ "مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى" لِابْنِ قَاسِمٍ : "وَالْأَشْعَرِيُّ وَأَمْثَالُهُ بَرَزَ بَيْنَ السَّلَفِ وَالْجَهْمِيَّةِ ، أَخَذُوا مِنْ هَؤُلَاءِ كَلَامًا صَحِيحًا ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ أَصُولًا عَقْلِيَّةً ظَنُّوْهَا صَحِيحَةً ، وَهِيَ فَاسِدَةٌ " . انْظُرْ : الْقَوَاعِدُ الْمُثَلَّى فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى (ص ٧٩-٨١) .

وَلَنَا عَلَى كَلَامِ ابْنِ عَنِيْمِ الْمَلاحِظَاتُ الثَّالِيَّةُ :

أَوَّلًا : قَوْلُهُ : "أَنَّا لَا نَسْلِمُ أَنَّ تَكُونَ نِسْبَةُ الْأَشَاعِرَةِ بِهَذَا الْقَدْرِ بِالنِّسْبَةِ لِسَائِرِ فِرْقِ الْمُسْلِمِينَ ، فَإِنَّ هَذِهِ دَعْوَى تَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتٍ عَنْ طَرِيقِ الْإِحْصَاءِ الدَّقِيقِ " .

قُلْتُ : قَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ فِي أَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ بِالْاِسْتِقْرَاءِ أَنَّ أَغْلَبَ الْمُفَسِّرِينَ ، وَالْمُحَدِّثِينَ ، وَالْفُقَهَاءَ ، وَالْأَصُولِيِّينَ ، وَالْمُتَكَلِّمِينَ ، وَأَهْلَ اللُّغَةِ ، وَالْمُؤَرِّخِينَ ، وَالْقَادَةَ ، وَالْمُصْلِحِينَ ، هُمْ أَشَاعِرَةُ أَوْ مَاتَرِيدِيَّةٌ ، أَوْ مُوَافِقِينَ لَهُمْ ، وَعَلَى مِنْهَجِهِمْ ، سِوَاهُ مَنْ تَقَدَّمَ عَنْهُمْ أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُمْ ، وَذَكَرْنَا الْعَدِيدَ الْعَدِيدَ مِنْ شَهَادَاتِ فُحُولِ الْعِلْمِ وَأَسَاطِينِهِ عَلَى ذَلِكَ ، كَمَا اعْتَرَفَ بَعْضُ الْمُسَلِّفَةِ بِذَلِكَ ، فَهَذَا الدُّكْتُورُ سَفَرُ الْحَوَالِي يَقُولُ : "... وَلَيْكُنْ مَعْلُومًا أَنَّ هَذَا الرَّدَّ الْمَوْعُودُ لَيْسَ مَقْصُودًا بِهِ الصَّابُونِي وَلَا غَيْرُهُ مِنَ الْأَشْخَاصِ ، فَالْمَسْأَلَةُ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ وَأَخْطَرُ ، إِنَّهَا مَسْأَلَةُ مَذْهَبٍ بَدْعِي !!! لَهُ وَجُودُهُ الْوَاقِعِيُّ الضَّخْمُ فِي الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ ، حَيْثُ تَمْتَلِئُ بِهِ كَثِيرٌ مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ ، وَشُرُوحِ الْحَدِيثِ ، وَكُتُبِ اللُّغَةِ وَالبَلَاغَةِ ، وَالْأَصُولِ ، فَضْلًا عَنْ كُتُبِ الْعَقَائِدِ وَالفِكرِ ، كَمَا أَنَّ لَهُ جَامِعَاتِهِ الْكُبْرَى وَمَعَاهِدَهُ الْمُنْتَشِرَةَ فِي أَكْثَرِ بِلَادِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْفِلِسْطِينِ إِلَى السَّنْغَالِ !!! " . انْظُرْ : مِنْهَجُ الْأَشَاعِرَةِ فِي الْعَقِيدَةِ تَعْقِيبُ عَلَى مَقَالَاتِ الصَّابُونِيِّ (ص ٧) .

ثَانِيًا : وقوله : " ثُمَّ لَوْ سَلَّمْنَا !!! أَتَمَّ هَذَا الْقَدْرُ أَوْ أَكْثَرُ ، فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي عَصَمَتَهُمْ مِنَ الْخَطَا !!! لِأَنَّ الْعَصْمَةَ فِي إِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ لَا فِي الْأَكْثَرِ " .

قلت : وماذا تقولون ، بل ما هو جوابكم عن مخالفات ابن تيمية - الذي لا تحيدون عن أقواله قيد أنملة - لإجماع المسلمين ، فقد أحصى عليه علماء الأئمة مخالفته للإجماع في غير ما مسألة ، قال الإمام ابن حجر الهيتمي في كلامه عن ابن تيمية : " واعلم أنه خالف الناس في مسائل نبه عليها التاج السبكي وغيره . فمما خرق فيه الإجماع : قوله في : " عَلَى الطَّلَاق " أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ ، بَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ ، وَلَمْ يَقُلْ بِالْكَفَّارَةِ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَبْلَهُ ، وَأَنَّ طَلَاقَ الْحَائِضِ لَا يَقَعُ ، وَكَذَا الطَّلَاقُ فِي طَهْرِ جَامِعٍ فِيهِ ، وَأَنَّ الصَّلَاةَ إِذَا تَرُكْتَ عَمْدًا لَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا ، وَأَنَّ الْحَائِضَ يُبَاحُ لَهَا بِالطَّوْفِ بِالْبَيْتِ وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهَا ، وَأَنَّ الطَّلَاقَ الثَّلَاثَ يُرَدُّ إِلَى وَاحِدَةٍ ، وَكَانَ هُوَ قَبْلَ ادِّعَائِهِ ذَلِكَ نَقَلَ أَجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى خِلَافِهِ ، وَأَنَّ الْمَكُوسَ حَلَالٌ لِمَنْ أَقْطَعَهَا ، وَأَنَّهَا إِذَا أَخَذَتْ مِنَ التُّجَّارِ أَجْزَأَتَهُمْ عَنِ الزَّكَاةِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِاسْمِ الزَّكَاةِ وَلَا رَسْمِهَا ، وَأَنَّ الْمُنِيعَاتِ لَا تَنْجِسُ بِمَوْتِ حَيَوَانَ فِيهَا كَالْفَأْرَةِ ، وَأَنَّ الْجَنْبَ يَصْلِي تَطَوُّعَهُ بِاللَّيْلِ وَلَا يُؤَخَّرُهُ إِلَى أَنْ يَغْتَسَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَإِنْ كَانَ بِالْبَلَدِ ، وَأَنَّ شَرْطَ الْوَاقِفِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ ، بَلْ لَوْ وَقَفَ عَلَى الشَّافِعِيَّةِ صَرَفَ إِلَى الْحَنَفِيَّةِ وَبِالْعَكْسِ ، وَعَلَى الْقَضَاةِ صَرَفَ إِلَى الصُّوفِيَّةِ ، فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ مِنْ مَسَائِلِ الْأُصُولِ مَسْأَلَةُ الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ التَّزَمَ كُلُّ مَا يَرِدُ عَلَيْهَا ، وَإِنْ مُخَالَفَ الْإِجْمَاعَ لَا يَكْفُرُ وَلَا يَفْسُقُ ، وَأَنَّ رَبَّنَا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالْجَاهِدُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا مَحَلُّ الْحَوَادِثِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ وَتَقَدَّسَ ، وَأَنَّهُ مُرَكَّبٌ تَفْتَقَرُ ذَاتُهُ اِفْتِقَارَ الْكُلِّ لِلْجُزْءِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ وَتَقَدَّسَ ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ مُحَدَّثٌ فِي ذَاتِ اللَّهِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ ، وَأَنَّ الْعَالَمَ قَدِيمَ بِالنَّوْعِ ، وَلَمْ يَزَلْ مَعَ اللَّهِ مَخْلُوقًا دَائِمًا فَمَجْعَلُهُ مُوجِبًا بِالذَّاتِ لَا فَاعِلًا بِالِاخْتِيَارِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ ، وَقَوْلُهُ بِالْجِسْمِيَّةِ وَالْجِهَةِ وَالانتِقَالِ ، وَأَنَّهُ بِقَدْرِ الْعَرْشِ لَا أَصْغَرَ وَلَا أَكْبَرَ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ هَذَا الْاِفْتِرَاءِ الشَّنِيعِ الْقَبِيحِ ، وَالْكَفْرِ الْبَرَّاحِ الصَّرِيحِ ، وَخَذَلْ مُتَّبِعِيهِ وَشَتَّ شَمْلَ مَعْتَقِدِيهِ ، وَقَالَ : إِنَّ النَّارَ تَفْنَى ، وَأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ غَيْرُ مَعْصُومِينَ ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا جَاهَ لَهُ وَلَا يَتَوَسَّلُ بِهِ ، وَأَنَّ إِنْشَاءَ السَّفَرِ إِلَيْهِ بِسَبَبِ الزِّيَارَةِ مَعْصِيَّةٌ لَا تُقْصَرُ الصَّلَاةُ فِيهِ ، وَسَبْحُ ذَلِكَ يَوْمَ الْحَاجَةِ مَأْسَةٌ إِلَى شَفَاعَتِهِ ، وَأَنَّ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ لَمْ تَبْدَلْ أَلْفَاظُهُمَا وَإِنَّمَا بَدَّلَتْ مَعَانِيَهُمَا " ... انظر : الفتاوى الحديثة (ص ١٥٨-١٥٩) ، ، وللاستزادة في هذه المسألة انظر : الدرّة المضيئة في الردّ على ابن تيمية ، تقي الدّين السبكي ، ضمن رسائل المنهج الرباني في الرد على ابن تيمية الحاراني (ص ٩٩ فما بعدها) .

ثَالِثًا : وقوله : إن إجماع المسلمين قديماً ثابت على خلاف ما كان عليه أهل التأويل ، فإن السلف الصالح من صدر هذه الأمة ، وهم الصحابة الذين هم خير القرون ، والتابعون لهم بإحسان ، وأئمة الهدى من بعدهم ، كانوا مجمعين

على إثبات ما أثبتته الله لنفسه ، أو أثبتته له رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من الأسماء والصفات ، وإجراء النصوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى ، من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل ...

أقول : كم أتمنى أن يأتي واحد من المتسلفه بنقل صريح صحيح على ما قاله ابن عثيمين ... فمن من الصحابة قال بإجراء النصوص على ظاهر معناها ؟!!! مع أن الثابت عن السلف الصالح أنهم فوضوا الكيف والمعنى ، ولا يفسرون منها شيئاً ... في الوقت الذي وجدنا فيه ابن تيمية يزعم أن التفويض في صفات الله تعالى من شر أقوال أهل البدع والإلحاد ، فقال : " فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (١ / ٢٠٥) .

وفيا يلي سرد لبعض أقوال أهل العلم في هذه المسألة : جاء في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للعلامة الشافعية (١٨٤ هـ) : " أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَفْصٍ ، قَالَ : ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَلَمَةَ ، قَالَ : ثنا أَبُو مُحَمَّدٍ سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَكِيمٍ السُّلَمِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ الْمُهْدِيِّ بْنِ يُونُسَ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا سُلَيْمَانَ دَاوُدَ بْنَ طَلْحَةَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي حَنِيفَةَ الدَّوَّيْنِي ، يَقُولُ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحُسَيْنِ ، يَقُولُ : " اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَنْشِيبٍ ، فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، فَقَدْ خَرَجَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا ، وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ثُمَّ سَكَتُوا ، فَمَنْ قَالَ يَقُولُ جَهْمٌ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَا شَيْءٌ " . انظر : شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣ / ٤٨٠) .

وجاء الأسماء والصفات للبيهقي : " وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَيْسَ فِيهَا يُضَافُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ صِفَةِ الْيَدَيْنِ شَيْءٌ ، لِأَنَّ الشَّيْءَ مَحَلُّ النِّقْصِ وَالضَّعْفِ ، وَقَدْ رُويَ كِلَتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ ، وَلَيْسَ مَعْنَى الْيَدِ عِنْدَنَا الْجَارِحَةُ ، إِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ جَاءَ بِهَا التَّوْقِيفُ ، فَحَنُّ نُطْلِقُهَا عَلَى مَا جَاءَتْ وَلَا نُكَيِّفُهَا ، وَنَنْتَهِي إِلَى حَيْثُ انْتَهَى بَنَاءُ الْكِتَابِ وَالْأَخْبَارِ الْمَأْتُورَةُ الصَّحِيحَةُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ " . انظر : الأسماء والصفات (٢ / ١٥٨) .

وقال الإمام البيهقي أيضاً في كلامه على حديث : " يَنْزِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَيَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ " . قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ فِيمَا وَرَدَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ مِنْ أَمْثَالِ هَذَا ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي تَأْوِيلِهِ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ عَلَى قِسْمَيْنِ مِنْهُمْ مَنْ قَبِلَهُ وَأَمَّنَ

بِهِ وَلَمْ يُؤْوَلْهُ وَوَكَّلَ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ وَنَفَى الْكَيْفِيَّةَ وَالتَّشْبِيهَ عَنْهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ قِيلَ وَأَمِنْ بِهِ وَحَمَلَهُ عَلَى وَجْهِ يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ فِي اللَّغَةِ وَلَا يُنَاقِضُ التَّوْحِيدَ " . انظر : الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث (ص ١١٦) .

وقال الإمام ابن عبد البر : " الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّةِ وَأَثَمَةُ الْفَقْهِ وَالْأَثَرُ فِي هَذِهِ الْمُسْأَلَةِ وَمَا أَشَبَّهَا الْإِبْرَانُ بِمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا ، وَالتَّصْدِيقُ بِذَلِكَ ، وَتَرْكُ التَّحْدِيدِ وَالْكَفِيَّةِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ . أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ خَلْفُ بَنِي الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ الْوَرْدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرِ أَنَّهُ سَأَلَ سُفْيَانَ بْنَ عُيَيْنَةَ ، قَالَ : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَجْعَلُ السَّمَاءَ عَلَى أَصْبُعٍ " ، وَحَدِيثُ : " إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ " ، وَإِنَّ اللَّهَ يَعْجَبُ أَوْ يَضْحَكُ مَنْ يَذْكُرُهُ فِي الْأَسْوَاقِ " ، " وَأَنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ ، وَنَحْوُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، فَقَالَ : هَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَرْوِيهَا ، وَتُقَرَّبُ بِهَا كَمَا جَاءَتْ بِهَا كَيْفٍ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْهَيْثَمَ بْنَ خَارِجَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ ، وَمَلِكَ بْنَ أَنَسٍ ، وَاللَيْثَ بْنَ سَعْدٍ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ فِي الصِّفَاتِ ، فَقَالُوا : أَمَرُواهَا كَمَا جَاءَتْ بِهَا كَيْفٍ . وَذَكَرَ عَبَّاسُ الدُّورِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ ، يَقُولُ : شَهِدْتُ زَكَرِيَّا بْنَ عَدِيٍّ سَأَلَ وَكِيعَ بْنَ الْجَرَّاحِ ، فَقَالَ : يَا أَبَا سُفْيَانَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ ، يَعْنِي مِثْلَ : الْكُرْسِيِّ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ ، وَنَحْوُ هَذَا ، فَقَالَ : أَذْرَكْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ ، وَسُفْيَانَ ، وَمُسْعَرًا يُحَدِّثُونَ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَلَا يُفَسِّرُونَ شَيْئًا .

قَالَ عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ : وَسَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدٍ الْقَاسِمَ بْنَ سَلَامٍ وَذَكَرَ لَهُ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُرَوَّى فِي الرُّؤْيَا ، وَالْكُرْسِيِّ مَوْضِعَ الْقَدَمَيْنِ ، وَضَحِكَ رَبُّنَا مِنْ قُتُوبِ عِبَادِهِ ، وَأَنَّ جَهَنَّمَ لَتَمْتَلِئُ ، وَأَشْبَاهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَقَالُوا : إِنَّ فُلَانًا يَقُولُ : يَقَعُ فِي قُلُوبِنَا أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ حَقٌّ ، فَقَالَ : ضَعَفْتُمْ عِنْدِي أَمْرَهُ ، هَذِهِ الْأَحَادِيثُ حَقٌّ لَا شَكَّ فِيهَا ، رَوَاهَا الثَّقَاتُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ إِلَّا أَنَا إِذَا سُئِلْنَا عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَمْ نُفَسِّرْهَا ، وَلَمْ نَذْكُرْ أَحَدًا يُفَسِّرُهَا ، وَقَدْ كَانَ مَالِكٌ يُنْكِرُ عَلَى مَنْ حَدَّثَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ... " . انظر :

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٤٨/٧-١٥٠) ، وانظر : تفسير القرآن ، السمعاني (٣٦٦/٢) ، معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (١٩٧/٢) ، وانظر : (٢٥/١) ، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٣٠٣/٢) ، الملل والنحل (٩١/١) ، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (٣٩٥/١٢) ، ذم التأويل (ص ٢٣) ، فتاوى ابن الصلاح (٨٣/١) ، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٤٢/٣) ، الجامع لأحكام القرآن (١٤/٤) ، المجموع شرح المذهب (٤٨/٤) ، سير أعلام النبلاء (٥٠٦/١٠) ، العلو للعلي الغفاري (إيضاح صحيح الأخبار وسقيمتها) (ص ١٤٦) ، سير أعلام النبلاء (١٠٥/٨) ، طبقات الشافعية الكبرى (١٩١-١٩٢) ، فضل علم السلف على الخلف (ص ٤) ، الإتيان في علوم القرآن (١٤/٣) ، مرآة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١٦٢/١) ، (٩٢٤/٣) ، أقاويل

الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص ٧٧-٧٨)، أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات (ص ٦٠)، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرّة المضية في عقد الفرقة المرضية (٩٦/١-٩٧).

بقي أمرٌ آخر ، وهو ما نسبته البعض للإمام مالك في مسألة الاستواء : " الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ... " ، والحقُّ أنَّ هذه العبارة منحوّلة على مالك ، ورويت كذلك عن ربيعة بن عبد الرحمن ، وأمّ سلمة ، رضي الله عنها ، فقد ثبت بالبحث العلمي أنَّ ذلك لم يثبت عنهم ، قال أستاذنا الأستاذ المحقّق المدقّق حسن عبد المنان - حفظه الله - : " ليس لهذا إسناد يثبت وإليك تفصيله :

رواه اللالكائي في " شرح أصول الاعتقاد " (٦٦٤) ، وإسماعيل بن عبد الرحمن الصّابوني في " عقيدة السّلف " (١١٠/١-١١١) " من الرّسائل المنيرة " ، وأبو نعيم في " الحلية " (٣٢٥-٣٢٦) من طريق سلمة بن شبيب ، عن مهدي بن جعفر عن جعفر بن عبد الله ، عن مالك بن أنس . وتابعه الدّارمي في " الرّدّ على الجهميّة " (ص ٢٨٠) ، فقال : عن مهدي بن جعفر ، عن جعفر بن عبد الله ، عن رجلٍ قد سمّاه لي ، قال : جاء رجل إلى مالك بن أنس ... وفي هذا الإسناد ثلاث عِلَلٍ : رواية الدّارمي المخالفة لرواية سلمة بن شبيب ، فزاد فيها رجلاً مجهولاً ، وجهالة جعفر بن عبد الله فإنّي لم أتبّئته ، وما عند الدّارمي في روايته من توثيقه لا يُحسّن أمره وحاله ، وأمّا مهدي بن جعفر - وهو الرّملي - ففيه نظر ، إذ نقلوا أنَّ ابن عدي قال : يروي عن الثّقات أشياء لا يُتابعه عليها أحدٌ ، وهذا يُشعر بنكارة حديثه ، وهو ما حكم به البخاري ، فقال : حديثه منكر . " التّهذيب " .

ورواه ابن عبد البرّ في " التّمهيد " (١٥١/٧) من طريق بقي بن مخلد ، حدّثنا بكّار بن عبد الله القرشي ، حدّثنا مهدي بن جعفر ، عن مالك بن أنس ، به . وفي هذه الرواية وهمٌ وتدليس ، كأنّه من بكّر بن عبد الله ، فقد أسقط من بين مهدي بن جعفر ومالك ، وقد بيّنا ذلك في الرواية السّابقة .

ورواه إسماعيل بن عبد الرحمن الصّابوني (١١٠/١) ، عن أبي الحسن بن إسحاق المدني ، حدّثنا أحمد بن الحضر - أبو الحسن الشّافعي ، حدّثنا شاذان ، حدّثنا ابن مخلد بن يزيد القهستاني ، حدّثنا جعفر بن ميمون ، قال : سئل مالك بن أنس ... وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً ، فجعفر بن ميمون هو الأنماطي ، وهو ضعيف ، وشاذان وشيخه لم أعثر لهما على ترجمة !!

ورواه البيهقي في " الأسماء والصفات " (ص ٤٠٨) ، عن أبي عبد الله ، أخبرني أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن مهران ، حدّثنا أبي ، حدّثنا أبو الربيع ابن أخي رشدين بن سعد ، قال : سمعتُ عبد الله بن وهب ، يقول : كنّا عند مالك بن أنس ... فذكره .

وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً - وإن جَوَّدَ إسناده ابن حجر في "الفتح" (٤٠٧/١٣)، فأبو الرِّبيع لم أعرفه، وأحمد: لم أعثر له على ترجمة، وأبوه مترجم في "اللسان" (٨١-٨٢)، وفيه نظرٌ وضعف في آخر ست سنوات من عمره. ورواه البيهقي، عن أبي بكر أحمد بن محمد بن الحارث الفقيه الأصفهاني، أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيَّان المعروف بأبي الشيخ، حدَّثنا أبو جعفر بن زيرك البزي، سمعتُ محمد بن عمرو بن النضر- التيسابوري، يقول: سمعتُ يحيى بن يحيى، يقول: كُنَّا عند مالك بن أنس فجاء رجل... فذكره.

وهذا إسنادٌ لا يصحُّ أيضاً، فابن زيرك لم أجده ترجمته، ومحمد بن عمرو بن النضر- ذكره ابن حجر في "نزهة الألباب" (٩٢/٢)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وانظر "سير أعلام النبلاء" (١٠٠-١٠١).

ورواه ابن عبد البر في "المتمهيد" (١٥١/٧)، عن محمد بن مالك، قال: حدَّثنا عبد الله بن يونس، قال: حدَّثنا بقي بن مخلد، قال: حدَّثنا أيُّوب بن صلاح المخزومي بالرَّملة، قال: كُنَّا عند مالك إذ جاءه عراقي، فقال له... فذكره. كذا في المطبوع: "أيُّوب بن صلاح"، وهو تحريف، إنَّما هو أيُّوب بن صالح بن سلمة الحرَّاني المخزومي، وهو ضعيف، ضعَّفه ابن معين وغيره. انظر ترجمته في "اللسان" (٤٨٣/١-٤٨٤).

وبهذا يتبيَّن لك خطأ الحافظ الذهبي في قوله في "العلو" (ص ١٤١ مختصرة): "هذا ثابت عن مالك!! ومن ثمَّ خطأ كُلِّ مَنْ سَلَّمَ بما نُسِبَ إلى الإمام مالك رحمه الله، لأنَّ أسانيدَه لا تقومُ لذلك. وقد يَرُدُّ علينا أنَّ ذلك بمجموع هذه الطُّرق والأسانيد يصحُّ.

فنقول: إنَّ مثل هذه الأسانيد لا تتقوَّى، وليس عجيباً أن تتكرَّر، لأنَّ الفتنة في هذه المسألة قد انتشرت في ذاك الحين، ونُسِبَ زوراً هذا القول إلى مالك وغيره، فتناقله مجاهيلُ من النَّاس لا يُعرفون بصحيح علم، ولا توثيق، فانتشرت لشائعاتها، وإلَّا فقلَّ لي برِّبك -: أين الثُّقات من تلامذة الإمام مالك، وتلامذتهم عن مثل هذه الحادثة وهذا القول؟! وفي الباب ممَّا رُوِيَ بنحوه:

١. قول أم سلمة: رواه اللالكائي (٦٦٣)، والصَّابوني في "عقيدة السَّلف" (١١٠/١)، وابن قدامة في "العلو" (٨٢)، وفي إسناده: محمد بن أشرس، وهو متَّهم في الحديث، وقد تركه غير واحد، وقال شيخ الإسلام في "الفتاوى" (٣٦٥/٥): وقد رُوِيَ هذا الجواب عن أم سلمة رضي الله عنها موقوفاً ومرفوعاً، ولكن ليس إسناده ممَّا يُعتمد عليه.

٢. قول ربيعة شيخ الإمام مالك: رواه اللالكائي (٦٦٥)، والبيهقي (ص ٤٠٨-٤٠٩)، وابن قدامة في "العلو" (٩٠)... بأسانيد لا تصحُّ. وعلى أيِّ فالقضية تبقى رأياً من عالم، غير ملزمٍ للنَّاس، ولا قاطعٍ للجدل والفهم، ولا

محدّد لفهم واحد ، بل لكلّ مُتّسع فيما يرى ... والله أعلم " . انظر : مجموعة رسائل محمد نسيب الرفاعي ، حسان عبد المنان ، (ص ٢٨-٢٩) ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .

فهذه هي أقوال علماء الأئمة قد أجمعت على أنّ السلف الصّالح لم يفسّروا شيئاً من نصوص الصّفات ، ولم يصفّوا ولم يفسّروا ، ولكنّ أفتوا بما في الكتاب والسنة ثمّ سكّتوا ، وقالوا : كلّ ما وصف الله به نفسه في كتابه ، فتفسيره قراءته والشكوت عنه ، ليس لأحد أن يفسّره إلا الله ورسوله . والحاصل أنّ السلف والخلف مؤوّلون لإجماعهم على صرّف اللفظ عن ظاهره ، ولكنّ تأويل السلف إجماعيّ ، فجمهور علماء السلف لم يتعرّضوا لتأويلها أصلاً ، فلو كان تأويلها حتماً ، لبادروا إليه ، فعلم قطعاً أنّ قراءتها وإمرارها على ما جاءت هو الحقّ ، لا تفسير لها غير ذلك ، فنؤمن بذلك ، ونسكت اقتداءً بالسلف ، معتقدين أنّها صفات لله - تعالى - استأثر الله بعلم حقائقها ... وقد استوعبت ذلك كلّهُ في رسالتي لدرجة الماجستير ، وكانت بعنوان : " التّفويض في صفات الله تعالى بين السلف والخلف "

ومع ذلك كلّهُ وغيره الكثير من أقوال العلماء الذين أكّدوا على أنّ منهج السلف قام على تفويض الكيف والمعنى ، إلّا أنّ من يدعون السلفيّة أشاحوا بوجههم عن الحقّ مع بياضه ونصاعته ، وأغرقوا أنفسهم في بحار التشبيه ، والعياذ بالله تعالى ... حتى بلغ بهم الأمر إلى التّماهي ...

[١٥] : في حديثه عن أقسام التّوحيد !!! اتّهم المدعو : صالح الفوزان الأشاعرة بأنّهم يحدّثون توحيد الأسماء والصفّات ، فقال : " والقسم الثّاني : - وهو توحيد الألوهيّة - جحدّه أكثر الخلق ، وهو الذي بعث الله رسله وأنزل كتبه بالدعوة إليه ، وقد جحدّه المشركون قديماً وحديثاً ، وجحدوهم له يتمثّل بعبادة الأشجار ، والأحجار ، والأصنام ، والقبور ، والأضرحة ، وعبادة مشايخ الصّوفيّة باعتقاد النّفع والخير فيهم من دون الله - عزّ وجلّ - ممّن ينتسبون إلى الإسلام زوراً وبهتاناً . والقسم الثّالث - وهو توحيد الأسماء والصفّات ، ويعني إثبات ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله من صفات الكمال ، ونفي ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله من صفات النّقص على حدّ قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] . وهذا القسم قد جحدّه الجهميّة وتلاميذهم من المعتزلة والأشاعرة ، وهو في الحقيقة داخل في توحيد الرّبوبيّة ، لكن لما كثر منكروه وروّجوا الشّبه حوله ؛ أفرد البحث ، وجعل قسماً مستقلاً ، وألّف فيه المؤلّفات الكثيرة ؛ فألّف الإمام أحمد ردّه المشهور على الجهميّة ، وألّف ابنه عبد الله كتاب (السّنة) ، وألّف عبد العزيز الكناني كتاب (الحيدة) في الرّدّ على بشر - المريسي - ، وألّف أبو عبد الله المروزي كتاب (السّنة) ، وألّف عثمان بن سعيد كتاب (الرّدّ على بشر المريسي) ، وألّف إمام الأئمة

محمد بن خزيمة كتاب (التوحيد)، وألف غير هؤلاء كشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الرُّدود على هؤلاء ومن جاء بعدهم وسار على نهجهم؛ فله الحمد والمِنَّة على بيان الحقِّ ودحض الباطل". انظر: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد (ص ١٤٢).

قلت: أمّا عن كلام الفوزان عن كتاب "الردّ على الجهميّة والزنادقة" ونسبته للإمام أحمد، فإنّ هذا الكتاب مُفترى على الإمام، ومكذوبٌ عليه، كتبه ونسبه له من لا يستحي من الله ولا من عباد الله... ومّا جاء في الكتاب من الباطل: "لما سمع موسى كلام ربّه، قال: يا ربّ هذا الذي سمعته هو كلامك؟ قال: نعم يا موسى هو كلامي، إنّها كلمتك على قدر ما يطيق بدنك، ولو كلمتك بأكثر من ذلك لمتّ. قال: فلما رجع موسى إلى قومه قالوا له: صِفْ لنا كلام ربِّك؟!!! قال: سبحان الله، وهل أستطيع أن أصفه لكم؟! قالوا: فشبهه. قال: هل سمعتم أصوات الصّواعق التي تُقبل في أحلى حلاوة سمعتموها، فكأنّه مثله". انظر: الرد على الجهمية والزنادقة (ص ١٣٧).

أرأيتم كيف نسب الصّوت إلى الله تعالى، مع أنّ الصّوت لم تأت إضافته إلى الله تعالى في حديث صحيح، ثمّ كيف شبه صوت الله تعالى بصوت الصّواعق التي تُقبل في أحلى حلاوة سمعتموها...!!!

وعن نسبة الكتاب للإمام أحمد قال الإمام الذهبي: "... لا كرسالة الإصطخري، ولا كالردّ على الجهميّة الموضوع على أبي عبد الله، فإنّ الرّجل كان تقيّاً ورِعاً، لا يتفوّه بمثل ذلك". انظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٨٦-٢٨٧).

وقال محقّق "سير أعلام النبلاء": "يرى الذهبي المؤلّف أنّ كتاب "الردّ على الجهميّة" موضوع على الامام أحمد. وقد شكك أيضاً في نسبة هذا الكتاب إلى الامام أحمد بعض المعاصرين في تعليقه على "الاختلاف في اللفظ والردّ على الجهميّة" لابن قتيبة. ومستنده أنّ في السند إليه مجهولاً، فقد رواه أبو بكر غلام الخلال، عن الخلال، عن الخضر بن المثنى، عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه... والخضر بن المثنى هذا مجهول، والرواية عن مجهول مقدوخ فيها، مطعون في سندها. وفيه ما يخالف ما كان عليه السلف من معتقد، ولا يتسق مع ما جاء عن الإمام في غيره ممّا صحّ عنه، وهذا هو الذي دعا الذهبي هنا إلى نفي نسبته إلى الامام أحمد، ومع ذلك فإنّ غير واحد من العلماء قد صحّحوا نسبة هذا الكتاب إليه، ونقلوا عنه، وأفادوا منه، منهم القاضي أبو يعلى، وأبو الوفاء بن عقيل، والبيهقي، وابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وتوجد من الكتاب نسخة خطيّة في ظاهرية دمشق، ضمن مجموع رقم (١١٦)، وهي تشتمل على نصّ "الردّ على الجهميّة" فقط، وهو نصف الكتاب، وعن هذا الأصل نشر الكتاب في الشّام، بتحقيق الأستاذ محمد فهر الشّقة. وممّا يؤكّد أنّ هذا الكتاب ليس للإمام أحمد: أنّنا لا نجد له ذكراً لدى أقرب النّاس إلى الامام أحمد بن حنبل ممّن عاصروه وجالسوه، أو أتوا بعده مباشرة وكتبوا في الموضوع

ذاته ، كالإمام البخاري (٢٥٦هـ) ، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢٧٦هـ) ، وأبي سعيد الدارمي (٢٨٠هـ) . والإمام أبو الحسن الأشعري قد ذكر عقيدة الامام أحمد في كتابه : " مقالات الإسلاميين " ، ولكنه لم يشر- إلى هذا الكتاب مطلقاً ، ولم يستفد منه شيئاً " . انظر : هامش سير أعلام النبلاء (١١/ ٢٨٧) .

أمّا بقية الكتب التي ذكرها الفوزان ، فسيكون الحديث عنها وعن غيرها من الكتب المعنونة بـ " السنة " في دراسة مستقلة ضمن كتاب ضخّم ، لإطلاع الجميع وإخبارهم في أيّ فلك يدور من يدعون السلفية ... وكذا إعلام الجميع بحقيقة السنة التي إليها ينتسبون ، وإليها يدعون ...

[١٦]: جاء في " الدرر السنية " : " وهذه الطائفة التي تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري وصفوا رب العالمين بصفات المعدوم والجماد ؛ فلقد أعظموا الفرية على الله ، وخالفوا أهل الحق من السلف والأئمة وأتباعهم ؛ وخالفوا من ينتسبون إليه ، فإنّ أبا الحسن الأشعري ، صرّح في كتابه " الإبانة " ، و " المقالات " ، بإثبات الصفات ؛ فهذه الطائفة المنحرفة عن الحق قد تجرّدت شياطينهم لصدّ الناس عن سبيل الله ، فجحدوا توحيد الله في الإلهية ، وأجازوا الشُّرك الذي لا يغفره الله !!! فجوزوا أن يعبد غيره من دونه ، وجحدوا توحيد صفاته بالتعطيل .

فالأئمة من أهل السنة وأتباعهم لهم المصنّفات المعروفة في الردّ على هذه الطائفة الكافرة !!! المعاندة !!! كشفوا فيها كلّ شبهة لهم ، وبيّنوا فيها الحق الذي دلّ عليه كتاب الله وسنة رسوله ، وما عليه سلف الأئمة وأئمّتها من كلّ إمام رواية ودراية " . انظر : الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٣/ ٢٠٦-٢٠٧) .

فعلماء نجد الأعلام !!! يُصرّحون بتكفير الأشاعرة ، وبتكفيرهم لهم تكفير للسواد الأعظم من علماء الأئمة ... أمّا عن حديثهم عن كتاب " الإبانة " ... فكتاب " الإبانة " كتابٌ لعبت به الأيدي الأثيمة العابثة ، وقد استوعب المسألة بالدليل الأستاذ وهبي غاوجي الألباني في رسالته الطيبة : " نظرة علمية في نسبة كتاب الإبانة جميعه إلى الإمام أبي الحسن " ، حيث دلّل وأثبت بأنّ قسماً لا يُستهان به من " الإبانة " لا يصحّ نسبته للإمام الأشعري ...

[١٧]: جاء في مجموع رسائل ابن عثيمين : " سئل فضيلة الشيخ : عمّا يتعلّمه طلبة المدارس في بعض البلاد الإسلامية من أنّ مذهب أهل السنة هو " الإيذان بأسماء الله - تعالى - ، وصفاته ، من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل " . وهل تقسيم أهل السنة إلى قسمين : مدرسة ابن تيمية وتلاميذه ، ومدرسة الأشاعرة والماتريدية تقسيم صحيح ؟ وما موقف المسلم من العلماء المتولين ؟ فأجاب بقوله : لا شك أنّ ما يتعلّمه الطلبة في المدارس من أنّ مذهب أهل السنة هو : (الإيمان بأسماء الله - تعالى - ، وصفاته ، من غير تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكييف ، ولا تمثيل) ، هو المطابق للواقع بالنسبة لمذهب أهل السنة ، كما تشهد بذلك كتبهم المطوّلة والمختصرة ،

وهو الحق الموافق لما جاء في الكتاب والسنة، وأقوال السلف، وهو مقتضى النظر الصحيح، والعقل الصريح، ولسنا بصدد سرد أفراد الأدلة في ذلك، لعدم طلبه في السؤال، وإننا نجيب على ما طلب وهو تقسيم أهل السنة إلى طائفتين في مدرستين: إحداهما: مدرسة ابن تيمية وتلاميذه، المانعين لصرف النصوص عن ظواهرها. الثانية: مدرسة الأشاعرة والماتريدية، الموجبين لصرفها عن ظواهرها في أسماء الله وصفاته.

فنقول: من المعلوم أن بين هاتين المدرستين اختلافاً بيّناً في المنهاج فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، فالمدرسة الأولى يقرّر معلّموها وجوب إبقاء النصوص على ظواهرها فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، مع نفي ما يجب نفيه عن الله - تعالى -، من التمثيل أو التكييف، والمدرسة الثانية يقرّر معلّموها وجوب صرف النصوص عن ظواهرها فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته. وهذان المنهاجان متغايران تماماً، ويظهر تباينهما بالمثال التالي: قال الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]. وقال فيها حكاة عن معاتبه إبليس حين أبى أن يسجد لآدم بأمر الله: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَدْيٍ﴾ [ص: ٧٥]. فقد اختلف معلّمو المدرستين في المراد باليدين اللتين أثبتها الله تعالى لنفسه، فقال أهل المدرسة الأولى: يجب إبقاء معناهما على ظاهره، وإثبات يدين حقيقيّين لله تعالى!!! على وجه يليق به. وقال أهل المدرسة الثانية: يجب صرف معناهما عن ظاهره، ويجرم إثبات يدين حقيقيّين لله تعالى!!! ثم اختلفوا في المراد بهما هل هو القوة، أو النعمة. وبهذا المثال يتبيّن أنّ مناهجي أهل المدرستين مختلفان متغايران، ولا يمكن بعد هذا التباين أن يجتمعا في وصف واحد، هو "أهل السنة". إذن فلا بد أن يختص وصف أهل السنة بأحدهما دون الآخر، فلنحكم بينهما بالعدل، ولنعرضهما على ميزان القسط وهو كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكلام الصحابة، والتابعين لهم بإحسان من سلف الأمة وأئمتّها. وليس في هذا الميزان ما يدلّ بأي وجه من وجوه الدلالة، المطابقة، أو التضمّن، أو الالتزام صريحاً أو إشارة على ما ذهب إليه أهل المدرسة الثانية، بل في هذا الميزان ما يدلّ دلالة صريحة، أو ظاهرة، أو إشاريّة على ما ذهب إليه أهل المدرسة الأولى، وعلى هذا فيتعيّن أن يكون وصف أهل السنة خاصّاً بهم لا يشاركهم فيه أهل المدرسة الثانية؛ لأنّ الحكم بمشاركتهم إيّاهم جور، وجمع بين الضدين، والجور ممتنع شرعاً، والجمع بين الضدين ممتنع عقلاً". انظر: مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين (١/ ١١٥-١١٧).

وحتى يتضح لك الأمر جليّاً أيّها القارئ الكريم... سأضع بين يديك طائفة يسيرة من أقوال علماء الأمة الذين فسّروا قول الله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، لتعلم يقيناً أنّ الحق هو ما قاله الجمهور الذي خالفه العثميين وزمرته المتسلّفة...

قال الإمام الأخفش الأوسط (٢١٥هـ): "... وكذلك **﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدِ اللَّهُ مَغْلُولَةً﴾** ، كما تقول : إِنَّ لِفُلَانٍ عِنْدِي يَدًا ، أي : نِعْمَةً " . انظر : معاني القرآن ، الأخفش (١/ ٢٨٤) .

وقال الإمام الطبري (٣١٠هـ): " القول في تأويل قوله : **﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدِ اللَّهُ مَغْلُولَةً غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾** [المائدة: ٦٤] ، قال أبو جعفر : وهذا خبر من الله تعالى ذكره عن جرأة اليهود على ربهم ، ووصفهم إيّاه بما ليس من صفته ، توبيخاً لهم بذلك ، وتعريفاً منه نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قديم جهلهم واغترارهم به ، وإنكارهم جميع جميل أياديه عندهم ، وكثرة صفحه عنهم وعفوه عن عظيم إجرامهم واحتجاجاً لنبيه مُحَمَّد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأنه له نبيٌّ مبعوث ورسول مرسل : أن كانت هذه الأنباء التي أنبأهم بها كانت من خفيّ علومهم ومكنونها التي لا يعلمها إلا أحبارهم وعلماؤهم دون غيرهم من اليهود ، فضلاً عن الأمة الأمية من العرب الذين لم يقرأوا كتاباً ، ولا وَعَوْا من علوم أهل الكتاب علماً ، فأطلع الله على ذلك نبيه مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ليقرّر عندهم صدقه ، ويقطع بذلك حجّتهم .

يقول تعالى ذكره : **﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾** من بني إسرائيل **﴿اللَّهُ مَغْلُولَةً﴾** ، يعنون : أن خير الله مُمَسِّك وعطاؤه محبوس عن الاتساع عليهم ، كما قال تعالى ذكره في تأديب نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : **﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾** [الإسراء: ٢٩] ، وإنّما وصف تعالى ذكره " اليد " بذلك ، والمعنى العطاء ، لأنّ عطاء النَّاس وبذل معروفهم الغالب بأيديهم . فجرى استعمال النَّاس في وصف بعضهم بعضاً ، إذا وصفوه بـجود وكرم ، أو ببخل وشحّ وضيق ، بإضافة ما كان من ذلك من صفة الموصوف إلى يديه ، كما قال الأعشى في مدح رجل :

يَدَاكَ يَدَا مَجْدٍ فَكَفَّ مُفِيدَةً وَكَفَّ إِذَا مَا ضَنَّ بِالزَّادِ تُنْفِقُ

فأضاف ما كان صفة صاحب اليد من إنفاق وإفادة إلى " اليد " . ومثل ذلك من كلام العرب في أشعارها وأمثالها أكثر من أن يُحصى . فخاطبهم الله بما يتعارفونه ويتحاورونه بينهم في كلامهم فقال : **﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدِ اللَّهُ مَغْلُولَةً﴾** ، يعني بذلك : أنّهم قالوا : إنّ الله يبخل علينا ، ويمنعنا فضله فلا يُفْضِل ، كالمغلولة يده الذي لا يقدر أن يبسطها بعطاء ولا بذل معروف ، تعالى الله عمّا قالوا ، أعداء الله ...

قال أبو جعفر : واختلف أهل الجدل في تأويل قوله : **﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾** ، فقال بعضهم : عنى بذلك : نعمته . وقال : ذلك بمعنى : " يد الله على خلقه " ، وذلك نعمه عليهم . وقال : إنّ العرب تقول : " لك عندي يد " ، يعنون بذلك : نعمة . وقال آخرون منهم : عنى بذلك القوة . وقالوا : ذلك نظير قول الله تعالى ذكره : **﴿وَأَذْكُرْ**

عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ» [ص: ٤٥]. وقال آخرون منهم: بل "يده"، ملكه . وقال: معنى قوله: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، ملكه وخزائنه . قالوا: وذلك كقول العرب للمملوك: "هو ملك يمينه"، و"فلان بيده عقدة نكاح فلانة"، أي يملك ذلك، وكقول الله تعالى ذكره: ﴿فَقَدْ مُوا بَيْنَ يَدَيَّ نَجُواكُمْ صَدَقَةٌ﴾ [المجادلة: ١٢]. وقال آخرون منهم: بل "يد الله" صفة من صفاته، هي يد، غير أنها ليست بجارحة كجوارح بني آدم . قالوا: وذلك أن الله تعالى ذكره أخبر عن خصوصه آدم بما خصّه به من خلقه إِيَّاه بيده ... انظر: جامع البيان في تأويل القرآن (١٠/ ٤٥٠-٤٥٤ باختصار)، وللاستزادة انظر: تفسير التستري (ص ٥٨)، معاني القرآن وإعرابه، الزّجاج (٢/ ١٨٩-١٩٠)، بحر العلوم (١/ ٤٢٧)، تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/ ١٣٢)، الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه (٣/ ١٧٩٩-١٨٠١)، تفسير الماوردي (النكت والعيون)، (٢/ ٥١-٥٢)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٢/ ٢٠٧)، تفسير الراغب الأصفهاني (٥/ ٣٩٣)، الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (١/ ٦٨٩)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٢١٥-٢١٦)، زاد المسير في علم التفسير (١/ ٥٦٦)، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) (١٢/ ٣٩٥-٣٩٧)، تفسير القرآن (وهو اختصار لتفسير الماوردي) (١/ ٣٩٥)، الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٢٣٩)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٢/ ١٣٥)، تفسير النسفي، النسفي، (١/ ٢٧٣)، التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٢٣٨)، تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل (٢/ ٧٠-٧٢)، البحر المحيط في التفسير (٤/ ٣١٥)، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير (٣/ ١٤٦)، الباب في علوم الكتاب (٧/ ٤٢٧-٤٢٩)، غرائب القرآن و رغائب الفرقان (٢/ ٦١٤) ...

[١٨]: أخرج دكتورهم سفر حوالي الأشاعرة من أهل السُّنَّة والجماعة، وفي ذلك يقول: إِنَّ مصطلح أهل السُّنَّة وَالْجَمَاعَةِ يُطْلَق وَيُرَاد بِهِ مَعْنِيَانِ:

أ. الْمَعْنَى الْأَعْمَ: وَهُوَ مَا يُقَابِلُ الشَّيْعَةَ، فَيُقَالُ: الْمُنْتَسِبُونَ لِلْإِسْلَامِ قِسْمَانِ: أَهْلُ السُّنَّةِ وَالشَّيْعَةِ، مِثْلًا عَنْون شيخ الإسلام كِتَابَهُ فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّافِضِيِّ "منهاج السُّنَّة"، وَفِيهِ بَيِّنٌ هَذَيْنِ الْمُعْنَيْنِ، وَصَرَّحَ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الطَّوَائِفُ الْمُبْتَدِعَةُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ بِالْمَعْنَى الْأَخْصِ. وَهَذَا الْمَعْنَى يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَنْ سَوَّى الشَّيْعَةَ، كَالْأَشَاعِرَةِ، لَاسِيَّاً وَالْأَشَاعِرَةُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِمَوْضُوعِ الصَّحَابَةِ وَالْخُلَفَاءِ مُتَّفِقُونَ مَعَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهِيَ نَقْطَةُ الْإِتِّفَاقِ الْمُنْهَجِيَّةُ الْوَحِيدَةُ!!! كَمَا سَيَأْتِي.

ب. الْمَعْنَى الْأَخْصَ: وَهُوَ مَا يُقَابِلُ الْمُبْتَدِعَةَ وَأَهْلَ الْأَهْوَاءِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً، وَعَلَيْهِ كُتِبَ الْجُرْحُ وَالتَّعْدِيلُ. فَإِذَا قَالُوا عَنْ الرَّجُلِ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ أَوْ كَانَ سُنِّيًّا أَوْ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَنَحْوَهَا، فَالْمُرَادُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ إِحْدَى الطَّوَائِفِ الْبَدْعِيَّةِ كَالْخَوَارِجِ، وَالْمُعْتَزَلَةِ، وَالشَّيْعَةِ، وَلَيْسَ صَاحِبَ كَلَامٍ وَهَوِيٍّ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَدْخُلُ فِيهِ الْأَشَاعِرَةُ أَبَدًا، بَلْ هُمْ خَارِجُونَ عَنْهُ، وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ الْمُدِينِيِّ عَلَى أَنَّ مَنْ خَاضَ فِي شَيْءٍ مِنْ عِلْمِ الْكَلَامِ، لَا يُعْتَبَرُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَإِنْ أَصَابَ بِكَلَامِهِ السُّنَّةَ حَتَّى يَدْعَ الْجَدْلِيَّ وَيَسْلَمَ لِلنُّصُوصِ، فَلَمْ يَشْرُطُوا مُوَافَقَةَ السُّنَّةِ فَحَسَبَ، بَلْ

التلقّي والاستمداد مِنْهَا ، فَمَنْ تَلَقَّى مِنَ السُّنَّةِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِهَا وَإِنْ أَخْطَأَ ، وَمَنْ تَلَقَّى مِنْ غَيْرِهَا فَقَدْ أَخْطَأَ وَإِنْ وافقها فِي النَتِيجَةِ . والأشاعرة - كَمَا سَتَرَى - تَلَقَّوْا وَاسْتَمَدُّوْا مِنْ غَيْرِ السُّنَّةِ !!! وَلَمْ يوافقوها فِي النَتَائِجِ ، فَكَيْفَ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِهَا ؟!!! " . انظر : منهج الأشاعرة في العقيدة تعقيب على مقالات الصابوني (ص ١٥-١٧) .

[١٩] : وقال الدكتور سفر حوالي أيضاً : " ... قد أوضحنا فيما سبق أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ والأشاعرة فرقتان مُخْتَلِفَتَانِ ، وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ تَحْدِيدَ أَمِّهَا الْفَرْقَةُ النَّاجِيَةُ ؟ " . انظر : منهج الأشاعرة في العقيدة تعقيب على مقالات الصابوني (ص ٦٩) .

وأضاف قائلاً : " بل نحن نريدكم إيضاحاً ، فنقول : إِنَّ هَذِهِ الْعُقَائِدَ الَّتِي أَدْخَلْتُمُوهَا فِي الْإِسْلَامِ وجعلتموها عقيدة الْفَرْقَةُ النَّاجِيَةُ بزعيمكم ، هِيَ مَا كَانَ عَلَيْهِ فِلَاسِفَةُ الْيُونَانِ ومشركو الصَّابَةِ وزنادقة أَهْلِ الْكِتَابِ !!! . لَكِنْ وَرَثَتُهَا عَنْهُمْ الْجَهْمُ بن صَفْوَانَ ، وَبِشْرِ الْمَرْيَسِيِّ ، وَابْنُ كَلَّابٍ ، وَأَنْتُمْ وَرَثْتُمُوهَا عَنْ هَؤُلَاءِ ، فَهِيَ مِنْ تَرَكَةِ الْفِلَاسِفَةِ ، وَالْإِبْتِدَاعِ ، وَلَيْسَتْ مِنْ مِيرَاثِ النَّبُوَّةِ وَالْكِتَابِ .

وَمَنْ أَوْضَحَ الْأَدِلَّةَ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّنَا مَا نَزَالَ حَتَّى الْيَوْمِ نَرُدُّ عَلَيْكُمْ بِمَا أَلْفَهُ أَيْمَةُ السُّنَّةِ الْأَوَّلُونَ مِنْ كِتَابِ الرَّدُودِ عَلَى " الْجَهْمِيَّةِ " كَتَبُوهَا قَبْلَ ظُهُورِ مَذْهَبِكُمْ بِزَمَانٍ ، وَمِنْهُمْ : الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَالْبُخَارِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَالدَّارِمِيُّ ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ... فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ سَلَفَكُمْ أُولَئِكَ الثَّلَاثَةِ وَأَشْبَاهَهُمْ ، مَعَ مَا زِدْتُمْ عَلَيْهِمْ ، وَرَكِبْتُمْ مِنْ كَلَامِهِمْ مِنْ بَدْعٍ جَدِيدَةٍ !!! . انظر : منهج الأشاعرة في العقيدة تعقيب على مقالات الصابوني (ص ٧١) .

[٢٠] : قال ابن باز : " فالأشاعرة وأشباههم لا يدخلون في أهل السُّنَّةِ في إثبات الصِّفَاتِ ، لكونهم قد خالفوهم في ذلك ، وسلَكُوا غيرَ منهجهم ، وذلك يقتضي الإنكار عليهم ، وبيان خطئهم في التَّأْوِيلِ ، وَأَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ مَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي أَوَّلِ هَذِهِ التَّنْبِيهَاتِ ، كَمَا أَنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ الْأَشَاعِرَةَ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، وَإِنْ كَانُوا مِنْهُمْ فِي الْأَبْوَابِ الْآخَرَى ، حَتَّى يَعْلَمَ النَّظَرُ فِي مَذْهَبِهِمْ أَنَّهُمْ قَدْ أَخْطَأُوا فِي تَأْوِيلِ بَعْضِ الصِّفَاتِ وَخَالَفُوا أَصْحَابَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَتْبَاعَهُمْ بِإِحْسَانٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، تَحْقِيقًا لِلْحَقِّ ، وَإِنْكَارًا لِلْبَاطِلِ ، وَإِنْزَالًا لِكُلِّ مَنْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْأَشَاعِرَةَ فِي مَنْزِلَتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا " . انظر : مجموع فتاوى عبد العزيز بن باز (٣ / ٧٤) .

[٢١] : وقال ابن باز أيضاً : " وَمِنْ الْعُقَائِدِ الْمُضَادَّةِ لِلْعَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ !!! عُقَائِدُ أَهْلِ الْبَدْعِ : مِنَ الْجَهْمِيَّةِ ، وَالْمُعْتَزَلَةِ ، وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ فِي نَفْيِ صِفَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَتَعْطِيلِهِ سَبْحَانَهُ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ ، وَوَصْفِهِ عَزَّ وَجَلَّ بِصِفَةِ الْمَعْدُومَاتِ ، وَالْجَمَادَاتِ ، وَالْمُسْتَحِيلَاتِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ عُلُوًّا كَبِيرًا ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِنْ نَفَى بَعْضِ الصِّفَاتِ وَأُثْبِتَ بَعْضُهَا ، كَالْأَشَاعِرَةِ ، فَإِنَّهُ يُلْزَمُهُمْ فِيهَا أَثْبُوتُهُ مِنَ الصِّفَاتِ نَظِيرَ مَا فُرِّقُوا مِنْهُ

من الصفات التي نفوها ، وتأولوا أدلتها ، فخالفوا بذلك الأدلة السمعية والعقلية ، وتناقضوا في ذلك تناقضاً بيّناً " . انظر : مجموع فتاوى عبد العزيز بن باز (٢٧ / ١) .

[٢٢] : قال المدعو : صالح الفوزان : " وبهذا يعلم أنّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لم ينفرد بقول لم يرقم عليه دليل من الكتاب والسنة ، ولم يقل به أحد من الأئمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم . ومن أراد الحق في هذا فلينظر في مجموع فتاواه الكبير الذي بلغ خمسة وثلاثين مجلداً ، وطبع عدة مرّات ، ووزّع على نطاق واسع في العالم الإسلامي ، ولا يصدق ما أشاعه عنه المغرضون ، فإنّ قول الخصم غير مقبول على خصمه ، وإنّما يرجع إلى كلام الشخص نفسه ، ويحكم عليه بموجه ، واليوم والحمد لله كتب شيخ الإسلام وفتاواه قد انتشرت واشتهرت ، وهي تدحض ما افتراه عليه خصومه من الأكاذيب ، ومن رجع إلى هذه المؤلفات القيّمة ، أدرك أنّه مفترئ عليه ، ووجد في هذه المؤلفات العلم الغزير الموروث عن النبي صلّى الله عليه وسلّم ، ولا يسع المنصف الخالي من التعصّب الأعمى إلّا أن يقرّ له بالعلم والفضل .

قالوا : إنّهُ أفتى بفتاوى تخالف فتاوى الأئمة أهل السنة والجماعة ، وهذا من الكذب على شيخ الإسلام ابن تيمية ، فهو لم ينفرد بقول يخالف به الأئمة جميعاً ، سواء الأئمة الأربعة أو أئمة السلف الذين هم قبل الأربعة ، كما سبق بيانه ، فلم يقل قولاً إلّا وله سلف فيه من الأئمة ، وأهل السنة والجماعة ، اللهم إلّا أن يريد هذا القائل بأهل السنة والجماعة جماعة الأشاعرة والماتريدية - فهذا اصطلاح خاطئ ؛ لأنّ المراد بأهل السنة والجماعة حقّاً من كان على طريقة الرسول صلّى الله عليه وسلّم وأصحابه ، وهم الفرقة الناجية ، وهذا الوصف لا ينطبق إلّا على الصحابة والتابعين ومن سار على نهجهم واتباع طريقهم ، والأشاعرة والماتريدية خالفوا الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة في كثير من المسائل الاعتقادية وأصول الدين !!! فلم يستحقوا أن يلقّبوا بأهل السنة والجماعة ، وهؤلاء لم يخالفهم شيخ الإسلام ابن تيمية وحده ، بل خالفهم عامة الأئمة والعلماء الذين ساروا على نهج السلف " . انظر : من مشاهير المجددين في الإسلام (ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب) (ص ٣٢) .

[٢٣] : قال المدعو : محمّد حامد الفقهي ، في تحقيقه لكتاب : " فتح المجيد " : " ... فإنّ جهنم بن صفوان ومن تبعه يزعمون أنّها لا تدلّ على صفة قائمة بالله تعالى ، وتبعهم على ذلك طوائف من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم . فلهذا كفّهم كثيرون من أهل السنة !!! قال العلامة ابن القيم - رحمه الله تعالى - :

ولقد تقلّد كفرهم خمسون في عشر من العلماء في البلدان

واللالكائي الإمام حكاه عند هم بلاه قبله الطبراني

فإن هؤلاء الجهميّة ومن وافقهم على التّعطيل جحدوا ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله " . انظر : هامش كتاب فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (ص ٤٠١) .

[٢٤] : قال ابن عثيمين : " فإذا سئلنا : من أهل السنّة والجماعة ؟ فنقول : هم المتمسكون بالإسلام المحض ، الخالص عن الشّوب . وهذا التعريف من شيخ الإسلام ابن تيمية يقتضي أنّ الأشاعرة والماتريديّة ونحوهم ليسوا من أهل السنّة والجماعة ، لأنّ تمسّكهم مشوبّ بما أدخلوا فيه من البدع . وهذا هو الصّحيح ، أنّه لا يعدّ الأشاعرة والماتريديّة فيما ذهبوا إليه في أسماء الله وصفاته من أهل السنّة والجماعة .

وكيف يعدّون من أهل السنّة والجماعة في ذلك مع مخالفتهم لأهل السنّة والجماعة ؟ ! لأنّه يقال : إمّا أن يكون الحقّ فيما ذهب إليه هؤلاء الأشاعرة والماتريديّة ، أو الحقّ فيما ذهب إليه السلف !!! ومن المعلوم أنّ الحقّ فيما ذهب إليه السلف ، لأنّ السلف هنا هم الصّحابة والتّابعون وأئمّة الهدى من بعدهم ، فإذا كان الحقّ فيما ذهب إليه السلف ، وهؤلاء يخالفونهم ، صاروا ليسوا من أهل السنّة والجماعة في ذلك . انظر : مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمّد بن صالح العثيمين (٦٨٥ / ٨ - ٦٨٦) .

[٢٥] : قال ابن باز في جوابه على سؤال : هل الأشاعرة من أهل السنّة ، أرجو التّوضيح ؟ تحت عنوان : " بيان طائفة الأشاعرة " : ج : الأشاعرة عندهم أشياء خالفوا فيها أهل السنّة من تأويل بعض الصّفات ، فهم في بعض التّأويل ليسوا من أهل السنّة ؛ لأنّ أهل السنّة لا يؤولون ، وهذا غلط من الأشاعرة ومنكر ، وعندهم مخالفات غير ذلك !!! والواجب على المؤمن هو طريق أهل السنّة والجماعة ، وهو الإيثار بأسماء الله كلّها ، وصفاته الواردة في القرآن الكريم ، وهكذا الثّابتة في السنّة ، يجب الإيثار بها ، وإمرارها كما جاءت ، بلا تحريف ، ولا تعطيل ، ولا تكليف ، ولا تمثيل ، ولا تأويل ، بل يجب أن تمرّ كما جاءت ، مع الإيثار بها على الوجه اللائق بالله سبحانه وتعالى " . انظر : فتاوى نور على الدرب (١٥٦ / ٣) .

[٢٦] : في كتابه : " تأكيد المسلمات السلفيّة في نقض الفتوى الجماعيّة بأنّ الأشاعرة من الفرقة المرضيّة " ، ذكر المدعو : عبد العزيز بن رئيس الرّيس ، أسماء من اشتملت عليه كتبهم في تكفير الأشاعرة ، فقال : " العلماء الذين قرّروا !!! بأنّ الأشاعرة مبتدعة من الفرق الهالكة ، وأنّهم ليسوا من أهل السنّة " : قد نصّ غير واحد من أهل العلم على أنّ الأشاعرة مبتدعة ، ومعنى هذا أنّهم ليسوا من أهل السنّة ، وعليه فلا يكونون من الفرقة النّاجية الطّائفة المنصورة :

١ . إمام أهل السنّة الإمام أحمد : فقد بدّع الكلابيّة ، وشدّد عليهم ، وهم كالأشاعرة الأوائل ، قال الإمام ابن تيمية في " درء تعارض العقل والنقل " (٦ / ٢) : " وأمّا الحارث المحاسبي ، فكان ينتسب إلى قول ابن كلاب ، ولهذا أمر

أحمد بهجره ، وكان أحمد يحذّر عن ابن كُلاب وأتباعه " وقال في الفتاوى (١٢/٣٦٨) : والإمام أحمد بن حنبل وغيره من أئمة السُّنة كانوا يحذّرون عن هذا الأصل الذي أحدثه ابن كُلاب ويحذّرون عن أصحابه . وهذا هو سبب تحذير الإمام أحمد عن الحارث المحاسبي ونحوه من الكُلابيّة .

وقال في كتابه : " الاستقامة " (١/١٠٥) : والكُلابيّة هم مشايخ الأشعريّة ، فإنَّ أبا الحسن الأشعري إنَّما اقتدى بطريقة أبي محمَّد بن كُلاب ، وابن كُلاب كان أقرب إلى السَّلف زمنًا وطريقة ، وقد جمع أبو بكر بن فورك شيخ القشيري كلام ابن كُلاب والأشعري ، ويبيِّن اتفاقهما في الأصول ، ولكن لم يكن كلام أبي عبد الرَّحمن السَّلمي قد انتشر بعد ، فإنَّه انتشر في أثناء المائة الرَّابعة ، ممَّا ظهرت كتب القاضي أبي بكر بن الباقلاني ونحوه ١هـ .

وقال كما في الفتاوى : (١٢/١٧٨) : وأمَّا قوله : وقوم نحوا إلى أنَّه - أي القرآن - قديم لا بصوت ولا حرف إلَّا معنى قائم بذات الله ، وهم الأشعريّة ، فهذا صحيح ، ولكن هذا القول أوَّل من قاله في الإسلام عبدالله بن كُلاب ، فإنَّ السَّلف والأئمة كانوا يثبتون لله تعالى ما يقوم به من الصِّفات والأفعال المتعلِّقة بمشيئته وقدرته ، والجهميَّة تنكر هذا وهذا ، فوافق ابن كُلاب السَّلف على القول بقيام الصِّفات القديمة ، وأنكر أن يقوم به شيء يتعلَّق بمشيئته وقدرته ، وجاء أبو الحسن الأشعري بعده وكان تلميذاً لأبي علي الجبائي المعتزلي ثمَّ إنَّه رجع عن مقالة المعتزلة ، ويبيِّن تناقضهم في مواضع كثيرة ، وبالغ في مخالفتهم في مسائل القدر ، والإيمان ، والوعد والوعيد ، حتى نسبوه بذلك إلى قول المرجئة والجبريّة والواقفة ، وسلك في الصِّفات طريقة ابن كُلاب ، وهذا القول في القرآن هو قول ابن كُلاب في الأصل ، وهو قول من اتَّبعه كالأشعري وغيره ١هـ . وقال كما في الفتاوى (١٧/١٤٩) : كالكُلابيّة ومن اتَّبعهم من الأشعريّة وغيرهم ١هـ .

وقال الإمام أبو بكر ابن خزيمة كما في " سير أعلام النبلاء " : (١٤/٣٨٠) ممَّا قال له أبو علي الثَّقفي : " ما الذي أنكرت أيُّها الأستاذ من مذاهبنا حتى نرجع عنه ؟ قال : ميلكم إلى مذهب الكُلابيّة ، فقد كان أحمد بن حنبل من أشدَّ النَّاس على عبد الله بن سعيد بن كُلاب ، وعلى أصحابه مثل الحارث وغيره ١هـ .

فكيف لو أدرك من جاء بعدهم من الأشاعرة الذين ازدادوا سوءاً إلى أشاعرة زماننا الذين تبيع فيهم هؤلاء المفتون ، وطار بفتواهم إذاعة ونشراً موقع الإسلام اليوم تحت نظر ورعاية من مشرفه سلمان العودة ، فإنَّ الأشاعرة كلِّها تأخروا زادوا بعداً عن السُّنة ، قال الإمام ابن تيمية في شرح الأصفهانيَّة : (ص ١٠٧-١٠٨) : " فإنَّ كثيراً من متأخري أصحاب الأشعري خرجوا عن قوله إلى قول المعتزلة أو الجهميّة أو الفلاسفة " ، وقال في الدَّرء : (٧/٩٧) : " وهذا الكلام في الأصل - أي تقديم العقل على النقل - هو من قول الجهميّة المعتزلة وأمثالهم ، وليس من قول الأشعري

وأئمة أصحابه ، وإنما تلقاه عن المعتزلة متأخرو الأشعرية ، لما مالوا إلى نوع التجهُّم بل الفلسفة ، وفارقوا قول الأشعري وأئمة أصحابه الذين لم يكونوا يقرُّون بمخالفة النقل للعقل ، بل انتصبوا لإقامة أدلة عقلية توافق السَّمع ، ولهذا أثبت الأشعري الصفات الخبرية بالسَّمع ، وأثبت بالعقل الصفات العقلية التي تعلم بالعقل والسَّمع ، فلم يثبت بالعقل ما جعله معاضداً للسَّمع ، بل ما جعله معاضداً له ، وأثبت بالسَّمع ما عجز عنه العقل ١.هـ

٢ . الإمام أبو نصر السَّجزي : إذ وصف الأشاعرة بأنهم متكلمون ، وفرقة محدثة ، وأنهم أشدُّ ضرراً من المعتزلة ، فقال : " فكلُّ مدَّعٍ للسُّنَّة يجب أن يطالب بالنقل الصحيح بما يقوله ، فإن أتى بذلك علم صدقه ، وقبل قوله ، وإن لم يتمكَّن من نقل ما يقوله عن السَّلف ، علَّم أنَّه محدث زائغ ، وأنَّه لا يستحقُّ أن يصغى إليه أو يناظر في قوله ، وخصوصاً المتكلمون معلومٌ منهم أجمع اجتناب النقل والقول به بل تمحيصهم لأهله ظاهر ، ونفورهم عنهم بين ، وكتبهم عارية عن إسناد ، بل يقولون : قال الأشعري ، وقال ابن كُلاب ، وقال القلانسي ، وقال الجبائي ... ومعلوم أنَّ القائل بما ثبت من طريق النقل الصحيح عن الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لا يسمَّى محدثاً بل يسمَّى سُنِّيًّا متبعاً ، وأنَّ من قال في نفسه قولاً وزعم أنَّه مقتضى عقله ، وأنَّ الحديث المخالف له لا ينبغي أن يلتفت إليه ، لكونه من أخبار الآحاد ، وهي لا توجب علماً ، وعقله موجب للعلم يستحقُّ أن يسمَّى محدثاً مبتدعاً ، مخالفاً ، ومن كان له أدنى تحصيل أمكنه أن يفرِّق بيننا وبين مخالفينا بتأمُّل هذا الفصل في أوَّل وهلة ، ويعلم أنَّ أهل السُّنَّة نحن دونهم ، وأنَّ المبتدعة خصومنا دوننا " . انظر : الرَّدُّ على من أنكر الحرف والصَّوت (ص ١٠٠-١٠١) .

ثمَّ قال (ص ٢٢٢-٢٢٣) : " ثمَّ يلي أهل السُّنَّة بعد هؤلاء ؛ بقوم يدَّعون أنَّهم من أهل الاتِّباع ، وضررهم أكثر من ضرر المعتزلة وغيرهم ، وهم : أبو محمَّد بن كُلاب ، وأبو العبَّاس القلانسي ، وأبو الحسن الأشعري ... وفي وقتنا : أبو بكر الباقلاني ببغداد ، وأبو إسحاق الإسفرائيني ، وأبو بكر بن فورك بخراسان ، فهؤلاء يردُّون على المعتزلة بعض أقاويلهم ، ويردُّون على أهل الأثر أكثر مما ردُّوه على المعتزلة - ثمَّ قال : وكلَّهم أئمة ضلالة !!! يدعون النَّاس إلى مخالفة السُّنَّة ، وترك الحديث " ، وبيَّن - رحمه الله - وجه كونهم أشدَّ من المعتزلة ، فقال (ص ١٧٧-١٧٨) : " لأنَّ المعتزلة قد أظهرت مذهبها ، ولم تستقف ، ولم تمُتَّوه . بل قالت : إنَّ الله بذاته في كلِّ مكان ، وإنَّه غير مرئي ، وإنَّه لا سمع له ، ولا بصر ، ولا علم ، ولا قدرة ، ولا قوَّة ... فعرف أكثر المسلمين مذهبهم وتجنَّبوهم وعدُّوهم أعداء . والكَلابية ، والأشعرية قد أظهروا الرَّدَّ على المعتزلة ، والدَّبَّ عن السُّنَّة وأهلها ، وقالوا في القرآن وسائر الصفات ما ذكرنا بعضه ١.هـ .

وقال في كتاب " تحريم النَّظَر في كتب الكلام " (ص ٤٢) : " وقال أحمد بن إسحاق المالكي : أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا هم أهل الكلام ، فكلُّ متكلم من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري ، لا تُقبل له شهادة !!! ويُهجر ، ويؤدَّب على بدعته ، فإن تَمادى عليها استُتيب منها " ١.هـ

٣. الإمام محمد بن أحمد بن خويز منداد المصري المالكي - رحمه الله - : فقد روى عنه ابن عبد البرّ في " جامع بيان العلم وفضله " (٩٦/٢) : " أنه قال في كتاب الشَّهادات في تأويل قول مالك : لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء ، قال : أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام ، فكلُّ متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعري ، ولا تُقبل له شهادة في الإسلام أبداً !!! ويُهجر ، ويؤدَّب على بدعته ، فإن تَمادى عليها استُتيب منها .

٤. ابن قدامة - رحمه الله - : فقد نصَّ على أنَّهم مبتدعة ، فقال في كتاب المناظرة في القرآن (ص ٣٥) : " ولا نعرف في أهل البدع طائفة يكتُمون مقالتهم ، ولا يتجاسرون على إظهارها إلا الزنادقة والأشعرية " ١.هـ

٥. أبو حامد الإسفرائني : قال ابن تيمية في " درة التَّعارض " (٩٦/٢) : قال الشَّيخ أبو الحسن : وكان الشَّيخ أبو حامد الإسفرائني شديد الإنكار على الباقلاني وأصحاب الكلام ، قال : وليرى الأئمة الشَّافعية يأنفون ويستكفون أن يُنسبوا إلى الأشعري ، ويتبرَّؤن ممَّا بنى الأشعري مذهبه عليه ، وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحُوم حواليه ، على ما سمعت عدَّة من المشايخ والأئمة ، منهم : الحافظ المؤتمن بن أحمد بن علي السَّاجي ، يقولون : سمعنا جماعة من المشايخ الثَّقَات قالوا : كان الشَّيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفرائني إمام الأئمة الذي طبق الأرض علماً وأصحاباً إذا سعى إلى الجمعة من قطعة الكرج إلى جامع المنصور يدخل الرِّباط المعروف بالزوزي المحاذي للجامع ، ويقبل على من حضر ويقول اشهدوا عليَّ بأنَّ القرآن كلام الله غير مخلوق ، كما قاله الإمام ابن حنبل لا كما يقوله الباقلاني ، وتكرر ذلك منه جمعات ، فقليل له في ذلك ، فقال حتى ينتشر - في النَّاس ، وفي أهل الصَّلاح ، ويشيع الخبر في أهل البلاد أنِّي بريء ممَّا هم عليه - يعني الأشعرية - ويريء من مذهب أبي بكر بن الباقلاني ، فإن جماعة من المتفكِّهة الغُرباء يدخلون على الباقلاني خفية ، ويقرؤون عليه ، فيفتنون بمذهبه ، فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالة ، فيظنُّ ظانُّ أنَّهم مَيَّيَّ تعلَّموه قبله وأنا ما قلته ، وأنا بريء من مذهب الباقلاني وعقيدته .

قال الشَّيخ أبو الحسن الكرجي : وسمعت شَيْخي الإمام أبا منصور الفقيه الأصبهاني ، يقول : سمعت شَيْخنا الأمام أبا بكر الزاذقاني ، يقول : كنت في درس الشَّيخ أبي حامد الإسفرائني ، وكان ينهي أصحابه عن الكلام وعن

الدُّخُول على الباقلاني ، فبلغه أن نفرًا من أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام ، فظنَّ أنَّي معهم ومنهم ، وذكر قصَّة قال في آخرها : إنَّ الشَّيخ أبا حامد قال لي : يا بُني ، قد بلغني أنَّك تدخل على هذا الرَّجل - يعني الباقلاني - فإيَّاك وإيَّاه فإنَّه مبتدع ؛ يدعو النَّاس إلى الضَّلالة ، وإلَّا فلا تحضر مجلسي ، فقلت : أنا عائد بالله ممَّا قيل وتائب إليه ، واشهدوا عليَّ أنَّي لا أدخل إليه . قال الشَّيخ أبو الحسن : وسمعت الفقيه الإمام أبا منصور سعد بن علي العجلي ، يقول : سمعت عدَّة من المشايخ والأئمَّة ببغداد أظنُّ الشَّيخ أبا إسحاق الشَّيرازي أحدهم ، قالوا : كان أبو بكر الباقلاني يخرج إلى الحمام متبرِّعاً خوفاً من الشَّيخ أبي حامد الإسفرايني ، قال أبو الحسن : ومعروف شدَّة الشَّيخ أبي حامد على أهل الكلام حتى ميَّز أصول فقه الشَّافعي من أصول الأشعري ، وعلَّقه عنه أبو بكر الزاذقاني ، وهو عندي ، وبه اقتدى الشَّيخ أبو إسحاق الشَّيرازي في كتابيه : " اللمع " ، و " التَّبصرة " ، حتى لو وافق قول الأشعري وجهاً لأصحابنا ميَّزه ، وقال : هو قول بعض أصحابنا ، وبه قالت الأشعرية ، ولم يعدَّهم من أصحاب الشَّافعي استنكفوا منهم ، ومن مذهبه في أصول الفقه فضلاً عن أصول الدِّين . قلت : هذا المنقول عن الشَّيخ أبي حامد وأمثاله من أئمَّة أصحاب الشَّافعي ، أصحاب الوجوه ، معروف في كتبهم المصنَّفة في أصول الفقه وغيرها ، وقد ذكر الشَّيخ أبو حامد ، والقاضي أبو الطَّيِّب ، وأبو إسحاق الشَّيرازي ، وغير واحد بينوا مخالفة الشَّافعي وغيره من الأئمَّة لقول ابن كُلاب والأشعري في مسألة الكلام التي امتاز بها ابن كُلاب والأشعري عن غيرهما ، وإلَّا فسائر المسائل ليس لابن كُلاب والأشعري بها اختصاص ١٠هـ .

٦ . أبو إسماعيل عبد الله بن محمَّد الأنصاري :

ذكر السُّبكي في طبقاته : (٢٧٢ / ٤) أنَّه ذكر في كتابه " ذم الكلام " أنَّه كان يلعن أبا الحسن الأشعري ، وأنَّه ترك الرواية عن شيخه القاضي أبي بكر الحيري لكونه أشعرياً ١١هـ .

وقال ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى : (٣٥٤ / ١٤) : كأبي إسماعيل الأنصاري الهروي صاحب كتاب " ذم الكلام " ، فإنَّه من المبالغين في ذم الجهميَّة لنفيهم الصِّفات ، وله كتاب : " تكفير الجهميَّة " ، ويبالغ في ذم الأشعرية ، مع أنَّهم من أقرب هذه الطوائف إلى السُّنَّة والحديث !!! وربَّما كان يلعنهم !!! وقد قال له بعض النَّاس بحضرة نظام الملك : أتلعن الأشعرية ؟ فقال : ألعن من يقول ليس في السَّموات إله ، ولا في المصحف قرآن ، ولا في القبر نبي ، وقام من عنده مغضباً ١٢هـ .

٧ . محمَّد بن عبد الملك بن محمَّد بن عمر بن محمَّد الكرجي أبو الحسن الشَّافعي .

تقدّم نقل ابن تيمية كلامه عن الأشعرية ، وقد نقل له السبكي في طبقاته : (١٤٤ / ٦) أبياتاً في ذمّ الأشعرية ، فقال - رحمه الله - :

وخبثُ مقال الأشعري تحنُّثُ
يزين هذا الأشعري مقالـــــــــــــــــه
فينفي تفاصيلاً ويثبت جملة
يؤول آيات الصفات برأيه
ويجزم بالتأويل من سنن الهدى
٨ . القحطاني في نونية الرائعة !!! إذ قال :

يا أشعرية يا أســـــــــــــــــافة الورى
أنّي لأبغضكم وأبغض حزبكم
لو كنت أعمى المقلتين لسرّنتى
وقال :

يا أشعرية يا جميع من ادّعى
جاءتكم سنّة مأمونة

٩ . الإمام ابن تيمية - رحمه الله - : قد بينّ أنّهم مبتدعة بطرق ؛ منها : أنّه نصّ على ذلك ، فقال كما في مجموع الفتاوى (٥٠ / ٢) : كما يقوله بعض المبتدعة الأشعرية من أنّ حروفه ابتداء جبرائيل أو محمّد مضاهاة منهم في نصف قولهم لمن قال : إنّ قول البشر من مشركتى العرب ، من يزعم أنّه أنشأه بفضله وقوّة نفسه اهـ . ومنها : أنّه جعلهم من المتكلمين ، وجعله لهم من المتكلمين أخرجهم من أهل السنّة إلى أهل البدع ، فقال في الدرء (١٨٣ / ٦) : وأهل الكلام من الأشعرية وغيرهم اهـ .

وفي أكثر من موضع يذكر أنّهم أقرب إلى أهل السنّة من غيرهم ، فهذا يدلّ على أنّهم ليسوا منهم ، قال في مجموع الفتاوى (٥٥ / ٦) : " وأما الأشعرية فلا يرون السيّف موافقة لأهل الحديث ، وهم في الجملة أقرب المتكلمين إلى مذهب أهل السنّة والحديث ... " .

ونقل في الدرء (٢٢١ / ٦) كلام أبي الوليد بن رشد المالكي في كتابه المسمّى بـ " الكشف عن مناهج الأدلّة " : والمثل الذي ضربه لخطورة التأويل ، ثمّ قال أبو الوليد : وهذه حال الفرق الحادثة في هذه الشريعة ، وذلك أنّ كل فرقة

منهم تأولت في الشريعة تأويلاً غير التأويل الذي تأولته الفرقة الأخرى ، وزعمت أنه الذي قصد صاحب الشرع حتى تمزق الشرع كل ممزق ، وبعد جداً عن موضوعه الأول ، ولما علم صلى الله عليه وسلم أن مثل هذا يعرض ولا بد في شريعته ، قال : ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة ، يعني بالواحدة التي سلكت ظاهر الشرع ولم تؤوله تأويلاً صرحت به للناس .

قال : وأنت إذا تأملت ما عرض في هذه الشريعة في هذا الوقت من الفساد العارض فيها من قبل التأويل ، تبين أن هذا المثال صحيح ، فأول من غير هذا الدواء الأعظم هم الخوارج ثم المعتزلة بعدهم ثم الأشعرية ثم الصوفية ثم جاء أبو حامد فطم الوادي على القرى .هـ

فأبو الوليد بن رشد يقرر أن الأشاعرة من عموم الفرق الاثنتين والسبعين الصالحة !!! وأقره الإمام ابن تيمية على هذا ، ولم يعترض عليه ، خلافاً لهؤلاء المفتين الجماعية البدعية ، ولسلمان العودة الناصر لها في موقعه .
١٠ . الإمام ابن القيم - رحمه الله - فقد نقل كلام أبي الوليد بن رشد المالكى المتقدم في كتابه المسمى بـ : " الكشف عن مآهج الأدلة " والمثل الذي ضربه لخطورة التأويل ، كما في الإعلام : (٤/ ٢٥٤) ، والصواعق المرسلة : (٢/ ٤١٧) ، وأقره ولم يخالفه مثل شيخه ابن تيمية .

١١ . الشيخ العلامة من أئمة الدعوة النجدية السلفية سليمان بن سحمان - رحمه الله - : فقد رد على السفاريني قوله في " لوامع الأنوار " : إن الأشاعرة والماتريدية من الفرقة الناجية ، كما قال هؤلاء المفتون ، فقال : " هذا مصانعة !!! من المصنف - رحمه الله تعالى - في إدخاله الأشعرية والماتريدية في أهل السنة والجماعة ، فكيف يكون من أهل السنة والجماعة من لا يثبت علو الرب سبحانه فوق سمواته ، واستواءه على عرشه ، ويقول : حروف القرآن مخلوقة ، وإن الله لا يتكلم بحرف ولا صوت ، ولا يثبت رؤية المؤمنين ربهم في الجنة بأبصارهم ، فهم يقرؤون بالرؤية ، ويفسرونها بزيادة علم يخلقه الله في قلب الرائي . ويقول : الإيمان مجرد التصديق ، وغير ذلك من أقوالهم المعروفة المخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة " . لوامع الأنوار البهية (١/ ٧٣) .

١٢ . الشيخ العلامة من أئمة الدعوة النجدية السلفية عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين - رحمه الله - : فقد رد على السفاريني قوله في لوامع الأنوار : إن الأشاعرة والماتريدية من الفرقة الناجية ، كما قال هؤلاء المفتون ، فقال : " تقسيم أهل السنة إلى ثلاث فرق فيه نظر ، فالحق الذي لا ريب فيه أن أهل السنة فرقة واحدة ، وهي الفرقة الناجية التي بينها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم حين سئل عنها بقوله : " هي الجماعة " ، وفي رواية : " من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي " ، أو " من كان على ما أنا عليه وأصحابي " . وبهذا عرف أنهم المجتمعون على ما

كان عليه النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ وأصحابه ، ولا يكونون سوى فرقة واحدة . والمؤلف نفسه يرحمه الله
لما ذكر في المقدمة هذا الحديث ، قال في النظم :

وليس هذا النصّ جزماً يعتبر في فرقة إلا على أهل الأثر
يعني بذلك : الأثرية . وبهذا عرف أنّ أهل السُّنَّة والجماعة هم فرقة واحدة الأثرية ، والله أعلم " . المصدر السابق
(٧٣/١) .

١٣ . الإمام المحدث محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - في " السلسلة الصحيحة ط (٦/٢٨٥) حيث قال : "
فإنّ ما أنا فيه من الاشتغال بالمشروع العظيم - تقريب السُّنَّة بين يدي الأُمَّة - الذي يشغلني عنه في كثير من
الأحيان ردود تنشر في رسائل وكتب ومجلاّت من بعض أعداء السُّنَّة !!! من المتمذهبة ، والأشاعرة ، والمتصوّفة ،
وغيرهم !!! ففي هذا الانشغال ما يغنيني عن الرّدّ على المحيّن النّاشئين ، فضلاً عن غيرهم . والله المستعان ، وعليه
التّكلان " ا.هـ

١٤ . الإمام الفقيه محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - : في شرحه للواسطيّة استدرك في أولها على السّفاريني لما
جعل الأشاعرة والماتريديّة من الفرقة النّاجية ، ويبيّن أنّ الفرقة النّاجية واحدة ، وهم أهل الحديث أهل السُّنَّة دون
الأشعرية والماتريديّة ، وقال (٣٧٢/٢) أيضاً : أنّ الأشاعرة والماتريديّة ونحوهم ، ليسوا من أهل السُّنَّة والجماعة ا.هـ
١٥ . شيخنا العلامة صالح الفوزان - حفظه الله - سئل : أحسن الله إليكم صاحب الفضيلة ، وهذا سائل يقول :
هل الأشاعرة والماتريديّة يعدّون من أهل السُّنَّة والجماعة ؟

الجواب : لا يعدّون ، لم يعدّهم أحد من أهل السُّنَّة والجماعة قط ، لكن هم يسمّون أنفسهم من أهل السُّنَّة ، وهم
ليس من أهل السُّنَّة ا.هـ

تنبيهات :

التّنبية الأولى : ذكر الإمام ابن تيمية في أكثر من موضع أنّ الأشاعرة أقرب !!! إلى أهل السُّنَّة ، فقال في " نقض
التّأسيس " (٨٧/٢) : " فإنّهم أقرب طوائف أهل الكلام إلى السُّنَّة والجماعة والحديث ا.هـ ، وليس معنى هذا
تزكيّتهم وأنّهم من أهل السُّنَّة ، بل معناه أنّهم خير من الجهميّة والمعتزلة على سوءهم الشّديد !!! كالقول إنّ
النّصارى أقرب إلى الإسلام من اليهود !!! فليس معنى هذا أنّ النّصارى مسلمون ، فالله الذي قال : ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ
النّاسِ عداوةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مودةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى﴾ [المائدة :
٨٢] ، قد نصّ على أنّ النّصارى كفّار ، كما قال تعالى : ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة : ٧٣] .

التَّيْبَةُ الثَّانِي : شاع في هذا الزَّمن عند كثيرين إدخال الأشاعرة في أهل السُّنَّة ، معتمدين في هذا على كلام لابن تيمية ، وهو أنَّ لأهل السُّنَّة إطلاقين : إطلاقاً عاماً ، وهو ما يقابل الرَّافضة ، وإطلاقاً خاصاً والمراد بهم أهل الحديث ، فعلى الإطلاق الأوَّل تكون الأشاعرة من أهل السُّنَّة ، وإذا أرادوا تعليل إدخال الأشاعرة في أهل السُّنَّة ، قالوا : هم أهل السُّنَّة فيما وافقوا فيه أهل السُّنَّة ، وقد وقع هؤلاء في خطئين :

الأوَّل : في فهم كلام ابن تيمية ، فإنَّه لما ذكره أراد في استعمال عامَّة النَّاس لا في استعمال الشَّرْع ، وكلام العامة لا ينبنى عليه شرع ، وإنَّما يذكره من باب الإخبار ببغض النَّاس للرَّافضة ثمَّ على فهم هؤلاء لكلام ابن تيمية تكون المعتزلة من أهل السُّنَّة !!

الثَّاني : أنَّه يلزم على تعليلهم إدخال الرَّافضة في أهل السُّنَّة فيما وافقوا فيه أهل السُّنَّة . وبعد هذا إليك نصوص الإمام ابن تيمية التي توضِّح مراده ، قال (١٥٥/٤) : " فالمقصود هنا أنَّ المشهورين من الطَّوائف بين أهل السُّنَّة والجماعة العامَّة بالبدعة ليسوا منتحلين للسُّلف ، بل أشهر الطَّوائف بالبدعة الرَّافضة حتى إنَّ العامَّة لا تعرف من شعائر البدع إلَّا الرِّفص ، والسُّنِّي في اصطلاحهم : من لا يكون رافضياً ، وذلك لأنَّهم أكثر مخالفة للأحاديث النَّبَوِّية ، ولمعاني القرآن ، وأكثر قدحاً في سلف الأُمَّة وأئمَّتها وطعناً في جمهور الأُمَّة من جميع الطَّوائف ، فلمَّا كانوا أبعد عن متابعة السُّلف ، كانوا أشهر بالبدعة " ا.هـ .

وقال في المنهاج : (٢٢١/٢) : " فلفظ أهل السُّنَّة يُراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة ، فدخل في ذلك جميع الطَّوائف إلَّا الرَّافضة ، وقد يُراد به أهل الحديث والسُّنَّة المحضة ، فلا يدخل فيه إلَّا من ثبت الصفات لله تعالى ، ويقول : إنَّ القرآن غير مخلوق ، وإنَّ الله يُرى في الآخرة ، ويثبت القدر ، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسُّنَّة . وهذا الرَّافضي يعني المصنِّف جعل أهل السُّنَّة بالاصطلاح الأوَّل ، وهو اصطلاح العامَّة كلَّ من ليس برافضي قالوا هو من أهل السُّنَّة ، ثمَّ أخذ ينقل عنهم مقالات لا يقولها إلَّا بعضهم مع تحريفه لها ، فكان في نقله من الكذب والإضطراب ما لا يخفى على ذوي الألباب ، وإذا عرف أنَّ مراده بأهل السُّنَّة السُّنَّة العامَّة " ا.هـ . وانظر شرح الواسطيَّة لشيخنا محمَّد بن عثيمين - رحمه الله - (٥٣/١) .

التَّيْبَةُ الثَّالِثُ : قال ابن تيمية في نقض التَّأسيس : (٨٧ / ٢) : ... فإنَّهم طوائف أقرب أهل الكلام إلى السُّنَّة والجماعة والحديث ، وهم يعدُّون من أهل السُّنَّة والجماعة عند النَّظر إلى مثل المعتزلة والرَّافضة وغيرهم ، بل هم أهل السُّنَّة والجماعة في البلاد التي يكون أهل البدع فيها هم المعتزلة والرَّافضة ونحوهم . اعتمد على هذا النَّص بعض من في قلبه زيغ لينسب إلى الإمام ابن تيمية القول بأنَّ الأشاعرة من أهل السُّنَّة ، وهذا من التَّدليس وبيان ذلك من وجهين

: **الْوَجْهُ الْأَوَّلُ** : أنَّ كلام العالم يفسّر بعضه بعضاً وقد تقدم كلامه الصريح على أنَّ الأشاعرة من أهل البدع ، فكيف يترك منصف كلامه الصريح المبين من عدّة طرق إلى كلام مجمل .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أنَّ في الكلام نفسه ما يدلُّ على أنَّ الأشاعرة ليسوا من أهل السُّنَّة عند الإطلاق بل بالنسبة إلى غيرهم من المعتزلة ، أمّا عند الإطلاق فليسوا من أهل السُّنَّة وهو المراد . وإنَّما سُمُّوا أهل السُّنَّة والجماعة بالنسبة للمعتزلة ، وفي البلد التي ليس فيها إلا هم لأنَّهم أكثر تمسُّكاً بالسُّنَّة والجماعة منهم " . انظر : تأكيد المسلمات السلفية في نقض الفتوى الجماعية بأنَّ الأشاعرة من الفرقة المرضية (ص ١٠-٢٣) .

[٢٧] : قال المدعو : عمر بن محمود : " ومن آثار دعوة هذا النّاظم - يقصد البيجوري - أنّه جعل على المسلمين جميعاً وجوب تقليد إمام معيّن لا يخرج عنه قيد أنملة ، وكذلك عليه اتّباع طريقة الصُّوفيّة ، ومن هنا صار مؤلفاً أن ترى الرّجل بعد أن يذكر اسمه وموطنه ، يذكر مذهبه ، فهو شافعيّ مثلاً أو حنفيّ ، وهو بعد ذلك قادريّ أو شاذليّ أو رفاعيّ من هذه الأسماء التي ما أنزل الله بها من سلطان . فإله سبحانه وتعالى قد سمّانا المسلمين ، ورضي الإسلام لنا ديناً ، فكيف لا نرضاه لأنفسنا ؟!

فمن هنا صارت الأئمّة شيعاً وأحزاباً ، وصار لهذه الشّيع والفرق كتب علميّة خاصّة فيها ، وهي من الضلال بمكان " . انظر : ملاحظات على البيجوري في شرح جوهره التوحيد (ص ٦٠) .

مع أنَّ الكاتب وغيره من المتسلّفة لم ولن يخرج عمّا قاله ابن تيمية وتلميذه ابن القيم قيد أنملة ... فهم مقلّدون لها حذو القذّة بالقذّة ...

[٢٨] : قال المدعو : صالح الفوزان : " وأوّل من حفظ عنه مقالة التّعطيل في الإسلام هو الجعد بن درهم في أوائل المئة الثّانية ، وأخذ هذا المذهب الخبيث عنه الجهم بن صفوان وأظهره ، وإليه نُسبت الجهميّة ، ثمّ انتقل هذا المذهب إلى المعتزلة والأشاعرة ، وهذه أسانيد مذهبهم ، ترجع إلى اليهود والصّابئين والمشرّكين والفلاسفة !!! وهم في هذا التّعطيل متفاوتون ، فالجهميّة : ينفون الأسماء والصفّات ، والمعتزلة : يثبتون الأسماء مجرّدة من معانيها وينفون الصفّات ، والأشاعرة : يثبتون الأسماء وسبع صفات فقط ؛ هي : العلم ، والحياة ، والقدرة ، والإرادة ، والسّمع ، والبصر ، والكلام ، وينفون بقية الصفّات .

وشبهة الجميع فيما نفوه من الصفّات أن إثباتها يقتضي التّشبيه والتّجسيم بزعمهم ؛ لأنّه لا يشاهد موصوف بها إلّا هذه الأجسام ، والله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ؛ فتعيّن نفى الصفّات وتعطيلها ؛ تنزيهاً لله عن التّشبيه بزعمهم ، ولهذا يسمّون من أثبتها مشبّهاً " . انظر : الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد

(ص ١٥٨)، وانظر: فتاوى الأئمة النجدية حول قضايا الأمة المصرية، من شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب إلى سماحة الشيخ ابن باز (٥١٤/١).

[٢٩]: قال الألباني في تعليقه على متن الطحاوية، عند قول المؤلف: باب الردّ على من تأوّل صفتي الرضا والغضب: "والله يغضب ويرضى، لا كأحد من الوريثين"، فيه ردّ على التأوّل المعطّلة من الأشاعرة وغيرهم الذين قالوا بأنّ المراد بالبغض والرّضى إرادة الإحسان، وليت شعري ما الفرق بين تسليمهم بصفة الإرادة وإنكارهم للصّفتين المذكورتين بتأويلهما، وهي مثلها في اتّصاف العبد بها أيضاً؟ فهلاً قالوا فيها كما قالوا في الإرادة الإلهية: إنّها مخالفة للإرادة التي يوصف بها العبد، وإن كان كلّ منهما حقيقة تناسب الموصوف بها. وقد بسط القول في ذلك الشّارح رحمه الله فراجع "التعليق على متن الطحاوية" (ص ١٠٠-١٠١). انظر: موسوعة العلامة الإمام محمد العصر محمد ناصر الدّين الألباني (٢٦٢/٦).

[٣٠]: قال المدعو محمد خليل هراس: "وأهل البدع والآهواء بإزاء السّنة الصّحيحة فريقان:

١. فريق لا يتورّع عن ردّها وإنكارها إذا وردت بما يخالف مذهبه؛ بدعوى أنّها أحاديث آحاد لا تُفقد إلا الظنّ، والواجب في باب الاعتقاد اليقيني، وهؤلاء هم المعتزلة والفلاسفة.

٢. وفريق يثبتها ويعتقد بصحة النقل، ولكنّه يشتغل بتأويلها؛ كما يشتغل بتأويل آيات الكتاب، حتّى يخرجها عن معانيها الظاهرة إلى ما يريد من معانٍ بالإلحاد والتّحريف، وهؤلاء هم متأخرو الأشعرية، وأكثرهم توسّعاً في هذا الباب الغزالي، والرازي". انظر: شرح العقيدة الواسطية، ويليهِ ملحق الواسطية (ص ١٦٣).

وقال أيضاً: "وإنّا سميّ أهل التّعطيل جهميّة نسبة إلى الجهم بن صفوان التّرمذيّ رأس الفتنّة والضلال، وقد توسّع في هذا اللفظ حتّى أصبح يطلق على كلّ من نفى شيئاً من الأسماء والصفات، فهو شامل لجميع فرق النّفاة؛ من فلاسفة، ومعتزلة، وأشعرية، وقرامطة باطنية". انظر: شرح العقيدة الواسطية، ويليهِ ملحق الواسطية (ص ١٨٥-١٨٦).

[٣١]: قال ابن عثيمين في كتابه: القواعد المثلّي في صفات الله وأسمائه الحسنی: "... وبه علم أنّ طريق الأشاعرة والماتريدية في أسماء الله وصفاته وما احتجّوا به لذلك، لا تندفع به شبه المعتزلة والجهميّة، وذلك من وجهين: أحدهما: أنّه طريق مبتدع لم يكن عليه النّبيّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ولا سلف الأئمة وأئمّتها، والبدعة لا تُدفع بالبدعة، وإنّا تُدفع بالسّنة". انظر: القواعد المثلّي في صفات الله وأسمائه الحسنی (ص ٤٦-٤٧).

[٣٢]: سئل عالمهم عبد الرحمن بن ناصر البرّاك: هل يوصف الأشاعرة بالسّنة؟ ونصّ السّؤال هو: هل يوصف الأشاعرة بأنّهم من أهل السّنة والجماعة فيما وافقوا فيه أهل السّنة والجماعة، وليسوا من أهل السّنة والجماعة فيما

خالفوهم فيه ، أي : لا ينفي عنهم مطلق الوصف ولا يعطون الوصف المطلق ، وكذا غيرها من الجماعات المخالفة للسُّنَّة ؟ الجواب : الحمد لله والصَّلَاة والسَّلَام على رسول الله ، وبعد : أهل السُّنَّة والجماعة هم الذين اقتنوا طريق السَّلَف الصَّالح من الصَّحابة والتَّابعين وساروا على نهجهم في جميع أصول الإيمان ، فيؤمنون بالله ، وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، ويؤمنون بالقدر خيره وشره ، ويؤمنون بكلِّ ما يدخل في هذه الأصول ممَّا جاء في الكتاب والسُّنَّة ، فمن استقام على هذا المنهج فهو من أهل السُّنَّة والجماعة ، ولا يخرج من دائرة أهل السُّنَّة والجماعة أن يخطئ في بعض المسائل ، ومن خالف أهل السُّنَّة في بعض هذه الأصول فليس هو من أهل السُّنَّة والجماعة ، ولو وافق في بعض الأصول ، فلا يقال له من أجل ذلك أنه من أهل السُّنَّة في كذا ، بل يقال إنه يوافق أهل السُّنَّة ، فإنَّ الموافقة في بعض الأمور لا تصيِّر الرَّجل من الطَّائفة التي وافقها في بعض معتقداتها ، ولو صح هذا لأمكن أن يقال إنَّ المعتزلة من أهل السُّنَّة في إقرارهم بخلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، ومن أهل السُّنَّة لقولهم بأنَّ الإيمان قول وعمل ، وهذا غلط ظاهر ، ولم يقل بهذا أحدٌ من أهل العلم ، لكن الأشاعرة هم أقرب إلى أهل السُّنَّة من المعتزلة ، وهم ينتسبون إلى السُّنَّة في مقابل المعتزلة ، وكيف يكونون من أهل السُّنَّة وهم يخالفونهم في باب صفات الله ، وفي رؤية الله ، وفي كلام الله ، وفي الإيمان ، وفي أفعال العباد ، وفي الحكمة والأسباب ، فلا يصحُّ أن يقال : إنَّهم من أهل السُّنَّة في كذا وليسوا من أهل السُّنَّة في كذا ، لكن يقال : إنَّهم يوافقون أهل السُّنَّة ، وهذا الكلام أكثر ما ينطبق على متأخري الأشاعرة ، خصوصاً المعاصرين ، فإنَّهم أبعد عن مذهب أهل السُّنَّة من أكثر المتقدِّمين ، كيف وبعض هؤلاء يتصدَّي لخصومة أهل السُّنَّة ، والتَّشنيع عليهم ، وتلقيبهم بالمجسِّمة والمشبَّهة ، كما صنع بعض أسلافهم ، ومع هذا فلا ينكر ما لبعض العلماء المحدثين من الأشاعرة من آثار حميدة في الدِّين علماً وعملاً ، فرحمهم الله وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خيراً ، وعفا عنَّا وعنهم ، والله أعلم " . المفتي : عبد الرَّحْمَنِ بن ناصر البراك ، رقم الفتوى ١٦٠٩٠ ، تاريخ الفتوى ١٤٢٧/٧/٤ هـ ، ٢٠٠٦-٢٠٠٧ - ٣٠ .

وأردفها بأخرى : عنوان الفتوى : كثرة الأشاعرة هل تدلُّ على أنَّهم على الحقِّ ؟

السُّؤال : المشايخ الأفاضل : نعلم كلُّنا أنَّ من رحمة الله عزَّ وجلَّ بأمة نبيِّه مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه لم يقبض النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا وقد ترك الأُمَّة على المحجَّة البيضاء ، ليلها كنهارها ، وتكفَّل ربُّ العزَّة بحفظ هذا الدِّين إلى أن يشاء الله ، فإذا تأملنا هذا الكلام ورجعنا إلى التاريخ الإسلامي ، نجد أنَّ السَّواد الأعظم من أهل الإسلام على البيِّنة في أي عصر يعيشه الإسلام منذ الخلافة الرَّاشدة ، ومروراً بكلِّ الدُّول الإسلاميَّة ، وحتى يومنا هذا ، هذا التَّفكير على الرغم من عقلانيَّته ومنطقيَّته إلا أنَّه غير مُريح ، لأنَّنا إن طَبَّقناه على أنفسنا وعقيدتنا ،

فسنجد أن مذهب الأشاعرة هو الذي ساد في أهل السُّنة طوال هذه السنين ، ولم يعرف في عامّة أهل السُّنة شيوع ما نقول عنه إنّه اعتقاد السلف ، فإن كان ما نراه هو اعتقاد الصّحابة ، رضي الله عنهم ، والسلف ، فلم لم يظهره الله عزّ وجلّ ، وأظهر غيره عليه ؟

الجواب : الحمد لله ، وبعد : لقد بعث الله نبينا محمداً صلى الله عليه وسلّم - بالهدى ودين الحق ليظهره على الدّين كلّ ولو كره المشركون ، وقد تحقّق هذا كما وعد - سبحانه وتعالى - فلم يزل النّبي صلى الله عليه وسلّم يدعو إلى الله ليلاً ونهاراً سرّاً وجهراً بقوله وفعله حتّى دخل النّاس في دين الله أفواجا ، فما مات - صلى الله عليه وسلّم - حتّى أكمل الله له ولأمّته دينهم ، وأتمّ عليهم نعمته ، كما جاء في الآية الكريمة التي نزلت على النّبي صلى الله عليه وسلّم ، وهو واقف بعرفة ، وقد ترك أمّته على المحجّة البيضاء ليلها كنهارها ، يعني : أنّه - صلى الله عليه وسلّم - قد بيّن هذا الدّين أكمل بيان ، فبلّغ رسالات ربّه كما أمره الله بقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [المائدة: ٦٧] . وأمر صحابته ، رضي الله عنهم ، أن يبلّغوا فقال في خطبته في حجّة الوداع : " لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ " . وقال : " بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً " . فقام أصحابه ، رضوان الله عليهم ، بالبلاغ والدّعوة ، والجهاد أسوة بنبيهم صلى الله عليه وسلّم ، وانتشر الإسلام بالمعمورة شرقاً وغرباً .

وقد أخبر - صلى الله عليه وسلّم - أنه يطراً على هذه الأمة افتراق واختلاف ، ويبيّن أنّ الفرقة النّاجية هم من كانوا على مثل ما كان عليه - صلى الله عليه وسلّم - وأصحابه ، رضي الله عنهم ، كما أخبر - صلى الله عليه وسلّم - أنّ الإسلام بدأ غربياً ، وسيعود غربياً كما بدأ ، وقد وقع الأمر كما أخبر - عليه الصّلاة والسّلام - وبدأ الافتراق في الأمة منذ أن ظهرت الخوارج ، والرّافضة ، والمرجئة ، والقدرية ، ثمّ تفرّعت الفرق ، وتعدّدت ، وظهرت بدعة التّعطيل التي يعرف أهلها بمؤسسها الجهم بن صفوان ، وهم الجهميّة ، وتفرّع عن بدعة التّعطيل ، فرق شتّى ، اضطربت مذاهبهم في صفات الله ، وفي كلامه ، وفي القدر ، فغلّبت على الأمة هذه المذاهب ، ولكن الله قد ضمن حفظ كتابه ودينه ، فلم يزل في هذه الأمة من يقيم لها أمر دينها بالبيان ، كما جاء في الحديث المشهور : " يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ انْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ وَتَحْرِيفَ الْغَالِينَ " .

وفي الحديث الآخر : " إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهُذِهِ الْأُمَّةَ أَمْرَ دِينِهَا " . ومع هذا الافتراق ، وهذا الاختلاف لا بدّ من ردّ ما اختلف فيه النّاس إلى كتاب الله ، وسنة رسوله عليه الصّلاة والسّلام ، واعتبار ذلك بما كان عليه الصّحابة ، رضي الله عنهم ، وإنهم كانوا على الهدى المستقيم ، وقد وعد الله بالرّضا والجنة السّابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار ، والذين اتّبعوهم بإحسان ، كما قال تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ

وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ» [التوبة: ١٠٠] .

والحقُّ إنّما يعرف بدلالة كتاب الله ، وسُنَّة رسوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام - لا يعرف الحقُّ بالكثرة ، فإنَّ الله تعالى أبطل ذلك ، حيث بيّن أنَّ الكثرة لا يعوّل عليها ، كما قال تعالى : ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١] ، وقال تعالى : ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [يوسف: ٣٨] . وقال تعالى : ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ خُضُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦] . والسُّنَّة ما كان عليه أصحاب رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ودلّت عليها نصوص الكتاب والسُّنَّة ، والأشاعرة فرقة من الفرق الإسلامية ، وهم وإن كانوا ينتسبون إلى السُّنَّة ، فليس مذهبهم موافقاً لما كان عليه الصَّحابة ، رضي الله عنهم ، وما دلّ عليه القرآن والحديث ، فمذهب الأشاعرة يتضمّن أموراً مخالفة ، كنفي كثير من الصفات ، حيث لا يثبتون إلّا سبعاً من الصفات ، ويقولون : إنّ الإيمان هو مجرد التصديق ، ويُخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان ، وهذا مذهب المرجئة ، ومن أصول مذهبهم : نفي تأثير الأسباب في مسبباتها ، ومن ذلك : نفي تأثير قدرة العبد في أفعاله ، ومن ذلك : قولهم بأنّ كلام الله معنى نفسي لا يسمع من الله ؛ لأنّه ليس بحرف ، ولا صوت ، وأنّ هذا القرآن عبارة عن كلام الله ، ليس هو كلام الله حقيقة ؛ فموسى لم يسمع كلام الله من الله ، بل إنّ الذي سمعه كلامٌ خلقه الله في الشجرة ، وهو عبارة عن المعنى النفسي ، وهذا من أعظم التنقُص لله ، حيث يتضمّن هذا القول تشبيه الله بالأخرس ، ولا يزكّي هذه الأقوال إنّ قال بها بعض الأكابر والفضلاء من أهل العلم فإنّهم غير معصومين ، وما قالوه من هذه الأقوال المخالفة لمذهب السلف الصالح هو ممّا يعدُّ من أخطائهم التي لا يتابعون عليها ، وهم في ذلك مجتهدون ومأجورون ، والواجب على المسلم أن يحكم كتاب الله وسُنَّة رسوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام ، وألّا يتعصّب لإمام ، أو مذهب ، فكلُّ يؤخذ من قوله ويردّ ، إلّا الرّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، والله أعلم " . المفتي : عبد الرحمن بن ناصر البراك ، رقم الفتوى ١٦٥٥٣ ، تاريخ الفتوى ١٤٢٧/٩/١٣ هـ - ٢٠٠٦-١٠-٠٦ .

[٣٣] : قال عالمهم أحمد بن يحيى النّجفي في تقرّظه لكتاب : " تأكيد المسلمات السّلفيّة في نقض الفتوى الجماعيّة بأنّ الأشاعرة من الفرقة المرضيّة " : " فقد اطّلت على رسالة كتبها الشّيخ عبدالعزيز بن ريس الرئيس - جزاه الله خيراً ، وبارك فيه - ردّها على فتوى كتبها مجموعة من المشائخ ، زعموا فيها أنّ الأشاعرة والماتريديّة من أهل السُّنَّة ؛ كَبُرَتْ كلمة تُخرج من أفواههم ، والحقُّ الذي لا مَرِيّة فيه ، أنّ الأشاعرة ، والماتريديّة ، من طوائف أهل البدع ، ولا يجوز لأحد أن يقول : إنّهم من أهل السُّنَّة ، ومن زعم أنّ هاتين الطّائفتين من أهل السُّنَّة والجماعة ، فإنّه قد أقحم

نفسه في خطأ فادح ، وخطر فاضح ، وسيُسأل يوم القيامة عن قبيله قبل أن يُفَرَّجَ له عن سبيله . قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع فتاواه في (٣/ ٣٤٧) بعد كلام له في هذا المجال : " وبهذا يتبين أن أحقَّ النَّاس أن تكون هي الفرقة النَّاجية ؛ أهل الحديث والسُّنَّة ؛ الذين ليس لهم متبوع يتعصَّبون له إلا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وهم أعلم النَّاس بأقواله ، وأحواله ، وأعظمهم تمييزاً بين صحيحها وسقيمها ، وأئمتهم فقهاء فيها ، وأهل معرفة بمعانيها ، وأتباع لها ؛ تصديقاً ، وعملاً ، وحباً ، وموالاةً لمن والاه ، ومعاداةً لمن عاداه ... إلى أن قال : وما تنازع فيه النَّاس من مسائل الصِّفَات ، والقدر ، والوعيد ، والأسماء ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وغير ذلك يَرُدُّونه إلى الله ورسوله ، ويُفسِّرون الألفاظ المجملة ؛ التي تنازع فيها أهل التفرُّق والاختلاف ، فما كان من معانيها موافقاً للكتاب والسُّنَّة أثبتوه ، وما كان منها مخالفاً للكتاب والسُّنَّة أبطلوه ، ولا يتبعون الظن ، وما تهوى الأنفس ، فاتِّباع الظنَّ جهلٌ ، واتِّباع هوى النَّفس بغير هدى من الله ظلم ، وجماع الشرِّ الجهل والظلم . هـ . كيف يكون من أهل السُّنَّة والجماعة من يُحْكَمُ العقل في القضايا الإيمانية الثابتة بالكتاب والسُّنَّة ، فما قبله منها قبل ، وما رَدَّه منها رَدَّ ، ولذلك فإنَّهم لا يثبتون من الصِّفَات إلا سبع صفات ، وما عداها فإنَّه يكون مصيرها التَّأويل ؛ الذي يؤدِّي إلى التَّعطيل .

كيف يكون من أهل السُّنَّة والجماعة من يؤول قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] باستولى ، فيكون كأنَّه مُستول عليه غيره ، ثمَّ استولى عليه بعد ذلك .

كيف يكون من أهل السُّنَّة والجماعة من يتأول حديث نزول الرُّبِّ في الثُّلث الأخير من الليل الذي ثبت في قوله : " ينزل الله عزَّ وجلَّ كلَّ ليلة إلى السَّاء الدُّنيا لينصف الليل الآخر أو لثُلث الليل الآخر فيقول : مَنْ ذا الذي يدعوني فأستجيب له ؛ مَنْ ذا الذي يسألني فأعطيه ؛ مَنْ ذا الذي يستغفري فأغفر له حتى يطلع الفجر " رواه أحمد ، وأصله في الصَّحَّيحين . فيقول المؤول : ينزل أمره ، مع أنَّ أمر الله عزَّ وجلَّ هو نازل في كلِّ وقت وحين .

كيف يكون من أهل السُّنَّة والجماعة من يتأول اليمينين بالنِّعمتين ؟! مع أنَّ الله سبحانه وتعالى قد قرَن ذلك بما يكون من خصائص اليد ، وهو الإنفاق ، فقال جلَّ من قائل : ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة : ٦٤] ، علماً بأنَّ النِّعم التي يُسديها الرُّبُّ الجليل إلى عباده كثيرة لا تُحصى ، قال جلَّ من قائل : ﴿وَأَنَّا كُمُ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُوَ إِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾

[إبراهيم : ٣٤] . انظر : تقرُّظ رسالة : تأكيد المسلمات السِّلَفِيَّة في نقض الفتوى الجماعية بأنَّ الأشاعرة من الفرقة المرضية ، لمؤلفها :

للشيخ عبدالعزيز الرئيس ، بقلم : أحمد بن يحيى النجمي (/ ٨ / ١٤٢٧هـ) .

في معرض آخر أخرج ابن تيمية الأشعرية من أهل السنة والجماعة ، واعتبرهم أقرب المتكلمين إلى مذهب أهل السنة : " وَأَمَّا " الْأَشْعَرِيَّةُ " فَلَا يَرَوْنَ السَّيْفَ مُوَافَقَةً لِأَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَهُمْ فِي الْجُمْلَةِ أَقْرَبُ الْمُتَكَلِّمِينَ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ ، وَ " الْكَلَابِيَّةُ وَكَذَلِكَ الْكَرَامِيَّةُ " فِيهِمْ قُرْبٌ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَالْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ فِي مَقَالَةٍ كُلٌّ مِنَ الْأَقْوَالِ مَا يُخَالِفُ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٥٥/٦) .

وجاء في " طبقات الحنابلة " التصريح بضلال الأشاعرة ، فقد جاء فيه : " حسبك لشيخ الإسلام وإمامي الهدى وخليفتي رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الهاديين الراشدين وتوقفهما وإحجامهما عن تفسير آية من كتاب الله جلَّ وعزَّ ، وهما أعلم الخلق بالله عزَّ وجلَّ بعد رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وبرسوله وبكتاب الله وتأويله ، فإذا عسى أن نقول في جسارة المعتزلة والأشاعرة وبقية المتكلمين الضالين !!! في تأويل صفات الرحمن عزَّ وجلَّ التي نطق بها القرآن ، ونقلها الأئمة الأثبات والعلماء الثقات " . انظر : طبقات الحنابلة (١٤٨/٢) .

[٣٤] : قال شيخهم سفر حوالى : " موقف الحنابلة من الأشاعرة أشهر من أن يذكر ، فمنذ بدع الإمام أحمد " ابن كلاب " وأمر بهجره - وهو المؤسس الحقيقي للمذهب الأشعري - لم يزل الحنابلة معهم في معركة طويلة ، وحتى في أيام دولة نظام الملك - التي استطالوا فيها - وبعدها كان الحنابلة يخرجون من بغداد كل واعظ يخلط قصصه بشيء من مذهب الأشاعرة ، ولم يكن ابن القشيري إلا واحداً ممن تعرَّض لذلك ، وبسبب انتشار مذهبهم وإجماع علماء الدولة سيما الحنابلة على محاربتهم أصدر الخليفة القادر منشور " الاعتقاد القادري " أوضح فيه العقيدة الواجب على الأمة اعتقادها سنة (٤٣٣هـ) .

وكذلك يفعل أتباعهم في عصرنا هذا بمليء خطبهم الحماسية أو مواعظهم وقصصهم ، وما يسئونه بالكتب الفكرية لثقة قرائهم - من الشباب المتحمس - العمياء بهم ، ولجله أكثر هؤلاء الشباب بعقيدتهم الصحيحة التي كان عليها سلفهم الصالح من الصحابة ومن تبعهم بإحسان .

هذا ، وليس ذم الأشاعرة وتبديعهم خاص بأئمة المذاهب المعتبرين ، بل هو منقول أيضاً عن أئمة السُّلوك الذين كانوا أقرب إلى السنة وأتباع السلف ، فقد نقل شيخ الإسلام في الاستقامة كثيراً من أقوالهم في ذلك ، وأنهم يعتبرون موافقة عقيدة الأشعرية منافياً لسلوك طريق الولاية والاستقامة ، حتى أن عبد القادر الجيلاني ، لما سُئِلَ : " هل كان لله ولي على غير اعتقاد أحمد بن حنبل ؟ قَالَ : مَا كَانَ وَلَا يَكُون " . فهذا موجز مختصر جداً لحكم الأشاعرة في المذاهب الأربعة ، فما ظنك بحكم رجال الجرح والتعديل ممن يعلم أن مذهب الأشاعرة هو ردُّ خبر الأحاد جملة ، وأن في الصحيحين أحاديث مَوْضُوعَةٌ أدخلها الزنادقة ... وغيرها من العوام ، وأنظر إن شئت ترجمته إمامهم

المتأخر الفخر الرازي في "الميزان"، و"لسان الميزان". فالحكم الصحيح في الأشاعرة أنهم من أهل القبلة لاشك في ذلك، أما أنهم من أهل السنة فلا....". انظر: منهج الأشاعرة في العقيدة تعقيب على مقالات الصابوني، سفر بن عبد الرحمن الحوالي، الدار السلفية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦ م.

والحق أن كلام سفر الحوالي وغيره من المتسلفة في مسألة خبر الأحاد مجانب للصواب، لأن جمهور أهل العلم لا يأخذون بخبر الأحاد في العقيدة، لأن العقيدة لا تُبنى إلا على القطع، والآحاد ظني، والظن لا يغني عن الحق شيئاً، مع العلم أن الجمهور يأخذون بخبر الأحاد إذا كان أصله في مُحكم القرآن، وقد رددت على أقوالهم وحججهم ضمن هذه السلسلة "سلسلة الرسائل الشاذلية"، بحمد الله تعالى...

[٣٥]: قال إمامهم أبو عبد الله محمد بن صالح المعافري القحطاني المعروف بالإمام القحطاني (٣٧٩هـ) في نونيته:

يَا أَشْعَرِيَّةُ يَا أَسَافِلَةَ الْوَرَى	يَا عَمِّي يَا صُمَّ بِلَا آذَانٍ
إِنِّي لَأُبْغِضُكُمْ وَأُبْغِضُ حِزْبَكُمْ	بَعْضًا أَقَلُّ قَلِيلِهِ أَضْغَانِي
لَوْ كُنْتُ أَعْمَى الْمُفْلَتَيْنِ لَسَرَّنِي	كَيْلًا يَرَى إِنْسَانَكُمْ إِنْسَانِي
تَغْلِي قُلُوبَكُمْ عَلَيَّ بِحَرِّهَا	حَنَقًا وَغَيْظًا أَيَّمَا عَلَيَّانِ
مُوثُوا بِغَيْظِكُمْ وَمُوثُوا حَسْرَةً	وَأَسَى عَلَيَّ وَعْضُو كُلَّ بَنَانٍ
يَا أَشْعَرِيَّةُ يَا جَمِيعُ مَنْ ادَّعَى	بِدْعًا وَأَهْوَاءَ بِلَا بُرْهَانٍ
جَاءَتْكُمْ سُنِّيَّةٌ مَأْمُونَةٌ	مِنْ شَاعِرٍ ذَرَبِ اللِّسَانِ مُعَانٍ
خَرَزَ الْقَوَافِي بِالْمَدَائِحِ وَاهْجَا	فَكَأَنَّ جَمَلَتَهَا لَدَيَّ عَوَانِي
يَهْوِي فَصِيحُ الْقَوْلِ مِنْ هَوَاتِهِ	كَالصَّخْرِ يَهْطُ مِنْ ذُرَى كَهْلَانٍ
إِنِّي قَصَدْتُ جَمِيعَكُمْ بِقَصِيدَةٍ	هَتَكَتْ سُتُورَكُمْ عَلَى الْبُلْدَانِ
هِيَ فِي قُلُوبِ الْأَشْعَرِيَّةِ كُلِّهِمْ	صَابٌ وَفِي الْأَجْسَادِ كَالسَّعْدَانِ

انظر: نونية القحطاني، أبو محمد عبدالله بن محمد الأندلسي، تحقيق: محمد بن أحمد سيد أحمد، مكتبة السوادى للتوزيع، جدة الطبعة: الثالثة، ١٩٩٥ م.

[٣٦]: قال ابن تيمية واصفاً الأشعرية بأنهم مبتدعة: "... كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُ الْمُبْتَدِعَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ مِنْ أَنَّ حُرُوفَهُ ابْتِدَاءٌ جِبْرَائِيلُ أَوْ مُحَمَّدٌ، مُضَاهَاةٌ مِنْهُمْ فِي نِصْفِ قَوْلِهِمْ لَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ قَوْلُ الْبَشَرِ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ يَزْعُمُ أَنَّهُ أَنْشَأَهُ بِفَضْلِهِ وَقُوَّةِ نَفْسِهِ". انظر: مجموع الفتاوى (٢/٥٠-٥١).

[٣٧]: اتَّهِمُوا أَحَدَهُمُ الْأَشَاعِرَةَ بِأَنَّهُمْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ، فَقَالَ : " وَأَمَّا أَهْلُ الضَّلَالَةِ وَالْتَّحْرِيفِ وَالتَّبْدِيلِ الَّذِينَ لَا يَعْتَقِدُونَ الِاعْتِقَادَ السَّلِيمَ فِي رَبِّهِمْ ، فَقَالُوا : إِنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلْتَضَعْ عَلَىٰ غَيْبِنَا﴾ [طه: ٣٩] ، أَيْ : عَلَىٰ رُؤْيَيْنَا ، وَقَدْ وَقَعَ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ ، فَقَالُوا فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] ، أَيْ : بِرُؤْيَيْنَا ، فَقَالُوا : لَيْسَ اللَّهُ عَيْنٌ ، قَالُوا : وَلَوْ أَثْبَتَهُ اللَّهُ عَيْنًا فَقَدْ شَبَّهْتُمُوهُ بِخَلْقِهِ ، إِذَا فَلَا بَدَّ أَنْ نَنْفِي هَذِهِ الصِّفَةَ . وَالَّذِينَ ضَلُّوا فِي هَذَا الْبَابِ هُمُ الْمَشْبُوهَةُ وَالْمَعْطَلَةُ وَالْمَحَرَّفَةُ ، فَاَلْمَعْطَلَةُ هُمُ الْجَهْمِيَّةُ وَالْمَعْتَزَلَةُ ، وَالْمَشْبُوهَةُ هُمُ الَّذِينَ غَلَوْا فِي الْإِثْبَاتِ ، فَشَبَّهُوا الْخَالِقَ بِالْمَخْلُوقِ ، وَالْمَحَرَّفَةُ هُمُ الْأَشَاعِرَةُ الَّذِينَ يَقُولُونَ : نُؤُولُ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَلَيْسَ بِتَأْوِيلٍ " . انظر : شرح كتاب التوحيد لابن خزيمة (١٠ / ١١) .

وللعبد الفقير كتاب ضخم بعنوان : " جَلَاءُ الْعَيْنِ بِحَقِيقَةِ مَا أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ مِنْ لَفْظِ الْعَيْنِ " جَلَّى فِيهِ حَقِيقَةَ مَا أُضِيفَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ لَفْظِ الْعَيْنِ ... فَاَلْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى مَا مَنَّنَ بِهِ وَأَعْطَى ...

[٣٨]: وَقَالَ أَيْضًا : " الْأَشَاعِرَةُ هُمُ مَوْلَةُ الْعَصْرِ ، الَّذِينَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ، وَقَدْ انْتَشَرَ بَيْنَ النَّاسِ الْآنَ أَنَّهُمْ مَتَكَلَّمُوا أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَهَذَا بَاطِلٌ ، فَإِنَّهُمْ أَبْعَدُ النَّاسِ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، بَلْ هُمْ مِنْ يُحَرِّفُ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ " . انظر : شرح كتاب التوحيد لابن خزيمة (٣ / ١٨) .

[٣٩]: وَقَالَ أَيْضًا مُعَلِّقًا عَلَى تَأْوِيلِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : اسْتَوَى بـ " اسْتَوَى " : " أَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فَقَالُوا : هَذَا الْقَوْلُ مِنْ أَضَلِّ الضَّلَالِ ، وَالَّذِينَ قَالُوا بِذَلِكَ مِنَ الْفِرْقِ الضَّالَّةِ الْمُبْتَدِعَةِ الَّذِينَ حَرَّفُوا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ " . انظر : شرح كتاب التوحيد لابن خزيمة (٤ / ١٨) .

قُلْتُ : وَبَنَاءٌ عَلَى كَلَامِهِمْ وَقَوْلِهِمْ أَنَّ تَفْسِيرَ " اسْتَوَى بـ " اسْتَوَى " مِنْ أَضَلِّ الضَّلَالِ ، وَأَنَّ الَّذِينَ قَالُوا بِذَلِكَ مِنَ الْفِرْقِ الضَّالَّةِ الْمُبْتَدِعَةِ الَّذِينَ حَرَّفُوا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ... فَإِنَّ جَمْعَهُ كَبِيرَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ يَدْخُلُونَ فِي الضَّلَالِ وَالْإِبْتِدَاعِ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى ... فَقَدْ فَسَّرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ مَشَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ الْإِسْتِوَاءَ بِالْإِسْتِثْلَاءِ ، مِنْهُمْ : الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَزِيزِ السَّجِسْتَانِي ، الْإِمَامُ نَظَامُ الدِّينِ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حُسَيْنِ الْقَمِّي النِّسَابُورِي ، الْإِمَامُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّرِيِّ بْنِ سَهْلٍ ، أَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ ، الْإِمَامُ أَبُو الْوَلِيدِ نَصْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّمَرْقَنْدِي الْفَقِيهِ الْحَنْفِي ، الْإِمَامُ الشَّرِيفُ الرَّضِيُّ ، الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبِ الْبَصْرِيِّ الْبَغْدَادِي ، الشَّهِيرُ بِالْمَوَارِدِيِّ ، الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَاحِدِيِّ ، النِّسَابُورِي ، الشَّافِعِيُّ ، الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدَ الْحَقِّ بْنِ غَالِبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ تَمَامِ بْنِ عَطِيَّةِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَحَارِبِيِّ ، الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ النِّسَابُورِيِّ ، الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ التَّيْمِيِّ الرَّازِي الْمَلْقَبُ بِفَخْرِ الدِّينِ الرَّازِي خَطِيبُ الرَّيِّ ،

الإمام أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي، الملقب بسُلطان العلماء، الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، الإمام ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البضاوي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، الإمام محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزى الكلبي الغرناطي، الإمام أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، الإمام محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي، محمد بن عزيز السجستاني، أبو بكر العزيري، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، الإمام عبد القادر بن ملا حويش السيد محمود آل غازي العاني، الإمام الربيع بن حبيب بن عمر الأزدي البصري، أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج، الإمام نشوان بن سعيد الحميري البمني ... انظر بالترتيب: كتاب غريب القرآن (ص ١١٣-١١٥)، غرائب القرآن وورائب الفرقان (٣/ ٢٤٦-٢٥٢)، معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (٣/ ٣٥٠)، كتاب غريب القرآن (ص ١١٤)، بحر العلوم (١/ ٥٣٦-٥٣٧)، تلخيص البيان في مجازات القرآن (٢/ ١٥٢-١٥٣)، تفسير الماوردي (٢/ ٢٢٩)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد (٢/ ٣٧٥)، (٣/ ٤-٣) بالترتيب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢/ ٤٠٨)، (٣/ ١٠٤)، (٤/ ٣٥٨)، إيجاز البيان عن معاني القرآن (١/ ٣٣٣)، (١/ ٤٥٠)، (٢/ ٦٦٣)، (٢/ ٨٠٣)، مفاتيح الغيب (١٤/ ٢٥٧-٢٧١)، (٢٥/ ١٣٦-١٣٩)، تفسير القرآن، أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام سلطان العلماء (١/ ٤٨٥-٤٨٦)، الجامع لأحكام القرآن (٧/ ٢١٨-٢٢١)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ١٦)، (٣/ ١٨٠)، تفسير النسفي (٢/ ١٣٣)، (٢/ ٢٠١)، (٣/ ٢٣٠) بالترتيب، التسهيل لعلوم التنزيل (١/ ٢٩٠)، اللباب في علوم الكتاب (٩/ ١٤٣-١٥٢)، التوحيد للماتريدي (ص ٦٨-٧٧)، الهدية العلائية (ص ٤٧٠)، غريب القرآن المسمى بزهة القلوب (ص ١١٤)، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥ م، بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز (٢/ ١٠٦-١٠٧)، بيان المعاني (١/ ٢٦١-٢٦٢)، (٢/ ٩٥)، (٢/ ١٩٢)، (٣/ ٦)، (٦/ ٣٥) بالترتيب، الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب (ص ٣٣٨-٣٤١)، الواضح في أصول الفقه (٢/ ٣٧٩-٣٨١)، المدخل (٢/ ١٤٨-١٤٩)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (٥/ ٣٢٨٢) ...

[٤٠]: وفي كتابهم المسمى بـ: "التوحيد" المرحلة الثانوية / الصف الأول، تأليف: الفوزان، وصفوا في هذا الكتاب المقرر رسمياً في مدارسهم الأشاعرة والماتريدية بالشُّرك، وقالوا عن المشرِّكين الأوائل: "فهؤلاء المشركون هم سلف الجهميَّة، والمعتزلة، والأشاعرة". انظر: التوحيد، الصف الأول من المرحلة الثانوية (ص ٦٦ و ٦٧).

[٤١]: ولما أدخل الإمام محمد السَّفاريني الحنبلي الأشعريَّة والماتريدية في أهل السُّنَّة، في كتابه: "لوامع الأنوار البهية"، اعترض عليه المدعو سليمان بن سحمان، فقال: "هذه مصنعة!!! من المصنِّف - رحمه الله تعالى - في إدخاله الأشعريَّة والماتريدية في أهل السُّنَّة والجماعة، وكيف يكون من أهل السُّنَّة من لا يثبت علوَّ الربِّ سبحانه

فوق سماواته ، واستواءه على عرشه ، ويقول : حروف القرآن مخلوقة ، وأن الله لا يتكلّم بحرف ولا صوت ، ولا يثبت رؤية المؤمنين ربّهم في الجنة بأبصارهم ، فهم يقرّون بالرؤية ، ويفسّرونها بزيادة علم يخلقه الله في قلب الرائي ، ويقول : الإيذان مجرّد التصديق ، وغير ذلك من أقوالهم المعروفة المخالفة لما عليه أهل السُنّة والجماعة " .

[٤٢] : وفي تعليق للشيخ عبد الله بابطين ما لفظه : " ... والمؤلّف نفسه - يرحمه الله - لمّا ذكر في المقدّمة هذا الحديث ، قال : وليس هذا النصّ جزءاً يعتبر في فرقة إلّا على أهل الأثر " يعني بذلك الأثرية ، وبهذا عرف أنّ أهل السُنّة والجماعة هم فرقة واحدة : الأثرية " . انظر : هامش لوامع الأنوار البهية (١/ ٧٣) .

[٤٣] : وقال الشيخ الألباني : " ... أعداء السُنّة !!! من المتمذهبة ، والأشاعرة ، والمتصوّفة ، وغيرهم " . انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (٦/ ٦٧٦) .

وهذا وصف من الألباني لعموم الأئمة من أتباع المذاهب الإسلامية : الحنفيّة ، والمالكيّة ، والشافعيّة ، والحنبليّة ، ومن ضمنهم الأشاعرة ، والمتصوّفة ... بأنّهم أعداء السُنّة ... فلا حول ولا قوّة إلّا بالله تعالى ...

[٤٤] : اعتبروا عقيدة الأشاعرة التي عليها الأئمة نوعاً من أنواع التلّفيق ، وأنّها جامعة للمتناقضات ... فقال المدعو : عمر بن محمود أبو عمر : " ومذهب الأشعرية هو مذهب المعتزلة ، ولكنّه متطوّر بغرابة غير معقولة ولا مفهومة ، وهذا ديدن الأشاعرة في تلّفيق مذهبهم !!! وتوفيقهم بين المتناقضات بها لا يتفق " . انظر : ملاحظات على البيجوري في شرح جوهره التوحيد (ص ٤) .

[٤٥] : وفي " طبقات الحنابلة " - وهو من كتبهم المعتمدة عندهم - جاء الحكم بضلال الأشاعرة ومن وافقهم في تأويل الألفاظ المضافة إلى الله تعالى ، فقال القاضي أبو يعلى : " ... فهاذا عسى أن نقول في جسارة المعتزلة والأشاعرة وبقية المتكلمين الضالّين في تأويل صفات الرحمن عزّ وجلّ التي نطق بها القرآن ونقلها الأئمة الأثبات والعلماء الثقات " . انظر : طبقات الحنابلة (٢/ ١٤٨) .

[٤٦] : وقال إمامهم أبو عبد الله الحسن بن العباس الرّسّمي :

الأشعرية ضلال زنادقةٌ إخوان من عبد العزّي مع اللات

بربهم كفروا جهراً وقولهم إذا تدبّرت من أسوأ المقالات

ينفون ما أثبتوا عوداً لبدئهم عقائد القوم من أوهى المحالات

انظر : ذبول الحفاظ ، تعليق الكوثري (ص ٢٦٣) .

[٤٧] : قال ابن تيمية : " ثمّ أقرب هؤلاء " الجهميّة " الأشعرية يقولون : إنّ له صفات سبعا : الحياة ، والعلم ، والقُدرة ، والإرادة ، والكلام ، والسمع ، والبصر . ويتفنون ما عداها وفيهم من يضمّ إلى ذلك " اليد " فقط ،

وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَوَقَّفُ فِي نَفْيِ مَا سِوَاهَا وَغُلَاظُهُمْ يَقْطَعُونَ بِنَفْيِ مَا سِوَاهَا . وَأَمَّا " الْمُعْتَزِلَةُ " فَإِنَّهُمْ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ مُطْلَقًا وَيُثْبِتُونَ أَحْكَامَهَا ، وَهِيَ تَرْجِعُ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ إِلَى أَنَّهُ عَلَيْهِمْ قَدِيرٌ . وَأَمَّا كَوْنُهُ مُرِيدًا مُتَكَلِّمًا فَعِنْدَهُمْ أَنَّهَا صِفَاتٌ حَادِثَةٌ أَوْ إِضَافِيَّةٌ أَوْ عَدَمِيَّةٌ . وَهُمْ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى " الصَّابِئِينَ الْفَلَاسِفَةِ " مِنَ الرُّومِ وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ مِنَ الْعَرَبِ وَالْفَرَسِ حَيْثُ زَعَمُوا : أَنَّ الصِّفَاتِ كُلَّهَا تَرْجِعُ إِلَى سَلْبٍ أَوْ إِضَافَةٍ ؛ أَوْ مُرَكَّبٍ مِنْ سَلْبٍ وَإِضَافَةٍ ؛ فَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ ضَلَالٌ مُكْذَّبُونَ لِلرُّسُلِ .

وَمَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ مَعْرِفَةً مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ وَبَصَرًا تَأْفِذًا وَعَرَفَ حَقِيقَةَ مَا خِذَ هَؤُلَاءِ عَلِيمٍ قَطَعًا أَتَتْهُمْ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ وَأَيَاتِهِ ، وَأَتَتْهُمْ كَذَّبُوا بِالرُّسُلِ وَبِالْكِتَابِ وَبِمَا أُرْسِلَ بِهِ رُسُلُهُ ؛ وَلِهَذَا كَانُوا يَقُولُونَ : إِنَّ الْبِدْعَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْكُفْرِ وَإِلَيْهِ إِلِيهِ وَيَقُولُونَ : إِنَّ الْمُعْتَزِلَةَ تَحْنِيثُ الْفَلَاسِفَةِ ؛ وَالْأَشْعَرِيَّةُ تَحْنِيثُ الْمُعْتَزِلَةِ .

وَكَانَ يَحْيَى بْنُ عَمَارٍ يَقُولُ : الْمُعْتَزِلَةُ الْجَهْمِيَّةُ الذُّكُورُ وَالْأَشْعَرِيَّةُ الْجَهْمِيَّةُ الْإِنَاثُ . وَمُرَادُهُمُ الْأَشْعَرِيَّةُ الَّذِينَ يَنْفُونَ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةَ وَأَمَّا مَنْ قَالَ مِنْهُمْ بِكِتَابِ " الْإِبَانَةِ " الَّذِي صَنَفَهُ الْأَشْعَرِيُّ فِي آخِرِ عُمُرِهِ وَلَمْ يُظْهِرْ مَقَالََةً تُنَاقِضُ ذَلِكَ ، فَهَذَا يُعَدُّ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ ؛ لَكِنْ مُجَرَّدَ الْإِنْتِسَابِ إِلَى الْأَشْعَرِيِّ بِدَعَا . انظر : مجموع الفتاوى (٦/٣٥٨-٣٥٩) .

وقول ابن تيمية بأن الأشاعرة لا يثبتون لله تعالى إلا سبع صفات ، هي : الْحَيَاةُ ، وَالْعِلْمُ ، وَالْقُدْرَةُ ، وَالْإِرَادَةُ ، وَالْكَلَامُ ، وَالسَّمْعُ ، وَالْبَصَرُ . وَأَتَتْهُمْ يَنْفُونَ مَا عَدَاهَا ... مجانب للصواب ، لأن الأشاعرة يصفون الله تعالى بكل ما فيه مدح وكمال ، وكمالاته تعالى لا تنتهي ... وسأكتفي هنا بنقل ما يناقض كلام ابن تيمية عن علمين جبليين من أعلام الأشاعرة ... قال الإمام الرَّاَازِي : " الظَّاهِرِيُّونَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ زَعَمُوا أَنَّهُ لَا صِفَةَ لِلَّهِ تَعَالَى وَرَاءَ هَذِهِ الصِّفَاتِ السَّبعِ أَوْ الثَّمَانِي . وَأَثْبَتَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْيَدَ صِفَةً وَرَاءَ الْقُدْرَةِ ، وَالْوَجْهَ صِفَةً وَرَاءَ الْوُجُودِ ، وَأَثْبَتَ الْإِسْتِوَاءَ صِفَةً أُخْرَى . وَأَثْبَتَ أَبُو إِسْحَاقَ الْإِسْفَرَايْنِي صِفَةَ تَوْجِبِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْمَكَانِ ، وَأَثْبَتَ الْقَاضِي صِفَاتِ ثَلَاثَةَ أُخْرَى ، وَهِيَ إِدْرَاكُ الشَّمِّ وَالذَّوْقِ وَالْمَسِّ ، وَأَثْبَتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْقِدَمَ صِفَةً وَرَاءَ الْبَقَاءِ ... " . انظر : محصل أفكار المتكلمين (ص ٢٧٠) .

وقال الإمام مسعود بن عمر التَّفْتَّازَانِي (٧٩٣هـ) : " زَعَمَ بَعْضُ الظَّاهِرِيِّينَ أَنَّهُ لَا صِفَةَ لِلَّهِ تَعَالَى وَرَاءَ السَّبْعَةِ الْمَذْكُورَةِ ؛ لَوْجِهَيْنِ : أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ ، وَكُلُّ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ يَجِبُ نَفْيُهُ ، وَرَدُّهُ بِمَنْعِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ ... " . انظر : شرح المقاصد (٤/١٦٥) .

فماذا يقول أتباع ابن تيمية الذين ما زالوا يرددون أقوال ابن تيمية ولا يحيدون عما قاله قَيْدُ أَنْمَلَةٍ...؟؟!!

[٤٨] : قال الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ فِي شَرْحِ الْعَقِيدَةِ الْوَاسِطِيَّةِ : " فَلَا شَاعِرَةَ مِثْلًا وَالْمَاتَرِيذِيَّةَ لَا يُعْتَبَرُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّهُمْ مُخَالِفُونَ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَأَصْحَابُهُ فِي إِجْرَاءِ

صفات الله سبحانه وتعالى على حقيقتها !!! ولهذا يخطئ من يقول : إنَّ أهل السُّنَّة والجماعة ثلاثة : سلفيون ، وأشعرثيون ، وماتريدثيون ، فهذا خطأ ، نقول : كيف يكون الجميع أهل سُنَّة وهم مختلفون ؟! ، وماذا بعد الحق إلا الضَّلال ، وكيف يكونون أهل سُنَّة وكل واحد منهم يردُّ على الآخر ؟! هذا لا يمكن إلا إذا أمكن الجمع بين الضدَّين " . انظر : شرح العقيدة الواسطية (١/ ٥٣) .

[٤٩] : قال ابن تيمية : " فالمُعْتَزِلَةُ فِي الصِّفَاتِ مَخَانِثُ الْجَهْمِيَّةِ !!! وَأَمَّا الْكَلَابِيَّةُ فِي الصِّفَاتِ ، وَكَذَلِكَ الْأَشْعَرِيَّةُ ؛ وَلَكِنَّهُمْ كَمَا قَالَ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ : الْأَشْعَرِيَّةُ الْإِنَاثُ هُمْ مَخَانِثُ الْمُعْتَزِلَةِ !!! وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ : الْمُعْتَزِلَةُ مَخَانِثُ الْفَلَّاسِفَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ يَعْلَمُ أَنَّ جَهْمًا سَبَقَهُمْ إِلَى هَذَا الْأَصْلِ ، أَوْ لَأَنَّهُمْ مَخَانِثُهُمْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ " . انظر : مجموع الفتاوى (٨/ ٢٢٧) .

وقال ابن تيمية : " ... وَأَنْتُمْ شُرَكَاءُ هُمْ فِي هَذِهِ الْأُصُولِ كُلِّهَا ، وَمِنْهُمْ أَخَذْتُمُوهَا ، وَأَنْتُمْ فُرُوعُهُمْ فِيهَا ، كَمَا يُقَالُ : الْأَشْعَرِيَّةُ مَخَانِثُ الْمُعْتَزِلَةِ ، وَالْمُعْتَزِلَةُ مَخَانِثُ الْفَلَّاسِفَةِ ، لَكِنْ لَمَّا شَاعَ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِسَادُ مَذْهَبِ الْمُعْتَزِلَةِ ، وَنَفَرَتِ الْقُلُوبُ عَنْهُمْ ، صِرْتُمْ تُظْهِرُونَ الرَّدَّ عَلَيْهِمْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مَعَ مُقَارَبَتِكُمْ أَوْ مُوَافَقَتِكُمْ لَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ " . انظر : الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/ ٦٤٣) .

فابن تيمية يصف الأشاعرة بأنهم مخانيث ، والمخنث يصفه ابن تيمية بأنه ملعونٌ على لسان المصطفى ، فقد قال في كتابه " الاستقامة " (١/ ٣٢٠) :

" الْوَجْهُ الْخَامِسُ تَشْبِيهِ الرَّجَالِ بِالنِّسَاءِ ، فَإِنَّ الْمَغَانِي كَانَ السَّلَفُ يَسْمُونَهُمْ مَخَانِثَ ، لِأَنَّ الْغِنَاءَ مِنْ عَمَلِ النِّسَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُغْنِي فِي الْأَعْرَاسِ إِلَّا النِّسَاءُ ، كَالْإِمَاءِ وَالْجَوَارِي الْحَدِيثَاتِ السِّنِّ ، فَإِذَا تَشَبَّهَ بِهِمُ الرَّجُلُ كَانَ مَخْنَثًا ، وَقَدْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَخْنَثِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَهَكَذَا فَيَمْنُ يَحْضُرُونَ فِي السَّاعِ مِنَ الْمُرْدَانِ الَّذِينَ يَسْمُونَهُمُ الشُّهُودَ ، فِيهِمْ مِنَ التَّخَنُّثِ بِقَدَرِ مَا تَشَبَّهُوا بِالنِّسَاءِ ، وَعَلَيْهِمْ مِنَ اللَّعْنَةِ بِقَدَرِ ذَلِكَ ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَمَرَ بِنَفْيِ الْمَخْنَثِينَ ، وَقَالَ : " أَخْرِجُوهُمْ مِنْ يَبُوتِكُمْ " .

والغريب هنا أن ابن تيمية ينقل عن أحد الفقهاء ويوافقه : أن من لعن علماء الأشاعرة يعزَّر ، وفي ذلك يقول في " مجموع الفتاوى " (٤/ ١٦) : " وَأَمَّا لَعْنُ الْعُلَمَاءِ لِأَيِّمَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ فَمَنْ لَعَنَهُمْ عَزَّرَ . وَعَادَتِ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ ، فَمَنْ لَعَنَ مَنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلَّعْنَةِ وَقَعَتِ اللَّعْنَةُ عَلَيْهِ . وَالْعُلَمَاءُ أَنْصَارُ فُرُوعِ الدِّينِ وَالْأَشْعَرِيَّةُ أَنْصَارُ أَصُولِ الدِّينِ " .

[٥٠] : قال إمامهم أبو إسماعيل الأنصاري الهروي (٤٨١هـ) كما في " طبقات الشافعية الكبرى " (٦/ ١٤٤) :

وخبثُ مقال الأشعري تخنثُ

يضاهي تلويه تلوي الشغاب

يزين هذا الأشعري مقالـه

ويقشبه بالسّم ياشر قاشب

فينفي تفـاصيلاً ويثبت جملة

كنـاقصه من بعد شدّ الذوائب

يؤول آيات الصّفـات برأيه

فجرأتـه في الدّين جراءة خارب

وعلى كلّ حال فإنّ الأشاعرة عند ابن تيمية وشيعته ليسوا من أهل السُّنة ، وإنّما هم أهل كلام ، عدادهم في أهل البدعة ...

[٥١] : قال إمامهم أبو نصر السّجزي نصر (٤٤٤هـ) في كتابه : " الرّدّ على من أنكر الصّوت والحرف " : "... الفصل الثّاني : في بيان السُّنة ما هي ؟ وبمّ يصير المرء من أهلها ؟ ... فكلّ مدّعٍ للسُّنة يجب أن يطالب بالنّقل الصّحيح بما يقوله ، فإن أتى بذلك علّم صدقه ، وقبل قوله ، وإن لم يتمكّن من نقل ما يقوله عن السّلف ، علم أنّه محدث زائف ، وأنّه لا يستحق أن يصغى إليه أو يناظر في قوله ، وخصوصنا !!! المتكلّمون معلوم منهم أجمع اجتنب النّقل والقول به ، بل تمحيّنهم لأهله ظاهر ، ونفورهم عنهم بيّن ، وكتبهم عارية عن إسناد ، بل يقولون : قال الأشعري ، وقال ابن كُلاب ، وقال القلانسي ، وقال الجبائي ... " . انظر : رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ١٤٦) .

وهذه إحدى المضحكات المبكيات منهم ... لأنّ كتّبتهم هي العارية عن الإسناد والإسعاد ... فما من مسألة إلّا وحشروا فيها رأياً لابن تيمية أو ابن القيم أو أحد علمائهم ... لدرجة أن جعلوا رأي علمائهم حكماً فيصلاً في كلّ مسألة بحثوها أو جادلوا خصومهم فيها ... فلسان الحال يقول : رمتني بدائها وانسلّت ...

[٥٢] : وقال أيضاً : " ثمّ بليّ أهل السُّنة بعد هؤلاء ؛ - أي المعتزلة - يقوم يدعون أنّهم من أهل الاتّباع ، وضررهم أكثر من ضرر المعتزلة وغيرهم ، وهم أبو محمّد بن كُلاب ، وأبو العبّاس القلانسي- ، وأبو الحسن الأشعري ... فهؤلاء يردون على المعتزلة بعض أقاويلهم ويردّون على أهل الأثر أكثر ممّا ردّوه على المعتزلة " . انظر : رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت (ص ٣٤٣-٣٤٥) .

وروى ابن عبد البر عن ابن خويز منداد المصري المالكي : أنّه قال في كتاب الشّهادات من كتابه " الخلاف " ، في تأويل قول مالك : لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء ، قال : " أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام ، فكلّ متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعريّاً كان أو غير أشعري ، ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبداً !!! ويهجر ويؤدّب على بدعته " . انظر : جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٤٢) .

وما قاله ابن عبد البر من رواية ابن خويز منداد عن مالك لا يصح ، قال الإمام ابن حجر العسقلاني في ترجمته لابن خويز منداد : " وعنده شواذ عن مالك ، واختيارات وتأويلات لم يعرَّج عليها حدّاق المذهب ، كقوله : إنّ العبيد لا يدخلون في خطاب الأحرار ، وأنّ خبر الواحد مفيد العلم ، وأنّه لا يعتق على الرّجل سوى الآباء والأبناء ، وقد تكلم فيه بن الوليد الباجي ، ولم يكن بالجيّد النّظر ، ولا بالقويّ في الفقه ، وكان يزعم أنّ مذهب مالك أنّه لا يشهد جنازة متكلّم ، ولا يجوز شهادتهم ولا مناكحتهم ولا أمانتهم ، وطعن ابن عبد البر فيه أيضاً ... " . انظر : لسان الميزان (٢٩١ / ٥) .

ونختم هذا الفصل بما قاله الدكتور محمّد سعيد رمضان البوطي في تقريره لكتاب : " أهل السّنة الأشاعرة " ، قال : " وقد سألت واحداً من هؤلاء الذين يبدّعون أتباع الإمام الأشعري ويسفّهُونهم ، ويلقون الكلام في ذلك على عواهنه : ما الذي تتقمه منهم ؟ وما البدعة التي ابتدعوها ففسّقتهم بها ؟ وقال لي : تعطيلهم القرآن بالتأويل الذي ابتدعوه ، قلت له : ما من كلمة أوّلوها إلّا وفي أئمة السّلف من أوّلها ، إذ كان السّبيل إلى فهمها اجتهاداً يتّسع لأكثر من فهم واحد .

ألا تعلم أنّ في السّلف من أوّل كلمة استوى في مثل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ [فصلت : ١١] ، ومن أوّل كلمة وجه في قوله تعالى : ﴿ وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن : ٢٧] ، وأوّل الضّحك في قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم " ضحك ربك في الليلة من فعالكما " ، وأوّل الفراغ في قوله تعالى : ﴿ سَتَقَرُّ لَكُمْ آيَةُ الثَّقَلَيْنِ ﴾ [الرحمن : ٣١] .

وهل في هؤلاء الذين يعتزّون بنسبتهم وحدهم إلى السّلف من لم يؤوّل كلمة يحبّهم في قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [المائدة : ٥٤] ، ومن لم يؤوّل المعية في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد : ٤] ، ومن لم يؤوّل القرب في قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق : ١٦] .

فلماذا تبرّرون لأنفسكم هذا الذي لا تبرّرونه لمن هم ليسوا أقلّ منكم علماً ، بل إنكم لتعلمون أنّهم القدوة الصّالحة لهذه الأمّة ؟

لماذا يكون تأويل الأشاعرة لما برّهن الدّليل الاجتهادي على صحّة تأويله تعطيلاً وابتداعاً ، ويكون تأويلكم لما قد لا تؤيدكم فيه سلفيّة صافية ملتزمة لا تعطيل فيها ولا تأويل ؟ !

كنّا نقول بالأمس : قاتل الله الجهالة ، كم تحجب العقل عن الحقّ ، ولكنّا نقول اليوم : قاتل الله العصبيّة العمياء كم تحجب العين المبصرة عن رؤية الشّمس صافية متألّثة في كبد السّماء ! " . انظر تقرير البوطي لكتاب : أهل السّنة الأشاعرة (ص ١٣ - ١٤) ...

ولك أن تتعجب معي أيها القارئ الحبيب ، من الشيخ ابن باز -غفر الله له- حيث صنف كتاباً ساء به : "الأدلة النقليّة والحسيّة على جريان الشمس وسكون الأرض وإمكان الصعود إلى الكواكب" اعتبر فيه الأرض ثابتة لا تدور ... وأن من يقل بغير ذلك ، فقد كذب على الله ، وكل من كذب على الله سبحانه أو كذب كتابه الكريم أو كذب على رسوله الأمين عليه الصلوة والسلام فهو كافر ضالّ مضلّ ، يُستتاب فإن تاب وإلا قتل كافراً مرتدّاً ، ويكون ماله فيثاً لبيت مال المسلمين -لأنّ هذا القول الباطل كما هو مخالف للنصوص ، فهو مخالف للمشاهد والمحسوس ومكابرة للعقول والواقع ... " فانظر يا رعاك الله ... وانظر أيضاً كتابه : الشّهاب المنقّض على من قال بكروية الأرض ...

ومن عجائب الشيخ الألباني -عليه رحمة الله- أنّه قال في تأويل الإمام البخاري لقول الله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصل : ٨٨] ، أي : إلّا ملكه : " هذا لا يقوله مسلم مؤمن " . انظر : فتاوى الألباني (ص ٥٢٣) .

مع أن الإمام ابن تيمية -عليه رحمة الله- نقل في الفتاوى الكبرى (٢/ ٤٢٧) بما بعدها) عدّة تأويلات أولها سلف الأئمة للوجه الوارد في الآية ، فقال : " رَوِيَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ : " إِلَّا مَا أُرِيدُ بِهِ وَجْهُهُ وَعَنْ " جَعْفَرِ الصَّادِقِ " إِلَّا دِينَهُ " وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ... وَعَنْ مُجَاهِدٍ " إِلَّا هُوَ " وَعَنْ الضَّحَّاكِ " كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا اللَّهَ وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَالْعَرْشَ " ، وَعَنْ ابْنِ كَيْسَانَ " إِلَّا مُلْكُهُ " . وَذَلِكَ أَنْ لَفْظَ " الْوَجْهِ " يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ مِثْلَ الْجَهَةِ كَالْوَعْدِ وَالْعِدَّةِ وَالْوَزْنِ وَالزَّيْنَةِ وَالْوَصْلِ وَالصَّلَةِ وَالْوَسْمِ وَالسَّمَةِ لَكِنْ فَعَلُهُ حُذِفَتْ فَأَوْهَا وَهِيَ أَحْصُ مِنْ الْفِعْلِ كَالْأَكْلِ وَالْإِكْلَةِ . فَيَكُونُ مَصْدَرًا بِمَعْنَى التَّوَجُّهِ وَالْقَصْدِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيهِ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

ثمّ إنّهُ يُسَمَّى بِهِ الْمَفْعُولُ وَهُوَ الْمَقْصُودُ الْمُتَوَجَّهُ إِلَيْهِ كَمَا فِي اسْمِ الْخَلْقِ وَدِرْهِمِ صَرْبِ الْأَمِيرِ وَنَظَائِرِهِ وَيُسَمَّى بِهِ الْفَاعِلُ الْمُتَوَجَّهُ كَوَجْهِ الْحَيَوَانِ يُقَالُ : أَرَدْتُ هَذَا الْوَجْهَ أَيْ هَذِهِ الْجَهَةَ وَالنَّاحِيَةَ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ : ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ ، أَيْ قِبْلَةُ اللَّهِ وَوَجْهُهُ اللَّهُ هَكَذَا قَالَ جُمْهُورُ السَّلَفِ .

وقد وصل الأمر بأحدهم -سأحه الله- أن وصف الأشاعرة بأنهم : " حثالة الزرادشتية والمجوسية والهندوسية " ، وذلك في كتابه : " الردّ الأثري المفيد على البيجوري في جوهره التّوحيد " .

كما افترى المدعو أبو عبد الله محمود الحداد على جميع " شرّاح البخاري بأنهم ليسوا من أهل السّنة ، وذلك في تعليقه على عقيدة الرّازيين ، أبو حاتم ، وأبو زرعة (ص ١٣١) ، حيث قال عند ذكره لفتح الباري : " يسّر الله من أهل السّنة من يشرحه !!! "

وللعلم فإنَّ صحيح البخاري قد تعاقب على شرحه عشرات العلماء على مرِّ التَّاريخ ...

وهذا إن دُلَّ فإنَّها يدُلُّ على المكانة العظيمة لـ (صحيح البخاري) عند كافَّة علماء المسلمين، وهي شروح بعضها اكتمل، والبعض الآخر لم يكتمل، حيث عاجلت المنيَّة صاحبه قبل إكماله ... ومنها ما وصل إلينا، ومنها ما لم يصل، ومن أهم شُراح صحيح البخاري: الإمام الخطَّابي (٣٨٦هـ)، والإمام ابن بَطَّال (٤٤٩هـ)، والإمام القاسم إسماعيل بن محمَّد الأصبهاني (٥٣٥هـ)، والإمام نجم الدِّين أبي حفص عمر بن محمَّد النَّسفي الحنفي (٥٣٧هـ)، والإمام أبو الحسن محمَّد بن أحمد الجياني النَّحوي (٥٤٠هـ)، والإمام محمَّد بن سعيد بن يحيى بن الدِّميثي الواسطي (٦٣٧هـ)، والإمام محمَّد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢هـ)، والإمام يحيى بن شرف النَّووي (٦٧٦هـ)، والإمام ابن المنير الإسكندراني (٦٨٣هـ)، والإمام علي بن محمَّد اليونيني (٧٠١هـ)، والإمام أبو عبد الله عمر بن رشيد الفهري (٧٢١هـ)، والإمام عبد الكريم بن عبد الثَّور بن منير الحلبي (٧٣٥هـ)، والإمام علاء الدِّين مغلطي (٧٦٢هـ)، والإمام أحمد بن أحمد الكردي (٧٦٣هـ)، والإمام الكرمان (٧٨٦هـ)، والإمام مغلطي بن فليح التُّركي المصري الحنفي (٧٩٢هـ)، والإمام محمَّد بن بهادر الزُّركشي (٧٩٤هـ)، والإمام ابن رجب (٧٩٥هـ)، والإمام القاضي مجد الدِّين إسماعيل بن إبراهيم البليسي (٨١٠هـ)، والإمام الفيروز آبادي (٨١٧هـ)، والإمام محمَّد بن أبي بكر الدِّماميني (٨٢٧هـ)، والإمام محمَّد بن عبد الدَّائم بن موسى البرماوي (٨٣١هـ)، والإمام علي بن الحسين بن عروة المشرفي الموصل الحنبلي (٨٣٧هـ)، والإمام برهان الدِّين بن محمَّد بن خليل الحلبي سبط ابن العجمي (٨٤١هـ)، والإمام محمَّد بن أحمد بن محمَّد مرزوق الحفيد (٨٤٢هـ)، والإمام شهاب الدِّين أحمد بن رسلان المقدسي الرَّملي الشافعي (٨٤٤هـ)، والإمام محمَّد بن أحمد بن موسى الكفيري (٨٤٦هـ)، والإمام ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، والإمام العيني (٨٥٥هـ)، والإمام عمر بن علي بن الملقن (٨٥٥هـ)، والإمام أبو طاهر مجيد الدِّين محمَّد بن يعقوب بن محمَّد بن إبراهيم الشَّيرازي الفيروزآبادي (٨١٦هـ)، والإمام عبد الرَّحمن بن عمر بن رسلان البلقيني (٨٢٤هـ)، والإمام محمَّد بن أبي بكر الدِّماميني (٨٢٧هـ)، والإمام محمَّد بن عبد الدَّائم بن موسى البرماوي (٨٣١هـ)، والإمام محمَّد بن أحمد بن موسى الكفيري (٨٤٦هـ)، والإمام محمَّد بن محمَّد بن موسى الشافعي الحنبلي (٨٤٦هـ)، والإمام أحمد بن إسماعيل بن عثمان الكوراني (٨٥٧هـ)، والإمام أبو البقاء محمَّد بن علي بن خلف الأحدي المصري الشَّافعي (يُعتقد أنه عاش بعد سنة ٩٠٩هـ)، والإمام الشَّيوطي (٩١١هـ)، والإمام القسطلاني (٩٢٣هـ)، والإمام زين الدِّين عبد الرَّحيم بن عبد الرَّحمن بن أحمد العبَّاسي (٩٦٣هـ)، والإمام إسماعيل بن محمَّد بن عبد الهادي (١١٦٢هـ)، والإمام حسن العدوي الحمزاوي المالكي (١٣٠٣هـ)، والإمام أنور شاه بن معظم شاه الحسيني الحنفي الكشميري

﴿النَّصُّ السَّابِعُ﴾

قال العلامة القنوي في حاشيته على البيضاوي في الجزء الخامس صفحة (١٧٤) أربع وسبعين ومائة في تفسير قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ما نصّه: وعن أصحابنا أنّ الاستواء على العرش صفة لله بلا كيف ، والمعنى: أنّ له تعالى استواء على العرش على الوجه الذي عناه منزهاً عن الاستقرار والتمكّن أهـ.

﴿النَّصُّ الثَّامِنُ﴾

قال الإمام البغوي في الجزء الثالث صفحة (٤٨٨) ثمان وثمانين وأربعمائة (٣٠٥) في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] ما نصّه:

أَمَّا أَهْلُ السُّنَّةِ فَيَقُولُونَ: الْإِسْتِوَاءُ عَلَى الْعَرْشِ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، بِلَا كَيْفٍ، يَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْإِيْمَانُ بِهِ، وَيَكِلُ الْعِلْمَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وَسَأَلَ رَجُلٌ مَالِكَ بْنِ أَنَسٍ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه-٥]، كَيْفَ اسْتَوَى؟ فَأَطْرَقَ رَأْسُهُ مَلِيًّا، وَعَلَاهُ.

الرُّحَصَاءُ، ثُمَّ قَالَ: الْإِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ، وَالْإِيْمَانُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدَعَةٍ، وَمَا أَظُنُّكَ إِلَّا ضَالًّا ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ "أهـ.

﴿النَّصُّ التَّاسِعُ﴾

قال العلامة الخطيب في الجزء الأوّل صفحة (٤٦٠) ستين وأربعمائة في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] ما نصّه: وقال أهل السُّنَّة: الاستواء على العرش صفة الله بلا

(١٣٥٢هـ) ... فهو لاء ليسوا من أهل السُّنَّة عند من يدعون السُّلَفِيَّة ... كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إِلَّا كَذِبًا ...

وصنّف المدعو عبد الله سعد الغامدي العبدلي كتابه: "الأخطاء الأساسية في العقيدة وتوحيد الربوبية من كتاب فتح الباري ...". والحبل على الجرار .

(٣٠٥) انظر تفسير البغوي (ص ٤٦٦) ، طبعة دار ابن حزم ، ط ١ ، ٢٠٠٢ م .

كيف يجب الإيمان به ونكّل فيه العلم إلى الله تعالى والمعنى أنّ له سبحانه وتعالى استواء على العرش على الوجه الذي عناه ، منزّه عن الاستقرار والتّمكّن .

وروي عن سفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد وغيرهم من علماء السُّنة في هذه الآيات التي جاءت في الصّفات المتشابهة أمروها كما جاءت اقرؤها بلا كيف . وإجماع السّلف منعقدٌ على أن لا يزيدوا على قراءة الآية . وشذّ قوم فقالوا: العرش بمعنى الملك، وهذا عدول عن الحقيقة إلى التّجوّز مع مخالفة الأثر ، ألرسموا قوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧] .

أتراه كان الملك على الماء (٣٠٦). وبعضهم يقول: استوى بمعنى استولى ويحتج بقول الشاعر:

هما استويا بفضلها جميعاً على عرش الملوك بغير زور أهد بحذف.

فقد بيّن مذهب السّلف والخلف في معنى الآية، ونصّ على أنّه تعالى منزّه عن الجلوس على العرش والحلول فيه، لأنّ الاستقرار والتّمكّن من صفات الحوادث. فمن اعتقد أنّ الله عزّ وجلّ متّصف بالاستقرار على العرش أو التّمكّن فيه فهو كافر بالإجماع.

﴿النّصّ العاشر﴾

قال العلامة الصّاوي في الجزء الثّالث صفحة (٣٨) ثمان وثلاثين على قول الجلال المحلّي في قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] استواء يليق به ما نصّه: هذه طريقة السّلف الذين يفوّضون علم التشابه لله تعالى، ومن ذلك جواب الإمام مالك رحمه الله عن معنى الاستواء على العرش في حقّه تعالى، حيث قال للسّائل: الاستواء معلوم الخ.

(٣٠٦) قال الطّاهر بن عاشور في التّحرير والتّنوير (٢٠٩/١١): "والمعنى أنّ العرش كان مخلوقاً قبل السّموات وكان محيطاً بالماء أو حاوياً للماء. وحمل العرش على أنّه ذات مخلوقة فوق السّموات هو ظاهر الآية. وذلك يقتضي أنّ العرش مخلوق قبل ذلك وأنّ الماء مخلوق قبل السّموات والأرض. وتفصيل ذلك وكيفيّته الاستعلاء بما لا قبل للأفهام به إذ التّعير عنه تقريب" . وللاستزادة انظر: روح البيان (٤/١٣١-١٣٣)، الجامع لأحكام القرآن (٩/٨-٩)، البحر المحيط (٥/٢٠٥) .

وأما الخلف وهم من بعد الخمسة، فإنهم يؤولونه بمعنى صحيح لائق به سبحانه وتعالى، فيقولون: إنَّ المراد بالاستواء الاستيلاء بالتَّصَرُّف والقهر. فالاستواء له معنيان: الجلوس، والاستيلاء بالقهر والتَّصَرُّف، وكلا المعنيين وارد في اللغة، يقال: استوى السُّلطان على الكرسي بمعنى جلس. واستوى على الأقطار بمعنى ملك وقهر. ومن الثاني قول الشاعر:

قد استوى بِشْر على العراق

وحينئذ فالتعيين إطلاقه عليه تعالى بهذا المعنى هو الثاني أهد.

فتراه نصَّ على أنَّ السَّلف والخلف متَّفِقون على أنَّ الاستواء في الآية مصروف عن ظاهره، وليس المراد به الجلوس والاستقرار. فمن قال إنَّ المراد به الجلوس فقد خالف السَّلف والخلف، وخرق الإجماع، وكفر بالله تعالى وحبط كلُّ عمله. نسأل الله السَّلامة من شرور أنفسنا وسوء الاعتقاد.

﴿النَّصُّ الْحَادِي عَشَرَ﴾

قال العلامة النَّيسابوري في الجزء الثامن صفحة (١٠٧) سبع ومائة في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، من سورة الأعراف بعد كلام ما نصّه: فحمل بعضهم الاستواء على الاستقرار وزيف بوجوه عقلية ونقلية منها:

أنَّ استقراره على العرش يستلزم تناهيه من الجانب الذي يلي العرش، وكلُّ ما هو متناه فاختصاصه بذلك الحدّ المعين يستند لا محالة إلى محدث مخصَّص فلا يكون واجباً.

ومنها: أنَّه لو كان في حيزٍ فإنَّ أمكنه التَّحرُّك منه بعد سكونه فيه كان المؤثِّر في حركته وسكونه فاعلاً مختاراً، وكلُّ فعل لفاعل مختار فهو محدث، وما لا يخلو عن المحدث أولى بأن يكون محدثاً، وإن لم يمكنه التَّحرُّك منه كان كالزَّمن المقعد العاجز، وذلك مُحال.

وأما الدلائل السَّمعية فكثيرة.

منها: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ، والأحد مبالغة في كونه واحداً، والذي يمتلئ منه العرش أو يفضل عن العرش يكون مركباً من أجزاء فوق أجزاء العرش، وذلك ينافي قوله: أحد.

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ﴾ [محمد: ٣٨] فوجب أن يكون غير مفتقر إلى المكان والجهة. ومنها: أن آية: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ٥٤] تدلُّ على قدرته وحكمته، وكذا قوله تعالى: ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ﴾ [الأعراف: ٥٤] الخ الآية، فلو كان المراد من الاستواء هو الاستقرار كان أجنبياً عما قبله وعما بعده، لأنَّه ليس من صفات المدح، إذ لو استقرَّ عليه بقاءه وبعبوض صدق عليه أنه استقر على العرش، فإذا المراد بالاستواء: كمال قدرته في تدبير الملك والملوك حتى تصير هذه الكلمة مناسبة لما قبلها ولما بعدها (٣٠٧).

ولغير الموسومين بالمجسِّمة والمشبَّهة في الآية قولان:

الأوَّل: القطع بكونه متعالياً عن المكان والجهة ثمَّ الوقوف عن تأويل الآية وتفويض علمها إلى الله تعالى.

(٣٠٧) قال البقاعي في نظم الدرر في تناسب الآيات والشُّور (٤١/٣): ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، أي: أخذ في التدبير لما أوجده، وأحدث خلقه أخذاً مستوفى مستقصى مستقلاً به، لأنَّ هذا شأن من يملك ملكاً ويأخذ في تدبيره وإظهاره أنَّه لا منازع له في شيء منه، وليكون خطاب النَّاس على ما ألفوه من ملوكهم لتستقرَّ في عقولهم عظمتهم سبحانه، وركز في فطرهم الأولى من نفي التشبيه منه، ويقال: فلان جلس على سرير الملك، وإن لم يكن هناك سرير ولا جلوس، وكما يقال في قصد ذلك: فلان ثلَّ عرشه، أي ذهب عزُّه وانتقض ملكه وفسد أمره، فيكون هذا كناية لا يلتفت فيه إلى أجزاء التركيب، والألفاظ على ظواهرها كقولهم للطَّويل: طویل النِّجاد، وللكریم: عظیم الرِّماد.

ولمَّا كان سبحانه لا يشغله شأن عن شأن، ابتدأ من التدبير بما هو آية ذلك بمشاهدته في تغطية الأرض بظلامه في آن واحد، فقال دالّاً على كمال قدرته: المراد بالاستواء بأمر يشاهد كلَّ يوم على كثرة منافعه التي جعل سبحانه بها انتظام هذا الوجود: "يغشى" أي استوى حال كونه ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ﴾ "...".

وَالثَّانِي: الخوض في التَّأْوِيل وذلك من وجوه:

أَحَدُهَا: تفسير العرش بالملك، والاستواء بالاستعلاء، أي: استعلَى على الملك.
وَتَانِيَهَا: أَنَّ استَوَى بمعنى: استولى.

فالله تعالى دَلَّ على ذاته وصفاته وكيفية تدبيره للعالم بالوجه الذي أَلْفَوْه من ملوكهم ورؤسائهم
لتستقرَّ عظمة الله تعالى في قلوبهم، إِلَّا أَنَّ ذلك مشروطٌ بنفي التَّشْبِيهِ. فإذا قال أَنَّهُ عالمٌ، فهموا منه
أَنَّهُ تعالى لا يخفى عليه شيء، ثُمَّ علموا بعقولهم أَنَّهُ لم يحصل ذلك العلم بفكرة ولا باستعمال
حاسة (٣٠٨).

وإذا أخبر أَنَّهُ خلق السَّمَوَات والأَرْض ثُمَّ استَوَى على العرش، فهموا منه أَنَّهُ بعد أن خلقهما
استوى على عرش الملك والجلال. أهـ ملخصاً.

فقد بيَّن رحمه الله تعالى مذهب السَّلف والخلف في الآية، ونَصَّ على ضلال وإضلال من يفسِّر-
الاستواء فيها بالاستقرار، وردَّ عليهم بالأدلة العقلية والنقلية الدالة على بهتان من يعتقد أَنَّ الله
مستقرٌّ على العرش. تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

﴿النَّصُّ الثَّانِي عَشَرَ﴾

قال الحافظ بن حجر في الجزء الثالث عشر- من الفتح صفحة (٣٤١) إحدى وأربعين
وثلاثمائة (٣٠٩) في باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]، ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩]
في شرح قول مُجَاهِدٍ: اسْتَوَى عَلَا عَلَى الْعَرْشِ، قَالَ بَطَّالُ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْإِسْتِوَاءِ الْمَذْكُورِ هُنَا
فَقَالَتِ الْمُعْتَزَلَةُ مَعْنَاهُ الْإِسْتِيلَاءُ بِالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:
قَدْ اسْتَوَى بِشَرِّ عَلَى الْعِرَاقِ من غير سيف ودم مهراق

(٣٠٨) لَأَنَّهُ سبحانه وتعالى منزَّه عن ذلك، ليس كمثله شيء.

(٣٠٩) انظر فتح الباري (١٣/ ٤٠٥-٤٠٨) طبعة دار الفكر، ببعض الاختصار.

وَقَالَتِ الْجِسْمِيَّةُ : مَعْنَاهُ الْإِسْتِقْرَارُ (٣١٠)، وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ : مَعْنَاهُ ارْتَفَاعٌ ، وَبَعْضُهُمْ مَعْنَاهُ : عَلا ، وَبَعْضُهُمْ مَعْنَاهُ الْمُلْكُ وَالْقُدْرَةُ ، وَمِنْهُ : اسْتَوَتْ لَهُ الْمَمَالِكُ ، يُقَالُ لِمَنْ أَطَاعَهُ أَهْلُ الْبِلَادِ ، وَقِيلَ : مَعْنَى الْإِسْتَوَاءِ التَّمَامُ وَالْفَرَاغُ مِنْ فِعْلِ الشَّيْءِ ، مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [الفصل: ١٤] ، فَعَلَى هَذَا فَمَعْنَى اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ أَنْتَمُ الْخَلْقُ ، وَخَصَّ لَفْظُ الْعَرْشِ لِكَوْنِهِ أَكْثَرُ الْأَشْيَاءِ ، وَقِيلَ : إِنَّ ﴿عَلَى﴾ فِي قَوْلِهِ : ﴿عَلَى الْعَرْشِ﴾ بِمَعْنَى إِلَى ، فَالْمُرَادُ عَلَى هَذَا : انْتَهَى إِلَى الْعَرْشِ ، أَيْ : فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعَرْشِ ، لِأَنَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ .

ثُمَّ قَالَ بَن بَطَال : فَأَمَّا قَوْلُ الْمُعْتَزَلَةِ فَإِنَّهُ فَاسِدٌ (٣١١) لِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ قَاهِرًا غَالِبًا مُسْتَوِيًّا . وَقَوْلُهُ : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى﴾ يَقْتَضِي افْتِتَاحَ هَذَا الْوَصْفِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ، وَلَا زَمَ تَأْوِيلُهُمْ أَنَّهُ كَانَ مُعَالِبًا فِيهِ فَاسْتَوَى عَلَيْهِ بِقَهْرٍ مِنْ غَالِبِهِ ، وَهَذَا مُتَّفَقٌ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ .

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُجَسِّمَةِ فَفَاسِدٌ أَيْضًا ، لِأَنَّ الْإِسْتِقْرَارَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ الْحُلُولُ وَالتَّنَاهِي ، وَهُوَ مُحَالٌ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يُقْبَلُ بِالْمَخْلُوقَاتِ .

(٣١٠) يقول الإمام الكوثري في تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٥١٤-٥١٥) : "وأما من فسر الاستواء بالعلو الحسي والاستقرار والقعود ونحو ذلك ، فهو قد جَسَمَ معبوده في المعنى . وإن لم ينطق بلفظ الجسم . قال ابن حزم : ذهب طائفة إلى أن الله تعالى جسم ، وحجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَقُومُ فِي الْمَعْقُولِ إِلَّا جِسْمٌ أَوْ عَرَضٌ ، فَلَمَّا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ تَعَالَى عَرَضًا ثَبَتَ أَنَّهُ جِسْمٌ ، وَقَالُوا : إِنَّ الْفِعْلَ لَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ جِسْمٍ ، وَالْبَارِي تَعَالَى فَاعِلٌ فَوَجِبَ أَنَّهُ جِسْمٌ . أَمَّا فساد قولهم إنه لا يقوم في المعقول إلا جسم أو عرض فإنها قسمة ناقصة ، وإنما الصواب أنه لا يوجد في العالم إلا جسم أو عرض ، وكلاهما يقتضي بطبيعته وجود مُحْدَثٍ لَهُ ، فبالضرورة نعلم أنه لو كان محدثهما جسمًا أو عرضًا لكان يقتضي فاعلاً فعله ، ولا بدَّ ، فوجب بالضرورة أن فاعل الجسم والعرض ليس جسمًا ولا عرضًا . وهذا يضطر إليه كل ذي حسٍّ بضرورة العقل ولا بدَّ ، وأيضًا فلو كان الباري -تعالى عن إلحادهم جسمًا لاقتضى- ذلك ضرورة أن يكون له زمان ومكان هما غيره ، وهذا يبطل التوحيد . وإيجاب الشُّرْكِ معه تعالى لشيئين سواء ، وإيجاب أشياء معه غير مخلوقة وهذا كفر أهد . وهذا كله في غاية الظهور وإن كان يخفي على أدعياء السلف من مشبهة العصر ، هداهم الله " .

(٣١١) قدّمنا الكلام في الرد على ذلك .

وَأَمَّا تَفْسِيرُ اسْتَوَىٰ عَلَا فَهُوَ صَحِيحٌ وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْحَقُّ وَقَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَصَفَ نَفْسَهُ بِالْعُلَىٰ وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ وَهِيَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ (٣١٢) .

وَأَمَّا مَنْ فَسَّرَهُ ارْتَفَعَ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِفْ بِهِ نَفْسَهُ (٣١٣)، قَالَ : وَاخْتَلَفَ أَهْلُ السُّنَّةِ : هَلِ الْإِسْتَوَاءُ صِفَةُ ذَاتٍ أَوْ صِفَةُ فِعْلٍ ؟ فَمَنْ قَالَ : مَعْنَاهُ عَلَا قَالَ هِيَ صِفَةُ ذَاتٍ ، وَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ قَالَ هِيَ صِفَةُ فِعْلٍ (٣١٤)، وَإِنَّ اللَّهَ فَعَلَ فِعْلاً سَمَاهُ اسْتَوَىٰ عَلَى عَرْشِهِ لَا أَنَّ ذَلِكَ قَائِمٌ بِذَاتِهِ لِإِسْتِحَالَةِ قِيَامِ الْحَوَادِثِ بِهِ أَنْتَهَىٰ مُلَخَّصًا (٣١٥) .

وَقَدْ أَلْزَمَهُ مَنْ فَسَّرَهُ بِالْإِسْتِيْلَاءِ بِمِثْلِ مَا أَلْزَمَ هُوَ بِهِ مِنْ أَنَّهُ صَارَ قَاهِرًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَيَلْزَمُ أَنَّهُ صَارَ غَالِبًا بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ (٣١٦) .

وَالْإِنْفَصَالُ عَنْ ذَلِكَ لِلْفَرِيقَيْنِ بِالتَّمَسُّكِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧] ، فَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ بِالتَّفْسِيرِ قَالُوا : مَعْنَاهُ لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ كَمَا تَقْدُمُ بَيَانُهُ عَنْ بَنِ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ "فُصِّلَتْ" ، وَبَقِيَ مِنْ مَعَانِي اسْتَوَىٰ مَا نُقِلَ عَنْ ثَعْلَبٍ (٣١٧) : اسْتَوَىٰ الْوَجْهُ اتَّصَلَ ، وَاسْتَوَى الْقَمَرُ امْتَلَأَ ، وَاسْتَوَى فُلَانٌ وَفُلَانٌ تَمَازَلَا ، وَاسْتَوَى إِلَى الْمَكَانِ أَقْبَلَ ، وَاسْتَوَى الْقَاعِدُ قَائِمًا وَالنَّائِمُ قَاعِدًا ، وَيُمْكِنُ رَدُّ بَعْضِ هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَى بَعْضٍ وَكَذَا مَا تَقَدَّمَ عَنْ بَنِ بَطَّالٍ .

(٣١٢) هذا الكلام فيه نظر ، والأولى أن يقال : أن الاستواء صفة من صفات الفعل . وسندل على ذلك نهاية موضوع الاستواء عندما نوضح الرأي الذي نختاره مدللًا .

(٣١٣) ولم يرد في الأسماء اسم : المرتفع ، ولا المستوى ، ولا الجالس ، ولا القاعد ...

(٣١٤) وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه .

(٣١٥) أي : انتهى كلام ابن بطَّال .

(٣١٦) وكذا يُرد على من قال بأن معناه : علا ، بأنه صار عاليًا بعد أن لم يكن عاليًا ...

(٣١٧) هو أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني ، صاحب التّصانيف البديعة وإمام العربية ، مات سنة (٢٩١هـ) . انظر :

سير أعلام النبلاء (١٤/ ٥-٧) .

وَنَقَلَ مُحَمَّدِي السُّنَّةِ الْبَغَوِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ عَنِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَكْثَرِ الْمُسَرِّينَ أَنَّ مَعْنَاهُ ارْتَفَعَ (٣١٨). وَقَالَ أَبُو عبيد (٣١٩) ، وَالْفَرَاءُ (٣٢٠)، وَغَيْرُهُمَا بِنَحْوِهِ وَأَخْرَجَ أَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَايُ فِي كِتَابِ السُّنَّةِ مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنْ أُمِّهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : الْإِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ ، وَالْكِيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، وَالْإِقْرَارُ بِهِ إِيْمَانٌ ، وَالْجُحُودُ بِهِ كُفْرٌ . وَمِنْ طَرِيقِ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سُئِلَ كَيْفَ اسْتَوَى

(٣١٨) بل الحقُّ أَنَّ أَكْثَرَ السَّلَفِ ذَهَبُوا إِلَى التَّفْوِيضِ ، اكْتِفَاءً بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] . قال الإمام الكوثري في تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٥١٦-٥١٧) : قال ابن حزم (وهو مَنْ يَتَكَلَّمُ بِاسْمِ السَّلَفِ) : قول الله تعالى يجب حمله على ظاهره ما لم يمنع من حمله على ظاهره نصٌّ آخر أو إجماع أو ضرورة حسّ ، وقد علمنا أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ فِي مَكَانٍ فَإِنَّهُ شَاغِلٌ لِدَلِّكَ الْمَكَانِ وَمَالِي لَهُ وَمَتَشَكَّلٌ بِشَكْلِهِ ، وَلَا بَدَّ مِنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ ضَرُورَةٌ ، وَعَلِمْنَا أَنَّ مَا كَانَ فِي مَكَانٍ فَإِنَّهُ مَتْنَاهُ بِتَنَاهِي مَكَانِهِ وَهُوَ ذُو جِهَاتٍ سِتٍّ أَوْ خَمْسٍ مَتْنَاهِيَةٍ فِي مَكَانِهِ ، وَهَذِهِ كُلُّهَا صِفَاتُ الْجِسْمِ . أَهـ . ثُمَّ قَالَ : إِنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَدْعُو أَحَدٌ فَيَقُولُ : يَا مُسْتَوِي أَرْحَمَنِي ، وَلَا يَسْمِي ابْنَهُ عَبْدَ الْمُسْتَوَى . أَهـ . ثُمَّ قَالَ : إِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] أَنَّهُ فَعَلَ فَعْلَهُ فِي الْعَرْشِ ، وَهُوَ انْتِهَاءُ خَلْقِهِ إِلَيْهِ ، فَلَيْسَ بَعْدَ الْعَرْشِ شَيْءٌ ، وَالْعَرْشُ نِهَايَةُ جَرَمِ الْمَخْلُوقَاتِ الَّذِي لَيْسَ خَلْفَهُ خَلَاءٌ وَلَا مَلَأٌ ، وَمَنْ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ لِلْعَالَمِ نِهَايَةُ مِنَ الْمَسَاحَةِ وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَقَدْ لَحِقَ بِقَوْلِ الدَّهْرِيَّةِ ، وَفَارَقَ الْإِسْلَامَ ، أَهـ . ثُمَّ رَدَّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالْمَكَانِ وَخَتَمَ كَلَامَهُ بِقَوْلِهِ : فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِي مَكَانٍ إِلَّا مَا كَانَ جِسْمًا أَوْ عَرَضًا فِي جِسْمٍ ، هَذَا الَّذِي لَا يَجُوزُ سِوَاهُ ، وَلَا يَتَشَكَّلُ فِي الْعَقْلِ وَالْوَهْمِ غَيْرُهُ الْبَتَّةَ ، وَإِذَا انْتَفَى أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ جِسْمًا أَوْ عَرَضًا فَقَدْ انْتَفَى أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ أَصْلًا ، وَبِاللَّهِ نَتَأَيَّدُ أَهـ .

وكذا لا تجوز التسمية بـ: عبد المرتفع ، ولا عبد الجالس ، ولا عبد القاعد ، ولا عبد المستقر ... وكذا لا يصحُّ الدُّعاء بـ: يا مرتفع ، يا جالس ، يا قاعد ، يا مستقر ...

(٣١٩) هو القاسم بن سلام بن عبد الله ، الإمام ، الحافظ ، المجتهد ، له العديد من المصنّفات ، مات سنة (٢٢٤هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠) فما بعدها) .

(٣٢٠) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن ابن منظور الأسدي مولا هم الكوفي النحوي ، صاحب التّصانيف ، مات سنة (٢٠٧هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (١٠/ ١١٨-١٢١) .

عَلَى الْعَرْشِ فَقَالَ الْإِسْتِوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ وَعَلَى اللَّهِ الرَّسَالَةُ وَعَلَى رَسُولِهِ الْبَلَاغُ وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ (٣٢١).

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ كُنَّا وَالتَّابِعُونَ مَتَوَفِّرُونَ نَقُولُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ وَنُؤْمِنُ بِمَا وَرَدَتْ بِهِ السُّنَّةُ مِنْ صِفَاتِهِ (٣٢٢).

وَأَخْرَجَ الثَّعْلَبِيُّ (٣٢٣) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾، فَقَالَ: هُوَ كَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ. وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ مَالِكٍ فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، كَيْفَ اسْتَوَى فَأُطْرَقَ مَالِكٌ فَأَخَذَتْهُ الرَّحَضَاءُ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا يُقَالُ كَيْفَ وَكَيْفَ عَنْهُ مَرْفُوعٌ وَمَا أَرَاكَ إِلَّا صَاحِبَ بَدْعَةٍ أَخْرَجُوهُ (٣٢٤). وَمِنْ طَرِيقٍ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ نَحْوُ الْمُنْقُولِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، لَكِنْ قَالَ فِيهِ: وَالْإِقْرَارُ بِهِ وَاجِبٌ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بَدْعَةٌ. وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقٍ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ قَالَ: كَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، وَشُعْبَةُ (٣٢٥)،

(٣٢١) تقدم الكلام على ذلك وأنه لم يصح النقل عنهم .

(٣٢٢) قال السَّقَّافُ في تخريجه للعلو (ص ٣٩٣): "موضوع"، لا يثبت هذا عن الأوزاعي بل هو محض افتراء . رواه البيهقي (ص ٤٠٨)، وفيه محمد بن كثير المصيصي، وقد ضعفه أحمد جداً كما في الجرح والتعديل (٦٩/٨). وجاء في ترجمته في الكامل لابن عدي أن أحمد قال: هو منكر الحديث، أو قال: يروي أشياء منكورة، وقال ابن عدي: له روايات عن معمر والأوزاعي خاصة أحاديث عداد مما لا يتابعه أحد عليه . والراوي عنه إبراهيم بن الهيثم البلدي، قال العقيلي في الضعفاء (١/٢٧٤): حدث بحديث كذبه فيه الناس وواجهوه به .

(٣٢٣) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري . مات سنة (٤٢٧هـ) . انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/٤٣٥-٤٣٧) .

(٣٢٤) تقدم تخريجه .

(٣٢٥) هو شعبة ابن الحجاج بن الورد، أبو بسطام الأزدي العتكي، الإمام، الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث،

مات سنة (١٦٠هـ) . انظر: سير أعلام النبلاء (٧/٢٠٢-٢٢٨) .

وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (٣٢٦)، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَشَرِيكٌ ، وَأَبُو عَوَانَةَ (٣٢٧)، لَا يُحَدِّثُونَ وَلَا يُشَبِّهُونَ ، وَيَرَوُونَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ ، وَلَا يَقُولُونَ : كَيْفَ ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَهُوَ قَوْلُنَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَعَلَى هَذَا مَضَى أَكَابِرُنَا . وَأَسْنَدُ اللَّالِكَايِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَبِالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صِفَةِ الرَّبِّ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَلَا تَفْسِيرٍ فَمَنْ فَسَّرَ شَيْئًا مِنْهَا وَقَالَ يَقُولُ جَهْمٌ فَقَدْ خَرَجَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ لِأَنَّهُ وَصَفَ الرَّبَّ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ (٣٢٨).

وَمِنْ طَرِيقِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ (٣٢٩): سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ وَمَالِكًا وَالثَّوْرِيَّ وَاللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا الصِّفَةُ فَقَالُوا أَمَرُواهَا كَمَا جَاءَتْ بِهَا كَيْفَ (٣٣٠).

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي مَقَابِلِ الشَّافِعِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ اللَّهُ أََسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ لَا يَسَعُ أَحَدًا رَدُّهَا وَمَنْ خَالَفَ بَعْدَ ثُبُوتِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ فَقَدْ كَفَرَ وَأَمَّا قَبْلَ قِيَامِ الْحُجَّةِ فَإِنَّهُ يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ لِأَنَّهُ عِلْمٌ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ بِالْعَقْلِ وَلَا الرُّؤْيَا وَالْفِكْرُ فَتُبْتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَنَفَيْ عَنْهُ التَّشْبِيهَ كَمَا نَفَى عَنْ نَفْسِهِ فَقَالَ : «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ» .

وَأَسْنَدُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي الْخَوَارِيِّ (٣٣١)، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَتَفْسِيرُهُ تِلَاوَتُهُ وَالسُّكُوتُ عَنْهُ (٣٣٢).

(٣٢٦) هو حمَّاد بن زيد ابن درهم ، العلامة ، الحافظ الثبت ، محدِّث الوقت ، أبو إسماعيل الأزدي . مات سنة (١٧٩هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٥٦) فما بعدها .

(٣٢٧) هو الوضَّاح بن عبد الله ، مولى يزيد بن عطاء الشكري ، الواسطي ، البزاز ، الإمام ، الحافظ ، الثَّبت ، محدِّث البصرة ، مات سنة (١٧٦هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (٨/ ٢١٧/ ٢٢٢) .

(٣٢٨) أخرجه اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٣/ ٩٢ برقم ٧٤٠) .

(٣٢٩) هو الوليد بن مسلم ، أبو العباس الدمشقي ، الحافظ ، عالم أهل الشام ، مات سنة (١٩٥هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (٩/ ٢١١- ٢٢٠) .

(٣٣٠) أخرجه اللالكائي في "شرح أصول الاعتقاد" (٣/ ١٨١ برقم ٨٧٥) .

وَمِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرٍ الضَّبْعِيِّ (٣٣٣) ، قَالَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي قَوْلِهِ : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ، قَالَ بِلَا كَيْفٍ (٣٣٤) .

وَالْآثَارُ فِيهِ عَنِ السَّلَفِ كَثِيرَةٌ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ عَقِبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي النُّزُولِ وَهُوَ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ فِي كِتَابِهِ كَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا يُشَبِّهُهُ مِنَ الصِّفَاتِ وَقَالَ فِي بَابِ فَضْلِ الصَّدَقَةِ قَدْ ثَبَتَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ فَتَوْمِنْ بِهَا وَلَا نَتَوَهَّمُ وَلَا يُقَالُ كَيْفَ كَذَا جَاءَ عَنْ مَالِكٍ وَبْنِ عُيَيْنَةَ وَبْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِأَلَا كَيْفٍ وَهَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَأَنكَرُوهَا وَقَالُوا هَذَا تَشْبِيهُ وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ لَوْ قِيلَ يَدٌ كَيْدٍ وَسَمْعٌ كَسَمْعٍ (٣٣٥) .

وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ الْمَائِدَةِ قَالَ الْأَئِمَّةُ نُوْمِنْ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ مِنْهُمْ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكٌ وَبْنُ عُيَيْنَةَ وَبْنُ الْمُبَارَكِ (٣٣٦) .

وَقَالَ بَنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَهْلُ السُّنَّةِ جُمِعُوا عَلَى الْإِقْرَارِ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَلَمْ يُكَيِّفُوا شَيْئًا مِنْهَا وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ وَالْمُعْتَزِّلَةُ وَالْخَوَارِجُ فَقَالُوا مَنْ أَقَرَّ بِهَا فَهُوَ مُشَبَّهٌ فَسَاءَ لَهُمْ مَنْ أَقَرَّ بِهَا مُعْطَلَةٌ .

(٣٣١) هو أحمد بن أبي الحواري ، واسم أبيه عبد الله بن ميمون ، الإمام ، الحافظ ، القدوة وشيخ أهل الشام ، أحد الأعلام ، أصله من الكوفة ، مات سنة (٢٤٦هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (١٢/ ٨٥-٩٤) .

(٣٣٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٥١٦) .

(٣٣٣) هو أحمد بن إسحق الصَّبْعِي (وليس الضَّبْعِي) النِّسَابُورِي ، الشَّافِعِي ، الإمام ، العلامة ، المفتي ، المحدث ، مات سنة (٣٤٢هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٨٣-٤٨٩) .

(٣٣٤) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٥١٧) .

(٣٣٥) انظر جامع الترمذي (ص ١٢٩) .

(٣٣٦) انظر جامع الترمذي (ص ٤٨٥) .

وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي الرَّسَالَةِ النَّظَامِيَّةِ (٣٣٧): اخْتَلَفَتْ مَسَالِكُ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الظَّوَاهِرِ فَرَأَى بَعْضُهُمْ تَأْوِيلَهَا وَالتَزَمَ ذَلِكَ فِي آيِ الْكِتَابِ وَمَا يَصِحُّ مِنَ السُّنَنِ وَذَهَبَ أُثْمَةُ السَّلَفِ إِلَى الْإِنْكَفَافِ عَنِ التَّأْوِيلِ وَإِجْرَاءِ الظَّوَاهِرِ عَلَى مَوَارِدِهَا وَتَقْوِيضِ مَعَانِيهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالَّذِي تَرْتَضِيهِ رَأْيَا وَنَدِينُ اللَّهِ بِهِ عَقِيدَةً اتَّبَاعُ سَلَفِ الْأُمَّةِ لِلدَّلِيلِ الْقَاطِعِ عَلَى أَنَّ إِجْمَاعَ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ فَلَوْ كَانَ تَأْوِيلُ هَذِهِ الظَّوَاهِرِ حَتْمًا لَا وَشَكَّ أَنْ يَكُونَ اهْتِمَامُهُمْ بِهِ فَوْقَ اهْتِمَامِهِمْ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ (٣٣٨)، وَإِذَا أَنْصَرَمَ عَصْرُ- وَالتَّابِعِينَ عَلَى الْإِضْرَابِ عَنِ التَّأْوِيلِ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْوَجْهُ الْمَتَّبِعُ أَنْتَهَى وَقَدْ تَقَدَّمَ النُّقْلُ عَنْ أَهْلِ الْعَصْرِ الثَّالِثِ وَهُمْ فُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ كَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَمَنْ عَاصَرَهُمْ وَكَذَا مَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ مِنَ الْأُثْمَةِ فَكَيْفَ لَا يَوْثُقُ بِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ وَهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ بِشَهَادَةِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ (٣٣٩).

وَقَسَمَ بَعْضُهُمْ أَقْوَالَ النَّاسِ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى سِتَّةِ أَقْوَالٍ ، قَوْلَانِ لِمَنْ يُجْرِيهَا عَلَى ظَاهِرِهَا ، أَحَدُهُمَا : مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ وَهُمْ الْمَشَبَّهَةُ وَيَتَفَرَّغُ مِنْ قَوْلِهِمْ عِدَّةُ آرَاءٍ وَالثَّانِي مَنْ يَنْفِي عَنْهَا شَبَهَ صِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ لِأَنَّ ذَاتَ اللَّهِ لَا تُشَبَّهِ الدَّوَاتِ فَصِفَاتُهُ لَا تُشَبَّهِ الصِّفَاتِ فَإِنَّ صِفَاتِ كُلِّ مَوْصُوفٍ تُنَاسِبُ ذَاتَهُ وَتُلَاقِ حَقِيقَتَهُ وَقَوْلَانِ لِمَنْ يُثَبِّتُ كَوْنَهَا صِفَةً وَلَكِنْ لَا يُجْرِيهَا عَلَى ظَاهِرِهَا أَحَدُهُمَا يَقُولُ لَا نَوُؤُلُ شَيْئًا مِنْهَا بَلْ نَقُولُ اللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ وَالْآخَرُ يُؤَوِّلُ فَيَقُولُ مَثَلًا مَعْنَى الْإِسْتِوَاءِ الْإِسْتِيْلَاءُ وَالْيَدُ الْقُدْرَةُ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَقَوْلَانِ لِمَنْ لَا يَجْزِمُ بِأَنَّهَا صِفَةٌ أَحَدُهُمَا يَقُولُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً وَظَاهِرُهَا غَيْرُ مُرَادٍ وَيَجُوزُ أَنْ لَا تَكُونَ صِفَةً وَالْآخَرُ يَقُولُ لَا يُخَاضُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا بَلْ يَجِبُ الْإِيْيَانُ بِهِ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يُدْرِكُ مَعْنَاهُ . أَهْ كَلَامُ الْحَافِظِ (٣٤٠).

(٣٣٧) انظر الرسالة النظامية (ص ٣٢-٣٥) ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ١ ، ١٩٧٨ م .

(٣٣٨) هذا الكلام ليس صحيحاً ، فالسلف الصالح رضوان الله عليهم قالوا بالتأويل ، وقد قدمنا نتفاً من تأويلاتهم ، وها هي ذي كتب أهل العلم تغصُّ بالتأويلات المروية عن سلف الأمة ...

(٣٣٩) قد ذكرنا سابقاً بعضاً من التأويلات التي وردت عن وصفهم الجويني بأنهم عزفوا عن التأويل ...

(٣٤٠) أي : ابن حجر العسقلاني .

فقد بيّن مذهب السلف والخلف في الاستواء ، ويبيّن بطلان مذهب المجسّمة المفسّرين الاستواء بالاستقرار بأنّ الاستقرار من صفات الحوادث ويلزمه الحلول والتّناهي، وهذا مستحيل في حق الله تعالى. فمن اعتقد ذلك كفر وبطل كلّ عمله وخلد في النّار إن لم يتب.

﴿النّصّ الثالث عشر﴾

قال العلامة أحمد بن أحمد المالكي المعروف بزروق في شرحه على رسالة ابن أبي زيد القيرواني في الجزء الأوّل عند قوله: على العرش استوى وعلى الملك احتوى صفحة (٣١) إحدى وثلاثين ما نصّه: وقع ذكر الاستواء على العرش في ستّة مواضع من كتاب الله تعالى، فقليل: إنّ ذلك من المتشابه الذي يستحيل ظاهره على الله تعالى ولا يتعرّض لمعناه، وهو مذهب السلف وجماعة الأئمّة، وحمل عليه مذهب مالك إذ سئل عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، فقال: الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

فقوله: معلوم، يعني في كلام العرب له مصارف، والكيف غير معقول، نفي لما يتوهّم فيه من محتملاته الحسيّة إذ لا تعقل في حقّه تعالى.

وقوله: والإيمان به واجب، لأنّه ورد نصّاً في القرآن.

وقوله: والسؤال عنه بدعة، لأنّه من تتبّع المشكل الذي وقع النّهي عنه. ثمّ هذا ممّا تعرّضت فيه الأدلّة العقليّة والظواهر النّقليّة.

وقد أصّل الشّيخ ابن فورك رحمة الله تعالى عليه لذلك أصلاً، فقال: إذا تعارضت الأدلّة العقليّة مع الظواهر النّقليّة، فإن صدّقناها لزم الجمع بين النّقيضين، وإن كذّبناها لزم رفعهما، وإن صدّقنا الظواهر النّقليّة وكذّبنا الأدلّة العقليّة لزم الطّعن في الظواهر النّقليّة، لأنّ الأدلّة العقليّة أصول الظواهر النّقليّة وتصدق الفرع مع تكذيب أصله يفضي إلى تكذيبها معاً، فلم يبق إلّا أن نقول بالأدلّة العقليّة ونؤوّل الظواهر النّقليّة أو نفوّض أمرها إلى الله تعالى (٣٤١).

(٣٤١) قال الإمام اللقائي في جوهرته :

ولأهل السُّنة قولان: فعلى القول بالتأويل إن وجدنا لها محلاً يسوّغه العقل حملناها عليه وإلا فوّضنا أمرها إلى الله تعالى، قال: وهذا القانون في هذا الباب، والله الموفق للصواب.

قال بعضهم: ولئن كان التأويل أعلم بالتفويض أسلم ويسعنا ما وسع سلفنا من ذلك ولا يضرنا الجهل بتعيين المحمل إذا صحّ لنا التنزيه ونفي التشبيه، فليس ثمّ ألحن من صاحب الحجّة بحجّته. وقد نسب الطّروطشي (٣٤٢) لمالك القول بالتأويل، ونسب له غيره القول بالتفويض، وبه قال الشّافعي إذ قال: آمنا بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وبما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله ﷺ. وعليه جرى الإمام أبو حامد (٣٤٣) حيث قال: وأنه مستو على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أَراده، استواء منزّهاً عن المماسّة والاستقرار، والتّمكّن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش بل العرش وحمّلتُهُ، محمولون بمحض قدرته ومقهورون في قبضته.

وذكر السّهروردي (٣٤٤) في آداب المريدين له، إجماع الصّوفيّة على أنّهم يقولون في كلّ موهم ما قاله مالك في الاستواء كاليد، واللسان، والعين، والجنب، والقدم، ونحوه. فتأمّل ذلك فإنّه باب من التفويض وبالله تعالى التّوفيق. ولا خلاف في وجوب نفي المُحال وإنّما الخلاف في تعيين المحل -يعني لا خلاف في وجوب صرف المتشابه عن ظاهره وإنّما الخلاف في تعيين المراد منه-.

وفي هذه المسألة أوجه، منها: استوى بمعنى استولى، ومنها: استوى بالقهر والغلبة. وردّه ابن رشد بأنّه يستدعي مقاهرة ومغالبة، فانظره. وقيل: بمعنى ظهر ظهور دلالة وتعريف لا ظهور

وكلّ نصّ أوهم التشبيهاً أوّله أو فوّض ورّم تنزيها

(٣٤٢) هو محمّد بن الوليد بن خلف بن سليمان بن أيوب الفهري الأندلسي الطّروطشي الفقيه، عالم الإسكندريّة، له العديد من المصنّفات، مات سنة (٥٢٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/٤٩٠ فما بعدها)، معجم المؤلّفين (٩٦/١٢). (٣٤٣) يعني الغزالي.

(٣٤٤) هو عبد القادر بن عبد الله بن محمّد بن عبد الله ابن سعد السّهروردي، صوفي، من آثاره: آداب المريدين. مات سنة (٥٦٢هـ). انظر: معجم المؤلّفين (٦/٢٩٣).

حلول وتكييف. وقيل غير ذلك مما ليس بمحال ولا آيل إليه خلافاً للكرامية والمشبهة ومن قال بقولهم: بأنه فوق العرش، فهو كفر وخروج عن الدين، أعاذنا الله تعالى منه. أهـ.

فقد بين هذا الإمام الجليل مذهب السلف والخلف في الآيات المتشابهة بالتصوُّص الصريحة المنقولة عن أئمة المسلمين، ونصَّ على كفر من اعتقد أنَّ الله عزَّ وجلَّ حلَّ في العرش.

﴿النَّصُّ الرَّابِعُ عَشَرَ﴾

قال العلامة النفراوي المالكي (٣٤٥) في كتابه "الفواكه الدواني" على رسالة ابن أبي زيد القيرواني في الجزء الأول صفحة (٥٩) تسع وخمسين ما نصّه: قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، أَيَّ اسْتَوَى بِالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ اسْتِيْلَاءَ مَلِكٍ قَاهِرٍ وَإِلَهٍ قَادِرٍ، وَيَلْزَمُ مِنْ اسْتِيْلَائِهِ تَعَالَى عَلَى أَعْظَمِ الْأَشْيَاءِ وَأَعْلَاهَا اسْتِيْلَاؤُهُ عَلَى مَا دُونَهُ، وَلَفْظُ الاسْتِيْوَاءِ مِنْ جُمْلَةِ الْمُتَشَابِهِ كَالْيَدِ وَالْوَجْهِ وَالْعَيْنِ وَالْأَصَابِعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا ظَاهِرُهُ مُسْتَحِيلٌ عَلَى الْبَارِي سُبْحَانَهُ، وَلَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ عَلَى الْقَطْعِ إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ فَقَدْ اتَّفَقَ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ عَلَى وَجُوبِ اعْتِقَادِ حَقِيقَةِ وُجُودِهِ عَلَى وَجُوبِ تَنْزِيهِ الْبَارِي عَنْ ظَاهِرِهِ الْمُسْتَحِيلِ وَاخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى ثَلَاثِ طُرُقٍ: طَرِيقُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ إِمَامُ هَذَا الْفَنِّ أَنَّهَا أَسْمَاءٌ لِصِفَاتٍ قَائِمَةٍ بِذَاتِهِ تَعَالَى زَائِدَةٌ عَلَى صِفَاتِ الْمَعَانِي الثَّانِيَةِ أَوْ السَّبْعَةِ الَّتِي هِيَ الْعِلْمُ وَالْقُدْرَةُ وَالْإِدْرَاكُ (٣٤٦)، عَلَى الْقَوْلِ بِهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ بَقِيَّتِهَا، وَالدَّلِيلُ عِنْدَهُ عَلَى ثُبُوتِهَا لَوُجُودِهَا إِمَّا فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَنِ لِذَلِكَ تُسَمَّى عَلَى مَذْهَبِهِ صِفَاتٌ سَمْعِيَّةٌ.

(٣٤٥) هو أحمد بن غنيم بن سالر بن مهنا النفراوي المالكي، فقيه: مشارك في بعض العلوم، له العديد من المصنّفات، مات سنة (١١٢٥هـ). انظر: معجم المؤلفين (٢/ ٤٠).

(٣٤٦) قال ناظم الجوهرة:

فهل له إدراك أو لا خُلفٌ وعند قوم صحَّ فيه الوقف

وقد اختلف أهل العلم في: هل لله تعالى صفة تسمى الإدراك أم؟ فبعض العلماء قال بإثباتها، وذكر أنَّها تتعلق بالمسمومات، والمذوقات، والملموسات، ومن غير اتِّصال بمحالتها ولا تأثر، وبه قال الباقلاني والجويني ومن وافقهما، لأنَّ الإدراك المتعلِّق بهذه الأشياء زائد على العلم، ولأنَّها كمالات، فيجب اتِّصافه تعالى بها.

وَطَرِيقُ السَّلَفِ كَابِنِ شَهَابٍ (٣٤٧)، وَمَالِكِ الْإِمَامِ وَمَنْ وَافَقَهُمَا مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ تَمْنَعُ تَأْوِيلَهَا عَنْ التَّفْصِيلِ وَالتَّعْيِينِ وَقَالَ أَهْلُهَا انْقَطَعَ بِأَنَّ الْمُسْتَحِيلَ غَيْرُ مُرَادٍ، وَنَعْتَقِدُ أَنَّ لَهُ تَعَالَى اسْتِواءً وَيَدًا وَغَيْرَ ذَلِكَ بِمَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ عَلَى التَّفْصِيلِ إِلَّا اللَّهُ.

وَكَذَلِكَ تُسَمَّى الْمُعْنَوِيَّةُ، وَطَرِيقُ الْخَلْفِ تُؤَوَّلُ الْمُتَشَابِهَ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ قَصْدًا لِلِإِيضَاحِ وَلِلذَلِكَ تُسَمَّى الْمُؤَوَّلَةُ، فَأَوَّلُوا الْإِسْتِواءَ بِالْإِسْتِيْلَاءِ وَالْيَدَ بِالْقُدْرَةِ وَالْعَيْنَ بِالْبَصَرِ وَالْأَصَابِعَ بِإِرَادَاتِ الْقَلْبِ وَإِلَى طَرِيقِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ أَشَارَ صَاحِبُ الْجَوْهَرَةِ بِقَوْلِهِ:

وَكُلُّ نَصٍّ أَوْ هَمِّ التَّشْبِيهِ أَوَّلُهُ أَوْ فَوْضٌ وَرُمٌّ تَنْزِيهَا

فَعَلِمَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ كُلًّا مِنْ أَهْلِ الطَّرِيقَتَيْنِ تُؤَوَّلُ الْمُتَشَابِهَ بِصَرَفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ لِاسْتِحَالَتِهِ، وَافْتَرَقَا بَعْدَ صَرَفِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ الْمُسْتَحِيلِ فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ عَلَى التَّعْيِينِ وَالتَّفْصِيلِ، فَالسَّلَفُ يُفَوِّضُونَ عِلْمَ ذَلِكَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْخَلْفُ يُؤَوِّلُهُ تَأْوِيلًا تَفْصِيلِيًّا بِحَمَلِ كُلِّ لَفْظٍ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ خَاصٍّ كَمَا قَدَّمْنَا.

قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ: وَمَذْهَبُ السَّلَفِ أَسْلَمَ فَهُوَ أَوَّلَى بِالِاتِّبَاعِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ، وَيَكْفِيكَ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ أَوَّلَى بِالِاتِّبَاعِ ذَهَابُ الْأُيُمَةِ الْأَرْبَعَةِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ مَالِكًا - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - لَمَّا سُئِلَ عَنِ الْإِسْتِواءِ قَالَ: الْإِسْتِواءُ مَعْلُومٌ وَالْكِيفُ مَجْهُولٌ وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ وَالسُّؤَالُ عَنْهُ

وقال غيرهم بنفي ذلك عنه، إذ لم يقيم عليها دليل عقلي، ولم يرد بها سمع.

ودليل المثبتين غير مسلم، لأنهم إن أرادوا أنه كمال في حق الواجب، فهو دعوى بلا دليل، وإن أرادوا أنه كمال في حق البشر، فليس كل كمال في حق البشر كمالاً في حق الواجب، وكذا العكس.

وصحح قوم التوقف، أي: عدم الجزم بثبوت صفة الإدراك، أو عدم ثبوتها، لتعارض الأدلة، وعدم ورود الدليل السمعي، وهذا القول أسلم. انظر: المنهج السديد في شرح جوهرية التوحيد (ص ٦٧)، المختصر- المفيد في شرح جوهرية التوحيد (ص ٧٢-٧٥).

(٣٤٧) هو الزُّهري، واسمه مُحَمَّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزُّهري المدني، الإمام، العالم، حافظ زمانه، مات سنة أربع أو ثلاث وعشرون ومئة. انظر: سير أعلام النبلاء (٥/ ٣٢٦) فما بعدها.

بِدْعَةٍ، وَلَمَّا سُئِلَ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ: اسْتَوَى بِلَا تَشْبِيهِ وَصَدَّقَتْ بِلَا تَمْثِيلٍ وَاتَّهَمَتْ نَفْسِي فِي الْإِدْرَاكِ وَأُمِسْتُ عَنْ الْخَوْصِ فِي ذَلِكَ كُلِّ الْإِمْسَاكِ.

وَلَمَّا سُئِلَ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ قَالَ: اسْتَوَى كَمَا أَخْبَرَ لَا كَمَا يَخْطُرُ لِلْبَشَرِ، وَلَمَّا سُئِلَ عَنْهُ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: مَنْ قَالَ لَا أَعْرِفُ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ كَفَرَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يُوْهِمُ أَنَّ لِلْحَقِّ مَكَانًا، وَمَنْ تَوَهَّمَ أَنَّ لِلْحَقِّ مَكَانًا فَهُوَ مُشَبَّهٌ (٣٤٨).

وَمَعْنَى قَوْلِ مَالِكٍ: الْإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ أَنَّ عُقُولَنَا دَلَّتْنَا عَلَى أَنَّ الْإِسْتِوَاءَ اللَّائِقُ بِاللَّهِ هُوَ الْإِسْتِیْلَاءُ دُونَ الْإِسْتِقْرَارِ وَالْجُلُوسِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ، وَقَوْلُهُ: وَالْكَيفُ مَجْهُولٌ (٣٤٩)، مَعْنَاهُ أَنَّ ذَاتَ اللَّهِ لَا تُوصَفُ بِالْأَحْوَالِ الْمُتَعَقِّلَةِ وَالْهَيَّاتِ الْحُسْنِيِّ مِنَ التَّرْبُعِ وَنَحْوِهِ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ لِيُورِودِهِ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدْعَةٌ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرِ الْعَادَةُ بِالسُّؤَالِ عَنْهُ مِنَ السَّلَفِ بَلْ يُفَوِّضُونَ مَعْرِفَتَهُ عَلَى التَّحْقِيقِ إِلَى اللَّهِ، وَأَمَّا طَرِيقُ الْخَلْفِ فَهِيَ أَحْكَمُ بِمَعْنَى أَكْثَرِ إِحْكَامًا بِكَسْرِ-الْهُمَزَةِ أَيْ إِبْتِنَاءًا لِمَا فِيهَا مِنْ إِرَالَةِ الشُّبْهِ عَنِ الْأَفْهَامِ، وَبَعْضُهُمْ عَبَّرَ بِأَعْلَمَ بَدَلِ أَحْكَمَ بِمَعْنَى أَنَّ مَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ بَيَّانِ الْمَعْنَى التَّفْصِيلِيَّ، وَمَالَ إِلَى تَرْجِيحِهَا الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ حَيْثُ قَالَ: هِيَ أَقْرَبُ الطَّرِيقَيْنِ إِلَى الْحَقِّ، وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ مَالَ مَرَّةً إِلَى طَرِيقِ الْخَلْفِ وَمَرَّةً إِلَى طَرِيقِ السَّلَفِ، وَهَذَا الْخِلَافُ حَيْثُ لَا تَدْعُو ضَرُورَةُ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَإِلَّا اتَّفَقَ عَلَى وُجُوبِ التَّأْوِيلِ التَّفْصِيلِيِّ وَذَلِكَ بِأَنَّ تَحْصُلَ شُبْهَةٍ لَا تَرْتَفِعُ إِلَّا بِهِ.

وَالْخِلَافُ بَيْنَ الْخَلْفِ وَالسَّلَفِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْوَقْفِ فِي الْآيَةِ (٣٥٠): هَلْ عَلَى قَوْلِهِ: وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، أَوْ عَلَى قَوْلِهِ: إِلَّا اللَّهُ؟ فَمَنْ جَعَلَ الْوَقْفَ عَلَى إِلَّا اللَّهُ فَسَرَّ الْمُتَشَابِهَ بِأَنَّهُ الَّذِي

(٣٤٨) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ .

(٣٤٩) هَذَا الْكَلَامُ مِنَ الْخَطُورَةِ بِمَكَانٍ ، لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ إِثْبَاتَ كَيْفٍ مَجْهُولٍ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَالْكَيفُ عَنْهُ مَرْفُوعٌ ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فَإِثْبَاتُ كَيْفٍ لِمَنْ لَا كَيْفَ لَهُ قَوْلٌ خَطِيرٌ ...

(٣٥٠) وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ .

اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ كَمُدَّةِ بَقَاءِ الدُّنْيَا وَوَقْتُ قِيَامِ السَّاعَةِ، وَمَنْ قَدَّرَ الْوَقْفَ عَلَى وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ فَسَّرَ الْمُشَابَهَ وَأَوَّلُهُ تَأْوِيلًا تَفْصِيلِيًّا، وَجُمْلَةُ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ اسْتِثْنَاءٌ مُوَضَّحٌ لِحَالِ الرَّاسِخِينَ أَوْ حَالٍ مِنْهُمْ".

وحاصل ما قاله هذا الإمام أن الله عزَّ وجلَّ ليس له مكان ولا جهة، ولا يتَّصف بشيء من صفات الحوادث، وما ورد من الآيات والأحاديث التي تُوهم شيئاً من ذلك فهي مصروفة عن ظاهرها بإجماع المسلمين، فمن اعتقد أن له تعالى مكاناً في العرش أو في السَّماء أو يشابه شيئاً من المخلوقات فهو كافر، نسأله تعالى السَّلامة وحسن الختام.

﴿النَّصُّ الْخَامِسُ عَشَرَ﴾

قال الإمام نجم الدِّين أبو الفتح نصر الله الكاتب البغدادي (٣٥١) في كتابه "إشارة التَّنبيه في كشف شُبُه أهل التَّشبيه" المخطوط بدار الكتب المصريَّة رقم (٢٣) ثلاث وعشرين، مجاميع توحيد، ما نصَّه: قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] الجواب عن كشف شُبُهتهم من طريق العلم الأصولي: أنَّ المماسَّة والمحاذاة مستحيلة عليه عزَّ وجلَّ، لأنَّه سبحانه وتعالى لو كان محاذياً لبعض أجزاء العالم لم يخل ذلك الجزء أن يكون أكبر أو أصغر أو مساوياً، فإن كان أصغر فقد قدَّر سبحانه ببعض الأجزاء وذلك مستحيل، وإن كان بقدره فقد جعل له مثلاً، وهو مستحيل، وإن كان أكبر فقد قدَّر ببعض الأجزاء، وهي فاضلة عنه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وهو سبحانه يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧] ، كُلُّ ذَلِكَ دَالٌّ عَلَى قَدْرِ الْعِظَمَةِ وَاسْتِيْلَاءِ الْقُدْرَةِ، وَيُشْعِرُ بِمَا لَا نِهَايَةَ لَهُ مِنَ الْعِظَمَةِ، وَلَا مِثْلَ لَهُ وَلَا كَيْفِيَّةَ، وَلَا مِمَّا سَّةَ، وَلَا مُحَاذَاةَ، بَلْ هُوَ هُوَ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالْجَاهِدُونَ علواً كبيراً. فهذا جواب أصولي ذكر مطلقاً.

(٣٥١) هو نصر الله بن أبي العز بن قضاة الكاتب ، مات سنة (٦٥٠هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٤٨) .

وَأَمَّا الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقَ الْحَقِّ وَرَجَعَ عَنِ الشُّبْهَةِ وَأَجَابَ عَنْ مَسْأَلَةِ
الاستواء وغيرها من المسائل بما أجاب مالك رحمته الله وقد سئل عن الاستواء فقال: الاستواء حقٌّ،
والكيفية مجهولة، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة. فهذا طريق السلامة، والواجب على كلِّ
مسلم أن يعتقد أنه ليس المراد بالاستواء الجلوس والمهاسة، والاستقرار، إنما يحصل لجسم على
جسم، وبعد نفي الاستقرار والمهاسة يجب الإيمان بالاستواء كما أراده الله وعلمه، ونحن لا نعلم
حقيقته، ويلزمنا أن لا نخوض فيه بالرأي. فالحكم على مراد الله بالرأي والظن خطر، ولكن يجوز
الحكم باحتمال يخالف الظاهر إذا شهد له النقل، فإن لم يشهد له النقل فيجوز بها يحصر الاحتمالات
انحصاراً قاطعاً، فلم يبق إلا واحداً لا يحتمل القول سواه، فنظرنا في جميع ما ورد في الاستواء
فوجدنا الاستواء بمعنى الاستيلاء جائز غير مستحيل. وقد ثبت عندنا أن المهاسة والاستقرار
يستحيل في حق الله تعالى. فإن قالوا: هذا يبطل خاصية العرش لأنه مستول على الأشياء كلها،
فالجواب عن كشف هذه الشبهة بأن يقال: هذا كلام من لم يعقل عن الله تعالى شيئاً، لأن بطلان
اختصاص العرش بما ذكروا محال، وذلك أن الحامل للشيء الكبير لا يبطل أن يكون حاملاً لما هو
دونه، فإذا قيل مثلاً: زيد يحمل عمراً، لا يبطل أن يكون قد حمل عمراً مع عمامته وثيابه وذهبه وغير
ذلك، فمن عقل عن الله شأنه الأعظم علم أن الأشياء بالإضافة إلى العرش كالذرة، فإذا عرف ذلك
علم أن استيلاء الله تعالى على العرش هو استيلاء على ما دونه، لأنه سبحانه إذا استوى على الأعظم
فلا يخرج الأقل الأصغر عن الاستيلاء، فبطلت شبهتهم وبان فسادها.

وبالجملة فنحن نعلم وكلُّ مؤمن موحد علماً لا تنهاري فيه ولا يعتوره شك: استحالة المهاسة
والاستقرار والسكون والحلول وكل ما هو من صفات الأجسام على الله تعالى، وبهذا أمرت الرُّسل
وجاءت الكتب، وحُتَّ عليه الشرائع من سلف وخلف. فإن قالوا: العرش يحتمل الاستقرار كما
يحتمل الفرس الركوب، فالجواب عن هذه الشبهة، أن ذلك محال، لأن السماء أيضاً تحتمل
الاستقرار وقابلة له من غير فرق، وقد قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا
وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا

فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» [البقرة: ٢٩] ، كما قال تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] فلم جعلوا الاستقرار على العرش دون السماء - وقد تكرر الاستواء إلى السماء - ما ذاك إلا لقصور وقع لهم، مع أنَّ مفهوم الاستقرار إذا كان مضافاً إلى الله تعالى لا يفهم منه معنى الاستقرار وهو الجلوس، لأنَّ ذلك يفهم من استقرار الأجسام، وقد ثبت أنَّ الله تعالى ليس بجسم. ثمَّ عندهم شبهة النزول إلى سماء الدنيا (٣٥٢)، وهم يجعلون الله تعالى صفة الاستقرار على العرش -تعالى الله عن ذلك- إذا نزل على ما عندهم إلى سماء الدنيا فقد خلا العرش على ما ذهبوا إليه وزال معنى الاستقرار، فثبت بهذا أنَّ النزول لا يُراد به الانتقال، وأنَّ الاستواء لا يُراد به الاستقرار، مع أنَّ الاستواء قد جاء في كلام العرب على غير معنى الاستقرار في قولهم: إذا استوى زيد على البلد، أنَّه لا يفهم أنَّه استقر عليه، إذ البلد ليس محلاً للاستقرار عليه، وإنَّما يفهم منه أنَّه استولى عليه واقتدر، كما قال شاعرهم:

ولمَّا علونا واستوينا عليهم تركناهم مرعى لنسر وطائر

أراد بقوله استوينا عليهم، أي: استولينا واقتدرنا عليهم، فقد ثبت الآن تخصيص العرش بالاستيلاء مع الاستيلاء على غيره من غير أن يبطل تخصيص العرش، لأنَّ الاستيلاء على الأكبر الأعظم استيلاء على ما دونه أ.هـ.

فقد ازددت علماً بذكر هذه النصوص والبراهين بكفر من يعتقد أنَّ الله عزَّ وجلَّ جالس على العرش أو متَّصل به أو بغيره من الحوادث، نسأله عزَّ وجلَّ أن يوفِّقنا لحسن الاعتقاد.

﴿النَّصُّ السَّادِسُ عَشَرَ﴾

قال الإمام الفخر الرَّازي في كتابه "أساس التَّقديس" صفحة (١٨٧) سبعة وثمانين ومائة (٣٥٣) استدلالاً على أنَّ الله تعالى ليس له جهة، ولا يستقرُّ على عرش، ولا يحلُّ في سماء، وردّاً على من

(٣٥٢) سنأتي فيما بعد على مناقشة موضوع النزول .

(٣٥٣) انظر : أساس التقديس (ص ٣٠ فما بعدها) ، طبعة دار الجيل ، ط ١٩٩٣ م .

اعتقد أن الله تعالى له جهة، ما نصّه: أمّا الذي تمسّكوا به وهو الآيات السّت (٣٥٤) الدّالة على استواء الله تعالى على العرش، فنقول: أنّه لا يجوز أن يكون مراد الله تعالى من ذلك الاستواء هو الاستقرار على العرش، ويدلّ عليه وجوه:

منها: أن ما قبل هذه الآية وهو قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلًا مِّنْ خَلْقِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ الْعُلَى﴾ [طه: ٤] يدلّ على أنّه تعالى غير مختص بشيء من الأحياء والجهات كما بيّناه.

ومنها: أن الجالس على العرش لا بدّ وأن يكون الجزء الحاصل منه في يمين العرش غير الحاصل منه في يسار العرش، فيلزم كونه في نفسه مؤلفاً ومركباً، وذلك على الله تعالى محال.

ومنها: أن الجالس على العرش إن قدر على الحركة والانتقال كان محدثاً، لأنّ ما لا ينفكّ عن الحركة والسكون كان محدثاً، وإن لم يقدر على الحركة كان كالمربوط، بل كان كالزّمن بل أسوأ حالاً منهما، فإنّ الزّمن إذا أراد الحركة في رأسه أو حدّقيه أمكنه ذلك، وكذا المربوط، وهو غير ممكن في الله تعالى.

ومنها: أنّه لو حصل في العرش لكان حاصلًا في سائر الأحياء، ويلزم منه كونه مخالطاً للقاذورات والنّجاسات، وإن لم يكن كذلك كان له طرف ونهاية وزيادة ونقصان، وكلّ ذلك على الله تعالى محال أ.هـ. بتصرّف.

﴿النّص السّابع عشر﴾

قال العلامة بن أحمد اللبّان في كتابه: "رد الآيات المتشابهات إلى الآيات المحكمات" (٣٥٥) صفحة (٣٩) تسع وثلاثين (٣٥٦) ما نصّه: ومن الآيات المتشابهات آيات الاستواء والأحاديث الواردة فيه، ومرجعها عند المحقّقين إلى الآيات المحكمات. وأوّل ما ينبغي تقديمه معنى الاستواء

(٣٥٤) آيات الاستواء على العرش عددها سبع وليس ستاً.

(٣٥٥) اسم الكتاب هو: إزالة الشّبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات.

(٣٥٦) انظر إزالة الشبهات (ص ١٠٣ فما بعدها)، طبع دار البيان العربي، القاهرة، ٢٠٠٢ م.

لغة، وأصله افتعال من السَّوَاء، والسَّوَاء في اللغة العدل والوسط، وله وجوه في الاستعمال ترجع إلى ذلك، منها: استوى بمعنى أقبل، نقله الهروي عن الفراء، فإنَّ العرب يقولون: استوى إلى يخاصمني، أي أقبل عليّ. الثَّاني: بمعنى قصد، قاله الهروي. الثَّالث: بمعنى استولى. الرَّابِع: بمعنى اعتدل. الخامس: بمعنى استقام. السَّادس: بمعنى علا، قال الشَّاعر:

ولمَّا علونا واستوينا عليهم تركناهم مرعى لنسر وطائر

قاله الحسن بن سهل (٣٥٧).

إذا علمت أصل الوضع وتصارييف الاستعمال فنزل على ذلك الاستواء المنسوب إلى ربِّنا سبحانه وتعالى، وقد فسَّره الهروي بالقصد، وفسَّره ابن عرفة (٣٥٨) بالإقبال، كما نقل عن الفراء. وفسَّره بعضهم بالاستيلاء، وأنكره ابن الأعرابي، وقال: العرب لا يقولون استولى إلَّا لمن له مضاد، وفيما قاله نظر، لأنَّ الاستيلاء من الولي وهو القرب أو من الولاية وكلاهما يقتضي إطلاقه لمضاد، ونقل الحسن بن سهل عن ابن عبَّاس أنَّه فسَّر قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] فقال: علا أمره، وهذه التَّفاسير كلها محتملة، وهي على وفق اللغة، وأمَّا استوى بمعنى استقر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤]، وقوله: ﴿لَتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: ١٣] الآية. فلا يليق نسبة مثله إلى استواء ربِّنا تعالى على العرش، مع أنَّنا نقول: قد علمت أصل اشتقاق الاستواء، ولا مدخل فيه بمعنى الاستقرار، وإنَّما الحق أن معنى استوى على الدَّابة جاء على الأصل، ويكون معناه: اعتدل وعلا عليها، والاستقرار من لازم ذلك بحسب خصوصية المحلِّ، وحيثُ فلا يصحُّ نسبة مثله إليه تعالى لاستحالته في حقِّه وعدم وضع اللفظ له، وقد ثبت (٣٥٩) عن الإمام مالك أنَّه

(٣٥٧) هو الحسن بن سهل بن سعيد بن مهران الأهوازي . انظر: لسان الميزان (٢/ ٢٥٣).

(٣٥٨) هو علي بن محمَّد بن أحمد الجرجاني الحنَّاطي المَعْلَم ، بقي إلى حدود العشرين وأربع مئة . انظر سير أعلام النبلاء (١٧/ ٤٢١).

(٣٥٩) ذكرنا فيما سبق أنَّ ذلك لم يثبت عن الإمام مالك .

سُئِلَ عن الاستواء، فقال: الكَيْفُ غير معقول، والاستواء غير مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

فقوله: "كيف غير معقول" أي: كيف من صفات الحوادث، فإثباته في صفاته تعالى ينافي ما يقتضيه العقل فيجزم بنفيه عن الله تعالى.

وقوله: "والاستواء غير مجهول"، أي: أنه معلوم المعنى عند أهل اللغة، "والإيمان به واجب" على الوجه اللائق به تعالى، لأنه من الإيمان به وبكتبه، "والسؤال عنه بدعة" أي حادث، لأنَّ الصحابة كانوا عالمين بمعناه اللائق بحسب اللغة، فلم يحتاجوا للسؤال عنه. فلما جاء من لم يحفظ أوضاع لغتهم ولا له نور كنورهم يهديه لنور صفات ربه، شرع يسأل عن ذلك، فكان سؤاله سبباً لاشتباهه على النَّاس وزيغهم عن المراد، ووجب على العلماء حينئذ أن لا يهملوا البيان، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنَنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

ولا بدَّ في إيضاح البيان من زيادة فنقول: قد قرَّرنا استوى افتعل من السَّواء وأصله العدل، وحقيقة الاستواء المنسوب إلى ربِّنا تعالى في كتابه بمعنى: اعتدل، أي: أقام العدل، وأصله من قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، والعدل هو استوائه، ويرجع معناه إلى أنه أعطى بعزَّته كلَّ شيء خلقه موزوناً بحكمته للتعرُّف إلى خلقه بوحْدانيَّته، ولذلك قرنه بقوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦].

والاستواء المذكور في كتابه استواءان: استواء سماوي، واستواء عرشي، فالأوَّل يعدى بإلى، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، ومعناه والله أعلم: اعتدل، أي: قام بقسطه وتسويته إلى السَّماء فسواهنَّ سبع سموات، ونَبَّه على أنَّ استواءه هذا هو قيامه بميزان الحكمة وتسويته بقوله: - أولاً - عن الأرض: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَامًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لِيَوْمٍ﴾ [فصلت: ١٠]، وبقوله آخرًا: ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ [فصلت: ١٢].

وَأَمَّا الاستواء العرشي فهو أَنَّهُ تعالى قام بالقسط معترفاً بوحدانيَّتِهِ في عالمين: عالم الخلق وعالم الأَمْرِ، وهو عالم التَّدْبِير: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وكان استواؤه للتَّدْبِير بعد انتهاء عالم الخلق لقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣] .

وهذا يفهم سرَّ تعدية الاستواء العرشي بـ على، لأنَّ التَّدْبِير للأمر لا بدَّ فيه من استعلاء واستيلاء ،

اعتِبَار : اعتبر - بعد فهم هذا - قوله تعالى في خطابه لنبيِّهِ ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا عَزَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٦-٧] ، واعتبر بما أثمرته هذه الآية من التَّسْوِيَةِ والتَّعْدِيلِ بقوله عنه ليلة الإسراء: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ [النجم: ٦] ، مع قوله ﷺ: «ثُمَّ عُرِجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوَى أَسْمَعَ فِيهِ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ» (٣٦٠).

ومن المعلوم أَنَّ القلم إِنَّمَا يجري بالقدر ، كما ثبت في حديث عبادة بن الصَّامِت: "إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ: اكْتُبْ، فَقَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبِ الْقَدَرَ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى الْأَبَدِ" (٣٦١) "

وبهذا الاعتبار تعلم أَنَّ الاستواء عبارة عمَّا قَرَّرناه لك من أَنَّ استواءه : قيامه بالقسط ، وتقدير المقادير في عالم خلقه وعالم أمره أهد. كلام ابن اللَّبَّان، رضي الله تعالى عنه.

فتراه فسَّر استواء الله جلَّ جلاله على العرش بقيامه تعالى بالقسط وتقدير المقادير مستدلاً على هذا التفسير بالآيات والأحاديث وخير تفسير ما كان بالوارد. ويَبَيِّن أن تفسير استواء الربِّ عزَّ وجلَّ على العرش بالاستقرار لا يصح، لأنَّه بهذا المعنى يستحيل اتِّصاف الربِّ عزَّ وجلَّ به فضلاً

(٣٦٠) أخرجه البخاري (١/٧٨ برقم ٣٤٩)، مسلم (١/١٤٨ برقم ١٦٣) .

(٣٦١) أخرجه الترمذي (٤/٢٧ برقم ٢١٥٥)، وقال : وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ) .

عن كونه مخالفاً للغة. وبهذا تزداد علماً بكفر من يزعم أن الله جالس على العرش مستدلاً بهذه الآية لعمى بصيرته، أعاذنا الله من ذلك وهدانا جميعاً لما يرضيه.

﴿النَّصُّ الثَّامِنُ عَشَرَ﴾

قال العلامة بدر الدِّين بن جماعة في كتابه: "إيضاح الدَّلِيل، في قطع حجج أهل التَّعطيل"، المخطوط (٣٦٢) بدار الكتب المصريَّة (٣٦٣) ما نصَّه: قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ ورد في خمس آيات وفي سادس في طه ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾.

فَنَقُولُ: قد تقدم أن القرآن نزل بلغة العرب ومعاني كلامهم وما كانوا يتعقلونه في خطابهم أما العَرْشُ لغة فهو سَرِيرُ الْمَلِكِ وسقف الْبَيْتِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: ثَلَّ عَرْشَ فُلَانٍ، أَي: زَالَ سُلْطَانُهُ وَجَاهُهُ، وَيُقَالُ لِسَقْفِ الْبَيْتِ: عَرْشُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ﴾، وَالْعَرْشُ سَقْفُ الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وسنبين فيما يأتي أن إِرَادَةَ حَقِيقَةِ السَّرِيرِ فِي الْآيَاتِ مُحَالٌ، وَأَمَّا الْاسْتَوَاءُ فَلَهُ فِي اللُّغَةِ مَعَانٍ: الْأَوَّلُ: تَمَامُ الشَّيْءِ وَمِنْهُ: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ﴾، ﴿ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ﴾، وَمِنْهُ: ﴿بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾. الثَّانِي: الْقَصْدُ وَمِنْهُ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾، أَي: قصد خلقها. الثَّالِثُ: الْإِعْتِدَالُ، وَمِنْهُ: ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾، ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ﴾ الْآيَةُ.

الرَّابِعُ: الْقَهْرُ وَالْإِسْتِيلَاءُ، وَمِنْهُ: قد اسْتَوَى بِشَرِّ عَلَى الْعِرَاقِ وَقَوْلُ الْآخِرِ: وَأَضْحَى عَلَى مَا مَلَكَهُ قَدْ اسْتَوَى وَاتَّفَقَ السَّلَفُ وَأَهْلُ التَّأْوِيلِ عَلَى أَنَّ مَا لَا يَلِيْقُ مِنْ ذَلِكَ بِجَلَالِ الرَّبِّ تَعَالَى غَيْرُ مُرَادٍ، كَالْقَعْدِ وَالْإِعْتِدَالِ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَعْيِينِ مَا يَلِيْقُ بِجَلَالِهِ مِنَ الْمَعَانِي الْمَحْتَمَلَةِ، كَالْقَصْدِ وَالْإِسْتِيلَاءِ، فَسَكَتَ

(٣٦٢) وهو الآن مطبوع منشور متداول، وهو كتاب جيّد نفيس في بابه.

(٣٦٣) انظر: إيضاح الدَّلِيل (ص ١٠١ فما بعدها)، طبعة السَّلام، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠ م.

السَّلف عنه ، وأوَّل المؤوَّلون على الإِسْتِيلاء والقهر ، لتعالى الرَّبَّ عن سمات الأَجْسام من الحَاجة إلى الحَيِّز والمكان ، وَكَذَلِكَ لا يُوصَف بحركة أو سُكون أو اجْتِناع وافتراق ، لِأَن ذلِكَ كُلُّهُ من سمات المحدثات ، وعروض الأَعراض ، والرَّبُّ تَعَالَى مقدَّس عنه .

فَقوله تَعَالَى : ﴿ اَسْتَوَى ﴾ بتعين فيه معنى الإِسْتِيلاء والقهر لا القُعود والاستقرار ، إِذ لو كَانَ وجوده تَعَالَى مكانياً أو زمانياً لَلَزِمَ قدم الزَّمان والمكان أو تقدُّمهما عَلَيْهِ وَكِلَاهُمَا باطل .

فقد صَحَّ في الحديث كَانَ الله وَلَا شَيْءَ مَعَهُ " (٣٦٤) وللزوم حاجته إلى المكان ، وَهُوَ تَعَالَى الغَنِيِّ المطلق المستغني عَمَّا سِوَاهُ كَانَ الله وَلَا زَمَان وَلَا مَكَان وَهُوَ الْآن على مَا عَلَيْهِ كَانَ ، وللزم كونه محدوداً مُقَدَّراً ، وكل مُحَدود ومُقَدَّر جسم ، وكل جسم مرَكَّب مُتَحَاج إلى أَجْزَائِهِ ، ويتقدَّس من لَهُ الغنى المطلق عن الحَاجة ، وَلِأَن مَكَانَ الإِسْتِقْرَار لو قدر حَادِث مُخْلُوق ، فكيف يُحْتَاج إِلَيْهِ من أوجده بعد عدمه وَهُوَ الْقَدِيم الأزلي قبله . فَإِن قيل : نفي الجِهَةِ عن المَوْجُود يُوجب نَفْيَهُ لِإِسْتِحَالَةِ مَوْجُودٍ فِي غير جِهَةٍ . قُلْنَا المَوْجُود قِسْمَان مَوْجُود لَا يَتَصَرَّف فِيهِ الْوَهْم والحس والخيال والانفصال وموجود يتَصَرَّف ذلِكَ فِيهِ ويقبله ، فَأَوَّلُ مُمْنُوع لاستحالته ، والرَّبُّ لَا يَتَصَرَّف فِيهِ ذلِكَ ، إِذْ لَيْسَ بجسم وَلَا عَرَض وَلَا جَوْهَر ، فصَحَّ وجوده عقلاً من غير جِهَةٍ وَلَا حَيِّز ، كَمَا دَلَّ الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ فِيهِ ، فَوَجَبَ تَصْدِيقُهُ عقلاً ، وكما دَلَّ الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ على وجوده مَعَ نفي الجسميَّة والعَرَضِيَّة مَعَ بُعْدِ الْفَهْم الْحَسِيِّ لَهُ ، فَكَذَلِكَ دَلَّ على نفي الجِهَةِ والحَيِّز مَعَ بُعْدِ فَهْم الْحَسِّ لَهُ ز

فكذلك دَلَّ على نفي الجِهَةِ والحَيِّز مَعَ بُعْدِ فَهْم الْحَسِّ لَهُ . وَقَدْ اتَّفَقَ أَكْثَرُ الْعُقَلَاء على وُجُوه مَا لَيْسَ فِي حَيِّزٍ كالمعقول والنَّفوس (٣٦٥) ، والهيولي ، وعلى وجود مَا لَا يَتَصَوَّرُهُ الذَّهْن ، كحقيقة نفس الحرَّارة والبرودة ، فَإِنَّهَا مَوْجُودَةٌ قِطْعاً ، وَلَا يَتَصَوَّرُ الذَّهْنُ حَقِيقَتَهَا ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ إِنَّهُمْ ادَّعَوْا مستحيلاً أو مُخَالَفاً لِلضَّرُورَةِ ، فَإِن قيل قِصَّةُ الْمُعْجَاز تدل على الجِهَةِ والحَيِّز .

(٣٦٤) تقدَّم تخرجه .

(٣٦٥) أي : الأرواح .

قُلْنَا قِصَّةَ الْمُعْجَاجِ أُرِيدَ بِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنْ يَرِيَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنْوَاعَ مَخْلُوقَاتِهِ وَعَجَائِبَ مَصْنُوعَاتِهِ فِي الْعَالَمِ الْعُلُويِّ وَالسُّفْلِيِّ تَكْمِيلًا لَصِفَاتِهِ وَتَحْقِيقًا لِمَشَاهِدَاتِهِ لآيَاتِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى : ﴿لَنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾ [الإسراء: ١٠] . وَسَيَأْتِي الْبَسْطُ فِي هَذَا فِي جَوَابِ الْحَدِيثِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فَإِنْ قِيلَ : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْجِهَةِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿تَعْرَجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ثُمَّ يَعْرَجُ إِلَيْهِ﴾ الْآيَةُ .

قُلْنَا : لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْغَايَةِ هُنَا غَايَةُ الْمَكَانِ بَلْ غَايَةُ انْتِهَاءِ الْأُمُورِ إِلَيْهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ ، وَإِلَيْهِ يَرْجِعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ ، وَقَوْلُ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدَيْنِ﴾ ، ﴿وَأُنَبِّئُ إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلُمُوهَا﴾ ، ﴿تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ ، وَهُوَ كَثِيرٌ . فَالْمُرَادُ الْإِنْتِهَاءُ إِلَى مَا أَعَدَّ لِعِبَادِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنَ الثَّوَابِ وَالْكَرَامَةِ وَالْمَنْزِلَةِ . فَإِنْ قِيلَ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ ، ﴿يَجَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ . قُلْنَا : يَأْتِي ذَلِكَ فِي مَكَانَهُ مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا يُقَالُ اسْتَوْلَى لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْلِيًا قَبْلَ أَنْ يَكُنْ لَهُ مُتَنَازِعٌ ، فَيَمَّا اسْتَوْلَى عَلَيْهِ أَوْ عَاجَزَ ثُمَّ قَدَرَ .

قُلْنَا : الْمُرَادُ بِهَذَا الْإِسْتِيْلَاءِ الْقُدْرَةُ التَّامَّةُ الْخَالِيَةُ مِنْ مَعَارِضٍ ، وَلَيْسَ لَفْظُهُ ثُمَّ هُنَا لِتَرْتِيبِ ذَلِكَ ، بَلْ هِيَ مِنْ بَابِ تَرْتِيبِ الْأَخْبَارِ ، وَعَظْفُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ .

فَإِنْ قِيلَ : فَالْإِسْتِيْلَاءُ حَاصِلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ فَمَا فَائِدَةُ تَخْصِيصِهِ بِالْعَرْشِ ؟ قُلْنَا : خَصَّ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ الْمَخْلُوقَاتِ إِجْمَاعًا ، كَمَا خَصَّهُ بِقَوْلِهِ : { رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ } ، وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا اسْتَوْلَى عَلَى الْعَرْشِ الْمُحِيطِ بِكُلِّ شَيْءٍ اسْتَوْلَى عَلَى الْكُلِّ قِطْعًا .

إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَمَنْ جَعَلَ الْإِسْتِوَاءَ فِي حَقِّهِ مَا يُفْهِمُ مِنْ صِفَاتِ الْمُحْدِثِينَ وَقَالَ اسْتَوْلَى بِذَاتِهِ أَوْ قَالَ اسْتَوْلَى حَقِيقَةً فَقَدْ ابْتَدَعَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ الَّتِي لَمْ تَثْبُتْ فِي السُّنَّةِ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُقْتَدِي بِهِمْ أَهْلُ كَلَامِ الْعَلَامَةِ ابْنِ جَمَاعَةَ .

﴿النَّصُّ التَّاسِعُ عَشَرَ﴾

قال العلامة القرطبي في الكلام على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: هَذِهِ مَسْأَلَةُ الْإِسْتِوَاءِ، وَلِلْعُلَمَاءِ فِيهَا كَلَامٌ وَإِجْرَاءٌ. وَقَدْ بَيَّنَّا أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِيهَا فِي الْكِتَابِ (الْأُسْنَى فِي

شَرَحَ أَسْمَاءُ اللَّهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلَى (وَذَكَرْنَا فِيهَا هُنَاكَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ قَوْلًا . وَالْأَكْثَرُ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالتَّأَخِّرِينَ أَنَّهُ إِذَا وَجَبَ تَنْزِيهِهُ الْبَارِي سُبْحَانَهُ عَنِ الْجِهَةِ وَالتَّحْيِيزِ فَمِنْ ضَرُورَةٍ ذَلِكَ وَلَوْ أَحِقَّهُ اللَّازِمَةُ عَلَيْهِ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَقَادَتِهِمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ تَنْزِيَهُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنِ الْجِهَةِ، فَلَيْسَ بِجِهَةٍ فَوْقَ عِنْدِهِمْ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ مَتَى اخْتَصَّ بِجِهَةٍ أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ أَوْ حَيْزٍ، وَيَلْزَمُ عَلَى الْمَكَانِ وَالْحَيْزِ الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ لِلْمُتَحْيِيزِ، وَالتَّعْيِيرُ وَالْحُدُوثُ، هَذَا قَوْلُ الْمُتَكَلِّمِينَ ... وَحَكَى أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، قَالَ: عَلَا. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

فَأَوْرَدْتُهُمْ مَاءً بِفَيْفَاءٍ قَفْرَةً وَقَدْ حَلَقَ النِّجْمُ الْيَمَانِيَّ فَاسْتَوَى

أَيَّ عَلَا وَارْتَفَعَ. قلت: فعلوا الله تعالى وَارْتَفَاعُهُ عِبَارَةٌ عَنْ عُلُوِّ مَجْدِهِ وَصِفَاتِهِ وَمَلَكُوتِهِ. أَيَّ لَيْسَ فَوْقَهُ فِيمَا يَجِبُ لَهُ مِنْ مَعَانِي الْجَلَالِ أَحَدٌ، وَلَا مَعَهُ مَنْ يَكُونُ الْعُلُوُّ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ، لَكِنَّهُ الْعَلِيُّ بِالْإِطْلَاقِ سُبْحَانَهُ . أَهْـ بِحَذَفٍ.

﴿ النِّصُّ الْعِشْرُونَ ﴾

قال الإمام المحدث أبو محمد عبد الله بن أبي حمزة الأندلسي المتوفى سنة (٦٩٩) تسع وتسعين وستمائة هجرية في كتابه: "بهجة النفوس وتحليلها بمعرفة ما لها وما عليها" صفحة (٣٤) أربع وثلاثين في شرح حديث البيعة، وهو ما رواه البخاري في كتاب الإيمان عن عبادة ابن الصَّامِتِ رضي الله تعالى عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: «بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَسْرِقُوا...» الحديث (٣٦٦)، مبيناً ما عليه بعض الفرق الضَّالَّة الذين منهم المشبهة ما نصَّه: ومنهم المجسِّمة لأنهم يقولون بالجسم والحلول. ومعتقد هذا لا يصحُّ منه الإيمان بعموم اللفظ المذكور في الحديث، لأنَّه لا يصحُّ الإيمان بمقتضى لفظ الحديث حتى يصحُّ الإيمان به عزَّ وجلَّ بمقتضى ما أخبر به عن نفسه، حيث يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وشيء ينطلق

(٣٦٦) أخرجه البخاري (١/ ١٢ برقم ١٨).

على القليل والكثير وعلى كل الأشياء، فمن خصّص هذا العموم، وهو قوله قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] لم يصح منه الإيمان بعموم لفظ الحديث وإن ادّعاه، لأنّ من لا يعرف معبوده كيف يصحّ له الإيمان به، وذلك محال. ثمّ نرجع الآن إلى البحث معهم في بيان اعتقاداتهم الفاسدة بإشارة: النّظر فيها بالتّناصف تكفيه. فنقول: ادّعاهم الجسائيّة والحلول، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، لا يخلو: إمّا أن يدّعوا ذلك من الطّريق المشاهدة أو من طريق الأخبار أو من طريق القياس بالنّظر العقلي ولا رابع، فإن ادّعوا المشاهدة فذلك باطل بالإجماع ولا يخالف فيه برّ ولا فاجر. وإن ادّعوا الأخبار وتعلّقوا بقوله عزّ وجلّ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] فباطل أيضاً، لأنّ هذا اللفظ محتمل لأربعة معانٍ (٣٦٧)، وتأويلها الفاسد خامس لها، فكيف تقوم لهم حجّة بلفظ محتمل بخمسة معانٍ، والحجّة لا تكون إلّا بدليل قطعي، ومع تلك الأربعة معانٍ لها دلائل تقويها وتوضّحها من النّقل والعقل، وتأويلهم الفاسد عليه دلائل تضعّفه من طريق النّقل والعقل؟ وكيف يكون المرجوح دليلاً يعمل به ويترك الرّاجح؟ هذا من أكبر الغلط. ثمّ نذكر الآن تلك الوجوه وما يشهد لها من طريق العقل والنّقل:

الوجه الأوّل: أنّه قيل في معناه: عمد إلى خلق العرش، كما قال عزّ وجلّ: ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ [فصلت: ١١]، أي: عمد إلى خلقها، والحروف في لسان العرب سائغ إبدال بعضها من بعض، يدلّ على ذلك قوله عليه الصّلاة والسّلام في حديث الإسراء: "فَأَتَيْنَا عَلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ" (٣٦٨)، يريد إلى السّماء السّادسة، وسنذكر ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى، ونشير هناك إلى شيء من فساد مذهب الشّيع كلّها، ونشير إلى طريقة الفرقة النّاجية في سلامة اعتقاداتهم.

(٣٦٧) بل لأكثر من أربعة، كما تجد ذلك في لسان العرب (٢/٢٤٨-٢٤٩).

(٣٦٨) أخرجه البخاري (٤/١٠٩ برقم ٣٢٠٧).

قلت: روى مسلم الحديث بلفظ: "أَتَيْنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّادِسَةِ". انظر: صحيح مسلم (١/١٤٩ برقم ١٦٤).

الْوَجْهُ الثَّانِي: قيل في معناه السُّمو والرفعة، كما يقال: علا القوم زيد، أي: ارتفع، ومعلوم أنه لم يستقر عليهم قاعداً، كما يقال: علت الشمس في كبد السماء، أي: ارتفعت، وهي لم تستقر لقوله عز وجل في كتابه العزيز: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا﴾ [يس: ٣٨]، على قراءة من قرأها بالتثنية.

الْوَجْهُ الثَّالِث: قيل في معناه الحكم والقهر، كما يقال: استوى زيد على أرض كذا، أي: ملكهم وقهرهم، ثم قال: ما ملخصه:

الرَّابِع: ما ذهبوا إليه بتأويلهم الفاسد من أن المراد بالاستواء الحلول والاستقرار، وزعموا أن اللفظ لا يقتضي سواه، فانظر كيف يصح هذا مع ما تقتضيه اللغة العربية من الحقيقة والمجاز، وقد ورد الاستواء فيها لمعان تليق بجلاله تعالى، وكيف يسوغ هذا الوجه وهو مناف لعموم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وكفى بهذا العموم دليلاً على أن ما تأولوه ليس بحقيقي لما يلزم عليه من إبطال نص لا يحتمل التأويل، وعموم لا يحتمل التخصيص، وهو آية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] بأحد احتمالات هو مرجوحها على ما تقدّم أهـ.

﴿النَّصُّ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ﴾

قال حجة الإسلام الإمام الغزالي في إحياء العلوم وشارحه الزبيدي في الجزء الثاني صفحة (١٠٥) خمسة ومائة في مبحث الركن الأول من أركان الإيمان.

"الأصل الثامن: العلم بأنه تعالى مستو على عرشه بالمعنى الذي أراد الله تعالى بالاستواء" هذا الأصل معقود لبيان أنه تعالى غير مستقر على مكان، وذكره المصنف للرد على من زعم أن الله تعالى جهة ومكاناً، فإن الكرامة يشبّهون جهة العلوم من غير استقرار على العرش، والحشوية وهم المجسمون مصرّحون بالاستقرار على العرش، وتمسكوا بظواهر، منها: قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، وحديث الصحيحين "ينزل ربنا كل ليلة" (٣٦٩) الحديث، وأجيب عن آية الاستواء بأننا نؤمن بأنه تعالى استوى على العرش مع الحكم بأنه ليس كاستواء الإنسان على

(٣٦٩) سنأتي على موضوع النزول لاحقاً.

الأجسام من التَّمَكُّن والمهاسَّة والمحاذات لها، لقيام البراهين القطعية باستحالة ذلك في حقَّ تعالى، بل نؤمن بأنَّ الاستواء ثابت له تعالى بمعنى يليق به، وهو الذي لا ينافي وصف الكبرياء، ولا تتطرق إليه سمات الحدوث والفناء، وهو الذي أريد بالاستواء إلى السَّماء، حيث قال في القرآن: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وليس ذلك إلَّا بطرق القهر والاستيلاء، أي: قهره على العرش واستيلاؤه، وهذا جرى عليه بعض الخلف واقتصر عليه المصنف هنا، وهذا عند الماتريديَّة (٣٧٠) أمر جائز الإرادة أي: يجوز أن يكون مراداً من الآية ولا يتعيَّن كونه المراد خلافاً لما دلَّ عليه كلام المصنَّف من تعيُّنه إذ لا دليل على إرادته عينا، فالواجب علينا الإيمان به مع نفي التشبيه، وإذا خيف على العامَّة لقصور فهمهم عدم فهم الاستواء إذا لم يكن بمعنى الاستيلاء إلَّا بالاتِّصال ونحوه من لوازم الجسميَّة، فلا بأس بصرف فهمهم إلى الاستيلاء صيانة لهم من المحذور، فإنَّه قد ثبت إطلاقه وإرادته لغة، كما قال الشَّاعر، وهو البعيث أو الأخطل في بشر بن مروان: قد استوى بشر على العراق

ومثل ذلك أيضاً:

فلما علونا واستوينا عليهم جعلناهم مرعى لنسر وطائر

وقال الجاحظ (٣٧١) في كتاب "التَّوحيد": زعم أصحاب التفسير عن عبد الله بن عبَّاس صاحب التَّأويل أن قوله استوى: استولى، وهذا القول قد ردَّه ابن تيمية في كتاب العرش، وقال إن الجاحظ

(٣٧٠) الماتريديَّة نسبة إلى أبي منصور الماتريدي المتوفَّى سنة (٣٣٣هـ) وهي فرقة منزَّهة لله تعالى عن مشابهة الحوادث، والماتريديَّة والأشاعرة يشكِّلون السَّواد الأعظم من أهل الحقِّ، وللماتريديَّة اليد البيضاء في الدِّفاع عن بيضة الدِّين، حيث قامت بالرَّد على المخالفين والمغالين من الحشويَّة والمشبَّهة وأصحاب الدِّيانات الأخرى. والماتريديَّة تتفق مع الأشاعرة في جميع المسائل الكلاميَّة، واختلفت معهم في بعض، وبالتَّحقيق نجد أنَّ الخلاف بينهم لفظي لا حقيقي، والله أعلم.

(٣٧١) هو عمرو بن بحر بن محبوب البصري المعتزلي، صاحب التَّصانيف، مات سنة (٢٥٠هـ)، وقيل غير ذلك، انظر: سير أعلام النُّبلاء (١١/٥٢٦-٥٣٠).

رجل سوء معتزلي لا يوثق بنقله، قال التقي السبكي (٣٧٢) وكتاب العرش من أقبح كتبه، ولما وقف عليه الشيخ أبو حيّان ما زال يلعنه حتى مات بعد أن كان يعظمه.

قال ابن تيمية في كتابه المذكور: استوى في سبع آيات بغير لام، ولو كانت بمعنى استولى لجاءت في موضع. وهذا الذي قاله ليس بلازم فإنّ المجاز قد يطرد، وحسنه أنّ لفظ استوى أعذب وأخصر، وليس هو من الاطراد الذي يجعله بعض الأصوليين من علامة الحقيقة، فإنّ ذلك الاطراد في جميع موارد الاستعمال، والذي حصل اطراد استعمالها في آيات، فأين أحدهما من الآخر؟ ثمّ إنّ استوى وزنه: افتعل، فالسّين فيه أصلية، واستوى وزنه: استفعل، فالسّين فيه زائدة، ومعناه من الولاية، فهما مادتان متغايرتان في اللفظ والمعنى، والاستيلاء قد يكون بحق وقد يكون بباطل، والاستواء لا يكون إلّا بالحق، والاستواء صفة للمستوي في نفسه بالكمال والاعتدال، والاستيلاء صفة متعدية إلى غيره، فلا يصحّ أن يقال استوى حتى يقال: على كذا، ويصحّ أن يقال: استوى ويتم الكلام، فلو قال: استوى لم يحصل المقصود، ومراد المتكلم الذي يفسّر الاستواء بالاستيلاء التنبية على صرف اللفظ عن الظاهر الموهّم للتشبيه، واللفظ قد يستعمل مجازاً في معنى لفظ آخر، ويلاحظ منه المعنى الحقيقي لينتقل منه إلى المجازي، ولا يجوز إرادة المعنى الحقيقي على سبيل الأصالة لقيام القرينة على خلافه، وهي هنا الاستحالة - إلى أن قال -:

فالاستواء في اللغة له معنيان: أحدهما: الاستيلاء بحق وكمال فيفيد ثلاثة معان (٣٧٣): أحدهما: الاستيلاء، ثانيهما: كونه بحق، ثالثهما: كونه بكمال، ولفظ الاستيلاء لا يفيد إلّا معنى واحداً وهو معناه الحقيقي، فإذا قال المتكلم في تفسير الاستواء: الاستيلاء، فمراده المعاني الثلاثة، وهو أمر

(٣٧٢) هو تقي الدّين علي بن عبد الكافي السبكي، قاضي القضاة، الإمام العالم، شيخ الإسلام العلامة، العامل، الورع، النّاسك، الحافظ، المفسّر، المقرئ، المحدث، الأصولي، الفقيه، المنطقي، النّحوي، اللغوي، الأديب... له العديد من المصنّفات، مات سنة (٧٥٦هـ). انظر الوافي بالوفيات (٢١/١٦٦-١٧٥)، معجم المؤلّفين (٧/١٢٧).

(٣٧٣) ذكرنا سابقاً أنّ للاستواء العديد من المعان، تزيد كثيراً على ما قاله المصنّف...

يمكن في حقّه سبحانه وتعالى، فالقّدم على هذا التّأويل لم يرتكب محذوراً، ولا وصف الله تعالى بما لا يجوز عليه، والمفوّض المنزّه لا يُقدّم على التّفسير بذلك لاحتمال أن يكون المراد خلافة، ولقصور أفهامنا عن وصف الحقّ سبحانه وتعالى مع تنزيهه عن صفات الأجسام قطعاً.

والمعنى الثّاني للاستواء في اللغة: الجلوس والقعود، ومعناه مفهوم من صفات الأجسام، لا يعقل منه في اللغة غير ذلك، والله تعالى منزّه عنه، ومن أطلق القعود وقال: أنّه لم يرد صفات الأجسام قال شيئاً لم تشهد له به اللغة فيكون باطلاً، وهو كالمقرّر بالتّجسيم، المنكر له، فيؤخذ بإقراره ولا يفيد إنكاره.

واعلم أنّ الله تعالى كامل الملك أزلاً وأبداً، والعرش وما تحته حادث فأتى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] لإفادة حدوث العرش لاحداث الاستواء.

وقال البخاري في صحيحه في كتاب التّوحيد، باب: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧]، ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] (٣٧٤). قال الحافظ ابن حجر في شرحه: ذكر قطعتين من آيتين، وتلطّف في ذكر الثّانية عقيب الأولى ليردّ وهّم من توهم من قوله في الحديث: "كان الله ولم يكن شيئاً قبله، وكان عرشه على الماء" (٣٧٥) أن العرش لم يزل مع الله تعالى، وهو مذهب باطل، وكذا قول من زعم من الفلاسفة أنّ العرش هو الخالق الصّانع فأردف بقوله: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [التوبة: ١٢٩] إشارة إلى أنّ العرش مربوب، وكلّ مربوب مخلوق، وختم الباب بالحديث الذي فيه: "فَإِذَا أَنَا بِمُوسَى أَخِذُ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ" (٣٧٦).

فإنّ في إثبات القوائم للعرش دلالة على أنّه جسم مركّب، له أبعاد وأجزاء، والجسم المؤلّف محدث مخلوق.

(٣٧٤) انظر صحيح البخاري (١٢٤/٩).

(٣٧٥) تقدّم تخريجه .

(٣٧٦) أخرجه البخاري (١٢١/٣) برقم (٢٤١٢).

وقال البيهقي في الأسماء والصفات: اتفقت أقوال أهل التفسير على أن العرش هو السرير، وأنه جسم مجسم، خلقه الله تعالى وأمر ملائكته بحمله وتعبدتهم بتعظيمه والطواف به، كما خلق في الأرض بيتاً وأمر بني آدم بالطواف به، كما خلق في الأرض بيتاً وأمر بني آدم بالطواف به واستقباله في الصلاة. وفي الآيات والآثار دلالة على صحة ما ذهبوا إليه، ثم قال البخاري: وقال أبو العالية (٣٧٧): استوى إلى السماء: ارتفع، وقال مجاهد (٣٧٨): استوى: علا على العرش أهـ. كلام الزبيدي. وذكر عبارة ابن بطال وباقي عبارة ابن حجر السابقة بصفحة (٥٢) اثنتين وخمسين، ثم قال: واضطر أهل الحق إلى هذا التأويل كما اضطر أهل الباطل إلى تأويل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] إذ حمل ذلك بالاتفاق على الإحاطة والعلم. قال أبو نصر - القشيري في التذكرة الشريفة: فإن قيل: أليس الله يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] فيجب الأخذ بظاهره، قلنا: الله تعالى يقول أيضاً: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ويقول تعالى: ﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤]، فينبغي أيضاً أن تأخذ بظاهر هذه الآيات حتى يكون على العرش وعندنا ومعنا ومحيطاً بالعلم محققاً به بالذات في حالة واحدة، والواحد يستحيل أن يكون بذاته في حالة بكل مكان، قالوا: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] يعني بالعلم، و﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤] إحاطة العلم، قلنا: وقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] قهر وحفظ وأبقى أهـ.

وكذا حمل قوله ﷺ: "قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن" (٣٧٩) على القدرة والقهر مجازاً بعلاقة أن اليد في الشاهد محل لظهور سلطان القدرة والقهر، فحسن إطلاق اليد وإرادة

(٣٧٧) هو رفيع بن مهران أبو العالية المفسر، الإمام المقرئ الحافظ، مات سنة (٩٠هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠٧/٤ - ٢١٣).

(٣٧٨) هو مجاهد ابن جبر، أبو الحجاج المكي، شيخ القراء والمفسرين، مات سنة (١٠٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٤٤٩/٤ - ٤٥٧).

(٣٧٩) تقدم تحريجه.

القدرة والقهر قصداً للمبالغة، إذ المجاز أبلغ، والحديث المذكور رواه مسلم في صحيحه (٣٨٠)، وفيه أيضاً: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ» ، وكذا حمل قوله ﷺ: "الحجر الأسود يمين الله في أرضه" (٣٨١)، على التَّشْرِيف والإكرام، لأنَّه لو ترك على ظاهره للزم منه المُحال، فكذا الاستواء لو ترك على الاستقرار والتَّمكن لزم منه المُحال، والمعنى: أَنَّ الحجر وضع في الأرض للاستلام والتَّقبيل تشريفاً له كما شرفت اليمين وأكرمت بجعلها للأُمور الشَّريفة (٣٨٢). والحديث المذكور أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام وروى ابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: "من فاوض الحجر الأسود فإِنَّهُ يُفاوض يد الرَّحمن" (٣٨٣).

قال القشيري: وقد نبغت نابغة من الرَّعاع لولا استزلالهم للعوام بما يقرب من أفهامهم ويتصوَّر في أوهامهم، لنزَّهت هذا المكتوب عن تلطيخه بذكرهم، يقولون: نحن نأخذ ونجري الآيات الموهمة تشبيهاً، والأخبار المقتضية حداً وعضواً على الظاهر، ولا يجوز أن يطرق التَّأويل في شيء من ذلك، ويتمسكون بقول الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]. وهؤلاء والذي أرواحنا بيده أضرَّ على الإسلام من اليهود والنَّصارى والمجوس وعبداء الأوثان، لأنَّ ضلالات

(٣٨٠) أخرجه مسلم (٢٠٤٥/٤) برقم (٢٧٥٤).

(٣٨١) أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٤٢/١)، والخطيب في تاريخه (٣٢٨/٦) في ترجمة إسحق بن بشر الكاهلي، وقال عنه: يروي عن مالك وغيره من الرِّفقاء أحاديث منكورة، ثمَّ ساق له هذا الحديث، ثمَّ روى تكذيبه عن أبي بكر بن أبي شيبة، وكذَّبه ابن عدي في الكامل. وقال الحافظ ابن حجر في الميزان (٣٣٧/١): قال مطين: ما سمعت أبا بكر بن أبي شيبة كذَّب أحداً إلاَّ إسحاق بن بشر الكاهلي. وكذا كذَّبه موسى بن هارون وأبو زرعة، وقال الفلاس وغيره: متروك، وقال: هو في عداد من يضع الحديث، وعليه فالحديث موضوع.

(٣٨٢) بما أنَّ الحديث موضوع مكذوب على الرِّسول ﷺ إذن لا حاجة لتأويله...

(٣٨٣) أخرجه ابن ماجه (٩٨٥/٢) برقم (٢٩٥٧) بلفظ: «مَنْ فَاوَضَهُ، فَإِنَّهُ يُفَاوِضُ يَدَ الرَّحْمَنِ» والحديث ضعيف بسبب حميد بن أبي سويرة، قال ابن عدي في الكامل (٢٧٤/٢): أحاديثه غير محفوظة، وقال الذهبي: مجهول، انظر هامش: سنن ابن ماجه بشرح السندي (٤٣٩/٣).

الكفَّار ظاهرة يتجنَّبها المسلمون، وهؤلاء أتوا الدِّين والعوام من طريق يغترّ به المستضعفون، فأوحوا إلى أوليائهم بهذه البدع، وأحلُّوا في قلوبهم وصف المعبود سبحانه وتعالى بالأعضاء والجوارح، والرُّكوب، والنُّزول، والاتِّكاء، والاستلقاء، والاستواء بالذَّات ، والتردُّد في الجهات (٣٨٤)، فمن أصغى إلى ظاهر قولهم يبادر بوهمه إلى تحيُّل المحسوسات، فاعتقد الفضائح فسال به السَّيل وهو لا يدري أهـ.

(٣٨٤) قال الإمام ابن العربي في العواصم من القواصم (النَّص الكامل)، (ص ٢٠٩-٢١٠ طبع مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧م): "وقالوا أنَّه ذويد وأصابع وساعد وذراع، وخاصرة، وساق ورجل، يطأ بها حيث شاء، وأنَّه يضحك ويمشي ويهرول، وأخبرني من أثق به من مشيختي أنَّ أبا يعلى محمَّد بن الحسين الفراء، رئيس الحنابلة ببغداد، كان إذا ذكر الله تعالى وما ورد من هذه الطَّواهر في صفاته، يقول ألزمني ما شئتُم فإني ألزمه إلَّا اللحية والعورة، وانتهى بهم القول إلى أن يقولوا: إنَّ أراد أحد أن يعلم الله، فلينظر إلى نفسه، فإنَّه الله بعينه، إلَّا أنَّ الله منزَّه عن الآفات قديم، لا أوَّل له، دائم لا يفنى..."

ومن الأدلَّة على اعتقاد البعض ذلك الاعتقاد ما جاء في كتاب: "عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن" لمؤلَّفه: حمود التَّوْجيري، والكتاب صدر بتقريض الشَّيخ ابن باز -غفر الله تعالى له- مع أنَّ الأُمَّة أجمعت على تنزيه الله تعالى عن الصُّورة.

قال أبو الحسن الأشعري: "ليست له صورة تُقال، ولا حدٌّ يُضرب له مثال". انظر: الإبانة (ص ٧). وقال عبد القاهر البغدادي: "وأجمعوا على إحالة وصفه بالصورة والأعضاء". انظر: الفرق بين الفرق (ص ٣٣٢). وقال الإمام البيهقي: "ولا يجوز أن يكون الباري مصوراً، ولا أن يكون له صورة، لأنَّ الصورة مختلفة، والهيئات متضادة، ولا يجوز اتصافه بجميعها لتضادها، ولا يجوز اختصاصه ببعضها إلَّا بمخصَّص، لجواز جميعها على من جاز عليه بعضها، فإذا اختصَّ ببعضها، اقتضى مخصَّصاً خصَّصه به، وذلك يوجب أن يكون مخلوقاً وهو مُحال، فاستحال أن يكون مصوراً، وهو الخالق الباري المصوَّر". انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٣٦٩)، وانظر رسالتنا: أقوال العلماء المنثورة في تنزيه الله عن الصُّورة.

وقال الإمام ابن الجوزي: "أعلم أنَّه يجب على كلِّ مسلم أن يعتقد أنَّ الله سبحانه وتعالى لا تجوز عليه الصُّورة التي هي هيئة وتألُّيف". انظر: دفع شبه التَّشبيه (ص ١٥٩).

ومن الأدلَّة التي استدلوُّوا بها على ما ذهبوا إليه من إثبات الصُّورة لله تعالى:

ما رواه البخاري في صحيحه (٥٠ / ٨) برقم (٦٢٢٧) بسنده عن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قال: " خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ، طُولُهُ سِتُونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَيْكَ، النَّفَرِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، جُلُوسٌ، فَاسْتَمِعَ مَا يُحْيُونَكَ، فَإِنَّمَا نَحْيُتُكَ وَنَحْيَةُ ذُرِّيَّتِكَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَرَادَوْهُ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ آدَمَ، فَلَمْ يَزَلِ الْخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدُ حَتَّى الْآنَ " .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٣ / ١١): " وَاخْتَلَفَ إِلَى مَاذَا يَعُودُ الضَّمِيرُ، فَقِيلَ: إِلَى آدَمَ، أَيْ: خَلَقَهُ عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي اسْتَمَرَّ عَلَيْهَا إِلَى أَنْ أَهْبَطَ وَإِلَى أَنْ مَاتَ دَفْعًا لِمَوْتِهِمْ مَنْ يَطُنُّ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي الْجَنَّةِ كَانَ عَلَى صِفَةِ أُخْرَى أَوْ ابْتَدَأَ خَلْقَهُ، كَمَا وَجِدَ لَمْ يَنْتَقِلْ فِي الشَّأَةِ، كَمَا يَنْتَقِلُ وَلَدُهُ مِنْ حَالَةٍ إِلَى حَالَةٍ. وَقِيلَ: لِلرَّدِّ عَلَى الدَّهْرِيَّةِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِنْسَانًا إِلَّا مِنْ نُطْفَةٍ، وَلَا تَكُونُ نُطْفَةُ إِنْسَانٍ إِلَّا مِنْ إِنْسَانٍ وَلَا أَوَّلَ لِذَلِكَ، فَبَيَّنَ أَنَّهُ خُلِقَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ. وَقِيلَ: لِلرَّدِّ عَلَى الطَّبَائِعِيِّينَ الزَّاعِمِينَ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَكُونُ مِنْ فِعْلِ الطَّبَعِ وَتَأْثِيرِهِ. وَقِيلَ: لِلرَّدِّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ الزَّاعِمِينَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَخْلُقُ فِعْلَ نَفْسِهِ. وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ سَبَبًا حُذِفَ مِنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ، وَأَنَّ أَوَّلَهُ قِصَّةُ الَّذِي ضَرَبَ عَبْدَهُ فَفَنَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ " .

قلت: والسبب الذي أشار إليه الحافظ هنا رواه الإمام أحمد في المسند (٢٧٥ / ١٢) برقم (٧٣٢٣) بسنده عن الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ " . قال الأرئوط: " إسناده صحيح على شرط الشيخين. وأخرجه الحميدي (١١٢١)، ومسلم (٢٦١٢) (١١٢)، وأبو يعلى (٦٢٧٤)، وابن حبان (٥٦٠٥)، والآجري في " الشريعة " ص ٣١٤، والبيهقي في " السنن " ٨ / ٣٢٧، وفي " الأسماء والصفات " ص ٢٩٠ من طريق سفيان بن عيينة، بهذا الإسناد. وأخرج الشطر الأول منه أبو داود (٤٤٩٣) من طريق عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة. وسيأتي برقم (٩٧٩٩) من طريق محمد بن إسحاق، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة - ولفظه: " إذا قاتل أحدكم فليجنب الوجه " .

قال الإمام عبد الله الغماري في: " فتح المعين بنقد كتاب الأربعين " (ص ٣٦): " وعود الضمير في صورته " على آدم يشير لإبطال زعم دارون أن الإنسان أصله قرد، فأفاد الحديث أن آدم خلق أول مرة إنساناً لا أصل له غير ذلك، وهذه معجزة عظيمة تؤخذ من هذا الحديث. أمّا جعل الضمير في " صورته " يعود على الله فهو خطأ من تصرف بعض الرواة، وقد استنكره كثير من العلماء، وأخذ بظاهره ابن قتيبة فقال: الله صورة كسائر الصور، وهذا خطأ أيضاً لأن الصورة تتوقف على مصور، كما قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦]، قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا عَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ

رَكَّبَكَ [الانفطار: ٦-٨]، فوصف الله بالصُّورة لا يجوز لأتمها محدثة، والله تعالى لا يوصف بالحدث، تعالى الله عن ذلك، وتأويل الصُّورة بالصِّفة لا يجدي في هذا المقام .

(٢) ومن الأحاديث التي يستدلُّون بها على إثبات الصورة لله تعالى، ما رواه البخاري في صحيحه (١/١٦٠) برقم (٨٠٦)، مسلم (١/١٦٣) برقم (١٨٢)، واللفظ له) بسندهما إلى أبي هريرة مرفوعاً: "... وَبَقِيَ هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُتَأَفِّقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَائِنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ ...". وروى البخاري (٩/١٢٩) برقم (٧٤٣٩) بسنده إلى أبي هريرة مرفوعاً: " فَيَأْتِيهِمُ الْجَبَّارُ فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي رَأَوْهُ فِيهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا ... " .

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/٤٢٧): " استدلَّ بن قُتَيْبَةَ بِذِكْرِ الصُّورَةِ عَلَى أَنَّ لِلَّهِ صُورَةً لَا كَالصُّورِ، كَمَا بَيَّنَّتْ أَنَّهُ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ، وَتَعْقِبُوه، وَقَالَ بَن بَطَّالٍ: تَمَسَّكَ بِهِ الْمُجَسِّمَةُ فَأَتَّبَتُوا لِلَّهِ صُورَةً، وَلَا حُجَّةَ هُمْ فِيهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْعَلَامَةِ وَضَعَهَا اللَّهُ هُمْ دَلِيلًا عَلَى مَعْرِفَتِهِ، كَمَا يُسَمَّى الدَّلِيلُ وَالْعَلَامَةُ صُورَةً، وَكَمَا تَقُولُ كَ صُورَةُ حَدِيثِكَ كَذَا، وَصُورَةُ الْأَمْرِ كَذَا، وَالْحَدِيثُ وَالْأَمْرُ لَا صُورَةَ لَهُمَا حَقِيقَةً" .

وقال الإمام ابن الجوزي في كتابه: "دفع شبه التشبيه" (ص ١٥٩-١٦٠): "قال أبو سليمان الخطَّابي: وأمَّا الصُّورة فتتأوَّل على وجهين، أحدهما: أنَّها بمعنى الصِّفة، يقال: صورة الأمر كذا. والثاني: أنَّ المذكورات من المعبودات في أوَّل الحديث صور يخرج الكلام على نوعين من المطابقة، وقوله: "في غير الصُّورة التي رآه فيها" دليل على أنَّ المراد بالصُّورة الصِّفة، لأنَّهم ما رآه قبلها، فعلم أنَّ المراد الصِّفة التي عرفه فيها .

وقال غيره من العلماء: يأتِيهِمُ بأهوال القيامة، وصور الملائكة، مما لم يعهدوا مثله في الدُّنيا، فيستعذون من تلك الحال، ويقولون: إذا جاء ربُّنا عرفناه، أي: أتى بما يعرفونه من لطفه، وهي الصُّورة التي يعرفون، فيكشف عن ساق، أي عن شدَّة، كأنه يرفع تلك الشَّدائد المهولة، فيسجدون شكراً، وقال بعضهم: صورة يمتحن إيمانهم بها، كما يبعث الدَّجَّال فيقولون: نعوذ بالله منك ...

قال ابن عقيل: الصُّورة على الحقيقة تقع إلى الأشكال والنَّخاطيط، وذلك من صفات الأجسام، والذي صرفنا عن كونه جسماً، الأدلَّة القطعية قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

ومن الأدلَّة العقلية: أنَّه لو كان جسماً لكان صورة وعرضاً، ولو كان حاملاً للأعراض، جاز عليه ما يجوز على الأجسام، وافتقر إلى صانع، ولو كان جسماً مع قَدَمه، جاز قَدَم أحدنا، فأحوجتنا الأدلَّة إلى تأويل صورة تليق

إضافتها إليه ، وما ذاك إلا الحال الذي يوقع عليه أهل اللغة اسم صورة ، فيقولون : كيف صورتك مع فلان؟ وفلان على صورة من الفقر ، والحال التي أنكروها الغضب ، والتي يعرفونها اللطف ، فيكشف عن الشدة ، والتغيرات أليق بفعله ، فأما ذاته فتعالى عن التغير ، نعوذ بالله أن يحمل الحديث عل ما قالته المجسمة : إن الصورة ترجع إلى ذاته ، فإن في ذلك تجويز التغير على صفاته .

وفي تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقي ، قال الإمام الكوثري : " اضطربت الروايات في الصورة والإتيان ، ولم يسبق أن عرفوه على صورة ، فعلم أنه قد فعلت الرواية بالمعنى في الحديث ما فعلت ، على أن المنافقين محبوبون عن ربهم يوم القيامة ، فيكون هذا الحديث مخالفاً لنص القرآن ، إلا عند من يؤوله تأويلاً بعيداً ، فالقول الفصل ها هنا : الإعراض عن ألفاظ انفرد بها هذا الراوي ، أو ذاك الراوي ، باختلافهم فيها ، والأخذ بالقدر المشترك من المعنى الذي اتفقوا عليه ، فلعلك لا تجد في ذلك ما يوقعك في ريبة أو شبهة . قال ابن حزم : قد أخبر عليه السلام أن الله يبدو للمؤمن يوم القيامة في غير الصورة التي عرفوها ، وهذا ظاهر بين ، وهو أنهم يرون صورة الحال من الهول والمخافة ، غير التي يظنون في الدنيا ، وبرهان صحة هذا القول قوله ﷺ في الحديث المذكور : " غير التي عرفتموه بها " وبالضرورة نعلم أننا لم نعلم الله عز وجل في الدنيا صورة أصلاً ، فصح ما ذكرناه يقيناً . أهـ .

ويقول ابن العربي في عارضة الأحوزي : إن الناس في هذه الحال لا يرونه سبحانه في قول العلماء ، وإنما محل الرؤية الجنة . بإجماع العلماء ، وإنما هذه المراجعات بين الخلق وبين الواسطة " . انظر هامش الأسماء والصفات (ص ٣٧٢-٣٧٣) .

وفي تعليقه على " دفع شبه التشبيه " لابن الجوزي ، أورد السقاف عدداً من إشكالات هذا الحديث ، منها :

(أ) فيه أن الله يتشكل ، فيأتي أحياناً بصورته الحقيقية المزعومة ، وأحياناً بغير صورته .

(ب) فيه إثبات الصورة لله تعالى ، وذلك محال .

(ج) فيه أن المنافقين يرون الله تعالى ، وهذا معارض لقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين : ١٥] .

(د) فيه أنهم يرونه سبحانه وتعالى في أرض المحشر ، مع أن الأحاديث الصحيحة تثبت أن الرؤية هي الزيادة الواردة في قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ ﴾ [يونس : ٢٦] ، وذلك يتم لهم في الجنة ، وفي هذا الحديث أن الرؤية قبل الصراط ، وهذا باطل بلا شك .

(هـ) أن لفظ الصورة لم يثبت في جميع روايات الصحيحين ، ففي رواية البخاري في الأذان (فتح ٢/ ٢٩٣) ليس فيه ذكر للصورة البتة .

(و) أين رواه سبحانه وتعالى قبل ذلك حتّى يصحّ ما ورد في الحديث قوله : "فيأتيهم بغير الصّورة التي يعرفون" . انظر : هامش "دفع شبه التشبيه" (ص ١٥٧-١٥٨) ، وللاستزادة انظر الأساء والصفّات للبيهقي (ص ٣٦٩-٣٧٦) ، فتح الباري (١١/ ٤٥٠) ، صحيح مسلم بشرح النووي (٣/ ١٩-٢١) ، فتح المعين بنقد كتاب الأربعين (ص ٣٤-٣٦) .

(٣) ومن الأحاديث التي يستدلّون بها على إثبات الصّورة لله تعالى ما رواه ابن خزيمة في كتاب التّوحيد (ص ٣٨) ، قال : حدّثنا يوسف بن موسى ، قال : ثنا جرير بن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : "لا تقبّحوا الوجه ، فإنّ ابن آدم خلّق على صورة الرّحمن" . وروى الثّوري هذا الخبر مرسلًا غير مسند ، حدّثنا أبو موسى محمّد بن المثنى ، قال : ثنا عبد الرّحمن بن مهدي ، قال ثنا سفيان بن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء ، قال رسول الله ﷺ : "لا يقبّح الوجه ، فإنّ ابن آدم خلّق على صورة الرّحمن" .

والحديث ضعيف ، وقد علّله ابن خزيمة بثلاث علل ، هي :

(أ) أنّ الثّوري قد خالف الأعمش في إسناده ، فأرسل الثّوري ولم يقل عن ابن عمر .

(ب) أنّ الأعمش مدّلس ، ولم يذكر أنّه سمعه من حبيب بن أبي ثابت .

(ج) أنّ حبيب بن أبي ثابت أيضاً مدّلس ، ولم يعلم أنّه سمعه من عطاء .

(٤) ومن الأحاديث التي يستدلّون بها على إثبات الصّورة لله تعالى ، حديث : "رأيت ربّي تبارك وتعالى في أحسن صورة ، قال : فيم يختصم الملائة الأعلى؟ قال : قلت : لا أعلم أي ربّي . قال : فوضع كفّه بين كتفيّ فوجدت برّدها بين ثديي فعلمت ما في السّموات والأرض ، ثمّ قال : فيم يختصم الملائة الأعلى يا محمّد؟ قلت : في الكفّارات ، قال : وما هذه؟ قلت : المشي إلى الجماعات ، والجلوس في المساجد ، وانتظار الصّلاة ، وإسباغ الوضوء على المكاره ، قال : فمن يفعل ذلك يعيش بخير ويكون من خطيئته كيوم ولدته أمّه" .

قال السّقاف في ذيل "دفع شبه التشبيه" (ص ٢٨١ فما بعدها) :

"هذا الحديث لا يثبت من ناحية سنده ومتنه من وجوه" :

الأوّل : رواه التّرمذي في سننه (٥/ ٣٦٦) ، وحسنه ، والخطيب البغدادي في تاريخه (٨/ ١٥٢) ، وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ١٢٥) ، والطّبراني في الكبير (١/ ٣١٧) ، وأورده الحافظ السّيوطي في كتابه اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (١/ ٣١) ، وذكر أنّ في سننه حمّاد بن سلمة ، وقد روي الحديث عن حمّاد بلفظ آخر كما قال السّيوطي في اللالئ المصنوعة (١/ ٣١) ، وذكر هذا الحافظ الذّهبي في الميزان ، وابن عدي في "الكامل في الضّعفاء" ، ففي الميزان -أعني ميزان الاعتدال- (١/ ٥٩٣) ، قال : رأيت ربّي جعداً أمرد عليه حلّة خضراء .

قلت : أورد الذهبي صدر الحديث الذي نحن بصددده والذي اضطرب فيه الرواة وماجوا اضطراباً عجيباً ، في كتابه القيم "سير أعلام النبلاء" (١٠/١١٣-١١٤) من طريق حماد هذا ، وقال : وهو بتمامه في تأليف البيهقي ، وهو خبر منكر ، نسأل الله السلامة في الدين ... أهـ .

قلت : الإمام الحافظ البيهقي قال في كتابه الأسماء والصفات (ص ٣٠٠ بتحقيق المحدث الكوثري) : "وقد روي من وجه آخر وكلها ضعيف" أهـ .

قلت : وهذا تصريح من البيهقي بضعف طرق هذا الحديث ، وقول الذهبي معه بأنه منكر ، مع إيراد الحافظ السيوطي وابن الجوزي له في الموضوعات يثبت وضعه بلا شك ولا ريب ، كما أن الحافظ ابن خزيمة أطال في رد أحاديث الصورة في كتابه في الصفات .

فان قال قائل : قد حسن الترمذي الحديث بل قد صححه في بعض الروايات عنه ، قلنا : هذا لا ينفع لوجه :
منها : أن الترمذي رحمه الله تعالى متساهل في التصحيح والتحسين ، كما هو مشهور ، مثله مثل الحاكم رحمه الله في "المستدرک" يصحح الموضوعات ، كما هو مشهور عند أهل الحديث .

ومنها : أن تضعيف هؤلاء الحفاظ الذي ذكرناهم وهم جهابذة أهل الحديث الذين حكموا على الحديث بأنه منكر وموضوع وغير ذلك ، مقدّم على تحسين الترمذي أو تصحيحه .

ومنها أن الثابت من كلام الترمذي رحمه الله من نسخ سننه أنه قال : حسن غريب ، كما نقل ذلك عنه الحافظ المزني في تحفة الأشراف (٤/ ٣٨٢) ، والمنذري في الترغيب والترهيب ، وقد فصل القول في المسألة الحافظ ابن حجر العسقلاني حيث قال في كتابه "النكت الظرف" المطبوع مع تحفة الأشراف معلقاً على قول الترمذي : "حسن غريب" ، ما نصّه :

حديث : "أتاني ربي في أحسن صورة ... الحديث . قلت : قال محمد بن نصر - المروزي في كتاب "تعظيم قدر الصلاة" : هذا حديث اضطراب الرواة في إسناده ، وليس يثبت عند أهل المعرفة أهـ . كلام ابن حجر العسقلاني . وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب (٦/ ١٨٥ طبعة دار الفكر) .

وقال ابن زرة الدمشقي : قلت لأحمد : إن ابن جابر يحدث عن ابن اللجلاج عن عبد الرحمن بن عائش حديث : رأيت ربي في أحسن صورة ، ويحدث به قتادة عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن ابن عباس قال : هذا ليس بشيء أهـ .

وقال ابن الجوزي في كتابه : "العلل المتناهية" (١/ ٣٤) عقب هذا الحديث :

أصل هذا الحديث وطرقه مضطربة ، قال الدَّارَقُطْنِي : كل أسانيده مضطربة ليس فيها صحيح " أ. هـ .
قلت : والمضطرب من أقسام الضَّعِيف كما هو معلوم .

تنبيه : حصل أيضاً عند التَّرمِذِي مزج بين هذا الحديث ، وحديث آخر عن سَيِّدنا ابن عَبَّاس في إثبات أن رسول الله ﷺ رأى الله عزَّ وجلَّ ليلة الإسراء ، ولفظ الحديث : " رأيت ربي " فقط دون قوله : " في أحسن صورة " . وهذا الذي جعل الإمام التَّرمِذِي ينقل تصحيح الحديث أو تحسينه خطأ ، ولذلك لم يوافقه الحفاظ .

وقد نقل بعض العلماء عن ابن صدقة عن أبي زرعة أنَّه قال : حديث ابن عَبَّاس صحيح لا ينكره ، إلَّا معتزلي أهد .
أي حديث ابن عَبَّاس في رؤية الرَّسُول ﷺ لله تعالى ليلة الإسراء ، وهذا موضوع آخر ، وهو مفصل في كتاب " المصنوع في معرفة الحديث الموضوع " للمحدث علي القاري بتحقيق فضيلة العلامة الشَّيخ عبد الفتاح أبو غدة (ص ١٠٢) .

تنبيه آخر : بيَّن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى اصطلاح التَّرمِذِي في قول : ه حسن غريب ، في كتابه : النُّكت على ابن الصَّلَاح (٣٨٦/١) أنَّه يعني به الضَّعِيف .

وهناك نقاط حديثية عديدة أعرضت عنها ولم أذكرها ههنا خوف التَّطويل والملل .

الوجه الثاني : هناك ألفاظ منكرة في متن الحديث تؤكِّد وضعه ، ومنها : إثبات الصُّورة لله تعالى ، وكذلك إثبات الكفِّ له ، سبحانه وتعالى عن ذلك ، وأتَّها بقدر ما بين كتفي سَيِّدنا رسول الله ﷺ ، وإثبات علم ما في السَّمَوَات والأرض للنَّبِيِّ ﷺ ، وغير ذلك مما لا أود الآن الإطالة بسرده ، فأقول مجيباً عن بعض هذه المسائل :

(١) أمَّا الأولى : فالله عزَّ وجلَّ ليست له صورة ، بلا شكَّ ، وذلك لأنَّه بيَّن أنَّ المخلوقات ومنها الإنسان مركَّبة من صورة وهو سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، إذ قال سبحانه : ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ * الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار : ٦-٨] .

وأجمع أهل السُّنَّة على استحالة الصورة على الله عزَّ وجلَّ ، كما نقل ذلك الإجماع الشَّيخ الإمام عبد القادر البغدادِي في كتابه العظيم "الفرق بين الفرق" (ص ٣٣٢) .

وقال الشَّافعي رحمه الله تعالى ورَضِي عنه كما في "سير أعلام النبلاء" (٢٠/١٠) ، والحلية (١٠٥/٩) ، وآداب الشَّافعي لابن أبي حاتم (٢٣١) ، وغير ذلك : "الإجماع أكبر من الحديث المنفرد" . أهد . أي : أنَّ الإجماع إذا صادمه حديث أحاد أسقط الاحتجاج به ، بل يدلُّ ذلك على وضعه وأنَّه لا أصل له ، كما يقول الحافظ الخطيب البغدادِي في "الفتاوى والمتفقه" (١٣٢/١) .

(٢) إثبات الكفّ هنا إثبات جراحة الله تعالى ، ويبعد تأويلها بالقدرة ، لأنّ قدرة الله عزّ وجلّ شاملة لجسد رسول الله ﷺ الشّريف ، وإثبات أنّه وجد برّد كفّ الله - تعالى الله عن ذلك - بين ثدييه صلى الله عليه وآله وسلم يبعد التّأويل بالقدرة ويؤكّد وضع الحديث ، لا سيّما وأنّ الحفظ كالدّهبي قالوا عنه منكر لأجل هذه الألفاظ وأشباهها . كما أنّ تأويل قوله "أحسن صورة" أي : أحسن صور للنبي ﷺ فيه تكلف لا يخفى ، والحديث موضوع لا يثبت .

(٣) وقوله فيه "فعلمت ما بين السموات والأرض" تنقضه نصوص صحيحة منها قوله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام : ٥٩] .

فالله عزّ وجلّ أوضح لنا وبين أن علمه بهذه الأشياء الموجودة في ظلمات الأرض مما لا يعلمها إلّا هو ، وأمّا الملائكة فكلّ منهم موكل بشيء محدود معلوم في السّماء أو في الأرض ، أمّا علم جميع وظائفهم وما في السّماء والأرض فهو لله عزّ وجلّ .

ومنها قوله سبحانه : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحجرات : ١٨] ، فلو كان سيدنا محمّد ﷺ يعلم ذلك أيضاً لقال : إنّ الله ورسوله يعلمان غيب السّموات والأرض .

وفي الحديث الصّحيح "سئل النبي ﷺ : أَيُّ الْبَقَاعِ خَيْرٌ؟ فَقَالَ : «لَا أَدْرِي» فَقَالَ : أَيُّ الْبَقَاعِ شَرٌّ؟ فَقَالَ : «لَا أَدْرِي» فَقَالَ : سَلْ رَبَّكَ ، قَالَ : فَلَمَّا نَزَلَ جَبْرِيلُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنِّي سُئِلْتُ أَيُّ الْبَقَاعِ خَيْرٌ وَأَيُّ الْبَقَاعِ شَرٌّ؟ فَقُلْتُ : لَا أَدْرِي " فَقَالَ : جَبْرِيلُ : وَأَنَا لَا أَدْرِي حَتَّى أَسْأَلَ رَبِّي ، قَالَ : فَانْتَفَضَ جَبْرِيلُ انْتِفَاضَةً كَادَ أَنْ يَصْعَقَ مِنْهَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ اللَّهُ : يَا جَبْرِيلُ يَسْأَلُكَ مُحَمَّدٌ أَيُّ الْبَقَاعِ خَيْرٌ؟ فَقُلْتُ : لَا أَدْرِي ، فَسَأَلَكَ أَيُّ الْبَقَاعِ شَرٌّ فَقُلْتُ : لَا أَدْرِي ، وَإِنَّ خَيْرَ الْبَقَاعِ الْمَسَاجِدُ ، وَشَرُّ الْبَقَاعِ الْأَسْوَاقُ " . رواه الحاكم في المستدرک (١/ ١٦٧ برقم ٣٠٦) وغيره ، وهو حديث صحيح .

ومن المشهور أنّ النبي ﷺ لما ذهب إلى اليهود بقرب المدينة المنورة أرادوا أن يمكروا به ويُلْقُوا عليه الصّخرة ليقتلوه بزعمهم ، فأعلمه سيّدنا جبريل عليه السّلام بالأمر فانصرف وتركهم ، ولو كان يعلم غيب السّموات والأرض كما في حديث : "رأيت ربّي في أحسن صورة..." لما احتاج إلى إعلام سيّدنا جبريل له بمكر اليهود ، وفي حديث الإفك الثّابت في الصّحاحين أنّ النبي عليه أفضل الصّلاة والسّلام مكث شهراً لا يؤحى إليه ، ولا يدري كيف سيصنع في الأمر ، حتّى نزل القرآن فعلم حقيقة الأمر ، والشّواهد على هذا الأمر كثيرة ، وكلّها تبطل هذا الحديث ، نسأل الله أن يعلمنا ويُلهمنا الصّواب ونسأله التّوفيق " .

ثم ذكر المصنّف المحال الذي يلزم من تفسير الاستواء بالاستقرار والتّمكن، فقال: هو كون التّمكّن جسماً مماسّاً للعرش إمّا مثله أو أكبر منه أو أصغر، وذلك مُحال، وما يؤدّي إلى المحال محال. وتحقيقه: أنّه تعالى لو استقرّ على مكان أو حاذى مكاناً لم يخل من أن يكون مثل المكان أو أكبر منه أو أصغر، فإن كان مثل المكان فهو إذاً متشكّل بأشكال المكان، حتّى إذا كان المكان مربّعاً كان هو مربّعاً، أو كان مثلثاً، كان هو مثلثاً وذلك محال، وإن كان أكبر من المكان فبعضه على المكان ويشعر ذلك بأنّه متجزّئ، وله كلّ يشتمل على بعض، وكان بحيث لو نسب إليه المكان لكان ذلك المكان رُبعة أو خُمسة، وإن كان أصغر من المكان بقدر لم يتميّز عنه إلّا بتحديد وتقدير، وكلّ ما يؤدّي إلى جواز التّقدير على الباري تعالى فتجويزه في حقّه كفرٌ من معتقده، وكلّ من جاز عليه الحصول بذاته على محلّ لم يتميّز عن ذلك المحلّ إلّا بكون أحدهما محلاً والآخر حالاً فيه، وقبيحٌ وصف الباري تعالى بالحصول في مكان، ومتى جاز عليه موازاة مكان أو مماسّته جاز عليه مباينته، ومن جاز عليه المباينة والمماسّة لم يكن إلّا حادثاً، وهل علمنا حدوث العالم إلّا بجواز المماسّة والمباينة على أجزائه؟

ومع كلّ ما سبق بيانه من حال الحديث إلّا أنّنا رأينا من يصحّح الحديث، وقد هالني ذلك، وصعقت نما جاء في الجزء الثالث من "بيان تلبس الجهميّة" للإمام ابن تيمية -غفر الله له- وهو كتاب ما زال مخطوطاً، وهو موجود في مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، برقم (٢٥٩٠)، حيث قال (ص ١٤٩):

"...وفي هذا الخبر من رواية ابن أبي داود أنّه سأل ابن عبّاس هل رأى محمّد ربه؟ قال: نعم، قال: كيف رآه؟ قال: في صور شابّ دونه ستر من لؤلؤ، كأنّ قدماء في خضرة، فقلت أنا لابن عبّاس: أليس في قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، قال: لا أمّ لك، ذلك نوره الذي هو نوره، إذا تجلّى بنوره لا يدركه شيء، وهذا يدلّ على أنّه رآه وأخبر أنّه رآه في صورة شابّ دونه ستر، وقدماء في خضرة، وأنّ هذه الرؤية هي المعارضة بالآية والمجاب عنها بما تقدّم، فيقتضي أنّها رؤية عين، كما في الحديث الصّحيح المرفوع عن قتادة عن عكرمة عن ابن عبّاس، قال رسول الله ﷺ: "رأيت ربّي في صورة أمرد له وفرة، جعد قطط، في روضة خضراء..." .

سبحانك ربّي هذا بهتان عظيم .

وقصارى ما عند الجهلة قولهم: كيف يتصور وجود لا في محل؟ وهذه الكلمة تصدر عن بدع وغوائل لا يعرف غورها وقعرها إلا كل غواص على بحار الحقائق، والذي يدحض شبههم أن يقال لهم: قبل أن يخلق العالم أو المكان هل كان موجوداً أم لا، فمن ضرورة العقل أن يقولوا: أنه كان موجوداً، فيلزمهم أحد أمرين: إما أن يقولوا: المكان والعرش والعالم قديم، وإما أن يقولوا: الرب تعالى محدث، والكُل واضح البطلان، إذ ليس القديم بالمحدث وليس المحدث بالقديم، نعوذ بالله من الحيرة في الدين أهـ. بتصرف (٣٨٥).

والنصوص في هذا كثيرة، وهي كما ترى متفقة على أن الاستواء ورد في لغة القرآن لعدة معان، لا مانع من حمله هنا على ما يليق منها بجلال الله تعالى، وأن السلف والخلف مجمعون على أنه لا يصح أن يُراد منه هنا الاستقرار والجلوس على العرش، والقعود والاعتدال، كما نسب ذلك لابن القيم في الصواعق المرسلة، وابن تيمية (٣٨٦) في بعض كتبه وأضربهما، فإن ذلك باطل لما تقدم من وجوه عقلية ونقلية، منها:

أنه لو كان وجوده مكانياً أو زمانياً للزم قدم الزمان والمكان أو تقدمهما عليه، وكلاهما باطل، وقد صحَّ في الحديث: "كان الله ولا شيء معه" (٣٨٧).

وقد سئل الإمام علي عليه السلام: أين كان الله قبل خلق السموات والأرض، قال: "أين سؤال عن المكان، وكان الله تعالى ولا مكان، وهو اليوم على ما كان". ذكره في روح البيان. وقال الشافعي في الفقه الأكبر: اعلّموا أن الباري لا مكان له، والدليل عليه هو أن الله تعالى كان ولا مكان، فخلق المكان وهو على صفته الأزلية كما كان قبل خلق المكان. لا يجوز عليه التغير في

(٣٨٥) وقد ناقشنا هذه المسألة سابقاً.

(٣٨٦) انظر: بيان تلبس الجهمية لابن تيمية (١/ ٥٦٨، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤)، (٢/ ١٢٥)، مختصر الصواعق لابن القيم (ص ٣٦٤)، النونية وشرحها للهراس (١/ ٢٣٣).

(٣٨٧) تقدم تخريجه.

ذاته والتبديل في صفاته، ولأنَّ ماله مكان وله تحت يكون متناهى الذات محدوداً، والمحدود مخلوق، تعالى الله عن ذلك، وتقدَّم تمام كلامه بصفحة عشرين (٣٨٨).

ومنها: أنَّ استقراره على العرش يستلزم كونه محدوداً، وكلُّ محدود مقدَّر جسم، وكلُّ جسم مركَّب، وكلُّ مركَّب محتاج إلى أجزاء، والله الغنيُّ المطلق منزَّه عن الاحتياج. ومنها: أنَّ مكان الاستقرار لو فرض حادث مخلوق، فكيف يحتاج إليه من أوجده بعد عدمه وهو القديم الأزلي؟

ومنها: قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، أي: المنفرد في الذات انفراداً تاماً، والذي يمتلئ منه العرش أو ينفصل عنه يكون مركَّباً من أجزاء، وذلك ينافي أحديَّته.

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فإنَّ قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، يدلُّ على قدرته وحكمته، وكذا قوله: ﴿يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ﴾ [الأعراف: ٥٤] الخ، فلو كان المراد من الاستواء الاستقرار كان أجنبياً عما قبله وعما بعده، لأنَّه ليس من صفات المدح، فإنَّه لو استقرَّ عليه بقَّ وبعوضٌ، صدق عليه أنَّه استقرَّ على العرش.

فإذاً المراد بالاستواء: كمال القدرة وتمام التدبير للملك والملكوت حتى تكون هذه الجُملة مناسبة لما قبلها وما بعدها.

ومنها: غير ذلك ممَّا تقدَّم. وتقدَّم أيضاً الأجوبة عن شبه المجسِّمة والمشبَّهة من الظَّاهريَّة (٣٨٩). قال الأستاذ الإمام الشَّيخ محمَّد عبده فيما كتبه على "الرَّسالة العضديَّة" في شرح حديث افتراق

(٣٨٨) أي: في الأصل المحقَّق.

(٣٨٩) وقد توسَّع العلامة الدكتور المطعني في ردِّ الشُّبه التي ذكرها الإمام ابن القيم في الصَّواعق المرسلة، وذلك في كتابه النَّفيس: "المجاز في اللغة والقرآن الكريم بين الإجازة والمنع"، فانظره فإنَّ فيه نفع عظيم.

الأئمة (٣٩٠): فَإِنَّ قُلْتَ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ وَكَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ مَوْلَفٌ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَدْلُولَاتُهَا مَعْلُومَةٌ لَدَى أَهْلِ اللُّغَةِ فَيَجِبُ الْأَخْذُ بِحَقِيقَةِ مَدْلُولِ الْفَلِظِ كَانَ مَا كَانَ. قُلْتَ: حِينَئِذٍ لَمْ يَكُنْ نَاجِيًا إِلَّا

(٣٩٠) حديث افتراق الأئمة أخرجه أحمد في المسند (١٢٤/١٤ برقم ٨٣٩٦)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى، أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقُوا أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً". قال الأرئؤوط: "إسناده حسن. وأخرجه ابن ماجه (٣٩٩١)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٦٦) من طريق محمد بن بشر، بهذا الإسناد. وأخرجه أبو داود (٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن أبي عاصم (٦٧)، وأبو يعلى (٥٩١٠) و (٥٩٧٨) و (٦١١٧)، وابن حبان (٦٢٤٧) و (٦٧٣١)، والحاكم ١/١٢٨، والبيهقي ١٠/٢٠٨ من طرق عن محمد بن عمرو، به -وبعضهم يزيد فيه على بعض. وصححه الحاكم، وقال الترمذي: حسن صحيح. وفي الباب عن معاوية بن أبي سفيان، سيأتي ٤/١٠٢. وعن أنس، سيأتي ٣/١٢٠. قال الخطابي في "معالم السنن" ٤/٢٩٥: في الحديث دلالة على أن هذه الفرق كلها غير خارجة من الدين، إذ قد جعلهم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كلهم من أمته. وفيه أن التأويل لا يخرج من الملة وإن أخطأ في تأويله".

وقال أحمد: حَدَّثَنَا حَسَنٌ، حَدَّثَنَا أَبُو هَيْعَةَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، فَهَلَكَتْ سَبْعُونَ فِرْقَةً، وَخَلَصَتْ فِرْقَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، تَهْلِكُ إِحْدَى وَسَبْعُونَ فِرْقَةً، وَتَخْلُصُ فِرْقَةٌ" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ تِلْكَ الْفِرْقَةُ؟ قَالَ: "الْجَمَاعَةُ الْجَمَاعَةُ". أخرجه أحمد في المسند (١٩/٤٦٢ برقم ١٢٤٧٩)، قال الأرئؤوط: "صحيح بشواهده، وهذا إسناد ضعيف، ابن هبة سييء الحفظ، ورواية سعيد بن أبي هلال عن أنس مرسله. حسن: هو ابن موسى الأشيب، وخالد بن يزيد: هو الجمحي المصري، وكلاهما من رجال الشيخين".

وناقش السقاف حديث افتراق الأئمة سنداً ومتناً، فقال: وأما حديث الافتراق فهو حديث باطلٌ لضعف إسناده، ولبطلان معناه، ومخالفة ظاهر القرآن، وأسانيده من جميع طُرُقِهِ لا تخلو من مقال!! وإليك بعض ذلك:

الحديث: "افتترقت اليهود على إحدى أو اثنتين وسبعين فرقة؛ وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة؛ وتفرقت أُمَّتِي على ثلاث وسبعين فرقة". رواه الإمام أحمد في المسند (٢/٣٣٢)، وأبو داود في السنن (٤/١٩٨) وغيرهما.

وفي إسناده من حديث أبي هريرة: محمد بن عمرو بن علقمة، وهو ضعيف كما في التهذيب (٩/٣٣٤)، الثقات لابن حبان (٧/٣٧٧)، وفي إسناده من حديث معاوية: زهر بن عبد الله الهوزني: وهو غير ثقة؛ قال ابن الجارود: كان يسبُّ علياً رضوان الله عليه، كما في ترجمته في "التهذيب" (١/١٧٩)، وقال أزهري هذا: "كنت في الخيل الذين سبوا أنس بن مالك فأتينا به الحجاج" والحديث مسلسل بالنواصب.

وَأَمَّا إِسْنَادُ الْحَدِيثِ عَنْ سَيِّدِنَا أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ فَهُوَ سَبْعَةُ طُرُقٍ تَقْرِيبًا لَا تَخْلُو طَرِيقَ مِنْهَا مَنْ كَذَّابٌ أَوْ وَضَّاعٌ أَوْ ضَعِيفٌ أَوْ مَجْهُولٌ!!

وَأَمَّا إِسْنَادُ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ، فَفِيهِ : عَبَّادُ بْنُ يُوسُفَ وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ قَالَ الْحَافِظُ فِي "التَّقْرِيب" : "مَقْبُولٌ" ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الْكُتُبِ السَّنَّةُ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ ؛ قَالَ ابْنُ عَدِي : "رَوَى أَحَادِيثَ تَفَرَّدَ بِهَا" . قُلْتُ : وَهَذَا مِنْهَا . انْظُرْ "تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ" (٩٦/٥) ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِ الضُّعَفَاءِ لِلذَّهَبِيِّ بِرَقْمِ (٢٠٨٩) .

وَأَمَّا إِسْنَادُ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، فَرواهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦/٥) ، وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ الْإِفْرِيقِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ .

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي أَمَامَةَ فَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي "سُنَّتِهِ" (٣٤/١) بِرَقْمِ (٦٨) وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ فِي سُنْدِهِ : قُطْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ مَجْهُولٌ ، وَكَذَا أَبُو غَالِبٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : "لَيْسَ بِالْقَوِي" ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ : "ضَعِيفٌ" وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ : "لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ إِلَّا فِيمَا وَافَقَ الثَّقَاتُ" . وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ : "مَنْكَرُ الْحَدِيثِ" . انْظُرْ تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (٢١٦/١٢) ، وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ (١٧١/٣٤) .

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ فَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي "سُنَّتِهِ" (٣٥/١) وَهُوَ مُوَضَّوعٌ ، فِي إِسْنَادِهِ : عَقِيلُ الْجَعْدِيُّ ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "لِسَانِ الْمِيزَانِ" (٢٠٩/٤) فَكَّرَ : قَالَ الْبُخَارِيُّ : مَنْكَرُ الْحَدِيثِ ...

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ : مَنْكَرُ الْحَدِيثِ ؛ يَرْوِي عَنْ الثَّقَاتِ مَا لَا يَشْبِهُ حَدِيثَ الْأَثْبَاتِ ، فَبَطَلَ الْإِحْتِجَاجُ بِمَا رَوَى وَلَوْ وَافَقَ فِيهِ الثَّقَاتُ" . وَلَهُ سُنْدٌ آخَرُ بَعْدَهُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي عَاصِمٍ وَهُوَ سُنْدٌ تَالَفَ ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ .

وَأَمَّا حَدِيثُ سَيِّدِنَا عَلِيِّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، فَمَنْ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي "سُنَّتِهِ" (٤٦٧/٢) بِرَقْمِ (٩٩٥) ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا ، فِي إِسْنَادِهِ : لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمٍ وَحَالُهُ مَعْرُوفٌ ؛ ضَعِيفٌ وَاخْتَلَطَ .

هَذَا مِنْ نَاحِيَةِ إِسْنَادِهِ ، أَمَّا مِنْ نَاحِيَةِ مَتْنِهِ فَنَقُولُ :

نَحْنُ نَقُولُ بِبَطْلَانِ هَذَا الْحَدِيثِ سِوَاءَ بَزِيَادَاتِهِ أَمْ بِدُونِهَا : وَالتِّي مِنْهَا : "كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً" وَ"كُلُّهَا فِي الْجَنَّةِ إِلَّا وَاحِدَةً" فَبَغْضُ النَّظَرِ عَنْ هَذِهِ الزِّيَادَاتِ نَحْنُ نَقُولُ بِأَنَّ أَوَّلَ الْحَدِيثِ بَاطِلٌ لِلْأُمُورِ التَّالِيَةِ :

(١) لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ : ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران : ١١٠] ، وَيَقُولُ أَيْضًا : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة : ١٤٣] ،

(٢) هَذِهِ الْآيَاتُ تَقَرِّرُ أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ هِيَ خَيْرُ الْأُمَمِ وَأَنَّهَا أَوْسَطُهَا ، وَمَعْنَى أَوْسَطُهَا : أَفْضَلُهَا وَأَعْدَلُهَا ؛ قَالَ زَيْنُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ الْحَنْفِي الرَّازِي فِي "مَخْتَارِ الصَّحَاحِ" : "وَالْوَسْطُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ

الطائفة المجسّمة، الظّاهريّون القائلون بوجوب الأخذ بجميع النّصوص وترك طريق الاستدلال رأساً.

مع أنّه لا يخفى ما في آراء هذه الطائفة من الاختلال، مع سلوكهم طريقاً ليس يفيد اليقين بوجه، فإنّ للتّخاطبات مناسبات ترد بمطابقتها، فلا سبيل إلّا إلى الاستدلال وتأويل ما يُبدي

أعدله"، وأمّا هذا الحديث فيقرّر أنّ هذه الأئمّة شرّ الأمم وأكثرها فتنة وفساداً وافتراقاً!! فاليهود افترقوا على إحدى وسبعين فرقة ثمّ جاء النّصارى فكانوا شرّاً من ذلك وأسو، حيث افترقوا على اثنتين وسبعين فرقة!!! والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

فمعنى ذلك الحديث باطل بصريح القرآن الكريم الذي قرّر بأنّ هذه الأئمّة خير الأمم وأفضلها!! (٣) يؤكّد بطلان هذا الحديث من حيث متنه ومعناه أيضاً، أنّ كلّ من صنّف في الفرق كتب أسماء فرق يغاير في كتابه لما كتبه الآخر، ولا زالت تحدث في كلّ عصر فرق جديدة، بحيث أنّ حصرهم لها غير صحيح ولا واقعي، فمثلاً كتب الشّيخ عبد القاهر البغدادي المتوفّى سنة (٤٢٩هـ) كتاباً في الفرق وهو: "الفرق بين الفرق" ذكر فيه ثلاثاً وسبعين فرقة!! وقد حدث من زمانه إلى اليوم فرق كثيرة أخرى ربّما تزيد على أضعاف تلك الفرق التي ذكرها. وقول من قال "إنّ ما استحدث من الفرق الجديدة لا تخرج في مبادئها عمّا ذكر غير صحيح بل باطل، والواقع يرفضه ويثبت فساده، والحمد لله ربّ العالمين.

(٤) أنّ متن هذا الحديث مضطرب!! فني بعض طُرّقه: إلّا وإنّ هذه الأئمّة ستفرق على ثلاث وسبعين فرقة في الأهواء" (ابن أبي عاصم ٩٦٩)، وفي بعضها: "فواحدة في الجنّة واثنتان وسبعين في النّار" (ابن أبي عاصم ٦٣)، وفي بعضها: "لم ينج منها إلّا ثلاث" (ابن أبي عاصم ٧١)، وفي بعضها: "كلّها في النّار إلّا السّواد العظيم" (ابن أبي عاصم ٦٨)...!!

(٥) أنّ هذا الحديث وخاصّة بزيادته التي يتشبّث بها المجسّمة والتي هي: "كلّهم في النّار إلّا واحدة" مخالف للأحاديث الكثيرة المتواترة في معناها التي تنصّ على أنّ "من شهد أن لا إله إلّا الله وأنّ محمداً رسول الله وجبت له الجنّة" ولو بعد عذاب؛ ومن تلك الأحاديث ما رواه البخاري (٩٢/١): فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَتَّبِعِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، "ولفظ مسلم (٦١/١): «لَا يَشْهَدُ أَحَدٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَيَدْخُلُ النَّارَ، أَوْ تَطْعَمَهُ». انظر: صحيح شرح العقيدة الطحاوية (ص ٦٢٩-٦٣٤ باختصار).

بظاهره نقصاً إلى ما يفيد الكمال، وإذا صحَّ التأويل للبرهان في شيء صحَّ في بقيَّة الأشياء، حيث لا فرق بين برهان وبرهان، ولا لفظ ولفظ أ.هـ.

وقال في مبحث القَدَم النَّوعي عند قول الشَّارح الدَّواني: (وقد رأيت في بعض تصانيف ابن تيمية القول به في العرش) ما نصّه: وذلك أنَّ ابن تيمية كان من الحنابلة الآخذين بظواهر الآيات والأحاديث القائلين بأنَّ الله استوى على العرش جلوساً، فلمَّا أورد عليه أنَّه يلزم أن يكون العرش أزلياً لما أنَّ الله أزلي فمكانه أزلي، وأزليَّة العرش خلاف مذهبه، قال: أنَّه قديم بالنوع، أي: أنَّ الله لا يزال يُعَدِّمُ عرشاً، ويُحدث آخر من الأزل إلى الأبد حتى يكون له الاستواء أزلاً وأبداً. ولننظر أين يكون الله بين الإعدام والإيجاد؟ هل يزول عن الاستواء؟ فسبحان الله ما أجهل الإنسان، وما أشنع ما يرضى لنفسه، ولست أعرف: هل قال ابن تيمية شيئاً من ذلك على التَّحقيق؟ وكثيراً ما نقل عنه ما لم يقله أحد أ.هـ (٣٩١).

ومَن ذكر بعض خزايا هذه الطَّائفة وردَّ عليهم، الإمام جمال الدِّين عبد الرحمن ابن الجوزي الحنبلي في كتابه "دفع شُبُه التَّشبيه" في صفحة (١٨) ثماني عشرة (٣٩٢):

اعلم أنَّ الاستواء في اللغة على وجوه: منها: الاعتدال، قال بعض بني تميم "فاستوى ظالم العشيرة والمظلوم" أي: اعتدلا، والاستواء: تمام الشَّيء، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَاسْتَوَى﴾ [الفصل: ١٤]. والاستواء: القصد إلى الشَّيء، قال تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، أي: قصد خلقها، والاستواء: الاستيلاء على الشَّيء، قال الشَّاعر:

إذا ما غزا قوماً أباح حريمهم
وأضحى ما على ملكوه قد استوى

وروى إسماعيل بن أبي خالد الطَّائفي قال: العرش ياقوتة حمراء (٣٩٣) وجميع السَّلف على إيراد هذه الآية كما جاءت من غير تفسير ولا تأويل، وقد حمل قوم من المتأخِّرين هذه الصِّفة على مقتضى

(٣٩١) بل هو ثابت عنه عفا الله عنه وغفر له، وقد سبق الكلام في ذلك.

(٣٩٢) انظر: دفع شُبُه التَّشبيه (ص ١٢١ فما بعدها)، طبع دار الإمام النووي، عمان.

الحسّ، فقالوا: استوى على العرش بذاته (٣٩٤)، وهذه زيادة لم ينقلوها، إنّما فهموها من إحساسهم !!! وهو أنّ المستوي على الشّيء إنّما يستوي عليه بذاته. قال ابن حامد: (يعني الحسن ابن حامد البغدادي الحنيلي متبوع ابن تيمية وأضرابه): الاستواء: مماسة وصفة لذاته، والمراد به القعود، قال: وقد ذهب طائفة من أصحابنا إلى أنّ الله تعالى على عرشه ما ملأه وأنه يُقعدُ نبيّه معه على العرش، وقال: والنزول انتقال، وعلى ما حكى تكون ذاته أصغر من العرش، فالعجب من قول هذا: ما نحن مجسّمة.

وقيل لابن الزّاغوني (يعني علي بن عبيد الله بن نصر الزّاغوني الحنيلي): هل تجددت له صفة لم تكن بعد خلق العرش؟ قال: لا، إنّما خلق العالم بصفة التّحت، فصار العالم بالإضافة إليه أسفل، فإذا ثبت لإحدى الذاتين صفة التّحت ثبت للآخر استحقاق صفة الفوق، قال: وقد ثبت أنّ الأماكن ليست في ذاته ولا ذاته فيها، فثبت انفصاله عنها، ولا بدّ من بدء يحصل به الفصل، فلمّا قال: "استوى" علمنا اختصاصه بتلك الجهة، قال: ولا بدّ أن يكون لذاته نهاية وغاية يعلمها (٣٩٥).

(٣٩٣) هذا الكلام غير صحيح ولم يثبت، بل هو نوع تحرّص.

(٣٩٤) لم يثبت أنّ الله تعالى استوى على العرش بذاته، ولكن لما ثبت في عقول البعض من الرّاع أنّ الاستواء هو الجلوس أو الاستقرار، والجالس أو المستقرّ على الشّيء لا بدّ أن يكون مستقرّاً بذاته، فأضافوا كلمة الذات هنا. ولذلك لم يرض الشيخ ابن باز - رحمه الله - كلام الحافظ في الفتح (٥٠٨/١)، حيث قال: "وفيه الرّد من زعم أنّه على العرش بذاته" فعلق ابن باز على كلام الحافظ في هامش الصفحة السّابقة "فقال: "ليس في الحديث المذكور ردّ على من أثبت استواء الرّب سبحانه على العرش بذاته، لأنّ النّصوص من الآيات والأحاديث في إثبات استواء الرّب سبحانه على العرش بذاته محكمة قطعيّة واضحة لا تحتل أدنى تأويل، وقد أجمع أهل السنّة على الأخذ بها". ونحن نسأل الشيخ ابن باز، فنقول: أين جاء في الكتاب العزيز أو في السنّة المطهّرة أنّ الله تعالى استوى على العرش بذاته، بل أين جاءت كلمة الذات في نصّ قطعي؟! وفي هذه المقام يجب أن نتذكّر مقولة الإمام الذهبي في السّير: "وكلمة الذات لا حاجة لها، فإنّها تُشغِبُ النفوس".

(٣٩٥) ولذلك قالوا بالحدّ لله، والقول بالحدّ ثابت عن ابن تيمية، وقد سبق بيان ذلك.

قلت : هذا رجل لا يدري ما يقول !!! لأنه إذا قدّر غاية وفصلاً بين الخالق والمخلوق فقد حدّده وأقرّ بأنّه جسم، وهو يقول: أنّه ليس بجوهر، لأنّ الجوهر ما تحيّر ثمّ يثبت له مكاناً يتحيّر فيه. وهذا الكلام جهل من قائله وتشبيه محض ، فما عرف هذا ما يجب للخالق تعالى ، وما يستحيل عليه، فإنّ وجوده تعالى ليس كوجود الجواهر والأجسام التي لا بدّ لها من حيّز. والتّحت والفوق إنّما يكون فيما يقابل ويحاذي، ومن ضرورة المحاذي أن يكون أكبر من المحاذي أو أصغر أو مثله، وأنّ هذا إنّما يكون في الأجسام، وكلّ ما يحاذي الأجسام يجوز أن يمسه، وما جاز عليه مماسة الأجسام ومبايبتها فهو حادث، إذ قد ثبت أنّ الدليل على حدوث الجواهر قبولها المماسّة والمباينة.

فإن أجازوا هذا عليه قالوا بجواز حدوثه، وإن منعوا جواز هذا عليه لم يبق لنا طريق لإثبات حدوث الجواهر، ومتى قدّرنا مستغنياً عن المحلّ والحيّز ومحتاجاً إلى الحيّز، ثمّ قلنا: إمّا أن يكونا متجاورين أو متباينين كان ذلك مُحالاً، فإنّ التّجاور والتّباين من لوازم التّحيّز في المتحيّزات، وقد ثبت أنّ الاجتماع والافتراق من لوازم التّحيّز، والحقّ سبحانه وتعالى لا يوصف بالتّحيّز، لأنّه لو كان متحيّزاً لم يخل: إمّا أن يكون ساكناً في حيّزه أو متحرّكاً عنه، ولا يجوز أن يوصف بحركة ولا سكون ولا اجتماع ولا افتراق، ومن جاور أو باين فقد تناهى ذاتاً، والتّناهي إذا اختصّ بمقدار استدعى تخصّصاً، وكذا ينبغي أن يقال: ليس بداخل في العالم ولا بخارج منه، لأنّ الدّخول والخروج من لوازم المتحيّزات، فهما كالحركة والسّكون وسائر الأعراض التي تحسّ بالأجرام (٣٩٦). وأمّا قولهم: خلق الأماكن لا في ذاته فثبت انفصاله عنها، قلنا: ذاته المقدّسة لا تقبل أن يُخلق فيها شيء، ولا أن يُخلّ فيها شيء، وقد حملهم الحسّ على التّشبيه والتّخليط، حتّى قال بعضهم: إنّما ذكر الاستواء على العرش لأنّه أقرب الموجودات إليه (٣٩٧)، وهذا جهل أيضاً، لأنّ قرب المسافة لا يتصوّر إلّا في جسم، ويعزّ علينا كيف ينسب هذا القائل إلى مذهبنا.

(٣٩٦) وقد سبق الكلام على مسألة الدّخول والخروج ...

(٣٩٧) القُرب والبُعد الحسيّين يتعلّقان بالأجسام، والله تعالى يتنزّه عن ذلك، لأنّه ليس كمثله شيء .

واحتج بعضهم على أنه على العرش بقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ﴾ [فاطر: ١٠]، وبقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، وجعلوا ذلك فوقية حسية، ونسوا أن الفوقية الحسية إما أن تكون لجسم أو جوهر، وأن الفوقية قد تطلق لعلو المرتبة فيقال: فلان فوق فلان، ثم أنه كما قال تعالى: ﴿فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، قال: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]. فمن حملها على العلم حمل خصمه الاستواء على القهر. وذهبت طائفة إلى أن الله تعالى على عرشه قد ملأه، والأشبه أنه مماس للعرش، والكرسي موضع قدميه. قلت: الماسة إنما تقع بين جسمين، وما أبقى هذا في التجسيم بقية. فإن قيل: فقد أخرج في الصحيحين من حديث شريك ابن أبي نمر (٣٩٨) عن أنس بن مالك أنه ذكر المعراج فقال فيه: فعلا به إلى الجبار، فقال وهو مكانه: يَا رَبِّ خَفِّفْ عَنَّا (٣٩٩).

الجواب: أن أبا سليمان الخطابي قال: هذه لفظة تفرّد بها شريك ولم يذكرها غيره، وهو كثير التفرّد بمناكير الألفاظ (٤٠٠). والمكان لا يضاف إلى الله تعالى إنما هو مكان النبي ﷺ ومقامه الأول الذي أقيم فيه.

(٣٩٨) هو شريك بن عبد الله بن أبي نمر، قال عنه النسائي وابن معين: ليس بالقوي. ووهّاه ابن حزم لأجل حديثه في الإسراء... مات قبل الأربعين ومائة. انظر: ميزان الاعتدال (٣/٣٧٢)، الوافي بالوفيات (١٦/٨٦)، سير أعلام النبلاء (١٥٩/٦-١٦٠).

(٣٩٩) أخرجه البخاري (٩/١٤٩) برقم (٧٥١٧).

(٤٠٠) قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٣/٤٨٣-٤٨٤): "قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَيْسَ فِي هَذَا الْكِتَابِ يَعْنِي صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ حَدِيثٌ أَشْنَعُ ظَاهِرًا وَلَا أَشْنَعُ مَدَاقًا مِنْ هَذَا الْفَصْلِ، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي تَحْدِيدَ الْمَسَافَةِ بَيْنَ أَحَدِ الْمَذْكُورَيْنِ وَبَيِّنَ الْآخَرَ، وَتَمَيِّزُ مَكَانٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، هَذَا إِلَى مَا فِي التَّنْذِي مِنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ لَهُ بِالشَّيْءِ الَّذِي تَعَلَّقَ مِنْ فَوْقَ إِلَى أَسْفَلَ، قَالَ: فَمَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا هَذَا الْقَدْرَ مَقْطُوعًا عَنْ غَيْرِهِ وَلَمْ يَعْتَبِرْهُ بِأَوَّلِ الْقِصَّةِ وَآخِرِهَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ وَجْهُهُ وَمَعْنَاهُ وَكَانَ قُضَارَاهُ مَا رَدَّ الْحَدِيثَ مِنْ أَصْلِهِ، وَأَمَّا الْوُقُوعُ فِي التَّشْبِيهِ وَهُمَا خُطَّتَانِ مَرَّغُوبٌ عَنْهُمَا، وَأَمَّا مَنْ عَتَبَ أَوَّلَ الْحَدِيثِ بِآخِرِهِ فَإِنَّهُ يَزُولُ عَنْهُ الْإِشْكَالُ، فَإِنَّهُ مُصَرَّحٌ فِيهَا بِأَنَّهُ كَانَ رُؤْيَا لِقَوْلِهِ فِي أَوَّلِهِ: وَهُوَ نَائِمٌ،

وَفِي آخِرِهِ اسْتَيْقَظَ ، وَبَعِضُ الرُّؤْيَا مَثَلٌ يُضْرَبُ لِيَتَأَوَّلَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَحِبُّ أَنْ يُصَرَفَ إِلَيْهِ مَعْنَى التَّعْبِيرِ فِي مِثْلِهِ ، وَبَعِضُ الرُّؤْيَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ بَلْ يَأْتِي كَالْمُشَاهَدَةِ .

قُلْتُ : وَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَلَا التَّفَاتِ إِلَى مَنْ تَعَقَّبَ كَلَامَهُ بِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : " إِنْ رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ " ، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَعْبِيرٍ ، لِأَنَّهُ كَلَامٌ مَنْ لَمْ يَمَعِنِ النَّظَرَ فِي هَذَا الْمُحَلِّ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ التَّعْبِيرِ أَنَّ بَعْضَ مَرَأَى الْأَنْبِيَاءِ يَقْبَلُ التَّعْبِيرَ ، وَتَقَدَّمَ مِنْ أُمُثِلَةِ ذَلِكَ قَوْلُ الصَّحَابَةِ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رُؤْيَا الْقَمِيصِ : فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الدِّينُ ، وَفِي رُؤْيَا اللَّبَنِ ، قَالَ : الْعِلْمُ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، لَكِنْ جَزَمَ الْخَطَّابِيُّ بِأَنَّهُ كَانَ فِي الْمَنَامِ مُتَعَقِّبٌ بِمَا تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهُ قَبْلُ ، ثُمَّ قَالَ الْخَطَّابِيُّ مُشِيرًا إِلَى رَفْعِ الْحَدِيثِ مِنْ أَصْلِهِ بِأَنَّ الْقِصَّةَ بِطُوبَاهَا إِنَّمَا هِيَ حِكَايَةُ يَحْكِيهَا أَنَسٌ مِنْ تَلْقَاءِ نَفْسِهِ لَمْ يَعْرِزْهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا نَقَلَهَا عَنْهُ ، وَلَا أَضَافَهَا إِلَى قَوْلِهِ ، فَحَاصِلُ الْأَمْرِ فِي النِّقْلِ أَنَّهَا مِنْ جِهَةِ الرَّاويِ إِمَامٍ مِنْ أَنَسٍ وَإِمَامٍ مِنْ شَرِيكَ ، فَإِنَّهُ كَثِيرُ التَّفَرُّدِ بِمَنَاقِبِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَا يَتَابِعُهَا عَلَيْهَا سَائِرُ الرُّوَاةِ " .

وقال الإمام الذهبي في السير (١٦٠/٦) في ترجمة شريك بن عبد الله : " وفي حديث الإسراء من طريقة ألفاظ لم يتابع عليها ، وذلك في صحيح البخاري " .

وقال ابن حجر في ميزان الاعتدال (٣٧٢/٢) في نهاية ترجمته لشريك ، مُشِيرًا إِلَى الْحَدِيثِ السَّابِقِ : " وهذا من غرائب الصَّحِيحِينَ " .

وقال الأستاذ حسين الأسد محقق الجزء السادس من " سير أعلام النبلاء " (ص ١٦٠ هامش) : " شريك صدوق ، إِلَّا أَنَّهُ سَيِّءُ الْحِفْظِ ، فَهُوَ يُسْتَشْهَدُ بِهِ فِي الْمَتَابِعَاتِ ، وَأَمَّا حَدِيثُ الْإِسْرَاءِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ (٣٩٩/١٣) - (٤٠٦) ، فَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ بِأَشْيَاءَ لَمْ يَذْكُرْهَا غَيْرُهُ ، وَهِيَ مَعْدُودَةٌ مِنْ أَوْهَامِهِ ، وَهِيَ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ : الْأَوَّلُ : أَمْكَنَةُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . الثَّانِي : كَوْنُ الْمَعْرَاجِ قَبْلَ الْبُعْثَةِ ، الثَّلَاثُ : كَوْنُهُ مَنَامًا . الرَّابِعُ : مَخَالَفَتُهُ فِي النَّهْرَيْنِ . الْخَامِسُ : مَخَالَفَتُهُ فِي مَحَلِّ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى . السَّادِسُ : شَقُّ الصَّدْرِ عِنْدَ الْإِسْرَاءِ . السَّابِعُ : ذِكْرُ نَهْرِ الْكَوْثَرِ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا . الثَّامِنُ : نِسْبَةُ الدُّنُوِّ وَالتَّوَلَّى إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . التَّاسِعُ : تَصْرِيحُهُ أَنَّ امْتِنَاعَهُ ﷺ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى سُؤَالِ رَبِّهِ التَّخْفِيفُ كَانَ عِنْدَ الْخَامِسَةِ . الْعَاشِرُ : قَوْلُهُ فَعَلَا بِهِ إِلَى الْجَبَّارِ ، فَقَالَ وَهُوَ فِي مَكَانِهِ .

وقال عبد الحق الإشبيلي في الجمع بين الصَّحِيحِينَ . زاد شريك في حديث الإسراء زيادة مجهولة ، وَأَتَى فِيهِ بِالْأَفَافِ غَيْرِ مَعْرُوفَةٍ ، وَقَدْ رَوَى الْإِسْرَاءَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَافِ فَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِمَا أَتَى شَرِيكَ ، وَشَرِيكَ لَيْسَ بِالْحَفَافِ . وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ (٣/٣) أَنَّ شَرِيكَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ اضْطَرَبَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَسَاءَ حِفْظُهُ ، وَلَمْ يَضْبُطْهُ .

وقال الحافظ أبو بكر البيهقي : في حديث شريك زيادة تفرد بها ، على مذهب من زعم أنه ﷺ رأى ربه عز وجل ، يعني قوله : ثم دنا الجبار رب العزة فتدلى ، فكان قاب قوسين أو أدنى " ، وقول عائشة وابن مسعود وأبي هريرة في حملهم هذه الروايات على رؤية جبريل أصح ، قال ابن كثير : وهذا الذي قاله البيهقي رحمه الله في هذه المسألة هو الحق ، فإن أبا ذر قال : يا رسول الله ، هل رأيت ربك؟ قال : "نور أتى أراه!!" وفي رواية : "رأيت نورا" . أخرجه مسلم (١٧٨) . وقوله : ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم : ٨] إنها هو جبريل عليه السلام ، كما ثبت في الصحيحين عن عائشة أم المؤمنين وعن ابن مسعود ، وكذلك هو في صحيح مسلم عن أبي هريرة . ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة في تفسير هذه الآية بها . فكان إجماعاً منهم رضوان الله عليهم .

ومن المعروف أن التدلي والتدلى إذا أطلقا على ظاهرهما دللاً على المسافة ، والمسافة لا تليق إلا بالأجسام ، لذلك لو صحَّ الحديث -ولم يصح- للزم تأويله ، كما فعل الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم (٤/٣) مع أن التدلي والتدلى يستعملان في غير ما معنى .

قال الإمام الأصفهاني في "معجم مفردات ألفاظ القرآن" (ص ١٧٤) : الدنو : القرب بالذات ، أو بالحكم ، ويستعمل في المكان والزمان والمنزلة . قال تعالى : ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ [الأنعام : ٩٩] ، وقال تعالى : ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم : ٨] ، هذا بالحكم .

وقال الإمام ابن منظور في اللسان (١٠٢/١) : "دنا الشيء من الشيء دنواً ودناوة : قرب ... ويقال : دنا وأدنى ودنى إذا قرب" .

وقال الفيروز آبادي في "القاموس المحيط" (ص ٥٩٣) : "دنا دنواً ودناوة : قرب ، كأدنى ، ودناه تدنية وأدناه : قربه : واستدناه : طلب منه الدنو . والدناوة : القرابة والقربى ، والدنيا : نقيض الآخرة" .

وقال الإمام الأصفهاني في "معجم مفردات ألفاظ القرآن" (ص ١٧٣) : "التدلي : الدنو والاسترسال" . وانظر "بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز" (٦٠٦/٢) .

وقال الإمام ابن منظور في "اللسان" (١٠٠٩/١) : " وَلَا يَكُونُ التَّدَلَّى إِلَّا مِنْ عُلُوٍّ إِلَى اسْتِفَالٍ ، تَدَلَّى مِنَ الشَّجَرَةِ . وَيُقَالُ : تَدَلَّى فَلَانٌ عَلَيْنَا مِنْ أَرْضٍ كَذَا وَكَذَا أَيَّ أَتَانَا . يُقَالُ : مِنْ أَيْنَ تَدَلَّيْتَ عَلَيْنَا ... وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ ؛ قَالَ الْفَرَّاءُ : ثُمَّ دَنَا جِبْرِيلُ مِنْ مُحَمَّدٍ فَتَدَلَّى ، كَأَنَّ الْمَعْنَى ثُمَّ تَدَلَّى فَدَنَا ، قَالَ : وَهَذَا جَائِزٌ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى فِي الْفِعْلَيْنِ وَاحِدًا . وَقَالَ الزَّجَّاجُ : مَعْنَى ﴿دَنَا فَتَدَلَّى﴾ وَاحِدٌ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ قَرُبَ فَتَدَلَّى أَيَّ زَادَ فِي الْقُرْبِ ، كَمَا تَقُولُ قَدْ دَنَا فَلَانٌ مِنِّي وَقُرْبَ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ ، أَيَّ تَدَلَّى كَقَوْلِهِ : ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى ؛ أَيَّ يَتَمَطَّطُ . وَفِي

حَدِيثُ الْإِسْرَاءِ: ﴿فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾؛ التَّدَلَّى: النزولُ مِنَ الْعُلُوِّ؛ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: وَالصَّمِيرُ الْجَبْرِيلُ، عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ".

وقال الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم (١١/٣): " قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ الْوَاحِدِيُّ: مَعْنَى التَّدَلَّى: الْإِمْتِدَادُ إِلَى جِهَةِ السُّفْلِ، هَكَذَا هُوَ الْأَصْلُ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي الْقُرْبِ مِنَ الْعُلُوِّ، هَذَا قَوْلُ الْفَرَاءِ، وَقَالَ صَاحِبُ النِّظْمِ: هَذَا عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: ثُمَّ تَدَلَّى فَدَنَا، لِأَنَّ التَّدَلَّى سَبَبُ الدُّنُو. قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: تَدَلَّى إِذَا قَرَّبَ بَعْدَ عُلُوٍّ، قَالَ الْكَلْبِيُّ: الْمَعْنَى دَنَا جِبْرِيلُ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَقَرَّبَ مِنْهُ، وَقَالَ الْحَسَنُ وَفَتَادَةُ: ثُمَّ دَنَا جِبْرِيلُ بَعْدَ اسْتِوَائِهِ فِي الْأَفْقِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَرْضِ فَتَنَزَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾، فَالْقَابُ مَا بَيْنَ الْقَبْضَةِ وَالسَّيِّةِ، وَلِكُلِّ قَوْسٍ قَابَانِ، وَالْقَابُ فِي اللُّغَةِ أَيْضًا: الْقَدْرُ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْآيَةِ عِنْدَ جَمِيعِ الْمُفَسِّرِينَ، وَالْمُرَادُ الْقَوْسُ الَّتِي يَرْمِي عَنْهَا، وَهِيَ الْقَوْسُ الْعَرَبِيَّةُ، وَخَصَّتْ بِالذِّكْرِ عَلَى عَادَتِهِمْ. وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَوْسِ الذِّرَاعُ، هَذَا قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَشَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَأَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ، وَعَلَى هَذَا مَعْنَى الْقَوْسِ: مَا يُقَاسُ بِهِ الشَّيْءُ، أَيْ: يُذَرَّعُ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ وَفَتَادَةُ وَغَيْرُهُمْ: هَذِهِ الْمَسَافَةُ كَانَتْ بَيْنَ جِبْرِيلَ وَالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ أَدْنَى﴾ مَعْنَاهُ: أَوْ أَقْرَبُ، قَالَ مُقَاتِلٌ: بَلْ أَقْرَبُ، وَقَالَ الرَّجَاجُ: خَاطَبَ اللَّهُ تَعَالَى الْعِبَادَ عَلَى لُغَتِهِمْ وَمِقْدَارِ فَهْمِهِمْ، وَالْمَعْنَى أَوْ أَدْنَى فِيمَا تُقَدَّرُونَ أَنْتُمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِحَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ مِنْ غَيْرِ شَكٍّ، وَلَكِنَّهُ خَاطَبَنَا عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ عَادَتُنَا، وَمَعْنَى الْآيَةِ أَنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ عَظَمِ خَلْقِهِ وَكَثْرَةِ أَجْزَائِهِ دَنَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الدُّنُو، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

فجَمْعُ هَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الدُّنُوَّ وَالتَّدَلَّى إِنَّمَا كَانَ مِنْ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ.

قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٤٨٤/١٣): "... قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ مِنْ نِسْبَةِ التَّدَلَّى لِلْجَبَّارِ عَزَّ وَجَلَّ مُخَالِفٌ لِعَامَّةِ السَّلَفِ وَالْعُلَمَاءِ وَأَهْلِ التَّفْسِيرِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْهُمْ وَمَنْ تَأَخَّرَ، قَالَ: وَالَّذِي قِيلَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ، أَحَدُهَا: أَنَّهُ دَنَا جِبْرِيلُ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَدَلَّى، أَيْ: تَقَرَّبَ مِنْهُ، وَقِيلَ: هُوَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، أَيْ: تَدَلَّى فَلَانًا، لِأَنَّ التَّدَلَّى بِسَبَبِ الدُّنُو. الثَّانِي: تَدَلَّى لَهُ جِبْرِيلُ بَعْدَ الْإِنْتِصَابِ وَالْإِرْتِفَاعِ حَتَّى رَأَاهُ مُتَدَلِّيًا كَمَا رَأَاهُ مُرْتَفِعًا، وَذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، حَيْثُ أَقْدَرَهُ عَلَى أَنْ يَتَدَلَّى فِي الْهَوَاءِ مِنْ غَيْرِ اعْتِدَادٍ عَلَى شَيْءٍ وَلَا تَمَسُّكَ بِشَيْءٍ. الثَّلَاثُ: دَنَا جِبْرِيلُ فَتَدَلَّى مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدًا لِلرَّبِّ تَعَالَى شُكْرًا عَلَى مَا أَعْطَاهُ".

وقال الإمام الطبري في جامع البيان (٢٧/ ٥٩ فابعدها) : " يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: ثُمَّ دَنَا جَبْرِيلُ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَدَلَّى إِلَيْهِ، وَهَذَا مِنَ الْمُؤَخَّرِ الَّذِي مَعْنَاهُ التَّقْدِيمُ، وَإِنَّمَا هُوَ: ثُمَّ تَدَلَّى فَدَنَا، وَلَكِنَّهُ حَسَنَ تَقْدِيمِ قَوْلِهِ: ﴿دَنَا﴾ [النجم: ٨] ، إِذْ كَانَ الدُّنُو يُدُلُّ عَلَى التَّدَلَّى وَالتَّدَلَّى عَلَى الدُّنُو، كَمَا يُقَالُ: زَارَنِي فَلَانَ فَأَحْسَنَ، وَأَحْسَنَ إِلَيَّ فَرَارَنِي، وَشَتَمَنِي فَأَسَاءَ، وَأَسَاءَ فَشَتَمَنِي لِأَنَّ الإِسَاءَةَ هِيَ الشَّتْمُ: وَالشَّتْمُ هُوَ الإِسَاءَةُ وَبَنَحُو الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ ". ثُمَّ ذَكَرَ الطَّبْرِيُّ الرِّوَايَاتِ الَّتِي نَصَّتْ عَلَى أَنَّ الدَّانِي مِنَ الرَّسُولِ ﷺ إِنَّمَا هُوَ جَبْرِيلُ ، فَقَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى قَالَ: ثَنَا ابْنُ ثَوْرٍ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الْحَسَنِ، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨] قَالَ: (جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ) . حَدَّثَنَا بِشْرٌ قَالَ: ثَنَا يَزِيدٌ قَالَ: ثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨] يَعْنِي: (جَبْرِيلُ) . حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ قَالَ: ثَنَا مِهْرَانُ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنِ الرَّبِيعِ، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨] قَالَ: «هُوَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ» .

وقال الإمام ابن كثير في تفسيره (٤٤٦/٧) بعدما ذكر أَنَّ الدَّانِي مِنَ الرَّسُولِ ﷺ إِنَّمَا هُوَ جَبْرِيلُ : " قَوْلُهُ: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ أَي: فَاقْتَرَبَ جَبْرِيلُ إِلَى مُحَمَّدٍ لَمَّا هَبَطَ عَلَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ، حَتَّى كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ بِقَدَرِهِمَا إِذَا مَدًّا. قَالَهُ مُجَاهِدٌ، وَقَتَادَةُ. وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ بَعْدَ مَا بَيْنَ وَتَرِ الْقَوْسِ إِلَى كِبِدِهَا.

وَهَذَا الَّذِي قُلْنَاهُ مِنْ أَنَّ هَذَا الْمُقْتَرَبَ الدَّانِي الَّذِي صَارَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِنَّمَا هُوَ جَبْرِيلُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، هُوَ قَوْلُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، كَمَا سَنُورِدُ أَحَادِيثَهُمْ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (١/ ١٥٨ برقم ١٧٦) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: "رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ بِفُؤَادِهِ مَرَّتَيْنِ" . فَجَعَلَ هَذِهِ إِحْدَاهُمَا. وَجَاءَ فِي حَدِيثِ شَرِيكَ بْنِ أَبِي نَعْمٍ، عَنْ أَنَسٍ فِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ: "ثُمَّ دَنَا الْجَبَّارُ رَبَّ الْعِزَّةِ فَتَدَلَّى" وَهَذَا تَكَلَّمَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي مَتْنِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَذَكَرُوا أَشْيَاءَ فِيهَا مِنَ الْغَرَابَةِ، فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ مُحْمُولٌ عَلَى وَقْتٍ آخَرَ وَفَصَّةٍ أُخْرَى " .

قلت : وقد ثبت قبل أَنَّهُ لم يصح ...

وقال الإمام ابن عطية في المحرر الوجيز (١٩٧/٥) : " واختلف النَّاسُ إِلَى من استند قَوْلُهُ ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ ، فقال الجمهور: استند إِلَى جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَي: دَنَا إِلَى مُحَمَّدٍ فِي الْأَرْضِ عِنْدَ حِرَاءَ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنَسٌ: فِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَسْتَنْدُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ اخْتَلَفَ الْمُتَأَوِّلُونَ، فَقَالَ مُجَاهِدٌ: كَانَ الدُّنُو إِلَى جَبْرِيلَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَ إِلَى مُحَمَّدٍ.

و «دَنَا فَتَدَلَّى» على هذا القول معه حذف مضاف ، أي : دنا سلطانه ووحيه وقدره لا الانتقال، وهذه الأوصاف منتفية في حق الله تعالى ، والصحيح عندي أن جميع ما في هذه الآيات هو مع جبريل ، بدليل قوله: «وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى» [النجم: ١٣] ، فإن ذلك يقضي بنزلة متقدمة، وما روي قط أن محمداً رأى ربه قبل ليلة الإسراء، أمّا أن الرؤية بالقلب لا تمتنع بحال و «دَنَا» أعم من تَدَلَّى ، فبين تعالى بقوله: «فَتَدَلَّى» هيئة الدنو كيف كانت، و: «قَاب» معناه: قدر. وقال قتادة وغيره: معناه من طرف العود إلى طرفه الآخر. وقال الحسن ومجاهد: من الوتر إلى العود في وسط القوس عند المقبض... وقوله تعالى: «فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ»، قال ابن عباس المعنى: فأوحى الله «إِلَىٰ عَبْدِهِ» جبريل «مَا أَوْحَىٰ» ، وفي قوله: «مَا أَوْحَىٰ» إيهام على جهة التّفخيم والتّعظيم، والذي عرف من ذلك فرض الصّلاة، وقال الحسن المعنى: فأوحى جبريل إلى عبد الله محمداً ما أوحى كالأولى في الإيهام، وقال ابن زيد المعنى: فأوحى جبريل إلى عبد الله محمداً ما أوحى الله إلى جبريل " .

وقال الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٧/٨٨-٩٩) : قَوْلُهُ تَعَالَى: «ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى» أَيُّ دَنَا جِبْرِيلُ بَعْدَ اسْتِوَائِهِ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَرْضِ «فَتَدَلَّى» فَتَنَزَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْوَحْيِ... وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّ الْفَاءَ فِي «فَتَدَلَّى» بِمَعْنَى الْوَاوِ، وَالتَّقْدِيرُ ثُمَّ تَدَلَّى جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَدَنَا... وَقَالَ الْجَرَجَانِيُّ: قَالَ الْجَرَجَانِيُّ: فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ أَيُّ تَدَلَّى فَدَنَا، لِأَنَّ التَّوَلَّى سَبَبُ الدُّنُو... قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: اعْلَمْ أَنَّ مَا وَقَعَ مِنْ إِضَافَةِ الدُّنُو وَالْقُرْبِ مِنَ اللَّهِ أَوْ إِلَى اللَّهِ فَلَيْسَ بِدُنُو مَكَانٍ وَلَا قُرْبٍ مَدَى، وَإِنَّمَا دُنُو النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ رَبِّهِ وَقُرْبُهُ مِنْهُ: إِبَانَةُ عَظِيمِ مَنْزِلَتِهِ، وَتَسْرِيفُ رُتَبَتِهِ، وَتَسْرِيفُ رُتَبَتِهِ، وَإِسْرَاقُ أَنْوَارِ مَعْرِفَتِهِ، وَمُشَاهَدَةُ أَسْرَارِ غَيْبِهِ وَقُدْرَتِهِ. وَمِنْ اللَّهِ تَعَالَى لَهُ: مَبَرَّةٌ وَتَأْنِيسٌ وَبَسْطٌ وَإِكْرَامٌ. وَيَتَأَوَّلُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا) عَلَى أَحَدِ الْوُجُوهِ: نَزُولُ إِجْمَالٍ وَقَبُولُ إِحْسَانٍ.

قَالَ الْقَاضِي: وَقَوْلُهُ: «فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى» فَمَنْ جَعَلَ الضَّمِيرَ عَائِداً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا إِلَى جِبْرِيلَ كَانَ عِبَارَةً عَنْ نَيْاتِهِ الْقُرْبِ، وَلُطْفِ الْمُحَلِّ، وَإِبْصَاحِ الْمَعْرِفَةِ، وَالْإِشْرَافِ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعِبَارَةً عَنْ إِجَابَةِ الرَّغْبَةِ، وَقَضَاءِ الْمَطْلَبِ، وَإِظْهَارِ التَّحَفِّي، وَإِنَافَةِ الْمَنْزِلَةِ وَالْقُرْبِ مِنَ اللَّهِ، وَيَتَأَوَّلُ فِيهِ مَا يَتَأَوَّلُ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا وَمَنْ أَتَانِي يَمِينِي- أَتَيْتُهُ هَرَوَلَةً) قُرْبٌ بِالْإِجَابَةِ وَالْقَبُولِ، وَإِنْيَاسٌ بِالْإِحْسَانِ وَتَعَجُّيلُ الْمَأْمُولِ ... " .

وقال الإمام البيضاوي في تفسيره (٥/١٥٧-١٥٨) : «ثُمَّ دَنَا» مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «فَتَدَلَّى» فَتَعَلَّقَ بِهِ وَهُوَ تمثيل لعروجه بالرسول. وقيل: ثم تَدَلَّى من الأفق الأعلى فدنا من الرسول فيكون إشعاراً بأنه عرج به غير منفصل

وقد قال أبو يعلى في كتابه المعتمد: إن الله عزَّ وجلَّ لا يوصف: بالمكان. أه كلام العلامة المحقق ابن الجوزي، بحذف. وما قاله هو الحق الذي يجب على كل عاقل اعتقاده وعليه إجماع السلف والخلف. وما قيل غير ذلك فهو مغالطة وتلبيس يلزم طرحه وراء الظهور. وأمّا ما نسب إلى الثوري، ومالك، وابن عيينة، والحمّادين (٤٠١)، وأحمد، وإسحاق، وغيرهم أنّهم متفقون على أنّ الله فوق العرش بذاته، فهو على فرض ثبوته عنهم لا يستلزم أنّ الله مكاناً، تعالى الله عن ذلك، فإنَّ معناه: أنّه تعالى عالي الرتبة والمكانة مستحقُّ ذلك بذاته لا بغيره من كثرة الأموال والجنود كفوقية المخلوقات، وليس قولهم بذاته متعلّقاً بفوق لفساده، لأنَّ المعنى عليه: أنّه فوق العرش بذاته وهو ممتنع لإيهامه. وأمّا قول ابن أبي زيد القيرواني في الرسالة: "وأنّه فوق عرشه المجيد بذاته" (٤٠٢) فلا يصحُّ التّملك به، لأنَّ التّعبير بقوله "بذاته" معترض لعدم ورود الشّرع به.

عن محلّه تقريراً لشدة قوّته، فإنَّ التّدي استرسال مع تعلّق كتلي الثّمرة، ويقال: دلى رجله من السرير وأحلى دلوّه، والدّوالي الثّمر المعلق.

﴿فَكَانَ﴾ جبريل عليه السّلام، كقولك: هو منّي معقد الإزار، أو المسافة بينهما. ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ مقدارهما. ﴿أَوْ أَدْنَى﴾ على تقدير كم، كقوله: أو يزيدون، والمقصود تمثيل ملكة الاتّصال وتحقيق استماعه لما أوحى إليه بنفي البعد الملبس. ﴿فَأَوْحَى﴾ جبريل عليه السّلام ﴿إِلَى عَبْدِهِ﴾ عبد الله، واضماره قبل الذّكر لكونه معلوماً كقوله: ﴿عَلَى ظَهْرِهَا﴾ [فاطر: ٤٥]، ﴿مَا أَوْحَى﴾، جبريل عليه السّلام، وفيه تفخيم للموحى به أو الله إليه، وقيل: الضّائر كلّها لله تعالى، وهو المعني بشديد القوي، كما في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾، ودنوه منه برفع مكانته، وتدليه جذبه بشراشه إلى جناب القدس.

وقال الزّحشري في الكشف (٢٨/٤) بعد حديثه عن جبريل عليه السّلام: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ من رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ﴿فَتَدَلَّى﴾ فتعلّق عليه في الهواء. ومنه: تدلّت الثّمرة، ودلّى رجله من السرير...". وبمثل ذلك قال كلّ من: إسماعيل البروسوي في روح البيان (٢٥٦/٢٥٧)، الحازن في تفسيره (٤٠/٦)، الشوكاني في تفسيره (ص ١٦٩٣)، طبع بيت الأفكار)، الألوسي في روح المعاني (٤٨/١٤)، وغيرهم...

(٤٠١) هما: حمّاد بن زيد، وحمّاد بن سلمة.

(٤٠٢) قد ذكرنا سابقاً ما قاله العلماء في ذلك...

قال العلامة قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي (٤٠٣) القروي في شرحه على رسالة ابن أبي زيد القيرواني صفحة (٢٨) من الجزء الأول عند قوله: "وأنه فوق عرشه المجيد بذاته" ما نصّه: روي "المجيد" بالرفع على أنه خبر مبتدأ. وروي بالخفض على النعت للعرش، وهذا مما انتقد على الشيخ رحمه الله في قوله: "بذاته" فإنها زيادة على النص، فمن مخطئ ومن معتمر.

قال الفاكهاني (٤٠٤): وسمعت شيخنا أبا علي الجبائي (٤٠٥) يقول: إن هذه لفظة دسّت على المؤلف ﷺ، فإن صحّ هذا فلا اعتراض على الشيخ أهـ.

وقال العلامة الشيخ أحمد النّراوي في شرحه على الرسالة المذكورة عند قول المصنّف: "إنّه فوق عرشه المجيد بذاته": متعلّق بالمجيد، والباء بمعنى: في، مثل: أقمت بمكة، أي: فيها، والضّمير عائد على العرش، أي: العظيم في ذاته، وقيل: عائد على الله، والمعنى: أن هذه الفوقيّة المعنويّة له تعالى مستحقّها بالذات لا بالغير من كثرة أموال أو جنود كفوقيّة المخلوقات، ولا يصحّ تعلّق "بذاته" بفوق، لفساد المعنى، لأنّ المعنى حينئذ: وهو فوق العرش بذاته، وهو ممتنع، لأنّ فيه استعمال الموهوم. أهـ. صفحة (٥٥) من الجزء الأول.

وقال العلامة أبو الحسن علي بن محمّد بن خلف المالكي (٤٠٦) في شرحه على الرسالة السّالفة الذّكر عند قول المصنّف: "وأنّه فوق عرشه المجيد بذاته" ما نصّه: أخذ عليه في قوله "بذاته" لأنّ

(٤٠٣) هو قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي القيرواني، فقيه: من القضاة، من أهل قيروان، له العديد من المصنّفات، مات سنة (٨٣٧هـ). انظر: الأعلام (١٧٩/٥).

(٤٠٤) هو عمر بن علي بن سالم بن صدفة اللخمي، الإسكندراني، الفاكهاني، فقيه، مشارك في الحديث، والأصول، والعربيّة، والأدب، له العديد من المصنّفات. مات سنة (٧٣١هـ). انظر: معجم المؤلّفين (٢٩٩/٧).

(٤٠٥) هو الحسين بن عبد الله بن الحسين بن يعقوب، أبو علي الأندلسي، البجائي، المالكي. انتهى إليه علو الإسناد بالأندلس، مات سنة (٤٢١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٣٧٧-٣٧٨).

(٤٠٦) هو علي بن محمّد بن خلف المعافري القروي القابسي المالكي، له العديد من المصنّفات، مات سنة (٤٠٣هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/١٥٨ فما بعدها).

هذه اللفظة لم يرد بها السَّمْعُ أهد. قال محشيه العلامة العدوي: "قوله أخذ عليه" أي اعترض عليه في قوله "بذاته"، وأمّا قوله: "فوق عرشه المجيد"، فلم يؤخذ عليه فيه، أي: لأنّه ورد الشرع بإطلاق الفوقيّة (٤٠٧)، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، فالمراد إطلاق الفوقيّة من حيث هي لا بخصوص الإضافة للعرش. أهد. من الجزء الأوّل صفحة (٤١) إحدى وأربعين (٤٠٨).

(٤٠٧) لكن لم يأت في القرآن ولا في السُّنّة الصّحيحة أنّ الله تعالى فوق العرش، وقد أفضنا في الكلام على ذلك عند الكلام على مسألة الفوقيّة، وسيأتي لاحقاً ...

(٤٠٨) وإتماماً للفائدة في موضوع الاستواء، أرى أن أنقل بعض الكلام الطيّب لبعض علماء الأئمة الذين وضّحوا وفصّلوا الكلام في هذه البابة ...

قال الإمام الغزالي في "الاقتصاد في الاعتقاد" (ص ٨٣ فما بعدها):
"الدّعوى الثامنة: الله والعرش:"

ندعي أنّ الله تعالى منزّه عن أن يوصف بالاستقرار على العرش، فإنّ كل متمكّن على جسم والمستقرّ عليه مقدّر لا محالة، فإنّه إمّا أن يكون أكبر منه أو أصغر أو مساوياً، وكلّ ذلك لا يخلو عن التقدير، وأنّه لو جاز أن يماسه جسم من هذه الجهة لجاز أن يماسه من سائر الجهات، فيصير محاطاً به، والخصم لا يعتقد ذلك بحال وهو لازم على مذهبه بالضرورة. وعلى الجملة لا يستقرّ على الجسم إلّا جسم، ولا يحلّ فيه إلّا عَرَض، وقد بان بأنّه تعالى ليس بجسم ولا عَرَض فلا يحتاج إلى إقران هذه الدّعوى بإقامة البرهان ...

أمّا الاستواء فهو نسبته للعرش لا محالة، ولا يمكن أن يكون للعرش إليه نسبة إلّا بكونه معلوماً أو مراداً أو مقدوراً عليه أو محلاً مثل محلّ العَرَض أو مكاناً مثل مستقر الجسم، ولكن بعض هذه النسبة تستحيل عقلاً، وبعضها لا يصلح اللفظ للاستعارة به له. فإنّ كان في جملة هذه النسبة مع أنّه لا نسبة سواها نسبة لا يحيلها العقل ولا ينبو عنها اللفظ، فليعلم أنّها المراد، أمّا كونه مكاناً أو محلاً كما كان للجوهر والعرض، إذ اللفظ يصلح له ولكن العقل يُحيله كما سبق، وأمّا كونه معلوماً ومراداً فالعقل لا يحيله ولكن اللفظ لا يصلح له. وأمّا كونه مقدوراً عليه وواقعاً في قبضة القدرة ومسخرّاً له مع أنّه من أعظم المقدورات ويصلح الاستيلاء عليه لأنّ يتمدّح به ويتبعه به على غيره الذي هو دونه في العظم، فهذا ممّا يُحيله العقل ويصلح له اللفظ، فاخلف بأن يكون هو المراد قطعاً، أمّا صلاح اللفظ له فظاهر عن الخير بلسان العرب، وإنّما ينبو عن فهم مثل هذا أفهام المتطفّلين على لغة العرب،

الناظرين إليها من بعد ، الملتفتين إليها التفات العرب إلى لسان التُّرك ، حيث لم يتعلَّموا منها إلا أوائلها ، فمن المستحسن في اللغة أن يقال : استوى الأمير على مملكته ، حتَّى قال الشاعر :

قد استوى بِشْرٍ على العراق من غير سيفٍ ودمٍ مهراق

ولذلك قال بعض السلف ﷺ : يفهم من قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] ما فهم من قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت : ١١] .

وقال الإمام الطاهر بن عاشور في "التحرير والتنوير" (١٢٤/٨-١٢٧) : "وَالِاسْتَوَاءُ حَقِيقَتُهُ الْإِعْتِدَالُ ، وَالَّذِي يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ وَالْمُفَسِّرِينَ أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الِارْتِفَاعِ وَالِاعْتِلَاءِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي صِفَةِ جِبْرِيلَ ﴿فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ * ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم : ٦-٨] .

وَالِاسْتَوَاءُ لَهُ مَعَانٍ مُتَفَرِّعَةٌ عَنْ حَقِيقَتِهِ ، أَشْهَرُهَا الْقَصْدُ وَالِاعْتِلَاءُ ، وَقَدْ التَزَمَ هَذَا اللَّفْظُ فِي الْقُرْآنِ مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرِ الْجَلَالَةِ عِنْدَ الْإِخْبَارِ عَنْ أَحْوَالِ سَمَوِيَّةٍ ، كَمَا فِي هَذَا الْآيَةِ . وَنَظَائِرُهَا سَبْعُ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ : هُنَا . وَفِي يُونُسَ ، وَالرَّعْدِ ، وَطه ، وَالْفِرْقَانِ ، وَالْمِجْدِيدِ ، وَفُصِّلَتْ . فَظَهَرَ لِي أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ خُصُوصِيَّةً فِي كَلَامِ الْعَرَبِ كَانَ بِسَبَبِهَا أَجْدَرَ بِالْدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى الْمُرَادِ تَبْلِيغُهُ مُجْمَلًا بِمَا يَلِيْقُ بِصِفَاتِ اللَّهِ وَيُقَرَّبُ إِلَى الْأَفْهَامِ مِنْ مَعْنَى عَظَمَتِهِ ، وَلِذَلِكَ اخْتِيَرَ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي فَسَّرَهُ بِهَا الْمُفَسِّرُونَ .

فَالِاسْتَوَاءُ يُعَبَّرُ عَنْ شَأْنٍ عَظِيمٍ مِنْ شُؤْنِ عَظَمَةِ الْخَالِقِ تَعَالَى ، اخْتِيَرَ التَّعْبِيرُ بِهِ عَلَى طَرِيقِ الْإِسْتِعَارَةِ وَالتَّمْثِيلِ : لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَقْرَبُ مَعَانِي الْمَوَادِّ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى الْمَعْنَى الْمُعَبَّرِ عَنْهُ مِنْ شُؤْنِهِ تَعَالَى ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمَّا أَرَادَ تَعْلِيمَ مَعَانٍ مِنْ عَالَمِ الْغَيْبِ لَمْ يَكُنْ يَتَأَنَّى ذَلِكَ فِي اللُّغَةِ إِلَّا بِأَمْثَلَةٍ مَعْلُومَةٍ مِنْ عَالَمِ الشَّهَادَةِ ، فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَعَانِي الْمُغَيَّبَةِ بِعِبَارَاتٍ تُقَرِّبُهَا بِمَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ عَالَمِ الشَّهَادَةِ ، وَلِذَلِكَ يَكْثُرُ فِي الْقُرْآنِ ذِكْرُ الْإِسْتِعَارَاتِ التَّمْثِيلِيَّةِ وَالتَّخْيِيلِيَّةِ فِي مِثْلِ هَذَا .

وَقَدْ كَانَ السَّلَفُ يَتَلَقَّوْنَ أَمْثَالَهَا بِأَلَا بَحْثٍ وَلَا سُؤَالَ لَأَنَّهُمْ عَلِمُوا الْمُقْصُودَ الْإِجْمَالِيَّ مِنْهَا فَاقْتَنَعُوا بِالْمَعْنَى مُجْمَلًا ، وَيُسَمُّونَ أَمْثَالَهَا بِالْمُتَشَابِهَاتِ ، ثُمَّ لَمَّا ظَهَرَ عَصْرُ ابْتِدَاءِ الْبَحْثِ كَانُوا إِذَا سُئِلُوا عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ يَقُولُونَ : اسْتَوَى اللَّهُ عَلَى الْعَرْشِ وَلَا نَعْرِفُ لِذَلِكَ كَيْفًا ، وَقَدْ بَيَّنْتُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْمُتَشَابِهِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ [٧] ، فَكَانُوا يَأْبُونَ تَأْوِيلَهَا . وَقَدْ حَكَى عِيَاضُ فِي «المدارك» عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ مَالِكًا فَقَالَ : الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى . كَيْفَ اسْتَوَى يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فَسَكَتَ مَالِكٌ مَلِيًّا حَتَّى عَلَاهُ الرَّحْضَاءُ ثُمَّ سُرِّي عَنْهُ ، فَقَالَ : «الِاسْتَوَاءُ مَعْلُومٌ وَالْكَيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ وَالسُّؤَالُ عَنْ هَذَا بِدَعَاةٍ وَالْإِيْئَانُ بِهِ وَاجِبٌ وَإِنِّي لَا أَظُنُّكَ ضَالًّا» وَاشْتَهَرَ هَذَا عَنْ مَالِكٍ فِي رَوَايَاتٍ كَثِيرَةٍ ، وَفِي بَعْضِهَا أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ سَأَلَهُ : «وَأَظُنُّكَ رَجُلٌ سُوءٍ أَخْرَجُوهُ عَنِّي»

وَأَنَّهُ قَالَ : «وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بِدَعَةٍ» . وَعَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْهَا : «فَقَالَ : فَعَلَ اللَّهُ فِعْلًا فِي الْعَرْشِ سَمَاءُ اسْتِوَاءَ» . قَدْ تَأَوَّلَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ تَأْوِيلَاتٍ ، أَحْسَنُهَا : مَا جَنَحَ إِلَيْهِ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْتِوَاءِ الْإِسْتِيْلَاءُ بِقَرِينَةٍ تَعْدِيَّتِهِ بِحَرْفِ عَلَى ، وَأَنشَدُوا عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِيْنِاسِ لِذَلِكَ قَوْلَ الْأَخْطَلِ :

قَدْ اسْتَوَى بِشَرٍّ عَلَى الْعِرَاقِ بِغَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقِ

وَأَرَاهُ بَعِيدًا ، لِأَنَّ الْعَرْشَ مَا هُوَ إِلَّا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ فَلَا وَجْهَ لِلْإِخْبَارِ بِاسْتِيْلَائِهِ عَلَيْهِ ، مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْأَخْطَلُ قَدْ انْتَزَعَهُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ ، وَقَدْ قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : إِنَّ مَعَانِيَهُ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ تَعْدِيَّتِهِ بِعَلَى أَوْ بِإِلَى ، قَالَ الْبُخَارِيُّ ، عَنْ مُجَاهِدٍ : اسْتَوَى عَلَا عَلَى الْعَرْشِ ، وَعَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ : اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ارْتَفَعَ فَسَوَّى خَلْقَهُنَّ .

وَأَحْسَبُ أَنَّ اسْتِعَارَتَهُ تَخْتَلِفُ بِقَرِينَةِ الْحَرْفِ الَّذِي يُعَدِّي بِهِ فِعْلُهُ ، فَإِنَّ عُدِّيَّ بِحَرْفِ (عَلَى) كَمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَنَظَائِرِهَا فَهُوَ مُسْتَعَارٌ مِنْ مَعْنَى الْإِعْلَاءِ ، مُسْتَعْمَلٌ فِي اعْتِلَاءٍ مَجَازِيٍّ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى التَّمَكُّنِ ، فَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ أُريدَ مِنْهُ التَّمَثُّلُ ، وَهُوَ تَمَثُّلُ شَأْنٍ تَصَرُّفِهِ تَعَالَى بِتَدْبِيرِ الْعَوَالِمِ ، وَلِذَلِكَ نَجِدُهُ هَذَا التَّرْكِيبَ فِي الْآيَاتِ السَّبْعِ وَإِقْعًا عَقِبَ ذِكْرِ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، فَالْمَعْنَى حِينَئِذٍ : خَلَقَهَا ثُمَّ هُوَ يُدَبِّرُ أُمُورَهَا تَدْبِيرَ الْمَلِكِ أُمُورَ مَمْلَكَتِهِ مُسْتَوِيًّا عَلَى عَرْشِهِ . وَمِمَّا يُقَرِّبُ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ وَيَطْوِي السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يَقُولُ : أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ»

وَلِذَلِكَ أَيْضًا عَقِبَ هَذَا التَّرْكِيبِ فِي مَوَاقِعِهِ كُلِّهَا بِمَا فِيهِ مَعْنَى التَّصَرُّفِ كَقَوْلِهِ هُنَا يُعْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ الْخَ ، وَقَوْلِهِ فِي سُورَةِ يُوسُفَ [٣] : «يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ» ، وَقَوْلِهِ فِي سُورَةِ الرَّعْدِ [٢] : «وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ» . وَقَوْلِهِ فِي سُورَةِ أَلِ السَّجْدَةِ [٤، ٥] : «مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ * يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ» . وَكَمَالُ هَذَا التَّمَثُّلِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَثَلَةِ الْمُمَثِّلَةِ بِجُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَثَلِ بِهَا ، فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ ثَمَّةَ مَوْجُودٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَثَلَةِ الْمُمَثِّلَةِ مُشَابِهًا لِعَرْشِ الْمَلِكِ فِي الْعَظَمَةِ ، وَكَوْنِهِ مُصَدَّرَ التَّدْبِيرِ وَالتَّصَرُّفِ الْإِلَهِيِّ يَقْبِضُ عَلَى الْعَوَالِمِ قُوَى تَدْبِيرِهَا . وَقَدْ دَلَّتِ الْآثَارُ الصَّحِيحَةُ مِنْ أَقْوَالِ الرُّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى وُجُودِ هَذَا الْمَخْلُوقِ الْعَظِيمِ الْمُسَمًّى بِالْعَرْشِ كَمَا سَنُبَيِّنُهُ.

فَأَمَّا إِذَا عُدِّيَ فِعْلُ الْإِسْتِوَاءِ بِحَرْفِ اللَّامِ فَهُوَ مُسْتَعَارٌ مِنْ مَعْنَى الْقَصْدِ وَالتَّوَجُّهِ إِلَى مَعْنَى تَعَلُّقِ الْإِرَادَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : «ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ» [الْبَقَرَةُ : ٢٩] . وَقَدْ نَحَا صَاحِبُ «الْكَشَافِ» نَحْوًا مِنْ هَذَا الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّهُ سَلَكَ بِهِ طَرِيقَةَ الْكِنَايَةِ عَنِ الْمَلِكِ : يَقُولُونَ اسْتَوَى فَلَانٌ عَلَى الْعَرْشِ يُرِيدُونَ مَلِكًا .

وَالْعَرْشُ حَقِيقَتُهُ الْكَرْسِيُّ الْمَرْفُوعُ الَّذِي يَجْلِسُ عَلَيْهِ الْمَلِكُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ [النمل: ٢٣]، وَقَالَ: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وَهُوَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَتَطَايُرِهَا مُسْتَعْمَلٌ جُزْءًا مِنْ التَّشْبِيهِ الْمُرَكَّبِ، وَمِنْ بَدَاعَةِ هَذَا التَّشْبِيهِ أَنَّ كَانَ كُلُّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْهَيْئَةِ الْمَشْبُوهَةِ مُمَازًا لْجُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْهَيْئَةِ الْمُشَبَّهِ بِهَا، وَذَلِكَ أَكْمَلُ التَّمَثِيلِ فِي الْبَلَاغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، كَمَا قَدَّمْتُهُ آنِفًا. وَإِذْ قَدْ كَانَ هَذَا التَّمَثِيلُ مَقْصُودًا لِتَقْرِيبِ شَأْنٍ مِنْ شُؤْنٍ عَظَمَهُ مِثْلُكَ اللَّهُ بِحَالِ هَيْئَةٍ مِنَ الْهَيْئَاتِ الْمُتَعَارِفَةِ، نَاسَبَ أَنْ يَشْتَمِلَ عَلَى مَا هُوَ شِعَارُ أَعْظَمِ الْمُدَبِّرِينَ لِلْأُمُورِ الْمُتَعَارِفَةِ أَعْنِي الْمُلُوكَ، وَذَلِكَ شِعَارُ الْعَرْشِ الَّذِي مِنْ حَوْلِهِ تَصْدُرُ تَصَرُّفَاتُ الْمَلِكِ، فَإِنَّ تَدْبِيرَ اللَّهِ لِمَخْلُوقَاتِهِ بِأَمْرِ التَّكْوِينِ يَكُونُ صُدُورُهُ بِوَاسِطَةِ الْمَلَائِكَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّ الْقُرْآنُ عَمَلَ بَعْضِهِمْ مِثْلَ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَلَكَ الْمَوْتِ، وَبَيَّنَّتِ السُّنَّةُ بَعْضَهَا:

فَذَكَرَتْ مَلِكَ الْجِبَالِ، وَمَلَكَ الرِّيَاحِ، وَالْمَلِكَ الَّذِي يُبَايِسُ تَكْوِينَ الْجَنِينَ، وَيَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَاقِبَتَهُ، وَكَذَلِكَ أَشَارَ الْقُرْآنُ إِلَى أَنَّ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ الْعُلُويَّةِ مَوْجُودًا مَثْوَاهُ بِهِ سَمَاءُ الْعَرْشِ ذَكَرَهُ الْقُرْآنُ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ. وَلَمَّا ذَكَرَ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَذَكَرَ الْعَرْشَ ذَكَرَهُ بِمَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ مَوْجُودٌ قَبْلَ هَذَا الْخَلْقِ. وَبَيَّنَّتِ السُّنَّةُ أَنَّ الْعَرْشَ أَعْظَمَ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَمَا فِيهِنَّ، مِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ».

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: «فَإِذَا سَأَلْتُمُ اللَّهَ فَاسْأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ، وَأَعْلَى الْجَنَّةِ وَفَوْقَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ وَمِنْهُ تَفْجَرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ». وَقَدْ قِيلَ: إِنَّ الْعَرْشَ هُوَ الْكَرْسِيُّ وَأَنَّهُ الْمُرَادُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ كَمَا تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ [٢٥٥].

وَقَدْ ذَلَّتْ (ثُمَّ) فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ عَلَى التَّرَاخِي الرُّتْبِيِّ أَيْ وَأَعْظَمَ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ اسْتَوَاهُ عَلَى الْعَرْشِ، تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَمْ يُحْدِثْ تَغْيِيرًا فِي تَصَرُّفَاتِ اللَّهِ بِزِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ، وَلِذَلِكَ ذَكَرَ الْإِسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ عَقِبَ ذِكْرِ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ، وَلَعَلَّ الْمَقْصِدَ مِنْ ذَلِكَ إِبْطَالُ مَا يَقُولُهُ الْيَهُودُ: إِنَّ اللَّهَ اسْتَرَاخَ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ فَهُوَ كَالْمَقْصِدِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].

وقال الإمام العزامي في "البراهين الساطعة" (ص ٢٥٠ فما بعدها):

"إِنَّ الاسْتِوَاءَ مَذْكُورٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَمَعْلُومٌ مَعْنَاهُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَغَيْرُ مَجْهُولٍ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَعَانِي الْمُتَعَدِّدَةِ: فَمِنْ عَرَفَهَا عَرَفَ مَا يُرَادُ بِالْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ فِي حَقِّ اللَّهِ، وَحِينَئِذٍ لَا يَجِدُ مَحَلًّا لِكَيْفٍ وَلَا لِلسُّؤَالِ إِلَّا عَنْ مَرَضٍ فِي الْقَلْبِ، أَوْ عَجْمَةٍ فِي الْفَهْمِ، وَجَهْلٍ بِأَسْرَارِ هَذِهِ اللُّغَةِ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا الْقُرْآنَ، وَجَرَى عَلَى أَسَالِيهِمْ فِي التَّخَاطُبِ

وطرق محاوراتهم في أنواع المجازات ، وأصناف الكنايات ، ومن استبحر في علم ذلك لم يخف عليه ما يراد من كلامهم . والاستواء من تلك الألفاظ العربية يكون لازماً فيكون له معنى ، ومتعدياً إلى فيكون له معنى آخر ، وبعلى فيكون له معنى ثالث ، وباختلاف المجرور بعلى يختلف المعنى المراد به أيضاً ، فيقال : استوى الزرع ، إذا أدرك ، واستوى الشاب ، إذا تكامل شبابه ، واستوى إليه ، إذا قصد إليه بالإرادة والتوجه ، واستوى على الدابة ، إذا ركب عليها ، واستوى على السرير ، إذا قعد عليه .

وكان ممّا سبق قبل نزول القرآن أن من روادف الملك الجلوس على السرير والاستواء على عرش المملكة ، ثمّ شاع التجوّز بهذا التركيب عن تولّي المملكة والقيام بالتصرّف فيها حتّى صار يقال : استوى على عرش المملكة الفلانيّة ، إذا تولّى ملكها ، ويقال : تلى عرشه ، إذا زال عنه الملك ، وكثر ذلك حتّى أصبح لا يكاد يلتفت الذهن إلى المعنى الأصلي الأوّل المنقول منه ، فإذا سمع العربي استوى فلان على عرش العراق أو على عرش مصر لم يخطر بباله قعود على عرش ولا جلوس على سرير ، بل يسبق فهمه إلى المعنى المراد بهذا التركيب ، وهو أنّه تولّى الملك على ذلك القطر ، ولو لم يكن له عرش ، بل لو قيل بدل هذا التركيب : جلس فلان على عرش المملكة الفلانيّة أو قعد ، لم يتوجّه ذهن صاحب السليقة العربيّة والعارف بأساليبها إلى قعود ولا إلى عرش ، بل إلى أنّه قد ملك وقام بأمر الملك ، حتّى لو فرض أنّه ذهب السامع إلى تلك المملكة ورأى ذلك الملك لا يجلس على سرير ولا عرش له ، ولكنه هو القائم بالملك يقعد للحكم كيف اتفق ويجلس للرعيّة على الحصر أو على الأرض لم يخطر بباله أنّه قد كذّب محدّثه لجلوسه على عرش تلك المملكة ، بل يستيقن أنّ الخبر (بالضم) قد صدّق الخبر (بالفتح) .

فإنّه لم يفهم من ذكر القعود على العرش إلّا الإخبار بأنّه هو الملك ، ولو أنّه حين ذهب إلى تلك المملكة رأى المحدث عنه قاعداً على سرير الملك ، ولكنه ليس بحاكم ولا ملك ، وإنّما الملك رجل آخر سواه لجزم حينئذ بكذب محدّثه ، ولو أنّ محدّثه اعتذر إليه بأنّه قصد المعنى الأولي المنقول منه لم يقبل له عذراً ورآه عن الأسلوب العربي المعتاد بمعزل ، إذ المقصود بذكر هذا التركيب الإخبار بالملك إثباتاً ونفيّاً .

فإذا قال القائل : إنّ فلاناً جلس على عرش كذا من الأقطار أو لم يستو عليه ، كان معنى كلامه المتعارف عند المخاطبين أنّه هو الملك في الإثبات أو ليس هو الملك في النفي ، ولم يزل الأمر على ذلك في العربيّة مهيعاً مسلوفاً وطريقاً مألوفاً حتّى نزل القرآن العزيز ، والعربيّة في أوج فصاحتها ومنتهى بلاغتها . فخطبها بما بزّ أساليبهم وأعجز مصاقعهم في كلّ معنى من المعاني التي أراد تنويرهم ببيانها ، وإخراجهم من ظلماتها إلى نورها .

وكان ممّا شاع بينهم الشُّرك على أنواع متنوّعة وأشكال مختلفة ، بل الشُّرك كان شائعاً بين أصناف البشر كلّها ، وكان منهم الإشراف به تعالى في الخالقيّة فيقولون بخالقين أو أكثر ، ومنهم من يشرك به في الملك ، فيقولون : إنّ له ملك السّماوات ، وأمّا الأرض ففيها معه شركاء يتصرّفون في الملك ، فهدم الله هذا وهذا فقال : ﴿إِنَّ رَبَّكُمْ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف : ٥٤] فبيّن بالجملة الأولى أنّ الواحد في خلق العوالم كلها لا خالق معه ولا شريك له في الخلق ، ثمّ بيّن بالجملة الثّانية أنّه المتفرّد بالملك ، لا شريك له في ملكه ، لا في العوالم العليا ولا في العوالم السفلى ، ولذلك ختم الآية بهذه الجملة الشّريفة الآتية في أروع أسلوب وأعذب بيان وهي قوله تعالى : ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف : ٥٤] مقدّماً الخبر لإفادة الحصر ، والمعنى أنّ الخلق له لا لسواه ، وهو إجمال الجملة الأولى ، وأنّ الأمر له لا لغيره ، وهو معنى الجملة الثّانية ، والأمر من لوازم الملك كما لا يخفى ، فحاصل الكلام : أنّ ربكم هو الخالق لا خالق سواه ، وهو الملك المتفرّد بالملك ، لا ملك سواه ، وظاهر أنّ الملك الذي هو التّصرّف من الملك كما يشاء في الأشياء الموجودة إنّما هو بعد إيجادها على ما شاء لها من أقدار وأشكال وصفات ، ولهذا أتى بثمّ .

وقد علمت ممّا أسفلنا أنّ معنى الملك يؤدّي بعدة ألفاظ ، كفقد على العرش ، وجلس عليه ، وعلا عليه ، ولكن القرآن العزيز مع كونه كرّر هذا المعنى في سبعة مواضع منه وعادته التّفنّن لم يأت بجلس ولا بعلا ولا نحوهما ، وإنّما اختار استوى لأنّها أعذب مبنى وأثرى معنى : فإنّ في معنى الاستواء فوق إفادة الملك الإشارة إلى أنّه تصرّف فيه على السّواء (وهو القسط والعدل) ولا توجد هذه الإشارة في غير هذا اللفظ الشّريف ، وترى القرآن في هذه المواضع كلّها ما ذكر الاستواء على العرش إلّا بعد ذكر خلقه للعوالم أو رفعه للسّماوات بغير عمد ، كما يعلم من استقراء الآيات الشّريفة ، والخلق الذي هو الإيجاد على قدر مخصوص لا يكون إلّا ممّن وجب وجوده وتنزّه عن الإمكان فضلاً عن الحدوث ولوازمه ، وكذلك رفع السّماوات بغير عمد ، فهو قرينة لفظيّة تصرف معنى الاستواء عمّا يتوهمه الجاهلون ويخطر بأسارى الأوهام والسّاقطين عن درجة أهل الأفهام ، ومن أجل ذلك قالوا : الاستواء معلوم وغير مجهول ، والكيف غير معقول وصدقوا ﷺ ، إذ كيف الذي يُسأل عنه إنّما يتصوّر إذا كان هذا الاستواء جلوس جسم على جسم ، وقد عرفت أنّه إذا قيل : جلس فلان على عرش القطر الفلاني ، لم يرد منه جلوسه على السّرير ، وإنّما يُراد منه تويّ الملك ، مع أنّ من شأن فلان الجلوس ، فكيف إذا قيل ذلك فيمن تسجد الأجسام لعزّته ، ويتعالى عن أن تشابهه ، ويتقدّس سبحانه أن يمسّ ساحة حماه شيء من لوازمها؟! وإنّي أذكر إخواننا المصريين بحادثه لا تزال عالقة بالأذهان ، منها يستبين ما قرّرنا في ذلك فضل استبانة .

انتقل صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول تغمده الله برحمته إلى جوار ربّه سنة خمس وخمسين وثلاثمائة وألف ، وولي عهده جلالة الملك فاروق حرسه الله بلندن عاصمة الإنجليز ، فأجريت المراسيم المعتادة ، وولى ولي العهد ملك أبيه ، وأرسلت البرقيات من رئاسة الوزارة يومئذ إلى جلالته لتهنئته بالاستواء على عرش مصر- ، وكان هذا الكلام صدقاً لا يرتاب في صدقه من سمعه ، ولم يخطر ببال أحد فضلاً عن أن يقوله أن هذا كذب ، لأنّه لم يجلس على العرش ، بل لم يجيء بعد إلى القطر ، لأنّه لم يفهم أحد من هذا الكلام جلوساً على سرير ولا علواً على عرش ، وإنّما الذي يستقر في الأذهان أنّه قد تولّى ملك أبيه ولا منازع له فيه . فكيف يقول القائل بملاء شذقيه ، أنّه تعالى في جهة الفوق ، جالس على عرشه ، وأهل السماء أقرب إليه من أهل الأرض ؟ بل قال عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه (النقض) الذي طبع في هذه البلاد : إنّ من هو على ظهر الجبل أقرب إلى الله تعالى ممّن هو أسفله ، فهل هذا ينسب إلى كتاب الله ، وكتاب الله يقول للرّسول الأعظم : ﴿وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق : ١٩] والنبي المصطفى عليه الصّلاة والسّلام يقول : " أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ ، وَهُوَ سَاجِدٌ " ، والله يقول : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق : ١٦] ويخاطب سبحانه الحاضرين عند المحضر- فيقول تعالى : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة : ٨٥] إلى غير ذلك في الكتاب والسّنة وهو كثير جداً ، وأهل العلم يعلمون المراد به على ما تقتضيه العربيّة التي نزل القرآن بها ، فمن اعتقد في الله جهة الفوق أو الاستقرار على العرش أخذاً له من قوله تعالى : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف : ٥٤] فقد أتى من قبل قلبه الأعجمي ، وفهمه الملتوي ، والقرآن في واد وهو في واد ، وفي المصباح مادّة : سوى : (واستوى على سرير الملك كناية عن التّمكّن وإن لم يجلس عليه) أهـ . قلت : بل وإن لم يكن هناك سرير .

ولولا ما ورد في الكتاب وصحاح السّنة أنّه تبارك وتعالى خلق مخلوقاً جعله أعلى المملكة وسماه عرشاً ، ما أفادت هذه الآيات الكريبات وجود عرش ، فإنّ العرب قد استعملت نحو هذا التّركيب في إفادة الملك ، ومن اتّسع علمه بأسرار البلاغة وجد الكثير من هذا النّوع ، وهو ما يسمّى في عرف علماء البيان بالتمثيل والاستعارة التّمثيليّة ، وهذا الضّرب من المجاز لا يستطيعه إلّا فرسان البيان ، كقول أحدهم لمن رآه يعزم على الأمر مرّةً ويعدل عن عزمه مرّةً أخرى : مالي أراك تُقدّم رجلاً وتؤخّر أخرى ، ولا رجل ولا تقديم لها ولا تأخير ، وإنّما هو معنى الإقدام والإحجام ، أورده في هذه الصّورة الحسيّة . فاعلم ذلك ولا تكن أسير التّقليد ، فإنّ المركّب في هذا المجاز التّمثيلي نقل من معناه الأصلي إلى ذلك المعنى المقصود من غير أن يقصد بكلّ واحد من ألفاظه إلى معنى مجازي يخصّه ، كما هو مبسوط في موضعه من علم البيان " .

وقد أبدع الأستاذ حامد عبد الرحمن في عرضه لمسألة الاستواء في رسالته القيّمة : "شرح معنى الاستواء" المطبوعة بذيل كتاب "المشبهة والمجسمة" للشيخ عبد الرحمن خليفة الأزهري ، حيث ذهب إلى تفسير الاستواء بالتدبير ... قال في رسالته أنفة الذكر (ص ٨١ فما بعدها بتصرف) : "المفهوم من الآية لأوّل وهلة أنّه تعالى خلق السّماوات والأرض -ثمّ دبرها وأمرها بما أَرَادَهُ منها فصارت مسخرة بأمره- فله الخلق والأمر ، وهذا دليل على تمام القدرة ، وإذن يجب أن يفهم من الاستواء المعنى المطابق لذلك . فنقول وبالله التوفيق :

أَوَّلًا : حيث أنّ كلمة (خلق) فعل حادث فما عطف عليه (بثم) حادث أيضاً ، والحادث لا يكون صفة لذات القديم جلّ وعلا .

ثانيًا : يجب أن يُفهم من (استوى) المعنى الذي يصحُّ أن يكون متأخراً عن خلق السّماوات والأرض ، وليس ذلك إلّا الكناية عن تدبير الملك ، فحسب اصطلاح اللغة يقال : استوى فلان على سرير الملك كناية عن قيامه بتدبير المملكة وإن لم يكن هناك سرير .

وقد جاء في "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي" مؤلفه أحمد بن علي الفيومي المتوفى سنة (٧٧٠هـ) الجزء الأوّل صفحة (٣١٩) : "استوى على سرير الملك : كناية عن التملُّك ، وإن لم يجلس عليه ، كما قيل : مبسوط اليد ، ومقبوض اليد ، كناية عن الجود والبخل ."

وبذلك يكون المفهوم من (استوى) بمعنى (قام بتدبير المخلوقات) مناسباً لخلق السّماوات والأرض ومرتباً عليه ، لأنّ التدبير لا يكون إلّا بعد الخلق ، ويؤيّد ذلك ما يفهم من قوله تعالى : ﴿يُعْثِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ﴾ [الأعراف : ٥٤] ، ولذلك يذكر الاستواء بعد الخلق دائماً .

ويؤكّده أيضاً قوله تعالى : ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف : ٥٤] فهو لفّ ونشر- مرتّب ، فالخلق يُشير إلى خلق السّماوات والأرض ، والأمر يُشير إلى الاستواء على العرش .

ويؤيّد هذا المعنى آية من سورة يونس نصّها : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ﴾ [يونس : ٣] فذكر التدبير بعد الاستواء هو كالتفسير له .

ثالثًا : أمّا إذا فُهم من (استوى) معنى جلس ، فينبني عليه جملة الاستحالات ، وهي :

(أ) أنّ المعنى يكون هكذا : (أنّ الله تعالى خلق السّماوات والأرض ثمّ جلس تعالى على العرش) ، وهذا يستلزم أنّه قبل خلق السّماوات والأرض لم يكن جالساً على العرش ؟ .

(ب) فأين كان جالساً؟ وإن لم يكن جالساً على العرش قبل خلقها ، فما الدَّاعي لجلوسه تعالى على العرش بعد خلقها ، وما العلاقة بين خلقه تعالى لها وبين جلوسه تعالى على العرش ، فهل لم يكن في إمكانه خلقها إلا وهو تعالى غير جالس على العرش؟

(ج) وهل كان العرش خالياً من الجلوس وقت خلق السَّمَاوَات والأَرْض أم كان مشغولاً بغيره تعالى؟

(د) وإن كان خالياً ، فلماذا ؟ فهل كان تعالى مستغنياً عن الجلوس عليه ؟

(هـ) وإن كان تعالى مستغنياً عن العرش قبل خلق السَّمَاوَات والأَرْض فما الذي أوجب احتياجه تعالى إليه ؟

(و) وما الموجب لترتيب الجلوس على العرش على خلق السَّمَاوَات والأَرْض ؟ ولماذا لم يكن الجلوس قبل خلقها؟ فالعقل يقضي بأنَّ الجلوس بمعنى التدبير حاصل من بعد خلقها ، أمّا مجرد الجلوس فلا معنى له ولا فائدة .

(ز) وإنَّ عدم الجلوس أولاً ثمَّ حصوله ثانياً بعد خلقها يستلزم الحركة بعد السُّكون ، وهما حادثان فكيف يتَّصف بهما القديم جلَّ وعلا .

(ح) إنَّه لا تعظيم ولا بلاغة في ذكر مجرد الجلوس على العرش بعد خلق السَّمَاوَات والأَرْض ، لأنَّه يدلُّ على حصول تعب استوجب الجلوس على العرش للاستراحة ، كما أنَّه ليس مختصاً بالآله ولا مدح فيه .

(ط) إنَّ جلوس الملوك على العرش ليس جلوساً عادياً ولكنَّه له معنى خاصٌّ بإصدار الأوامر اللازمة لتدبيرهم المملكة ، ولذلك يكون جلوسهم مصحوباً بإلقاء خطبة العرش لبيان تدبيرهم . أمّا جلوسهم المعتاد فلا يكون على العرش أصلاً حتَّى لو جلس على العرش في غير الميعاد المحدَّد لبيان برنامج تدبيره ، فلا يعبر عنه بأنَّه جالس على العرش ، كما أنَّ الملك يُعتبر جالساً على العرش وإن كان متغيِّباً في جهات أخرى ، فهذا الجلوس كناية عن قيامه بالحكم والتدبير .

(ي) ولو كان الجلوس صفة للذَّات الإلهيَّة لكان قديماً ، وهذا يستلزم إمَّا قدم العرش ، وهذا محال ، وإمَّا حدوث الجلوس وحدوث الذَّات الإلهيَّة ، وهذا محال أيضاً .

(ك) إن قيل : أنَّه تعالى فوق العرش ، ولكنَّه يبعد عنه بمسافة فهذا أيضاً محال ، لأنَّه ينافي الجلوس ، ولأنَّه تعالى يكون محمولاً في الفضاء ومحدوداً في أسفله ، وهذا يستلزم تحديده تعالى من جميع الجهات لضرورة تماثلها حكماً ، وهذا كُلُّه مستحيل على القديم جلَّ وعلا ...

ولزيادة تأكيد استحالة الاستواء بمعنى الجلوس والاستقرار على العرش على الله تعالى نُورد الآيات المناقضة لمعنى الاستقرار على العرش والأدلة الكونيَّة ، فنقول : الآيات المناقضة لمعنى الاستقرار ثلاث ، وهي :

أَوَّلًا : قال الله تعالى في سورة الحديد : ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد : ٤] .

فإذا فهم من الاستواء والمعية ظاهرها الذي هو الظرفية المكائنية لزم التناقض ، لأن الاستقرار على العرش يمنع المعية المكائنية مع أهل الأرض ، والتناقض في كلامه تعالى محال ، ولزم اتّصاف القديم جلّ وعلا بصفات الحوادث ، وهي المعية المكائنية وما يتبعها وهو محال .

فإن قيل : المقصود من المعية لازمها هو (العلم) بقصد التخلص من مماثلة الحوادث .
فالجواب : كذلك المقصود من الاستواء لازمه وهو تدبير المملكة الإلهية ، لأنّ الموجب في الاستواء والمعية واحد ، وهو ضرورة ملاحظة التّقدّيس عن مماثلة الحوادث .

وفضلاً عن ذلك فإنّ الموجبات لفهم الاستواء بالتدبير أكثر من موجبات فهم المعية بلازمها -كما سيأتي بيانه- مناسب لمعنى التدبير للمملكة ومربط به في المعنى بخلاف معنى الاستقرار الذي لا يتوقّف عليه التدبير .
وكونه تعالى معنا بعلمه وصفاته كما يليق بتقدّيسه ، وكونه بصيراً بأعمالنا . كلّ هذا يدل على المراقبة ، والمراقبة تقتضي الإجراءات والتصرّفات التي أرادها تعالى بكلّ مخلوق ، وهذا كلّ يدخل ضمن التدبير بخلاف الاستقرار .
ثانياً : قال الله تعالى في سورة (ق) ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق : ١٦] ، وفي سورة الواقعة : ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة ٨٥] ، فلو فهم الاستواء على العرش بمعنى الاستقرار المكاني لزم التناقض مع هذه الآيات ، والتناقض في كلام الله تعالى محال .

فإن قيل : إنّ الاستقرار هو الأمر بالحكم والتصرّف ، رجع الأمر إلى معنى تدبير المملكة الذي أشرنا إليه .
ثالثاً : قال الله تعالى في سورة الأنعام : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام : ٣] فلو فهم الاستواء بمعنى الاستقرار للزم التناقض مع هذه الآية الشريفة ، والتناقض في كلام الله تعالى محال .

رابعاً : قال الله تعالى : ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ﴾ [الحاقة : ١٧] فلو كان تعالى مستقراً على العرش لكان محمولاً بالملائكة المحمولين بقدرته ، ولكانوا أقوى وأولى بتدبير الملك ، ولكان مفتقراً لمن يحمله ، وكلّ هذا من صفات الحوادث الفقراء بالعجزة ، ولكنه تعالى قديم غنيّ عمّا سواه ، قادر لا نهاية لقدرته .

أمّا الأدلة الكونية المناقضة لمعنى الاستقرار على العرش فهي :

أولاً: بما أن الأرض كروية والسموات مُحِيطَةٌ بها والعرش فوق السموات ، فلو كان الاستواء على العرش بمعنى الاستقرار المكاني لزم اتصافه تعالى بها لا يليق بعلوه ورفعة شأنه على خلقه ، ولزم التغيُّر في صفاته تعالى ، وكلُّ هذا مُحالٌ للأدلة الآتية :

(أ) أن أهل الأرض يفهمون أن الله تعالى فوقهم على فرض أنه مستقرٌّ على العرش ، ولكن إذا دارت الأرض نصف يوم وجاء الليل وانعكس الأمر ، يفهمون أن ربَّ العزة تعالى تحتهم وهو مُحالٌ من وجهين : ارتفاع المخلوق على الخالق جلَّ وعلا ، وتغيُّر صفات الخالق سبحانه ، وما أدّى إلى المُحال فهو مُحالٌ .

(ب) أن أهل الأرض في القسم المقابل يفهمون أن ربَّ العزة تعالى ليس فوقهم بل تحتهم ، وهذا مُحالٌ لأنه لا يصحُّ أن الخالق تعالى فوق قوم وتحت آخرين ، فإذا دارت الأرض نصف يوم انقلب حال هؤلاء فصاروا يفهمون أن ربَّ العزة تعالى فوقهم بعد أن كان تعالى في نظرهم تحتهم ، والتغيُّر في صفات القديم تعالى مُحالٌ .

ثانياً: أن الاستقرار المكاني على العرش ضروريٌّ للملوك الأرض ، لأنه يتوقَّف عليه الاعتراف بتقلُّدهم الملوك والخضوع لأوامرهم وأحكامهم .

أمَّا ملِكُ الملوك والممالك فلا يتوقَّف ملكه على هذا ، فإنه تعالى ملك قبل أن يخلق العرش وما حواه من السموات والأرض ، كما أنه تعالى قهر عباده على تنفيذ ما أراد ، فكُلُّهم مستخرون بقدرته طوعاً وكرهاً ، عرفوا أنه تعالى ملكهم أو لم يعرفوا ، فنسبة الجلوس والاستقرار على العرش إليه تعالى مُحالٌ ، لأنَّ فيه تشبيه بملوك الأرض وإيham أن الخضوع لإرادته يتوقَّف على هذا الاستقرار ، وكلُّ هذا مُحالٌ .

ثالثاً: لو كان الله تعالى مستقرّاً على العرش لتخيَّل الفكر مكاناً أعلى من العرش بآلاف الأميال ، ولجاز عقلاً أن يرتفع الإله تعالى إلى ذلك المكان الأعلى ، فعدم ارتفاعه إليه يحتاج إلى مرجِّح لأنَّه لا ترجيح بلا مرجِّح ، والاحتياج إلى المرجِّح من صفات الحوادث ، ولكنه تعالى قديم .

رابعاً: لو كان مستقرّاً على العرش لاقتضى الحال أحد ثلاثة أمور : إمَّا أن يكون تعالى مساوياً للعرش أو زائداً عليه ، أو ناقصاً عنه ، وكلُّ هذا تحديد وتقييد - وهما من صفات الحوادث ، ولكنه تعالى قديم ، وحيث أن فهم الاستواء على العرش بمعنى الاستقرار قد أدّى إلى هذه المُحالات فهو مُحالٌ .

فإن قيل : فما حكمة وجود العرش ، وما حكمة الإخبار بأنَّه تعالى استوى عليه ، وما سبب توجُّه الصَّائِرِ إلى العرش؟

فالجواب : أن حكمة وجوده يعلمها الله تعالى ، ولسنا مكلفين بالبحث عنها ، ولكن يمكن فهم بعض الحكم وهي :

(١) أَنَّهُ تَصْدَرُ مِنْهُ الْأَمْرُ وَالْأَحْكَامُ إِلَى الْمَلَائِكَةِ لِتَنْفِذِهَا فِي الْعَوَالِمِ .

(٢) أَنَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ بِأَنَّهُ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَدْبِرُ الْأَمْرَ .

وهذا هو سبب اتّجاه السّائلين بضائيرهم وأفكارهم للعرش انتظاراً لتحقيق مسألتهم وإجابة ملتمسهم من ربّهم سبحانه وتعالى ، لا أَنَّهُ تَعَالَى فوق العرش - كما أَنَّ المصليَّ يتّجه بوجهه للقبلة في الصّلاة ، وليس الله تعالى في القبلة " . ونختتم هذا الفصل بذكر فتوى في هذا الموضوع صدرت من شيخ الإسلام بحقّ ، ورأس المحقّقين الأعلام أستاذ الأساتذة الشّيخ سليم البشري ، تغمّده الله برحمته وأعلى في الفراديس درجاته . ونصّ السّؤال والجواب نقلاً عن كتاب شمس الحقيقة والهداية في الرّد على أهل الضّلالة والغواية : للعلامة المحقّق والنقيّ الموفّق الشّيخ أحمد بن العلامة الكبير الشّيخ علي بدر شيخ معهد بلصفورة وهو رافع السّؤال إلى شيخ الإسلام ﷺ . قال : " ما قولكم دام فضلكم في رجل من أهل العلم هنا ، الذين يوصفون بالتّفقّه في الدّين تظاهر باعتقاد ثبوت جهة الفوقيّة لله سبحانه وتعالى ، ويدّعي أَنَّ ذلك مذهب السّلف ، وتبعه على ذلك البعض القليل من النّاس ، وجمهور أهل العلماء يُنكرون عليه ، والسّبب في تظاّهره بهذا المعتقد - كما عرض عليّ هو بنفسه ذلك - عثوره على كتاب لبعض علماء الهند نقل فيه صاحبه كلاماً كثيراً عن ابن تيمية في إثبات الجهة للباري سبحانه وتعالى ، وليكن معلوماً أَنَّهُ يعتقد الفوقيّة الذاتيّة له جلّ ذكره ، يعني أَنَّ ذاته سبحانه فوق العرش - بمعنى ما قابل التّحت - مع التّنزيه ، ويخطئ أبا البركات الدّردير ﷺ في قوله في خريدته :

منزّه عن الحلول والجهة والاتّصال والانفصال والسّفه

يخطئه في موضعين في البيت : قوله : والجهة ، وقوله : والانفصال . والشّيخ اللّقاني في قوله :

ويستحيل ضدّ ذي الصّفات في حقّه كالكون والجهات

وبالجملة هو مخطئ لكلّ من يقول بنفي الجهة مهما كان قدره ، ويستدلّ أيضاً بنصّ كتاب آخر غير الكتاب المتقدّم ذكره ، وهو تفسير الشّيخ الآلوسي المسمّى بروح المعاني ، عند قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [الأنعام : ١٨] مع أَنَّ المطّلع على عبارة الآلوسي يجده في آخر عبارته ذكر ما يؤخذ منه أَنَّهُ غير جازم بذلك . ويستدلّ على ذلك بمثل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [الأنعام : ١٨] ، ﴿ يُخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل : ٥٠] ، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [فاطر : ١٠] ، ويقول ﷺ للجارية التي أراد سيّدتها عتقها : " أين الله ؟ فقالت : في السّماء " مع ما هو معلوم لفضيلتكم من أنّها كانت خرساء ، وأشارت إلى السّماء كما هو منصوب في بعض مؤلفات حجّة الإسلام الغزالي ﷺ ، وقد تعرّض لذلك السيّد محمّد مرتضى في شرحه للإحياء . ويستدلّ أيضاً بقوله ﷺ في حجّة الوداع : " اللهم

اشهد" وأشار بأصبغه إلى السماء ، ويُورد على من ينازعه في ذلك سؤال الكَرَامِيَّة المشهور ، وهو قولهم : إنَّ نفيه عن الجهات الست إخبار عن عدمه ، ولا يخفى على فضيلتكم أنَّ الكلام في مسألة الجهة شهير ، إلَّا أنَّه من المعلوم أنَّ قول فضيلتكم سيِّئاً في مثل هذا الأمر هو الفصل ، وأرجو أن يكون عليه إمضاءكم بخطِّكم والختم ولا مؤاخذه ، لا زلتُم محفوظين ولمذهب أهل السُّنَّة والجماعة ناصرين ، آمين .

وهذا نصُّ جوابه حفظه الله : إلى حضرة الفاضل العلامة الشَّيخ أحمد علي بدر خادم العلم الشَّريف ببلصفورة :
قد أرسَلتم بتاريخ (٢٢ محرم سنة ١٣٢٥ هـ) مكتوباً مصحوباً بسؤال عن حُكم من يعتقد بثبوت الجهة لله تعالى ، فحرَّرنا لكم الجواب الآتي ، وفيه الكفاية لمن اتَّبَعَ الحقَّ وأنصف ، جزاكم الله عن المسلمين خيراً .

اعلم أيُّدك الله بتوفيقه ، وسلك بنا وبك سواء طريقه ، أنَّ مذهب الفرقة النَّاجية وما عليه أجمع السُّنِّيُّون أنَّ الله تعالى منزَّه عن مشابهة الحوادث ، يخالف لها في جميع صفات الحوادث ومن ذلك تنزُّهه عن الجهة والمكان ، كما دلَّت على ذلك البراهين القطعيَّة ، فإنَّ كونه في جهة يستلزم قَدَم الجهة أو المكان وهما ما سوى الله تعالى بإجماع من أثبت الجهة ومن نفاها ، ولأنَّ المتمكَّن يستحيل وجود ذاته بدون المكان مع أنَّ المكان يمكن وجوده بدون التَّمكُّن لجواز الخلاء ، فيلزم إمكان الواجب ووجوب الممكن وكلاهما باطل ، ولأنَّه لو تَحَيَّرَ لكان جوهرًا لاستحالة كونه عَرَضًا ، ولو كان جوهرًا فإمَّا أن ينقسم وإمَّا أن لا ينقسم ، وكلاهما باطل ، فإنَّ غير المنقسم هو الجزء الذي لا يتجزأ وهو أحقر الأشياء ، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً . والمنقسم جسم وهو مركَّب ، والتركيب ينافي الوجود الذاتي ، فيكون المركَّب ممكنًا يحتاج إلى علَّة مؤثِّرة ، وقد ثبت بالبرهان القاطع أنَّه تعالى واجب الوجود لذاته ، غنيٌّ عن كلِّ ما سواه ، مفتقر إليه مَنْ عداه ، سبحانه ليس كمثله شيء وهو السَّميع البصير ...

هذا وقد خذل الله أقواماً أغواهم الشَّيطان وأزَلَّهم ، اتَّبَعُوا أهواءهم وتمسَّكوا بما لا يُجدي فاعتقدوا ثبوت الجهة ، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً ، وأنفقوا على أنَّها جهة فوق إلَّا أنَّهم افترقوا فمنهم من اعتقد أنَّه جسم ماسِّ للسَّطح الأعلى من العرش ، وبه قال الكَرَامِيَّة واليهود ، وهؤلاء لا نزاع في كفرهم ، ومنهم من أثبت الجهة مع التنزيه ، وأنَّ كونه فيها ليس ككون الأجسام ، وهؤلاء ضَلَّال فُسَّاق في عقيدتهم ، وإطلاقهم على الله ما لم يأذن به الشَّارع ، ولا مرية أنَّ فاسق العقيدة أقبح وأشنع من فاسق الجارحة بكثير ، لا سيَّما من كان داعية أو مُقتدئ به . ومَنْ نُسب إليه القول بالجهة من المتأخِّرين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحرَّاني الحنبلي الدَّمشقي من علماء القرن الثَّامن ، في ضمن أمور نُسبت إليه خالف الإجماع فيها عملاً برأيه وشنَّ عليه معاصروه ، بل البعض منهم كفَّروه ، ولقي من الدُّلِّ والهوان ما لقي ، وقد انتدب بعض تلامذته للذِّبِّ عنه ، وتبرَّته ممَّا نُسب إليه ، وساق له عبارات

أوضح معناها ، وأبان غلط النَّاسِ في فهم مراده ، واستشهد بعبارات له أخرى صريحة في دفع التَّهمة عنه ، وأنَّه لم يخرج عمَّا عليه الإجماع ، وذلك هو المظنون بالرجل لجلالة قدره ورسوخ قَلَمه .
وما تمسَّك به المخالفون القائلون بالجهة أمور واهية وهمية ، لا تصلح أدلَّة عقلية ولا نقلية ، وقد أبطلها العلماء بما لا مزيد عليه ، وما تمسَّكوا به ظواهر آيات وأحاديث موهمة كقوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] ، وقوله : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر : ١٠] ، وقوله : ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج : ٤] ، وقوله : ﴿أَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾ [الملك : ١٦] ، وقوله : ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام : ١٨] ، وكحديث : "إنَّه تعالى ينزل إلى السَّماء الدنيا كلَّ ليلة" وفي رواية : "في كلِّ ليلة جمعة فيقول : هل من تائب فأتوب عليه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟" .

وكقوله للجارية الخرساء : أين الله؟ فأشارت إلى السَّماء ، حيث سأل بأين التي للمكان ولم ينكر عليها الإشارة إلى السَّماء ، بل قال : أنَّها مؤمنة .

ومثل هذا يجاب عنها بأنَّها ظواهر ظنية لا تعارض الأدلَّة القطعية اليقينية الدالَّة على انتفاء المكان والجهة ، فيجب تأويلها وحملها على محامل صحيحة لا تأبأها الدلائل والنصوص الشرعية ، إمَّا تأويلاً إجمالياً بلا تعيين للمراد منها كما هو مذهب السلف ، وإمَّا تأويلاً تفصيلاً بتعيين محاملها وما يراد منها كما هو رأي الخلف ، كقولهم : إنَّ الاستواء بمعنى الاستيلاء ، كما هو في قول القائل :

قد استوى بِشَرِّ على العراق من غير سيف ودم مهراق

وصعود الكلم الطيب إليه بقوله إيَّاه ورضاه به ، لأنَّ الكلم عَرَض يستحيل صعوده وقوله : ﴿أَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك : ١٦] ، أي : أمره وسلطانه أو ملك من ملائكته موكل بالعذاب ، وعروج الملائكة والروح إليه : صعودهم إلى مكان يتقرَّب إليه فيه .

وقوله : ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام : ١٨] ، أي : بالقدرة والغلبة ، فإنَّ كلَّ من قهر غيره وغلبه فهو فوقه أي عال عليه بالقهر والغلبة ، كما يقال : أمر فلان فوق أمر فلان ، أي أنَّه أقدر منه وأغلب .
ونزوله إلى السَّماء محمول على لطفه ورحمته وعدم المعاملة بما يستدعيه علوُّ رتبته وعظم شأنه على سبيل التَّمثيل ، وخصَّ الليل لأنَّه مظنة الخلوة والخضوع وحضور القلب .

وسؤاله الجارية (بأين) استكشاف لما يظنّ بها اعتقاده من أبنية المعبود كما يعتقد الوثنيون ، فلمّا أشارت إلى السّماء فهم أنّها أرادت خالق السّماء ، فاستبان أنّها ليست وثنية ، وحكم بإيائها ، وقد بسط العلماء في مطوّلاتهم تأويل كلّ ما ورد من أمثال ذلك ، عملاً بالقطعي وحملًا للظنّي عليه ، فجزاهم الله عن الدّين وأهله خير الجزاء .

ومن العجيب أن يدع مسلم قول جماعة المسلمين وأئمّتهم ويتشدّق بترّهات المبتدعين وضلالتهم ، أما سمع قول الله تعالى : ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء : ١١٥] .

فليتب إلى الله تعالى من تلطّخ بشيء من هذه القاذورات ، ولا يتبع خطوات الشّيطان فإنّه يأمر بالفحشاء والمنكر ، ولا يحملنّه العناد على التّماهي والإصرار عليه ، فإنّ الرّجوع إلى الصّواب عين الصّواب ، والتّماهي على الباطل يُفضي إلى أشدّ العذاب ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَحِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف : ١٧] .

نسأل الله تعالى أن يهدينا جميعاً سواء السّيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، وصلى الله تعالى وسلم على سيّدنا محمّد وصحبه أجمعين ، ومن اتّبعتهم بإحسان إلى يوم الدّين . أملاه الفقير إليه سبحانه (سليم الشّري) خادماً العلم والسّادة المالكيّة بالأزهر عفى الله عنه آمين" . انظر : فرقان القرآن (ص ٦٣-٦٧) .

وللاستزادة في موضوع الاستواء انظر : التوحيد للماتريدي (ص ٦٧ فما بعدها) ، المسامرة شرح المسامرة (ص ٤٤-٤٨) ، أصول الدّين للغزنوي (ص ٧٣-٧٥) ، منهج السّلف في فهم النصوص ، محمّد بن علوي المالكي (ص ١٥-١٩) ، مقالات الإسلاميين (١/ ٢٨٥) ، الجامع الصحيح للربيع بن حبيب (ص ٢٤٣-٢٤٦) ، ردود على شبهات السّلفيّة (ص ٧١ فما بعدها) ، العقيدة النظامية (ص ٣٣-٣٤) ، الإشارة إلى الإيجاز (ص ١١٠) ، السيف الصّقيل (ص ٨٧ ، ٩٧) ، إتحاف السادة المتقين (١٠٦/٢) ، الإباضية للدكتور صابر طعيمة (ص ٩٧-٩٩) ، تنزيه القرآن عن المطاعن (ص ١٧٥ ، ١٩٩ ، ٢٥٣) ، شرح الأصول الخمسة (ص ٢٢٦-١١٧) ، المختصر في أصول الدّين (ص ٣٣٣) ، (ضمن رسائل التوحيد والعدل) ، غاية المرام للأمدّي (ص ٢٤١) ، أبكار الأفكار (١/ ٤٧٩) ، العواصم من القواصم (ص ٢١٤-٢١٦) ، الاعتقاد للبيهقي (ص ٩٣) ، أصول الدّين للبغدادي (ص ١١٢-١١٤) ، الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية (٣/ ٤٨-٤٩) ، التفويض في صفات الله تعلّى بين السّلف والخلف للباحث (ص ١١٣-١٢٢) ، تأويل الأحاديث الموهمة للتشبيه للسبوطي (ص ١١٤) ، حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي (٤/ ٢٩٠-٢٩١) ، طبقات الشافعية الكبرى (١٨/٥) فما بعدها) ، حاشية الأمير على إتحاف المريد شرح جوهره التوحيد (ص ١٨١-١٨٢) ، قانون التّأويل لابن العربي (ص ٣٧٦-٣٧٨) ، تأويلات أهل السّنة للماتريدي (ص ٤٣٦-٤٣٧) ، حاشية الدسوقي على أم البراهين (ص ٢٠١ فما بعدها) ، الجواهر في بيان عقائد الأكابر (ص ١٠٤-١٠٥) ، المطالب العالية (٢/ ٥٢-٥٤) ، المواقف (ص ٢٧١-٢٧٢) ، التبصير في الدّين (ص ١٤٠) ، الإرشاد (ص ٤٠) ، الغنية (ص ٧٣-٧٥) ، الفرق بين الفرق (ص ١٢١) ، هدي السّاري (ص ١٣٦) ، فتح الباري (١/ ٥٠٨) ، (١٣/ ٤٠٤-٤٠٧) ، مفاهيم يجب أن تصحح (ص ١٤-١٧) .

❀❀❀ اليَدُ ❀❀❀

قد ورد إثبات اليد (٤٠٩) لله تعالى في عدّة من الآيات (٤١٠) والأحاديث (٤١١)، قال الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وقال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

(٤٠٩) لزيد معاني عديدة في لغة العرب ، قال الإمام ابن منظور في لسان العرب (٣/ ١٠٠٥) ، مادة : يدي : " اليَدُ: الكَفُّ، وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: اليَدُ مِنْ أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ إِلَى الْكَفِّ ... الْجَوْهَرِيُّ: اليَدُ أَصْلُهَا يَدِي عَلَى فَعْلٍ، سَاكِنَةُ الْعَيْنِ، لِأَنَّ جَمْعَهَا أَيَّدَ وَيُدِّي ... وَقَالَ ابْنُ جَنِّي: أَكْثَرُ مَا تَسْتَعْمَلُ الْأَيْدِي فِي النِّعَمِ لَا فِي الْأَعْضَاءِ ... وَالْيَدُ: النِّعْمَةُ وَالْإِحْسَانُ تَصْطَرِّعُهُ وَالْمِنَّةُ وَالصَّنِيعَةُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ يَدًا لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ بِالْإِعْطَاءِ وَالْإِعْطَاءُ إِنَالَةٌ بِالْيَدِ، وَالْجَمْعُ أَيَّدَ، وَأَيَّدَ جَمْعُ الْجَمْعِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْعُضْوِ، وَيُدِّي وَيُدِّي فِي النِّعْمَةِ خَاصَّةً ... الْأَصْمَعِيُّ: أَعْطَيْتُهُ مَالًا عَنْ ظَهْرِ يَدٍ، يَعْنِي تَفَضُّلاً لَيْسَ مِنْ بَيْعٍ وَلَا قَرْضٍ وَلَا مَكْفَاةً ... وَالْيَدُ: الْقُوَّةُ. وَأَيَّدَهُ اللَّهُ أَيَّ قَوَاهُ. وَمَا لِي بِفُلَانٍ يَدَانِ، أَي: طَاقَةٌ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧] ... وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَمَا عَمِلْتَ أَيَّدِينَا﴾ [يس: ٧١]، وَفِيهِ: ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وَقَوْلُ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "الْمُسْلِمُونَ تَكَفَّأَ دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ وَهُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ"، أَي: كَلِمَتُهُمْ وَاحِدَةٌ، فَبَعْضُهُمْ يَقْوِي بَعْضًا، وَالْجَمْعُ أَيَّدَ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: مَعْنَى قَوْلِهِ: "يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ"، أَي: هُمْ مُجْتَمِعُونَ عَلَى أَعْدَائِهِمْ وَأَمْرُهُمْ وَاحِدٌ، لَا يَسْعُهُمُ التَّخَاذُلُ بَلْ يُعَاوَنُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ... وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: "اليَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى"؛ الْعُلْيَا الْمُعْطِيَةُ، وَفِيهِ: الْمُتَعَفِّفَةُ، وَالسُّفْلَى السَّائِلَةُ، وَقِيلَ: الْمَانِعَةُ.

وَقَوْلُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِنِسَائِهِ: "أَسْرَعُكُمْ لِحُوقًا يَ اطْوُلُكُمْ يَدًا"؛ كُنِيَ بِطُولِ الْيَدِ عَنِ الْعَطَاءِ وَالصَّدَقَةِ. يُقَالُ: فُلَانٌ طَوِيلُ الْيَدِ وَطَوِيلُ الْبَاعِ إِذَا كَانَ سَمَحًا جَوَادًا. وَكَانَتْ زَيْنَبُ نُحْبُ الصَّدَقَةَ وَهِيَ مَاتَتْ قَبْلَهُنَّ. ... وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص: ٤٥]؛ قِيلَ: مَعْنَاهُ أُولَى الْقُوَّةِ وَالْعُقُولِ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ: مَا لِي بِهِ يَدٌ أَي: مَا لِي بِهِ قُوَّةٌ، وَمَا لِي بِهِ يَدَانِ، وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ أَيَّدَ، أَي: قُوَّةٌ، وَهُمْ أَيَّدَ وَأَبْصَارُ وَهُمْ أُولُو الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ. وَالْيَدُ: الْغِنَى وَالْقُدْرَةُ، تَقُولُ: لِي عَلَيْهِ يَدٌ أَي: قُدْرَةٌ. ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: اليَدُ النِّعْمَةُ، وَالْيَدُ الْقُوَّةُ، وَالْيَدُ الْقُدْرَةُ، وَالْيَدُ الْمَلِكُ، وَالْيَدُ السُّلْطَانُ، وَالْيَدُ الطَّاعَةُ، وَالْيَدُ الْجَمَاعَةُ، وَالْيَدُ الْأَكْلُ؛ يُقَالُ: ضَعَّ يَدَكَ أَي: كُلَّ، وَالْيَدُ النَّدَمُ، وَمِنْهُ يُقَالُ: سَقَطَ فِي يَدِهِ إِذَا نَدِمَ، وَأَسْقَطَ أَي: نَدِمَ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، أَي: نَدِمُوا، وَالْيَدُ الْغِيَاثُ،

وَالْيَدُ مَنَعُ الظُّلْمِ، وَالْيَدُ الِاسْتِسْلَامُ، وَالْيَدُ الْكَفَالَةُ فِي الرَّهْنِ؛ وَيُقَالُ لِلْمُعَاتِبِ: هَذِهِ يَدِي لَكَ. وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ: لَيْدٍ مَا أَخَذْتُ؛ الْمَعْنَى مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ. وَقَوْهُمْ: يَدِي لَكَ رَهْنٌ بِكَذَا، أَي: ضَمَنْتُ ذَلِكَ وَكَفَلْتُ بِهِ. وَقَالَ ابْنُ شُمَيْلٍ: لَهُ عَلَيَّ يَدٌ، وَلَا يَقُولُونَ لَهُ عِنْدِي يَدٌ... فِي الْحَدِيثِ: أَنَّهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ فِي مُنَاجَاتِهِ رَبَّهُ وَهَذِهِ يَدِي لَكَ، أَي: اسْتَسَلَّمْتُ إِلَيْكَ وَأَنْقَذْتَ لَكَ، كَمَا يُقَالُ فِي خِلَافِهِ: نَزَعَ يَدَهُ مِنَ الطَّاعَةِ؛ وَمِنْهُ حَدِيثُ عُثْمَانَ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: هَذِهِ يَدِي لِعَمَّارٍ، أَي: أَنَا مُسْتَسَلِّمٌ لَهُ مُنْقَادٌ فَلْيَحْكَمْ عَلَيَّ بِمَا شَاءَ... وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ نُؤْمِنَ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَلَا بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾؛ قَالَ الرَّجَّاجُ: أَرَادَ بِالَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ الْكُتُبَ الْمُتَقَدِّمَةَ، يَعْنُونَ لَا نُؤْمِنُ بِمَا أَتَى بِهِ مُحَمَّدٌ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَا بِمَا أَتَى بِهِ غَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾؛ قَالَ الرَّجَّاجُ: يُنذِرُكُمْ أَنْكُمْ إِنْ عَصَيْتُمْ لَقَيْتُمْ عَذَابًا شَدِيدًا. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾: قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: تَرَكُوا مَا أُمِرُوا بِهِ وَلَمْ يُسَلِّمُوا؛ وَقَالَ الْفَرَّاءُ: كَانُوا يُكْذِّبُونَهُمْ وَيَرُدُّونَ الْقَوْلَ بِأَيْدِيهِمْ إِلَى أَفْوَاهِهِمُ الرُّسُلِ، وَهَذَا يُرْوَى عَنْ مُجَاهِدٍ، وَرَوَى عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَرُدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾؛ عَضُّوا عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِمْ؛ قَالَ أَبُو مَتَّصُورٍ: وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا قِيلَ فِيهِ، أَرَادَ أَنَّهُمْ عَضُّوا أَيْدِيَهُمْ حَقًّا وَغَيْظًا؛ وَهَذَا كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

يَرُدُّونَ فِي فِيهِ عَشَرَ الْحُسُودِ، يَعْنِي: أَنَّهُمْ يَغِيظُونَ الْحُسُودَ حَتَّى يَعْضَّ عَلَى أَصَابِعِهِ؛ وَنَحْوَ ذَلِكَ قَالَ الْهَذَلِيُّ:

قَدْ أَفْنَى أَنَامِلَهُ أَرْمَهُ فَامْسَسَى يَعْضُ عَلَيَّ الْوَظِيفَا

يَقُولُ: أَكَلِ أَصَابِعَهُ حَتَّى أَفْنَاهَا بِالْعَضِّ فَصَارَ يَعْضُ وَظِيفَ الذَّرَاعِ. قَالَ أَبُو مَتَّصُورٍ: وَاعْتِبَارُ هَذَا بِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ. وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ: قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقِتَالِهِمْ، أَي: لَا قُدْرَةَ وَلَا طَاقَةَ. يُقَالُ: مَا لِي بِهَذَا الْأَمْرِ يَدٌ وَلَا يَدَانِ لِأَنَّ الْمُبَاشَرَةَ وَالْدَّفَاعَ إِنَّمَا يَكُونَانِ بِالْيَدِ، فَكَأَنَّ يَدَيْهِ مَعْدُومَتَانِ لِعَجْزِهِ عَنْ دَفْعِهِ. ابْنُ سِيدَةَ: وَقَوْهُمْ لَا يَدَيْنِ لَكَ هَا، مَعْنَاهُ لَا قُوَّةَ لَكَ هَا، لَمْ يَحْكَمْ سَبْيُوبُهُ إِلَّا مِثْنَى؛ وَمَعْنَى التَّثْنِيَةِ هُنَا الْجَمْعُ وَالتَّخْيِيرُ... وَقَوْلُ الشَّيْطَانِ: ﴿ثُمَّ لَا تَنِيَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾؛ أَي: لَا غُورِيَنَّهُمْ حَتَّى يُكْذَّبُوا بِمَا تَقَدَّمَ وَيَكْذَّبُوا بِأَمْرِ الْبَعْثِ، وَقِيلَ: مَعْنَى الْآيَةِ لَا تَنِيَّهُمْ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ فِي الضَّلَالِ، وَقِيلَ: ﴿مَنْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾، أَي: لَا ضَلَّتَّهُمْ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ وَلَا ضَلَّتَّهُمْ فِي جَمِيعِ مَا يَتَوَقَّعُ... وَيُقَالُ: بَيْنَ يَدَيْكَ كَذَا لِكُلِّ شَيْءٍ أَمَامَكَ؛ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾، وَيُقَالُ: إِنَّ بَيْنَ يَدَيْ السَّاعَةِ أَهْوَالًا أَيْ قَدَامَهَا. وَهَذَا مَا قَدَمْتَ يَدَاكَ وَهُوَ تَأْكِيدُ، كَمَا يُقَالُ هَذَا مَا جَنَّتْ يَدَاكَ أَيْ جَنَّبَتْهُ أَنْتَ إِلَّا أَنْكَ تُؤَكِّدُهَا. وَيُقَالُ: يَثُورُ الرَّهَجُ بَيْنَ يَدَيْ الْمَطَرِ، وَيَبْسُجُ السَّبَابُ بَيْنَ يَدَيْ الْقِتَالِ. وَيُقَالُ: يَدَيَّ فُلَانٍ مِنْ يَدِهِ إِذَا شَلَّتْ. وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾؛ قَالَ

الرَّجَّاجُ: يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةً أَوْجِهَ: جَاءَ الْوَجْهَانِ فِي التَّفْسِيرِ فَأَحَدُهُمَا يَدُ اللَّهِ فِي الْوَفَاءِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ، وَالْآخَرُ يَدُ اللَّهِ فِي الثَّوَابِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ، وَالثَّلَاثُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، يَدُ اللَّهِ فِي الْمِثَّةِ عَلَيْهِمْ فِي الْهِدَايَةِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فِي الطَّاعَةِ. وَقَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّ بِهِمَا نَبِيٌّ مِنْ بَيْنِ أَيدِيهِمْ وَلَا مِنْ خَلْفِهِمْ﴾؛ أَي: مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ. قَالَ: وَالْأَفْعَالُ تُنْسَبُ إِلَى الْجَوَارِحِ، قَالَ: وَسُمِّيَتْ جَوَارِحَ لِأَنَّهَا تَكْتَسِبُ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ لِمَنْ عَمِلَ شَيْئًا يُؤَيِّخُ بِهِ: يَدَاكَ أَوْ كَتَا وَفُوكَ نَفَخَ؛ قَالَ الرَّجَّاجُ: يُقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا وَبَّخَ ذَلِكَ بِمَا كَسَبَتْ يَدَاكَ، وَإِنْ كَانَتْ الْيَدَانِ لَمْ تَجْنِبَا شَيْئًا لِأَنَّهُ يُقَالُ لِكُلِّ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا كَسَبَتْ يَدَاهُ لِأَنَّ الْيَدَيْنِ الْأَصْلَ فِي التَّصَرُّفِ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيكُمْ﴾... . وانظر للاستزادة: معجم مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني (ص ٥٧٥-٥٧٦)، بصائر ذوي التمييز (٥/ ٣٨١-٣٨٤)، معجم مقاييس اللغة (٦/ ١٥١-١٥٢).

(٤١٠) جاءت اليد مضافة لله تعالى في العديد من الآيات القرآنية، منها:

قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٣].

وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٦٤].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّا نَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠].

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].

وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ أَهْلَ الْكِتَابِ أَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الحديد: ٢٩].

وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١].

وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣].

وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك: ١].

(٤١١) أمَّا الأحاديث النبوية التي جاءت اليد فيها مضافة لله تعالى فهي كثيرة، منها:

قوله ﷺ في حديث الشفاعة: "يَجْمَعُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ، فَيَقُولُونَ: لَوْ اسْتَشْفَعْنَا إِلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا، فَيَأْتُونُ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ، أَمَا تَرَى النَّاسَ خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسَجَدَ لَكَ مَلَائِكَتُهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ، اسْتَفْعَ لَنَا إِلَى رَبِّنَا حَتَّى يُرِيحَنَا مِنْ مَكَانِنَا هَذَا...". أخرجه البخاري (٩/ ١٢١ برقم ٧٤١٠)، مسلم (١/ ١٨٠ برقم ١٩٣).

وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١]، وقال: ﴿فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [يس: ٨٣]، وقال: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]، وفي الصحيحين واللفظ لمسلم من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال: "يَطْوِي اللهُ عَزَّ وَجَلَّ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهَا بِيَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، آيَنَ الْجَبَّارُونَ؟ آيَنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟" (٤١٢).

وقوله ﷺ: يَدُ اللهِ مَلَأَتْ لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةُ سَحَاءِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ مَا أَفْنَقَ مِنْدُ خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَدِهِ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَبِيَدِهِ الْمِيزَانُ يُخَفِّضُ وَيَرْفَعُ". أخرجه البخاري (٧٣/٦ برقم ٤٦٨٤)، مسلم (٦٩١/٢ برقم ٩٩٣).

وقوله ﷺ: «إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَسْطُرُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَسْطُرُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا». أخرجه مسلم (٢١١٣/٤).

(٤١٢) أخرجه البخاري (١١٦/٩ برقم ٧٣٨٢)، مسلم (٢١٤٨/٤ برقم ٢٧٨٨)، وزاد مسلم في نهايته: "ثُمَّ يَطْوِي الْأَرْضِينَ بِشِمَالِهِ". ولفظه الشِّمَالُ لفظة منكورة، فقد روى الحديث أبو داود (٢٣٤/٤ برقم ٤٧٣٢) بلفظ: "بِيَدِهِ الْأُخْرَى" بدل قوله: بشماله.

قال الإمام ابن حجر في "فتح الباري" (٣٩٦/١٣): "قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِذِكْرِ الشِّمَالِ فِيهِ عُمَرُ بْنُ حُمَزَةَ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ بَنِي عُمَرَ أَيْضًا نَافِعٌ وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ مِقْسَمٍ بِدُونِهَا، وَرَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَغَيْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَلِكَ، وَتَبَتَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رَفَعَهُ: "الْمُقْسِطُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ"، وَكَذَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: "قَالَ آدَمُ: اخْتَرْتُ يَمِينَ رَبِّي وَكِلْتَا يَدَيْ رَبِّي يَمِينٌ"، وَسَأَقِ مِنْ طَرِيقِ أَبِي يَحْيَى الْقَتَاتِ بِقَافٍ وَمُثَنَاءٍ ثَقِيلَةٍ وَبَعْدَ الْأَلِفِ مُثَنَاءٌ أَيْضًا عَنْ مُجَاهِدٍ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾، قَالَ: وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ. وَفِي حَدِيثِ بَنِي عَبَّاسٍ رَفَعَهُ: "أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، فَأَخَذَهُ بِيَمِينِهِ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ". وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي الْمُنْهَمِ: كَذَا جَاءَتْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ بِإِطْلَاقٍ لَفْظِ الشِّمَالِ عَلَى يَدِ اللهِ تَعَالَى عَلَى الْمُقَابَلَةِ الْمُتَعَارِفَةِ فِي حَقِّهَا، وَفِي أَكْثَرِ الرَّوَايَاتِ وَقَعَ التَّحَرُّزُ عَنْ إِطْلَاقِهَا عَلَى اللهِ حَتَّى قَالَ: وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ نَقْصٌ فِي صِفَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لِأَنَّ الشِّمَالِ فِي حَقِّهَا أَضْعَفُ مِنَ الْيَمِينِ". وانظر ما قاله ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (ص ٢١٠).

وقد اتَّفقت الأُمَّة على أنَّ اليد فيما ذكر ونحوه مصروفة عن ظاهرها، لأنَّ الله تعالى منزَّه عن الجارحة (٤١٣)، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، واختلفوا في بيان المراد منها. فالسَّلف يفوِّضون علم المراد منها إلى الله تعالى لقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، والخلف يقولون: المراد منها القدرة والنَّعمة، وليس المراد منها الجارحة، لأنَّه قد ثبت بالدَّليل العقلي والنَّقلي تنزيهه تعالى عن الجوارح لما فيها من التَّجزؤ المؤدِّي إلى التَّركيب المُحال على الله تعالى. وذهبت المجسِّمة إلى أنَّ اليد عضو جسماني، وهو مذهب باطل لما تقدَّم، وهاك نصوص أئمة الدِّين في هذا:

﴿النَّصُّ الْأَوَّلُ﴾

قال العلامة إسماعيل حقِّي في الجزء الثَّاني من تفسيره "روح البيان" صفحة (٧٣) ثلاث وسبعين (٤١٤) في قوله تعالى: [المائدة: ٦٤] الآية ما نصَّه: "إنَّ الله تعالى كان قد بسط النِّعمة على اليهود حتَّى كانوا من أكثر النَّاس مالا وأخصبهم ناحية، فلمَّا عصوا الله في شأن رسول الله ﷺ وكذَّبوه كفَّ الله عنهم ما بسط عليهم من النِّعمة، فعند ذلك قالت اليهود: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، أي: مقبوضة ممسكة عن العطاء، وغلُّ اليد وبسطها مجاز عن محض البخل والجود من غير قصد في ذلك إلى إثبات يد وغلٍّ أو بسط، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩]،

(٤١٣) قال الإمام النَّووي: "قَالَ الْمَازِرِيُّ: قَدْ ذَكَرْنَا اسْتِحَالَهَ الْجَارِحَةِ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَ، أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَشَبَّهَهُ إِنَّمَا عَبَّرَ بِهِ عَلَى مَا اعْتَادُوا فِي خِطَابِهِمْ لِيَفْهَمُوا، فَكُنَّا هُنَا عَنْ قَبُولِ الصَّدَقَةِ بِأَخْذِهَا فِي الْكَفِّ، وَعَنْ تَضْعِيفِ أَجْرِهَا بِالتَّرْيِيَةِ. قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: لَمَّا كَانَ الشَّيْءُ الَّذِي يُرْتَضَى وَيُعْزُ يُتَلَقَّى بِالْيَمِينِ وَيُؤْخَذُ بِهَا اسْتُعْمِلَ فِي مِثْلِ هَذَا وَاسْتُعِيرَ لِلْقَبُولِ وَالرِّضَا، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا مَا رَأَيْتَ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ تَلَقَّاهَا عَرَابُهُ بِالْيَمِينِ

انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٩٨/٧)، وانظر فتح الباري (٢٨٠/٣).

(٤١٤) انظر: تفسير روح البيان (٤٩٨/٢)، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.

أي: لا تمسكنها عن الإنفاق. ويد الله من التشابهات وهي صفة من صفات (٤١٥) الله تعالى كالسمع والبصر والوجه. ويداه في الحقيقة عبارة عن صفات الجمالية والجلالية، وفي الحديث: " وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ " (٤١٦) أهد. ملخصاً.

فقد نصّ على أن اليد في الآية مصروفة عن ظاهرها، محمولة على ما يليق بجلال الله تعالى.

﴿النَّصُّ الثَّانِي﴾

قال العلامة الزمخشري في الجزء الأول من كشافه صفحة (٤٢٤) أربع وعشرين وأربعمئة (٤١٧) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]: "غلّ اليد وبسطها مجاز (٤١٨) عن البخل والجود، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ

(٤١٥) هذا الكلام محل نظر، إذ من الخطأ أن يسمّى كل مضاف إلى الله تعالى (صفة)، وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً؟ وذكرنا ما قاله الحافظ ابن الجوزي في ذلك.

(٤١٦) أخرجه مسلم (٣/ ١٤٥٨) برقم (١٨٢٧).

(٤١٧) انظر الكشاف (١/ ٦٢٨)، طبعة دار الفكر، ١٩٧٧ م.

(٤١٨) الغلّ أصله: تدنّع الشيء وتوسّطه، ومنه: الغلّ للماء الجاري بين الشجر، وقد يقال له: الغيل، وأنغلّ فيما بين الشجر: دخل فيه، فالغلّ مختصّ بما يقيد به فيجعل الأعضاء وسطه، وجمعه أغلال، وغلّ فلان: قيد به. قال تعالى: ﴿خُذُوهُ فَغُلًّا﴾ [الحاقة: ٣٠]، وقال: ﴿إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧١]، وقيل للبخل: هو مغلول اليد. قال: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩] ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤]، أي: ذمّوه بالبخل. انظر: المفردات في غريب القرآن (ص ٦١٠).

أمّا البسط فهو امتداد الشيء، في عرض أو غير عرض. فالبسّاط ما يبسط. والبساط الأرض، وهي البسيطة. يقال: مكان بسيط وبساط. قال:

ودون يد الحجاج من أن تنالني بساطاً لا يدي الناعجات عريض

ويد فلان بسطاً، إذا كان متفاقاً، والبسطة في كل شيء السعة وهو بسيط الجسم والباع والعلم. قال الله تعالى: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة: ٢٤٧]. انظر: معجم مقاييس اللغة (١/ ٢٣٤).

مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ» [الإسراء: ٢٩] ، ولا يقصد من يتكلم به إثبات يد، ولا غل، ولا بسط، ولا فرق عنده بين هذا الكلام وبين ما وقع مجازاً عنه، لأنَّها كلامان متعاقبان على حقيقة واحدة، حتى أنَّه ليستعمله في ملك لا يعطي عطاء قط ولا يمنعه إلَّا بإشارته، على غير استعمال يد وبسطها وقبضها، ولو أعطى الأقطع إلى المنكب عطاء جزيلاً لقالوا: ما أبسط يده بالنَّوال. ويقال: بسط اليأس كَفَّيه في صدري، فجعل لليأس الذي هو من المعاني لا من الأعيان كَفَّان، ومن لم ينظر في علم البيان عمي عن تبسُّر محجَّة الصَّواب في تأويل مثل هذه الآية "أهـ (٤١٩).

(٤١٩) قال صاحب الإنصاف فيما تضمَّنه الكشَّاف من الاعتزال (١/٦٢٨): "لَمَّا كان المعهود في العطاء أن يكون بإحدى اليدين وهي اليمين، وكان الغالب على اليهود العنت اعتقاد الجسميَّة جاءت عبارتهم عن اليد الواحدة المألوف منها العطاء، فبيَّن الله تعالى كذبهم في الأمرين: في نسبة البُخل، وفي إضافته إلى الواحدة تنزيلاً منهم على اعتقادهم الجسميَّة بأن نسب إلى ذاته صفة الكرم المعبر عنها بالبسط، وبأن أضافه إلى اليدين جميعاً، لأنَّ كلتا يديه يمين، تنبيهاً على نفى الجسميَّة إذ لو كانت ثابتة جلَّ الله عنها لكانت إحدى اليدين يميناً والأخرى شمالاً ضرورة، فلمَّا أثبت أنَّ كليتهما يمين نفى الجسميَّة، وأضاف الكرم إليها، لا كما يضاف في الشَّاهد إلى اليد اليمنى خاصَّة، إذ الأخرى شمال وليست محلاً للتَّكريم".

وقال الإمام ابن عطية في المحرَّر الوجيز (٢/٢١٥): "اختلف العلماء فيما ينبغي أن يعتقد في قوله تعالى: بَلْ يَدَاهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] و﴿عَمِلْتَ أَيَّدِينَا﴾ [يس: ٧١] و﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، و﴿لَتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] و﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، و﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] و﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨]، ونحو هذا، فقال فريق من العلماء منهم: الشَّعبي، وابن المسيَّب، وسفيان: يؤمن بهذه الأشياء، وتقرأ كما نصَّها الله، ولا يعن لتفسيرها، ولا يشقُّ النَّظر فيها.

قال القاضي أبو محمَّد: وهذا قول يضطرب لأنَّ القائلين به يجمعون على أنَّها ليست على ظاهرها في كلام العرب، فإذا فعلوا هذا فقد نظروا وصار السُّكوت عن الأمر بعد هذا ممَّا يوهم العوام وبتيه الجهلة.

وقال جمهور الأئمَّة: بل تفسَّر هذه الأمور على قوانين اللغة ومجاز الاستعارة وغير ذلك من أفانين كلام العرب. فقالوا في العين والأعين إنَّها عبارة عن العلم والإدراك، كما يقال: فلان من فلان بمرأى ومسمع، إذا كان يعنى

﴿النَّصُّ الثَّالِثُ﴾

وقال في الجزء الثاني صفحة (٣٠٥) خمس وثلاثمائة (٤٢٠) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] ما نصّه: "الغرض من هذا الكلام تصوير عظمته، والتّوقيف على كنه جلاله لا غير، من غير ذهاب بالقبضة (٤٢١)، ولا باليمين إلى جهة حقيقة أو مجاز. أهـ.

بأموره وإن كان غائباً عنه، وقالوا في الوجه: إنّه عبارة عن الذات وصفاتها، وقالوا في اليد واليدين والأيدي: إنّها تأتي مرّة بمعنى القدرة، كما تقول العرب: لا يدلي بكذا، ومرّة بمعنى النّعمة، كما يقال: لفلان عند فلان يد، وتكون بمعنى الملك، كما يقال: يد فلان على أرضه، وهذه المعاني إذا وردت عن الله تبارك وتعالى عبّر عنها باليد أو الأيدي أو اليدين استعمالاً لفصاحة العرب ولما في ذلك من الإيجاز، وهذا مذهب أبي المعالي والحدّاق، وقال قوم من العلماء منهم القاضي ابن الطيّب: هذه كلّها صفات زائدة على الذات ثابتة لله دون أن يكون في ذلك تشبيه ولا تحديد، وذكر هذا الطّبري وغيره، وقال ابن عباس في هذه الآية، يده نعمته، ثمّ اختلفت عبارة النّاس في تعيين النّعمتين، ف قيل: نعمة الدّنيا و نعمة الآخرة، وقيل: النّعمة الظّاهرة والنّعمة الباطنة، وقيل: نعمة المطر و نعمة النّبات.

قال القاضي أبو محمّد: والظّاهر أنّ قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ عبارة عن إنعامه على الجملة. وعبر عنه بيدين جرياً على طريقة العرب في قولهم: فلان ينفق بكلتا يديه، ومنه قول الشّاعر وهو الأعشى:

يَدَاكَ يَدَا مَجْدٍ، فَكَفٌّ مُفِيدَةٌ وَكَفٌّ إِذَا مَا ضَنَّ بِالْمَالِ تُنْفِقُ

ويؤيّد أنّ اليدين هنا بمعنى الإنعام: قرينة الإنفاق ... " . وللاستزادة انظر: تفسير القرطبي (٢٣٨-٢٣٩)، تفسير البيضاوي (١٣٥/٢).

(٤٢٠) انظر الكشف (٤٠٨/٣)، طبعة دار الفكر ١٩٧٧ م.

(٤٢١) قال الإمام الأصفهاني المفردات في غريب القرآن" (ص ٦٥٢): "الْقَبْضُ: تناول الشّيء بجميع الكفّ. نحو: قَبَضَ السَّيْفَ وَغَيْرَهُ. قال تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً﴾ [طه: ٩٦]، فَقَبَضَ اليد على الشّيء جمعها بعد تناوله، وَقَبَضَهَا عن الشّيء جمعها قبل تناوله، وذلك إمساك عنه، ومنه قيل لإمساك اليد عن البذل: قَبْضٌ. قال: ﴿يَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، أي: يمتنعون من الإنفاق، ويُستعار الْقَبْضُ لتحصيل الشّيء وإن لم يكن فيه مراعاة الكفّ، كقولك:

﴿النَّصُّ الرَّابِعُ﴾

قال العلامة الخطيب في الجزء الأول من تفسيره (ص ٣٦٨) ثمان وستين وثلاثمائة، ما نصّه: «وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ» [المائدة: ٦٤]، أي: هو ممسك يقرّر بالرزق، وغلّ اليد وبسطها مجاز عن البخل والجود، ومنه قوله تعالى: «وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ» [الإسراء: ٢٩]. ولا يقصد من يتكلّم به إثبات يد ولا غلّ ولا بسط، ولو أعطى الأقطع (٤٢٢) إلى المنكب عطاء جزيلاً لقالوا: ما أبسط يده بالنّوال، لأنّ بسط اليد وقبضها عبارتان وقعتا متعاقبتين للبخل والجود، وقد استعملوها حيث لا تصحّ اليد، كقولهم: بسط اليأس كفيه في صدري، فجعلت لليأس الذي هو معنى من المعاني لا من الأعيان كفّان.

﴿النَّصُّ الْخَامِسُ﴾

قال الإمام فخر الدّين الرّازي في الجزء الثالث صفحة (٤٢٧) سبع وعشرين وأربعمائة (٤٢٣) في تفسير قول الله تعالى: «بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ» [المائدة: ٦٤] ما نصّه: "اعْلَمْ أَنَّ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنَ الْمِهْمَاتِ، فَإِنَّ الْآيَاتِ الْكَثِيرَةَ مِنَ الْقُرْآنِ نَاطِقَةٌ بِإِثْبَاتِ الْيَدِ، فَتَارَةً الْمَذْكُورُ هُوَ الْيَدُ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ الْعَدَدِ. قَالَ تَعَالَى: «يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ» [الفتح: ١٠]، وَتَارَةً بِإِثْبَاتِ الْيَدَيْنِ لِلَّهِ تَعَالَى: مِنْهَا هَذِهِ الْآيَةُ، وَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى لِإِبْلِيسَ الْمَلْعُونِ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإَيْدِيَّ» [ص: ٧٥]، وَتَارَةً بِإِثْبَاتِ الْأَيْدِي. قَالَ تَعَالَى: «أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا» [يس: ٧١].

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَتَقُولُ اخْتَلَفَتِ الْأُمَّةُ فِي تَفْسِيرِ يَدِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَتِ الْمَجَسَّمَةُ: إِنَّهَا عُضْوٌ جُسْمَانِيٌّ كَمَا فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ، وَاحْتَجُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ

قَبَضْتُ الدَّارَ مِنْ فُلَانٍ، أي: حزتها. قال: تعالى: «وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [الزمر: ٦٧]، أي: في حوزة حيث لا تملك لأحد".

(٤٢٢) الْأَقْطَعُ: الْمَقْطُوعُ الْيَدِ، وَالْجَمْعُ قُطْعٌ وَقُطْعَانٌ مِثْلُ أَسْوَدَ وَسُودَانٍ. انظر: لسان العرب (٣/ ١١٨)، مادة: قطع.

(٤٢٣) انظر تفسير الرّازي (١٢/ ٣٦)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م.

لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا» [الْأَعْرَاف: ١٩٥]، وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّهُ تَعَالَى قَدَحَ فِي إِلَهِيَةِ الْأَصْنَامِ لِأَجْلِ أَنَّهَا لَيْسَ لَهَا شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ، فَلَوْ لَمْ تَحْصُلِ اللَّهُ هَذِهِ الْأَعْضَاءُ لَزِمَ الْقَدْحُ فِي كَوْنِهِ إِلَهًا، وَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ وَجَبَ إِبْثَاتُ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ لَهُ قَالُوا وَأَيْضًا اسْمُ الْيَدِ مَوْضُوعٌ هَذَا الْعُضْوِ، فَحَمَلُهُ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ تَرَكَ لِلْغَةِ، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي إِبْطَالِ هَذَا الْقَوْلِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجِسْمٍ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْجِسْمَ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ، وَهُمَا مُحْدَثَانِ، وَمَا لَا يَنْفَكُ عَنِ الْمُحْدَثِ فَهُوَ مُحْدَثٌ، وَلِأَنَّ كُلَّ جِسْمٍ فَهُوَ مُتَنَاهٍ فِي الْمِقْدَارِ، وَكُلُّ مَا كَانَ مُتَنَاهِيًّا فِي الْمِقْدَارِ فَهُوَ مُحْدَثٌ، وَلِأَنَّ كُلَّ جِسْمٍ فَهُوَ مُؤَلَّفٌ مِنَ الْأَجْزَاءِ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ قَابِلًا لِلتَّرَكِيبِ وَالْإِنْجِلَالِ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ افْتَقَرَ إِلَى مَا يُرَكَّبُهُ وَيُؤَلَّفُهُ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُحْدَثٌ، فَثَبَّتَ بِهَذِهِ الْوُجُوهِ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ كَوْنُهُ تَعَالَى جِسْمًا، فَيَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ يَدُهُ عَضْوًا جِسْمَانِيًّا.

وَأَمَّا جُمْهُورُ الْمُوحِدِينَ فَلَهُمْ فِي لَفْظِ الْيَدِ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: قَوْلٌ مَنْ يَقُولُ: الْقُرْآنُ لَمَّا دَلَّ عَلَى إِبْثَاتِ الْيَدِ لِلَّهِ تَعَالَى آمَنَّا بِهِ، وَالْعَقْلُ لَمَّا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ يَدُ اللَّهِ عِبَارَةً عَنْ جِسْمٍ مَخْصُوصٍ وَعُضْوٍ مُرَكَّبٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَبْعَاضِ آمَنَّا بِهِ، فَأَمَّا أَنَّ الْيَدَ مَا هِيَ وَمَا حَقِيقَتُهَا فَقَدْ فَوَضْنَا مَعْرِفَتَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا هُوَ طَرِيقَةُ السَّلَفِ.

وَأَمَّا الْمُتَكَلِّمُونَ فَقَالُوا: الْيَدُ تُذَكِّرُ فِي اللُّغَةِ عَلَى وَجْهِ:

أَحَدُهَا: الْجَارِحَةُ وَهُوَ مَعْلُومٌ.

وِثَانِيهَا: النِّعْمَةُ، تَقُولُ: لِفُلَانٍ عِنْدِي يَدٌ أَشْكُرُهُ عَلَيْهَا.

وِثَالِثُهَا: الْقُوَّةُ قَالَ تَعَالَى: ﴿أُولِيَ الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص: ٤٥] فَسَّرُوهُ بِذَوِي الْقُوَى وَالْعُقُولِ،

وَحَكَى سَبِيؤِيَهُ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَا يَدَ لَكَ بِهَذَا، وَالْمَعْنَى سَلْبُ كَمَالِ الْقُدْرَةِ.

وَرَابِعُهَا: الْمِلْكُ، يُقَالُ: هَذِهِ الضَّيْعَةُ فِي يَدِ فُلَانٍ، أَيْ فِي مِلْكِهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ

النِّكَاحِ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٣٧] أَيْ: يَمْلِكُ ذَلِكَ، وَخَامِسُهَا: شِدَّةُ الْعِنَايَةِ وَالِاخْتِصَاصِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿لَمَّا

خَلَقْتُ بِيَدَيَّ» [ص: ٧٥]، وَالْمَرَادُ تَخْصِيصُ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهَذَا التَّشْرِيفِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى هُوَ الْخَالِقُ لِجَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ. وَيُقَالُ: يَدِي لَكَ رَهْنٌ بِالْوَفَاءِ إِذَا ضَمِنَ لَهُ شَيْئًا.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَتَقُولُ: أَلَيْدِي فِي حَقِّ اللَّهِ يَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْجَارِحَةِ، وَأَمَّا سَائِرُ الْمُعَانِي فَكُلُّهَا حَاصِلَةٌ. وَهَاهُنَا قَوْلٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ زَعَمَ فِي بَعْضِ أَقْوَالِهِ أَنَّ أَلْيَدَ صِفَةً قَائِمَةٌ بِذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ صِفَةُ سِوَى الْقُدْرَةِ مِنْ شَأْنِهَا التَّكْوِينُ عَلَى سَبِيلِ الْإِصْطِفَاءِ (٤٢٤).

وَقَالَ: وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَ وَقُوعَ خَلْقِ آدَمَ بِيَدَيْهِ عِلَّةً لِكِرَامَةِ آدَمَ وَاصْطِفَائِهِ، فَلَوْ كَانَتْ أَلْيَدُ عِبَارَةً عَنِ الْقُدْرَةِ لَأَمْتَنَعَ كَوْنُهُ عِلَّةً لِلْإِصْطِفَاءِ، لِأَنَّ ذَلِكَ حَاصِلٌ فِي جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ صِفَةٍ أُخْرَى وَرَاءَ الْقُدْرَةِ يَقَعُ بِهَا الْخَلْقُ وَالتَّكْوِينُ عَلَى سَبِيلِ الْإِصْطِفَاءِ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ زَعَمُوا أَنَّ أَلْيَدَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى عِبَارَةٌ عَنِ الْقُدْرَةِ وَعَنِ النِّعْمَةِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنْ فَسَّرْتُمُ أَلْيَدَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ فَهَذَا مُشْكَلٌ لِأَنَّ قُدْرَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدَةٌ وَنَصُّ الْقُرْآنِ نَاطِقٌ بِإِثْبَاتِ أَلْيَدَيْنِ تَارَةً، وَبِإِثْبَاتِ أَلْيَدِي أُخْرَى، وَإِنْ فَسَّرْتُمُوهَا بِالنِّعْمَةِ فَنَصُّ الْقُرْآنِ نَاطِقٌ بِإِثْبَاتِ أَلْيَدَيْنِ، وَنِعْمَ اللَّهُ غَيْرُ مُحْدُوْدَةٍ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إِبْرَاهِيمَ: ٣٤] [النحل: ١٨]. وَالْجَوَابُ: إِنْ اخْتَرْنَا تَفْسِيرَ أَلْيَدٍ بِالْقُدْرَةِ كَانَ الْجَوَابُ عَنِ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الْقَوْمَ جَعَلُوا قَوْلَهُمْ يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ كِنَايَةً عَنِ الْبُخْلِ، فَأُجِيبُوا عَلَى وَفْقِ كَلَامِهِمْ، فَقِيلَ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾، أَيْ: لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا وَصَفْتُمُوهُ بِهِ مِنَ الْبُخْلِ، بَلْ هُوَ جَوَادٌ عَلَى سَبِيلِ الْكَمَالِ. فَإِنْ مَنْ أَعْطَى بِيَدِهِ أَعْطَى عَلَى أَكْمَلِ الْوُجُوهِ، وَأَمَّا إِنْ اخْتَرْنَا تَفْسِيرَ أَلْيَدٍ بِالنِّعْمَةِ كَانَ الْجَوَابُ عَنِ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ نِسْبَةٌ بِحَسَبِ الْجِنْسِ، ثُمَّ يَدْخُلُ تَحْتَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسَيْنِ أَنْوَاعٌ لَا نِهَايَةَ لَهَا، فَقِيلَ: نِعَمَتَاهُ نِعْمَةُ الدِّينِ وَنِعْمَةُ الدُّنْيَا، أَوْ نِعْمَةُ الظَّاهِرِ وَنِعْمَةُ الْبَاطِنِ، أَوْ نِعْمَةُ النَّفْعِ وَنِعْمَةُ الدَّفْعِ، أَوْ نِعْمَةُ الشَّدَةِ وَنِعْمَةُ الرَّخَاءِ.

الثاني: أَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّسْبَةِ الْمُبَالِغَةُ فِي وَصْفِ النِّعْمَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُمْ (لَبَّيْكَ) مَعْنَاهُ إِقَامَةٌ عَلَى طَاعَتِكَ بَعْدَ إِقَامَةٍ، وَكَذَلِكَ (سَعْدَيْكَ) مَعْنَاهُ مُسَاعَدَةٌ بَعْدَ مُسَاعَدَةٍ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهُ طَاعَتَيْنِ وَلَا مُسَاعَدَتَيْنِ. فَكَذَلِكَ الْآيَةُ: الْمَعْنَى فِيهَا أَنَّ النِّعْمَةَ مُتَطَاهِرَةً مُتَتَابِعَةً لَيْسَتْ كَمَا ادَّعَى مِنْ أَنَّهَا مَقْبُوضَةٌ مُتَنَعَّةٌ " . أهـ. كلام الإمام الرّازي.

فأنت تراه قد ذكر النصوص الناطقة بأنَّ الله تعالى مخالف للحوادث، منزّه عن الجوارح، فمن اعتقد أنَّ له جارحة فقد مرق من الدّين وحبط عمله.

﴿النص السادس﴾

وقال رحمه الله تعالى أيضاً في الجزء السّابع صفحة (٢١١) إحدى عشر - ومائتين (٤٢٥) في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ما نصّه:

السُّأَلَةُ الرَّابِعَةُ: احْتِجَّ مَنْ أَثْبَتَ الْأَعْضَاءَ وَالْجَوَارِحَ لِلَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ تَعَالَى: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ فِي إِثْبَاتِ يَدَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى، بِأَنَّ قَالُوا ظَاهِرُ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَيْهِ، فَوَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، وَالْآيَاتُ الْكَثِيرَةُ وَارِدَةٌ عَلَى وَفْقِ هَذِهِ الْآيَةِ، فَوَجَبَ الْقَطْعُ بِهِ. وَاعْلَمْ أَنَّ الدَّلَائِلَ الدَّالَّةَ عَلَى نَفْيِ كَوْنِهِ تَعَالَى جِسْماً مُرَكَّباً مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْأَعْضَاءِ، قَدْ سَبَقَتْ إِلَّا أَنَّا نَذْكُرُ هَاهُنَا نُكْتاً جَارِيَةً مَجْرَى الْإِلْزَامَاتِ الظَّاهِرَةِ فَلِأَوَّلٍ: أَنَّ مَنْ قَالَ إِنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنَ الْأَعْضَاءِ وَالْأَجْزَاءِ، فَمَا أَنْ يُثْبِتَ الْأَعْضَاءَ الَّتِي وَرَدَ ذِكْرُهَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا يَزِيدَ عَلَيْهَا، وَأَمَّا أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهَا، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَزِمَهُ إِثْبَاتُ صُورَةٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُزَادَ عَلَيْهَا فِي الْقُبْحِ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ إِثْبَاتُ وَجْهِ بَحِيْثٍ لَا يُوجَدُ مِنْهُ إِلَّا مُجَرَّدُ رُقْعَةٍ الْوَجْهِ لِقَوْلِهِ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [النَّصص: ٨٨]، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُثْبِتَ فِي تِلْكَ الرُّقْعَةِ عُيُونًا كَثِيرَةً لِقَوْلِهِ: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [الْقَمَر: ١٤]، وَأَنْ يُثْبِتَ جَنْباً وَاحِداً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ﴾ [الزُّمَر: ٥٦]، وَأَنْ يُثْبِتَ عَلَى ذَلِكَ الْجَنْبِ أَيْدِي كَثِيرَةً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِمَّا عَمِلْتَ آيِدِينَا﴾ [يَس: ٧١]، وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ لَهُ يَدَانِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ كِلَاهُمَا عَلَى جَانِبٍ وَاحِدٍ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

«الْحَجَرِ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ» (٤٢٦)، وَأَنْ يُثَبِّتَ لَهُ سَاقًا وَاحِدًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [الْقَلَمُ: ٤٢] فَيَكُونُ الْحَاصِلُ مِنْ هَذِهِ الصُّورَةِ، مُجَرَّدَ رُقْعَةٍ الْوَجْهِ وَيَكُونُ عَلَيْهَا عُيُونٌ كَثِيرَةٌ، وَجَنْبٌ وَاحِدٌ وَيَكُونُ عَلَيْهِ أَيْدٍ كَثِيرَةٌ وَسَاقٌ وَاحِدٌ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ أَفْبَحُ الصُّوَرِ، وَلَوْ كَانَ هَذَا عَبْدًا لَمَرَّغَبَ أَحَدٌ فِي شِرَائِهِ، فَكَيْفَ يَقُولُ الْعَاقِلُ إِنَّ رَبَّ الْعَالَمِينَ مَوْصُوفٌ بِهَذِهِ الصُّورَةِ. وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ أَنَّ لَا يَقْتَصِرَ عَلَى الْأَعْضَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ، بَلْ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ عَلَى وَفْقِ التَّأْوِيلَاتِ، فَحِينَئِذٍ يَبْطُلُ مَذْهَبُهُ فِي الْحَمْلِ عَلَى مُجَرَّدِ الظُّوَاهِرِ، وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ قَبُولِ دَلَائِلِ الْعَقْلِ". (٤٢٧) أهـ.

(٤٢٦) تقدّم تحريجه .

(٤٢٧) ولزيادة الفائدة أنقل بعضاً من أقوال المفسرين في تفسير قول الله تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي﴾ [ص: ٧٥]:

قال الإمام أبو حيان في البحر المحيط (٣٩٢/٧): ﴿خَلَقْتُ بِإِيدِي﴾ عَلَى الْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ هُؤُ: عَلَى الثَّنِيَةِ وَقرئ بِإِيدِي، كَقِرَاءَةِ بِمُصْرِحِي وَقَالَ تَعَالَى: بِمَا عَمَلْتَ أَيْدِينَا «٧» بِالْجَمْعِ، وَكُلُّهَا عِبَارَةٌ عَنِ الْقُدْرَةِ وَالْقُوَّةِ، وَعَبَّرَ بِالْيَدِ، إِذْ كَانَ عِنْدَ الْبَشَرِ مُعْتَادًا أَنَّ الْبَطْشَ وَالْقُوَّةَ بِالْيَدِ. وَذَهَبَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنُ الطَّيِّبِ إِلَى أَنَّ الْيَدَ صِفَةُ ذَاتٍ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَهُوَ قَوْلٌ مَرْغُوبٌ عَنْهُ".

وقال الإمام ابن عطية في المحرر الوجيز (٥١٤-٥١٥/٤): رأ جمهور الناس: «بيدي» بالثنية. وقرأت فرقة: «بيدي» بفتح الباء، وقد جاء في كتاب الله: ﴿بِمَا عَمَلْتَ أَيْدِينَا﴾ [يس: ٧١] بالجمع.

وهذه كلها عبارة عن القدرة والقوة، وعبر عن هذا المعنى بذكر اليد تقريباً على السامعين، إذ المعتاد عند البشر- أَنَّ الْقُوَّةَ وَالْبَطْشَ وَالِاقْتِدَارَ إِنَّمَا هُوَ بِالْيَدِ، وَقَدْ كَانَتْ جِهَالَةُ الْعَرَبِ بِاللَّهِ تَعَالَى تَقْتَضِي أَنْ تَنْكَرَ نَفُوسُهَا أَنْ يَكُونَ خَلْقُ بَغِيرِ مِمَّا سَأَ، وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الْمَعَانِي الْمَعْقُولَةِ، وَذَهَبَ الْقَاضِي ابْنُ الطَّيِّبِ إِلَى أَنَّ الْيَدَ وَالْعَيْنَ وَالْوَجْهَ صِفَاتُ ذَاتٍ زَائِدَةٌ عَلَى الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مُتَقَرَّرِ صِفَاتِهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ قَوْلٌ مَرْغُوبٌ عَنْهُ وَيُسَمِّيهِمَا الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةَ. وَرَوَى فِي بَعْضِ الْأَثَارِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ بِيَدِهِ وَهِيَ: الْعَرْشُ وَالْقَلَمُ وَجَنَّةُ عَدْنٍ وَآدَمُ وَسَائِرُ الْمَخْلُوقَاتِ بِقَوْلِهِ: «كُنْ». قَالَ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ: وَهَذَا إِنْ صَحَّ فَإِنَّمَا ذَكَرَ عَلَى جِهَةِ التَّشْرِيفِ لِلْأَرْبَعَةِ وَالتَّنْبِيهِ مِنْهَا، وَإِلَّا فإِذَا حَقَّقَ النَّظَرَ فَكُلُّ مَخْلُوقٍ فَهُوَ بِالْقُدْرَةِ الَّتِي بِهَا يَقَعُ الْإِبْجَادُ بَعْدَ الْعَدَمِ".

وقال الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢٢٨/١٥): **﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ﴾**، أَيَّ صَرَفَكَ وَصَدَكَ **﴿أَنْ تَسْجُدَ﴾**، أَيَّ عَنِ أَنْ تَسْجُدَ **﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** أَصَافَ خَلْقَهُ إِلَى نَفْسِهِ تَكْرِيبًا لَهُ، وَإِنْ كَانَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهَذَا كَمَا أَصَافَ إِلَى نَفْسِهِ الرُّوحَ وَالْبَيْتَ وَالنَّافَةَ وَالْمَسَاجِدَ.

فَخَاطَبَ النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَهُ فِي تَعَامُلِهِمْ، فَإِنَّ الرَّئِيسَ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ لَا يُبَاشِرُ شَيْئًا بِيَدِهِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْإِعْظَامِ وَالتَّكْرُمِ، فَذَكَرَ الْيَدَ هُنَا بِمَعْنَى هَذَا. قَالَ مُجَاهِدٌ: الْيَدُ هُنَا بِمَعْنَى التَّأْكِيدِ وَالصَّلَاةِ، مَجَازُهُ لِمَا خَلَقْتُ أَنَا كَقَوْلِهِ: **﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾** [الرحمن: ٢٧]، أَيَّ: يَبْقَى رَبُّكَ.

وَقِيلَ: التَّشْبِيهِ فِي الْيَدِ فِي خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَعْنَى النِّعْمَةِ وَالْقُوَّةِ وَالْقُدْرَةِ، وَإِنَّمَا هُمَا صِفَتَانِ مِنَ صِفَاتِ ذَاتِهِ تَعَالَى. وَقِيلَ: أَرَادَ بِالْيَدِ الْقُدْرَةَ، يَقَالُ: مَالِي هَذَا الْأَمْرُ يَدٌ. وَمَالِي بِالْحَمْلِ الثَّقِيلِ يَدَانِ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْخَلْقَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْقُدْرَةِ بِالْإِجْمَاعِ. وَقَالَ الشَّاعِرُ:

تَحَمَّلْتُ مِنْ عَفَاءِ مَا لَيْسَ لِي بِهِ لَا لِلْجِبَالِ الرَّاسِيَّاتِ يَدَانِ

وَقِيلَ: **﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** لِمَا خَلَقْتُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ.

وقال الدكتور الرُّحْبَلِي فِي التَّفْسِيرِ الْمُنِيرِ (٢٢٩/٢٣): **﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾** خَلَقْتُهُ بِنَفْسِي مِنْ غَيْرِ تَوْسُطِ آبٍ وَأُمٍّ، وَالْيَدُ: الْقُدْرَةُ، وَهُوَ تَمَثِيلٌ لِلْخَلْقِ الْمُسْتَقِلِّ وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ مَعْتَنَى بِخَلْقِهِ، فَهَذَا تَشْرِيفٌ لَأَدَمَ، فَإِنَّ كُلَّ مَخْلُوقٍ تَوَلَّى اللَّهُ خَلْقَهُ.

وقال الإمام الطَّاهِرُ بْنُ عَاشُورٍ فِي التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ (١٩٠-١٩١/٢٣): **﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾**، أَيَّ خَلَقْتُهُ بِقُدْرَتِي، أَيَّ خَلَقًا خَاصًّا دَفْعَةً وَمُبَاشَرَةً لِأَمْرِ التَّكْوِينِ، فَكَانَ تَعَلُّقُ هَذَا التَّكْوِينِ تَعَلُّقًا أَقْرَبَ مِنْ تَعَلُّقِهِ بِإِيجَادِ الْمَوْجُودَاتِ الْمُرْتَبَةِ لَهَا أَسْبَابٌ تُبَاشِرُهَا مِنْ حَمَلٍ وَوِلَادَةٍ كَمَا هُوَ الْمَعْرُوفُ فِي تَخَلُّقِ الْمَوْجُودَاتِ عَنْ أَصُولِهَا. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ خَلْقَ آدَمَ فِيهِ عِنَايَةٌ زَائِدَةٌ وَتَشْرِيفٌ اتِّصَالًا أَقْرَبُ. فَالْيَدَانِ تَمَثِيلٌ لِتَكْوِينِ آدَمَ مِنْ مُجَرَّدِ أَمْرِ التَّكْوِينِ لِلطَّيْنِ بِهَيْئَةٍ صُنْعِ الْفَخَّارِيِّ لِلْإِنَاءِ مِنْ طِينٍ إِذْ يُسَوِّيهِ بِيَدَيْهِ. وَكَانَ السَّلَفُ يَقُولُونَ أَنَّ الْيَدَيْنِ صِفَةٌ خَاصَّةٌ لِلَّهِ تَعَالَى لِيُورِدَ فِي الْقُرْآنِ مَعَ جَزْمِهِمْ بِتَنْزِيهِهِ اللَّهُ عَنْ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقَاتِ وَعَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَقَصْدُهُمُ الْحَذَرُ مِنْ تَحْكِيمِ الْأَرَاءِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ، أَوْ أَنَّ تَحْمِلَ الْعُقُولِ الْقَاصِرَةِ صِفَاتِ اللَّهِ عَلَى مَا تَعَارَفَتْهُ.

وقال الإمام الجَمَلُ فِي الْفَتْوحَاتِ الْإِلَهِيَّةِ (٤٠٦-٤٠٧/٦): قَوْلُهُ: **﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾**، أَيَّ: خَلَقْتُهُ بِذَاتِي مِنْ غَيْرِ تَوْسُطِ آبٍ وَأُمٍّ، وَالتَّنْيَةُ لِإِبْرَازِ كِمَالِ الْإِعْتِنَاءِ بِخَلْقِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْمُسْتَدْعِي لِإِجْلَالِهِ وَتَعْظِيمِهِ قَصْدًا إِلَى الْإِنْكَارِ وَتَشْدِيدِ التَّوْبِيخِ.

فقد نصَّ على أنَّه يستحيل في حقِّ الله تعالى أن يكون جسماً مركّباً أو له جارحة.

﴿النَّصُّ السَّابِعُ﴾

قال العلامة الألوسي في الجزء الثَّاني من روح المعاني صفحة (٣٣٩) تسع وثلاثين وثلاثمائة (٤٢٨)

في تفسير قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يُدِ اللَّهُ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] ما نصّه:

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها، وعكرمة، والضَّحَّاك، قالوا: إنَّ الله تعالى قد بسط لليهود الرِّزْق فلَمَّا عصوا أَمَرَ رسول الله صَلَّى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كَفَّ عنهم ما كان بسط لهم، فعند ذلك قال بعضهم: ﴿يُدِ اللَّهُ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وحيث لم ينكر على القائل الآخرون ورضوا به نسبت تلك الفرية العظيمة إلى الكلِّ، وأرادوا بذلك -لعنهم الله- أنَّه سبحانه وتعالى مُسَكَّ ما عنده بخيل به، تعالى عما يقولون علواً كبيراً ﴿غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، أي: ليس الأمر كما زعموا، بل هو في غاية ما يكون من الجُود، وإليه الإشارة بتثنية اليد، فإنَّ أقصى ما تنتهي إليه همُّ الأسخياء أن يُعطوا بكلتا أيديهم، فهو كناية عن سعة الجود والكرم، وقيل: اليد هنا بمعنى النعمة وأريد بالتثنية نعم الدُّنيا ونعم الآخرة، أو النعم الظَّاهرة والنعم

وقال الإمام البيضاوي في تفسيره (٥/ ٣٤): أي: خلقتة بنفسي من غير توسُّط كآب وأم، والتثنية لما في خلقه من مزيد القدرة واختلاف الفعل "...".

وقال ابن عطية في المحرَّر الوجيز (٤/ ٥١٤-٥١٥): "وقرأ جمهور النَّاس: ﴿يَدَيَّ﴾، وقرأت فرقة بيدي بفتح الياء، جاء في كتاب الله ﴿مِمَّا عَمِلْتَ آيَدِينَا﴾ [يس: ٧١] بالجمع.

وهذه كُلُّهَا عبارة عن القدرة والقوَّة، وعبر عن هذا المعنى بذكر اليد تقريباً على السَّامعين، إذ المعتاد عند البشر -أنَّ القوَّة والبطش والاعتدال إنَّها هو باليد، وقد كانت جهالة العرب بالله تقتضي أن تنكر نفوسها أن يكون خلق بغير مِمَّاسَةٍ، ونحو هذا من المعاني المعقولة، وذهب القاضي ابن الطَّيِّب إلى أنَّ اليد والعين والوجه صفات ذات زائدة على القدرة والعلم وغير ذلك من متقرِّر صفاته تعالى، وذلك قول مرغوب عنه ويسميها الصِّفَات الخَبَرِيَّة "...".

وللاستزادة انظر: روح المعاني (١٢/ ٢١٥)، الكشف (٣/ ٣٨٢-٣٨٣)، حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (٨/ ١٦٨-١٦٩)، تفسير المراغي (٢٣/ ٧٣)، في ظلال القرآن (٥/ ٣٠٢٨)، التفسير الواضح (٢٣/ ٦٦).

(٤٢٨) انظر: روح المعاني (٣/ ٣٤٦-٣٤٨)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

الباطنة. وروي عن الحسن أنَّها بمعنى القدرة، وتثنيها باعتبار تعلُّقها بالثَّواب وتعلُّقها بالعقاب، أو المراد من الثَّنية: التَّكثير والمبالغة في كمال القدرة لا أنَّها متعدِّدة. وقال سلف الأُمَّة رضي الله تعالى عنهم: إنَّ هذا من المتشابه وتفويض تأويله إلى الله تعالى هو الأسلم، فإنَّه لم يرو عن أحد من أصحابه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: أنَّه أوَّل اليد بالنعمة أو بالقدرة أهـ ملخصاً.

فترى هذا الإمام قد بيَّن مذهب الخلف والسَّلف في الآيات والأحاديث المتشابهة، واختار مذهب السَّلف وهو تفويض علم معانيها إلى الله تعالى، لأنَّه الأسلم وهو اعتقادنا مع الجزم بأنَّه تعالى مخالف للحوادث.

﴿النَّصُّ الثَّامِنُ﴾

قال العلامة الخازن في الجزء السَّادس من تفسيره صفحة (٧١) إحدى وسبعين (٤٢٩) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] ما نصَّه: قال أبو سليمان الخطَّابي: ليس فيما يضاف إلى الله تعالى من صفة اليدين شيئاً، لأنَّ الشَّمال محلَّ النَّقص والضعف.

وقد روي "وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ" (٤٣٠)، وليس عندنا معنى اليد الجارحة، إنَّما هي صفة جاء بها التَّوقيف، فنحن نطلقها على ما جاءت ولا نكيِّفها وننتهي إلى حيث انتهى بنا الكتاب والأخبار الماثورة الصَّحيحة، وهذا مذهب أهل السُّنَّة والجماعة.

وقال سفيان بن عيينة: كلُّ ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسُّكوت عليه "أهـ".

﴿النَّصُّ التَّاسِعُ﴾

قال الإمام البغوي في الجزء الثَّاني من تفسيره صفحة (٥٨) ثمان وخمسين (٤٣١) في قوله تعالى: ﴿يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ما نصَّه: وَيَدُ اللَّهِ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ كَالسَّمْعِ، وَالْبَصَرِ وَالْوَجْهِ، وَقَالَ

(٤٢٩) انظر: تفسير الخازن (٣٢٢-٣٢٣)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٥، ومعه تفسير البغوي.

(٤٣٠) تقدَّم تحريجه.

جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] . وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَلَّمَا يَدَيْهِ يَمِينٌ» (٤٣٢) ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِصِفَاتِهِ، فَعَلَى الْعِبَادِ فِيهَا الْإِيمَانُ وَالتَّسْلِيمُ. وَقَالَ أَيْمَةُ السَّلَفِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي هَذِهِ
الصِّفَاتِ: أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلاَ كَيْفٍ . أهد.

﴿النَّصُّ الْعَاشِرُ﴾

قال العلامة النَّيسابوري في الجزء السَّادس من تفسيره صفحة (١٨٨) ثمان وثمانين ومائة في قوله
تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ما نصّه:

اليد في اللغة تُطلق على الجارحة المخصوصة وعلى النعمة، يقال: لفلان عندي يد أشكرها له،
وعلى الملك، تقول: هذا بيد فلان، أي: ملكه، قال تعالى: ﴿بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] .

وقد يراد به شدة العناية، قال تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ، ويقال: يدي لك رهن
بالوفاء، إذا ضمنت له شيئاً. ولا شك أنَّ اليد بمعنى الجارحة في حقّه تعالى مُحالٌ للدَّلِيلِ الدَّالِّ على
أنّه ليس بجسم، ولا ذي أجزاء خلافاً للمجسِّمة. وأمّا سائر المعاني فلا بأس بها، وكان طريقة
السلف: الإيمان بها وأنها من عند الله ثم تفويض معرفتها إلى الله تعالى. وقد جاء في بعض أقوال أبي
الحسن الأشعري أنَّ اليد صفة سوى القدرة من شأنها التكوين على سبيل الاصطفاء لقوله تعالى:
﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ، والمراد: تخصيص آدم بهذا الشَّريف أهد ملخصاً.

﴿النَّصُّ الْحَادِي عَشَرَ﴾

قال الإمام الكبير عماد الدِّين أبو الحسين بن أبي بكر الكندي المالكي في تفسيره المسمَّى: بـ
الكفيل بمعاني التَّنْزِيلِ، المخطوط بدار الكتب الملكيَّة في الجزء السَّابع في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ
مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ما نصّه: اعلم أنَّ الكلام في هذه الآية وأمثالها من المِهْمَّاتِ، فإنَّ الآيات
الكثيرة ناطقة بإثبات اليد، فتارة المذكور هو اليد من غير بيان العدد، قال تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ

(٤٣١) انظر: تفسير البغوي (ص ٣٨٧) ، طبعة دار ابن حزم ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٢ م .

(٤٣٢) تقدّم تحريجه .

أَيْدِيهِمْ» [الفتح: ١٠] ، وتارة بإثبات اليدين، كما في هذه الآية وآية: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ، وتارة بإثبات الأيدي: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾ [يس: ٧١] .

إذا عرفت هذا فنقول: اختلفت الأمة في تفسير يد الله، فقالت المجسمة إنَّها عضو جسماني كما في حقَّ كل واحد، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥] . وجه استدلالهم أنَّه قدح في إلهية الأصنام لأجل أنَّها ليس لها شيء من الأعضاء، ولو لم تحصل لله تعالى هذه الأعضاء لزم القدح في كونه إلهًا. إذا بطل ذلك وجب إثبات هذه الأعضاء، قالوا: وأيضاً اسم اليد موضوع لهذا العضو فحملة على شيء آخر ترك للغة وهو غير جائز.

واعلم أنَّ الكلام في إبطال هذا القول مبني على أنَّه تعالى ليس بجسم، والدليل عليه أنَّ الجسم لا ينفك عن الحركة والسكون وهما محدثان، وما لا ينفك عن المحدث فهو محدث. ولأنَّ كل جسم متناه في المقدار، وكل ما كان متناهياً في المقدار فهو محدث. ولأنَّ كل جسم مؤلف من الأجزاء، وكل ما كان كذلك افتقر إلى ما يركبه ويؤلفه، وكل ما كان كذلك فهو محدث، فثبت بهذه الوجوه أنَّه يمتنع كونه تعالى جسماً، فيمتنع أن تكون يده عضواً جسمانياً. أمَّا جمهور الموحدين فلهم في لفظ اليد قولان: قول من يقول: القرآن لما دلَّ على إثبات يد الله تعالى آمناً به، والعقل لما دلَّ على أنَّه يمتنع أن تكون يد الله عبارة عن جسم مخصوص وعضو مركب من الأجزاء والأبعاد آمناً به. فأمَّا أنَّ اليد ماهي وما حقيقتها فقد فوّضنا معرفتها إلى الله عزَّ وجلَّ، وهذا هو طريقة السلف. وأمَّا المتكلمون فقالوا: إنَّ اليد تُذكر في اللغة على وجوه: أحدها: الجارحة، وهو معلوم. وثانيها: النعمة، يُقال: لفلان عندي يد أشكرها. وثالثها: القدرة، قال تعالى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بَيْدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] . وذكر باقي ما قيل في اليد من المعاني المتقدمة في النصِّ الرَّابِع للَرَازِي، وقال:

إذا ثبت هذا فنقول: إنَّ اليد في حقَّ الله تعالى يمتنع أن تكون بمعنى الجارحة، وأمَّا سائر المعاني كلّها فهي حاصلة، وهنا قول آخر: وهو أنَّ أبا الحسن الأشعري رحمه الله تعالى زعم أنَّ اليد صفة قائمة بذات الله تعالى، وهي صفة سوى القدرة، من شأنها التَّكوين على سبيل الاصطفاء، قال:

والذي يدلُّ عليه أنَّه تعالى جعل وقوع خلق آدم بيده علّة لكرامة آدم واصطفائه، فلو كانت اليد عبارة عن القدرة لامتنع أن يكون عليه السّلام مصطفى، لأنّ ذلك حاصل في جميع المخلوقات، فلا بدّ من صفة أخرى وراء القدرة يقع بها الخلق والتّكوين على سبيل الاصطفاء أهـ.

﴿النّصّ الثّاني عشر﴾

قال العلامة النّيسابوري في الجزء الرّابع والعشرين من تفسيره صفحة (١٨) ثنائي عشرة في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] ما نصّه:
لا شكّ أنّ لفظ القبضة واليمين مُشعر بهذه الجوارح إلّا أنّ الدلائل العقليّة قامت على امتناع الأعضاء والجوارح لله تعالى، فوجب المصير إلى التّأويل صوناً للنّصّ عن التّعطيل، ولا تأويل إلّا أن يقال: المراد كونها تحت تدبيره وتسخيره، كما يقال: فلان في قبضة فلان، وقال تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦] أهـ.

فقد نصّ على أنّ الله مُخالف للحوادث، وحمل الآية على معنى يليق بجلاله تعالى، وعليه الإجماع، فمن اعتقد أنّ الله تعالى أعضاء أو جوارح فهو ضالٌّ مارق من الدّين.

﴿النّصّ الثّالث عشر﴾

قال العارف الصّاوي في الجزء الأوّل صفحة (٢٣٦) ست وثلاثين ومائتين في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ما نصّه: في إطلاق اليد على الله طريقتان:

طريقة السّلف: أنّ اليد صفة من صفاته أزليّة كالسمع والبصر، ينشأ عنها الخير لا الشرّ، فهي أخصّ من القدرة، لأنّ القدرة ينشأ عنها جميع الممكنات إيجاباً وإعداماً خيراً أو شراً ولا يعلمها إلّا هو، ويشهد لما قلنا قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، أي: اصطفيته، ولم يقل: بقدرتي. وطريقة الخلف: أنّ اليد تُطلق بمعنى الجارحة، وهي مستحيلة على الله تعالى، وتُطلق على القدرة والنّعمة والملك، ويصحّ إرادة كلّ منها في حقّ الله تعالى. إن قلت على تفسيرها بالقدرة أو النّعمة فلم ثنيت ثانياً بعد إفرادها أولاً؟ أجيب: بأنّ الثّنية لإفادة كثرة الكرم والعطاء أهـ. فقد نصّ على أنّ السّلف والخلف متّفقون على أنّ الله تعالى مخالف للحوادث، فمن

وصفه عزَّ وجلَّ بشيء من صفات الحوادث كفر ، وبطل كلُّ عمله وبانت منه زوجه

﴿النَّصُّ الرَّابِعُ عَشَرَ﴾

قال الخطيب في الجزء الرَّابِع، صفحة إحدى وأربعين في تفسير قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ

أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]: ما نصّه:

قال السدّي: كانوا يأخذون بيد رسول الله ﷺ ويباعونه ويد الله تعالى فوق أيديهم في المبايعة، وذلك أنَّ المتبايعين إذا مدَّ أحدهما يده إلى الآخر في البيع وبينهما ثالث يضع يده على أيديهما ويحفظ أيديهما إلى أن يتم العقد، ولا يترك أحدهما يترك يد الآخر لكي يلزم العقد، ولا يتفاسخان، فصار وضع اليد فوق الأيدي سبباً لحفظ البيعة، فقال تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] يحفظهم على البيعة كما يحفظ المتوسط أيدي المتبايعين. قال البقاعي (٤٣٣): فلعنة الله على من حمله على الظاهر من أهل العناد ببدعة الاتحاد، وعلى من تبعهم على ذلك من الذين شاقوا الله ورسوله والأئمة الأعلام، ورضوا لأنفسهم بأن يكونوا أتباع فرعون اللعين، وناهيك به من ضلال ميين "أهـ ملخصاً.

وقد مرَّ أنَّ التَّأويل في الآيات المتشابهات مذهب الخلف، ومذهب السلف الشُّكوت عن التَّأويل وإمرار الصِّفات على ما جاءت، وتفسيرها قراءتها والإيمان بها من غير تشبيه ولا تكييف ولا تعطيل أهـ. فقد بيّن مذهب السلف والخلف في الآية، وأنَّ المجسِّمة الذين شبَّهوا الله تعالى بخلقه مطرودون عن رحمة الله تعالى، نعوذ بالله من سوء العقيدة وعمى البصيرة.

﴿النَّصُّ الْخَامِسُ عَشَرَ﴾

قال الإمام الكبير أبو عبد الله الأبي في شرحه: "كمال الإكمال على صحيح مسلم"، في باب:

أحاديث رؤية الله تعالى في الآخرة" صفحة (٣٥٠) خمسين وثلاثمائة، في الكلام على حديث سؤال موسى ﷺ، وفيه قال: " رَبِّ، فَأَعْلَاهُمْ مَنَزَلَةٌ؟ قَالَ: أُولَئِكَ الَّذِينَ أَرَدْتُ عَرَسْتُ كَرَامَتَهُمْ

(٤٣٣) هو إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّباط، الخرباوي، البقاعي، الشافعي، نزيل القاهرة ثم دمشق، عالم،

أديب، مفسِّر، محدث، مؤرِّخ، له العديد من المصنَّفات، مات سنة (٨٨٥هـ). انظر معجم المؤلفين (١/ ٧١).

بِيَدِي" (٤٣٤) ما نصّه: "قال القاضي عياض: اليد بمعنى الجارحة، إطلاقها محال على الله عز وجل، ثم اختلف فقيل: اليد واليدان في الآية صفة علمناها بالسمع، ونكل تفسيرها إلى الله عز وجل. وقيل: تُحمل على مدلولها لغة، وهي لغة: النعمة والقدرة والملك، واستبعد بعضهم حملها على القدرة، لأن كل شيء بقدرته، إلا أن يقال: المراد التأكيد والبيان، أو يكون وجه التخصيص: التنبيه على أنها ليست كجَنَاتِ الدُّنْيَا المخلوقة عن وسائط من غرس وغيره، وإنما أنشأها بقول "كن" (٤٣٥)، وأضافها إلى نفسه تشريفاً، واستبعد بعضهم حملها أيضاً على النعمة إلا أن تكون الباء بمعنى اللام أي: "لنعمتي" أهـ.

﴿النَّصُّ السَّادِسُ عَشَرَ﴾

وقال رحمه الله تعالى في الجزء السَّابع صفحة (١٩٠) تسعين ومائة في الكلام على حديث عبد الله بن مسعود: أَنَّ يَهُودِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَى إِبْصَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِبْصَعٍ، وَالْجِبَالَ عَلَى إِبْصَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِبْصَعٍ، وَالْخَلَائِقَ عَلَى إِبْصَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ. «فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١]، قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: وَزَادَ فِيهِ فَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَمِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا لَهُ". (٤٣٦) ما نصّه: والحديث من أحاديث الصفات فيُصرف الكلام عن ظاهره المُحال المُوهم الجارحة، ويكون فيه المذهبان المتقدمان: إمَّا الإمساك عن التَّأويل والإيمان به على ما يليق، ويصرف علمه إلى الله تعالى، أو يتأوَّل بأنَّ الاصبع كناية عن كمال الاقتدار في خلقها على عظمها بلا تعب، والنَّاس يذكرون الأصابع في مثل هذه للمبالغة والاحتقار فيقول أحدهم: بأصبعي أقتل فلاناً، أي: لا كلفة

(٤٣٤) أخرجه أبو مسلم (١/١٧٦ برقم ١٨٩).

(٤٣٥) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

(٤٣٦) والحديث أخرجه البخاري (٩/١٢٣ برقم ٧٤١٤)، مسلم (٤/٢١٤٨ برقم ٢٧٨٦).

عليّ في قتله. وقيل: يحتمل أن تكون الأصبع إسمًا لبعض مخلوقاته، وقيل: يحتمل أن يريد أصبعاً لبعض مخلوقاته، والقدرة صالحة للجميع، ثم قال: قوله: يأخذهنَّ بيده اليمين" الخ. قال القاضي عياض: تقدّم أنّه يجب صرف اللفظ عن ظاهره المُحال التي هي الجارحة، وأنَّ الأصوليين بعد صرفها عنه اختلفوا: فمنهم من حمل اليد على صفة لا نعلمها، فيجب الإيمان بها ونصرف علم حقيقتها إلى الله تعالى (٤٣٧)، ومنهم من أوله بالقدرة، فالمعنى: أن الله سبحانه وتعالى يطوي السَّمَاوَات بِقدرته، وكُنِيَ عن ذلك باليد لأنّها بها نفع، فخاطب الخلق بما تفهم، وأخرج المعقول إلى المحسوس ليتمكّن المعنى في النفس، ثمّ أكّد في إيهام الجارحة بذكر اليمين والشّمال حتى يُورد المثال على كماله. ثمّ لما كانت اليمين في العرف يتناول بها ما يجب وبالشّمال ما دونه، ويحاول باليمين ما يصعب وبالشّمال ما يخف، أضاف خلق السَّمَاوَات إلى اليمين، لأنّه لا يبعد أن يكون في السَّمَاوَات ما هو أفضل ممّا في الأرض، لا سيّما على القول بتفضيل الملائكة عليهم السّلام". أهـ كلام الأبي.

فتراه رحمه الله تعالى أتى بالأدلة الواضحة النّاطقة بأنّ الله عزّ وجلّ يستحيل عليه ما هو من صفات الحوادث كالتّحوّل والانتقال والحلول في مكان، وأنّ ما ورد من الآيات والأحاديث ممّا يُوهّم ذلك مصروفٌ عن ظاهره بإجماع المسلمين.

﴿النَّصُّ السَّابِعُ عَشَرَ﴾

قال الإمام النووي في الجزء العاشر من شرح مسلم في باب "صِفَةِ الْقِيَامَةِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ" صفحة (٢٤٦) ست وأربعين ومائتين (٤٣٨) في الكلام على حديث: إِمْسَاكُ السَّمَاوَاتِ عَلَى أَصْبُعٍ وَالْأَرْضَيْنِ عَلَى أَصْبُعٍ، ما نصّه: هَذَا مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، وَقَدْ سَبَقَ فِيهَا الْمَذْهَبَانِ: التَّأْوِيلُ وَالْإِمْسَاكُ عَنْهُ مَعَ الْإِيمَانِ بِهَا مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْهَا غَيْرُ مُرَادٍ، فَعَلَى قَوْلِ الْمُتَأَوِّلِينَ يَتَأَوَّلُونَ الْأَصَابِعَ هُنَا عَلَى الْإِقْتِدَارِ، أَيِ: خَلَقَهَا مَعَ عَظَمَتِهَا بِلَا تَعَبٍ وَلَا مَلَلٍ، وَالنَّاسُ يَذْكُرُونَ الْإِصْبَعَ فِي

(٤٣٧) وهذا هو التّفويض، وهو اللائق بالعوام.

(٤٣٨) انظر: صحيح مسلم بشرح النووي (١٧/١٢٩-١٣٠).

مِثْلَ هَذَا لِلْمُبَالَغَةِ وَالِاحْتِقَارِ ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ : بِأَصْبَغِي أَقْتُلُ زَيْدًا ، أَيْ : لَا كُفْلَةَ عَلَيَّ فِي قَتْلِهِ وَقِيلَ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ أَصَابِعَ بَعْضِ مَخْلُوقَاتِهِ وَهَذَا غَيْرُ مُتَمَنِّعٍ وَالْمَقْصُودُ أَنَّ يَدَ الْجَارِحَةِ مُسْتَحِيلَةٌ .

ثم قال في صفحة (٢٤٩) تسع وأربعين ومائتين (٤٣٩) في قوله ﷺ : "يَأْخُذُ الْجَبَّارُ عِزًّا وَجَلَّ سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِيهِ بِيَدَيْهِ ، مَا نَصَّهُ : وَأَمَّا إِطْلَاقُ الْيَدَيْنِ لِلَّهِ تَعَالَى فَمَتَأَوَّلٌ عَلَى الْقُدْرَةِ ، وَكُنِيَ عَنْ ذَلِكَ بِالْيَدَيْنِ ، لِأَنَّ أَفْعَالَنَا تَقَعُ بِالْيَدَيْنِ فَخُوطْبُنَا بِمَا نَفْهَمُهُ لِيَكُونَ أَوْضَحُ وَأَوْكَدُ فِي النُّفُوسِ ، وَلَا تُمَثِّلُ لَصِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى السَّمْعِيَّةِ الْمَسْمُومَةِ بِالْيَدِ الَّتِي لَيْسَتْ بِجَارِحَةٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِمُرَادِ نَبِيِّهِ ﷺ فِي مَا وَرَدَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ مُشْكِلٍ ، وَنَحْنُ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَلَا نَشَبَّهُ شَيْئًا بِهِ وَلَا نَشَبَّهُ بِشَيْءٍ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، وَمَا قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثَبَتَ عَنْهُ فَهُوَ حَقٌّ وَصَدَقَ ، فَمَا أَدْرَكْنَا عِلْمَهُ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمَا خَفِيَ عَلَيْنَا أَمْنًا بِهِ وَوَكَلْنَا عِلْمَهُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَحَمَلْنَا لَفْظَهُ عَلَى مَا احْتَمَلَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ الَّذِي خُوطِبْنَا بِهِ ، وَلَمْ نَقْطَعْ بِأَحَدٍ مَعْنِيهِ بَعْدَ تَنْزِيهِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ ظَاهِرِهِ الَّذِي لَا يَلِيْقُ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ " أَهـ . مُلَخَّصًا .

فَقَدْ نَصَّ هَذَا الْإِمَامُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّصِفَ بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ مِنَ الْجَهَةِ وَالْحُلُولِ فِي مَكَانٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَبَيَّنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ فِي الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الْمُتَشَابِهَةِ ، فَجَزَاهُ اللَّهُ تَعَالَى الْجِزَاءَ الْأَوْفَى ، فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ تَعَالَى يَحِلُّ فِي مَكَانٍ ، أَوْ يَمُرُّ عَلَيْهِ زَمَانٌ ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ فَهُوَ مِنَ الْكَافِرِينَ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا ، وَنَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يَثْبِتَنَا عَلَى الْعَقَائِدِ الْحَقَّةِ الَّتِي تَرْضَاهُ عَزَّ وَجَلَّ .

﴿ النِّصُّ الثَّامِنُ عَشَرَ ﴾

قال العلامة ابن حجر في الجزء الثالث عشر - من الفتح صفحة (٣٥٢) اثنتين وخمسين وثلاثمائة (٤٤٠) في شرح حديث أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلٍ تَمَرَّةٍ مِنْ

(٤٣٩) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٧/١٣٢-١٣٣) .

(٤٤٠) انظر كلام الخطابي في الفتح (١٣/٤١٧) ، طبعة دار الفكر .

كَسَبٍ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرِيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرِي أَحَدُكُمْ فَلَوَّهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ» (٤٤١)، ما نصّه: قال الخطّابي: ذكر اليمين في هذا الحديث معناه: حسن القبول، فإنّ العادة قد جرت من ذوي الأدب بأن تُصان اليمين عن مسّ الأشياء الدنيئة، وإنّما تباشر بها الأشياء التي لها قدر ومزية، وليس فيما يُضاف إلى الله تعالى من صفة اليدين شمال، لأنّ الشّمال محلّ النّقص في الضّعف، وقد روي: " وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ " (٤٤٢)، وليست اليد عندنا الجارحة، إنّما هي صفة جاء بها التّوقيف، فنحن نُطلقها على ما جاءت ولا نُكيّفها، وهذا مذهب أهل السّنة والجماعة " أهـ.

فقد نصّ على أنّ الله تعالى مخالف للحوادث، فمن اعتقد له جارحة فقد شبّهه بخلقه، وخرج عن سبيل المؤمنين.

﴿النّصّ التاسع عشر﴾

قال ابن أبي جمرة في كتابه: "بهجة النفوس" صفحة (٣٩) تسع وثلاثين ردّاً على المجسّمة: وأمّا ما زعموا من الأصابع وتعلّقوا في ذلك بما روي في الحديث: "أنّ السّماء يوم القيامة تكون على اصبع واحد، والأرض على اصبع واحد" (٤٤٣)، الحديث، فليس لهم فيه حجّة، لأنّه محتمل لأوجه عديدة، لأنّ العظمة مستعار لها اليد، كما قال: بيد عظمته وبيد قدرته، فكنتي هنا عن بعض أجزاء العظمة والقدرة بالأصبع لأنّه أضعف ما في اليد، فصرّح هنا بأنّ بعض أجزاء العظمة والقدرة هي الفاعلة لما ذكر، وإن كانت العظمة والقدرة لا تتجزّأ، لكن هذا تمثيل لمن له عقل، لأنّ المتحيّز لا يعرف إلّا متحيّزاً، فضرب له مثل بما يتوصّل الفهم إليه ليقف على عظم القدرة، ولا يلزم أن يكون المثال كالمثّل من كلّ جهة، فبطل ما ذهبوا إليه لما ذكرنا، ثمّ يردّ عليهم قوله عليه الصّلاة

(٤٤١) أخرجه البخاري (١٠٨/٢) برقم (١٤١٠).

(٤٤٢) تقدّم تحريجه.

(٤٤٣) تقدّم تحريجه.

والسَّلام: " إِنْ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنَ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ " (٤٤٤)، ومعناه عند أهل السُّنَّة: بين أمرين من أمور الرَّحمن، فإن هم تأوَّلوه كما تأوَّلَه أهل السُّنَّة لزمهم التَّأويل في الآخر، وإن حملوه على ظاهره لزمهم أن يقولوا بأنَّ أصابع الرَّحمن عدد الخلق مرَّتين، لأنَّ ما من عبد إلا هو بين اصبعين، وأنَّ الذَّات الجلييلة تخلط ذوات العبيد بأجمعهم، ومعتقد هذا لا شكَّ في حمقه ولا يتكلَّم معه، فانظر إلى هذا الغباء الكليَّ الذي مرقوا به من الدِّين، كيف منعوا به فائدة ما احتوى عليه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ أَنْتُمْ لَكُمْ تَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِي مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لِيَوْمٍ * ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ * فَفَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَرَبَّنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [فصلت: ٩-١٢]. وقد أخبر النَّبيُّ ﷺ أنَّ في هذه الأرض الواحدة ألف عالمٍ، فإذا كان هذا في الأرض الواحدة، فكم في الأرضين الآخر وفي السَّموات السَّبع وما بينهما؟ وقال عزَّ وجلَّ في خلق هذا كله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] (٤٤٥)، أي: من تعب.

(٤٤٤) أخرجه مسلم (٤/٢٠٤٥ برقم ٢٦٥٤).

(٤٤٥) ومما تجدر الإشارة إليه في هذه الباب أن بعض الكتب التي سُمِّيت بكتب السُّنَّة، مثل: كتاب السُّنَّة المنسوب لـ عبد الله بن أحمد، السُّنَّة للخلال، السُّنَّة لابن أبي عاصم... اشتملت على طامات... من ذلك ما أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السُّنَّة (ص ٢٦٠ برقم ٥٦٨) بسنده عن أبي مسعود مرفوعاً: "لَمَّا فَضَّى اللَّهُ خَلْقَهُ، اسْتَلْقَى، ثُمَّ وَضَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى". وقد أجاد الشَّيخ الألباني - رحمه الله - حيث قال في تحريجه لكتاب السُّنَّة: "إسناده ضعيف، والمتن منكر، كأنه من وضع اليهود. آفته سعيد بن الحارث، ويقال: الحارث بن سعيد وهو الأصح، وهو مجهول الحال. وشيخه عبد الله بن منين وإن وثَّقه بن سفيان، فقد قال الذهبي: "ما روى عنه سوى الحارث بن سعيد" يشير إلى أنَّه مجهول الحال".

لكن الغريب هنا أن نجد الشَّيخ الألباني - غفر الله له - في مختصر العلو (ص ٩٨ برقم ٣٨) يصحِّح الحديث ويقول: وذكر ابن القيم في الجيوش الإسلامية (ص ٣٤) أنَّ إسناده صحيح على شرط البخاري، فيا للعجب!!

وفائدة مدلول هذا والإخبار به إنّها هو أن يعلم أنّ هذا الخلق كلّه بعظمه وكثرة ما فيه من المخلوقات في هذا القدر من الزّمان لا يكون بجارحة ولا آلة. هذا من طريق النّقل.

وأما من طريق العقل والنّظر فهو أنّ العمل إذا كان بجارحة لا يكون إلّا بعضه يتلو بعضاً، ولو كان كذلك لاستحال أن يكون ذلك الخلق العظيم في هذا الزّمان القليل وهو ستّة أيّام. ووجه آخر مشاهد وهو أنّ الجارحة التي تعمل الكثيف لا تستطيع عمل الرّفيف. وكذلك الآلة التي يعمل بها الرّفيف لا يعمل بها الكثيف، وقد شاهدنا في المخلوقات مثل البعوضة والفيل وغيرهما من اللطيف والكثيف مع كثرتها، فإيجادها مع كثرتها واختلاف أنواعها في هذا الزّمان القصير أدلّ دليل على أنّ خالقها اخترعها بقدرته بدون جارحة ولا آلة. أهد. ملخصاً.

﴿النّص العِشْرُونَ﴾

قال الإمام الرّازي في كتابه: أساس التّقديس صفحة (١٥٣) ثلاث وخمسين ومائة (٤٤٦) بعد ذكر بعض الآيات والأحاديث التي فيها ذكر اليد ما ملخصه: "اعلم أنّ لفظ اليد حقيقة في الجارحة المخصوصة إلّا أنّه يستعمل مجازاً في معانٍ أخرى، منها:

أنّه يستعمل في القدرة، يقال: يدُ السّلطان فوق يد الرّعيّة، أي: قدرته غالبية على قدرتهم، والسّبب في حسن هذا المجاز أنّ كمال حال هذا العضو إنّما يظهر بصفة القدرة، فلمّا كان المقصود من اليد حصول القدرة، أطلق اسم اليد على القدرة.

ومنها: أن يُراد به النّعمة، وإنّما حسن هذا المجاز، لأنّ إعطاء النّعمة إنّما يكون باليد. فإطلاق اسم اليد على النّعمة، إطلاق لا سم السّبب على المسبّب.

ومنها: أنّه قد يُزاد للتأكيد، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدَّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾ [المائدة: ١٢]، وقوله: ﴿بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الفرقان: ٤٨]، فإنّ النّجوى والرّحمة ليس لهما هذان العضوان. وعليه فقوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] معناه: أنّ قدرته غالبية على قدرة الخلق. وأمّا قوله حكاية عن

(٤٤٦) انظر: أساس التّقديس (ص ١٤١-١٤٢)، طبعة دار الجيل، بيروت.

اليهود: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] ، فاليد فيه بمعنى النعمة ، لأن اليهود إمّا أن يكونوا مقرّين بإثبات الخالق ، فيمتنع أن يكون مغلولاً مقهوراً ، أو يكونوا منكّرين له ، فلا يكون للقول بكونه مغلولاً فائدة .

ولا يخفى أن اليهود يعتقدون وجود الخالق ، فثبت أن المراد أنّهم كانوا يعتقدون أن نعم الله محبوسة عن الخلق ، وكذا قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ، المراد منه النعمة ، لأنّه ورد في معرض الردّ على قول اليهود: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤] ، وقد تبين أن المراد منه احتباس نعم الله تعالى عنهم ، فوجب أن يكون المراد من الجواب كثرة نعم الله وشمولها للخلق .

وأما قوله: ﴿مَّا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ﴾ [ص: ٧٥] ، فالمراد باليد فيه القدرة ، خلافاً لمن زعم أن اليدين فيهما صفتان قائمتان بذات الله تعالى ، يحصل بهما الخلق على وجه التّكريم والاصطفاء ، كما في حقّ آدم عليه السّلام بدليل التّشنية ، وقدرة الله واحدة .

ورُدّ بأنّ قدرة الله تعالى صفة قديمة واجبة التّعلّق بكلّ ممكن ، ولا شكّ أن وجود آدم من الممكنات ، فيكون من متعلّقات القدرة ، فلو فرضنا جهة أخرى مستقلة بإيجاد هذا الممكن لزم اجتماع مؤثّرين على أثر واحد ، وهو محال ، والتّشنية ليس المراد منها العدد بل المبالغة .

وأما حديث: "خلق آدم بيده ، وكتب التّوراة بيده" (٤٤٧) ، فالمراد باليد فيه القدرة ، وتخصيص آدم والتّوراة بالذكر لمزيد الكرامة والعناية .

(٤٤٧) ذكره الغزالي في الإحياء . وقد علّق عليه الزّبيدي في الإتحاف (١٠ / ٥٥٠) ، فقال : رواه عبد الرزّاق وابن جرير عن قتادة ، قال : قال كعب : لم يخلق الله بيده إلّا ثلاثة : خلق آدم بيده ، وكتب التّوراة بيده ، وغرس جنة عدن بيده ، ثمّ قال لها : تكلمي ، فقالت : قد أفلح المؤمنون ، لما علمت فيها من الكرامة . وقد روي مرفوعاً من حديث أنس : خلق الله جنة عدن ، وغرس أشجارها بيده ، وقال لها تكلمي ، فقالت : قد أفلح المؤمنون . رواه ابن عدي والحاكم والبيهقي في الأسماء والصفّات ، ورواه الطبراني في السّنة ، وابن مردويه من حديث ابن عبّاس مثله وانظر الأسماء والصفّات للبيهقي (ص ٤٠٣) ، مستدرک الحاكم (٢ / ٤٢٦) برقم ٣٤٨٠ ، وقال : هذا صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبي في التّليخيص : بل ضعيف ، وهو كما قال .

أقول: الصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا أَثَرٌ عَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ وَلَمْ يَثْبُتْ.

وَأَمَّا حَدِيثُ: "إِنَّ اللَّهَ يَفْتَحُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ فِي ثُلُثِ اللَّيْلِ الْبَاقِي فَيَسْطُرُ يَدَهُ" (٤٤٨)، فَالْمُرَادُ مِنْهُ إِفَاضَةُ النِّعْمَةِ وَإِيصَالُ الرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ إِلَى الْمُحْتَاجِينَ، وَأَطَالَ فِي هَذَا فَاَنْظُرْهُ إِنْ شِئْتَ.

﴿النَّصُّ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ﴾

قال العلامة ابن جماعة في كتابه: "إيضاح الدليل (٤٤٩) في الكلام على آيات اليد ما ملخصه: "اعلم أنَّ اليد لغة حقيقة في الجارحة المعروفة، وتُستعمل مجازاً في معانٍ متعدّدة، وإذا ثبت بالدليل العقلي تنزيه الله تعالى عن الجوارح لما فيه من التجزؤ المؤدّي إلى التّركيب، وجب حمل اللفظ على ما يليق بجلال الله تعالى من المعاني المستعملة بين أهل اللسان، وهي النعمة والقدرة والإحسان.

وعليه فقوله: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] له ثلاثة أوجه، منها:

أنَّ المراد مزيد العناية بنعمه على آدم في خلقه وإيجاده وتكريمه. ولا شكَّ أنَّ الاعتناء بخلق آدم حاصل بإيجاده وجعله خليفة، وتعليمه الأسماء، وإسكانه الجنّة، وأمر الملائكة بالسُّجود له، فلذا خصّه بما يدلُّ على مزيد الاعتناء.

ومنها أنَّ المراد يَدَيَّ: القدرة، لأنَّ غالب قدرة الإنسان في تصرُّفه بيده، وثبّتت اليد مبالغة في عظم القدرة. وأمّا قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، فقد قال الحسن وغيره: أي: منته وإحسانه. وأمّا قوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، فلا يشكُّ عاقل أنَّ المراد به النعمة وكثرتها، لأنّه ورد ردّاً على اليهود في قولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، ولا شكَّ أنَّهم لم يقصدوا الغل المعروف، وإنّما قصدوا إمساك نعمه عنهم بحبس المطر ونحوه، فردّ عليهم بقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، أي: بالخير وإفاضة النعم على من شاء، ولذا قال تعالى: ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾

(٤٤٨) لم أجده بهذا اللفظ، وأمّا أحاديث النُّزول فستعرض لها لاحقاً.

(٤٤٩) انظر: إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص ١٢٤-١٢٥)، طبعة دار السّلام، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠ م.

[المائدة: ٦٤] فَيَبِّينُ الْمُرَادَ بِهِ. وَأَمَّا إِرَادَةُ بَسْطِهِ الْجَوَارِحَ الْمَعْرُوفَةَ حَقِيقَةً فَلَا يَتَوَهَّمُهُ عَاقِلٌ فَضْلاً عَنْ اعْتِقَادِهِ.

فإن قيل: إن كان المراد: ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] القدرة لم يكن لآدم مزية، لأنَّ الخلق كُلَّهُم بقدرته.

قلنا: ليس المراد مزيته بالخلق، بل بالإكرام بالأنواع التي ذكرناها، وكذلك قوله تعالى: ﴿بِمَا عَمِلْتُمْ أَفِيدْنَا أَنْعَاماً﴾ [يس: ٧١] فليس لها مزية على غيرها باعتبار الخلق وحده، بل باعتبار ما جعل في خلقها من المنافع المدومة في غيرها. فإن قيل: القدرة شيء واحد لا يثنى ولا يجمع، وقد ثنيت اليد وجمعت. قلنا: هذا غير ممنوع، فقد نطقت العرب بذلك، قالوا: مالك بذلك يدان، وفي الحديث عن يأجوج ومأجوج: "لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقَتَالِهِمْ" (٤٥٠) فثنوا عن قصد المبالغة، ومنه: ﴿بَيْنَ يَدَيَّ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةٌ﴾ [المجادلة: ٥٨] و﴿بَيْنَ يَدَيَّ رَحْمَتِي﴾ [الأعراف: ٥٧] أهـ.

والحاصل أنَّ النُّصُوصَ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ، وَهِيَ كَمَا تَرَى مُتَّفَقَةٌ عَلَى أَنَّ الْيَدَ تَأْتِي لِمَعَانٍ مُجَازِيَّةٍ يُرَادُ مِنْهَا فِي الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ مَا يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى حَسَبِهَا يُقْتَضِيهِ السِّيَاقُ، وَأَنَّ السَّلَفَ وَالْخَلْفَ مُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنِ الْجَارِحَةِ. وَمِنْهُ تَعَلَّمَ بَطْلَانُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَيِّمِ وَأَضْرَابُهُ حَيْثُ يَقُولُ (٤٥١): "مَا الَّذِي يَضُرُّكُمْ مِنْ إِثْبَاتِ الْيَدِ حَقِيقَةً وَلَيْسَ مَعَكُمْ مَا يَنْفِي ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الْأَدَلَّةِ أَهـ. فَإِنَّ الْأَدَلَّةَ النَّقْلِيَّةَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وَالْعَقْلِيَّةَ قَاضِيَةً بِأَنَّ الْيَدَ فِي حَقِّهِ تَعَالَى لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْهَا الْجَارِحَةُ، وَإِلَّا لَزِمَ مِمَّا ثَلَّثَهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ، وَهُوَ مُحَالٌ. وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ رَدّاً عَلَيْهِمْ فِي كِتَابِهِ: "دَفْعُ شُبْهِ التَّشْبِيهِ" صَفْحَةُ (١١) إِحْدَى عَشْرَةَ (٤٥٢) فِي الْكَلَامِ عَلَى

(٤٥٠) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤/ ٢٢٥٠ بِرَقْم ٢٩٣٧)، قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٨/ ٦٨): "فَقَوْلُهُ: "لَا يَدَانِ" بِكَسْرِ النُّونِ تَثْبِيهُ يَدٍ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: مَعْنَاهُ لَا قُدْرَةَ وَلَا طَاقَةَ، يَقَالُ: مَا لِي بِهَذَا الْأَمْرِ يَدٌ، وَمَا لِي بِهِ يَدَانِ، لِأَنَّ الْمُبَاشَرَةَ وَالْدَّفْعَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْيَدِ، وَكَأَنَّ يَدَيْهِ مَعْدُومَتَانِ لِعَجْزِهِ عَنْ دَفْعِهِ".

(٤٥١) انظر كلام ابن القيم في: "مختصر الصواعق المرسلة" (ص ٣٧٠ فما بعدها).

(٤٥٢) انظر: دفع شبه التشبيه (ص ١١٤ فما بعدها)، طبع دار الإمام النووي، عمان.

آية ﴿لَا خَلْقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]: اليد في اللغة بمعنى النعمة والإحسان، ومعنى قول اليهود لعنهم الله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، أي: محبوسة عن الثقة، واليد القوة: يقولون: له بهذا الأمر يد، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، أي: نعمته وقدرته، وقوله: ﴿لَا خَلْقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، أي بقدرتي، وقال الحسن: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، أي: منته وإحسانه، هذا كلام المحققين. وقال أبو يعلى (يعني محمد بن الحسن الحنبلي): اليدان: صفتان ذاتيتان تُسميان باليدين. وهذا تصرف برأي لا دليل عليه، وقال: لو لم يكن لآدم عليه الصلاة والسلام مزية على سائر الحيوانات بخلقه باليد التي هي صفة، لما عظمه بذكرها وأجله، فقال: ﴿يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ولو كانت القدرة لما كانت له مزية، ولو كانت القدرة لم تكن "أهد. قلنا: بلى قالت العرب: ليس لي بهذا الأمر يدان، أي: ليس لي به قدرة، قال عروة ابن حزام:

فقالا شفاك الله والله ما لنا بما ضمنت منك الضلوع يدان . كلام ابن الجوزي أهد.

قال أبو محمد التميمي: لقد شان أبو يعلى الحنابلة شيئا لا يغسله ماء البحار، وذكره ابن الأثير (٤٥٣) وأبو الفداء (٤٥٤) (٤٥٥).

(٤٥٣) هو علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الجزري الشيباني، الإمام، المحدث، الأديب، النسابة، المؤرخ، له العديد من المصنفات مات سنة (٦٣٠هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/٣٥٣) فيها بعدها. (٤٥٤) هو ابن كثير.

(٤٥٥) ذكر الإمام ابن الأثير في الكامل (٧/٧٨٦) في حوادث سنة (٤٢٩هـ) إنكار العلماء على القاضي أبي يعلى، فقال: "وَفِيهَا أَنْكَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَبِي يَعْلَى بْنِ الْفَرَاءِ الْحَنْبَلِيِّ مَا ضَمَّنَهُ كِتَابَهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، الْمُشْعِرَةِ بِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ التَّجَسُّمَ، وَحَصَّرَ أَبُو الْحَسَنِ الْقَزْوِينِيُّ الرَّاهِدُ بِجَامِعِ الْمُتَّصُورِ، وَتَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلوًّا كَبِيرًا". وقال في (٨/٢٠٨-٢٠٩) حوادث سنة (٤٥٨): "وَفِي شَهْرِ رَمَضَانَ مِنْهَا تُوفِّيَ أَبُو يَعْلَى مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَرَاءِ الْحَنْبَلِيِّ، وَمَوْلِدُهُ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَثَلَاثِينَ، وَعَنْهُ انْتَشَرَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَ إِلَيْهِ قَضَاءُ الْحَرِيمِ بِعُغْدَاذِ بَدَارِ الْخِلَافَةِ، وَهُوَ مُصَنَّفُ كِتَابِ "الصِّفَاتِ" أَتَى فِيهِ بِكُلِّ عَجِيَّةٍ، وَتَرْتِيبُ آبَائِهِ يَدُلُّ عَلَى التَّحْسِيمِ الْمُحْضِيِّ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ، وَكَانَ ابْنُ تَمِيمٍ الْحَنْبَلِيُّ يَقُولُ: لَقَدْ خَرَى أَبُو يَعْلَى الْفَرَاءُ عَلَى الْحَنْبَالَةِ خَرِيَةً لَا يَغْسِلُهَا

وقد تقدّم أنّ العرب يُريدون باليد القدرة ويشنونها لقصد المبالغة، وأنّ المزيّة التي خصّ بها آدم في الآية ليست من حيث الخلق، بل من حيث إكرامه بجعله خليفة، وتعليمه الأسماء، وإسكانه الجنّة، وأمر الملائكة بالسُّجود له. فلذا خصّه بها يدلُّ على مزيد الاعتناء به، وكذا قوله تعالى: ﴿خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا﴾ [يس: ٧١] لا يدلُّ على تمييز الأنعام على غيرها من حيث الخلق، بل من حيث ما جعل فيها من المنافع التي ليست في غيرها، والله الهادي إلى سواء السبيل.

الماء". وقال الإمام ابن العربي في العواصم من القواصم (ص ٢٠٩-٢١١): "وأخبرني من أثق به من مشيختي أن أبا يعلى محمد بن الحسين الفراء رئيس الحنابلة ببغداد، كان إذا ذكر الله تعالى، وما ورد من هذه الظواهر في صفاته، يقول: ألزمني ما شئتُم فإني التزمه إلّا اللحية والعورة، وانتهى بهم القول إلى أن يقولوا: إذا أراد أحد أن يعلم الله: فلينظر إلى نفسه فإنّه الله بنفسه، إلّا أن الله منزّه عن الآفات، قديم لا أوّل له، دائم لا يفنى، لقول النبي ﷺ: "إنّ الله خلق آدم على صورته" ... وكان رأس هذه الطائفة بالشّام أبو الفرج الحنبلي بدمشق (عبد الواحد بن محمد بن علي) وابن الرميل (مكي بن عبد السلام) المحدث بيت المقدس، والقطراوي بنواحي نابلس، والفاخوري بديار مصر، ولحقّت منهم ببغداد أبا الحسين بن أبي يعلى الفراء، وكلّ منهم ذو أتباع من العوام، جمّاً غفيراً، عصبه عصيّة عن الحقّ، وعصيّة على الخلق. ولو كانت لهم أفهام، ورزقوا معرفة بدين الإسلام، لكان لهم من أنفسهم وازع، لظهور التّهافت على مقالاتهم، عصمني الله بالنّظر بتوفيقه منها إلّا الباطنيّة والمشبهة، فإنّها زعنفة، تحقّقت أنّه ليس وراءها معرفة، فقدفت نفسي كلامها من أوّل مرّة..."

الْوَجْهُ

قد ورد إثبات الوجه (٤٥٦) لله تعالى في كثير من الآيات (٤٥٧) والأحاديث (٤٥٨)، قال تعالى:

﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧] ، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا

(٤٥٦) للوجه معان عديدة في لغة العرب : قال الإمام ابن منظور في لسان العرب (١٣/٥٥٥-٥٥٦ باختصار) : "الْوَجْهُ: مَعْرُوفٌ، وَالْجَمْعُ الْوُجُوهُ ... وَوَجْهُ كُلِّ شَيْءٍ: مُسْتَقْبَلُهُ، وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] ... وَالْوَجْهُ: الْمُحَيَّا. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾ [الروم: ٣٠]؛ أَي اتَّبِعِ الدِّينَ الْقَيِّمَ، وَأَرَادَ فَأَقِمْوْا وَجُوهَكُمْ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ بَعْدَهُ: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ﴾ [الروم: ٣١]؛ وَالْمَخَاطَبُ النَّبِيَّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْمُرَادُ هُوَ وَالْأُمَّةُ ... وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصاص: ٨٨]؛ قَالَ الزَّجَّاجُ: أَرَادَ إِلَّا إِيَّاهُ ... وَوُجُوهُ الْبَلَدِ: أَشْرَافُهُ. وَيُقَالُ: هَذَا وَجْهُ الرَّأْيِ أَي هُوَ الرَّأْيُ نَفْسُهُ. وَالْوَجْهُ وَالْجِهَةُ بِمَعْنَى، وَالْهَاءُ عَوَضٌ مِنَ الْوَاوِ، وَالِاسْمُ الْوَجْهَةُ وَالْوُجْهَةُ، بِكَسْرِ الْوَاوِ وَضَمِّهَا، وَالْوَاوُ تُثْبِتُ فِي الْأَسْمَاءِ كَمَا قَالُوا وَلَدَةٌ، وَإِنَّمَا لَا تَجْتَمِعُ مَعَ الْهَاءِ فِي الْمَصَادِرِ ... وَوَجْهُ النَّهَارِ: أَوَّلُهُ. وَجِئْتُكَ بَوَجْهِ نَهَارٍ أَي بِأَوَّلِ نَهَارٍ. وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الدَّهْرِ أَيِ أَوَّلِهِ؛ وَبِهِ يُفَسِّرُهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ. وَيُقَالُ: أَتَيْتُهُ بَوَجْهِ نَهَارٍ وَشَبَابِ نَهَارٍ وَصَدْرِ نَهَارٍ أَي فِي أَوَّلِهِ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

مَنْ كَانَ مَسْرُورًا بِمَقْتَلِ مَالِكٍ فليأت نِسْوَتَنَا بَوَجْهِ نَهَارٍ

وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجْهُ النَّهَارِ وَاكْتُمُوا آخِرَهُ﴾ [آل عمران: ٧٢]؛ صَلَاةُ الصُّبْحِ، وَقِيلَ: هُوَ أَوَّلُ النَّهَارِ. وَوَجْهُ النَّجْمِ: مَا بَدَأَ لَكَ مِنْهُ. وَوَجْهُ الْكَلَامِ: السَّبِيلُ الَّذِي تَقْصِدُهُ بِهِ. وَجَاهَاهُ إِذَا فَاخَرَهُ. وَوُجُوهُ الْقَوْمِ: سَادَتُهُمْ، وَاحِدُهُمْ وَجْهٌ، وَكَذَلِكَ وَجْهَاتُهُمْ، وَاحِدُهُمْ وَجْهٌ. وَصَرَفَ الشَّيْءَ عَنْ وَجْهِهِ أَي سَنِيَهُ ... "

وقال الفيروزآبادي في صائر ذوي التَّمْيِيزِ في لطائف الكتاب العزيز (٥/١٦٦) : "الْوَجْهُ: مُسْتَقْبَلُ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْجَمْعُ أَوُجُهُ وَوُجُوهٌ. وَالْوَجْهُ: نَفْسُ الشَّيْءِ، وَقِيلَ: أَصْلُهُ الْجَارِحَةُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، وَلَمَّا كَانَ الْوَجْهُ أَوَّلَ مَا يَسْتَقْبَلُكَ وَأَشْرَفَ مَا فِي ظَاهِرِ الْبَدَنِ اسْتَعْمِلَ فِي مُسْتَقْبَلِ كُلِّ شَيْءٍ وَفِي أَشْرَفِهِ وَمَبْدَأِهِ.

وَوَجْهُ الدَّهْرِ: أَوَّلُهُ وَوَجْهُ النَّجْمِ: مَا بَدَأَ لَكَ مِنْهُ. وَوَجْهُ الْكَلَامِ: السَّبِيلُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ. وَوَجْهُ الْقَوْمِ: سَيِّدُهُمْ. وَالْوَجْهُ وَالْوِجْهَةُ، وَالْوِجْهَةُ: الْجَاهُ وَالْمَنْزِلَةُ.

وقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصاص: ٨٨] ، قيل: إِنَّ الْوَجْهَ زَائِدٌ، وَالْمَعْنَى: كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا هُوَ. وقوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] ، قيل: الْمَعْنَى ذَاتُهُ، وَقِيلَ: الْوَجْهُ زَائِدٌ، وَقِيلَ

المعنى إِلَّا التَّوَجُّهُ إِلَى اللَّهِ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ. وَيُرْوَى أَنَّهُ قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الرِّضَا: إِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَقُولُ: الْوَجْهُ زَائِدٌ وَالْمَعْنَى كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا هُوَ. فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! لَقَدْ قَالُوا قَوْلًا عَظِيمًا، إِنَّهَا عُنِيَ الْوَجْهُ الَّذِي يُؤْتَى مِنْهُ، وَمَعْنَاهُ: كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ هَالِكٌ إِلَّا مَا أُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ. وَعَلَى هَذَا الْآيَاتُ الْأُخْرَى. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩]، قِيلَ: أَرَادَ بِهِ الْجَارِحَةَ وَاسْتَعَارَهَا كَقَوْلِكَ: فَعَلْتُ هَذَا بِيَدِي. وَقِيلَ: أَرَادَ بِالْإِقَامَةِ تَحَرُّيَ الاستقامة، وبِالْوَجْهِ التَّوَجُّهُ، وَالْمَعْنَى: أَخْلَصُوا الْعِبَادَةَ لِلَّهِ فِي الصَّلَاةِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ٢٠]، وَأَخَوَاتُهُ مِنْ نَحْوِ: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾ [الأنعام: ٧٩]، الْوَجْهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ أَوْ عَلَى الاستعارة لِلْمَذْهَبِ وَالطَّرِيقِ. وَيَقَالُ: وَاجَّهْتُ فَلَانًا، أَيْ جَعَلْتُ وَجْهِي تَلْقَاءَ وَجْهِهِ. وَوَجَّهَهُ: ضَرَبَ وَجْهَهُ فَهُوَ مَوْجُوهٌ. وَوَجَّهَهُ تَوَجُّهًا: أَرْسَلَهُ، وَشَرَفَهُ كَأَوْجَهِهِ. وَالْمَطَرَةُ الْأَرْضُ: صَيَّرْتُهَا وَجْهًا وَاحِدًا. . وللإستزادة انظر: معجم مقاييس اللغة (٨٨-٨٩/٦)، القاموس المحيط (٢٩٦-٢٩٧/٤)، معجم مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني (ص ٥٥٠-٥٥١).

(٤٥٧) من الآيات التي ورد فيها الوجه مضافاً لله تعالى :

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥] .

وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ وَمَا تُنْفِقُوا إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٢] .

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢] .

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرُؤْنَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢] .

وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الروم: ٣٨] .

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا﴾ [الإنسان: ٩] .

(٤٥٨) من الأحاديث التي ورد فيها الوجه مضافاً لله تعالى :

روى البخاري (٥٦/٦) برقم ٤٦٢٨ بسنده عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، قَالَ: «أَوْ مِنْ

وَجْهَهُ» [القصص: ٨٨] ، «وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ» [الكهف: ٢٨] ، «وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ» [الروم: ٣٩] .

وروى أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس ؓ أن رسول الله ﷺ قال: "مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِوَجْهِ اللَّهِ فَأَعْطُوهُ" (٤٥٩).

هذا وقد تقدّم أن جمهور السلف وبعض المتكلمين يقولون في مثل هذه الآيات والأحاديث: نؤمن بها ولا نتكلّم في تأويلها مع اعتقاد تنزيه الله تعالى عن سمات الحوادث (٤٦٠)، وأن أكثر الخلف

تَحْتَ أَرْجُلِكُمْ» [الأنعام: ٦٥] ، قَالَ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» «أَوْ يَلْسِكُمْ شَيْعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ» [الأنعام: ٦٥] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَذَا أَهْوَنُ - أَوْ هَذَا أَيْسَرُ - ..

وروى مسلم (١٦١/١ برقم ١٧٩) بسنده عن أبي موسى، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ، فَقَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنَبْغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يَرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ - وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي بَكْرٍ: النَّارُ - لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتِ وَجْهِهِ مَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ".

وروى البخاري (٩٧/١ برقم ٤٥٠)، مسلم (٢٢٨٧/٤ برقم ٥٣٣) بسندهما عبيد الله الخولاني، أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، يَقُولُ عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَى مَسْجِدَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّكُمْ أَكْثَرْتُمْ، وَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَنْ بَنَى مَسْجِدًا - قَالَ بَكِيرٌ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: يَتَّبِعِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ - بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ".

(٤٥٩) أخرجه أحمد في المسند (١١٣/٤ برقم ٢٢٤٨)، قال الأرئؤوط: "إسناده حسن، أبو نهبك - واسمه عثمان بن نهبك - روى عنه جمع وذكره ابن حبان في "الثقات" وباقي رجاله ثقات رجال الشَّيْخِينَ. علي بن عبد الله: هو ابن المديني الحافظ الإمام، وسعيد: هو ابن أبي عروبة، وخالد بن الحارث - وهو ابن عبيد الله بن سليم الهجيمي - روى عن سعيد قبل الاختلاط. وأخرجه أبو داود (٥١٠٨)، وأبو يعلى (٢٥٣٦) و (٢٧٥٥)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢٥٨/٤) من طريقين عن خالد بن الحارث، بهذا الإسناد.

(٤٦٠) قد ذكرنا غير مرّة أن هذا الكلام ليس دقيقاً، لأن القرآن العظيم كتاب عربي مبين، لا نستطيع فهمه إلا بلغتنا العربية، والله تعالى لا يخاطبنا إلا بما نفهم.

ومن أكبر الأدلة على عدم صحّة هذا الكلام أن كتب التفسير بالمأثور شُحنت بالعشرات من تأويلات السلف للآيات التي سمّاها البعض بآيات الصفات.

يقولون: إنها مصروفة عن ظاهرها المتعارف في حقنا ويبتنون المعنى المراد منها في حقه تعالى على ما تقتضيه لغة القرآن (٤٦١).

وعليه، فلا يجوز فيها ذكر من الآيات والأحاديث أن يُراد بالوجه ظاهره المتعارف في حقنا لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ولأنه تعالى لو ماثل شيئاً من الحوادث لكان حادثاً مثلهما، وهو محال. وما هي ذه نصوص العلماء في ذلك:

﴿النص الأول﴾

(٤٦١) قال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٨٤/٢) في تأويل الوجه المضاف إلى الله تعالى: "اختلف الناس في تأويل الوجه المضاف إلى الله تعالى في القرآن والسنة، فقال الخدّاق: ذلك راجع إلى الوجود، والعبارة عنه بالوجه من مجاز الكلام، إذ كان الوجه أظهر الأعضاء في الشاهد وأجلّها قدراً. وقال ابن فورك: قد تذكّر صفة الشيء والمراد بها الموصوف توسعاً، كما يقول القائل: رأيت علم فلان اليوم، ونظرت إلى علمه، وإنما يريد بذلك رأيت العالم ونظرت إلى العالم، كذلك إذا ذكر الوجه هنا، والمراد من له الوجه، أي الوجود. وعلى هذا يتأول قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾ لأن المراد به: الله الذي له الوجه، وكذلك قوله: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾، أي الذي له الوجه. قال ابن عباس: الوجه عبارة عنه عز وجل، كما قال: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾. وقال بعض الأئمة: تلك صفة ثابتة بالسمع زائدة على ما توجبها العقول من صفات القديم تعالى. قال ابن عطية: وضعف أبو المعالي هذا القول، وهو كذلك ضعيف، وإنما المراد وجوده. وقيل: المراد بالوجه هنا الجهة التي وجّهنا إليها أي القبلة. وقيل: الوجه القصد، كما قال الشاعر:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وقيل: المعنى فثم رضا الله وتوابعه، كما قال: ﴿إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾، أي لِرِضَائِهِ وَطَلَبِ تَوَابِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ بَنَى مَسْجِدًا يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ). وقوله: (يُجَاءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصُحُفٍ مُخْتَمَةٍ فَتَنْصَبُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى فَيَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَلَائِكَتِهِ أَلْقُوا هَذَا وَاقْبَلُوا هَذَا فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ وَعِزَّتِكَ يَا رَبَّنَا مَا رَأَيْنَا إِلَّا خَيْرًا وَهُوَ أَعْلَمُ فَيَقُولُ إِنَّ هَذَا كَانَ لِعِزِّي وَجْهِي وَلَا أَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا ابْتَغَيْ بِهِ وَجْهِي)، أي خالصاً، خَرَجَهُ الدَّارَ قُطْنِي (١/٧٦ برقم ١٣٢). وقيل: المراد فثم الله، والوجه صلة، وهو كقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾. قاله الكلبسي والفتيبي، ونحوه قول المعتزلة. وللاستزادة انظر: الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي (٨٣/٢-٨٤)، أقاويل الثقات (ص ١٤١-١٤٣)، تفسير ابن عطية (١/٢٠٠).

قال الإمام الفخر الرَّازي في الجزء الثامن صفحة (١٧) سبع عشرة (٤٦٢) في تفسير قوله تعالى: **﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾** [الرحمن: ٢٧] ما نصّه:

"وفيه مسائل:

المسألة الأولى: الوجه يُطلق على الذات، والمجسم يحمل الوجه على العضو، وهو خلاف العقل والنقل، أعني القرآن، لأنّ قوله تعالى: **﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾** [الفصص: ٨٨] يدلّ على أنّه لا يبقى إلّا وجه الله تعالى، فعلى القول الحقّ لا إشكال فيه، لأنّ المعنى: لا يبقى غير حقيقة الله تعالى أو غير ذات الله تعالى شيء، وهو كذلك (٤٦٣). وعلى قول المجسم يلزم أن لا تبقى يده التي أثبتتها "أهـ.

(٤٦٢) انظر ذلك في (٢٩/٩٣-٩٤) من تفسير الرَّازي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م.

(٤٦٣) ذهب المفسّرون في تفاسيرهم إلى أنّ معنى الوجه الوارد في قوله تعالى: **﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾** [الرحمن: ٢٧] هو: الذات المقدّسة.

قال الإمام أبو حيّان في البحر المحیط (٨/١٩١): "الْوَجْهُ يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ، وَالْجَارِحَةُ مُتَنَفِّئَةٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَنَحْوُ: **﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾**. وَتَقُولُ صَعَالِيكُ مَكَّةَ: أَيْنَ وَجْهُ عَرَبِيٍّ كَرِيمٍ يَجُودُ عَلَيَّ؟ وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ: ذُو الْوَاوِ، وَصِفَةً لِلْوَجْهِ وَأَبُو وَعَبْدُ اللَّهِ: ذِي بَالِيَاءٍ، صِفَةً لِلرَّبِّ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْخُطَابَ فِي قَوْلِهِ: **﴿وَجْهُ رَبِّكَ﴾** لِلرَّسُولِ، وَفِيهِ تَشْرِيفٌ عَظِيمٌ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَقِيلَ: الْخُطَابُ لِكُلِّ سَامِعٍ. وَمَعْنَى **﴿ذُو الْجَلَالِ﴾**: الَّذِي يُجِلُّهُ الْمُؤَحِّدُونَ عَنِ الشَّيْبَةِ بِخَلْقِهِ وَعَنْ أَفْعَالِهِمْ، أَوِ الَّذِي يُتَعَجَّبُ مِنْ جَلَالِهِ، أَوِ الَّذِي عِنْدَهُ الْجَلَالُ وَالْإِكْرَامُ لِلْمُخْلِصِينَ مِنْ عِبَادِهِ".

وقال الإمام القرطبي في تفسيره (١٧/١٦٤-١٦٥): **﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾**، أَيَّ وَيَبْقَى اللَّهُ، فَالْوَجْهُ عِبَارَةٌ عَنْ وُجُودِهِ وَذَاتِهِ سُبْحَانَهُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

قَضَى عَلَى خَلْقِهِ الْمَنِيَا فَكُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ فَانِي

وَهَذَا الَّذِي ارْتَضَاهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ عُلَمَائِنَا: ابْنُ فُورَكٍ وَأَبُو الْمُعَالِي وَغَيْرُهُمْ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: الْوَجْهُ عِبَارَةٌ عَنْهُ كَمَا قَالَ: **﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾**، وَقَالَ أَبُو الْمُعَالِي: وَأَمَّا الْوَجْهُ فَالْمُرَادُ بِهِ عِنْدَ مُعْظَمِ أَهْلِ تَنَاوُلِ الْوُجُودِ الْبَارِي تَعَالَى، وَهُوَ الَّذِي ارْتَضَاهُ شَيْخُنَا. وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: **﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾**، وَالْمُوصَفُ بِالْبَقَاءِ عِنْدَ تَعَرُّضِ الْخَلْقِ لِلْفَنَاءِ وَوُجُودِ الْبَارِي تَعَالَى. وَقَدْ مَضَى فِي (الْبَقَرَةِ) الْقَوْلُ فِي هَذَا عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ**

اللَّهُ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الْكِتَابِ الْأَسْنَى مُسْتَوْفًى. قَالَ الْقُسَيْرِيُّ: قَالَ قَوْمٌ هُوَ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ لَا تُكَيَّفُ، يَحْصُلُ بِهَا الْإِقْبَالُ عَلَى مَنْ أَرَادَ الرَّبُّ تَخْصِيصَهُ بِالْإِكْرَامِ. وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ: وَجْهُهُ وَجُودُهُ وَذَاتُهُ، يُقَالُ: هَذَا وَجْهُ الْأَمْرِ وَوَجْهُ الصَّوَابِ وَعَيْنُ الصَّوَابِ. وَقِيلَ: أَيُّ يَبْقَى الظَّاهِرُ بِأَدْلَتِهِ كَظُهُورِ الْإِنْسَانِ بِوَجْهِهِ. وَقِيلَ: وَتَبَقَّى الْجِهَةُ الَّتِي يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ".

وقال الإمام الألوسي في روح المعاني (١٠٨/١٤): ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، أي: ذاته عزَّ وجلَّ، والمراد هو سبحانه وتعالى، فالإضافة بيانية. وحقيقة الوجه في الشاهد الجارحة، واستعماله في الذات مجاز مُرسل كاستعمال الأيدي في الأنفس، وهو مجاز شائع، وقيل: أصله الجهة واستعماله في الذات من باب الكناية، وتفسيره بالذات هنا مبني على مذهب الخلف القائلين بالتأويل، وتعيين المراد في مثل ذلك دون مذهب السلف، وقد قرَّره لك غير مرة فنذكر وعصَّ عليه بالنواجذ". ثم ذكر الألوسي العديد من التأويلات التي ذكرها العلماء في تأويل الوجه الوارد في الآية الكريمة ...

وقال الإمام الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير (٢٥٣/١٣): وَجْهُ رَبِّكَ: ذَاتُهُ، فَذَكَرَ الْوَجْهَ هُنَا جَارٍ عَلَى عُرْفِ كَلَامِ الْعَرَبِ. قَالَ فِي «الْكَشَافِ»: وَالْوَجْهُ يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ وَالذَّاتِ أَهـ. وَقَدْ أَضِيفَ إِلَى اسْمِهِ تَعَالَى لَفْظُ الْوَجْهِ بِمَعَانٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْهَا مَا هُنَا وَمِنْهَا قَوْلُهُ: ﴿فَأَيْنَا تَوَلَّوْا فَشَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩].

وَقَدْ عَلِمَ السَّامِعُونَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَجْهٌ بِالْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ وَهُوَ الْجُزْءُ الَّذِي فِي الرَّأْسِ. وَاصْطَلَحَ عُلَمَاءُ الْعَقَائِدِ عَلَى تَسْمِيَةِ مِثْلِ هَذَا بِالْمُتَشَابِهِ وَكَانَ السَّلَفُ يَجْمَعُونَ عَنِ الْخَوْصِ فِي ذَلِكَ مَعَ الْيَقِينِ بِاسْتِحَالَةِ ظَاهِرَةِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ تَنَاوَلَهُ عُلَمَاءُ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ بِالتَّأْوِيلِ تَدْرِيجًا إِلَى أَنْ اتَّضَحَ وَجْهُ التَّأْوِيلِ بِالْجُرِّيِّ عَلَى قَوَاعِدِ عِلْمِ الْمُعَانِي فَزَالَ الْحَقَاءُ، وَانْدَفَعَ الْجَفَاءُ، وَكَلَا الْفَرِيقَيْنِ خَيْرُهُ الْحَقَفَاءُ. وَضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ فِي قَوْلِهِ: وَجْهُ رَبِّكَ خِطَابٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِيهِ تَعْظِيمٌ لِقَدْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ.

وَالْمَقْصُودُ تَبْلِيغُهُ إِلَى الَّذِينَ يَتْلَى عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ لِيَذْكُرُوا وَيَعْتَبِرُوا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خِطَابًا لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ لِيَعْمَ كُلُّ مُخَاطَبٍ.

وَلَمَّا كَانَ الْوَجْهُ هُنَا بِمَعْنَى الذَّاتِ وَصِفَ بِذُو الْجَلَالِ، أَيِ الْعِظَمَةِ وَالْإِكْرَامِ، أَيِ الْمُنْعَمِ عَلَى عِبَادِهِ وَإِلَّا فَإِنَّ الْوَجْهَ الْحَقِيقِيَّ لَا يُضَافُ لِلْإِكْرَامِ فِي عُرْفِ اللُّغَةِ، وَإِنَّمَا يُضَافُ لِلْإِكْرَامِ الْإِدِّ، أَيِ فَهُوَ لَا يُفْقِدُ عِبِيدَهُ جَلَالَهُ وَإِكْرَامَهُ، وَقَدْ

دَخَلَ فِي الْجَلَالِ جَمِيعُ الصِّفَاتِ الرَّاجِعَةِ إِلَى التَّنْزِيهِ عَنِ النِّقْصِ وَفِي الْإِكْرَامِ جَمِيعُ صِفَاتِ الْكَمَالِ الْوُجُودِيَّةِ وَصِفَاتِ الْجَمَالِ كَمَا لِلْإِحْسَانِ".

وقال الإمام إسماعيل حقي البروسوي في تفسيره: "روح البيان" (٣٥١-٣٥٢/٩): ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾، أي: ذاته، ومنه كَرَّمَ الله وجهه، أي ذاته. فالوجه العضو المعروف استعير للذات، لأنه أشرف الأعضاء، ومجمع المشاعر، وموضع السُّجود، ومظهر آثار الخشوع. قال القاضي: لو استقرت جهات الموجودات وتفحصت وجوهها وجدتها بأسرها فانية في حد ذاتها إلا وجه الله الذي يلي جهته. قال سعدي المفتي في حاشية هذا المحل: هذا إشارة إلى وجه آخر وهو أن يكون بمعنى القصد أي: ما يقصد وينوي به الله والجهات بمعنى المقاصد...".

وقال الإمام ابن عطية في "المحرر الوجيز" (٢٢٩/٥): "والوجه عبارة عن الذات، لأن الجارحة منفية في حق الله تعالى: وهذا كما تقول: هذا وجه القول والأمر، أي حقيقته وذاته".
وقال الإمام الزمخشري في "الكشاف" (٦٤/٤): ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ ذاته، والوجه يعبر به عن الجملة والذات. وأهل مكة يقولون: أين وجه عربي كريم ينقذني من الهوان".

وقال الإمام ابن الجوزي في "زاد المسير" (٢١٠/٤): ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾، أي: ويبقى ربك".
وقال الإمام الشوكاني في "فتح القدير" (١٦٣/٥): "الوجه عبارة عن ذاته سبحانه ووجوده، وقد تقدم في سورة البقرة بيان معنى هذا، وقيل: معنى: ﴿يَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾: بَقِيَ حُجَّتُهُ الَّتِي يُتَقَرَّبُ بِهَا إِلَيْهِ".
وقال الإمام أبو السعود في تفسيره (١٨٠/٨): ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾، أي: ذاته عز وجل".

وقال القاضي عبد الجبار: "وأما قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ [الرحمن: ٢٦-٢٧]، فلا يدل على إثبات وجه له، تعالى عن قولهم، وذلك لأن الوجه قد يراد به ذات الشيء، وعلى هذا تقول العرب: هذا وجه الرأي، ووجه الأمر، ووجه الطريق، ومتى كان الكلام فيها لا بعض له، فلا شك أن المراد به ذاته، فيختلف موقع هذه اللفظة بحسب حال ما يستعمل فيه، فإذا صحَّ ذلك وجب أن يكون المراد بذلك: ويبقى ربك". انظر: متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (ص ٦٣٧-٦٣٨).

وقال الإمام ابن تيمية في الفتاوى (٤٣٤/٢): "... وَإِلَى هَذَا الْأَصْلِ يَعُودُ مَعْنَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، كَمَا قَدْ قِيلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، فَإِنَّ بَقَاءَ وَجْهِهِ الْمَذُومِ بِالْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ: هُوَ بَقَاءُ ذَاتِهِ".

فقد دُلَّ على أنَّ الطَّائفةَ المجسَّمة قد شَبَّهوا الله تعالى بخلقه، فضلُّوا وأضلُّوا وكفروا، نعوذ بالله من عمى البصيرة.

﴿النَّصُّ الثَّانِي﴾

قال العلامة النَّيسابوري في الجزء السَّادس صفحة (٣٩١) إحدى وتسعين وثلاثمائة في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨]. أي: إِلَّا ذاته عزَّ وجلَّ، لأنَّ وجود ما سواه سبحانه لكونه ليس ذاتيًّا، بل هو مستند إلى الواجب تعالى في كلِّ آن، قابل للعدم وعرضة له، فهو كلا وجود، وهذا ما اختاره غير واحد من الأجلة (٤٦٤)، والكلام عليه من قبيل التَّشبيه البليغ، لأنَّ

وهذا هو الحقُّ الذي لا مِرية فيه . فإنَّ الوجه يطلق على الذَّات ، وهذا شائع في لغة العرب ، كما تقدَّم في المعاني اللغويَّة للفظ الوجه . وفي القرآن العظيم العديد من نظائر استخدامه لهذه الكلمة ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا﴾ [المائدة : ١٠٨] . فهل يصحُّ أن تُثبت للشَّهادة وجهًا بمعنى العضو أو الجارحة ؟ أو نقول كما يقول أهل السَّفسطة : لها وجه لا كالوجوه؟! بل المعنى الذي تضمَّنَت الآية الكريمة هو : الواجب عليهم أن يأتوا بالشَّهادة على حقيقتها وذاتها ، دون زيادة أو نقصان .

يُضاف لذلك أنَّ الوجه أضيف للإنسان ولم يرد منه الجارحة المعروفة ، قال تعالى : ﴿وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس : ١٠٥] ، وقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ [النساء : ١٢٥] ، فكلُّ عاقل يفهم أنَّ المقصود بالوجه في هاتين الآيتين الكريمتين ليس هو العضو المعروف ، إنَّما المقصود استقامة الذَّات على دين الله تعالى . قال الإمام الأصفهاني في المفردات (ص ٥٥٠) في قوله تعالى : ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف : ٢٩] : أراد بالإقامة تحرِّي الاستقامة ، وبالوجه التَّوجُّه ، والمعنى : أخلصوا العبادة لله في الصَّلَاة " . وبنحو هذا الذي ذُكر قال أغلب المُفسِّرين : انظر : نظم الدرر (١٦/ ١٦٦) ، تفسير ابن عطية (٤/ ١٩٧-١٩٨) ، التفسير المنير (٢٧/ ٢٠٩-٢١٠) ، التفسير الواضح (٢٦/ ١٣٠) ، تفسير الماوردي (١/ ١٧٧) ، فتح الباري (٨/ ٥٠٥) ، (١٣/ ٣٨٩) ، حاشية الصاوي على الجلالين (٤/ ١٣١) ، تفسير البيضاوي (٥/ ١٧٢) ، حاشية الجمل على الجلالين (٧/ ٣٦٨) ، تفسير ابن كثير (ص ١٦٥٠) . (٤٦٤) وعلى تأويل الآية بنحو ما ذكر الإمام الألوسي سار جمهور المُفسِّرين ، فقال الإمام الطَّبْري في تفسيره (٢٠/ ١٤٨) : " واختلف في معنى قوله : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ فقال بعضهم : معناه : كلُّ شيء هالك إلا هو . وقال آخرون : معنى ذلك : إلَّا ما أُريد به وجهه ، واستشهدوا بالتأويلهم ذلك كذلك بقول الشَّاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وقال الإمام ابن عطية في المحرر الوجيز (٣٠٤/١١): "وقوله تعالى: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾، قالت فرقة: هي عبارة عن الذات، والمعنى هالك إلا هو، قاله الطبري وجماعة منهم أبو المعالي رحمه الله، وقال الزجاج: إلا إياه، وقال سفيان الثوري: المراد إلا ما أدي لوجهه، أي: ما عمل لذاته من طاعة، وتوجه به نحوه، ومن هذا قول الشاعر:

رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

ومنه قول القائل: أردت بفعل وجه الله تعالى، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢].

وقال الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٣٢٢/١٣): «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ»، قَالَ مُجَاهِدٌ: مَعْنَاهُ إِلَّا هُوَ. وَقَالَ الصَّادِقُ: دِينُهُ. وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ وَسُفْيَانُ: أَيُّ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهَهُ، أَيُّ مَا يَقْصَدُ إِلَيْهِ بِالْقُرْبَةِ. قَالَ: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنِي الثَّوْرِيُّ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: "كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ" فَقَالَ: إِلَّا جَاهَهُ، كَمَا تَقُولُ لِفُلَانٍ وَجْهٌ فِي النَّاسِ أَيُّ جَاهٍ".

وقال الإمام أبو حيان في البحر المحيط (١٣٣/٧): "وَمَعْنَى: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾: إِلَّا إِيَّاهُ، قَالَهُ الزَّجَّاجُ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ، وَالسُّدِّيُّ: هَالِكٌ بِالْمَوْتِ إِلَّا الْعُلَمَاءَ، فَإِنَّ عِلْمَهُمْ بَاقٍ. انْتَهَى. وَيُرِيدُونَ إِلَّا مَا قُصِدَ بِهِ وَجْهَهُ مِنَ الْعِلْمِ، فَإِنَّهُ بَاقٍ. وَقَالَ الصَّحَّاحُ: إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَالْعَرْشُ، وَالْجَنَّةُ، وَالنَّارُ. وَقِيلَ: مُلْكُهُ، وَمِنْهُ: لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الْمُرَادُ بِالْوَجْهِ: جَاهُهُ الَّذِي جَعَلَهُ فِي النَّاسِ. وَقَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾، مَا عُمِلَ لِدَاتِهِ، وَمِنْ طَاعَتِهِ، وَتَوَجُّعِهِ بِنَحْوِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ".

وقال الإمام البيضاوي في تفسيره (١٨٧/٤): «كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ» إِلَّا ذَاتَهُ فَإِنَّ مَا عَدَاهُ مُمْكِنٌ هَالِكٌ فِي حَدِّ ذَاتِهِ مَعْدُومٌ". ..

وقال الإمام ابن كثير في تفسيره (٢٦١-٢٦٢/٦): "وَقَوْلُهُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾: إِخْبَارٌ بِأَنَّهُ الدَّائِمُ الْبَاقِي الْحَيُّ الْقَيُّومُ، الَّذِي تَمُوتُ الْخَلَائِقُ وَلَا يَمُوتُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ * وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرَّحْمَنِ: ٢٦، ٢٧]، فَعِبْرٌ بِالْوَجْهِ عَنِ الذَّاتِ، وَهَكَذَا قَوْلُهُ هَا هُنَا: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، أَيُّ: إِلَّا إِيَّاهُ.

وَقَدْ ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحِ، مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

وَقَالَ مُجَاهِدٌ وَالثَّوْرِيُّ فِي قَوْلِهِ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، أَي: إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهَهُ، وَحَكَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ كَالْمَقْرَّرِ لَهُ.

قَالَ ابْنُ جَرِيرٍ: وَيَسْتَشْهَدُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبِّ الْعِبَادِ، إِلَيْهِ الْوَجْهَ وَالْعَمَلَ

وَهَذَا الْقَوْلُ لَا يُنَافِي الْقَوْلَ الْأَوَّلَ، فَإِنَّ هَذَا إِخْبَارٌ عَنْ كُلِّ الْأَعْمَالِ بِأَنَّهَا بَاطِلَةٌ إِلَّا مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الْمَطَابِقَةِ لِلشَّرِيعَةِ. وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ مُقْتَضَاهُ أَنَّ كُلَّ الذَّوَاتِ فَانِيَةٌ وَهَالِكَةٌ وَرَاقِلَةٌ إِلَّا ذَاتُهُ تَعَالَى، فَإِنَّهُ الْأَوَّلُ الْآخِرُ الَّذِي هُوَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ وَبَعْدَ كُلِّ شَيْءٍ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ "التَّكْوِينِ وَالْإِعْتِبَارِ": حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سُلَيْمٍ الْبَاهِلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَعَاهدَ قَلْبَهُ، يَأْتِي الْحَرْبَةَ فَيَقِفُ عَلَى بَابِهَا، فَيَنَادِي بِصَوْتٍ حَزِينٍ فَيَقُولُ: أَيْنَ أَهْلُكَ؟ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِهِ فَيَقُولُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾.

وبنحو ما سبق من تأويلات لقول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، قال أغلب المفسرين . انظر مثلاً: تفسير الرَّايزي (٢٥-٢٣/٢٥)، التحرير والتنوير (١٠/١٩٧)، حاشية الصاوي على الجلالين (٣/١٩٠-١٩١)، التفسير المنير (٢٠/١٧٨-١٧٩)، تفسير المراغي (٢٠/١٠٦)، التفسير الواضح (٢٠/٥٩-٦٠)، روح المعاني (٢٠/١٣٠-١٣٢)...

وعليه، فإنَّ لفظ الوجه الوارد في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] لفظ مجازي، المراد به الذَّات، وأنَّ الأشياءَ كُلَّهَا ستفنى ولن يبقى إلا هو سبحانه وتعالى، فالعموم في قوله سبحانه: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ شامل لجميع المحدثات، وقد حاول مقاتل بن سليمان أن ينكر العموم في الآية الكريمة عن طريق ليِّ عُنُقِ النَّصِّ الكريم بالباطل والبهتان... قال الإمام المُرِّي في تهذيب الكمال (٢٨/٤٣٨): "وَقَالَ مَكِّي بْنُ أَبِرَاهِيمَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ شَبَلٍ: قَالَ لِي عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ: مَا يَمْنَعُكَ مِنْ مِقَاتِلٍ؟ قَالَ: قُلْتُ: إِنَّ أَهْلَ بِلَادِنَا كَرِهَوْهُ. قَالَ: فَلَا تَكْرَهْنَهُ فَمَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنْهُ.

وَقَالَ أَيْضاً: عَنْ يَحْيَى بْنِ شَبَلٍ: كُنْتُ جَالِساً عِنْدَ مِقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ فَجَاءَ شَابٌ فَسَأَلَهُ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، فَقَالَ مِقَاتِلُ: هَذَا جَهْمِي، قَالَ: مَا أَدْرِي مَا جَهْمِي، إِنْ كَانَ عِنْدَكَ عِلْمٌ فِيمَا أَقُولُ،

وإلا فقل لا أدري، فقال: ويحك إنَّ جهماً والله ما حجَّ هَذَا البيت، ولا جالس العلماء إنَّما كَانَ رجلاً أُعطي لساناً، وقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، إنَّما كُلُّ شَيْءٍ فِيهِ الرُّوح، كما قال للملكة سبأ: ﴿وَأُوتِيتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾، لم توتِ إِلَّا ملك بلادها، وكما قال: ﴿وَأُتِينَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبِيًّا﴾، لم يوتِ إِلَّا ما فِي يده من الملك. ولم يدع فِي القرآن كُلِّ شَيْءٍ وكل شَيْءٍ إِلَّا سرد علينا".

"ولكن تفسير مقاتل الذي أعجب الرَّاوي غير صحيح للأمور التَّالية :

أولاً: إذا كان الهلاك في الآية كما زعم مقاتل خاصاً بذوي الأرواح، أو عامّاً لكلِّ الخلق ولا يشمل الله تعالى كما قد يقال، فلماذا استثنت الآية منه وجه الله فقط دون بقية جوارحه؟! فإنَّ كانت عندهم يشملها الهلاك فقد بقي الإشكال، وإن كان لا يشملها فلماذا استثنى منها الوجه فقط ولم يستثن بقية الذات؟

ثانياً: ما دام مقاتل تأوَّل (كل شَيْءٍ) بأنَّ المراد به العموم النَّسبي وليس العموم الكامل الظَّاهر من اللفظ، وأعجب تفسيره المجسِّمين وتصوروا أنَّه بذلك حلَّ الإشكال، فلماذا لا يؤولون وجه الله في الآية بذاته، ويحلُّون الإشكال من أساسه؟ فالعموم الحقيقي ظاهر، والمعنى الحسي بزعمهم ظاهر.

ثالثاً: إنَّ ما آناه الله تعالى لسليمان وملكة سبأ من وسائل الملك يختلف عن قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨] فلو صحَّت النَّسبية في (كُلِّ شَيْءٍ) هناك بقرينة مناسبة الحكم للموضوع، فلا تصحُّ هنا، لأنَّه لا قرينة تُوجب خروجها عن إطلاقها.

رابعاً: ما المانع في صحَّة التَّعميم في الأسباب التي آناها الله تعالى لنبيه سليمان؟ أمَّا التَّعميم فيها أوتيت بلقيس فهو قول المدهد، وليس هو من قول الله تعالى". انظر الوهابية والتوحيد (ص ٩٥-٩٦).

خامساً: إنَّ القوم يجارِبون التَّأويل ويصفونه بالطَّاعوت كما قال الإمام ابن القيم في الصَّواعق المرسلة، وهنا التجأ مقاتل إلى التَّأويل الممنوع بنظرهم، وهذا ديدنهم في جميع الألفاظ التي تصطدم مع الظَّاهر الذي به ينادون، وإليه يسعون مجتهدين، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٥] مع العلم أنَّه يجوز أن يطلق على الله تعالى لفظ "شَيْءٍ" قال تعالى: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩].

وفي صحيحه (٩/١٢٤) قال البخاري: "بَابُ ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، فَسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ شَيْئاً، وَسَمَّى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقُرْآنَ شَيْئاً، وَهُوَ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ، وَقَالَ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨]". وانظر: فتح الباري (١٣/٤٠٣).

قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ﴾، أي: كالهالك، والوجه بمعنى الذات مجاز مُرسل (٤٦٥)، وهو مجاز شائع، وقد يختصُّ بما شرف من الذوات. وقد يعتبر ذلك هنا ويجعل نكته للعدول عن: "إِلَّا إِيَّاهُ" إلى ما في النظم الجليل.

والشيء عند أهل الحق يُطلق على الموجود، وقد جاء في كتاب الفقه الأكبر (ص ٥٦): "ومعنى الشيء: إثباته بلا جسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا حدّ له، ولا ضدّ له، ولا ندّ له، ولا يُشَبَّه له". وللاستزادة انظر: بصائر ذوي التمييز (٣/٣٦٣)، الكشف (٣/٩٢)، تفسير القرطبي (٦/٣٩٩)، فتح الباري (٣/٤٠٢-٤٠٤).
(٤٦٥) المجاز المُرسل قسم من أقسام المجاز اللغوي، وهو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملابسة غير التشبيه، كاليد: إذا استعملت في النعمة، لأنَّ من شأنها أن تصدر عن الجارحة، ومنها تصل إلى المقصود بها، ويشترط أن يكون في الكلام إشارة إلى المولى لها، فلا يقال: اتسعت اليد في البلد، أو اقتنيت يداً، كما يقال: اتسعت النعمة في البلد أو اقتنيت نعمة، وإنَّما يقال: جلَّتْ يده عندي، وكثرت أياديهِ لَدَيَّ، ونحو ذلك. انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (ص ٢٥٤).

وفي هذا التعريف تبدو العلاقة بين الاستعمال الحقيقي والمعنى المجازي بالنسبة لليد، فهي وإن كانت جارحة لا تتصرّف إلا بأمر من الإنسان، إلا أنَّها تستعمل فيما يصدر عنها من العطاء في مقام النعمة، والبطش في مقام القوّة، وكلّ صادر عنها بعلاقة هي غير المشابهة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، وإنَّما بالأثر والقوّة والقدرة، ولا مشابهة بينه وبين الجارحة نفسها.

وخير أنموذج لبيان علاقة غير المشابهة في المجاز المرسل، قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩]. فكلمة "محيط" على الصّعيد المجازي، تبرز ذات الإله تتعدّى معنى الإحاطة التّقليديّة، فليست إحاطة الله هنا إحاطة مكانيّة، كإحاطة القلادة بالجيد، أو السّوار بالمعصم، وإنَّما هي إحاطة مجازيّة، خارجة عن حدود الإحاطة المكانية، كإحاطة ذي القوّة بمن ليس له حول ولا قوّة، إذ لا يمكن أن تفسّر هذه الإحاطة بالمكان - وإن استوعبت المكان - لأنَّ الله تعالى خالق المكان، وإن كان الأمر كذلك فلا بدّ من التّوسّع في اللفظ وحمله على المجاز فيكون المعنى كما أشار الزّمخشري: "... والمعنى أنَّهم لا يفوتونه كما لا يفوت المحاط به حقيقة". انظر الكشف (١/٢١٨).

وإذا كان المعنى كذلك، علمنا أن لا مشابهة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، فانصرف التّمثيل إلى المجاز المُرسل بعلاقة ما ولكنّها غير المشابهة.

وقد ذكروا لهذا النوع من المجاز علاقات كثيرة، منها:

(١) الْجُزْئِيَّةُ : وهي أن يُذكر جزء الشيء ويُراد كله ، كقوله تعالى : ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء : ٩٢] ، فقد ذكر الرّقبة في الآية والمقصود بها العبد .

(٢) الْكُلِّيَّةُ : وهي عكس الجزئية ، يُذكر الكلّ ويُراد به مدلول جزئه ، كقوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [البقرة : ١٩٠] ، فالمقصود بالأصابع في الآية الكريمة هو الأنامل التي هي رؤوس الأصابع فقط .

(٣) السَّبَبِيَّةُ : وهي أن يُطلق السَّبب ويُراد به نتيجة ومسببه ، كقوله تعالى : ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [هود : ٢٠] ، فالمراد القبول والعمل بالقرآن الكريم إذ أنّ العمل والقبول نتيجة لسمع القرآن ومسببة عن وعيه .

(٤) المُسَبَّبِيَّةُ : وهي التي بخلاف السَّبَبِيَّةِ ، إذ يذكر المسبّب والنتيجة والمراد سببه الذي كان عليه في ذلك ، كقوله تعالى : ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾ [غافر : ١٣] . فالمذكور ههنا المسبّب والمقصود هو المطر الذي يسبّب الرّزق من زرع وما يعتاش على هذا الرّزق من أنعام .

(٥) اعتَبَارُ مَا كَانَ فِي الْمَاضِي وَمَا سَبَقَ مِنَ الزَّمَانِ : كقوله تعالى : ﴿وَأَتَوْا الْيَسَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء : ٢] ، أي الذين كانوا يتامى فيها مضى ، أمّا حين يحقّ لهم أخذ ميراثهم فإنّهم يكونون قد تجاوزوا السنّ التي يسمّون فيها يتامى .

(٦) اعتَبَارُ مَا سَيَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ : كقوله تعالى : ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْمَرُ خَمْرًا﴾ [يوسف : ٣٦] فالخمر لا يُعصر وإنّها يُعصر- العنب الذي سيؤول إلى الخمر في المستقبل .

(٧) الْمَكَائِنَةُ : وهي أن يذكر مكان الشيء ومحلّ الكائن فيه والمراد من هذا الكائن وذلك الشيء كقوله تعالى : ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق : ١٧] ، والمقصود من النَّادي في هذه الآية الكريمة : القوم الذين يقيمون في النَّادي ، لأنَّ النَّادي مكان جلوسهم ومحلّ مشاورتهم .

(٨) الْحَالِيَّةُ : وهي أن يذكر ما يحلّ في المكان ويستقرّ بمحلّ ، والمراد به المحلّ والمكان كقوله تعالى : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وَجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَتِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [آل عمران : ١٠٧] . فالمذكور هنا كلمة الرَّحمة ، والمقصود الجنة التي هي مكان الرَّحمة ومحلّها في الآخرة .

(٩) تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ آتِهِ : كقوله تعالى : ﴿وَأَجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء : ٨٤] ، أي ذكراً حسناً ، واللسان أداة الدُّكر .

(١٠) تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ ضِدِّهِ : كقوله تعالى : ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة : ٣٤] ، والبشارة حقيقة في الخبر السَّار ، وأطلق على ضده مجازاً .

وقال سفيان الثوري: وجهه تعالى: العمل الصالح الذي توجه به إليه عز وجل، فقيل في توجيه الاستثناء: إن العمل المذكور قد كان في حيز العدم، فلما فعله العبد ممثلاً أمره تعالى أبقاه جل شأنه له إلى أن يجازيه عليه أو أنه بالقبول صار غير قابل للفناء لما أن الجزاء عليه قام مقامه وهو باق.

وروي عن أبي عبد الله الرضا أنه ارتضى نحو ذلك، وقال: المعنى كل شيء من أعمال العباد هالك وباطل إلا ما أريد به وجهه تعالى (٤٦٦)، وزعم الخفاجي أنه هذا كلام ظاهري، والسلف

(١١) الملزومية: وهي إطلاق اسم الملزوم على اللازم، كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥]، أي: أنزلنا برهاناً يستدلون به وهو يدللهم، سمى الدلالة كلاماً، لأنها من لوازم الكلام.

(١٢) الخصوص: وهي إطلاق اسم الخاص، والمراد به العام كقوله تعالى: ﴿هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُمْ﴾ [المنافقون: ٤]، أي: الأعداء.

(١٣) العموم: وهي إطلاق اسم العام، والمراد الخاص كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، فالمقصود بالناس في هذه الآية الكريمة كما تذكر كتب أسباب النزول (انظر: تفسير القرطبي ٤/ ٢٧٩) شخص واحد هو نعيم بن مسعود الأشجعي. انظر: البلاغة والتطبيق للدكتور أحمد مطلوب ورفيقه (ص ٣٣٤-٣٣٦).

(٤٦٦) قال الإمام الفيروزآبادي في كتابه (بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز) (١٦٦/٥): وقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ قيل: إن الوجه زائد، والمعنى: كل شيء هالك إلا هو. وقوله تعالى: ﴿وَيَقِيَنَّ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ قيل: المعنى ذاته، وقيل: الوجه زائد، وقيل: المعنى إلا التوجه إلى الله بالأعمال الصالحة. ويروى أنه قيل لأبي عبد الله الرضا إن بعض العلماء يقول: الوجه زائد والمعنى كل شيء هالك إلا هو. فقال: سبحان الله! لقد قالوا قولاً عظيماً، إنما عنى الوجه الذى يؤتى منه، ومعناه: كل شيء من أعمال العباد هالك إلا ما أريد به وجه الله.

وعليه، وكما رأيت فإن من نقلنا عنهم من علماء السلف والخلف كلهم مجمعون على أن الوجه الوارد في الآية المقصود به الذات، وقد ذكر علماء الأصول أن (كل) من صيغ العموم التي تُفيد استغراق المضاف إليه المنكر، وأن معيار العموم هو الاستثناء، فكل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام، للزوم تناوله للمستثنى. وهذا ينطبق تماماً على ما جاء في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] فقوله تعالى ﴿كُلُّ﴾ عام في الآية وقد أضيف إلى منكر وهو (شيء)، وشمل المستثنى وهو ﴿وَجْهَهُ﴾، فلذلك استثنى من هذا العموم، ويلزم من

يقولون: الوجه صفة نسبتها لله تعالى ولا نشتغل بكيفيتها ولا بتأويلها بعد تنزيهه عز وجل عن الجارحة. أ.هـ ملخصاً.

هلاك جميع ما أثبتته الله تعالى لذاته سوى وجهه . ولذا فليختر من أجروا النصوص على ظاهرها أحد أمرين : إمّا القول بهلاك جميع ما أثبتوا له من صفات عدا وجهه ، وإمّا بالقول بأن هذه الإضافات المضافة إلى الله تعالى جاءت على سبيل المجاز . .

إذا عرفت ذلك فلك أن تتعجب وتستغرب من إنكار الألباني لتأويل البخاري للوجه الوارد في قوله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص : ٨٨] حيث أول الإمام البخاري الوجه بالملك . فأنكر الألباني ذلك وقال : " هذا لا يقوله مسلم مؤمن " . انظر : فتاوى الألباني (ص ٢٣٥) .

وعلى ذلك فالبخاري بنظر الألباني ليس مسلماً . بل إن ابن تيمية على رأي الألباني ليس مؤمناً ، لأن ابن تيمية أورد في مجموع الفتاوى (٢/ ٤٢٧-٤٢٨) ، عدّة تأويلات للوجه المضاف إلى الله تعالى في قوله : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص : ٨٨] ، فقال : " أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا مَا كَانَ لَوَجْهِهِ مِنَ الْأَعْيَانِ وَالْأَعْمَالِ وَغَيْرِهِمَا . رُوِيَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ قَالَ : " إِلَّا مَا أُريدَ بِهِ وَجْهُهُ وَعَنْ " جَعْفَرِ الصَّادِقِ " إِلَّا دِينَهُ " وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ " يُجَاءُ بِالْدُّنْيَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقَالُ : مَيِّزُوا مَا كَانَ اللَّهُ مِنْهَا . قَالَ : فَيَمَازُ مَا كَانَ اللَّهُ مِنْهَا ثُمَّ يُؤْمَرُ بِسَائِرِهَا فَيُلْقَى فِي النَّارِ " . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ مَا يَعْمُ . فِي تَفْسِيرِ الثَّعْلَبِيِّ عَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَالِمِ الْأَفْطَسِ عَنْ الْحَسَنِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ " أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ فَلَمْ يُعْطِهِ شَيْئًا . فَقَالَ : أَسَأَلْتُكَ بِوَجْهِ اللَّهِ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ . كَذَبْتَ لَيْسَ بِوَجْهِ اللَّهِ سَأَلْتَنِي إِنَّمَا وَجْهُ اللَّهِ الْحَقُّ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ يَعْنِي الْحَقُّ - وَلَكِنْ سَأَلْتَنِي بِوَجْهِكَ الْخَلْقِ " وَعَنْ مُجَاهِدٍ " إِلَّا هُوَ " وَعَنْ الضَّحَّاكِ " كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا اللَّهَ وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَالْعَرْشَ " وَعَنْ أَبِي كَيْسَانَ " إِلَّا مُلْكُهُ " . وَذَلِكَ أَنَّ لَفْظَ " الْوَجْهِ " يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ مِثْلَ الْجَهَةِ كَالْوَعْدِ وَالْعِدَةِ وَالْوَزْنِ وَالزَّيْنِ وَالْوَصْلِ وَالصَّلَةِ وَالْوَسْمِ وَالسَّمَةِ لَكِنْ فِعْلُهُ حُذِفَتْ فَأَوْهَا وَهِيَ أَخَصُّ مِنَ الْفِعْلِ كَالْأَكْلِ وَالْإِكْلَةِ . فَيَكُونُ مَصْدَرًا بِمَعْنَى التَّوَجُّهِ وَالْقَصْدِ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيهِ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ ثُمَّ إِنَّهُ يُسَمَّى بِهِ الْفِعْلُ وَهُوَ الْمَقْصُودُ الْمُتَوَجُّهُ إِلَيْهِ كَمَا فِي اسْمِ الْخَلْقِ وَدِرْهِمِ صَرْبِ الْأَمِيرِ وَنَظَائِرِهِ وَيُسَمَّى بِهِ الْفَاعِلُ الْمُتَوَجُّهُ كَوَجْهِ الْحَيَّانِ يُقَالُ : أَرَدْتُ هَذَا الْوَجْهَ أَيَّ هَذِهِ الْجَهَةِ وَالنَّاحِيَةِ " .

وقال في (٢/ ٤٣٣) : " فَقَوْلُهُ : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ، أَيُّ : دِينَهُ وَإِرَادَتَهُ وَعِبَادَتَهُ " .

فقد بيّن مذهب السلف والخلف في الآية ، وأنتهم متفقون على أن الله تعالى منزّه عن الجارحة ، فمن اعتقد خلاف ذلك فهو ضالٌّ مضلٌّ مارق من الدين ، والعياذ بالله تعالى .

﴿النَّصُّ الثَّالِثُ﴾

قال الإمام فخر الدّين الرّازي في كتابه: "أساس التّقديس" (٤٦٧) صفحة (١٤٤) أربع وأربعين ومائة بعد سرد الآيات والأحاديث التي ذكر فيها الوجه ما ملخصه:

اعلم أنّه لا يمكن أن يكون المراد من الوجه المذكور في هذه الآيات والأخبار العضو والجارحة لوجوه:

الأوّل: قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] لأنّه لو كان المراد العضو المخصوص لزم أن يفنى جميع البدن ، وأن لا يبقى إلّا مجرد الوجه ، وقد التزام بعض حمقى المشبهة ذلك ، وهو جهل عظيم (٤٦٨) .

الثاني: أن قوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] ظاهره يقتضي وصف الوجه بالجلال والإكرام ، ومعلوم أنّ الموصوف بذلك هو الله تعالى ، وذلك يقتضي أن يكون الوجه كناية عن الذات .

الثالث: قوله: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١١٥] (٤٦٩) فإنّنا ندرك بالحسّ أنّ العضو المسمّى بالوجه غير موجود في جميع جوانب العالم ، وأيضاً لو

(٤٦٧) انظر : أساس التّقديس (ص ١٣٢ فما بعدها) ، طبعة دار الجليل ، بيروت .

(٤٦٨) وقد مضى الكلام عليه قبل قليل .

(٤٦٩) أجمع أهل العلم في كلامهم على هذه الآية على أنّ الآية دليل على تنزيه الله تعالى عن الجزئية والجوارح والأعضاء ، وأن من استدلّ بها على إثبات ما يسمّى بصفة الوجه لله تعالى قد ضلّ وابتعد عن جادة الصّواب .. فقال البيهقي : "لَيْسَ فِي صِفَاتِ ذَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِقْبَالٌ وَلَا إِعْرَاضٌ وَلَا صَرَفٌ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي صِفَاتِ فِعْلِهِ ، وَكَانَ الرَّحْمَةُ الَّتِي لِلْوَجْهِ تَعَلَّقَ بِهَا تَعَلَّقَ الصِّفَةُ بِمُقْتَضَاهَا ، تَأْتِيهِ مِنْ قِبَلِ وَجْهِ الْمُصَلِّي ، فَعَبَّرَ عَنْ إِقْبَالِ تِلْكَ الرَّحْمَةِ وَصَرَفَهَا بِإِقْبَالِ الْوَجْهِ وَصَرَفِهِ لِتَعَلُّقِ الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ بِهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَالَّذِي يُبَيِّنُ صِحَّةَ هَذَا التَّأْوِيلِ: مَا أَخْبَرَنَا أَبُو طَاهِرٍ الْفَقِيه، أَخْبَرَنَا أَبُو حَامِدٍ بْنُ بِلَالٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ الرَّبِيعِ الْمَكِّي، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تَوَاجَّهُ فَلَا يَمَسُّ الْحَصَا». قُلْتُ: وَشَائِعٌ فِي كَلَامِ النَّاسِ: الْأَمِيرُ مُقْبِلٌ عَلَى فُلَانٍ، وَهُمْ يُرِيدُونَ بِهِ إِقْبَالَهُ عَلَيْهِ بِالْإِحْسَانِ، وَمُعْرَضٌ عَنْ فُلَانٍ وَهُمْ يُرِيدُونَ بِهِ تَرْكُ إِحْسَانِهِ إِلَيْهِ، وَصَرَفَ إِنْعَامِهِ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ". انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (ص ٣٨٧).

فقولهم: إنما ذلك في صفات فعله "كلام حق، لأن صفات الفعل مفعولات منفصلة عن ذات الله تعالى، وأنها تضاف إليه إضافة خلق، لا أنها صفات قائمة به سبحانه...

وقد ذكر البيهقي في موضع آخر أن المُرْنِي أَخْبَرَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: يَعْنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ: فَثَمَّ الْوَجْهَ الَّذِي وَجَّهَهُمُ اللَّهُ إِلَيْهِ. انظر: الأسماء والصفات (ص ٣٩١).

وأخرج ابن أبي حاتم في التفسير (٢١٢/١) بسنده عن ابن عباس: ﴿فَإِنَّمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] «قِيلَ اللَّهُ إِنَّمَا تَوَجَّهَتْ شَرْقًا أَوْ غَرْبًا».

وقال ابن تيمية في الفتاوى (٤٢٨-٤٢٩): "قَوْلُهُ: {وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَإِنَّمَا تَوَلَّوْا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ} أَي قِيلَ اللَّهُ وَوَجَّهَهُ اللَّهُ هَكَذَا قَالَ جُمْهُورُ السَّلَفِ".

وروى الحارث الأشعري، قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله أوحى إلى زكريا عليه السلام، فقام فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: "إن الله يأمركم بالصلاة فإن العبد إذا قام يصلي استقبله الله بوجهه، فلا يصرف وجهه عنه حتى يكون العبد هو الذي يصرف وجهه عنه". أخرجه أحمد ص ١٢٣٧ برقم ١٧٣٠٢، الترمذي ص ٤٥٨ برقم ٢٨٦٣.

وقال الإمام الطبري في تفسيره (٤٥٩/٢): "وَاخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ: ﴿فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: تَأْوِيلُ ذَلِكَ: فَثَمَّ قِيلَ اللَّهُ، يَعْنِي بِذَلِكَ: وَجْهَهُ الَّذِي وَجَّهَهُمُ إِلَيْهِ".

ثم قال: ذَكَرَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: ثَنَا وَكِيعٌ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ عَرَبٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] قَالَ: قِيلَ اللَّهُ".

حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ قَالَ: ثَنَا الْحُسَيْنُ قَالَ: حَدَّثَنِي حَجَّاجٌ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: «حِينَمَا كُنْتُمْ فَلَكُمْ قِيلَةً تَسْتَقْبِلُونَهَا» وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] فَثَمَّ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى. وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] فَثَمَّ تُدْرِكُونَ بِالتَّوَجُّهِ إِلَيْهِ رِضَا اللَّهِ الَّذِي لَهُ الْوَجْهُ الْكَرِيمُ ...".

وقال الرَّخْشَرِي فِي "الْكَشَّاف" (١٨٠/١): «فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ»، أَي: جَهْتُهُ الَّتِي أَمَرُ بِهَا وَرَضِيَهَا. وَالْمَعْنَى أَنَّكُمْ إِذَا مُنَعْتُمْ أَنْ تَصَلُّوا فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ فِي بَيْتِ الْمَقْدَسِ، فَقَدْ جُعِلَتْ لَكُمْ الْأَرْضُ مَسْجِدًا، فَصَلُّوا فِي أَيِّ بَقْعَةٍ شِئْتُمْ مِنْ بَقَاعِهَا، وَافْعَلُوا التَّوَلِّيَةَ فِيهَا، فَإِنَّ التَّوَلِّيَةَ مُمْكِنَةٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَا يَخْتَصُّ إِسْكَانَهَا فِي مَسْجِدٍ دُونَ مَسْجِدٍ وَلَا فِي مَكَانٍ دُونَ مَكَانٍ.

وقال الإمام الرَّازِي فِي تَفْسِيرِهِ (٢١/٤ - ٢٢): "الْآيَةُ مِنْ أَقْوَى الدَّلَائِلِ عَلَى نَفْيِ التَّجْسِيمِ وَإِثْبَاتِ التَّنْزِيهِ، وَبَيَانُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: وَاللَّهُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَبَيَّنَ أَنَّ هَاتَيْنِ الْجِهَتَيْنِ مَمْلُوكَتَانِ لَهُ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِهَةَ أَمْرٌ مُتَمَدٍّ فِي الْوَهْمِ طَوْلًا وَعَرْضًا وَعُمْقًا، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ فَهُوَ مُؤَلَّفٌ مُرَكَّبٌ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَالِقٍ وَمُوجِدٍ، وَهَذِهِ الدَّلَالَةُ عَامَّةٌ فِي الْجِهَاتِ كُلِّهَا، أَعْنِي الْفُوقَ وَالتَّحْتَ، فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّهُ تَعَالَى خَالِقُ الْجِهَاتِ كُلِّهَا، وَالْخَالِقُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْمَخْلُوقِ لَا مُحَالَةٌ، فَقَدْ كَانَ الْبَارِي تَعَالَى قَبْلَ خَلْقِ الْعَالَمِ مُتَرَهًا عَنِ الْجِهَاتِ وَالْأَحْيَا، فَوَجَبَ أَنْ يَتَقَيَّ بَعْدَ خَلْقِ الْعَالَمِ كَذَلِكَ لَا مُحَالَةٌ لِاسْتِحَالَةِ انْقِلَابِ الْحَقَائِقِ وَالْمَاهِيَّاتِ.

الْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: فَأَيْنَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ وَلَوْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى جِسْمًا وَلَهُ وَجْهٌ جُسْمَانِيٌّ لَكَانَ وَجْهُهُ مُخْتَصًّا بِجَانِبٍ مُعَيَّنٍ وَجِهَةً مُعَيَّنَةً فَمَا كَانَ يَصْدُقُ قَوْلُهُ: فَأَيْنَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ فَلَمَّا نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ عَلِمْنَا أَنَّهُ تَعَالَى مُتَنَزِّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَاحْتِجَّ الْخُصْمُ بِالْآيَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْوَجْهِ لِلَّهِ تَعَالَى وَالْوَجْهَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ كَانَ جِسْمًا. الثَّانِي: أَنَّهُ تَعَالَى وَصَفَ نَفْسَهُ بِكَوْنِهِ وَاسِعًا، وَالسَّعَةُ مِنْ صِفَةِ الْأَجْسَامِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ: أَنَّ الْوَجْهَ وَإِنْ كَانَ فِي أَصْلِ اللَّغَةِ عِبَارَةً عَنِ الْعُضْوِ الْمُخْصُوصِ لَكِنَّا بَيْنَا أَنَّا لَوْ حَمَلْنَاهُ هَاهُنَا عَلَى الْعُضْوِ لَكَذَبَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَأَيْنَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ»، لِأَنَّ الْوَجْهَ لَوْ كَانَ مُحَادِيًا لِلْمَشْرِقِ لاسْتَحَالَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ أَنْ يَكُونَ مُحَادِيًا لِلْمَغْرِبِ أَيْضًا، فَإِذَنْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّأْوِيلِ وَهُوَ مِنْ وَجْهِهِ.

الْأَوَّلُ: أَنَّ إِضَافَةَ وَجْهِ اللَّهِ كإِضَافَةِ بَيْتِ اللَّهِ وَنَاقَةِ اللَّهِ، وَالْمُرَادُ مِنْهَا الْإِضَافَةُ بِالْخَلْقِ وَالْإِيحَادِ عَلَى سَبِيلِ الشَّرْيفِ، فَقَوْلُهُ: «فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ»، أَي: فَتَمَّ وَجْهَهُ الَّذِي وَجَّهَكُمْ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْمَشْرِقَ وَالْمَغْرِبَ لَهُ بَوَجْهَيْهِمَا، وَالْمَقْصُودُ مِنَ الْقِبْلَةِ إِنَّمَا يَكُونُ قِبْلَةً لِنَصْبِهِ تَعَالَى إِيَّاهَا فَأَيُّ وَجْهِهِ مِنْ وَجْهِهِ الْعَالَمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْخَلْقِ وَالْإِيحَادِ نَصَبُهُ وَعَيْنُهُ فَهُوَ قِبْلَةٌ.

الثَّانِي: أَنَّ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنَ الْوَجْهِ الْقُصْدُ وَالنِّيَّةُ قَالَ الشَّاعِرُ:

أَسْتَعْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ أَحْصِيهِ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهَ وَالْعَمَلَ

وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٩].

الثالث: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْهُ فَتَمَّ مَرْضَاةَ اللَّهِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] يَعْنِي لِرِضْوَانِ اللَّهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٢٨] يَعْنِي مَا كَانَ لِرِضَا اللَّهِ، وَوَجْهُهُ الْإِسْتِعَارَةُ أَنْ مَنْ أَرَادَ الذَّهَابَ إِلَى إِنْسَانٍ فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ يَقْرُبُ مِنْ وَجْهِهِ وَقُدَامِهِ، فَكَذَلِكَ مَنْ يَطْلُبُ مَرْضَاةَ أَحَدٍ فَإِنَّهُ لَا يَزَالُ يَقْرُبُ مِنْ مَرْضَاتِهِ، فَلِهَذَا سُمِّيَ طَلَبُ الرِّضَا بِطَلَبِ وَجْهِهِ.

الرابع: أَنَّ الْوَجْهَ صَلَةٌ كَقَوْلِهِ: كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ وَيَقُولُ النَّاسُ هَذَا وَجْهُ الْأَمْرِ لَا يُرِيدُونَ بِهِ شَيْئًا آخَرَ غَيْرَهُ، إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ أَنَّهُ مِنْ هَاهُنَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْصَدَ هَذَا الْأَمْرُ، وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ صَحِيحٌ فِي اللُّغَةِ إِلَّا أَنَّ الْكَلَامَ يَبْقَى، فَإِنَّهُ يُقَالُ لِهَذَا الْقَائِلِ: قَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَكَانُ فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ بِأَنَّ الْمُرَادَ: فَتَمَّ قِبَلَتَهُ الَّتِي يُعْبَدُ بِهَا، أَوْ تَمَّ رَحْمَتُهُ وَنِعْمَتُهُ وَطَرِيقُ تَوَابِهِ وَالتَّيَّاسُ مَرْضَاتِهِ.

والجواب عن الثاني: وَهُوَ أَنَّهُ وَصَفَ نَفْسَهُ بِكَوْنِهِ وَاسِعًا فَلَا شَكَّ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَإِلَّا لَكَانَ مُتَجَزِّئًا مُتَبَعِّضًا فَيَنْتَقِرُ إِلَى الْخَالِقِ، بَلْ لَا بُدَّ وَأَنْ يُحْمَلَ عَلَى السَّعَةِ فِي الْقُدْرَةِ وَالْمَلِكِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ وَاسِعُ الْعَطَاءِ وَالرَّحْمَةِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ وَاسِعُ الْإِنْعَامِ بَيَانِ الْمَصْلَحَةِ لِلْعَبِيدِ لِكَيْ يَصْلُوا إِلَى رِضْوَانِهِ، وَلَعَلَّ هَذَا الْوَجْهَ بِالْكَلَامِ أَلَيُّ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى السَّعَةِ فِي الْعِلْمِ، وَإِلَّا لَكَانَ ذِكْرُ الْعَلِيمِ بَعْدَهُ تَكَرَّرًا.

وقال الإمام ابن كثير في التفسير (٣٩١/١): "وَقَالَ عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿فَإِنَّمَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، قَالَ: قِبَلُهُ اللَّهُ أَيْنَمَا تَوَجَّهْتَ شَرْقًا أَوْ غَرْبًا. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: ﴿فَإِنَّمَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، قَالَ: قِبَلُهُ اللَّهِ حَيْثُمَا كُنْتُمْ فَلَكُمْ قِبَلُهُ تَسْتَقْبِلُونَهَا: الْكَعْبَةُ".

وقال الإمام أبو حيان في "البحر المحيط" (٥٣٠/١): "﴿فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، هَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهِيَ جُمْلَةٌ ابْتِدَائِيَّةٌ، فَقِيلَ: مَعْنَاهُ فَتَمَّ قِبَلُهُ اللَّهِ، فَيَكُونُ الْوَجْهُ بِمَعْنَى الْجِهَةِ، وَأُضِيفَ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ حَيْثُ أَمَرَ بِاسْتِقْبَالِهَا، فَهِيَ الْجِهَةُ الَّتِي فِيهَا رِضَا اللَّهِ تَعَالَى، قَالَه الْحَسَنُ وَمُجَاهِدٌ وَقَتَادَةُ وَمُقَاتِلٌ. وَقِيلَ: الْوَجْهُ هُنَا صَلَةٌ، وَالْمَعْنَى فَتَمَّ اللَّهُ أَيْ عِلْمُهُ وَحُكْمُهُ. وَرَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُقَاتِلٍ: أَوْ عَبَّرَ عَنِ الذَّاتِ بِالْوَجْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾، ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾، وَقِيلَ: الْمَعْنَى الْعَمَلُ لِلَّهِ، قَالَه الْفَرَّاءُ، قَالَ:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيهِ رَبُّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ

وَقِيلَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِالْوَجْهِ هُنَا: الْجَاهُ، كَمَا يُقَالُ: فَلَانٌ وَجْهُ الْقَوْمِ، أَيْ مَوْضِعُ شَرَفِهِمْ، وَلِفُلَانٍ وَجْهٌ عِنْدَ النَّاسِ: أَيْ جَاهٌ وَشَرَفٌ. وَالتَّقْدِيرُ: فَتَمَّ جَلَالُ اللَّهِ وَعَظَمَتُهُ، قَالَه أَبُو مَنْصُورٍ فِي الْمُقْنِعِ. وَحَيْثُ جَاءَ الْوَجْهُ مُضَافًا إِلَى اللَّهِ

تَعَالَى، فَلَهُ حَمَلٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، إِذْ هُوَ لَفْظٌ يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْعُضْوِ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَشْهَرَ فِيهِ. وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ النَّاسِ إِلَى أَنَّ تِلْكَ صِفَةً ثَابِتَةً لِلَّهِ بِالسَّمْعِ، زَائِدَةٌ عَلَى مَا تُوجِبُهُ الْعُقُولُ مِنْ صِفَاتِ الْقَدِيمِ تَعَالَى. وَضَعَفَ أَبُو الْعَالِيَةِ وَغَيْرُهُ هَذَا الْقَوْلَ، لِأَنَّ فِيهِ الْجُزْمَ بِإِثْبَاتِ صِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِلَفْظٍ مُحْتَمَلٍ، وَهِيَ صِفَةٌ لَا يُدْرَى مَا هِيَ، وَلَا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، فَوَجَبَ اطِّرَاحُ هَذَا الْقَوْلِ وَالْإِعْتِمَادُ عَلَى مَا لَهُ حَمَلٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ. إِذَا كَانَ لِلْفَظِ دَلَالَةٌ عَلَى التَّجْسِيمِ فَنَحْمِلُهُ، إِمَّا عَلَى مَا يُسَوِّغُ فِيهِ مِنَ الْحَقِيقَةِ الَّتِي يَصِحُّ نَسْبُهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى إِنْ كَانَ اللَّفْظُ مُشْتَرَكًا، أَوْ مِنَ الْمَجَازِ إِنْ كَانَ اللَّفْظُ غَيْرَ مُشْتَرَكٍ. وَالْمَجَازُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَكْثَرُ مِنْ رَمَلِ بَيْرِينَ وَتَهْرٍ فَلَسْطِينَ.

فَالْوُقُوفُ مَعَ ظَاهِرِ اللَّفْظِ الدَّلَالِ عَلَى التَّجْسِيمِ عِبَاوَةٌ وَجَهْلٌ بِلِسَانِ الْعَرَبِ وَأَنْحَائِهَا وَمُتَصَرِّفَاتِهَا فِي كَلَامِهَا، وَحُجَجِ الْعُقُولِ الَّتِي مَرَجِعُ حَمْلِ الْأَلْفَازِ الْمُسْكِلَةِ إِلَيْهَا. وَنَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ نَكُونَ كَالْكَرَامِيَّةِ، وَمَنْ سَلَكَ مَسْلَكَهُمْ فِي إِثْبَاتِ التَّجْسِيمِ وَنَسْبَةِ الْأَعْضَاءِ لِلَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الْمُفْتَرُونَ عُلُوقًا كَبِيرًا. وَفِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ رَدٌّ عَلَى مَنْ يَقُولُ:

إِنَّهُ فِي حَيْزٍ وَجْهَةٍ، لِأَنَّهُ لَمَّا خَيْرٌ فِي اسْتِقْبَالِ جَمِيعِ الْجِهَاتِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي جِهَةٍ وَلَا حَيْزٍ، وَلَوْ كَانَ فِي حَيْزٍ لَكَانَ اسْتِقْبَالُهُ وَالتَّوَجُّهُ إِلَيْهِ أَحَقَّ مِنْ جَمِيعِ الْأَمَاكِينِ. فَحَيْثُ لَمْ يُخَصَّصْ مَكَانًا، عَلِمْنَا أَنَّهُ لَا فِي جِهَةٍ وَلَا حَيْزٍ، بَلْ جَمِيعُ الْجِهَاتِ فِي مُلْكِهِ وَتَحْتِ مُلْكِهِ، فَأَيُّ جِهَةٍ تَوَجَّهْنَا إِلَيْهِ فِيهَا عَلَى وَجْهِ الْخُضُوعِ كُنَّا مُعْظِمِينَ لَهُ مُتَمَثِّلِينَ لِأَمْرِهِ.

وقال الإمام ابن عطية في "المحرر الوجيز" (٢٠٠/١): و(وجه الله) معناه الذي وجَّهنا إليه، كما تقول: سافرت في وجه كذا أي في جهة كذا.

واختلف النَّاسُ في تأويل الوجه الذي جاء مضافاً إلى الله تعالى في مواضع من القرآن، فقال الحَذَّاقُ: ذلك راجع إلى الوجود، والعبارة عنه بالوجه من مجاز كلام العرب، إذ كان الوجه أظهر الأعضاء في الشَّاهد وأجلَّها قدراً، وقال بعض الأئمة: تلك صفة ثابتة بالسَّمْعِ زائدة على ما توجه العقول من صفات القديم تعالى، وضَعَفَ أَبُو الْمَعَالِي هَذَا الْقَوْلَ، وَيتَّجِه في بعض المواضع كهذه الآية أن يراد بالوجه الجهة التي فيها رضاه وعليه ثوابه، كما تقول: تصدَّقت لوجه الله تعالى، وَيتَّجِه في هذه الآية خاصَّةً أن يراد بالوجه الجهة التي وجَّهنا إليها في القبلة حسبما يأتي في أحد الأقوال، وقال أبو منصور في المقنع: يحتمل أن يراد بالوجه هنا الجاه، كما تقول: فلان وجه القوم، أي: موضع شرفهم، فالتقدير: فتمَّ جلال الله وعظمته. ...

وقال القرطبي في (الأسنى ٨٨-٩٠): "والمعنى في ذلك أن الله تعالى مُقْبِلٌ عَلَى الْمُصْلِي بِرَحْمَتِهِ، فَعَبَّرَ عَنْ إِقْبَالِ الرَّحْمَةِ وَصَرَفَهَا بِإِقْبَالِ الْوَجْهِ وَصَرَفَهُ. وَشَائِعٌ فِي كَلَامِ النَّاسِ: الْأَمِيرُ مُقْبِلٌ عَلَى فُلَانٍ، يَرِيدُونَ: إِقْبَالَهُ عَلَيْهِ

حصل في جميع جوانب العالم لزم حصول الجسم الواحد دفعة واحدة في عدة أمكنة، وهذا لا يقوله عاقل.

ثم قال: أمّا قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، وقوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، فالمراد منه الذات، والمقصود من ذكره التأكيد والمبالغة، فإنه يقال: وجه هذا الأمر كذا وكذا، والمراد نفس ذلك الشيء، أمّا قوله: ﴿فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، ﴿إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩] و﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ [الليل: ٢٠]، فالمراد من الكل رضا الله تعالى، وهكذا القول في تلك الأحاديث. أ.هـ.

﴿﴾ النّصّ الرَّابِعُ ﴿﴾

بالإحسان، ومُعَرَّضٌ عن فلان، وهم يريدون: ترك إحسانه إليه، وصرف إنعامه عنه، وليس في صفات ذات الله تعالى إقبال ولا إعراض ولا صرف، وإنّما ذلك في صفات فعله، وهذا بيّنٌ، والذي يبيّن لك هذا ما رواه الترمذي (٤٨٩/١) برقم ٣٧٩، وقال: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَمْسَحِ الْحَصَى، فَإِنَّ الرَّحْمَةَ تَوَاجَّهُهُ".

وذلك أنّ مسّه الحصى فيه نوع التفات وشغل وإعراض، ولذلك قال ابن عمر: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مُقْبِلٌ عَلَى عَبْدِهِ بِوَجْهِهِ مَا أَقْبَلَ إِلَيْهِ، فَإِذَا التَفَتَ انْصَرَفَ عَنْهُ". أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٨٩/٢) برقم ٦٥٦. وخرج مسلم وغيره عن عبد الله بن عمر أنّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى بُصَافًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ، فَحَكَّهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَبْصُقْ قَبْلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى». أخرجه البخاري (٩٠/١) برقم ٤٠٦، مسلم (٣٨٨/١) برقم ٥٤٧.

وهذا ليس على ظاهره، وإنّما المعنى: فإنَّ قبلة الله ورحمته قبل وجهه، وكذا الحديث الآخر الذي أخرجه مسلم (٣٨٩/١) برقم ٥٥٠ بسنده عن الْقَاسِمِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «مَا بَالُ أَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلَ رَبِّهِ فَيَتَنَخَّعُ أَمَامَهُ، أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يُسْتَقْبَلَ فَيَتَنَخَّعَ فِي وَجْهِهِ؟ فَإِذَا تَنَخَّعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَنَخَّعْ عَنْ يَسَارِهِ، تَحْتَ قَدَمِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقُلْ هَكَذَا» وَوَصَفَ الْقَاسِمُ فَتَقَلَّ فِي ثَوْبِهِ، ثُمَّ مَسَحَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ".

أي: مستقبل قبلة ربه أو رحمة ربه، ويحتمل أن يكون المراد تعظيم حرمة القبلة وتشريفها".

قال العلامة ابن جماعة في كتابه: "إيضاح الدليل" (٤٧٠) بعد سرد بعض آيات الوجه: اعلم أنه أطلق الوجه في هذه الآيات والمراد به الذات المقدسة، وعبر عنها بالوجه على عادة العرب الذين نزل القرآن بلغتهم. يقول أحدهم: فعلت لوجهك، أي: لك، وإنما كنى عن الذات بالوجه لأنه هو المرئي الظاهر من الإنسان غالباً، ولأن الرأس والوجه موضع الفهم والعقل والحس المقصود من الذات. وقد عبر بالوجه عن الرضا، لأن الإنسان إذا رضي بشيء ومال إليه أقبل بوجهه عليه، وإذا كرهه أعرض بوجهه عنه، ولذا تعين صرف الوجه إلى الذات في قوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] و﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. ولا يصح إرادة ظاهره حقيقة لوجهه: الأول: أن الموصوف بالبقاء عند فناء الخلق إنما هو الذات المقدسة لا مجرد الوجه، لأنه لو أريد ذلك لزم منه هلاك ما سوى الوجه.

الثاني: قوله: ﴿فَأَيْنَمَا تُولَوْنَ فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥] لأنه لو أريد بالوجه فيه العضو المخصوص لزم وجوده في جوانب الأرض، ويلزم حصول ذات واحدة في أماكن كثيرة متفرقة متباعدة، وهو محال اتفاقاً.

الثالث: أنه وصف الوجه بذي الجلال والإكرام، والموصوف بذلك هو الله تعالى لقوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]، وفي الحديث: "يا ذا الجلال والإكرام" (٤٧١). وأمّا قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨] و﴿إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٩]، فالمراد بذلك والله أعلم: تحصيل رضاه تعالى، لأن الإرادة في قوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨] لا تتعلق بحصول نفس الذات بمجردهما ولا بنفس ظاهر الوجه بمجردده، وإنما تتعلق بحصول مراد لهم، وهو رضاه عنهم، وعبر عنه بالوجه لما تقدّم أن الرّاضي يقبل بوجهه على من رضيه "أ.هـ ملخصاً".

﴿النَّصُّ الْخَامِسُ﴾

(٤٧٠) انظر إيضاح الدليل (ص ١٢٠)، طبع دار السلام، القاهرة.

(٤٧١) أخرجه أحمد في المسند (١٩٢/٢١) برقم ١٣٥٧٠، الطبراني في الكبير (٤٥٩٤/٥).

قال الإمام ابن الجوزي الحنبلي في كتابه: "دفع شبه التشبيه" صفحة (١٠) عشرة (٤٧٢):

قال تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧]، قال المفسرون: يبقى ربك، وكذا قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨]، أي: يريدونه، وقال الضحّاك وأبو عبيدة: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]، أي: إلا هو. وقد ذهب الذين أنكرنا عليهم إلى أن الوجه صفة يختصّ باسم زائد على الذات، فمن أين قالوا هذا وليس لهم دليل إلا ما عرفوه من الحسّيا؟ وذلك يُوجب التبعيض، ولو كان كما قالوا كان المعنى: أن ذاته تهلك إلا وجهه. وقال أبو حامد: أثبتنا لله تعالى وجهاً، ولا يجوز إثبات رأس، قلت: ولقد اقشعرّ بدني من جرّائه على ذكر هذا أ.هـ. والنصوص في ذلك كثيرة، وهي كما ترى متّفقة على أن السلف والخلف مُجمعون على أن الوجه في الآيات والأحاديث مصروف عن ظاهره، وليس المراد به الجارحة لاستحالتها على الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. ومنه تعلم بطلان ما ذهب إليه ابن القيم وأمثاله من أن الوجه الوارد في الكتاب والسنة مراد به الوجه حقيقة (٤٧٣)، وما زعمه دليلاً على دعواه لا يدلُّ له، بل هو حجة عليه، فمن ذلك: استدلاله باتّفاق الصحابة والتّابعين وجميع أهل السنة والحديث والأئمة المجتهدين على أن المؤمنين يرون وجه ربهم في الجنّة، وهو مردود بأنّ المتّفق عليه ممّن ذكر رؤية الرّب سبحانه وتعالى، وأمّا رؤية الوجه فلم يثبت اتّفاقهم عليها، لأنّ الحديث الوارد فيها وهو ما أخرجه مسلم أنّ النّبى ﷺ قال في قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] هي النّظر إلى وجه الله تعالى (٤٧٤)، حديث آحاد لا يحتجّ به في العقائد (٤٧٥). وعلى فرض ثبوته بطريق القطع فهو من المتشابه المصروف عن ظاهره باتّفاق من ذكرهم.

(٤٧٢) انظر دفع شبه التشبيه (ص ١١٣ فما بعدها)، طبع دار الإمام النووي، عمان.

(٤٧٣) انظر كلام ابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة ص ٣٨٦ فما بعدها.

(٤٧٤) لم يتّفق أهل العلم على تفسير الزّيادة الواردة في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ بالنّظر إلى وجه الله تعالى، بل اختلفوا في ذلك على عدّة أقوال، قال ابن الجوزي في زاد المسير (٣٢٦/٢-٣٢٧): وفي الزّيادة ستة أقوال:

أَحَدُهَا: أَتَاهَا النَّظَرُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. رَوَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١/١٦٣ برقم ١٨١) مِنْ حَدِيثِ صَهْبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «الزِّيَادَةُ: النَّظَرُ إِلَى وَجهِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». وَهَذَا الْقَوْلُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَحَذِيفَةُ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَعُكْرَمَةُ، وَقَتَادَةُ، وَالضَّحَّاكُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، وَالسَّدِّيُّ، وَمُقَاتِلٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الزِّيَادَةَ: غُرْفَةٌ مِنْ لَوْلُؤَةٍ وَاحِدَةٍ لَهَا أَرْبَعَةُ أَبْوَابٍ، رَوَاهُ الْحَكَمُ عَنْ عَلِيٍّ، وَلَا يَصَحُّ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّ الزِّيَادَةَ: مُضَاعَفَةُ الْحَسَنَةِ إِلَى عَشْرِ أَمْثَالِهَا، قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنُ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّ الزِّيَادَةَ: مَغْفِرَةٌ وَرِضْوَانٌ، قَالَهُ مُجَاهِدٌ.

وَالْخَامِسُ: أَنَّ الزِّيَادَةَ: أَنَّ مَا أَعْطَاهُمْ فِي الدُّنْيَا لَا يَحَاسِبُهُمْ بِهِ فِي الْقِيَامَةِ، قَالَهُ ابْنُ زَيْدٍ.

وَالسَّادِسُ: أَنَّ الزِّيَادَةَ: مَا يَشْتَهَوْنَهُ، ذَكَرَهُ الْمَوْرِدِيُّ " . وَانْظُرْ: تَفْسِيرَ الْمَوْرِدِيِّ (النَّكَتُ وَالْعَيُونُ) (٢/٤٣٢-٤٣٣).

(٤٧٥) قَسَمَ الْعُلَمَاءُ الْخَبَرَ مِنْ حَيْثُ الرِّوَايَةُ إِلَى قَسَمَيْنِ: مُتَوَاتِرٍ وَآحَادٍ، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ كَالْتَّالِي:

(١) الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ:

أَوَّلًا: مَعْنَى الْمُتَوَاتَرِ لُغَةً: مُوَاتَرَةُ الْكُتُبِ، يُقَالُ: وَاتَرْتُ الْكُتُبَ، فَتَوَاتَرَتْ، أَيِ جَاءَتْ بَعْضُهَا فِي إِثْرِ بَعْضٍ وَتَرًّا وَتَرًّا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَنْقَطِعَ. وَفِي حَدِيثِ الدُّعَاءِ: أَلَّفَ جَمْعُهُمْ، وَوَاتَرَ بَيْنَ مَيَرِهِمْ. أَيِ لَا تَقْطَعُ الْمَيَرَةَ عَنْهُمْ، وَاجْعَلْهَا تَصِلُ إِلَيْهِمْ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ. يُقَالُ: جَاءُوا تَتَرًّا، وَيُنَوَّنُ، وَأَصْلُهَا وَتَرَى: مُتَوَاتِرِينَ. فِي الصَّحَاحِ تَتَرَى فِيهَا لُغَتَانِ، تُنَوَّنُ وَلَا تُنَوَّنُ، مِثْلَ عَلَقَى، فَمَنْ تَرَكَ صَرْفَهَا فِي الْمَعْرِفَةِ جَعَلَ أَلْفَهَا أَلْفًا تَأْنِيثًا، وَهُوَ أَجُودُ، وَأَصْلُهَا وَتَرَى مِنَ الْوَتْرِ وَهُوَ الْفَرْدُ. وَتَتَرَى، أَيِ: وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ... قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ: سَأَلْتُ يُونُسَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتَرًّا﴾، قَالَ: مُتَقَطَّعَةً مُتَفَوِّتَةً. وَجَاءَتْ الْخَيْلُ تَتَرًّا، إِذَا جَاءَتْ مُتَقَطَّعَةً، وَكَذَلِكَ الْأَنْبِيَاءُ، بَيْنَ كُلِّ نَبِيٍّ دَهْرٌ طَوِيلٌ. وَالْوَتِيرَةُ: الطَّرِيقَةُ، قَالَ نَعْلَبُ: هِيَ مِنَ التَّوَاتُرِ، أَيِ التَّتَابُعِ، وَفِي الْحَدِيثِ: فَلَمْ يَزَلْ عَلَى وَتِيرَةٍ وَاحِدَةٍ حَتَّى مَاتَ أَيِ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ مُطَرَّدَةً يَدُومُ عَلَيْهَا. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: { الْوَتِيرَةُ: الْمُدَاوِمَةُ عَلَى الشَّيْءِ، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنَ التَّوَاتُرِ وَالتَّتَابُعِ " . وَقِيلَ: هُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَتْرِ، وَالْوَتْرُ قَدْ يَتْبَاعِدُ بَعْضُهُ عَنْ بَعْضٍ، وَقِيلَ: التَّوَاتُرُ التَّتَابُعُ مُطْلَقًا. انْظُرْ: تَاجُ الْعُرُوسِ (١٤/٣٣٩-٣٤٠)، مَادَّةُ: وَتَرٌ، لِسَانُ الْعَرَبِ (٣/٨١١٣)، مَادَّةُ: وَتَرٌ.

ثَانِيًا: مَعْنَى الْخَبَرِ الْمُتَوَاتِرِ فِي اصْطِلَاحِ الْأُصُولِيِّينَ:

عَرَّفَ الْأُصُولِيُّونَ الْخَبَرَ الْمُتَوَاتِرَ بِتَعْرِيفَاتٍ كَثِيرَةٍ... فَقَدْ عَرَفَهُ الشَّاشِي بِأَنَّهُ: "مَا نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ عَنْ جَمَاعَةٍ، لَا يَتَصَوَّرُ تَوَافُقَهُمْ عَلَى الْكَذِبِ لِكَثْرَتِهِمْ، وَاتَّصَلَ بِكَ هَكَذَا". انْظُرْ: أَصُولُ الشَّاشِي (ص ٢٧٢).

وعرفه الشيرازي بأنه: "كُلُّ خبر علم مخبره ضرورة...". انظر اللمع في أصول الفقه للشيرازي (ص ٧١).

وعرفه الآمدي بقوله: "التواتر في اصطلاح المتشرعة عبارة عن تتابع الخبر عن جماعة مفيداً للعلم بمخبره". انظر الإحكام للآمدي (٢/ ٢٥).

ثالثاً: الخبر المتواتر في اصطلاح المحدثين:

لعلماء الحديث تعريفات كثيرة للخبر المتواتر، لم تخرج بمجموعها عن تعريفات أهل الأصول له، ولعل ذلك راجع إلى أنهم اتبعوا في تعريفه أهل الأصول... فقد ذكر ابن الصلاح أن "أهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المُشعر بمعناه الخاص، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره، ففي كلامه ما يُشعر بأنه أتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم، فإنه عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه". انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص ٢٤١).

وعرفه الحافظ ابن حجر بقوله: "المتواتر هو الخبر الذي جمع أربعة شروط وهي: عدد كثير أحالت العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب، ورووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهاهم الحس، وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم إفادة العلم لسامعه". انظر: شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر (ص ٩-١٠). ويقصد بقوله (الحس) أي ما يدرك بالحس، وهو السماع من الرسول ﷺ أو رؤية فعله.

وعرفه القاسمي بقوله: "المتواتر ما ينقله من يحصل العلم بصدقهم ضرورة، بأن يكونوا جمعاً لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم من أوله إلى منتهاه". انظر قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص ١٤٦)، وانظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١٧٦-١٧٧)، شرح الديباج المذهب في مصطلح الحديث (ص ٨-٩).

وعليه فالمتواتر هو الحديث الذي رواه جمع كثير، يؤمن تواطؤهم على الكذب، من مبدأ السند إلى منتهاه، فإذا اختل شرط من الشروط السابقة انتفى التواتر، وكثرة العدد لا حد لها -خلافاً لمن ذكر العدد- لأن المدار في تحققه على حصول اليقين الضروري، الذي لا يمكن للإنسان دفعه.

وقد علق الغزالي على ما ذكره العلماء من عدد المتواتر بأن "كُلُّ ذلك تحكُّمات فاسدة باردة لا تناسب الغرض ولا تدلُّ عليه، ويكفي تعارض أقوالهم دليلاً على فسادها. فإذا لا سبيل لنا إلى حصر عدده، لكننا بالعلم الضروري نستدلُّ على أن العدد الذي هو الكامل عند الله تعالى قد توافقوا على الإخبار، فإن قيل: فكيف علمتم حصول العلم بالتواتر وأنتم لا تعلمون أقل عدده؟ قلنا: كما نعلم أن الخبز يشبع والماء يروي والخمر يسكر، وإن كنا لا نعلم أقل

مقدار منه، ونعلم أن القرائن تُفيد العلم وإن لم نقدر على حصر أجناسها وضبط أقل درجاتها ". انظر : المستصفي (١١٠/١) .

وقال ابن الأثير : " فأما ما ذهب إليه قوم من تخصيص عدد التواتر بالأربعين، أخذًا بعدد الجمعة، وبالسبعين، أخذًا من قوله تعالى : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥] ، وبثلاثمائة وبضعة عشر، أخذًا بعدد أهل بدر، فكل ذلك تحكّيات فاسدة، لا تناسب الغرض، ولا تدلُّ عليه " . انظر : جامع الأصول من أحاديث الرسول (١٢٣/١) .

والمحدثون لا يذكرون المتواتر باسمه الخاصّ المُشعر بمعناه ، وإنما يتبعون فيه الفقهاء والأصوليين : "لأنَّ التَّواترَ لَيْسَ من مباحث علم الإسناد ، إذ علم الإسناد يُبحثُ فيه عن صحّة الحديث ، أو ضعفه ليعملَ به ، أو يترك من حيث صفات الرجال وصيغ الأداة ، والمتواتر لا يُبحث عن رجاله ، بل يجب العملُ به من غير بحث " . انظر : شرح نخبة الفكر (ص ١٢) .

وَقَدْ قَسَمَ الْعُلَمَاءُ الْمُتَوَاتِرَ إِلَى قِسْمَيْنِ :

(١) المتواتر اللفظي : وهو الذي يرويه جمعٌ يحيل العقل والعادة تواطؤهم على الكذب ، عن جمعٍ مثلهم من أول السند إلى منتهاه ، بلفظ واحد وصورة واحدة ، ومثاله حديث : "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ" . أخرجه البخاري (٣٣/١) برقم (١٠٧) ، مسلم (١٠/١) برقم (٣) .

وقد ذكر النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم أن هذا الحديث جاء عن مائتين من الصحابة . انظر صحيح مسلم بشرح النووي (٦٨/١) ، قواعد التحديث (ص ١٤٦) .

(٢) المتواتر المعنوي : وهو ما اتفق نقلته على معناه دون لفظه ، ومثاله : أحاديث الدجال . انظر : هامش التصريح بما تواتر في نزول المسيح (ص ٦٤ فما بعدها) ، أحاديث عذاب القبر . انظر : أهوال القبور لابن رجب (ص ٣٩) ، أحاديث الحوض . انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٥٣/١٥) .

ولا خلاف بين العلماء في أن الحديث المتواتر يفيد العلم الضّروري "وهو الذي يضطر إليه بحيث لا يمكن دفعه" . انظر : شرح نخبة الفكر (ص ١١) ، وانظر : إرشاد الفحول (ص ٤٦-٤٧) ، أصول الشاشي (ص ٢٧٢) ، الإحكام للأمامي (١٥/٢) ، جامع الأصول (٦٦/١) ، اللمع للشيرازي (ص ٧١-٧٢) .

(٢) خَبَرُ الْآحَادِ :

الآحاد في اللغة جمع أحد ، والهمزة بدل من الواو ، أصله وحد ، لأنه من الوحدة ، وأصل آحاد : أأحاد بهمزتين ، أبدلت الثانية ألفاً للتخفيف كآدم ، أصلها : أأدم . انظر : لسان العرب (٢٧/١) ، القاموس المحيط (٨٣/١) .

وأما في اصطلاح الأصوليين والمحدثين ، فهو : ما يرويه الواحد أو الاثنان عن الواحد أو الاثنين ، حتَّى يصل إلى النبي ﷺ ، أو ما يرويه عدد دون المتواتر . انظر : السُّنَّة ومكانتها في التشريع (ص ١٦٧) ، وانظر : كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ١٦-١٧) ، إرشاد الفحول (ص ٤٨) ، جامع الأصول (١/ ٦٩) ، شرح النُخبة (ص ١٩) .

قال ابن الأثير " القسم الثاني: في أخبار الآحاد :

وهي ما لا ينتهي إلى حدِّ خبر التَّواتر المفيد للعلم ، فما نقله جماعة من خمسة أو ستَّة مثلاً ، فهو خبر واحد . قال إمام الحرمين : ولا يُراد بخبر الواحد الخبر الذي ينقله الواحد ، ولكن كلُّ خبر عن جائز ممكن ، لا سبيل إلى القطع بصدقه ، ولا إلى القطع بكذبه ، لا اضطراراً ولا استدلالاً ، فهو خبر الواحد وخبر الآحاد ، سواء نقله واحد أو جمع منحصرين " . انظر : جامع الأصول (١/ ١٢٤) .

ولمَّا تنوَّعت صور الآحاد ، وذلك تبعاً لتعدد الطُّرق أو تفرُّدها ، فإنَّ العلماء أطلقوا على هذه الصُّور أسماء مختلفة ، هي :

(١) المشهور : وهو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ، ولم يبلغ حدَّ التَّواتر ، سُمِّي بذلك لوضوحه ، وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء ، سُمِّي بذلك لانتشاره ، من فاض الماء يفيض فيضاً ، ومنهم من غاير بين المستفيض والمشهور - بأنَّ المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء ، والمشهور أعمُّ من ذلك ، ومنهم من عكس . انظر : شرح النُخبة (ص ١٤) ، تدريب الراوي (٢/ ١٧٣) .

وقد يراد بالمشهور ما اشتهر على الألسنة ، وهذا ما يطلق على ماله إسناد واحد فصاعداً ، بل ما لا يوجد له إسناد أصلاً ، ومثال ما اشتهر على الألسنة حديث : «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» . أخرجه هذا اللفظ : ابن ماجه (١/ ٣٤٦) برقم ١٠٨٨ ، الترمذي (١/ ٦٢١) برقم ٤٩٢ ، وقال : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

ومثال ما اشتهر عند أهل الحديث ، حديث الشيخين أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «قَتَلَتْ شَهْرًا فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ ، عَلَى رِجْلٍ ، وَذَكَوَانَ ، وَعَصِيَّةً ، وَبَنِي لَحْيَانَ» . أخرجه البخاري (٥/ ١٠٥) برقم ٤٠٩٠ ، مسلم (١/ ٤٦٩) برقم ٦٧٧ .

(٢) العَرِيزُ : "وهو ما انفرد عن راويه اثنان أو ثلاثة ، ولو رواه بعد ذلك عن هذين الاثنين أو الثلاثة مائة" . المرجع السابق (ص ١٢٥) ، وانظر : الباعث الحثيث (ص ١٦٧) .

وسُمِّي بذلك إمَّا لقلَّة وجوده ، وإمَّا لكونه عَزَّ ، أي : "قوي بمجيئه "

(٣) العَرِيبُ : وهو ما ينفرد بروايته واحد من أي موضع وقع التفرد به من السَّنَد . انظر : شرح النُخبة (ص ١١٩) ، الباعث الحثيث (ص ١٦٦-١٦٧) .

أو هو ما رواه راوٍ منفرداً بروايته ، فلم يردده غيره ، أو انفرد بزيادة في متنه أو إسناده ، سواء انفرد به مطلقاً ، أو بقيد كونه عن مام ، شأنه أن يجمع حديثه لجلالته وعدالته كالزُّهري وقتادة . انظر : قواعد التحديث (ص ١٢٥) .
وإنما سُمِّيَ غريباً لانفراد رواية عن غيره ، كالغريب الذي شأنه الانفراد عن وطنه ، والغالب أنه غير صحيح . انظر : قواعد التحديث (ص ١٢٥) .

مَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ فِي حُجَّةِ خَيْرِ الْآحَادِ فِي الْعَقِيدَةِ :

اختلف العلماء فيما يفيد خبر الواحد العدل الضابط في العقيدة ، والمتأمل يجد أن كلامهم يدور حول إفادته الحُجَّةَ وعدمها ، سواء كان بذاته ، أو بانضمام القرائن إليه ، وعليه فإن ملخص ما ذهبوا إليه ينتظم في مذهبين :
المذهب الأول : أنه ليس حجة في العقائد ، وإليه ذهب جمهور الأصوليين منهم : الباقلاني ، والخطيب البغدادي ، وابن فورك ، والغزالي ، والقاضي عبد الجبار ، والرازي ، والبيهقي ، والكرماني ، والقاسمي ، والنووي ، والكاساني ، وابن عبد البر ، وعبد القاهر البغدادي . انظر بالترتيب : تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (ص ٤٤١) ، الفرق بين الفرق (ص ٣٢٥) ، مشكل الحديث وبيانه (ص ٢٤) ، المستصفى (١٧٩/٢) ، شرح الأصول الخمسة (ص ٦٧٢) ، أساس التقيديس (ص ١٩٢) ، الأسماء والصفات (ص ٤٥٠) ، صحيح البخاري بشرح الكرماني (١٤/٢٥) ، قواعد التحديث (ص ١٤٧-١٤٨) ، صحيح مسلم بشرح النووي (٢٠/١) ، (١٣١/١) ، بدائع الصنائع (٢٠/١) ، التمهيد (٧/١) ، أصول الدين (ص ١٢) .

ونسبه جماعة إلى الأكثر من أهل الأصول . انظر : المعتمد في أصول الفقه (٥٦٦/٢) ، فواتح الرحموت (١٢٣/٢) ، تدريب الراوي (١٢٣/١) ، الإحكام للأمدى (٤٨/٢) ، شرح الكوكب المنير (٣٥٢/٢) ، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (٣٥٧/٢) ، أصول السرخسي (٢٩٢/١) ، شرح التلويح على التوضيح للفتاواني (٤٣١/٢) ، نهاية السؤل (٢٣/١) .
كما نسب ابن حزم إلى الحنفية والشافعية وجمهور المالكية وإلى جميع المعتزلة . انظر : الإحكام لابن حزم (١٠٧/١) ، إرشاد الفحول (ص ٤٨) ، المسودة لآل تيمية (ص ٢٤٧-٢٤٨) ، شرح الكوكب المنير ٣٤٩-٣٥٠ .

المذهب الثاني : أنه حجة إذا احتفت به القرائن ، وإليه ذهب ابن تيمية ، وابن القيم ، وابن حزم ، والقاضي أبو يعلى ، وابن الزاغوني ، وابن قاضي الجبل ، وحكاه ابن خويز منداد عن مالك ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد . انظر : المسودة (ص ٢٤٧-٢٤٨) ، شرح الكوكب المنير (٣٥٠-٣٤٨/٢) ، الإحكام لابن حزم (٧/١) فما بعدها) ، أصول السرخسي (٣٢٩/١) ، مختصر الصواعق (ص ٥٢٨ فما بعدها) ، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام للألباني (ص ٤٥ فما بعدها) .

وَمِنْ أَشْهَرِ الْقَرَائِنِ الَّتِي ذَكَرَهَا مَنْ ذَهَبُوا إِلَى حُجَّةِ الْآحَادِ فِي الْعَقِيدَةِ :

(١) ما أخرجه الشيخان في صحيحهما مما لم يبلغ حد المتواتر ، فإنه احتفت به القرائن ، منها :

(أ) جلالته في هذا الشأن .

(ب) وتقدمها في تمييز الصحيح على غيرهما

(ج) وتلقَّى العلماء لكتايبهما بالقبول، وهذا التلقِّي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطُرُق القاصرة عَنِ التَّواتر... انظر: شرح نخبة الفكر (ص ٢٠-٢١)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/١٦)، العدة في أصول الفقه (٣/٩٠٠).

يقول ابن الصَّلاح: "أَنَّ مَا انفَرَدَ بِهِ الْبَحَّارِيُّ أَوْ مُسْلِمٌ مُنْدرَجٌ فِي قَبِيلِ مَا يُقْطَعُ بِصَحَّتِهِ لِتَلَقِّي الْأُمَّةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ كِتَابَيْهِمَا بِالْقَبُولِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فَضَّلْنَاهُ مِنْ حَالِهِمَا فِيمَا سَبَقَ، سِوَى أَحْرَفٍ يَسِيرَةٍ تَكَلَّمَ عَلَيْهَا بَعْضُ أَهْلِ النَّقْدِ مِنَ الْحَفَازِ، كَالدَّارَقُطْنِيِّ وَغَيْرِهِ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ". انظر: مقدِّمة ابن الصَّلاح (ص ٢٩)، وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/١٧)، تدريب الراوي (١/١٣٤).

(٢) المشهور إذا كانت له طرق متباينة، سالمة من ضعف الرواة والعلل. انظر: شرح نخبة الفكر (ص ٢٤)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/٤٨-٤٩).

(٣) المسلسل بالأئمة الحفَّاظ المتقين. انظر: شرح نخبة الفكر (ص ٢٥)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٨/٤٨).

هذه هي أهم القرائن التي ذكروها لإفادة الخبر الحجة في العقيدة.

أَدِلَّةُ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ حُجِّيَّةِ خَبَرِ الْآحَادِ فِي الْعَقَائِدِ :

استدلَّ القائلون بأنَّ خبر الآحاد لا يفيد إلَّا الظَّنَّ - وهم الجمهور - بالعديد من الأدلَّة، من أهمها:

الدَّلِيلُ الْأَوَّلُ : أنَّ أخبار الآحاد مظنونة، فلا يجوز التَّمسُّكُ بها في معرفة الله تعالى، وإنَّما قلنا: أنَّها مظنونة، وذلك لأنَّنا أجمعنا على أنَّ الرواة ليسوا معصومين، وإذا لم يكونوا معصومين كان الخطأ عليهم جائزاً، والكذب عليهم جائزاً، وحينئذ لا يكون صدقهم معلوماً، بل مظنوناً، فثبت أنَّ خبر الواحد مظنون، فوجب أن لا يجوز التَّمسُّكُ به. انظر: أساس التَّقْدِيس (ص ١٨٩).

ولمَّا كان الاعتقاد يعني التَّصديق الجازم المطابق للواقع عن دليل، فإنَّ الواجب يقضي بأن تكون أدلَّة العقيدة قطعيَّة الثبوت قطعيَّة الدلالة، حتَّى توجب العلم وتفيد التَّصديق الجازم، وهذا الشَّرْط لا ينطبق إلَّا على القرآن الكريم، والحديث المتواتر، أمَّا الظنِّي فلا مجال له في الاستدلال على مسائل العقيدة، لأنَّ الظَّنَّ لا يغني عن الحق شيئاً، ولذلك رأينا آيات الكتاب العزيز تذكّر من يتبع الظَّنَّ، بغير سلطان مبین، قال تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾ [النساء: ١٥٧]، ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنْنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ * وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنْنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [فصلت: ٢٢-٢٣]، ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَقِينَ﴾ [الحج: ٣٢]، ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ

يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى ﴿[النجم: ٢٣]﴾ ، ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُوكَ الْمَلَائِكَةَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَى * وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٧-٢٨] .

ووجه الدلالة من هذه الآيات أنها جميعاً صرّحت بدمّ متبّعي الظنون والتّناديد بهم دليل على النهي الجازم عن اتّباع الظنّ ، وعلى النهي الجازم عن اتّباع ما لم يقيم عليه الدليل القاطع في العقيدة ، ذلك أنّ الآيات السابقة حصرت في العقيدة . فآية : ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنْ الظَّنُّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس: ٣٦] في العقيدة . وآية : ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ﴾ [النساء: ١٥٧] واردة في العقيدة ، فإنّ الآية تتحدّث عن اليهود وعيسى عليه السّلام ، فقد اختلفوا بشأنه ، فقال بعضهم : أنّه إله لا يصحّ قتله ، وقال بعضهم : أنّه قُتل وصلب ، وقال آخرون : إن كان هذا عيسى فأين صاحبنا ، وقال غيرهم : رفع إلى السّماء ... وهذا كلّ في الاعتقاد بعيسى ، فتكون الآية في العقائد .

وآية : ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ﴾ [النجم: ٢٣] وردت في العقيدة ، فقد كانوا يقولون : إنّ الملائكة وهذه الأصنام بنات الله ، وكانوا يعبدونهم ويزعمون أنّهم شفعاؤهم عند الله تعالى ، مع وأدهم البنات ، ف قيل لهم : ﴿الْكُفْرُ الذِّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢١] والآية هي ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى * أَلَكُمُ الذَّكْرُ وَلَهُ الْأُنثَى * تِلْكَ إِذَا قُسِمَتْهُ ضَمِيرِي * إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾ [النجم: ١٩-٢٣] . فأوردتهما الله في موضوع العقائد . فعسى نعيّاً واضحاً على من يتبعون الظنّ في العقائد ... وهذا هو شأن بقيّة الآيات . ويضاف لذلك أنّ آيات القرآن الكريم العظيم التي جاءت تنعى على من لا سلطان له ، فإنّها أيضاً في موضوع العقائد ، وقد وردت كلمتا البرهان والسلطان في موضوع العقائد والإيمان ، وهما كلمتان تفيدان القطع والجزم ، ولا يتأتّى أن يكون البرهان قد قام على إثبات شيء إلّا إذا كان مقطوعاً به ، والظني لا يكون دليلاً ولا برهاناً ، وقد استعمل القرآن كلمتي برهان وسلطان ، ومن تتبّع كلّ واحدة منهما في جميع آيات القرآن يتبيّن أنّ معناهما الدليل المقطوع به ...

قال تعالى : ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٧] ، وقال تعالى : ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٤] ، وقال تعالى : ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١] ، وقال تعالى : ﴿قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ أَتُجَادِلُونَنِي فِي أَسْمَاءٍ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ فَانتَظِرُوا إِنِّي مَعََكُمْ مِنَ الْمُنتَظِرِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤١] .

[٧١] ، وقال تعالى : ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] ، وقال تعالى : ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَشْءَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠] . إلى غير ذلك من الآيات ... وكلُّها جاءت بمعنى الدليل القاطع ، والدليل من حيث هو لا يكون إلا قطعياً ولم يستعمله القرآن إلا بمعنى القطعي . وعلى هذا ، فإنه لما كان دليل العقيدة هو دليلاً على المسألة المعينة ، فإنَّ كونه دليلاً أو برهاناً أو سلطاناً يقضي - بأن يكون قطعياً .

لقد بينت هذه الآيات بأنَّه لا بد من العلم ، وهو القطع واليقين ، ونَدَّدت عليهم بالظن فقط ، والظن مدلوله في اللغة هو : إفادة الاحتمالين مع ترجيح أحدهما ، فكيف يجوز الاستدلال بالاحتمال في الأصول ، والأصول لا يجوز أن يتطرَّق إليها الاحتمال ، وقد قالوا : ما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال ، وأمّا من يقول بأنَّ الآيات تضمَّنت اتِّباع الهوى ، فيكون هذا هو المقصود ، وهو تفسير لاتباع الظن الوارد في الآية ، فتكون الآية ظنيَّة الدلالة . نقول : إنَّ اتِّباع هوى النفس جاء معطوفاً على اتِّباع الظن بالواو ، وهي نفيد المغايرة ، فاتِّباع الهوى غير الظن قطعاً بل هو أمر زائد عليه ، وليس مفسراً له أو بدلاً عنه ، وأمّا من يقول بأنَّ الآيات خوطب بها المشرِّكون فهي ليست للمسلمين بل هي تحبر عن أقوام سابقين ، نقول لهم : إنَّ خصوص السَّبب لا يسقط العموم ، إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السَّبب ، وهذه واحدة من القواعد الأصوليَّة المعروفة . انظر : الاستدلال بالظني (ص ٩٩ ، فما بعدها ببعض التصرُّف) .

يقول الأستاذ الدكتور البوطي : "فأمّا الظني من الخبر الصَّحيح ، فلا يعتدُّ به الحكم الإسلامي في بناء العقيدة ، لأنَّه إنَّما يفيد الظن ، ولقد نهى القرآن في مجال البحث في العقيدة عن اتِّباع الظن ، ولكن يعتدُّ به في نطاق الأحكام العمليَّة ، لثبوت الخبر المتواتر والدليل القطعي على أنَّ المسلم مكلف - بالنسبة للسلوك العملي - بالاعتماد على الظني من الخبر الصَّحيح ، ولذلك صحَّ أن تستند الأحكام الشرعيَّة إلى الأحاديث الصَّحيحة وإن كانت آحاداً ، وذلك حيطة في الأمر وأخذاً بالجزم .

غير أنَّ اليقيني من الخبر الصَّحيح ، وهو ما يسمَّى بالخبر المتواتر ، هو وحده الذي يعتدُّ به في بناء العقيدة والمدرجات اليقينيَّة ، بمعنى أنَّ الإنسان لا يجبر على الاعتقاد بشيء خبريٍّ إلاَّ كان قائماً على برهان المتواتر" . انظر : كبرى اليقينيَّات الكونيَّة (ص ٣٥-٣٦) .

وقال السَّفاريني في سياق تعريفه لـ "عِلْمِ الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ التَّوْحِيدُ وَأَصُولُ الدِّينِ: الْعِلْمُ بِالْعَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ عَنِ الْأَدِلَّةِ الْيَقِينِيَّةِ، أَيْ الْعِلْمُ بِالْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ الْمُكْتَسَبَةِ مِنْ أَدِلَّتِهَا الْيَقِينِيَّةِ، سَوَاءً تَوَقَّفَتْ عَلَى الشَّرْعِ

كَالسَّمْعِيَّاتِ أَمْ لَا، وَسَوَاءٌ كَانَتْ مِنَ الدِّينِ فِي الْوَاقِعِ كَكَلَامِ أَهْلِ الْحَقِّ أَوْ لَا كَكَلَامِ الْمُخَالِفِ، وَاعْتَبِرْ فِي أَدْلَتِهَا الْيَقِينُ ؛ لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ فِي الْإِعْتِقَادِيَّاتِ بَلْ فِي الْعَمَلِيَّاتِ " . انظر : لوامع الأنوار البهية (٥ / ١) ، وانظر : جامع الأصول (١ / ٦٩)

"والعجب كل العجب من الحشوية ، أنهم يقولون : الاشتغال بتأويل الآيات المتشابهة غير جائز ، لأن تعيين ذلك التأويل مظنون ، والقول بالظن في القرآن لا يجوز ، ثم أنهم يتكلمون في ذات الله تعالى وصفاته بأخبار الآحاد ، مع أنها في غاية البعد عن القطع واليقين . وإذا لم يجوزوا تفسير ألفاظ القرآن بالطريق المظنون ، فلأن يمتنعون عن الكلام في ذات الحق تعالى ، وفي صفاته ، بمجرد الروايات الضعيفة أولى " . انظر : أساس التقدّيس (ص ١٨٩ - ١٩٠) .

الدليل الثاني : " أن أجل طبقات الرواة قدراً ، وأعلامهم منصّباً : الصحابة - رضوان الله عليهم - ثم إنا نعلم أن رواياتهم لا تنفد القطع واليقين ، والدليل عليه : أن هؤلاء المحدثين رووا عنهم : أن كل واحد منهم طعن في الآخر ، ونسبه إلى ما لا ينبغي " . انظر : أساس التقدّيس (ص ١٨٩ - ١٩٠) .

فقد ردت السيدة عائشة رضي الله عنها خبر عمر رضي الله عنه في حديث : " تعذيب الميت بكاء أهله عليه " . أخرجه البخاري (٧٩ / ٢) برقم (١٢٨٧) ، وقالت : رحم الله عمر ، والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله ليعذب المؤمن بكاء أهله عليه » ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله ليزيد الكافر عذاباً بكاء أهله عليه » ، وقالت : حسبكم القرآن : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [الأنعام : ١٦٤] .

وكذا ردت خبر ابنه عبد الله رضي الله عنه في حديث : " تعذيب الميت بكاء أهله عليه ، وقالت : يغفر الله لأبي عبد الرحمن أمّا إنه لم يكذب ، ولكنه نسي أو أخطأ ، إنّما مرّ رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يئس عليها ، فقال : « إنّهم ليئسوا عليها ، وإنّها لتعذب في قبرها » . أخرجه مسلم (٢ / ٦٤٣ برقم ٩٣٢) .

كما أنّها ردت على ابن عباس قوله في رؤية النبي صلى الله عليه وآله ، بفواده ، حيث أخرجه مسلم (١ / ١٥٨ برقم ١٧٦) بسنده عن أبي العالقة ، عن ابن عباس ، قال : « ما كذب الفؤاد ما رأى » [النجم : ١١] ، « ولقد رآه نزلة أخرى » [النجم : ١٣] ، قال : « رآه بفواده مرتين » . وجاء ردها على ابن عباس فيها رواه البخاري (٦ / ١٤٠ برقم ٤٨٥٥) بسنده عن مسروق ، قال : قلت لعائشة رضي الله عنها : يا أمتاه هل رأى محمد صلى الله عليه وسلم ربه ؟ فقالت : لقد فقت شعري ممّا قلت ، أين أنت من ثلاث ، من حدّثكهن فقد كذب : من حدّثك أن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربه فقد كذب ، ثم قرأت : ﴿ لَا تَذَرِكُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام : ١٠٣] ، « وما كان ليشير أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب » [الشورى : ٥١] . ومن حدّثك أنّه يعلم ما في غد فقد كذب ، ثم قرأت : « وما تدري نفس ماذا

تَكْسِبُ غَدًا» [لقان: ٣٤]. وَمَنْ حَدَّثَكَ أَنَّهُ كَتَمَ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] الْآيَةَ وَلَكِنَّهُ «رَأَى جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي صُورَتِهِ مَرَّتَيْنِ» .

فهذه الأمثلة وغيرها الكثير تُثبت وبلا مرية ، أَنَّ الصَّحَابَةَ رضوان الله عليهم ردَّ بعضهم على بعض وطعن بعضهم في رواية بعض ، لأمر علمه ولم يعلمه الآخر ... وهذا من أكبر الأدلة على أَنَّ الأحاد سبيله ظنِّي ، لاحتمال الخطأ والوهم والنسيان على الرَّاوي ...

ولذلك رأينا الكثير من الصَّحَابَةِ يتوقَّفون في خبر الواحد إذا ارتابوا منه ، وذلك احتياطاً منهم في قبول الأخبار .

قال الحافظ الذهبي : "وكان أبو بكر رضي الله عنه أوَّل من احتاط في قبول الأخبار" . انظر : تذكرة الحفاظ (٢/١) .

وفي ترجمته لعمر بن الخطَّاب رضي الله عنه قال الإمام الذهبي أيضاً : "هو الذي سنَّ للمحدِّثين التَّثَبُّت في النِّقل ، وربَّما كان يتوقَّف في خبر الواحد إذا ارتاب ... إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم" . المرجع السابق (٦/١) .

والروايات في ذلك كثيرة ، وقد كان عصرهم رضي الله عنهم قريباً من عصر النُّبُوَّة فكيف بنا وقد بُعدت الشَّقة بيننا وبين ذلك العصر الزَّاهر الطَّاهر ، ألسنا اليوم أحوج ما نكون إلى التَّثَبُّت والاستيثاق والسَّبر والغور والحيطه والتَّمسُّك بالقطعي في أمور العقيدة ، التي لا تقبل الخطأ ولا الوهم؟ ثمَّ كيف يجوز للمسلم أن يعتقد في ذات الله تعالى أشياء يحتمل أن يتبيَّن له بعد زمن أنَّها خطأ؟ ولماذا سمَّيت عقيدة إذا لم تكن مبنية على الثَّوابت والرواسخ التي لا يمكن أن يطرأ عليها خطأ أو تغيير؟ .

الدَّلِيلُ الثَّالِثُ : أَنَّهُ اشتهر فيما بين الأُمَّة : أَنَّ جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً مُنكَرة ، واحتالوا في ترويحها على المحدِّثين ، والمحدِّثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها ، بل قبلوها ، وأَيَّ منكر فوق وصف الله تعالى بما يقدح في الإلهية ويبطل الرُّبوبيَّة؟ فوجب القطع في أمثال هذه الأخبار بأنَّها موضوعة .

ومن تلك الأحاديث : ما رواه الآجري في الشَّريعة (ص ٢٧١ رقم ٦٢٢) مرفوعاً : " إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ عَزَّ وَجَلَّ فِي كُلِّ يَوْمٍ جُمُعَةٍ فِي رَمَالِ الْكَافُورِ ، وَأَقْرَبُهُمْ مِنْهُ مَجْلِسًا : أَسْرَعُهُمْ إِلَيْهِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَبْكَرُهُمْ غَدُوءًا " . والحديث كذب موضوع ، في إسناده : أبو بكر بن أبي داود ، قال عنه الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (٣/٣٤٩) : كَذَابٌ ، وفي السَّنَد بعض المجاهيل أيضاً .

ومنها : حديث : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجْلِسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْقَنْطَرَةِ الْوُسْطَى بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ " . وهو حديث موضوع أورده ابن الجوزي في الموضوعات (١/١٢٧) ، الشُّوكَانِي في الفوائد المجموعة (ص ٤٤٨ برقم ١٥) . والموضوعات في هذه الباب كثيرة ...

وأما من دَوَّنوا ذلك في كتبهم ، فإنَّهم ما كانوا عالمين بالغيوب ، بل اجتهدوا واحتاطوا بمقدار طاقتهم ، وأما اعتقاد أنَّهم علموا جميع الأحوال الواقعة في زمان الرَّسول ﷺ إلى زماننا ، فذلك لا يقوله عاقل .
وغاية ما في الباب : أنَّنا نحسن الظَّنَّ بهم ، وبالذين رَوَوْا عنهم . إلَّا أنَّنا إذا شاهدنا خبراً مشتملاً على منكر ، لا يمكن إسنادَه إلى الرَّسول ﷺ قطعنا بأنَّه من أوضاع الملاحدة ، ومن ترويجاتهم على أولئك المحدثين . انظر : أساس التَّقديس (ص ١٩١-١٩٢) .

وفي هذا المعنى يقول الرَّسول ﷺ : " إِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تَعْرِفُهُ قُلُوبُكُمْ ، وَتَلِيْنُ لَهُ أَشْعَارُكُمْ ، وَأَبْشَارُكُمْ ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ قَرِيبٌ ، فَأَنَا أَوْلَاكُمْ بِهِ ، وَإِذَا سَمِعْتُمُ الْحَدِيثَ عَنِّي تُنْكِرُهُ قُلُوبُكُمْ ، وَتَنْفِرُ أَشْعَارُكُمْ ، وَأَبْشَارُكُمْ ، وَتَرَوْنَ أَنَّهُ مِنْكُمْ بَعِيدٌ فَأَنَا أْبَعْدُكُمْ مِنْهُ " . أخرجه أحمد في المسند (٢٥/ ٤٥٦ برقم ١٦٠٥٨) ، قال الأرئوط : " إسنادُه صحيح على شرط مسلم كسابقه . وأخرجه البزار (١٨٧) (زوائد) ، وابن حبان (٦٣) من طريق أبي عامر العقدي ، بهذا الإسناد . وقال البزار : لا نعلمه يروى من وجه أحسن من هذا . وأخرجه ابن سعد ١/ ٣٨٧ عن عبد الله بن مسلمة القعنبي ، عن سليمان بن بلال ، به . إلَّا أن في المطبوع منه : عن أبي حميد أو أبي أسيد على الشك . وأورده الهيثمي في " مجمع الزوائد " ١/ ١٤٩ - ١٥٠ ، وقال : رواه أحمد والبزار ، ورجاله رجال الصحيح . وقد سلف نحوه من حديث أبي هريرة (٨٨٠١) ، وسيكرر ٥/ ٤٢٥ سنداً ومتناً . قال السندي : قوله : " إذا سمعتم الحديث عني " ، أي : مروباً عني ، وهذا إنما يكون إذا سمع من غيره لا منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ولذلك عُدِّي بعن لا بمن ، إذ السماع منه لا يتصور فيه ذلك . قوله : " تعرفه قلوبكم " ، أي : يقبله القلب ، ولا يلحق به الوحشة للنفس ، وهذا إما بالعرض على أصول الدِّين المعلومة ، فإذا لم يكن مخالفاً يقبله القلب ، أو بمعرفة رجال الإسناد ، فإنهم إذا كانوا ثقاتٍ أثباتاً يتسارع القلب إلى القبول ، ويحتمل أن يكون هذا الحديث من قبيل " استفت قلبك ، الرُّما اطمأن إلى النفس ، وأطمأن إلى القلب ، والإثم ما حاك في النفس ، وتردد في الصدر ، وإن أفتاك الناس وأفتوك " حديث حسن ، رواه أحمد [٢٢٨/ ٤] والدارمي [٢/ ٢٤٦] وغيرهما كما في الأربعين للنووي ، رحمه الله تعالى . وهذا محمول على الأمر المشتبه ، وإلا فما ثبت الأمرُ به في الشرع بلا معارض فهو برّ ، وما ثبت النهي عنه كذلك فهو إثم ، والمراد أن قلب المؤمن ينظر بنور الله إذا كان قوي الإيمان ... وهذا يقتضي أنه ينبغي الرجوعُ إلى الأصول المعلومة الثابتة من الدِّين فيما اشتبَه من الحديث ، والله تعالى أعلم " .
وقال الخطيب البغدادي : " باب القول فيما يردّ به خبر الواحد : وإذا روى الثقة المأمون خبراً متّصل الإسناد رُدّ بأمور :

أحدها : أن يخالف موجبات العقول فيعلم بطلانه ، لأنَّ الشَّرْعَ إنَّما يرد بمجوزات العقول ، وأما بخلاف العقول فلا .

والثَّاني : أن يخالف نصَّ الكتاب والسُّنة المتواترة ، فيُعلم أنَّه لا أصل له أو منسوخ .

والثَّالثُ : أن يخالف الإجماع ، فيستدلّ على أنَّه منسوخ ، أو لا أصل له ، لأنَّه لا يجوز أن يكون صحيحاً غير منسوخ ، وتجمع الأمة على خلافه .

وَالرَّابِعُ : أن ينفرد الواحد برواية ما يجب على كافة الخلق علمه ، فبدل ذلك على أنه لا أصل له .

وَالْخَامِسُ : أن ينفرد برواية ما جرت العادة بأن ينقله أهل التواتر فلا يقبل ، لأنه لا يجوز أن ينفرد في مثل هذا بالرواية . انظر : الفقيه والمتفقه للبغدادى (١/ ١٣٢-١٣٣) .

الدليل الرابع : أن الرواة الذين سمعوا هذه الأخبار من الرسول ﷺ ، ما كتبوها عن لفظ الرسول ﷺ ، بل سمعوا شيئاً في مجلس ، ثم أتتهم روى تلك الأشياء بعد عشرين سنة أو أكثر ، ومن سمع شيئاً في مجلس مرة واحدة ، ثم رواه بعد العشرين أو الثلاثين ، لا يمكنه رواية تلك الألفاظ بأعينها ، وهذا كالمعلوم بالضرورة ، وإذا كان الأمر كذلك ، كان القطع حاصلاً بأن شيئاً من هذه الألفاظ : ليس من ألفاظ الرسول ﷺ ، بل ليس ذلك إلا من ألفاظ الراوي ، وكيف يقطع بأن هذا الراوي سمع ما جرى في ذلك المجلس ؟ فإن من سمع كلاماً في مجلس واحد ، ثم أنه ما كتبه ، وما كرر عليه كل يوم ، بل ذكره بعد عشرين سنة أو ثلاثين ، فالظاهر : أنه ينسى منه شيئاً كثيراً ، أو يتشوش عليه نظم الكلام وترتيبه وتركيبه ، ومع هذا الاحتمال فكيف يمكن التمسك به في معرفة ذات الله تعالى وصفاته ؟ . انظر : أساس التقديس (ص ١٩٢) .

والناظر في كتب العلماء يجد أنهم نصوا على أن غالب الأحاديث إنما رويت بالمعنى ، فعن ابن عون قال : كان الحسن وإبراهيم والشعبي يأتون بالحديث على المعاني . أخرجه الزاهر مزي في المحدث الفاصل (ص ٥٣٤ برقم ٦٨٩) ، ابن عبد البر في جامع العلم وفضله (١/ ٨٠) ، وانظر قواعد التحديث (ص ٢٢٣) .

وعن مسعر ، عن عمرو بن مرة ، قال : «إنا لا نستطيع أن نحدثكم الحديث كما سمعناه ، ولكن عموداً ونحوه» . أخرجه الخطيب في الكفاية في علم الرواية (ص ٢٠٨) .

وعن زيد بن الحباب ، قال : سمعت سفيان الثوري ، يقول : " إن قلت لكم : إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني - قال زيد : يعني أنه يحدث على المعاني " . أخرجه الخطيب في الكفاية (ص ٢٠٩) .

وعن العباس بن عبد الله الترقفي ، سمعت الفريابي ، يقول : سمعت سفيان ، يقول : " لو أردنا أن نحدثكم بالحديث كما سمعناه - وقال ابن براهان : كما سمعنا - ما حدثناكم بحديث واحد " . أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/ ٣٢ برقم ١٠٩٧) ، الكفاية (ص ٢٠٩) .

وعن عبد الرزاق ، قال : قلت لسفيان الثوري : حدثنا بحديث أبي الرعاء كما سمعت ، قال : «يا سفيان الله ، ومن يطيق ذلك ، إنما نحيثكم بالمعنى» . أخرجه الخطيب في الكفاية (ص ٢٠٩) .

ومن الأمثلة التي يسوقها العلماء في مثل هذه البابة ، ما رواه مسلم في صحيحه من حديث المغيرة بن شعبة ، قال : قال سعد بن عباد : لو رأيته رجلاً مع امرأتين لصرته بالسيف غير مصفح عنه ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه

وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «اتَّعَجَّبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، فَوَاللَّهِ لَأَنَا أَغَيْرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغَيْرُ مِنِّي، مِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ، مَا ظَهَرَ مِنْهَا، وَمَا بَطَنَ، وَلَا شَخْصَ أَغَيْرُ مِنَ اللَّهِ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ اللَّهُ الْمُرْسَلِينَ، مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ، وَلَا شَخْصَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمُدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ». أخرجه مسلم (١١٣٦/٢ برقم ١٤٩٩).

والحديث رواه البخاري (١٢٣/٩ برقم ٧٤١٦) بلفظ: "«اتَّعَجَّبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ، وَاللَّهُ لَأَنَا أَغَيْرُ مِنْهُ، وَاللَّهُ أَغَيْرُ مِنِّي، وَمِنْ أَجْلِ غَيْرَةِ اللَّهِ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْعُذْرُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ بَعَثَ الْمُبَشِّرِينَ وَالْمُنْذِرِينَ، وَلَا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمُدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ وَعَدَ اللَّهُ الْجَنَّةَ».

"فتبين أن الرواة تصرّفوا في لفظ الحديث، فلا يكون حجة في وصف الله بشخص، وقد قال ابن بطّال في شرح البخاري: أجمعت الأمة على أن الله تعالى لا يجوز أن يوصف بأنه شخص، لأن التوقيف لم يرد به، والشخص سواد الإنسان والحيوان، يرى من بعد، فلا يطلق في اللغة إلا على جسم... قال ابن بطّال: اختلفت ألفاظ هذا الحديث، ولم يختلف في حديث ابن مسعود أنه بلفظ لا أحد، فظهر أن لفظ شخص جاء موضع أحد، فكأنه من تصرّف الراوي. قال الحافظ ابن حجر: وهذا هو المعتمد، قال ابن فورك: وإنما منعنا من إطلاق الشخص أمور: أحدهما: أن اللفظ لم يثبت عن طريق السمع.

ثانيهما: الإجماع على المنع منه.

ثالثهما: أن معناه: الجسم المؤلف المركّب. انظر: فتح المعين بقند كتاب الأربعين (ص ٢٤-٢٥ بتصرّف)، وانظر: فتح الباري (٣٩٩-٤٠٢).

وقال البيهقي في "الأسماء والصفات" (٥٤/٢): "قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيمَا بَلَّغَنِي عَنْهُ: "إِطْلَاقُ الشَّخْصِ فِي صِفَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ غَيْرُ جَائِزٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّخْصَ لَا يَكُونُ إِلَّا جِسْمًا مُؤَلَّفًا، وَإِنَّا سَمَّيْ شَخْصًا مَا كَانَ لَهُ شُخُوصٌ وَارْتِفَاعٌ".

وَمِثْلُ هَذَا النَّعْتِ مَنُفِي عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَخَلِيقٌ أَنْ لَا تَكُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةُ صَحِيحَةً، وَأَنْ تَكُونَ تَصْحِيفًا مِنَ الرَّائِي، وَالشَّيْءُ وَالشَّخْصُ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَسْمِ سَوَاءٌ، فَمَنْ لَمْ يُنْعِمِ الْإِسْتِغَاةَ لَمْ يَأْمِنْ الْوَهْمَ، قَالَ: وَلَيْسَ كُلُّ الرُّوَاةِ يَرَاغُونَ لَفْظَ الْحَدِيثِ حَتَّى لَا يَتَعَدَّوْهُ، بَلْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يُحَدِّثُ عَلَى الْمَعْنَى، وَلَيْسَ كُلُّهُمْ بِفَقِيهٍ".

فلفظه "الشخص لا بد وأن تكون تصحيفاً من الراوي، لأن الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤].

الدَّلِيلُ الْخَامِسُ : لو أفاد خبر الواحد العلم لما حصل تعارض بين الأخبار ، ونحن نرى الكثير من الأخبار تتعارض ، فإن قلنا بإفادة الجميع العلم حصل التناقض .

وإن قيل بإفادة أحدهما دون الآخر ، كان ترجيحاً بلا مرجح ، فوجب التوقف ، وعدم القطع بخبر الواحد . انظر : الإحكام للآمدي (٢/ ٥٠ بتصرف) .

قلت : ومن تلك الأخبار ما رواه مسلم في صحيحه (٤/ ٢١٤٩ برقم ٢٧٨٩) بسنده إلى أبي هريرة مرفوعاً : " «خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ، وَخَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْعَصْرِ- مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فِي آخِرِ الْخَلْقِ، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ، فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ» .

"ففي هذا الحديث إثبات أن الله خلق السموات والأرض في سبعة أيام ، وهذا مخالف للقرآن ، وذلك لأن الله تعالى أخبر أنه خلق السموات والأرض في ستة أيام ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الأعراف : ٥٤] .

فإن قال قائل : هذا الحديث لا يعارض الآية السابقة ، وإنما يفصل كيفية الأرض ، وما خلق فيها وحدها ، وأن ذلك كان في سبعة أيام ، وهي غير الأيام الستة المذكورة في الآية ، أو نحو هذا الكلام ، فالحق أن هذا الكلام باطل من عدة وجوه :

الأول : أن سيدنا آدم لم يخلق على الأرض ، إنما خلقه الله في الجنة ، ثم أهبط بعد مدة إلى الأرض ، فهذا الحديث لا يتكلم إذن عما حصل على الأرض خاصة ، ثم قوله فيه : " وَخَلَقَ النُّورَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ " ليس خاصاً أيضاً بالأرض ، لأن النور الموجود على الأرض بشكل عام مصدره من الشمس التي هي في السماء ، فهذا الحديث فيه ذكر ما في الأرض وما في السماء ...

الثاني : أن القرآن يرد ذلك أيضاً بصراحة ، قال تعالى : ﴿قُلْ أَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَواسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلنَّاسِ لِيَوْمٍ﴾ [فصلت : ٩-١٠] . فهذا صريح في أن الله خلق الأرض في يومين وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام ، ومجموع ذلك ستة أيام ، فأين الأيام السبعة في ذلك؟

الثالث : أن بعض الأئمة المحدثين الذين أدركوا هذا الشذوذ في متن الحديث طعنوا فيه . انظر : مقدمة دفع شبه التشبيه .

قال الحافظ ابن كثير في نقده لهذا الحديث : " وَفِيهِ اسْتِيعَابُ الْأَيَّامِ السَّبْعَةِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى قَدْ قَالَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ؛ وَلِهَذَا تَكَلَّمَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَجَعَلُوهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ ، لَيْسَ مَرْفُوعًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " . انظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣ / ٤٢٦) .

وكذلك طعن فيه : الإمام ابن تيمية . انظر : مجموع الفتاوى (١ / ٢٥٦ - ٢٥٧) ، (١٧ / ٢٣٥ - ٢٣٦) ، (١٨ / ١٨ - ١٩) ، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢ / ٤٤٣ - ٤٤٥) .

وطعن فيه الإمام المناوي . انظر : فيض القدير (٣ / ٥٩٦) .

والإمام الغباري . انظر : الفوائد المقصودة في بيان الأحاديث الشاذة المردودة (ص ١٠٢) .

وعلى ضوء ذلك فإن " خبر الواحد لا يُفيد العلم ، وهو معلوم بالضرورة ، فإننا لا نصدّق بكلّ ما نسمع ، ولو صدّقنا وقدّرنا تعارض خبرين فكيف نصدّق بالضدين ؟

وما حكي عن المحدثين من أنّ ذلك يوجب العلم فلعلّهم أرادوا أنّه يفيد العلم بوجوب العمل ، إذ يسمّى الظنّ علماً ، ولهذا قال بعضهم : يُورث العلم الظاهر ، والعلم ليس له ظاهر وباطن ، وإنّما هو الظنّ ، ولا تمسك لهم في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ [المتحنة : ١٠] ، وأنّه أراد الظاهر ، لأنّ المراد به العلم الحقيقي بكلمة الشّهادة التي هي ظاهر الإيمان دون الباطن الذي لم يكلف به ، والإيمان باللسان يُسمّى إيماناً مجازاً " . انظر : المستصفى (١ / ٢٧٢) .

الدليل السّادس : لو أوجب خبر الواحد العلم لأوجه خبر كلّ واحد ، ولما احتاج إلى اشتراط العدالة والإسلام ، كما لم يحتج إلى ذلك في المتواتر ، ولوجب أن يقع العلم بخبر من يدّعي النبوة ... ولما لم يقل هذا أحد ، دلّ على أنّه ليس فيه ما يوجب العلم . انظر : الإحكام للآمدي (٢ / ٤٩) .

الدليل السّابع : أنّ كلّ عاقل يجدّ من نفسه عندما يخبره واحد بعد واحد بمُخبر واحد يزيد اعتقاده بذلك المُخبر ، ولو كان الخبر الأوّل مفيداً للعلم لما زاد علمه بإخبار الثاني له بنفس الخبر . انظر : الإحكام للآمدي (٢ / ٥٠) .

أدلة القائلين بحجّية خبر الآحاد في العقيدة :

استدلّ القائلون بحجّية خبر الآحاد في العقيدة بالعديد من الأدلّة ، من أشهرها :

الدليل الأوّل : قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة : ١٢٢] .

قالوا : فهذه الآية الكريمة فيها حثٌّ للقبائل والعشائر وأهل النواحي والأقطار المختلفة من المؤمنين ، على أن ينفر من كلّ فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في دينهم ، ثمّ يرجعوا إلى قومهم فينذرونهم ، والطائفة في لغة العرب تُطلق على

الواحد فما فوق ، والتَّفَقُّه في الدِّين يشمل العقائد والأحكام ، بل التَّفَقُّه في العقائد أهم من التَّفَقُّه في الأحكام ، ففي الآية دليل صريح على وجوب الأخذ بأحاديث الأحاد في العقيدة ، وإلا ما جاز للطائفة أن تنذر . انظر : الإحكام للأمامي (٢/ ٦٩) ، العقيدة في الله للأشقر (ص ٥١) ، الحديث حُجَّة بنفسه في العقائد والأحكام للألباني (ص ٤٥-٥٠) .

الدَّلِيلُ الثَّانِي : قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات : ٦] .

وفي القراءة الأخرى (فتبينوا) . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع (١/ ١٩٤) .

وهذا يدلُّ على الجزم بقبول خبر الواحد الثقة ، وأنه لا يحتاج إلى التَّيَبُّع ، ولو كان خبر الواحد الثقة لا يفيد العلم لأمر بالتَّيَبُّع في الكلِّ ، ولكن الآية خصَّت بالفاسق ، فدَلَّ على أنَّ خبر الثقة لا يحتاج إلى تَبَيُّن في قبوله ، بل إنَّه يُوجب العلم . انظر : الحديث حُجَّة بنفسه في العقائد والأحكام (ص ٥٠-٥١) .

الدَّلِيلُ الثَّالِثُ : قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة : ٦٧] ، وقال النَّبِيُّ ﷺ : " نَصَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ ، فَرُبَّ مُبَلِّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ " . أخرجه الترمذي (٤/ ٣٣١ برقم ٢٦٥٧ ، وقال : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ) .

وقال أيضاً : «بَلِّغُوا عَنِّي» . أخرجه البخاري (٤/ ١٧٠ برقم ٣٤٦١) .

وقال لأصحابه في الجمع الأعظم يوم عرفة : " ... وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي ، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟ " قَالُوا : نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ ... " . أخرجه مسلم (٢/ ٨٨٦ برقم ١٢١٨) .

ومعلوم أنَّ البلاغ هو الذي تقوم به الحجة على المبلِّغ ويحصل به العلم ، فلو كان خبر الواحد لا يحصل به العلم لم يقع به التبليغ الذي تقوم به حجة الله على العبد ، فإنَّ الحجة إنَّما تقوم بما يحصل به العلم ، لا بما لا يعلم صدقه من كذبه ، وقد كان رسول الله ﷺ يُرسل الواحد من أصحابه يبلغ عنه ، فتقوم به الحجة على من بلغه ، وكذلك قامت على الأمة الحجة بما بلغهم العدول الثقات من أقواله وأفعاله وسننه ، ولو لم يفد العلم لم تقم علينا بذلك حجة ، ولا على من بلغه واحد أو إثنان أو ثلاثة أو أربعة أو دون عدد التواتر ، وهذا من أبطل الباطل ، فيلزم من قال أنَّ أخبار رسول الله ﷺ لا تفيد العلم أحد أمرين :

(١) إمَّا أن يقول : أنَّ الرسول لم يبلغ غير القرآن ، وما رواه عنه عدد التواتر ، وما سوى ذلك لم تقم به حجة ولا تبليغ .

(٢) وإمَّا أن يقول : أنَّ الحجة والبلاغ حاصلان بما لا يوجب علماً ولا يقتضي عملاً .

وإذا بطل هذان الأمران بطل القول بأن أخباره ﷺ التي رواها الثقات العدول الحفاظ وتلقاها الأمة بالقبول لا تنفيدها علماً ، وهذا ظاهر لا خفاء به . انظر : مختصر الصواعق (ص ٥٥١-٥٥٢) ، الإحكام لابن حزم (١/١٢٨-١٣٠) .

الدليل الرابع : ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْيَمَنِ ، قَالَ : «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ ، فَإِذَا فَعَلُوا ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتَرُدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا ، فَخُذْ مِنْهُمْ وَتَوَقَّ كِرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ » . أخرجه البخاري (٢/١١٩ برقم ١٤٥٨) .

فقد أمره رسول الله ﷺ أن يبلغهم قبل كل شيء عقيدة التوحيد ، وأن يعرفهم بالله عز وجل ، وما يجب له وما ينزه عنه ، فإذا عرفوه تعالى بلغهم ما فرض الله عليهم ، وذلك ما نقله معاذ يقيناً ، فهو دليل قاطع أن العقيدة تثبت بخبر الواحد ، وتقوم به الحجة على الناس ، ولولا ذلك لما اكتفى رسول الله ﷺ بإرسال معاذ وحده . ومن لم يسلم بما ذكرنا لزمه أحد أمرين لا ثالث لهما :

(١) القول بأن رسله عليهم السلام ما كانوا يعلمون الناس العقائد ، لأن النبي ﷺ لم يأمرهم بذلك ، وإنما أمرهم بتبليغ الأحكام فقط ، وهذا باطل البدهة ، مع مخالفته لحديث معاذ المتقدم .

(٢) أنهم كانوا مأمورين بتبليغها ، وأنهم فعلوا ذلك ، فبلغوا الناس كل العقائد الإسلامية ، ومنها هذا القول المزعوم : (لا تثبت العقيدة بخبر الآحاد) فإنه في نفسه عقيدة كما سبق ، وعليه فقد كان هؤلاء الرسل ، رضوان الله عليهم يقولون للناس : آمنوا بما نبليغكم إياه من العقائد ، ولكن لا يجب عليكم أن تؤمنوا بها لأنها خبر آحاد ، وهذا باطل أيضاً كالذي قبله ، وما لزم منه باطل فهو باطل ، فثبت بطلان هذا القول ، وثبت وجوب الأخذ بخبر الآحاد في العقائد . انظر : وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة للألباني (ص ١١-١٢) .

الدليل الخامس : عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في العقيدة بدعة محدثة . انظر : الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام للألباني (ص ٥٥) .

هذه هي أهم الأدلة التي استشهد بها من ذهبوا إلى أن خبر الآحاد حجة في أمور العقيدة ...
مُنَاقَشَةُ أَدِلَّةِ الْقَائِلِينَ بِحُجَّةِيَةِ خَبَرِ الْآحَادِ فِي الْعَقِيدَةِ :

ويمكن أن نناقش أدلة القائلين بحججة أخبار الآحاد في العقائد فنقول :

أما استدلالهم بقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ .

فالاستدلال بالآية بعيد هنا ، إذ لا علاقة للآية بما نحن بصددده ، وذلك لأن هذه الطائفة مؤمنة بنص الآية ، وقد حصل لديها وللفرقة التي نفرت منها الإيمان بأصول الدين والعقائد قبل ذلك ، والمطلوب منها هو التفقه في دقائق الشرع ، ليعرفوا فرقتهم بالأحكام التفصيلية ، التي لا يشترط فيها التواتر ، بل يكفي خبر الواحد ، فإذا علم ذلك ، فلا ضرر في اعتبار الطائفة واحداً أو أكثر ، على أننا لا نسلّم البتة بأن الطائفة هي واحد ، وقوله في الآية ﴿وَلْيُنذِرُوا﴾ دليل واضح على أنهم جماعة . انظر : هامش دفع شبه التشبيه (ص ٤٥) .

ومن الأدلة التي تدحض كون المقصود بالطائفة واحد قوله ﷺ : «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» . أخرجه مسلم (١/١٣٧ برقم ١٥٦) .

وجاء الحديث من طريق آخر بلفظ : "لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ" . أخرجه مسلم (٣/١٥٢٤ برقم ١٠٣٧) ، وأخرجه البخاري (٤/٢٠٧ برقم ٣٦٤١) بلفظ : «لَا يَزَالُ مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَهُمْ ، وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ ، حَتَّى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ» .

فقوله ﷺ "ظَاهِرِينَ" ، "لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ" ، يدل على أنهم جماعة كثيرة ، ولو كانت الطائفة واحداً لما كان له كثير فائدة .

وقد "سُئِلَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيٍّ عَنْهُ فَقَالَ : الطَّائِفَةُ دُونَ الْأَلْفِ وَسَيَبْلُغُ هَذَا الْأَمْرُ إِلَى أَنْ يَكُونَ عَدَدُ الْمُتَمَسِّكِينَ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَصْحَابُهُ أَلْفًا يُسَلِّي بِذَلِكَ أَنْ لَا يُعْجِبَهُمْ كَثْرَةُ أَهْلِ الْبَاطِلِ" . انظر : لسان العرب (٢/٦٢٧) .

قال الإمام القرطبي في تعليقه على الآية السابقة : "وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا جَمَاعَةً لَوْجِهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا عَقْلًا ، وَالْآخَرُ لُغَةً . أَمَّا الْعَقْلُ فَلِأَنَّ الْعِلْمَ لَا يَتَحَصَّلُ بِوَاحِدٍ فِي الْعَالِمِ ، وَأَمَّا اللَّغَةُ فَقَوْلُهُ : "لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ" فَجَاءَ بِضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ" . انظر : الجامع لأحكام القرآن (٨/٢٩٤) .

وعودة إلى تفسير الآية ليتضح المعنى جلياً :

قال الإمام ابن كثير في تفسيره للآية : "هَذَا بَيَانٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِمَا أَرَادَ مِنْ تَغْيِيرِ الْأَحْيَاءِ مَعَ الرَّسُولِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ، فَإِنَّهُ قَدْ ذَهَبَ طَائِفَةٌ مِنَ السَّلَفِ إِلَى أَنَّهُ كَانَ يَجِبُ التَّغْيِيرُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ إِذَا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ وَهَذَا قَالَ تَعَالَى : ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التَّوْبَةُ : ٤١] ، وَقَالَ : ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [التَّوْبَةُ : ١٢٠] ، قَالُوا : فَنَسَخَ ذَلِكَ هَذِهِ الْآيَةَ .

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ هَذَا بَيَّانٌ لِمُرَادِهِ تَعَالَى مِنْ نَفِيرِ الْأَحْيَاءِ كُلِّهَا، وَشِرْذِمَةٍ مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ إِنْ لَمْ يَخْرُجُوا كُلُّهُمْ، لِيَتَفَقَّهَ الْحَارِجُونَ مَعَ الرَّسُولِ بِمَا يَنْزِلُ مِنَ الْوَحْيِ عَلَيْهِ، وَيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِ الْعَدُوِّ، فَيَجْتَمِعَ هُمْ الْأَمْرَانِ فِي هَذَا: النَّفِيرُ الْمُعِينُ وَبَعْدَهُ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، تَكُونُ الطَّائِفَةُ النَّافِرَةُ مِنَ الْحَيِّ إِمَّا لِيَتَفَقَّهَ وَإِمَّا لِلْجِهَادِ؛ فَإِنَّهُ قَرُصٌ كِفَايَةٌ عَلَى الْأَحْيَاءِ.

وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً» يَقُولُ: مَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا جَمِيعًا وَيَتْرَكُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحْدَهُ، «فَلَوْلَا نَفَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ» يَعْنِي: عُصْبَةً، يَعْنِي: السَّرَايَا، وَلَا يَتَسَرَّوْا إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَإِذَا رَجَعَتِ السَّرَايَا وَقَدْ نَزَلَ بَعْدَهُمْ قُرْآنٌ تَعَلَّمَهُ الْقَاعِدُونَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّكُمْ قُرْآنًا، وَقَدْ تَعَلَّمْنَاهُ. فَتَمَكَّتِ السَّرَايَا يَتَعَلَّمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِمْ بَعْدَهُمْ، وَيَبْعَثُ سَرَايَا أُخْرَى، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: «لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ» يَقُولُ: لِيَتَعَلَّمُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِمْ، وَلِيُعَلِّمُوا السَّرَايَا إِذَا رَجَعَتْ إِلَيْهِمْ **لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ**

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَنَسٍ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، خَرَجُوا فِي الْبَوَادِي، فَأَصَابُوا مِنَ النَّاسِ مَعْرُوفًا، وَمِنْ الْخِصْبِ مَا يَنْتَفِعُونَ بِهِ، وَدَعَوْا مَنْ وَجَدُوا مِنَ النَّاسِ إِلَى الْهُدَى، فَقَالَ النَّاسُ لَهُمْ: مَا تَرَاكُمُ إِلَّا وَقَدْ تَرَكْتُمْ أَصْحَابَكُمْ وَجِئْتُمُونَا. فَوَجَدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مِنْ ذَلِكَ تَحَرُّجًا، وَأَقْبَلُوا مِنَ الْبَادِيَةِ كُلُّهُمْ حَتَّى دَخَلُوا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ: «فَلَوْلَا نَفَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ» يَتَعَوَّنُ الْخَيْرُ، «لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ» وَلَيْسَتْ سَمِعُوا مَا فِي النَّاسِ، وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَعْدَهُمْ، «وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ» النَّاسَ كُلَّهُمْ «إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ» . انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٢٣٥-٢٣٦)، وللاستزادة انظر: تفسير الطبري (١١/ ٨٩-٩٥)، المحرر الوجيز (٣/ ٩٦-٩٧)، البحر المحيط (٥/ ١١٦-١١٧)، تفسير الشعراوي (٩/ ٥٥٦٧-٥٥٨٠).

وعليه، فإنَّ الطَّائِفَةَ الْوَارِدَةَ فِي الْآيَةِ مُؤَمَّنَةٌ، وَأَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى الطَّائِفَةَ الْمَتَأَخِّرَةَ بِالتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ، ثُمَّ إِنْذَارِ الْقَوْمِ وَتَحْوِيلِهِمْ، إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَصْلِ لَتَرْكٍ وَاجِبٍ أَوْ فَعْلٍ حَرَامٍ، ثُمَّ بَيَّنَّتِ الْآيَةُ الْغَايَةَ مِنَ الْإِنْذَارِ، وَهُوَ حَذَرُ الْقَوْمِ مِمَّا أَنْذَرُوا بِهِ، هَذَا مَعَ مِلَاحَظَةِ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْكَذِبُ، وَيُمْكِنُ مِنْهُ السَّهْوُ وَالنَّسْيَانُ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْهُ، وَعَلَيْهِ فَالْوَاجِبُ عَدَمُ الْقَطْعِ بِصَدَقِ الْمَخْبَرِ وَلَا كَذِبِهِ، بَلْ يَبْقَى خَبَرُهُ مَظْنُونًا.

وهذا الفهم هو الذي فهمه الأئمة الأعلام، ففي صحيحه الجامع (٩/ ٨٦) أفرد البخاري باباً سَمَّاهُ ب: "بَابُ مَا جَاءَ فِي إِجَارَةِ خَيْرِ الْوَاحِدِ الصَّدُوقِ فِي الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْفَرَائِضِ وَالْأَحْكَامِ"، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «فَلَوْلَا نَفَرٌ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ» [التوبة: ١٢٢]، قَالَ

الإمام ابن حجر : " وقوله : " وَقَوْلُهُ وَالْفَرَائِضِ بَعْدَ قَوْلِهِ فِي الْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ وَأَفْرَدَ الثَّلَاثَةَ بِالذِّكْرِ لِإِلَهْتِمَاءِ بِهَا قَالَ الْكَرْمَانِيُّ لِيُعْلَمَ إِنَّهَا هُوَ فِي الْعَمَلِيَّاتِ لَا فِي الْإِعْتِقَادِيَّاتِ " . انظر : فتح الباري (١٣/ ٢٣٤) ، وانظر : صحيح البخاري بشرح الكرماني (١٤/ ٢٥) .

وأما استدلالهم بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ ، فاستدلوا بها بضعف ، قال الإمام ابن عطية : " وتأنس القائلون بقبول خبر الواحد بما يقتضيه دليل خطاب هذه الآية ، لأنه يقتضي أنَّ غير الفاسق إذا جاء بنبا أن يعمل بحسبه ، وهذا ليس باستدلال قوي " . انظر : المحرر الوجيز (١٤٧/ ١) .

وما ذلك إلا لأنَّ " المراد هو منع الشاهد عن جزم الشهادة بما لم يبصر - ولم يستمع ، والفتوى بما لم يرو ولم ينقله العدول " . انظر : المستصفى (٢/ ٢٢١) .

وقد ضعف الاستدلال بالآية الإمام الأمدي ، فقال : " هَذِهِ الْحُجَّةُ أَيْضًا ضَعِيفَةٌ؛ أَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : فَلِأَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِهَذِهِ الْآيَةِ غَيْرُ خَارِجٍ عَنِ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ ، وَسَنَبِّئُ أَنَّهُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ ، وَإِنْ كَانَ حُجَّةً ، لَكِنَّهُ حُجَّةٌ ظَنِّيَّةٌ ، فَلَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ فِي بَابِ الْأُصُولِ .

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي فَمِنْ وَجْهَيْنِ : الْأَوَّلُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ النَّبِيَّ أَجْمَعَ عَلَى قَتْلِهِمْ وَقَتْلِهِمْ بِخَيْرِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ ، فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ «أَنَّهُ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ وَأَمَرَهُ بِالسَّبْتِ فِي أَمْرِهِمْ ، فَأَنْطَلَقَ حَتَّى أَتَاهُمْ لَيْلًا فَبَعَثَ عُيُونَهُ ، فَعَادُوا إِلَيْهِ وَأَخْبَرُوهُ بِأَتَمِّهِمْ عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَأَنَّهُمْ سَمِعُوا أَذَانَهُمْ وَصَلَاتَهُمْ فَلَمَّا أَصْبَحُوا ، أَتَاهُمْ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَرَأَى مَا يُعْجِبُهُ مِنْهُمْ ، فَجَرَعَ إِلَى النَّبِيِّ وَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ » .

الثَّانِي : أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ سَبَبِ التُّزُولِ مِنْ أَخْبَارِ الْأَحَادِ ، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً فِي الْأُصُولِ " . انظر : الأحكام للآمدي (٥٩/ ٢) .

وأيضاً ، فإنَّ الشريعة بيّنت ما يؤخذ منها بالقطع فقط ، ولا يجوز أن يؤخذ بالظن ، وما يؤخذ بالقطع أو الظن ، فالعقيدة الإسلامية هي عقيدة تصديقية جازمة ، وأحكام شرعية عملية ، فأما أمران اثنان لا ثالث لهما ، وهما : التّصديق الجازم والأعمال الفروعية ، ولكل واحدة منهما دليلها ، ونحن مأمورون باتباع الدليل ، فما كان من العقيدة لا يجوز أن يدخله الظن ولا يعتمد على الظن ، بل القطع فقط ، لأنَّ مؤداه العلم ، والعلم عبارة عن صفة يحصل لنفس المتّصف بها التّمييز بين حقائق المعاني الكلية حصولاً لا يتطرّق إليه احتمال نقضه ، وهذا لا يحصل بقول الواحد ، إذ لو حصل بقول الواحد ، لأدّى إلى تناقض المعلومات ، إذا أخبر عدلان بأمرين متناقضين ، فإنَّ ذلك جاء بالضرورة بل واقع ، واللازم باطل .

وأما الأحكام الشرعية العملية الفروعية، فيجوز أن تؤخذ بالقطع أو بالظن، وهي محل الاجتهاد، وبما أن الاجتهاد قائم على الظن، ويحصل بغلبة الظن فلا يجوز أن يدخل العقيدة، ولا يجوز أن تخضع العقيدة للاجتهادات، بل يبقى الاجتهاد والاستنباط محصوراً في الأحكام الشرعية العملية. انظر: الاستدلال بالظني (ص ٨٨ بتصرف).

ومن هنا رأينا الإمام الخطيب البغدادي يفرق بين أدلة الاعتقاد وأدلة العمل، فالمسائل العملية بحثها في كتابه: "الفتاوى والمنقحة"، وذلك في "باب القول في وجوب العمل بخبر الواحد العدل قال الله سبحانه ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

أنا القاضي أبو بكر الحيري، نا محمد بن يعقوب الأصم، نا محمد بن إسحاق الصغاني، نا معاوية بن عمرو، عن أبي إسحاق، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن ابن عباس، وأنا طلحة بن علي بن الصقر، نا أبو محمد، جعفر بن محمد بن الحكم الواسطي، نا جعفر بن محمد المؤدب، نا أبو عبيد، نا حجاج، عن ابن جريج، وعثمان بن عطاء، عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس، في قوله تعالى: ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ بَعَصٍ أَوْ جُجَيْجٍ﴾ [النساء: ٧١]، وفي قوله: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة: ٤١] قال: "نسختها: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢] قال: تنفر طائفة، وتمكث طائفة مع النبي صلى الله عليه وسلم قال: فالماكثون هم الذين يتفقهون في الدين، وينذرون إخوانهم، إذا رجعوا إليهم من الغزو، بما نزل من قضاء الله وكتابه وحذوده" واللفظ لحديث أبي عبيد... الفقيه والمنقحة (١/ ٢٧٩).

أما الأمور الاعتقادية فإنه بحثها في كتابه: "الكفاية في علم الرواية"، وذلك عبر عدة أبواب، منها: "باب ذكر ما يقبل فيه خبر الواحد وما لا يقبل فيه"، "ذكر شبهة من زعم أن خبر الواحد يوجب العلم وإبطالها"، وفيه قال: "فأما من قال من الفقهاء: إن خبر الواحد يوجب العلم الظاهر دون الباطن، فإنه قول من لا يحصل علم هذا الباب؛ لأن العلم من حقه ألا يكون علماً على الحقيقة بظاهر أو باطن، إلا بأن يكون معلومه على ما هو به ظاهراً وباطناً، فسقط هذا القول" قال: وتعلقهم في ذلك بقوله عز وجل ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [المتحنة: ١٠] بعيد، لأنه أراد تعالى - وهو أعلم - فإن علمتموهن في إظهارهن الشهادتين ونطقهن بهما، وظهور ذلك منهن معلوم يدرِك إذا وقع، وإنا سمي النطق بها إيماناً على معنى أنه دال عليه، وعلم في اللسان على إخلاص الاعتقاد ومعرفة القلب مجازاً واتساعاً، ولذلك نفى الإيمان عن علم غير معتقد له في قوله: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، أي: قولوا: استسلمنا فرعاً من أسياهم. قال: وأما التعلق في أن خبر الواحد يوجب العلم، فإن الله تعالى لما أوجب العمل به وجب العلم بصدقه وصحته، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا

لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ [الإسراء: ٣٦]، وَقَوْلِهِ «وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ» [البقرة: ١٦٩]، فَإِنَّهُ أَيْضًا بَعِيدٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا عَنْكَ تَعَالَى بِذَلِكَ أَنْ لَا تَقُولُوا فِي دِينِ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ إِيَّاهُ، وَالْقَوْلُ وَالْحُكْمُ بِهِ عَلَيْكُمْ، وَلَا تَقُولُوا سَمِعْنَا وَرَأَيْنَا وَشَهِدْنَا، وَأَنْتُمْ لَمْ تَسْمَعُوا وَتَرَوْا وَتُشَاهِدُوا، وَقَدْ ثَبَتَ إِيَّاهُ تَعَالَى عَلَيْنَا الْعَمَلُ بِخَيْرِ الْوَاحِدِ وَتَحْرِيمِ الْقَطْعِ عَلَى أَنَّهُ صَدَقَ أَوْ كَذَبَ، فَالْحُكْمُ بِهِ مَعْلُومٌ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ، وَشَهَادَةُ بِمَا يَعْلَمُ وَيَقْطَعُ بِهِ، وَلَوْ كَانَ مَا تَعَلَّقُوا بِهِ مِنْ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى صَدَقِ خَيْرِ الْوَاحِدِ لَدَلَّ عَلَى صَدَقِ الشَّاهِدِينَ أَوْ صَدَقِ الْيَمِينَ الطَّالِبِ لِلْحَقِّ، وَأَوْجَبَ الْقَطْعُ بِإِيَّانِ الْإِمَامِ وَالْقَاضِيِ وَالْمُتَّقِيِ، إِذْ لَزِمَنَا الْمَصِيرُ إِلَى أَحْكَامِهِمْ وَفَتْوَاهُمْ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْقَوْلُ فِي الدِّينِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، وَهَذَا عَجَزٌ يُمْنُ تَعَلَّقَ بِهِ، فَبَطَلَ مَا قَالُوهُ". انظر: كتاب الكفاية في علم الرواية (ص ٢٥-٢٦).

وعليه، فاستدلّاهم انطوى على مغالطة واضحة، لأننا نؤمن جزماً بأن الرسول ﷺ بلغ جميع ما أنزل إليه من ربه، لأنّه "لا يكون قد أقام الحجّة لله على الناس إلّا إذا أبلغهم حقيقة الدّعوة كاملة، ووصف لهم ما هم عليه كما هو حقيقته، بلا مجاملة ولا مدهانة". انظر: في ظلال القرآن (٢/ ٩٤١).

فالرسالة كلّ متكامل، وبعضها ليس أولى بالأداء من بعض، فإذا لم تؤدّ بعضها، فكأنّك أغفلت أداءها جميعاً، كما أنّ من لم يؤمن ببعضها كان كمن لم يؤمن بكلّها لإدلاء كلّ منها بما يدلّيه غيرها، وكونها لذلك في حكم شيء واحد، والشّيء الواحد لا يكون مبلغاً غير مبلغ، مؤمناً به غير مؤمن به، ولأنّ كتمان بعضها يضعف ما أدّى منها كترك أركان الصّلاة، فإنّ غرض الدّعوة ينتقض به". انظر: روح المعاني (٣/ ٣٥٥)، وللاستزادة انظر: المحرّر الوجيز (٢/ ٢١٧-٢١٨)، البحر المحيط (٣/ ٥٣٨-٥٤٠)، تفسير الرّازي (١٢/ ٤١-٤٢).

فالرّسل الكرام صلوات الله وسلامه عليهم بلّغوا النّاس العقائد كما بلّغوه الأحكام، ولم يكتموا من رسالاتهم شيئاً.

وأما استدلالهم بقوله ﷺ: "نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً..." الحديث، "فهو حجّة عليهم، لأنّه قد علّل فيه ونبه على ما يقول بقوله ﷺ: "قَرَبَ مُبَلِّغٌ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ"، "قَرَبَ حَامِلٌ فَقِيهِ غَيْرَ فَقِيهِ، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ" وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِيهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ"، وَرُبَّ حَامِلٍ فَقِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ"، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه"، وكأنّه قال: "إذا كان المبلّغ أوعى من السّامع وأفقه منه وكان السّامع غير فقيه، ولا من يعرف المعنى وجب عليه تأدية اللفظ ليستنبط من نص اللفظ العالم الفقيه، وإلا فلا وجه لهذا التعليل إن كان حال المبلّغ والمبلّغ سواء، على أنّ رواية هذا الخبر نفسه قد رُووه على المعنى، فقال بعضهم: رحم الله، مكان: نَصَرَ- الله "ومن سمع، بدل: امرأاً سمع، وروى مقالتي، بدل: منّا حديثاً، بلّغه، مكان: أدّاه، وربّ حامل فقه لا فقه منه، مكان: ليس بفقيه. انظر

تلك الروايات في : مسند أحمد (ص ٣٥١ ، برقم ٤١٥٧) ، (ص ١٢٠١ برقم ١٦٨٧٥) ، جامع الترمذي (ص ٤٣٠ ، برقم ٢٦٥٦ ، ٢٦٥٧) ، سنن أبي داود (ص ٤٠٤ ، برقم ٣٦٦٠) ، سنن ابن ماجه (ص ٤٠ ، برقم ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢) ، (ص ٣٣٠ ، برقم ٣٠٥٢) ... والظاهر أن هذا الخبر نقل على المعنى ، فلذلك اختلفت ألفاظه ... انظر : الاستدلال بالظني (ص ٨٢) .

ومن المعلوم يقيناً أن أغلب الأحاديث رويت بالمعنى - كما تقدّم - ، ولذلك "اختلفت ألفاظ الصحابة في رواية الحديث عن رسول الله ﷺ ، فمنهم من يرويه تاماً ، ومنهم من يأتي بالمعنى ، ومنهم من يورده مختصراً ، وبعضهم يغير بين اللفظين ويبراه واسعاً إذا لم يخالف المعنى ... " . انظر قواعد التحديث (ص ٢٢١) ، وانظر : تدريب الراوي (٢/ ٩٢ فيما بعدها) .

ولذلك تجد الحديث الواحد مروياً بعبارات وألفاظ مختلفة ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك . ومع وضوح جواز نقل الحديث على المعنى - وقد حصل بالفعل - فإنَّ جلَّ النصوص الحديثية أيضاً ظنية في ثبوتها ، ومع صحَّتها فإنَّها لا ترتقي إلى درجة الثبوت القطعي ، إلا القليل ممَّا تواتر منها . ولذلك فإنَّها أتت لتبيِّن مجمل القرآن ، وتخصيص عامه ، وتقييد مطلقه ، وإلحاق بعض الفروع بأصولها القرآنية في الأغلب الأعم ، فعلى هذا الأساس تكون أُسس العقيدة قد تقرّرت وثبّتت بالقرآن ، والعقيدة الإسلامية تتميز عن باقي العقائد ، فهي مبنية على العقل ، فالإيمان بوجود الله ووحدانيته قائم على العقل ، والإيمان بأنَّ القرآن كلام الله مبني على العقل ، والقرآن الكريم هو الدلالة القاطعة على رسالة محمد ﷺ ونبوته ، وهو معجزته الخالدة .

وهذه الثلاثة هي أُسس العقيدة عند المسلم ، كما أنَّ باقي أصول العقيدة من الغيبيات ، كالإيمان بالملائكة ، والجنّ والشياطين ، والجنة والنار ، والبعث والحساب ، وكثير من أخبار الأنبياء السابقين والأُمم السابقة قد ورد به القرآن الكريم وثبت الاعتقاد به بالطريق القطعي اليقيني ، فالعقيدة كلُّها تثبت بالقطع والجزم واليقين ، والسنة إنَّما جاءت - كما قلنا - لتبيِّن المجمل ، وتخصيص العام ، وتقييد المطلق ، وإلحاق فروع بأصولها . فكلُّها أحكام شرعية عملية ، وما ورد فيها من بعض أمور اعتقادية ، فإنَّ أصولها موجودة في القرآن الكريم ، وأمَّا ما ورد فيها من بعض الغيبيات الفرعية كمجيء المهدي والدجال ونزول عيسى عليه السلام ، وعذاب القبر ، فلا بدَّ من أن تكون فروعاً لأصل قرآني ، أو أن يكون دليلها قطعي الثبوت ، أو أن تنبع فيها الأمر الربَّاني القطعي الثبوت القطعي الدلالة ، وهو عدم جواز أخذ العقيدة بالدليل الظني " . انظر : الاستدلال بالظني (ص ٨٦) .

قال الإمام البيهقي : " ... وَلِهَذَا الْوَجْه مِنْ الْإِحْتِمَال تَرَكَ أَهْلُ النَّظَرِ مِنْ أَصْحَابِنَا الْإِحْتِجَاجَ بِأَخْبَارِ الْأَحَادِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، إِذَا لَمْ يَكُنْ لِمَا انْفَرَدَ مِنْهَا أَصْلٌ فِي الْكِتَابِ أَوْ الْإِجْمَاعِ ، وَاسْتَعْلَوْا بِتَأْوِيلِهِ " . انظر : الأسماء والصفات (٢/ ٢٠٠) .

"فالقول بأن العقيدة لا تؤخذ إلا بالدليل القطعي ، ولا يجوز بالدليل الظني ، هو قول يثبت العقيدة وينقيها من كل شائبة ، ويجعلها في مأمن من أن يتسرب إليها الفساد والتناقض والعبث ، وليس قولاً يشكك في العقيدة ، أو يحط من قيمتها ، بل هو يرفعها" . انظر : الاستدلال بالظني (ص ١٦٢) .

وأما قولهم بأن قول من يقول :

"لا تثبت العقيدة بخبر الآحاد ، فإنه في نفسه عقيدة" ، فهذه أيضاً مغالطة واضحة ، لأننا ما منعنا الاحتجاج بالآحاد في العقائد إلا لاحتمال الخطأ والتسيران والسهو والغفلة على الرواة ، ولذلك فإننا لا نقطع بثبوت الخبر ، وأنه لا يفيد سوى الظن ، وعلى ذلك جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم .

قال الإمام النووي في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " (١/ ١٣١-١٣٢) : " الذي عليه جماهير المسلمين من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من المحدثين والفقهاء وأصحاب الأصول أن خبر الواحد الثقة حجة من حجب الشرع يلزم العمل بها ويفيد الظن ولا يفيد العلم ، وأن وجوب العمل به عرفناه بالشرع لا بالعقل ، وذهبت القدرية والرافضة وبعض أهل الظاهر إلى أنه لا يجب العمل به .

ثم منهم من يقول : منع من العمل به دليل العقل ، ومنهم من يقول : منع دليل الشرع ، وذهبت طائفة إلى أنه يجب العمل به من جهة دليل العقل ، وقال الجبائي من المعتزلة : لا يجب العمل إلا بما رواه اثنان عن اثنين ، وقال غيره : لا يجب العمل إلا بما رواه أربعة عن أربعة ، وذهبت طائفة من أهل الحديث إلى أنه يجب العلم .

وقال بعضهم : يجب العلم الظاهر دون الباطن ، وذهب بعض المحدثين إلى أن الآحاد التي في صحيح البخاري أو صحيح مسلم تُفيد العلم دون غيرها من الآحاد .

وقد قدمنا هذا القول وإبطاله في الفصول ، وهذه الأقاويل كلها سوى قول الجمهور باطلة ، وإبطال من قال لا حجة فيه ظاهر ، فلم تزل كتب النبي صلى الله عليه وسلم وأحاديث رسله يعمل بها ويلزمهم النبي صلى الله عليه وسلم العمل بذلك ، واستمر على ذلك الخلفاء الراشدون فمن بعدهم ، ولم تزل الخلفاء الراشدون وسائر الصحابة فمن بعدهم من السلف والخلف على امتثال خبر الواحد إذا أخبرهم بسنة وقصائهم به ، ورجوعهم إليه في الفصاء والفتيا ، ونقضهم به ما حكموا به على خلافه ، وطلبهم خبر الواحد عند عدم الحجة من هو عنده ، واحتجاجهم بذلك على من خالفهم ، واثبات المخالف لذلك ، وهذا كله معروف لا شك في شيء منه ، والعقل لا يحيل العمل بخبر الواحد ، وقد جاء الشرع بوجوب العمل به ، فوجب المصير إليه ، وأما من قال : يوجب العلم فهو مكابر للحس !! وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق إليه ، والله أعلم" .

ومن جهة أخرى فإنَّ عملية تصحيح الأحاديث وتضعيفها أمر ظنيّ، قائم على اجتهاد يبذله العالم، ولذا لا يمكن القطع بشيء منه، لاحتمال أن يكون الحقّ بخلاف ما ذهب إليه، وهذا عائد إلى أنَّ علماء الجرح متفاوتون في تعديلاتهم وتجريحاتهم للردّواة، فقد يكون الراوي معدّلاً عنه قوم مجروحاً عند آخرين، وهكذا...

ومن أهم الأمثلة التي تُضرب في مثل هذا المقام: إضافة الصّوت إلى الله تعالى، وأنَّ الله تعالى يتكلّم بصوت، والعياذ بالله تعالى، حيث اشتدَّ نكير القائلين بالصّوت على المنزهين له تعالى عن مشابهة الحوادث. انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥٢٨/٦)، (١٢/٣٠٤-٣٠٥)، رسالة إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت لأبي نصر السجزي (ص ١٠٥)، كتاب المختار في أصول السنّة لابن البنّا (ص ٩٩). مع أنَّ الأحاديث التي استشهدوا بها في غاية الوهاء والضعف، تارة من جهة صحّتها، والأخرى من حيث الاستدلال بها. وقد سبق الكلام على الأحاديث التي استدّلوا بها على إثبات الصّوت لله تعالى، وتبيّن لنا وهاءها وضعفها.

قال الإمام الكوثري: "قال الحافظ القطب القسطلاني: العجب ممّن ينتمي إلى أهل السنّة، ويتعرّض للاقتداء بالسلف الصّالح منهم، ويعتمد على ما ورد في الكتاب والسنّة، كيف يخالف قوله قوهم، وينتهي إلى ما لم يرد عن السادة المقتدئ بهم، من الخوض في كيفة الكلام، فيزيد فيه -بحرف وصوت- لم يرد ذلك في كتاب ولا سنّة، ويستدلّ على إثبات المقطوع به بالظنون من الأحاديث المتضادّة المتون". انظر هامش الأسماء والصفات (ص ٢٦٣).

وأما استدلالهم بما رواه ابن عباس ؓ، أنَّ رسول الله ﷺ لما بعث معاذاً ؓ إلى اليمن... الحديث. فإنَّ احتجاجهم به بُني على مغالطة كبيرة، وذلك أنَّ معاذاً حينما بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن معلماً، كان الإسلام قد انتشر في ربوع اليمن، وكان أهلها يأتون أفواجا إلى رسول الله ﷺ من كلّ حذب وصوب، (انظر: تفاصيل الوفود اليمانية إلى رسول الله ﷺ في: البداية والنهاية (٥/٥٥، ٥٨، ٥٩، ٧٣ فما بعدها)، تاريخ الطبري (٢/١٩٧ فما بعدها).

فيلتقي بهم يدعوهم إلى ما أمر به، وكانوا يرجعون إلى بلادهم بعد أن تعلّموا مسائل الإيذان والعقيدة، وما أرسل معاذاً ؓ إلّا لتعليم النّاس الفروع الفقهيّة، التي يحتاجون إليها في حياتهم اليوميّة.

وقد حملت كتب الصّحاح والسنن العديد من أحاديث رسول الله ﷺ التي أشار فيها إلى بعض الوفود اليمانية، منها: ما أخرجه البخاري بسنده إلى أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «أَنَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ، هُمْ أَرْقُ أَفْئِدَةً وَأَلْيَنُ قُلُوبًا، الْإِيْذَانُ يَمَانٌ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ، وَالْفَخْرُ وَالْخِيْلَاءُ فِي أَصْحَابِ الْإِيلِ، وَالسَّكِينَةُ وَالْوَقَارُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ». أخرجه البخاري (١٧٣/٥) برقم ٤٣٨٨، مسلم (١/٧٣) برقم ٥٢.

ومن ناحية أخرى فإنَّ الرّسول ﷺ لم يُرسل معاذاً إلى اليمن وحده كما يتخيّل البعض، وإنّما أرسله على رأس وفد ضمّ غير واحد من الصّحابة، فقد روى الطبري في تاريخه بسنده عن عبيد بن صخر بن لوزان الأنصاري السلمي،

وكان فيمن بعث النبي ﷺ مع عمّال اليمن في سنة عشر ، بعدما حجَّ حَجَّةَ التَّامِّ ، وقد مات باذام ، فلذلك فرَّق عملها بين شهر بن باذام ، وعامر بن شهر الهمداني ، وعبد الله بن قيس أبي موسى الأشعري ، وخالد بن سعيد بن العاص ، والطَّاهر بن أبي هالة ، ويعلى بن أمية ، وعمرو بن حزم ، وعلى بلاد حضرموت بن زياد بن لبيد البياضي ، وعُكاشة بن ثور بن أصغر بن الغوثي ، ومعاوية بن كندة ، وبعث معاذ بن جبل معلماً لأهل البلدين : اليمن وحضرموت . انظر : تاريخ الطُّبري (٢/ ٢٤٧) .

فهؤلاء بعض من كانوا مع سيِّدنا معاذ ﷺ ، هذا عدا عن الوفود ، ثمَّ كيف يبعث الرُّسول ﷺ معاذاً وحده ، وهو القائل ﷺ : «لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْوَحْدَةِ مَا أَعْلَمُ، مَا سَارَ رَاكِبٌ بِلَيْلٍ وَحْدَهُ» . أخرجه البخاري (٤/ ٥٨ برقم ٢٩٩٨) . يضاف لذلك أنَّ حديث إرسال سيِّدنا معاذ إلى اليمن حديث آحاد ، فكيف يستدلُّ بالآحاد على أنَّ الآحاد تفيد القطع ، وهي ظنَّية الثُّبوت؟!

وحَتَّى لو سلَّمنا -جدلاً- لما يقولون ، وأنَّ رسول الله ﷺ بعث معاذاً وحده إلى أهل اليمن ليلبِّغهم العقيدة ، فليس لهم حُجَّة في ذلك : "لأنَّه ليست هناك حُجَّة على المبلِّغ بمجرد التَّبليغ ، وإنَّما الحُجَّة فيما يحمل المبلِّغ من دليل قطعي ، سواء كان عقلياً أو نقلياً ، فالبحث في نفس الأمر لا في مجرَّد التَّبليغ .

فالله سبحانه وتعالى قد بعث الرُّسل إلى أقوامهم فرادى ، فليست الحُجَّة على المبلِّغين هي في شخص الرُّسول ﷺ ، وإنَّما فيما يحمل معه من حجة ودليل يثبت نبوته ورسالته ، أي الحُجَّة في نفس الأمر المبلِّغ والذي من أجله بُعث الرُّسول .

فالله تعالى أرسل موسى بمفرده -وإن كان آزره بهارون- ولكنه جعل دليله والحُجَّة على فرعون هي العصا واليد ومن بعدها فلق البحر . وهذا إبراهيم عليه السَّلام كانت معجزته أنَّ النَّارَ لم تحرقه ، وحُجَّة صالح عليه السَّلام هي النَّاقة ، وحُجَّة عيسى عليه السَّلام هي إحياءه الموتى بإذن الله ، فلم تكن الحُجَّة على أقوامهم في أشخاصهم ، وإنَّما كانت الحُجَّة فيما يحملونه من دليل قاطع ، ومعجزاتهم كانت الحُجَّة على من عاصرها .

وأما رسالة محمد ﷺ ، فإنَّ الحُجَّة أيضاً على قريش وغيرهم من العرب ليست في شخص محمد ﷺ ، وإنَّما فيما جاءهم به من آيات ومعجزات ، وكلمات بيِّنات ، أذهلتهم بلاغتها ، وقرعت أدمغتهم وأسماعهم بإعجازها .

فهي دليل قائم حتَّى الآن ، ومعجزة دائمة إلى الأبد ، وهي الحُجَّة على المبلِّغين ، وليست في شخص الرُّسول ﷺ ، كما ليست الحُجَّة في شخص الأفراد والرُّسل الذين أرسلهم إلى الملوك والأمراء" . انظر : الاستدلال بالظني (ص ١٦٧- ١٦٨) .

وأما قولهم بأنَّ عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في العقيدة بدعة محدثة ، فهذا من أعجب العجب ، وهو قول مردود ، واعتراض ليس في محله ، إذ المسألة هي مسألة أصولية وقاعدة من القواعد الفقهيَّة ، وعلم أصول الفقه ، وعلم مصطلح الحديث ، وعلم النَّحو ...

هي أمور استجدَّت فيما بعد لأُمور اقتضتها سعة العلوم ونموُّها وازدهارها ، ولا يعني أنَّ كلَّ علم لم يضعه السَّلف الصَّالح أنَّه مبتدع مردود ، فهاذا تقول عن : علم النَّحو والصَّرَف ، وعلم البلاغة ، وعلم العروض والقافية ... وقد وضعت متأخرة ، هل هي بدعة يجب أن تُردَّ لأنَّ السَّلف لم يضعوها؟ فمن أين أتيتم بعلم مصطلح الحديث ، وكيف قعدتم قواعده وقسمتموه إلى مراتب ، ووضعتم ميزان الجرح والتَّعديل؟ هل كان هذا في زمن السَّلف الصَّالح؟ ولذلك لا بدَّ من التَّوقُّف عن هذا القول ، لأنَّه اعتراض ليس في محله . انظر : الاستدلال بالظني (ص ١٦٣) .

وفي نهاية ردِّنا على ما أوردخ من جعلوا خبر الآحاد حجة في العقيدة ننوِّه إلى ثلاث نقاط :
الأوَّلَى : أنَّ نسبتهم ذلك إلى الإمام مالك لا يثبت عنه ، لأنَّ ناقله عنه هو ابن خويز منداد ، وهو مشهور عنه نقل الأقوال الشاذة عن مالك .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمته له : "عنده شواذ عن مالك ، واختيارات وتأويلات ، لم يعرَّج عليها حدَّاق المذاهب ، وكقوله : إنَّ العبيد لا يدخلون في خطاب الأحرار ، وإنَّ خبر الواحد مفيد العلم" . انظر : لسان الميزان (٢٩٠/٥) .

الثَّانِيَّة : أنَّ نسبتهم القول بحجَّة خبر الآحاد إلى الإمام أحمد لا تصلح أيضاً ، فقد ثبت عن الإمام أحمد أنَّه قال : "إذا جاء الحديث عن النَّبي ﷺ بإسناد صحيح فيه حكم أو فرض ، عملت بالحكم ، والفرض ، ودنت لله تعالى به ، ولا أشهد أنَّ النَّبي ﷺ قال ذلك" . انظر : العدة للقاضي أبي يعلى (٨٩٨/٣) .

ومما يدلُّ على أنَّ الإمام أحمد لا يرى أخبار الآحاد في العقيدة ، أنَّه ضعَّف حديثاً رواه الشَّيْخَان لأنَّه —وبحسب فهمه— عارض ما ثبت لديه بالقطع . فقد أخرج البخاري (١٩٩/٤) برقم ٣٦٠٤ ، مسلم (٢٢٣٦/٤) برقم ٢٩١٧ بسندهما عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «يَهْلِكُ النَّاسُ هَذَا الْحَيُّ مِنْ قُرَيْشٍ» قَالُوا : فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ : «لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَرَلُوهُمْ» .

والحديث أخرجه أحمد في المسند (٣٨٢/١٣) برقم ٨٠٠٥ ، وفي آخره : " قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ : وَقَالَ أَبِي فِي مَرَضِهِ مَاتَ فِيهِ : " أَضْرِبْ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ ، فَإِنَّهُ خِلَافُ الْأَحَادِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَعْنِي قَوْلَهُ : " اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَاصْبِرُوا " . انظر : مسند الإمام أحمد (٣٨٣/١٣) .

الثالثة : أنَّ القرائن التي اشترطوها لإقامة الحجّة بخبر الآحاد موجودة في الصحيحين . ولذلك سيكون تنوينها على أحاديث الصحيحين ، فنقول : نقلنا فيما سبق قول الإمام ابن الصّلاح وأنه يرى أنَّ كلَّ ما في الصحيحين صحيح ، كما نقل عنه الإمام النووي في التّقرير : " أنَّ ما رَوِيَاهُ أَوْ أَحَدُهُمَا فَهُوَ مَقْطُوعٌ بِصَحَّتِهِ وَالْعِلْمُ الْقَطْعِيُّ حَاصِلٌ فِيهِ " . قال النووي : " وَخَالَفَهُ الْمُحَقِّقُونَ وَالْأَكْثَرُونَ . فَقَالُوا : يُفِيدُ الظَّنَّ مَا لَمْ يَتَوَاتَرَ " .

وعلق السيوطي على ذلك بقوله : قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ : لِأَنَّ ذَلِكَ شَأْنٌ لِلْأَحَادِ ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا ، وَتَلَقَّى الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ ، إِنَّمَا أَقَادَ وَجُوبَ الْعَمَلِ بِمَا فِيهِمَا ، مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى النَّظَرِ فِيهِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا فَلَا يُعْمَلُ بِهِ حَتَّى يُنْظَرَ فِيهِ وَيُوجَدَ فِيهِ شُرُوطُ الصَّحِيحِ ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى الْعَمَلِ بِمَا فِيهِمَا إِجْمَاعُهُمْ عَلَى الْقَطْعِ بِأَنَّهُ كَلَامُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

قَالَ : وَقَدْ اشْتَدَّ إنْكَارُ ابْنِ بُرْهَانَ عَلَى مَنْ قَالَ بِمَا قَالَهُ الشَّيْخُ ، وَبَالَغَ فِي تَغْلِيظِهِ . انْتَهَى .

وَكَذَا عَابَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ هَذَا الْقَوْلَ " . انظر : تدريب الراوي (١٤١/١ - ١٤٢) .

وعليه فإنَّ ما يدّعيه البعض من إجماع الأمة على أنَّ ما في الصحيحين صحيح ومقطوع بصحّته ، ليس صحيحاً ، وقد أشار العديد من العلماء إلى هذه الحقيقة ، قال الإمام النووي في " المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " (١٦/١) : " وَأَمَّا قَوْلُ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صَحِيحِهِ فِي بَابِ صِفَةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ صَحِيحٍ عِنْدِي وَضَعْتُهُ هَا هُنَا ، يَعْنِي فِي كِتَابِهِ هَذَا الصَّحِيحِ ، وَإِنَّمَا وَضَعْتُ هَا هُنَا مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ فَمَشْكَلٌ ، فَقَدْ وَضَعَ فِيهِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي صَحَّتِهَا لِكُونِهَا مِنْ حَدِيثٍ مِنْ ذِكْرَانِهِ وَمِنْ لَمْ نَذْكُرْهُ مِمَّنْ اخْتَلَفُوا فِي صَحَّةِ حَدِيثِهِ ، قَالَ الشَّيْخُ : وَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أنَّ مراده أنَّه لم يضع فيه إلّا ما وجد عنده فيه شروط الصّحيح المجمع عليه ، وإن لم يظهر اجتماعها في بعض الأحاديث عند بعضهم .

والثاني : أنَّه أراد أنَّه لم يضع فيه ما اختلفت الثّقات فيه في نفس الحديث متناً أو إسناداً ، ولم يرد ما كان اختلافهم إنَّما هو في توثيق بعض رواته ، وهذا هو الظّاهر من كلامه " .

وقال العجلوني : " والحكم على الحديث بالوضع أو الصّحة أو غيرهما إنَّما هو بحسب الظّاهر للمحدّثين باعتبار الإسناد أو غيره ، لا باعتبار نفس الأمر والقطع لجواز أن يكون الصّحيح مثلاً باعتبار نظر المحدث موضوعاً أو ضعيفاً في نفس الأمر وبالعكس ، ولو كان في الصّحيح على الصّحيح ، خلافاً لابن الصّلاح ، كما أشار إلى ذلك الحافظ العراقي في ألفيته بقوله :

وأقطع بصحة لما قد أسندا كذاله وقيل ظناً ولدى

مضعفاً ----- الخ . انظر : كشف الحفاء (١٠٩/١)

وقال الإمام أحمد الغماري : " فكم حديث صححه الحفاظ وهو باطل بالنظر إلى معناه ومعارضته للقرآن ، أو السنة الصحيحة ، أو مخالفة الواقع والتاريخ ، وذلك لدخول الوهم والغلط فيه على المعروف بالعدالة ، بل قد يتعمد الكذب ، فإن الشهرة بالعدالة لا تنفي القطع في الواقع ، ومنها أحاديث الصحيحين ، فإن فيها ما هو مقطوع ببطلانه ، فلا تغتر بذلك ، ولا تهيب الحكم عليه بالوضع لما يذكرونه من الإجماع على صحة ما فيها ، فإنها دعوى فارغة ، ولا تثبت عند البحث والتحصيص ، فإن الإجماع على صحة أحاديث الصحيحين غير معقول ولا واقع ، ولتقرير ذلك موضع آخر ، وليس معنى هذا أن أحاديثها ضعيفة ، أو باطلة ، أو يوجد فيها ذلك بكثرة كغيرهما من المصنفات في الحديث ، بل المراد أنه يوجد فيها أحاديث غير صحيحة ، لمخالفتها للواقع ، وإن كان سندها صحيحاً على شرطها . انظر : المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير (ص ١٣٨) .

ومن جهة أخرى ، فإن الذين صرحوا بجلالة الصحيحين واعتبارهما قرائن داعمة لحجية أخبار الآحاد في العقيدة ، ضعفوا العديد من أحاديث الصحيحين ، من ذلك :

(١) حديث : " " اُخْتَصِمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَى رَبِّهِمَا ، فَقَالَتِ الْجَنَّةُ : يَا رَبِّ ، مَا هَذَا لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ ، وَقَالَتِ النَّارُ : - يَعْنِي - أُوْثِرْتُ بِالْمُنْكَرَيْنِ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْجَنَّةِ : أَنْتِ رَحِمَتِي ، وَقَالَ لِلنَّارِ : أَنْتِ عَذَابِي ، أُصِيبُ بِكَ مَنْ أَشَاءُ ، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مَلُؤُهَا ، قَالَ : فَأَمَّا الْجَنَّةُ ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا ، وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ ، فَيُلْقَوْنَ فِيهَا ، فَتَقُولُ : هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ، ثَلَاثًا ، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَيَمْتَلِئُ ، وَيُرَدُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ، وَتَقُولُ : قَطَّ قَطَّ قَطَّ " . أخرجه البخاري (١٣٤/٩) برقم (٧٤٤٩) ، مسلم (٢١٨٦/٤) .

ومع ذلك فقد ضعفه ابن تيمية . انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٥٣/١٣) ، وكذا ضعفه الألباني . انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة (٩٣/١/٦) .

(٢) حديث : " أَنْتُمْ الْغُرُّ الْمَحْجَلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " . أخرجه مسلم (٢١٦/١) برقم (٢٤٦) . ومع ذلك فقد ضعفه الألباني . انظر : ضعيف الجامع (ص ١٩٢ برقم ١٣٢٨) ، صحيح الترغيب (١٥٧/١) ، وقال : وهو الذي جزم به ابن تيمية .

(٣) حديث : أنس بن مالك في قصة الإسراء ، وهذا قد أخرجه البخاري (٤٩/٩) برقم (٧٥١٧) ، مسلم (١٤٥/١) برقم (١٦٢) .

وكذا يقال في حديث مسلم عن أبي موسى أن النبي ﷺ قال: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَنَامُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَنَامَ، يُخَفِّضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ، يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ، وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ، حِجَابُهُ النُّورُ - وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي بَكْرٍ: النَّارُ - لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ" (٤٧٦).

فقد قال النووي في شرحه (٤٧٧): "والتقدير: لَوْ أزالَ المانعُ مِنْ رُؤْيَيْهِ، وَهُوَ الحِجَابُ المُسمَّى نُورًا أَوْ نَارًا، وَتَجَلَّى لَخَلْقِهِ لِأَحْرَقَ جَلَالَ ذَاتِهِ جَمِيعَ مَخْلُوقَاتِهِ" أ.هـ.

وقال العلامة الزبيدي في كتابه: "تيسير الوصول": "سُبُحَاتُ وَجْهِ اللَّهِ أنواره، أي: لو انكشف من أنوار الله التي تحجب العباد عنه شيء لأهلك كل من وقع عليه ذلك النور، كما خرَّ موسى عليه السلام صَعِقًا، وتقطعَّ الجبل دكًا لما تجلَّى الله سبحانه وتعالى" أ.هـ.

ومع ذلك فقد ضعّفه ابن القيم في زاد المعاد . انظر: زاد المعاد (٤٢/٣) . والأحاديث التي ضعّفوها رغم كونها في الصحيحين أو أحدهما كثيرة ، لا تخفى على المشتغلين في هذا الميدان ، وقد صدر للعبد الفقير كتاباً بهذا الخصوص بعنوان: "نُورُ النَّبِيِّينَ فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي انْتَقَدَهَا الْمُتَسَلِّفَةُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ" . وختاماً ، فتلک إطلالة موجزة في بيان مدى حجّية خبر الأحاد في العقيدة ، اکتفینا فیها بهذه التعلیقات رُوْمًا للاختصار .

وقد تكلّمنا عنه بإسهاب في كتابنا: "الإمداد والإسعاد في الردّ على مَنْ أَخَذَ بِالْأَحَادِ فِي الْإِعْتِقَادِ" ، والله الهادي إلى سواء السبيل ...

(٤٧٦) أخرجه مسلم (١/١٦١ برقم ١٧٩) .

(٤٧٧) وقال الإمام البيهقي في "الأسماء والصفات" (١٠٧/٢): "إِذَا كَانَ قَوْلُهُ: «سُبُحَاتُ» مِنَ التَّسْبِيحِ، وَالتَّسْبِيحُ تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ كُلِّ سُوءٍ، فَلَيْسَ فِيهِ إِثْبَاتُ النُّورِ لِلْوَجْهِ وَإِنَّمَا فِيهِ أَنَّهُ لَوْ كَشَفَ الْحِجَابَ الَّذِي عَلَى أَعْيُنِ النَّاسِ وَلَمْ يُشَبِّهْهُمْ لِرُؤْيَيْهِ لَأَحْرَقُوا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَفِيهِ عِبَارَةٌ أُخْرَى وَهِيَ أَنَّهُ لَوْ كَشَفَ عَنْهُمْ الْحِجَابَ لَأَفْنَى جَلَالَهُ وَهَيْئَتَهُ وَقَهْرَهُ مَا أَدْرَكَهُ بَصَرُهُ - يَعْنِي كُلَّ مَا أَوْجَدَهُ مِنَ الْعَرْشِ إِلَى الثَّرَى - فَلَا نِهَايَةَ لِبَصَرِهِ" . وبنحو هذا الكلام قال الإمام القرطبي في "الأسنى في شرح الأسماء الحسنی" (٩٢/٢) .

وقوله في الحديث: "يُخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ" القِسْطُ: الميزان، أراد أن الله يخفض ويرفع ميزان أعمال العباد المرتفعة إليه وأرزاقهم النَّازِلَة من عنده كما يرفع الوزان يده ويخفضها عند الوزن، وهو تمثيل لما يقدره الله تعالى وينزله.

وقال الإمام ابن الجوزي في كتابه: "دفع شبه التشبيه" في الكلام على الحديث صفحة (٥٠) خمسين (٤٧٨)، ما نصّه:

"قوله: حِجَابُهُ النُّورُ" ينبغي أن يعلم أن هذا الحجاب للخلق عنه، لأنّه لا يجوز أن يكون محجوباً، لأنّ الحجاب يكون أكبر ممّا يستره، وكما أنّه لا يجوز أن يكون لوجوده ابتداء ولا انتهاء، لا يصحّ أن يكون لذاته نهاية، وإنّما المراد أنّ الخلق محجوبون عنه، كما قال تعالى: ﴿كَلَّا أَنتُمْ عَنْ رَبِّكُمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وأمّا السُّبُحات فجمع سُبُحه (٤٧٩)، ويقال أنّ السُّبُحة جلال وجهه، ومنه قوله: سبحانه الله "إنّما هو تعظيم وتنزيه. أ.هـ.

وقال الإمام ابن أبي جمرة في كتابه "بهجة النفوس" صفحة (٣٩) تسع وثلاثين ردّاً على المجسّمة: وأمّا ما زعموا من الوجه وتعلّقوا في ذلك بغير ما آية وغير ما حديث، فليس لهم فيه حجة أيضاً، لأنّه يحتمل في اللغة معاني عديدة، فمنها: الجارحة. ومنها: الذات، كقولهم: وجه الطريق، يريدون ذاته. ومنها الحقيقة، كقولهم: وجه الأمر، أي: حقيقته وما أشبه هذا المعنى، وهي عديدة، فكيف يأتون بشيء محتمل لأوجه عديدة في اللغة فيأخذون بأحد احتمالات ويجزمون به؟ ذلك باطل لا خفاء فيه.

وبعد بطلان ما ذهبوا إليه بما ذكرناه يردّ عليهم قوله عزّ وجلّ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فإن حملوه على ظاهره وهي الجارحة فيكون الوجه قد أحاط بجميع الجهات، فلم يبق للذات محلّ، وهذا باطل بإجماع أهل النّقل والعقل، وإن هم تأوّلوه لزمهم التّأويل في الآخر.

(٤٧٨) انظر: دفع شبه التشبيه (ص ٢٠١-٢٠٢)، طبع دار الإمام النّووي، عمان.

(٤٧٩) سقط هنا كلام هام للإمام ابن الجوزي وهو قوله: "قال أبو عبيدة: لم نسمع هذا إلّا في هذا الحديث".

وكذلك يردّ عليهم قوله عزّ وجلّ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [الفصص: ٨٨]، فإن هم وقفوا أيضاً في هذه الآية مع ظاهرها فقط سقط بحثهم مرّة واحدة، لأنّ الذات الجليّة بالاجماع لا تنفى ولا تتجدّد، وإن هم خرجوا عن الظاهر وحادوا إلى التّأويل لزمهم نقض ما ذهبوا إليه في الوجه الآخر، ولزمهم الرّجوع إلى التّأويل الحقيقي فيه الذي يليق به عزّ وجلّ، وهو أنّه يعود على الذات الجليّة، لا على الجارحة، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ينفي كلّ ما ذهبوا إليه أ.هـ. بتصرّف (٤٨٠).

(٤٨٠) ولزيادة الفائدة في هذه البابة أحببت أن أضع بين يدي القارئ الكريم بعضاً من أقوال أهل العلم في بيان معنى الوجه الذي تضمّنته بعض الآيات القرآنيّة:

ففي قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، قال الإمام ابن الجوزي في "زاد المسير" (٣٢٧/١): "قال الزّجاج: هذا خاصّ للمؤمنين، أعلمهم الله أنّه قد علم أنّ مرادهم ما عنده، وإذا أعلمهم بصحّة قصدهم، فقد أعلمهم بالجزاء عليه".

وقال الجلالان: "أي: ثوابه لا غيره من أعراض الدّنيا". انظر: حاشية الجمل على الجلالين (٣٤٢/١)، وللاستزادة: تفسير الرّازي (٩٦/٧)، التحرير والتنوير (٥٤١/٢)، تفسير البضاوي (١٦١/١).

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْعَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢]، قال الإمام الزّخشي في "الكشاف" (٢١/٢): "والوجه يعبر به عن ذات الشّيء وحقيقته".

وقال الإمام ابن الجوزي في "زاد المسير" (٣٣/٢): "قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾، قال الزّجاج: أي: يريدون الله".

وقال الإمام الرّازي في تفسيره (١٩٤/١٢-١٩٥): "المسألة الخامسة: المجسّمة تمسّكوا في إثبات الأعضاء لله تعالى بقوله يريدون وجهه وسائر الآيات المناسبة له مثل قوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧].

وجوابه أنّ قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] يقتضي الوحدانيّة التّامة، وذلك ينافي التّركيب من الأعضاء والأجزاء، فثبت أنّه لا بدّ من التّأويل، وهو من وجهين:

الأوّل: قوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾، المعنى يريدونه إلّا أنّهم يذكرون لفظ الوجه للتّعظيم، كما يقال هذا وجه الرّأي وهذا وجه الدّليل.

وَالثَّانِي: أَنَّ مَنْ أَحَبَّ ذَاتًا أَحَبَّ أَنْ يَرَى وَجْهَهُ، فَرُؤْيَا الْوَجْهِ مِنْ لَوَازِمِ الْمَحَبَّةِ، فَلِهَذَا السَّبَبِ جُعِلَ الْوَجْهُ كِنَايَةً عَنِ الْمَحَبَّةِ وَطَلَبِ الرِّضَا".

وقال الإمام البغوي في تفسيره (١٢٦/٢): «يُرِيدُونَ وَجْهَهُ»، أي: يُرِيدُونَ اللَّهَ بِطَاعَتِهِمْ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَطْلُبُونَ ثَوَابَ اللَّهِ".

وقال الإمام ابن عطية في "المحرر الوجيز" (٢٩٥/٢): «وَجْهَهُ» في هذا الموضع معناه: جهة التَّزَلُّفِ إليه، كما تقول: خرج فلان في وجه كذا، أي في: مقصد وجهه".

وقال الإمام القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن" (٤٣٢/٦): «يُرِيدُونَ وَجْهَهُ»، أي طَاعَتَهُ، وَالْإِخْلَاصَ فِيهَا، أَيْ يُخْلِصُونَ فِي عِبَادَتِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ لِلَّهِ، وَيَتَوَجَّهُونَ بِذَلِكَ إِلَيْهِ لَا لِغَيْرِهِ".

وقال الإمام أبو حيان في "البحر المحيط" (١٤٠/٤): "وَمَعْنَى «يُرِيدُونَ وَجْهَهُ»: يُخْلِصُونَ نِيَّاتِهِمْ لَهُ فِي عِبَادَتِهِمْ وَيُعْبَرُ عَنْ ذَاتِ الشَّيْءِ وَحَقِيقَتِهِ بِالْوَجْهِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَطْلُبُونَ ثَوَابَ اللَّهِ وَالْجُمْلَةَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ: وَجْهَهُ مَنْ أَثَبَّتِ الْأَعْصَاءُ لِلَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا".

وقال الإمام البروسوي في "روح البيان" (٤٨/٣): «يُرِيدُونَ» بذكرهم «وَجْهَهُ» تعالى ورضاه، لا شيئاً من أغراض الدُّنْيَا. حال من ضمير يدعونه، أي: يدعونه تعالى مخلصين له".

وقال الإمام الألوسي في "روح المعاني" (١٥١/٧): "وفي المراد بالوجه عند المؤلفين خلاف، فقيل وهو المشهور: أَنَّهُ الذَّاتُ أَيْ مَرِيدِينَ ذَاتَهُ تَعَالَى، وَمَعْنَى إِرَادَةِ الذَّاتِ عَلَى مَا قِيلَ: الْإِخْلَاصُ لَهَا بِنَاءً عَلَى اسْتِحَالَةِ كَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى مُرَاداً لِدَاوَتِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، لِأَنَّ الْإِرَادَةَ صِفَةٌ لَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْمُمَكِّنَاتِ، لِأَنَّهُمَا تَقْتَضِيانِ تَرْجِيحَ طَرَفٍ فِي الْمَرَادِ عَلَى الْآخَرِ، وَذَلِكَ لَا يَعْقِلُ إِلَّا مِنْهَا، أَيْ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ مُخْلِصِينَ لَهُ سُبْحَانَهُ فِيهِ، وَقَدْ بَدَلْنَا لَتَأْكِيدِ عَلَيْهِ لِلنَّهْيِ، فَإِنَّ الْإِخْلَاصَ مِنْ أَقْوَى مُوجِبَاتِ الْإِكْرَامِ الْمُضَادِّ لِلطَّرْدِ، وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِهِ الْجِهَةُ وَالطَّرِيقُ، وَالْمَعْنَى: مَرِيدِينَ الطَّرِيقِ الَّذِي أَمْرُهُمْ جَلَّ شَأْنُهُ بِإِرَادَتِهِ وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الزَّجَّاجِ، وَقِيلَ: أَنَّهُ كِنَايَةٌ عَنِ الْمَحَبَّةِ وَطَلَبِ الرِّضَا لِأَنَّهُ مَنْ أَحَبَّ ذَاتًا أَحَبَّ أَنْ يَرَى وَجْهَهُ، فَرُؤْيَا الْوَجْهِ مِنْ لَوَازِمِ الْمَحَبَّةِ، فَلِهَذَا جُعِلَ كِنَايَةً عَنْهَا، قَالَ الْإِمَامُ، وَهُوَ كَمَا تَرَى".

وَجَوَّزَ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ ذِكْرُ الْوَجْهِ لِلتَّعْظِيمِ، كَمَا يَقَالُ: هَذَا وَجْهُ الرَّأْيِ، وَهَذَا وَجْهُ الدَّلِيلِ، وَالْمَعْنَى يُرِيدُونَهُ".

وقال الإمام أبو السُّعُود في تفسيره (١٣٩/٣): "وقوله تعالى: «يُرِيدُونَ وَجْهَهُ» حال من ضمير يدعون، أي: يدعونه تعالى مخلصين له فيه، وتقييده به لتأكيد عَلَيْهِ لِلنَّهْيِ، فَإِنَّ الْإِخْلَاصَ مِنْ أَقْوَى مُوجِبَاتِ الْإِكْرَامِ الْمُضَادِّ لِلطَّرْدِ".

وقال الإمام الطاهر بن عاشور في "التحرير والتنوير" (١١٦/٦): "وَالْوَجْهُ حَقِيقَةُ الْجُزْءِ مِنَ الرَّأْسِ الَّذِي فِيهِ الْعَيْنَانِ وَالْأَنْفُ وَالْفَمُ. وَيُطْلَقُ الْوَجْهُ عَلَى الذَّاتِ كُلِّهَا مَجَازًا مُرْسَلًا.

وَالْوَجْهُ هُنَا مُسْتَعَارٌ لِلذَّاتِ عَلَى اعْتِبَارِ مِصَافٍ، أَيُّ يُرِيدُونَ رِضَى اللَّهِ، أَيُّ لَا يُرِيدُونَ إِِرْضَاءَ غَيْرِهِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَطْعُمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾ [الإنسان: ٩]، وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَيْنَا تَوَلَّوْا فَنَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾، وَتَقَدَّمَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ [١١٥]. فَمَعْنَى ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَدَعَوْا اللَّهَ لَا يُرِيدُونَ بِذَلِكَ عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا".

(٤٨١) قال الإمام ابن منظور في لسان العرب (٢٤٢/٢): "السَّاقُ فِي اللَّعَةِ الْأَمْرِ الشَّدِيدِ، وَكَشَفُهُ مَثَلٌ فِي شِدَّةِ الْأَمْرِ كَمَا يُقَالُ لِلشَّحِيحِ يَدُهُ مَغْلُولَةٌ وَلَا يَدَ ثَمَّ وَلَا غُلَّ، وَإِنَّمَا هُوَ مَثَلٌ فِي شِدَّةِ الْبُخْلِ، وَكَذَلِكَ هَذَا. لَا سَاقَ هُنَاكَ وَلَا كَشَفَ؛ وَأَصْلُهُ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا وَفَّعَ فِي أَمْرٍ شَدِيدٍ يُقَالُ: شَمَّرَ سَاعِدَهُ وَكَشَفَ عَنْ سَاقِهِ لِإِهْتِمَامِ بِذَلِكَ الْأَمْرِ الْعَظِيمِ. ابْنُ سِيدَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾، إِنَّمَا يُرِيدُ بِهِ شِدَّةَ الْأَمْرِ كَقَوْلِهِمْ: قَامَتِ الْحَرْبُ عَلَى سَاقٍ، وَلَكِنَّا نَدْفَعُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ السَّاقَ إِذَا أُريدَتْ بِهَا الشَّدَّةُ فَإِنَّمَا هِيَ مُشَبَّهَةٌ بِالسَّاقِ هَذِهِ الَّتِي تَعْلُو الْقَدَمَ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا قِيلَ ذَلِكَ لِأَنَّ السَّاقَ هِيَ الْحَامِلَةُ لِلْجُمْلَةِ وَالْمُنْهَضَةُ لَهَا فَذُكِرَتْ هُنَا لِذَلِكَ تَشْبِيهًا وَتَشْنِيعًا؛ وَعَلَى هَذَا بَيَّتَ الْحَمَاسَةُ لِحَدِّ طَرْفَةٍ:

كَشَفَتْ لَهُمْ عَنْ سَاقِهَا وَبَدَأَ مِنَ الشَّرِّ الصُّرَاحُ

وَقَدْ يَكُونُ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ لِأَنَّ النَّاسَ يَكْشِفُونَ عَنْ سَاقِهِمْ وَيُسَمِّرُونَ لِلْهَرَبِ عِنْدَ شِدَّةِ الْأَمْرِ؛ وَيُقَالُ لِلأَمْرِ الشَّدِيدِ سَاقٌ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا دَهَمَتْهُ شِدَّةٌ شَمَّرَ لَهَا عَنْ سَاقِيهِ، ثُمَّ قِيلَ لِلأَمْرِ الشَّدِيدِ سَاقٌ ... ". وانظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني (ص ٢٥٦)، بصائر ذوي التمييز (٣/ ٢٨٠-٢٨١).

(٤٨٢) قال الإمام ابن منظور في لسان العرب (٣٤-٣٥/٣): "الْقَدَمُ وَالْقُدْمَةُ: السَّابِقَةُ فِي الْأَمْرِ. يُقَالُ: لِفُلَانٍ قَدَمٌ صَدَّقَ أَيُّ أَثَرُهُ حَسَنَةٌ. قَالَ ابْنُ بَرِّي: الْقَدَمُ التَّقَدُّمُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَإِنْ يَكُ قَوْمٌ قَدْ أَصِيبُوا، فَإِنَّهُمْ بَنَوْا لَكُم خَيْرَ الْبَنِيَّةِ وَالْقَدَمَ

وَقَالَ أُمِيَّةُ بَنُ أَبِي الصَّلْتِ:

عَرَفْتُ أَنَّ لَا يَمُوتَ اللَّهُ ذُو قَدَمٍ وَأَنَّهُ مِنْ أَمِيرِ السُّوءِ مُنْتَقِمٌ

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَتَامِ السَّلُولِي:

وَنَسْتَعِينُ، إِذَا اصْطَلَكْتَ حُدُودَهُمْ عِنْدَ اللَّقَاءِ، بِحَدِّ ثَابِتِ الْقَدَمِ

قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] . وروى الشيخان من حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «يُكْشَفُ رَبُّنَا عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ لَهُ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، فَيَبْقَى كُلُّ مَنْ كَانَ يَسْجُدُ فِي الدُّنْيَا رِيَاءً وَسُمْعَةً، فَيَذْهَبُ لِيَسْجُدَ، فَيَعُودُ ظَهْرُهُ طَبَقًا وَاحِدًا» (٤٨٤).

وروى الشيخان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "نَحَاجَتِ النَّارُ، وَالْجَنَّةُ، فَقَالَتِ النَّارُ: أُوتِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ، وَالْمُتَجَبِّرِينَ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ: فَمَا لِي لَا يَدْخُلُنِي إِلَّا ضِعْفَاءُ النَّاسِ، وَسَقَطُهُمْ، وَعَجَزُهُمْ،

وَقَالَ جَبْرِ:

أَبْنِي أُسَيْدَ، قَدْ وَجَدْتُ لِأَزِنِ قَدَمًا، وَلَيْسَ لَكُمْ قُدَيْمٌ يَعْلَمُ

وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ: إِنَّا عَلَى مَنَازِلَنا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَفِسْمَةِ رَسُولِهِ وَالرَّجُلُ وَقَدَمُهُ وَالرَّجُلُ وَبِلَاوُهُ، أَي: أَعْمَالُهُ وَتَقْدَمُهُ فِي الْإِسْلَامِ وَسَبْقُهُ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾، أَي سَابِقَ خَيْرٍ وَأَثَرًا حَسَنًا، قَالَ الْأَخْفَشُ: هُوَ التَّقْدِيمُ كَأَنَّهُ قَدَمٌ خَيْرًا وَكَانَ لَهُ فِيهِ تَقْدِيمٌ، وَكَذَلِكَ الْقَدَمَةُ، بِالضَّمِّ وَالتَّسْكِينِ، قَالَ سِيبَوَيْهٍ: رَجُلٌ قَدَمٌ وَامْرَأَةٌ قَدَمَةٌ يَعْنِي أَنَّ هُمَا قَدَمَ صِدْقٍ فِي الْخَيْرِ، قِيلَ: وَقَدَمَ الصَّدَقِ الْمَنْزِلَةُ الرَّفِيعَةُ وَالسَّابِقَةُ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ، قَالَ: وَلِلْكَافِرِ قَدَمٌ شَرٌّ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِ ذُوَابَةٍ هُمْ قَدَمٌ مَعْرُوفَةٌ وَمَفَاخِرُ

قَالُوا: الْقَدَمُ وَالسَّابِقَةُ مَا تَقَدَّمُوا فِيهِ غَيْرُهُمْ. وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى: ﴿قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾، الْقَدَمُ كُلُّ مَا قَدَّمْتَ مِنْ خَيْرٍ، وَتَقَدَّمَتْ فِيهِ لِفُلَانٍ قَدَمٌ أَي تَقَدَّمْتُ فِي الْخَيْرِ. أَبُو قُتَيْبَةَ: أَنَّ هُمْ قَدَمَ صِدْقٍ، يَعْنِي عَمَلًا صَالِحًا قَدَّمُوهُ " . وانظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن (ص ٤١١-٤١٢) ، بصائر ذوي التَّمييز (٢٤٨-٢٤٩) .

(٤٨٣) قال ابن منظور في لسان العرب (١/١١٣٣-١١٣٥): "الرَّجُلُ: قَدَمُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ؛ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَالرَّجُلُ مِنْ أَصْلِ الْفَخْذِ إِلَى الْقَدَمِ ... الرَّجُلُ، بِالْكَسْرِ: الْجَرَادُ الْكَثِيرُ ... وَجَاءَتْ رَجُلٌ دِفَاعٍ أَي جَيْشٌ كَثِيرٌ، شُبَّهَ بِرَجُلِ الْجَرَادِ ... وَالرَّجُلُ: الْخَوْفُ وَالْفَزَعُ مِنْ قُوَّةِ الشَّيْءِ، يُقَالُ: أَنَا مِنْ أَمْرٍ عَلَى رَجُلٍ أَي عَلَى خَوْفٍ مِنْ قُوَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ، قَالَ أَبُو الْمَكَارِمِ: تَجَمُّعُ الْقَطْرِ فَيَقُولُ الْجَمَّالُ: لِي الرَّجُلُ، أَي: أَنَا أَتَقَدَّمُ. وَالرَّجُلُ: الزَّمَانُ؛ يُقَالُ: كَانَ ذَلِكَ عَلَى رَجُلٍ فُلَانٍ، أَي: فِي حَيَاتِهِ وَزَمَانِهِ وَعَلَى عَهْدِهِ ... وَالرَّجُلُ: الْقِرْطَاسُ الْحَالِي. وَالرَّجُلُ: الْبُؤْسُ وَالْفَقْرُ. وَالرَّجُلُ: الْقَادُورَةُ مِنَ الرَّجَالِ " . وانظر: معجم ألفاظ القرآن (ص ١٩٤-١٩٥) ، بصائر ذوي التَّمييز (٣/٤١-٤٣) .

(٤٨٤) أخرجه البخاري (٦/١٥٩ برقم ٤٩١٩) ، مسلم (١/١٦٧ برقم ١٨٣) .

فَقَالَ اللَّهُ لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءِ مِنْ عِبَادِي، وَقَالَ لِلنَّارِ: أَنْتِ عَذَابِي أَعَدُّ بِكَ مِنْ أَشَاءِ مِنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمْ مِلُّوْهَا، فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِئُ، فَيَضَعُ قَدَمَهُ عَلَيْهَا، فَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ فَهَنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيُزَوَّى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ" (٤٨٥).

وروي عن أنس أن النبي ﷺ قال: لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ فِيهَا رَبُّ الْعِزَّةِ، تَبَارَكَ وَتَعَالَى، قَدَمَهُ فَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ، وَعِزَّتِكَ وَيُزَوَّى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ" (٤٨٦) الحديث.

هذا وبما ذكر ونحوه تعلقت المجسمة فأثبتوا لله رجلاً وساقاً وقدماً، ولا حجة لهم في ذلك. أمّا الآية فليس فيها أن الله تعالى يكشف عن ساقه بل قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القم: ٤٢] بلفظ المبني للمجهول. وأمّا حديث "يكشف ربنا عن ساقه"، فهو من رواية سعيد بن أبي هلال (٤٨٧)، عن زيد ابن أسلم (٤٨٨). أخرجهما الإسماعيلي (٤٨٩) كذلك.

وقال في قوله: "عن ساقه" نكرة. ثمّ أخرجه من طريق حفص بن ميسرة (٤٩٠)، عن زيد بن أسلم بلفظ "يكشف عن ساق"، وقال: هذه أصحّ لموافقتها لفظ القرآن. ذكره الحافظ في الفتح (٤٩١).

(٤٨٥) أخرجه البخاري (١٣٤/٩ برقم ٧٤٤٩)، مسلم (٢١٨٦/٤ برقم ٢٨٤٦)، واللفظ له .

(٤٨٦) أخرجه البخاري (١٣٤/٨ برقم ٦٦٦١)، مسلم (٢١٨٧/٤ برقم ٢٨٤٨) .

(٤٨٧) هو سعيد بن أبي هلال ، أبو العلاء الليثي ، مولا هم ، البصري ، أحد الثقات ، قال أبو حاتم : لا بأس به ، توفي سنة (١٣٥هـ) ، وقيل غير ذلك . انظر : سير أعلام النبلاء (٣٠٤/٣٠٣/٦) ، تهذيب الكمال (٩٦-٩٤/١١) .

(٤٨٨) هو زيد بن أسلم ، أبو عبد الله العدوي العمري المدني الفقيه ، الإمام ، الحجة ، توفي سنة (١٣٦هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (٣١٦/٥) ، تهذيب الكمال (١٧-١٢/١٠) .

(٤٨٩) هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني الإسماعيلي الشافعي ، الإمام ، الحجة ، الحافظ ، الفقيه ، مات سنة (٣٧١هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (٢٩٢/١٦) وما بعدها) .

(٤٩٠) هو حفص بن ميسرة ، أبو عمر الصنعاني ، العقيلي ، المحدث ، الإمام الثقة ، وثقه ابن معين وغيره ، مات سنة (١٨١هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (٢٣١/٨) ، تهذيب الكمال (٧٦-٧٣/٧) .

(٤٩١) انظر : فتح الباري (٦٦٤/٨) ، طبعة دار الفكر .

وأما حديث تحاجت الجنة والنار، فالرجل فيه مصروفة عن ظاهرها، وكذا القدم في الحديث بعده، لتنزّهه تعالى عن الجارحة، ولعموم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].
وقال ابن الجوزي: إنّ الرواية التي جاءت بلفظ الرجل تحريف من بعض الرواة لظنه أنّ المراد بالقدم الجارحة، فرواها بالمعنى فأخطأ (٤٩٢). قال: ويحتمل أن يكون المراد بالرجل إن كانت محفوظة: الجماعة، كما تقول: رجلٌ من جراد. فالتقدير: يضع فيها جماعة. وإضافتهم إليه إضافة اختصاص أهـ. من العيني على البخاري صفحة (١٦٥) خمس وستين ومائة، جزء تاسع. وهاك بعض النصوص في ذلك:

﴿النص الأول﴾

قال الإمام فخر الدين الرازي في الجزء الثامن صفحة (١٩٢) اثنتين وتسعين ومائة (٤٩٣) في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القم: ٤٢] ما ملخصه:
في تفسير الساق وجوه: منها: أنّه الشدة، وروى أنّه سئل ابن عباس عن هذه الآية، فقال: إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر، فإنّه ديوان العرب، أما سمعتم قول الشاعر:
سَنَ لَنَا قَوْمُكَ ضَرْبَ الْأَعْنَاقِ وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقٍ (٤٩٤)
وروى مجاهد عنه قال: هو أشد ساعة في القيامة (٤٩٥). وأجمع العلماء على أنّه لا يجوز صرف الكلام إلى المجاز إلا بعد تعدد حمليه على الحقيقة، فإذا أقمنا الدلائل القاطعة على أنّه تعالى، يستحيل أن يكون جسماً، فحينئذ يجب صرف اللفظ إلى المجاز.

(٤٩٢) وهذا الكلام صحيح، حيث رويت أغلب الأحاديث بالمعنى لا باللفظ. انظر للاستزادة: الكفاية في علم الرواية (ص ٢٠٣-٢١١).

(٤٩٣) انظر: تفسير الرازي (٣٠/٨٣-٨٤)، طبعة دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م.

(٤٩٤) ذكره السيوطي في الدر المنثور (٨/٢٥٤)، ونسبه إلى عبد بن حميد، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والحاكم، والبيهقي.

(٤٩٥) أخرجه ابن جرير في التفسير (٢٩/٤٧ برقم ٢٦٨٧٩).

ومنها: أَصْلُ الْأَمْرِ، وَسَاقُ الشَّيْءِ أَصْلُهُ الَّذِي بِهِ قِوَامُهُ كَسَاقِ الشَّجَرِ، وَسَاقِ الْإِنْسَانِ، أَيْ يَظْهَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ وَأُصُولُهَا .

أنَّه أصل الأمر، فإنَّ ساق الشَّيْءِ أصله الذي به قوامه كساق الشَّجرة. أي تظهر يوم القيامة حقائق الأشياء وأصولها.

ومنها: أَنَّ الْمَعْنَى: يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ سَاقِ جَهَنَّمَ، أَوْ عَنْ سَاقِ الْعَرْشِ، وَاللَّفْظُ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى سَاقٍ، دُونَ تَعْيِينِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ. وَأَمَّا مَا زَعَمْتَهُ الْمَشْبُوهُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ سَاقَ اللَّهِ تَعَالَى فَبَاطِلٌ لَوْجُوهُ: مِنْهَا: أَنَّ الدَّلَائِلَ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مَنْزَهُ عَنِ الْجَارِحَةِ وَإِلَّا كَانَ جَسَماً، وَكُلُّ جَسَمٍ مُحَدَّثٌ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوّاً كَبِيراً.

ومنها: أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ ذَلِكَ لَعَرَّفَ السَّاقَ لِأَنَّهَا سَاقٌ مَعْهُودَةٌ، أَمَّا لَوْ حَمَلْنَاهُ عَلَى الشَّدَةِ، فَفَائِدَةُ التَّنْكِيرِ الدَّلَالَةُ عَلَى التَّعْظِيمِ، كَأَنَّهُ يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ شَدَّةٍ لَا يُمْكِنُ وَصْفُهَا .
ومنها: أَنَّ التَّعْرِيفَ لَا يَحْصُلُ بِالْكَشْفِ عَنِ السَّاقِ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ بِكَشْفِ الْوَجْهِ أَهـ (٤٩٦).

(٤٩٦) قَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (٢٩/٤٦-٥٢ بَاخْتِصَارٍ)، عِنْدَ تَفْسِيرِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]: " قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ التَّأْوِيلِ: يَبْدُو عَنْ أَمْرِ شَدِيدٍ. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، ﴿يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] قَالَ: هُوَ يَوْمٌ حَرِّبٍ وَشَدَّةٍ. قَالَ: عَنْ أَمْرِ عَظِيمٍ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقٍ

وَقَالَ: هُوَ الْأَمْرُ الشَّدِيدُ الْمُفْطَعُ مِنَ الْهَوْلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ... وَعَنْ مُجَاهِدٍ، قَوْلُهُ: ﴿يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] قَالَ: شَدَّةُ الْأَمْرِ وَجَدَّهُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هِيَ أَشَدُّ سَاعَةٍ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ ... عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: عَنْ شَدَّةِ الْأَمْرِ ... وَعَنْ قَتَادَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] قَالَ: عَنْ أَمْرِ فَطِيعٍ جَلِيلٍ ... وَعَنْ الضَّحَّاكِ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ: شَمَرَتِ الْحَرْبُ عَنْ سَاقٍ، يَعْنِي إِقْبَالَ الْأَجْرَةِ وَذَهَابَ الدُّنْيَا ... عَنْ عِكْرِمَةَ، فِي قَوْلِهِ: ﴿يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] قَالَ: هُوَ يَوْمٌ كَرِّبٍ وَشَدَّةٍ وَذَكَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ ذَلِكَ: ﴿يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] بِمَعْنَى تُكْشَفُ الْقِيَامَةُ عَنْ شَدَّةٍ شَدِيدَةٍ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: كُشِفَ هَذَا الْأَمْرُ عَنْ سَاقٍ: إِذَا صَارَ إِلَى شَدَّةٍ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

كَشَفَتْ لَهُمْ عَنْ سَاقِهَا وَبَدَا مِنَ الشَّرِّ الصُّرَاخُ "

وقال الرَّخْشَرِي فِي الْكَشَّافِ (١٤٧/٤): "الْكَشْفُ عَنِ السَّاقِ وَالْإِبْدَاءُ عَنِ الْخِذَا مِثْلُ فِي شِدَّةِ الْأَمْرِ وَصُعُوبَةِ الْخُطْبِ ، وَأَصْلُهُ فِي الرُّوعِ وَالْهَزِيمَةِ وَتَشْمِيرِ الْمَخْذَرَاتِ عَنْ سَوْقِهِنَّ فِي الْهَرَبِ ، وَإِبْدَاءُ خِدَامِهِنَّ عِنْدَ ذَلِكَ ، قَالَ حَاتِمٌ :

أَخُو الْحَرْبِ إِنْ عَضَّتْ بِهِ الْحَرْبُ عَضَّهَا وَإِنْ شَمَّرَتْ عَنْ سَاقِهَا الْحَرْبُ شَمَّرَا

فَمَعْنَى : ﴿يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] فِي مَعْنَى يَوْمٍ يَشْتَدُّ الْأَمْرُ وَيَتَفَاقَمُ وَلَا كُشْفٌ ثُمَّ وَلَا سَاقٌ ، كَمَا تَقُولُ لِلْأَقْطَعِ الشَّحِيحِ : يَدُهُ مَغْلُولَةٌ وَلَا يَدٌ ثُمَّ وَلَا غَلٌّ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِثْلُ فِي الْبَخْلِ ، وَأَمَّا مَنْ شَبَّهَ فَلَضِيقُ عَطْنِهِ وَقَلَّةُ نَظَرِهِ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ ، وَالَّذِي غَرَّهُ مِنْهُ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ : "يُكْشَفُ الرَّحْمَنُ عَنْ سَاقِهِ ، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُونَ فَيُخْرُونَ سُجَّدًا ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُونَ فَتَكُونُ ظُهُورُهُمْ طَبَقًا طَبَقًا كَأَنَّ فِيهَا السَّفَافِيدَ" ، وَمَعْنَاهُ : يَشْتَدُّ أَمْرُ الرَّحْمَنِ وَيَتَفَاقَمُ هَوْلُهُ ، وَهُوَ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، ثُمَّ كَانَ مِنْ حَقِّ السَّاقِ أَنْ تَعْرِفَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمِثْبَبُ لِأَنَّهَا سَاقٌ مَخْصُوصَةٌ مَعَهُودَةٌ عِنْدَهُ وَهِيَ سَاقُ الرَّحْمَنِ . فَإِنَّ قُلْتَ : فَلِمَ جَاءَتْ مَنْكِرَةٌ فِي التَّمَثِيلِ ؟ قُلْتَ : لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ مَبْهَمٌ فِي الشَّدَّةِ مَنْكَرٌ خَارِجٌ عَنِ الْمَأْلُوفِ كَقَوْلِهِ : ﴿يَوْمٌ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكِرٍ﴾ [القمر: ٦] كَأَنَّهُ قِيلَ : يَوْمٌ يَقَعُ أَمْرٌ فَظِيحٌ هَائِلٌ ، وَيَحْكِي هَذَا التَّشْبِيهَ عَنْ مِقَاتِلٍ . وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ . خَرَجَ مِنْ خِرَاسَانَ رَجُلَانِ : أَحَدُهُمَا شَبَّهَ حَتَّى مِثْلٍ ، وَهُوَ مُقَاتِلُ بَنِي سُلَيْمَانَ ، وَالْآخَرُ نَفَى حَتَّى عَطَلٌ وَهُوَ جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ ، وَمَنْ أَحْسَ بَعْظَمَ مُضَارٍّ فَقَدْ هَذَا الْعِلْمُ عِلْمٌ مَقْدَارٌ عَظِيمٌ مَنَافِعُهُ ... " .

وقال الإمام أبو حيان في البحر المحيط (٣٠٩-٣١٠): "... وَقِيلَ التَّقْدِيرُ: يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ، وَخُذِفَ لِلتَّهْوِيلِ الْعَظِيمِ بِمَا يَكُونُ فِيهِ مِنَ الْحَوَادِثِ وَالظَّاهِرِ وَقَوْلُ الْجَمْهُورِ: أَنَّ هَذَا الْيَوْمَ هُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ. وَقَالَ أَبُو مُسْلِمٍ: هَذَا الْيَوْمَ هُوَ فِي الدُّنْيَا لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ﴾ [القلم: ٤٢]، وَيَوْمُ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِيهِ تَعَبُّدٌ وَلَا تَكْلِيفٌ، بَلِ الْمُرَادُ مِنْهُ إِمَّا آخِرَ أَيَّامِ الرَّجْلِ فِي دُنْيَاهُ لِقَوْلِهِ: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى﴾ [الفرقان: ٢٢]، ثُمَّ يَرَى النَّاسُ يُدْعَوْنَ إِلَى الصَّلَاةِ إِذَا حَضَرَتْ أَوْقَاتُهَا، فَلَا يَسْتَطِيعُ الصَّلَاةَ لِأَنَّهُ الْوَقْتُ الَّذِي لَا يَنْفَعُ فِيهِ نَفْسًا إِيْمَانُهَا وَإِمَّا حَالُ الْمَرَضِ وَالْهَرَمِ وَالْمُعْجَزَةِ. وَقَدْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ، يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ بِمَا بِهِمُ الْآنَ. فَذَلِكَ إِمَّا لِشِدَّةِ النَّازِلَةِ بِهِمْ مِنْ هَوْلٍ مَا عَايَنُوا عِنْدَ الْمَوْتِ، وَإِمَّا مِنَ الْعَجْزِ وَالْهَرَمِ. وَأُجِيبَ بِأَنَّ الدُّعَاءَ إِلَى السُّجُودِ لَيْسَ عَلَى سَبِيلِ التَّكْلِيفِ، بَلْ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيعِ وَالتَّخْجِيلِ. وَعِنْدَ مَا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ، سَلِبُوا الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ، وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْإِسْتِطَاعَةِ حَتَّى يَزْدَادَ حَزْنُهُمْ وَنَدَامَتُهُمْ عَلَى مَا فَرَطُوا فِيهِ حِينَ دُعُوا إِلَيْهِ وَهُمْ سَالِمُونَ الْأَطْرَافِ وَالْمَفَاصِلِ. وَقَرَأَ الْجَمْهُورُ:

يُكْشَفُ بِالْيَاءِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَبْلَةَ: يَفْتَحُ الْيَاءُ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَأَبْنُ عَبَّاسٍ وَأَبْنُ مَسْعُودٍ أَيْضًا وَأَبْنُ هُرْمَزٍ: بِالنُّونِ وَأَبْنُ عَبَّاسٍ: يَكْشِفُ بفتح الباء مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ وَعَنْهُ أَيْضًا بِالْيَاءِ مضمومة مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ. وقرئ: يُكْشِفُ بِالْيَاءِ الْمُضْمُومَةَ وَكَسَرَ الشَّيْنِ، مِنْ أَكْشَفَ إِذَا دَخَلَ فِي الْكَشْفِ، وَمِنْهُ أَكْشَفَ الرَّجُلُ: انْقَلَبَتْ شَفَتُهُ الْعُلْيَا، وَكُشِفَ السَّاقِ كِنَايَةً عَنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ وَتَفَاقُهِهِ. قَالَ مُجَاهِدٌ: هِيَ أَوَّلُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهِيَ أَقْطَعُهَا. وَمِمَّا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ: «فَيُكْشَفُ هَمٌّ عَنْ سَاقٍ»، مُحْمُولٌ أَيْضًا عَلَى الشَّدَّةِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَهُوَ مَجَازٌ شَائِعٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ. قَالَ حَاتِمٌ:

أَخُو الْحَرْبِ إِنْ عَضَّتْ بِهِ الْحَرْبُ عَضَّهَا وَإِنْ شَمَرَتْ عَنْ سَاقِهَا الْحَرْبُ شَمَرًا
وَقَالَ الرَّاجِزُ:

عَجِبْتُ مِنْ نَفْسِي— وَمِنْ إِشْفَاقِهَا وَمِنْ طِرَادِي الْخَيْلِ عَنْ أَرْزَاقِهَا
فِي سَنَةٍ قَدْ كَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا حَمْرَاءَ تَبْرِى اللَّحْمَ عَنْ عِرَاقِهَا
وَقَالَ الرَّاجِزُ:

قَدْ شَمَرَتْ عَنْ سَاقِهَا فَشُدُّوا وَجَدَّتِ الْحَرْبُ بِكُمْ فَجِدُّوا
وَقَالَ آخَرُ:

صَبْرًا إِمَامًا إِنْ شَرِبَ سَاقَ وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَاعِ عَلَى سَاقِ
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

كَشَفَتْ هَمٌّ عَنْ سَاقِهَا وَبَدَأَ ————— نِ الشَّرُّ أَلْبَوَاحِ
ويروى: الصداح.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَوْمٌ يُكْشَفُ عَنْ شِدَّةٍ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: هَذِهِ كَلِمَةٌ تُسْتَعْمَلُ فِي الشَّدَّةِ، يُقَالُ: كَشَفَ عَنْ سَاقِهِ إِذَا تَشَمَّرَ. قَالَ: وَمِنْ هَذَا تَقُولُ الْعَرَبُ لِسَنَةِ الْجَدَبِ: كَشَفَتْ سَاقِهَا، وَنَكَرَ سَاقٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ مُبْهِمٌ فِي الشَّدَّةِ، خَارِجٌ عَنِ الْمَأْلُوفِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نَكِيرٍ﴾ [القمر: ٦]، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: يَوْمَ يَقَعُ أَمْرٌ فَظِيعٌ هَائِلٌ. وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ: ظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ يُدْعَوْنَ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّوْبِيخِ لَا عَلَى سَبِيلِ التَّكْلِيفِ.

وقال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٢٤٩/١٨): "فَأَمَّا مَا رُوِيَ أَنَّ اللَّهَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ فَإِنَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَتَعَالَى عَنِ الْأَعْضَاءِ وَالتَّبَعِيضِ وَأَنْ يَكْشِفَ وَيَتَعَطَّى. وَمَعْنَاهُ أَنْ يَكْشِفَ عَنِ الْعَظِيمِ مِنْ أَمْرِهِ". وبنحوه وبنحو ما سبق من

﴿النَّصُّ الثَّانِي﴾

قال الرَّازِي في كتابه: "أساس التَّقْدِيس" صفحة (١٧١) إحدى وسبعين ومائة (٤٩٧) بعد ذكر الآية، وحديث أبي سعيد: اعلم أنَّه لا حِجَّةَ للقوم في هذه الآية وفي الخبر لوجوه:
الأوَّل: أنَّه ليس في الآية أنَّ الله تعالى يكشف عن ساقه، بل قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] بلفظ ما لم يسم فاعله.

الثَّاني: أن إثبات السَّاق الواحد للحيوان نقص، وتعالى الله عنه.
الثَّالث: أنَّ الكشف عن السَّاق إنَّما يكون عند الاحتراز عن تلَوُّث الثَّوب بشيء محذور، وجلَّ إله العالم عنه، بل نقول: المراد بالسَّاق شدَّة أهوال القيامة، يقال: قامت الحرب على ساقها، أي: شدَّتها. فقوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] أي شدَّة القيامة وأهوالها وأنواع عذابها، وأضافه إلى نفسه لأنَّه شدَّة لا يقدر عليها إلَّا الله تعالى. أهد.

﴿النَّصُّ الثَّالِثُ﴾

قال العَلَّامة الصَّاوي في الجزء الرَّابِع صفحة (٩٤) أربع وتسعين في الكلام على آية: ﴿يَوْمَ نَقُودُ لِحِهْنَهُمْ هَلٍ امْتَلَأَتْ وَنَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠] بعد ذكر حديث الرَّجُل والقدم ما نصَّه:
لفظ القدم والرَّجُل في الحديث من المتشابه، يأتي فيه مذهب السَّلف والخلف. فالسَّلف ينزَّهونه تعالى عن الجارحة، ويفوِّضون علمه لله تعالى. والخلف لهم فيها تأويل، منها:
أنَّ المراد بالقدم والرَّجُل قوم من أهل النَّار في علم الله، لأنَّ القدم والرَّجُل يُطلقان في اللغة على العدد الكثير من النَّاس، فكأنَّه قال: حتى يضع ربُّ العزَّة فيها العدد الكثير من النَّاس الموعودين

تأويلات ، قال ابن عطية في المحرر الوجيز (٣٥٢-٣٥٣) ، الألو سي في روح المعاني ٢٩/٣٩-٤١) ، الخازن في لباب التَّأويل (٢٠٥٦-٢٦٦) ، الشهاب الخفاجي في حاشيته على البيضاوي (٢٤٥/٩-٢٤٦) ، البيضاوي في أنوار التنزيل وأسرار التَّأويل (٢٣٧/٤) ، الجمل في حاشيته على الجلالين (٨٣/٨) ، ابن كثير في التفسير (ص ١٧٥٧) ، ابن الجوزي في زاد المسير (ص ١٤٦٤) ، أبو السعود في التفسير (١٨/٩) .

(٤٩٧) انظر : أساس التقديس (ص ١٦٠-١٦١) طبعة دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .

بها، ويؤيده ما ورد عن ابن مسعود: إِنَّ مَا فِي النَّارِ بَيْتٌ وَلَا سُلْسُلَةٌ وَلَا مَقْمَعٌ وَلَا تَابُوتٌ إِلَّا وَعَلَيْهِ اسْمُ صَاحِبِهِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْخِزْنَةِ يَنْتَظِرُ صَاحِبَهُ الَّذِي قَدْ عَرَفَ اسْمَهُ وَصَفَتَهُ، فَإِذَا اسْتَوْفَى مَا أَمَرَ بِهِ وَمَا يَنْتَظِرُهُ وَلَمْ يَبْقَ أَحَدٌ مِنْهُمْ، قَالَتِ الْخِزْنَةُ: قَطُّ قَطُّ، حَسْبُنَا حَسْبُنَا، اكْتَفَيْنَا اكْتَفَيْنَا، وَحِينَئِذٍ فَتَنْزَوِي جَهَنَّمَ عَلَى مَنْ فِيهَا، وَتَنْطَبِقُ إِذْ لَمْ يَبْقَ أَحَدٌ يَنْتَظِرُ أَهْلَهَا.

ومنها: أَنَّ وَضْعَ الْقَدَمِ وَالرَّجُلِ كُنَايَةً عَنْ تَجَلِّي ذِي الْجَلَالِ عَلَيْهَا، فَتَصَاغُرُ وَتَضْيِقُ وَتَنْزَوِي فَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ أَهْلًا (٤٩٨).

﴿النَّصُّ الرَّابِعُ﴾

(٤٩٨) قال الإمام ابن عطية في المحرر الوجيز (١٦٥/٥-١٦٦) عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [يونس: ٢]: "... فالقدم هنا ما قدم من شيء، ومنه قول الشاعر:

صَلِّ لِرَبِّكَ وَاتَّخِذْ قَدَمًا يَنْجِيكَ يَوْمَ الْعَثَارِ وَالزَّلَلِ

ومنه قول العجاج:

وسنئى الملك للملك ذي قدم

أي: ذي شرف متقدم، وهذا التأويل مروى عن ابن المبارك، وعن النضر بن شميل، وهو قول الأصوليين. وفي كتاب مسلم بين الحجَّاج: "فيضع الجبار فيها رجله" ومعناه: الجمع الذي أعدها، يقال للجمع الكثير من الناس: رجل، تشبيهاً برجل الجراد، قال الشاعر:

فمرَّ بها رجلٌ من النَّاسِ وانزوى إليها من الحيِّ البمانين أُرْجِل

وملاك النظر في هذا الحديث: أَنَّ الْجَارِحَةَ وَالتَّشْبِيهَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ مُنْتَفٍ كُلُّ ذَلِكَ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا إِخْرَاجُ أَلْفَاظٍ عَلَى هَذِهِ الْوُجُوهِ السَّابِقَةِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ".

وقال الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٩/١٧): "قَالَ عَلَمًاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ: أَمَّا مَعْنَى الْقَدَمِ هُنَا فَهِيَ قَوْمٌ يُقَدِّمُهُمُ اللَّهُ إِلَى النَّارِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ. وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ وَهُوَ الْعَدَدُ الْكَثِيرُ مِنَ النَّاسِ وَغَيْرِهِمْ، يُقَالُ: رَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ النَّاسِ وَرَجُلًا مِنْ جَرَادٍ". وانظر للاستزادة: تفسير الطبري (٢٦/٢١٧-٢٢٠)، تفسير البغوي (ص ١٢٢٩)، البحر المحيط (٨/١٢٦)، الكشف (٩/١٠-٩)، زاد المسير (ص ١٣٤٣)، فتح القدير (ص ١٦٧٣)، تفسير البضاوي (٤/١٤٣)، تفسير ابن كثير (ص ١٦١٣-١٦١٤)، حاشية الجمل على الجلالين (٧/٢٦٨-٢٦٩)، روح المعاني (١٣/٣٣٧-٣٣٨)، حاشية الشهاب على البضاوي (٨/٥٨٢-٥٨٣)، روح البيان (٩/١٥١-١٥٢).

قال العلامة ابن جماعة في كتابه: "إيضاح الدليل" (٤٩٩) في الكلام على قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ما ملخصه:

اعلم أنَّ نسبة السَّاق المعروف إلى الله تعالى محال لتنزُّهه تعالى عن الأعضاء والتَّجزؤ، فوجب تأويله بما يليق بجلال الرَّبِّ تعالى، قال ابن عباس وغيره من الصَّحابة والتَّابعين: إنَّ المراد بالسَّاق هنا الشَّدة، أي: شدة أهوال القيامة وما يلقاه أهل الموقف، وعنه أنَّ المعنى: يكشف عن أمر شديد، واستعمال السَّاق في ذلك مجاز شائع مستعمل، ومنه:

قامت الحربُ على ساق

إذا اشتدَّت على أهلها، وأصل التَّجَوُّز بذلك: أن من قصد معاناة أمر عظيم شمَّر عن ساقه ليسهل عليه ما قصد وليتمكَّن منه، ولذا جاء بصيغة ما لم يسمَّ فاعله، ولم يقل: يكشف عن ساقه، وما روي في بعض طرق الحديث: "عن ساقه" لو ثبت كانت إضافته إضافة خلق ومملك لا إضافة جارحة، أي: عند شدَّته التي أوجدها الله في تلك الحالة.

ومن قال: إنَّ السَّاق صفة لا يعقل معناها مردود عليه بما تقدَّم. وصرَّح بعض الحنابلة فيه بالتَّجسيم (٥٠٠). وأنكر عليه المحقِّقون من أهل مذهبه (٥٠١) والإمام أحمد بريء منه أهد.

(٤٩٩) انظر: إيضاح الدليل (ص ١٣٤-١٣٥)، طبعة دار السَّلام، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠ م.

(٥٠٠) من هؤلاء الحنابلة:

(١) القاضي أبو يعلى، قال الإمام ابن الجوزي في: دفع شبه التَّشبيه (ص ١٢٠): "وقد ذهب القاضي أبو يعلى إلى أنَّ السَّاق صفة ذاتية".

(٢) ابن حامد، قال الإمام ابن الجوزي في: دفع شبه التَّشبيه (ص ١٢٠): "قال ابن حامد: يجب الإيمان بأنَّ الله تعالى ساقاً صفة لذاته، فمن جحد ذلك كفر".

(٣) ابن عثيمين، فقد قال في "المحاضرات السنِّية في شرح العقيدة الواسطيَّة" (٢٥٧/١): "إنَّ لعلماء السَّلف في قوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قولين: القول الأوَّل: أنَّ المراد به الشَّدة، والقول الثاني: أنَّ المراد به ساق الله عزَّ

﴿النَّصُّ الْخَامِسُ﴾

قال العلامة الخازن في الجزء السادس صفحة (١٩٧) سبع وتسعين ومائة في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠] ما نصّه.

روى البخاري ومسلم عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: "لَا تَزَالُ جَهَنَّمُ يُلْقَى فِيهَا وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ الْعِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ ... " (٥٠٢) الحديث.

هذا الحديث من مشاهير أحاديث الصفات (٥٠٣)، وللعلماء فيه وفي أمثاله مذهبان، أحدهما: وهو مذهب جمهور السلف وطائفة من المتكلمين: أنّه لا يتكلّم في تأويلها بل يؤمن بآثارها حق على ما أراد الله ورسوله ونجربها على ظاهرها (٥٠٤)، ولها معنى يليق به تعالى وظاهرها غير مراد. والمذهب

وجلّ . فمن نظر إلى سياق الآية مع حديث أبي سعيد ، قال : إنّ المراد بالسّاق هنا ساق الله ... " . وانظر أيضاً : مختصر- الصواعق المرسلة (٣٨/١) .

(٥٠١) من الحنابلة الذين أنكروا على مجسّمة الحنابلة الإمام ابن الجوزي ، الذي قال بعد أن أورد ما حكاه عن القاضي أبي يعلى وابن حامد : "ولو تكلم بهذا عامي جلف كان قبيحاً ، فكيف بمن ينسب إلى العلم ؟ فإنّ المتأولين أعذر منهم لأنهم ردّوا الأمر إلى اللغة ، وهؤلاء أثبتوا ساقاً للذات وقدماً حتّى يتحقّق التّجسيم والصّورة" . وانظر تشنيعه عليهم في : دفع شبه التّشبيه (ص ٩٩-١٠٢) .

(٥٠٢) أخرجه البخاري (١١٧/٩) برقم (٧٣٨٤) ، مسلم (٢١٨٨/٤) برقم (٢٨٤٨) .

(٥٠٣) لا نسلم البتّة بأنّ الأحاديث وكذا الآيات التي حملت ألفاظاً مضافة إلى الله تعالى تسمّى بآيات وأحاديث الصفات ، فقد أخطأ من سمّى المضاف صفة ، إذ ليس كلّ مضاف يسمّى صفة ، فقد قال الله تعالى : ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩] ، وليس لله تعالى صفة تُسمّى "روحاً" ، وقال أيضاً : ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] ، والله تعالى لا ينسى لأنّ النسيان صفة نقص ، والله تعالى منزّه عن النقص ، ولقوله تعالى : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيّاً﴾ [مريم: ٦٤] ...

(٥٠٤) هذا كلام في منتهى الخطورة ، لأنّ إجراء النصوص والألفاظ على ظواهرها هو التّجسيم بعينه ، فظاهر اليد الجارحة ، وظاهر القدم الجارحة والمنقول عن السلف في التّفويض هو تفويض الكيف والمعنى ، ولذلك قالوا

الثاني، وهو قول جمهور المتكلمين: أنَّها تتأَوَّل بحسب ما يليق بها. فعلى هذا اختلفوا في تأويل الحديث، فقيل: المراد بالقدم المقدم وهو سائغ في اللغة، والمعنى: حتى يضع الله فيها قدمه لها من أهل العذاب. وقيل: المراد به قدم بعض المخلوقين، فيعود الضمير في قدمه إلى ذلك المخلوق المعلوم. وقيل أنَّه يحتمل أن في المخلوقات من تسمَّى بهذه التسمية وخلقوا لها.

قال القاضي عياض: أظهر التأويل أنَّهم قوم استحقُّوها وخلقوا لها (٥٠٥). قال المتكلمون: ولا بدَّ من صرفه إلى التأويل لقيام الدليل القطعي العقلي على استحالة الجارحة على الله تعالى، والله تعالى أعلم أهـ.

: قراءتها تفسيرها ، وتفسيرها قراءتها ... "وهناك إشكال لا بُدَّ من حلِّه وهو : كيف نُطلق على هذه الألفاظ ، كاليد والوجه اسم "صفات" وهي فارغة المعنى بالنسبة لنا ، فلا المعنى الظَّاهري ينفع ولا المجازي ، ونحن نعلم أنَّ الصِّفة ، معنى يقوم بالموصوف ، فحينما نفني المعنى الظَّاهري والمجازي أصبح اللفظ مفرغاً ، وحينما يصبح اللفظ بلا معنى أصلاً لم يجز تسميته بأيِّ مصطلح يحمل معنى من المعاني وإلَّا كان تناقضاً ، فحينما أقول : اليد صفة مع نفي المعنى الظَّاهري والمعاني المجازية أكون بذلك متناقضاً ، لأنَّ الصِّفة هي معنى يقوم بالموصوف ، وأنا نفيت كلَّ معاني اللفظة ، فيكون تسميتها بالصِّفة ضرباً من التناقض ، إضافة إلى أنَّ الله تعالى لا يخاطبنا بها لا نفهم ، وكتاب الله تعالى نزل إلى البشر ليتدبروه لا ليقرووه بلا فهم" . انظر : آيات الصِّفات ومنهج ابن جرير الطبري في تفسيرها (ص ١٩٧-١٩٨) .

ومن هذا المنطلق فإننا نرجِّح منهج التأويل على منهج التفويض ، اللهم إلَّا إذا كان المكلف جاهلاً للمعنى الذي يؤدِّي إليه اللفظ ، وعندها يلزم التفويض المشتغل على تفويض الكيف والمعنى ...

(٥٠٥) قال الإمام البيهقي في الأسماء والصِّفات (٢/ ١٩٠) : " قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ : وَذَكَرَ الْقَدَمَ هَهُنَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ : مَنْ قَدَمَهُمُ اللَّهُ لِلنَّارِ مِنْ أَهْلِهَا ، فَيَقَعُ بِهِمْ اسْتِيفَاءُ عَدَدِ أَهْلِ النَّارِ . وَكُلُّ شَيْءٍ قَدَمْتُهُ فَهُوَ قَدَمٌ ، كَمَا قِيلَ لِمَا هَدَمْتُهُ : هَدَمٌ ، وَلِمَا قَبَضْتُهُ : قَبْضٌ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ أَنْ لَكُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾ [يونس : ٢] أَيَّ مَا قَدَمْتُمُوهُ مِنْ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ " .

ونقل البيهقي في الأسماء والصِّفات (٢/ ١٩٠) ما حكى عَنِ النَّضْرِ بْنِ شَيْمٍ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : « حَتَّى يَصَعَ الْجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ » أَيَّ مَنْ سَبَقَ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ . قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ : قَدْ تَأَوَّلَ بَعْضُهُمُ الرَّجُلَ عَلَى نَحْوِ مَنْ هَذَا ، قَالَ : وَالْمُرَادُ بِهِ اسْتِيفَاءُ عَدَدِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ اسْتَوْجَبُوا دُخُولَ النَّارِ . قَالَ : وَالْعَرَبُ تُسَمِّي جَمَاعَةَ الْجَرَادِ رَجُلًا كَمَا سَمَّوْا

جَمَاعَةُ الطَّبَّاءِ سِرْبًا وَجَمَاعَةُ النَّعَامِ خَيْطًا، وَجَمَاعَةُ الْحُمَيْرِ عَانَةً، قَالَ: وَهَذَا وَإِنْ كَانَ اسْمًا خَاصًّا لَجَمَاعَةِ الْجَرَادِ، فَقَدْ يُسْتَعَارُ لَجَمَاعَةِ النَّاسِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ. وَالْكَلَامُ الْمُسْتَعَارُ وَالْمَنْقُولُ مِنْ مَوْضِعِهِ كَثِيرٌ، وَالْأَمْرُ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ مَشْهُورٌ. قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ أَمْثَالُ يُرَادُّ بِهَا إِبْثَاتُ مَعَانٍ لَا حَظَّ لظَاهِرِ الْأَسْمَاءِ فِيهَا مِنْ طَرِيقِ الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا أُريدَ بِوَضْعِ الرَّجُلِ عَلَيْهَا نَوْعٌ مِنَ الزَّجْرِ لَهَا وَالتَّسْكِينُ مِنْ غَرَبِهَا كَمَا يَقُولُ الْقَائِلُ لِلشَّيْءِ يُريدُ مَحْوَهُ وَإِبْطَالَهُ: جَعَلْتُهُ تَحْتَ رَجُلٍ، وَوَضَعْتُهُ تَحْتَ قَدَمِي".

وقال الإمام ابن الجوزي في دفع شبه التشبيه (ص ١٧٠-١٧٧): "الواجب علينا أن نعتقد أن ذات الله تعالى لا تتبعض ولا يحويها مكان ولا توصف بالتغير ولا بالانتقال .

وقد حكى أبو عبيد الهروي عن الحسن البصري أنه قال : القدم : هم الذين قدمهم الله تعالى من شرار خلقه وأثبتهم لها .

وقال الإمام ابن الأعرابي : القدم المتقدم ، وروى أبو بكر البيهقي عن النضر بن شميل أنه قال : القدم ها هنا الكفار الذين سبق في علم الله أنهم من أهل النار .

وقال أبو منصور الأزهري : القدم هم الذين قدم الله بتخليدهم في النار ، فعلى هذا يكون في المعنى وجهين : أحدهما : كل شيء قدمه ، يقال لما قدم قدم ، ولما هدم هدم ، ويؤيد هذا قوله في تمام الحديث : "وأما الجنة فينشئ لها خلقاً" .

ووجه ثان : أن كل قادم عليها سُمي قادمًا ، فالقدم جمع قادم ، وبعض الرواة رواه بما يظنه المعنى من أن المقدم "الرجل" ، وقد رواه الطبراني من طرق ، فقال : "لقدمه ورجله" قلت : وهذا دليل على تغير الرواة بما يظنونه على أن الرجل في اللغة جماعة .

ومن يرويه بلفظ "الرجل" فإنه يقول : رجل من جراد ، فيكون المراد : يدخلها جماعة يشبهون في كثرتهم الجراد فيسرعون التهافت فيها" .

وقال الإمام الرّازي في أساس التّقديس (ص ١٦٤): "إن قلنا بتقدير صحّة هذه الألفاظ فهي محتملة للتأويل . فإن من سعى لإزالة خصومة وتسكين فتنه ، صحّ أن يقال : إن فلاناً وضع رجله في هذه الواقعة ، ووضع قدمه فيها . ويقال في المجاز المتعارف الظاهر : لك قدم مبارك ، وضع قدمك فيها حتّى يصلح ويزول الشر . فهذا مجاز سائع ، وحمل اللفظ عليه محتمل" . وللاستزادة انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (١٧/ ١٨٢-١٨٣) ، فتح الباري (٨/ ٥٩٦-٥٩٧ ، عمدة القاري (١٩/ ١٨٨) ، مشكل الحديث (ص ١٢٦-١٣٠) ، أصول الدين للبغدادى (ص ٧٦ ، الإرشاد للجويني ص ١٥٢) ، غاية المرام في علم الكلام للأمدي (ص ١٤١) ، الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ١٦٧) .

فترى أَنَّ السَّلفَ والخلف متَّفِقون على أَنَّهُ يستحيل على الله عزَّ وجلَّ اتِّصافه بشيء من صفات الحوادث.

﴿النَّصُّ السَّادِسُ﴾

قال العلامة الخطيب في الجزء الرَّابِع من تفسيره صفحة (٨٤) أربع وثمانين، عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ [ق: ٣٠] ما نصّه:

روي عن ابن عبَّاس ؓ أَنَّ الله تعالى سبقت كلمته: لأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، فلَمَّا سيق أعداء الله إليها لا يُلقى فيها فوج إلا ذهب فيها ولا يملؤها، فتقول: أَلست قد أقسمت لتمامي؟ فيضع قدمه عليها، فيقول: هل امتلأت؟ فتقول: قط قط، قد امتلأت وليس في مزيد (٥٠٦).

وعن ابن عبَّاس ؓ أَنَّ رسول الله ﷺ قال: "لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول هل من مزيد، حتَّى يضع ربُّ العرش، وفي رواية: ربُّ العزَّة فيها قَدَمه، فينزوي بعضها إلى بعض، وتقول قط قط بعد ذلك، ولا يزال في الجنة فضل حتَّى يُنشئ الله تعالى لها خلقاً فيسكنهم فضول الجنة" (٥٠٧) إلى أن قال: هذا الحديث من مشاهير أحاديث الصِّفات (٥٠٨). وللعلماء فيه وفي أمثاله مذهبان:

أحدهما: وهو مذهب جمهور السَّلف وطائفة من المتكلِّمين، أَنَّهُ لا يتكلَّم في تأويلها، بل نفوِّض بآئها حقَّ على ما أَراد الله ورسوله، ونجربها على ظاهرها، أو لها معنى يليق بها وظاهرها غير مراد. وثانيهما: وهو قول جمهور المتكلِّمين: أَنَّها تؤوَّل بحسب ما يليق بها. وقد اختلفوا في تأويل الحديث فقيل: المراد بالقدم التَّقدُّم، وهو شائع في اللغة. والمعنى: يضع الله تعالى فيها من قَدَمه لها

(٥٠٦) ذكره الطَّبْرِي في تفسيره (٢٦/ ٢١٧ برقم ٢٤٧٢٤).

(٥٠٧) ذكره الطَّبْرِي في تفسيره (٢٦/ ٢١٩ برقم ٢٤٧٣١)، من رواية أنس .

(٥٠٨) قد ذكرناه غير مرَّة أن من الخطأ البين اعتبار الإضافات صفات ...

من أهل العذاب. ثم قال: قال المتكلمون ولا بد من صرفه عن ظاهره لقيام الدليل العقلي القطعي على استحالة الجارحة على الله تعالى أهـ.

فقد نص هذا الإمام على أن السلف والخلف مجمعون على أن الله تعالى منزّه عن الجوارح، فمن اعتقد خلاف ذلك فهو ضالٌّ مضلٌّ مارق من الدين.

﴿النص السابع﴾

قال الحافظ ابن حجر في الفتح في الجزء الثامن صفحة سبع وخمسين وأربعمائة (٥٠٩) في شرح حديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: "يُلْقَى فِي النَّارِ وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ قَدَمَهُ، فَتَقُولُ قَطُّ قَطُّ" (٥١٠) ما نصّه:

"وَاخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ بِالْقَدَمِ، فَطَرِيقُ السَّلَفِ فِي هَذَا وَغَيْرِهِ مَشْهُورَةٌ، وَهُوَ أَنَّ تَمَرَّ كَمَا جَاءَتْ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِتَأْوِيلِهِ، بَلْ نَعْتَقِدُ اسْتِحَالَةَ مَا يُوْهَمُ النِّقْصَ عَلَى اللَّهِ، وَخَاصٌّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ، فَقَالَ: الْمُرَادُ إِذْ لَأَلْ جَهَنَّمَ، فَإِنَّمَا إِذَا بَالِغَتْ فِي الطُّغْيَانِ وَطَلَبَ الْمَزِيدَ أَذَلَّهَا اللَّهُ فَوَضَعَهَا تَحْتَ الْقَدَمِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ حَقِيقَةُ الْقَدَمِ، وَالْعَرَبُ تَسْتَعْمِلُ الْفَاطَ الْأَعْضَاءِ فِي ضَرْبِ الْأَمْثَالِ وَلَا تُرِيدُ أَعْيَانَهَا، كَقَوْلِهِمْ: رَغِمَ أَنْفُهُ، وَسَقَطَ فِي يَدِهِ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْقَدَمِ الْفَرَطُ السَّابِقُ، أَيْ: يَضَعُ اللَّهُ فِيهَا مَا قَدَّمَهُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْعَذَابِ، قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: الْقَدَمُ قَدْ يَكُونُ اسْمًا لِمَا قُدِّمَ كَمَا يُسَمَّى مَا خُيِّطَ مِنْ وَرَقٍ خَبَطًا، فَاَلْمَعْنَى: مَا قَدَّمُوا مِنْ عَمَلٍ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِالْقَدَمِ قَدَمُ بَعْضِ الْمَخْلُوقِينَ، فَالضَّمِيرُ لِلْمَخْلُوقِ مَعْلُومٌ أَوْ يَكُونُ هُنَاكَ مَخْلُوقٌ اسْمُهُ قَدَمٌ أَوْ الْمُرَادُ بِالْقَدَمِ الْآخِرُ، لِأَنَّ الْقَدَمَ آخِرَ الْأَعْضَاءِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: حَتَّى يَضَعَ اللَّهُ فِي النَّارِ آخِرَ أَهْلِهَا فِيهَا، وَيَكُونُ الضَّمِيرُ لِلْمَزِيدِ، وَقَالَ بَن حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ (٥١١):

(٥٠٩) انظر: فتح الباري (٨/٥٩٦)، طبعة دار الفكر.

(٥١٠) تقدّم تخريجه قبل قليل.

(٥١١) انظر كلام ابن حَبَّانَ في صحيحه (١/٥٠٢) طبعة مؤسسة الرسالة.

هَذَا مِنَ الْأَخْبَارِ الَّتِي أُطْلِقَتْ بِتَمْثِيلِ الْمَجَاوِرَةِ ، وَذَلِكَ أَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُلْقَى فِي النَّارِ مِنَ الْأَمَمِ وَالْأَمَكِنَةِ الَّتِي عُصِيَ اللَّهُ فِيهَا ، فَلَا تَرَأَى تَسْتَزِيدُ حَتَّى يَضَعَ الرَّبُّ فِيهَا مَوْضِعًا مِنَ الْأَمَكِنَةِ الْمَذْكُورَةِ فَتَمْتَلِئُ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تُطْلَقُ الْقَدَمُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ﴾ يُرِيدُ : مَوْضِعَ صِدْقٍ ، وَقَالَ الدَّوْدِيُّ : الْمُرَادُ بِالْقَدَمِ قَدَمُ صِدْقٍ وَهُوَ مُحَمَّدٌ ، وَالْإِشَارَةُ بِذَلِكَ إِلَى شَفَاعَتِهِ ، وَهُوَ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ فَيُخْرِجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ شَيْءٌ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَتُعْقَبُ بِأَنَّ هَذَا مُنَابِذٌ لِنَصِّ الْحَدِيثِ ، لِأَنَّ فِيهِ : " يَضَعُ قَدَمَهُ " ، بَعْدَ أَنْ قَالَتْ : ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ ، وَالَّذِي قَالَهُ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ يَنْقُصُ مِنْهَا وَصَرِيحُ الْخَبَرِ أَنَّهَا تَزْوِي بِمَا يُجْعَلُ فِيهَا لَا يُخْرِجُ مِنْهَا ، قُلْتُ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُوجَّهَ بِأَنَّ مَنْ يُخْرِجُ مِنْهَا يُبَدِّلُ عَوَضَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ كَمَا حَمَلُوا عَلَيْهِ حَدِيثَ أَبِي مُوسَى فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ : " يُعْطَى كُلُّ مُسْلِمٍ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، فَيُقَالُ : هَذَا فِدَاكَ مِنَ النَّارِ ، فَإِنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَالَ : الْمُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهُ يَقَعُ عِنْدَ إِخْرَاجِ الْمُؤَحِّدِينَ ، وَأَنَّهُ يَجْعَلُ مَكَانَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَاحِدًا مِنَ الْكُفَّارِ بِأَنَّ يَعْظُمُ حَتَّى يَسُدَّ مَكَانَهُ وَمَكَانَ الَّذِي خَرَجَ ، وَحِينَئِذٍ فَالْقَدَمُ سَبَبٌ لِلْعِظَمِ الْمَذْكُورِ ، فَإِذَا وَقَعَ الْعِظَمُ حَصَلَ الْمَلَأُ الَّذِي تَطْلُبُهُ . وَمِنَ التَّأْوِيلِ الْبَعِيدِ قَوْلُ مَنْ قَالَ : الْمُرَادُ بِالْقَدَمِ قَدَمُ إِبْلِيسَ وَأَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِ : " حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ فِيهَا قَدَمَهُ " ، وَإِبْلِيسُ أَوَّلُ مَنْ تَكَبَّرَ فَاسْتَحَقَّ أَنْ يُسَمَّى مُتَجَبِّرًا وَجَبَّارًا ، وَظُهُورُ بَعْدَ هَذَا يُعْنِي عَنْ تَكْلُفِ الرَّدِّ عَلَيْهِ . وَزَعَمَ بْنُ الْجَوَازِيِّ أَنَّ الرَّوَايَةَ الَّتِي جَاءَتْ بِلَفْظِ الرَّجُلِ تَحْرِيفٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ لِظَنِّهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَدَمِ الْجَارِحَةِ ، فَرَوَاهَا بِالْمَعْنَى فَأَخْطَأَ ثُمَّ قَالَ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالرَّجُلِ إِنْ كَانَتْ مُحْفُوظَةً الْجَمَاعَةِ ، كَمَا تَقُولُ : رَجُلٌ مِنْ جَرَادٍ ، فَالتَّقْدِيرُ : يَضَعُ فِيهَا جَمَاعَةً ، وَأَضَافَهُمْ إِلَيْهِ إِضَافَةً اخْتِصَاصٍ ، وَبَالِغُ بْنُ فُورَكٍ فَجَزَمَ بِأَنَّ الرَّوَايَةَ بِلَفْظِ الرَّجُلِ غَيْرُ ثَابِتَةٍ عِنْدَ أَهْلِ النُّقْلِ ، وَهُوَ مَرْدُودٌ لِثَبُوتِهَا فِي الصَّحِيحَيْنِ (٥١٢) ، وَقَدْ أَوَّلَاهَا غَيْرُهُ بِنَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْقَدَمِ ،

(٥١٢) والصَّحِيحَانِ لَيْسَا مَنْزَهَيْنِ عَنِ الْخَطَا ، لِأَنَّهَا جُهِدَ بَشْرِي ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ أَغْلَبَ الْأَحَادِيثِ وَرَدَتْ وَرَوِيَتْ بِالْمَعْنَى لَا بِاللَّفْظِ . وَقَدْ انْتَقَدَ الْعُلَمَاءُ عَشْرَاتٍ الْعِدِيدِ مِنْ أَحَادِيثِ الصَّحِيحَيْنِ . انْظُرْ كِتَابَنَا : " نُورُ النَّيِّرَيْنِ فِي بَيَانِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي انْتَقَدَهَا الْمُتَسَلِّفَةُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ " .

فَقِيلَ : رَجُلٌ بَعْضُ الْمَخْلُوقِينَ ، وَقِيلَ : إِنَّهَا اسْمُ مَخْلُوقٍ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ ، وَقِيلَ : إِنَّ الرَّجُلَ تُسْتَعْمَلُ فِي الرَّجْرِ كَمَا تَقُولُ : وَضَعْتُهُ تَحْتَ رَجُلِي أَهْ كَلَامَ الْحَافِظِ .

﴿ النِّصُّ الثَّامِنُ ﴾

قال البدر العيني في الكلام على حديثي القَدَمِ والرَّجْلِ صفحة (١٦٥) خمس وستين ومائة من الجزء التَّاسِعِ من شرح البخاري ما ملخصه: اعلم أنَّ هذه الأحاديث من أحاديث الصِّفَات، والعلماء فيها على مذهبين: أحدهما: مذهب المفوضة، وهو الإيذان بأنَّها حَقٌّ على ما أراد الله، أو لها معنى يليق به وظاهرها غير مراد. والآخر مذهب المؤولة، فقيل: المراد بالقَدَمِ هنا المتقدِّم، وهو سائغ في اللغة، والمعنى: حتى يضع الله فيها من قدِّمه لها من أهل العذاب. وقيل: المراد قدم بعض المخلوقين، فيعود الضَّمير في قدِّمه إلى ذلك المخلوق المعلوم أو ثمَّ مخلوق اسمه القدم، وقيل: المراد به الموضع، كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ﴾ [يونس: ٢]، أي: موضع صدق، فإذا كان يوم القيامة يلقي في النَّارِ من الأمم والأمكنة التي عصي الله عليها فلا تزال تستزید حتى يضع الرَّبُّ موضعاً من الأمكنة ومن الأمم الكافرة في النَّارِ فتمتلئ. وقيل: الضَّمير عائد إلى المزيد ويراد بالقَدَمِ الآخر، لأنَّه آخر الأعضاء، أي: حتَّى يضع الله آخر أهل النَّارِ فيها أھـ.

﴿ النِّصُّ التَّاسِعُ ﴾

قال الإمام ابن الجوزي في كتابه: "دفع شبه التشبيه" صفحة (١٤) أربع عشرة (٥١٣):
ومنها: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] قال جمهور العلماء يكشف عن شدة، وأنشدوا:

إِنْ شَمَرَتْ عَنْ سَاقِهَا الْحَرْبُ شَمَرًا (٥١٤)

(٥١٣) انظر دفع شبه التشبيه (ص ١١٨-١١٩).

(٥١٤) جاء في هامش دفع شبه التشبيه (ص ١١٨):

هذا شطر بيت لجرير وهو:

قال ابن قتيبة: وأصل هذا أنَّ الرَّجُلَ إذا وقع في أمر عظيم يحتاج إلى معاناة الجدِّ فيه شمَّر عن ساقه، فاستعيرت السَّاق في موضع الشَّدَّة . وهذا قول الفراء، وأبي عبيدة، وThعلب، واللغويين (٥١٥). وروى البخاري ومسلم عن النَّبي ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يكشف عن ساقه" (٥١٦) وهذه إضافة إليه، معناها: يكشف عن شدَّته وأفعاله المضافة إليه. ومعنى يكشف عنها: يزيلها.

وقال عاصم بن كليب (٥١٧): رأيت سعيد بن جبیر (٥١٨) غضب وقال: يقولون: يكشف عن ساقه، وإنَّما ذلك عن أمر شديد، وقد ذكر أبو عمر الزَّاهد (٥١٩): أنَّ السَّاق بمعنى النَّفس، ومنه قول علي ؑ: لَمَّا قَالَتِ الشَّرَاءُ "أَيَّ الْخَوَارِجِ": لَا حَكَمَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، فَقَالَ لَا بَدَّ مِنْ مُحَارَبَتِهِمْ وَلَوْ تَلَفْتَ سَاقِي، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْمَعْنَى: يَتَجَلَّى لَهُمْ. وفي حديث أبي موسى عن النَّبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "يَكْشِفُ لَهُمُ الْحِجَابَ فَيَنْظُرُونَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَيَخْرُونَ لِلَّهِ سُجَّدًا، وَيَبْقَى أَقْوَامٌ فِي ظُهُورِهِمْ مِثْلُ صِيَاصِي (قُرُونِ) الْبَقَرِ، يَرِيدُونَ السُّجُودَ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢] (٥٢٠). وقد ذهب القاضي أبو يعلى إلى أنَّ السَّاقَ صفة ذاتيَّة، وقال: مثله يضع قدمه في النَّار. وحكى عن ابن مسعود قال: يكشف عن ساقه اليمنى فتضى من

أَلَا رَبَّ سَامِ الطَّرْفِ مِنْ آلِ مَازِنٍ إِذَا شَمَّرَتْ عَنْ سَاقِهَا الْحَرْبُ شَمَّرَا
(٥١٥) وهؤلاء كلُّهم من السَّلف الصَّالح .

(٥١٦) أخرجه البخاري (١٥٩/٦) برقم (٤٩١٩) .

(٥١٧) هو عاصم بن كليب بن شهاب ابن المجنون الجرَّمي الكوفي ، وثَّقه غير واحد من العلماء ، واستشهد به البخاري في الصَّحيح ، توفِّي في أوَّل خلافة أبي جعفر . انظر : تهذيب الكمال (١٣/٥٣٧) .

(٥١٨) هو سعيد بن جبیر ابن هشام ، الإمام الحافظ المقرئ المفسِّر الشَّهيد ، أحد الأعلام ، قتله الحجاج سنة (٩٥هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (٤/٣٢١) فما بعدها) .

(٥١٩) هو أبو عمر محمَّد بن عبد الواحد بن أبي هشام ، البغدادي ، الزَّاهد ، الإمام الأوحد ، العلامَّة اللغوي المحدث ، المعروف بغلام Thعلب ، مات سنة (٣٤٥هـ) . انظر : سير أعلام النبلاء (١٥/٥٠٨-٥١٣) .

(٥٢٠) لم أجده فيما بين يديَّ من المراجع .

نور ساقه الأرض. قلت: وذكره السَّاق مع القدم تشبيه محض، وما ذكره عن ابن مسعود مُحال، ولا يثبت لله تعالى صفة بمثل هذه الخرافات، ولا توصف ذاته بنور شعاعي تضيء به الأرض (٥٢١)، واحتجاجة بالإضافة ليس بشيء، لأنَّه إذا كشف عن شدَّته فقد كشف عن ساقه. وهؤلاء وقع لهم أنَّ معنى يكشف: يظهر، وإنَّما المعنى: يزيل ويرفع. وقال ابن حامد: يجب الإيَّان بأنَّ لله تعالى ساقاً صفة لذاته، فمن جحد ذلك كفر (٥٢٢). قلت: لو تكلم بهذا عامِّي جلف كان قبيحاً، فكيف من

(٥٢١) وقد جاء في القرآن العظيم قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

قال الماوردي في تفسيره (١٠١/٤-١٠٢): "قوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فيه أربعة أقاويل:

أَحَدُهَا: معناه: الله هادي أهل السَّمَاوَاتِ والأرض، قاله ابن عَبَّاسٍ وأنس. الثَّانِي: الله مدبِّر السَّمَاوَاتِ والأرض، قاله مجاهد. الثَّالِثُ: الله ضياء السَّمَاوَاتِ والأرض، قاله أُبَي. فعلى هذا فيها نورهما؟ به ثلاثة أقاويل: أَحَدُهَا: الله نُورُ السَّمَاوَاتِ بالملائكة، ونُورُ الأرض بالأنبياء. الثَّانِي: الله نُورُ السَّمَاوَاتِ بالهبة، ونُورُ الأرض بالقدرة. الثَّالِثُ: نُورُهما بشمسهما وقمرهما ونجومهما، قال الحسن، وأبو العالية".

وقال الشَّريف الرَّضِي: "وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٦] هذه استعارة، والمراد بذلك عند بعض العلماء: أنَّه هادي أهل السَّمَاوَاتِ والأرض بصواعق برهانه، ونواصع بيانه، كما يُهتدى بالأنوار الثَّاقِبة، والشُّهب اللامعة. وقال بعضهم: المراد بذلك -والله أعلم- الله منوِّر السَّمَاوَاتِ والأرض بمطالع نجومها، ومشارك أقمارها وشموسها". انظر: تلخيص البيان في مجازات القرآن (ص ٢٤٥). وللاستزادة انظر: تنزيه القرآن عن المطاعن (ص ٢٨٦)، الغنية في أصول الدِّين للمتولي الشَّافعي (ص ١١٤)، الإرشاد للجويني (ص ١٤٨)، البحر المحيط (٤١٨/٦)، تفسير أبي السعود (١٧٥/٦).

(٥٢٢) انظر إلى الجهل كيف يصنع بأهله، لقد أوقعهم في ورطة التَّكفير، وبهذا يكفِّرون السَّواد الأعظم من أُمَّة سيِّدنا مُحَمَّد ﷺ، لأنَّ السَّواد الأعظم من الأُمَّة ينزّه الله تعالى عن مشابهة الحوادث، ويعتبر أنَّ الألفاظ المضافة لله تعالى ما هي إلَّا إضافات تحمل معاني مجازية.

إنَّ المستقرئ يجد أنَّه وبسبب الجهل بالدِّين تجرَّأ الكثيرون على الفتيا، فظهرت فتاوى من أناس لم يشمُّوا رائحة العلم يندى لها الجبين. مع العلم أنَّ الإمام ابن القيم أورد في مختصر الصَّواعق المرسلة (٣٨/١) اختلاف الصَّحابة في تفسير آية السَّاق ...

ينسب إلى العلم؟ فإنَّ المتأولين أعذر منهم لأنَّهم يردُّون الأمر إلى اللغة، وهؤلاء أثبتوا ساقاً للذات وقدماً حتى يتحقَّق التَّجسيم والصُّورة أهـ.

وعلى الجملة فالنُّصوص في هذا كثيرة، وهي كما ترى متَّفقة على أنَّ السَّلف والخلف مُجمعون على أنَّ الله تعالى منزَّه عن الجوارح، ومنه تعلم بطلان ما ذهب إليه المشبَّهة والمجسَّمة، وأنَّ ما تعلَّقوا به لا حجة لهم فيه، فإنَّ منه الثَّابت وهو مصروف عن ظاهره، كما تقدَّم لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. ومنه ما لم يثبت فلا يصحُّ الاحتجاج به، كحديث أمِّ الطفيل امرأة أبي، أنَّ النَّبي ﷺ ذكر أنَّه رأى ربَّه في أحسن صورة شاباً موفراً، رَجَلاه في خضرة وعليه نعلان من ذهب، وعلى وجهه فراش من ذهب (٥٢٣). فإنَّ هذا حديث موضوع باطل، قاتل الله واضعه، يرويه نعيم بن حمَّاد. قال ابن عدي: كان يضع الحديث، وقال أحمد ابن حنبل: هذا حديث منكر جداً. وسئل عن نعيم بن حمَّاد، فقال: حديثه منكر مجهول. وقال ابن عقيل: هذا حديث مقطوع بكذبه، وكلُّ ما ورد من هذا النوع فكذب. وكحديث حسان بن عطية: أنَّ النَّبي ﷺ قال: السَّاجد يسجد على قدم الرَّحمن، فإنَّه ضعيف جداً، قال ابن جماعة: ولو ثبت كان تأويله أنَّه تمثيل للقرب من رحمة الله تعالى، ويؤدبه حديث: "أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ، وَهُوَ سَاجِدٌ" (٥٢٤). ومن جعله قدماً حقيقة فهو مجسَّم مخالف للعقل والنَّقل، ويا للعجب كيف يخطر هذا لمن عنده أدنى مسكة من عقل، مع اختلاف المصلين في مشارق الأرض ومغاربها أهـ بتصرف (٥٢٥).

وكحديث: "إنَّ الله تعالى لما قضى خلقه استلقى ثمَّ وضع إحدى رِجلَيْه على الأخرى" (٥٢٦). فإنَّه حديث منكر باطل لا أصل له، وفي إسناده إبراهيم ابن المنذر، وعبيد بن جبير، لا يصحُّ

(٥٢٣) تقدَّم الكلام عليه .

(٥٢٤) أخرجه مسلم (١/٣٥٠ برقم ٤٨٢) .

(٥٢٥) انظر كلام ابن جماعة في "إيضاح الدليل" (ص ٢٠٧-٢٠٨) ، طبعة دار السَّلام ، القاهرة .

(٥٢٦) قال الشَّيخ الألباني في تخريجه لكتاب السُّنة لابن أبي عاصم (ص ٢٦٠) عند تخريجه لهذا الحديث : "إسناده ضعيف ، والمتن منكر ، كأنه من وضع اليهود . آفته سعيد بن الحارث ، ويقال : الحارث بن سعيد وهو الأصحّ ،

حديثهما عند أئمة الحديث، وعبيد رواه عن قتادة بن النعمان، وهو لم يدركه، فإن مولده بعد وفاة قتادة بست سنين، وفي سنده فليح بن سليمان، قال ابن معين: لا يحتج بحديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال البيهقي: فإذا كان فليح مختلفاً في جواز الاحتجاج به لم يثبت بروايته مثل هذا الأمر العظيم. وقال عبد الله بن حنبل: ما رأيت هذا الحديث في دواوين الشريعة. قال الإمام أحمد: لو صح طريقه احتمل أن يكون رسول الله ﷺ حدث به عن بعض أهل الكتاب منكراً عليهم، فلم يسمع قتادة إنكاره أهـ.

وقد روي أن الزبير أنكر على قتادة وأخبره أنه فاته صدر الحديث، ولعل صدره ما روي أن اليهود لما قالت: أن الله تعالى لما خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام استراح يوم السبت واستلقى على عرشه، غضب ﷺ من قولهم ذلك، وكذبهم الله تعالى بقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨].

وهو مجهول الحال . وشيخه عبد الله بن منيف وإن وثقه يعقوب بن سفيان ، فقد قال الذهبي : " ما روى عنه سوى الحارث بن سعيد " يشير إلى أنه مجهول العين .
وبقية رجال الإسناد ثقات رجال البخاري ، لكن في محمد بن فليح كلام غير يسير ، حتى قال ابن معين : ليس بثقة ، وقال الحافظ في التّريب : " صدوق يهمل " .
والحديث أخرجه ابن منده في " المعرفة " (١ / ١٣٢ / ٢) من طريق المؤلف " .

(٥٢٧) قال الإمام الأصفهاني في معجم ألفاظ القرآن (ص ٤٠١-٤٠٢): "فَوْقٌ يستعمل في المكان، والزَّمان، والجسم، والعدد، والمنزلة، وذلك أصرب:

الأوَّلُ: باعتبار العلوّ. نحو: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمْ الطُّورَ﴾ [البقرة: ٦٣]، ﴿مَنْ فَوْقَهُمْ ظُلٌّ مِنَ النَّارِ﴾ [الزمر: ١٦]، ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا﴾ [فصلت: ١٠]، ويقابله تحت. قال: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥].

الثَّانِي: باعتبار الصَّعود والحدور. نحو قوله: ﴿إِذْ جَاءُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٠].
الثَّالِثُ: يقال في العدد. نحو قوله: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١].

الرَّابِعُ: في الكبر والصَّغر ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]. قيل: أشار بقوله فَمَا فَوْقَهَا إلى العنكبوت المذكور في الآية، وقيل: معناه ما فوقها في الصَّغر، ومن قال: أراد ما دونها فإنها قصد هذا المعنى، وتصور بعض أهل اللغة أنّه يعني أَنَّ فَوْقَ يستعمل بمعنى دون فأخرج ذلك في جملة ما صنَّفه من الأضداد، وهذا توهم منه.

الخَامِسُ: باعتبار الفضيلة الدُّنيويَّة. نحو: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الزخرف: ٣٢]، أو الآخرويَّة: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [البقرة: ٢١٢]، ﴿فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [آل عمران: ٥٥].

السَّادِسُ: باعتبار القهر والغلبة. نحو قوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقوله عن فرعون: ﴿وَأَنَا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، ومن فوق، قيل: فَاقَ فلان غيره يَفُوقُ: إذا علاه، وذلك من (فَوْق) المستعمل في الفضيلة". وانظر أيضاً: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: (٢٢٠-٢٢١)، لسان العرب (١١٤٥-١١٤٨)، مادة: فوق.

ومن الآيات القرآنيَّة التي حملت بعض المعاني السَّابقة:

قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦].

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾ [النحل: ٨٨].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [البقرة: ٢١٢].

تقدّم أكثر من مرّة أنّ الله سبحانه وتعالى منزّه عن سمات الحوادث، فهو منزّه عن الاتّصاف بالجهة، وما ورد ممّا يُوهم اتّصافه بما ذكر فهو مصروف عن ظاهره باتّفاق السّلف والخلف، وها هي بعض النّصوص في ذلك:

﴿النّص الأوّل﴾

قال الإمام أبو جعفر الطبري في الجزء السّابع صفحة (١٠٣) ثلاثة ومائة (٥٢٨)، في سورة الأنعام عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨] ما نصّه:

يَعْنِي تَعَالَى ذِكْرَهُ بِقَوْلِهِ: وَ ﴿هُوَ﴾ [البقرة: ٢٩] نَفْسُهُ، يَقُولُ: وَاللَّهُ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ. وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ: ﴿الْقَاهِرُ﴾ [الأنعام: ١٨] (٥٢٩) الْمَذَلُّ الْمُسْتَعْبَدُ خَلَقَهُ الْعَالِي عَلَيْهِمْ. وَإِنَّمَا قَالَ: ﴿فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]،

فالمقصود بالفوقيّة الواردة في قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]: "أَنَّ الْبَشَرَ فِي الْعِلْمِ دَرَجَاتٌ، فَكُلُّ عَالِمٍ فَلَا بَدَّ مِنْ أَعْلَمَ مِنْهُ". انظر المحرر الوجيز (٢٢٦/٣).
وعليه فالفوقيّة هنا هي فوقيّة الرّتبة ...

والمقصود بالفوقيّة الواردة في قوله تعالى: ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، أي: عَذَابًا عَلَى كُفْرِهِمْ، وَعَذَابًا عَلَى صَدِّهِمُ النَّاسِ عَنْ اتِّبَاعِ الْحَقِّ. انظر تفسير ابن كثير (ص ٩٧٥)، زاد المسير (ص ٧٩٠)، البحر المحيط (٥/٥١٠)، تفسير القرطبي (١٠٠/١٦٤).

والمقصود بالفوقيّة الواردة في قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] أحد أربعة أمور: الأوّل: يد الله في الوفاء فوق أيديهم، والثّاني: يد الله في الثّواب فوق أيديهم، والثّالث: يد الله عليهم في المنّة بالهداية فوق أيديهم بالطّاعة، ذكر هذه الأقوال الزّجاج، والرّابع: قوّة الله ونصرته فوق قوتهم ونصرتهم. ذكره ابن جرير، وابن كيسان". انظر: زاد المسير (ص ١٣١٩)، تفسير القرطبي (١٦/٢٦٧-٢٦٨).

والمقصود بالفوقيّة الواردة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [البقرة: ٢١٢]، أي: في الدّرجة. انظر: تفسير القرطبي (٣/٢٩)، تفسير البيضاوي (١/١٣٥).

(٥٢٨) انظر: تفسير الطّبري (٧/١٤)، طبعة دار الفكر، بيروت، ط ١٩٩٥ م.

(٥٢٩) قال الإمام الأصفهاني في معجم ألفاظ القرآن الكريم (ص ٤٢٩): "القهر: الغلبة والتّذليل معاً، ويُستعمل في كلّ واحد منهما: قال: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، وقال: ﴿فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الرعد: ١٦].

لأنَّهُ وَصَفَ نَفْسَهُ تَعَالَى بِقَهْرِهِ إِيَّاهُمْ، وَمِنْ صِفَةِ كُلِّ قَاهِرٍ شَيْئًا أَنْ يَكُونَ مُسْتَعْلِيًّا عَلَيْهِ. فَمَعْنَى الْكَلَامِ إِذَنْ: وَاللَّهُ الْغَالِبُ عِبَادَهُ، الْمَذِلُّ لَهُمْ، الْعَالِي عَلَيْهِمْ بِتَذْلِيلِهِ لَهُمْ وَخَلْقِهِ إِيَّاهُمْ، فَهُوَ فَوْقَهُمْ بِقَهْرِهِ إِيَّاهُمْ، وَهُمْ دُونَهُ "أهـ".

فقد نصَّ على أنَّ الفوقية في الآية مصروفة عن ظاهرها، حيث أنَّ الله عزَّ وجلَّ منزَّه عن الفوقية المكانية، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فمن اعتقد أنَّ الله سبحانه وتعالى مكاناً كفر بإجماع العقلاء (٥٣٠).

(٥٣٠) وإلى ما ذهب إليه الإمام الطُّبري في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨] ذهب جمهور المفسرين: فقال الإمام ابن عطية في المحرر الوجيز (٢/ ٢٧٥): قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ﴾ الآية، أي وهو عزَّ وجلَّ المستولي المقتدر، و﴿فَوْقَ﴾ نصب على الظرف لا في المكان بل في المعنى الذي تضمَّنه لفظ القاهر، كما تقول: زيدٌ فوق عمرو في المنزلة، وحقيقة فوق في الأماكن، وهي في المعاني مستعارة شبه بها من هو رافع رتبة في معنى ما، لما كانت في الأماكن تنبئ حقيقة عن الأرفع. وحكى المهدوي: أنَّها بتقدير الحال، كأنَّه قال: وهو القاهر غالباً. قال القاضي أبو محمد: وهذا لا يسلم من الاعتراض أيضاً، والأوَّل عندي أصوب.

وقال الإمام البيضاوي في تفسيره (٢/ ١٥٧): ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾: "تصوير لقهره وعلوه بالغلبة والقدرة". وقال الإمام الزَّمَخْشَرِي في الكشَّاف (٢/ ٩): ﴿فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ تصوير للقهر والعلو بالغلبة والقدرة، كقوله: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧].

وقال الإمام الرَّازِي في تفسيره (١٢/ ١٤٣-١٤٥): ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾، فيه مسائل: **المسألة الأولى:** اعلم أنَّ صِفَاتِ الْكَمَالِ مَحْصُورَةٌ فِي الْقُدْرَةِ وَالْعِلْمِ فَإِنْ قَالُوا: كَيْفَ أَهْمَلْتُمْ وُجُوبَ الْوُجُودِ. قُلْنَا: ذَلِكَ عَيْنُ الدَّاتِ لَا صِفَةً قَائِمَةً بِالدَّاتِ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْقَائِمَةَ بِالدَّاتِ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى الدَّاتِ وَالْمُفْتَقِرُ إِلَى الدَّاتِ مُفْتَقِرٌ إِلَى الْغَيْرِ فَيَكُونُ مُمَكِّناً لِذَاتِهِ وَاجِباً بِغَيْرِهِ فَيَلْزَمُ حُصُولُ وُجُوبٍ قَبْلَ الْوُجُوبِ وَذَلِكَ مُحَالٌ فَنَبَتَ أَنَّهُ عَيْنُ الدَّاتِ، وَثَبَتَ أَنَّ الصِّفَاتِ الَّتِي هِيَ الْكِمَالَاتُ حَقِيقَتُهَا هِيَ الْقُدْرَةُ وَالْعِلْمُ فَقَوْلُهُ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ إِشَارَةٌ إِلَى كَمَالِ الْقُدْرَةِ، وَقَوْلُهُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ إِشَارَةٌ إِلَى كَمَالِ الْعِلْمِ. وَقَوْلُهُ وَهُوَ الْقَاهِرُ يُفِيدُ الْحَصْرَ وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا مَوْصُوفَ بِكَمَالِ الْقُدْرَةِ وَكَمَالِ الْعِلْمِ إِلَّا الْحَقُّ شُبْحَانَهُ وَعِنْدَ هَذَا يَطْهَرُ أَنَّهُ لَا كَامِلَ إِلَّا هُوَ، وَكُلُّ مَنْ سِوَاهُ فَهُوَ نَاقِصٌ.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ: أَمَّا دَلَالَةُ كَوْنِهِ قَاهِرًا عَلَى الْقُدْرَةِ فَلَا تَأْبِينًا أَنَّ مَا عَدَا الْحَقَّ سُبْحَانَهُ مُمَكِّنٌ بِالْوُجُودِ لِذَاتِهِ، وَالْمُمَكِّنُ لِذَاتِهِ لَا يَتَرَجَّحُ وَجُودُهُ عَلَى عَدَمِهِ وَلَا عَدَمُهُ عَلَى وَجُودِهِ إِلَّا بِتَرَجُّحِهِ وَتَكْوِينِهِ وَإِبْدَاعِهِ فَيَكُونُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الَّذِي فَهَرِ الْمُمَكِّنَاتِ تَارَةً فِي طَرَفِ تَرَجُّحِ الْوُجُودِ عَلَى الْعَدَمِ، وَتَارَةً فِي طَرَفِ تَرَجُّحِ الْعَدَمِ عَلَى الْوُجُودِ وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ كَوْنُهُ قَاهِرًا هُمْ بِالْمَوْتِ وَالْفَقْرِ وَالْإِذْلَالِ وَيَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَا ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٢٦] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. وَأَمَّا كَوْنُهُ حَكِيمًا، فَلَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ هَاهُنَا عَلَى الْعِلْمِ لِأَنَّ الْحَبِيرَ إِشَارَةٌ إِلَى الْعِلْمِ فَيَلْزِمُ التَّكَرُّارُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى كَوْنِهِ مُحْكَمًا فِي أَفْعَالِهِ بِمَعْنَى أَنَّ أَفْعَالَهُ تَكُونُ مُحْكَمَةً مُتَقَنَّةً أَمِنَةً مِنْ وَجْهِهِ الْخَلَلِ وَالْفَسَادِ وَالْخَبِيرُ هُوَ الْعَالِمُ بِالشَّيْءِ الْمُرَوِّى. قَالَ الْوَاحِدِيُّ: وَتَأْوِيلُهُ أَنَّهُ الْعَالِمُ بِمَا يَصِحُّ أَنْ يُخْبَرَ بِهِ قَالَ: وَالْخَبِيرُ عِلْمُكَ بِالشَّيْءِ تَقُولُ: لِي بِهِ خَبَرٌ أَيْ عِلْمٌ وَأَصْلُهُ مِنَ الْخَبَرِ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ مِنْ طُرُقِ الْعِلْمِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: الْمَشْهُةُ اسْتَدَلُّوا بِهَذِهِ الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى مَوْجُودٌ فِي الْجِهَةِ الَّتِي هِيَ فَوْقَ الْعَالَمِ وَهُوَ مَرْدُودٌ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ وَجُوهٌ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَوْجُودًا فَوْقَ الْعَالَمِ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الصَّغَرِ بِحَيْثُ لَا يَتَمَيَّزُ جَانِبٌ مِنْهُ مِنْ جَانِبٍ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ذَاهِبًا فِي الْأَقْطَارِ مُتَمَدِّدًا فِي الْجِهَاتِ

وَالْأَوَّلُ: يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ فِي الصَّغَرِ وَالْحَقَارَةِ كَالْجَوْهَرِ الْفَرْدِ فَلَوْ جَارَ ذَلِكَ فَلِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِلَهُ الْعَالَمِ بَعْضُ الذَّرَاتِ الْمَخْلُوطَةِ بِالْهَبَاءَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي كُوَّةِ الْبَيْتِ وَذَلِكَ لَا يَقُولُهُ عَاقِلٌ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي كَانَ مُتَبَعًا مُتَجَزِّئًا، وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مَتْنَاهُ مِنْ كُلِّ الْجَوَانِبِ فَيَلْزِمُ كَوْنُ ذَاتِهِ مَخَالِطًا لِلْقَاذوراتِ وَهُوَ بَاطِلٌ أَوْ يَكُونُ مَتْنَاهَا مِنْ كُلِّ الْجِهَاتِ وَحِينَئِذٍ يَصِحُّ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ. وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ اخْتِصَاصُهُ بِمُقَدَّارِهِ الْمَعِينِ لِتَخْصِصِ مُخْصَصٍ، فَيَكُونُ مُتَحَدًّا أَوْ يَكُونُ مَتْنَاهَا مِنْ بَعْضِ الْجَوَانِبِ دُونَ الْبَعْضِ، فَيَكُونُ الْجَانِبُ الْمَوْصُوفُ بِكَوْنِهِ مَتْنَاهَا غَيْرَ الْجَانِبِ الْمَوْصُوفِ بِكَوْنِهِ غَيْرَ مَتْنَاهُ وَذَلِكَ يُوجِبُ الْقِسْمَةَ وَالتَّجْزِئَةَ.

وَالثَّلَاثُ: إِمَّا أَنْ يُفَسَّرَ الْمَكَانُ بِالسَّطْحِ الْحَاوِي أَوْ بِالْبُعْدِ وَالْخَلَاءِ. فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ: فَنَقُولُ أَجْسَامُ الْعَالَمِ مَتْنَاهَا فَخَارِجُ الْعَالَمِ لَا خَلَا وَلَا مَلَا وَلَا مَكَانَ وَلَا حَيْثُ وَلَا جِهَةَ، فَيَمْتَنِعُ حُصُولُ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ. وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَنَقُولُ الْخَلَاءُ مُتَسَاوِي الْأَجْزَاءِ فِي حَقِيقَتِهِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَوْ صَحَّ حُصُولُ اللَّهِ فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ ذَلِكَ الْخَلَاءِ لَصَحَّ حُصُولُهُ فِي سَائِرِ الْأَجْزَاءِ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ حُصُولُهُ فِيهِ بِتَخْصِصِ مُخْصَصٍ، وَكُلُّ مَا كَانَ وَاقِعًا بِأَنْفَاعِلِ الْمُخْتَارِ فَهُوَ مُحَدَّثٌ، فَحُصُولُ ذَاتِهِ فِي الْجُزْءِ مُحَدَّثٌ. وَذَاتُهُ لَا تَنفَكُ عَنْ ذَلِكَ الْحُصُولِ وَمَا لَا يَنفَكُ عَنِ الْمُحَدَّثِ فَهُوَ مُحَدَّثٌ، فَيَلْزِمُ كَوْنُ ذَاتِهِ مُحَدَّثَةً وَهُوَ مُحَالٌ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّ الْبُعْدَ وَالْخَلَاءَ أَمْرٌ قَابِلٌ لِلْقِسْمَةِ وَالتَّجْزِئَةِ، وَكُلُّ مَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ مُمَكِّنٌ لِذَاتِهِ وَمُفْتَقِرٌ إِلَى الْمَوْجِدِ وَيَكُونُ مَوْجِدُهُ موجوداً قَبْلَهُ فَيَكُونُ ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى قَدْ كَانَتْ مَوْجُودَةً قَبْلَ وُجُودِ الْخَلَاءِ وَالْجِهَةِ وَالْحَيِّثِ وَالْحَيِّزِ. وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا: فَبَعْدَ الْحَيِّزِ وَالْجِهَةِ وَالْخَلَاءِ وَجَبَ أَنْ تَبْقَى ذَاتُ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا كَانَتْ وَإِلَّا فَقَدْ وَقَعَ التَّغْيِيرُ فِي ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَذَلِكَ مُحَالٌ.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا وَجَبَ الْقَوْلُ بِكَوْنِهِ مُتَرَاهَا عَنِ الْأَحْيَاZ وَالْجِهَاتِ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ. وَالْخَامِسُ: أَنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ الْعَالَمَ كُرَّةٌ.

وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَالَّذِي يَكُونُ فَوْقَ رُؤُوسِ أَهْلِ الرِّيِّ يَكُونُ تَحْتَ أَقْدَامِ قَوْمٍ آخَرِينَ. وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَمَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى فَوْقَ أَقْوَامٍ بِأَعْيَانِهِمْ. أَوْ يُقَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى فَوْقَ الْكُلِّ. وَالْأَوَّلُ: بَاطِلٌ، لِأَنَّ كَوْنَهُ فَوْقًا لِبَعْضِهِمْ يُوجِبُ كَوْنَهُ تَحْتَ لآخَرِينَ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ. وَالثَّانِي: يُوجِبُ كَوْنَهُ تَعَالَى مُحِيطًا بِكُرَّةِ الْفَلَكَ فَيَصِيرُ حَاصِلُ الْأَمْرِ إِلَى أَنَّ إِلَهَ الْعَالَمِ هُوَ فَلَكَ مُحِيطٌ بِجَمِيعِ الْأَفْلاكِ وَذَلِكَ لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ. وَالسَّادِسُ: هُوَ أَنَّ لَفْظَ الْفَوْقِيَّةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَسْبُوقٌ بِلَفْظٍ وَمَلْحُوقٌ بِلَفْظٍ آخَرَ. أَمَّا أَنَّهَا مَسْبُوقَةٌ فَلِأَنَّهَا مَسْبُوقَةٌ بِلَفْظِ الْقَاهِرِ، وَالْقَاهِرُ مُشْعِرٌ بِكَمَالِ الْقُدْرَةِ وَتَمَامِ الْمَكْنَةِ. وَأَمَّا أَنَّهَا مَلْحُوقَةٌ بِلَفْظِ فَلِأَنَّهَا مَلْحُوقَةٌ بِقَوْلِهِ عِبَادِهِ وَهَذَا اللَّفْظُ مُشْعِرٌ بِالْمُلْكِيَّةِ وَالْمَقْدُورِيَّةِ، فَوَجَبَ حَمْلُ تِلْكَ الْفَوْقِيَّةِ عَلَى فَوْقِيَّةِ الْقُدْرَةِ لَا عَلَى فَوْقِيَّةِ الْجِهَةِ. فَإِنْ قِيلَ: مَا ذَكَرْتُمُوهُ عَلَى الضَّدِّ مِنْ قَوْلِكُمْ إِنَّ قَوْلَهُ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ دَلٌّ عَلَى كَمَالِ الْقُدْرَةِ. فَلَوْ حَمَلْنَا لَفْظَ الْفَوْقِ عَلَى فَوْقِيَّةِ الْقُدْرَةِ لَزِمَ التَّكَرُّارُ، فَوَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى فَوْقِيَّةِ الْمَكَانِ وَالْجِهَةِ. قُلْنَا: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْتُمْ لِأَنَّهُ قَدْ تَكُونُ الذَّاتُ مَوْصُوفَةً بِكَوْنِهَا قَاهِرَةً لِلْبَعْضِ دُونَ الْبَعْضِ وَقَوْلُهُ فَوْقَ عِبَادِهِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْقَهْرَ وَالْقُدْرَةَ عَامٌ فِي حَقِّ الْكُلِّ.

وَالسَّابِعُ: وَهُوَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ هَذِهِ الْآيَةَ رَدًّا عَلَى مَنْ يَتَّخِذُ غَيْرَ اللَّهِ وَلِيًّا، وَالتَّقْدِيرُ: كَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى فَوْقَ كُلِّ عِبَادِهِ، وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ امْتَنَعَ اتِّخَاذُ غَيْرِ اللَّهِ وَلِيًّا. وَهَذِهِ النَّتِيجَةُ إِنَّمَا تَحْسُنُ تَرْتِيبُهَا عَلَى تِلْكَ الْفَوْقِيَّاتِ كَانَ الْمُرَادُ مِنْ تِلْكَ الْفَوْقِيَّةِ، الْفَوْقِيَّةِ بِالْقُدْرَةِ وَالْقُوَّةِ.

أَمَّا لَوْ كَانَ الْمُرَادُ مِنْهَا الْفَوْقِيَّةِ بِالْجِهَةِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُفِيدُ هَذَا الْمَقْصُودَ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ مُجَرَّدِ كَوْنِهِ حَاصِلًا فِي جِهَةٍ فَوْقَ أَنْ يَكُونَ التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ الْأُمُورِ مُفِيدًا وَأَنْ يَكُونَ الرَّجُوعُ إِلَيْهِ فِي كُلِّ الْمَطَالِبِ لَا زِمًا. أَمَّا إِذَا حَمَلْنَا ذَلِكَ عَلَى فَوْقِيَّةِ الْقُدْرَةِ حَسُنَ تَرْتِيبُ هَذِهِ النَّتِيجَةِ عَلَيْهِ فَظَهَرَ بِمَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ، لَا مَا ذَكَرَهُ أَهْلُ التَّشْبِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

﴿النَّصُّ الثَّانِي﴾

قال الإمام الزمخشري في الجزء الأول من الكشف في سورة النحل صفحة (٦٨٦) ست وثمانين وستمائة (٥٣١)، ما نصّه: ﴿مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] إن علّقه بـ ﴿يَخَافُونَ﴾، فمعناه: يخافونه أن يُرسل عليهم عذاباً من فوقهم، وإن علّقه برّبهم حالاً منه، فمعناه: يخافون ربهم عالياً لهم قاهراً ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، وفيه دليل على أن الملائكة مكلفون مُدارون على الأمر والنهي، والوعد والوعيد كسائر المكلفين، وأتّم بين الخوف والرجاء أهد.

فقد فسّر الفوقيّة في الآية بالقهر والغلبة لا بالمكان.

﴿النَّصُّ الثَّالِثُ﴾

وقال الإمام ابن الجوزي في زاد المسير (ص ٤٢٧، طبع دار ابن حزم) : " قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ : القاهر: الغالب، والقهر: الغلبة. والمعنى: أنه قهر الخلق فصّرّ فهم على ما أراد طوعاً وكرهاً فهو المستعلي عليهم، وهم تحت التسخير والتّذليل " .

وقال الإمام ابن كثير في تفسيره (٣/ ٢٤٤) : " قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ ، أَي: هُوَ الَّذِي خَضَعَتْ لَهُ الرِّقَابُ، وَذَلَّتْ لَهُ الْجَبَابِرَةُ، وَعَنَتْ لَهُ الْوُجُوهُ، وَقَهَرَ كُلَّ شَيْءٍ وَذَانَتْ لَهُ الْخَلَائِقُ، وَتَوَاضَعَتْ لِعَظَمَةِ جَلَالِهِ وَكِبَرِيَّائِهِ وَعَظَمَتِهِ وَعُلُوِّهِ وَقُدْرَتِهِ الْأَشْيَاءُ، وَاسْتَكَانَتْ وَنَضَاءَلَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَحْتَ حُكْمِهِ وَقَهْرِهِ " .

وقال الإمام البغوي في تفسيره (٢/ ٣٦٣) : " الْقَاهِرُ الْغَالِبُ، وَفِي الْقَهْرِ زِيَادَةٌ مَعْنَى عَلَى الْقُدْرَةِ، وَهُوَ مُنْعُ غَيْرِهِ عَنْ بُلُوغِ الْمَرَادِ، وَقِيلَ: هُوَ الْمُنْفَرِدُ بِالتَّدْبِيرِ الَّذِي يُجِبُّ الْخَلْقَ عَلَى مُرَادِهِ فَوْقَ عِبَادِهِ هُوَ صِفَةُ الْإِسْتِعْلَاءِ الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ " .

وقال الشَّهاب الخفَّاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي (٤/ ٥٢-٥٣) : " و﴿فَوْقَ﴾ منصوب على الظرفيّة معمول للقاهر ، أي : المستعلي فوق عبادِه بالرتبة والمنزلة والشَّرف . والعرب تستعمل فوق لعلو المنزلة وتوقُّفها ، ومنها : ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح : ١٠] . وانظر للاستزادة تفسير أبي السَّعود (٣/ ١١٧) ، تفسير الحازن (٢/ ٣٦٣) .

(٥٣١) انظر : الكشف (٢/ ٤١٢) ، طبعة دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٧٧ م .

وقال رحمه الله تعالى أيضاً في الجزء الثاني (صفحة ٤٧٧) سبع وسبعين وأربعمائة (٥٣٢) عند قوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ما نصّه: فيه وجهان:

أَحَدُهُمَا: من ملكوته في السماء، لأنّه مسكن ملائكته وثمّ عرشه وكرسيّه واللوح المحفوظ، منها تنزل قضاياه وكتبه وأوامره ونواهيّه.

وَالثَّانِي: أنّهم كانوا يعتقدون التشبيه، وأنّه في السماء، وأنّ الرّحمة والعذاب ينزلان منه، وكانوا يدعونه من جهتها، فقليل لهم على حسب اعتقادهم: أأمنتم من تزعمون أنّه في السّماء وهو متعال عن المكان أن يعذبكم بخسف أو بحاصب، كما تقول لبعض المشبّهة: أما تخاف من فوق العرش أن يعاقبك بما تفعل؟ إذا رأيته يرتكب بعض المعاصي أهد.

فقد نصّ على أنّ الله منزّه عن المكان، وفسّر الآية بما يليق بجلال الله تعالى (٥٣٣).

(٥٣٢) انظر: تفسير الكشاف ٤/ ١٣٨، طبعة دار الفكر، ط ١، ١٩٧٧ م.

(٥٣٣) جاء قوله تعالى: ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ في سورة الملك، في آيتين متتاليتين هما قوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ * أَمْ أَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [الملك: ١٦-١٧].

فمن المعني بـ: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ هل هو الله تعالى؟ وإن كان كذلك، فما معنى كونه في السّماء؟ هل معناه أنّ الله متحيّز داخل السّماء؟ وكيف يعقل أنّ الله تعالى الذي كان قبل خلق السّماوات والأرض ثمّ خلق السّماوات في يومين وأوحى في كلّ سماء أمرها يحتاج للتّحيّز داخلها وهي مخلوقه؟

ولو كان تعالى داخل السّماء، لكانت السّماء وهي جزء من أجزاء الكون محيطة به تعالى، وبالتّالي كان تعالى محاطاً!! مع أنّه يقول: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطًا﴾ [النساء: ١٢٦].

لذلك قال القاضي عياض كما نقل عنه الإمام النووي في شرحه على صحيح مسلم (٢٤/٥): "لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ قَاطِبَةً فَبَيْنَهُمْ وَخُدْنُهُمْ وَمُكَلَّمُهُمْ وَنُظَّارُهُمْ وَمُقَلَّدُهُمْ أَنَّ الظَّوَاهِرَ الْوَارِدَةَ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾، وَنَحْوِهِ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا بَلْ مُتَأَوَّلَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ".

ونحن لأجل فهم هذه الآية نعود لقاعدتنا الذّهبيّة في فهم القرآن بالقرآن، فنرى أنّ الله تعالى الذي أنزل الآيتين المذكورتين، أنزل أيضاً قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، والحلول والتّحيّز داخلها

مستحيل عليه تعالى باتفاق الجميع ، فكذا كونه في السماء ، فوجوده تعالى في السماء إذن حضور سلطان وتصريف وتدبير وقهر وأمر ، وليس حلول بالذات ، تماماً كوجوده في الأرض بهذا المعنى . أمّا عن التأويلات التي ذكرها المفسرون . فمنها : قال ابن الجوزي في زاد المسير (ص ١٤٥٧ ، طبع دار ابن حزم) : "قال ابن عباس : أمتتم من عذاب من في السماء ، وهو الله عز وجل" . وبمثله قال البغوي في تفسيره (٦/ ٢٤٢) ، ومعه تفسير الخازن .

وقال ابن عطية في المحرر الوجيز (٥/ ٣٤١) : ﴿أَمْتَمْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك : ١٦] ، جاء على عرف تلقى البشر - أو امر الله تعالى ، ونزول القدر بحوادثه ونعمه ونقمه وآياته من تلك الجهة ، وعلى ذلك صار رفع الأيدي والوجوه في الدُّعاء إلى تلك الناحية" .

وقال الإمام البيضاوي في تفسيره (٥/ ٢٣٠) : ﴿أَمْتَمْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك : ١٦] يعني الملائكة الموكلين على تدبير هذا العالم ، أو الله تعالى على تأويل من في السماء أمره وقضاؤه ، أو على زعم العرب ، فإنهم زعموا أنه تعالى في السماء" . وبمثله قال أبو السعود في تفسيره (٩/ ٧) .

وقال الإمام الجمل في الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الحفية (٨/ ٦٣) : ﴿أَمْتَمْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك : ١٦] (من) مفعول به ، وهي عبارة عن الباري سبحانه وتعالى ، ولما ورد على ظاهر النظم أنه يقتضي أن الباري تعالى في مكان وهو السحاب ، أجاب عنه بأن الكلام على حذف المضاف للضمير المستكن في الظرف ، والأصل من ثبت واستقر في السماء ، أي : ثبت واستقر هو ، أي : سلطانه وقدرته .

ثم أنه علّق على قول الجلالين : "سلطانه وقدرته" ، فقال : أي : محل سلطانه ومحل قدرته وهو العالم العلوي ، وخص بالذكر وإن كان كل موجود محلاً للتصرف فيه ومقدوراً له تعالى ، لأن العالم العلوي أعجب وأغرب ، فالتخويف به أشد من التخويف بغيره" . وقد أوضح العلامة الثعالبي ومن تبعه من المفسرين هذا المجاز في التعبير في تفسيره لقوله تعالى : ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام : ٣] ، فقال : قاعدة الكلام في هذه الآية أن حلول الله تعالى في الأماكن مستحيل ، تعالى أن يحويه مكان ، كما تقدّس أن يحده زمان ، بل كان قبل أن خلق المكان والزمان ، وهو الآن على ما عليه كان ... وقال الزجاج : ﴿فِي﴾ متعلّقة بما تضمنته اسم الله من المعاني ، كما يقال : أمير المؤمنين الخليفة في المشرق والمغرب .

قال : وهذا عندي أفضل الأقوال ، وأكثرها إحرازاً لفصاحة اللفظ وجزالة المعنى ، وإيضاحه أنه أراد أن يدل على خلقه ، وآثار قدرته ، وإحاطته واستيلائه ، ونحو هذه الصفات ، فجمع هذه كلها في قوله ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ أي الذي له هذه كلها ﴿فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام : ٣] ، كأنه قال : وهو الله ، الخالق ، الرّازق ، المحيي ، المحيط في

قال العلامة الألوسي في الجزء التاسع في سورة الملك صفحة (١٣٠) ثلاثين ومائة (٥٣٤) ما نصّه:

السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ، كما تقول : زيد السُّلْطَانِ فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَالشَّامِ ، وَالْعِرَاقِ ، فَلَوْ قَصَدْتَ ذَاتَ زَيْدٍ لَقُلْتَ مُحَالًا ، وَإِذَا كَانَ مَقْصَدُ قَوْلِكَ الْأَمْرِ ، النَّاهِي ، النَّاقِضُ ، الْمُبْرَمُ ، الَّذِي يَعْزَلُ ، وَيُؤَلِّي فِي الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، فَأَقَمْتَ السُّلْطَانُ مَقَامَ هَذِهِ كَانَ فَصِيحًا صَحِيحًا ، فَكَذَلِكَ الْآيَةُ أَقَامَ لَفْظَةَ اللَّهِ مَقَامَ تِلْكَ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ . انظر : الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٢/ ٤٤٤-٤٤٥) .

أَمَّا الْحَشَوِيَّةُ الْقَائِلُونَ بِالْجِهَةِ لِلَّهِ تَعَالَى فَقَالُوا : إِنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ فَوْقَ السَّمَاءِ ، وَقَالُوا : إِنَّ (فِي) تَأْتِي أحيانًا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ دُونَ الْقُرْآنِ عَلَى مَعْنَى (عَلَى) ، وَاسْتَشْهَدُوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ فِرْعَوْنَ : ﴿وَلَأَصْلَبَنَّهُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه : ٧١] ، أَيْ : عَلَى جُذُوعِ النَّخْلِ ، لِأَنَّ الصَّلْبَ لَا يَكُونُ فِي دَاخِلِ جَذَعِ النَّخْلِ بَلْ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [التوبة : ٢] ، أَيْ : عَلَى الْأَرْضِ .

وهذا الكلام منهم في غاية العجب لأن قولهم هو التأويل بعينه ، والقوم كما هو معروف ومعلوم للقاصي والداني يجاربون التأويل ويمنعونه ، ذلك أن (فِي) الواقعة في قوله تعالى : ﴿فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ جاءت بمعنى (عَلَى) بسبب القرينة وهي الرُّؤْيُ ، أَمَّا (فِي) الواقعة في قوله تعالى ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ فلا توجد فيها قرينة الرُّؤْيُ ، فإذا أجرينا اللفظ على ظاهره كانت السماء ظرفاً له سبحانه ، وهذا لم يقل به عاقل ...

ثُمَّ نَقُولُ لِلْحَشَوِيَّةِ الْمَجْسُومَةِ : أَلَسْتُمْ تَوَوَّلُونَ الْآيَاتِ : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد : ٤] ، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق : ١٦] ... ونحوها ، بَأَنَّهُا عَلَى مَعْنَى حُضُورِهِ تَعَالَى بَعْلَمَهُ أَوْ بِقُدْرَتِهِ ؟ فَكَمَا جَوَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ أَنْ تَوَوَّلُوا الْأَلْفَاظَ الَّتِي ظَاهَرَهَا أَنَّ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَمَعَ الْعِبَادِ فِي الشَّرْقِ وَالْمَغْرِبِ جَازٍ لَكُمْ أَنْ تَتَوَوَّلَ حُضُورَهُ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ فِي قَوْلِهِ سَبْحَانَهُ : ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك : ١٦] بِحُضُورِهِ تَعَالَى فِيهَا بِأَفْعَالِهِ وَتَصَرُّفَاتِهِ ، وَلَا يَحِقُّ لَكُمْ مَنَعُ ذَلِكَ وَإِلَّا انْطَبَقَ عَلَيْكُمُ الْمَثَلُ الْقَائِلُ : بِأَوْكَ تَجَرُّ وَبَائِي لَا تَجَرُّ .

هَذَا إِنْ عَتَبْنَا أَنَّ الْإِشَارَةَ بِقَوْلِهِ : ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك : ١٦] إِلَى اللَّهِ ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ ظَاهِرًا مِنَ الْآيَةِ ، بَلْ هُنَاكَ اِحْتِمَالٌ كَبِيرٌ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الْمَلَائِكَةُ الْمُوَكَّلُونَ بِالتَّدْبِيرِ وَإِنْزَالِ الْعَذَابِ ، فَتَكُونُ الْآيَةُ عَلَى ظَاهَرِهَا خَالِيَةً مِنْ أَيْ تَقْدِيرٍ أَوْ حَذْفٍ ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ أَوْ عَلَى الْأَقْلَ جَعَلُوهُ اِحْتِمَالًا قَوِيًّا . انظر الذَّاتُ الْإِلَهِيَّةُ وَالْمَجَازَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ وَالنَّبَوِيَّةُ (ص ٢٠٧-٢١٣) .

(٥٣٤) انظر روح المعاني (١٥/ ١٧-١٨) ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٢ م .

﴿أَأَمِنْتُمْ مَنِ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ، وهو الله عزَّ وجلَّ كما ذهب إليه غير واحد، ف قيل على تأويل: ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ أمره سبحانه وقضاؤه، يعني من التجوُّز في الإسناد أو أن فيه مضافاً مقدَّراً وأصله: من في السَّمَاءِ أمره، فلمَّا حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ارتفع واستتر. وقيل على تقدير خالق من في السَّمَاءِ.

وقيل: ﴿فِي﴾ بمعنى على، ويراد العلو بالقهر والقدرة.

وقيل: هو مبني على زعم العرب حيث كانوا يزعمون أنَّه سبحانه في السَّمَاءِ، فكأنَّه قيل: أأمنتم من تزعمون أنَّه في السَّمَاءِ وهو متعال عن المكان. وهذا في غاية السَّخافة، فكيف يناسب بناء الكلام في مثل هذا المقام على زعم بعض الجهلة كما لا يخفى على المنصف. أو هو غيره عزَّ شأنه، وإليه ذهب بعضهم، ف قيل: أريد بالموصول الملائكة عليهم السَّلام الموكِّلون بتدبير هذا العالم.

وقيل جبريل عليه السَّلام، وهو الملك الموكَّل بالخسف.

وأئمَّة السَّلف لم يذهبوا إلى غيره تعالى. والآية عندهم من المتشابهة. وقال صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "آمَنُوا بِمُتَشَابِهِهِ" (٥٣٥) ولم يقل أوَّلوه، فهم مؤمنون بأنَّه عزَّ وجلَّ في السَّمَاءِ على المعنى الذي أراده سبحانه وتعالى مع كمال التَّنزيه، وحديث الجارية من أقوى الأدلَّة لهم في هذا الباب، وتأويله بما أوَّله به الخلف خروج عن دائرة الإنصاف عند أولي الألباب (٥٣٦).

(٥٣٥) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦/ ٣٣٤ برقم ٢٥١٥)، ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٦٠٤ برقم ٧٧٩)، وأخرجه ابن جرير الطَّبري في التفسير (٣/ ٢٤٨، برقم ٥٢٠٢) من كلام عائشة رضي الله عنها.

(٥٣٦) هذا الكلام غريب عجيب، ويزداد العجب إذا عرفت:

(أ) أنَّ الله تعالى لا يخاطبنا إلَّا بما نفهم ونعرف، فالذين سكتوا ما سكتوا إلَّا بسبب عدم معرفتهم للمعنى، مع العلم أنَّ الكثيرين من السَّلف الصَّالح، أبانوا عن الكثير من معاني الألفاظ التي وصفت بأنَّها من المتشابهة.

(ب) أمَّا حديث الجارية فقد قدَّمنا لك أنَّ الحديث ضعيف، وعلى فرض صحَّته فقد أوَّله العلماء تأويلات سائغة في لغة العرب.

وفي فتح الباري للحافظ ابن حجر أسند اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني، قال: اتَّفَقَ الفقهاء كلُّهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثُّقات عن رسول الله ﷺ في صفات الرَّبِّ من غير تشبيه ولا تفسير (٥٣٧).

وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة: كلُّ ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه فتفسيره تلاوته والسُّكوت عنه (٥٣٨)، وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل. وقال إمام الحرمين في "الرَّسالة النَّظاميَّة": اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر، فرأى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في أي الكتاب وما يصحُّ من السُّنن.

وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التَّأويل وإجراء الظواهر على مواردِها (٥٣٩)، وتفويض معانيها إلى الله عزَّ وجلَّ، والذي نرتضيه رأياً وندين الله تعالى به عقيدة (٥٤٠) اتَّبَعَ سلف الأئمة،

(ج) أنَّ وصفه لتأويلات الخلف بأنَّها خروج عن دائرة الإنصاف، هذا لا يقوله منصف، لأنَّ الخلف في تأويلاتهم لم يخرجوا عن قواعد اللغة العربيَّة وكذا عن المقرَّرات والثَّوابت العقديَّة التي تلتزم تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث، مع العلم أنَّ كتب المأثورات اشتملت على العديد من تأويلات السلف ...

(٥٣٧) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣/٩٢ برقم ٧٤٠).

(٥٣٨) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (ص ٥١٦).

(٥٣٩) قال الدكتور أحمد حجازي السقّا: "يعني أنَّ المستفيض إطلاقه في السُّنَّة على الله سبحانه نطلقه عليه جُلَّ شأنه من غير خوض في المعنى فيما فيه نوع إيهام. والظاهر هنا يقابل الغريب، كما في قول مالك: "خير العلم الظاهر، وشره الغريب". وليس المراد هنا: الظاهر الذي هو من أقسام الوضوح، لأنَّه أعم من أن يكون رجحان أحد الاحتمالين على الآخر بالوضع أو بالدليل، ولا ظهور في جانب الوضع إذا ناقضه البرهان، فلا يكون هناك ظهور بهذا المعنى، حتَّى يحمل عليه". انظر: هامش العقيدة النظامية (ص ٣٢).

(٥٤٠) جاء في نسخة مكتبة الكليّات الأزهرية، قوله (عقلاً) بدلاً من (عقيدة)، وسرد الكلام الآتي بعده تلخيص بالمعنى لقول الإمام الجويني.

للدليل القاطع على أن إجماع الأمة حجة، فلو كان تأويل (٥٤١) هذه الظواهر حتماً لكان اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل، كان ذلك هو الوجه المتبع أه كلام الإمام إلى أن قال:

وفي تنبيه العقول لشيخ مشايخنا إبراهيم الكوراني: أن إجماع القرون الثلاثة على إجراء المتشابهات على موارد مع التنزيه «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: ١١] دليل على أن الشارع صلوات الله تعالى وسلامه عليه ما أراد بها ظواهرها أه.

وأنا أقول: في التأويل اتباع الظن وقول في الله عز وجل بغير علم، وإلا لاتحد ما يذكرونه في المتشابه من المعاني، مع أن الأمر ليس كذلك، حيث يذكرون في تأويل شيء واحد وجوهاً من الاحتمالات. وفيما عليه السلف سلامة من ذلك. ويكفي هذا في كونه أحسن المسالك (٥٤٢).

وما عليّ إذا ما قلت معتقدي دع الجهول يظن الجهل عدواناً

أه. كلام الألويسي رحمه الله تعالى ببعض تصرف.

(٥٤١) قال الدكتور السقا في هامش النظامية (ص ٣٣) معلقاً: "أي صرفها إلى احتمال مرجوح من الاحتمالات الموافقة للتنزيه المستنبط من البراهين القاطعة مع عدم وجود ما يعين ذلك الاحتمال، لأن ذلك يكون تحكماً على مراد الله ومراد رسول الله. وأما عند تعين المعنى بالقرائن فلا مهرب من قبوله. وعن الصحابة والتابعين روايات من هذا القبيل من التأويلات المتعينة. وسرد ذلك يخرجنا من الاختصار المطلوب. وصنع المؤلف هنا احتياط بالغ منه في دين الله يشكر عليه، وعليه مضى أبو حنيفة وأصحابه من السلف، على أن الواقف على «إلا الله» لا يحتم الامتناع من تطلب المال، لأن النفي في الآية مسلط على العموم.

فيكون المعنى سلب العموم دون عموم السلب. فيكون المنوع هو علم جميع التأويلات، فلا يمنع ذلك من تطلب بعضها، وبهذا وضح الحق وبطل ما سرده الحراني في تفسير سورة الإخلاص".

(٥٤٢) سبق التعليق على مثل هذا الكلام، ودلنا على أن مذهب التفويض إنما يليق بالعوام، أما أهل العلم فيجب عليهم أن يطلبوا معاني الألفاظ القرآنية التي تلتزم تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث، لأن الله تعالى لا يخاطبنا إلا بما نفهم، خاصة مع وجود من يقولون بظاهر النص، ذلكم القول الذي أفضى ببعض إلى التجسيم البحث ...

فتراه قد نصَّ على أنَّ الله تعالى منزَّه عن صفات الحوادث، فهو تعالى يستحيل عليه أن يكون له مكان يَحُلُّ فيه، أو يكون في جهة خلافاً للمجسِّمة أصحاب العقيدة الفاسدة الكفريَّة الذين يقولون بذلك ويدَّعون بهتاناً وزوراً أنَّهم سلفيُّون، وهم مجرمون كافرون (٥٤٣)، نعوذ بالله تعالى من عمى البصيرة وسوء المنقلب.

﴿النَّصُّ الْخَامِسُ﴾

قال الإمام البغوي في الجزء الثاني صفحة (٩٧) سبعة وتسعين (٥٤٤) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣] ما نصَّه: يَعْنِي: وَهُوَ إِلَهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وَقِيلَ: هُوَ الْمُعْبُودُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ: معناه وهو الله فِي السَّمَاوَاتِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ فِي الْأَرْضِ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ: فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ وَتَقْدِيرُهُ: وَهُوَ اللَّهُ، يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ، فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ "أهـ (٥٤٥).

(٥٤٣) هذا الكلام من الإمام السُّبْكِي فيه مجازفة كبيرة، فإنَّ باب التَّكْفِيرِ في ديننا ضَيِّقٌ، وإنَّ الواجب في مثل هذا الباب تبصير النَّاسِ وتعليمهم وبيان ما يجب عليهم من تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث ... نسأل الله السَّلامة .

(٥٤٤) انظر تفسير البغوي (٣٥٦/٢)، طبعة دار الكتب العلميَّة، بيروت، ١، ط ١٩٩٥م، ومعه تفسير الخازن .

(٥٤٥) أجمع المفسِّرون على أنَّ الله تعالى منزَّه عن أن يَحُلَّ في مكان لأنَّه خالقه، ووجوده سبحانه متقدِّم على المكان، وهذه الآية الكريمة من جملة الآيات التي يستشهد بها على إبطال كونه في السَّماء، لأنَّها تنصُّ صراحة على أنَّه في السَّماء وفي الأرض، ولذلك ذهب جميع العقلاء إلى تأويل الآيات التي يدلُّ ظاهرها على الكون في السَّماء أو في الأرض .

فقال الإمام ابن عطية في تفسيره "المحرر الوجيز" في تفسير قوله قال: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]: "قاعدة الكلام في هذه الآية أنَّ حلول الله تعالى في الأماكن مستحيل وكذلك مماسَّته للأجرام أو محاذاته لها أو تحيُّزها لا في جهة لامتناع جواز التَّقَرُّبِ عليه تبارك وتعالى . فإذا تقرَّر هذا تبيَّن أنَّ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] ليس على حدِّ قولنا: زيد في الدَّار، بل هو على وجه من التَّأْوِيلِ آخر . قالت: فرقة: ذلك على تقدير صفة محذوفة من اللفظ ثابتة في المعنى، كأنَّه قال: وهو الله المعبود في السَّمَاوَاتِ وفي الأرض، وعبرَ

بعضهم بأنّه قدر : هو الله المدبّر للأمر في "السّماوات وفي الأرض" وقال الزجاج ، (في) متعلّقة بما تضمّنه اسم الله تعالى من المعاني ، كما يقال : أمير المؤمنين الخليفة في المشرق والمغرب .

قال القاضي أبو محمّد : وهذا عندي أفضل الأقوال وأكثرها إحرازاً لفصاحة اللفظ وجزالة المعنى ، وإيضاحه : أنّه أراد أن يدلّ على خلقه وآثار قدرته وإحاطته واستيلائه ونحو هذه الصّفات فجمع هذه كلّها في قوله : ﴿وَهُوَ اللَّهُ﴾ ، أي الذي له هذه (في السّماوات وفي الأرض) كأنّه وهو الخالق الرّازق المحيي المحيط (في السّماوات وفي الأرض) كما تقول : زيد السّلطان في الشّام والعراق ، فلو قصدت ذات زيد لقلت محالاً ، وإذا كان مقصد قوله : زيد الأمر النّاهي المبرم الذي يعزل ويولي في الشّام والعراق ، فأقمت السّلطان مقام هذه كان فصيحاً صحيحاً ، فكذلك في الآية أقام لفظة (الله) مقام تلك الصّفات المذكورة" . انظر المحرر الوجيز (٢/ ٢٦٧-٢٦٨) ، وانظر الكشف (٢/ ٥) .

وقال الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (٦/ ٣٩٠) : "قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ يُقَالُ: مَا عَامِلُ الْإِعْرَابِ فِي الظَّرْفِ مِنْ "فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ"؟ فَبِهِ أَجُوبَةُ: أَحَدُهَا- أَيْ وَهُوَ اللَّهُ الْمُعْظَمُ أَوْ الْمَعْبُودُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدُ الْخَلِيفَةِ فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ أَيْ حُكْمُهُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى وَهُوَ اللَّهُ الْمُنْفَرِدُ بِالتَّدْبِيرِ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ، كَمَا تَقُولُ: هُوَ فِي حَاجَاتِ النَّاسِ وَفِي الصَّلَاةِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا بَعْدَ خَبَرٍ وَيَكُونُ الْمَعْنَى: وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَهُوَ اللَّهُ فِي الْأَرْضِ. وَقِيلَ: الْمَعْنَى وَهُوَ اللَّهُ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ فَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، قَالَ النَّحَّاسُ: وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا قِيلَ فِيهِ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ: وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَيَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَعْلَمُ مُقَدِّمَ فِي الْوَجْهَيْنِ وَالْأَوَّلَ أَسْلَمَ وَأَبْعَدُ مِنَ الْإِشْكَالِ ، وقيل غير هذا. والقاعدة تنزيهه عز وجل عَنِ الْحَرَكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ وَشَغْلِ الْأَمْكِنَةِ" .

وقال الإمام الألوسي في روح المعاني (٤/ ٨٥) : "والمعنى الذي يعتبر هنا يجوز أن يكون هو المأخوذ من أصل اشتقاق الاسم الكريم ، أعني المعبود أو ما اشتهر به الاسم عن صفات الكمال ، إلّا أنّه يلاحظ في هذا المقام ما يقتضيه منها أو ما يدلّ عليه التّركيب الحصري لتعريف طرفي الإسناد فيه من التّوحيد والتّفرد بالالوهيّة أو ما تقرّر عند الكلّ من إطلاق هذا الاسم عليه تعالى خاصّة ، فكأنه قيل : وهو المعبود فيهما ، أو هو المالك والمتصرّف المدبّر فيهما حسبما تقتضيه المشيئة المبنية على الحكم البالغة ، أو وهو المتوحد بالالوهيّة فيهما ، أو هو الذي يقال له : الله فيهما لا يشرك به شيء في هذا الاسم ، ومعنى ذلك مجرّد ملاحظة أحد المعاني المذكورة في ضمن ذلك الاسم الجليل ، ويكفي مثل ذلك في تعلّق الجار ، لا أنّه يحمل لفظ الله على معناه اللغوي أو على نحو المالك المتصرّف أو المتوحد أو يقدر القول ، وعلى كلّ تقدير يندفع ما يقال : إنّ الظرف لا يتعلّق باسم الله لجموده ، ولا بكائن لأنّه حينئذ يكون ظرفاً لله تعالى ،

﴿النَّصُّ السَّادِسُ﴾

قال العلامة الخطيب في الجزء الرَّابِع صفحة (٣٣٠) ثلاثين وثلاثمائة في تفسير قوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ما نصّه: فيه وجوه: أَحَدُهَا: من ملكوته في السَّمَاءِ، لِأَنَّهُمَا مَسْكَنٌ مَلَائِكَتِهِ وَثُمَّ عَرْشُهُ وَكَرْسِيُّهُ وَاللُّوحُ الْمَحْفُوظُ، وَمِنْهَا يَنْزِلُ قَضَايَاهُ وَكُتُبُهُ وَأَمْرُهُ وَنَوَاهِيهِ. وَالثَّانِي: أَنَّ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: أَمِنْتُمْ خَالِقَ مَنْ فِي السَّمَاءِ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّ فِي بِمَعْنَى عَلَى، أَي: عَلَى السَّمَاءِ، كَقَوْلِهِ: {وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جَذْوَعِ النَّخْلِ} [طه: ٧١]، أَي: عَلَى جَذْوَعِ النَّخْلِ، وَإِنَّمَا احتاج القائل بهذين الوجهين إلى ذلك، لِأَنَّهُ اعتقد أَنَّ ﴿مَنْ﴾ واقعة على الباري تعالى شأنه، وهو الظَّاهِرُ. وَثَبَتَ بِالدَّلِيلِ الْقَطْعِيِّ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ لَثَلَا يُلْزَمُ التَّجْسِيمُ، وَلَا حَاجَةٌ إِلَى ذَلِكَ، فَإِنَّ ﴿مَنْ﴾ هُنَا الْمُرَادُ بِهَا الْمَلَائِكَةُ سُكَّانُ السَّمَاءِ، وَهُمْ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ الرَّحْمَةَ وَالنَّقْمَةَ. وَالرَّابِعُ: أَنَّهُمْ خَوِطَبُوا بِذَلِكَ عَلَى اعْتِقَادِهِمْ، فَإِنَّ الْقَوْمَ كَانُوا مَجْسُومَةً مُشَبَّهَةً، وَأَنَّهُ فِي السَّمَاءِ، وَأَنَّ الرَّحْمَةَ وَالْعَذَابَ نَازِلَانِ مِنْهُ، وَكَانُوا يَدْعُونَهُ مِنْ جِهَتِهَا، فَقِيلَ لَهُمْ عَلَى حَسَبِ اعْتِقَادِهِمْ: ﴿أَأَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ﴾، أَي: مَنْ تَزْعُمُونَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ.

قال الرَّازِي (٥٤٦): هذه الآية لا يمكن إجراؤها على ظاهرها بإجماع المسلمين، لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي - إِحَاطَةَ السَّمَاءِ بِهِ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ، فَيَكُونُ أَصْغَرَ مِنْهَا، وَالْعَرْشُ أَكْبَرُ مِنَ السَّمَاءِ بِكَثِيرٍ فَيَكُونُ حَقِيرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَرْشِ، وَهُوَ بَاطِلٌ بِالِاتِّفَاقِ.

وهو سبحانه وتعالى منزّه عن المكان والزَّمان". وانظر للاستزادة الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية (٣١٤-٣١٣/٢)، تفسير أبي السعود (١٠٧-١٠٩/٣)، حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (٢٦-٢٣/٤).

(٥٤٦) ونصّ كلام الرَّازِي في تفسيره (٦٠-٦١/٣٠) هو:

"وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَشَبَّهَةَ احْتَجَّجُوا عَلَى إِبْطَالِ الْمَكَانِ لِلَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿أَأَمِنْتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ﴾.

وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَا يُمْكِنُ إِجْرَاؤها عَلَى ظَاهِرِهَا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّ كَوْنَهُ فِي السَّمَاءِ يَقْتَضِي كَوْنَ السَّمَاءِ مُحِيطًا بِهِ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ، فَيَكُونُ أَصْغَرَ مِنَ السَّمَاءِ، وَالسَّمَاءُ أَصْغَرُ مِنَ الْعَرْشِ بِكَثِيرٍ، فَيُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى شَيْئًا حَقِيرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَرْشِ، وَذَلِكَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مُحَالٌ، وَلِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿قُلْ لِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ

ولأنَّه تعالى قال: ﴿قُلْ لِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلُوبٌ﴾ [الأنعام: ١٢] ، فلو كان فيها لكان مالكا لنفسه، فالمعنى: إمَّا مَنْ فِي السَّمَاءِ عَذَابُهُ، وَإِمَّا أَنْ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا كَانَتِ الْعَرَبُ تَعْتَقِدُهُ، وَإِمَّا مَنْ فِي السَّمَاءِ سُلْطَانُهُ وَمُلْكُهُ وَقُدْرَتُهُ ، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] ، فَإِنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ دَفْعَةً فِي مَكَانَيْنِ، وَالْغَرَضُ مِنْ ذِكْرِ السَّمَاءِ تَفْخِيمُ سُلْطَانِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعْظِيمُ قُدْرَتِهِ، وَالْمُرَادُ الْمَلِكُ الْمُوَكَّلُ بِالْعَذَابِ وَهُوَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِلَى أَنْ قَالَ: وَالْأَخْبَارُ فِي هَذَا صَحِيحَةٌ كَثِيرَةٌ مَنَشْرُةٌ مَشِيرَةٌ إِلَى الْعُلُوِّ ، لَا يَدْفَعُهَا إِلَّا مُلْحِدٌ أَوْ جَاهِلٌ أَوْ مُعَانِدٌ، وَالْمُرَادُ بِهَا تَوْقِيرُهُ وَتَنْزِيهِهِ عَنِ السُّفْلِ وَالتَّحْتِ ، وَوصفه بِالْعُلُوِّ وَالْعِظَمَةِ لَا بِالْأَمَاكِنِ وَالْجِهَاتِ وَالْحُدُودِ، لِأَنَّهَا صِفَاتُ الْأَجْسَامِ، وَإِنَّمَا تُرْفَعُ الْأَيْدِي بِالدُّعَاءِ إِلَى السَّمَاءِ، لِأَنَّ السَّمَاءَ مَهْبِطُ الْوَحْيِ ، وَمَنْزِلُ الْقَطْرِ ، وَمَحَلُّ الْقُدْسِ ، وَمَعْدَنُ الْمُطَهَّرِينَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، وَإِلَيْهَا تُرْفَعُ أَعْمَالُ الْعِبَادِ وَفَوْقَهَا عَرْشُهُ وَجَنَّتُهُ، كَمَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْكَعْبَةَ قِبْلَةً لِلصَّلَاةِ، وَلأنَّه تعالى خلق الأمكنة وهو غير متحيِّزٍ ، وَكَانَ فِي أَزْلِهِ قَبْلَ

لِللَّهِ ﴿[الأنعام: ١٢] فَالَوْ كَانَ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِنَفْسِهِ وَهَذَا مُحَالٌ، فَعَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ يَجِبُ صَرْفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَى التَّأْوِيلِ، ثُمَّ فِيهِ وَجُوهٌ:

أَحَدُهَا: لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ الْآيَةِ: أَمِئْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ عَذَابُهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ عَادَةَ اللَّهِ تَعَالَى جَارِيَةً، بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْزِلُ الْبَلَاءُ عَلَى مَنْ يَكْفُرُ بِاللَّهِ وَيَعْصِيهِ مِنَ السَّمَاءِ فَالسَّمَاءُ مَوْضِعُ عَذَابِهِ تَعَالَى، كَمَا أَنَّ مَوْضِعَ نُزُولِ رَحْمَتِهِ وَنِعَمَتِهِ .

وِثَانِيهَا: قَالَ أَبُو مُسْلِمٍ: كَانَتِ الْعَرَبُ مُقَرِّينَ بُجُودِ الْإِلَهِ، لَكِنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ فِي السَّمَاءِ عَلَى وَفْقِ قَوْلِ الْمُشَبِّهَةِ، فَكَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ لَهُمْ: أَتَأْمَنُونَ مَنْ قَدْ أَقَرَّرْتُمْ بِأَنَّهُ فِي السَّمَاءِ، وَاعْتَرَفْتُمْ لَهُ بِالْقُدْرَةِ عَلَى مَا يَشَاءُ أَنْ يُخَيِّفَ بِكُمْ الْأَرْضَ .

وِثَالِثُهَا: تَقْدِيرُ الْآيَةِ: مَنْ فِي السَّمَاءِ سُلْطَانُهُ وَمُلْكُهُ وَقُدْرَتُهُ، وَالْغَرَضُ مِنْ ذِكْرِ السَّمَاءِ تَفْخِيمُ سُلْطَانِ اللَّهِ وَتَعْظِيمُ قُدْرَتِهِ، كَمَا قَالَ: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] فَإِنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يَكُونُ دَفْعَةً وَاحِدَةً فِي مَكَانَيْنِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ كَوْنِهِ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ نَفَادُ أَمْرِهِ وَقُدْرَتِهِ، وَجَرَيَانُ مَشِيئَتِهِ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ، فَكَذَا هَاهُنَا .

وَرَابِعُهَا: لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: مَنْ فِي السَّمَاءِ الْمَلِكُ الْمُوَكَّلُ بِالْعَذَابِ، وَهُوَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْمَعْنَى أَنَّ يُخَيِّفُ بِهِمُ الْأَرْضَ بِأَمْرِ اللَّهِ وَإِذْنِهِ" . وانظر أيضاً: أساس التفسير للرازي (ص ١٨٤) .

خلق المكان والزمان ولا مكان له ولا زمان وهو الآن على ما عليه كان" أهـ. كلام العلامة الخطيب ببعض تصرف.

وبهذا التحقيق الذي ذكره تزداد معرفة بكفر من قال بحلول الله عز وجل في عرش أو سماء أو غير ذلك من خلقه أو اتصافه بالتحوّل أو الانتقال وغيرهما من صفات الحوادث، كما يعتقد المجسّمة الذين يعتقدون أنّ الله تعالى جسم، نسأل الله تعالى السّلامة من فساد العقيدة وسوء المنقلب.

﴿النّص السّابع﴾

قال الإمام العلامة الشّيخ سليمان الجمل في حاشيته على الجلالين في الجزء الثّاني صفحة (١٤) أربع عشرة (٥٤٧) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨] ما نصّه:

وهو القاهر والقهّار، ومعناه: الذي يدبّر خلقه بما يريد، وإن شقّ عليهم فلا يستطيع أحد من خلقه ردّ تدبيره والخروج من تحت قهره وتقديره، وهذا معنى القاهر في صفة الله تعالى، لأنّه القادر القاهر الذي لا يعجزه شيء أراد. ومعنى فوق عباده: أنّ قهره قد استعلّى على خلقه فهم تحت التّسخير والتّذليل بما علاهم من الاقتدار والقهر الذي لا يقدر أحد على الخروج منه ولا ينفكّ عنه، فكلّ من قهر شيئاً هو مستعل عليه بالقهر والغلبة استعلاء يليق به، أي: هو فوق عباده بالمنزلة والشّرف لا بالجهة أهـ.

﴿النّص الثّامن﴾

قال الإمام محمّد بن أبي بكر القرطبي في تفسيره المخطوط (٥٤٨) في قوله تعالى: ﴿أَمْ أَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ما نصّه: قَالَ الْمُحَقِّقُونَ: أَمِنتُمْ مَنْ فَوْقَ السَّمَاءِ، كَقَوْلِهِ: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ﴾

(٥٤٧) انظر حاشية الجمل على الجلالين (٢/ ٣٢٦)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٦ م.

(٥٤٨) والكتاب الآن مطبوع متداول بين أيدي طلبة العلم، وقد طُبِعَ عدّة طبعات، ولعلّ أجودها - على ما رأيت - طبعة دار الكتاب العربي. وقد سهّل الله تعالى لي سبيل قراءته قراءة متأنّية، كتبت على ضوئها رسالتي

[التوبة: ٢]، أَي فَوْقَهَا لَا بِالْمَاسَةِ وَالتَّحِيزِ لَكِنْ بِالْقَهْرِ وَالتَّدْبِيرِ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَمَنْتُمْ مَنْ عَلَى السَّمَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا صَلْبَبْنَاكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، أَي عَلَيْهَا. وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ مُدِيرُهَا وَمَالِكُهَا، كَمَا يُقَالُ: فُلَانٌ عَلَى الْعِرَاقِ وَالْحِجَازِ، أَيِ وَالْيَهَا وَأَمِيرُهَا. وَالْأَخْبَارُ فِي هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ صَحِيحَةٌ مُنْشَرَّةٌ، مُشِيرَةٌ إِلَى الْعُلُوِّ، لَا يَدْفَعُهَا إِلَّا مُلْحِدٌ أَوْ جَاهِلٌ مُعَانِدٌ. وَالْمُرَادُ بِهَا تَوْقِيرُهُ وَتَنْزِيهِهُ عَنِ السُّفْلِ وَالتَّحْتِ.

وَوَصَفُهُ بِالْعُلُوِّ وَالْعِظَمَةِ لَا بِالْأَمَاكِينِ وَالْجِهَاتِ وَالْحُدُودِ لِأَنَّهَا صِفَاتُ الْأَجْسَامِ. وَإِنَّمَا تُرْفَعُ الْأَيْدِي بِالْدُّعَاءِ إِلَى السَّمَاءِ لِأَنَّ السَّمَاءَ مَهْبِطُ الْوَحْيِ، وَمَنْزِلُ الْقَطْرِ، وَمَحَلُّ الْقُدْسِ، وَمَعْدِنُ الْمُطَهَّرِينَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَإِلَيْهَا تُرْفَعُ أَعْمَالُ الْعِبَادِ، وَفَوْقَهَا عَرْشُهُ وَجَنَّتُهُ، كَمَا جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ قِبْلَةً لِلدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ، وَلِأَنَّهُ خَلَقَ الْأَمَكِينَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهَا، وَكَانَ فِي أَرْزَلِهِ قَبْلَ خَلْقِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ. وَلَا مَكَانَ لَهُ وَلَا زَمَانَ. وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ" أهـ (٥٤٩).

فقد نصَّ هذا الإمام الجليل على استحالة حلول الله تعالى في شيء من مخلوقاته، وأن الآية مصروفة عن ظاهرها، محمولة على ما يليق بجلال الله تعالى.

﴿النَّصُّ التَّاسِعُ﴾

قال الإمام أبو حيان في الجزء الرابع من تفسيره صفحة (٧٣) ثلاث وسبعين (٥٥٠) في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ٣] الآية بعد كلام ما نصّه: "وَإِنَّمَا ذَهَبَ أَهْلُ الْعِلْمِ إِلَى هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ وَالخُرُوجِ عَنْ ظَاهِرِ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي

للدكتوراة بعنوان: "الإمام القرطبي وجهوده في توضيح العقيدة" وقد نالت بحمد الله تعالى وتوفيقه درجة الدكتوراة بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة .
(٥٤٩) الملاحظ أن الإمام السبكي هنا تصرّف في بعض الألفاظ، وما أثبتناه هنا هو الموجود في "الجامع لأحكام القرآن" المطبوع .

(٥٥٠) انظر: البحر المحيط (٧٨/٤)، طبعة دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م .

الْأَرْضِ لِمَا قَامَ عَلَيْهِ دَلِيلُ الْعَقْلِ مِنْ اسْتِحَالَةِ حُلُولِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَمَاكِنِ وَمُتَاسَّةِ الْإِجْرَامِ وَمُحَادَاثِهِ لَهَا وَتَحْيِيزِهِ فِي جِهَةٍ" أـهـ.

﴿النَّصُّ الْعَاشِرُ﴾

وقال أيضاً في هذا الجزء من صفحة (٨٩) تسع وثمانين (٥٥١) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨] بعد كلام ما نصّه: "وَأَمَّا الْجُمُهورُ فَذَكَرُوا أَنَّ الْفَوْقِيَّةَ هُنَا مَجَازٌ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ فَوْقَهُمْ بِالْإِجَادِ وَالْإِعْدَامِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ عَلَى حَذَفٍ مُضَافٍ مَعْنَاهُ فَوْقَ قَهْرٍ عِبَادِهِ بِوُقُوعِ مُرَادِهِ دُونَ مُرَادِهِمْ. وَقَالَ الرَّخْشِرِيُّ: تَصَوُّيرٌ لِلْقَهْرِ وَالْعُلُوِّ وَالْغَلْبَةِ وَالْقُدْرَةِ كَقَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] أـهـ.

وَالْعَرَبُ تَسْتَعْمِلُ فَوْقَ إِشَارَةً لِعُلُوِّ الْمَنْزِلَةِ وَشُؤْفُوهَا عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الرَّتَبِ وَمِنْهُ قَوْلُهُ: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، وَقَوْلُهُ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾، وَقَالَ النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ:

بَلَعْنَا السَّمَاءَ مَجْدًا وَجُودًا وَسُودًا وَإِنَّا لِنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا
يُرِيدُ عُلُوَّ الرُّتَبَةِ وَالْمَنْزِلَةِ .

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّازِيُّ: صِفَاتُ الْكَمَالِ مَحْصُورَةٌ فِي الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ فَقَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى كَمَالِ الْقُدْرَةِ، إِلَى أَنْ قَالَ: الثَّانِي: أَنَّهُ فَوْقَ عِبَادِهِ بِالرُّتَبَةِ وَالْمَنْزِلَةِ وَالشَّرَفِ لَا بِالْجِهَةِ، إِذْ هُوَ الْمَوْجِدُ هُمْ وَلِلْجِهَةِ غَيْرُ الْمُفْتَقِرِ لِسَيِّءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ . أـهـ.

فترى هؤلاء الأئمة المحققين نصّوا على أنّ الله تعالى ليس له جهة ولا يفتقر إلى شيء من مخلوقاته، وأنّ معنى الفوقيّة في الآية فوقيّة مكانة وشرف وقهر وغلبة وتصرف، لا فوقيّة مكان، خلافاً لمن زعم أنّ الله عزّ وجلّ حلّ في جهة السّماء مستدلاًّ بظاهر هذه الآية ونحوها، فضّل وأضلّ لعمى بصيرته، والعياذ بالله تعالى، ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣] .

﴿النَّصُّ الْحَادِي عَشَرَ﴾

وقال أيضاً في الجزء السَّابع صفحة (٣٠٣) ثلاث وثلاثمائة (٥٥٢) عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] ما نصّه:

صُعُودُ الْكَلَامِ إِلَيْهِ تَعَالَى بِمَجَازٍ فِي الْفَاعِلِ وَفِي الْمُسَمَّى إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ فِي جِهَةٍ، وَلِأَنَّ الْكَلِمَ الْأَفَاطُ لَا تُوصَفُ بِالصُّعُودِ، لِأَنَّ الصُّعُودَ مِنَ الْأَجْرَامِ يَكُونُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ كِنَايَةً عَنِ الْقَبُولِ، وَوَصْفُهُ بِالْكَمَالِ. كَمَا يَقَالُ: عَلَا كَعْبُهُ وَارْتِفَاعُ شَأْنِهِ، وَمِنْهُ تَرَأَفُوا إِلَى الْحَاكِمِ، وَرَفَعَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ عُلوٌّ فِي الْجِهَةِ "أهـ (٥٥٣).

فتراه رحمه الله تعالى نصّ على أن الله تعالى ليس له جهة، وأن الألفاظ لا توصف بالصُّعُود، وأن المراد من صعود الكلم إليه تعالى قبوله، وهذا تزاد علماً بضلال من اعتقد أن الله تعالى حلّ في جهة السماء زاعماً أن الآية تدلّ على دعواه الباطلة لعمى بصيرته ومركب جهله، نسأل الله الهداية إلى سواء السبيل.

﴿﴾ النَّصُّ الثَّانِي عَشَرَ ﴿﴾

(٥٥٢) انظر: البحر المحيط (٧/ ٢٩٠)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.

(٥٥٣) وقال الإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]: "وَالصُّعُودُ هُوَ الْحَرَكَةُ إِلَى فَوْقٍ، وَهُوَ الْعُرُوجُ أَيْضًا. وَلَا يَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ لِأَنَّهُ عَرَضٌ، لَكِنْ ضُرِبَ صُّعُودُهُ مَثَلًا لِقَبُولِهِ، لِأَنَّ مَوْضِعَ الثَّوَابِ فَوْقَ، وَمَوْضِعَ الْعَذَابِ أَسْفَلَ.

وَقَالَ الرَّجَاجُ: يُقَالُ ارْتَفَعَ الْأَمْرُ إِلَى الْقَاضِي أَيْ عِلْمُهُ، فَهُوَ بِمَعْنَى الْعِلْمِ. وَخُصَّ الْكَلَامُ وَالطَّبُّ بِالذِّكْرِ لِبَيَانِ الثَّوَابِ عَلَيْهِ. وَقَوْلُهُ "إِلَيْهِ" أَيْ: إِلَى اللَّهِ يَصْعَدُ. وَقِيلَ: يَصْعَدُ إِلَى سَمَائِهِ وَالْمَحَلِّ الَّذِي لَا يَجْرِي فِيهِ لِأَحَدٍ غَيْرِهِ حُكْمٌ". انظر الجامع لأحكام القرآن (١٤/ ٣٢٩). وانظر روح المعاني (١١/ ٣٤٦-٣٤٨)، تفسير الرّازي (٢٦/ ٨-٩).

وقال الإمام الجمل في حاشيته على الجلالين (٦/ ٢٥١): "فالصُّعُود مجاز عن العلم، لأن الصُّعُود حقيقة من صفات الأجرام، والكلم معلوم فأسند الفعل للمفعول به".

وقال الإمام البيضاوي في تفسيره (٤/ ٢٥٥): ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ بيان لما يطلب به العزة، وهو التَّوْحِيد والعمل الصَّالح، وصعودهما إليه مجاز عن قبوله إياهما.

وقال في الجزء السَّابع صفحة (٤٥١) إحدى وخمسين وأربعمائة (٥٥٤) في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧] بعد كلام ما نصّه:

وَفَائِدَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ (٥٥٥) التَّيْبِيَّةُ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لَوْ كَانَ كَمَا تَقُولُ الْمُجَسِّمَةُ، لَكَانَ حَمَلُهُ الْعَرْشِ وَمَنْ حَوْلَهُ مُشَاهِدِينَ مُعَايِنِينَ، وَلَمَّا وُصِفُوا بِالْإِيمَانِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُوصَفُ بِالْإِيمَانِ الْغَائِبُ. وَلَمَّا وُصِفُوا بِهِ عَلَى سَبِيلِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ، عَلِمَ أَنَّ إِيْمَانَهُمْ وَإِيمَانِ مَنْ فِي الْأَرْضِ وَكُلِّ مَنْ غَابَ عَنْ ذَلِكَ الْمَقَامِ سَوَاءٌ فِي أَنَّ إِيْمَانَ الْجَمِيعِ بِطَرِيقِ النَّظَرِ وَالْإِسْتِدْلَالَ لَا غَيْرَ، وَأَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا هَذَا، وَأَنَّهُ مُنَزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ الْأَجْرَامِ "أهـ (٥٥٦).

فتراه نصّ على أن الله تبارك وتعالى منزّه عن صفات الأجرام، وبين معنى الآية، ودلّل عليه، وردّ على الطائفة الضالّة المضلّة المعتقدة أن الله جلّ ذكره جسم، وبنوا على معتقدهم الباطل الكفري أن الله جلّ جلاله محلّ في العرش والسماء وله جهة، إلى غير ذلك من أباطيلهم التي كفروا بها، والعياذ بالله تعالى.

﴿النَّصُّ الثَّالِثُ عَشَرَ﴾

(٥٥٤) انظر البحر المحيط (٧/٤٣٣)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.

(٥٥٥) في المطبوع (وهي) بدلاً (ومر).

(٥٥٦) وقال الإمام الرّازي في تفسيره (٢٧/٢٩): "دَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانُهُ مُنَزَّهٌ عَنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْعَرْشِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾، وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٧]، وَلَا شَكَّ أَنَّ حَامِلَ الْعَرْشِ يَكُونُ حَامِلًا لِكُلِّ مَنْ فِي الْعَرْشِ، فَلَوْ كَانَ إِلَهُ الْعَالَمِ فِي الْعَرْشِ لَكَانَ هَؤُلَاءِ الْمَلَائِكَةُ حَامِلِينَ لِإِلَهِ الْعَالَمِ فَحِينَئِذٍ يَكُونُونَ حَافِظِينَ لِإِلَهِ الْعَالَمِ وَالْحَافِظُ الْقَادِرُ أَوَّلَى بِالْإِلَهِيَّةِ وَالْمَحْمُولُ الْمَحْفُوظُ أَوَّلَى بِالْعُبُودِيَّةِ، فَحِينَئِذٍ يَنْقَلِبُ إِلَهُ عَبْدًا وَالْعَبْدُ إِلَهًا، وَذَلِكَ فَاسِدٌ، فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ إِلَهَ الْعَرْشِ وَالْأَجْسَامِ مُتَعَالٍ عَنِ الْعَرْشِ وَالْأَجْسَامِ".

وقال أيضاً في الجزء الثامن صفحة (٣٠٢)(٥٥٧) اثنين وثلاثمائة في تفسير قوله تعالى: ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، ما نصه: ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾: هَذَا بَجَازٍ، وَقَدْ قَامَ الْبُرْهَانُ الْعَقْلِيُّ عَلَى أَنَّ تَعَالَى لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ فِي جِهَةٍ، وَبَجَازُهُ أَنَّ مَلَكُوتَهُ فِي السَّمَاءِ لِأَنَّ فِي السَّمَاءِ هُوَ صَلَتهُ مَنْ، فِيهِهِ الضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ فِي الْعَامِلِ فِيهِ، وَهُوَ اسْتَقَرَّ، أَيَّ مَنْ فِي السَّمَاءِ هُوَ، أَيَّ مَلَكُوتُهُ، فَهُوَ عَلَى حَذَفِ مُضَافٍ، وَمَلَكُوتُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ. لَكِنْ خَصَّ السَّمَاءَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهَا مَسْكَنُ مَلَائِكَتِهِ وَتَمَّ عَرْشُهُ وَكُرْسِيُّهُ وَاللَّوْحُ الْمُحْفُوظُ، وَمِنْهَا تَنْزِلُ قَضَايَاهُ وَكُتُبُهُ وَأَمْرُهُ وَنَهْيُهُ، أَوْ جَاءَ هَذَا عَلَى طَرِيقِ اعْتِقَادِهِمْ، إِذْ كَانُوا مُشَبَّهَةً، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَمِنْتُمْ مَنْ تَزْعُمُونَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ؟ وَهُوَ الْمُتَعَالِي عَنِ الْمَكَانِ. وَقِيلَ: ﴿مَنْ﴾ عَلَى حَذَفِ مُضَافٍ، أَيَّ خَالِقُ مَنْ فِي السَّمَاءِ. وَقِيلَ: ﴿مَنْ﴾ هُمُ الْمَلَائِكَةُ. وَقِيلَ: جَرِيدٌ، وَهُوَ الْمَلِكُ الْمُوَكَّلُ بِالْخَسْفِ وَغَيْرِهِ. وَقِيلَ: ﴿مَنْ﴾ بِمَعْنَى عَلَى، وَيُرَادُ بِالْعُلُوِّ الْقَهْرُ وَالْقُدْرَةُ لَا بِالْمَكَانِ، وَفِي التَّحْرِيرِ: الْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي السَّمَاءِ بِمَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ، لِأَنَّ مَنْ قَالَ مِنَ الْمَشَبَّهَةِ وَالْمُجَسِّمَةِ أَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ لَا يَقُولُ بِأَنَّهُ فِي السَّمَاءِ" (٥٥٨). فتراه نصَّ على أَنَّ الله تعالى ليس بمتحيز في جهة من الجهات الست، وفسر الآية بمعنى يليق به تعالى، ونصَّ على أَنَّ ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ ليس معناه الاستقرار بالإجماع. وبذا تزداد علماً بضلال وإضلال وكفر من يعتقد أَنَّ الله جلَّ ثناؤه استقرَّ وحلَّ في السماء لزعمه أَنَّ الآية تدلُّ على معتقده الفاسد، نعوذ بالله من عمى البصيرة وسوء العقيدة.

﴿النَّصُّ الرَّابِعُ عَشَرَ﴾

قال الفخر الرَّازي في الجزء السَّابع من تفسيره صفحة (٣١٠) عشر وثلاثمائة (٥٥٩) في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦] ما نصه: وَفِي الْآيَةِ

(٥٥٧) انظر: البحر المحيط (٢٩٦/٨)، طبعة دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.

(٥٥٨) وقد قدَّمنا في ما مضى طائفة طيِّبة من أقوال المفسِّرين الذين فسَّروا قول الله تعالى: ﴿أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦].

(٥٥٩) انظر: تفسير الرَّازي (٥٦/٢٧-٥٧)، طبعة دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٠ م.

مَسَائِلُ: الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: اِحْتَجَّ الْجَمْعُ الْكَثِيرُ مِنَ الْمَشْبُهَةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي إِثْبَاتِ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَوَاتِ ،
وَقَرَّرُوا ذَلِكَ مِنْ وَجْهِهِ:

الأَوَّلُ: أَنَّ فِرْعَوْنَ كَانَ مِنَ الْمُتَكْرِينَ لَوْجُودِ اللَّهِ ، وَكُلُّ مَا يَذْكُرُهُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فَذَلِكَ إِنَّمَا
يَذْكُرُهُ لِأَجْلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَّ مُوسَى يَصِفُ اللَّهَ بِذَلِكَ ، فَهُوَ أَيْضًا يَذْكُرُهُ كَمَا سَمِعَهُ ، فَلَوْلَا أَنَّهُ سَمِعَ
مُوسَى يَصِفُ اللَّهَ بِأَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي السَّمَاءِ وَإِلَّا لَمَا طَلَبَهُ فِي السَّمَاءِ .

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ قَالَ : «وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا» ، وَلَمْ يُبَيِّنْ أَنَّهُ كَاذِبٌ فِي مَاذَا ، وَالْمَذْكُورُ السَّابِقُ مُتَعَيِّنٌ
لِصَرَفِ الْكَلَامِ إِلَيْهِ فَكَأَنَّ التَّقْدِيرَ فَاطَّلَعَ إِلَى الْإِلَهِ الَّذِي يُزْعِمُ مُوسَى أَنَّهُ مَوْجُودٌ فِي السَّمَاءِ ، ثُمَّ قَالَ :
«وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا» ، أَيِ : وَإِنِّي لَأَظُنُّ مُوسَى كَاذِبًا فِي ادِّعَائِهِ أَنَّ الْإِلَهَ مَوْجُودٌ فِي السَّمَاءِ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ دِينَ مُوسَى هُوَ أَنَّ الْإِلَهَ مَوْجُودٌ فِي السَّمَاءِ .

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: الْعِلْمُ بِأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ إِلَهٌ لَكَانَ مَوْجُودًا فِي السَّمَاءِ عِلْمٌ بَدِيهِيٌّ مُتَقَرَّرٌ فِي كُلِّ الْعُقُولِ ،
وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الصَّبِيَّانَ إِذَا تَضَرَّعُوا إِلَى اللَّهِ رَفَعُوا وُجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ ، وَإِنَّ فِرْعَوْنَ مَعَ نَهْيَةِ
كُفْرِهِ لَمَا طَلَبَ الْإِلَهَ فَقَدْ طَلَبَهُ فِي السَّمَاءِ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِأَنَّ الْإِلَهَ مَوْجُودٌ فِي السَّمَاءِ عِلْمٌ
مُتَقَرَّرٌ فِي عَقْلِ الصَّادِقِ وَالزَّانِدِ وَالْمُلْحِدِ وَالْمُوحِدِ وَالْعَالِمِ وَالْجَاهِلِ .

فَهَذَا جُمْلَةٌ اسْتِدْلَالَاتٍ الْمَشْبُهَةِ بِهَذِهِ الْآيَةِ ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ هَؤُلَاءِ الْجَهَّالَ يَكْفِيهِمْ فِي كَمَالِ الْحَزَنِ
وَالضَّلَالِ أَنْ جَعَلُوا قَوْلَ فِرْعَوْنَ اللَّعِينِ حُجَّةً هُمْ عَلَى صِحَّةِ دِينِهِمْ ، وَأَمَّا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنَّهُ لَمْ
يَزِدْ فِي تَعْرِيفِ إِلَهِ الْعَالَمِ عَلَى ذِكْرِ صِفَةِ الْخَلَاقَةِ فَقَالَ فِي سُورَةِ طه : «رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ
خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى» [طه: ٥٠] ، وَقَالَ فِي سُورَةِ الشُّعَرَاءِ : «رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ... رَبُّ الْمَشْرِقِ
وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا» [الشُّعَرَاءِ: ٢٦، ٢٨] فَظَهَرَ أَنَّ تَعْرِيفَ ذَاتِ اللَّهِ بِكُونِهِ فِي السَّمَاءِ دِينَ فِرْعَوْنَ وَتَعْرِيفَهُ
بِالْخَلَاقَةِ وَالْمَوْجُودِيَّةِ دِينَ مُوسَى ، فَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ كَانَ عَلَى دِينِ فِرْعَوْنَ ، وَمَنْ قَالَ بِالثَّانِي كَانَ عَلَى
دِينِ مُوسَى ، ثُمَّ نَقُولُ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ كُلَّ مَا يَقُولُهُ فِرْعَوْنٌ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى فَذَلِكَ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ
مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بَلْ لَعَلَّهُ كَانَ عَلَى دِينِ الْمَشْبُهَةِ فَكَانَ يَعْتَقِدُ أَنَّ الْإِلَهَ لَوْ كَانَ مَوْجُودًا لَكَانَ
حَاصِلًا فِي السَّمَاءِ ، فَهُوَ إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا الْإِعْتِقَادَ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ لَا لِأَجْلِ أَنَّهُ قَدْ سَمِعَهُ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ

السَّلَام. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا»، فنَقُولُ: لَعَلَّهُ لَمَّا سَمِعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» ظَنَّ أَنَّهُ عَنَى بِهِ أَنَّهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ، كَمَا يُقَالُ لِلْوَاحِدِ مِنَّا: إِنَّهُ رَبُّ الدَّارِ، بِمَعْنَى كَوْنِهِ سَاكِنًا فِيهِ، فَلَمَّا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ حَكَى عَنْهُ، وَهَذَا لَيْسَ بِمُسْتَبْعَدٍ، فَإِنَّ فِرْعَوْنَ كَانَ بَلَغَ فِي الْجَهْلِ وَالْحِمَاقَةِ إِلَى حَيْثُ لَا يَبْعُدُ نِسْبَةُ هَذَا الْخِيَالِ إِلَيْهِ، فَإِنْ اسْتَبْعَدَ الْخِصْمُ نِسْبَةَ هَذَا الْخِيَالِ إِلَيْهِ كَانَ ذَلِكَ لَا نِفَاقًا بِهِمْ، لَأَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا عَلَى دِينِ فِرْعَوْنَ وَجَبَ عَلَيْهِمْ تَعْظِيمُهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ فِطْرَةَ فِرْعَوْنَ شَهِدَتْ بِأَنَّ الْإِلَهَ لَوْ كَانَ مَوْجُودًا لَكَانَ فِي السَّمَاءِ»، قُلْنَا: نَحْنُ لَا نُنْكِرُ أَنَّ فِطْرَةَ أَكْثَرِ النَّاسِ تُخَيِّلُ إِلَيْهِمْ صِحَّةَ ذَلِكَ لَا سِيَّمَا مَنْ بَلَغَ فِي الْحِمَاقَةِ إِلَى دَرَجَةِ فِرْعَوْنَ، فَتَبَتَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ سَاقِطٌ» (أهـ-٥٦٠).

(٥٦٠) وقال الإمام القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٥/٣١٤-٣١٥): "قوله تعالى: «فَأَطْلِعْ إِلَى إِلَهِ مُوسَى» فَأَنْظِرْ إِلَيْهِ نَظْرَ مُشْرِفٍ عَلَيْهِ. تَوَهَّمُ أَنَّهُ جِسْمٌ تَحْوِيهِ الْأَمَاكِنُ. وكان فرعون يدعي الألوهية ويرى تحقيقها بالجلوس في مكان مشرف. وقراءة العامة "فَأَطْلِعْ" بِالرَّفْعِ نَسَقًا عَلَى قَوْلِهِ: «أَبْلُغْ» وَقَرَأَ الْأَعْرَجُ وَالسُّلَمِيُّ وَعِيسَى وَحَفْصُ "فَأَطْلِعْ" بِالنَّصْبِ، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: عَلَى جَوَابِ "لَعَلَّ" بِالْفَاءِ. النَّحَّاسُ: وَمَعْنَى النَّصْبِ خِلَافُ مَعْنَى الرَّفْعِ، لِأَنَّ مَعْنَى النَّصْبِ مَتَى بَلَغْتَ الْأَسْبَابَ أَطْلَعْتَ. وَمَعْنَى الرَّفْعِ «لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ» ثُمَّ لَعَلِّي أَطْلِعُ بَعْدَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ ثَمَّ أَشَدَّ تَرَاخِيًا مِنَ الْفَاءِ. «وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا»، أَي: وَإِنِّي لَأَظُنُّ مُوسَى كَاذِبًا فِي ادِّعَائِهِ إِلَهًا دُونِي، وَإِنَّمَا أَفْعَلُ مَا أَفْعَلُ لِإِرَاحَةِ الْعِلَةِ. وَهَذَا يُوجِبُ شَكَّ فِرْعَوْنَ فِي أَمْرِ اللَّهِ".

وقال الإمام الألوسي في "روح المعاني" (١٢/٣٢٢-٣٢٣): "ولَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ لَهُ رَصْدًا فِي مَوْضِعٍ عَالٍ يَرِصُّ مِنْهُ أَحْوَالُ الْكَوَائِبِ الَّتِي هِيَ أَسْبَابُ سَاوِيَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ فَيَرَى هَلْ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى إِرْسَالِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَيْهِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُقَرَّبٌ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَإِنَّمَا طَلَبَ مَا يُزِيلُ شَكَّهُ فِي الرِّسَالَةِ، وَكَانَ لِلْعَيْنِ وَأَهْلِ عَصْرِهِ اعْتِنَاءٌ بِالنُّجُومِ وَأَحْكَامِهَا عَلَى مَا قِيلَ".

وهذا الاحتمال في غاية البعد عَندي، وقيل: أَرَادَ أَنْ يُعَلِّمَ النَّاسَ بِفَسَادِ قَوْلِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ السَّمَاوَاتِ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَ رَسُولًا مِنْهُ فَهُوَ مَنْ يَصِلُ إِلَيْهِ وَذَلِكَ بِالصُّعُودِ لِلسَّمَاءِ وَهُوَ مُحَالٌ فَمَا بُيِّنَ عَلَيْهِ مِثْلُهُ، وَمَنْشَأُ ذَلِكَ جَهْلُهُ بِاللَّهِ تَعَالَى وَظَنُّهُ أَنَّهُ سَبْحَانَهُ مُسْتَقَرٌّ فِي السَّمَاءِ وَأَنَّ رُسُلَهُ كُرُسُلُ الْمُلُوكِ يَلَاقُونَهُ وَيَصِلُونَ إِلَى مَقَرِّهِ، وَهُوَ عَزَّ وَجَلَّ مُنَزَّهٌ عَنْ صِفَاتِ الْمُحَدَّثَاتِ وَالْأَجْسَامِ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ رُسُلُ الْمُلُوكِ رُسُلُهُ الْكَرَامُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ

فتراه قد نصَّ على أن من يعتقد أن الله في جهة السَّماء أو نحو ذلك يكون مقتدياً بفرعون في كفره، نعوذ بالله تعالى من سوء المنقلب.

والسَّلام، وهذا نفْيٌ لِرِسَالَتِهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا تَعَرَّضَ فِيهِ لِنَفْيِ الصَّانِعِ الْمُرْسَلِ لَهُ، وَقَالَ الْإِمَامُ: الَّذِي عِنْدِي فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ أَنَّ فِرْعَوْنَ كَانَ مِنَ الدَّهْرِيَّةِ وَعَرَضَهُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ إِبْرَادُ شُبْهَةٍ فِي نَفْيِ الصَّانِعِ وَتَقْرِيرُهُ أَنَّهُ قَالَ: (إِنَّا) لَا نَرَى شَيْئًا نَحْكُمُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ إِلَهَ الْعَالَمِ فَلَمْ يَجْزِ إثْبَاتُ هَذَا الْإِلَهِ، أَمَا إِنَّا لَا نَرَاهُ فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَوْجُودًا لَكَانَ فِي السَّمَاءِ وَنَحْنُ لَا سَبِيلَ لَنَا إِلَى صُعُودِ السَّمَاوَاتِ فَكَيْفَ يُمَكِّنُنَا أَنْ نَرَاهُ، وَلِلْمُبَالِغَةِ فِي بَيَانِ عَدَمِ الْإِمْكَانِ قَالَ: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِِي صَرْحًا﴾ فَمَا هُوَ إِلَّا لِإِظْهَارِ عَدَمِ إِمْكَانِ مَا ذُكِرَ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَلَعَلَّ لَا تَأْبَى ذَلِكَ لِأَنَّهَا لِلتَّهْكُمِ عَلَى هَذَا وَهِيَ شُبْهَةٌ فِي غَايَةِ الْفَسَادِ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ أَحَدِ طُرُقِ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ انْتِفَاءُ ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَرَأَيْتُ لِبَعْضِ السَّلَفِيِّينَ أَنَّ اللَّعِينَ مَا قَالَ ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّهُ سَمِعَ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِالْعُلُوِّ أَوْ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ فِي السَّمَاءِ فَحَمَلَهُ عَلَى مَعْنَى مُسْتَحِيلٍ فِي حَقِّهِ تَعَالَى لِرَبْرَدِهِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ مَا قَالَ تَهْكُمًا وَتَمْوِيًا عَلَى قَوْمِهِ، وَلِلْإِمَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ كَلَامٌ رَدَّ بِهِ عَلَى الْقَائِلِينَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ وَرَدَّ احْتِجَاجَهُمْ بِمَا أَشْعَرَتْ بِهِ الْآيَةُ عَلَى ذَلِكَ وَسَمَاهُمْ الْمُشَبَّهَةَ، وَالبَحْثُ فِي ذَلِكَ طَوِيلُ الْمَجَالِ وَالْحَقُّ مَعَ السَّلَفِ عَلَيْهِمُ رَحْمَةُ الْمَلِكِ الْمُتَعَالِ وَحَاشَاهُمْ ثُمَّ حَاشَاهُمْ مِنَ التَّشْبِيهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنِّي لِأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عُنِيَ بِهِ كَاذِبًا فِي دَعْوَى الرِّسَالَةِ وَأَنْ يَكُونَ عُنِيَ بِهِ كَاذِبًا فِي دَعْوَى أَنْ لَهُ إِمَّا غَيْرِي لِقَوْلِهِ: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ [الْقَصَص: ٣٨] .

وقال الإمام الخفاجي في حاشيته على البيضاوي (٢٦٣/٨): "... وهو جهل منه بالله وظنه أنه في السماء، وأن رسله كرسل الملوك يلاقونه، ويصلون إلى مقره، وهو سبحانه وتعالى منزّه عن المكان وكلما هو من صفات المحدثات والأجسام، ولا يحتاج رسله الكرام لما ذكره من خرافات الأوهام، وما ذكره مستلزم لنفي رسول من الله على ما توهمه، وأمّا نفي الصانع المرسل فلم يتعرّض له. وقد قرّره الإمام بأنّه أراد شُبْهَةً فِي نَفْيِ الصَّانِعِ، لِأَنَّهُ لَوْ وَجَدَ كَانَ فِي السَّمَاءِ لَشَرَفَهَا أَوْ لِلْعِلْمِ بَعْدَهُ فِي غَيْرِهَا، فَلَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ بَدُونِ صُعُودِهَا، وَهُوَ مُحَالٌ، فَكَذَا مَا يَتَوَهَّمُ عَلَيْهِ ...". قلت: وهذا حاصل، فإنَّ البعض ما يزال يحتجُّ على الفوقيَّة المَكَايَّةَ لِه تَعَالَى بِعَقِيدَةِ فِرْعَوْنَ ... وَفِرْعَوْنَ أَرَادَ أَنْ يَبْطُلَ -بِزَعْمِهِ- وَجُودُ الصَّانِعِ سُبْحَانَهُ، فَطَلَبَ مِنْ هَامَانَ أَنْ يَبْنِي لَهُ صَرْحًا لِيَطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى، ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَمَّةَ إِلَهٍ فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ فِي السَّمَاءِ، وَقَدْ سَخَّفَ اللَّهُ تَعَالَى سُوءَ رَأْيِهِ ... فَالْعُلُوُّ الْحَقِيقِيُّ الْمَكَانِيُّ هُوَ عَقِيدَةُ فِرْعَوْنَ لَا عَقِيدَةُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ. وللاستزادة انظر: البحر المحيط (٤٤٦/٧)، المحرّر الوجيز (٥٦٠/٤)، التحرير والتنوير (٢٤/١٩٧-٢٠٠)، روح البيان (٢٤٨/٨-٢٥٠)، تفسير الرازي (٢٧/٥٦-٥٩).

﴿النَّصُّ الْخَامِسُ عَشَرَ﴾

وقال أيضاً في الجزء الثامن في صفحة (١٨٨) ثمان وثمانين ومائة (٥٦١) في تفسير آية: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ما نصّه: اعْلَمُ أَنَّ الْمَشَبَّهَةَ احْتَجُّوا عَلَى إِبْنَاتِ الْمَكَانِ لِلَّهِ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾، وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَا يُمْكِنُ إِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّ كَوْنَهُ فِي السَّمَاءِ يَفْتَضِي كَوْنَ السَّمَاءِ مُحِيطًا بِهِ مِنْ جَمِيعِ الْجَوَانِبِ، فَيَكُونُ أَصْغَرُ مِنَ السَّمَاءِ، وَالسَّمَاءُ أَصْغَرُ مِنَ الْعَرْشِ بِكَثِيرٍ، فَيَكُونُ اللَّهُ تَعَالَى شَيْئًا حَقِيرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَرْشِ، وَذَلِكَ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مُحَالٌ، وَلِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢]، فَلَوْ كَانَ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِنَفْسِهِ وَهَذَا مُحَالٌ، فَعَلِمْنَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ يَجِبُ صَرْفُهَا عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَى التَّأْوِيلِ "أهـ (٥٦٢).

فقد نصَّ على أَنَّ الله عزَّ وجلَّ منزَّه عن الحلول في السَّمَاءِ بإجماع المسلمين، فمن اعتقد خلاف ذلك كالمجسِّمة فهو كافر، نسأل الله السلامة.

﴿النَّصُّ السَّادِسُ عَشَرَ﴾

قال الإمام أبو الحسين بن أبي بكر الكندي (٥٦٣) في الجزء الثامن في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]. ما نصّه: الْكَلَامُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ حُلُولَ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْأَمَاكِنِ مُسْتَحِيلٌ وَكَذَلِكَ مِمَّا سَأَلْنَا الْأَجْرَامَ أَوْ مُحَادَاتِهِ أَوْ تَحْيِيزَهُ فِي جِهَةٍ لَامْتِنَاعَ جَوَازِ التَّغْيِيرِ عَلَيْهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣] لَيْسَ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، بَلْ هُوَ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ التَّأْوِيلِ.

(٥٦١) انظر: البحر المحيط (٢٩٦/٨)، طبعة دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.

(٥٦٢) وقد مرَّ معنا طائفة من أقوال العلماء في تفسير قوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦].

(٥٦٣) هو أبو الحسين بن أبي بكر بن الحسين، عماد الدِّين الكندي (٦٥٤ - ٧٤١ هـ = ١٢٥٦ - ١٣٤١ م) مفسِّر - نحوي مالكي. من أهل الإسكندريَّة. ولي قضاءها، ونعت بقاضي القضاة. وكان شيخ العلماء في أيامه. له (الكفيل

ولما استقرَّت القواعد على أنَّ الله تبارك وتعالى لا يجوز عليه الجهة ولا الظرفية اختلف المتأولون في ظاهر الآية لإعطائه الجهة، فمنهم من قال: ليست خبراً عن الله بمعنى الظرفية لذاته ولكن بمعنى الظرفية للعبادة لا للذات، إذ الله هو الإله والإله هو المعبود في السموات والأرض، ومنهم من قدَّر المعروف، ومنهم من قدَّر الموجد، ومنهم من قدَّر الذي يقال له الله في السموات وفي الأرض، أي: لا يشركه في هذه التسمية مخلوق. ومنهم من التزم كونه خبراً بعد خبر وصرف الظرفية لعلم ما فيها. ويجوز عند هذا القائل أن يقال: الله في السماء كما جاء في حديث السوداء (٥٦٤)، والمراد علو الشأن لا المكان أهد.

فتراه نصَّ على أنَّ الله تعالى يستحيل عليه الحلول في الأماكن أو اتّصاله بالأجسام أو مقابله لها أو تحيُّزه في جهة، لأنَّ ذلك كلّ من صفات الحوادث، فمن اعتقد أنَّه تعالى حلَّ في عرش أو سماء، أو حاذى شيئاً من مخلوقاته، أو حلَّ في أي جهة من الجهات الست كفر بإجماع العاقلين، ويبيِّن رضي الله تعالى عنه معنى الآية على مذهب السلف والخلف، فجزاه الله عن الأمّة والدين خيراً.

﴿النَّصُّ السَّابِعُ عَشَرَ﴾

وقال فيه (٥٦٥) أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨] ما نصّه: قال الزّخشي (٥٦٦): تصوير للقهر والغلبة والعلو بالغلبة والقدرة، كقوله: ﴿إِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] أهد. كلامه.

بمعاني التنزيل) بخطّه، في (٢١) مجلداً بدار الكتب، انفراد صاحب كشف الظنون بالقول إنّه استوطن غرناطة . انظر: الأعلام (٢/ ٢٣٤) .

(٥٦٤) أي: حديث الجارية الذي تقدّم .

(٥٦٥) أي: في تفسيره .

(٥٦٦) انظر: الكشف (٩/ ٢) .

قلت (٥٦٧): بسط هذا الكلام وشرحه: أنَّ الفوقية تمثيل للقهر لا للقاهر، وما أغبى الحشوية وأجدهم حيث التزموا فوقية الجهة والجسمية فيمن يستحيل عليه ذلك كقول فرعون: ﴿وَأَنَا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]. ولا شك أنَّ فرعون لو كان في وهاد الأرض وبنو إسرائيل في جبل مطلين لم يبعد مفهوم الفوقية، باعتبار الغلبة والقهر، ولو كان العبد في علية والسيد في سفلهما لصدق أنَّه قاهر عبده ومستول عليه ومستعل، فما بالحشوية إلا مكيدة المعقول ومكابرة المنقول. أهـ.

وحاصل ما قاله هذا العلامة الجليل رحمه الله تعالى من النصوص: أنَّ الله عزَّ وجلَّ ليس كمثله شيء، فهو مخالف للحوادث في كلِّ شيء، فليس له مكان ولا يحلُّ في جهة، ولا يتَّصف بالجرميَّة، أو الكليَّة، أو الجزئية، أو التَّحيز، أو غير ذلك من صفات الحوادث.

فمن اعتقد اتَّصافه تعالى بشيء من ذلك فهو ضالُّ مُضِلُّ كافر بالإجماع. وكلُّ ما ورد من الآيات والأحاديث الموهمة شيئاً من ذلك فهي محمولة على محامل تليق به عزَّ وجلَّ، خلافاً لما تعتقده الشُّرذمة المجسِّمة المارقة في الدِّين اغتراراً بظواهر الآيات والأحاديث المتشابهة، وفَقْنَا الله تعالى جميعاً للاعتقاد الصَّحيح الذي يرضيه والبعد عن كلِّ ما لا يرضيه.

﴿النَّصُّ الثَّامِنُ عَشَرَ﴾

قال الإمام النووي في الجزء الثالث من شرح مسلم صفحة (١٩٠) تسعين ومائة (٥٦٨) في الكلام على حديث الجارية، وفيه: فقال لها رسول الله ﷺ: "أين الله؟ قالت في السَّماء، قال: "من أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: "أعتقها فإنَّها مؤمنة". ما نصَّه:

"هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ، وَفِيهَا مَذْهَبَانِ : أَحَدُهُمَا : الْإِيمَانُ بِهِ مِنْ غَيْرِ خَوْضٍ فِي مَعْنَاهُ ، مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَتَنْزِيهِهِ عَنْ سِمَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ . وَالثَّانِي : تَأْوِيلُهُ بِمَا يَلِيْقُ بِهِ ، فَمَنْ قَالَ بِهَذَا قَالَ :

(٥٦٧) القائل هو الكندي .

(٥٦٨) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي (٢٤-٢٥) .

كَانَ الْمُرَادُ امْتِحَانَهَا : هَلْ هِيَ مُوَحَّدَةٌ تُقَرُّ بِأَنَّ الْخَالِقَ الْمُدَبِّرَ الْفَعَالَ هُوَ اللَّهُ وَحْدَهُ ، وَهُوَ الَّذِي إِذَا دَعَاهُ الدَّاعِي اسْتَقْبَلَ السَّمَاءَ ، كَمَا إِذَا صَلَّى الْمُصَلِّي اسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مُنْحَصِرٌ - فِي السَّمَاءِ ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ مُنْحَصِرًا فِي جِهَةِ الْكَعْبَةِ ، بَلْ ذَلِكَ لِأَنَّ السَّمَاءَ قِبْلَةُ الدَّاعِينَ ، كَمَا أَنَّ الْكَعْبَةَ قِبْلَةُ الْمُصَلِّينَ ، أَوْ هِيَ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْتَانِ الْعَابِدِينَ لِلْأَوْتَانِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِيهِمْ . فَلَمَّا قَالَتْ فِي السَّمَاءِ عَلِمَ أَنَّهَا مُوَحَّدَةٌ وَلَيْسَتْ عَابِدَةً لِلْأَوْتَانِ .

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ : لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ قَاطِبَةً فَقِيهِهُمْ وَمُحَدِّثُهُمْ وَمُتَكَلِّمُهُمْ وَنُظَّارُهُمْ وَمُقَلِّدُهُمْ أَنَّ الظَّوَاهِرَ الْوَارِدَةَ بِذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى فِي السَّمَاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿أَأَمِنتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ﴾ ، وَنَحْوِهِ لَيْسَتْ عَلَى ظَاهِرِهَا بَلْ مُتَأَوَّلَةٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ "أهـ".

﴿النَّصُّ التَّاسِعُ عَشَرَ﴾

قال الإمام أبو عبد الله الأبي في الجزء الثاني من شرح مسلم صفحة (٢٤١) إحدى وأربعين ومائتين في الكلام على حديث الجارية ما نصّه: أراد معرفة ما يدلُّ على إيمانها، لأنَّ معبودات الكفار من صنم ونار بالأرض، وكلُّ منهم يسأل حاجته من معبوده، والسَّمَاءُ قِبْلَةُ دعاء الموحِّدين، فأراد كشف معتقدها وخاطبها بما تفهم فأشارت إلى الجهة التي يقصدها الموحِّدون، ولا يدلُّ ذلك على جهة، ولا انحصاره في السَّمَاءِ، كما لا يدلُّ التَّوَجُّهُ إِلَى الْقِبْلَةِ انحصاره في الكعبة. وقيل: إنَّها سألتها بأين عمَّا تعتقده من عظمة الله، وإشارتها إلى السَّمَاءِ إخبار عن جلاله في نفسها. وقال القاضي عياض: لم يختلف المسلمون في تأويل ما يوهم أنَّه تعالى في السَّمَاءِ كقوله: ﴿أَأَمِنتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ، وقد أطلق الشَّرْعُ أَنَّهُ «الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ» [لأنعام: ١٨] ، وَأَنَّهُ «اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ» [الأعراف: ٥٤] ، فَالْتَّمَسُكُ بِالْآيَةِ الْجَامِعَةِ لِلتَّنْزِيهِ الْكُلِّيِّ الَّذِي لَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ غَيْرُهُ ،

وهي قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] عصمة لمن وفقه الله تعالى. أهـ بحذف.

فقد بيَّن هذان الإمامان معنى حديث الجارية بما يليق بجلال الله تعالى ، ونقلا الإجماع على تأويل كلِّ ما يوهم أنَّه تعالى في السَّمَاءِ أو يماثل الحوادث ، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، وهو ما يقتضيه العقل، فمن اعتقد خلاف ذلك فهو ضالٌّ مضلٌّ هالك.

﴿النَّصُّ الْعِشْرُونَ﴾

قال المحقق إسماعيل حقي في الجزء السادس من "روح البيان" صفحة (٣٨٥) خمس وثمانين وثلاثمائة (٥٦٩) في تفسير آية: ﴿أَأَمِنتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ما نصّه:

أي الملائكة الموكّلين بتدبير هذا العالم أو الله تعالى، على تأويل من في السماء أمره وقضاؤه، وهو كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣]، وحقيقته:

أأمنتُم خالق السماء ومالكها، وخَصَّ السماء بالذكر ليعلم أن الأصنام التي في الأرض ليست بآلهة لا لأنّه تعالى في جهة من الجهات، لأنّ ذلك من صفات الأجسام، وأراد أنّه فوق السماء والأرض فوقيّة القدرة والسّلطنة لا فوقيّة الجهة، على أنّه لا يلزم من الإيثار بالفوقيّة الجهة، يعني لأنّ المراد بالفوقيّة علو المكانة والمنزلة لا علو المكان.

وأما رفع الأيدي إلى السماء في الدُّعاء فلكونها محلّ البركات وقبلة الدُّعاء، كما أنّ الكعبة قبلة الصّلاة. ويجوز أن تكون الظرفيّة باعتبار زعم العرب حيث كانوا يزعمون أنّه تعالى في السماء، أي: أأمنتُم من تزعمون أنّه في السماء، وهو متعال عن المكان أهد.

فقد بيّن أنّ الله تعالى منزّه عن الجهة والمكان، وأنّ الآية مصروفة عن ظاهرها.

﴿النَّصُّ الْحَادِي وَالْعِشْرُونَ﴾

قال الإمام ابن الجوزي الحنبلي في: "دفع شبه التشبيه" صفحة (٢٢) ثنتين وعشرين (٥٧٠) في قوله تعالى: ﴿أَأَمِنتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، ما نصّه:

قد ثبت قطعاً أنّ الآية ليست على ظاهرها، لأنّ لفظة ﴿فِي﴾ للظرفيّة، والحقّ سبحانه وتعالى غير مظروف، وإذا منع الحسُّ أن ينصرف إلى مثل هذا بقي وصف العظيم بما هو عظيم عند الخلق أهد.

(٥٦٩) انظر: تفسير إسماعيل حقي البروسوي (١٠/١٠٣-١٠٤)، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.

(٥٧٠) انظر: دفع شبه التشبيه (ص ١٣٩)، طبع دار الإمام النّووي، عمان.

وقال في صفحة (٤٥) خمس وأربعين (٥٧١) ما نصّه: روى مسلم من حديث معاوية ابن الحكم ، قال: كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ تَرَعَى غَنَمًا لِي قَبْلَ أَحَدٍ وَالْجَوَانِيَّةِ، فَاطْلَعْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَإِذَا الذِّيبُ قَدْ ذَهَبَ بِشَاةٍ مِنْ غَنَمِهَا، وَأَنَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي آدَمَ، آسَفُ كَمَا يَأْسِفُونَ، لَكِنِّي صَكَّكْتُهَا صَكَّةً، فَاتَّيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَظَمَ ذَلِكَ عَلَيَّ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا أُعْتِقُهَا؟ قَالَ: «أَتَيْنِي بِهَا» فَاتَّيْتُهَا، فَقَالَ لَهَا: «أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، قَالَ: «مَنْ أَنَا؟» قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: «أَعْتِقُهَا، فَإِنَّهَا مُؤَمِّنَةٌ» .

قلت: قد ثبت عند العلماء أَنَّ الله تعالى لا تحويه السَّماء ولا الأرض ولا تضمُّه الأقطار. وإنَّنا عرف بإشارتها تعظيم الخالق جلَّ جلاله عندها أهد. فقد نصَّ على أَنَّ المسلمين مُجمعون على أَنَّ الله منزَّه عن المكان والجهة، وعلى أَنَّ ما ورد مؤمهاً ذلك مصروف عن ظاهره ، محمول على ما يليق بجلال الله تعالى، فمن اعتقد خلاف ذلك فهو فاسد العقيدة.

﴿النَّصُّ الثَّانِي وَالْعِشْرُونَ﴾

قال الإمام الكمال بن أبي شريف في المسامرة شرح المسامرة للكمال بن الهمام صفحة (٣٠) ثلاثين (٥٧٢) عند قول المصنّف: (الأصل السَّابِع أَنَّهُ تعالى ليس مختصاً بجهة) ما نصّه: أي ليست ذاته المقدَّسة في جهة من الجهات السَّت، ولا في مكان من الأمكنة، (لأنَّ الجهات السَّت (التي هي الفوق والتَّحت واليمين إلى آخرها) .

(٥٧١) انظر: دفع شبه التشبيه (ص ١٨٦-١٨٩)، طبع دار الإمام النووي، عمان .

(٥٧٢) انظر: المسامرة شرح المسامرة في العقائد المنجية في الآخرة (ص ٤٢-٤٣)، ت: محمود الدِّمياطي، طبع دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م .

أي : والشَّمال والأمام والخلف (حادثة بإحداث الإنسان ونحوه ممَّا يمشي على رِجلين) كالطَّير، (فإنَّ معنى الفوق ما يحاذي رأسه من فوقه) ، أي : من جهة العلو، وهي جهة السَّماء (والباقى ظاهر) ، وهو أنَّ جهة السَّفل ما يحاذي رِجله من جهة الأرض، واليمين ما يحاذي أقوى يديه غالباً، والشَّمال مقابلها، والأمام ما يحاذي جهة الصَّدر التي يبصر منها ويتحرَّك إليها، والوراء مقابلها، (و) معنى الفوق (فيما يمشي على أربع أو على بطنه) ، أي : بالنسبة إليهما (ما يحاذي ظهره من فوقه) . فقبل خلق العالم لم يكن فوق ولا تحت إذ لم يكن ثمَّ حيوان، فلم يكن ثمَّ رأس، ولا رِجل، ولا ظهر، (ثمَّ هي) ، أي : الجهات، (اعتباريَّة) لا حقيقيَّة لا تتبدَّل، (فإنَّ النَّملة إذا مشت على سقف كان فوق بالنسبة إليها جهة الأرض، لأنَّه المحاذي لظهرها، ولو كان كلَّ حادث مستديراً كالكرة لم توجد واحدة من هذه الجهات) ، لأنَّه لا رأس، ولا رِجل، ولا يمين، ولا شمال، ولا ظهر، ولا وجه، (وقد كان تعالى) موجوداً (في الأزل، ولم يكن شيء من الموجودات) ، لأنَّ كلَّ شيء موجود سواه حادث كما مرَّ دليله، (فقد كان) تعالى (لا في جهة) لثبوت حدوث الجهة، فهذا طريق الاستدلال . وقد نبَّه على طريق ثان بقوله: (ولأنَّ معنى الاختصاص بالجهة اختصاصه بحيز هو كذا) ، أي : معيَّن من الأحياز، (وقد بطل اختصاصه بالحيز لبطلان الجوهرية والجسميَّة) في حقَّه تعالى ، إذ الحيِّز مختصُّ بالجوهر والجسم، وقد مرَّ تنزيهه عنهما سبحانه وتعالى، وأمَّا العَرَض فلا اختصاص له بالحيِّز إلَّا بواسطة كونه حالاً في الجوهر، فهو تابع لاختصاص الجوهر فبطلان الجوهرية والجسميَّة كاف في بطلانه، (فإن أُريد بالجهة) معنى (غير هذا ممَّا ليس فيه حلول حيِّز ولا جسميَّة فليبين) ، أي فليبيِّن من أَرادَه (حتى ينظر فيه: أيرجع إلى التَّنزيه) عمَّا لا يليق بجلال الباري سبحانه وتعالى (فيخطأ) من أَرادَه (في مجرَّد التَّعبير) عنه بالجهة لإيهامه ما لا يليق به تعالى، ولعدم وروده في اللغة (أو) يرجع (إلى غيره) ، أي: غير التَّنزيه (فبين فسادَه) لقائله وغيره صوتاً عن الضَّلالة، والله وليُّ التَّوفيق.

فإن قيل: فما بال الأيدي تُرفع إلى السَّماء وهي جهة العلو؟ أجيب: بأنَّ السَّماء قِبلة الدُّعاء، تستقبل بالأيدي، كما أنَّ البيت قِبلة الصَّلاة، تُستقبل بالصَّدر والوجه ، والمعبود بالصَّلاة .

والمقصود بالدُّعاء منزّه عن الحلول بالبيت والسَّاء أهـ (٥٧٣).

فلقد علمت ممّا ذكره هذا الإمام أن الله عزَّ وجلَّ لا جهة له ولا مكان ولا يمرُّ عليه زمان. فمن اعتقد أنّه سبحانه وتعالى يشبه شيئاً من الحوادث كالجلوس في مكان أو التَّحيز في جهة ، فهو ضالٌّ مضلٌّ ، كافر بالله عزَّ وجلَّ ، نسأله تعالى السَّلامة من سوء الاعتقاد.

﴿ النِّصُّ الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ ﴾

قال العلامة الدَّسوقي في حاشيته على شرح أمِّ البراهين (٥٧٤) عند قول المصنّف في المستحيلات: (أو يكون في جهة أو يكون له هو جهة) حاصله:

أنّه يستحيل أن يكون له تعالى جهة بأن يكون له يمين أو شمال أو فوق أو تحت أو خلف أو أمام، لأنَّ الجهات الست من عوارض الجسم، ففوق من عوارض الرّأس، وتحت من عوارض الرّجل، ويمين وشمال من عوارض الجنب الأيمن والأيسر، وأمام وخلف من عوارض البطن والظَّهر، ومن استحال عليه أن يكون جرماً استحال عليه أن يتَّصف بهذه الأعضاء ولوازمها أهـ.

﴿ النِّصُّ الرَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ ﴾

قال الإمام المحقّق القاضي عضد الدّين عبد الرحمن الإيجي المتوفّي سنة (٨١٦) ستّ عشرة وثمانائة هجرية، في: "المواقف" في الجزء الثَّالث صفحة (١٦) ستّ عشرة (٥٧٥) في المرصد الثَّاني في تنزيهه تعالى ما نصّه: المقصد الأوّل: أنّه تعالى ليس في جهة من الجهات ولا في مكان من الأمكنة، وخالف فيه المشبّهة وخصّصوه بجهة الفوق، إلى أن قال: لنا في إثبات هذا المطلوب وجوه:

الأوّل: لو كان الرّب في مكان أو جهة لزم قدم المكان أو الجهة، وقد برهنّا أن لا قديم سوى الله تعالى، وعليه الاتِّفاق من المتخاصمين.

(٥٧٣) وقد قدّمنا طائفة من أقوال العلماء في حكمة رفع الأيدي إلى السَّاء بالدُّعاء .

(٥٧٤) انظر : حاشية الدَّسوقي على أمِّ البراهين (ص ٢٠١) ، طبع المكتبة العصرية ، صيدا ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .

(٥٧٥) انظر : المواقف (ص ٢٧١-٢٧٢) ، مكتبة المتنبّي ، القاهرة .

الثاني: المتمكّن محتاج إلى مكانه بحيث يستحيل وجوده بدونه، والمكان مستغن عن التّمكّن لجواز الخلاء، فيلزم إمكان الواجب ووجوب المكان وكلاهما باطل. الثالث: لو كان في مكان فإمّا أن يكون في بعض الأحياز أو في جميعها وكلاهما باطل. أمّا الأوّل: فلتساوي الأحياز في أنفسها، لأنّ المكان عند المتكلّمين هو الخلاء المتشابه وتساوي نسبته، أي: نسبة ذات الواجب إليها، وحيثنذ فيكون اختصاصه ببعضها دون بعض آخر منها ترجيحاً بلا مرجح إن لم يكن هناك مخصّص من خارج، أو يلزم الاحتياج، أي احتياج الواجب في تحيّزه الذي لا تنفك ذاته عنه إلى الغير إن كان هناك مخصّص خارجي. وأمّا الثاني: وهو أن يكون في جميع الأحياز، فلاّنه يلزم تداخل المتحيّزين، لأنّ بعض الأحياز مشغول بالأجسام وأنّه، أي: تداخل المتحيّزين مطلقاً محال بالضرورة، وأيضاً فيلزم على التّقدير الثّاني مخالطته لقاذورات العالم، تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً. الرّابع: لو كان متحيّزاً لكان جوهرّاً لاستحالة كون الواجب تعالى عَرَضاً، وإذا كان جوهرّاً، فإمّا أن لا ينقسم أصلاً أو ينقسم وكلاهما باطل. أمّا الأوّل: فلاّنه يكون حينئذ جزءاً لا يتجزأ وهو أحقر الأشياء، تعالى الله عن ذلك، وأمّا الثّاني: فلاّنه يكون جسماً وكلّ جسم مركّب، وقد مرّ أنّ التّركيب الخارجيّ ينافي الوجوب الدّاتي، وأيضاً فقد بيّنّا أنّ كلّ جسم محدث، فيلزم حدوث الواجب أهـ. فترى هذا الإمام الكبير أتى بجملة براهين على أنّ الله تعالى ليس في جهة من الجهات السّت، ولا في مكان من الأمكنة. وبها تزداد علماً بضلال وإضلال من زعم أنّ الله تعالى جهة، وأنّ نفي الجهات السّت عن الله تعالى نفي لوجوده عزّ وجلّ، إلى غير ذلك من خرافاتهم الشّنيعة المكفّرة.

﴿النّصّ الخامس والعشرون﴾

قال الإمام فخر الدّين الرّازي في كتابه: "محصل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين من العلماء والمتكلّمين" صفحة (١١٣) ثلاث عشر ومائة (٥٧٦) ما نصّه:

(٥٧٦) انظر: محصل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين (ص ٢٢٨)، راجعه طه عبد الرؤوف سعد، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت،

تنبيه: الظواهر يعني -من الآيات والأحاديث المتشابهة- المقتضية للجسمية والجهة لا تكون معارضة للأدلة العقلية القطعية التي لا تقبل التأويل، وحيث إن يفوض علمها (٥٧٧) إلى الله تعالى على ما هو عليه مذهب السلف، وقول من أوجب الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] ، وإما أن يستقل (٥٧٨) بتأويلها على التفصيل على ما هو مذهب أكثر المتكلمين، وتلك تأويلات مستقصاة في المطولات أهـ. فقد علمت مما ذكره أولئك الأئمة المحققون من الأدلة والبراهين النقليّة والعقليّة أنّ الله عزّ وجلّ لا جهة له ولا مكان ولا يمرُّ عليه زمان، إذ هو تعالى مخالف للحوادث، وردّهم على أصحاب العقائد الزائغة المكفّرة المعتقدّة أنّه تعالى جسم جلس على العرش أو حلّ في السّماء إلى غير ذلك من الكفر الصّريح، أجازنا الله تعالى من الضلال والإضلال وأهلها. فمن اعتقد أنّه سبحانه وتعالى يشبه شيئاً من الحوادث كالجلوس في مكان أو التّحيّز في جهة فهو ضالّ مضلّ كافر بالله عزّ وجلّ، نسأله تعالى السّلامة من سوء الاعتقاد والتّوفيق للعقائد الحقّة التي ترضيه عزّ وجلّ.

﴿النّصّ السّادس والعشرون﴾

وقال (٥٧٩) في كتابه: "أساس التّقديس" ردّاً على معتقدي الجهة صفحة (١٩٣) ثلاث وتسعين ومائة (٥٨٠):

أمّا ما تمسّكوا به من الآيات المشتملة على ذكر الفوقيّة فجوابه: أنّ لفظ الفوق مُستعمل في الرّتبة والقدرة، قال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧]، والمراد بالفوقيّة فيها ذكر الفوقيّة بالقهر والقدرة لوجوه:

(٥٧٧) جاء في نسخة دار الكتاب العربي (عليها) بدلاً من (علمها) ، وهو الأصوب الذي يستقيم معه المعنى .

(٥٧٨) جاء في نسخة دار الكتاب العربي (يشغل) بدلاً من (يستقل) وكلاهما يؤدّيان المعنى .

(٥٧٩) أي : الرّازي .

(٥٨٠) انظر : أساس التّقديس (ص ١٧٩-١٨٠) ، ت : د . أحمد السقا ، طبع دار الجليل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .

الأوّل: أنّه قال: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨] ، والفوقيّة المقرونة بالقهر هي الفوقيّة بالقدرة والمكانة لا بمعنى الجهة.

الثاني: أنّه تعالى وصف نفسه بأنّه مع عبده بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨] ، ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦] ، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦] ، ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] ، ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] ، فإذا جاز حمل المعية في هذه الآيات على المعية بمعنى العلم والحفظ والحراسة ، فلم لا يجوز حمل الفوقيّة في الآيات التي ذكرت على الفوقيّة بالقهر والقدرة والسّلطنة، وأطال في ذلك.

ثمّ قال في صفحة (١٩٧) سبع وتسعين ومائة (٥٨١) ما نصّه:

وأما ما تمسّكوا به من الآيات المشتملة على لفظ العروج ، كقوله تعالى: ﴿يَذْبُرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ [السجدة: ٥] ، وقوله: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ * تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٣-٢] ، فجوابه: أنّ المعارج جمع معرج وهو المصعد، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾ [الزخرف: ٣٣] ، وليس في هذه الآيات بيان أنّ تلك المعارج معارج لأيّ شيء، فسقطت حجّتهم في هذا الباب، بل يجوز أن تكون تلك المعارج معارج لنعم الله تعالى أو معارج الملائكة أو معارج لأهل الثّواب. وأمّا قوله: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٣] ، فنقول: ليس المراد من حرف (إلى) في قوله ﴿إِلَيْهِ﴾ المكان بل المراد انتهاء الأمور إلى مراده، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَالِإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [هود: ١٢٣] ، والمراد: انتهاء أهل الثّواب إلى منازل العزّ والكرامة، كقول إبراهيم عليه السّلام: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّهْدِينَ﴾ [الصافات: ٩٩] ، ويكون هذا إشارة إلى أن دار الثّواب أعلى الأمكنة وأرفعها بالنسبة إلى أكثر المخلوقات، أهـ.

ثمّ قال في صفحة (١٩٩) تسع وتسعين ومائة (٥٨٢):

(٥٨١) انظر: أساس التقديس (ص ١٨٢-١٨٣) ، طبع دار الجليل ، بيروت .

وَأَمَّا الَّذِي تَمَسَّكُوا بِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملوك: ١٦] فجوابه:

أنه لا يمكن إجراء هذه الآية على ظاهرها، ويدل عليه وجهان: الأول: أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] ، وهذا يقتضي أن يكون المراد من كونه في السماء ومن كونه في الأرض معنى واحداً، لكن كونه في الأرض ليس بمعنى الاستقرار، فكذلك كونه في السماء يجب أن لا يكون بمعنى الاستقرار. سلمنا أَنَّهُ يمكن إجراء هذه الآية على ظاهرها لكننا لا نقول بموجبه فلم لا يجوز أن يكون المراد من ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملوك: ١٦] الملائكة الذين هم في السماء، لأنَّه ليس في الكلام ما يدلُّ على أنَّ الذي في السماء هو الإله والملائكة، ولا شكَّ أنَّ الملائكة أعداء الكفار والفساق. سلمنا أنَّ المراد هو الله لكن لمَّا لا يجوز أن يكون المراد: أم أمنتم من في السماء، ملكه، وخصَّ السماء بالذكر لأنَّها أعظم من الأرض تفخيماً للشأن أهد.

ثمَّ قال ﷺ في صفحة (٢٠٠) مائتين (٥٨٣) رَدًّا عَلَى الزَّاعِمِينَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي جِهَةِ الْعُلُوِّ تَمَسَّكًا بظاهر بعض هذه الآيات ما نصَّه: وَأَمَّا الَّذِينَ تَمَسَّكُوا بِهِ مِنْ آيَاتِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى الرَّفْعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] ، وقوله: ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠] .

فالجواب: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا رَفَعَهُ إِلَى مَوْضِعِ الْكَرَامَةِ فِي مَكَانٍ آخَرَ صَحَّ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَفَعَهُ إِلَيْهِ ، كَمَا أَنَّ الْمَلِكَ إِذَا عَظَّمَ إِنْسَانًا حَسَنَ أَنْ يَقَالَ: أَنَّهُ رَفَعَهُ مِنْ تِلْكَ الدَّرَجَةِ إِلَى دَرَجَةٍ عَالِيَةٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ * أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠-١١] .

وَأَمَّا الَّذِي تَمَسَّكُوا بِهِ مِنْ آيَاتِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى لَفْظِ الْعِنْدِيَّةِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْعِنْدِيَّةِ الْحَيِّزِ، بَلِ الْمُرَادُ بِهَا الشَّرَفُ،

وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِكَايَةً عَنْ رَبِّ الْعِزَّةِ، "أَنَا عِنْدَ الْمُنْكَسَرَةِ قُلُوبُهُمْ لِأَجْلِي" (٥٨٤)، وقوله: "أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي" (٥٨٥) بل هذا أقوى وليس المراد بهذه العندية الجهة.

(٥٨٢) انظر: أساس التقديس (ص ١٨٤) ، طبعة دار الجليل ، بيروت .

(٥٨٣) انظر: أساس التقديس (ص ١٨٤-١٨٥) ، طبعة دار الجليل ، بيروت .

﴿النَّصُّ السَّابِعُ وَالْعِشْرُونَ﴾ ﴿٢٠٥﴾

وقال رحمه الله تعالى في صفحة (٢٠٥) خمس ومائتين (٥٨٦) ردّاً على الفئة الزّائغة المعتقدة أنّ الله تعالى جهة، مستدلّين على دعواهم الباطلة بأحاديث آحاد ما نصّه:

أَمَّا التَّمَسُّكُ بخبر الواحد في معرفة الله تعالى فغير جائز، يدلُّ على وجوه:

الأوّل: أنّ أخبار الآحاد مظنونة فلم يجوز التَّمَسُّكُ بها في معرفة الله تعالى وصفاته، وإنّا قلنا إنّها مظنونة لأنّا أجمعنا على أنّ الرّواة ليسوا معصومين، وإذا لم يكونوا معصومين كان الخطأ عليهم جائزاً، والكذب عليهم جائزاً، فحيثّ لا يكون صدقهم معلوماً بل مظنوناً. فثبت أنّ خبر الواحد مظنون فوجب أن لا يجوز التَّمَسُّكُ به في العقائد لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ [النجم: ٢٨] ، ولقوله تعالى في صفة الكفّار: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٨] ، ولقوله: وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ [الإسراء: ٣٦] ، ولقوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣] ، فترك العمل بهذه العمومات في فروع الشريعة لأنّه يكتفى بها بالدليل الظنيّ ، ووجب أن يبقى العمل بتلك العمومات في العقائد فقط.

والعجب من الحشويّة أنّهم يقولون: الاشتغال بتأويل الآيات المتشابهة غير جائز، لأنّ تعيين ذلك التّأويل مظنون والقول بالظنّ في القرآن لا يجوز، ثمّ يتكلّمون في ذات الله تعالى وصفاته بأخبار الآحاد مع أنّها في غاية البعد من القطع واليقين، وإذا لم يجوزوا تفسير ألفاظ القرآن بالطريق المظنون فلأنّ يمتنعوا عن الكلام في ذات الحقّ تعالى وصفاته بمجرد الروايات الضّعيفة أولى أهد.

(٥٨٤) قال العجلوني في كشف الحفاء (١/ ٢٣٤): "قال في المقاصد: ذكره في البداية للغزالي، وقال القاري عقبه: ولا يخفى أنّ الكلام في هذا المقام لم يبلغ الغاية، قلت وتماه: وأنا عند المندرسه قلوبهم لأجلي، ولا أصل لهما في المرفوع .

(٥٨٥) أخرجه البخاري (٩/ ١٢١ برقم ٧٤٠٥)، مسلم (٤/ ٢٠٦١ برقم ٢٦٧٥).

(٥٨٦) انظر: أساس في التقديس (ص ١٨٩-١٩٠)، طبعة دار الجيل .

وأطال رحمه الله تعالى في بسط ذلك.

﴿النَّصُّ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ﴾

وقال رحمه الله تعالى في صفحة (٢٣٤) أربع وثلاثين ومائتين (٥٨٧) ردّاً على المجسّمة ما نصّه:

قال المجسّم : إِنَّا وَإِنْ قلنا أَنَّهُ تعالى جسم مختصّ بالحيز والجهة إِلَّا أَنَّا نعتقد أَنَّهُ بخلاف سائر الأجسام في ذاته وحقيقته، وذلك يمنع من القول بالتشبيه، فإنَّ إثبات المساواة في الأمور لا يوجب إثبات التشبيه. ثمَّ قال ردّاً لدعواهم المذكورة ما نصّه (٥٨٨):

اعلم أَنَّ حاصل ردِّ هذا الكلام من جانبنا أَنَّا قد دلَّلنا في القسم الأوَّل من هذا الكتاب على أَنَّ الأجسام متماثلة في تمام الماهية، فلو كان الباري تعالى جسماً لزم أن يكون مثلاً لهذه الأجسام في تمام الماهية، وحينئذ يكون القول بالتشبيه لازماً أهـ.

وحاصل المعنى أَنَّ من قال: إِنَّ الله تعالى جسم له جهة وحيز كفر وحبط جميع عمله، لأنَّه قد شبه الله تعالى بخلقه، ودعواه أَنَّهُ تعالى جسم لا كالأجسام فلا يلزم التشبيه المذكور باطلة بالعقل والنقل.

﴿النَّصُّ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ﴾

وقال ﷺ في صفحة (٤١) إحدى وأربعين (٥٨٩)، ردّاً على من زعم أن الله تعالى له حيز ويحلّ في عرش أو سماء ما ملخصه: يدل على أَنَّهُ تعالى ليس بمتحيّز عدة براهين:

الأوَّل: أَنَّهُ تعالى لو كان متحيّزاً لكان ممثلاً لسائر المتحيّزات في تمام الماهية، وهذا ممتنع، فكونه متحيّزاً ممتنع، وإنَّما قلنا: أَنَّهُ تعالى لو كان متحيّزاً لكان ممثلاً لسائر المتحيّزات في تمام الماهية لأنَّه لو كان متحيّزاً لكان مساوياً لسائر المتحيّزات في كونه متحيّزاً.

(٥٨٧) انظر : أساس التقديس (ص ٢٢٠) ، طبعة دار الجيل .

(٥٨٨) انظر : أساس التقديس (ص ٢٢٥) ، طبعة دار الجيل .

(٥٨٩) انظر : أساس التقديس (ص ٤٥-٤٧) ، طبعة دار الجيل .

وأطال رحمه الله تعالى في شرح ذلك المقام، ثم قال: إِنَّهُ لو كان جسماً لكان مؤتلف الأجزاء، وتلك الأجزاء تكون متماثلة بأعيانها، وهي أيضاً مماثلة لأجزاء سائر الأجسام، وعلى هذا التقدير كما صحَّ الاجتماع والافتراق على سائر الأجسام وجب أن يصحَّ على تلك الأجزاء، وعلى هذا التقدير لا بدَّ له من مركَّب ومؤلَّف، وذلك على إله العالم مُحال.

الثاني: في بيان أن يمتنع أن يكون متحيِّزاً هو أَنَّهُ لو كان متناهيّاً وكُلُّ متناهٍ ممكن وكُلُّ ممكن محدث، فلو كان متحيِّزاً لكان محدثاً، وهذا مُحال فذاك مُحال، ثم قال:

الثالث: لو كان إله العالم متحيِّزاً لكان محتاجاً إلى الغير، وهذا محال فكونه متحيِّزاً محال، وأطال في ذلك.

فقد ذكر رحمه الله تعالى البراهين الناطقة بأنَّه تعالى ليس له مكان ولا جهة، ومنه تعلم أن من اعتقد خلاف ذلك فهو ضالٌّ مضلٌّ، خارق للإجماع، مارق من الدين، نسأل الله التوفيق والسداد.

﴿النَّصُّ الثَّلَاثُونَ﴾

قال العلامة ابن جماعة في كتابه: "إيضاح الدليل" بعد ذكر آيتي: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾

[الأنعام: ١٨] و﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] ما ملخصه (٥٩٠):

اعلم أن لفظة (فوق) تستعمل بمعنى الحيز العالي، وبمعنى القدرة، وبمعنى الرتبة العلية، فمن فوقية القدرة: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨]، فإن ذكر القهر يدل على ذلك. ومن فوقية الرتبة: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، لم يقل أحد أن المراد فوقية المكان بل فوقية الرتبة، وإذا بطل بما قدّمناه وما سنذكره إثبات الجهة في حق الله تعالى تعيّن أن المراد فوقية القهر والقدرة والرتبة، لأن فوقية المكان من حيث هي لا تقتضي فضيلة، فكم من غلام أو عبد كائن فوق مسكن سيده ومقرّه، ولا يقال: الغلام فوق السلطان أو السيد على وجه المدح، بل الفوقية الممدوحة: فوقية القهر والغلبة والرتبة،

(٥٩٠) انظر: إيضاح الدليل (ص ١٠٨-١٠٩)، طبعة دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٩٩٠ م.

ولذا قال تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] ، لأنَّ الخوف إنَّما يكون مِّنْ هُوَ أَعْلَى من الخائف رتبة ومنزلة وأقدر عليه، فمعناه: يخافون ربَّهم القادر عليهم القاهر لهم، وحقيقته: يخافون عذاب ربَّهم، لأنَّ الخوف في الحقيقة من عذاب الله وبطشه وانتقامه، وإذا ثبت ذلك فلا جهة له تعالى.

ثمَّ قال بعد ذكر آيات: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ، و ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] ، و ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: ٦٢] : الكلام على وصفه بذلك على ما ذكرناه في الفوقية، وهو أنَّ المراد علوُّ السُّلْطَنَةِ والرُّتْبَةِ والقهر لا علو الجهة، وكما صحَّ التَّجَوُّزُ في المعية في قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] و ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [النحل: ١٢٨] صحَّ التَّجَوُّزُ في العلو والفوقية بأن يراد علوُّ الرُّتْبَةِ والسُّلْطَنَةِ.

وقال بعد ذكر آيات: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] و ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] و ﴿وَمَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَخَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٥] : إذا ثبت استحالة الجهة في حقِّه تعالى وجب تأويل هذه الآيات بأنَّ المراد: يصعد ويعرج إلى محلِّ أمره وإرادته، وليس المراد بالمعارج المراقي من سفلى إلى علو، بل المراد الرُّتْبُ والمنازل عند الله تعالى، ومنه قوله: ﴿وَرَأْفَعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥] و ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨] . وقال بعد ذكر آيات العندية: نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] ، و ﴿وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَّآبٍ﴾ [ص: ٤٠] : كلُّ ذلك ليس المراد به عندية الجهة بل عندية الشَّرَفِ والكرمة والإعانة، لا عندية الحِيزِ والمكان، فإنَّ كون الإنسان عند الرَّبِّ باعتبار كونه تعالى في جهة ومكان محال بالإجماع أهد.

﴿النَّصُّ الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ﴾

قال الإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨] ما نصّه: وَمَعْنَى ﴿فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ فَوْقِيَّةُ الْإِسْتِعْلَاءِ بِالْقَهْرِ وَالْغَلْبَةِ عَلَيْهِمْ، أَيُّ هُمْ تَحْتَ تَسْخِيرِهِ لَا فَوْقِيَّةَ مَكَانٍ، كَمَا تَقُولُ: السُّلْطَانُ فَوْقَ رَعِيَّتِهِ أَيُّ بِالْمَنْزِلَةِ وَالرَّفْعَةِ.

وَفِي الْقَهْرِ مَعْنَى زَائِدٌ لَيْسَ فِي الْقُدْرَةِ، وَهُوَ مَنَعٌ غَيْرُهُ عَن بُلُوغِ الْمُرَادِ (٥٩١) أهـ.

﴿النَّصُّ الثَّانِي وَالثَّلَاثُونَ﴾

قال حجة الإسلام الغزالي في كتابه "إحياء العلوم"، في مبحث الرُّكن الأوَّل من أركان الإيمان

صفحة (٨٠) ثمانين من الجزء الأوَّل ما نصّه (٥٩٢):

(الأصل السَّابع) العلم بأنَّ الله تعالى منزَّه عن الاختصاص بالجهات، فإنَّ الجهة إمَّا فوق وإمَّا أسفل، وإمَّا يمين وإمَّا شمال، أو قدام أو خلف، وهذه الجهات هو الذي خلقها وأحدثها بواسطة خلق الإنسان، إذ خلق له طرفين: أحدهما يعتمد على الأرض ويسمَّى رَجُلًا، والآخر يقابله ويسمَّى رأسًا، فحدث اسم الفوق لما يلي جهة الرَّأس، واسم السفَّل لما يلي جهة الرَّجل، حتَّى أنَّ التَّملة التي تدبُّ منكَّسة تحت السَّقْف تنقلب جهة الفوق في حقِّها تحتًا، وإن كان في حقِّنا فوقًا، وخلق للإنسان اليدين وإحدهما أقوى من الأخرى في الغالب، فحدث اسم اليمين للأقوى واسم الشِّمال لما يقابله. وتسمَّى الجهة التي تلي اليمين يمينًا والأخرى شمالًا، وخلق له جانبين يُبصر من أحدهما ويتحرَّك إليه، فحدث اسم القدام للجهة التي يتقدَّم إليها بالحركة، واسم الخلف لما يقابلها، فالجهات حادثة بحدوث الإنسان، ولو لم يخلق الإنسان بهذه الخِلقة بل خُلِق مستديرًا كالكرة، لم يكن لهذه الجهات وجود البتَّة، فكيف كان في الأزل مختصًّا بجهة والجهة حادثة، أو كيف صار مختصًّا بجهة بعد أن لم يكن له؟ أبأن خلق العالم فوقه ويتعالى عن أن يكون له فوق، إذ تعالى عن أن يكون له رأس، والفوق عبارة عمَّا يكون جهة الرَّأس، أو خلق العالم تحته، فتعالى أن يكون له تحت، إذ تعالى عن أن يكون له رِجل، والتَّحت عبارة عمَّا يلي جهة الرَّجل، وكُل ذلك ممَّا يستحيل في العقل، ولأنَّ المعقول من كونه مختصًّا بجهة أنَّه مختصٌّ بحيز اختصاص الجواهر أو مختصٌّ بالجواهر اختصاص العَرَض، وقد ظهر استحالة كونه جوهرًا أو عَرَضًا فاستحال كونه مختصًّا بالجهة، وإن

(٥٩١) انظر: تفسير القرطبي (٦/٣٩٩)، طبعة دار الكتاب العربي.

(٥٩٢) انظر: إحياء علوم الدِّين (١/١٠٧)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٢ م.

أريد بالجهة غير هذين المعنيين كان غلطاً في الاسم مع المساعدة على المعنى، ولأنه لو كان فوق العالم لكان محاذياً له، وكل محاذ لجسم فإمّا أن يكون مثله أو أصغر منه أو أكبر، وكل ذلك تقدير محوج بالضرورة إلى مقدّر، ويتعالى عنه الخالق الواحد المدبّر.

فأمّا رفع الأيدي عند السؤال إلى جهة السماء، فهو لأنّها قِبلة الدُّعاء، وفيه أيضاً إشارة إلى ما هو وصف للمدعو من الجلال والكبرياء، تنبيهاً بقصد جهة العلو على صفة المجد والعلاء، فإنّه تعالى فوق كل موجود بالقهر والاستيلاء أهـ.

والنصوص في هذا كثيرة، وهي كما ترى متّفقة على أنّ السلف والخلف مجتمعون على أنّ الله تعالى منزّه عن المكان، لما ذكر من الأدلّة.

وقد تقدّم قول الإمام علي عليه السلام: كان الله تعالى ولا مكان، وهو اليوم على ما كان. وقول الإمام الشافعي عليه السلام: إنّ الباري لا مكان له، كان ولا مكان فخلق المكان وهو على صفته الأزليّة كما كان قبل خلقه المكان، لا يجوز عليه التّغيير في ذاته والتّبديل في صفاته. ولأنّ ما له مكان وله تحت يكون متناهي الدّات محدوداً والمحدود مخلوق، تعالى الله عن ذلك. وقد تقدّم تمامه أوّل الكتاب.

وتقدّم أنّ جمهور السلف والخلف على أنّ معتقد الجهة كافر كما صرّح به العراقي، وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأبو الحسن الأشعري والباقلاني.

وقد اتّفق سائر الفرق على تأويل نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]

و ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]

و ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]

و ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣].

ومنه تعلم بطلان ما نسبته الدّهبي في كتابه العلو إلى القرطبي من قوله: كان السلف الأوّل ﷺ لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك، بل ينطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى، فإنّ هذا مناف لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

وبعيد كل البعد أن يصدر من القرطبي (٥٩٣) مثل هذا ولا سيما وقد نقل عنه الذهبي أن أكثر المتقدمين والمتأخرين يقولون: إذا وجب تنزيه الباري عن الجهة والتَّحْيِيزُ فمن لوازم ذلك أنه ليس له جهة فوق، لأنه متى اختصَّ بجهة لزم أن يكون في مكان وحيز، ويلزم من ذلك الحركة والسكون والتَّغْيِيرُ والحدوث.

وأما دعوى الذهبي أن من نفى الجهة عن الله تعالى فقد أعرض عن مقتضى الكتاب والسنة وأقوال السلف وفطر الخلائق، فهي دعوى باطلة بما تقدّم من إجماع السلف والخلف على أنه تعالى منزّه عن صفات الخلائق لعموم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ودعواه أن ما دون العرش يقال فيه حيزٌ وجهة دون ما فوقه لا يخفى بطلانها، فإن العرش جسم له جهات ست، فمن كان فوقه فوقية حسيّة لا بدّ أن يكون في جهة من جهاته، ولا ينكر ذلك إلّا مكابر، ويبعد كل البعد أن يقول أحد من أئمة السلف بثبوت الجهة وغيرها من صفات الحوادث لله تعالى.

(٥٩٣) وهذا حقٌ وصدق، فإن الإمام القرطبي نصّ في غير ما موضع من كتابه: "الجامع لأحكام القرآن" على تنزيه الله تعالى عن الجهة، وكذا في كتابه "الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى". وقد جمعت نصوصه في ذلك من مختلف كتبه في رسالتي للدكتوراه "وكانت بعنوان: "الإمام القرطبي وجهوده في توضيح العقيدة".

أمّا ما جاء في كتابه "الجامع لأحكام القرآن" عند تفسير الآية (٥٤) من سورة الأعراف، فلا أشك في أنه من وضع الحشوية أدخلوه في "الجامع لأحكام القرآن".

وهذا هو صنيعهم على الدوام، فقد عمدوا إلى حشو ما يعتقدون في كتب أهل العلم، إمعاناً في الغي، نصرّة لمذهبهم الذي ما انتشر إلّا بعد تشويه الحقائق وتعيمها على العوام...

وقد تسنّى للعبد الفقير أن يجمع عبثهم وكذبهم وتشويههم لكتب أهل العلم في كتاب زادت صفحاته عن (٤٥٠) صفحة، وهو بعنوان: "كشف الخفا عن عبث الوهابية بكتب العلماء"، وهو مطبوع منشور... نسأل الله السلامة.

ومنه يتبين بطلان ما زعمه ابن القيم من أن الفوقية في الآيات والأحاديث محمولة على حقيقتها دون مجازها (٥٩٤)، لما علمت من اتفاق سلف الأمة وخلفها على أن الله تعالى منزّه عن المكان والجهة لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، ولو كان له مكان أو جهة لكان ماثلاً للحوادث، تعالى الله عما يقول الظالمون المشبهون علواً كبيراً ...

وأما ما احتج به مثبتو الجهة والمكان لله تعالى فلا حجة لهم فيه، لأن القطعي منه مصروف عن ظاهره بالإجماع جمعاً بينه وبين آية التنزيه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، وغير القطعي لا يصح التعلّق به ، إمّا لأنّه خبر آحاد لا يحتجّ به في العقائد لكونه ظنيّ الثبوت، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾ [يونس: ٣٦] ، وقد تقدّم تفصيله، وإمّا لأنّه ضعيف أو موضوع.

قال الإمام الرّازي في كتابه: "أساس التّقيّدس" صفحة (٢٠٧) سبع ومائتين: إنّ الله تعالى أثنى على الصّحابة ﷺ في القرآن على سبيل العموم، وذلك يفيد ظنّ الصّدق، فلهذا قبلنا روايتهم في فروع الشّريعة، أمّا الكلام في ذات الله تعالى وصفاته فكيف يمكن بناؤه على الرواية الضّعيفة؟! وقد اشتهر أنّ جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكراً ، واحتالوا في ترويجها على المحدثين، وأيّ منكر فوق وصف الله تعالى بما يقدح في الإلهيّة ويبطل الرّبوبيّة، فوجب القطع في أمثال هذه الأخبار (يعني التي تفيد بظاهرها وصف الله تعالى بما لا يليق به) بأنّها موضوعة، وقد أطلّ في ذلك فجزاه الله عن الدّين وأهله أحسن الجزاء.

ومن أدلّتهم الضّعيفة : ما روي عن جُبَيْر بن مُطْعَم في حديث الأعرابي الذي جاء يستسقي فقال له رسول الله ﷺ: وَيْحَكَ أَتَدْرِي مَا اللَّهُ، إِنَّهُ لَفَوْقَ سَمَآوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ ، وَإِنَّهُ عَلَيْهِ هَكَذَا ، وَأَسَآرَ وَهَبَ بِيَدِهِ مِثْلَ الْقُبَّةِ «وَإِنَّهُ لَكَيْطٌ بِهِ أَطِيطُ الرَّحْلُ بِالرَّكِبِ» (٥٩٥) .

(٥٩٤) تقدّم قول ابن القيم ...

(٥٩٥) أخرجه أبو عوانة في المستخرج (٢/ ١٢٠ برقم ٢٥١٧) ، اللالكاني في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٣٧ برقم

... (٦٥٦)

وقد روى الحديث أبو داود في السنن عن أحمد بن سعيد الرّياطي وفيه: إِنَّ عَرْشَهُ عَلَى سَمَاوَاتِهِ هَكَذَا» وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ مِثْلَ الْقُبَّةِ عَلَيْهِ " ، (٥٩٦)، فَإِنَّ هَذِهِ الرُّوَايَةَ تَقَرَّرُ بِهَا مُحَمَّدٌ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَقْبَةَ (٥٩٧)، وَهُمَا ضَعِيفَانِ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدِيثُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ هُوَ الصَّحِيحُ، فَالتَّشْبِيهُ بِالْقُبَّةِ إِنَّمَا وَقَعَ لِلْعَرْشِ خَاصَّةً، وَكَذَلِكَ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: أَتَدْرِي مَا اللَّهُ، إِنَّ عَرْشَهُ عَلَى سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ هَكَذَا، وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ مِثْلَ الْقُبَّةِ.

وَمَّا تَقَدَّمَ تَعْلَمُ فساد استدلال ابن القيم على دعواه أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ بِذَاتِهِ بَعْدَ أَحَادِيثٍ مِنَ الْمُتَشَابِهِ، وَبِمَا نَسَبَهُ إِلَى مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ مِنْ قَوْلِهِ: مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَمَاوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بِأَنَّ مِنْ خَلْقِهِ وَجِبَ أَنْ يُسْتَتَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ.

فَإِنَّ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ أَحَادِيثَ آحَادٍ لَا يَصِحُّ التَّمَسُّكُ بِهَا فِي الْعَقَائِدِ، وَعَلَى فَرَضِ ثُبُوتِهَا فَهِيَ مَصْرُوفَةٌ عَنْ ظَاهِرِهَا بِإِجْمَاعِ أُمَّةِ الدِّينِ جَمْعًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ الْقَاطِعِيَّةِ الْقَاضِيَةِ بِتَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ سِمَاتِ الْحَوَادِثِ.

وَمِنْ بَابِ أَوَّلَى مَا نَسَبَهُ إِلَى ابْنِ إِسْحَاقَ، وَكَذَا مَا نَسَبَهُ إِلَى الْأُتَمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَكْبَارِ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ مُجْمَلٌ لَا يَدُلُّ عَلَى دَعْوَاهُ، بَلْ يُلْزَمُ حَمْلُهُ عَلَى مَا يَتَّفَقُ مَعَ الْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ الْقَاضِيَةِ بِتَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْمَكَانِ وَالْجَهَةِ.

(٥٩٦) أخرجه أبو داود ٢٣٢/٤ برقم ٤٧٢٦، الطبراني في الكبير (١٢٩/٢ برقم ١٥٤٧)، البغوي في شرح السنة (١٧٦/١ برقم ٩٢)

... وغيرهم، وهو حديث منكر ضعيف جداً، واعترف الألباني بضعفه في ضعيف أبي داود (٤٧٠). انظر هامش العلو (ص ١٩٣)....

(٥٩٧) الأصح (عتبة) بدل (عقبة). انظر ترجمته في سير النبلاء (١٢٤/٦)، تهذيب الكمال (٣٢/٣٥٠).

وفي نهاية الحديث عن موضوع الفوقية، نقول: وهناك أدلة عديدة يستدل بها المتسلّفة على الفوقية المكانية لله تعالى، وكلها أدلة واهية، ذكرنا الكثير منها في كتابنا: "العلو للعلي الرحمن علو مكانة لا علو مكان"، فالحمد لله تعالى الذي بحمده تتمّ الصّالحات...

وأما ما نسبته إلى الخلف من أنَّهم يؤوّلون الفوقيّة والاستواء بالتفاضل بين الله تعالى وبين العرش ،
بمعنى أنَّ الله أفضل من العرش وغيره ، فهو فِرْيَةٌ بلا مِرْيَةٍ بعيدة عن مقاصدهم ، وهم إنّما
يقولون: المراد بالفوقيّة والاستواء: القهر والغلبة، على ما تقدّم بيانه وبرهانه.

(٥٩٨) قال الإمام ابن منظور في اللسان (٥٣٩/١): "المجيء: الإتيان... تقول: الحمد لله الذي جاء بك، أي: الحمد لله إذ جئت". وقال الفيروز آبادي في البصائر (٢/ ٤١١ - ٤١٢) في بصيرة المجيء والجيئة:

"وقد ورد في القرآن على خمسة عشر وجهاً:

الأَوَّلُ: جِيئَ الهَيْبَةُ مِنَ الْمَلِكِ وَالْمَلِكُ «وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلِكُ صَفًا صَفًا».

الثَّانِي: جِيئَتِ السَّيَّارَةُ «وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ».

الثَّالِثُ: جِيئَتِ الْحَجَّالَةُ «وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ».

الرَّابِعُ: جِيئَتِ الصَّيَّانَةُ «فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْثِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ».

الخَامِسُ: جِيئَتِ النَّصِيحَةُ مِنْ حَزْقِيلَ لِمُوسَى «وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى».

السَّادِسُ: جِيئَتِ الدَّعْوَةُ مِنْ حَبِيبِ التَّجَارِ لِأَصْحَابِ يَاسِينَ «وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى».

السَّابِعُ: جِيئَتِ الرِّسَالَةُ مِنَ الْمُصْطَفَى «لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ».

الثَّامِنُ: جِيئَتِ الْمَعْذِرَةُ «وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا».

التَّاسِعُ: جِيئَتِ النَّصِيحَةُ مِنَ الْمُنَافِقِينَ «إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ».

الْعَاشِرُ: جِيئَتِ الْعَمَزُ وَالنَّمِيمَةُ «إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا».

الحَادِي عَشَرَ: جِيئَتِ أَهْلُ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ إِلَى جَهَنَّمَ وَالْجَنَّةِ «حَتَّى إِذَا جَاءَهَا فَتَبَيَّنَتْ أَبْوَابُهَا».

الثَّانِي عَشَرَ: جِيئَتِ الْحُسْرَةُ وَالنَّدَامَةُ عَلَى قُرْنَاءِ السُّوءِ بِالصُّحْبَةِ «حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَالَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ».

الثَّالِثُ عَشَرَ: جِيئَتِ الْمَكْرُ وَالْحِيلَةُ مِنَ الْكُفْرَةِ لِنَبِيِّ الْأُمَّةِ «إِذْ جَاءُوكُم مِّنْ فَوْقِكُمْ».

الرَّابِعُ عَشَرَ: جِيئَتِ النَّصْرَةُ مِنْ رَبِّ الْمَغْفِرَةِ لِنَبِيِّ الْمَلْحَمَةِ «إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ».

الخَامِسُ عَشَرَ: جِيئَتِ الْمُنَاجَاةُ وَالْقُرْبَةُ «وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ».

وَالْجِيئَةُ وَالْمَجِيءُ بِمَعْنَى الْإِتْيَانِ لَكِنْ الْمَجِيءُ أَعَمُّ؛ لِأَنَّ الْإِتْيَانَ مَجِيءٌ بِسَهْوَةٍ، وَالْإِتْيَانُ قَدْ يُقَالُ بِاعْتِبَارِ الْقَصْدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ الْحَصُولُ، وَالْمَجِيءُ يُقَالُ بِاعْتِبَارِ الْحَصُولِ.

وقد يقال: جاء في الأعيان والمعاني، وربما يكون مجيئه بذاته وبأمره، ولمن قصد مكاناً أو عملاً أو زماناً، قال تعالى «وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ»، «فَإِذَا جَاءَ الْخَوْفُ»، «فَقَدْ جَاءُوا ظُلُمًا وَزُورًا»، أي: قصدوا الكلام

وتعمدوه، فاستعمل فيه المجيء كما استعمل فيه القصد. وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾، فهذا بالأمر لا بالذات، وهو قول ابن عباس".

وللاستزادة انظر: معجم مفردات ألفاظ القرآن (ص ١٠٢)، معجم مقاييس اللغة (١/ ٤٩٧)، القاموس المحيط (ص ٣٢٠).

(٥٩٩) قال الإمام ابن منظور في اللسان (١/ ١٠٨١): "الذَّهَابُ: السَّيْرُ وَالْمُرُورُ".

وللاستزادة انظر: القاموس المحيط (ص ٦٢٥)، معجم مقاييس اللغة (٢/ ٣٦٢)، بصائر ذوي التمييز (٣/ ٢١-٢٢)، معجم ألفاظ القرآن (ص ١٨٤).

(٦٠٠) قال الإمام ابن منظور في اللسان (٣/ ٤٤): "الْقُرْبُ نقيضُ البُعْدِ. قَرَبَ الشَّيْءُ، بِالضَّمِّ، يَقْرُبُ قُرْبًا وَقُرْبَانًا وَقُرْبَانًا أَيْ دَنَا، فَهُوَ قَرِيبٌ، الْوَاحِدُ وَالْإِثْنَانِ وَالْجَمْعُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ... وَفِي الْحَدِيثِ: "مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا؛ الْمُرَادُ بِقُرْبِ الْعَبْدِ مِنَ اللَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ، الْقُرْبُ بِالذِّكْرِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، لَا قُرْبُ الذَّاتِ وَالْمَكَانِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ، وَاللَّهُ يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ وَيَتَقَدَّسُ. وَالْمُرَادُ بِقُرْبِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْعَبْدِ، قُرْبُ نَعْمِهِ وَالطَّافَةِ مِنْهُ، وَبِرِّهِ وَإِحْسَانِهِ إِلَيْهِ، وَتَرَادُفَ مِنْهُ عِنْدَهُ، وَفِيضُ مَوَاهِبِهِ عَلَيْهِ".

وقال الإمام الأصفهاني في معجم مفردات ألفاظ القرآن (ص ٤١٤-٤١٥): "الْقُرْبُ والبعد يتقابلان. يقال: قَرَبْتُ مِنْهُ أَقْرَبُ، وَقَرَّبْتُهُ أَقْرَبُهُ قُرْبًا وَقُرْبَانًا، ويستعمل ذلك في المكان، وفي الزَّمان، وفي النسبة، وفي الحظوة، والرعاية، والقدرة.

فمن الأول نحو: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ﴾ [الأَنْعَامُ: ١٥٢]، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّانِيَ﴾ [الإِسْرَاءُ: ٣٢]، ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٨]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، كناية عن الجماع كقوله: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٢٨]، وقوله: ﴿فَقَرَّبْتُهُ إِلَيْهِمْ﴾ [الذَّارِيَاتُ: ٢٧]، وفي الزَّمان نحو: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١]، وقوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وفي النسبة نحو: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى﴾ [النساء: ٨]، وقال: ﴿الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٧]، وقال: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ [فاطر: ١٨]، ﴿وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ [الأنفال: ٤١]، ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النساء: ٣٦]، ﴿يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٥]، وفي الحظوة: ﴿وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢]، وقال في عيسى: ﴿وَجِئْنَا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [آل عمران: ٤٥]، ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾ [المطففين: ٢٨]، ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الواقعة: ٨٨]، ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٤]، ﴿وَقَرَّبْنَاهُ نَجِيًّا﴾ [مریم: ٥٢]، ويقال للحظوة: الْقُرْبَةُ، كقوله: ﴿قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٩٩]، ﴿تَقَرَّبْكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى﴾ [سبا: ٣٧]، وفي الرعاية نحو: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، وقوله: ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ﴾ [البقرة: ١٨٦]،

اعلم أن السلف والخلف مجتمعون على تأويل ما ورد من ذلك في حق الله تعالى لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ولأن المجيء والذهاب (٦٠١) من صفات الحوادث،

وفي القدرة نحو: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، قوله ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ﴾ [الواقعة: ٨٥]،
يحتمل أن يكون من حيث القدرة ... قال: والتَّقَرُّبُ: التَّحَدِّيُّ بما يقتضي خطوة، وقُرْبُ الله تعالى من العبد: هو
بالإفضال عليه والفيض لا بالمكان، ولهذا روي «أن موسى عليه السلام قال: إلهي أقرب أنت فأنا جيك؟ أم بعيد
فأنا ديك؟ فقال: لو قَدَّرت لك البعد لما انتهيت إليه، ولو قَدَّرت لك القرب لما اقتدرت عليه». وقال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ
إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقُرْبُ العبد من الله في الحقيقة: التَّخَصُّصُ بكثير من الصفات التي يصح أن
يوصف الله تعالى بها وإن لم يكن وصف الإنسان بها على الحد الذي يوصف تعالى به نحو: الحكمة والعلم والحلم
والرحمة". وللاستزادة انظر: بصائر ذوي التمييز (٤/ ٢٥٢-٢٥٥)، معجم مقاييس اللغة (٥/ ٨٠١-٨٠٢)، القاموس المحيط
(ص ١٣٨١-١٣٨٢).

(٦٠١) ومن الكلمات المرادفة للذهاب والمجيء: كلمة الإتيان، وقد جاءت الكلمة في غير ما آية من آيات الكتاب
العزیز من ذلك:

قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة:
٢١٠].

وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا
يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا قُلِ انْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٨].
وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا
أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَيَّنَّتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ
تَغْنِ بِالْأَمْسِ كَذَلِكَ نَفْصَلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [يونس:].

وقوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١].
وقوله تعالى: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَآتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَحَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ
مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النحل: ٢٦].

وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ
كَانُوا أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: ٣٣].

فإنَّ كلَّ ما يصحُّ عليه الانتقال والمجيء من مكان إلى مكان يكون محدوداً متناهياً، وكلُّ محدود متناه محدث، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وهاك بعض النصوص في ذلك:

﴿النَّصُّ الْأَوَّلُ﴾

قال الإمام فخر الدين الرَّازي في الجزء الثامن صفحة (٤٢٨) ثمان وعشرين وأربعمئة (٦٠٢) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] ما نصّه:

اعْلَمْ أَنَّهُ ثَبَتَ بِالذَّلِيلِ الْعَقِيلِ أَنَّ الْحَرَكَةَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ، لِأَنَّ كُلَّ مَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ جِسْمًا وَالْجِسْمُ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ أَزَلِيًّا فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ التَّأْوِيلِ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، ثُمَّ ذَلِكَ الْمُضَافُ مَا هُوَ؟ فِيهِ وَجُوهٌ:

أَحَدُهَا: وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ بِالْمَحَاسِبَةِ وَالْمَجَازَةِ .
وَتَانِيهَا: وَجَاءَ فَهَرُ رَبِّكَ كَمَا يُقَالُ جَاءَتْنا بَنُو أُمَيَّةٍ أَيَّ فَهَرُهُمْ .

وقوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُجْرِبُونَ بَيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر : ٢] .

وعن معنى الإتيان يقول الإمام الأصفهاني في معجم مفردات ألفاظ القرآن (ص ٤) :

" الإتيان: مجيء بسهولة، ومنه قيل للسَّيل المارّ على وجهه: أَتَى وأَتَاوَى، وبه شبه الغريب ف قيل: أَتَاوَى .

والإتيان يقال للمجيء بالذات وبالأمر وبالتدبير، ويقال في الخير وفي الشرّ - وفي الأعيان والأعراض، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنَاكُم عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ﴾ [الأنعام: ٤٠] ، وقوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ﴾ [النحل: ١] ، وقوله: ﴿فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانُهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] ، أي: بالأمر والتدبير، نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وعلى هذا النحو قول الشاعر:

أتيت المروءة من بابها " . وللاستزادة انظر: معجم مقاييس اللغة (١/ ٥٠ - ٥٢) ، بصائر ذوي التمييز (٢/ ٤٣ - ٤٦) ، لسان العرب (١/ ١٦ - ١٨) ، القاموس المحيط (ص ٣٨) .

(٦٠٢) انظر تفسير الرَّازي : (٣١/ ١٥٨) ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠ م .

وَتَالِثُهَا: وَجَاءَ جَلَائِلُ آيَاتِ رَبِّكَ لِأَنَّ هَذَا يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَفِي ذَلِكَ الْيَوْمِ تَظْهَرُ الْعِظَائِمُ وَجَلَائِلُ الْآيَاتِ، فَجُعِلَ مَحِيئُهَا مَحِيئًا لَهُ تَفْخِيمًا لِشَأْنِ تِلْكَ الْآيَاتِ .

وَرَابِعُهَا: وَجَاءَ ظُهُورُ رَبِّكَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ اللَّهِ تَصِيرُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ صَرُورِيَّةً فَصَارَ ذَلِكَ كَظْهُورِهِ وَتَجَلِّيهِ لِلْخَلْقِ، فَقِيلَ: وَجَاءَ رَبُّكَ أَيَّ زَالَتِ الشُّبْهَةُ وَارْتَفَعَتِ الشُّكُوكُ .

خَامِسُهَا: أَنَّ هَذَا تَمْثِيلٌ لظُهُورِ آيَاتِ اللَّهِ وَتَبْيِينِ آثَارِ قَهْرِهِ وَسُلْطَانِهِ، مَثَلَتْ حَالُهُ فِي ذَلِكَ بِحَالِ الْمَلِكِ إِذَا حَضَرَ بِنَفْسِهِ، فَإِنَّهُ يَظْهَرُ بِمُجَرَّدِ حُضُورِهِ مِنْ آثَارِ الْهَيْبَةِ وَالسِّيَاسَةِ مَا لَا يَظْهَرُ بِحُضُورِ عَسَاكِرِهِ كُلِّهَا " .

﴿ النُّصَّ الثَّانِي ﴾

قال الإمام العلامة المحقق إسماعيل حقي في تفسيره "روح البيان" الجزء الأول صفحة ثلاث وثلاثمائة (٦٠٣) في الكلام على قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] ما نصّه:

أي إِلَّا إتيان الله، أي: عذابه على حذف المضاف، لأن الله تعالى منزّه عن المجيء والذهاب المستلزمين للحركة والسكون، لأنّ كلّ ذلك محدث فيكون ما يصح عليه المجيء والذهاب محدثاً مخلوقاً، والإله القديم يستحيل أن يكون كذلك، وسئل علي رضي الله تعالى عنه: أين كان تعالى قبل خلق السموات والأرض؟ قال: أين سؤال عن المكان، وكان الله تعالى ولا مكان وهو اليوم على ما كان. ومذهب المتقدمين من هذه الآية وفيما شاكلها: أن يؤمن الإنسان بظاهاها ويكبل علمها إلى الله تعالى، لأنّه لا يُؤْمَنُ في تعيين مراد الله تعالى من الخطأ، فالأولى السكوت.

ومذهب جمهور المتكلمين أن لا بدّ من التأويل على سبيل التفصيل أهـ.

فقد بيّن هذا الإمام مذهب السلف الصّالح في هذه الآية وأمثالها من الآيات المتشابهات بأنهم يفوّضون معناها إلى الله تعالى، وأنّ الخلف يؤوّلون فيصرفون اللفظ عن ظاهره مع بيان المعنى المراد

(٦٠٣) انظر: تفسير روح البيان (١/ ٤٠٣)، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.

تفصيلياً، لأنَّ الله تعالى مخالف للحوادث، فلا يتَّصف بشيء من صفاتها، كالتَّحوُّل والانتقال والنُّزول والصُّعود والجلوس والحلول في شيء منها، فمن اعتقد أنَّ الله عزَّ وجلَّ يتَّصف بشيء من ذلك فهو كافر بإجماع السَّلف والخلف، نسأل الله تعالى حسن العقيدة والبُعد عن اعتقاد أهل الضَّلال.

﴿النَّصُّ الثَّالِثُ﴾

وقال أيضاً في الجزء السَّادس صفحة (٦٩٢) ثنتين وتسعين وستمائة (٦٠٤) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] ما ملخصه: أي: ظهرت آيات قدرته وآثار قهره. وقال الإمام أحمد: جاء أمره وقضاؤه (٦٠٥)، فهو على حذف مضاف للتَّهويل. وفي التَّأويلات النِّجمية: تجلَّى في المظهر الجلالِي القهري أهد.

﴿النَّصُّ الرَّابِعُ﴾

قال الإمام الكبير أبو جعفر الطَّبري في تفسيره: "جامع البيان" في الجزء الثَّاني صفحة (١٩١) إحدى وتسعين ومائة (٦٠٦) في الكلام على قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] الآية ما نصّه: اخْتَلَفَ فِي صِفَةِ إِيْتَانِ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الَّذِي ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا صِفَةَ لِدَلِكْ غَيْرُ الَّذِي وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْمَجِيءِ وَالْإِيْتَانِ وَالنُّزُولِ، وَغَيْرُ جَائِزٍ تَكْلُفُ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا بِخَبَرٍ مِنَ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ، أَوْ مِنْ رَسُولٍ مُرْسَلٍ. فَأَمَّا الْقَوْلُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ، فَغَيْرُ جَائِزٍ لِأَحَدٍ مِنْ جِهَةِ الْإِسْتِخْرَاجِ إِلَّا بِمَا ذَكَرْنَا.

(٦٠٤) انظر: تفسير روح البيان (١٠/ ٥١٢)، طبعه دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.

(٦٠٥) نقل هذا التَّأويل عن أحمد الإمام ابن كثير في البداية والنهاية (١٠/ ٢٣٧)، طبعه دار إحياء التراث، ط ١، (١٩٩٧ م)، وقال: قال البيهقي: وهذا إسناد لا غبار عليه.

(٦٠٦) انظر: تفسير الطَّبري (٢/ ٤٤٨-٤٤٩)، طبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥ م.

إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَالَ آخَرُونَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] يَعْنِي بِهِ: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ أَمْرُ اللَّهِ، كَمَا يُقَالُ: قَدْ خَشِينَا أَنْ يَأْتِيَنَا بَنُو أُمَيَّةَ، يُرَادُ بِهِ حُكْمُهُمْ.

وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ مَعْنَى ذَلِكَ: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ ثَوَابُهُ وَحِسَابُهُ وَعَذَابُهُ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] وَكَمَا يُقَالُ: قَطَعَ الْوَالِي اللَّصَّ أَوْ ضَرَبَهُ، وَإِنَّمَا قَطَعَهُ أَعْوَانُهُ.

﴿النَّصُّ الْخَامِسُ﴾

قال الإمام محيي السنة البغوي في تفسيره: "معالم التنزيل" في الجزء الأول صفحة (١٦٦) ست وستين ومائة (٦٠٧) في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ما نصّه: الْأَوَّلَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَمَا شَاكَهَا أَنْ يُؤْمِنَ الْإِنْسَانُ بِظَاهِرِهَا وَيَكِلَ عِلْمَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَيَعْتَقِدَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ اسْمُهُ مَنْزَعٌ عَنْ سِمَاتِ الْحُدُوثِ، عَلَى ذَلِكَ مَضَتْ أَئِمَّةُ السَّلَفِ وَعُلَمَاءُ السُّنَّةِ.

قَالَ الْكَلْبِيُّ: هَذَا مِنَ الْعِلْمِ الْمَكْتُومِ الَّذِي لَا يُفَسَّرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ مِنْهُ، وَكَانَ مَكْحُولٌ وَالزُّهْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَاللِّثْبِيُّ بْنُ سَعْدٍ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، يَقُولُونَ فِيهِ وَفِي أَمْثَالِهِ: أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِهَا كَيْفٌ.

قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ فَتَفْسِيرُهُ: قِرَاءَتُهُ وَالسُّكُوتُ عَنْهُ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُفَسِّرَهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَرَسُولُهُ. أَهـ.

﴿النَّصُّ السَّادِسُ﴾

قال العلامة البيضاوي في الجزء الثامن صفحة (٣٦٠) ستين وثلاثمائة (٦٠٨) في تفسير سورة الفجر ما نصّه: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، أَي: ظَهَرَتْ آيَاتُ قُدْرَتِهِ وَأَثَارُ قَهْرِهِ، مَثَلُ ذَلِكَ بِمَا يَظْهَرُ عِنْدَ حُضُورِ السُّلْطَانِ مِنْ أَثَارِ هَيْبَتِهِ وَسِيَاسَتِهِ أَهـ.

(٦٠٧) انظر: تفسير البغوي (ص ١١٦)، طبعه دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ٢٠٠٢ م.

(٦٠٨) انظر: تفسير البيضاوي (٥ / ٣١١)، طبعه دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.

قال الشَّهاب (٦٠٩) في حاشيته عليه (٦١٠): قوله: ومثَّل ذلك بصيغة المجهول من التَّمثيل والإشارة لظهور آثار القدرة والقهر، يعني أَنَّهُ تعالى لا يُوصف بالتَّزول والمجيء ونحوه ممَّا توصف به الأجسام، فهذه استعارة تمثيلية لما ذكر أهد.

فقد علمت من نصوص أولئك الأئمة المحقِّقين أَنَّ الله تبارك وتعالى يستحيل عليه أن يتَّصف بشيء من صفات الحوادث، كالتَّحوُّل والانتقال والحركة والسُّكون. فمن اعتقد أَنَّهُ تعالى يتَّصف بشيء من ذلك فهو فاسد العقيدة كافر، نسأل الله تعالى أن يوفِّقنا جميعاً لحسن الاعتقاد الصَّحيح المطابق لما كان عليه رسول الله ﷺ والسَّلف الصَّالح رضي الله تعالى عنهم أجمعين ورحمنا معهم.

﴿النَّصُّ السَّابِعُ﴾

قال الإمام الكبير أبو حَيَّان في الجزء الثَّاني صفحة (١٢٤) أربع وعشرين ومائة (٦١١) في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ما نصّه:

الإِتْيَانُ: حَقِيقَةُ فِي الإِتِّقَالِ مِنْ حَيِّزٍ إِلَى حَيِّزٍ، وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَرَوَى أَبُو صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ هَذَا مِنَ الْمَكْتُومِ الَّذِي لَا يُفْسَّرُ، وَلَمْ يَزَلِ السَّلَفُ فِي هَذَا وَأَمْثَالِهِ يُؤْمِنُونَ، وَيَكِلُونَ فَهَمَّ مَعْنَاهُ إِلَى عِلْمِ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ، وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالْمَتَأَخَّرُونَ تَأَوَّلُوا الإِتْيَانَ وَإِسْنَادَهُ عَلَى وُجُوهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ إِتْيَانٌ عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ انْتِقَالٍ.

(٦٠٩) هو الإمام شهاب الدِّين أحمد بن محمَّد بن عمر المصري المعروف بالخفَّاجي، الأديب الحنفي، له العديد من المصنَّفات، توفِّي سنة (١٠٦٩هـ). انظر: هدية العارفين (١/ ١٦٠ - ١٦١).

(٦١٠) انظر: حاشية الشَّهاب على تفسير البيضاوي (٩/ ٤٨٩ - ٤٩٠).

(٦١١) انظر: البحر المحيط لأبي حيان (٢/ ١٣٣ - ١٣٤)، طبعه دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.

الثاني: أَنَّهُ عَبرَ بِهِ عَنِ الْمَجَازَاتِ لَهُمْ، وَالْإِنْتِقَامِ، كَمَا قَالَ: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾، ﴿فَأَنَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْسَبُوا﴾.

الثالث: أَنَّ يَكُونَ مُتَعَلِّقَ الْإِتْيَانِ مُحْدُوفًا، أَيُّ: أَنَّ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ بِهَا وَعَدَهُمْ مِنَ الثَّوَابِ، وَالْعِقَابِ، قَالَه الزَّجَّاجُ.

الرابع: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، التَّقْدِيرُ: أَمَرَ اللَّهُ، بِمَعْنَى: مَا يَفْعَلُهُ اللَّهُ بِهِمْ، لَا الْأَمْرَ الَّذِي مُقَابِلُهُ النَّهْيُ، وَيُسَيِّئُهُ قَوْلُهُ بَعْدُ: وَقُضِيَ الْأَمْرُ.

الخامس: قُدِّرَتْهُ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى عَنْ أَحْمَدَ.

السادس: أَنَّ فِي ظُلَلٍ، بِمَعْنَى يَظْلِلُ، فَيَكُونُ: فِي، بِمَعْنَى: الْبَاءِ، كَمَا قَالَ. خَبِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى أَيُّ: بِطَعْنٍ، لِأَنَّ خَبِيرًا لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِالْبَاءِ، كَمَا قَالَ. خَبِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبٌ قَالَ الزَّجَّاجُ وَغَيْرُهُ.

وَالْأَوَّلَى أَنَّ يَكُونَ الْمُعْنَى: أَمَرَ اللَّهُ، إِذْ قَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]، وَتَكُونُ عِبَارَةً عَنْ بَأْسِهِ وَعَذَابِهِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ إِنَّمَا جَاءَتْ مَحِيءَ التَّهْدِيدِ وَالْوَعِيدِ، وَقِيلَ: الْمُحْدُوفُ: آيَاتُ اللَّهِ، فَجَعَلَ مَحِيءَ آيَاتِهِ مَحِيئًا لَهُ عَلَى التَّفْخِيمِ لِسَائِنِهَا، قَالَه فِي (الْمُتَخَبِ). وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ أَنَّهُ قَالَ: يَأْتِيَهُمْ بِمُحَاسَبَتِهِمْ عَلَى الْعَمَامِ عَلَى عَرْشِهِ تَحْمِلُهُ ثَمَانِيَةٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَقِيلَ: الْخَطَابُ مَعَ الْيَهُودِ، وَهُمْ مُشَبَّهَةٌ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَعَ الْيَهُودِ قَوْلُ بَعْدُ: سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَاَلْمَعْنَى: أَنَّهُمْ لَا يَقْبَلُونَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ، فَالْآيَةُ عَلَى ظَاهِرِهَا، إِذِ الْمَعْنَى: أَنَّ قَوْمًا يَنْتَظِرُونَ إِتْيَانَ اللَّهِ، وَلَا يَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمْ مُحَقَّقُونَ وَلَا مُبْطَلُونَ.

﴿فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَوَضَعْنَا عَلَى كُفْرِهِمْ الْغَمَامَ﴾، وَيَسْتَحِيلُ عَلَى الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ أَنْ تَحُلَّ فِي ظِلَّةٍ، وَقِيلَ: الْمَقْصُودُ تَصْوِيرُ عَظَمَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَخُصُوعِهَا وَشِدَّتِهَا، لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ أَشَدُّ عَلَى الْمُذْنِبِينَ، وَأَهْوَلُ، مِنْ وَقْتِ جَمْعِهِمْ وَخُضُوعِ أَمْهَرِ الْحُكَّامِ وَأَكْثَرِهِمْ هَيْبَةً لِفَصْلِ الْخُصُومَةِ، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ التَّمْثِيلِ، وَإِذَا فُسِّرَ بِأَنَّ عَذَابَ اللَّهِ يَأْتِيهِمْ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ، فَكَانَ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ أَعْظَمُ، أَوْ يَأْتِيَهُمُ الشَّرُّ مِنْ جِهَةِ الْخَيْرِ، لِقَوْلِهِ: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُطِيرٌ نَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُمْ

بِهِ رِيحٌ فِيهَا عَذَابٌ أَلِيمٌ»، وَلَئِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَهُوَ عَلَامَةٌ لِأَشَدِّ الْأَهْوَالِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾، وَلَأنَّ الْغَمَامَ يُنْزِلُ قَطَرَاتٍ غَيْرَ مُحْدُوْدَةٍ، فَكَذَلِكَ الْعَذَابُ غَيْرُ مُحْصُوْرٍ" (٦١٢). فقد نصَّ هذا الإمام على أنَّ الله عزَّ وجلَّ منزَّه عن الانتقال، لأنَّه من صفات الحوادث، وأنَّ ما ورد في الكتاب أو السُّنَّة ممَّا يوهم ذلك محمول على معنى يليق بجلال الله تعالى، فمن اعتقد أنَّه تعالى يتَّصف بشيء من صفات الحوادث فهو ضالٌّ مارقٌ من الدِّين.

﴿النَّصُّ الثَّامِنُ﴾

وقال أيضاً في الجزء الثامن صفحة (٤٧١) إحدى وسبعين وأربعمائة (٦١٣) في تفسير سورة الفجر: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]: قَالَ الْقَاضِي مُنْذِرُ بْنُ سَعِيدٍ (٦١٤): مَعْنَاهُ ظُهُورُهُ لِلْخَلْقِ هُنَالِكَ، وَلَيْسَ

(٦١٢) وتام كلام الحافظ أبو حيَّان هو: " وَقِيلَ: إِنَّ الْعَذَابَ لَا يَأْتِي فِي الظُّلْلِ، بَلِ الْمَعْنَى تَشْبِيهُ الْأَهْوَالِ بِالظُّلْلِ مِنْ الْغَمَامِ، كَمَا قَالَ: ﴿وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظُّلْلِ﴾ [لقمان: ٣٢]، فَالْمَعْنَى أَنَّ عَذَابَ اللَّهِ يَأْتِيهِمْ فِي أَهْوَالٍ عَظِيمَةٍ، كظلل الغمام. وَاخْتَلَفُوا فِي هَذَا التَّوَعُّدِ، فَقَالَ أَبُو جَرِيْجٍ: هُوَ تَوَعُّدٌ بِمَا يَقَعُ فِي الدُّنْيَا، وَقَالَ قَوْمٌ: بَلْ تَوَعُّدٌ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَقَرَأَ أَبِي، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَقَتَادَةُ، وَالضَّحَّاكُ: فِي ظِلَالٍ، وَكَذَلِكَ رَوَى هَارُونُ بْنُ حَاتِمٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَاصِمٍ، هُنَا وَفِي الْحَرْفَيْنِ فِي الزَّمْرِ، وَهِيَ: جُمُعٌ ظِلَّةٌ، نَحْوُ: قَلَّةٍ وَقِلَالٍ، وَهُوَ جَمْعٌ لَا يَنْقَاسُ، بِخِلَافِ: ظُلِّلٍ، فَإِنَّهُ جَمْعٌ مُنْقَاسٌ، أَوْ جَمْعٌ: ظَلٌّ نَحْوُ ضُلٍّ وَضَلَالٍ. وَ: ﴿فِي ظُلِّلٍ﴾، متعلِّقٌ بآئيتهم، وَجَوَّزُوا أَنْ يَكُونَ حَالًا فَيَتَعَلَّقُ بِمُحْدُوْفٍ، وَ: مِنْ الْغَمَامِ، فِي مَوْضِعِ الصَّفَةِ لظُّلِّلٍ، وَجَوَّزُوا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِآئيتهم، أَيِ مِنْ نَاحِيَةِ الْغَمَامِ، فَتَكُونُ: مِنْ، لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ تَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ، وَقَرَأَ الْحَسَنُ، وَأَبُو حَبِوَةَ، وَأَبُو جَعْفَرٍ: وَالْمَلَائِكَةُ، بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى: فِي ظُلِّلٍ، أَوْ عَطْفًا عَلَى الْغَمَامِ، فَيَخْتَلِفُ تَقْدِيرُ حَرْفِ الْجَرِّ، إِذْ عَلَى الْأَوَّلِ التَّقْدِيرُ: وَفِي الْمَلَائِكَةِ، وَعَلَى الثَّانِي التَّقْدِيرُ: وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ. وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى: اللَّهُ، وَقِيلَ: فِي هَذَا الْكَلَامِ تَقْدِيرٌ وَتَأْخِيرٌ، فَلَا يُتَيَّانُ فِي الظِّلِّ مُضَافٌ إِلَى الْمَلَائِكَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ فِي ظُلِّلٍ، فَالْمُضَافُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى هُوَ الْإِتْيَانُ فَقَطْ، وَيُؤَيِّدُ هَذَا قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمْ اللَّهُ وَالْمَلَائِكَةُ فِي ظُلِّلٍ". انظر: البحر المحيط (٢/ ١٣٣-١٣٤).

(٦١٣) انظر: البحر المحيط (٨/ ٤٦٦)، طبعه دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.

(٦١٤) هو منذر بن سعيد البلوطي، أبو الحكم الأندلسي، قاضي الجماعة بقرطبة، له العديد من الكتب، توفي سنة (٣٥٥هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٧٣-١٧٨).

بِمَجِيءِ نُقْلَةٍ، وَكَذَلِكَ مَجِيءُ الطَّامَةِ وَالصَّاحَةِ (٦١٥)، وَقِيلَ: وَجَاءَ قُدْرَتُهُ وَسُلْطَانُهُ. وَقَالَ الزَّخَشَرِيُّ (٦١٦): هُوَ تَمْثِيلٌ لظُهُورِ آيَاتِ اقْتِدَارِهِ وَتَبْيِينِ أَثَارِ قُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ، مُثِّلَتْ حَالُهُ فِي ذَلِكَ بِحَالِ الْمَلِكِ إِذَا حَصَرَ بِنَفْسِهِ ظَهَرَ بِحُضُورِهِ مِنْ أَثَارِ أَهْبِيَّةِ وَالسِّيَاسَةِ مَا لَا يَظْهَرُ بِحُضُورِ عَسَاكِرِهِ كُلِّهَا وَوُزَرَائِهِ وَخَوَاصِّهِ "أهـ.

﴿النَّصُّ التَّاسِعُ﴾

قال الإمام الحافظ المحدث أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي (٦١٧) في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ما نصّه:

قَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْإِيتَانِ رَاجِعًا إِلَى الْجَزَاءِ، فَسَمَّى الْجَزَاءَ إِيْتَانًا كَمَا سَمَّى التَّخْوِيفَ وَالتَّعْذِيبَ فِي قِصَّةِ نَمْرُودَ إِيْتَانًا فَقَالَ: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَحَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾، وَقَالَ فِي قِصَّةِ النَّصِيرِ: ﴿فَأَنَّا هُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَدَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرَّعْبُ﴾، وَقَالَ: ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا﴾، وَإِنَّمَا احْتَمَلِ الْإِيْتَانُ هَذِهِ الْمُعَانِي لِأَنَّ أَصْلَ الْإِيْتَانِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ هُوَ الْقَصْدُ إِلَى الشَّيْءِ، فَمَعْنَى الْآيَةِ: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يُظْهَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِعْلًا مِنَ الْأَفْعَالِ مَعَ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِهِ يَقْصِدُ إِلَى مُجَازَاتِهِمْ وَيَقْضِي فِي أَمْرِهِمْ مَا هُوَ قَاضٍ، وَكَمَا أَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَحْدَثَ فِعْلًا سَمَاءَهُ نَزُولًا وَاسْتِوَاءً كَذَلِكَ يُعْجِزُ فِعْلًا يُسَمِّيهِ إِيْتَانًا، وَأَفْعَالُهُ بِلا آلَةٍ وَلَا عِلَّةٍ، سُبْحَانَهُ! وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي صَالِحٍ: هَذَا مِنَ الْمَكْتُومِ الَّذِي لَا يُفَسَّرُ.. وَقَدْ سَكَتَ بَعْضُهُمْ عَنْ تَأْوِيلِهَا، وَتَأْوَلَهَا بَعْضُهُمْ كَمَا ذَكَرْنَا. وَقِيلَ: الْفَاءُ بِمَعْنَى الْبَاءِ، أَيْ يَأْتِيهِمْ بِظُلُلٍ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: "يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي صُورَةٍ"

(٦١٥) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الطَّامَةُ الْكُبْرَى﴾ [النازعات: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَاءَتِ الصَّاحَةُ﴾ [عبس: ٣٣].

(٦١٦) انظر: الكشف (٤/ ٢٥٣)، طبعة دار الفكر، بيروت.

(٦١٧) انظر: تفسير القرطبي (٣/ ٢٥-٢٦)، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت.

أَيِّ بَصُورَةٍ امْتِحَانًا لَهُمْ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا وَمَا أَشَبَّهُهُ مِمَّا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَبِيرِ عَلَى وَجْهِ
الِإِنْتِقَالِ وَالْحَرَكَةِ وَالزَّوَالِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْرَامِ وَالْأَجْسَامِ، تَعَالَى اللَّهُ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ، ذُو
الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ عَنِ مُثَاقَلَةِ الْأَجْسَامِ عُلوًّا كَبِيرًا".

فتراه نصّ على أنّه لا يجوز على الله تعالى أن يوصف بالانتقال أو الحركة أو الزوال، لأنّ ذلك من
صفات الحوادث، وفسّر الآيات المتشابهة بتفسير يليق به جلّ جلاله.

فمن اعتقد أنّ الله تعالى يتّصف بشيء من صفات الحوادث فهو كافر بالإجماع، وبطل جميع عمله
من صلاة وزكاة وصيام وحجّ وغير ذلك، وبانت منه زوجه، نعوذ بالله تعالى من الضلال
والإضلال وسوء العقيدة.

﴿النَّصُّ الْعَاشِرُ﴾

قال الإمام العلامة النيسابوري في الجزء الثاني صفحة (٢٩٣) ثلاث وتسعين ومائتين في تفسير
قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] الآية ما نصّه:

معنى النَّظَر هاهنا الانتظار. وأمّا إتيان الله فقد أجمع المفسّرون على أنّه سبحانه منزّه عن المجيء
والذهاب، لأنّ هذا من شأن المحدثات والمركبات، وأنّه تعالى أزلّ فرد في ذاته وصفاته، فذكروا
في الآية وجهين:

الأوّل: وهو مذهب السلف الصالح: السكوت في مثل هذه الألفاظ عن التّأويل وتفويضه إلى
مراد الله تعالى، كما يروى عن ابن عباس أنّه قال: نزل القرآن على أربعة أوجه: وجه لا يعذر أحد
بجهالته، ووجه يعرفه العلماء ويفسّرونه، ووجه يعرف من قبل العربيّة فقط، ووجه لا يعلمه إلّا
الله.

الثّاني: وهو قول جمهور المتكلّمين: أنّه لا بدّ من التّأويل على سبيل التّفصيل.

ف قيل: جعل مجيء الآيات مجيئاً له تفخيماً لها كما يقال: جاء الملك، إذا جاء جيش عظيم من
جهته. وقيل: المراد إتيان أمره وبأسه، فحذف المضاف بدليل قوله في موضع آخر ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُ
رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]، ﴿جَاءَهُمْ بِأُسْنَا﴾ [الأعراف: ٤]... إلى أن قال في صفحة (٢٩٥) خمس وتسعين

وماتيتين: وقيل: الغرض من ذكر إتيان الله تصوير غاية الهيبة ونهاية الفزع كقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، ولا قبض ولا طي ولا يمين، وإنما الغرض تصوير عظمة شأنه "أهـ".

فتراه نصّ على أن سلف الأئمة وخلفها يجمعون على أنه تعالى منزّه عن المجيء والذهاب، لأنّ ذلك ونحوه من صفات الحوادث، ويبيّن معنى الآية على مذهب السلف والخلف. وبهذا ترداد علماً بكفر من اعتقد أن الله تعالى يتّصف بالذهاب أو بالإياب أو الجلوس على العرش أو الحلول في السماء إلى غير ذلك، ويزعم أن هذه الآية ونحوها تدلّ لدعواه الباطلة من أن الله تعالى يتّصف بصفات الحوادث كالمجيء والذهاب والصُّعود والنُّزول، ويقول: من لم يعتقد هذا الاعتقاد المذكور يكون كافراً.

فقد عكسوا حقائق الأمور لعمى بصيرتهم وكفرهم واستحواذ الشيطان الرّجيم عليهم، فلا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

﴿النّصّ الحادي عشر﴾

قال العلامة ابن الجوزي في كتابه "دفع شبه التشبيه" في صفحة (٢٤) أربع وعشرين (٦١٨): "ومنها قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، أي: بظلل، ذكر أبو يعلى عن الإمام أحمد أنّه قال في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَهُمُ﴾ [البقرة: ٢١٠]: المراد به قدرته وأمره، وقد بيّنه في قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]، ومثل هذا في القرآن: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، قال: إنّها هي قدرته.

ومنه تعلم أن الله تعالى منزّه عن التحوّل والانتقال، فمن اعتقد خلاف ذلك مستدلاً بظاهر هذه الآيات فهو ضالّ جاهل بما يليق بجلال الله تعالى.

﴿النّصّ الثاني عشر﴾

(٦١٨) انظر: دفع شبه التشبيه ص ١٤١، طبعة دار الإمام النووي، عمان.

وقال أيضاً في صفحة (٤٣) ثلاث وأربعين (٦١٩) في الكلام على حديث ابن مسعود أن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أخبر عن آخر من يدخل الجنة وضحك، فَقَالُوا: مِمَّ تَضْحَكُ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: "مِنْ ضَحِكِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" (٦٢٠) ما نصّه: ومعنى "ضحكت لضحك ربّي": أبديت أسناني بفتح فمي لإظهار ربّي كرمه وفضله، وقد روي في حديث موقوف: "ضحك حتى بدت لهواته وأضراسه" (٦٢١) ذكره الخلال (٦٢٢) في كتاب السنّة. قال المروزي (٦٢٣): قلت: لأبي عبد الله (٦٢٤): ما تقول في هذا الحديث، قال: على تقدير الصحّة يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون ذلك راجعاً إلى النّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كأنّه ضحك حين أخبر بضحك الرب حتى بدت لهواته وأضراسه، وهذا هو الصحيح لو ثبت الحديث. والثاني أن يكون تجوّز عن كثرة الكرم وسعة الرضا، كما جوّز بقوله: (ومن أتاني يمشي أتيته هرولة) (٦٢٥). قال القاضي أبو يعلى: لا يمتنع الأخذ بظاهر الأحاديث وإمرارها على ظواهرها من غير تأويل. قلت: واعجباً قد أثبت الله تعالى صفات بأحاديث آحاد وألفاظ لا تصح، وقد أثبت الأضراس فما عنده من الإسلام خبر. فترى هذا الإمام المحقّق نفى بلوغ خبر الإسلام عمّن قال بالأخذ بظاهر الأحاديث المتشابهة، لأنّه يؤدّي إلى تشبيه الله عزّ وجلّ

(٦١٩) انظر: دفع شبه التشبيه (ص ١٨٠)، طبعة دار الإمام النووي، عمان.

(٦٢٠) أخرجه مسلم (١٧٤/١) برقم (١٨٧).

(٦٢١) جاء في هامش "دفع شبه التشبيه" (ص ١٨١): "هذه قطعة من حديث منكر لا أقول إلاّ أنّه مكذوب، رواه أبو عوانة (١/١٣٩). قلت: وقد أعلمه ابن منده في كتابه "الإيمان" (٨٠٤) بأنّ مسلماً أخرج هذا الحديث في صحيحه (١/١٧٨ برقم ٣١٦) دون تلك الزيادة المنكرة البشعة".

(٦٢٢) هو الإمام أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال، شيخ الحنابلة، توفي سنة (٣١١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/٢٩٧-٢٩٨).

(٦٢٣) هو محمد بن نصر المروزي، الإمام الحافظ، مات سنة (٢٩٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/٣٣-٤٠).

(٦٢٤) أي: أحمد بن حنبل.

(٦٢٥) أخرجه البخاري (٩/١٢١ برقم ٧٤٠٥)، مسلم (٤/٢٠٦١ برقم ٢٦٧٥).

بالحوادث، ومن هنا كفر كثير من الناس الذين اعتقدوا أن الله تعالى متَّصف بصفات الحوادث من التَّحوُّل والانتقال وغيرهما اغتراراً بظاهر الآيات والأحاديث المتشابهات، فلا حول ولا قوَّة إلا بالله العليِّ العظيم.

﴿النَّصُّ الثَّالِثُ عَشَرُ﴾

وقال أيضاً في صفحة (٤٤) أربع وأربعين (٦٢٦) ما نصَّه: روى البخاري ومسلم في الصَّحيحين من حديث ابن عمر أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: "إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ، فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ، فَيَقُولُ: أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا، أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ أَيُّ رَبِّ ...". (٦٢٧) الحديث. قال العلماء يدنيه من رحمته ولطفه.

قال ابن الأنباري (٦٢٨): كنفه (٦٢٩) حياطته وستره، يقال: قد كنف فلان فلاناً إذا حاطه وستره، وكلُّ شيء ستر شيئاً فقد كنفه.

قال القاضي أبو يعلى: يدنيه من ذاته، وهذا قول من لم يعرف الله سبحانه وتعالى، ولا يعلم أنه لا يجوز عليه الدنو الذي هو مسافة، وكذلك قوله: "إنَّه ليدنو يوم عرفة" (٦٣٠)، أي: يقرب بلطفه وعفوه (٦٣١) أهـ.

(٦٢٦) انظر: دفع شبه التشبيه (ص ١٨٥ - ١٨٦)، طبعة دار الإمام النووي، عمان.

(٦٢٧) أخرجه البخاري (١٢٨/٣) برقم (٢٤٤١)، مسلم (٤/٢١٢٠) برقم (٢٧٦٨).

(٦٢٨) هو محمَّد بن القاسم بن بشار ابن الأنباري، المقرئ النحوي، الإمام الحافظ اللغوي ذو الفنون، توفي سنة (٣٠٤هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/٢٧٤ - ٢٧٨).

(٦٢٩) قال الفيروز آبادي في القاموس المحيط (ص ١٥٣٣): "أنت في كنف الله تعالى، مُحَرَّكة: في حرزه وستره".

(٦٣٠) لم أجده فيما بين يدي من المراجع.

(٦٣١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/٤٧٧) عند شرحه لحديث الإدناء: "قَوْلُهُ: "يَدْنُو أَحَدُكُمْ مِنْ رَبِّهِ"، قَالَ بِنِ الْتَيْنِ: يَعْنِي يَقْرُبُ مِنْ رَحْمَتِهِ، وَهُوَ سَائِعٌ فِي اللَّغَةِ، يُقَالُ: فُلَانٌ قَرِيبٌ مِنْ فُلَانٍ، وَيُرَادُ الرَّتْبَةُ، وَمِثْلُهُ: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]، وَقَوْلُهُ: فَيَضَعُ كَنَفَهُ بَفَتْحِ الْكَافِ وَالنُّونِ بَعْدَهَا فَاءً، الْمُرَادُ بِالْكَنَفِ

فترى هذا الإمام المحقق حكم على أبي يعلى بأنه لا يعرف الله عز وجل ، لأنه فسّر- القرب في الحديث بالدنو من الذات العلية. ومن المعلوم أن هذا الحكم يُحكم به على كل من اعتقد أن الله تعالى جالس على العرش أو اتصل به أو حلّ في السماء أو اتصف بالتحوّل أو المجيء إلى غير ذلك ممّا هو وصف للحوادث، إذ لو عرف ربّه ما كفر به بوصفه تعالى بتلك الأوصاف التي هي من صفات المخلوقين.

﴿النَّصُّ الرَّابِعُ عَشَرَ﴾

قال العلامة ابن جماعة في كتابه: "إيضاح الدليل" بعد ذكر آيات المجيء ما ملخصه: "اعلم أن المجيء والذهاب والإتيان بالذات على الله تعالى محال ، لأنه من صفات الحوادث المحدودة للانتقال من حيز إلى حيز ، ولذلك استدلل الحليل عليه السلام على نفي الإهيّة الكواكب بأفولهن ، وصدقه الله تعالى في استدلاله وصحّحه بقوله : ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ﴾ إذا ثبت هذا تعيّن تأويل ذلك ، وتأويله من وجوه :

الأوّل : وهو أظهر : أن في الكلام مضافاً مقدّراً تقديره : إلّا أن يأتيهم أمر الله ، وهو مجاز كثير مُستعمل ، ومنه : ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ ، أي : دين الله ، أو نبي الله ، أو أولياء الله ، ومنه ﴿يُحَادِثُونَ اللَّهَ﴾ و ﴿يُحَادِثُونَ اللَّهَ﴾ و ﴿وَاسْأَلِ الْقُرْيَةَ﴾ ، وهو كثير ، فيدل على ما أولناه .

قوله تعالى في الآية الأخرى : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرٌ رَبِّكَ﴾ ، فتكون هذه الآية مفسّرة للآية الأخرى .

ويؤيّد أيضاً قوله بعد هذا : ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ ، وليس معنا أمر معهود إلّا المقدّر الذي ذكره ، فيكون حرف التعريف له ، وكذلك قوله : ﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ .

السّتر ، وقد جاء مفسّراً بذلك في رواية عبد الله بن المبارك ، عن محمد بن سواء ، عن قتادة ، فقال في آخر الحديث : قال عبد الله بن المبارك : كنّه ستره . أخرجه المصنّف في كتاب خلق أفعال العباد (ص ١٣٤ رقم ٣٢٩) ، والمعنى : أنّه يُحيط به عنايته التامة ، ومن رواه بالمتنّة المكسورة فقد صحّف على ما جزم به جمع من العلماء .

الوجه الثاني : أَنَّ الآيةَ سِقتْ للتَّنديد ، وَلَوْ أُريدَ حَقِيقَةُ الدَّاتِ لَم يكنِ للتَّنديد معنى لأنَّ إتيانه يكون رَحْمَةً ونعمة ، فَقوله أَوَّلًا ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ﴾ إِلَى آخِرِهِ دَلِيلٌ عَلَى التَّنديد ، فَيَكُونُ الْمُقَدَّرُ : أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ عَذَابُهُ أَوْ قَضَاؤُهُ ، قَالَ الإمامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ : الْمُرَادُ قُدْرَتُهُ وَأَمْرُهُ .

الوجه الثالث : أَنَّ تكونَ فِي بِمَعْنَى الْبَاءِ ، لِأَنَّهُمَا يَتَعاقَبَانِ كَثِيرًا .
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ﴾ ، أَيِ : بِالْقُرْآنِ . وَجَلَسْتَ بِالْمَسْجِدِ وَفِي الْمَسْجِدِ ، وَجِئْتَ فِي حَاجَتِكَ وَبِحَاجَتِكَ ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ : أَنَّ يَأْتِيهِمْ اللَّهُ بِظُلُلٍ مِنَ الْغَمَامِ .
الوجه الرابع : قَالَه بَعْضُهُمْ . أَنَّ الْخُطَابَ مَعَ الْيَهُودِ ، وَفِيهِمْ طَائِفَةٌ يَعْتَقِدُونَ التَّجْسِيمَ ، وَأَنَّ اللَّهَ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظُلُلٍ مِنَ الْغَمَامِ كَحَالَةِ خُطَابِهِ لِمُوسَى فِي اعْتِقَادِهِمْ ، فَأُلْزِمَهُمُ الْحُجَّةُ ، أَيِ : هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا مَا يَعْتَقِدُونَهُ مِنْ مَجِيءِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْمَلَائِكَةِ ، وَهُوَ نَحْوُ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ : ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ الآية " أَهـ

﴿النَّصُّ الْخَامِسُ عَشَرَ﴾

قال الإمام الرَّاَزي في كتابه: "أساس التَّقديس" صفحة (١٢٦) ست وعشرين ومائة (٦٣٢) ما ملخصه:

اعلم أَنَّ الكلامَ في آية: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلُلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] من وجهين:

الأوَّلُ: أَنَّ نَبِيَّينَ بِالْذَّلَائِلِ الْقَاهِرَةِ أَنَّهُ تَعَالَى مَنْزَرُهُ عَنِ الْمَجِيءِ وَالذَّهَابِ، لَوْجُوه:
منها: ما ثبت أَنَّ كُلَّ مَا يَصْحُ عَلَيْهِ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ فَإِنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْمَحْدَثِ، وَمَا لَا يَنْفَكُ عَنِ الْمَحْدَثِ فَهُوَ مَحْدَثٌ، فَيَلْزَمُ أَنَّ كُلَّ مَا صَحَّ عَلَيْهِ الْمَجِيءُ وَالذَّهَابُ يَكُونُ مَحْدَثًا مَخْلُوقًا، وَالْإِلَهَ الْقَدِيمَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ.

(٦٣٢) انظر : أساس التقديس (ص ١١٨ - ١٢٠) ، طبعة دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .

ومنها: أن كل ما يصح عليه الانتقال والمجيء فهو محدود متناه فيكون مختصاً بمقدار معين ، مع أنه كان يجوز في العقل وقوعه على مقدار أزيد منه أو أنقص منه ، وحينئذ يكون اختصاصه بذلك المقدار ، لأجل تخصيص مخصص وترجيح مرجح ، وذلك على الإله القديم محال .

ومنها: أننا لو جوزنا على الإله القديم المجيء والذهاب لما أمكن الحكم بنفي إلهية الكواكب ، وقد ﴿الْأَفْلِينَ﴾ ، ولا معنى للأفول إلا الغيبة والحضور ، فمن جوز الغيبة والحضور على الله تعالى فقد طعن في دليل الخليل ، وكذب الله في تصديقه الخليل بقوله: كَوَيْلُكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ ﴿الْأَنْعَامُ: ٨٣﴾ .

وَالثَّانِي: بيان التَّأْوِيل في الآية وهو وجهان:

الأوَّل: أن المراد: هل ينظرون إلا أن تأتيهم آية الله ، فجعل مجيء آيات الله مجيئاً له تفخيلاً لشأنها ، ويدل لهذا أنه قال في الآية المتقدمة: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَاغْلَبُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٩] ذكرها في معرض الزجر والتهديد ثم أكد ذلك بقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، ومعلوم أنه على تقدير صحة المجيء على الله تعالى لم يكن مجرد حضوره سبباً للزجر والتهديد ، لأنه عند الحضور كما يزجر قوماً ويعاقبهم قد يثيب قوماً ويكرمهم ، وإذا ثبت أن مجرد الحضور لا يكون سبباً للزجر والتهديد وكان المقصود من الآية التَّهْدِيد وجب أن يضمم فيها ما يدل على الهيبة والقهر والتهديد.

الوجه الثاني: أن المراد: هل ينظرون إلا أن تأتيهم أمر الله ، لأنه لما ثبت استحالة نسبة المجيء إلى الله تعالى وجب التأويل ، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ﴾ [المجادلة: ٥] ، أي: يحادون أولياءه ، وهو مجاز مشهور ، ويدل له قوله في آية أخرى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣] ، وخير ما فسر بالوارد ، ويؤيده أيضاً قوله بعد هذه الآية: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢٠٩] ، ولا شك أن أَل لمعهود سابق وليس إلا ما قدرنا أهـ. وقد ذكر في ذلك فصلاً مشبعاً

﴿النَّصُّ السَّادِسُ عَشَرَ﴾

قال العلامة الشَّيْخ مُحَمَّد عبده (٦٣٣) في: "تفسير جزء عم" صفحة (٨٤) أربع وثمانين في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] ما نصّه: أمّا إسناد المجيء إلى الله تعالى في قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، ففيه رأي السلف رضي الله عنهم وهو أن ذلك مجيء نؤمن به ولا نطلب معناه، ولكنه يمثل لنا الهيبة والعظمة وظهور السلطان الإلهي في ذلك اليوم، وهو الأفضل. وفيه مذهب الخلف وهو أنه على تقدير: وجاء أمر ربك أو أنه من قبيل التمثيل لتجلي السلطة الإلهية على القلوب كما تتجلى أبهة الملك للأعين إذا جاء في جيوشه ومواكبه، والله المثل الأعلى أهد.

والنصوص في هذا كثيرة، وهي كما ترى متفقة على أن علماء سلف الأمة وخلفها مجمعون على صرف الآيات والأحاديث المتشابهة عن ظاهرها لاستحالة عليه عز وجل، ومجمعون أيضاً على بيان المعنى في بعض الآيات كآية: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ، واختلفوا في ما عدا ذلك، فالسلف يفوضون علم معانيها إلى الله تعالى، والخلف يبينون معانيها المفهومة من لغة العرب، لأن القرآن نزل بلغتهم (٦٣٤).

(٦٣٣) هو مُحَمَّد عبده بن حسن خير الله من آل التُّركماني، مفتي الديار المصرية، ومن كبار رجال الإصلاح والتجديد، مات سنة (١٩٠٥م). انظر: الأعلام (٦/ ٢٥٢-٢٥٣).

(٦٣٤) وإتماماً للفائدة، أذكر فيما يلي بعضاً من أقوال المفسرين في معنى الإتيان المضاف إلى الله تعالى :

قال الرَّخْشَرِي في الكَشَاف (١/ ٣٥٣) : " إتيان الله إتيان أمره وبأسه كقوله: ﴿وَيَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾ ، ﴿جَاءَهُمْ بِأُسْنَاهُ﴾ ويجوز أن يكون المأتى به محذوفاً، بمعنى أن يأتيهم الله ببأسه أو بنقمته للدلالة عليه بقوله: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾ .

وقال الإمام ابن عطية في تفسيره (١/ ٢٨٣) : " المعنى : أن يأتيهم حكم الله بأمره ونهيه وعقابه إياهم " .

وقال الإمام أبو السُّعُود في تفسيره (١/ ٢١٢) : " أي أمره وبأسه ، أو يأتيهم الله بأمره وبأسه ، فحذف المأتى به لدلالة الحال عليه والاتفات إلى الغيبة للإيدان بأن سوء صنيعهم موجب للإعراض عنهم ، وحكاية جنائهم لمن عداهم من أهل الإنصاف على طريقة المباشرة وإيراد الانتظار للإشعار بأنهم لانهماهم فيما هم فيه من موجبات العقوبة كأنهم طالبون لها مترقبون لوقوعها " .

وقال الإمام الشوكاني في فتح القدير (١/ ٢٤٢) : " وَالْمَعْنَى: هَلْ يَنْتَظِرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ بِمَا وَعَدَهُمْ مِنَ الْحِسَابِ وَالْعَذَابِ فِي ظُلُلٍ مِنَ الْعَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ. قَالَ الْأَخْفَشُ: وَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى الْإِيتَانِ رَاجِعًا إِلَى الْجَزَاءِ، فَسُمِّيَ

ومنه تعلم بطلان ما نُسب إلى ابن القيم (٦٣٥) في كتاب الصَّواعق من حملهِ الإتيان والمجيء المضافين لله تعالى في الآيات على الحقيقة زاعماً أنَّه لا موجب لحمله على المجاز. وهو مردود بأنَّ المُوجب لذلك استحالة إرادة الحقيقة لما يلزم عليه من مماثلة الله تعالى للحوادث، وهو مُحال عقلاً وباطل نقلاً، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وقوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، والأحد هو الكامل في الوجدانية، ولو اتَّصف بالمجيء والدَّهاب حقيقة لكان جسماً متحيزاً وهو ينافي الأحديَّة، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، أي شبيهاً. ودعواه أنَّ عطف مجيء الملك على مجيئه تعالى يدلُّ على أنَّ المجيء منسوب إلى الله تعالى باقٍ على حقيقته، دعوى واضحة البطلان، لا تصدر من عنده أدنى إلمام بقواعد اللغة، فإنَّ كون المعطوف من قبيل الحقيقة لا يستلزم أن يكون المعطوف عليه باقياً على حقيقته، ولا يشكُّ في ذلك من عنده أدنى معرفة بعلم العربيَّة، وها هو ابن عبَّاس حبر الأُمَّة وترجمان القرآن يبيِّن لنا أنَّ المجيء في الآية ليس مراداً به حقيقته.

قال العلامة محمَّد بن أبي بكر الرَّاзи في كتابه: "الأنموذج الجليل" صفحة (١٦٣) ثلاث وستين ومائة من الجزء الثَّاني ما نصَّه: فإن قيل: كيف قال الله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر:

الجزء: إتياناً، كما سُمِّيَ التَّخَوُّيفُ وَالتَّعْذِيبُ فِي قِصَّةِ نُمُودَ: إِتْيَانًا، فَقَالَ: ﴿فَأَتَى اللَّهَ بُنْيَانُهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾، وقال في قِصَّةِ بني النَّضِيرِ: ﴿فَأَنَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾، وَإِنَّمَا احْتَمَلَ الْإِتْيَانُ هَذَا، لِأَنَّ أَصْلَهُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ: الْقَصْدُ إِلَى الشَّيْءِ فَمَعْنَى الْآيَةِ: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنَّ يُظْهَرَ اللَّهُ فِعْلاً مِنَ الْأَفْعَالِ مَعَ خَلْقٍ مِنْ خَلْقِهِ يَقْصِدُ إِلَى مُحَارَبَتِهِمْ، وَقِيلَ: إِنَّ الْمَعْنَى: يَأْتِيهِمْ أَمْرُ اللَّهِ وَحُكْمُهُ وَقِيلَ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿فِي ظُلُلٍ﴾ بِمَعْنَى: بِظُلُلٍ، وَقِيلَ: الْمَعْنَى: يَأْتِيهِمْ بِبَأْسِهِ فِي ظُلُلٍ". وقال الإمام ابن الجوزي في زاد المسير (١/ ١٧٤): "قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾ كان جماعة من السَّلف يُمَسِّكُونَ عن الكلام في مثل هذا. وقد ذكر القاضي أبو يعلى عن أحمد أنَّه قال: المراد به: قدرته وأمره. قال: وقد بيَّنه في قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي أَمْرُ رَبِّكَ﴾".

(٦٣٥) ما نُسب إلى ابن القيم موجود في كتبه، فلا يفهم من ذلك أنَّ هذا الكلام متقول به على ابن القيم. انظر: مختصر الصواعق المرسلة (ص ٣٣٩-٣٤٠).

[٢٢] ، والحركة والانتقال مُحالان على الله تعالى، لأنَّهما من خواص الكائن في جهة، قلنا: قال ابن عباس رضي الله عنهما: وجاء أمر ربك، لأنَّ في القيامة تظهر جلائل آيات الله تعالى، ونظيره قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] ، وقيل معناه: وجاء ظهور ربك لضرورة معرفته يوم القيامة، ومعرفة الشيء بالضرورة تقوم مقام ظهوره ورؤيته، فمعناه: زالت الشكوك ، وارتفعت الشبه كما تُرفع عند مجيء الشيء الذي كان يشك فيه أهـ (٦٣٦).

(٦٣٦) وإتماماً للفائدة أورد فيما يلي باقة من أقوال المفسرين في معنى المجيء المضاف إلى الله تعالى : قال الإمام البغوي في تفسيره (٢٥٢/٥) : " قَالَ الْحَسَنُ: جَاءَ أَمْرُهُ وَقَضَاؤُهُ . وَقَالَ الْكَلْبِيُّ: يَنْزِلُ حُكْمُهُ " . وقال الإمام ابن عطية في تفسيره (٤٨٠/٥) : " وقوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ معناه : وجاء قدره وسلطانه وقضاؤه " .

وقال الإمام القرطبي في : "الجامع لأحكام القرآن" (٥٥ / ٢٠) : " قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ ، أَيَّ أَمْرُهُ وَقَضَاؤُهُ ، قَالَهُ الْحَسَنُ . وَهُوَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُضَافِ . وَقِيلَ: أَيَّ جَاءَهُمُ الرَّبُّ بِالْآيَاتِ الْعَظِيمَةِ ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، أَيَّ يَظْلِلُ . وَقِيلَ: جَعَلَ مَجِيءَ الْآيَاتِ مَجِيئًا لَهُ ، تَفْجِيئًا لِشَأْنِ تِلْكَ الْآيَاتِ . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْحَدِيثِ: (يَا بَنَ آدَمَ، مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي، وَاسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي، وَاسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعَمْنِي) . وَقِيلَ: وَجَاءَ رَبُّكَ أَيَّ زَالَتِ الشُّبُهَةُ ذَلِكَ الْيَوْمَ، وَصَارَتِ الْمَعَارِفُ صُرُورِيَّةً، كَمَا تَزُولُ الشُّبُهَةُ وَالشَّكُّ عِنْدَ مَجِيءِ الشَّيْءِ الَّذِي كَانَ يُشَكُّ فِيهِ . قَالَ أَهْلُ الْإِشَارَةِ: ظَهَرَتْ قُدْرَتُهُ وَاسْتَوَلَتْ ، وَاللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ لَا يُوصَفُ بِالتَّحَوُّلِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَأَنَّى لَهُ التَّحَوُّلُ وَالْإِنْتِقَالُ، وَلَا مَكَانَ لَهُ وَلَا أَوَانَ، وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ وَقْتُ وَلَا زَمَانٌ، لِأَنَّ فِي جَرَيَانِ الْوَقْتِ عَلَى الشَّيْءِ قُوَّةُ الْأَوْقَاتِ، وَمَنْ فَاتَهُ شَيْءٌ فَهُوَ عَاجِزٌ " .

وقال الإمام الألوسي في : "روح المعاني" (٣٤٢-٣٤٣) : " قال منذر بن سعيد : معناه ظهر سبحانه للخلق هنالك وليس ذلك بمجيء نُقْلَةٍ ، وكذلك مجيء الطَّامَةِ والصَّاحَةِ : وقيل : الكلام على حذف المضاف للتَّهْوِيلِ ، أي وجاء أمر ربك وقضاؤه سبحانه ، واختار جمع أنَّه تمثيل لظهور آيات اقتداره تعالى وتبين آثار قدرته عز وجل وسلطانه عز سلطانه ، مُثِّلَتْ حاله سبحانه في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه ظهر لحضوره من آثار الهيبة والسياسة ما لا يظهر بحضور عساكره ووزرائه وخواصه عن بكرة أبيهم " .

النُّزُولُ معنى الحركة والانتقال من علوٍّ إلى سفلى من صفات الحوادث ، فهو مستحيل في حقِّ الله تعالى ، وما ورد ممَّا ظاهره نسبة النُّزُولِ إلى الله تعالى فهو مصروف عن ظاهره بإجماع السلف والخلف ، لما تقدَّم غير مرَّة . وهاك بعض نصوص العلماء في ذلك :

النَّصُّ الأوَّلُ

قال العلامة ابن جماعة في كتابه إيضاح الدليل بعد أن ذكر حديث البخاري (٥٣/٢ برقم ١١٤٥) ومسلم (٥٢١/١ برقم ٧٥٨) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : " يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي ، فَأَسْتَجِيبَ لَهُ "

وقال الإمام أبو السُّعود في تفسيره (٩/ ١٧٥) : " أي : ظهرت آيات قدرته وآثار قهره ، مُثِّل ذلك بما يظهر عند حضور السُّلطان من أحكام هيئته وسياسته . وقيل : وجاء أمره تعالى وقضاؤه على حذف المضاف للتَّهويل . وقال الإمام الجمل في حاشيته على الجلالين (٨/ ٣١٩) شارحاً قول الجلالين : " أي : أمره " أي : حصل تجلُّيه على الخلائق وظهر سلطان قهره ، وظهرت أحوال يوم الموقف وغير ذلك ممَّا لا يكاد يحصر ، وفي البيضاوي : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أي : ظهرت آيات قدرته وآثار قهره ، مُثِّل ذلك بما يظهر عند ظهور السُّلطان من آثار هيئته وسياسته . "

وقال الإمام الشُّوكاني في فتح القدير (٥/ ٥٣٥) : " ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ ، أي : جاء أمره وقضاؤه وَظَهَرَتْ آيَاتُهُ ، وَقِيلَ : الْمَعْنَى : أَتَتْهَا زَالَتْ الشُّبُهَةُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ، وَظَهَرَتْ الْمَعَارِفُ ، وَصَارَتْ ضَرُورِيَّةً ، كَمَا يَزُولُ الشَّكُّ عَنْ مَحْيِئَةِ الشَّيْءِ الَّذِي كَانَ يُشَكُّ فِيهِ ، وَقِيلَ : جَاءَ قَهْرُ رَبِّكَ وَسُلْطَانُهُ وَانْفِرَادُهُ وَالتَّدْبِيرُ مِنْ دُونِ أَنْ يَجْعَلَ إِلَى أَحَدٍ مِنْ عِبَادِهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ﴿ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ انْتِصَابٌ ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ عَلَى الْحَالِ ، أَيُّ مُصْطَفَيْنِ ، أَوْ دَوِي صُفُوفٍ . قَالَ عَطَاءٌ : يُرِيدُ صُفُوفَ الْمَلَائِكَةِ ، وَأَهْلَ كُلِّ سَمَاءٍ صَفٌّ عَلَى حِدَةٍ . "

قَالَ الضَّحَّاكُ : أَهْلُ كُلِّ سَمَاءٍ إِذَا نَزَلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَانُوا صَفًّا مُحِيطِينَ بِالْأَرْضِ وَمَنْ فِيهَا ، فَيَكُونُونَ سَبْعَةَ صُفُوفٍ وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ «يَوْمَئِذٍ» مَنْصُوبٌ بِجِيءَ ، وَالْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ بِجَهَنَّمَ ، وَجَوَّزَ مَكِّيٌّ أَنْ يَكُونَ يَوْمَئِذٍ هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَلَيْسَ بِذَلِكَ . "

مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ " ، ما ملخصه : اعلم أنَّ النزول الذي هو الانتقال من علو إلى سفلى لا يجوز حمل الحديث عليه لوجوه :

الأوَّل : أنَّ النزول من صفات المحدثات ، ويتوقف على ثلاثة أجسام : منتقل ، ومنتقل عنه ، ومنتقل إليه وذلك على الله تعالى محال من صفات المحدثات ويتوقف على ثلاثة أجسام منتقل ، ومنتقل عنه ، ومنتقل إليه ، وذا محال على الله تعالى .

الثَّاني : لو كان النزول لذاته حقيقة لتجددت له كل يوم وليلة حركات عديدة تستوعب الليل كله ، لأنَّ ثلث الليل يتجدد على أهل الأرض شيئاً فشيئاً ، فيلزم انتقاله في سماء الدنيا ليلاً ونهاراً من قوم إلى قوم وعوده إلى العرش في كل لحظة على قوهم ونزوله فيها إلى السماء الدنيا ، ولا يقول ذلك ذولب .

الثَّالثُ : أنَّ القائل بأنَّه فوق العرش وأنَّه ملاءه كيف يرى أنَّ سماء الدنيا تسعه تعالى ، وهي بالنسبة إلى العرش كحلقة في فلاة ، فيلزم عليه أحد أمرين : إمَّا اتساع سماء الدنيا كل ساعة حتَّى تسعه أو تضائل الذات المقدسة عن ذلك حتَّى تسعها السماء ، ونحن نقطع بانتفاء الأمرين ، ولذا ذهب جماعة من السلف إلى عدم بيان المراد من النزول مع قطعهم بأنَّ الله منزّه عن الحركة والانتقال . وذهب المؤولون إلى أنَّ المراد بالنزول هنا : الإقبال بالرحمة والإحسان وإجابة الدعاء ، فإنَّ النزول قد يستعمل في غير الانتقال من علو إلى سفلى ، كقوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥] ، ﴿فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ١٨] ، ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر: ٦] ، فليس المراد به فيما ذكر النزول من السماء . وقيل : في الكلام مضاف مقدر والمعنى : ينزل أمر ربنا أو ملك ينزل بأمره ، وهو في القرآن كثير .

ومنه : ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] ، ﴿وَسُئِلَ الْقُرَيْةُ﴾ [يوسف: ٨٢] ، ومعلوم أنَّ الرَّبَّ لم يأت البنيان ، وإنما أتاه عذابه وأمره بهلاكه .

وقال ابن حامد الحنبلي المجسّم في الحديث ما يتعالى الله عنه . وهو أن ينزل من مكانه الذي هو فيه وينتقل ، وأحمد بن حنبل رحمه الله بريء منه ، ولقد تأذّى الحنابلة بسوء كلامه واعتقاده أهـ

النَّصُّ الثَّانِي

قال الامام فخر الدِّين الرَّازي في كتابه : أساس التَّقديس صفحة (١٣٤) أربع وثلاثين ومائة ما ملَّخصه : فأما الحديث المشتمل على النُّزول إلى سماء الدُّنيا فالكلام عليه أنَّ النُّزول قد يستعمل في غير الانتقال وذلك الوجه ، منها :

قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر:٦] ، ونحن تعلم بالضرورة أنَّ الجمل أو البقر ما نزل من السَّماء إلى الأرض على سبيل الانتقال .

وقوله : ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [الفتح:٢٧] ، والانتقال على السَّكينة محال .

ومنها : أنَّه إن كان المقصود من النُّزول من العرش إلى سماء الدُّنيا أن يسمع نداؤه ، فهذا لم يحصل ، وإن كان المقصود مجرد النداء وإن لم نسمع ، فهذا ممَّا لا حاجة فيه إلى النُّزول ، وهذا عبث غير لائق بحكمة الله تعالى .

ومنها : أنَّ من يقول بظاهر الحديث يرى أنَّ كلَّ السَّموات بالنسبة للكرسي كقطرة في بحر ، والكرسي بالنسبة للعرش كذلك . ثمَّ يقول : إنَّ العرش مملوء منه ، والكرسي موضع قدمه ، فإذا نزل إلى سماء الدُّنيا فكيف تسعه ؟!! فإمَّا أن يقال بتداخل أجزائه في بعض ، وهذا يقتضي أنَّها قابلة للتَّفَرُّق ، ويقتضي جواز تداخل جملة العالم في خردلة واحدة وهو محال . وإمَّا أن يقال : إنَّ تلك الأجزاء فنيت عند النُّزول إلى الدُّنيا ، وهذا ممَّا لا يقوله عاقل في حقِّ الله تعالى ، فثبت أنَّ القول بالنُّزول على الوجه الذي قالوه باطل ، وأنه يتعيَّن حمل هذا النُّزول على نزول رحمته إلى الأرض في ذلك الوقت ، وخصَّ هذا الوقت بذلك لوجه :

منها : أنَّ التوبة التي يؤتى بها في جوف الليل شأنها أن تكون خالية عن شوائب الدُّنيا ، خالصة لوجه الله تعالى ، لأنَّ الأغيار لا يطلَّعون عليها ، فتكون أقرب إلى القبول .

ومنها : أنَّ الغالب على الإنسان في جوف الليل الكسل والنَّوم ، فلولا الرَّغبة الشَّديدة في نيل الثَّواب العظيم لما تحمَّل مشاقَّ السَّهر ، ولما أعرض عن اللذات الجسمانيَّة . ولذا احتيج في التَّربُّغيب في الطَّاعة والعبادة بالليل إلى مزيد أمور تؤثر في تحريك دواعي الاشتغال بالطَّاعة والتَّهَجُّد لتكون

الدواعي عليه أتم وأوفر ، ويكون الثواب أكمل ، ولذا أثنى الله تعالى على من تحلى بالطاعة في الليل ، قال : ﴿ كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ * وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الذاريات: ١٧-١٨] ، وقال : ﴿ تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ * فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مِمَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٦-١٧] .

وقيل : النزول في الحديث كناية عن المبالغة في الاكرام والإحسان ، وذلك أن من نزل من الملوك عند إنسان لإصلاح شأنه والاهتمام بأمره يكون نزوله عنده مبالغة في إكرامه ، فلمّا كان النزول مستلزمًا لغاية الإكرام وكمال الإحسان ، أطلق اسم النزول على الاكرام المذكور .
وقيل : إن ينزل في الحديث بضم الياء من الانزال ، أي : أن جمعاً من أشراف الملائكة ينزلون في ذلك الوقت بأمر الله تعالى .

﴿ النّصّ الثالث ﴾

قال الامام ابن الجوزي في كتابه « دفع شبه التشبيه صفحة (٤٦) ست وأربعين ما نصّه : روى حديث النزول عشرون صحابياً ، وقد تقدّم أنه يستحيل على الله عزّ وجلّ الحركة والثقل والتغيّر ، فيبقى النَّاسُ رجلين :

أحدهما : المتأوّل بمعنى أنّه يقرب برحمته ، وقد وصف أشياء بالنزول ، فقال : ﴿ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾ [الحديد: ٢٥] ، وإن كان معدنه في الأرض ، وقال : ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾ [الزمر: ٦] ، ومن لم يعرف كيف نزول الجمل كيف يتكلّم في تفصيل هذه الجمل .
والثاني : السّاكت عن الكلام في ذلك مع اعتقاد التنزيه .

والواجب على الخلق اعتقاد التنزيه وامتناع تجويز الثقل ، وأنّ النزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان يفتقر إلى ثلاثة أجسام : جسم عالي وهو مكان لساكنه ، وجسم سافل ، وجسم منتقل من علو إلى سفلى ، وهذا لا يجوز على الله عزّ وجلّ .

قال ابن حامد : هو على العرش بذاته مماسّ له وينزل من مكانه الذي هو فيه وينتقل ، وهذا رجل لا يعرف ما يجوز على الله تعالى .

وقال القاضي أبو يعلى : النزول صفة ذاتية ، ولا نقول نزوله انتقال ، وهذا مغالط ، ومنهم من قال : يتحرك إذا نزل ، ولا يدري أن الحركة لا تجوز على الله تعالى .

وقد حكوا عن الإمام أحمد ذلك وهو كذب عليه ، ولو كان النزول صفة ذاتية لذاته لكانت صفته كل ليلة تتجدد وصفاته قديمة كذاته أ.هـ

فقد نصّ هؤلاء الأعلام على أن الله تعالى منزّه عن التحوّل والانتقال ، فمن اعتقد خلاف ذلك فهو زائغ العقيدة ، مطموس البصيرة ، والعياذ بالله تعالى .

﴿ ﴾ النّصّ الرّابع ﴿ ﴾

في هامش صفحة (٤٨) ثمان وأربعين من كتاب ابن الجوزي المذكور ما نصّه : قال الإمام ابن حزم في حديث النزول : هذا إنّما هو فعل يفعل الله تعالى في سماء الدنيا من الفتح لقبول الدعاء ، وأن تلك الساعة من مظانّ القبول والإجابة والمغفرة للمجاهدين والمستغفرين والتائبين ، وهذا معهود في اللغة ، تقول : نزل فلان عن حقه بمعنى وهبه لي وتطول به علي . ومن البرهان على أنّه صفة فعل لا صفة ذات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علّق التّنزل المذكور بوقت محدّد ، فصحّ أنّه فعل محدث في ذلك مفعول حينئذ ، وقد علمنا أن ما لم يزل فليس متعلّقاً بزمان البتّة ، وقد بين رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض ألفاظ الحديث المذكور ما ذلك الفعل ، وهو أنّه ذكر عليه السلام أن الله يأمر ملكاً يُنادي في ذلك الوقت بذلك ، وأيضا فإنّ ثلث الليال مختلف في البلاد باختلاف المطالع والمغرب ، يعلم ذلك ضرورة من بحث عنه ، فصحّ ضرورة أنّه فعل يفعل ربنا تعالى في ذلك الوقت لأهل كلّ أفق ، وأمّا من جعل ذلك نُقْلة فقد قدّمنا بطلان قوله في إبطال القول بالجسم أ.هـ

﴿ ﴾ النّصّ الخامس ﴿ ﴾

قال العلامة ابن أبي جمرة في كتابه بهجة النفوس صفحة (٣٩) تسع وثلاثين ردّاً على المجسّمة ما نصّه : وأمّا ما زعموا من الجسميّة وتعلّقوا في ذلك بظاهر قوله عليه الصّلاة والسّلام : ينزل ربنا كلّ ليلة إلى سماء الدنيا " ، إلى غير ذلك من الآي والأحاديث التي جاءت في هذا المعنى ، فليس لهم

في ذلك حجة أيضاً ، لأن ذلك في اللغة محتمل لأوجه عديدة ، كقولهم : جاء زيد ، يريدون ذاته ، ويريدون غلامه ، ويريدون كتابه ، ويريدون خبره ، والنزول مثله ، كقولهم : نزل الملك ، يريدون ذاته ، ويريدون أمره ، ويريدون كتابه ، ويريدون نائبه ، فإذا أرادوا أن يخصصوا الذات قالوا : نفسه ، فيؤكّدونه بذلك أو بالمصدر ، وحيث ترفع تلك الاحتمالات ، ولذلك قال جلّ وعزّ في كتابه : ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] ، فأكّده بالمصدر رفعاً للمجاز ، فلو قال الشارح عليه الصّلاة والسّلام : هنا ينزل ربّنا نفسه أو ذاته أو أكّده بالمصدر لكان الأمر ما ذهبوا إليه ، ولكن لما أن ترك اللفظ على عموميه ولم يؤكّده دلّ على أنّه لم يرد الذات وإنّما أراد نزول رحمة ومنّ وفضلٍ وطول على عباده . وشبه هذا معروف عند النّاس لأنّهم يقولون : تنازل الملك لفلان ، وهم يريدون كثرة إحسانه إليه وإفضاله إليه لا أنّه نزل إليه بذاته وتقرّب إليه بجسده ، فهذا مشاهد في البشر ، فكيف بمن ليس كمثله شيء ، لقد أعظم الفرية أ.هـ.

﴿النَّصُّ السَّادِسُ﴾

قال الامام العيني في شرحه على البخاري في الجزء الثالث صفحة (٦١٨) ثماني عشر- وستمائة في كتاب الصّلاة عند حديث : "يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي، فَأَسْتَجِيبَ لَهُ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ" : احتجّ به قوم على إثبات الجهة لله تعالى ، وقالوا : هي جهة العلو ، وأنكر ذلك جمهور العلماء ، لأنّ القول بالجهة يؤدّي إلى تحيُّز وإحاطة ، وقد تعالى الله عن ذلك ، وأنكر المعتزلة أو أكثرهم ، كجهم بن صفوان ، وإبراهيم بن صالح ، ومنصور بن طلحة ، والخوارج ، صحّة تلك الأحاديث الواردة في هذا الباب ، وهو مكابرة .

والعجب أنّهم أوّلوا ما ورد من ذلك في القرآن ، وأنكروا ما ورد في الحديث ، إمّا جهلاً وإمّا عناداً ، ثمّ قال : قال أبو الشّيخ ابن حبّان في كتاب السّنّة عن أبي زرعة : هذه الأحاديث المتواترة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم : " إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا " ، قد رواها عدّة من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ، وهي عندنا صحاح قويّة ، قال

رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم : " ينزل " ، ولم يقل كيف ينزل ، فلا نقول كيف ينزل ، نقول كما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم .

وروى البيهقي في كتاب الأسماء والصفات : أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّيَّ يَقُولُ : «حَدِيثُ النُّزُولِ قَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَجْهِهِ صَحِيحَةً» وَوَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ مَا يُصَدِّقُهُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] .

الرَّابِعُ : والجُمهور قد سلكوا في هَذَا الْبَابِ الطَّرِيقَ الْوَاضِحَةَ السَّالِمَةَ ، وأَجْرُوا عَلَى مَا وَرَدَ مُؤْمِنِينَ بِهِ مِنْزَهٍ لِلَّهِ تَعَالَى عَنْ التَّشْبِيهِ وَالْكَفِيَّةِ ، وَهَم : الزُّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، وَمَكْحُولٌ ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَسُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، وَاللِّثَّاءُ بْنُ سَعْدٍ ، وَحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ أئِمَّةِ الدِّينِ . وَمِنْهُمْ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ : مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي (كِتَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ) : وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِهِ : (يَنْزِلُ اللَّهُ) ، فَسَلَّ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ : بَلَا كَيْفَ ، وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ : نَزُولُهُ إِقْبَالُهُ . وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي (كِتَابِ الْإِعْتِقَادِ) بِإِسْنَادِهِ إِلَى يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ : قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُقَالُ لِلْأَصْلِ : لَمْ وَلَا كَيْفَ ، وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ إِلَى الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، قَالَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ : الْأَصْلُ كِتَابٌ أَوْ سَنَةٌ أَوْ قَوْلٌ بَعْضُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ إِجْمَاعُ النَّاسِ ، قُلْتُ : لَا شَكَّ أَنَّ النُّزُولَ انْتِقَالَ الْجِسْمِ مِنْ فَوْقَ إِلَى تَحْتِ ، وَاللَّهُ مَنْزَهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ مِنَ الْمُتَشَابِهَاتِ ، فَالْعُلَمَاءُ فِيهِ عَلَى قِسْمَيْنِ :
الْأَوَّلُ : الْمُفَوِّضَةُ : يُؤْمِنُونَ بِهَا وَيَفْوِضُونَ تَأْوِيلَهَا إِلَى اللَّهِ ، عَزَّ وَجَلَّ ، مَعَ الْجُزْمِ بِتَنْزِيهِهِ عَنْ صِفَاتِ النَّقْصَانِ .

وَالثَّانِي : الْمُؤَوَّلَةُ : يؤولونها عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ بِحَسَبِ الْمَوَاطِنِ ، فَأَوَّلُوا بِأَنَّ مَعْنَى : يَنْزِلُ اللَّهُ : يَنْزِلُ أَمْرُهُ أَوْ مَلَائِكَتُهُ ، وَبِأَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ ، وَمَعْنَاهُ : التَّلَطُّفُ بِالْأَعْيُنِ وَالْإِجَابَةُ لَهُمْ وَنَحْوُ ذَلِكَ .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ ، مَذْهَبُ السَّلَفِ فِيهِ الْإِيمَانُ بِهَا وَإِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهَرِهَا وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ عَنْهُ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، وَقَالَ الْقَاضِي الْبَيْضَاوِيُّ : لَمْ يَثْبُتْ بِالْقَوَاطِعِ الْعَقْلِيَّةِ أَنَّهُ مَنْزَهُ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَالتَّحْيِزِ أَمْتَنَ عَلَيْهِ النُّزُولُ عَلَى

معنى الإِنْتِقَال من مَوْضِعٍ أَعْلَى إِلَى مَا هُوَ أَخْفَضُ مِنْهُ، فَالْمُرَادُ دُنُو رَحْمَتِهِ، وَقَدْ رُوِيَ: "يَبْطِ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ الْعُلْيَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا"، أَيْ: يَنْتَقِلُ مِنْ مُقْتَضَى- صِفَاتِ الْجَلَالِ الَّتِي تَقْتَضِي- الْأَنْفَةَ مِنَ الْأَرَاذِلِ وَقَهْرِ الْأَعْدَاءِ وَالْإِنْتِقَامِ مِنَ الْعِصَاةِ إِلَى مُقْتَضَى صِفَاتِ الْإِكْرَامِ لِلرَّأْفَةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْعَفْوِ، وَيُقَالُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَجِيءِ وَالْإِتْيَانِ وَالنُّزُولِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى جِسْمٍ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ وَالثَّقَلَةُ الَّتِي هِيَ تَفْرِيجُ مَكَانٍ وَشُغْلُ غَيْرِهِ، فَإِذَا أُضِيفَ ذَلِكَ إِلَى مَنْ لَا يَلِيقُ بِهِ الْإِنْتِقَالُ وَالْحَرَكَةُ، كَانَ تَأْوِيلُ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ بِنَعْتِهِ وَصِفَتِهِ تَعَالَى. فَالنُّزُولُ: لُغَةً، يُسْتَعْمَلُ لِمَعَانٍ خَمْسَةٍ مُخْتَلَفَةٍ: بِمَعْنَى الْإِنْتِقَالِ: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الْفُرْقَان: ٨٤] وَ: الْإِعْلَامُ ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشُّعَرَاء: ٣٩١]، أَيْ: أَعْلَمَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَبِمَعْنَى: الْقَوْلُ ﴿سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الْأَنْعَام: ٣٩]: نَزَلَ فَلَانٌ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَافِ إِلَى دُنْيَاهَا، وَنَزَلَ قَدْرُ فَلَانٍ عِنْدَ فَلَانٍ إِذَا انْخَفَضَ، وَبِمَعْنَى: نَزُولُ الْحُكْمِ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: كُنَّا فِي خَيْرٍ وَعَدَلَ حَتَّى نَزَلَ بِنَا بَنُو فَلَانٍ، أَيْ: حُكْمٌ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مُتَعَارَفٌ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ: وَإِذَا كَانَتْ مُشْتَرَكَةً فِي الْمَعْنَى وَجَبَ حَمْلُ مَا وَصَفَ بِهِ الرَّبَّ، جَلَّ جَلَالُهُ، مِنَ النُّزُولِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ مِنْ بَعْضِ هَذِهِ الْمَعَانِي، وَهُوَ: إِقْبَالُهُ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ بِالرَّحْمَةِ وَالْإِسْتِيفَازِ بِالتَّذْكِيرِ وَالتَّنْبِيهِ الَّذِي يُلْقَى فِي الْقُلُوبِ، وَالزَّوْاجِرِ الَّتِي تَزْعِجُهُمْ إِلَى الْإِقْبَالِ عَلَى الطَّاعَةِ "أ.هـ. باختصار.

وقد أطل بذكر البراهين والأدلة الصريحة في أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَنْزَهُ عَنْ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ مِنَ التَّحَوُّلِ وَالنُّزُولِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَنَّ مَا وَرَدَ مِمَّا يُوْهِمُ ذَلِكَ فِي الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الْمُتَشَابِهَةِ يَفْوُضُ فَهْمَ مَعْنَاهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّهُ تَعَالَى يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّصِفَ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقَاتِ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ السَّدَلَفِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ (وَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْخَلْفِ فَهِيَ مُحْمُولَةٌ عَلَى مُحَامِلِ تَلِيقِ بَجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا اعْتِقَادُ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْتَقِلُ أَوْ يَتَحَوَّلُ كَمَا تَعْتَقِدُهُ الشُّذْرُذَةُ الْمُجَسِّمَةُ، فَهُوَ اعْتِقَادٌ بَاطِلٌ وَكَفَرٌ صُرَاحٌ، نَعُوذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنَ الضَّلَالِ وَالْإِضْلَالِ .

﴿النَّصُّ السَّابِعُ﴾

قال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري شرح صحيح البخاري في الجزء الثالث في باب الدعاء والصلاة في آخر الليل في شرح حديث النزول صفحة (٢٠) خمس وعشرين ما نصّه :
اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ أَثْبَتَ الْجَهَّةَ وَقَالَ هِيَ جَهَّةُ الْعُلُوِّ ، وَأَنكَرَ ذَلِكَ الْجَمْهُورُ ، لِأَنَّ الْقَوْلَ بِذَلِكَ يُفْضِي - إِلَى التَّحْيِيزِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى النُّزُولِ عَلَى أَقْوَالٍ :

فَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَحَقِيقَتِهِ ، وَهُمْ الْمُسَبِّهُةُ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ .
وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ صِحَّةَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ جُمْلَةً وَهُمْ الْخَوَارِجُ وَالْمُعْتَزِلَةُ وَهُوَ مُكَابَرَةٌ
وَالْعَجَبُ أَنَّهُمْ أَوَّلُوا مَا فِي الْقُرْآنِ مِنْ نَحْوِ ذَلِكَ وَأَنكَرُوا مَا فِي الْحَدِيثِ إِمَّا جَهْلًا وَإِمَّا عِنَادًا .
وَمِنْهُمْ مَنْ أَجْرَاهُ عَلَى مَا وَرَدَ مُؤْمِنًا بِهِ عَلَى طَرِيقِ الْإِجْمَالِ مُنْزَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ ،
وَهُمْ جَمْهُورُ السَّلَفِ ، وَنَقَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ عَنِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَالسُّفْيَانَيْنِ ، وَالْحَمَادَيْنِ ،
وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَاللَيْثِ ، وَغَيْرِهِمْ .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَوَّلَهُ عَلَى وَجْهِ يَلِيقُ مُسْتَعْمَلٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ أَفْرَطَ فِي التَّأْوِيلِ حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى نَوْعٍ مِنَ التَّحْرِيفِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَلَ بَيْنَ مَا يَكُونُ تَأْوِيلُهُ قَرِيبًا مُسْتَعْمَلًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَبَيْنَ مَا يَكُونُ بَعِيدًا
مَهْجُورًا ، فَأَوَّلَ فِي بَعْضٍ وَفَوَّضَ فِي بَعْضٍ ، وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنْ مَالِكٍ ، وَجَزَمَ بِهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ بَن
دَقِيقِ الْعِيدِ ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : وَأَسْلَمَهَا الْإِيمَانُ بِلَا كَيْفٍ ، وَالسُّكُوتُ عَنِ الْمُرَادِ إِلَّا أَنْ يَرِدَ ذَلِكَ عَنِ
الصَّادِقِ فَيَصَارُ إِلَيْهِ .

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّ التَّأْوِيلَ الْمُعَيَّنَ غَيْرُ وَاجِبٍ ، فَحَيْثُ ذُكِرَ التَّقْوِيضُ أَسْلَمَ .

وَسَيَأْتِي مَزِيدُ بَسْطٍ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَقَالَ بَن الْعَرَبِيِّ : حُكِيَ عَنِ الْمُتَبَدِّعَةِ رَدُّ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَعَنِ السَّلَفِ إِمْرَارُهَا ، وَعَنْ قَوْمٍ
تَأْوِيلُهَا ، وَبِهِ أَقُولُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ : " يَنْزِلُ " ، فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى أَفْعَالِهِ لَا إِلَى ذَاتِهِ ، بَلْ ذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنْ مَلَكِهِ
الَّذِي يَنْزِلُ بِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ . وَالنُّزُولُ كَمَا يَكُونُ فِي الْأَجْسَامِ يَكُونُ فِي الْمَعَانِي ، فَإِنْ حَمَلْتَهُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى

الْحَسْبِي قَتْلُكَ صِفَةَ الْمَلِكِ الْمُبْعُوثِ بِذَلِكَ ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْمَعْنَوِيِّ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ ثُمَّ فَعَلَ فَيُسَمَّى ذَلِكَ نُزُولًا عَنْ مَرْتَبَةٍ إِلَى مَرْتَبَةٍ فِيهِ عَرَبِيَّةٌ صَحِيحَةٌ ، انْتَهَى .

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ تَأَوَّلَهُ بِوَجْهَيْنِ : إِمَّا بِأَنَّ الْمَعْنَى يَنْزِلُ أَمْرُهُ أَوِ الْمَلِكُ بِأَمْرِهِ ، وَإِمَّا بِأَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ بِمَعْنَى التَّلَطُّفِ بِالذَّاعِينَ وَالْإِجَابَةِ لَهُمْ وَنَحْوِهِ ، وَقَدْ حَكَى أَبُو بَكْرُ بْنُ فُورَكَ أَنَّ بَعْضَ الْمَشَائِخِ ضَبَطَهُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ عَلَى حَذْفِ الْمُفْعُولِ ، أَيْ : يَنْزِلُ مَلَكًا ، وَيَقْوِيهِ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ بِلَفْظٍ : " إِنْ اللَّهَ يُمَهِّلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ فَيُسْتَجَابُ لَهُ " الْحَدِيثَ ، وَفِي حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ : " يُنَادِي مُنَادٍ هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ " ، الْحَدِيثَ .

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : وَبِهَذَا يَرْتَفِعُ الْإِشْكَالُ ، وَلَا يُعَكِّرُ عَلَيْهِ مَا فِي رِوَايَةِ رِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ : " يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فَيَقُولُ : لَا يَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي " ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَدْفَعُ التَّأْوِيلَ الْمَذْكُورَ .
وَقَالَ الْبَيْضاوِيُّ : وَلَمَّا ثَبَتَ بِالْقَوَاطِعِ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُنَزَّهٌ عَنِ الْجِسْمِيَّةِ وَالتَّحْيِيزِ ائْتَمَعَ عَلَيْهِ النُّزُولُ عَلَى مَعْنَى الْإِنْتِقَالِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ أَحْفَظَ مِنْهُ ، فَلَمَّا رُودُ رَحْمَتِهِ ، أَيْ : يَنْتَقِلُ مِنْ مُقْتَضَى صِفَةِ الْجَلَالِ الَّتِي تَقْتَضِي الْغَضَبَ وَالْإِنْتِقَامَ إِلَى مُقْتَضَى صِفَةِ الْإِكْرَامِ الَّتِي تَقْتَضِي الرَّأْفَةَ وَالرَّحْمَةَ .
أ.هـ كلام الحافظ بن حجر .

فقد تحصل من هذه النصوص التي ذكرها ذلك الإمام الجليل أن الأحاديث التي توهم أن الله عز وجل يتصف بالجهة أو النزول أو غير ذلك من صفات الحوادث مصروفة عن ظاهرها ومحمولة على محامل صحيحة تليق بجلاله تعالى ، وأن ما يعتقده المشبهة من أن الله تعالى جهة ، وأنه تعالى يتصف بالتحوّل والانتقال اعتقاد باطل وكفر ضراح ، نعوذ بالله تعالى من طمس البصيرة وسوء الاعتقاد.

﴿ النُّصُ الثَّامِنُ ﴾

قال الإمام الكبير أبو عبد الله الأبي المالكى في شرحه على صحيح مسلم في الجزء الثاني صفحة (٣٨٥) خمس وثمانين وثلاثمائة في حديث النزول ما نصه : قوله : " ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا

" ، قلت : يستحيل أن يرد متواتراً في صفته تبارك وتعالى ما لا يقبل التأويل ، يعني والحال أنه يؤهم النقص بحسب ظاهره ، وإن ورد بطريق الأحاد قطع بكذب ناقله ، ويصح أن يرد بالطريقين ما يقبله ، فالتواتر ، يعني الذي يؤهم التشبيه ويقبل التأويل ، مثل : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، والآحاد ، مثل هذا الحديث ، ومذهب أهل الحق في جميع ذلك أن يُصرف اللفظ عن ظاهره المُحال ثم بعد الصَّرف : هل الأوَّل التأويل أو عدمه بأن يؤمن باللفظ على ما يليق فيصرفه عن ظاهره المُحال ، ويكِل علم حقيقة ذلك إلى الله سبحانه وتعالى ؟ والمعتزلة تُنكر أصل ما يرد من ذلك بطريق الأحاد كهذا الحديث ، إلى أن قال : ثمَّ الأظهر من قول أهل الحقِّ التأويل ، وهو اختيار الإمام - يعني إمام الحرمين - ، قال في " الإرشاد " : لأنَّ في عدم التأويل استلزال العوام ، وقد اختلف في التأويل ، فقيل : هو على حذف مضاف ، أي : ينزل مَلَكُ رَبِّنا كما يقال : فعل الأمير ، وإنما فعل بعض أتباعه ، وقيل : هو استعارة لتقريبه للدَّاعين ، وإجابته سبحانه وتعالى دعاءهم . وعبرَ بذلك قصد إفهام العرب . ويشهد للتأويل الأوَّل أنَّ في بعض طرق الحديث بدل ينزل : يأمرُ مُنادياً ينادي يقول : " هل مِنْ دَاعٍ " ، الحديث . ذكره النَّسائي ، قال القرطبي : وهذا يرفع الإشكال ، وقيدَ بعض النَّاس : يُنزل بضم الياء من أنزل يُنزل ، أي : ينزل ملكاً .

قال القاضي عياض : ويشهد للثَّاني ما في الحديث من قوله : " يسطر يديه " ، فإنَّه استعارة لكثرة إعطائه وإجابة دعائه . ولا يعترض هذا بأن يقال : فعله تعالى وأمره ونهيه في كلِّ حين ، فلا يختصُّ بوقت لأنَّه لا يمتنع أن يختصَّ ذلك بعض الأوقات . وقد يكون المراد بالأمرها هنا ما يختصُّ بقائم الليل كما اختصَّ رمضان ، ويوم عرفة ، وليلة القدر ، وليلة نصف شعبان ، بأوامر من أوامره وقضايا من قضاياه ، لا تكون في سائر الأوقات .

وقيل : النزول بمعنى القول من قوله تعالى : ﴿سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣] ، أو بمعنى الإقبال على الشيء ، فعلى الأوَّل أن يكون النزول بمعنى تبليغ ذلك إلى أهل سماء الدُّنيا ، وعلى الثَّاني يكون كناية عن إقباله على المؤمنين ، وذلك من أفعاله سبحانه وتعالى ، كما تقدَّم ، أو يفعل فعلاً يظهر به لطفه بهم أ. هـ بتصرف .

فترى هذا الإمام المحقق نصَّ على أنَّ السَّلف والخلف متَّفِقون على صرف الآيات والأحاديث المتشابهة عن ظاهرها ووجوب حملها على محامل تليق به تعالى ، فمن اعتقد خلاف ذلك ضلَّ ووقع في المهالك ، أعاذنا الله جلَّ جلاله من ذلك الاعتقاد وأهله بمنه وكرمه .

﴿النَّصُّ التَّاسِعُ﴾

وقال أيضاً في الجزء الأوَّل في أحاديث رؤية الله تعالى عند قوله تعالى : ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ [النجم: ٨] ، صفحة (٣٢٧) سبع وعشرين وثلاثمائة ما نصّه : قال القاضي عياض : أكثر المفسِّرين على أنَّ الدُّنُو والتَّدَلَّى منقسم بين النَّبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وجبريل أو هما معاً من أحدهما إلى الآخر أو من أحدهما إلى سدرة المنتهى ، وقيل : إنّما هو منقسم بين الله سبحانه وتعالى وبين رسوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ، فالدُّنُو من النَّبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم والتَّدَلَّى من الله سبحانه وتعالى . ولما استحال عليه تبارك وتعالى التَّخصيص بالجهة وجب التَّأويل . فدنو النَّبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كناية عن عظيم قدره من أنّه انتهى إلى مكان لريته إليه أحد ، وتدلَّى الله سبحانه كناية عن إظهاره له تلك المنزلة . و ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] ، كناية عن نهاية القُرب وإطلاعه على الحقيقة ، ويتأوَّل فيه ما يتأوَّل في قوله عن ربّه عزَّ وجلَّ : " مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا ، وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً " .

والنُّصوص في ذلك كثيرة ، وهي كما ترى متَّفقة على أنَّ السَّلف والخلف مُجمعون على صرف حديث التَّزول عن ظاهره ، وأنَّ الله تعالى منزّه عن التَّزول بذاته ، لأنَّ هذا من سمات الحوادث ومناف لعموم قوله تعالى : لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وقوله : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ، ومنه تعلم بطلان ما زعمه المجسِّمة كابن حامد وأبي يعلى وأضرابهما من أنّه تعالى على العرش بذاته ، وينزل منه و ينتقل إلى سماء الدُّنيا ، وأنَّ ما في مختصر الصَّواعق لابن القيم من أنَّ جماعة من أهل الحديث منهم أبو الفرج ابن الجوزي صرَّحوا بأنَّه تعالى ينزل إلى سماء الدُّنيا بذاته كذب وافتراء عليهم ، فقد تقدَّم لك قول ابن الجوزي : أنّه يستحيل على الله تعالى الحركة والنُّقلة والتَّغيُّر ،

والواجب على الخلق اعتقاد التنزيه وامتناع تجويز النقلة ، وأنَّ النُّزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان لا يجوز على الله تعالى ، وأَنَّهُ رَدَّ ما ذهب إليه ابن حامد وأبو يعلى ، قال : ومن نسب ذلك إلى الإمام أحمد فقد كذب عليه .

ومنه تعلم أيضاً كذب ما نُسب في مختصر الصَّواعق إلى حمَّاد بن زيد من قوله : أنَّ الله في مكانه ، يقرب من خلقه كيف شاء ، وعلى فرض ثبوته عنه فلا يصحُّ التَّمسُّك به ولا اعتقاده لمنافاته قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، وإجماع سلف الأُمَّة وخلفها ، فإنَّ المكان يستلزم المماثلة والاحتياج ، وهما محالان في حقِّ الله تعالى ، وكذا ما نسبته إلى ابن عبد البرِّ من أنَّ أهل السُّنَّة مُجمعون على حمل التشابهات على الحقيقة لا على المجاز ، فهو كذب وافتراء ، فها هي كلمتهم متَّفقه على أنَّهم مُجمعون على صرف التشابه عن ظاهره ، لقيام الأدلَّة القطعيَّة عقليَّة ونقليَّة على استحالة ظاهرها في حقِّ الله تعالى .

ومثله ما زعمه ابن تيمية في كتابه شرح حديث النُّزول من أنَّ إسحاق بن راهويه وعبد الله بن طاهر وجمهور المحدثين وأحمد بن حنبل يقولون : إنَّ الله ينزل إلى سماء الدُّنيا ، ولا يخلو منه العرش ، فإنَّه يلزم عليه إثبات المكان لله تعالى ، وقد ثبت بالدليل القاطع العقل والنقل استحالة كون الاله في مكان ، وإلَّا لزم انقسامه ، وكلُّ منقسم مركَّب ، وكلُّ مركَّب ممكن ، فكيف يصحُّ نسبة ذلك إلى قادة الأُمَّة . سبحانه هذا بهتان عظيم .

ومنه تعلم بطلان قول ابن تيمية أيضاً في كتابه المذكور : " وَالصَّوَابُ الْمَأْثُورُ عَنْ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأُئِمَّتِهَا - أَنَّهُ لَا يَزَالُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَلَا يَخْلُو الْعَرْشُ مِنْهُ مَعَ دُنُوهِ وَنَزُولِهِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَلَا يَكُونُ الْعَرْشُ فَوْقَهُ " ، فإنَّه تمسَّك بظواهر التشابهات التي أجمع السلف والخلف على صرفها عن ظاهرها لمنافاته للأدلَّة القاطعة بتنزيه الله تعالى عن سمات الحوادث ، ومن تمسَّك بتلك الظواهر فهو مخالف لما أجمع عليه سلف الأُمَّة وخلفها من وجوب صرفها عن ظاهرها ، ومائل إلى التَّشبيه والتَّجسيم ، وزائع عن طريق الحقِّ ، قال تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٧] ، نعوذ بالله تعالى من زيغ العقيدة والضلال بعد الهدى ، ونسأله السَّلامة والتَّوفيق لما يحبه ويرضاه .

واعلم أنَّ من القواعد المقررة المعلومة بضرورة المشاهدة أنَّ من نَهَجَ الضَّلالَ والإضلالَ لِيُطِلَّ الحَقَّ وينصر الباطل يتردَّى سريعاً في ظلمات الخزي و الدمار بنفس كلامه الذي ينادي عليه أنَّه مبطل جاهل. وبذا يكفي المؤمن مؤنة الرد عليه بذكر الدلائل ، ألا ترى ما وقع فيه ابن القيم وأمثاله من التناقض في قولهم : أنَّ الله عزَّ وجلَّ ينزل إلى سماء الدنيا وهو جالس على عرشه . فإنَّ كونه تعالى على عرشه يناقض كونه في سماء الدنيا ، وقولهم : أنَّه تعالى يكون في سماء الدنيا وما زال العرش تحته ، فهل العرش الذي هو أكبر المخلوقات ومنها السموات تحول إلى كونه أصغر من سماء الدنيا التي هي أصغر السموات ، وخرق الأفلاك حتى وصل إلى سماء الدنيا ، فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون ، حقاً إنَّ هذه خرافات ووخيم ترهات وخزعبلات تضحك الثكلى ، قال الله تعالى حكاية عن حال أهل النار : ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: ١٠] ، فقل لهم أيُّها المؤمن : ما الذي دعاكم إلى ارتكاب هذه الجرائم المكفرة الشنيعة ، التي آلت بمن اعتقدها إلى الوقوع في غياهب السَّعير والقطيعة ، هل الله تعالى ليس قادراً على أن يغفر ويرحم ويقضي حوائج خلقه وهو تعالى على ما كان عليه قبل خلق العالم ؟ فحملتم الحديث على ظاهره فوقعتم في مهاوي تلك المهالك ، وأوقعتم غيركم من ضعفاء العقول في صريح الكفر الحالك ، ولم تتبَّعوا سبيل المؤمنين الذي كان عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأصحابه رضي الله تعالى عنهم وسلف الأُمَّة المحمَّدية ، رحمهم الله تعالى ، قال الله تعالى : ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧] ، والحاصل أنَّه لا ريب في أنَّ هذا الاعتقاد المذكور الذي عليه ابن القيم وأضرابه من فطيع البهتان والزور نزغة شيطانية من أقبح التزغات ، وعثرة من شنيع العثرات ، أو وخيم أضغاث أحلام تخيلوها تحقيقات ، وإلَّا فكيف يتصوّر من عنده أدنى شائبة عقل ودين ، أنَّ الإله القديم ربَّ العالمين ، يُوصف بما يستحيل عليه من صفات الحوادث كالجلوس على العرش أو الحلول في السَّماء أو التحوُّل والنزول ، ويخالف إجماع المسلمين والعقول والمنقول : سبحانه ربُّك

رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ، وَعَلَا عُلُوًّا كَبِيرًا عَمَّا يَعْتَقِدُهُ الْمَشْبُهُونَ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ، وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى مَنْ كَانَ يَهْدِيهِ مِنَ الْعَامِلِينَ (٦٣٧) .

(٦٣٧) وإتماماً للفائدة في مسألة النزول نقول :

إِنَّ النَّازِرَ فِي كِتَابِ أَهْلِ الْعِلْمِ يَجِدُ أَنَّ كَلِمَتَهُمْ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَى وَجوب تنزيه الله تعالى عن الجسميّة ولوازمها من الحركة ، والثقل ، والجلوس ، والجهة ، وسائر سمات ولوازم المحدثات ، وكذا اجتمعت كَلِمَتُهُمْ عَلَى وَجوب تنزيهه سبحانه وتعالى عن النَّقَائِصِ وعن كُلِّ مَا يَتَعَارَضُ مَعَ كِبَالِهِ الْمَطْلُوقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَلِذَلِكَ مَنَعُوا مِنْ إِجْرَاءِ الْأَلْفَاظِ الْمُتَشَابِهَةِ عَلَى ظَاهِرِ مَعْنَاهَا ...

وَمِنْ الْمَعْلُومِ يَقِينًا أَنَّ جُمْهُورَ السَّلَفِ قَالَ بِوَجوب إمرارها عَلَى ظَاهِرِ لَفْظِهَا لَا ظَاهِرِ مَعْنَاهَا مَعَ الْإِيَانِ بِأَنَّهَا حَقٌّ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ سُبْحَانَهُ ، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُتَعَارَفَ عَلَيْهِ فِي حَقِّهَا غَيْرُ مُرَادٍ ، وَمَنَعُوا مِنْ تَأْوِيلِهَا مَعَ التَّأَكُّيدِ عَلَى وَجوب تنزيهه تعالى عن الحركة والثقل والانتقال وسائر صفات ولوازم المحدثات ، بَيْنَمَا ذَهَبَ جُمْهُورُ الْخَلْفِ إِلَى تَأْوِيلِهَا بِمَا يَتَوَافَقُ مَعَ تَنْزِيهِهِ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ مُشَابَهَةِ الْحَوَادِثِ ، وَذَلِكَ لِأُمُورٍ اسْتَجَدَّتْ لِمُتَكِنٍ فِي زَمَانِ السَّلَفِ ، وَمِنْ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ : النَّزُولُ ، وَالْمَجِيءُ ، وَالْإِتْيَانُ ، وَالْهَرُولَةُ ... فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُحْمَلَ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ عَلَى ظَاهِرِ مَعْنَاهَا ... وَهَآنَذَا مَوْرِدٌ بَعْضًا مِنْ أَقْوَالِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ فِي هَذَا الْبَابِ :

قَالَ الْإِمَامُ الْخَلَّالُ : أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ عِيْسَى ، أَنَّ حَنْبَلًا حَدَّثَهُمْ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (يَقْصِدُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ) عَنِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تُرْوَى : " أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا " ، ... وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : نُوْمِنُ بِهَا ، وَنُصَدِّقُ بِهَا ، وَلَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى ، وَلَا تُرَدُّ مِنْهَا شَيْئًا ، وَنَعْلَمُ أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ حَقٌّ إِذَا كَانَتْ بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ ، وَلَا تُرَدُّ عَلَى اللَّهِ قَوْلُهُ ، وَلَا نَصِفُ اللَّهَ بِأَكْثَرِ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ ، بِلَا حَدٍّ وَلَا غَايَةٍ ، «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى : ١١] . انظر : مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة (ص ٤٦٩) .

قلت : وقد خالف ابن القيم هذه القواعد ، ولم يلتزمها في كتبه كـ " الصَّوَاعِقِ " ، و " اجتماع الجيوش " ، و " البدائع " ، وغيرها ... وكلام أحمد هذا يصوِّرُ بِحَقِّ عَقِيدَةِ جُمْهُورِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي مَسْأَلَةِ النَّزُولِ وَغَيْرِهَا مِنْ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمُتَشَابِهِ ، وَقَدْ نَقَلَهَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي غَيْرِ مَا كَتَبَ مِنْ كِتَابِهِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ . انظر مثلاً : الفتاوى الكبرى (٣٨٧/٦) ، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٦٢٣/٢) ، درء تعارض العقل والنقل (٣١/٢) .

قلتُ : وهذا أمرٌ لم يَرُقْ لِلْقَائِمِينَ عَلَى الْمَكْتَبَةِ الشَّامِلَةِ ، لِذَا قَامُوا بِشَطْبِ الْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ مِنْ كِتَابِ " السُّنَّةِ " لِلْخَلَّالِ ، الْمَوْجُودِ ضَمْنَ الْمَكْتَبَةِ الشَّامِلَةِ ، الْإِصْدَارِ السَّادِسِ ، كَمَا وَضَعُوا مَكَانَ قَوْلِهِ : (وَلَا كَيْفَ وَلَا مَعْنَى) مَجْمُوعَةً مِنْ

النُّقَاط (...) في كتاب " اجتماع الجيوش الإسلامية " لابن القيم ، تحقيق : عواد عبد الله المعتق ، نشر : مطابع الفرزدق التجارية ، الرياض ، (الطبعة : الأولى ، ١٤٠٨ هـ ، ١٩٨٨ م) ، المكتبة الشاملة ، الإصدار السادس ، وهذه إحدى صور عبثهم بكتب أهل العلم ، وهو مندرجٌ تحت : عدم الأمانة العلمية ، ولا حول ولا قوة إلا بالله

وقال الإمام الترمذي : " وَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ - حَدِيثُ النَّزُولِ - وَمَا يُشَبِّهُ : هَذَا مِنَ الرُّوَايَاتِ مِنَ الصُّفَاتِ : وَنَزُولُ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلُّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، قَالُوا : قَدْ تَبَيَّنَتِ الرُّوَايَاتُ فِي هَذَا وَيُؤْمَنُ بِهَا ، وَلَا يُتَوَهَّمُ ، وَلَا يُقَالُ : كَيْفَ ؟ هَكَذَا رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ : أَمَرُوهَا بِلَا كَيْفٍ ، وَهَكَذَا قَوْلُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ " . انظر : سنن الترمذي (٤٢ / ٢ - ٤٣) .

فالإمام الترمذي السلفي يذهب إلى وجوب الإيمان والتسليم مع التفويض المطلق في هذه المسألة ، فلا يقال : كيف ، ولا تتوهم !!! ، " والتوهم : من قبيل التجويز ، والتجويز يُنَافِي العلم ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : التَّوَهُّمُ يُجْرِي مَجْرَى الظَّنِّ " . انظر : الفروق اللغوية (ص ٩٨) .

فالتوهم ، والكيف عليه سبحانه وتعالى غير معقول ، وهذا هو معتقد أهل العلم من أهل الكتاب والسنة ...

وقال الإمام السلفي عليُّ بنُ إسماعيلَ بنِ إسحاقَ العلَّامة ، إمام المتكلمين ، أبو الحسن عليُّ بنُ إسماعيلَ بنِ أبي بشرٍ - إسحاق بن ساهر بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى ابن أمير البصرة بلال بن أبي بردة ابن صاحب رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أبي موسى عبد الله بن قيس بن حضار الأشعري ، الليثي ، البصري (٣٢٤ هـ) : " ... فَأَمَّا الْحَرَكَةُ وَالشُّكُونُ وَالْكَلَامُ فِيهَا ، فَأَصْلُهُمَا مَوْجُودٌ فِي الْقُرْآنِ ، وَهُمَا يَدْلَاؤُنِ عَلَى التَّوْحِيدِ ، وَكَذَلِكَ الْجَمَاعُ وَالْإِفْتِرَاقُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْبِرًا عَنْ خَلِيلِهِ إِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ : ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْإِفْلِينَ ﴾ [الأنعام : ٧٦] ، فِي قِصَّةِ أَفُولِ الْكَوْكَبِ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَتَحْرِيكُهَا مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَأَنَّ مَنْ جَازَ عَلَيْهِ الْأَفُولُ وَالْإِنْتِقَالُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ فَلَيْسَ بِإِلَهِ " . انظر : استحسان الخوض في علم الكلام (ص ٤٥) .

فالإمام الأشعري السلفي ، ينفي عن الله تعالى الحركة والانتقال والأفول ، لأنها أعراض لا تقوم إلا بجواهر وأجسام ، والله تعالى يتنزه عن ذلك ، فمن جاز عليه الأفول والانتقال من مكان إلى مكان فليس بإله ، ومع أن جمهور أهل العلم يقولون بامتناع الحركة والنقلة على الله تعالى ، إلا أن الإمام ابن تيمية قلب لكلامهم ظهر المجن ، وأبى إلا تفسير النزول بحسب ظاهر المعنى ، وأن الله تعالى ينزل بذاته إلى السماء الدنيا ، وافترى على جمهور أهل

الكتاب السُّنَّة ، فزعم بأنهم يقولون : أن الله تعالى ينزل من مكانه ، ولا يخلو منه العرش ، قال : " ثُمَّ إِنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ السُّنَّةِ !! يَقُولُونَ : أَنَّهُ يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ !! كَمَا نَقَلَ مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَّه (٢٣٨هـ) ، وَحَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ (١٧٩هـ) ، وَغَيْرِهِمَا ، وَنَقَلُوهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٢٤١هـ) فِي رِسَالَتِهِ إِلَى مُسَدَّدٍ (٢٢٨هـ) . انظر : منهاج السُّنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (٢/ ٦٣٨-٦٣٩) .

وقال الإمام ابن تيمية أيضاً : " وَالْمَقْصُودُ هُنَا : الْكَلَامُ عَلَى مَنْ يَقُولُ : يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ ، وَإِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ فِي هَذَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ : مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ أَنْ يُقَالَ : يَخْلُو أَوْ لَا يَخْلُو ، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ الْحَافِظُ عَبْدُ الْغَنِيِّ (٦٠٠هـ) وَغَيْرُهُ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : بَلْ يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ . وَقَدْ صَنَّفَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مِنْدَةَ (٤٧٠هـ) مُصَنَّفًا فِي الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ قَالَ : لَا يَخْلُو مِنَ الْعَرْشِ أَوْ لَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ - كَمَا تَقَدَّمَ بَعْضُ كَلَامِهِ - . وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ يَتَوَقَّفُ عَنْ أَنْ يَقُولَ يَخْلُو أَوْ لَا يَخْلُو . وَجُمْهُورُهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " . انظر : مجموع الفتاوى (٥/ ٤١٤) .

قلت : وأين ما ادَّعاه ابن تيمية على الإمام ابن منده ، وهو القائل : " ... وَأَنَا مَتَمِّسُكُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، مُتَبَرِّئٌ إِلَى اللَّهِ مِنَ الشُّبْهِ وَالْمِثْلِ وَالنَّدِّ وَالضَّدِّ وَالْأَعْضَاءِ وَالْجِسْمِ وَالْآلَاتِ ، وَمَنْ كُلُّ مَا يَنْسُبُهُ النَّاسُ بُونٌ إِلَيَّ !!! وَيَدَّعِيهِ الْمَدْعُونُ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ فِي اللَّهِ - تَعَالَى - شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، أَوْ قُلْتُهُ ، أَوْ أَرَاهُ ، أَوْ أَتَوَهَّمُهُ ، أَوْ أَصْغِهِ بِهِ " . انظر : سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٥١) .

فإذا ثبت أنه قال ما نسب له ابن تيمية ، فهو متناقض مع نفسه ، وكم في كلامهم من التناقض والتباين ... وقال الإمام ابن تيمية أيضاً : " ثُمَّ إِنَّ جُمْهُورَ أَهْلِ السُّنَّةِ !! يَقُولُونَ : أَنَّهُ يَنْزِلُ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ الْعَرْشُ " . انظر : منهاج السُّنَّة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (٢/ ٦٣٨) .

وهنا ينسب ابن تيمية ما قاله لجمهور السلف ، مع أن السلف لم يتكلم أحد منهم بما نسب له ابن تيمية لجمهورهم ، فهذا كذبٌ ... !!! ثُمَّ إِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ لَمْ يَسْتَنْدِ فِي كَلَامِهِ عَلَى أَيِّ حَدِيثٍ صَحِيحٍ ، بَلْ هُوَ مُجَرَّدُ أَقْوَالِ لَعَلَّمَاءَ ، وَمَتَى كَانَ الدِّينُ يُبْنَى عَلَى أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ الَّتِي لَا تَسْتَنْدِ فِي وُجُودِهَا وَصَحَّتْهَا لِكِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ ؟ !!! فلا حول ولا قوة إلا بالله ...

وقال الإمام ابن تيمية ما هو أعظم من قوله السابق ، فقد قال : " فَمَنْ أَيْنَ فِي الْقُرْآنِ مَا يَدُلُّ دَلَالَةً ظَاهِرَةً عَلَى أَنَّ كُلَّ مُتَحَرِّكٍ مُحَدَّثٍ أَوْ مُمَكَّنٍ ؟ ! وَأَنَّ الْحَرَكَةَ لَا تَقُومُ إِلَّا بِحَادَثٍ أَوْ مُمَكَّنٍ ؟ ! وَأَنَّ مَا قَامَتْ بِهِ الْحَوَادِثُ لَمْ يَخْلُ مِنْهَا ؟ ! ! وَأَنَّ مَا لَا يَخْلُو مِنَ الْحَوَادِثِ فَهُوَ حَادَثٌ ؟ ! ! وَأَيْنَ فِي الْقُرْآنِ امْتِنَاعُ حَوَادِثٍ لَا أَوَّلَ لَهَا ؟ ! " . انظر : درء تعارض العقل والنقل (١/ ١١٨) .

وكلام ابن تيمية هذا اشتمل على طامّات وأوابد ، مجموع ما ذكرناه في هذا الكتاب يرُدُّ عليه ، أمّا مسألة : " امتناع حوادث لا أول لها " ، التي يؤمن بها ابن تيمية ، وذكرها في أكثر من كتاب من كتبه ، وهو فيها متابع للكرامية المجسّمة ، سلفه في هذه المسألة ، خاصّة وأنّه أثنى عليهم في كتابه : " منهاج السُّنة " ، وسأهم بـ : " نظار المسلمين " . انظر : منهاج السُّنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية (١٣٨ / ٢) .

وقد ردّ عليه فيها العديد من أهل العلم ، ومن ضمنهم : الإمام بهاء الدّين عبد الوهّاب بن عبد الرحمن الإخيمي (٧٦٤هـ) ، في رسالة سمّاها : " رسالة في الرّدّ على ابن تيمية في مسألة حوادث لا أول لها " ، وهي من تحقيق أخينا الفاضل الدكتور سعيد فوده - حفظه الله - ، ونشرتها دار الذّخائر ، بيروت . وهذه المسألة سنناقش ابن تيمية فيها في كتاب آخر ... بإذن الله تعالى .

وبسبب جراءة من يزعمون ويدّعون السّلفيّة في إظهار باطلهم ، فقد اضطرّ العديد من علماء الأئمة إلى أن يكتبوا محاضر في العقائد الصّحيحة ، حرصاً منهم على التّصحيح والتّصويب ، ونشر - الحقّ بين الأئمة وخاصّة في أمور العقيدة ، ومن ذلك المحضر الذي كتبه جماعة من أئمة الشّافعيّة ، منهم : الشّيخ أبو إسحاق الشّيرازي (٤٧٦هـ) ، والإمام أبو بكر الشّاشي (٥٠٧هـ) ، وغيرهما ، وهذا نصّه :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : يشهد من ثبت اسمه ونسبه ، وصحّ نهجه ومذهبه ، واختبر دينه وأمانته ، من الأئمة الفُقهَاء ، والأماثل العُلَمَاء ، وأهل القرآن والمعدلين الأعيان ، وكتبُوا خطوطهم المعروفة ، بعباراتهم المألوفة ، مسارعين إلى أداء الأمانة ، وتوخّوا في ذلك ما تحظره الديانة ، مخافة قوله تعالى : وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ [البقرة : ١٤٠] ، إنّ جماعة من الحشويّة والأوباش الرّعاع ، المتوسّمين بالحنبلية ، أظهرُوا ببغداد من البدع الفظيعة والمخازي الشّنيعة ، ما لم يتسمح به ملحد فضلاً عن موحد ، ولا تجوز به قاذح في أصل الشّريعة ، ولا معطل ، ونسبوا كلّ من ينزّه الباري تعالى وجلّ عن النقائص والآفات ، وينفي عنه الحُدُوث والتّشبيهات ، ويقدّسه عن الحُلُول والزّوال ، ويعظمه عن التّغيّر من حال إلى حال ، وعن حُلُوله في الحَوَادِث ، وحدوث الحَوَادِث فيه ، إلى الكُفر والطغيان ، ومنافاة أهل الحقّ والإيمان ، وتناهوا في قذف الأئمة الماضين ، وثلب أهل الحقّ وعصابة الدّين ، ولعنهم في الجوامع والمشاهد والمحافل والمساجد والأسواق والطّرقات والخُلُوة والجماعات ، ثمّ غرّهم الطّمع والإهمال ، ومدّهم في طغيانهم الغي والضلال ، إلى الطّعن فيمن يعتضد به أئمة الهدى ، وهُوَ للشّريعة العروة الوثقى ، وجعلُوا أفعاله الدّينية معاصي دنيّة ، وترقّوا من ذلك إلى القُدح في الشّافعي (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَصْحَابِهِ ، واتفقَ عود الشّيخ الإمام الأوحّد أبي نصر - ابن الأُسْتَاذ الإمام زين الإسلام أبي القاسم القشيري

(٤١٨هـ) رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ مِنْ مَكَّةَ حَرَسَهَا اللهُ ، فَدَعَا النَّاسَ إِلَى التَّوْحِيدِ ، وَقَدَّسَ الْبَارِيَّ عَنِ الْحَوَادِثِ وَالتَّحْدِيدِ ، فَاسْتَجَابَ لَهُ أَهْلُ التَّحْقِيقِ ، مِنَ الصُّدُورِ الْفَاضِلِ السَّادَةِ الْأُمَثَلِ ، وَتَمَادَتِ الْحَشَوِيَّةُ فِي ضَلَالَتِهَا ، وَالْإِصْرَارُ عَلَى جَهَالَتِهَا ، وَأَبُو إِلَّا التَّصْرِيحَ بِأَنَّ الْمَعْبُودَ ذُو قَدَمٍ وَأُضْرَاسٍ ، وَلِهَوَاتٍ وَأَنَامِلَ ، وَأَنَّهُ يَنْزِلُ بِذَاتِهِ ، وَيَتَرَدَّدُ عَلَى حِمَارٍ فِي صُورَةِ شَابٍ أَمْرَدٍ ، بِشَعَرٍ قَطَطٍ ، وَعَلَيْهِ تَاجٌ يَلْمَعُ ، وَفِي رِجْلَيْهِ نَعْلَانِ مِنْ ذَهَبٍ ، وَحَفِظَ ذَلِكَ عَنْهُمْ ، وَعَلَّلُوهُ وَدَوَّنُوهُ فِي كِتَابِهِمْ ، وَإِلَى الْعَوَامِ أَلْقَوْهُ ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَخْبَارَ لَا تَأْوِيلَ لَهَا ، وَأَنَّهَا تَجْرِي عَلَى ظَوَاهِرِهَا ، وَتَعْتَقِدُ كَمَا وَرَدَ لَفْظُهَا ، وَأَنَّهُ تَعَالَى يَتَكَلَّمُ بِصَوْتٍ كَالرَّعْدِ ، كَصَهِيلِ الْخَيْلِ ، وَيَنْقُمُونَ عَلَى أَهْلِ الْحَقِّ ، لِقَوْلِهِمْ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُوصُوفٌ بِصِفَاتِ الْجَلَالِ ... " . انظر : تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (ص ٣١٠-٣١١) .

قلت : سبحان الله ... أحداثُ التَّارِيخِ تعودُ كما حدثت في السَّابِقِ ... فأعمالُ هذه الشُّرْذِمَةِ الْقَلِيلَةِ هِيَ هِيَ عَلَى مِدَارِ التَّارِيخِ ، فَمَا وَجَدُوا فِي زَمَنِ إِلَّا أَفْسَدُوهُ ، وَلَا دَخَلُوا بِلَدًّا إِلَّا جَعَلُوا أَهْلَهُ شَيْعَاءَ وَأَحْزَابًا ، يَلْعَنُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَيَسُبُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَيَكْفُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَإِلَّا قَلَّ لِي بَرُّكَ : مَاذَا أَفَادَتِ هَذِهِ الشُّرْذِمَةُ أُمَّةَ الْإِسْلَامِ مُذْ وَجَدَتْ ، أَلَسْنَا فِي كُلِّ يَوْمٍ نَرْجِعُ الْقَهْقَرَى إِلَى الْوَرَى ، فَبَعْدَ أَنْ كُنَّا نُنَاطِحُ السَّحَابَ شَمُوحًا وَعِزَّةً ، أَصْبَحْنَا يُضْرَبُ بِنَا الْمَثَلِ فِي الْخُنُوعِ وَالْخُضُوعِ ، وَصَرْنَا فِي وَضْعٍ لَا نُحْسَدُ عَلَيْهِ ... لَقَدْ أَنَهَكُوا أَهْلَ الْعِلْمِ بِالرَّدِّ عَلَى تَرَاهَاتِهِمْ وَخِزَعِبَاتِهِمْ ، بَدَلًا مِنْ أَنْ تُوجَّهَ جُهُودُهُمْ لِنَصْرَةِ الْإِسْلَامِ وَالرَّدِّ عَلَى كُلِّ مَنْ يَكِيدُ لِلْإِسْلَامِ مِنْ خَارِجِ أَبْنَاءِ الْأُمَّةِ ، وَلَكِنْ أَبْنَى هَؤُلَاءِ إِلَّا أَنْ يُوقِفُوا الْمَسِيرَةَ ، وَهَذَا هُوَ دَوْرُهُمُ الْمَرْسُومُ لَهُمْ ... وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

وَلَأَجَلَ نَصْرَةٍ مَا يَعْتَقِدُ مَدْعُو السَّلَفِيَّةِ ، جَيْشُوا جِيُوشَهُمْ ، وَجَاءُوا بِقَضَائِهِمْ وَقَضَائِهِمْ ، فَفَتَّشُوا ، وَنَقَبُوا ، وَبَحَثُوا فِي كُلِّ صَعِيدٍ ، فَجَمَعُوا كُلَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةِ النُّزُولِ ، مِنْ رَوَايَاتٍ صَحِيحَةٍ وَتَالِفَةٍ وَشَاذَةٍ وَبَاطِلَةٍ ... لِنَصْرَةِ مَذْهَبِهِمْ ، فَقَدْ ذَكَرَ إِمَامُهُمْ حَافِظُ حَكْمِي (١٣٧٧هـ) الْعَدِيدَ الْعَدِيدَ مِنَ الرُّوَايَاتِ الَّتِي تُضْحِكُ الثُّكُلَى ، مَعَ زَعْمِهِ بِصَحَّتِهَا ، - مَعَ أَنَّ الْكَثِيرَ مِنْهَا رَوَايَاتٌ وَأَحَادِيثٌ تَالِفَةٌ ، كَمَا قَالَ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ السَّلَفِيِّ !!! - ، وَمِنْ تِلْكَ الرُّوَايَاتِ : " ... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، وَلَهُ فِي كُلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ !! فَإِذَا نَزَلَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا جَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ثُمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ ، فَيَقُولُ : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظُلُومٍ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَتُوبُ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ ارْتَفَعَ فَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ " ، رَوَاهُ ابْنُ مَنَدَةَ ، قَالَ : وَلَهُ أَصْلٌ مُرْسَلٌ .

وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قَالَ : " يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ ، فَيَقُولُ جَلَّ جَلَالُهُ : هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ " . حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ .

وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا لِيُثَلِّثَ اللَّيْلَ ، فَيَقُولُ : أَلَا عَبْدٌ مِنْ عِبِيدِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، أَوْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ يَدْعُونِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، أَلَا مُقْتَرٌّ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ، أَلَا مَظْلُومٌ يَسْتَنْصِرُنِي فَأَنْصُرَهُ ، أَلَا عَانٍ يَدْعُونِي فَأَفُكَّ عَنْهُ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ مَكَانَهُ حَتَّى يَنْفِيَءَ الْفَجْرُ ثُمَّ يَعْلُو رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ إِلَى السَّمَاءِ الْعُلْيَا عَلَى كُرْسِيِّهِ " . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ .

وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا كَانَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ نَزَلَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ثُمَّ بَسَطَ يَدَهُ ، فَقَالَ : مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ " . حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ وَرِجَالُهُ أَئِمَّةٌ ، وَرَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ بِلَفْظٍ : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَفْتَحُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ ثُمَّ يَهْبِطُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَبْسُطُ يَدَهُ ، فَيَقُولُ : أَلَا عَبْدٌ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ " .

وَعَنْ رِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِذَا مَضَى نِصْفُ اللَّيْلِ أَوْ ثُلُثُ اللَّيْلِ نَزَلَ اللَّهُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ، فَقَالَ : لَا أَسْأَلُ عَنْ عِبَادِي غَيْرِي ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، حَتَّى يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ " . حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ . وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ الثَّقَفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ اللَّهُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأُعْطِيَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ . وَأَنَّ دَاوُدَ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَقَالَ : لَا يُسْأَلُ اللَّهُ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَاحِرًا أَوْ عَشَارًا " . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِنَحْوِهِ . وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي آخِرِ ثَلَاثِ سَاعَاتٍ بَقِيْنَ مِنَ اللَّيْلِ ، يَنْظُرُ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى مِنْهُمْ فِي الْكِتَابِ الَّذِي لَا يَنْظُرُ فِيهِ غَيْرُهُ ، فَيَمَحُو مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ ، ثُمَّ يَنْظُرُ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ وَهِيَ مَسْكَنُهُ الَّذِي يَسْكُنُ ، لَا يَكُونُ مَعَهُ فِيهَا إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ وَالصَّادِقُونَ ، وَفِيهَا مَا لَمْ يَرِ أَحَدٌ وَلَمْ يَخْطُرْ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ، ثُمَّ يَهْبِطُ فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، يَقُولُ : أَلَا مُسْتَغْفِرٌ فَأَغْفِرَ لَهُ ، أَلَا سَائِلٌ فَأُعْطِيَهُ ، أَلَا دَاعٍ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ " . رَوَاهُ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ .

وَرَوَى مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ اللَّهُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ ، فَيَقُولُ : أَلَا عَبْدٌ يَدْعُونِي

فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ، أَلَا ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ يَدْعُونِي فَأَقْبَلَهُ ، فَيَكُونُ كَذَلِكَ إِلَى مَطْلَعِ الصُّبْحِ وَيَعْلُو عَلَى كُرْسِيِّهِ " . وَعَنْ أَبِي
الْحَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : وَقَدْ سُئِلَ عَنِ الْوَتْرِ : أَحَبُّ أَوْ تَرْتِيفُ اللَّيْلِ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَهَيِّطُ مِنَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ إِلَى
السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ مُذْنِبٍ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ ، هَلْ مِنْ دَاعٍ ، حَتَّى إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ ارْتَفَعَ " . انظر : معارج
القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول (١ / ٢٩٥ - ٢٩٧) ...

وقد دفعت أمثال هذه الروايات الحنابلة إلى الغلو والتعصب في مسألة النزول ، حتى وقعوا في التجسيم البحت ...
قال الإمام أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي (٧٦٨هـ) في كتابه الطيب : " مرهم
العلل المعضلة في دفع الشبه والرد على المعتزلة : " ومتأخرو الحنابلة غلوا في دينهم غلوً فاحشاً ، وتسفَّهُوا سفهاً
عظيماً ، وجسموا تجسيمياً قبيحاً ، وشبهوا الله بخلقه تشبيهاً شنيعاً ، وجعلوا له من عبادته أمثالا كثيرة ؛ حتى قال
أبو بكر ابن العربي في (العواصم) : " أخبرني من أثق به من مشيختي ، أن القاضي أبا يعلى الحنبلي كان إذا ذكر الله
سبحانه يقول فيما ورد من هذه الظواهر في صفاته تعالى : ألزمني ما شئتُم فإني ألزمه إلا اللحية والعورة !!!

قال أئمة بعض أهل الحق : وهذا كفرٌ قبيحٌ ، واستهزاء بالله تعالى شنيع ، وقائله جاهل به تعالى ، لا يُقْتَدَى به ولا
يُلتفت إليه ، ولا هو متَّبِعٌ لإمامه الذي ينتسب إليه ويستتر به ؛ بل هو شريك للمشرِكين في عبادة الأصنام ؛ فإنَّه
ما عبد الله ولا عرفه ، وإنما صوَّرَ صنماً في نفسه ، فتعالى الله عما يقول الملحِّدون والجاحدون علواً كبيراً " . ومثل ما
نقله ابن العربي عن أبي يعلى هذا ، منقول في كتب الملل والنحل عن داود الجواربي ، تعالى الله عن ذلك .
ثم قال اليافعي : " ولقد أحسن ابن الجوزي من الحنابلة حيث صنَّفَ كتاباً في الردِّ عليهم ، ونقل عنهم أنَّهم أثبتوا الله
صورة كصورة الأدمي في أعضائها .

وقال في كتابه : " دفع شبه التشبيه " : هؤلاء قد كَسَوْا هذا المذهب شيناً قبيحاً حتى صار لا يُقال عن حنبلي إلا
مجسِّم ، قال : وهؤلاء متلاعبون !!! وما عرفوا الله ولا عندهم من الإسلام خبر ولا يحدثون ، فإنَّهم يكابرون
العقول ، وكأنَّهم يحدثون الصِّبيان والأطفال ، قال : وكلامهم صريحٌ في التشبيه ، وقد تبعهم خلقٌ من العوام !!!
وفضحوا التَّابع والمتبوع " . انظر : السيف الصَّليل في الردِّ على ابن زفيل (ص ١٣٠ - ١٣١) .

قلتُ : ومن المؤسف حقاً أن يقوم القائمون على المكتبة الشاملة / الإصدار السَّادس ، بشطب هذه الفقرة من كتاب
: " مرهم العلل المعضلة في دفع الشبه والرد على المعتزلة " ، وهذه خيانة من خياناتهم ، حتى أنَّني أجزم أنَّ من أهم
الأسباب التي دعتهم لإصدار المكتبة الشاملة : العبث بكتب أهل العلم ، كي توافق هواهم وعقائدهم ، ولكن

هيهات ، فإنَّ للحقِّ رجال ، يأبى الله تعالى إلا أن يسخرهم ويستخدمهم لكشف مخازي القوم وسقطهم وخيانتهم على مدى الزَّمان ...

وقال الإمام الماتريدي (٣٣٣هـ) : " والله تعالى لم يزل ولا يزال ، بلا تغيُّر ولا زوال ، ولا انتِقَالَ من حال إلى حال ، ولا تحرك ولا قرار ، إذ هو وصف اختِلاف الأحوال ، ومن تَخْتَلَف الأحوال عَلَيْهِ فهو غير مفارق لها ، ومن لا يُفَارِق الأحوال وهن أحداث فيجب بها الوصف بالإحداث ، وفي ذلك سقوط الوجدانيَّة ثمَّ القدم ثمَّ جرى لتدبير الغيْرِ عَلَيْهِ إذ حال من الأحوال لو كانت لذاته لم يميز تغيُّرها ما دامت ذاته ، فثبت بذلك الغيْرِ لتغيُّر الأحوال عَلَيْهِ وينقله من حال إلى حال ، وذلك دليل تعالیه عن الوصف بالمكان ، إذ قد ثبت أن كان ولا مكان " . انظر : التَّوْحِيد (ص ١٠٥) .

فالإمام الماتريدي السِّلَفي ينزه الله تعالى عن كل ما من شأنه أن يؤدِّي إلى اختلاف الأحوال التي منها : التَّغْيِير والزَّوال ، والحركة والانتقال ، لأنَّها تعارض مع صفات الله التي لا يطلها تغيير ولا تبديل ، لأنَّ التَّغْيِير والتَّبدُّل من علامات الحدث ، والله تعالى أزليُّ أبديُّ لا يزول ولا يحول ... جلَّ عن الشَّبه والمثيل والنَّد والكفاء والنَّظير ... وقال الإمام ابن حَبَّان (٣٥٤هـ) : " قَالَ أَبُو حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : صِفَاتُ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا لَا تُكَيَّفُ ، وَلَا تُقَاسُ إِلَى صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ ، فَكَمَا أَنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَلَا مُتَكَلِّمٌ مِنْ غَيْرِ آلَةٍ بِأَسْنَانٍ ، وَهَوَاتٍ وَلِسَانٍ ، وَشَفَةِ كَالْمَخْلُوقِينَ ، جَلَّ رَبُّنَا وَتَعَالَى عَنْ مِثْلِ هَذَا وَأَشْبَاهِهِ ، وَلَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَاسْ كَلَامُهُ إِلَى كَلَامِنَا ، لِأَنَّ كَلَامَ الْمَخْلُوقِينَ لَا يُوجَدُ إِلَّا بِأَلَاتٍ ، وَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا يَتَكَلَّمُ كَمَا شَاءَ بِأَلَةٍ ، كَذَلِكَ يَنْزِلُ بِأَلَةٍ ، وَلَا تَحْرُكٍ ، وَلَا انْتِقَالَ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ ، وَكَذَلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ ، فَكَمَا لَمْ يَجْزُ أَنْ يُقَالَ : اللَّهُ يُبْصِرُ كَبَصَرِنَا بِالْأَشْفَارِ وَالْحَدَقِ وَالْبَيَاضِ ، بَلْ يُبْصِرُ كَيْفَ يَشَاءُ بِأَلَةٍ ، وَيَسْمَعُ مِنْ غَيْرِ أُذُنَيْنِ ، وَسَمَاعَيْنِ ، وَالتَّوَاءِ ، وَغَضَارِيفَ فِيهَا ، بَلْ يَسْمَعُ كَيْفَ يَشَاءُ بِأَلَةٍ ، وَكَذَلِكَ يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ بِأَلَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَاسَ نُزُولُهُ إِلَى نُزُولِ الْمَخْلُوقِينَ ، كَمَا يُكَيَّفُ نُزُولُهُمْ ، جَلَّ رَبُّنَا وَتَقَدَّسَ مِنْ أَنْ تُشَبَّهَ صِفَاتُهُ بِشَيْءٍ مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ " . انظر : صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان (١٩٩/٣) .

فابن حَبَّان يؤمن بالنُّزول ، وأنَّ نزوله تعالى ليس كنزول خلقه ، فنزولنا لا يكون إلا بجسم ينتقل من مكان إلى مكان ، ولما كان الله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، فمن الغباوة أن يُقَاسَ نزوله بنزولنا ، فنزوله تعالى لا يَكَيَّفُ ، وصفاته سبحانه لا تشبه صفاتنا بشيء ، جلَّ تعالى عن النَّظِير ، والمثيل ، والشَّبيه ، والنَّد ، والكفاء ... وهذا أمر لا يُعْجَب من يدَّعون السِّلَفيَّة ، فقد قال أئمَّتهم وصرَّحوا بأنَّ نزول الله تعالى نزول حقيقي من علو إلى سفلى ... ، قال إمامهم صدر الدِّين محمَّد بن علاء الدِّين علي بن محمَّد ابن أبي العزِّ الحنفي ،

الأذري الصالحى الدمشقى (٧٩٢هـ) : " ... التَّصْرِيحُ بِنَزُولِهِ كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى سَاءِ الدُّنْيَا ، وَالتَّزُولُ الْمُعْقُولُ عِنْدَ جَمِيعِ الْأُمَمِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى سُفْلٍ " . انظر : شرح العقيدة الطحاوية (ص ٢٨٦) .

ومن المعلوم أنَّ ابن أبي العز هذا قد شرح عقيدة الإمام الطحاوي التي تلقَّتها الأُمَّة بالقبول ، كما قال الإمام السُّبكي ، ومع هذا فقد خالف الطحاوي في عقيدته في العديد من المسائل ، منها :

(١) أنَّه قال بالقدم النّوعي للعالم ، فقد قال : " أَنَّ تَوَعُّعَ الْحَوَادِثِ هَلْ يُمَكِّنُ دَوَامُهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَالْمَاضِي أَمْ لَا ؟ أَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَقَطْ ؟ أَوْ الْمَاضِي فَقَطْ ؟ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ مَعْرُوفَةٍ لِأَهْلِ النَّظَرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ : أَوْفَعُهَا : قَوْلُ مَنْ يَقُولُ ، لَا يُمَكِّنُ دَوَامُهَا لَا فِي الْمَاضِي وَلَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، كَقَوْلِ جَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ وَأَبِي الْهَذِيلِ الْعَلَّافِ . وَثَانِيهَا قَوْلُ مَنْ يَقُولُ : يُمَكِّنُ دَوَامُهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ دُونَ الْمَاضِي ، كَقَوْلِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَمَنْ وَافَقَهُمْ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ . وَالثَّالِثُ : قَوْلُ مَنْ يَقُولُ : يُمَكِّنُ دَوَامُهَا فِي الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ ، كَمَا يَقُولُهُ أئِمَّةُ الْحَدِيثِ " .

وابن أبي العز هنا ينسب القول بالقدم النّوعي للعالم إلى أئمة الحديث ، وهم من هذا الافتراء براء ، وكيف وأئى لهم أن يخالفوا قول الله تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد : ٣] .

وقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما رواه البخاري : " كان الله ولم يكن شيء غيره " ؟!!!

(٢) أنَّه قال بقيام الحوادث بالله تعالى ، وفي ذلك يقول : " فَإِذَا قَالُوا لَنَا : فَهَذَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الْحَوَادِثُ قَامَتْ بِهِ . قُلْنَا : هَذَا الْقَوْلُ مُجْمَلٌ ، وَمَنْ أَنْكَرَ قَبْلَكُمْ قِيَامَ الْحَوَادِثِ بِهَذَا الْمَعْنَى بِهِ تَعَالَى مِنَ الْأَئِمَّةِ ؟ وَنُصُوصُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ تَتَضَمَّنُ ذَلِكَ ، وَنُصُوصُ الْأَئِمَّةِ أَيْضًا ، مَعَ صَرِيحِ الْعَقْلِ " .

(٣) أنَّه قال بالصّوت لله تعالى ، فقال : " وَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِهِ بِصَوْتٍ يُسْمَعُ " ، وقال : " وَأَنَّهُ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مَنْ قَرَبَ " ...

(٤) أنَّه قال بإثبات الحدّ لله تعالى ، فقال : " فَالْحَدُّ بِهَذَا الْمَعْنَى لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مُنَازَعَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَصْلًا ، فَإِنَّهُ لَيْسَ وَرَاءَ نَفْيِهِ إِلَّا نَفْيُ وَجُودِ الرَّبِّ وَنَفْيُ حَقِيقَتِهِ " . انظر : شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١٠٥) ، (١/ ١٨٨) ، (١/ ١٧٤) ، (١/ ٢١٨) ، (١/ ٢٦٣) بالترتيب .

مع أنَّ هذا مخالف لما اتفقت عليه كلمة الأئمة ... وهو فيه متابع لابن تيمية ...

(٥) أنَّه قال بإثبات الجهة لله تعالى ، فقال : " وَأَمَّا لَفْظُ الْجَهَةِ ، فَقَدْ يُرَادُّ بِهِ مَا هُوَ مَوْجُودٌ ، وَقَدْ يُرَادُّ بِهِ مَا هُوَ مَعْدُومٌ ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ لَا مَوْجُودَ إِلَّا الْخَالِقُ وَالْمَخْلُوقُ وَإِنْ أُريدَ بِالْجَهَةِ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ ، وَهُوَ مَا فَوْقَ الْعَالَمِ ، فَلَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ . فَإِذَا قِيلَ : أَنَّهُ فِي جَهَةٍ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ ، فَهُوَ صَحِيحٌ ، وَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ فَوْقَ الْعَالَمِ حَيْثُ انْتَهَتْ الْمَخْلُوقَاتُ فَهُوَ

فَوْقَ الْجَمِيعِ، عَالٍ عَلَيْهِ " . انظر : شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٦٦) . بينما قال الطحاوي في عقيدته : " وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالْعَايَاتِ ، وَالْأَرْكَانِ وَالْأَعْضَاءِ وَالْأَدَوَاتِ ، لَا تَحْوِيهِ الْجِهَاتُ السَّتُّ كَسَائِرِ الْمُبْتَدَعَاتِ " .

(٦) أَنَّهُ قَالَ بَدَنُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ بَعْضِ خَلْقِهِ ، فَقَالَ : " فَكَيْفَ يَسْتَبْعِدُ الْعَقْلُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ يَدْنُو سُبْحَانَهُ مِنْ بَعْضِ أَجْزَاءِ الْعَالَمِ وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ فَوْقَ سَمَآوَاتِهِ ؟ أَوْ يَدْنِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ خَلْقِهِ ؟ فَمَنْ نَفَى ذَلِكَ لِمَقْدَرِهِ حَتَّى قَدَرَهُ " . انظر : شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٧٤) .

(٧) أَنَّهُ قَالَ بِالنُّزُولِ الْحَقِيقِيِّ لِلَّهِ تَعَالَى إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فَقَالَ : " الثَّانِي عَشَرَ : التَّصْرِيحُ بِنُزُولِهِ كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ، وَالنُّزُولِ الْمُعْقُولِ عِنْدَ جَمِيعِ الْأُمَمِ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى سُفْلٍ " . انظر : شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٨٤) . وهناك طامات وأوابد في شرحه للطحاوية ، قد نخصص لها رسالة مستقلة بإذن الله تعالى

وقال الشيخ ابن عثيمين (١٤٢١هـ) : " وأجمع السلف على ثبوت النزول لله ، فيجب إثباته له من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، وهو نزول حقيقي يليق بالله " . انظر : تعليق مختصر على كتاب لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد (ص ٥٨) .

وقال الشيخ ابن عثيمين أيضاً : " ... فهذا ليس عند الإنسان شكاً في أنه نزول حقيقي " . انظر : شرح العقيدة السفارينية (الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية) (ص ٣٠٩) .

وقال الشيخ ابن عثيمين أيضاً : " ... كذلك النزول إلى السماء الدنيا حينما يبقى ثلث الليل الآخر نؤمن به على أنه نزول حقيقي ... انظر : منهاج أهل السنة والجماعة في العقيدة والعمل (ص ١٥) .

قلت : والنزول الحقيقي هو النزول المعهود الذي يعني انتقال الجسم بالحركة من مكان إلى مكان آخر ...

وقال المدعو خالد بن عبد الله بن محمد المصلح : " ونزوله هو نزول حقيقي ، ولا تقل : كيف ينزل ؟ ولا يشكك عليك ماهية ذلك وحقيقته وكُنْهه ، فإنك لم تكلف بذلك ، وإنما كلفت بأن تؤمن بكل ما أخبر الله به عن نفسه ، وأخبر به رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عنه .

وتأويل النزول بغير ما دلَّ عليه ظاهر النص !! كمن يقولون : تنزل رحمته ، أو ينزل ملك من الملائكة ، فإن هذا خطأ كبير ، وتحريف خطير للنص ؛ لأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : " ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا ، فيقول : هل من داع فأجيبه ، هل من سائل فأعطيه ، هل من مستغفر فأغفر له " ، فهل يسوغ أن يقول هذا القول ملك من الملائكة ؟ " . انظر : شرح لمعة الاعتقاد (٣/ ٢٤) .

وبحسب ما قاله هذا الرجل ، فإن جمهور علماء الأمة ممن نقلنا عنهم في هذا كتابنا " إرشاد الفحول إلى ما قاله أساطين العلم في تنزيه الله عن الحركة والنزول " أنهم أولوا نزول الله تعالى ، ولم يجروه على ظاهر معناه ، قد وقعوا

في خطأ كبير ، وحرّفوا الكلم عم مواضعه ، ومنهم : ، مالك (١٧٩هـ) ، محمد بن حبان البستي (٣٥٤هـ) ، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي (٣٧٠هـ) ، أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم البصري ، ثم البغدادي ، ابن الباقلائي (٤٠٣هـ) ، أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري (٤٠٣هـ) ، ابن فورك الأصبهاني (٤٠٦هـ) ، أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن حسين بن هارون ابن أمير العرب مالك بن طوق التللي (٤٢٢هـ) ، أبو منصور عبد القاهر البغدادي (٤٢٩هـ) ، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي مولاهم ، الأندلسي ، القرطبي ، ثم الداني ، المعروف بابن الصيرفي (٤٤٤هـ) ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٤٥٦هـ) ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحسروجردي ، البيهقي (٤٥٨هـ) ، ابن عبد البر (٤٦٣هـ) ، أبو المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني ، (٤٧١هـ) ، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (٤٧٦هـ) ، أبو سعيد عبد الرحمن بن مؤمن بن علي النيسابوري المتولي الشافعي (٤٧٨هـ) ، أبو المعالي عبد الملك الجويني (٤٧٨هـ) ، البردوي (٤٩٣هـ) ، أبو حامد الغزالي (٥٠٥هـ) ، أبو المعين السفي الكحولي (٥٠٨هـ) ، ابن رشد القرطبي (٥٢٠هـ) ، ابن العربي المالكي (٥٤٣هـ) ، القاضي عياض اليحصبي (٥٤٤هـ) ، أبو العباس أحمد بن أبي الحسن علي بن أحمد بن يحيى بن حازم بن علي بن رفاعه الرفاعي (٥٧٨هـ) ، أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد القاسبي (٥٩٣هـ) ، أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي (٥٩٧هـ) ، عثمان بن عبد الله القيسي القرشي ، أبو عمرو ، المعروف بالسلاجي (٥٩٤هـ) ، ابن الأثير (٦٠٦هـ) ، فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) ، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الحافظ ، الأنصاري القرطبي (٦٥٦هـ) ، سلطان العلماء الشيخ العز بن عبد السلام (٦٦٠هـ) ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري ، الخزرجي ، شمس الدين القرطبي (٦٧١هـ) ، يحيى بن شرف النووي (٦٧٦هـ) ، ابن منظور (٧١١هـ) ، ابن جماعة الكناي الحموي (٧٣٣هـ) ، ابن جهل الكلابي الحلبي (٧٣٣هـ) ، الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ) ، عبد الله بن أسعد اليافعي اليمني أبو السعادات عفيف الدين (٧٦٨هـ) ، محمد بن يوسف الكرمان (٧٨٦هـ) ، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (٧٩٠هـ) ، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (٧٩٥هـ) ، سراج الدين أبو حفص عمر ابن الملقن (٨٠٤هـ) ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (٨٥٢هـ) ، بدر الدين العيني (٨٥٥هـ) ، أبو عبد الله السنوسي هو محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي (٨٩٥هـ) ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني (٩٢٣هـ) ، عبد الوهاب بن أحمد الشعрани (٩٧٣هـ) ، ابن حجر الهيتمي (٩٧٣هـ) ، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (٩٧٧هـ) ، علي بن سلطان محمد ، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي

القاري (١٠١٤هـ)، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي (١٠٣١هـ)، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (١٠٣٣هـ)، عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر بن عبد الباقي بن إبراهيم البعلي (١٠٧١هـ)، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (١١٢٢هـ)، محمد بن عبد الهادي التتوي أبو الحسن، نور الدين السندي (١١٣٨هـ)، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي (١١٨٨هـ)، محمد بن محمد بن الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى (١٢٠٥هـ)، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، سليم بن أبي فراج بن سليم بن أبي فراج البشري، شيخ الجامع الأزهر (١٣٣٥هـ)، محمد الخضر بن سيد عبد الله بن أحمد الحكني الشنقيطي (١٣٥٤هـ)، محمد عبد العظيم الزرقاني (١٣٦٧هـ)، محمد بن زاهد الكوثري (١٣٧١هـ)، عبيد الله بن محمد عبد السلام بن خان محمد بن أمان الله بن حسام الدين الرحاني المباركفوري (١٤١٤هـ)، وغيرهم كثير ...

فهل بعد كلام هؤلاء الفحول الأساطين من علماء الأمة الربانيين كلام !!! فإذا كان هؤلاء مبتدعة ضالون محرفون للكلم عن موضعه - كما يزعم مدعو السلفية - فمن بقي بعدهم من علماء الأمة الذين يعول على كلامهم !!! ﴿مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القم: ٣٦]، ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [يونس: ٣]، ﴿أَمْ لَكُمْ سُلْطَانٌ مُبِينٌ﴾ [الصافات: ١٥٦]، ﴿فَأَنطُوا بُكَيْتَابَكُمْ إِنَّ كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الصافات: ١٥٧]، ولذا فإن الواجب على علماء الأمة أن يوقفوا هؤلاء وأمثالهم عند حدّهم، فقد بغوا وطغوا وتطاولوا على علماء الأمة بجهلهم وأموالهم وكذا بالكتب المزوّقة التي تُوزّع بالملايين فتهدئ ولا تُباع في مختلف الأصقاع !!! ... فالواجب أن تجتمع الكلمة على التحذير منهم، بكشف مخازيهم وضلالاتهم، وعيوبهم، وإفلاسهم العلمي، فقد استغلّوا غفلة الناس وجهلهم، فعمدوا إلى نشر ترهاتهم وخزعبلاتهم التي أحمدها علماء الأمة في القرن الثامن الهجري، وبقيت هامة خامدة الأنفاس لا تقوى على الحراك حتى القرن الثاني عشر، فوجدت الهمج الرّاع الذين اعتنقوها واعتقدوها مرّة ثانية بعد أسلافهم من الحشوية والمشبهة، الذين طغوا في البلاد، وأكثروا فيها الفساد ...

وقال إمامهم عبد الرحمن السّعدي (١٣٧٦هـ): " ونزوله سبحانه نزول حقيقي يليق بجلاله وعظمته، ولا يصح تحريف معناه إلى غير ذلك من التحريفات الباطلة، مثل قولهم: معنى النّزول: نزول أمره أو رحمته أو ملك من ملائكته، فهذا من أبطل الباطل ". انظر: شرح رسالة في أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ص ١١).

فهل تأويل الإمام مالك لنزول الله تعالى بنزول أمره من أبطل الباطل !!! وهل من نقلنا عنهم تأويل النّزول بنزول أمره أو غيره من التّأويلات المراعية لجلال الله تعالى وعظمته وتنزيهه عن مشابهة الحوادث في كتابنا " إرشاد الفحول

إِلَى مَا قَالَهُ أَصَاطِينُ الْعِلْمِ فِي تَنْزِيهِهِ اللَّهِ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْزُولِ " ... من أبطل الباطل ؟!!! لقد استهوى سلطان المخالفة هؤلاء ، وسيطر على كيانهم حتى جعلوا - وعلى الدوام - أقوالهم وأقوال علمائهم هي الصواب الذي لا يحتمل الخطأ ، وأقوال غيرهم ولو كانت مجموع الأمة خطأ لا يحتمل الصواب ...

وكذا صرح إمامهم الألباني بأن نزول الله تعالى نزول حقيقي ، فقال : " فنزوله نزول حقيقي يليق بجلاله ، لا يشبه نزول المخلوقين ، وكذلك دنؤه عز وجل دنو حقيقي يليق بعظمته ، وخاص بعباده المتقربين إليه بطاعته ، ووقوفهم بعرفة تلبية لدعوته عز وجل . فهذا هو مذهب السلف في النزول والدنو ، فكن على علم بذلك " . انظر : سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١٠٨ / ٦) .

ولا حول ولا قوة إلا بالله ... فما قالوه ... مغالطة كبيرة ، لأنه لا بد من الاحتكام للغة العربية في معرفة معاني الآيات الكريمة ، وكذا الأحاديث النبوية الشريفة ... ولا يوجد في معاجم وقواميس لغة معنى من المعاني كالذي قالوا ، فإن قولهم لا مكان له من الإعراب في لغة العرب ، إلا إذا قلنا بتفويض الكيف والمعنى ، وهم يأبون علينا ... بل يقولون بأن التفويض من شر أقوال أهل البدع والإلحاد ، كما قال ابن تيمية في " درء التعارض " : " فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف : من شر أقوال أهل البدع والإلحاد !!! . انظر : درء تعارض العقل والنقل (٢٠٥ / ١) . والعياذ بالله تعالى ...

بقي أمر قاله الألباني ، وهو قوله : " وكذلك دنؤه عز وجل دنو حقيقي يليق بعظمته " . والدنو الذي يقصده الألباني ومن معه من مدعي السلفية : هو دنو الله تعالى من محمد صلى الله عليه وسلم ، وهم بذلك يفسرون الدنو والتدلي الواردين في سورة " النجم " ، وهم به مخالفون لجمهور أهل العلم ... قال الإمام الطبري (٣١٠ هـ) : " الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ [النجم : ٨-٩] : يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ : ثُمَّ دَنَا جَبْرِيلُ مِنْ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَدَلَّى إِلَيْهِ ، وَهَذَا مِنَ الْمُؤَخَّرِ الَّذِي مَعْنَاهُ التَّقْدِيمُ ، وَإِنَّمَا هُوَ : ثُمَّ تَدَلَّى فَدَنَا ، وَلَكِنَّهُ حَسَنَ تَقْدِيمٍ قَوْلِهِ : ﴿ دَنَا ﴾ [النجم : ٨] ، إِذْ كَانَ الدُّنُو يُدُلُّ عَلَى التَّدَلَّى وَالتَّدَلَّى عَلَى الدُّنُو ، كَمَا يُقَالُ : زَارَنِي فَلَانَ فَأَحْسَنَ ، وَأَحْسَنَ إِلَيَّ فَرَارَنِي ، وَشَتَمَنِي فَأَسَاءَ ، وَأَسَاءَ فَشَتَمَنِي لِأَنَّ الْإِسَاءَةَ هِيَ الشَّتْمُ : وَالشَّتْمُ هُوَ الْإِسَاءَةُ ، وَبَنَحِيَ الَّذِي قُلْنَا فِي ذَلِكَ قَالَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ ... ثُمَّ ذَكَرَ مِنَ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ : الْحَسَنَ الْبَصْرِي ، قَتَادَةَ ، وَالرَّبِيعَ " . انظر : تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) (١٣ / ٢٢) (١٤) .

وقال الإمام البغوي (٥١٦ هـ) : قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾ [النجم : ٨-٩] ، اخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهُ . أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّعِيمِيُّ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يُونُسَ ثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْوَعِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ مَسْرُوقٍ ، قَالَ :

قُلْتُ لِعَائِشَةَ: فَأَيْنَ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٨-٩]. قَالَتْ: ذَلِكَ جَبْرِيلُ كَانَ يَأْتِيهِ فِي صُورَةِ الرَّجُلِ وَإِنَّهُ أَتَاهُ هَذِهِ الْمَرَّةُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي هِيَ صُورَتُهُ، فَسَدَّ الْأُفُقَ.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَّاحِدِ بْنُ أَحْمَدَ الْمَلِيحِيُّ أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّعِيمِيُّ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَامٍ ثَنَا زَائِدَةُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ زُرَّاءَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩]، قَالَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى جَبْرِيلَ لَهُ سِتْرَانِ جَنَاحَ.

فَمَعْنَى الْآيَةِ: ثُمَّ دَنَا جَبْرِيلُ بَعْدَ اسْتِوَائِهِ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى مِنَ الْأَرْضِ، فَتَدَلَّى فَنَزَلَ إِلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ مِنْهُ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى، بَلْ أَدْنَى، وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ (١١٨هـ).

وقيل: فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، تَقْدِيرُهُ: ثُمَّ تَدَلَّى فَدَنَا، لِأَنَّ التَّدَلَّى سَبَبُ الدُّنُو". انظر: معالِم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي) (٣٠١/٤ - ٣٠٢).

وعليه: فابن عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَالرَّبِيعُ... قالوا: إِنَّ مَسْأَلَةَ التَّدَلِّي مرتبطة بأمين الوحي جبريل عليه السَّلام، وليس الأمر كما يعتقد مدَّعو السَّلَفِيَّةِ: أَنَّ التَّدَلِّيَّ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى،... والذي ذكرناه هو قول جمهور المفسرين. وللاستزادة في هذه المسألة انظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد (١٩٤/٤)، زاد المسير في علم التفسير (١٨٥/٤)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٢٠١/٦)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن (٣٢٣/٥)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد (٥٠١/٥)....

وقد انتهت بهم الأمر في هذه المسألة إلى قياس الخالق على المخلوق، حيث جعلوا الحركة أمانة ما بين الحيِّ والميت، وفي ذلك قال الإمام ابن تيمية: "... لِأَنَّ الْحَيَّ الْقَيُّومَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَيَتَحَرَّكُ إِذَا شَاءَ، وَيَهْبُطُ وَيَرْتَفِعُ إِذَا شَاءَ، وَيَقْبُضُ وَيَبْسُطُ، وَيَقُومُ وَيَجْلِسُ إِذَا شَاءَ، لِأَنَّ أَمَانَةَ مَا بَيْنَ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ التَّحَرُّكُ، كُلُّ حَيٍّ مُتَحَرِّكٌ لَا مُحَالَةَ، وَكُلُّ مَيِّتٍ غَيْرُ مُتَحَرِّكٍ لَا مُحَالَةَ". انظر: درء تعارض العقل والنقل (٥١/٢)، (٧٢/٢)، شرح العقيدة الأصفهانية (ص ٧٩).

وأنا أقول له: يا ابن تيمية: إِنَّ الْأَرْضَ جَمَادٍ لَا رُوحَ فِيهَا، وَهِيَ تَتَحَرَّكُ، وَلَا يَخَالِفُ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَعْمَى الْبَصْرِ-والبصيرة، تماماً كما فعل الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ فَأَلَّفَ كِتَاباً بِعَنْوَانِ: "الْأَدَلَّةُ النَّقْلِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ عَلَى سُكُونِ الْأَرْضِ وَحَرَكَةِ الْكَوَاكِبِ وَالنُّجُومِ"، وَمَا أَلَّفَ هَذَا الْكِتَابَ الْمُتَهَالِكُ إِلَّا لِنَصْرَةِ بَاطِلِ مَذْهَبِهِ، بِالْغُشِّ وَالتَّدْلِيلِ وَالْكَذِبِ وَالْخِيَانَةِ وَالتَّلَاعِبِ بِعُقُولِ الْجُهَّالِ وَالْعَمِيَانِ، فَسَبْحَانَ مَقْلَبِ الْقُلُوبِ، وَمَقْسَمِ الْعُقُولِ...

وقد ذكر الله تعالى في الكتاب المجيد أَنَّ الْجِبَالَ تَتَحَرَّكُ، فَقَالَ: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْتَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٨].

قال الإمام الشعراوي : " فليس غريباً الآن أن نعرف أنَّ للجبال حركة ، وإن كنا لا نراها ؛ لأنها ثابتة بالنسبة لموقعك منها ؛ لأنك تسير بنفس حركة سيرها ، كما لو أنَّك وصاحبك في مركب ، والمركب تسير بكما ، فأنت لا تدرك حركة صاحبك لأنك تتحرَّك بنفس حركته .

وقد شبَّه الله حركة الجبال بمرِّ السَّحاب ، فالسَّحاب لا يمرُّ بحركة ذاتية فيه ، إنَّما يمرُّ بدفع الرِّيح ، كذلك الجبال لا تمرُّ بحركة ذاتية إنَّما بحركة الأرض كلّها ، وهذا دليل واضح على حركة الأرض ... " . انظر : تفسير الشعراوي ، الخواطر (٩٥٢٧/١٥) .

فالنَّاظر في ما قاله ابن تيمية يجد غلواً فادحاً ، حيث خالف عموم الأئمة ، وقد دفع هذا الغلو تلميذه الإمام الذَّهبي لتوجيه رسالة له ، اشتهرت باسم : " الرِّسالة الذَّهبيَّة " ، نصَّح فيها شيخه ابن تيمية للعدول عن غيِّه وضلاله ، ونصَّ الرِّسالة هو : " الحمد لله على ذلَّتِي ، يا ربَّ ارحمني وأقلني عثرتي ، واحفظ عليَّ إيماني ، واحزنه على قلَّة حزني ، وأأسفاه على السُّنَّة وذهاب أهلها ، واشوقاه إلى إخوان مؤمنين يعاونونني على البكاء ، واحزنه على فقْد أناس كانوا مصابيح العلم وأهل التَّقوى وكنوز الخيرات ، آه على وجود درهم حلال وأخ مؤنس .

طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب النَّاس ، وتبَّاً لمن شغله عيوب النَّاس عن عيبه ، إلى كم ترى القذاة في عين أخيك وتنسى الجذع في عينك ؟ إلى كم تمدح نفسك وشقاشقك وعبارتك وتذمُّ العلماء ، وتتبع عورات النَّاس مع علمك بنهي الرِّسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " لا تذكرُوا موتاكم إلَّا بخير ، فإنَّهم قد أفضوا إلى ما قلَّمُوا " . أخرج الشَّق الأول منه : الطيالسي في المسند (٣/ ٩٥ برقم ١٥٩٧) .

بلى أعرفُ أنَّك تقول لي لتتصرَّ نفسك : إنَّما الواقعة في هؤلاء الذين ما شتمُوا رائحة الإسلام ولا عرفوا ما جاء به محمَّد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهو جهاد ، بلى والله عرفوا خيراً ممَّا إذا عمل به العبد فقد فاز ، وجعلوا شيئاً كثيراً ممَّا لا يعنيههم و" من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه " . أخرجه مالك في الموطأ ، (١/ ٢٦٤ برقم ٥٣) ، وغيره ...

يا رجل ، بالله عليك كفَّ عنَّا ، فإنَّك مجِّجٌ عليم اللسان لا تقرُّ ولا تنام ، إيَّاكم والأغلوطات في الدِّين ، كره نبيُّك صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المسائل وعابها ونهى عن كثرة السُّؤال ، وقال : " إنَّ أخوف ما أخاف على أمتي كلَّ منافق عليم اللسان " . أخرجه أحمد في المسند ، (١/ ٢٨٩ برقم ١٤٤) ، وغيره .

وكثرة الكلام بغير زلل تقسِّي القلب إذا كان في الحلال والحرام ، فكيف إذا كان في عبارات اليُونسيَّة والفلاسفة وتلك الكفريَّات التي تعمي القلوب ؟ والله قد صرنا ضحكة في الوجود ، فإلى كم تنبشُ دقائق الكفريَّات الفلسفيَّة بعقولنا ، يا رجل قد بلغت سموم الفلاسفة وتصنيفاتهم مرَّات ، وكثرة استعمال السُّموم يُدمن عليه الجسم وتكمن والله في البدن . واشوقاه إلى مجلس فيه تلاوة بتدبُّر ، وخشية بتذكُّر ، وصمت بتفكُّر ، واهماً لمجلس يُذكر فيه الأبرار ،

فعند ذكر الصّالحين تنزل الرّحمة ، لا عند ذكر الصّالحين يُذكرون بالازدراء واللعنة ، كان سيف الحجاج ولسان ابن حزم شقيقتين فواخيتهما ، بالله خلّونا من ذكر بدعة الحميس وأكل الحبوب ، وجدوا في ذكر بدع كنّا نعدّها من أساس الضّلال ، قد صارت هي محض السّنة وأساس التّوحيد ، ومن لم يعرفها فهو كافر أو حمار ، ومن لم يكفر فهو أكفر من فرعون ، وتعد النّصارى مثلنا ، والله في القلوب شكرك إن سلّم لك إيمانك بالشّهادتین فأنت سعيد .

يا خيبة من اتّبعتك فإنّه مُعرّض للزّندقة والانحلال !!! ولا سيّما إذا كان قليل العلم والدّين باطوليّاً شهوانيّاً ، لكنّه ينفعك ويجاهد عنك بيده ولسانه وفي الباطن عدو لك بحاله وقلبه ، فهل معظم أتباعك إلّا قعيدٌ مربوط خفيف العقل ، أو عامي كذاب بليد الدّهْن ، أو غريب واجم قوي المكر ، أو ناشف صالح عديم الفهم ، فإن لم تصدّقني ففتشهم وزنهم بالعدل .

يا مسلم ، أقدم حمار شهوتك لمدح نفسك ، إلى كم تصادقها وتعادي الأخيار ؟ إلى كم تصدّقها وتزدرى الأبرار ، إلى كم تعظّمها وتصغر العباد ، إلى متى تُخاللها وتمتق الزّهاد ، إلى متى تمدح كلامك بكيفيّة لا تمدح بها والله أحاديث الصّحيحين ، يا ليت أحاديث الصّحيحين تسلم منك !!! بل في كلّ وقت تُغيّر عليها بالتّضعيف والإهدار !!! أو بالتأويل والإنكار .

أما أن لك أن ترعوي ؟ أما حان لك أن تتوب وتنيب ، أمّا أنت في عشر السّبعين وقد قرب الرّحيل . بل والله ما أذكر أنّك تذكر الموت بل تزدرى بمن يذكر الموت ، فما أظنّك تقبل على قولي ولا تُصغي إلى وعظي ، بل لك همّة كبيرة في نقض هذه الورقة بمجلّدات وتقطع لي أذنان الكلام ، ولا تزال تنتصر حتى أقول لك : والبتّة سكت .

فإذا كان هذا حالك عندي وأنا الشّفوق المحبّ الواد ، فكيف يكون حالك عند أعدائك ، وأعداؤك والله فيهم صلحاء وعقلاء وفضلاء ، كما أنّ أولياءك فيهم فجرة وكذبة وجهلة وبطلة وعود وبقر . قد رضيتُ منك بأنّ تسبّني علانية ، وتتفع بمقالتي سرّاً : " فرحم الله امرءاً أهْدَى إليّ عيوبي " . أخرجه من كلام عمر بن الخطّاب : الدارمي (٥٠٦/١ رقم ٦٧٥) .

فإنّي كثير العيوب غزير الدّنوب ، الويل لي إن أنا لا أتوب ، ووافضيحتي من علّام الغيوب ، ودوائي عفو الله ومسامحته وتوفيقه وهدايته ، والحمد لله ربّ العالمين ، وصلى الله على سيّدنا محمّد خاتم النّبيين ، وعلى آله وصحبه أجمعين " . انظر : السيف الصّقيل في الردّ على رد ابن زفيل (ص ٢١٧-٢١٩) . والرّسالة ثابتة لا مجال للطّعن فيها ، وذلك لـ :

١- أنّ الإمام الدّهبي تلميذ من تلاميذ ابن تيمية المشهورين ، وهو لا يعتقد في ابن تيمية العصمة ، بل خالفه وناقشه في العديد من المسائل ، قال الإمام الدّهبي في معرض كلامه عن ابن تيمية ، على ما نقله عنه الحافظ ابن حجر

العسقلاني : " وَأَنَا لَا أَعْتَقِدُ فِيهِ عَصَمَةً ، بَلْ أَنَا مُخَالَفٌ لَهُ فِي مَسَائِلَ أَصْلِيَّةٍ وَفُرْعِيَّةٍ !!! ... " . انظر : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١٧٦/١) .

وقال الذهبي في " تذكرة الحفاظ " في حديثه عن ابن تيمية : " وقد انفرد بفتاوى نيل من عرضه لأجلها ، ... فالله تعالى يسامحه ويرضى عنه ، وكلُّ أحد من الأمة فيؤخذ من قوله ويترك " . انظر : تذكرة الحفاظ (١٩٢/٤٤) . وهذا بعكس من يدعون السلفية في زماننا ، أولئك الذين أضفوا على كلام ابن تيمية هالة عظيمة من الجلال والإعظام ، حتى وصل الأمر ببعضهم إلى الاعتقاد بأن كلامه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، بدليل أننا لم نرَ عالماً منهم تجاسر على تخطئة ابن تيمية ، اللهم إلا الألباني - فيما اطلعت - وقد ناقشه وخالفه على استحياء ، بل أنه حين ناقشه في مسألة فناء النار ذكر أن لابن تيمية أجراً !!! فيما اجتهد فيه من القول بفناء النار ، مع أنه لا مجال فيها للاجتهاد ...

فلا مجال البتة لاعتقاد عدم صحة نسبة الرسالة للإمام الذهبي ، لأن الدين النصيحة ، والإنسان أيّاً كان لا يستغني عن النصيحة ، والرسالة برمتها ما خرجت إلا مخرج النصيحة ، وقد وصف الإمام الذهبي أتباع ابن تيمية في النصيحة بقوله : " يا خيبة من اتبعك ، فإنه معرض للزندقة والانحلال ، لاسيما إذا كان قليل العلم والدين باطولياً شهوانياً . لكنه ينفكك ويجاهد عنك بيده ولسانه ، وفي الباطن عدو لك بحاله وقلبه ، فهل معظم أتباعك إلا قعيد مربوط خفيف العقل ، أو عامي كذاب بليد الذهن أو غريب واجم ، قوي المكر أو ناشف صالح عديم الفهم ، فإن لم تصدقني ففتشهم وزنهم بالعدل ...

كما أن أولياءك فيهم فجرة وكذبة وجهلة وبطلة وعور وبقر " . ففي هذا المقطع قيم ووزن الذهبي أتباع ابن تيمية ممن يدعون السلفية ، وهذا مدعاة لأن يراجعوا أنفسهم ، فقد وصف أتباعه بأن منهم القعيد والمربوط وخفيف العقل ، وبليد الذهن وقوي المكر ، كما أن أوليائه فيهم الفجرة والكذبة والبقر والعور . وفي هذا إشارة إلى أن فكرهم فيه جهل وكذب . وكم نتمنى أن تكون نصيحة الإمام الذهبي لشيخه ابن تيمية مدعاة لمدعي السلفية في زماننا كي يراجعوا حساباتهم وأنفسهم ، خاصة وأنهم ما تركوا عالماً من غير طريقتهم إلا وصموه بالكفر والنفاق والتعطيل والتجهم والتفسيق والتضليل ...

٢- أن الإمام الذهبي انتقد ابن تيمية غير مرة ، من ذلك قوله : " فإن برعت في الأصول وتوابعها من المنطق والحكمة والفلسفة ، وآراء الأوائل ومجازات العقول ، واعتصمت مع ذلك بالكتاب والسنة وأصول السلف ، ولفقت بين العقل والنقل ، فما أظنك في ذلك تبلغ رتبة ابن تيمية ولا والله تقربها ، وقد رأيت ما آل أمره إليه من

الخط عليه ، والهجر والتضليل والتكفير والتكذيب بحق وبباطل ، فقد كان قبل أن يدخل في هذه الصناعة منوراً مضيئاً ، على محيائه سيبا السلف ، ثم صار مظلماً مكسوفاً ، عليه قتمة عند خلائق من الناس ، ودجلاً أفاكاً كافراً عند أعدائه ، ومبتدعاً فاضلاً محققاً بارعاً عند طوائف من عقلاء الفضلاء ، وحامل راية الإسلام وحامي حوزة الدين ومحبي السنة عند عوام أصحابه " . انظر : زغل العلم (ص ٤٢) .

فالدَّهْبِيُّ ذمَّ ابن تيمية بسبب خوضه بالفلسفة ، وهذا الذمُّ منه ينسف مدحه له في " تذكرة الحفاظ " حين قال : فما رأيت مثله " . انظر : تذكرة الحفاظ (١٩٢/٤٤) .

وقال الإمام الذهبي : " فوالله ما رمقت عيني أوسع علماً ولا أقوى ذكاء من رجل يقال له : ابن تيمية ، مع الزهد في المأكَل والملبس والنساء ، ومع القيام في الحق والجهاد بكلِّ ممكن ، وقد تعبُّت في وزنه وفتشته حتى مللت في سنين متطاولة ، فما وجدت قد أخره بين أهل مصر - والشَّام ومقتته نفوسهم وازدروا به وكذبوه وكفَّروه إلاَّ الكبير والعجب ، وفرط الغرام في رياسة المشيخة والازدراء بالكبار ، فانظر كيف وبال الدَّعاوي ومحبة الظُّهور ، نسأل الله تعالى المسامحة ، فقد قام عليه أناس ليسوا بأورع منه ، ولا أعلم منه ، ولا أزهَّد منه ، بل يتجاوزون عن ذنوب أصحابهم وآثام أصدقائهم ، وما سلَّطهم الله عليه بتقواهم وجلالتهم بل بذنوبه ، وما دفعه الله عنه وعن أتباعه أكثر ، وما جرى عليهم إلاَّ بعض ما يستحقُّون ، فلا تكن في ريب من ذلك " . انظر : زغل العلم (ص ٣٨) .

٣- أثبت رسالة الإمام الذهبي لشيخه ابن تيمية الإمام شمس الدِّين محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (٩٠٢هـ) ، فقال : " وقد رأيت له - أي للذهبي - عقيدة مجيدة ، ورسالة كتبها لابن تيمية هي لدفع نسبته لمزيد تعصُّبه مفيدة " . انظر : الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ (ص ٧٧) .

وكذلك أثبتها الأستاذ الدكتور بشَّار عواد معروف ، فقال عن الرِّسالة : " وهي رسالة بعث بها الذهبي إلى شيخه ورفيقه أبي العبَّاس ابن تيمية الحرَّاني ينصحه فيها ويعاتبه في بعض تصرُّفاته ، وهي رسالة مفيدة في تبيان عقيدة الذهبي وقد ذكرها السَّخاوي في الإعلان ... وذهب بعضهم إلى القول بأنَّها مزوَّرة ، ولا عبرة بذلك !!! " . انظر : الذهبي ومنهجه في كتابه تأريخ الإسلام (ص ١٤٦) .

وذكر الأستاذ الدكتور بشَّار عواد معروف نُسخ الرِّسالة ، وأنها موجودة في : دار الكتب المصريَّة بخطِّ تقي الدِّين ابن قاضي شهبة الأسدي المتوفَّى سنة (٨٥١هـ) رقم (١٨٨٢٣) ، وفي : دار الكتب الطَّاهريَّة برقم (١٣٤٧) هـ. وقد نقلتها من كتاب : " السِّيف الصَّقِيل في الرَّدِّ على ابن زفيل " للإمام تقي الدِّين علي بن عبد الكافي السُّبكي المتوفَّى سنة (٧٥٦هـ) ...

وبعد هذه الإطلالة السريعة على بعض من عقائد من أجروا النزول على ظاهر معناه ... نعود ثانية إلى أقوال فحول الأمة وأساطينها المنزهين لله تعالى عن الحركة والانتقال ... فنقول :

قال الإمام ، العلامة ، المفتي ، المجتهد ، علم العراق ، أبو بكر أحمد بن علي الرازي ، الحنفي ، صاحب التصانيف (٣٧٠هـ) : " وأما الخبر بنزل الباري إلى السماء الدنيا ، فذلك أمره وفضله ورحمته ، لا نقول : وحركته ... " . انظر : شرح بدء الأمالي (ص ٢٠٦) .

وقال الإمام ، العلامة ، أَوحد المتكلمين ، مُقدم الأصوليين ، القاضي ، أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم البصري ، ثم البغدادي ، ابن الباقلاني ، صاحب التصانيف ، المضروب به المثل يفهمه ودكاؤه (٤٠٣هـ) : " ويجب أن يعلم : أن كل ما يدل على الحدوث أو على سمة النقص ، فالرب تعالى يتقدس عنه ، فمن ذلك : أنه تعالى متقدس عن الاختصاص بالجهات ، والاتصاف بصفات المحدثات ، وكذلك لا يوصف بالتحوّل ، والانتقال ، ولا القيام ، ولا القعود ؛ لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، وقوله : ﴿وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : ٤] ، ولأن هذه الصفات تدل على الحدوث ، والله تعالى يتقدس عن ذلك " . انظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (ص ٤٠-٤١) .

فالله تعالى متعال عن المكان ، فهو تعالى غير متمكن في مكان ، ولا متحيز إلى جهة ، لأنه سبحانه وتعالى ليس بجوهر يتحيز ، فهو يتقدس عن الحيز ، إذ التحيز خاص بالجواهر ، وكل متحيز فهو مختص بحيزه ، ولا يخلو من أن يكون ساكناً فيه أو متحركاً عنه ، والحركة والسكون حادثان وهما من أعراض الحوادث ، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، والله تعالى القديم يتعالى عن ذلك ويتنزه ، سبحانه وتعالى عما يصفون ...

وقال الإمام الحليمي (٤٠٣هـ) : " وأما البراءة من التشبيه بإثبات أنه - تعالى - ليس بجوهر ولا عرض ، فلأن قوماً زاغوا عن الحق فوصفوا الباريء جل ثناؤه ببعض صفات المحدثين ، فمنهم من قال : أنه جوهر ، ومنهم من قال : أنه جسم ، ومنهم من أجاز أن يكون على العرش ، كما يكون الملك على سريه ، وكان ذلك في وجوب اسم الكفر لقائله كالتعطيل والتشريك .

فإذا أثبت المثبت أنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

وجماع ذلك أنه ليس بجوهر ولا عرض ، فقد انتفى التشبيه ، لأنه لو كان جوهرًا أو عرضًا لجاز عليه ما يجوز على سائر الجواهر والأعراض ، ولأنه إذا لم يكن جوهرًا ولا عرضًا لم يجز عليه ما يجوز على الجواهر من حين أنها جواهر

كَالتَّكَلُّفِ وَالتَّجَسُّمِ ، وَشُغْلِ الْأَمَكَةِ ، وَالْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، وَلَا مَا يَجُوزُ عَلَى الْأَعْرَاضِ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا أَعْرَاضٌ كَالْحُدُوثِ وَعَدَمِ الْبَقَاءِ . انظر : المنهاج في شعب الإيمان (١ / ١٨٤) .

فَالْإِمَامُ الْحَلِيمِيُّ يُؤَكِّدُ وَيَبْرهنُ عَلَى تَنْزِيهِ اللَّهِ تَعَالَى عَنِ الْجِسْمِيَّةِ ، وَعَنْ لَوَازِمِهَا مِنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، إِذْ كُلُّ جِسْمٍ لَا يَنْفَكُ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالْاجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ ، وَهِيَ أَعْرَاضٌ مُلَازِمَةٌ لِلْأَجْسَامِ ، وَلَا تَقُومُ إِلَّا بِهَا ، وَهِيَ حَادِثَةٌ لِتَغْيِيرِهَا وَتَبَدُّلِهَا ، وَمَا لَا يَنْفَكُ عَنِ الْحَوَادِثِ فَهُوَ حَادِثٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى وَاجِبُ الْوُجُودِ لِدَاتِهِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جِسْماً أَوْ عَرَضاً ، فَلَوْ كَانَ جِسْماً أَوْ عَرَضاً لَاحْتِيَاجَ لِلْمَحَلِّ ، وَافْتِقَرُ إِلَيْهِ ، وَبِالْحَاجَةِ لِلْمَكَانِ يَصِحُّ الْوَاجِبُ مَفْتَقِراً لِلْغَيْرِ فَيَكُونُ مُمْكِناً ، وَاللَّازِمُ بَاطِلٌ فَالْمُلْزُومُ مِثْلُهُ ، وَبِالتَّالِي لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى الْمَحْدَثَاتِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ وَالْإِنْتِقَالِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ ، فَهُوَ تَعَالَى لَيْسَ مُحَالاً لِلْحَوَادِثِ ، فَلَا يَحِلُّ بِهَا وَلَا تَحُلُّ فِيهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ... وَقَالَ الْإِمَامُ ، الْعَلَامَةُ ، الصَّالِح ، شَيْخُ الْمُتَكَلِّمِينَ ، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ فُورَكَ الْأَصْبَهَانِي ، الْأُصُولِي ، الْأَدِيبُ ، النَّحْوِيُّ ، الْوَاعِظُ ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْكَثِيرَةِ (٤٠٦ هـ) : " ... وَقَوْلُهُ : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الفتح : ٤] ، يَكْشِفُ أَيْضاً عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ نَزُولٍ وَإِنْزَالٍ نَقْلٌ وَتَحْوِيلٌ ، بَلْ ذَلِكَ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ الْمَعْنَى ، قَدْ يَكُونُ نَقْلاً وَتَحْوِيلاً ، وَيَكُونُ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ أَيْضاً ، عَلَى الْمُتَعَارَفِ وَالْمَعْهُودِ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ ، وَإِذَا كَانَ اللَّفْظُ مُشْتَرَكٌ الْمَعْنَى وَجَبَ التَّرْتِيبُ وَإِضَافَةُ مَا يَلِيْقُ فِي الْمَذْكُورِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيْقُ بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ إِلَى السَّكِينَةِ لَمْ يَكُنْ حَرَكَةً وَلَا نَقْلَةً ، وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْكَلَامِ لَمْ يَكُنْ أَيْضاً تَفْرِيعَ مَكَانٍ وَشُغْلَ مَكَانٍ ، وَإِذَا أُريدَ بِهِ الْحُكْمُ وَتَغْيِيرُ الْمُرْتَبَةِ فَكَذَلِكَ ، وَإِذَا كَانَ مَا وَصَفَ بِهِ الرَّبُّ جَلَّ ذِكْرُهُ مِنَ النُّزُولِ مُحْمُولاً عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الْمَعَانِي الَّتِي لَا تَقْتَضِي لَهُ مَا لَا يَلِيْقُ بِنَعْتِهِ مِنْ إِيْجَابِ حَدَثٍ يَحْدُثُ فِي دَاتِهِ ، وَتَغْيِيرِ يَلْحَقُهُ ، أَوْ نَقْصٍ تَمَثُّلاً أَوْ تَحْدِيداً ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَحَدِ وُجُوهِهِ مِنَ الْمَعَانِي .

إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِهِ : إِقْبَالُهُ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ بِالرَّحْمَةِ وَالِاسْتِعْطَافِ بِالتَّذْكِيرِ وَالتَّنْبِيهِ الَّذِي يَلْقَى فِي قُلُوبِ أَهْلِ الْخَيْرِ مِنْهُمْ مِنْ أَسْعَدِهِ بِتَوْفِيقِهِ لِمَا عَاتَاهُ حَتَّى يَزْعَجَهُمْ إِلَى الْجِدِّ وَالْإِنْكَشَافِ فِي التَّوْبَةِ وَالْإِنَابَةِ وَالِإِقْبَالِ عَلَى الطَّاعَةِ . وَوَجَدَنَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ خَصَّ بِالْمَدْحِ الْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ، وَقَالَ فِي وَصْفِهِمْ أَيْضاً : ﴿ كَانُوا قَلِيلاً مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ * وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الذاريات : ١٧-١٨] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴾ [آل عمران : ١٧] . فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ هُوَ الْمُرَادُ بِهِ ، وَهُوَ الْإِخْبَارُ عَمَّا يَظْهَرُ مِنْ أَلْفَافِهِ وَمَعُونَتِهِ وَتَأْيِيدِهِ لِأَهْلِ وَلَايَتِهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ ، بِالزَّوْجَرِ الَّتِي يَقِيْمُهَا فِي نَفْسِهِمْ ، وَالْمَوَاعِظِ الَّتِي تَنْبِيْهِهُمْ بِقُوَّةِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِعْلاً يَظْهَرُ بِأَمْرِهِ فَيُضَافُ إِلَيْهِ ، كَمَا يُقَالُ : ضَرَبَ الْأَمِيرُ اللَّصَّ ، وَنَادَى الْأَمِيرُ فِي الْبَلَدِ الْيَوْمَ ، وَإِنَّمَا أَمْرٌ بِذَلِكَ فَيُضَافُ إِلَيْهِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ عَنْ أَمْرِهِ ظَهَرَ ، وَبَأَمْرِهِ حَصَلَ ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مُحْتَمِلاً فِي اللُّغَةِ لَمْ يُنْكَرْ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَلَائِكَةٌ يَأْمُرُهُمْ بِالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِهَذَا النَّدَاءِ وَالِدُّعَاءِ ، فَيُضَافُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُقَالُ : ضَرَبَ الْأَمِيرُ اللَّصَّ ، وَنَادَى فِي الْبِلَادِ

وَقَدْ رَوَى لَنَا بَعْضُ أَهْلِ النَّقْلِ هَذَا الْحَبَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يُؤَيِّدُ هَذَا الْبَابَ ، وَهُوَ بِضَمِّ الْيَاءِ مِنْ " يَنْزِلُ " وَذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ ضَبَطَهُ عَمَّنْ سَمِعَهُ عَنْهُ مِنَ الثَّقَاتِ الضَّابِطِينَ . وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مُحْفُوظاً مَضْبُوطاً كَمَا قَالَ ، فَوَجْهَهُ ظَاهِرٌ ، وَلَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ مِنَ التَّأْوِيلِ مُؤَيِّدٌ شَاهِدٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مَا زِلْنَا فِي خَيْرٍ حَتَّى نَزَلَ بَنُو فُلَانٍ ، عَلَى مَعْنَى نَزُولِ حُكْمِهِمْ وَأَمْرِهِمْ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُ التَّأْوِيلِ مَا قُلْنَا فِيهِ مِنَ الْإِحْبَارِ عَمَّا يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ أَفْعَالِهِ الَّتِي هِيَ تَرْغِيبٌ لِأَهْلِ الْخَيْرِ فِي الْخَيْرِ ، وَزِيَادَةٌ فِي الدَّوْعِ إِلَى الطَّاعَةِ وَالِاسْتِعْطَافِ لِأَهْلِ الْعَطْفِ ، مَعَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجَلْ مَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ مِنْ هَذَا الْوَصْفِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُلْزَمُ الذَّاتُ لِأَجْلِ فِعْلٍ أَوْ يَكُونَ مِمَّا يَجِبُ لِأَجْلِ إِفْعَالٍ ، وَبَطْلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِمَّا يُلْزَمُ الذَّاتُ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِمَّا يُوصَفُ بِهِ مِنْ أَجْلِ فِعْلٍ يَفْعَلُهُ .

وَقَدْ رَوَى لَنَا عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ (١٥٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ هَذَا الْحَبْرِ ، فَقَالَ : يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، وَهَذَا إِشَارَةٌ مِنْهُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ فِعْلٌ يَظْهَرُ مِنْهُ عَزَّ ذَكَرَهُ .

وَرُوِيَ عَنِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَبْرِ : يَنْزِلُ أَمْرُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَأَمَّا هُوَ جَلَّ ذَكَرَهُ فَهُوَ دَائِمٌ لَا يَزُولُ ... فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِذَا حَمَلْتُمْ مَا رُوِيَ مِنَ التَّزْوِيلِ فِي الْحَبْرِ عَلَى مَا ذَكَرْتُمْ فَعَلَامَ تَحْمِلُونَ قَوْلَهُ : ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] ، وَقَوْلَهُ سُبْحَانَهُ : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وَقَوْلَهُ : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، قِيلَ : هَذَا تَأْوِيلُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذِهِ الْآيَةِ فِي وَجْهِ كَثِيرَةٍ ، فَمَنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ تَأَوَّلُوا قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦] ، أَنْ مَعْنَاهُ : الْإِسْتِصَالُ فِي الْهَلَاكِ وَالْإِمَارَةِ بِإِرْسَالِ الْعَذَابِ ، كَمَا يَقُولُ النَّاسُ : أَتَى السُّلْطَانُ بَلَدَ كَذَا فَقَلْبُهُ ظَهَرَ لِبَطْنٍ ، أَيْ : اسْتَأْصَلَهُ ، وَلَيْسَ يُرِيدُونَ حُضُورَهُ الْبَلَدَ بِنَفْسِهِ ، وَلَا شُهُودَهُ ، بَلْ يُرِيدُونَ الْهَلَاكَ وَالتَّدمِيرَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ ظُهُورَ فِعْلٍ مِنْ جِهَتِهِ فِي الْبُنْيَانِ سَاءَهُ إِتْيَانًا ، وَلِلَّهِ أَنْ يُسَمِّيَ أَفْعَالَهُ بِمَا شَاءَ ، وَأَنْ يَصِفَ نَفْسَهُ مِنْ ذَلِكَ بِمَا أَرَادَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ مَعْنَاهُ: جَاءَ رَبُّكَ بِالْمَلِكِ صَفًا، وَزَعَمَ أَنَّ الْوَاوَ هُنَا بِمَعْنَى الْبَاءِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أَمْرُ رَبِّكَ وَحُكْمُهُ، يُرِيدُ أَمْرَ الْقِيَامَةِ وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ ذَلِكَ الْوَقْتُ، مِنْ أَمْرِهِ الْمُخْصُوصِ، وَحُكْمِهِ الَّذِي لَا يَقَعُ الشَّرَكَةُ فِيهِ بِالْدُّعَاءِ وَالنِّدَاءِ. وَفَدَّ بَيْنًا فِيمَا قَبْلَ أَنَّهُ لَا تَدْفَعُ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ فِي قَوْلِهِمْ: ضَرَبَ الْأَمِيرُ اللَّصَّ، وَنَادَى الْأَمِيرُ فِي الْبَلَدِ بِكَذَا، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِذَلِكَ: أَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ وَقَعَ بِأَمْرِهِ وَعَنْ حُكْمِهِ، فَيُضَافُ الْفِعْلُ إِلَيْهِ بِاللَّفْظِ الَّذِي يُضَافُ إِلَى مَنْ فَعَلَهُ وَتَوَلَّاهُ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي قِصَّةِ قَوْمِ لُوطَ: ﴿وَلَقَدْ رَاوَدُوهُ عَنْ صَافِيَةٍ فَظَمَسْنَا أَعْيُنَهُمْ فَذُوقُوا عَذَابِي وَنُذُرِي﴾ [القمر: ٣٧]، وَكَانَ الطَّمَسُ لِلْأَعْيُنِ مِنَ الْمَلَايِكَةِ بِأَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَإِذَا كَانَ مِثْلُهُ مُتَعَارَفًا فِي اللُّغَةِ، وَإِنَّمَا وَرَدَ الْخُطَابُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى الْمُتَعَارَفِ فِي اللُّغَةِ وَالْمَعْهُودِ فِيمَا بَيْنَ أَهْلِهَا لَمْ يُنْكَرْ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢].

وَأَمَّا قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، فَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ التَّفْسِيرِ: إِنَّ مَعْنَاهُ: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ بِالْعَذَابِ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ، وَهَذَا سَائِغٌ فِي اللُّغَةِ أَنْ يَعْبَرَ عَنِ الشَّيْءِ بِفِعْلِهِ إِذَا وَقَعَ عَنْ أَمْرِهِ وَتَدْبِيرِهِ، كَقَوْلِهِمْ: أَتَى الْأَمِيرُ بَلَدَ فُلَانٍ، إِذَا وَصَلَ إِلَيْهِ حَيْشُهُ، وَدَخَلَ السُّلْطَانُ بَلَدَ كَذَا إِذَا نَفَذَ فِيهِ أَمْرَهُ وَحُكْمَهُ". انظر: مشكل الحديث وبيانه (ص ٢٠٣-٢٠٩).

فَالْإِمَامُ ابْنُ فُورْكَ ذَكَرَ مَعَانِي عَدِيدَةً لِلنُّزُولِ، وَأكَّدَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ نَزُولٍ وَإِنْزَالٍ نَقْلٌ وَتَحْوِيلٌ ...، وَأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يَتَنَاسَبُ مَعَ جَلَالِ اللَّهِ وَتَنْزِيهِهِ سُبْحَانَهُ هُوَ: إِقْبَالُهُ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ بِالرَّحْمَةِ وَالِاسْتِعْطَافِ بِالتَّذْكِيرِ وَالتَّنْبِيهِ الَّذِي يَلْقَى فِي قُلُوبِ أَهْلِ الْخَيْرِ مِنْهُمْ مَنْ أَسْعَدَهُ بِتَوْفِيقِهِ لَطَاعَتَهُ حَتَّى يَدْفَعَهُمْ إِلَى الْجِدِّ وَالتَّوْبَةِ وَالْإِنَابَةِ وَالِإِقْبَالِ عَلَى الطَّاعَةِ أَوْ بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ عَمَّا يَظْهَرُ مِنَ الطَّافَةِ وَمَعُونَتِهِ وَتَأْيِيدِهِ لِأَهْلِ وَلَايَتِهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْوَقْتِ بِالزَّوْجَرِ الَّذِي يَقِيمُهَا فِي نَفْسِهِمْ وَالْمَوَاعِظِ الَّتِي تَنْبِيهِهُمْ بِقُوَّةِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهيبِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِعْلًا يَظْهَرُ بِأَمْرِهِ فَيُضَافُ إِلَيْهِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ مُحْتَمَلًا فِي اللُّغَةِ لَمْ يُنْكَرْ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَلَايِكَةً يَأْمُرُهُمُ بِالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِهَذَا النِّدَاءِ وَالْدُّعَاءِ، فَيُضَافُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُقَالُ: ضَرَبَ الْأَمِيرُ اللَّصَّ، وَنَادَى فِي الْبِلَادِ، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَنَّ حَدِيثَ النُّزُولِ رَوَى بِضَمِّ الْيَاءِ مِنْ "يَنْزِلُ" حَيْثُ صَبَطَهُ الْبَعْضُ عَمَّنْ سَمِعَهُ عَنْهُ مِنَ الثَّقَاتِ الضَّابِطِينَ ...

وَيُؤَيِّدُ هَذَا مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ الْأَعْرَضِيُّ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَأَبَا سَعِيدٍ يَقُولَانِ: قَالَ رَسُولُ

الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمَهِّلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يُنَادِي يَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى " . أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٩/ ١٨٠) برقم ١٠٢٤٣ ، عمل اليوم والليلة (ص ٣٤٠ برقم ٤٨٢) .

وأخيراً ذكر الإمام ابن فورك بعضاً من تأويلات السلف للنزول ، فذكر أنه سئل الأوزاعي (١٥٧هـ) عَنْ هَذَا الْحَبَرِ ، فَقَالَ : يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، وَهَذَا إِشَارَةٌ مِنْهُ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ فَعَلَ يَظْهَرُ مِنْهُ عَزَّ ذِكْرُهُ ، وَعَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (١٧٩هـ) أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا الْحَبَرِ : يَنْزِلُ أَمْرُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ ، وَأَمَّا هُوَ جَلَّ ذِكْرُهُ ، فَهُوَ دَائِمٌ لَا يَزُولُ وَلَا يَحُولُ ، لِأَنَّ النَّزُولَ بِمَعْنَى الْحَرَكَةِ ، يَتَعَارَضُ مَعَ وَجوب تنزيه الله تعالى عن مشابهة الحوادث ، إذ الحركة والانتقال من لوازم المحدثات ...

وقال الإمام العلامة ، شَيْخُ الْمَالِكِيَّةِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ نَصْرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ هَارُونَ بْنِ أَمِيرِ الْعَرَبِ مَالِكِ بْنِ طُوقِ التَّغْلِبِيِّ ، الْعِرَاقِيُّ ، الْفَقِيهُ ، الْمَالِكِيُّ ، مِنْ أَوْلَادِ صَاحِبِ الرَّحْبَةِ (٢٢هـ) : " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُبَيَّنَ لَهُ كَيْفِيَّةٌ ، لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِذَلِكَ ، وَلَا أَخْبَرَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِيهِ بِشَيْءٍ ، وَلَا سَأَلَتْهُ الصَّحَابَةُ عَنْهُ ، وَلِأَنَّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى التَّنَقُّلِ وَالتَّحَوُّلِ وَإِشْغَالِ الْحَيِّزِ وَالِافْتِقَارِ إِلَى الْأَمَاكِينِ ، وَذَلِكَ يُؤَوِّلُ إِلَى التَّجَسُّمِ وَإِلَى قِدَمِ الْأَجْسَامِ ، وَهَذَا كُفْرٌ عِنْدَ كَافَّةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ " . انظر : شرح عقيدة مالك الصغير ، عبد الوهاب البغدادي المالكي (ص ٢٨) .

فتفسير النزول بمعنى الحركة والنقلة والتحول وإشغال الحيِّز ، تصريح بالجسمية والافتقار إلى الأماكن ، وذلك يُؤَوِّلُ إِلَى التَّجَسُّمِ وَإِلَى قِدَمِ الْأَجْسَامِ ، وَهَذَا كُفْرٌ عِنْدَ كَافَّةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، كَمَا ذَكَرَ شَيْخُ الْمَالِكِيَّةِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ نَصْرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ هَارُونَ بْنِ أَمِيرِ الْعَرَبِ مَالِكِ بْنِ طُوقِ التَّغْلِبِيِّ الَّذِي قَالَ عَنْهُ الْخَطِيبُ فِي تَارِيخِهِ : " وَكَانَ ثَقَّةً ، وَلَمْ يَلْقَ مِنَ الْمَالِكِيِّينَ أَحَدًا أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَكَانَ حَسَنَ النَّظَرِ جَيِّدَ الْعِبَارَةِ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ بَسَّامٍ فِي كِتَابِ " الذَّخِيرَةِ " ، فَقَالَ : كَانَ بَقِيَّةَ النَّاسِ ، وَلِسَانُ أَصْحَابِ الْقِيَاسِ . انظر : تاريخ بغداد وذيلوه ، الخطيب البغدادي (١١/ ٣٢) ، وفيات الأعيان وأنباء الزمان (٣/ ٢١٩) ...

وقال الإمام العلامة ، الْبَارِعُ ، الْمُتَفَنِّنُ ، الْأُسْتَاذُ ، أَبُو مَنْصُورِ الْبَغْدَادِيُّ ، نَزِيلُ خُرَاسَانَ ، وَصَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْبَدِيعَةِ ، وَأَحَدُ أَعْلَامِ الشَّافِعِيَّةِ ، الَّذِي كَانَ يُدْرَسُ فِي سَبْعَةِ عَشَرَ فَنَاءً ، وَيُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ ، وَكَانَ رَئِيسًا مُحْتَشِمًا مُثْرِيًا ، وَالَّذِي قَالَ عَنْهُ أَبُو عَثْمَانَ الصَّابُونِيُّ (٤٤٩هـ) : كَانَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ مِنْ أَيْمَةِ الْأُصُولِ (٤٢٩هـ) : " وَأَجْمَعُوا ... عَلَى نَفْيِ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ عَنْهُ " . انظر : الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية (ص ٣٢١) .

فالأئمة – على ما نقل الإمام عبد القاهر البغدادي – أجمعت على نفي الحركة والسكون عنه سبحانه وتعالى ، فمن فسر النزول بمعنى الحركة والنقلة فقد خالف الإجماع ، ومن خالف الإجماع ، باء بالخسار والضَّياع ... قال تعالى :

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾

[النساء : ١١٥] .

وقال الإمام ابن الصِّيرِيّ (٤٤٤هـ) : " ومن قولهم : إنَّ الله جَلَّ جلاله وتقدَّست أسماؤه : ينزل في كلِّ ليلة إلى السَّماء الدُّنيا في الثُّلث الباقي من الليل ، فيقول : " هل من داع يدعوني فأستجيب له ؟ وهل من سائل يسألني فأعطيهِ ؟ وهل من مستغفر يستغفرني فأغفر له " ؟ حتى ينفجر الصُّبح ، على ما صحَّت به الأخبار ، وتواترت به الآثار عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ونزوله تبارك وتعالى كيف شاء ، بلا حدٍّ ، ولا تكيف ، ولا وصف بانتقال ، ولا زوال .

وقال بعض أصحابنا : ينزل أمره تبارك وتعالى ، واحتجَّ بقوله عزَّ وجلَّ ﴿يُنَزِّلُ الْأَمْرَ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الطلاق : ١٢] . وكذا روى حبيب عن مالك بن أنس رحمه الله . وسئل الأوزاعي عن التَّنْزِيل ، فقال : يفعل الله ما يشاء ، أي : يظهر من أفعاله ما يشاء !! حدَّثنا عبد الرَّحْمَنِ بن عثمان ، قال : نا قاسم بن أصبغ ، قال : نا أحمد بن زهير ، قال : نا عبد الوهَّاب بن نجدة ، قال : نا بقية بن الوليد ، قال : نا الأوزاعي ، قال : كان مكحول والزُّهري يقولان : أمرُ الأحاديث كما جاءت .

قال أبو عمرو : وهذا دين الأُمَّة ، وقول أهل السُّنَّة في هذه الصِّفَات أن عمرَ كما جاءت بغير تكيف ، ولا تحديد ، فمن تجاوز المرويَّ فيها ، وكيف شيئاً منها ، ومثلها بشيء من جوارحنا وآلتنا ، فقد ضلَّ واعتدى ، وابتدع في الدِّين ما ليس منه ، وخرق إجماع المسلمين ، وفارق أئمة الدِّين . انظر : الرسالة الوافية لمذهب أهل السُّنَّة في الاعتقادات وأصول الديانات (ص ١٣٤-١٣٨) .

قلت : وهذا الذي نقله الإمام أبو عمرو الدَّائِي عن الإمام الأوزاعي (١٥٧هـ) ، وكذا عن مكحول (١١٢هـ) ، والزُّهري (١٢٤هـ) ، والذي وصفه بأنَّه دين الأُمَّة ، وقول أهل السُّنَّة والجماعة في هذه الصِّفَات ، هو ما كان عليه السَّلف الصَّالح من عقيدة التَّقْوِيض ، قال الإمام عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السَّبْتي ، أبو الفضل (٥٤٤هـ) : " وَقَوْلُهُ : " يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ كُلَّ لَيْلَةٍ " ، رَوَى ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ مَالِكٍ (١٧٩هـ) : يَنْزِلُ أَمْرُهُ وَبَيْنَهُ ، وَأَمَّا هُوَ تَعَالَىٰ فَدَائِمٌ لَا يَزُولُ ، وَقَالَ غَيْرُهُ ، وَاعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ هَذَا بِأَنَّ أَمْرَهُ يَنْزِلُ فِي كُلِّ حِينٍ ، فَلَا يَخْتَصُّ بِوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ ، وَهَذَا لَا يُلْزَمُ ، لِأَنَّ الَّذِي يَخْتَصُّ نَزُولُ أَمْرِهِ بِهَذَا الْوَقْتِ هُوَ مَا اقْتَرَنَ بِهَذَا الْقَوْلِ : " هَلْ مِنْ سَائِلٍ ، هَلْ مِنْ دَاعٍ " الْحَدِيثُ ، وَأَمْرُهُ يَنْزِلُ أَبَدًا مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْقَرِيْنَةِ ... انظر : مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٩/٢) .

وقد استوفيت المسألة من جميع جوانبها - بحمد الله - في رسالتي للمهاجستير ، وكانت بعنوان : " التَّفْوِيزُ فِي صفات الله تعالى بين السَّلف والخلف " ...

وقال الإمام ابن حَزْمِ الظَّاهِرِيُّ (٤٥٦هـ) : " ... وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ فِعْلُ يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي سَمَاءِ الدُّنْيَا مِنَ الْفَتْحِ لِقَبُولِ الدُّعَاءِ ، وَإِنَّ تِلْكَ السَّاعَةَ مِنْ مِظَانِ الْقَبُولِ وَالْإِجَابَةِ وَالْمَغْفِرَةِ لِلْمُجْتَهِدِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ وَالتَّائِبِينَ . وَهَذَا مَعَهُودٌ فِي اللُّغَةِ ، تَقُولُ : نَزَلَ فُلَانٌ عَنْ حَقِّهِ ، بِمَعْنَى : وَهَبَهُ لِي وَتَطَوَّلَ بِهِ عَلَيَّ . وَمَنْ الْبُرْهَانُ عَلَى أَنَّهُ صِفَةُ فِعْلٍ لَا صِفَةُ ذَاتٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِقَ التَّنْزِيلَ الْمَذْكُورَ بِوَقْتٍ مُحَدَّدٍ ، فَصَحَّ أَنَّهُ فِعْلٌ مُحْدَثٌ فِي ذَلِكَ مَفْعُولٌ حِينِيذٍ . وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ مَا لَمْ يَزَلْ فَلَيْسَ مُتَعَلِّقًا بِزَمَانِ الْبَتَّةِ ، وَقَدْ بَيَّنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ مَا ذَلِكَ الْفِعْلُ ، وَهُوَ أَنَّهُ ذَكَرَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ مَلَكًا يُنَادِي فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِذَلِكَ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ ثَلَاثَ اللَّيْلِ مُخْتَلَفٌ فِي الْبِلَادِ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالَعِ وَالْمَغَارِبِ ، يَعْلَمُ ذَلِكَ ضَرُورَةً مِنْ بَحْثِ عَنْهُ ، فَصَحَّ ضَرُورَةُ أَنَّهُ فِعْلٌ يَفْعَلُهُ رَبُّنَا تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لِأَهْلِ كُلِّ أَفْقٍ .

وَأَمَّا مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ نُقْلَةً ، فَقَدْ قَدَمْنَا بَطْلَانَ قَوْلِهِ فِي إِبْطَالِ الْقَوْلِ بِالْجِسْمِ بِعَوْنِ اللَّهِ وَتَأْيِيدِهِ . وَلَوْ أُنْتَقَلَ تَعَالَى لَكَانَ مُحْدُودًا مَخْلُوقًا مُؤَلَّفًا شَاغِلًا لِمَكَانٍ ، وَهَذِهِ صِفَةُ الْمَخْلُوقِينَ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا .

وَقَدْ حَمَدَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلَهُ وَرَسُولَهُ وَعَبْدَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ بَيَّنَّ لِقَوْمِهِ بِنُقْلَةِ الْقَمَرِ أَنَّهُ لَيْسَ رَبًّا ، فَقَالَ : ﴿ فَلَمَّا أَفَلَّ قَالَ لَا أُحِبُّ الْأَفْلِينَ ﴾ [الأنعام : ٧٦] ، وَكُلُّ مُنْتَقِلٍ عَنْ مَكَانٍ فَهُوَ أَفْلٌ عَنْهُ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ هَذَا .

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴾ [البقرة : ٢١٠] ، فَهَذَا كُلُّهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا مِنْ أَنَّ الْمُجِئَ وَالْإِتْيَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِعْلٌ يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ يُسَمَّى ذَلِكَ الْفِعْلُ مَجِيئًا وَإِتْيَانًا .

وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ قَالَ : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : وَجَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ " . انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ١٣٢) ، وانظر أيضاً : الدرر فيما يجب اعتقاده ، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ص ٣٣٨-٣٣٩) .

وكلام الإمام ابن حزم واضح في الرَّدِّ عَلَى مَنْ فَسَّرَ النَّزُولَ بِالْحَرَكَةِ وَالثَّقَلَةِ ، وَأَنَّهَا مِنْ صِفَاتِ الْحَوَادِثِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ الَّذِينَ هُمَا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَرَدَّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالثَّقَلَةِ وَالْجِسْمِ ، وَأَنَّهُ تَعَالَى لَوْ أُنْتَقَلَ لَكَانَ مُحْدُودًا مَخْلُوقًا مُؤَلَّفًا شَاغِلًا لِمَكَانٍ ، وَهَذِهِ صِفَةُ الْمَخْلُوقِينَ ، وَذَهَبَ إِلَى تَفْسِيرِ النَّزُولِ بِأَنَّهُ فِعْلٌ يَفْعَلُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي سَمَاءِ الدُّنْيَا مِنَ الْفَتْحِ لِقَبُولِ الدُّعَاءِ ، وَإِنَّ تِلْكَ السَّاعَةَ مِنْ مِظَانِ الْقَبُولِ وَالْإِجَابَةِ وَالْمَغْفِرَةِ لِلْمُجْتَهِدِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ

والتَّائِبِينَ... وختم كلامه بالنقل عن أحمد أنه أوَّل المجيء في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، فقال: وجاء أمر ربك...

وقال الإمام أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظَّاهري (٥٦هـ): "مسألة الله يتنزَّل كلَّ ليلة إلى سماء الدُّنيا:

مسألة: وأنَّ الله تعالى يتنزَّل كلَّ ليلة إلى سماء الدُّنيا، وهو فعل يفعله عزَّ وجلَّ ليس حركة ولا ثقله. برهان ذلك ما حدَّثناه عبد الله بن يوسف، ثنا أحمد بن فتح، ثنا عبد الوهَّاب بن عيسى، ثنا أحمد بن محمد، ثنا أحمد بن علي، ثنا مسلم بن الحجاج، ثنا يحيى بن يحيى: قرأت على مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن أبي عبد الله الأغر، وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أنَّ رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: "يتنزَّل الله كلَّ ليلة إلى سماء الدُّنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له، ومن يسألني فأعطيه، ومن يستغفري فأغفر له".

قال مسلم: وحدَّثناه قتيبة بن سعيد، ثنا يعقوب - هو ابن عبد الرحمن القاري -، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: "ينزل الله إلى سماء الدُّنيا كلَّ ليلة حين يمضي- ثلث الليل الأوَّل، فيقول: أنا الملك، أنا الملك، من ذا الذي يدعوني فأستجيب له؟ من ذا الذي يسألني فأعطيه؟ من ذا الذي يستغفري فأغفر له؟ فلا يزال كذلك حتى يضيء الفجر". قال مسلم: وحدَّثناه إسحاق بن منصور، ثنا أبو المغيرة، ثنا الأوزاعي، ثنا يحيى هو ابن أبي كثير -، ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن، ثنا أبو هريرة، قال: قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: "إذا مضى شطر الليل أو ثلثاه، ينزل الله تبارك وتعالى إلى السَّماء الدُّنيا، فيقول: هل من سائل يعطى؟ هل من داع يُستجاب له؟ هل من مستغفر يغفر له؟ حتى ينفجر الصُّبح". قال علي: فالرواية عن أبي سلمة، عن أبي هريرة من طريق الزُّهري: "إذا بقي ثلث الليل الآخر"، ومن طريق يحيى بن أبي كثير: "إذا مضى شطر الليل أو ثلثاه"، ومن طريق أبي صالح، عن أبي هريرة: "إذا مضى ثلث الليل الأوَّل إلى أن يضيء الفجر"، وهكذا رواه ابنا أبي شيبة، وابن راهويه، عن جرير، عن منصور، عن أبي إسحاق السَّبَّعي، عن الأغر، عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، وأوقات الليل مختلفة باختلاف تقدُّم غروب الشَّمس عن أهل المشرق وأهل المغرب، فصَحَّ أنه فعل يفعله الباري عزَّ وجلَّ من قبول الدُّعاء في هذه الأوقات، لا حركة، والحركة والثقل من صفات المخلوقين، حاشا الله تعالى منها". انظر: المحل بالآثار (١/٥١-٥٢).

فابن حزم هنا يؤكد على أن نزول الله تعالى فعل يفعله الله تعالى في ذلك الوقت من إجابة الدّاعين ، وإغاثة المستغيثين ، وغفران ذنوب المستغفرين ، وقبول توبة التّائبين ، لأنّ الارتقاء في أعتاب المولى جلّ جلاله في وقت السّحر لا يوقّق الله له إلّا من أخلص قلبه وقلبه لله تعالى ، أولئك الذين هجروا دفة الفراش وليونته ، ونفضوا الكرى عن عيونهم ، والكسل عن أبدانهم ، وأقبلوا على الله تعالى وجليّن مشفقين من ذنوبهم وتقصيرهم ، راغبين بفيض عطاء ربّهم ، فالليل مَعبد العابدين ، وخلوة الصّادقين ، ووقت مناجاة الله ربّ العالمين ، وسؤال المحتاجين ، واستغفار المستغفرين التّائبين ، وشرف النّسّاك المتعبّدين ، وهو محطّ نزول البركات ، والرّحمات ، وإجابة السّؤالات وغفران الخطيئات ، وهو بحقّ مدرسة طلّاب الآخرة الذين وصفهم الله تعالى بقوله سبحانه : ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [السجدة : ١٦] ، وهم الذين امتدحهم الله تعالى بقوله : ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ * وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذاريات : ١٧-١٨] ، أولئك الصّيد الذين أقصّ الخوف مضاجعهم ، وكان زفير جهنّم في آذانهم ، فهم يخافونه ويرجونه سبحانه : ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِثَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولَئِكَ الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر : ٩] ، فهم بين الخوف والرّجاء ، في الصّباح والمساء ، لا يملّون ولا يفترون ، وقد آمنوا وأيقنوا أنّ يد الله سبحانه وتعالى أبداً مبسوطة بالعطاء والقبول ، وعلموا كذلك أنّ عمل الليل ليس كعمل النّهار ، كيف لا والله تعالى قد امتدح المستغفرين بالأسحار فقال : ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران : ١٧] ، وذلك لأنّ الاستغفار في وقت السّحر فيه من المكابدة والمجاهدة ما لا يوجد في النّهار ... ويؤكد الإمام ابن حزم في النّهاية على أن نزول الله تعالى ليس بحركة ولا نقلة ، لأنّها لا زمان ولا ينفكّان عن الجسميّة ، والله يتعالى عن ذلك كلّ ، سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] .

وقال الإمام ، العلّامة ، الثّبّت ، شيخ الإسلام ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن عليّ بن موسى الخسروجرديّ ، البيهقي ، الحرّاسانيّ ، الفقيه ، الحافظ الأصوليّ ، الدّين الورع ، واحد زمانيّ في الحفظ ، وفرّد أقرانه في الإنقان والضّبط أيضاً : " أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيه ، أَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَيَّانَ أَبُو الشَّيْخِ الْأَصْبَهَانِيّ ، قَالَ : وَفِيمَا أَجَازَنِي جَدِّي يَعْنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ ، قَالَ : قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَه (٢٣٨هـ) : سَأَلَنِي أَبُو طَاهِرٍ عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَعْنِي فِي النُّزُولِ - فَقُلْتُ لَهُ : النُّزُولُ بِلَا كَيْفٍ .

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ (٣٨٨هـ) : هَذَا الْحَدِيثُ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي الصِّفَاتِ كَانَ مَذْهَبَ السَّلَفِ فِيهَا الْإِيمَانُ بِهَا ، وَإِجْرَاءُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ عَنْهَا . وَذَكَرَ الْحِكَايَةَ الَّتِي أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْحَارِثِ الْفَقِيه ، أَنَا

أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَيَّانَ ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّارَكِيُّ ، ثنا أَبُو زُرْعَةَ ، ثنا ابْنُ مُصَفَّى ، ثنا بَقِيَّةُ ، ثنا الْأَوْزَاعِيُّ (١٥٧هـ) ،
عَنِ الزُّهْرِيِّ (١٢٤هـ) ، وَمَكْحُولٍ (١١٢هـ) ، قَالَ : امْضُوا الْأَحَادِيثَ عَلَى مَا جَاءَتْ .

وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، ثنا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بِالْوَيْهِ ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرَ بْنِ مَطَرٍ ، ثنا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ ،
ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِيَّ (١٥٧هـ) ، وَمَالِكًا (١٧٩هـ) ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ (١٦١هـ) ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ
(١٧٥هـ) عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ فِي التَّشْبِيهِ ، فَقَالُوا : أَمَرُوها كَمَا جَاءَتْ بِلاَ كَيْفِيَّةٍ .

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ (٣٨٨هـ) : وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ : كَيْفَ يَنْزِلُ ؟ فَقَالَ لَهُ
بِالْفَارِسِيَّةِ : (كَدْخْدَائِ كَارْخَوِشِ كَنْ) يَنْزِلُ كَمَا يَشَاءُ . أَخْبَرَنَا أَبُو عُثْمَانَ ، ثنا أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْعَدْلُ
، ثنا مَجْبُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَاضِي ، ثنا جَدِّي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَجْبُوبٍ ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَيَوِيَّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ
الرَّحْمَنِ الْعَتَكِيُّ ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) ، فَذَكَرَ حِكَايَةَ قَالَ فِيهَا : فَقَالَ الرَّجُلُ
يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، كَيْفَ يَنْزِلُ ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : " كَدْخَايِ كَارْخَوِشِ كَنْ " يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ .

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَإِنَّمَا يَنْكُرُ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْحَدِيثِ مَنْ يَقِيسُ الْأُمُورَ فِي ذَلِكَ بِمَا يُشَاهِدُهُ مِنَ النُّزُولِ
الَّذِي هُوَ نَزْلَةٌ مِنَ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلٍ ، وَانْتِقَالَ مِنْ فَوْقَ إِلَى تَحْتٍ ، وَهَذَا صِفَةُ الْأَجْسَامِ وَالْأَشْبَاحِ ، فَأَمَّا نُزُولُ مَنْ لَا
يَسْتَوِي عَلَيْهِ صِفَاتُ الْأَجْسَامِ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِيَ غَيْرُ مُتَوَهِّمَةٍ فِيهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِعِبَادِهِ ، وَعَظْفِهِ
عَلَيْهِمْ وَاسْتِجَابَتِهِ دُعَائِهِمْ وَمَغْفِرَتِهِ هُمْ ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، لَا يَتَوَجَّهَ عَلَى صِفَاتِهِ كَيْفِيَّةً ، وَلَا عَلَى أَفْعَالِهِ كَيْمِيَّةً ،
سُبْحَانَهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] .

وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعَالِمِ السُّنَنِ : وَهَذَا مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي أَمَرْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِظَاهِرِهِ ، وَأَنْ لَا نَكْشِفَ
عَنْ بَاطِنِهِ ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ ، فَقَالَ : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ
مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] الْآيَةُ ، فَالْمُحْكَمُ مِنْهُ يَقَعُ بِهِ الْعِلْمُ الْحَقِيقِيُّ وَالْعَمَلُ ،
وَالْمُتَشَابِهُ يَقَعُ بِهِ الْإِيمَانُ وَالْعِلْمُ الظَّاهِرُ ، وَيُوكَلُ بَاطِنُهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾
[آل عمران: ٧] ، وَإِنَّمَا حَظُّ الرَّاسِخِينَ أَنْ يَقُولُوا : آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا .

وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي الْقُرْآنِ ، كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ
وَالْمَلَائِكَةُ وَفُضِي الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، وَقَوْلِهِ : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وَالْقَوْلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عِنْدَ عُلَمَاءِ
السَّلَفِ هُوَ مَا قُلْنَا ، وَرَوِي مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

وَقَدْ زَلَّ بَعْضُ شُيُوخِ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِمَّنْ يُرْجَعُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ ، فَحَادَ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ حِينَ رَوَى حَدِيثَ النُّزُولِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى نَفْسِهِ ، فَقَالَ : إِنْ قَالَ قَائِلٌ : كَيْفَ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ ؟ قِيلَ لَهُ : يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ . فَإِنْ قَالَ : هَلْ يَتَحَرَّكُ إِذَا نَزَلَ ؟ فَقَالَ : إِنْ شَاءَ يَتَحَرَّكُ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَتَحَرَّكْ . وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ عَظِيمٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِالْحَرَكَةِ ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ وَالشُّكُونَ يَتَعَاقَبَانِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا يُجَوُزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْحَرَكَةِ مَنْ يُجَوُزُ أَنْ يُوصَفَ بِالشُّكُونِ ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَعْرَاضِ الْحَدِيثِ ، وَأَوْصَافِ الْمَخْلُوقِينَ ، وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُتَعَالٍ عَنْهُمَا ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ . فَلَوْ جَرَى هَذَا الشَّيْخُ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَلَمْ يُدْخِلْ نَفْسَهُ فِيهَا لَا يَعْنِيهِ لَمْ يَكُنْ يُخْرِجُ بِهِ الْقَوْلَ إِلَى مِثْلِ هَذَا الْخَطَأِ الْفَاحِشِ . قَالَ : وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا لِكَيْ يُتَوَقَّى الْكَلَامُ فِيمَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّوعِ ، فَإِنَّهُ لَا يُؤْمَرُ خَيْرًا وَلَا يُفِيدُ رُشْدًا ، وَنَسَأَلُ اللَّهَ الْعِصْمَةَ مِنَ الضَّلَالِ ، وَالْقَوْلُ بِمَا لَا يُجَوُزُ مِنَ الْفَاسِدِ وَالْمَحَالِ .

وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ (٢٧٦هـ) : قَدْ يَكُونُ النُّزُولُ بِمَعْنَى إِقْبَالِ عَلَى الشَّيْءِ بِالْإِرَادَةِ وَالنِّيَّةِ ، وَكَذَلِكَ الْهَبُوطُ وَالْإِرْتِفَاعُ وَالْبُلُوعُ وَالْمُصِيرُ ، وَأَشْبَاهُ هَذَا الْكَلَامِ ، وَذَكَرَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ . قَالَ : وَلَا يُرَادُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا انْتِقَالٌ يَعْنِي بِالذَّاتِ ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْقَصْدُ إِلَى الشَّيْءِ بِالْإِرَادَةِ وَالْعَزْمِ وَالنِّيَّةِ .

قُلْتُ : وَفِيهَا قَالَهُ أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ كِفَايَةً ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى مَعْنَاهُ الْقُتَيْبِيُّ فِي كَلَامِهِ ، فَقَالَ : لَا نُحْتَمُّ عَلَى النُّزُولِ مِنْهُ بِشَيْءٍ ، وَلَكِنَّا نُبَيِّنُ كَيْفَ هُوَ فِي اللَّغَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ .

وَقَرَأْتُ بِخَطِّ الْأُسْتَاذِ أَبِي عُثْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ عَقِيبَ حَدِيثِ النُّزُولِ : قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مُصَوِّرٍ يَعْنِي الْحَمَّشَادِيَّ (٣٨٨هـ) عَلَى إِثْرِ الْحَبَرِ : وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِهِ : " يَنْزِلُ اللَّهُ " فَسُئِلَ أَبُو حَنِيفَةَ (١٥٠هـ) عَنْهُ ، فَقَالَ : يَنْزِلُ بِلَا كَيْفٍ .

وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ (١٧٩هـ) : نَزُولُهُ إِقْبَالُهُ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَنْزِلُ نَزُولًا يَلِيقُ بِالرُّبُوبِيَّةِ بِلَا كَيْفٍ ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ نَزُولُهُ مِثْلُ نَزُولِ الْخَلْقِ بِالتَّجَلِّيِّ وَالتَّمَلُّيِّ ، لِأَنَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ مُنَزَّهٌ عَنْ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مِثْلَ صِفَاتِ الْخَلْقِ ، كَمَا كَانَ مُنَزَّهًا عَنْ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ مِثْلَ ذَاتِ الْغَيْرِ ، فَمَجِئُهُ وَإِتْيَانُهُ وَنَزُولُهُ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ بِصِفَاتِهِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَكَيْفِيَّةٍ . ثُمَّ رَوَى الْإِمَامُ رَحِمَهُ اللَّهُ عَقِيبَ حِكَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ (١٨١هـ) حِينَ سُئِلَ عَنْ كَيْفِيَّةِ نَزُولِهِ ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : " كَدْ خَدَايَ كَارْخَوِشْ كَن " يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ . وَقَدْ سَبَقَتْ مِنْهُ هَذِهِ الْحِكَايَةُ بِإِسْنَادِهِ وَكُتِبَتْهَا حَيْثُ ذَكَرَهَا أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ .

انظر : الأسماء والصفات (٢/ ٣٧٦-٣٧٧) .

وقال الإمام البيهقي - أيضاً - في كلامه على حديث النزول : " ... وهذا حديث صحيح رواه جماعة من الصحابة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأصحاب الحديث فيها ورد به الكتاب والسنة من أمثال هذا ، ولم يتكلم أحد من

الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعِينَ فِي تَأْوِيلِهِ عَلَى قِسْمَيْنِ : مِنْهُمْ مَنْ قَبْلَهُ وَأَمَّنْ بِهِ وَلَمْ يُؤْوَ لَهُ ، وَوَكَّلَ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ ، وَنَفَى الْكَيْفِيَّةَ وَالتَّشْبِيهَ عَنْهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَبْلَهُ وَأَمَّنْ بِهِ وَحَمَلَهُ عَلَى وَجْهِ يَصْحُحُ اسْتِعْمَالُهُ فِي اللُّغَةِ وَلَا يَنَاقِضُ التَّوْحِيدَ .

وَقَدْ ذَكَرْنَا هَاتَيْنِ الطَّرِيقَتَيْنِ فِي كِتَابِ " الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ " فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي تَكَلَّمُوا فِيهَا مِنْ هَذَا الْبَابِ .

وَفِي الْجُمْلَةِ : يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ ... أَنَّ إِتْيَانَهُ لَيْسَ بِإِتْيَانٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ ، وَأَنَّ مَجِيئَهُ لَيْسَ بِحَرَكَةٍ ، وَأَنَّ نَزْوْلَهُ لَيْسَ بِثِقَلَةٍ ، وَأَنَّ نَفْسَهُ لَيْسَ بِجَسَمٍ ، وَأَنَّ وَجْهَهُ لَيْسَ بِصُورَةٍ ، وَأَنَّ يَدَهُ لَيْسَتْ بِجَارِحَةٍ ، وَأَنَّ عَيْنَهُ لَيْسَتْ بِحَدَقَةٍ ، وَإِنَّمَا هَذِهِ أَوْصَافٌ جَاءَ بِهَا التَّوْقِيفُ فَقَلْنَا بِهَا وَنَفَيْنَا عَنْهَا التَّكْيِيفَ ، فَقَدْ قَالَ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] ، وَقَالَ : ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] .

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالُوِيَه ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ بْنُ مَطَرٍ ، ثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ : سَأَلَ الْأَوْزَاعِي (١٥٧هـ) ، وَمَالِكُ (١٧٩هـ) ، وَسَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ (١٦١هـ) ، وَاللِّيثُ بْنُ سَعْدٍ (١٧٥هـ) عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، فَقَالُوا : أَمَرُوها كَمَا جَاءَتْ بِهَا كَيْفِيَّةٌ .

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ ، سَمِعْتُ أَبَا يَحْيَى الْبَزَّارَ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ حَمْزَةَ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي الْحَوَّارِيِّ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ سَفْيَانَ بْنَ عَيَّيْنَةَ (١٩٨هـ) ، يَقُولُ : كُلُّ مَا وَصَفَ اللَّهُ مِنْ نَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ فَتَفْسِيرُهُ تَلَاوُتُهُ وَالسُّكُوتُ عَلَيْهِ . قَالَ الشَّيْخُ : وَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فِيمَا تَفْسِيرُهُ يُوَدِّي إِلَى تَكْيِيفٍ ، وَتَكْيِيفُهُ يَقْتَضِي تَشْبِيهَهُ لَهُ بِخَلْقِهِ فِي أَوْصَافِ الْحُدُوثِ .

أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّوْذِبَارِيُّ ، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، ثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، ثَنَا الْقَعْنَبِيُّ ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَلِيكَةَ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذِهِ الْآيَةَ : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧] ، قَالَتْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " فَإِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ " .

أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْفَقِيهَ الْقِفَالُ ، ثَنَا عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَحِيرٍ ، ثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ : قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ (٢٠٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا يَقَالُ لِلْأَصِيلِ لَمْ يُولَدْ وَلَا كَيْفَ " . انْظُرْ : الْإِعْتِقَادَ وَالْهُدَايَةَ إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ عَلَى مَذْهَبِ السَّلَفِ وَأَصْحَابِ الْحَدِيثِ (ص ١١٧-١١٩) .

وقال الإمام البيهقي أيضاً: " أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّيَّ (٣٥٦هـ) يَقُولُ : " حَدِيثُ النُّزُولِ قَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وُجُوهِ صَحِيحَةٍ . وَوَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ مَا يُصَدِّقُهُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] ، والنُّزُولُ وَالْمَجِيءُ صِفَتَانِ مَنفَتَيْنِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ طَرِيقِ الْحَرَكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، بَلْ هُمَا صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى بِلَا تَشْبِيهِ ، جَلَّ اللَّهُ تَعَالَى عَمَّا تَقُولُ الْمُعْطَلَةُ لِصِفَاتِهِ ، وَالْمُشَبَّهَةُ بِهَا عُلُوًّا كَبِيرًا " .

قُلْتُ : وَكَانَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ (٣٨٨هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ : إِنَّمَا يُتَكَرَّرُ هَذَا وَمَا أَشَبَّهُهُ مِنَ الْحَدِيثِ مَنْ يَقِيسُ الْأُمُورَ فِي ذَلِكَ بِمَا يُشَاهِدُهُ مِنَ النُّزُولِ الَّذِي هُوَ تَدَلِّيٌّ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلٍ ، وَانْتِقَالٌ مِنْ فَوْقٍ إِلَى تَحْتٍ وَهَذِهِ صِفَةُ الْأَجْسَامِ وَالْأَشْبَاحِ ، فَأَمَّا نَزُولٌ مَنْ لَا تَسْتَوِي عَلَيْهِ صِفَاتُ الْأَجْسَامِ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي غَيْرُ مَتَوَهِّمَةٍ فِيهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِعِبَادِهِ ، وَعَظَمَتِهِ عَلَيْهِمْ ، وَاسْتِجَابَتِهِ دُعَاءَهُمْ ، وَمَعْفَرَتِهِ هُمْ ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ لَا يَتَوَجَّهُ عَلَى صِفَاتِهِ كَيْفِيَّةً وَلَا عَلَى أَفْعَالِهِ كَمِيَّةً ، سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ " . انظر : السنن الكبرى (٤/٣) .

فقد أكد الإمام البيهقي في كلامه السابق على أنه لا مجال للبتة لإنكار النزول فقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مِنْ وُجُوهِ صَحِيحَةٍ ، لكن لا يجوز البتة أن يفسر النزول بأي معنى من معاني البشر ، كالحركة والانتقال مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ...

وقال الإمام ، العلامة ، حافظ المغرب ، شيخ الإسلام ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمرِّي ، الأندلسي ، القرطبي ، المالكي ، صاحب التصانيف الفاتحة (٤٦٣هـ) : " وَقَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا " عِنْدَهُمْ مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ ﴾ [الأعراف: ١٤٣] ، وَمِثْلُ قَوْلِهِ : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] ، كُلُّهُمْ يَقُولُ : يَنْزِلُ وَيَتَجَلَّى وَيَجِيءُ بِلا كَيْفٍ ، لَا يَقُولُونَ : كَيْفَ يَجِيءُ وَكَيْفَ يَتَجَلَّى ، وَكَيْفَ يَنْزِلُ ، وَلَا مِنْ أَيْنَ جَاءَ ، وَلَا مِنْ أَيْنَ تَجَلَّى ، وَلَا مِنْ أَيْنَ يَنْزِلُ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ كَثِيئًا مِنْ خَلْقِهِ ، وَتَعَالَى عَنِ الْأَشْيَاءِ وَلَا شَرِيكَ لَهُ " . انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٥٣/٧) .

وقال الإمام ابن عبد البر أيضاً: " وَقَدْ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَلِيلِيُّ ، وَكَانَ مِنْ ثِقَاتِ الْمُسْلِمِينَ بِالْقَيْرَوَانِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَامِعُ بْنُ سَوَادَةَ بِمِصْرَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ (١٧٩هـ) أَنَّهُ سِئِلَ عَنِ الْحَدِيثِ : " إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِي اللَّيْلِ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا " ، فَقَالَ مَالِكٌ : يَنْزِلُ أَمْرُهُ ، وَقَدْ يُجْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ تَنْزَلُ رَحْمَتُهُ وَقَضَاؤُهُ بِالْعَفْوِ وَالِاسْتِجَابَةِ ، وَذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِ ، أَيْ : أَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَلِذَلِكَ مَا جَاءَ فِيهِ التَّرَغِيبُ فِي الدُّعَاءِ ، وَقَدْ رَوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَيُّ اللَّيْلِ أَسْمَعُ ؟ قَالَ : جَوْفُ اللَّيْلِ الْغَائِبِ يَعْنِي الْآخِرَ ، وَهَذَا عَلَى مَعْنَى مَا ذَكَرْنَا ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الْوَقْتُ مُنْدُوبًا فِيهِ إِلَى الدُّعَاءِ ، كَمَا نُدِبَ إِلَى الدُّعَاءِ عِنْدَ الزَّوَالِ ، وَعِنْدَ النَّدَاءِ ، وَعِنْدَ نُزُولِ غَيْثِ السَّمَاءِ ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ مِنَ السَّاعَاتِ الْمُسْتَجَابِ فِيهَا الدُّعَاءُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَالَ آخَرُونَ : يَنْزِلُ بِذَاتِهِ .

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ بِمِصْرَ - ، قَالَ : سَمِعْتُ نَعِيمَ بْنَ حَمَادٍ (٢٢٨هـ) ، يَقُولُ : حَدِيثُ النُّزُولِ يَرُدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ قَوْلَهُمْ ، قَالَ : وَقَالَ نَعِيمٌ : يَنْزِلُ بِذَاتِهِ وَهُوَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ، قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ عِنْدَ أَهْلِ الْفَهْمِ مِنْ أَهْلِ الشُّنَّةِ ، لِأَنَّ هَذَا كَيْفِيَّةٌ ، وَهُمْ يَقْرَعُونَ مِنْهَا ، لِأَنَّهُمْ لَا تَصْلُحُ إِلَّا فِيمَا يُحَاطُ بِهِ عَيْنَانَا ، وَقَدْ جَلَّ اللَّهُ وَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ وَمَا غَابَ عَنِ الْعُيُونِ ، فَلَا يَصِفُهُ ذَوُو الْعُقُولِ إِلَّا بِخَبَرٍ وَلَا خَبَرَ فِي صِفَاتِ اللَّهِ إِلَّا مَا وَصَفَ نَفْسَهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَا نَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَشْبِيهِ أَوْ قِيَاسٍ أَوْ تَمْثِيلٍ أَوْ تَنْظِيرٍ ، فَإِنَّهُ : " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ " . انظر : التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٤٤/٧-١٤٥) .

وكلام ابن عبد البر تضمن ثلاثة أمور ، هي :

١- نقل عن الإمام مالك أَنَّهُ أَوَّلُ النُّزُولِ بـ : نزول أَمْرُهُ ، أَيُّ نَزُولِ رَحْمَتِهِ وَقَضَاؤُهُ بِالْعَفْوِ وَالِاسْتِجَابَةِ ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ، لِأَنَّهُ وَقْتُ التَّجَلِّيَّاتِ الَّتِي لَا يَسْتَحِقُّهَا إِلَّا الَّذِينَ هَجَرُوا الدُّنْيَا بِهَا فِيهَا وَأَقْبَلُوا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى يَذْكُرُونَ وَيُصَلُّونَ وَيَسْتَغْفِرُونَ وَيَتَهَلَّلُونَ ...

٢- لا أرى صحة الكلام الذي نسبته ابن عبد البر لنعيم بن حماد ، حيث قال : يَنْزِلُ بِذَاتِهِ وَهُوَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ، فهو من رواية : يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ ، وهو متكلم فيه . انظر : الجرح والتعديل (٩/١٧٥) ، المغني في الضعفاء (٢/٧٤٠) ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (٦/٨٥٠) ، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البار علي بن صلاح الدين الكوكباني الصنعاني) (ص٤٢٦) .

وكان يحدث بالأحاديث الموضوعة " . انظر : المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (٣/٨٢) .

وله أحاديث منكورة . انظر : الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢/٣٧١) .

قال فيه مغلطاي (٧٦٢هـ) : " وكان يتشيع ، وكان صاحب وراقة ، يحدث من غير كُتُبِهِ فُطِعْنَ عَلَيْهِ " . انظر : إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/٣٤٧) .

وقال فيه الحافظ ابن حجر : " قال بن أبي حاتم : كتبت عنه وكتب عن أبي وتكلموا فيه . وقال بن يونس : كان عالماً بأخبار البلد ، وبموت العلماء ، وكان حافظاً للحديث ، وحدث بها لم يكن يوجد عند غيره ، وتوفي في ذي القعدة

سنة اثنتين وثمانين ومائتين . قلت : وقال مسلمة بن قاسم : يتشيع ، وكان صاحب وراقة ، يحدث من غير كتبه ، فطعن فيه لأجل ذلك " . انظر : تهذيب التهذيب (١١ / ٢٥٧) .

٣- انتقد الإمام ابن عبد البر من يقولون من مدعي السلفية : يَنْزِلُ بِذَاتِهِ ، وَهُوَ عَلَى كُرْسِيِّهِ ، قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَيْسَ هَذَا بِشَيْءٍ عِنْدَ أَهْلِ الْفَهْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ ، لِأَنَّ هَذَا كَيْفِيَّةٌ ، وَهُمْ يَقْرَعُونَ مِنْهَا ، لِأَنَّهَا لَا تَصْلُحُ إِلَّا فِيمَا يُحَاطُ بِهِ عَيْنًا ، وَقَدْ جَلَّ اللَّهُ وَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ وَمَا غَابَ عَنِ الْعُيُونِ ، فَلَا يَصِفُهُ ذَوُو الْعُقُولِ إِلَّا بِخَيْرٍ وَلَا خَيْرٍ فِي صِفَاتِ اللَّهِ إِلَّا مَا وَصَفَ نَفْسَهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَا نَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَشْبِيهِ أَوْ قِيَاسٍ أَوْ تَمْثِيلٍ أَوْ تَنْظِيرٍ ، فَإِنَّهُ : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] . وهذا كلام نفيس من الإمام ابن عبد البر (٤٦٣هـ) ، يردُّ على من يدعون السلفية بالباطل والبهتان ، لأنَّ السلف الصالح لم يتطرقوا في كلامهم للذات ، قال الإمام الذهبي : " قد ذكرنا أنَّ لفظة (بذاته) لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا ، وَهِيَ تَشْغَبُ النَّفْسَ ، وَتَرْكُهَا أَوَّلَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - " . انظر : سير أعلام النبلاء (١٩ / ٦٠٧) .

وقد اعترف الشيخ الألباني بأنَّ لفظة الذات لم تكن معروفة في عهد الصحابة ، وفي ذلك قال : " قلت : ومن هذا العرض يتبيَّن أنَّ هاتين اللفظتين : " بذاته " و " بائن " لم تكونا معروفتين في عهد الصحابة ، رضي الله عنهم " . انظر : مختصر العلو للعلو العظيم (ص ١٧) .

وفي كتابه الطيب : " سير أعلام النبلاء " ، قال الإمام الذهبي في ترجمة : عبد الجليل بن محمد بن عبد الواحد بن محمد الأصبهاني كونه : " قَالَ السَّمْعَانِيُّ : لَمَّا وَرَدَتْ أَصْبَهَانَ ، كَانَ مَا يَخْرُجُ مِنْ دَارِهِ إِلَّا لِحَاجَةِ مُهِمَّةٍ ، كَانَ شَيْخُهُ إِسْمَاعِيلُ الْحَافِظُ هَجَرَهُ ، وَمَنْعَهُ مِنْ حُضُورِ مَجْلِسِهِ لِمَسْأَلَةِ جَرَتْ فِي النُّزُولِ ، وَكَانَ كَوْنَهُ يَقُولُ : النُّزُولُ بِالذَّاتِ ، فَأَتَكَرَّ إِسْمَاعِيلُ هَذَا ، وَأَمَرَهُ بِالرُّجُوعِ عَنْهُ ، فَمَا فَعَلَ ... وَمَسْأَلَةُ النُّزُولِ فَلَا يُبَاحُ بِهِ وَاجِبٌ ، وَتَرَكَ الْخَوْضَ فِي لَوَازِمِهِ أَوَّلَى ، وَهُوَ سَبِيلُ السَّلَفِ ، فَمَا قَالَ هَذَا : نَزُولُهُ بِذَاتِهِ ، إِلَّا إِرْغَامًا لِمَنْ تَأَوَّلَهُ ، وَقَالَ : نَزُولُهُ إِلَى السَّمَاءِ بِالْعِلْمِ فَقَطْ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْمِرَاءِ فِي الدِّينِ . وَكَذَا قَوْلُهُ : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، وَنَحْوُهُ ، فَنَقُولُ : جَاءَ ، وَيَنْزِلُ ، وَنَنْهَى عَنِ الْقَوْلِ : يَنْزِلُ بِذَاتِهِ ، كَمَا لَا نَقُولُ : يَنْزِلُ بِعِلْمِهِ ، بَلْ نَسْكُتُ ، وَلَا تَنْفَاصِحُ عَلَى الرَّسُولِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بِعِبَارَاتٍ مُبْتَدَعَةٍ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - " . انظر : سير أعلام النبلاء (٢٠ / ٣٣٠-٣٣١) .

وقال الفقيه ، المتكلم ، العلامة ، المفتي ، أَبُو الْمُظَفَّرِ طَاهِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْإِسْفَرَايِينِي ، ثُمَّ الطُّوسِيُّ ، الشَّافِعِيُّ ، الْأَشْعَرِيُّ ، صَاحِبُ التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ (٤٧١هـ) : " ... وَأَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْحَرَكَةَ ، وَالسُّكُونَ ، وَالذَّهَابَ ، وَالْمَجِيءَ ، وَالْكُونَ فِي الْمَكَانِ ، وَالْاجْتِمَاعَ ، وَالْإِفْتِرَاقَ ، وَالْقُرْبَ ، وَالْبُعْدَ مِنْ طَرِيقِ الْمَسَافَةِ ، وَالِاتِّصَالَ ، وَالْإِنْفِصَالَ ، وَالْحُجْمَ ، وَالْجَرْمَ ، وَالْجُثَّةَ ، وَالصُّورَةَ ، وَالشَّكْلَ ، وَالْحَيِّزَ ، وَالْمَقْدَارَ ، وَالتَّوَاحِي ، وَالْأَفْطَارَ ، وَالْجَوَانِبَ ، وَالْجِهَاتِ كُلَّهَا لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ

تعالى ، لأنَّ جميعها يوجب الحدَّ والنَّهْيَة وأنَّ تعلم أنَّ كلَّ ما دلَّ على حدوث شيء من الحدِّ ، والنَّهْيَة ، والمكان ، والجهة ، والسُّكون ، والحركة ، فهو مستحيل عليه سبحانه وتعالى ، لأنَّ ما لا يكون محدثاً لا يجوز عليه ما هو دليل على الحدوث " . انظر : التبصير في الدِّين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة (ص ١٦٠-١٦١) .

فالإمام الإسفراييني يقول بوجوب تنزيه الله تعالى عن جميع لوازم المحدثات ، مثل : الحركة ، والسُّكون ، والدَّهَاب ، والمجيء ، والكون في المكان ، والاجتماع ، والافتراق ، والقرب ، والبعد من طريق المسافة ، والاتِّصال ، والانفصال ، والحجم ، والجِرم ، والجثَّة ، والصُّورة ، ... لأنَّ جميعها يوجب الحدَّ والنَّهْيَة ... وهي مستحيلة عليه سبحانه وتعالى ، وهذه عقيدة ودين جمهور أهل السُّنَّة والجماعة ، ولا عبرة بمن خالف ، فرأيه زائف تالف ...

وقال الإمام أبو اسحاق إبراهيم بن علي الشَّيرازي (٤٧٦هـ) : " ... والرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ قديم أزلي أبداً كان وأبداً يكون ، لا يجوز عليه التَّغْيِير ، ولا التَّبْدِيل ، ولا الانتقال ، ولا التَّحْرِيك " . انظر : الإشارة إلى مذهب أهل الحق (ص ٢٣٥)

فالتَّغْيِير في الدَّات والتَّبْدِيل في الصِّفَات مُستحيل على الله تعالى ، لأنَّ ذلك من صفات المخلوقات ، وبناء على ذلك : يستحيل عليه تعالى التَّزُول بمعنى الانتقال ، لأنَّ هذا المعنى فيه وصف لله بالحركة ، والله مُتَزَّه عن الحركة بإجماع الأُمَّة ، كما نقلنا عن الإمام أبي منصور البغدادي وغيره من أهل العلم ...

وقال الإمام ، العَلَامَةُ ، شَيْخُ الشَّافِعِيَّة ، أَبُو سَعْدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَأْمُونِ بْنِ عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ الْمُتَوَلِّي الشَّافِعِي (٤٧٨هـ) : " وأما قوله عليه السَّلام : " ينزل الله في كلِّ ليلة إلى سماء الدُّنْيَا " ، والمراد به أنَّه يبعث مَلَكاً إلى سماء الدُّنْيَا حتى ينادي ، على ما ورد في الخبر ، ثمَّ أضاف نزول الملك إلى نفسه ، كما يُقال : نادى الأمير في البلد ، إذا أمر بالنداء ، ويُقال : قتل الأمير فلاناً ، والقاتل غيره ، ويضاف إلى الأمير من حيث أنَّه هو الأمر به " . انظر : الغيبة في أصول الدِّين (ص ٧٨)

فالإمام المتولِّي الشَّافِعِي يذهب إلى تأويل التَّزُول ، وأنَّ الله تعالى يبعث مَلَكاً إلى سماء الدُّنْيَا حتى يُنادي ، على ما ورد في الخبر ، ثمَّ أضاف نزول الملك إلى نفسه ، كما يُقال : نادى الأمير في البلد ، إذا أمر بالنداء ، ويقال : قتل الأمير فلاناً ، والقاتل غيره ... فالنَّازل هو الملك الذي ينزل بأمره ونهيه تعالى ، وقد حكى ابن فورك - كما تقدَّم - أنَّ بعض المشايخ ضبطه بضم الياء من ينزل ، وذكر أنَّه ضبط عَمَّن سمع منه من الثَّقَات الضَّابطين ، فيكون معدئ إلى مفعول محذوف ، أي : ينزل الله مَلَكاً يأمره أن ينادي في ذلك الوقت ...

وقال الإمامُ الْكَبِيرُ ، شَيْخُ الشَّافِعِيَّة ، إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ ، أَبُو الْعَالِي عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَيَّوَيْهِ الْجَوَيْنِيِّ ، ثُمَّ النَّيْسَابُورِيِّ ، ضِيَاءُ الدِّين ، الشَّافِعِي ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ

(٤٧٨هـ)، في كلامه عَمَّا روي بشأن حديث النُّزول : " وأَمَّا الأحاديث التي يتمسكون بها ، فأحاد لا تُقضي- إلى العلم ، ولو أضربنا عن جميعها لكان سائغاً ، لكننا نوميئ إلى تأويل ما دُوِّن منها في الصَّحاح ، فمنها حديث النُّزول ، وهو ما روي عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " ينزل الله تعالى إلى السَّماء الدنيا كل ليلة جمعة ويقول : هل من تائب فأتوب عليه ؟ هل من مستغفر فأغفر له ؟ هل من داع فأجيب له " الحديث . ولا وجه لحمل النُّزول على التَّحَوُّل ، وتفرغ مكان وشغل غيره ، فإنَّ ذلك من صفات الأجسام ونعوت الأجرام ، وتجويز ذلك يؤدِّي إلى طر في نقيض ، أحدهما : الحكم بحدوث الإله ، والثَّاني : القدح في الدَّلِيل على حدوث الأجسام ، والوجه حمل النُّزول ، وإنَّ كان مضافاً إلى الله تعالى ، على نزول ملائكته المقرين ، وذلك سائغ غير بعيد ، ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [المائدة : ٣٣] ، معناه : إنّما جزاء الذين يحاربون أولياء الله ، ولا يبعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه تخصيصاً .

وممَّا يَتَّبِعُه في تأويل الحديث أن يُحمل النُّزول على إسباغ الله نعماءه على عباده مع تماديهم وإصرارهم على العصيان ، وذهولهم في الليالي عن تدبُّر آيات الله تعالى ، وتذكر ما هم بصدد من أمر الآخرة . وقد يُطلق النُّزول في حقِّ الواحد منا على إرادة التَّواضع ، فيُقال : نزل الملك عن كبريائه إلى الدَّرَجَة الدنيا ، إذا حلم على رعيته ، وانحطَّ عن سطوته ، مع تمكُّنه من تشديد الوطأة عليهم .

ومن الدَّلِيل على أنَّ النُّزول ليس من شرطه الانتقال : إطلاق النُّزول مضافاً إلى القرآن ، مع العلم باستحالة انتقال الكلام كما سبق ... " . انظر : كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد (ص ١٦١-١٦٢) .

وقد أفاد كلام الإمام الجويني أنَّ حديث النُّزول حديث آحاد ، وحديث الآحاد ليس حجَّة في العقائد ، لأنَّها لا تُفيد إلَّا الظَّن ، قال الإمام أبو منصور عبد القادر البغدادي (٤٢٩هـ) : " وأخبار الآحاد متى صحَّ إسنادها وكانت متونها غير مستحيلة في العقل ، كانت موجبة العمل بها دون العلم " . انظر : أصول الدِّين (ص ١٢) .

وقد أفضنا سابقاً في الكلام على أنَّ خبر الآحاد ليس حجَّة في العقائد ...

ومن المعلوم أنَّ النُّزول ليس من شرطه الانتقال ، بدليل إطلاق النُّزول مضافاً إلى القرآن ، مع العلم باستحالة انتقال الكلام ... كما أنَّ القرآن الكريم ، فضلاً عن السُّنَّة المطهَّرة ، جاء فيها النُّزول بمعاني لا يُقصد منها النُّزول من علو إلى سفلى ، من ذلك :

قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ ﴾ [الصفات : ١٧٧] ، والمعنى : فإذا حلَّ بهم العذاب ...

وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣] ، والمعنى سأقول ...

وقوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا﴾ [التوبة: ٤٠] ، والمعنى: ألقى السكينة في قلبه ...

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر: ٦] ، والمعنى: جعل أو خلق لكم ...

وقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾ [الحديد: ٢٥] ، والمعنى: خلقنا أو جعلنا ...

وقوله تعالى: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لَمَّا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤] ، والكلام خرج مخرج الشاء على الله على ما رزقه ومنحه وأعطاه ...

وقد ذكرنا أقوال فحول العلماء في تفسير هذه الآيات في غير ما مكان من كتابنا "إرشاد الفحول إلى ما قاله أساطين العلم في تنزيه الله عن الحركة والنزول" ...

وقال الإمام، القاضي الصدر، العلامة، شيخ الحنفية بعد أخيه الكبير، إمام الأئمة على الإطلاق، والموفود إليه من الآفاق، الذي ملأ الكون بتصانيفه في الأصول والفروع أبو اليسر محمد بن محمد بن الحسين ابن المحدث عبد الكريم بن موسى بن مجاهد النسفي، البزدوي (٤٩٣هـ) في كلامه على حديث: "أن الله ينزل إلى سماء الدنيا ليلة النصف من شعبان" : "وأما حديث النزول : بعضهم قالوا : إن هذا الحديث ليس بمشهور ، وهذا من باب العلم ، والعلم لا يثبت إلا بخبر مشهور ، فلا يكون هذا الخبر حجة في هذا الباب . على أنه إن ثبت النزول فليس النزول من صفات الأجسام . فإن النزول ليس بانتقال ، بل هو اتصال أثر الشيء بالشيء ، يقال : نزل بفلان الملاء - يعني : أشرف القوم وسراهم - ، ونزل إليه المرض ونزل به ، وليس هذا بانتقال ، وكذا يقال : نزل إلى سخطه فلان ونزل في سخطه فلان ، ونزل فلان إلى غضب فلان بي ، أي : اتصل بي أثر غضبه ، وقام بي أثره . فيكون معنى قوله : " أن الله ينزل إلى سماء الدنيا ليلة النصف من شعبان " ، فإن هذه ليلة يقسم فيها أرزاق العباد ، ويكتب فيها الآجال ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ * فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ﴾ [الدخان : ٣-٥] . وهي ليلة النصف من شعبان بإجماع أهل التفسير .

فإن قالوا : هذه إضافة للنزول إلى غير ما أضاف رسول الله تعالى إليه . فنقول : بلى ، هكذا ، ولكن هذا مستعمل بين أهل اللغة لما بينا أنه يقال : نزل في غضب فلان وسخطه فلان ، أي : اتصل بي آثار سخطه وغضبه لا عينه " .

انظر : أصول الدين ، أبو اليسر محمد البزدوي (ص ٣٨-٣٩) .

فالإمام البزدوي يؤكّد على أنّه ليس من شرط النُّزول الانتقال ، بل قد يُطلق النُّزول على أشياء عديدة ، لا تتعلّق بالحركة والنُّقلة ، كما يقال : نزل بفلان الملاء ونزل إليه المرض ونزل به ، وليس هذا بانتقال ، وكذا يقال : نزل إلى سخطه فلان ونزل في سخطه فلان ، ونزل فلان إلى غضب فلان بي ، أي : اتّصل بي أثر غضبه ، وقام بي أثره ، وهو بذلك يذهب إلى التّأويل في مسألة النُّزول ...

وقال الشيخ ، الإمام ، البحّر ، حجّة الإسلام ، أعجوبة الزّمان ، زَيْنُ الدِّين ، أَبُو حَامِدٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الطُّوسِيّ ، الشَّافِعِيّ ، الغَزَالِيّ ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ ، وَالدَّكَاءِ الْمُفْرِط (٥٠٥هـ) : " ... إذا قرع سمعه النُّزول في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ينزل الله تعالى في كلّ ليلة إلى السّماء الدُّنيا " ، فالواجب عليه أن يعلم : أنّ النُّزول اسم مشترك ، قد يطلق إطلاقاً يفتقر فيه إلى ثلاثة أجسام ، جسم عال هو مكان لساكنه ، وجسم سافل كذلك ، وجسم متنقّل من السّافل إلى العالي ، ومن العالي إلى السّافل . فإن كان من أسفل إلى علوّ سُمّي : صعوداً وعروجاً ورقياً ، وإن كان من علوّ إلى أسفل سُمّي : نزولاً وهبوطاً .

وقد يطلق على معنى آخر ولا يفتقر فيه إلى تقدير انتقال وحركة في جسم ، كما قال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ نَمَائِيَةَ أَزْوَاجًا﴾ [الزمر : ٦] ، وما رؤي البعير والبقر نازلاً من السّماء بالانتقال ، بل هي مخلوقة في الأرحام ، ولا نزاهة معنى لا محالة ، كما قال الشّافعي (٢٠٤هـ) رضي الله عنه : دخلت مصر فلم يفهموا كلامي ، فنزلت ، ثمّ نزلت ، ثمّ نزلت . فلم يرد به انتقال جسده إلى أسفل .

فتحقّق للمؤمن أنّ النُّزول في حقّ الله تعالى ليس بالمعنى الأوّل ، وهو انتقال شخص وجسد من علوّ إلى أسفل ، فإنّ الشّخص والجسد أجسام ، والرّبّ جلّ جلاله ليس بجسم ، فإن خطر له أنّه لم يرد هذا فما الذي أراد ؟ فيقال له : أنت إذا عجزت عن فهم نزول البعير ، فأنت عن فهم نزول الله تعالى أعجز ، فليس هذا بعشك فأدرجي ، واشتغل بعبادتك أو حرفتك واسكت ، واعلم أنّه أريد به معنى من المعاني التي يجوز أن تُراد بالنُّزول في لغة العرب ، ويليق ذلك المعنى بجلال الله تعالى وعظمته ، وإن كنت لا تعلم حقيقته وكيفيّته " . انظر : إجماع العوام عن علم الكلام (ص ٥٧-٥٨) .

وقد أكّد الإمام الغزاليّ على المعاني السّابقة ، فقال في موضع آخر : " وأمّا قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ينزل الله تعالى إلى السّماء الدُّنيا " ، فلفظ مفهوم ذكر للتّفهم وعلم أنّه يسبق إلى الإفهام منه المعنى الذي وضع له أو المعنى الذي يُستعار ، فكيف يقال : أنّه متشابه ، بل هو تخيل معنى خطأ عند الجاهل ، ومفهم معنى صحيحاً عند العالم ، وهو كقوله تعالى : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد : ٤] . فإنّه يخيل عند الجاهل اجتماعاً مناقضاً لكونه على

العرش ، وعند العالم يفهم أنه مع الكل بالإحاطة والعلم ، وكقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن " . لم أجده بهذا اللفظ ، وإنما روي بلفظ : " إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ ، يُصَرِّفُ كَيْفَ يَشَاءُ " . جاء في هامش مسند أحمد : " إسناده صحيح على شرط مسلم ، رجاله ثقات رجال الشيخين ، غير أبي هانئ - وهو حميد بن هانئ الخولاني المصري - ، وأبي عبد الرحمن الحلي - وهو عبد الله بن يزيد المعافري - فمن رجال مسلم . أبو عبد الرحمن ، شيخ أحمد : هو عبد الله بن يزيد المقرئ ، وحيوة : هو ابن شريح . وأخرجه مسلم (٢٦٥٤) ، وابن أبي عاصم في " السُّنَّة " (٢٢٢) و (٢٣١) ، وابن حبان (٩٠٢) ، والأجري في " الشريعة " (ص ٣١٦) ، والبيهقي في " الأسماء والصفات " ص ١٤٧ ، من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ ، بهذا الإسناد . وأخرجه النسائي في " الكبرى " (٧٧٣٩) ، والطبري في " التفسير " ٦ / (٦٦٥٧) من طريق عبد الله بن المبارك ، عن حيوة ، به " انظر : مسند الإمام أحمد بن حنبل (١١ / ١٣٠ - ١٣١) .

فإنه عند الجاهل يخيل عضوين مرَّكبين من اللحم والعظم والعصب ، مشتملين على الأنامل والأظفار ، نابتين من الكف ، وعند العالم يدلُّ على المعنى المستعار له دون الموضوع له ، وهو ما كان الاصبع له ، وكان سرُّ الإصبع وروحه وحقيقته ، وهو القدرة على التقلب كما يشاء ، كما دلَّت المعية عليه في قوله : ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد : ٤] ، على ما تراد المعية له ، وهو العلم والإحاطة ، ولكن من شائع عبارات العرب : العبارة بالسبب عن المسبب ، واستعارة السبب للمستعار منه ، وكقوله تعالى : " من تقرب إليَّ شبراً ، تقربت إليه ذراعاً ، ومن أتاني بمشي أتيته بهرولة " . أخرجه بهذا اللفظ : البخاري في : خلق أفعال العباد ، (ص ٩٤) ، البيهقي في شعب الإيمان (١٧ / ٢) برقم ١٠٤٣ ، الأصبهاني في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (٧ / ٢٦٨) .

فإنَّ الهرولة عند الجاهل تدلُّ على نقل الأقدام وشدة العدو ، وكذا الاتيان يدلُّ على القرب في المسافة ؟ وعند العاقل يدلُّ على المعنى المطلوب من قرب المسافة بين الناس ، وهو قرب الكرامة والإنعام ، وإنَّ معناه : أنَّ رحمتي ونعمتي أشدَّ انصباباً إلى عبادي من طاعتهم إليَّ " . انظر : الاقتصاد في الاعتقاد (ص ٨٥ - ٨٦) .

وقال الإمام الزاهد ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد بن محمد بن مَكْحُولِ بْنِ الْفَضْلِ أَبُو الْمُعِينِ النَّسْفِيِّ المَكْحُولِي (٥٠٨هـ) : " ولا يجوز أن يوصفَ الله تعالى بالمَجِيءِ والدَّهَابِ ، لأنَّ المَجِيءَ والدَّهَابَ مِنْ صِفَاتِ المَخْلُوقِينَ وَأَمَارَاتِ الْمُحْدَثِينَ ، وهما صفتان منفيتان عن الله تعالى ، ألا ترى أنَّ إبراهيم عليه السَّلام كيف استدلَّ بالمتَّكِلِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ أَنَّهُ لَيْسَ بِرَبِّ حَيْثُ قَالَ : ﴿فَلَمَّا أَفْلَحَ قَالَ لَا أَحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام : ٧٦] ، ومعنى قوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، أي : أمرُ ربِّكَ .

وقوله تعالى : ﴿فَأَنذَاهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا﴾ [الحشر : ٢] ، أي : جاء بهم عذاب الله من حيث لم يحتسبوا ، يعني قيل : كعب الأشرف .

وقوله تعالى: ﴿فَأَنىَ اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]، يعني: استهلكهم، واستأصلهم فلم يبق منهم نافع نار ولا ساكن ديار، نزلت في غزو نمرود بن كنعان لعنه الله.

ومعنى قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]. يعني بعدما أثبتنا من الدلائل أنه لا شبيه له ولا شريك له ولا مجيء له ينظرون إتيانه في ظلل من الغمام، ويعتقدون هذا ليؤمنوا به، وهذا في صفات الله تعالى محال.

ومعنى الخبر: ينزل الله تعالى كل يوم وليلة التَّصَف من شعبان إلى السماء الدنيا، فيقول: هل من تائب فيتأب عليه. قلنا: النزول من الله تعالى الاطلاع والاقبال على عباده، يعني: ينظر إلى عباده بالرحمة، هكذا نقل عن علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه". انظر: بحر الكلام (ص ١١٠-١١٢).

وقال الإمام، العلامة، شيخ المالكية، قاضي الجماعة بقرطبة، الفقيه العالم، الحافظ للفقهاء، المقدم فيه على جميع أهل عصره، العارف بالفتوى، البصير بأقوال أئمة المالكية، النافذ في علم الفرائض والأصول، أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المالكي (٥٢٠هـ): "... ونحو ذلك من الأحاديث التي يقتضي- ظاهرها التشبيه مخافة أن يتحدث بها، فيكثر التحدث بها وتشيع في الناس، فيسمعها الجهال الذين لا يعرفون تأويلها، فيسبق إلى ظنونهم التشبيه بها. وسبيلها- إذا صحَّت الروايات بها- أن تتأول على ما يصحُّ مما ينتفي به التشبيه عن الله عز وجل بشيء من خلقه، كما يصنع بها جاء في القرآن مما يقتضي ظاهره التشبيه، وهو كثير، كالإتيان في قوله عز وجل: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، والمجيء في قوله عز وجل: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، والاستواء في قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]. وكما يفعل أيضاً بما جاء من ذلك في السنن المتواترة، كالضحك، والتنزيل، وشبه ذلك مما لم يكره روايتها لتواتر الآثار بها، لأنَّ سبيلها كلها في اقتضاء ظاهرها التشبيه وإمكان تأويلها على ما ينتفي به تشبيه الله عز وجل بشيء من خلقه سواء. وأبعدها كلها من التشبيه ما جاء من أنَّ عرش الرحمن اهتز لموت سعد بن معاذ، لأنَّ العرش مخلوق خلق من خلق الله عز وجل، فلا يستحيل عليه الحركة والاهتزاز، وإضافته إلى الله تعالى إنما هي بمعنى التَّشْرِيف له، كما يقال: بيت الله وحرمة، لا بمعنى أنَّه محل فيه وموضع لاستقراره، إذ ليس في مكان ولا مستقراً بمكان، فقد كان قبل أن يخلق المكان، فلا يلحقه عز وجل باهتزاز عرشه ما يلحق من اهتز عرشه من المخلوقين، وهو جالس عليه من تحركه بحركته، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. ويحتمل أن يكون الكلام مجازاً، فيكون المراد بتحريك العرش تحريك حملته استبشاراً وفرحاً بقدوم روحه، وهذا جائز في كلام العرب أن يقال: اهتز المجلس لقدم فلان عليه، أي: اهتز أهله لقدمه،

كقوله عزَّ وجلَّ : ﴿وَسَلِّ الْقُرْبَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ﴾ [يوسف : ٨٢] ، يريد أهلها ، ومثل قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " هذا جبل يحبُّنا ونحبه " . أخرجه البخاري (٥/ ١٠٣ برقم ٤٠٨٣) .

أي : يحبُّنا أهله ونحبُّ أهله . وقد قيل : إنَّ المراد باهتزاز العرش : سريره الذي حُمِلَ عليه ؛ وهذا يرُدُّ النَّصَّ الذي في بعض الآثار من إضافة العرش الذي اهتزَّ بموته إلى الرَّحْمَنِ عزَّ وجلَّ " . انظر : البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة (١٨/ ٥٠٤-٥٠٦) .

وقال الإمام ، العلامة ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيّد البطليوسي ، النحوي ، اللغوي ، صاحبُ التَّصَانِيفِ (٥٢١هـ) : " ومن هَذَا الْبَابِ : قَوْلُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " نَزَلَ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ثَلَاثَ اللَّيْلِ الْأَخِيرِ ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأَعْطِيهِ هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ هَلْ مِنْ تَائِبٍ فَأَتُوبَ عَلَيْهِ " . جعلته المجسِّمة نزولاً على الْحَقِيقَةِ ، تَعَالَى اللهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ علوّاً كبيراً ، وقد أجمع العارفون بالله عزَّ وجلَّ على أَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ لِأَنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنْ صِفَاتِ الْمَحْدُثَاتِ ، وَهَذَا الْحَدِيثُ تَأْوِيلَانِ صَحِيحَانِ شَيْئاً مِنَ التَّشْبِيهِ :

أحدهما : أَشَارَ إِلَيْهِ مَالِكٌ (١٧٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ ، وَقَدْ سُئِلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَ : يَنْزِلُ أَمْرُهُ كُلَّ سَحَرٍ ، فَأَمَّا هُوَ عزَّ وجلَّ فَإِنَّهُ دَائِمٌ لَا يَزُولُ وَلَا يَنْتَقِلُ ، سُبْحَانَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، وَسُئِلَ عَنْهُ الْأَوْزَاعِيُّ (١٥٧هـ) ، فَقَالَ : يَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ ، وَهَذَا تَلْوِيحٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَصْرِيحٍ وَخَفِي إِشَارَةٌ يَحْتَاجُ إِلَى تَبْيِينٍ عِبَارَةً .

وَحَقِيقَةُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ رَحْمَهُمَا اللهُ أَنَّ الْعَرَبَ تَنْسِبُ الْفِعْلَ إِلَى مَنْ أَمَرَ بِهِ كَمَا تَنْسِبُهُ إِلَى مَنْ فَعَلَهُ وَبَاشَرَهُ بِنَفْسِهِ ، فَيَقُولُونَ : كَتَبَ الْأَمِيرُ لِفُلَانٍ كِتَاباً ، وَقَطَعَ الْأَمِيرُ يَدَ اللَّصِّ ، وَضَرَبَ السُّلْطَانُ فُلَاناً ، وَلَمْ يُبَاشِرْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ إِنَّمَا أَمَرَ بِذَلِكَ . وَلَا جُلَّ هَذَا احْتِيجَ إِلَى التَّأَكِيدِ الْمَوْضُوعِ فِي الْكَلَامِ ، فَقِيلَ : جَاءَ زَيْدٌ نَفْسَهُ وَرَأَيْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ ، فَمَعْنَاهُ عَلَى هَذَا : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَأْمُرُ مَلَكًا بِالنُّزُولِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَيُنَادِي بِأَمْرِهِ ، وَقَدْ تَقُولُ الْعَرَبُ جَاءَ فُلَانٌ إِذَا جَاءَ كِتَابُهُ أَوْ وَصِيَّتُهُ ، وَيَقُولُونَ لِلرَّجُلِ : أَنْتَ ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَهُوَ لَمْ يَضْرِبْهُ إِذَا كَانَ قَدْ رَضِيَ بِذَلِكَ وَشَايَعَ عَلَيْهِ ، قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة : ٩١] ، الْمَخَاطَبُونَ بِهَا لَمْ يَقْتُلُوا أَنْبِيَاءً ، وَلَكِنْهُمْ لَمَّا رَضُوا بِذَلِكَ وَتَوَلَّوْا قَتْلَ الْأَنْبِيَاءِ وَشَايَعُوهُمْ عَلَى فِعْلِهِمْ نَسَبَ الْفِعْلَ إِلَيْهِمْ وَإِنْ كَانُوا لَمْ يَبَاشِرُوهُ ، وَعَلَى هَذَا يَتَأَوَّلُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَأَتَى اللهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل : ٢٦] . فَهَذَا تَأْوِيلٌ كَمَا تَرَاهُ صَحِيحٌ جَارٍ عَلَى فَصِيحِ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي مُحَاوَرَاتِهَا وَالْمُتَعَارَفِ مِنْ أَسَالِيهَا وَمُخَاطَبَاتِهَا وَهُوَ شَرَحٌ لِمَا أَرَادَهُ مَالِكٌ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ رَحِمَهُمَا اللهُ ، وَمِمَّا يَقْوِي هَذَا التَّأْوِيلَ وَيَشْهَدُ بِصِحَّتِهِ : أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الْحَدِيثِ رَوَاهُ يَنْزِلُ بِضَمِّ الْيَاءِ وَهَذَا وَاضِحٌ .

والتأويل الثاني : أَنَّ الْعَرَبَ تَسْتَعْمَلُ النُّزُولَ عَلَى وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : حَقِيقَةٌ ، وَالْآخَرُ مَجَازٌ وَاسْتِعَارَةٌ . فَأَمَّا الْحَقِيقَةُ :
فانحدار الشَّيْءِ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى سُفْلٍ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ [النور : ٤٣] .
وكقول أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

هُوَ الْمَنْزَلُ الْأَلْفُ مِنْ جَوْنَاعِطٍ بني أسد حزنًا من الأرض أوعرا

وَأَمَّا الْإِسْتِعَارَةُ وَالْمَجَازُ ، فَعَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ :

أَحَدُهَا : الْإِقْبَالُ عَلَى الشَّيْءِ بَعْدَ الْأَعْرَاضِ عَنْهُ وَالْمُقَارَبَةُ بَعْدَ الْمُبَاعَدَةِ ، يُقَالُ : نَزَلَ الْبَائِعُ فِي سَلْعَتِهِ إِذَا قَارَبَ الْمُشْتَرِيَ
فِيهَا بَعْدَ مِبَاعَدَتِهِ وَأَمَكْنَهُ مِنْهَا بَعْدَ مَنَعِهِ ، وَيُقَالُ : نَزَلَ فَلَانٌ عَنْ أَهْلِهِ ، أَيْ : تَرَكَهَا وَأَقْبَلَ عَلَى غَيْرِهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُ
الشَّاعِرِ :

أَنْزَلَنِي الدَّهْرُ عَلَى حَكْمِهِ مِنْ شَاهِقٍ عَالٍ إِلَى خَفْضٍ

أَيْ : جَعَلَنِي أَقْرَبَ مِنْ كُنْتُ أَبَاعِدُهُ ، وَأَقْبَلَ عَلَى مَنْ كُنْتُ أَعْرِضُ عَنْهُ ، فَيَكُونُ مَعْنَى الْحَدِيثِ عَلَى هَذَا : أَنَّ الْعَبْدَ
فِي هَذَا الْوَقْتِ أَقْرَبَ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ ، وَأَنَّ الْبَارِئَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقْبَلُ عَلَى عِبَادِهِ بِالتَّحَنُّنِ
وَالْتَعَطُّفِ فِي هَذَا الْوَقْتِ لِمَا يَلْقِيهِ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ التَّنْبِيهِ وَالتَّذْكِيرِ الْبَاعِثِينَ لَهُمْ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْجِدِّ فِي الْعَمَلِ ، فَهَذَا
تَأْوِيلٌ أَيْضًا مُمَكِّنٌ صَحِيحٌ ... " . انظر : الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف (ص ٨٢-٨٥) .

وقال الإمام إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني ، أبو القاسم ، الملقب بقوام
السُّنَّةِ (٥٣٥هـ) : " سبيل الأخبار الواردة في الصفات : أن يؤمن بها ، ولا يتعرَّضَ لها ، وتمضي كما أمضاها الأسلاف
من غير تمثيل ولا تأويل " . انظر : التريغيب والترهيب ، قوام السُّنَّةِ (١/٢٥٢) .

قلت : وكلام الإمام الأصبهاني يصبُّ في مصبِّ جمهور السَّلف الذين ذهبوا إلى تفويض معاني التشابه إلى الله تعالى
، مع تنزيههم لله تعالى عن ظاهر معناها ، وهذا هو المراد من قول السَّلف (بلا كيف) ، ومنه يتبيَّن للإنسان
الحصيف طالب الحقِّ : أَنَّ الَّذِينَ يَنْسُبُونَ لِلْسَّلفِ إثبات ظواهر المعاني الحقيقية للألفاظ المتشابهة مع تفويض
الكيفية ، يَنْسُبُونَ لِلْسَّلفِ بقولهم هذا : التَّشْبِيهُ ، وقد سال بهم السَّيْلُ وهم لا يدرون ...

وقال الإمام ، الْعَلَامَةُ ، الْحَافِظُ ، الْقَاضِي ، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، ابْنُ الْعَرَبِيِّ ، الْأَنْدَلُسِيِّ - ،
الْإِسْبِيلِيِّ ، الْمَالِكِيِّ ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ (٥٤٣هـ) : " وَأَمَّا قَوْلُهُ : " يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا " ، فَإِنَّ الْحَرَكَةَ
وَالِاتِّتَالَ ، وَإِنْ كَانَ مُحَالًا عَلَيْهِ عَقْلًا ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُمْ عَلَى مُحَالِهِمْ أَنْ يَكُونَ مُحَالًا ، فَإِنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : أَنَّهُ أَكْبَرُ مِنَ الْعَرْشِ
بِمَقْدَارِ سِيرٍ ، فَكَيْفَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْ جَمِيعِهَا ؟ أَيْ حَتَّى بِحَمْلِهِ تَعَالَى عَلَى الْوُجْهِينِ ، وَلَمْ يَفْهَمُوا أَنَّ

النَّبِيُّ إِنَّمَا خَاطَبَ بِذَلِكَ الْعَرَبَ وَالْفَصَحَاءَ اللَّسْنَ ، وَقَدْ ثَبَتَ فِيهَا أَنَّ التَّنْزِيلَ عَلَى الْوَجْهَيْنِ : نَزُولَ حَرَكَةٍ ، وَنَزُولَ إِحْسَانٍ وَبَرَكَةٍ ، فَإِنَّ مَنْ أَعْطَاكَ قَدْ نَزَلَ إِلَيْكَ إِلَى دَرَجَةِ النَّيْلِ الْمَحْبُوبَةِ عِنْدَكَ عَنْ دَرَجَةِ الْمَنْعِ الْمَكْرُوهَةِ ، كَمَا أَنَّ نَزَلَ مِنْ وَدَّ لَكَ عَنْ حَالِ الْبَغْضَاءِ وَالْإِعْرَاضِ عَنْكَ ، وَهُوَ نَزَلَ حَقِيقَةً فِي بَابِهِ ، كَمَا أَنَّ نَزَلَ الْمَرْءَ عَلَى الْجَبَلِ إِلَى السَّفْحِ حَقِيقَةً فِي بَابِهِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ عَنَتْرَةَ :

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمَحَبِّ الْأَكْرَمِ

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْإِسْلَامِ : " وَمَا يَنْزِلُ بَعْدَ مُسْلِمٍ مِنْ مَنْزِلٍ شَدِيدٍ " ، وَهُوَ مَعْنَوِي ، لَا حَرَكَةَ فِيهِ وَلَا انْتِقَالَ ، وَفَائِدَتُهُ أَنَّ الْكَرِيمَ إِذَا حَلَّ بِمَوْضِعٍ ، وَنَزَلَ بِأَرْضٍ ، ظَهَرَتْ فِيهَا أَفْعَالُهُ ، وَانْتَشَرَتْ بَرَكَتُهُ وَبَدَتْ آثَارُهُ ، فَمَا بَثَّ اللَّهُ مِنْ رَحْمَتِهِ مِنَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا عَلَى الْخَلْقِ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ عَبَّرَ عَنْهُ بِالنُّزُولِ فِيهِ ، عَرَبِيَّةً صَحِيحَةً " . انظر : العواصم من القواصم (النص الكامل) (ص ٢١٦ - ٢١٧) .

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَرَبِيِّ - أَيْضاً - فِي كَلَامِهِ عَلَى حَدِيثِ النُّزُولِ : " اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَأَمْثَالِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَشْكَلَاتِ وَالْآيَاتِ الْمَتَشَابِهَاتِ :

فَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّ هَذَا الْخَبَرَ ؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ آحَادٍ ، وَرَدَّ بِهَا لَا يَجُوزُ ظَاهِرُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُمْ الْمُبْتَدِعَةُ .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَهُ وَأَمَرَهُ كَمَا جَاءَ وَلَمْ يَتَأَوَّلْهُ وَلَا تَكَلَّمَ فِيهِ ، مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ .

وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَهُ وَفَسَّرَهُ - وَبِهِ أَقُولُ - لِأَنَّهُ مَعْنَى قَرِيبٌ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ . أَمَّا أَنَّهُ قَدْ تَعَدَّى إِلَيْهِ قَوْمٌ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّفْسِيرِ ، فَتَعَدَّوْا عَلَيْهِ بِالْقَوْلِ النَّكِيرِ .

وَأَمَّا الْمُبْتَدِعَةُ ، قَالُوا : هَذَا الْحَدِيثُ مُحَالٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَزَلَ مِنْ يَخْلُفُهُ ؟ وَهَذَا جَهْلٌ عَظِيمٌ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ لَهُمْ : مَنْ يَخْلُفُهُ فِي الْأَرْضِ حِينَ يَصْعَدُ عِلْمُهُ بِهَا فِي الْأَرْضِ ، كَمَا يَصْعَدُ عِلْمُهُ بِهَا فِي السَّمَاءِ ، وَعِلْمُهُ بِهَا فِي الْأَرْضِ سِوَاكَ لَا يَخْتَلِفُ .

إِيضاحٌ مُشْكِلٌ :

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورَكَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَالتَّنْزِيلِ وَالْمَجِيءِ : " أَعْلَمَ أَنَّهُ أَوَّلُ مَا يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ فِي ذَلِكَ قَبْلَ شُرُوعِنَا فِي تَأْوِيلِهِ ، هُوَ : أَنْ تَعْلَمَ أَوَّلًا أَنَّ جَمِيعَ أَوْصَافِهِ تَعَالَى تَتَعَلَّقُ بِهَا لَا يَخْرُجُ عَنْ وَجْهَيْنِ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ اسْتَحَقَّه لِنَفْسِهِ ، أَوْ لِصِفَةٍ قَامَتْ بِهِ ، أَوْ لِفِعْلٍ يَفْعَلُهُ . وَآتَهُ لَا يُطْلَقُ شَيْءٌ مِنَ الْأَلْفَاظِ فِي أَوْصَافِهِ وَأَسْمَائِهِ الْمُتَفَرِّعَةِ مِنْ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ إِلَّا بَعْدَ وَرُودِ التَّوْقِيفِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ، وَعَنْ اتِّفَاقٍ مِنَ الْأُمَّةِ ، وَلَا مَجَالَ لِلْقِيَاسِ فِي ذَلِكَ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ

واعلم أنه لا فرق بين الإتيان والمجيء والنزول إذا أُضيفَ جميع ذلك إلى الأجسام التي تتحرك وتنتقل ، أو تحاذي مكانها أو مكاناً بعد مكان ، إنَّ جميع ذلك يُعقَّل من طريق المعنى الذي هو الحركة والنقلة التي هي تفرغ مكان شغل مكان ، فهذا أُضيفَ إلى ما لا يليق به الانتقال من مكانٍ إلى مكانٍ ؛ لاستحالته بأنَّه جوهرٌ ، أو جسمٌ ، أو محدودٌ ، أو ممتكِّنٌ ، أو مُماسٌ " .

تحقيق وتبيين :

اعلم أنَّ معنى النزول في اللغة والقرآن والسنة ينطلق على تسعة معاني ، منها معاني مختلفة ، ولم يكن هذا اللفظ ممَّا يخصُّ امرأةً واحداً حتَّى لا يمكن العدول عنه إلى غيره ، بل وجدناه مشترك المعنى ، فاحتمل التأويل والتخريج والترتيب في ذلك .

الأولُ : فمن ذلك : النزول بمعنى الانتقال ، والبارئ تعالى يتنزَّه عنه ، وإنَّما ذلك في كون المخلوقات ، مثل قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان : ٤٨] ، هذا على معنى النقلة والتحويل .
المعنى الثاني : النزول بمعنى الإعلام ، كقوله عزَّ وجلَّ : ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء : ١٩٣] ، أي : أعلمَ به الأمينُ محمدًا - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - .

المعنى الثالثُ : النزول بمعنى القول والعبرة ، وذلك في قوله تعالى حاكياً عن مُسَيِّمَةٍ في قوله : ﴿سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام : ٩٣] ، فيما أخبر به عن المشركين الذين يقولون ويعارضون القرآن ﴿سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام : ٩٣] .

المعنى الرابعُ : النزول بمعنى الإقبال على الشيء ، وذلك هو المستعمل في المجاز لقولهم : إنَّ فلاناً أخذ بمكارم الأخلاق ثمَّ نزل منها إلى سفاسفها ، أي : أقبل منها إلى رديها . ومثله في نقصان المرتبة والدرجة ؛ لأنَّهم يقولون : نزلت منزلة فلان عند فلان .

المعنى الخامسُ : النزول بمعنى الحكم ، من ذلك قولهم : قد كنَّا في خير وعافية وعدل وأمين ، حتَّى نزل بنا بنو فلان ، أي : حكمهم ، وكان ذلك في معنى النزول ، مُتَعَارَف من أهل اللغة غير مدفوع عندهم اشتراك معناه .
المعنى السادسُ : قوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد : ٢٥] ، فمن أهل التأويل من قال : معناه وخلقنا الحديد .

ومن العلماء من قال : إنَّ الحديدَ أنزل على معنى النقل من علوٍّ إلى سفلى ، وهذا بعيدٌ جداً ، فتدبره .

ومن الفلاسفة من قال : أنَّه يتكوَّن في الأرض بما تفعل الكواكب في الأقاليم ، وهذا كُفْرٌ منهم ودَعْوَى بغير دليلٍ

والمعنى فيه : أنَّ الإنزال بمعنى الخلق ، معناه : خلقنا الحديد في الأرض فيه منافع للناس .

المَعْنَى السَّابِعُ : قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر : ١] ، ليس هو بمعنى النقل والتحويل من علو إلى سفلى ، لاستحالة الانتقال على الكلام ، وإنما معناه : الإعلام والإسماع والإفهام إلى الموصل .
المَعْنَى الثَّامِنُ : قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الفتح : ٤] الآية ، وهذا أيضاً يُبَيِّنُ لك أنَّه ليس كل نزول وإنزال نقل وتحويل ، بل ذلك لفظٌ يشترك المعنى فيه ، وقد يكون نقلاً وتحويلاً ، وقد يكون على غير ذلك من المعاني المتأولة .

المَعْنَى التَّاسِعُ : قوله جلَّ جلاله : ﴿ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾ [الزمر : ٦] الآية . قال بعض علمائنا : المعنى فيه - أنه خلق في الأرض الأنعام ؛ لأنه لم يُرَ قط ولا سُمِعَ أنه نزل من السماء الحديد ولا الأنعام ، ولو كان كذلك لكان أصل ذلك معلوماً مذكوراً .

وهذه الوجوه من القرآن واللغة على أنَّ الباري تعالى لا يجوز عليه النقل ولا الحركة ، وأنَّ نزوله بخلاف مخلوقاته ، إنما نزوله نزول رحمة وإحسان ، أو يكون كما قال بعض العلماء الصوفية : إنَّ نزوله ثلث الليل إنما هو نزول من حال الغضب إلى حالة الرحمة ، وإلا إذا أضيفت النزول إلى السكينة لم يكن ، وإذا أضيفته إلى الكلام لم يكن أيضاً تفرغ مكان ولا شغل مكان ، وإنما أراد به : إقباله على أهل الأرض بالرحمة ، والاستعطاف بالتوبة والإنابة . هذا تفسيره عند علمائنا من أهل الكلام .

وأما من تعدَّى عليه بالتفسير والقول التكثير ، فإنهم قالوا : في هذا الحديث دليل على أنَّ الله تعالى في السماء على العرش من فوق سبع سموات .

قلنا : هذا جهلٌ عظيمٌ ، إنما قال : " يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا " . ولم يقل في الحديث من أين ينزل ، ولا كيف ينزل ... قال الإمام : والذي يجب أن يُعتَقَدَ في ذلك : أنَّ الله كان ولا شيء معه ، ثم خلق المخلوقات من العرش إلى الفرس ، فلم يتغيَّر ، ولا حدثت له جهة منها ، ولا كان له مكان فيها ، فإنه لا يحول ولا يزول ، قدوس لا يحول ولا يتغيَّر ... وأما قوله : " يَنْزِلُ " و " يَجِيءُ " و " يَأْتِي " ، وما أشبه ذلك من الألفاظ التي لا تجوز على الله في ذاته معانيها ، فإنها ترجع إلى أفعاله ، وههنا نكتة ، وهي أنَّ أفعالك أيها العبد إنما هي في ذاتك ، وأفعال الله لا يجوز أن تكون في ذاته ولا ترجع إليه ، وإنما تكون في مخلوقاته ، فإذا سمعت أنَّ الله بفعل كذا ، فمعناه في المخلوقات لا في الذات ، وقد بيَّن ذلك الأوزاعي (١٥٧هـ) حين سُئِلَ عن هذا الحديث ، فقال : يَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ . وأما أن يعلم أو يعتقد أنَّ الله لا يُتَوَهَّمُ على صفة من المخلوقات ، ولا يُشَبَّه شيئاً من المخلوقات ، ولا يدخل باباً من التأويلات .

قالوا : نقول : ينزل ربنا ولا نكَيِّف .

قلنا: معاذَ الله أنْ نقول ذلك ، إنَّما نقول كما عَلَّمَنَا رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وكما عَلَّمَنَا من العربية التي نَزَلَ بها القرآن وتكلَّم بها رسولُ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، قال رسولُ الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " يقولُ الله تعالى : عَبْدِي مَرَضْتُ فلم تُعَدِّنِي ، وَجَعْتُ فلم تُطْعِمْنِي ، وَعَطَشْتُ فلم تَسْقِنِي " . أخرجه مسلم (١٩٩٠ / ٤) برقم ٢٥٦٩ ، البخاري في الأدب المفرد (١٨٢ / ١) برقم ٥١٧ ، ابن حبان في الصحيح (١ / ٥٠٣ برقم ٢٦٩) ، البيهقي في الأسماء والصفات (١ / ٥٤٦ برقم ٤٧٣) ، شعب الإيمان (١١ / ٤١٢ برقم ٨٧٥٢) ، البغوي في شرح السنة (٥ / ٢١٨) .

وهذا لا يجوزُ على الله تعالى بحال ، ولكن شرف هؤلاء بأن عَبَّرَ عنهم كذلك .

وقوله : " يَنْزِلُ رَبُّنَا " عَبَّرَ به عن عَبْدِهِ وَمَلَكِهِ الذي نَزَلَ بِأَمْرِهِ بِاسْمِهِ ، فيما يُعْطِي من رحمته ويَهَب من كَرَمِهِ ويفيض على الخَلْق من عَطَائِهِ ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَظُنِّي غَيْرُهُ
مِنْ بَمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمُكْرَمِ

والتَّزُول قد يكون في المعاني والأجسام كما تقدَّم بيَّأنه ، والتَّزُول الذي أخبر الله عنه إنَّ حَمَلَتْهُ على أَنَّهُ جِسْمٌ ، فذلك مَلَكُهُ ورسولُهُ وَعَبْدُهُ . وإن حملته على أَنَّهُ كان لا يفعل شيئاً من ذلك ، ثمَّ فَعَلَهُ عند ثُلثِ اللَّيْلِ فاستجابَ وَغَفَرَ وَأَعْطَى ، وَسَمَّى ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة ، وَصَفَهُ إلى صِفَةٍ ، فتلك عَرِيَّةٌ مُحَضَّةٌ خَاطَبَ بِهَا أَعْرَفَ منكم وأعقل وأكثر توحيداً ، وأقلُّ بل أعدم تَحْلِيطاً .

قالوا بجَهْلِهِم : لو أراد نزول رحمته لما خَصَّ بذلك الثُّلثَ من اللَّيْلِ ؛ لأنَّ رحمته تنزل بالليل والنَّهَار . قلنا : هي بالليل ، وفي يوم عَرَفَةَ ، وفي ساعة الجُمُعَةِ ، فيكونُ نزولُها بالليل أكثر ، وعطاؤها أَوْسَع ، وقد بيَّنَ اللهُ ذلك في قوله : ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران : ١٧] .

قالوا : لا حُجَّةَ لنا في التَّأْوِيل ؛ لأنَّ السَّلَفَ قالوا في هذه الأحاديث وأمثالها : أَمَرُوهَا كما جاءت ، فلا تُتَأَوَّل .

قلنا : هذه جَهَالَةٌ عَظِيمَةٌ ؛ لأنَّه قد اشتهر التَّأْوِيل في ذلك عن السَّلَف : أمَّا مالِكٌ - رحمه الله - فقد بدَّعَ السَّائِلَ عن أمثاله ، وَصَرَفَهُ عن إِشْكَالِهِ ، وَوَقَّفَ عند الإيْمان به ، وهو لنا أَفْضَل . وأمَّا الأوزاعي فقد نزع بالتَّأْوِيل ، قال : سِئْلُ عن قول النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " يَنْزِلُ رَبُّنَا " ؟ فَقَالَ : يفعلُ اللهُ ما يشاء . ففتحَ باباً من المعرفة عَظِيماً ، ونهَجَ إلى التَّأْوِيل طريقاً مستقيماً .

تَشْرِيفٌ : إنَّ الله سبحانه مُنَزَّهٌ عن الحركة والانتقال ؛ لأنَّه لا يَحْوِيهِ مكانٌ ، كما لا يشتمل عليه زمانٌ ، ولا يَشْغُلُ جُزْءاً ، ولا يَدْنُو إلى مسافة بشيءٍ ، ولا يَغِيْبُ عن عِلْمِهِ شيءٌ . مُتَقَدِّسُ الذَّاتِ عن الآفاتِ ، مَنْزَهٌ عن التَّغْيِيرِ والاسْتِحْالَاتِ ، إِلَهٌ في الأرضِ إِلَهٌ في السَّمَوَاتِ .

وهذه عقيدةٌ مستقرّةٌ في القلوبِ ، ثابتةٌ بواضح الدّليل في المعقول " . انظر : المسالك في شرح موطأ مالك (٤٤٤ / ٣ - ٤٥٤) .
وقال الإمام ابنُ العربيّ أيضاً : " واختلف النّاس في هذا الحديث وأمثاله على ثلاثة أقوال : فمنهم من ردّه ، لأنّه خبر واحد ورّد بها لا يجوز ظاهره على الله ، وهم المبتدعة ، ومنهم من قبله ، وأمره كما جاء ولم يتأوّل ولا تكلم فيه ، مع اعتقاده أنّ الله ليس كمثله شيء ، ومنهم من تأوّله وفسّره ، وبه أقول ، لأنّه معنى قريب عربي فصيح .
أمّا أنّه قد تعدّى إليه قوم ليسوا من أهل العلم بالتفسير فتعدّوا عليه بالقول بالتكثير ، قالوا : في هذا الحديث دليل على أنّ الله في السّماء على العرش من فوق سبع سموات .

قلنا : هذا جهل عظيم ، وإنّا قال : " ينزل إلى السّماء " ، ولم يقل في هذا الحديث من أين ينزل ، ولا كيف ينزل .
قالوا وحجّتهم ظاهرة : قال الله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] . قلنا له : وما العرش في العربيّة ؟
وما الاستواء ؟ ...

والذي يجب أن يعتدّ في ذلك : أنّ الله كان ولا شيء معه ، ثمّ خلق المخلوقات من العرش إلى الفرش ، فلم يتغيّر بها ، ولا حدث له جهة منها ، ولا كان له مكان فيها ، فإنّه لا يحول ولا يزول ، قدوس لا يتغيّر ولا يستحيل ، وللإستواء في كلام العرب خمسة عشر معنى ما بين حقيقة ومجاز ، منها ما يجوز على الله فيكون معنى الآية ، ومنها ما لا يجوز على الله بحال ، وهو إذا كان الإستواء بمعنى التّمكن أو الاستقرار أو الاتّصال أو المحاذاة ، فإنّ شيئاً من ذلك لا يجوز على البارئ تعالى ، ولا يضرب له الأمثال في المخلوقات ، وإمّا أن لا يفسّر كما قال مالك وغيره : إنّ الإستواء معلوم ، يعني مورده في اللغة . والكيفيّة التي أراد الله ممّا يجوز عليه من معاني الإستواء مجهولة ، فمن يقدر أن يعيّنّها ؟ والسؤال عنه بدعة : لأنّ الاشتغال به وقد تبيّن طلب التّشابه ابتغاء للفتنة . فتحصّل لك من كلام إمام المسلمين مالك : أنّ الإستواء معلوم ، وأنّ ما يجوز على الله غير متعيّن ، وما يستحيل عليه هو منزّه عنه ، وتعيّن المراد بها لا يجوز عليه لا فائدة لك فيه ، إذ قد حصل لك التّوحيد والإيمان بنفي التّشبيه والمحال على الله سبحانه وتعالى ، فلا يلزمك سواه ، وقد بينّا ذلك في المشكلين على التّحقيق ، وأمّا قوله : " ينزل " ، " ويحيي " ، " ويأتي " ، وما أشبه ذلك من الألفاظ التي لا تجوز على الله في ذاته معانيها ، فإنّها ترجع إلى أفعاله ، وهنا نكتة ، وهي : أنّ أفعالك أيّها العبد إنّما هي في ذاتك ، وأفعال الله سبحانه لا تكون في ذاته ، ولا ترجع إليه ، وإنّما تكون في مخلوقاته ، فإذا سمعت الله يقول كذا ، فمعناه في المخلوقات لا في الذات ، وقد بيّن ذلك الأوزاعي حين سئل عن هذا الحديث - أي حديث النّزول - ، فقال : يفعل الله ما يشاء . وإمّا أن تعلم وتعتدّ أنّ الله لا يتوهّم على صفة من المحدثات ، ولا يشبهه شيء من المخلوقات ولا يدخل باباً من التّأويلات . فقالوا : يقول ينزل ولا نكيف ، قلنا : معاذ الله أن

نقول ذلك ، إنما نقول كما علمنا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وكما علمنا من العربية التي نزل بها القرآن ، قال النبي عليه السلام : " يقول الله : عبي مرضت فلم تعدني ، وجعت فلم تطعمني ، وعطشت فلم تسقني " ، وهو لا يجوز عليه شيء من ذلك ، ولكن شرف هؤلاء بأن عبّر به عنهم ، كذلك قوله : " ينزل ربنا " ، عبّر عن عبده وملّكه الذي ينزل بأمره باسمه ، فيما يعطي من رحمته ...

والنُّزول قد يكون في المعاني ، وقد يكون في الأجسام ، والنُّزول الذي أخبر الله عنه إن حملته على أنّه جسم فذلك ملكه ورسوله وعبده ، وإن حملته على أنّه كان لا يفعل شيئاً من ذلك ثمّ فعله عند ثلث الليل فاستجاب وغفر وأعطى ، وسمّى ذلك نزولاً عن مرتبة إلى مرتبة ، ومن صفة إلى صفة ، فتلك عريّة محضة خاطب بها من هم أعرف منكم - يعني أهل الظاهر - وأعقل وأكثر توحيداً وأقلّ بل أعدم تخليطاً . قالوا بجهلهم : لو أراد نزول رحمته لما خصّ بذلك الثلث من الليل ، لأنّ رحمته تنزل بالليل والنَّهار . قلنا : ولكنّها بالليل ، وفي يوم عرفة ، وفي ساعة الجمعة يكون نزولها أكثر وعطاؤها أوسع ... وقد نبّه الله على ذلك بقوله تعالى : ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران : ١٧] . انظر : عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي (٢/١٩٨-٢٠٠ ببعض الاختصار) .

وقال الإمام ، الحافظُ الأوحدُ ، شيخُ الإسلام ، القاضي ، أبو الفضل عيَّاضُ بنُ مؤسَّى بنِ عيَّاضِ بنِ عمرو بنِ مؤسَّى بنِ عيَّاضِ اليحصبيّ ، الأندلسيّ ، ثمّ السبّئيّ ، المالكيّ (٥٤٤هـ) : " قوله : " ينزل ربنا كلّ ليلة " : قيل : معناه : ينزل ملك ربنا ، على تقدير حذف مضاف ، كما يقال : فعل السلطان كذا ، وإن كان الفعل وقع من أتباعه ، ويضاف الفعل إليه لما كان عن أمره ويحتمل أن يكون عبّر بالنُّزول عن تقريب الباري تعالى للدّاعين حينئذ واستجابته لهم ، وخاطبهم - عليه السلام - بما جرت به عادتهم ، ليفهموا عنه ، وكان المتقرّب منّا إذا كان في بساط واحد مع من يريد الدُّنو منه يخبر عنه بأن يقال : جاء وأتى ، وإذا كان في علو ، قيل : نزل وتجلّى ، وقد ورد في الكتاب والسُّنة : جاء ، وأتى ونزل ، وتجلّى .

قال القاضي : على هذين الطريقتين اختلف تأويل السلف في الحديث ، بل قد جاءت مفسّرة فيه ، فجاء في حديث الأعرابيّ مسلم الذي ذكره مسلم عنه عن أبي سعيد وأبى هريرة قالا : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إنّ الله يُمهّل ، حتّى إذا ذهب ثلث الليل الأوّل ينزل إلى السّماء الدُّنيا ، فيقول : هل من مستغفر ... " الحديث رواه الأعمش عن السّبيعي عن أبي مسلم بمعناه ، وذكر مكان " ينزل " : " ثمّ يأمر منادياً ينادى يقول : هل من داع " الحديث . أخرجه النَّسائي ، فهذا مفسّر لأحد التّأويلين ، وهو من معنى المروي عن مالك في تفسير هذا الحديث : ينزل أمره ورحمته ، وعلى التّأويل الآخر قول الأوزاعي فيه : يفعل الله ما يشاء . وإليه الإشارة في الحديث نفسه

بقوله : " ثمَّ ييسط يديه " عبارة عن نشر رحمته واستعارة بكثرة عطائه وإجابته وإسباغ نعمته ، ولا يعترض على هذا بأنَّ أمره ونهيه وأفعاله في كلِّ حين لا يختصُّ بوقت دون وقت ، فقد يكون المراد بالأمر هنا في هذه القضية يختصُّ لقائم الليل ، كما يختصُّ رمضان ويوم عرفة وليلة القدر وليلة نصف شعبان - وغيرها من الأوقات بأوامر من أوامره ، وقضايا من قضاياها لا تكون في سائر الأوقات ، كما جاء في كتاب الله وحديث نبيه - عليه السَّلام . وقيل : يكون التَّزول بمعنى القول ، كقوله : ﴿وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام : ٩٣] ، وبمعنى الإقبال على النَّبي ، فيكون التَّزول إظهار ذلك وتبليغه إلى أهل السَّماء الدُّنيا ، أو بإقباله على عباده المؤمنين كما في الحديث ، وذلك من أفعاله كما تقدَّم ، أو يفعل فعلاً يظهر به لطفه لهم ...

وقوله : " حتى إذا ذهب ثلث الليل الأوَّل " : في بعض الروايات " وشطره " في بعضها ، والصَّحيح الرواية الأخرى : " حين يبقى ثلث الليل الآخر " ، قال شيوخ أهل الحديث : وهو الذي تتظاهر الأخبار بمعناه ولنظفه ، وقد يحتمل الجمع بين الحديثين أن يكون التَّزول الذي أراده النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعناه ، والله أعلم بحقيقته عند مضى الثَّلاث الأوَّل .

والقول : " من يدعوني " إلى آخره في الثَّلاث الآخر " . انظر : شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلْقَاضِي عِيَّاضِ الْمُسَمِّي إِكْمَالُ الْمَعْلَمِ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ (١٠٩/٣-١١١) .

فالقاضي عياض ذهب - كما ذهب غيره من العلماء المحققين - إلى تأويل التَّزول بنزول مَلَكٍ رَبَّنَا ، وذكر أنَّه يحتمل أن يكون عبَّرَ بالتَّزول عن تقريب الباري تعالى للدَّاعين حينئذ واستجابته لهم ، واستشهد على ما ذهب إليه من التَّأويل بحديث رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ يُمَهِّلُ ، حتى إذا ذهب ثلث الليل الأوَّل ، ينزل إلى السَّماء الدُّنيا ، فيقول : هل من مستغفر ... " ، الحديث رواه الأعمش عن السَّبيعي عن أبي مسلم بمعناه ، وذكر مكان " ينزل " : " ثمَّ يأمر منادياً ينادي يقول : هل من داع " ، الحديث . أخرجه النَّسائي ، فهذا مفسَّر - لأحد التَّأويلين ، وهو من معنى المروي عن مالك في تفسير هذا الحديث : ينزل أمره ورحمته ، وعلى التَّأويل الآخر قول الأوزاعي فيه : يفعل الله ما يشاء . وإليه الإشارة في الحديث نفسه بقوله : " ثمَّ ييسط يديه " عبارة عن نشر رحمته ، واستعارة بكثرة عطائه وإجابته وإسباغ نعمته ، ولا يعترض على هذا بأنَّ أمره ونهيه وأفعاله في كلِّ حين لا يختصُّ بوقت دون وقت ، فقد يكون المراد بالأمر هنا في هذه القضية يختصُّ بقائم الليل ، كما يختصُّ رمضان ويوم عرفة وليلة القدر وليلة نصف شعبان - وغيرها من الأوقات بأوامر من أوامره ، وقضايا من قضاياها لا تكون في سائر الأوقات ...

وقال الإمام عبد الخالق بن أسد بن ثابت ، الفقيه أبو محمد الدمشقي الحنفي المحدث الأضرابلسي الأصل (٥٦٤هـ) :
" النزول بلا تكييف ولا تشبيه ، وهو مما يجب الإيذان به ، وأنه لا كنزولنا الذي هو حركة وانتقال من مكان إلى مكان ، ومن الناس من تأولّه على ما يُعرف في موضعه " . انظر : كتاب المعجم (ص ٣٣٠-٣٣١) .

وقال الإمام أبو العباس أحمد بن أبي الحسن علي بن أحمد بن يحيى بن حازم بن علي بن رفاعه الرفاعي ، المغربي ، ثم البطائحي (٥٧٨هـ) : " أي سادة : نزّهوا الله عن سمات المحدثين وصفات المخلوقين ، وطهروا عقائدكم من تفسير معنى الاستواء في حقّه تعالى بالاستقرار ، كاستواء الأجسام على الأجسام المستلزم للحلول ، تعالى الله عن ذلك ، وأياكم والقول بالفوقية ، والسفلية ، والمكان ، واليد ، والعين بالجراحة ، والنزول بالإتيان والانتقال ، فإنّ كلّ ما جاء في الكتاب والسنة ممّا يدلّ ظاهره على ما ذكر ، فقد جاء في الكتاب والسنة مثله ، ممّا يؤيّد المقصود ، فما بقي إلّا ما قاله صلحاء السلف ، وهو الإيذان بظاهر كلّ ذلك ، وردّ علم المراد إلى الله ورسوله ، مع تنزيه الباري تعالى عن الكيف وسمات الحدوث ، وعلى ذلك درج الأئمة ، وكلّ ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره قراءته والشكوت عنه ، ليس لأحد أن يفسّره إلّا الله تعالى ورسوله ، ولكم حمل التشابه على ما يوافق أصل المحكم ، لأنّه أصل الكتاب ، والمتشابه لا يعارض المحكم " . انظر : البرهان المؤيد (ص ١٦) .

ومجمل ما قاله الإمام أحمد بن علي بن ثابت الرفاعي الحسيني : وجوب تنزيه الله تعالى عن الفوقية ، والسفلية ، والمكان ، والحركة والانتقال ، والدعوة إلى الإيذان بظاهر كلّ ذلك ، وردّ علم معنى المراد إلى الله ورسوله ، مع تنزيه الباري تعالى عن الكيف وسمات الحدوث ، وعلى ذلك درج سلف الأئمة ، وقالوا : كلّ ما وصف الله به نفسه في كتابه فتفسيره قراءته والشكوت عنه ، ليس لأحد أن يفسّره إلّا الله تعالى ورسوله ...

وقال الإمام أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد القابسي (٥٩٣هـ) : " ... نزوله إلى السماء الدنيا ، تفضّل ورحمة ، لا ثقله وحركة ... " . أصول الدين ، القابسي (ص ٦٦) .

وقال الإمام ، الأصولي ، المتكلّم ، الحجّة ، القدوة ، الهام ، العلم ، المفيد ، الفقيه ، الصّالح ، عثمان بن عبد الله القيسي القرشي ، أبو عمرو ، المعروف بالسلاجلي (٥٩٤هـ) : " الدّليل على استحالة حلول ذات الله تعالى في جهة من الجهات : أمّا الاختصاص بالجهة ، فلا أنّ المختصّ بالجهة حاصل في محلّ لا محالة ، وكلّ حاصل في محلّ فهو إمّا متحرّك إن انتقل ، وإمّا ساكن إن لم ينتقل ، وكلّ ما كان إمّا متحرّكاً وإمّا ساكناً فهو حادث " . انظر : العقيدة البرهانية والفصول الإيمانية (ص ٦٥) .

وقال الإمام ابن الجوزي (٥٩٧هـ): "وفي الحديث التسعين: "ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر"، وفي رواية: "إذا ذهب ثلث الليل الأول".

أصح الروايات عن أبي هريرة: "إذا بقي ثلث الليل الآخر"، كذلك قال الترمذي. وحديث النزول قد رواه جماعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، منهم: أبو بكر، وعلي، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وابن عباس، وأبو هريرة، وجابر بن مطعم، ورافعة الجهني، والنواس بن سمعان، وأبو ثعلبة الحشني، وعثمان بن أبي العاص، وعائشة في آخرين. وقد ذكرت فيما تقدم من مسند ابن عمر وأنس وغيرهما في مثل هذه الأشياء أنه يجب علينا أن نعرف ما يجوز على الله سبحانه وما يستحيل. ومن المستحيل عليه: الحركة والثقل والتغير، فيبقى ما ورد في هذا، فالناس فيه قائلان: أحدهما: السآكة عن الكلام فيه، وقد حكى أبو عيسى الترمذي عن مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها بلا كيف، فهذه كانت طريقة عامة السلف. والثاني: المتأول، فهو يحملها على ما توجهه سعة اللغة، لعلمه بأن ما يتضمنه النزول من الحركة مستحيل على الله سبحانه وتعالى، وقد قال الإمام أحمد: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]، أي: جاء أمره. انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٣٧٩).

وقال الإمام ابن الجوزي أيضاً: "وقد روى حديث النزول عشرون صحابياً، وقد سبق القول أنه يستحيل على الله عز وجل الحركة والثقل والتغير، فيبقى الناس رجلين:

أحدهما: المتأول له بمعنى أنه يقرب رحمة، وقد ذكر أشياء بالنزول، فقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]، وإن كان معدنه بالأرض. وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر: ٦]، ومن لم يعرف كيف نزول الجمل كيف يتكلم في تفصيل هذه الجمل؟

والثاني: السآكة عن الكلام في ذلك مع اعتقاد التنزيه. روى أبو عيسى الترمذي عن مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وابن المبارك، أنهم قالوا: أمروها هذه الأحاديث بلا كيف.

قلت: والواجب على الخلق اعتقاد التنزيه وامتناع تحويز الثقل، وأن النزول الذي هو انتقال من مكان إلى مكان يفترق إلى ثلاثة أجسام: جسم عالي، وهو مكان الساكن، وجسم سافل، وجسم يتنقل من علو إلى أسفل، وهذا لا يجوز على الله تعالى قطعاً.

فإن قال العامي : فما الذي أراد بالتزول ؟ قيل : أراد به معنى يليق بجلاله ، لا يلزمك التفتيش عنه . فإن قال : كيف حدث بها لا أفهمه ؟ قلنا : قد علمت أن النازل إليك قريب منك ، فافتنع بالقرب ولا تظنه كقرب الأجسام " . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ١٩٤-١٩٦) .

وقال الإمام ابن الجوزي أيضاً : " ... روت خولة بنت حكيم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " آخر وطأة وطئها الرحمن بوج " ، ووج : واد بالطائف ، وهي آخر وقعة أوقعها الله بالمشركين على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم والوطأة : مأخوذة من القدم ، وإلى هذا ذهب ابن قتيبة (٢٧٦هـ) ، وغيره . وقال سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) في تفسير هذا الحديث : آخر غزاة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطائف . وقال القاضي أبو يعلى (٤٥٨هـ) : غير ممنوع على أصولنا !!! حمل هذا الخبر على ظاهره ، وإن ذلك المعنى بالذات دون الفعل ، لأننا حملنا قوله : " ينزل " ، " ويضع قدمه في النار " على الذات .

قلت : وهذا الرجل يشير بأصولهم إلى ما يوجب التجسيم والانتقال والحركة ، وهذا مع التشبيه بعيد عن اللغة ، ومعرفة التواريخ ، وأدلة العقول ، وإنما اغترَّ بحديث روي عن كعب أنه قال : " ووج مقدس ، منه عرج الرب إلى السماء ، ثم قضى خلق الأرض " . وهذا الوصح عن كعب احتمال أن يكون حاكياً عن أهل الكتاب ، وكان يحكي عنهم كثيراً ، ولو قدرناه من قوله كان معناه : أن ذلك المكان آخر ما استوى من الأرض لما خلقت ، ثم عرج الرب ، أي : عمد إلى خلق السماء ، وهو قوله : ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة : ٢٩] . انظر : دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه (ص ٢٢٢-٢٢٣) .

وقال الإمام ابن الجوزي أيضاً : " ما أكثر تفاوت الناس في الفهوم ! حتى العلماء يتفاوتون التفاوت الكثير في الأصول والفروع : فترى أقواماً يسمعون أخبار الصفات ، فيحملونها على ما يقتضيه الحس ، كقول قائلهم : ينزل بذاته إلى السماء ، وينتقل !! وهذا فهم رديء ؛ لأن المنتقل يكون من مكان إلى مكان ، ويوجب ذلك كون المكان أكبر منه ، ويلزم منه الحركة ، وكل ذلك محال على الحق عز وجل " . انظر : صيد الخاطر (ص ٤٨٧) .

وقال الإمام ابن الجوزي أيضاً : " وقد وقف أقوام مع الظواهر ، فحملوها على مقتضى الحس ، فقال بعضهم : إن الله جسم ، تعالى الله عن ذلك ، وهذا مذهب هشام بن الحكم (١٩٩هـ) ، وعلي بن منصور ومحمد بن الخليل ويونس بن عبد الرحمن ، ثم اختلفوا فقال بعضهم : جسم كالأجسام ، ومنهم من قال : لا كالأجسام ثم اختلفوا ...

ومن الواقفين مع الحس أقوام ، قالوا : هو على العرش بذاته على وجه الماسة ، فإذا نزل انتقل وتحرك ، وجعلوا لذاته نهاية ، وهؤلاء قد أوجبوا عليه المساحة والمقدار ، واستدلوا على أنه على العرش بذاته بقول النبي صلى الله

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ينزل الله إلى سماء الدنيا " ، قالوا : ولا ينزل إلا من هو فوق ، وهؤلاء حملوا نزوله على الأمر الحسي الذي يوصف به الأجسام ، وهؤلاء المشبهة الذين حملوا الصفات على مقتضى الحس . وقد ذكرنا جمهور كلامهم في كتابنا المسمى : بـ " منهاج الوصول إلى علم الأصول " ، ... وإننا الصواب قراءة الآيات والأحاديث من غير تفسير ولا كلام فيها ، ... والذي أراه : الشكوت على هذا التفسير أيضاً ، إلا أنه يجوز أن يكون مراداً ، ولا يجوز أن يكون ثم ذات تقبل التجزي ... " . انظر : تلبس إبليس (ص ٧٨-٨٠ باختصار) .

وقال الإمام ، القاضي ، الرئيس ، العلامة ، البارع ، الأوحد ، البليغ ، مجتهد الدين ، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني ، الجزري ، ثم الموصلي ، الكاتب ، ابن الأثير (٦٠٦هـ) : " ... فيه : " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا " النزول ، والصعود ، والحركة ، والشكون من صفات الأجسام ، والله يتعالى عن ذلك ويتقدس . والمراد به نزول الرحمة والالطاف الإلهية ، وقربها من العباد ، وتخصيصها بالليل والثلاث الأخير منه ؛ لأنه وقت التهجد ، وغفلة الناس عما يتعرض لنفحات بتعرض لرحمة الله . وعند ذلك تكون النية خالصة ، والرغبة إلى الله وإفرة ، وذلك مظنة القبول والإجابة " . انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٢/٥) .

وقال الإمام الرازي (٦٠٦هـ) : " فأما الحديث المشتمل على النزول إلى السماء الدنيا ، فالكلام عليه من وجهين :

الأول : بيان النزول ، وهو أن النزول قد يستعمل في غير الانتقال ، وتقديره من وجوه :

أحدها : قوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ ﴾ [الزمر : ٦] ، ونحن نعلم بالضرورة : أن الجمل أو البقر ، ما نزل من السماء إلى الأرض ، على سبيل الانتقال . وقال الله تعالى : ﴿ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الفتح : ٢٦] ، والانتقال على السكينة محال ، وقال الله تعالى : ﴿ أَنْزَلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ ﴾ [الشعراء : ١٩٣-١٩٤] ، والقرآن سواء قلنا : أنه عبارة عن صفة قديمة ، أو قلنا : أنه عبارة عن الحرف والصوت !!! الانتقال عليه محال .

وقال الشافعي (٢٠٤هـ) المطلبي رضي الله عنه : دخلت مصر فلم يفهموا كلامي ، فنزلت ، ثم نزلت ، ولم يكن المراد من هذا النزول : الانتقال .

الثاني : أنه إن كان المقصود من النزول من العرش إلى السماء الدنيا ، أن يسمع نداؤه ، فهذا المقصود ما حصل ، وإن كان المقصود مجرد النداء ، سواء سمعناه أو لم نسمعه ، فهذا ممّا لا حاجة فيه إلى النزول من العرش إلى السماء الدنيا ، بل كان يمكنه أن ينادينا ، وهو على العرش . ومثاله : أن يريد من في المشرق إسماع من في المغرب ومناداته ، فيتقدم

إلى جهة المغرب ، بأقدام معدودة ، ثم يناديه ، وهو يعلم أنه لا يسمعه البتة . فهنا تكون تلك الخطوات عملاً باطلاً ، وعيثاً فاسداً ، فيكون كفعل المجانين ، فعلمنا أن ذلك غير لائق بحكمة الله تعالى .

الثالث : أن القوم رأوا أن كل سماء في مقابلة السماء التي فوقها تكون كقطرة في بحر ، وكدرهم في مفازة . ثم كل السموات في مقابلة الكرسي ، كقطرة في البحر ، والكرسي في مقابلة العرش كذلك ، ثم يقولون : أن العرش مملوء منه ، والكرسي موضع قدمه ، فإذا نزل إلى السماء الدنيا ، وهي في غاية الصغر ، بالنسبة إلى ذلك الجسم العظيم ، فإما أن يقال : أن أجزاء ذلك الجسم العظيم يدخل بعضها في بعض ، وذلك يوجب القول بأن تلك الأجزاء قابلة للتفرق والتمزق ، ويوجب القول أيضاً بتداخل الأجزاء بعضها في بعض ، وذلك يقتضي جواز تداخل جملة العالم في خردلة واحدة ، وهو محال ، وإما أن يقال : إن تلك الأجزاء بليت عند النزول إلى السماء الدنيا ، وذلك قول بأنه قابل للعدم والوجود ، وذلك مما لا يقوله عاقل في صفة الإله تعالى . فثبت بهذا البرهان القاهر : أن القول بالنزول على الوجه الذي قالوه باطل .

الرابع : أننا قد دللنا على أن العالم كرة . وإذا كان كذلك ، وجب القطع بأنه أبداً يكون الحاصل في أحد نصفي الأرض هو الليل ، وفي النصف الآخر هو النهار . فإذا وجب نزوله إلى السماء الدنيا في الليل ، وقد دللنا على أن الليل حاصل أبداً ، فهذا يقتضي أن يبقى في السماء الدنيا إلا أنه يستدير على ظهر الفلك بحسب استدارة الفلك ، وبحسب انتقال الليل من جانب من الأرض إلى جانب آخر ، ولو جاز أن يكون الشيء المستدير مع الفلك أبداً : إلهاً للعالم . فلم لا يجوز أن يكون إله العالم هو الفلك ؟ ومعلوم أن ذلك لا يقوله عاقل .

النوع الثاني من الكلام في هذا الحديث : بناؤه على التأويل على سبيل التفصيل ، وهو أن يحمل هذا النزول على نزول رحمته إلى الأرض . في ذلك الوقت ، والسبب في تخصيص ذلك الوقت بهذا الفعل وجوه : **الأول :** أن التوبة التي يؤتى بها في قلب الليل : الظاهر أنها تكون خالية عن شوائب الدنيا ، لأن الأغيار لا يطلعون عليها ، فتكون أقرب إلى القبول .

والثاني : أن الغالب على الإنسان في قلب الليل الكسل والنوم والبطالة ، فلولا الجهد العظيم في طلب الدين ، والرغبة الشديدة في تحقيقه ، لما تحمّل مشاق السهر ، ولما عرض عن اللذات الجسدية ، ومتى كان الجهد والرغبة والإخلاص ، أتم وأكمل ، كان الثواب أوفر .

الثالث : أن الليل وقت الكسل والفتور ، فاحتيج في الترغيب في الاشتغال بالعبادة في الليل إلى مزيد أمور تؤثر في تحريك دواعي الاشتغال والتجهّد ، فيحسن أن الشارع إنما خصّ هذا الوقت بمثل هذا الكلام . ليكون توفّر

الدواعي على التَّهَجُّد : أتم ، فهذه الجهات الثلاث تصلح أن تكون سبباً لتخصيص الشَّرْع هذا الوقت بهذا التَّشْرِيف . ولأجلها قال الله تعالى : ﴿وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذاريات : ١٨] ، وقال : ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران : ١٧] .

الوجه الرَّابِع : أنَّ جمعاً من أشرف الملائكة ينزلون في ذلك الوقت بأمر الله تعالى ، فأضيف ذلك إلى الله تعالى ، لأنَّه حصل بسبب أمر الله تعالى . كما يقال : بنى الأمير داراً ، وضرب ديناراً . ومَن ذهب إلى هذا التَّأويل : من يروي الخبر بضم الياء تحقيقاً لهذا المعنى .

واعلم : أنَّ تمام التَّقْرِير في هذا الخبر : أنَّ من نزل من الملوك عند إنسان لإصلاح شأنه ، والاهتمام بأمره ، فإنه يكرمه جداً . بل يكون نزوله عنده مبالغة في إكرامه ، ولما كان التَّزُول موجباً للإكرام ، أو موجباً له ، أطلق اسم التَّزُول على الإكرام . وهذا أيضاً هو المراد بقوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر : ٢٢] ، وذلك أنَّ الملك إذا جاء وحضر - لفصل الخصومات ، عظم وقعه ، واشتدَّت هيئته ، والله أعلم " . انظر : أساس التقديس (ص ٢٠٤-٢٠٧) .

وقال الإمام أبو العباس أحمد بنُ الشَّيخِ المرحومِ الفقيهِ أبي حَفْصِ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ الحافظ ، الأنصاريُّ القرطبيُّ (٦٥٦هـ) : " وقوله : " ينزل ربُّنا " كذا صحَّت الروايةُ هنا ، وهي ظاهر في التَّزُول المعنوي ، وإليها يردُّ " ينزل " على أحد التَّأويلات ، ومعنى ذلك : أنَّ مقتضى عظمة الله تعالى وجلاله ، واستغنائه ، إلّا يعبأ بحقير ، ذليل ، فقير ، لكن ينزل بمقتضى كرمه ولطفه ؛ لأنَّ يقول : " من يقرض غيرَ عَدُوْم ولا ظُلُوم " . ويكون قوله : " إلى السَّماء الدُّنيا " عبارة عن الحاجة القريبة إلينا ، والدُّنيا بمعنى : القُربى ، والله أعلم . وقد قيَّده بعضُ النَّاس " يُنزل " بضم الياء ، من : أنزل ، فيكون مُعدَّي إلى مفعول محذوف ؛ أي : يُنزلُ اللهُ مَلَكًا فيقول : كذا .

وأما رواية : " ينزل " ثلاثياً ، مِن " نزل " ، فهي صحيحةٌ أيضاً ، وهي من باب حَذَف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . كما قال : ﴿وَسَلِّ الْقُرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ﴾ [يوسف : ٨٢] .

وقد دلَّ على صحَّة هذا التَّأويل ما رواه النسائيُّ عن أبي هريرة وأبي سعيد ، قالا : قال رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إنَّ الله عزَّ وجلَّ يُمهِّلُ حتى يمضي شطرُ الليلِ الأوَّل ، ثمَّ يأمرُ منادياً يقول : هل من دَاعٍ يُستجاب له ؟ هل من مُستغفرٍ يُغفر له ؟ هل من سائلٍ يُعطى ؟ " .

وهذا صحيح ، وهو نمو ، وبه يرتفع الإشكال ، وقد قدَّمنا في كتاب الإيمان ما تُحمَل عليه هذه المشكلات كلها " . انظر : المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٧/ ٢٠) .

وقال الإمام عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن ، شيخ الإسلام وبقية الأعلام ، الشيخ عز الدين أبو محمد الدمشقي الشافعي (٦٦٠هـ) ، فيما نقله عنه الإمام تاج الدين السبكي : " وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَسَمٍ مُّصَوَّرٍ ، وَلَا جَوْهَرٍ مُّخْدُودٍ مُّقَدَّرٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَهَائِلُ الْأَجْسَامَ ، لَا فِي التَّقْدِيرِ وَلَا فِي قُبُولِ الانْقِسَامِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا تَحْلُهُ الْجَوَاهِرُ ، وَلَا بَعْرُضٍ وَلَا تَحْلُهُ الْأَعْرَاضُ ، بَلْ لَا يَهَائِلُ مَوْجُودًا ، وَلَا يَهَائِلُهُ مَوْجُودٌ ، وَلَيْسَ كَمَثَلِهِ شَيْءٌ ، وَلَا هُوَ مِثْلُ شَيْءٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَجِدُهُ الْمُقَدَّرُ ، وَلَا تَحْوِيهِ الْأَقْطَارُ ، وَلَا تَحِيطُ بِهِ الْجِهَاتُ ، وَلَا تَكْتَنِفُهُ الْأَرْضُونَ وَالسَّمَوَاتُ ، وَأَنَّهُ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قَالَهُ ، وبالمعنى الَّذِي أَرَادَهُ ، اسْتَوَاءً مَنْزَهًا عَنِ الْمَاهِيَةِ وَالِاسْتِقْرَارِ ، وَالتَّمَكُّنِ وَالْحُلُولِ وَالِانْتِقَالِ ... " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٦/ ٢٣١) .

وقال الإمام المتفنن ، المتبحر في العلم ، العالم ، الجليل ، الفاضل ، الفقيه ، المفسر ، المحصل ، المحدث ، المتفنن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري ، الخزرجي ، شمس الدين القرطبي ، صاحب التصانيف المفيدة التي تدل على كثرة اطلاعه ووفور فضله ، ومُصنّف التفسير المشهور الَّذِي سَارَتْ بِهِ الرِّكَابُ (٦٧١هـ) : " ... وَاخْتَلَفَ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران : ١٧] ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ : هُمُ السَّائِلُونَ الْمَغْفِرَةَ . فَتَادَةُ : الْمُصَلُّونَ .

قُلْتُ : وَلَا تَنَاقُضَ ، فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ وَيَسْتَغْفِرُونَ ، وَخَصَّ السَّحَرَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ مَطَانُ الْقَبُولِ وَوَقْتُ إِجَابَةِ الدُّعَاءِ . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى تُخْبِرُ عَنْ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَيْبِيهِ : ﴿قَالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يوسف : ٩٨] : " أَنَّهُ آخِرُ ذَلِكَ إِلَى السَّحَرِ " . خَرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ...

وَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَبْرِيلَ : " أَيُّ اللَّيْلِ أَسْمَعُ " ؟ فَقَالَ : " لَا أَدْرِي ، غَيْرَ أَنَّ الْعَرْشَ يَهْتَزُّ عِنْدَ السَّحَرِ " . يُقَالُ سَحَرَّ وَسَحَرَّ ، بِفَتْحِ الْحَاءِ وَشُكُونِهَا .

وَقَالَ الرَّجَاجُ (٣١٠هـ) : السَّحَرُ مِنْ حِينَ يُدْبِرُ اللَّيْلُ إِلَى أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ الثَّانِي ، وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ : السَّحَرُ هُوَ سَدَسُ اللَّيْلِ الْآخِرِ .

قُلْتُ : أَصَحُّ مِنْ هَذَا مَا رَوَى الْأَيْمَنُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " يُنْزِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ حِينَ يَمْضِي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، فَيَقُولُ : أَنَا الْمَلِكُ أَنَا الْمَلِكُ ، مَنْ ذَا الَّذِي يَدْعُونِي فَاسْتَجِبْ لَهُ ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ ؟ مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرُ لَهُ ؟ فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ " ، فِي رِوَايَةٍ : " حَتَّى يَنْفَجِرَ الصُّبْحُ " لَفْظُ مُسْلِمٍ . انظر : صحيح مسلم (١/ ٥٢٢ برقم ٧٥٨) .

وَقَدْ اُخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِهِ ، وَأَوَّلَى مَا قِيلَ فِيهِ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ النَّسَائِيِّ مُفَسَّرًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمْهِلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى " . صَحَّحَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْحَقِّ ، وَهُوَ يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ وَيُوضِّحُ كُلَّ احْتِمَالٍ ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُصَافِ ، أَيُّ : يَنْزِلُ مَلَكٌ رَبَّنَا فَيَقُولُ . وَقَدْ رُوِيَ " يَنْزِلُ " بِضَمِّ الْيَاءِ ، وَهُوَ يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَا ، وَبِاللَّهِ تَوْفِيقُنَا . وَقَدْ أَتَيْنَا عَلَى ذِكْرِهِ فِي " الْكِتَابِ الْأَسْنَى فِي شَرْحِ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ الْعُلَى " . انظر : الجامع لأحكام القرآن (٤/ ٣٨-٣٩) .

فوق السَّحَر هو وقت القَبُول والإجابة ... وبعد أن ذكر حديث النزول ، قال : وَأَوَّلَى مَا قِيلَ فِيهِ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ النَّسَائِيِّ مُفَسَّرًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمْهِلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى " ، وَهُوَ يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ وَيُوضِّحُ كُلَّ احْتِمَالٍ ، وَأَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمُصَافِ ، أَيُّ : يَنْزِلُ مَلَكٌ رَبَّنَا فَيَقُولُ . وَقَدْ رُوِيَ " يَنْزِلُ " بِضَمِّ الْيَاءِ ، وَهُوَ يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْنَا ، وَبِاللَّهِ تَوْفِيقُنَا . وهو يرى أن رواية النسائي : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمْهِلُ حَتَّى يَمْضِيَ ... تفسير لحديث النزول ، وبالتالي فإن الإمام القرطبي يذهب في النزول مذهب المؤولة الذين رأوا فيه نزولاً معنوياً بعيداً عن الحركة والثقله ...

وقال الإمام محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي (٦٧١هـ) : " وحديث النزول ثابت في الأمهات ، خرَّجه الثقات الأثبات ، والمسلمون مجمعون على أن النزول غير محمول على الاتصال ، والانتقال ، والاستقرار ، والزوال ، وشغل مكان وتفرغ مكان . وذكر الخطابي في المعالم في كلامه على حديث النزول : وَقَدْ زَلَّ بَعْضُ شُيُوخِ الْحَدِيثِ بِأَن قَال : فَإِنْ قَال قَائِل : كَيْفَ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ ؟ قِيلَ : يَنْزِلُ كَيْفَ شَاءَ . فَإِنْ قَال : كَيْفَ يَتَحَرَّكُ ؟ قِيلَ لَهُ : إِنَّ شَاءَ تَحَرَّكُ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَتَحَرَّكُ . قال الخطابي : وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ عَظِيمٌ ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِالْحَرَكَةِ ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ يَتَعَايَنَانِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْحَرَكَةِ مَنْ يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ بِالسُّكُونِ ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَعْرَاضِ الْمَحْدَثِ ، وَأَوْصَافِ الْمَخْلُوقِينَ ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُتَعَالٍ عَنْهُمَا ، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ . فَلَوْ جَرَى هَذَا الشَّيْخ - عفا الله عنا وعنه - عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ ، وَلَمْ يَدْخُلْ نَفْسَهُ فِيهَا لَا يَغْنِيهِ لَمْ يَكُنْ يَخْرُجُ بِهِ الْقَوْلُ إِلَى مِثْلِ هَذَا الْخَطَأِ الْفَاحِشِ الَّذِي لَا يُعْمَرُ خَيْرًا وَلَا يُفِيدُ رُشْدًا ، نَسَأَلُ اللَّهَ الْعِصْمَةَ مِنَ الضَّلَالِ ، وَالْقَوْلُ بِهَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْفَاسِدِ وَالْمَحَالِ .

قلت : حديث النزول نحمله عندنا على أحد معنيين : إما على حذف مضاف ، كما رواه النسائي وغيره عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما ، قال : قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَمُهِلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا ، فَيَقُولُ : هَلْ مِنْ دَاعٍ يُسْتَجَابُ لَهُ ، هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ يُغْفَرُ لَهُ ، هَلْ مِنْ سَائِلٍ يُعْطَى " . صَحَّحَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْحَقِّ ، وَهُوَ يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ وَيُوضِّحُ كُلَّ أَحْتِمَالٍ . فمعنى ينزل ربنا : ينزل ملك ربنا . وقد روي بضم الياء ، وهو يبين ما ذكرنا ، والسُّنَّةُ تفسر بعضها بعضاً ، وكذلك الآيات .

والمعنى الثاني : أن يكون نزول الله تعالى عبارة عن إفضاله وإحسانه وقربه من العبد قرب إكرام وقبول توبة وغفران . ومنه قول النَّاسِ : نزل السُّلْطَانُ إِلَى النَّاسِ : إذا عدل عليهم وخفض جناحه لهم ، فيكون من صفات الأفعال . ولا سبيل إلى حمله على صفات الذات ، فإنَّ الحديث فيه مصرّح بتجدد النزول ، واختصاصه ببعض الأوقات والساعات . والصفات التي تثبت للذات يجب اتصافها بالقدم ، وتنزيهاها عن الحدوث والتجدد والاختصاص بالزمان ، والاستواء من هذا القبيل أيضاً ، فإنَّ كلَّ ما لم يكن فكان أو لم يثبت ثم ثبت فهو من قبيل الأفعال ، ويستحيل أن يكون الحادث المفتوح الوجود صفة لله تعالى ، فإنه يتعالى عن قبول الحوادث ، وكلَّ قابل للحوادث فهو حادث .

وإنما النزول والاستواء من صفات الأفعال . فالحوادث المتجددات المتخصّصة بالأوقات أفعال الله . والقول في المجيء يحلُّ هذا المحل ، فإنه يتخصّص بوقت فعل حادث ، والحوادث لا تكون صفة ذات لله تعالى . انظر : الأسنى في شرح أسماء الله الحسنی (٢ / ٢٠١ - ٢٠٣) .

وقال الإمام النووي في كلامه على حديث النزول : " في هذا الحديث وشبهه من أحاديث الصفات وآياتها مذهبان مشهوران :

أحدهما : تأويله على ما يليق بصفات الله سبحانه وتعالى ، وتنزيهه من الانتقال وسائر صفات المحدث ، وهذا هو الأشهر عن المتكلمين .

والثاني : الإمساك عن تأويلها ، مع اعتقاد تنزيه الله سبحانه عن صفات المحدث ، لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] ، وهذا مذهب السلف وجماعة من المتكلمين ، وحاصله : أن يقال : لا نعلم المراد بهذا ، ولكن نؤمن به مع اعتقادنا أن ظاهره غير مراد ، وله معنى يليق بالله تعالى ، والله أعلم " . انظر : المجموع شرح المذهب (مع تكملة السبكي والمطيعي) (٤ / ٤٧ - ٤٨) .

وقال الإمام النووي (٦٧٦ هـ) في كلامه على حديث النزول أيضاً : من أحاديث الصفات وفيه مذهبان مشهوران للعلماء سبق إيضاحهما في كتاب الإيمان ومختصرهما أن :

أَحَدُهُمَا : وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ : أَنَّهُ يُؤْمِنُ بِأَنَّهَا حَقٌّ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِاللهِ تَعَالَى ، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُتَعَارَفُ فِي حَقِّهَا غَيْرُ مُرَادٍ ، وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي تَأْوِيلِهَا مَعَ اعْتِقَادِ تَنْزِيهِ اللهِ تَعَالَى عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ وَعَنِ الْإِنْتِقَالِ والحركات وسائر سمات الخلق .

والثَّانِي : مذهب أكثر المتكلمين وجماعات من السلف ، وهو محكيُّ هُنا عَنْ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ : أَنَّهُا تُتَأَوَّلُ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهَا بِحَسَبِ مَوَاطِنِهَا . فَعَلَى هَذَا تَأَوَّلُوا هَذَا الْحَدِيثَ تَأْوِيلَيْنِ : أَحَدُهُمَا : تَأْوِيلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ ، مَعْنَاهُ : تَنْزِيلُ رَحْمَتِهِ وَأَمْرُهُ وَمَلَائِكَتُهُ ، كَمَا يُقَالُ : فَعَلَ السُّلْطَانُ كَذَا إِذَا فَعَلَهُ أَتْبَاعُهُ بِأَمْرِهِ . والثَّانِي : أَنَّهُ عَلَى الْإِسْتِعَارَةِ ، وَمَعْنَاهُ : الْإِقْبَالُ عَلَى الدَّاعِينَ بِالْإِجَابَةِ وَاللُّطْفِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ " . انظر : المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٣٧-٣٦/٦)

وما ذكره الإمام النووي مُلَخَّصًا ، هو الحقُّ الذي ليس بعده إِلَّا الضَّلَالُ ، وقد استوفيت هذا كله في رسالتي للماجستير ، وكانت بعنوان : " التَّفْوِيضُ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى بَيْنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ " ... وقال الإمام ابن منظور (٧١١هـ) : " وَفِي الْحَدِيثِ : " إِنْ اللهُ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ يَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا " ؛ النُّزُولُ وَالصُّعُودُ وَالْحَرَكَةُ وَالسُّكُونُ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَاللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَتَعَالَى عَنْ ذَلِكَ وَيَتَقَدَّسُ ، وَالْمُرَادُ بِهِ : نُزُولُ الرَّحْمَةِ وَالْأَلْطَافِ الْإِلَهِيَّةِ وَقُرْبِهَا مِنَ الْعِبَادِ ، وَتَخْصِيصُهَا بِاللَّيْلِ وَبِالثَّلَاثِ الْآخِرِ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ وَقْتُ التَّهَجُّدِ ، وَغَفْلَةِ النَّاسِ عَمَّا يَتَعَرَّضُ لِنَفَحَاتِ رَحْمَةِ اللهِ ، وَعِنْدَ ذَلِكَ تَكُونُ النِّيَّةُ خَالِصَةً ، وَالرَّغْبَةُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَافِرَةً ، وَذَلِكَ مَطْنَةُ الْقَبُولِ وَالْإِجَابَةِ " . انظر : لسان العرب (٦٥٧/١١) .

وقال الإمام الخازن (٧٢٥هـ) في معرض كلامه على حديث النُّزُولِ : " هذا الحديث من أحاديث الصِّفَاتِ ، وللعلماء فيه وفي أمثاله مذهبان معروفان : مذهب السَّلَفِ : الْإِيْمَانُ بِهِ ، وَإِجْرَاءُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ عَنْهُ ، وَالْمَذْهَبُ الثَّانِي : هُوَ مَذْهَبٌ مِنْ يَتَأَوَّلُ أَحَادِيثَ الصِّفَاتِ .

قال أبو سليمان الخطابي : إِنَّمَا يُنْكَرُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ يَقِيسُ الْأُمُورَ عَلَى مَا يَشَاهِدُهُ مِنَ النُّزُولِ الَّذِي هُوَ تَدَلُّ عَلَى مَنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلٍ ، وَانْتِقَالَ مِنْ فَوْقَ إِلَى تَحْتِ ، وَهَذَا صِفَةُ الْأَجْسَامِ ، فَأَمَّا نَزُولُ مَنْ لَا تَسْتَوِي عَلَيْهِ صِفَاتُ الْأَجْسَامِ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي غَيْرُ مَتَوَهِّمَةٍ فِيهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِعِبَادِهِ وَعُظْفِهِ عَلَيْهِمْ وَاسْتِجَابَتِهِ دَعَاءَهُمْ ، وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ ، لَا يَتَوَجَّهُ عَلَى صِفَاتِهِ كَيْفِيَّةً ، وَلَا عَلَى أَفْعَالِهِ كَمِيَّةً ، سُبْحَانَهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] . انظر : تفسير الخازن المسمى لبَابِ التَّأْوِيلِ فِي مَعَانِي التَّنْزِيلِ (٣٢٨/١) .

وقال الإمام محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة بن علي بن جماعة الكِنَافِي الحَمَوِي الشَّافِعِي، قَاضِي القُضَاة بَدْرُ الدِّين أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الإِمَامُ الْمُفْتِي (٧٣٣هـ) : " اَعْلَمُ أَنَّ النُّزُولَ الَّذِي هُوَ الْإِنْتِقَالُ مِنْ عُلُوٍّ إِلَى سَفَلٍ لَا يَجُوزُ حَمْلُ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ لَوْجُوه :

الأول : النُّزُولُ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ وَالْمَحْدَثَاتِ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَجْسَامٍ : مُنْتَقِلٌ ، وَمُنْتَقَلٌ عَنْهُ ، وَمُنْتَقَلٌ إِلَيْهِ ، وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مُحَالٌ .

الثاني : لَوْ كَانَ النُّزُولُ لَذَاتَهُ حَقِيقَةً لِتَجَدَّدَتْ لَهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ حَرَكَاتٌ عَدِيدَةٌ تَسْتَوْعِبُ اللَّيْلَ كُلَّهُ ، وَتَنْقَلِبَاتٌ كَثِيرَةٌ ، لِأَنَّ ثَلَاثَ اللَّيْلِ يَتَجَدَّدُ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ مَعَ اللَّحْظَاتِ شَيْئًا فَشَيْئًا ، فَيَلْزَمُ انْتِقَالُهُ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا لَيْلًا وَنَهَارًا ، مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ ، وَعُودُهُ إِلَى الْعَرْشِ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ عَلَى قَوْلِهِمْ ، وَنَزُولُهُ فِيهَا إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا ، وَلَا يَقُولُ ذَلِكَ ذُو لَبٍّ وَتَحْصِيلٌ .

الثالث : أَنَّ الْقَائِلَ بِأَنَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ ، وَأَنَّهُ مَلَأَهُ ، كَيْفَ تَسَعَهُ سَمَاءُ الدُّنْيَا ؟! وَهِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَرْشِ كَحَلْقَةٍ فِي فَلَاةٍ ، فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ : أَمَّا اتِّسَاعُ سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ سَاعَةٍ حَتَّى تَسَعَهُ ، أَوْ تَضَاوُلُ الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى تَسَعَهُ ، وَنَحْنُ نَقْطَعُ بِإِنْتِفَاءِ الْأَمْرَيْنِ .

الرابع : إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالنُّزُولِ اسْتِئْجَاعُ الْخَلْقِ إِلَيْهِ ، فَذَلِكَ لَمْ يَحْصُلْ بِاتِّفَاقٍ ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ النِّدَاءُ مِنْ غَيْرِ إِسْمَاعٍ فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ ، وَيَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ .

إِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ فَقَدْ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ إِلَى السُّكُوتِ عَنِ الْمُرَادِ بِذَلِكَ النُّزُولِ ، مَعَ قَطْعِهِمْ بِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ تَعَالَى غَيْرُ مُرَادٍ ، وَتَنْزِيهِهِ عَنِ الْحَرَكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ .

قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ (١٥٧هـ) : وَقَدْ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ " . انظر : إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص ١٦٤-١٦٥) .

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ يَدْعُونَ السَّلَفِيَّةَ يَزْعُمُونَ أَنَّ السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَرْشِ كَحَلْقَةٍ فِي فَلَاةٍ ، مُسْتَشْهِدِينَ بِحَدِيثٍ : " ... مَا السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ مَعَ الْكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ بِأَرْضِ فَلَاةٍ ، وَفَضْلُ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَاةِ عَلَى الْحَلْقَةِ ... " ، مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ بِطَرِيقَةِ السَّبْعَةِ ضَعِيفٌ ، ضَعْفُهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ... وَهُوَ خَبَرٌ مُنْكَرٌ ... وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ : إِمَّا اتِّسَاعُ سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ سَاعَةٍ حَتَّى تَسَعَهُ ، أَوْ تَضَاوُلُ الذَّاتِ الْمُقَدَّسَةِ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى تَسَعَهُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ ، وَنَحْنُ نَقْطَعُ بِإِنْتِفَاءِ الْأَمْرَيْنِ ... ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِالنُّزُولِ اسْتِئْجَاعُ الْخَلْقِ إِلَيْهِ ... فَذَلِكَ - كَمَا وَضَّحَ ابْنُ جَمَاعَةَ - لَمْ يَحْصُلْ بِاتِّفَاقٍ ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ النِّدَاءُ مِنْ غَيْرِ إِسْمَاعٍ فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ ، وَيَتَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ .

وأخيراً خلص إلى ما قاله جمهور السلف من السكوت عن المراد بذلك النزول ، مع قطعهم بأنّ مالا يليق بجلاله تعالى غير مُرَاد ، والواجب تنزيهه سبحانه وتعالى عن الحركة والانتقال ... هذا باختصار مجمل ما لحّظه الإمام ابن جماعة في مسألة النزول ، ومن المعلوم أنّ الإمام الذهبي - تلميذ ابن تيمية - قد نعت الإمام ابن جماعة بنعوت طيبة ، فقال عنه : " ... قَاضِي الْقَضَاة ، شَيْخُ الْإِسْلَام ، الْمُفَسِّر ، صَاحِبُ التَّوَالِيْفِ فِي الْفِقْهِ ، وَالْحَدِيثِ ، وَالْأَصُولِ ، وَالتَّارِيخِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَلَهُ مُشَارَكَةٌ حَسَنَةٌ فِي عُلُومِ الْإِسْلَامِ مَعَ دِينٍ ، وَتَعَبُدٍ ، وَتَصَوُّفٍ ، وَأَوْصَافٍ حَمِيدَةٍ ، وَأَحْكَامٍ مُحْمُودَةٍ . وَلَهُ النَّظْمُ ، وَالنَّثْرُ ، وَالْخُطْبُ ، وَالتَّلَامِذَةُ ، وَالْجَلَالَةُ الْوَافِرَةُ ، وَالْعَقْلُ النَّامُ ، وَالْخُلُقُ الرِّضِيُّ ، فَاللهُ يُجَيِّسُ خَاتِمَتَهُ ، وَهُوَ أَشْعَرِيٌّ فَاضِلٌ !!! " . انظر : معجم الشيوخ الكبير (١٣٠ / ٢)

مع التأكيد على أنّ أغلب النعوت التي صدرتها عند نقل كلام العلماء ... هي من ثناء الإمام الذهبي عليهم في ترجمته لهم ...

وقال الإمام أحمد بن يحيى بن إسحاق عيل الشيخ شهاب الدين ابن جهبل الكلابي الحلبي (٧٣٣هـ) فيما نقله عنه الإمام تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (٧٧١هـ) ما نصّه : " أمّا التّقدّيس فهو أنّ يعتقد في كلّ آية أو خبر معنّى يليق بجلال الله تعالى ، مثال ذلك : إذا سمع قوله صلى الله عليه وسلّم : " إنّ الله ينزل كلّ ليلة إلى سماء الدنيا " ، وكان النزول يُطلق على ما يفتقر إلى جسم عال ، وجسم سافل ، وجسم منتقل من العالي إلى السافل .

والنّزول انّقال جسم من علو إلى سفلى ، ويُطلق على معنى آخر لا يفتقر إلى انّقال ولا حركة جسم ، كما قال تعالى : ﴿وَأَنْزَلْ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ [الزمر : ٦] ، مع أنّ النّعم لم تنزل من السماء ، بل هي مخلوقة في الأرحام قطعاً ، فالنّزول له معنى غير حركة الجسم لا محالة .

وفهم ذلك من قول الإمام الشافعي رضي الله عنه : دخلت مصر فلم يفهموا كلامي ، فنزلت ثمّ نزلت ثمّ نزلت ، ولم يرد حينئذٍ الانتقال من علو إلى سفلى .

فليتحقّق السامع أنّ النزول ليس بالمعنى الأوّل في حقّ الله تعالى ، فإنّ الجسم على الله محال ، وإن كان لا يفهم من النّزول الانتقال ، فيقال له : من عجز عن فهم نزول البعير ، فهو عن فهم نزول الله عزّ وجلّ أعجز . فأعلم أنّ لهذا معنى يليق بجلاله ...

وكذلك لفظة " فوق " الواردة في القرآن والخبر ، فليعلم أنّ " فوق " تارة تكون للجسميّة ، وتارة للمرتبة ، كما سبق ، فليعلم أنّ الجسميّة على الله محال ، وبعد ذلك : إنّ له معنى يليق بجلاله تعالى " . انظر : طبقات الشافعية الكبرى (٨١ / ٩) ...

المتشابه لغة : اسم لكل ما لا يمتدي إليه الإنسان ، والمراد به هنا كل ما ورد في الكتاب أو السنة الصحيحة موهماً مماثلته تعالى للحوادث في شيء ما ، وقامت الدلائل القاطعة على امتناع ظاهره في حق الله تعالى ، ولذا أجمع السلف والخلف على تأويله تأويلاً إجمالياً بصرف اللفظ عن ظاهره المحال على الله تعالى لقيام الأدلة القاطعة على أنه تعالى ليس كمثله شيء . ثم إن السلف لا يعنیون المعنى المراد من ذلك النص ، بل يفوضون علمه إلى الله تعالى ، بناء على أن الوقف على قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] ، والخلف يؤولونه تأويلاً تفصيلاً بتعيين المعنى المراد منه لاضطرارهم إلى ذلك رداً على المبتدعين الذين كثروا في زمانهم بناء على أن الوقف على قوله تعالى : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] ، وهذا الرَّاجح ما ذهب إليه السلف من أن الوقف على قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] ، لوجوه منها :

أن (أما) في قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ ، للتفصيل عند الجمهور ، وهو إنما يستقيم لو كان الوقف على : ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ فيكون : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ مقابلاً لقوله : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ على تقدير : وأما الراسخون .

ومنها : أن اللفظ إذا كان له معنى حقيقي ، وقد دلّ الدليل القطعي على أن ذلك الظاهر غير مراد علم أن مراد الله بعض مجازات تلك الحقيقة ، وترجيح البعض لا يكون إلا بمرجح ظني لا يصح الاستدلال به في المسائل القطعية نحو : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، فقد دلّ الدليل القاطع على امتناع حلول الله في المكان ، فعلم أنه ليس مراد الله تعالى من هذه الآية ما أشعر به ظاهرها .

وللفظ الاستواء مجازات كثيرة لا يتعين أحدها إلا بدليل لغوي ظني ، والقول بالظن في ذات الله تعالى وصفاته غير جائز بالإجماع .

ومنها : أنه تعالى مدح الراسخين في العلم بأنهم يقولون : آمنا به ، وقال في أول سورة البقرة : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٦] ، فلو كان الراسخون عالمين بتأويل المتشابهة على التفصيل لما كان لهم في الإيمان به مدح ، ولا في قولهم : ﴿ كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبَّنَا ﴾ [آل عمران: ٧٠] ، لأن من عرف شيئا على التفصيل فإنه لا بد أن يؤمن به ، ولكن الراسخون في العلم هم الذين علموا بالدلائل القطعية أن الله عالم بالمعلومات التي لا نهاية لها ، وعلموا أن القرآن كلام الله ، وأنه منزله عن الباطل والعبث ، فإذا سمعوا آية دلت الدلائل القطعية على امتناع ظاهرها في حق الله تعالى ، علموا أنه تعالى أراد منها غير ذلك الظاهر ثم فوضوا تعيين هذا المراد إلى علمه تعالى ، وقطعوا بأنه آيا كان فهو الحق والصواب ، ولم يزعزعهم قطعهم بترك الظاهر ، ولا عدم علمهم بالمراد عن الإيمان بالله والجزم بصحة القرآن .

وأما على ما ذهب إليه الخلف من الوقف على : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ ، فيكون قوله : ﴿ آمَنَّا بِهِ ﴾ كلاما مستأنفا موضحا لحال الراسخين ، والتقدير : هم يقولون آمنا بالمتشابهة كل من المحكم والمتشابهة من عند ربنا ، وهاك نصوصا في جمل من المتشابهة ، يتبين لك منها مجمل ما فصلناه أولا :

﴿ النِّصُّ الْأَوَّلُ ﴾

قال الامام فخر الدين الرازي في كتابه " أساس التّقدّيس " صفحة (٢٢٢) ثنتين وعشرين ومائتين ما نصّه : حاصل هذا المذهب (يعنى منه السلف) أن هذه المتشابهات يجب القطع فيها بأن مراد الله تعالى منها شي ، خير ظواهرها ، ثم يجب تفويض معناها إلى الله تعالى ، ولا يجوز الخوض في تفسيرها ، وقال جمهور المتكلمين : بل يجب الخوض في تأويل تلك المتشابهات أ.هـ أي : وذلك لدفع شبه المبتدعين الذين كثروا في زمانهم .

﴿ النِّصُّ الثَّانِي ﴾

قال العلامة أبو عبد الله الأبي في الجزء الأول من شر مسلم صفحة (٣٣٧) سبع وثلاثين وثلاثة ما نصّه : اختلف في الآي والأحاديث المشابهة ، فمعظم السلف أو كلهم وجماعة من المتكلمين أنّها تُصرف عن ظاهرها المحال ، ويؤكد علم تأويلها على ما يليق إلى الله تعالى . ومعظم المتكلمين على أنّها تُصرف عن ظاهرها المحال ثم تؤول على ما يليق ، والأول أسلم "أ.هـ .

فقد علم مما تقدّم أنّ السلف والخلف يُجمعون على وجوب صرف المتشابه عن ظاهره ، وأنّ السلف يفوضون علم المراد منه إلى الله تعالى ، والخلف يحملونه على معنى يليق به عز وجل .

﴿ ﴾ النّصّ الثالث ﴿ ﴾

قال العلامة على القاري في المرقاة شرح المشكاة صفحة (١٣٩) ست وثلاثين ومائة من الجزء الثاني في الكلام على حديث النزول ما نصّه :

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَشَبْهِهِ مِنْ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَآيَاتِهَا مَذْهَبَانِ مَشْهُورَانِ . فَمَذْهَبُ جُمْهُورِ السَّلَفِ وَبَعْضِ الْمُتَكَلِّمِينَ : الْإِيمَانُ بِحَقِيقَتِهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى ، وَأَنَّ ظَاهِرَهَا الْمُتَعَارَفُ فِي حَقِّهَا غَيْرُ مُرَادٍ ، وَلَا نَتَكَلَّمُ فِي تَأْوِيلِهَا مَعَ اعْتِقَادِنَا تَنْزِيهِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَنْ سَائِرِ سِمَاتِ الْخُذُوثِ . وَالثَّانِي : مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ ، وَهُوَ مُحْكِيٌّ عَنْ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ إِنَّمَا تُتَأَوَّلُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهَا بِحَسَبِ بَوَاطِنِهَا ، فَعَلَيْهِ : الْخَبَرُ مُتَوَلِّ بِتَأْوِيلَيْنِ ، أَيْ الْمَذْكُورَيْنِ ، وَبِكَلَامِهِ وَبِكَلَامِ الشَّيْخِ الرَّبَّانِيِّ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيِّ ، وَإِمَامِ الْحَرَمِيِّ ، وَالْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِمْ مَنْ أَتَمَّتِنَا وَغَيْرِهِمْ يُعَلِّمُ أَنَّ الْمَذْهَبَيْنِ مُتَّفَقَانِ عَلَى صَرْفِ تِلْكَ الظُّوَاهِرِ ، كَالْمَجِيءِ ، وَالصُّورَةِ ، وَالشَّخْصِ ، وَالرَّجُلِ ، وَالْقَدَمِ ، وَالْيَدِ ، وَالْوَجْهِ ، وَالْغَضَبِ ، وَالرَّحْمَةِ ، وَالْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ ، وَالْكَوْنِ فِي السَّمَاءِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ بِمَا يُفْهَمُ ظَاهِرُهَا لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ مَجَالَاتِ قَطْعِيَّةِ الْبُطْلَانِ تَسْتَلْزِمُ أَشْيَاءَ يُحْكَمُ بِكُفْرِهَا بِالْإِجْمَاعِ ، فَاضْطَرَّ ذَلِكَ جَمِيعَ الْخَلْفِ وَالسَّلَفِ إِلَى صَرْفِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ نَصَرَفُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ مُعْتَقِدِينَ اتِّصَافَهُ سُبْحَانَهُ بِمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ نَقُولَهُ بِشَيْءٍ آخَرَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ السَّلَفِ ، وَفِيهِ تَأْوِيلٌ إِجْمَالِيٌّ أَوْ مَعَ تَأْوِيلِهِ بِشَيْءٍ آخَرَ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْخَلْفِ وَهُوَ تَأْوِيلٌ تَفْصِيلِيٌّ ، وَلَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ مُخَالَفَةَ السَّلَفِ الصَّالِحِ ، مَعََاذَ اللَّهِ أَنْ يُظَنَّ بِهِمْ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا

دَعَبَ الضَّرُورَةُ فِي أَزْمَنَتِهِمْ لِذَلِكَ ؛ لِكَثْرَةِ الْمُجَسِّمَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرَهَا مِنْ فِرْقِ الضَّلَالَةِ ،
وَأَسْتِيلَانِهِمْ عَلَى عُقُولِ الْعَامَّةِ ، فَقَصَدُوا بِذَلِكَ رَدَّعَهُمْ وَبُطْلَانُ قَوْلِهِمْ ، وَمِنْ ثَمَّ اعْتَذَرَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ
وَقَالُوا : لَوْ كُنَّا عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ مِنْ صَفَاءِ الْعَقَائِدِ وَعَدَمِ الْمُبْطِلِينَ فِي زَمَنِهِمْ لَمْ نَخْضُ
فِي تَأْوِيلِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ مَالِكًا وَالْأَوْزَاعِيَّ ، وَهُمَا مِنْ كِبَارِ السَّلَفِ أَوَّلَا الْحَدِيثَ
تَأْوِيلًا تَفْصِيلِيًّا ، وَكَذَلِكَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ أَوَّلَ الْإِسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ بِقَصْدِ أَمْرِهِ ، وَنَظِيرُهُ **﴿ثُمَّ اسْتَوَى**
إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] ، أَيُ : قَصَدَ إِلَيْهَا ، وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ جَعْفَرُ الصَّادِقُ ، بَلْ قَالَ جَمْعٌ مِنْهُمْ وَمِنْ
الْخَلَفِ : إِنَّ مُعْتَقِدَ الْجَهَةِ كَافِرٌ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعِرَاقِيُّ ، وَقَالَ : إِنَّهُ قَوْلٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ
وَالْأَشْعَرِيِّ وَالْبَاقِلَانِيِّ . وَقَدْ اتَّفَقَ سَائِرُ الْفِرَقِ عَلَى تَأْوِيلِ نَحْوِ : **﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾** [الحديد: ٤]
، **﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾** [المجادلة: ٧] الْآيَةِ **﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾** [البقرة: ١١٥]
و **﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾** [ق: ١٦] ، وَ " **﴿قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ﴾**
" ، **﴿وَالْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ﴾** " وَهَذَا الْإِتِّفَاقُ يُبَيِّنُ لَكَ صِحَّةَ مَا اخْتَارَهُ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّ
الْوُقُوفَ عَلَى (الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ) لَا الْجَلَالََةَ .

قُلْتُ : الْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى **﴿إِلَّا اللَّهُ﴾** وَعَدُّ ، وَأَوْقَفَهُ وَقَفًا لَارْمًا ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ
بِالتَّأْوِيلِ مَعْنَاهُ الَّذِي أَرَادَهُ تَعَالَى وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ ، وَكُلُّ مَنْ
تَكَلَّمَ فِيهِ تَكَلَّمَ بِحَسَبِ مَا ظَهَرَ لَهُ ، وَلَمْ يَقْدِرْ أَحَدٌ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ هَذَا التَّأْوِيلَ هُوَ مُرَادُ اللَّهِ جَزْمًا ، فَفِي
التَّحْقِيقِ الْخِلَافُ لَفِظِيٍّ ، وَهَذَا اخْتَارَ كَثِيرُونَ مِنْ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ عَدَمَ تَعْيِينِ التَّأْوِيلِ فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ
مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَلِيْقُ بِاللَّفْظِ ، وَيَكْلُونِ تَعْيِينَ الْمُرَادِ بِهَا إِلَى عِلْمِهِ تَعَالَى ، وَهَذَا تَوَسَّطُ بَيْنَ الْمَذْهَبَيْنِ
وَتَلَذُّذُ بَيْنَ الْمُشْرَبَيْنِ ، وَاخْتَارَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ تَوَسُّطًا آخَرَ ، فَقَالَ : إِنْ كَانَ التَّأْوِيلُ مِنَ الْمَجَازِ الْبَيِّنِ
الشَّائِعِ ، فَالْحَقُّ سُلُوكُهُ مِنْ غَيْرِ تَوْقُفٍ أَوْ مِنَ الْمَجَازِ الْبَعِيدِ الشَّاذِّ فَالْحَقُّ تَرْكُهُ ، وَإِنْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ
فَالْاِخْتِلَافُ فِي جَوَازِهِ وَعَدَمِهِ مَسْأَلَةٌ فِقْهِيَّةٌ اجْتِهَادِيَّةٌ ، وَالْأَمْرُ فِيهَا لَيْسَ بِالْخَطَرِ بِالنِّسْبَةِ لِلْفَرِيقَيْنِ .

قُلْتُ : التَّوَقُّفُ فِيهَا لِعَدَمِ تَرْجِيحِ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ ، مَعَ أَنَّ التَّوَقُّفَ مُؤَيَّدٌ بِقَوْلِ السَّلَفِ ، وَمِنْهُمْ
الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ . أ. هـ . يَعْنِي بِهِ أَبَا حَنِيفَةَ .

﴿﴾ النّصّ الرّابع ﴿﴾

قال الإمام محي الدين النّووي في شرح مسلم هامش القسطلاني على البخاري في الجزء الثّاني في كتاب الإيمان في باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربّهم سبحانه وتعالى صفحة (١٩٠) تسعين ومائة في الكلام على حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وفيه : " وَتَبَقَّى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ ، فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، فَيَقُولُونَ : نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْكَ ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا رَبُّنَا ، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ ، فَيَقُولُ : أَنَا رَبُّكُمْ ، فَيَقُولُونَ : أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ " (الحديث) ما نصّه :

اعْلَمْ أَنَّ لِأَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَآيَاتِ الصِّفَاتِ قَوْلَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : وَهُوَ مَذْهَبُ مُعْظَمِ السَّلَفِ أَوْ كُلِّهِمْ أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ فِي مَعْنَاهَا ، بَلْ يَقُولُونَ يَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِهَا وَنَعْتَقِدَ لَهَا مَعْنًى يَلِيْقُ بِجَلَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَظَمَتِهِ ، مَعَ اعْتِقَادِنَا الْجَازِمِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَأَنَّهُ مُنْزَعٌ عَنِ التَّجَسُّمِ وَالْإِنْتِقَالِ وَالتَّحْيِزِ فِي جِهَةٍ وَعَنْ سَائِرِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ مُحَقِّقِيهِمْ وَهُوَ أَسْلَمُ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : وَهُوَ مَذْهَبُ مُعْظَمِ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّمَا تَتَأَوَّلُ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهَا عَلَى حَسَبِ مَوَاقِعِهَا ، وَإِنَّمَا يَسُوغُ تَأْوِيلُهَا لِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهِ ، بِأَنْ يَكُونَ عَارِفًا بِلِسَانِ الْعَرَبِ وَقَوَاعِدِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ ، ذَا رِيَاضَةٍ فِي الْعِلْمِ فَعَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ يُقَالُ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ " أَنَّ الْإِنِّيَّانَ عِبَارَةٌ عَنْ رُؤْيِيهِمْ إِيَّاهُ ، لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنَّ مَنْ غَابَ عَنْ غَيْرِهِ لَا يُمْكِنُ رُؤْيَاهُ إِلَّا بِالْإِنِّيَّانِ ، فَعَبَّرَ بِالْإِنِّيَّانِ وَالْمَجِيئُ هُنَا عَنِ الرُّؤْيَةِ بِجَازَا ، وَقِيلَ : الْإِنِّيَّانُ فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى سَهَاءً إِنْشَاءً ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ بـ " يَأْتِيهِمُ اللَّهُ " ، أَيِ : يَأْتِيهِمْ بَعْضُ مَلَائِكَةِ اللَّهِ .

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا الْوَجْهَ أَشْبَهَ عِنْدِي بِالْحَدِيثِ ، قَالَ : وَيَكُونُ هَذَا الْمَلِكُ الَّذِي جَاءَهُمْ فِي الصُّورَةِ الَّتِي أَنْكَرُوهَا مِنْ سَمَاتِ الْحَدَثِ الظَّاهِرَةِ عَلَى الْمَلِكِ وَالْمَخْلُوقِ ، قَالَ : أَوْ يَكُونُ مَعْنَاهُ : يَأْتِيهِمُ اللَّهُ فِي صُورَةٍ ، أَيِ : يَأْتِيهِمْ بِصُورَةٍ وَ، يَظْهَرُ لَهُمْ مِنْ صُورِ مَلَائِكَتِهِ وَمَخْلُوقَاتِهِ الَّتِي لَا تُشَبِّهُ صِفَاتِ الْإِلَهِ لِيَخْتَرَهُمْ ، وَهَذَا آخِرُ امْتِحَانِ الْمُؤْمِنِينَ ، فَإِذَا قَالَ لَهُمْ هَذَا الْمَلِكُ أَوْ هَذِهِ الصُّورَةُ :

أَنَا رَبُّكُمْ ، رَأَوْا عَلَيْهِ مِنْ عَلَامَاتِ الْمَخْلُوقِ مَا يُنْكِرُونَهُ ، وَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَيْسَ رَبَّهُمْ ، وَيَسْتَعِيدُونَ بِاللَّهِ مِنْهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (فَيَأْتِيهِمْ اللَّهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ) ، فَاَلْمُرَادُ بِالصُّورَةِ هُنَا الصِّفَةُ ، وَمَعْنَاهُ : فَيَتَجَلَّى اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَهُمْ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي يَعْلَمُونَهَا وَيَعْرِفُونَهُ بِهَا ، وَإِنَّمَا عَرَفُوهُ بِصِفَتِهِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَقْدَمَتْ لَهُمْ رُؤْيَاهُ لَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ لَا يُشَبِّهُ شَيْئًا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ ، وَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهُ لَا يُشَبِّهُ شَيْئًا مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ رَبُّهُمْ ، فَيَقُولُونَ : أَنْتَ رَبُّنَا ، وَإِنَّمَا عَبَّرَ بِالصُّورَةِ عَنِ الصِّفَةِ لِشَبَاهَتِهَا بِهَا وَلِمُجَانَسَةِ الْكَلَامِ -إِلَى أَنْ قَالَ - وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (فَيَتَّبِعُونَهُ) ، فَمَعْنَاهُ : يَتَّبِعُونَ أَمْرَهُ إِيَّاهُمْ بِذَهَابِهِمْ إِلَى الْجَنَّةِ أَوْ يَتَّبِعُونَ مَلَائِكَتَهُ الَّذِينَ يَذْهَبُونَ بِهِمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ " .

﴿النَّصُّ الْخَامِسُ﴾

قال العلامة عضد الدين الايجي عبد الرحمن في المواقف في الجزء الثالث صفحة (١٩) تسع عشرة ما نصّه: الخامس: الاستدلال بالظواهر الموهمة بالتجسم من الآيات والأحاديث نحو قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] ، ﴿فَإِنْ اسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [فصلت: ٣٨] ، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ، ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤] ، ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦] ، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى * فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٨-٩] ، وحديث النزول ، وقوله للخرساء : أين الله ، فأشارت إلى السماء ، فقرر ولم ينكر ، وقال : إنها مؤمنة ، فالسؤال والتقرير المذكوران يُشعران بالجهة والمكان .

والجواب : أنها ظواهر ظنيّة لا تعارض اليقينيّات ، ومهما تعارض دليلان وجب العمل بهما ما أمكن ، فنزول الظواهر إمّا إجمالاً ، ونفوّض تفصيلها إلى الله ، كما هو رأي من يقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] ، وعليه أكثر السلف ، كما روي عن أحمد : الاستواء معلوم ، والكيفيّة مجهولة ، والبحث عنها بدعة ، وإمّا تفصيلاً ، كما هو رأي طائفة ، فنقول : الاستواء الاستيلاء ، نحو : قد استوى

عمرو على العراق ، والعنديّة بمعنى الاصطفاء والإكرام ، كما يقال : فلان قريب من الملك ، و «وَجَاءَ رَبُّكَ» ، أي : أمره ، و «إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ» ، أي : يرتضيه ، فإنَّ الكلم عَرَضٌ يمتنع عليه الانتقال ، و «أَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ» ، أي : حكمه أو سلطانه أو ملك من ملائكته موكل بالعذاب ، للمستحقين. وعليه فقس سائر الآيات والأحاديث . فالعروج إليه هو العروج إلى موضع يتقرَّب إليه بالطَّاعات فيه ، وإتيانه في ظلل عذابه إتيان عذابه ، والنزول محمول على اللطف والرحمة وترك ما يستدعيه عِظَمُ الشَّانِ وعلو الرتبة على سبيل التَّمثيل. وخصَّ بالليل لأنَّه مظنة الخلوات وأنواع الخضوع والعبادات ، والسُّؤال بآين استكشاف عمَّا ظَنَّ أنَّها معتقدة له من الأبنية في الإلهية ، فلمَّا أشارت إلى السَّماء على أنَّها ليست وثنية ، وحمل إشارتها على أنَّها أرادت كونه تعالى خالق السَّماء ، فحكم بايهاها ، إلى غير ذلك من التَّأويلات التي ذكرها العلماء لهذه الآيات والأحاديث ونظائرها ، فارجع إلى الكتب المبسوطة تظفر بها . أ.هـ

فقد ازددت علماً بذكر هذه الأدلة والبراهين عن أولئك الأئمة المحقِّقين أنَّ الله تعالى ليس له جهة ، ولا محلُّ في عرش ولا سماء ، ولا يتَّصف بالتَّحوُّل والانتقال ، وغير ذلك من صفات الحوادث ، وما ورد من الآيات والأحاديث الموهمة ذلك مصروفة عن ظاهرها ، ومحمولة على معان تليق بجلال الله تعالى ، وأمَّا من اعتقد أنَّ الله تعالى جالس على العرش ، أو حلَّ في السَّماء ، أو يتَّصف بالتَّحوُّل والانتقال ، أو نحو ذلك من صفات الحوادث ، فعقيدته فاسدة مكفَّرة ، والعياذ بالله تعالى ، اللهمَّ اهدنا جميعاً لاعتقاد العقائد الحقَّة والبُعد عن العقائد الباطلة ، إنَّك على كلِّ شيء قدير .

﴿النَّصُّ السَّادِسُ﴾

قال العلامة الباجوري في حاشيته على الجوهرية على قوله:

وكلُّ نصٍّ أوهَم التشبيها أوله أو فَوْض وَرُم تنزيها

صفحة (٤٧) سبع وأربعين ما نصّه : (قوله : أوله) أي : احمله على خلاف ظاهره مع بيان المعنى المراد ، كما هو مذهب الخلف ، وهم من بعد الخمسائة . وقوله : (أو فَوْض) ، أي : بعد التَّأويل

الإجمالي الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره ، فَوْضُ المراد من النَّصِّ الموهم إليه تعالى على طريقة السَّلف وهم من قبل المسامحة وطريقة الخلف أعلم وأحكم لما فيها من مزيد الايضاح والرد على الخصوم وهي الأرجح ولذلك قدمها المصنف ، وطريقة السَّلف أسلم لما فيها من السَّلامة من تعيين معنى قد يكون غير مراد له تعالى . وقوله : (ورم تنزيهاً) ، أي : واقصد تنزيهاً له تعالى عمّا لا يليق به مع تفويض على المعنى المراد إلى الله تعالى . فظهر ممّا قرَّرناه اتِّفاق السَّلف والخلف على التَّأويل الإجمالي ، لأنَّهم يصرفون النَّصَّ الموهم عن ظاهره المحال عليه تعالى ، لكنَّهم اختلفوا بعد ذلك في تعيين المراد من ذلك النَّصِّ وعدم التعيين ، بناء على الوقوف على قوله تعالى : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ، فيكون معطوفاً على لفظ الجلالة ، وعلى هذا فنظم الآية هكذا ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ، وجملة : ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ حينئذ مستأنفة لبيان سبب التماس التَّأويل أو على قوله ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ، وعلى هذا فقلوه : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ الخ استئناف ، وذكر مقابله في قوله تعالى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ الخ ، أي : كالمجسِّمة ، فمنهم من قال : إنَّه على صورة شيخ كبير ، ومنهم من قال : إنَّه على صورة شاب حسن تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً (والحاصل أنَّه إذا ورد في القرآن أو السُّنَّة ما يُشعر بإثبات الجهة أو الجسميَّة أو الصُّورة أو الجوارح اتَّفَق أهل الحقِّ وغيرهم ماعدا المجسِّمة والمشبَّهة على تأويل ذلك لوجوب تنزيهه تعالى عمّا دَلَّ عليه ما ذُكر بحسب ظاهره فهما يُوهم الجهة قوله تعالى : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] ، فالسَّلف يقولون : فوقية لا نعلمها ، والخلف يقولون : المراد بالفوقية التَّعالى في العظمة ، فالمعنى : يخافون ، أي : الملائكة ربَّهم من أجل تعاليه في العظمة ، أي : ارتفاعه فيها ، ومنه قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، فالسَّلف يقولون : استواء لا نعلمه ، والخلف يقولون : المراد به الاستيلاء والملك . ثمَّ قال : وسأل الزَّخَشري الغزالي عن هذه الآية فأجابه بقوله : إذا استحال أن تعرف نفسك بكيفيَّة أو أينيَّة فكيف يليق بعبوديتك أن تصفه تعالى بأين أو كيف ، وهو مقدَّس عن ذلك ، ثمَّ جعل يقول :

قُلْ لِمَنْ يَفْهَمُ عَنِّي مَا أَقُولُ قَصَرَ الْقَوْلُ فَذَا شَرَحُ يَطُولُ

إلى أن قال :

كَيْفَ تَدْرِي مَنْ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى
كَيْفَ تَحْجَلِّي اللَّهَ أَمْ كَيْفَ يُرَى
هُوَ لَا كَيْفَ وَلَا أَيْنَ لَهُ
جَلَّ ذَاتًا وَصَفَّ ذَاتًا وَسَمَا

لَا تَقُلْ كَيْفَ اسْتَوَى كَيْفَ النُّزُولُ
فَلَعَمْرِي لَيْسَ ذَا إِلَّا فُضُولُ
وَهُوَ رَبُّ الْكَيْفِ وَالْكَيفُ يَحُولُ
وَنَعَالَى قَدْرُهُ عَمَّا أَفْـوُولُ

وممَّا يُوهَمُ الجسميَّة قوله تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ، وحديث الصَّحَّاحين : ينزل ربُّنا كلَّ ليلة إلى سماء الدُّنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير ، ويقول : من يدعوني فأستجيب له ، من يسألني فأعطيه ، من يستغفرني فأغفر له" ، فالسَّلف يقولون : مجيء ونزول لا نعلمهما ، والخلف يقولون : وجاء عذاب ربِّك أو أمر ربِّك الشَّامل للعذاب ، والمراد : ينزل مَلَكُ ربِّنا ، فيقول عن الله ... الخ .

ثمَّ قال : وممَّا يُوهَمُ الصُّورة ما رواه أحمد والبخاري ومسلم أنَّ رجلاً ضرب عبده فنهاه النَّبيُّ صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ، وقال : إِنَّ الله تعالى خلق آدم على صورته" ، فالسَّلف يقولون : صورة لانعلمها ، والخلف يقولون : المراد بالصُّورة : الصِّفة من سمع وبصر وعلم وحياة ، فهو على صفته في الجملة ، وإن كانت صفته تعالى قديمة وصفة الإنسان حادثة ، وهذا بناء على أنَّ الصَّمير في صورته عائد على الله تعالى كما يقتضيه ما ورد في بعض الطُّرق ، فإنَّ الله خلق آدم على صورة الرَّحمن ، وبعضهم جعل الصَّمير عائداً على الأخ المصَّرَّح به في الطريق التي رواها مسلم بلفظ : «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ، فَإِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ» ، أي : وإذا كان كذلك فينبغي احترامه باتِّقاء الوجه .

وممَّا يُوهَمُ الجوارح قوله تعالى : ﴿وَيَقْبَى وَجْهَ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] ، ﴿يُدُّ اللَّهُ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] ، وحديث : "إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا كَقَلْبٍ وَاحِدٍ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ" ، فالسَّلف يقولون : له وجه ويد وأصابع لا نعلها ، والخلف يقولون : المراد من الوجه الدَّات ، وباليد القدرة ، والمراد من قوله : بين أصبعين من أصابع الرَّحمن : بين صفتين من صفاته ، وهاتان الصِّفتان : القدرة والإرادة أ.هـ كلام العلامة الباجوري .

وبذكر تلك النصوص والبراهين الناطقة بأن الله تبارك وتعالى يستحيل عليه الجلوس على العرش والحلول في السماء أو في جهة من الجهات أو اتصافه بشيء من صفات الحوادث ، تزداد علماً بكفر من يعتقد ذلك كالمجسمة الذين كفر بسببهم كثير من جهلة العوام ، نعوذ بالله تعالى من عمى البصيرة والعقائد الزائغة ، ونسأله السلامة من كل اعتقاد يخالف ما كان عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأصحابه والسلف الصالح الذين منهم الأئمة المجتهدون ، رضى الله تعالى عنهم أجمعين .

﴿النص السابع﴾

قال العلامة الشيخ عبد القادر الكردستاني في كتابه تقريب المرام شرح تهذيب الكلام صفحة (١٥٠) خمسين ومائة من الجزء الثاني. ما نصه : ما ورد به ظاهر الشرع وامتنع حمله على معناه الحقيقي مثل الاستواء في قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، واليد في قوله تعالى : ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] ، والوجه في قوله تعالى : ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] ، والعين في قوله تعالى : ﴿وَلْتَصْنَعْ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] ، فهي مجازات و تمثيلات ، أي : تصورات للمعاني العقلية بابرازها في الصور الحسية ، فالاستواء مجاز عن الاستيلاء ، أو تمثيل وتصوير لعظمة الله تعالى ، واليد مجاز عن القدرة ، والوجه عن الذات والعين عن البصر .

﴿النص الثامن﴾

قال العلامة الكبير الشيخ زين الدين الشهير بابن نجيم في كتابه " البحر الرائق شرح كنز الدقائق " في الجزء الخامس صفحة (١٢٩) تسع وعشرين ومائة في باب أحكام المرتدين ما نصه :
اختلفوا في قوله فلان في عيني كاليهودي في عين الله فكفره الجهمور وقيل لا إن عني به استقباح فعله وقيل يكفر إن عني الجارحة لا القدرة والأصح مذهب المتقدمين في التشابه كاليد واختلفوا في جواز أن يقال بين يدي الله ويكفر بقول يجوز أن يفعل الله فعلاً لا حكمة فيه وبإثبات المكان لله تعالى فإن قال الله في السماء فإن قصد حكاية ما جاء في ظاهر الأخبار لا يكفر وإن أراد المكان كفر وإن لم يكن له نية كفر عند الأكثر وهو الأصح وعليه الفتوى ويكفر إن اعتقد أن الله

تَعَالَى يَرْضَى بِالْكُفْرِ وَيَقُولُهُ لَوْ أَنْصَفَنِي اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْتَصَفْتَ مِنْكَ أَوْ إِنْ قَضَى اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ إِذَا أَنْصَفَ وَيَقُولُهُ بَارَكَ اللَّهُ فِي كَذِبِكَ وَيَقُولُهُ اللَّهُ جَلَسَ لِلْإِنْصَافِ أَوْ قَامَ لَهُ وَيَقُولُهُ هَذَا لَا يَمَرُّ هَذَا مِنْ نَسِيهِ اللَّهِ أَوْ مُنْسَى اللَّهِ عَلَى الْأَصْحَحِ وَيُوصِفُهُ تَعَالَى بِالْفُوقِ أَوْ بِالتَّحْتِ "أ.هـ

فقد نصَّ هذا الإمام المحقق على أنَّ من اعتقد أنَّ الله تعالى له مكان أو محل في جهة أو يشبه شيئاً من الحوادث يكفر ، نسأل الله تعالى السَّلامة من عمى البصيرة .

﴿النَّصُّ التَّاسِعُ﴾

قال المحقق العلامة على القاري في مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح صفحة (١٣٤) أربع وثلاثين ومائة من الجزء الأول في شرح حديث «يَقُولُ إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ» ما نصّه :

الْمُتَشَابِهُ قَسَمَانِ. الْأَوَّلُ لَا يَقْبَلُ التَّأْوِيلَ، وَلَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ كَالنَّفْسِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦] وَالْمَجِيءُ فِي (جَاءَ رَبُّكَ) وَفَوَاتِحِ السُّورِ، وَالثَّانِي يَقْبَلُهُ ذَكَرَ شَيْخُ الشُّيُوخِ السَّهْرُورِيُّ قَدَّسَ اللَّهُ سِرَّهُ أَحْبَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالْإِسْتِوَاءِ، وَالزَّوَالِ، وَالْيَدِ، وَالْقَدَمِ، وَالتَّعَجُّبِ، وَكُلُّ مَا وَرَدَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ دَلَالُ التَّوْحِيدِ فَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهِ بِتَشْبِيهِ، وَتَعْطِيلٍ. قِيلَ: هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمُعَوَّلُ، وَعَلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ شَرَطَ فِي التَّأْوِيلِ أَنَّ كُلَّ مَا يُؤَدِّي إِلَى تَعْظِيمِ اللَّهِ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِلَّا فَلَا. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: أَكْثَرُ السَّلَفِ لِعَدَمِ ظُهُورِ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي أَرْمَنِيَّتِهِمْ يُفَوِّضُونَ عِلْمَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَعَ تَنْزِيهِهِ سُبْحَانَهُ عَنْ ظَاهِرِهَا الَّذِي لَا يَلِيقُ بِجَلَالِ ذَاتِهِ، وَأَكْثَرُ الْخَلْفِ يُؤَوِّلُونَهَا بِحَمَلِهَا عَلَى مُحَالٍ تَلِيقُ بِذَلِكَ الْجَلَالِ الْأَقْدَسِ، وَالْكَمَالِ الْأَنْفَسِ لِإِضْطِرَارِهِمْ إِلَى ذَلِكَ لِكَثْرَةِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبِدْعِ فِي أَرْمَنِيَّتِهِمْ، وَمَنْ ثُمَّ قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: لَوْ بَقِيَ النَّاسُ عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ لَمْ نَوْمَرْ بِالْإِسْتِغَالِ بِعِلْمِ الْكَلَامِ، وَأَمَّا الْآنَ فَقَدْ كَثُرَتِ الْبِدْعُ فَلَا سَبِيلَ إِلَيَّ تَرْكِ أَمْوَاجِ الْفِتَنِ تَلْتَطِمُ، وَأَصْلُ هَذَا اخْتِلَافُهُمْ فِي الْوَقْفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] فَالْأَكْثَرُونَ عَلَى الْوَقْفِ عَلَى الْجَلَالَةِ، وَالْأَقَلُّونَ عَلَى الْوَقْفِ عَلَى (الْعِلْمِ)، وَمِنْ أَجْلِهِمْ ابْنُ عَبَّاسٍ فَكَانَ يَقِفُ عَلَيْهِ، وَيَقُولُ حَمَلًا لِلنَّاسِ عَلَى سُؤَالِهِ، وَالْأَخِذُ عَنْهُ: أَنَا مِنَ الرَّاسِخِينَ

فِي الْعِلْمِ، عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ رَفْعَ الْخِلَافِ بِأَنَّ الْمُتَشَابِهَ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا لَا يَقْبَلُ تَأْوِيلًا قَرِيبًا فَهَذَا مُحْمَلٌ
الْوَقْفِ الْأَوَّلِ، وَمَا يَقْبَلُهُ فَهَذَا مُحْمَلُ الثَّانِي، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَارَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ قَبُولَ التَّأْوِيلِ إِنْ قُرِبَ مِنْ
اللَّفْظِ، وَاحْتَمَلَهُ وَضَعًا، وَرَدَّهُ إِنْ بَعُدَ عَنْهُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ السَّلَفَ، وَالْخَلَفَ مُؤَوَّلُونَ لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى
صَرَفِ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ، وَلَكِنْ تَأْوِيلَ السَّلَفِ إِجْمَالِيٌّ لِتَفْوِيضِهِمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَتَأْوِيلَ الْخَلَفِ
تَفْصِيلِيٌّ لِإِضْطِرَارِهِمْ إِلَيْهِ لِكَثْرَةِ الْمُبْتَدِعِينَ .

﴿ النِّصُّ الْعَاشِرُ ﴾

قال حجة الاسلام الامام الغزالي في الاحياء ، في مبحث الركن الأول من أركان الإيمان ، في
الجزء الثاني صفحة (٩٨) ثمان وتسعين ما نصّه :

الأصل الرابع : العلم بأنه تعالى ليس بجوهر يتحيز بل يتعالى وبتقدس عن مناسبة الحيّز ،
وبرهانه أن كل جوهر متحيز فهو مختص بحيزه ، ولا يخلو من أن يكون ساكناً فيه أو متحركاً عنه ،
فلا يخلو عن الحركة أو السكون ، وهما حادثان وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ، ولو تصور
جوهر متحيز قديم لكان يعقل قدم جواهر العالم ، فإن سمّاه مسمّ جوهرًا ولم يرد به المتحيز كان
مخطئاً من حيث اللفظ لا من حيث المعنى .

الأصل الخامس : العلم بأنه تعالى ليس بجسم مؤلّف من جواهر إذ الجسم عبارة عن المؤلف
من الجواهر وإذ بطل كونه جوهرًا مخصوصًا بحيز بطل كونه جسمًا لأن كل جسم مختص بحيز
ومركب من جواهر فالجوهر يستحيل خلوه عن الافتراق والاجتماع والحركة والسكون والهيئة
والمقدار

وهذه سمات الحدوث ، ولو جاز أن يعتقد أن صانع العالم جسم لجاز أن يعتقد الإلهية للشمس
والقمر أو شيء آخر من أقسام الأجسام ، فإن تجاسر متجاسر على تسميته تعالى جسمًا من غير إرادة
التأليف من الجواهر ، كان ذلك غلطاً في الاسم مع الإصابة في نفي معنى الجسم .

الأصل السادس : العلم بأنه تعالى ليس بعرض قائم بجسم أو حال في محل ، لأنَّ العَرَضَ مَا يُحِلُّ فِي الْجِسْمِ ، فَكُلُّ جِسْمٍ فَهُوَ حَادِثٌ لَا مُحَالَةً ، وَيَكُونُ مُحْدَثُهُ مَوْجُودًا قَبْلَهُ ، فَكَيْفَ يَكُونُ حَالًا فِي الْجِسْمِ وَقَدْ كَانَ مَوْجُودًا فِي الْأَزَلِّ وَحْدَهُ وَمَا مَعَهُ غَيْرُهُ ثُمَّ أَحْدَثَ الْأَجْسَامَ وَالْأَعْرَاضَ بَعْدَهُ .

وَلَاِنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ مُرِيدٌ خَالِقٌ ، وَهَذِهِ الْأَوْصَافُ تَسْتَحِيلُ عَلَى الْأَعْرَاضِ بَلْ لَا تَعْقِلُ إِلَّا لِمَوْجُودٍ قَائِمٍ بِنَفْسِهِ مُسْتَقِلٌّ بِذَاتِهِ ، وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذِهِ الْأُصُولِ أَنَّهُ مَوْجُودٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ ، لَيْسَ بِجَوْهَرٍ وَلَا جِسْمٍ وَلَا عَرَضٍ ، وَأَنَّ الْعَالَمَ كُلَّهُ جَوَاهِرٌ وَأَعْرَاضٌ وَأَجْسَامٌ ، فَإِذَا لَا يُشَبِّهُ شَيْئًا وَلَا يُشَبِّهُ شَيْءً ، بَلْ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ الَّذِي لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، وَأَنَّى يُشَبِّهُ الْمَخْلُوقُ خَالِقَهُ ، وَالْمَقْدُورُ مُقَدِّرَهُ ، وَالْمَصُورُ مَصُورَهُ ، وَالْأَجْسَامُ وَالْأَعْرَاضُ كُلُّهَا مِنْ خَلْقِهِ وَصْنَعِهِ ، فَاسْتَحَالَ الْقَضَاءُ عَلَيْهَا بِمِثْلَتِهِ وَمِشَابَهَتِهِ . أ.هـ

قال شارحه العلامة الزبيدي الشهير بمرتضى عند قول المصنّف : وكلُّ جسم حادث ويكون محدثه موجوداً قبله الخ ما نصّه :

قال السُّبْكِيُّ : صَانِعُ الْعَالَمِ لَا يُحِلُّ فِي شَيْءٍ ، لِأَنَّهُ لَوْ حَلَّ فِي شَيْءٍ إِمَّا عَرَضًا أَوْ جَوْهَرًا أَوْ صُورَةً ، وَالْجَمِيعُ مُحَالٌ لِمَا حَلَّ فِيهِ ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْمَفْتَقَرِ بِوَجِبِ الْوُجُودِ ، وَكُلُّ حَالٍّ فِي شَيْءٍ مَفْتَقَرٌ ، فَلَا شَيْءٌ مِنْ وَاجِبِ الْوُجُودِ بِحَالٍّ فِي شَيْءٍ ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ أَهـ .

ثُمَّ قَالَ أَيْضًا عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : " وَالْأَجْسَامُ وَالْأَعْرَاضُ كُلُّهَا مِنْ خَلْقِهِ وَصْنَعِهِ " الْخ : أَعْلَمُ أَنَّ أَهْلَ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ قَدْ أَطْلَقُوا جَمِيعًا الْقَوْلَ بِأَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ لَا يُشَبِّهُ شَيْئًا مِنَ الْعَالَمِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ شَبِيهٌ وَلَا مِثْلٌ وَلَا ضِدٌّ ، وَأَنَّهُ سَبْحَانَهُ مَوْجُودٌ بِلَا تَشْبِيهِ وَلَا تَعْطِيلٍ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُمْ ، فَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَقَدَ فِي التَّفْصِيلِ مَا يُوَافِقُ اعْتِقَادَهُ فِي الْجُمْلَةِ ، وَلَمْ يَنْقُضْ أَصُولَ التَّوْحِيدِ عَلَى نَفْسِهِ بِشَيْءٍ مِنْ فُرُوعِهِ وَهُمْ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَأَهْلُ الرَّأْيِ الَّذِينَ تَمَسَّكُوا بِأَصُولِ الدِّينِ فِي التَّوْحِيدِ وَالنَّبَوَاتِ وَلَمْ يَخْلُطُوا مَذَاهِبَهُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْبِدْعِ وَالضَّلَالَاتِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْقَدَرِ وَالْإِرْجَاءِ وَالتَّجْسِيمِ وَالتَّشْبِيهِ وَالرَّفْضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَعَلَى ذَلِكَ أَثَمَةُ الدِّينِ جَمِيعُهُمْ فِي الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالْاجْتِهَادِ فِي الْفَتْوَا وَالْأَحْكَامِ ، كِمَالِكَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ،

والثوري ، وفقهاء المدينة ، وجميع أئمة الحرمين ، وأهل الظاهر ، وكل من يعتبر خلافه في الفقه ، وبه قال أئمة الصفاتية المثبتة من المتكلمين ، كعبد الله بن سعيد القطان ، والحارث بن أسد المحاسبي ، وعبد العزيز المكي ، والحسين بن الفضل الجبلي ، وأبي العباس القلانسي ، وأبي الحسن الأشعري ، ومن تبعهم من الموحدون الخارجين عن التشبيه والتعطيل ، وإليه ذهب أيضاً أئمة أهل التصوف ، كأبي سليمان الداراني ، وأحمد بن أبي الحواري ، وسري السقطي ، وإبراهيم بن أدهم ، والفضيل ابن عياض ، والجنيد ، ورويم ، والنووي ، والخزاز ، والخوَّاص ، ومن جرى مجراهم دون من انتسب إليهم ، وهم بريئون منهم من الحلولية وغيرهم ، وعلى ذلك درج من سلف من أئمة المسلمين في الحديث ، كالزُّهري ، وشعبة ، وقتادة ، وابن عيينة ، وعبد الرحمن بن مهدي ، ويحيى بن سعيد ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المدائني ، وأحمد ابن حنبل ، وإسحق بن راهويه ، ويحيى بن يحيى التميمي ، وجميع الحفاظ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين نقل قولهم في الجرح والتعديل والتّمييز بين الصحيح والسقيم من الأخبار والآثار ، وكذلك الأئمة الذين أخذت عنهم اللغة ، والنحو ، والقرآن ، وإعراب القرآن ، كلّهم كانوا على طريقة التوحيد من غير تشبيه ولا تعطيل ، كعيسى بن عمر الثَّقفي ، وأبي عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، والأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري ، وعثمان المازني ، وأحمد بن يحيى ثعلب ، وأبي شمر ، وابن السكيت ، وعلي بن حمزة الكسائي ، وإبراهيم الحري ، والمبرّد ، والقراء السبعة قبلهم ، وكل من يصحّ اليوم الاحتجاج بقوله في اللغة والنحو والقرآن من أئمة الدين ، فإنهم كلّهم منتسبون إلى ما انتسب إليه أهل السُنّة والجماعة في التوحيد وإثبات صفات المدح لمعبودهم ، ونفي التشبيه عنه ، ومنهم من أجرى على معبوده أوصافاً تؤدّيه إلى القول بالتشبيه مع تنزيه منه في الظاهر كالمشبهة والمجسّمة والحلولية على اختلاف مذاهبهم في ذلك على اختلاف ، فأما الخارجون عن ملة الإسلام ففريقان : أحدهما دهرية يُنكرون الصّانع فلا يكلمون في نفي التشبيه عنه ، وإنّما يكلمون في إثباته ، والفريق الثاني مقرّون بالصّانع ولكنهم مختلفون ، فمنهم من يقول بإثبات صانعين ، هما : النور والظلمة ، ومنهم من ينسب الأفعال والحوادث إلى الطّباع الأربعة ، ومنهم من يقرُّ بصانع واحد قديم ، وهؤلاء مختلفون

فيه ، فمنهم من يقول : أنه لا يشبه شيئاً من العالم ، ويفرط في نفي الصفات عنه حتى يدخل في باب التّعطيل ، وهم أكثر الفلاسفة ، وفيهم المفرط في إثبات الصفات والجوارح له تعالى ، حتى يدخل في باب التشبيه بينه وبين خلقه ، كاليهود الذين زعموا أن معبودهم على صورة الإنسان في الأعضاء والجوارح والحدّ والنّهاية ، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً ، ومعهم على هذا القول جماعة من المتسبين إلى الاسلام مع تنزيههم من القول بالتشبيه في الظاهر خوفاً من إظهار العامة على عوار مذاهبهم ، وهؤلاء فرق ، منهم : أصحاب هشام ابن الحكم الرّافضي ، والجواريبة أصحاب داود الجواربي ، والحلوليّة اصحابي أبي حلمان الدّمشقي ، والبيانّة أصحاب بيان بن سمعان التّميمي ، والتّناسخيّة أصحاب عبد الله بن منصور بن عبد الله بن جعفر ، والمغيرية أصحاب المغيرة بن سعيد ، وغير هؤلاء ، ولهم مقالات يقشعرّ منها البدن ، قد ذكرها أصحاب الملل والنحل ، وفيما أشرنا إليه كفاية أ.هـ.

ثم قال بعد كلام : وقال والد امام الحرمين في كفاية المعتقد : أمّا ما ورد من ظاهر الكتاب والسّنّة ممّا يؤهم بظاهره تشبيهاً للسلّف فيه طريقان : أحدهما : الإعراض عن الخوض فيها ، وتفويض علمها إلى الله تعالى ، وهذه طريقة ابن عبّاس وعامة الصّحابة ، وإليها ذهب كثير من السّلّف ، وذلك مذهب من يقف على قوله (وما يعلم تأويله الا الله) ، ولا يستبعد أن يكون لله تعالى سرٌّ في كتابه ، والصّحيح أن الحروف المتقطّعة -يعني بها ما في أوائل السّور ، كص وحم وق و ن - من هذا القبيل ...

والطّريقة الثّانية الكلام فيها وفي تفسيرها بأن يردها عن صفات الدّات إلى صفات الفعل ، فيحمل النّزول على قرب الرّحمة ، واليد على النّعمة ، والاستواء على القهر والقدرة ، وقد قال صلى الله عليه وسلم : " كلتا يديه يمين " ، ومن تأمل هذا اللفظ انتفى عن قلبه ريبة التشبيه وقد قال تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، وقال : ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] ، فكيف يكون على العرش ساعة كونه سادسهم إلّا أن يرد ذلك إلى معنى الإدراك والإحاطة لا إلى معنى المكان والاستقرار والجهة والتّحديد اهـ .

ثم قال : ولنذكر نصَّ امام الحرمين في الرسالة النُّظاميَّة في هذه المسألة ، وهي آخر مؤلَّفاته على ما زعم ابن أبي شريف ، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : قال إمام الحرمين في الرسالة النُّظاميَّة : اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر ، فرأى بعضهم تأويلها ، والتزم ذلك في آي الكتاب وما يصحُّ من السنن ، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الله عزَّ وجلَّ ، والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقيدة : اتِّباع سلف الأئمة ، للدليل القاطع على أنَّ إجماع الأئمة حجة ، فلو كان تأويل هذه الظواهر حتماً فلا شكَّ أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة ، وإذا انصرم عصر الصحابة والتابعين على الإضراب عن التأويل كان ذلك هو الوجه المتبع اهـ

قال الحافظ : وَقَدْ تَقَدَّمَ النَّقْلُ عَنْ أَهْلِ الْعَصْرِ الثَّالِثِ وَهُمْ فَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ كَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَمَالِكٍ وَاللَّيْثِ وَمَنْ عَاصَرَهُمْ وَكَذَا مَنْ أَخَذَ عَنْهُمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ فَكَيْفَ لَا يَوْثُقُ بِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ وَهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ بِشَهَادَةِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَهـ . قال المصنَّف في إجماع العوام : إِنَّ الْحَقَّ الصَّرِيحَ الَّذِي لِمُرَاءٍ فِيهِ هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ ، أَعْنِي مَذْهَبَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ . وَهُوَ الْحَقُّ عِنْدَنَا : أَنَّ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ حَدِيثٌ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ مِنْ عَوَامِ الْخَلْقِ يَجِبُ عَلَيْهِ سَبْعَةُ أُمُورٍ . التَّقْدِيسُ ، وَالتَّصْدِيقُ ، وَالاعْتِرَافُ بِالْعِجْزِ ، وَالسُّكُوتُ ، وَالْكَفُّ ، وَالْإِمْسَاكُ ، وَالتَّسْلِيمُ لِأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ .

وقال الحافظ ابن حجر : وَقَسَمَ بَعْضُهُمْ أَقْوَالَ النَّاسِ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى سِتَّةِ أَقْوَالٍ : قَوْلَانِ لِمَنْ يُجَرِّبُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا :

أَحَدُهُمَا : مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا مِنْ جِنْسِ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ ، وَهُمْ الْمُشَبَّهَةُ ، وَيَتَفَرَّغُ مِنْ قَوْلِهِمْ عِدَّةَ أَرَاءٍ

وَالثَّانِي : مَنْ يَنْفِي عَنْهَا شَبَهَ صِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ ، لِأَنَّ ذَاتَ اللَّهِ لَا تُشَبَّهِ الذَّوَاتَ ، فَصِفَاتُهُ لَا تُشَبَّهِ الصِّفَاتِ ، فَإِنَّ صِفَاتِ كُلِّ مَوْصُوفٍ تُنَاسِبُ ذَاتَهُ وَتُلَاقِئُ حَقِيقَتَهُ ، وَقَوْلَانِ لِمَنْ يُثَبِّتُ كَوْنَهَا صِفَةً ، وَلَكِنْ لَا يُجَرِّبُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا ، أَحَدُهُمَا يَقُولُ : لَا نُوَوِّلُ شَيْئاً مِنْهَا بَلْ نَقُولُ : اللَّهُ أَعْلَمُ بِمُرَادِهِ ،

وَالْآخَرُ يُؤُولُ ، فَيَقُولُ مَثَلًا : مَعْنَى الْإِسْتِوَاءِ الْإِسْتِيلَاءُ ، وَالْيَدُ الْقُدْرَةُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، وَقَوْلَانِ لِمَنْ لَا يَجْزِمُ بِأَنَّهَا صِفَةٌ ، أَحَدُهُمَا يَقُولُ : يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً ، وَظَاهِرُهَا غَيْرُ مُرَادٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ لَا تَكُونَ صِفَةً ، وَالْآخَرُ يَقُولُ : لَا يُخَاطَبُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا ، بَلْ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يُدْرِكُ مَعْنَاهُ . أ.هـ

وقال الحافظ أيضاً : لِأَهْلِ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الصِّفَا ، تِ كَالْعَيْنِ وَالْوَجْهِ وَالْيَدِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :
أَحَدُهَا : أَنَّهَا صِفَاتٌ ذَاتٌ أَثْبَتَهَا السَّمْعُ وَلَا يَهْتَدِي إِلَيْهَا الْعَقْلُ .

وَالثَّانِي : أَنَّ الْعَيْنَ كِنَايَةٌ عَنْ صِفَةِ الْبَصَرِ ، وَالْيَدَ كِنَايَةٌ عَنْ صِفَةِ الْقُدْرَةِ ، وَالْوَجْهَ كِنَايَةٌ عَنْ صِفَةِ الْوُجُودِ .

وَالثَّلَاثُ : إِمْرَارُهَا عَلَى مَا جَاءَتْ مُفَوَّضًا مَعْنَاهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى .

وَقَالَ الشَّيْخُ شَهَابُ الدِّينِ السَّهْرَوَرْدِيُّ فِي كِتَابِ الْعَقِيدَةِ لَهُ : أَحَبَرَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَثَبَتَ عَنْ رَسُولِهِ الْإِسْتِوَاءَ وَالنُّزُولَ وَالنَّفْسَ وَالْيَدَ وَالْعَيْنَ ، فَلَا يُتَصَرَّفُ فِيهَا بِتَشْبِيهِ وَلَا تَعْطِيلٍ ، إِذْ لَوْلَا إِخْبَارُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَا تَجَاسَرَ عَقْلٌ أَنْ يَحْجُومَ حَوْلَ ذَلِكَ الْحِمَى . قَالَ الطَّبْطَبِيُّ : هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمُعْتَمَدُ ، وَبِهِ يَقُولُ السَّلَفُ الصَّالِحُ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : لَمْ يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ التَّصْرِيحُ بِوُجُوبِ تَأْوِيلِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَلَا الْمُنْعُ مِنْ ذِكْرِهِ ، وَمِنْ الْمَحَالِ أَنْ يَأْمُرَ اللَّهُ نَبِيَّهُ بِتَبْلِيغِ مَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَيُنْزَلَ عَلَيْهِ ﴿ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣] ثُمَّ يَتْرَكَ هَذَا الْبَابَ فَلَا يُمَيِّزُ مَا يَجُوزُ نَسْبَتُهُ إِلَيْهِ بِمَا لَا يَجُوزُ ، مَعَ حَصِّهِ عَلَى التَّبْلِيغِ عَنْهُ بِقَوْلِهِ : " لِيُبْلَغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ " ، حَتَّى نَقْلُوا أَقْوَالَهُ وَأَفْعَالَهُ وَأَحْوَالَهُ وَصِفَاتِهِ وَمَا فَعَلَ بِحَضْرَتِهِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى الْإِيمَانِ بِهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَرَادَهُ اللَّهُ مِنْهَا ، وَوَجَبَ تَنْزِيهِهُ عَنْ مُشَابَهَةِ الْمَخْلُوقَاتِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] ، فَمَنْ أَوْجَبَ خِلَافَ ذَلِكَ بَعْدَهُمْ فَقَدْ خَالَفَ سَبِيلَهُمْ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ . أ.هـ

تَكْمِيلُ : قَوْلُ مَنْ قَالَ : طَرِيقَةُ السَّلَفِ أَسْلَمَ وَطَرِيقَةُ الْخَلَفِ أَحْكَمُ لَيْسَ بِمُسْتَقِيمٍ ، لِأَنَّهُ ظَنَّ أَنَّ طَرِيقَةَ السَّلَفِ مُجَرَّدُ الْإِيمَانِ بِالْأَفَاطِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ مِنْ غَيْرِ فِقْهِ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّ طَرِيقَةَ الْخَلَفِ هِيَ

اسْتِخْرَاجَ مَعَانِي النُّصُوصِ الْمَصْرُوفَةِ عَنْ حَقَائِقِهَا بِأَنْوَاعِ الْمَجَازَاتِ ، فَجَمَعَ هَذَا الْقَائِلُ بَيْنَ الْجَهْلِ بِطَرِيقَةِ السَّلَفِ وَالِدَّعْوَى فِي طَرِيقَةِ الْخَلْفِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا ظَنَّ ، بَلِ السَّلَفُ فِي غَايَةِ الْمَعْرِفَةِ بِمَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَفِي غَايَةِ التَّعْظِيمِ لَهُ وَالْخُضُوعِ لِأَمْرِهِ وَالتَّسْلِيمِ لِإِرَادِهِ ، وَلَيْسَ مَنْ سَلَكَ طَرِيقَ الْخَلْفِ وَاثْقًا بِأَنَّ الَّذِي يَتَأَوَّلُهُ هُوَ الْمُرَادُ وَلَا يُمْكِنُهُ الْقَطْعُ بِصِحَّةِ تَأْوِيلِهِ " . أ. هـ كلام العلامة الزبيدي .

﴿النص الحادي عشر﴾

قال حُجَّةُ الاسلام الامام الغزالي في كتابه : " عقيدة أهل السنة وبعض شراحه " ما ملخصه :
 إِنَّ اللَّهَ (ليس بجسم) ، لأنَّ الجسم متركَّب ومتَّحِيزٌ ، وذلك أمارات الحدوث ، والجسم ما تركَّب من جوهرين فأكثر أو ما له طول وعرض وعمق (ولا جَوْهَر) أي : فرد لأنَّه عندنا اسم للجزء الذي لا يقبل القسمة ، وهو متَّحِيزٌ ، و يتركَّب منه الجسم ، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً .
 (وأنَّه لا يماثل الأجسام لا في التَّقدير ولا في قبول الانقسام) لقوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، ولأنَّ من لوازم الأجسام الحدوث والتَّركَّب والتَّحِيزُ ، ومن لوازم الذَّات الأقدس القِدَم وعدم التَّركَّب والتَّحِيزُ ، ومن المعلوم أنَّ تنافي اللوازم يدلُّ على تنافي الملزومات ، فالله سبحانه وتعالى لا يماثل الأجسام فيما ذكر ، ولا في إحاطة المقادير والنِّهايات ، ولا في قبول الانقسام طولاً وعرضاً وعمقاً (وأنَّه ليس بجوهر ، ولا تحلُّه الجواهر ، ولا بعَرَض ، ولا تحلُّه الأعراض) ، لأنَّ العَرَض ما قام بالغير وكان تحيُّزه تابعاً لتحيز الجُرْم ، والله منزَّه عن ذلك ، لقيام الأدلَّة العقلية والنقلية على نفي ذلك عنه تعالى . ولأنَّ ما يحلُّه العَرَض هو الجسم ، والله تعالى ليس بجسم ، لقيام الأدلَّة على ذلك ، بل لا يماثل موجوداً ولا يماثل موجود ، ليس كمثله شيء ، ولا هو مثل شيء ، وأنَّه لا يحلُّه المقدار ، ولا تحويه الأقطار ، ولا تحيط به الجهات ، ولا تكتنفه الأرضون ولا السَّموات) ، لأنَّه ليس بجسم ولا حال في الجسم ، والحجَّة القاطعة في ذلك قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، (وأنَّه مستو على العرش على الوجه الذي قاله) ، وبالمعنى الذي أراده ، استواء منزهاً عن المماسَّة والاستقرار ، والتَّمكُّن والحلول والانتقال) ، أي : نؤمن باستوائه على

العرش ، ونكل كَيْفِيَّتَهُ إلى الله تعالى ، ولكن يجب صرف اللفظ عن ظاهره لاستحالة الظاهر عليه تعالى ، وهو الاستقرار على العرش لكونه من خواص الأجسام ، وقد ثبت أن إمام دار الهجرة رحمه الله تعالى سئل عن ذلك فأجاب السائل بعد إطراق رأسه ملياً بقوله : الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسائل عن هذا مبتدع ، أخرجه عني .

وهذا مذهب السلف ، وعليه الأئمة الأربعة ، وأمّا الخلف فيصرفون اللفظ عن ظاهره أيضاً ويزيدون بتعيين المراد من ذلك ، فيقولون : استوى على العرش استواء لا كاستواء المعهود ، بل المراد : استولى على العرش استيلاء قهر وعظمة ، والاستواء في كلام العرب بمعنى الاستيلاء ثابت ، قال شاعرهم :

قد استوى بِشْرٌ على العِراقِ من غير سَيْفٍ ودمٍ مُهراقٍ

ولا شك أن القرآن نزل بلغتهم ، فيفسر منه ما ظاهره مشكل بما ورد من لغتهم ممّا لا إشكال فيه ، ولو على طريق المجاز ، فالاستواء بمعنى الاستيلاء لا ضير فيه ، فصرف اللفظ عن ظاهره متفق عليه عند الفريقين ، وإنّا الخلاف بينهما في تعيين المراد ، ولكلّ وجهة (لا يحملُهُ العرش ، بل العرش وَحَمَلَتْهُ محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون في قبضته ، وهو فوق العرش والسماء ، وفوق كلّ شيءٍ إلى تخوم الثرى ، فوقية لا تزيدُهُ قرباً إلى العرش والسماء ، كما لا تزيدُهُ بُعداً عن الأرض والثرى) ، أي : فوقية لا ندرك معناها ، لأنّ الفوقية المركوزة في أذهاننا مستحيلة عليه تعالى ، وإنّا يعلمها هو تعالى ، هذا مذهب السلف .

أمّا الخلف فيوافقون السلف في صرف اللفظ عن ظاهره ، ويزيدون بتعيين المراد من ذلك ، فيقولون : المراد بالفوق العلو المعنوي ، وهو العزّ والشرف والسلطة التامة ، كما هو المراد بقولنا : السلطان فوق الوزير ، فلا برتاب عاقل في صحّة معناه لله تعالى ، فالفوقية فوقية قهر وسلطنة ومكانة لا مكان .

قال إمام الحرمين : يفيد ذلك حديث : " لا تفضّلوني على يونس " ، فلولا تنزّهه تعالى عن الجهة لكان محمد صلى الله عليه وسلم في معراجهِ أقرب من يونس في نزول الحوت لقاع البحر ،

(وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ ، وَأَقْرَبُ إِلَى الْعَبْدِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ، إِذْ لَا يُمِثِّلُ قُرْبُهُ قُرْبَ الْأَجْسَامِ ، كَمَا لَا تُمِثِّلُ ذَاتُهُ ذَاتَ الْأَجْسَامِ ، وَأَنَّهُ لَا يَحُلُّ فِي شَيْءٍ ، وَلَا يَحُلُّ فِيهِ شَيْءٌ ، تَعَالَى عَنْ أَنْ يَحْوِيَهُ مَكَانٌ ، كَمَا تَقَدَّسَ عَنْ أَنْ يَحْدَهُ زَمَانٌ ، بَلْ كَانَ قَبْلَ أَنْ خَلَقَ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ ، وَهُوَ الْآنَ عَلَى مَا عَلَيْهِ كَانَ ، وَأَنَّهُ بَائِنٌ عَنْ خَلْقِهِ بِصِفَاتِهِ ، أَي : مع صفاته ، أي أنه مباين لخلقهِ ، فليست ذاته كذوات خلقهِ ، وليست صفاته كصفات خلقهِ ، لثبوت القِدَمِ وغيرهِ من صفات الكمال لذات الله تعالى وصفاته ، و ثبوت الحدوث وغيرهِ من صفات النقص لذوات خلقهِ ولصفاتهِمْ ، ليس في ذاته سواه ، ولا في سواه ذاته ، وَأَنَّهُ مُقَدَّسٌ عَنِ التَّغْيِيرِ وَالِانْتِقَالِ ، لَا تَحُلُّهُ الْحَوَادِثُ ، وَلَا تَعْتَرِيهِ الْعَوَارِضُ ، بَلْ لَا يَزَالُ فِي نَعْوَتِ جَلَالِهِ مُنَزَّهًا عَنِ الزَّوَالِ ، وَفِي صِفَاتِ كَمَالِهِ مُسْتَغْنِيًا عَنْ زِيَادَةِ الْاِسْتِكْمَالِ .

﴿ النِّصُّ الثَّانِي عَشَرَ ﴾

قال الإمام الكبير أبو حَيَّان في الجزء الثاني من تفسيره صفحة (٢١٧) سبع عشرة ومائتين في الكلام على قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد: ٤] ما نصّه : أَيِّ بِالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ . قَالَ الثَّوْرِيُّ : الْمَعْنَى عِلْمُهُ مَعَكُمْ ، وَهَذِهِ آيَةٌ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ فِيهَا ، وَأَمَّا لَا تُحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِهَا مِنَ الْمَعْيَةِ بِالذَّاتِ ، وَهِيَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ مَنَعَ التَّأْوِيلَ فِي غَيْرِهَا بِمَا يُجْرَى مَجْرَاهَا مِنْ اسْتِحَالَةِ الْحُمْلِ عَلَى ظَاهِرِهَا . وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : فِيمَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ تَأْوِيلِ مَا لَا يُمَكِّنُ حُمْلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَقَدْ تَأَوَّلَ هَذِهِ الْآيَةَ ، وَتَأَوَّلَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ ، لَوْ اتَّسَعَ عَقْلُهُ لِتَأَوَّلَ غَيْرَ هَذَا بِمَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ . أ.هـ

فتراه نصّ على أَنَّ المعْيَةَ في الآية مفسّرة بالعلم والقدرة ، وأنَّ تأويل هذه الآية مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ، وَأَنَّهُ دليل على تأويل غيرها من الآيات المتشابهات التي يستحيل حملها على ظاهرها ، وأنَّ مَنْ منع ذلك ناقص العقل .

والحاصل أَنَّهُ حيث استحال على الله سبحانه وتعالى أن يكون معنا بذاته وجب تأويل المعْيَةَ بالعلم والقدرة بإجماع المجسّمة وغيرهم ، وكذلك يجب صرف الاستواء في قوله تعالى : الرَّحْمَنُ

عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى [طه: ٥] ، وجميع الآيات والأحاديث المتشابهة عن ظاهرها المحال ، وحملها على معان تليق بجلاله تعالى ، فمن اعتقد أن الله عز وجل حال في العرش أو في السماء أو متصف بشيء من صفات الحوادث فهو كافر ، والعياذ بالله تعالى .

﴿النص الثالث عشر﴾

قال الإمام البيهقي في كتابه " الأسماء والصفات " صفحة (٣١٦) ست عشرة وثلاثمائة ، في باب قول الله عز وجل : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ ﴾ [البقرة: ٢١٠] ، ما ملخصه :

أَمَّا الْإِتْيَانُ وَالْمَجِيءُ فَعَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحْدِثُ اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِعْلاً يُسَمِّيهِ إِتْيَانًا وَحِجْيًا ، لَا بِأَنْ يَتَحَرَّكَ أَوْ يَنْتَقِلَ ، فَإِنَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ وَالِاسْتِقْرَارَ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَحَدٌ صَمَدٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ . وَهَذَا كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [النحل: ٢٦] وَلَمْ يُرَدْ بِهِ إِتْيَانًا مِنْ حَيْثُ الثَّقَلَةِ ، إِنَّمَا أَرَادَ إِحْدَاثَ الْفِعْلِ الَّذِي بِهِ خَرِبَ بُنْيَانُهُمْ وَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ، فَسَمَّى ذَلِكَ الْفِعْلَ إِتْيَانًا ، وَهَكَذَا قَالَ فِي أَخْبَارِ التُّزُولِ إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ فِعْلٌ يُحْدِثُهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلِّ لَيْلَةٍ يُسَمِّيهِ نُزُولًا بِلَا حَرَكَةٍ وَلَا ثِقَلَةٍ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ .

ثُمَّ رَوَى بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " يَنْزِلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَخِيرِ فَيَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ؟ " . قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي الصِّفَاتِ كَانَ مَذْهَبُ السَّلَفِ فِيهَا الْإِيْتَانُ بِهَا ، وَإِجْرَاءُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا وَنَفْيُ الْكَيْفِيَّةِ عَنْهَا .

وروى بسنده إلى الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وَمَكْحُولٍ ، قَالَا : امْضُوا الْأَحَادِيثَ عَلَى مَا جَاءَتْ . قَالَ : سُئِلَ الْأَوْزَاعِيُّ وَمَالِكٌ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَاللِّثْبِيُّ بَنُ سَعْدٍ عَنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ فِي التَّشْبِيهِ فَقَالُوا : أَمَرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلَا كَيْفِيَّةٍ .

قَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنَّمَا يَنْكُرُ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْحَدِيثِ مَنْ يَقِيسُ الْأُمُورَ فِي ذَلِكَ بِمَا يُشَاهِدُهُ مِنَ النُّزُولِ الَّذِي هُوَ نَزْلَةٌ مِنْ أَعْلَى إِلَى أَسْفَلٍ، وَانْتِقَالَ مِنْ فَوْقَ إِلَى تَحْتٍ، وَهَذَا صِفَةُ الْأَجْسَامِ وَالْأَشْبَاحِ، فَأَمَّا نَزُولُ مَنْ لَا يَسْتَوِي عَلَيْهِ صِفَاتُ الْأَجْسَامِ فَإِنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي غَيْرُ مُتَوَهِّمَةٍ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ عَنْ قُدْرَتِهِ وَرَأْفَتِهِ بِعِبَادِهِ، وَعَظْفِهِ عَلَيْهِمْ وَاسْتِجَابَتِهِ دُعَائِهِمْ وَمَغْفِرَتِهِ لَهُمْ، يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، لَا يَتَوَجَّهُ عَلَى صِفَاتِهِ كَيْفِيَّةً، وَلَا عَلَى أَفْعَالِهِ كِمِّيَّةً، سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ». وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَعَالِمِ السُّنَنِ: وَهَذَا مِنَ الْعِلْمِ الَّذِي أَمَرْنَا أَنْ نُؤْمِنَ بِظَاهِرِهِ، وَأَنْ لَا نَكْشِفَ عَنْ بَاطِنِهِ، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ فَقَالَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧] الْآيَةُ فَالْمُحْكَمُ مِنْهُ يَقَعُ بِهِ الْعِلْمُ الْحَقِيقِيُّ وَالْعَمَلُ، وَالتَّشَابُهُ يَقَعُ بِهِ الْإِيمَانُ وَالْعِلْمُ الظَّاهِرُ، وَيُوكَلُ بَاطِنُهُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وَإِنَّمَا حَظُّ الرَّاغِبِينَ أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا بِهِ كُلُّ مَنْ عِنْدَ رَبَّنَا. وَكَذَلِكَ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي الْقُرْآنِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠] وَقَوْلِهِ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وَالْقَوْلُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عِنْدَ عُلَمَاءِ السَّلَفِ هُوَ مَا قُلْنَاهُ، وَرَوِيَ مِثْلُ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. وَقَدْ زَلَّ بَعْضُ شُيُوخِ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَنْ يَرْجِعُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ بِالْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ، فَحَادَ عَنْ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ حِينَ رَوَى حَدِيثَ النُّزُولِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى نَفْسِهِ، فَقَالَ: إِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ؟ قِيلَ لَهُ: يَنْزِلُ كَيْفَ يَشَاءُ. فَإِنْ قَالَ: هَلْ يَتَحَرَّكُ إِذَا نَزَلَ؟ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ يَتَحَرَّكُ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَتَحَرَّكُ. وَهَذَا خَطَأٌ فَاحِشٌ عَظِيمٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُوصَفُ بِالْحَرَكَةِ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ يَتَعَاقَبَانِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا يُجَوُزُ أَنْ يُوصَفَ بِالْحَرَكَةِ مَنْ يُجَوُزُ أَنْ يُوصَفَ بِالسُّكُونِ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَعْرَاضِ الْحَدَثِ، وَأَوْصَافِ الْمُخْلُوقِينَ، وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مُتَعَالٍ عَنْهُمَا، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ. فَلَوْ جَرَى هَذَا الشَّيْخُ عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَلَمْ يَدْخُلْ نَفْسُهُ فِيهَا لَا يَعْنِيهِ لَمْ يَكُنْ يُخْرِجُ بِهِ الْقَوْلَ إِلَى مِثْلِ هَذَا الْخَطَأِ الْفَاحِشِ. قَالَ: وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا لِكَيْ يُتَوَقَّى الْكَلَامُ فِيهَا كَانَ

مِنْ هَذَا النَّوعِ، فَإِنَّهُ لَا يُثْمِرُ خَيْرًا وَلَا يُفِيدُ رُشْدًا، وَنَسَأَلُ اللَّهَ الْعِصْمَةَ مِنَ الضَّلَالِ، وَالْقَوْلُ بِمَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْفَاسِدِ وَالْمَحَالِ.

وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ: قَدْ يَكُونُ النُّزُولُ بِمَعْنَى إِقْبَالِ عَلَى الشَّيْءِ بِالْإِرَادَةِ وَالنِّيَّةِ، وَكَذَلِكَ اهْتِبُوطُ وَالْإِرْتِفَاعُ وَالْبُلُوغُ وَالْمَصِيرُ، وَأَشْبَاهُ هَذَا الْكَلَامِ، وَذَكَرَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ. قَالَ: وَلَا يُرَادُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا انْتِقَالٌ يَعْنِي بِالذَّاتِ، وَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْقَصْدُ إِلَى الشَّيْءِ بِالْإِرَادَةِ وَالْعَزْمِ وَالنِّيَّةِ. قُلْتُ: وَفِيمَا قَالَهُ أَبُو سُلَيْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ كِفَايَةً، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى مَعْنَاهُ الْقُتَيْبِيُّ فِي كَلَامِهِ، فَقَالَ: لَا نُحْتَمُّ عَلَى النُّزُولِ مِنْهُ بِشَيْءٍ، وَلَكِنَّا نُبَيِّنُ كَيْفَ هُوَ فِي اللُّغَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا أَرَادَ. وَقَرَأْتُ بِخَطِّ الْأُسْتَاذِ أَبِي عُثْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ الدَّعَوَاتِ عَقِيبَ حَدِيثِ النُّزُولِ: قَالَ الْأُسْتَاذُ أَبُو مَنْصُورٍ يَعْنِي الْحَمَّشَاذِيَّ عَلَى إِثْرِ الْخَبَرِ: وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي قَوْلِهِ: «يَنْزِلُ اللَّهُ» فَسُئِلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْهُ فَقَالَ: يَنْزِلُ بِلا كَيْفٍ. وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: نَزُولُهُ إِقْبَالُهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَنْزِلُ نَزُولًا يَلِيقُ بِالرُّبُوبِيَّةِ بِلا كَيْفٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ نَزُولُهُ مِثْلُ نَزُولِ الْخَلْقِ بِالتَّجَلِّيِ وَالتَّمَلُّيِ، لِأَنَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ مُنْزَهُ عَنْ أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مِثْلَ صِفَاتِ الْخَلْقِ، كَمَا كَانَ مُنْزَهَا عَنْ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ مِثْلَ ذَاتِ الْغَيْرِ، فَمَجِئُهُ وَإِتْيَانُهُ وَنَزُولُهُ عَلَى حَسَبِ مَا يَلِيقُ بِصِفَاتِهِ مِنْ غَيْرِ تَشْبِيهِ وَكَيْفِيَّةٍ ...

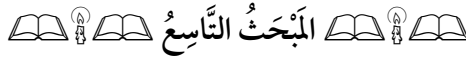
وَأَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمُرِّيَّ يَقُولُ: «حَدِيثُ النُّزُولِ قَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وُجُوهِ صَحِيحَةٍ» وَوَرَدَ فِي التَّنْزِيلِ مَا يُصَدِّقُهُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وَالْمَجِيءُ وَالنُّزُولُ صِفَتَانِ مَنْفِيَتَانِ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ طَرِيقِ الْحَرَكَةِ وَالْإِنْتِقَالِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، بَلْ هُمَا صِفَتَانِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى بِلا تَشْبِيهِ، جَلَّ اللَّهُ تَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الْمُعْطَلَةُ لِصِفَاتِهِ وَالْمُشَبَّهَةُ بِهَا عُلُوقًا كَبِيرًا.

ثُمَّ ذَكَرَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحَيْهِمَا عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: تَلَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾. قَالَتْ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فَأَحْذَرُوهُمْ» أ.هـ

والمراد بقوله : " سَمَّى اللَّهُ " ، أي : في كتابه بقوله : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ ﴾ .

هذا وإتماماً للفائدة نختم هذه الرسالة بذكر مسألتين مهمتين ، وهما : حكمة ذكر المتشابه في القرآن ، وعقيدة أهل السنة والجماعة .



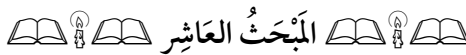
حِكْمَةُ ذِكْرِ الْمُتَشَابِهِ فِي الْقُرْآنِ

إنَّما ذكر المتشابه في القرآن مع أنَّه إنَّما أنزل لبيان الأحكام الشرعية وإرشاد العباد وهدايتهم لما فيه سعادتهم في الدنيا والآخرة لوجوه :

منها : أنَّ القرآن نزل بلغة العرب وكلامهم منه المجاز والكناية والتلميح وغيرها من المستحسنات ، ومنه الموجز الذي لا يخفى على سامعه ، ولا يحتمل غير ظاهره ، والمطول للإيضاح والتوكيد ، فأنزل الله القرآن على هذين الصريين ليتحقق عجزهم عن الإتيان بمثله لو أرادوا معارضته بأي ضرب شاءوا ، ولو نزل كله محكماً واضحاً لقالوا : هلاً أنزل بالضرب المستحسن عندنا .

ومنها : أن يشتغل أهل الفكر والنظر بردّ المتشابه إلى المحكم ، فيتسع فكرهم ، ويهتموا بالبحث عن معانيه ، فيثابون على تعبهم ، ولو أنزل كله محكماً لاستوى في معرفته العالم والجاهل ، وضعفت الفكر ، وخمدت الخواطر ، ولكن مع الغموض تقدح الفكرة ويجتهد في استخراج المعاني .

ومنها : اختبار عباده لتمييز الثابت على الحق ، ويقف عند المتشابه ، ويردّ علمه إلى الله تعالى ، فيعظم ثوابه ، ويتزلزل المنافق ويرتاب فيه ويزيغ عن الحق ، فيستحق بذلك العقوبة ، والله في خلقه شؤون .



❀❀❀ عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَأَحْوَالِهِمْ ❀❀❀

أما عقيدتهم فهم يتحلون باعتقاد ما يقتضيه عموم قول الله عز وجل : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ، وسورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، وما يقتضيه العقل من أن خالق العالم لا يُشبه خلقه ، فإن الصانع لا يُشبه الصنعة ، وأن التكيف والتحديد لا يكونان إلا في المخلوق لأنهما صفتان للمحدث .

وأن الله تبارك وتعالى متَّصف بصفات الجلال والكمال من الحياة والقدرة والعلم والإرادة والحكمة ، ، فهو يعلم الأمور على ما هي عليه ، محيط بالكلِّيات والجزئيات ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الملئ: ١٤] .

وأنه هو المخترع لجميع المخلوقات ، العرش وما حوى ، والسَّموات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى ، وأنه خلق الخلق من غير احتياج إليهم ، ولم يدركه نصب في إيجاده ، قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] ، أي : تعب ونصب . وأنه ليس في خلقه علة لعلول ، وليس تقديم بعضها على بعض لحق واجب ولا تأخير متأخر لاضطرار لازم ، ولا نفي جمع الضدَّين لعجز واقع ، ولا تناهي مخلوقاته وانحصارها لضعف لاحق ، بل كان ذلك منه تعالى لاختيار وحكمة يعلمها هو عز وجل .

وأن كلَّ نعمة منه منَّة وفضل ، وكلَّ محنة وضلالة عدلٌ منه وحكمة .

وأنه لا يدرك بالعقل ولا يتصوَّر بالوهم ، قال تعالى : ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] ، بل السَّبيل إلى معرفته العجز عن إدراكه ، كما قال أبو بكر رضي الله عنه : سبحان من لا يوصل إلى معرفته إلا بالعجز عن معرفته ، وعن الإمام مالك أنه قال : كلَّ ما يقع في القلب فالله بخلافه ، وذلك أن كلَّ ما يقع في القلب إنَّما هو خلق من خلق الله تعالى ، ولا يُشبهه الخالق المخلوق .

وقال الشَّافعي رضي الله عنه : آمنت بالله كما أمر ، فهو الواحد الأحد الموجود بلا ابتداء ، الباقي بلا انتهاء ، الظاهر بصفاته وأفعاله ، الباطن بكنهه وذاته : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] ، الغني عما سواه ، المحتاج إليه كلَّ ما عداه : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ

الْغَنِيِّ الْحَمِيدُ» [فاطر: ١٥] ، كان ولا شيء معه ، وهو الآن على ما عليه كان ، ولا يزال على ما هو عليه ، تنزه عن المكان والجهة وصفات الحوادث والتغيرات والأعراض .

وأَنَّ المتصَرِّف في خلقه بمقتضى حكمته وقدرته وإرادته ، فكلُّ ما يصدر في العالم من حركات وسكنات وخواطر وغيرها ، دَقٌّ أو عَظَمٌ بمحض خلقه تعالى وإيجاده وتصرفات العباد الاختيارية ، ليس لهم فيها إلَّا الكسب ، قال تعالى : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] ، فأثبت الرَّمِي للنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ من جهة المباشرة والاختيار ، وحقيقة للرَّبِّ من حيث الإيجاد والاختراع .

وأيضاً لو انفرد واحد من العالم بإيجاد ذرَّة لكان شريكاً لله تعالى ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ، ﴿وَالْهُكْمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] ، ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦] ، ولو لم يكن للعبد كسبٌ ما صحَّ تكليفه ، ولا خوطب بنحو قوله : ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] ، وقوله : ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢] .

وَأَنَّ تَرْتُّبَ الثَّوَابِ عَلَى الطَّاعَاتِ وَالْعِقَابِ عَلَى الْمَخَالَفَاتِ أَمْرٌ ثَابِتٌ بِالشَّرْعِ لَا دَخَلَ لِلْعَقْلِ فِيهِ ، وَأَنَّ رِبْطَ الْأَسْبَابِ بِأَسْبَابِهَا الْعَادِيَّةِ إِنَّمَا هُوَ لِحِكْمَةٍ اقْتَضَتْهَا إِرَادَةُ اللَّهِ الْأَزَلِيَّةِ ، كوجود الرِّيِّ عند شُرْبِ الْمَاءِ ، وَلِلَّهِ خَرَقُ الْعَوَائِدِ ، فَقَدْ يَوْجِدُ السَّبَبَ وَلَا يَوْجِدُ الْمُسَبَّبَ أَوْ الْعَكْسَ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ [الأنبياء: ٦٩] ، وَأَنَّهُ لَا مَانِعَ لِمَا أَرَادَ ، وَلَا رَادًّا لِمَا قَضَى .

وَأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى قَدِيمٌ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا صَوْتٍ .

وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْزَلَهُ اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ ، كَمَا أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى سَيِّدِنَا مُوسَى ، وَالْإِنْجِيلَ عَلَى سَيِّدِنَا عِيسَى ، وَالزَّبُورَ عَلَى سَيِّدِنَا دَاوُدَ ، وَالصُّحُفَ عَلَى سَيِّدِنَا إِبْرَاهِيمَ وَسَيِّدِنَا مُوسَى ، صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .

وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَرْسَلَ لِعِبَادِهِ أَنْبِيَاءَ وَرَسُولًا مَبْشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لَا يَعْلَمُ عَدَدَهُمْ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ،
قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ مِنْهُمْ مَنْ قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾
[غافر: ٧٨] .

وَأَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ خَاتَمَ الْأَنْبِيَاءِ ، أَرْسَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِلنَّاسِ
كَافَّةً ، قال تعالى : ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]
، وقال تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾ [سبا: ٢٨] ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَلَائِكَةٌ لَا يَعصُونَ اللَّهَ مَا
أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ، لَا يُوصَفُونَ بِذِكُورَةٍ وَلَا بِأُنُوثَةٍ .
وَأَنَّ سُؤَالَ الْقَبْرِ وَنَعِيمَهُ لِلطَّائِعِينَ وَعَذَابُهُ لِلْعَاصِينَ حَقٌّ .

وَأَنَّ الْبَعْثَ ، وَالْحِسَابَ ، وَالْمِيزَانَ ، وَأَخْذَ الْخَلْقِ كِتَابَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ ثَابِتٌ
بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ حَقٌّ .

وَأَنَّ الشَّفَاعَةَ الْعِظْمَى فِي فَصْلِ الْقَضَاءِ مَخْتَصَّةٌ بِسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ .
وَأَنَّ مَنْ مَاتَ مُسْلِمًا يَخْلُدُ فِي الْجَنَّةِ .

وَأَنَّ مَنْ مَاتَ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ يَخْلُدُ فِي النَّارِ ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى .

وَأَنَّ مَرْتَكِبَ الْمَعَاصِي غَيْرَ الْكُفْرِ غَيْرُ كَافِرٍ .

وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ سَيَّرُونَ رَبَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ بِلَا كَيْفٍ وَلَا انْحِصَارٍ ، قال تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾

إِلَى رَبِّهَا نَازِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣] .

وَأَمَّا أَحْوَالُ أَهْلِ السُّنَّةِ ؛ فَمِنْهَا الصُّدُقُ ، وَقَبُولُ الْحَقِّ ، وَالْأَمَانَةُ ، وَالْوَفَاءُ ، وَاتِّبَاعُ السُّنَّةِ ، وَتَرْكُ
الْإِبْتِدَاعِ ، وَبَذْلُ الْجُهْدِ فِي الطَّاعَةِ ، وَالاعْتِرَافُ بِالتَّقْصِيرِ ، وَالتَّوَكُّلُ ، وَالتَّسْلِيمُ ، وَالرِّضَا بِالْقَضَاءِ
وَالْقَدَرِ ، وَالْإِخْلَاصُ فِي السِّرِّ وَالْعِلَانِيَةِ ، وَالاعتِدَالُ فِي حَالَتِي الرِّضَا وَالْغَضَبِ ، وَكُظْمُ الْغِيظِ ،
وَالْعَفْوُ عَنِ الظَّالِمِينَ ، وَالْإِحْسَانُ وَلَوْ إِلَى الْمُسِيءِ ، وَبَذْلُ النَّصِيحَةِ مِنْ غَيْرِ غَشٍّ ، وَالتَّوَاضُّعُ بِلَا ذُلَّةٍ
وَتَمَاقُوتُ ، وَالتَّرَاحُمُ ، وَالْإِشْفَاقُ ، وَإِثَارُ الْغَيْرِ ، وَالتَّوَادُّدُ ، وَالتَّعَاطُفُ ، كَمَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ
: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ

وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ» [التوبة: ٧١] ، «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَافِرِ رَحْمَاءٌ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ» [الفتح: ٢٩] ، «وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ» [الحشر: ٩] ، وفي الحديث عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : " مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ ، وَتَرَاحُمِهِمْ ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ شَيْءٌ ، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحُمَّى " . رواه أحمد وأحمد ومسلم .

فهذا اعتقادهم وبعض أحوالهم . فَإِنَّ زَيْنْتَ بَاطِنُكُ أَيُّهَا الْمُؤْمِنُ بِعَقِيدَتِهِمْ ، وَظَاهِرُكَ بِالتَّخَلُّقِ بِأَخْلَاقِهِمْ ، كُنْتَ مَعَهُمْ ، فَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ : المرء مع من أحب . رواه أحمد وأبو داود والنسائي عن أنس وابن ماجه عن ابن مسعود .

وأيضاً فَإِنَّ الْمَحَبَّةَ تَقْتَضِي الْإِتِّبَاعَ ، وَالْحُبُّ بغيرِ اتِّبَاعٍ دَعْوَى لَا حَقِيقَةَ لَهَا : إِنَّ الْمَحَبَّةَ لِمَنْ يَحِبُّ مُطِيعٌ . قَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران: ٣١] .

وأيضاً فَإِنَّ حَقِيقَةَ الْإِيْمَانِ تَقْتَضِي الْمَتَابَعَةَ وَالتَّسْلِيمَ .

أَمَّا الْمَخَالَفَةُ فَلَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ ضَعْفِ الْإِيْمَانِ . فَاحْذَرِ أَنْ يَرَاكَ اللَّهُ حَيْثُ نَهَاكَ ، وَتَبَاعَدَ عَنِ الْمَعَاصِي فَإِنَّهَا بَرِيدُ الْكُفْرِ ، وَلِذَا عَاهَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ عَلَى تَرْكِهَا ، فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (١٢/١ برقم ١٨) بِسَنَدِهِ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَانَ شَهِيدَ بَدْرًا وَهُوَ أَحَدُ النَّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ، وَحَوْلَهُ عِصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ : «بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا ، وَلَا تَسْرِقُوا ، وَلَا تَزْنُوا ، وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ، وَلَا تَأْتُوا بِيَهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ ، إِنْ شَاءَ عَمَّا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقِبَهُ» فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ .

وإن وقعت في مخالفة فبادر بالتَّوبَة ، فإنَّ الموت يأتي بغتة ، وكن ممَّن قال الله فيهم : ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١] ، وكن ممَّن ﴿يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٨] ، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨] ، والحمد لله ، في البدء والختام ، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمد سيِّد الأنام ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه ونهج نهجه القويم .

وكان الفراغ من تأليف هذه الرِّسالة المباركة في آخر ذي الحِجَّة سنة (١٣٥٠هـ) خمسين وثلثمائة وألف من هجرة خاتم النَّبِيِّين والمرسلين ، صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ ، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدِّين .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

فهرسُ المَوْضُوعَات

.....	المُقَدِّمَة :
.....	تَرْجَمَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ مُحَمَّد خَطَّاب السُّبْكِي
.....	المَبْحَثُ الْأَوَّلُ : الاستِواء
.....	المَبْحَثُ الثَّانِي : اليَدُ
.....	المَبْحَثُ الثَّلَاثُ : الوجْه
.....	المَبْحَثُ الرَّابِعُ : السَّاقُ ، وَالْقَدَمُ ، وَالرَّجُل
.....	المَبْحَثُ الْخَامِسُ : الفَوَقِيَّةُ وَالْجِهَةُ
.....	المَبْحَثُ السَّادِسُ : المَجِيءُ ، وَالذَّهَابُ ، وَالْقُرْبُ
.....	المَبْحَثُ السَّابِعُ : النُّزُولُ
.....	المَبْحَثُ الثَّامِنُ : جُمْلَةُ الْقَوْلِ فِي الْمُتَشَابِهِ
.....	المَبْحَثُ التَّاسِعُ : حِكْمَةُ ذِكْرِ الْمُتَشَابِهِ فِي الْقُرْآنِ
.....	المَبْحَثُ الْعَاشِرُ : عَقِيدَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ وَأَحْوَاهُمْ